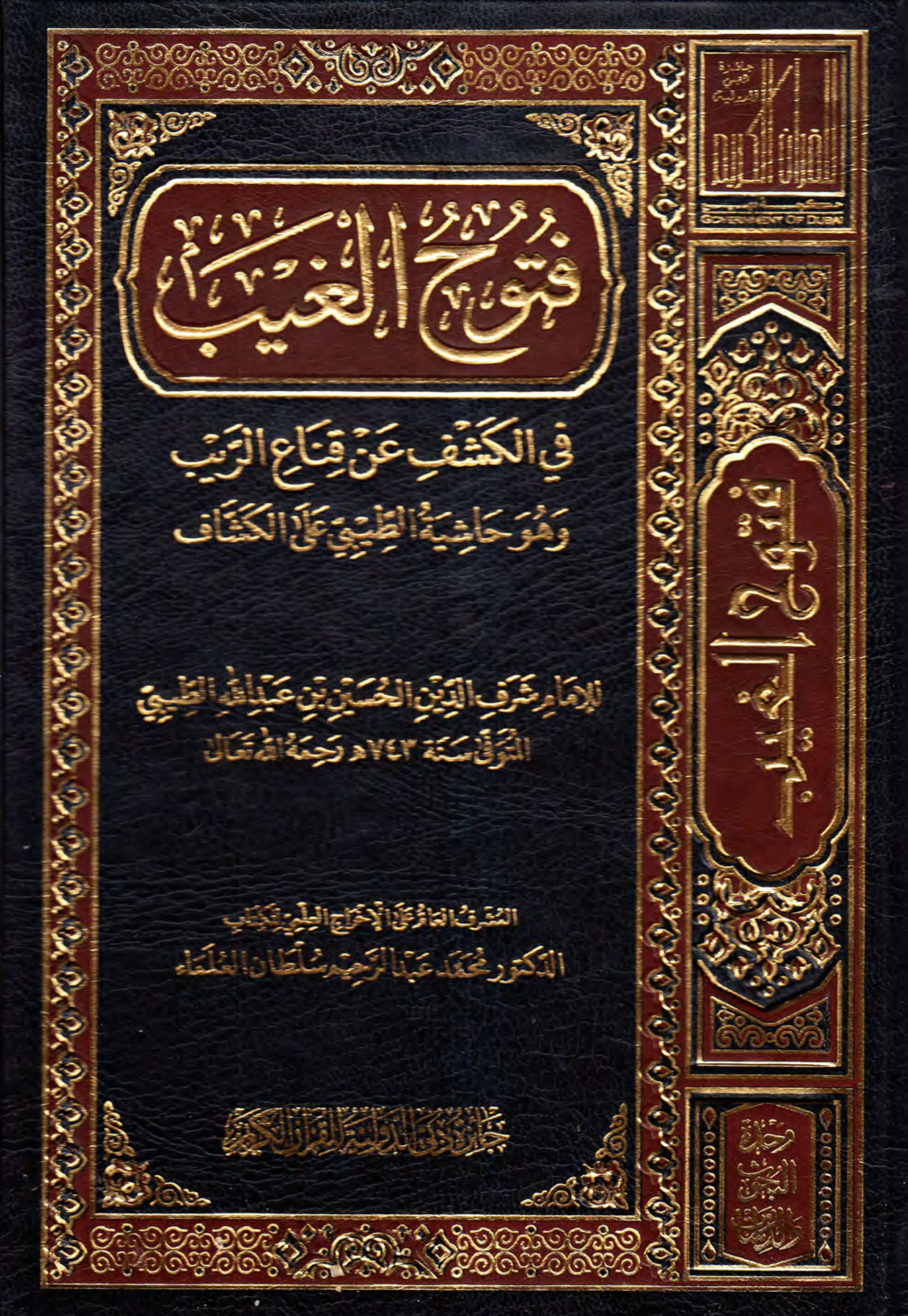
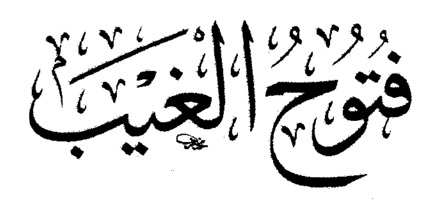


فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI
فتوح الغيب


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤



وحدة البحوث والدراسات

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب



مصرف أبوظبي الإسلامي



وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى



تفسير السور من النور إلى نهاية النمل

حقق هذا الجزء
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء




بسم الله الرحمن الرحيم

سورةُ النُّور
مدنيّة، وهي ثِنتانِ وستُّون آية، وقيل: أربعٌ وستُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ١]

﴿سُورَةٌ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف. و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صِفة. أو هي مبتدأٌ موصوفٌ والخبرُ محذوف، أي: فيما أَوحينا إليكَ سورةٌ أنزلناها. وقُرئ بالنصب على: زيداً ضَربته، ولا محلَّ لـ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾؛ لأنها مُفسِّرةٌ للمُضمَر؛ فكانت في حُكْمِه. أو على: دُونَك سورة، أو: اتلُ سُورة، و﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صِفة. ومعنى «فَرَضْناها»: فرَضْنا أحكامَها التي فيها. وأصلُ الفَرْض: القَطْع، أي: جَعلْناها واجبةً مقطوعاً بها، ....

سورةُ النُّور
مدنيّة، وهي ثنتانِ وسِتّونَ آية، وقيل: أربعٌ وسِتُّون(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (وقُرِئَ بالنّصب)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: هِي قراءةُ أُمِّ الدرداء، وعيسى الثقَفيِّ، ورُوِيَتْ عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيز(٢).

قولُه: (أي: جَعَلْناها واجبةً)، الراغب: الفَرْضُ: قَطْعُ الشيءِ الصَّلْبِ والتأثيرُ فيه،

---

(١) قوله: «وقيل: أربع وستون» لم يرد في (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ٩٩) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦).

والتشديدُ للمبالغة في الإيجابِ وتَوْكيدِه. أو: لأنَّ فيها فرائضَ شتَّى، وإنك تقول: فرضتُ الفَريضة، وفَرَّضتُ الفرائض. أو: لكثرةِ المَفرُوض عليهم من السَّلَف ومَن بعدهم. ....

كقَطْع الحديد، والفَرْضُ كالإيجاب، لكنّ الإيجابَ يُقال اعتباراً بوُقوعه وثباته، والفَرْضُ بقَطْعِ الحُكمِ فيه. قال تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾، أي: أوجَبْنا العمَلَ بها. ومنهُ يقالُ لِما ألزَمَ الحاكمُ منَ النفقة: فَرْض. وكلُّ موضع وَرَدَ فيه: فَرَضَ اللهُ عليه، ففي الإيجاب الذي أدخَلَه اللهُ فيه. وما وَرَدَ من: فرض الله له، فهُو في أن لا يَحْظُرَهُ على نفْسه، نحوَ قولِه: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي: سمّيْتُم لهُنّ مَهْرًا، وأوجبْتُم على أنفُسِكم بذلك، وعلى هذا يقالُ: فَرَضَ له في العطاءِ، وبهذا النَّظَرِ، ومِن هذا الغَرَضِ قيل للعَطِيّة: فَرْضٌ، وللدِّين: فَرْضٌ، قال تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: مَن عيّنَ على نفْسِه إقامـة الحجِّ، وإضافةُ فَرْض الحجِّ إلى الإنسانِ دِلالةٌ على أنهُ غيرُ[1] مُعيِّنٌ الوقت[2].

وقال الإمامُ: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾: فَرَضْنا ما بُيِّنَ فيها، وإنّما قال ذلك؛ لأنّ أكثرَ ما في هذه السُّورةِ مِن بابِ الأحكام والحُدود[3].

وقلت: فقولُه: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ بمنزلةِ بَراعةِ الاستهلال؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا ...﴾ إلى آخِرِ السُّورةِ منَ الأحكام كالتفصيل، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] على ما سَبَقَ بيانُه.

قولُه: (والتشديدُ للمبالغة)، أي: مَن شَدّدَ ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ وهُو ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو، فللمبالغةِ في الإيجاب[4].

---

(١) في «مفردات القرآن»: «هو»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وهو كذلك في نسخة خطية من «المفردات» كما أشار إليه مُحقِّقُه.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٣٠.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢٩).

(٤) انظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص ٤٩٤.

﴿تَذَكَّرُونَ﴾ **بتشديدِ الذال وتخفيفِها.** رفعُهما على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ عند الخليلِ وسِيْبويه، على معنى: فيما فرضَ عليكم.

[﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢]

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ أي: جَلدُهما. ويجوزُ أن يكون الخَبر: ﴿فَٱجْلِدُوا﴾، وإنما دَخلتِ الفاءُ؛ لكون الألِفِ واللامِ بمعنى «الذي»، وتَضْمينه معنى الشَّرط، تقديرُه: التي زَنَتْ، والذي زَنى فاجلِدُوهما، كما تقول: مَن زنى فاجلِدُوه، وكقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤]. **وقُرئ بالنصبِ** على إضمارِ فعلٍ

قولُه: (﴿تَذَكَّرُونَ﴾ **بتشديدِ الذّال وتخفيفِها**)، بالتخفيف: حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقونَ: بالتشديد[١].

قولُه: (**وقُرِئَ بالنّصْب**)، قال ابنُ جِنِّيّ: وهِي قراءةُ عيسى الثَّقفيِّ، وهُو منصوبٌ بمُضمَر، أي: اجلِدوا الزانية، وتفسيرُه: ﴿فَٱجْلِدُوا﴾ وجازَ دخولُ الفاء؛ لأنهُ في موضع أمر، ومَآلُ معناه إلى الشّرط، ولا يجوزُ: زَيْدًا فضَرَبْتُه؛ لأنهُ خبر[٢].

وقال الزجّاجُ: وزَعَمَ الخليلُ وسيبويه أنّ النّصْبَ المختار، وزعَمَ غيرُهما منَ البَصْريِّينَ والكوفيِّينَ أنّ المختارَ الرّفْع، وكذا عندي؛ لأنّ الرّفعَ كالإجماع في القراءة، وهُو أقوى في العربيّةِ، لأنّ معناه: مَن زَنَى فاجلِدوه، على الابتداء، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وإنّما اختار الخليلُ وسيبويه النّصْبَ؛ لأنهُ أمرٌ، والأمرُ بالفعلِ أوْلى[٣]. وقد مَرّ فيه الكلامُ مُستَقْصى في قولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

---

(١) انظر «حجّة القراءات» ص ٢٧٩ في تفسير قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

(٢) «المحتسب» (٢: ١٠٠) بتصّرف ملحوظ. وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨-٢٩).

يُفسِّره الظاهر، وهو أحسنُ من (سورةً أنزلناها)؛ لأجلِ الأمْر. وقُرِئ: (والزانِ) بلا ياء. والجَلْد: ضَربُ الجِلْد، يقال: جَلَدَه، كقولك: ظَهَرَه وبَطَنَه ورَأَسَه. فإن قلت: أهذا حكمُ جميعِ الزّنية والزواني، أمْ حُكْمُ بعضِهم؟ قلت: بل هو حكمُ مَن ليس بمُحصَنٍ منهم، فإنَّ المُحصَنَ حُكمُه الرَّجْم. وشرائطُ الإحصان عند أبي حَنيفة ستّ: الإسلام، والحُـرِّيَّة، والعَقل، والبُلوغ، والتزوُّجُ بنكاحٍ صحيح، والدُّخول، إذا فُقِدتْ واحدةٌ منها فلا إحصان.

وعند الشافعيّ: الإسلامُ ليس بشَرْط؛ لما رُوي: أنّ النبيَّ ﷺ رجَم يهودِيَّين. وحُجَّةُ أبي حَنيفة: قولُه ﷺ: «مَنْ أشرَكَ بالله فليسَ بمحصَنٍ». فإن قلت: اللفظُ يَقتضي تعليقَ الحُكم بجميعِ الزِّنية والزواني؛ لأنَّ قولَه: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ عامٌّ في الجميع، يَتناولُ

قولُه: (وشَرائطُ الإحصان)، عن بعضِهم: أَحْصَنَ الرجُلُ: تزَوّجَ فهُو مُحْصَنٌ، وهُو أحدُ ما جاء على «أَفْعَلَ» فهو «مُفْعَل». وأَحْصَنَتِ المرأةُ: عَفّتْ، وحَصَّنَها زَوْجُها، فهي مُحْصِنةٌ ومُحْصَنة، قال ثعلبٌ: كلُّ امرأةٍ عفيفةٍ مُـحْصَنةٌ ومُـحْصِنةٌ، وكلُّ امرأةٍ متزوِّجةٍ مُحْصَنةٌ بالفَتْح لا غير.

قولُه: (رَجَمَ يهوديّيْن)، الحديثُ مشهورٌ مُخرّجٌ في «الصّحيحَيْنِ»[١].

قال القاضي: لا يُعارضُه «مَن أشركَ بالله فليس بمُحصَن»[٢]، إذِ المرادُ المُحصَن: الذي يُقتَصُّ لهُ منَ المسلم[٣].

قولُه: (اللّفظُ يقتضي تعليقَ الحُكْم بجميع الزِّنيةِ والزّواني)، أي: اللّفظُ عامٌّ، كيف يذهبُ على أنهُ حُكمُ مَن ليس بمُحصَن؟ وتَوْجيهُ الجوابِ: أنّا لا نُسلِّمُ أنهُ عامٌّ، بل هُو

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٩) ومسلم (١٦٩٩) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الدار قطني في «السنن» (٣: ١٤٧) وإسحاق بن راهوَيْه في «المسند». قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال: إنّه رجع عنه، والصواب موقوف.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٣).

المُحصَنَ وغيرَ المُحصَن. قلت: الزانيةُ والزاني يَدلَّان على الجنسَيْن المنافِيَيْن لجنسَي العَفيفِ والعَفيفة دلالةً مُطلقة، والجنسيَّةُ قائمةٌ في الكلِّ والبعضِ جميعاً، فأيّهما قَصَدَ المتكلِّمُ فلا عليه، كما يفعلُ بالاسمِ المشترك. وقُرئ: (ولا يأخذْكم) بالياء، و(رَأَفةٌ) بفتحِ الهمزة، و(رآفة) على: فَعالة. والمعنى: أنَّ الواجبَ على المؤمنين أنْ يَتصلَّبوا في دِين الله ويَستعمِلوا الجِدَّ والمَتانةَ فيه، ولا يأخُذَهم اللِّينُ والهَوادةُ في استيفاءِ حُدوده، وكفى برسولِ الله ﷺ أسوةً في ذلك؛ حيثُ قال: ....

مُطلَق؛ فإنّ لامَ الجِنس إذا دخَلَتْ على مفهوم دَلّ دِلالةً مُطلقةً شائعةً في جِنسِه، فيَصحُّ حَمْلُه على البعضِ وعلى الكُلّ، فإذا انتهضت قرينةٌ تَعيّنَ المرادُ منها كاللّفظِ المشترَك؛ فإنّ إرادةَ أحدِ مفهومَيْه إنّما تتعيّنُ عندَ قيام القرينة، وقرينةُ تقييدِ هذا المُطلَقِ آيةُ الرّجْم، وهي: «الشّيخُ والشّيْخةُ إذا زَنَيا فارجُموهما»[1] إلى آخِرِها، وفيه بحث؛ لأنهُ لا مانعَ عندَهم أن تجريَ الآيةُ على العامِّ المخصّصِ على ما سَبَقَ في البقرةِ عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[2] [البقرة: ٢٢٨]، ورُويَ عن المصنِّفِ أنهُ قال: الألِفُ واللامُ في الصِّفاتِ عندَ المازنيِّ ومَن تَبِعَه كالمُبرِّدِ وغيرِه بمنزلتِها في الأسماءِ للتعريف، وعندَ سيبويه هُما بمعنى: الذي، والصِّفةُ بمعنى الفعل[3].

قولُه: («رَأَفةٌ» بفَتْح الهمزة)، ابنُ كثير، والباقونَ: بإسكانها[4]. و«رآفةٌ» على: فَعالة[5] شاذّة[6]. قال الزجّاجُ: و«رَآفةٌ» مثْلُ السّآمةِ والكآبة، وفَعالةٌ مِن أسماءِ المصادر[7].

قولُه: (والهَوَادة)، الجَوهري: هِي الصُّلحُ والمَيْل. وقيل: الهَوادةُ: أن لا يجِدّ في الأمر.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من قوله: «وفيه بحث» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) انظر: «المُفصّل» بشرح ابن الحاجب (١: ٤٨١).

(٤) وقراءة التسكين على الأصل. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

(٥) قوله: «على فَعالَة» سقط من (ح) و(ف).

(٦) وقد قرأ بها ابن جُرَيْج. انظر: «مختصر في شواذّ القرآن» ص١٠٠.

(٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨).

«لو سَرقتْ فاطمةُ بنتُ محمّدٍ لَقَطعتُ يَدَها». وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ مِن بابِ التَّهييجِ وإلهابِ الغَضَبِ للّـهِ ولدِينه. **وقيل: لا تَترحَّموا عليهما حتى تُعطِّلوا** الحدود، أو حتّى لا تُوجِعُوهما ضَرْباً. وفي الحديث: «يُؤتى بوالٍ نقصَ مِنَ الحدِّ سَوْطاً، فيقول: رحمةٌ لعبادِك، فيقالُ لَه: أنتَ أرحمُ بهم مِنِّي! فيؤمَرُ به إلى النار. ويُؤتى بمن زادَ سَوطاً، فيقول: ليَنتهُوا عَنْ معاصِيك. فيؤمَرُ به إلى النار»، وعن أبي هُريرة: **إقامةُ حدٍّ بأرضٍ** خيرٌ لأهلِها من مَطَرِ أربعين ليلة. وعلى الإمامِ أن يَنصِبَ للحُدودِ رَجلاً

قولُه: (**لو سَرَقَتْ فاطمة**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داود، عن عائشةَ قالت: إنّ قُرَيشًا أهَمّهم شأنُ المرأةِ المخزوميّةِ التي سَرَقَتْ، فقالوا: مَن يُكلِّمُ فيها رسُولَ الله ﷺ؟ فقالوا: ومَن يَجترئُ عليه إلا أُسامةُ بنُ زَيْد حِبُّ رسُولِ الله ﷺ؟ فكلّمَه أُسامة، فقال رسُولُ الله ﷺ: أتَشفَعُ في حدٍّ مِن حُدودِ الله؟ إلى قولِه: وايمُ الله، لو أنّ فاطمةَ بنتَ محمدٍ ـ عليها السّلامُ ـ سَرَقَتْ لَقَطعْتُ يدَها[1].

قولُه: (**وقيل: لا تترَحّموا عليهما**)، هذا تفسيرٌ آخَرُ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، والفَرْقُ أنّ على الأوّلِ تحريضٌ على إقامةِ الحدِّ نفْسِه، والثاني على إقامتِه معَ الإيجاع فيه، يَدُلُّ على الأوّلِ قولُه: «ولا يَأخُذْكمُ اللِّينُ في استيفاءِ حدودِ الله تعالى»، وعلى الثاني: قولُه: «أو حتّى لا تُوجِعوهما ضَرْبًا».

قولُه: (**إقامةُ حدٍّ بأرض**)، عن ابنِ ماجَه، عن عبدِ الله بن عُمرَ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إقامةُ حدٍّ مِن حدودِ الله خيرٌ مِن مطَرِ أربعينَ ليلةً في بلادِ الله عزّ وجلّ»[2].

وعن ابنِ ماجَه والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «حَدٌّ يُعمَلُ به في الأرضِ خيرٌ لأهلِ الأرضِ مِن أن يُمطَروا أربعينَ صباحًا»[3]، وفي روايةِ النّسائيِّ: «ثلاثينَ صباحًا».

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥) ومسلم (١٦٨٨) والترمذي (١٤٣٠) وأبو داود (٤٣٧٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٧) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، وآفتُه سعيد بن سنان الحِمْصي متروك الحديث.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢١٥) والنسائي (٨: ٦٨) وابن ماجه (٢٥٣٨). ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ٤١٥).

عالماً بَصيراً يَعقِلُ كيف يَضرب. والرَّجُل يُجلَدُ قائماً على مُجرَّده ليسَ عليه إلّا إزارُه؛ ضَرْباً وَسَطاً لا مُبرِّحاً ولا هَيِّناً، مُفرَّقاً على الأعضاء كلِّها، لا يُستثنى منها إلّا ثلاثاً: الوجه، والرأس، والفَرْج. وفي لفظ الجلد: إشارةٌ إلى أنه لا يَنبغي أن يَتجاوَزَ الألمُ إلى اللحم. والمرأةُ تُجلَد قاعدةً، ولا يُنزع مِن ثيابِها إلّا الحَشْو والفَرْو، وبهذه الآيةِ استشهَدَ أبو حَنيفة رحمه اللهُ على أنَّ الجلدَ حَدُّ غيرِ المُحصَن بلا تغريب. وما احتجَّ به الشافعيُّ رحمه الله على وجوب التَّغريبِ من قوله ﷺ: «البِكْرُ بالبكرِ جلدُ مئةٍ وتغريبُ عام»، وما يُروى عن الصَّحابة: أنهم جَلَدوا ونَفَوْا؛ منسوخٌ عندَه وعند أصحابِه بالآيـة،

قولُه: (على مُجرَّدِه)، أي: ظاهرُ بشَرتِه عاريًا. الجوهري: يقال: فلانٌ حسَنُ الجُرْدَة والمُجرّد، كقولِك: حسَنُ العُرْيَة والمُعَرّى، وهما بمعنًى واحد.

قولُه: (لا مُبرِّحًا)، النِّهاية: ضَرْبٌ غيرُ مُبرِّح: غيرُ شاقّ.

قولُه: (وفي لَفْظِ الجَلْدِ: إشارةٌ إلى أنهُ لا ينبغي أن يتَجاوَزَ الألمُ إلى اللّحم)، وهُو المعنيُّ بالإدماج عندَ علماءِ البيان، وإشارةِ النصِّ في الأصُول.

قولُه: (البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة)، عن مسلم والتِّرمذيِّ وأبي داود، عن عُبادَةَ بن الصّامتِ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «خُذُوا عنِّي خُذُوا عنِّي، قد جعَلَ اللهُ لهُنّ سبيلًا: البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة ونَفْيُ سَنَة، والثَّيِّبُ بالثَّيِّب جَلْدُ مئةٍ ورَجْمٌ»[(١)]. هذه روايةُ مسلم، والمعنَى: زِنى البِكْرِ بالبِكْرِ حَدُّه جَلْدُ مئة، أو: حَدُّ زِنى البِكْرِ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة.

وفي قولِه: «وما يُروَى عنِ الصّحابة: أنّهم جَلَدوا ونَفَوْا؛ منسوخ»، بَحْثٌ؛ لأنّ إجماعَ الصّحابةِ متأخِّرٌ عن نزولِ الآيةِ، فكيف يكونُ منسوخًا بها؟ وفي هذا الإجماع دِلالةٌ على أن الآيةَ غيرُ ناسخةٍ للسُّنّة، وهذه الزِّيادةُ ليست بناسخةٍ للآيةِ عندَ الشافعيّةِ خلافًا للحَنفيّة[(٢)]. ورَوَينا عن الترمذي عن ابنِ عُمرَ ، قال: إنّ النبيّ ﷺ ضَرَبَ وغَرّب، وإنّ أبا بكرٍ ضَرَبَ وغَرّب، وإنّ عُمرَ ضَرَبَ وغَرّب[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٠) والترمذي (١٣٣٤) وأبو داود (٤٤١٥).

(٢) انظر بَسْطَ هذه المسألة في «أصول السرخسي» (٢: ٦٥) «فصلٌ في بيان الناسخ».

(٣) «سنن الترمذي» (١٤٣٨) وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٣٠٢) والبيهقي (٨: ٢٢٣).

أو محمولٌ على وجهِ التعزيرِ والتأديب مِنْ غيرِ وُجوب. وقولُ الشافعيِّ في تَغْريبِ الحُرِّ واحد، وله في العبدِ ثلاثةُ أقاويل: يُغرَّب سنةً كالحُرّ، ويُغرَّبُ نصفَ سَنة كما يُجلد خمسين جَلْدة، ولا يُغرَّب، كما قال أبو حَنيفة.

وبهذه الآيةِ نُسخ الحبسُ والأذى في قولِه: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. قيل: تسميتُه عَذاباً دليلٌ على أنه عُقوبة. ويجوزُ **أن يُسمَّى عذاباً؛ لأنه يَمنع من المُعاوَدة**، كما سُمِّي نَكالاً.

الطائفة: الفرقةُ التي يُمكن أن تكونَ حلقة، وأقلُّها ثلاثةٌ أو أربعة، وهي صِفةٌ غالبة كأنَّها **الجماعةُ الحافَّةُ** حولَ الشيء. وعن ابنِ عبّاسٍ في تفسيرها: أربعةٌ إلى أربعين

قولُه: (**أو محمولٌ على وَجْهِ التعزيرِ والتأديبِ لا على الوجوب**[1])، بناءً على أنّ الزِّيادةَ على النصِّ نَسْخ، وأنهُ لا يُنسَخُ الكتابُ بخبَرِ الواحد. قال القاضي: ليسَ في الآيةِ ما يَدفَعُ حديثَ التغريبِ ليُنسَخَ أحَدُهما بالآخر[2].

قولُه: (**أن يُسَمّى عذابًا؛ لأنهُ يَمنَعُ منَ المُعاوَدة**)، **الأساس**: يقالُ: أَعْذَبَ عنِ الشيءِ واستَعْذَبَ: إذا امتنَع، ويقال: أَعْذِبوا عنِ الآمالِ أَشَدّ الإعذاب، فإنّ الآمالَ تورِّثُ الغَفْلة، وتَعقُبُ الحَسْرة.

قولُه: (**الجماعةُ الحافّة**)، **الراغب**: الطائفةُ منَ الناسِ: جماعةٌ منهم، ومنَ الشيءِ: القِطْعَةُ منه، قال بعضُهم: قد يقَعُ على واحدٍ فصاعدًا، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، والطائفةُ إذا أُريدَ بها الجَمْعُ: فجَمْعُ طائف، وإذا أُريدَ بها الواحدُ فيَصِحُّ أن يكونَ جَمْعًا وكَنّى به عن الواحد، ويَصِحُّ أن يُجعَلَ كراوِيةٍ وعَلّامة[3]. والخُلودُ بالنارِ يُؤْذِنُ بوَضْعِ الحديث.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من غير وجوب».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٣١.

رَجلاً من المصدِّقين بالله. وعن الحسن: عشرة. وعن قتادة: ثلاثةٌ فصاعداً. وعن عكرمة: رَجلانِ فصاعداً. وعن مجاهد: الواحدُ فما فوقَه. وفُضِّل قولُ ابنِ عبَّاس؛ لأنَّ الأربعةَ هي الجماعةُ التي يثبتُ بها هذا الحدّ، والصحيحُ أنَّ هذه الكبيرةَ من أُمَّهات الكبائر؛ ولهذا قَرَنَها اللهُ بالشِّرك وقَتْلِ النفس في قوله: ﴿وَلَا يَزْنُونَۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وعن النبيِّ ﷺ: «يا معشرَ الناس، اتقُوا الزنَى فإنَّ فيهِ ستَّ خصال، ثلاثٌ في الدُّنيا، وثلاثٌ في الآخرة: فأمّا اللَّاتي في الدُّنيا: فيُذهِبُ البَهاء، ويُورِثُ الفقر، ويُنقِصُ العُمر، وأمّا اللّاتي في الآخرة: فيُوجِبُ السَّخْطة، وسُوءَ الحِساب، والخُلُودَ في النارِ»؛ ولذلك وفَّى اللهُ فيه عقْدَ المئة بكماله، بخلافِ حدِّ القَذْف وشُربِ الخَمْر، وشَرَعَ فيه القِتْلَةَ الهَوْلة؛ وهي الرَّجْم، ونَهى المؤمنين عن الرأفةِ على المَجلُود فيه، وأَمَرَ بشهادة الطائفةِ للتَّشهير؛ فوجبَ أن تكونَ طائفةً يحصلُ بها التشهير، والواحدُ والاثنانِ ليسُوا بتلك المَثابة، واختِصاصُه المؤمنين؛ لأن ذلك أفضح، والفاسقُ بين صُلحاءِ قومه أخجل، ويشهد له قولُ ابنِ عبّاس: إلى أربعين رَجلاً من المصدِّقين بالله.

[﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣]

الفاسقُ الخبيثُ الذي مِن شأنِه **الزِّنى والتقحُّب**، لا يَرغبُ في نكاحِ الصَّوالح

قولُه: (**الهولة**)،عن بعضِهم: إدخالُ التاءِ في الهولةِ على تأويلِ الوَصْفيّة كقولِهم: الجُبّةُ الخَلَقَة، والمرأةُ الكلبة، على تأويلِ الهائلةِ والقائلةِ والسّليطة.

قولُه: (**الزِّنى والتقحُّب**)، **الراغب**: الزِّنى: وَطْءُ المرأةِ مِن غيرِ عَقْدٍ شَرْعيّ. ويُقْصَر، وإذا مُدّ يصحُّ أن يكونَ مصدرَ المُفاعَلة[1]. وزَنَأَ في الجبل زَنْأً وزنوءاً، والزَّنّاء: الحاقن بولَه،

---

(١) «مفردات القرآن»، ص ٣٨٤.

من النساءِ واللّاتي على خلافِ صِفَتِه، وإنما يرغبُ في فاسقةٍ خَبيثة من شَكْلِه، أو في مُشرِكة، والفاسقةُ الخبيثةُ المُسافِحة كذلك لا يَرغبُ في نِكاحِها الصُّلحاء من الرِّجال، ويَنفِرُون عنها، وإنما يَرغبُ فيها مَن هو من شَكْلِها من الفَسَقةِ والمشركين. ونكاحُ المؤمنِ الممدوحِ عند اللّٰهِ الزانيةَ ورَغبتُه فيها وانخِراطُه فيها[1] في سلكِ الفَسَقة

ونهي الرَّجل أن يُصلّي وهو زَناء[2]. وقيل: الزِّنى: سَفْحُ الماءِ في محلٍّ مُحرّم، يُمَدُّ ويُقْصَر، والقَصْرُ لغةُ الحجاز، والمَدُّ لغةُ نَجْد.

الأساس: يُسَمِّي أهلُ اليَمنِ المرأةَ القَحْبة، ويقولون: لا تثِقْ بقولِ القَحْبة، ولا تغتَرَّ بطُولِ الصُّحبة. وقاحَبَتِ المرأةُ: وقحّبَتْ وتقَحّبَتْ.

قولُه: (ونكاحُ المؤمن)، إلى آخِره، هُو معنى قولِه: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: «الفاسق الخبيث» إلى آخِره. اعلَمْ أنّ قولَه تعالى: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ يَصحُّ أن يُحمَلَ على الخبرِ المَحْض، وعلى معنى النّهي، كما نَصّ عليه في آخِرِ كلامِه، فإذا حُمِلَ على الخبَرِ يكونُ معنى الحُرْمةِ في قولِه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] التنزيه، ويُسَمّى حرامًا للتغليظِ والتشديد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لِما فيه منَ التشبُّه بالفُسّاق»، والمعنى: أنّ مِن شَأنِ الفاسقِ الخَبيثِ وعادتِه ذلك، فعلى المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسَه تحتَ هذه العادة، ويَتصوّنَ عنها كما ذَكَرَه، فعلى هذا: الظاهرُ أنّ قولَه: «وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهما»، وقولَه: «أنهُ سُئلَ عن ذلك؛ فقال: أوّلُه سِفاح وآخِرُه نِكاح»[4] مَبْنيٌّ على هذا الوَجْه، والآيةُ غيرُ منسُوخة. وإذا حُمِلَ على النّهي فيكونُ قولُه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على ظاهِره مؤكِّدًا لمعنى النّهي، ويكونُ قولُه: «وقيل: كان بالمدينةِ موسِراتٌ مِن بَغَايا المشرِكين» إلى آخِره، وقولُ عائشـةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها: «إنّ الرجلَ إذا زَنـى

---

(١) كذا في الأصل: «وانخراطه فيها».

(٢) من قوله: «وزَنَأ في الجبل» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٣) من قوله: «وهو عطف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧٠٤٦) وعبد الرزاق في «المصنّف» (١٢٧٨٥).

المتَّسمِين بالزنى: محرَّمٌ عليه محْظور؛ لِما فيه من التشبُّه بالفُسَّاق، وحضورِ موقع التُّهمة، والتسبُّبِ لسوءِ القالَةِ فيه والغيبَـة، وأنواعِ المفاسد، ومُجالسةُ الخطَّائين كم فيها مِنَ التعرُّضِ لاقترافِ الآثام، فكيف بمُزاوجة الزَّواني والقِحاب؟! وقد نبَّه على ذلك بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. وقيل: كانَ بالمدينة مُوسَرات من بَغايا المشركين، فرَغِبَ فقراءُ المهاجرين في نكاحِهنّ،

بامرأة، ليس لهُ أن يتـزوّجها» مَبْنِيَّيْن[١] على هذا، والآيةُ منسُوخة. قال القاضي: وإنّما حُرِّمَ ذلك على المؤمنينَ[٢]؛ لأنهُ تشبيهٌ بالفُسّاق، ولذلك عَبَّرَ عن التنزيه بالتحريم مُبالغةً، وقيل: النفْيُ بمعنى النّهْي، وقد قُرِئَ به، والحُرمةُ على ظاهِرها، والحكمُ مخصُوصٌ بالسببِ الذي وَرَدَ فيه[٣]، وهُو نِكاحُ الموسِراتِ مِن بَغَايا المشركين، أو منسُوخٌ بقولِه تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢] فإنهُ يَتناولُ المُسافِحات.

قولُه: (لسوءِ القالَةِ فيه)، الراغب: القالَةُ: كلُّ قولٍ فيه طَعْنٌ وغَميزة[٤] وقال: بعضُهم: القالُ والقالَةُ: ما يَنتشرُ منَ القول، قال الخليلُ: يوضَعُ القالُ موضعَ القائل، فيقالُ: أنا قالُ كذا، أي: قائلُه[٥].

قولُه: (وقد نَبـهَ على ذلك بقوله: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾)، يعني: إذا كان الصّالحونَ منَ الأرِقّاءِ والمماليكِ موَصًّى في حقِّهمُ التزَوُّجُ بسببِ الصّلاح، فالحرائرُ أوْلى بالتّوصِيةِ أن يَحتَرِزْنَ عن نِكاح الفاسقين، والأحرارُ عن الفواسق؛ لأنّ السببَ في شَرْعيّةِ النّكاح التحصّنُ في الدِّين، وحِفظُ الصّلاح، والتكاثُرُ منَ الصُّلَحاء، فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] تأكيدٌ للآيةِ وموافَقةٌ لها، ولهذا كانتِ الآيةُ على هذا الوَجْهِ غيرَ منسُوخة.

---

(١) في الأصول الخطية: «مبنيان» وصوابه بالنصب خبر «يكون».

(٢) من قوله: «على ظاهره مؤكداً لمعنى النهي» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

(٤) قوله: القالة: «كلُّ قولٍ فيه طعْنٌ وغميزة» ليس موجودًا في «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٨٩.

فاستأذَنُوا رسولَ الله ﷺ؛ فنزلتْ. وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ الرَّجلَ إذا زنى بامرأة: ليسَ له أن يتزوَّجَها؛ لهذه الآية، وإذا باشَرَها كان زانياً. وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ وشَبَّهه بمن سَرَق ثَمَرَ شجرةٍ ثُمَّ اشتراه.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن ذلك، فقال: «أوَّلُهُ سِفَاحٌ وآخِرُهُ نكاح، والحرامُ لا يُحَرِّمُ الحلالَ»، وقيل: المرادُ بالنكاح الوَطْء. وليس بقولٍ؛ لأمرَيْن: أحدهما: أنَّ هذه الكلمةَ أينما وردتْ في القرآنِ لم تردْ إلّا في معنى العَقْد. والثاني: فسادُ المعنى وأداؤه إلى قولك: الزاني لا يزني إلّا بزانية، والزانيةُ لا يَزني بها إلّا زان. وقيل: كان نكاحُ الزانيةِ

قولُه: (سِفَاح)، النِّهاية: السِّفاحُ: الزِّنى، مأخوذٌ مِن سفحتُ الماءَ: إذا صببْتَه، وأراد به أنّ المرأةَ تُسافِحُ رجُلًا مدةً ثُم يَتزوّجُها، وهُو مكروهٌ عندَ بعضِ الصّحابةِ ، وعن بعضِهم: المرأةُ مُسافَحٌ بها ومَسْفوحٌ فيها، فتسميتُها مُسافِحةً مجازٌ، كالزّانية مِن: زنأتُ الجَبَلَ ، إذا علَوْتُ.

الانتصاف: كرِهَ مالكٌ نِكاحَ المشهورينَ بالفاحشة، ونَقَلَ بعضُ أصحابِه إجماعَ المذاهبِ أنّ للمرأةِ أو لوَليِّها فَسْخَ نِكاح الفاسق[١].

قولُه: (أنّ هذه الكلمةَ أينما ورَدَتْ في القرآنِ لم تَردْ إلّا في معنى العَقْد)، قال الزجّاجُ: لا يُعرف شيءٌ مِنْ ذِكر النِّكاح في كتاب الله إلّا على معنى التّزويج، قال الله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النور: ٣٢]، ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩][٢].

قولُه: (وأداؤه إلى قولِك: الزّاني لا يَزْني إلّا بزانية)، قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ فسادُه لأنهُ بيانٌ للواضِحات، بل لأنهُ غيرُ مُسلّم، إذْ قد يَزْني الزّاني بغيرِ الزّانية لعلم أحَدِهما بالزّنى، والآخَرُ جاهلٌ به، يَظُنُّ الحِلّ، وقال القاضي: لأنهُ يَؤُولُ المعنى إلى نَهْي الزّاني عنِ الزّنى إلّا بِزانية، والزّانيةُ أنْ يَزنيَ بها إلّا زانٍ وهُو فاسد[٣].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

محرَّماً في أوّلِ الإسلام، ثم نُسخ، والناسخُ قولُه: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. **وقيل: الإجماع**، ورُوي ذلك عن سعيدِ بن المُسيَّب. فإن قلت: **أيُّ فرقٍ بين معنى الجُملة الأُولى ومعنى الثانية؟** قلت: معنى الأُولى: صفةُ الزاني بكونه غيرَ راغبٍ في

قولُه: (**وقيل: الإجماع**)، أي: الناسخُ الإجماع، وعن بعضِهم: فيه نَظَرٌ؛ لأنّ النَّسْخَ لا يجوزُ إلّا زمانَ ورودِ النَّصِّ، وإذا وافَقَ النبيّ ﷺ أهلُ الاجتهادِ في حُكم كان ذلك نَصًّا لا إجماعًا[1].

قولُه: (**أيُّ فَرْقٍ بيْنَ معنى الجُملةِ الأُولى ومعنى الثانية؟**)، يعني معنى قولِه: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾ يعودُ إلى قولِه: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾؛ لأنّ إسنادَ النّكاح في الجُملتَيْنِ إلى الزّاني. وأجابَ بأنّ المُسنَدَ إليه هُو الذي يَستدعي أن يُحكَمَ عليه، فهُو في الحقيقةِ الموصُوف، والخبَرُ كالصِّفةِ تابعٌ له، ومِن ثَم سَمّى ابنُ جِنّي المبتدأَ رَبَّ الجُمْلةِ، فيَرجعُ معنى الجُملةِ الأُولى إلى أنّ الزّانيَ هُو الذي يجتهدُ في تحصيلِ الفاجرة، ويرغَبُ عن نِكاح العفائف، ومعنى الثانيةِ إلى أنّ الزّانيةَ حُكمُها أنْ لا يَرغَبَ فيها إلا عَقابلُ[2] الزِّنية، فيكونُ الذّمُّ راجعًا إليها بالأصالة،كما رَجَعَ إلى الزّاني في الأُولى بالأصالة، وإنِ استَتْبَعَ كلٌّ منهما ذَمّ الآخَر، ولو لم يَذكُرِ الثانيةَ لم يُعلَمْ ذلك.

الانتصاف: ليس ما ذَكَره الزمخشَريُّ موضّحًا لتطابُقِ الجُملتَيْن، وإيضاحُه: أنّ الأقسامَ أربعة: الزّاني لا يَرغَبُ إلّا في زانية، والزانيةُ لا تَرغَبُ إلّا في زان، والعفيفُ لا يَرغَبُ إلّا في عفيفة، والعفيفةُ لا تَرغَبُ إلّا في عفيف، فذُكِرَ منها قسمانِ دالّانِ على القِسمَيْنِ المسكوتِ عنهُما، فالقسمُ الأوّلُ دالٌّ على قرينِه، وهُو انحصَارُ رغبةِ العفيفِ في العفيفة. والقسمُ الثاني: يُفهَمُ منهُ الرابعُ وهُو انحصارُ رغبةِ العفيفةِ في العفيف، وعَبّرَ عنِ الزِّنيةِ بما لا ينفَكُّ عنِ الزِّنى، فذَكَرَ الأعِفّاءَ بسَلبِ نقائِصِهم، وأسنَدَ النّكاحَ في القسمَيْنِ المذكورَيْنِ إلى الذُّكور، بخلافِ قولِه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ جعَلَ كلّ واحدٍ منهُما زانيًا، وقَدّمَ الزّانيةَ في الكلام

(١) لتمام الفائدة انظر: «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي، ص ١٢٩.

(٢) جمع عُقْبول، وهو البقيّةُ من الشيء.

العَفائف، ولكنْ في الفَواجر. ومعنى الثانية: صِفةُ الزانية بكونها غيرَ مرغوبٍ فيها للأعِفّاء، ولكن للزُّناة، وهما مَعْنيانِ مُختلِفان. فإن قلت: كيف قُدِّمتِ الزانيةُ على الزاني أوّلًا، ثم قُدِّم عليها ثانياً؟ قلت: سِيقتْ تلك الآيةُ لعُقوبتِهما على ما جَنَيا، والمرأةُ هي المادَّةُ التي منها نَشأتِ الجنايةُ؛ لأنها لو لم تُطمِعِ الرَّجل، ولم تُومِضْ له، ولم تُمكِّنْه لم يَطمَعْ، ولم يتمكَّن، فلمّا كانت أصلًا وأوّلًا في ذلك: بُدِئ بذِكْرِها. وأمّا الثانيةُ فمَسُوقةٌ لذِكْرِ النكاح، والرَّجلُ أصلٌ فيه؛ لأنه هو الراغبُ والخاطِب، ومنه يبدأُ الطَّلَب. وعن عمرِو بن عبيد: (لا يَنكِحْ) بالجَزْمِ على النهي. والمرفوعُ أيضاً فيه معنى النهي، ولكن أبلغُ وآكد، كما أنَّ «رَحِمَكَ الله» و«يَرحَمُكَ»: أبلغُ من «لِيَرْحَمْكَ». ويجوزُ أن يكونَ خبَراً مَحْضاً، على معنى: أنَّ عادتَهم جاريةٌ على ذلك، وعلى المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسَه تحتَ هذه العادةِ ويَتصوَّنَ عنها. وقُرِئ: (وحَرَّم) بفتح الحاء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٤ – ٥]

الأوّل؛ لأنّ الأصلَ في الزِّنى المرأةُ لما يَبْدو مِن إطماعِها، والثاني في النّكاح؛ إذِ المُعتبرُ فيه الرجُل، وهُم البَادُونَ بالخِطبة. ولمّا كان الغَرَضُ تنفيرَ الأعفّاءِ مِنَ الزِّنى قرَنَه بالشِّرك. تَمّ كلامُه[1]. وليس بطائلٍ؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ متضمِّنٌ لمعنى القسمَينِ المُقدّرَيْن.

قولُه: (ولم تومِضْ له)، الجَوهري: أوْمَضَتِ المرأةُ: إذا سارَقَتِ النظرَ مِن: «ومَضَ البَرْقُ وميضًا»: إذا لَمَعَ لَمعاناً خفيفًا.

قولُه: (كما أنّ «رَحِمَكَ اللهُ» و«يرحمك»: أبلَغ)، وهم يَسلُكونَ هذه الطريقةَ للتفاؤل، كأنّهم أُسعِفوا بمطلوبِهم، فهم يُخبِرونَ عنه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ خبرًا مَحْضًا)، عطفٌ على قولِه: «والمرفوعُ أيضًا فيه معنى النَّهي».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

القَذْفُ يكونُ بالزِّنى وبغيرِه، والذي دلَّ على أنَّ المرادَ قَذفُهنَّ بالزنى شيئانِ؛ أحدُهما: ذِكْرُ المُحصَنات عَقِيبَ الزَّواني. والثاني: اشتراطُ أربعة شهداءَ؛ لأنَّ القذفَ بغيرِ الزِّنى يكفي فيه شاهدان، والقذفُ بالزِّنى: أن يقولَ الحُرُّ العاقل البالغُ لمُحصَنة: يا زانية، أو لمُحصَن: يا زاني، يا ابنَ الزاني، يا ابنَ الزانية، يا وَلَدَ الزِّنى، لستَ لأبيك، **لستَ لِرِشْدة**. والقذفُ بغير الزِّنى أن يقول: يا آكلَ الرِّبا، يا شاربَ الخَمْر، **يا يهوديّ، يا مجوسيّ**، يا فاسِق، يا خَبيث، **يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه**؛ فعليه التَّعزير، ولا يُبلَغُ به أدنى حدِّ العَبيد؛ وهو أربعون، بل ينقصُ منه. وقال أبو يوسف: يجوزُ أن يُبلَغَ به تسعةٌ وسبعون. وقال: للإمامِ أن يُعزِّر إلى المئة. وشروطُ إحصانِ القذف خمسة: الحُرِّيَّة، والبُلوغ، والعَقْل، والإسلام، والعِفَّة. ....

قولُه: (**لستَ لِرِشْدة**)، **النِّهاية**: يقالُ: هذا وَلَدُ رِشْدة: إذا كان لِنكاح صحيح، كما يقالُ في ضِدِّه: وَلَدُ زِنْيَة، بالكسر.

قولُه: (**يا يهوديُّ، يا مجُوسيّ**)، فيه أنّ هذا ليس موجِبًا للتكفير؛ لأنهُ قال: فعليه التعزير. وفي «الرَّوْضة»: قال المتولِّي: ولو قال المسلمُ: يا كافر، بلا تأويلٍ: كَفَرَ؛ لأنهُ سَمّى الإسلامَ كُفْرًا[١]. وفيها: ولو قيل للمسلم: يا يهوديُّ أو: يا مُجوسّي، فقال: لبّيْكَ: كَفرَ[٢].

قولُه: (**يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه**)، **النِّهاية**: في الحديث: امصُصْ ببَظْرِ اللّات[٣]. البَظْر، بفَتْح الباءِ: الـهَنَةُ التي تَقطعُها الخافضةُ من فَرْج المرأةِ عند الخِتان. والعربُ تُطلق هذا اللّفظَ في معرِض الذّمّ. وعن بعضِهم: مَصِصْتُ الماءَ: شَرِبتُ منهُ رَشْفًا، وفي الحديث: «مُصُّوا الماء، ولا تَعُبُّوا عَبًّا، فإن الكُبادَ[٤] منَ العَبِّ». وقولهُم للرجُل: يا مَصّان، وللمرأةِ: يا مَصّانةُ: شَتْم.

---

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٥: ٦٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٦٨).

(٣) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٧٣١) من حديثِ المِسْوَرِ بن مَخْرمة.

(٤) وهو وجَعُ الكَبِد.

وقُرئ: (بأربعةٍ شهداء) بالتنوين. و(شهداءَ) صِفة. فإن قلت: كيف يشهدون: مُجتمِعين أو متفرِّقين؟ قلت: الواجبُ عند أبي حَنيفة وأصحابِه أن يَحضُروا في مجلسٍ واحد، وإن جاؤوا متفرِّقين: كانوا قَذَفة. وعند الشافعيّ: يجوزُ أن يَحضُروا متفرِّقين. فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونَ زوجُ المقذوفةِ واحداً منهم؟ قلت: يجوزُ عند أبي حَنيفة خلافاً للشافعيّ. فإن قلت: كيف يُجلَد القاذِفُ؟ قلت: كما جُلد الزاني، إلّا أنه لا يُنزَع عنه من ثيابِه إلّا ما يُنزَعُ عن المرأةِ من الحَشْوِ والفَرْو. والقاذِفةُ أيضًا كالزانية. **وأشدُّ الضَّرْب: ضَرْبُ التعزير**، ثم ضربُ الزِّنى، ثم ضربُ شُربِ الخَمْر، ثم ضَربُ القاذِف.

قولُه: (**وقُرئ: «بأربعةٍ شُهَداء» بالتنوين**)، قال ابنُ جِنّي: هِي قراءةُ عبدِ الله بن مسلم ابن يَسَارٍ وأبي زُرْعة، وهذا حسَنٌ في معناه، وذلك أنّ أسماءَ العدَدِ منَ الثلاثةِ إلى العشَرةِ لا تُضافُ إلى الأوصَاف، لا يقالُ: عندي ثلاثةُ طِرِّيقَيْن[١]، إلاّ إذا أُقيمتِ الصِّفةُ مقامَ الموصُوف، وهذا هو الوَجْهُ في قراءةِ الجماعةِ ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ بالإضافة، فإنّهمُ استَعمَلوا الشُّهداءَ استعمالَ الأسماء[٢].

قولُه: (**وأشَدُّ الضّربِ: ضَرْبُ التعزير**)، **النِّهاية**: وأصلُ التعزير: المَنْعُ والرّدّ، ولهذا قيل للتأديبِ الذي هُو دونَ الحدِّ: تعزيرٌ؛ لأنهُ يَمنَعُ الجانيَ أن يُعاودَ الذنب. وقيل: وفي كتابِ سُلالةِ «**التفريد**»: أشَدُّ الضّربِ التعزير، ثُم حَدُّ الزِّنى، ثُم حدُّ الشُّرب، ثُم حدُّ القَذْف، فإنّ التعزيرَ نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الزِّنى منصُوصٌ في تغليظِه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾، وحدُّ الشُّربِ متيَقّنٌ، بخلافِ القَذْف، فيكونُ أبلَغَ؛ ولذلك لا يُجرّدُ في حدِّ القَذْف؛ لأنّ سببَهُ غيرُ متيَقّن.

وقال الإمامُ: قيل: أشَدُّ الضّربِ في الحدودِ ضَرْبُ الزِّنى، ثُم ضَرْبُ شُربِ الخَمْر، ثُم ضربُ القاذف[٣]. وقال القاضي: إنّما كان ضَرَبُ القاذفِ أخفّ؛ لضَعْفِ سَبَبِه، واحتمالِ

---

(١) جَمْعُ طِرّيق، على وزن سِكِّيت. وهو كثيرُ الإطراق، وهو موافق لإحدى نُسَخ «المحتسب»، وإلاّ فإن ابن جني قال: «عندي ثلاثةُ ظريفين» بالظاء المعجمة والفاء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٠١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٦٦٠).

قالوا: لأنَّ سببَ عقوبته مُحتملٌ للصِّدقِ والكذب، إلّا أنه عُوقِبَ صِيانةً للأعراض ورَدْعاً عن هَتْكِها. فإن قلت: فإذا لم يكن المقذوفُ مُحصَناً؟ قلت: يُعزَّر القاذفُ ولا يُحَدّ، إلّا أن يكونَ المقذوفُ معروفاً بما قُذِفَ به؛ فلا حَدَّ ولا تعزير. ردُّ شهادةِ القاذف مُعلَّق عند أبي حَنيفة رحمه الله باستيفاءِ الحدّ، فإذا شهدَ قَبْلَ الحدِّ أو قَبْلَ تمام استيفائه: قُبِلتْ شهادتُه، فإذا استوفى: لم يُقبلْ شهادتُه أبداً وإنْ تابَ وكان من الأبرارِ الأتقياء. وعند الشافعيّ: يتعلَّقُ ردُّ شهادته بنفسِ القَذْف، فإذا تابَ عن القَذْفِ بأن يَرجِعَ عنه: عادَ مقبولَ الشهادة. وكِلاهما مُتمسِّكٌ بالآية؛ فأبو حَنيفة رحمه الله جَعَلَ جزاءَ الشَّرط ـ الذي هو الرمي ـ الجَلْد، وردَّ الشهادةِ عَقِيبَ الجَلْد على التأبيد، فكانوا مَرْدُودي الشهادةِ عنده في أبَدِهم؛ وهو مُدَّة حياتِهم، وجعل قولَه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ كلاماً مستأنَفاً غيرَ داخل في حيِّزِ جزاءِ الشَّرط، كأنه حكايةُ حالِ الرامِينَ عند الله بعد

صِدقِ ما قال؛ ولذلك نُقِصَ عدَدُه[1].

قولُه: (صيانةً للأعراض)، العِرضُ: النفس، صُنْتُ عِرْضي أي: نفْسي، وفلانٌ نقيُّ العِرْضِ، إذا كان بريئًا عمّا يُقرَفُ[2] ويُعابُ به. وقيل: العِرْضُ: الحَسَبُ مِن مكارم [أخلاقِ] الرجُل.

قولُه: (أبَدًا)، الأبَد: اسمٌ لزمانٍ طويلٍ انتهى أو لم يَنتَه، يقال: أبَدٌ أبِيدٌ، كقولِهم: دَهرٌ داهِر وساعةٌ سَوْعاء، أي: طويلة.

قولُه: (**كلامًا مستأنَفًا**)، أي: مُبتَدَأً، كما قال ابنُ الحاجبِ في «شَرْح المفصّل» في قولِه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]: والرّفعُ على الإشراكِ بيْنَ ﴿يُسۡلِمُونَ﴾ و﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ على معنى التشريكِ بينَهما في عاملٍ واحد، كأنّك عطَفْتَ خبَراً على خبَر، أو على الابتداءِ بجُملةٍ مُعربَةٍ إعرابَ نفسِها غيرِ مشترَكٍ بينَها وبيْنَ ما قبلَها في عاملٍ واحد[3]،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

(٢) أي: يُتَّهَمُ، فهو مقروفٌ به.

(٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٣).

انقضاءِ الجُملة الشرطيَّة. و﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ استثناءٌ من الفاسقين، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والشافعي رحمه الله جَعل جزاءَ الشرط الجملتَيْن أيضاً، غير أنه صَرَفَ الأبد إلى مدَّةِ كونه قاذِفاً، وهي تنتهي بالتَّوبةِ والرُّجوع عن القَذْف، وجَعَلَ الاستثناءَ متعلِّقاً بالجُملة الثانية. وحقُّ المستثنى عندَه أن يكونَ مجروراً بَدَلاً من «هم» في ﴿لَهُمْ﴾، وحقُّه عندَ أبي حَنيفة أن يكونَ منصوباً؛ لأنّه عن مُوجب، **والذي يَقتضِيه ظاهرُ الآية ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمَجمُوعِهنَّ جزاءَ الشَّرط،** ....

فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ إلى آخِره: عطفٌ على الجُملةِ الشَّرطيّةِ بتمامِها، للإعلام بأنّ الجُملةَ الأُولى مشتمِلةٌ على حُكم الرامينَ عندَ الناس في ظاهرِ الشّرع، والثانيةُ على حُكْمِهم عندَ الله تعالى، ويَدُلُّ على أنّ الثانيةَ كذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ لأنّ هذه الفاصلةَ لا تليقُ بحالِ قَبُول الشهادةِ ورَدِّها، ويُمكنُ أن يُجابَ بأنّ الفاصلةَ متعلِّقةٌ بمجموع الكلام، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[1] جملةٌ مُعترِضةٌ دخلَتْ بيْنَ المستثنَى والمستثنى منهُ مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعترَضَ فيه، والمناسبةُ حاصلةٌ على أنّ التعذيبَ نوعانِ: تعذيبُ إيلام، وتعذيبُ تشوير[2]، فإذا قُبِلت تَوْبةُ القاذِف وسُمِعت شَهادتُه، كأنهُ غُفِرَ له ورُحِمَ عيه وأُنقِذَ مِن عذابِ التشوير.

قولُه: (**والذي يقتضيه ظاهرُ الآيةِ ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمجموعِهنّ جزاءً للشّرط**[3])، وبيانُه ما قَرّره الإمام، وتلخيصُه على وجهَين: أحَدُهما: أنّ قولَه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ استثناءٌ مذكورٌ عَقيبَ جُمَل منسُوقةٍ بحَرْفِ النّسَق، وهِي: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ﴾، ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فهِي في حُكم واحد، فلم يكنْ رجوعُ الاستثناءِ إلى بعضٍ أوْلَى مِن بعض، فوجَبَ عَوْدُه إليها بأَسْرِها. ونَظيرُهُ قولُ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٦]، فإنّ فاءَ

---

(١) من قوله: «إلى آخره عطف على الجملة الشرطية بتمامها» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) وهو التوبيخ والتقريع.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جزاءَ الشرط»، والمعنى واحد.

....

التعقيبِ ما دَخلتْ على غَسْلِ الوَجْهِ فقطْ، بل على المجموعِ من حيثُ إنّ الواوَ للجَمْعِ المُطلَقِ لا للترتيبِ[١]، فإن قيلَ: إنّ الواوَ كما تكونُ للجَمْعِ فقد تكونُ للاستئنافِ، فقولُه تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ جُملةٌ خبَريّةٌ، والجُملتانِ السابقتانِ طَلَبيّة، ولا يجوزُ عطفُ الخبَريّةِ على الطّلَبيّة، فالواوُ: للاستئناف، بخلافِه في آيةِ الوضوء؟

الجوابُ: إذا انتَهَضَ الجامعُ القويُّ لا يَمنَعُ الاختلافُ منَ العَطْف، أي: مِن قَذْفِ المُحصَناتِ فاجلِدوهم، ورُدُّوا شهادتَهم، وفسِّقوهم، أي: اجمَعوا لهُم هذه الثلاثَ إلّا الذين تابوا عن القَذْف، وأصلَحوا فإنّ اللهَ تعالى يَغفِرُ لهم فَينقلبونَ غيرَ مجلودينَ ولا مردودينَ ولا مُفَسّقين. وإنّما خولفَ في الثالثةِ بالخَبريّة؛ لأنهُ أبلَغُ وألْزَمُ؛ ولذلك جيء بها مُعرّفةَ الخبَرِ متوسِّطةً بضميرِ الفَصْل. وثانيهما: أنّ مجيءَ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ عَقِيبَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ يَدُلُّ على أنّ العِلّةَ في عَدَمِ قَبولِ الشّهادةِ كوْنُهم فاسقين؛ لأنّ ترتيبَ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِلّية، وإذا ثَبَتَ أنّ العِلّةَ لِردِّ الشهادةِ كوْنُهم فاسقين، فعندَ زَوالِ الفِسقِ زالتِ العِلّة، فوَجَبَ أنْ يزولَ الحُكمُ[٢].

فإنْ قيل: إنّ الاستثناءَ لو رَجَعَ إلى الكلِّ لوَجَبَ أنهُ إذا تابَ أنْ لا يُجلَد، وهذا باطلٌ بالإجماع؟ وأجابَ الإمامُ: أنّ تَرْكَ العمَلِ فيه لِدليلِ الإجماع، فلم يُترَكْ في الباقي[٣].

وقال القاضي: الاستثناءُ راجعٌ إلى أصلِ الحُكم، وهُو اقتضاءُ الشّرطِ لهذه الأُمور، ولا يَلزَمُه سقوطُ الحدِّ به كما قيل؛ لأنّ مِن تمامِ التّوبةِ الاستسلامَ للحدِّ، أو الاستحلالَ[٤].

وقلتُ: لأنّ الغُفرانَ إنّما يكونُ في حقوقِ الله تعالى، وحدُّ القَذْفِ مِن حقوقِ العباد، ثُم المختارُ منَ الوجهَيْنِ الثاني، لأنّ قولَه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ جملةٌ مُعترِضةٌ بيْنَ المستثنى

---

(١) انظر تفصيل ذلك في «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٣٦٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١٦١).

(٣) المصدر السابق، (٢٣: ١٦٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

كأنه قيل: ومَن قَذَفَ المُحصَناتِ فاجلِدُوهم ورُدُّوا شَهادتَهم وفسِّقُوهم، أي: فاجمَعُوا لهم الجَلْدَ والردَّ والتَّفسيق، إلّا الذين تابُوا عن القَذْفِ وأصلَحُوا فإنَّ اللّٰـهِ يَغفِرُ لهم

والمستثنَى منهُ لتوكيدِ مضمونِ الجُملةِ وكالتعليل لها. والواوُ للاستئناف لا مَحِيدَ عنهُ؛ لورودِها على التأكيد، وتعريفِ الخبَرِ بلام الجِنس المُؤْذِنِ بكمالِ هذا المعنى فيهم، وتوسُّطِ ضميرِ الفَصْل المُقيِّدِ للحَصْر. وكلُّ هذا يُنافي العطف، معَ أنّ الجُملتَيْنِ السابقتَيْنِ إنشائيّتان؛ ولذلك جَعَلَ الإمامُ الشافعيُّ الاستثناءَ متعلِّقًا بقولِه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ كما قال[1].

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: رجوعُ الاستثناءِ إلى الجُمَل كلِّها ليس بمستقيم، أمّا الجَلدُ فلم يُرجَعْ إليه بالاتّفاق، وأمّا قولُه: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فإنّما جيءَ به لتقرير تعليل مَنْع الشّهادة، فلم يَبْقَ إلا قولُه: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾[2].

ويَنصُرُ هذا القولَ فعلُ عُمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، وإجماعُ فُقهاءِ التابعينَ على ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ»[3]: جَلَدَ عُمرُ رضي اللهُ عنه أبا بَكْرةَ وشِبْلَ ابنَ مَعْبَدٍ ونافعًا بقَذْفِ المُغيرة، ثُم استَتابَهم وقال: مَن تابَ قَبِلتُ شَهادتَه. وأجازَه عبدُ الله بنُ عُتْبة، وعُمرُ بنُ عبدِ العزيز، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، وطاووس، ومجاهدٌ، والشّعْبيّ، وعِكرِمة، والزُّهريّ، ومُحارِب[4]، وشُرَيْح، ومعاويةُ بنُ قُرّةَ.

قال بعضُ الناس[5]: لا تجوزُ شهادةُ القاذِف وإنْ تاب، ثُم قال: لا يجوزُ نِكاحٌ بغيرِ شاهدَيْن، وإنْ تزَوّجَ بشهادةِ محدودَيْنِ: جاز. وإنْ تزوّجَ بشهادةِ عَبْدَيْنِ: لم يَجُزْ، وأجازَ شهادةَ المحدودِ والعَبْدِ والأَمَةِ لِرؤْيةِ هلالِ رمضان.

---

(١) والذي ذكره الشافعيُّ ظاهرٌ جدًّا، فإنّ الحدَّ لا يُقامُ عليه إلاّ بعد الحكمِ بفِسْقه. انتهى من «أحكام القرآن» للكيا الهراسي الشافعي (٢: ٣٠٠).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧١-٢٧٢).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف والسارق والزاني، بعد الحديث رقم (٢٦٤٧).

(٤) يعني ابن دِثار كما صرَّح به البخاري.

(٥) يعني أبا حنيفة رحمه الله، وهو مصطلح مشهورٌ للبخاري رحمَه الله.

فينقلبون غيرَ مجلودين ولا مَردُودين ولا مُفسَّقين. فإن قلت: الكافرُ يَقذف فيتوبُ عن الكُفرِ فتُقبَلُ شهادتُه بالإجماع، والقاذِفُ من المسلمينَ يَتوبُ عن القذفِ فلا تُقبَلُ شهادتهُ عند أبي حَنيفة! كأنَّ القذفَ مع الكفرِ أهونُ من القَذْف مع الإسلام! قلت: **المسلمون لا يَعبَؤونَ بسَبِّ الكفَّار**؛ لأنهم شُهروا بعَداوتهم والطعنِ فيهم بالباطل، فلا يَلحقُ المقذوفَ بقذفِ الكافر من الشَّينِ **والشَّنَار** ما يَلحقُه بقذفِ مُسلم مثلِه، فشُدِّد على القاذفِ من المسلمين؛ رَدْعاً وكفًّا عن إلحاق الشَّنار. فإن قلت: هل للمقذوفِ أوْ للإمام أن يعفوَ عن حَدِّ القاذف؟ قلت: لهما ذلك قَبْلَ أن يَشهَدَ الشهودُ ويَثبت الحدّ، والمقذوفُ مندوبٌ إلى أن لا يُرافعَ القاذفَ ولا يُطالبَه بالحدّ. ويَحسنُ من الإمامِ أن يحملَ المقذوفَ على كَظْمِ الغيظ، ويقولَ له: أَعْرِضْ عن هذا ودَعْه لوجهِ الله، قبل ثَباتِ الحدّ، فإذا ثَبتَ لم يكن لواحدٍ منهما أن يعفوَ؛ **لأنه خالصُ حقِّ الله**؛ ولهذا لم يصحَّ أن يُصالحَ عنه بمال. فإن قلت: هل يورَثُ الحدُّ؟ قلت: ....

قولُه: (**المسلمونَ لا يَعبَؤونَ بسَبِّ الكُفّار**) إلى آخِره، قال: صاحبُ «الفرائد»: أبو حنيفةَ لا يَحتاجُ إلى هذا الجوابِ الضّعيف، والكافرُ إنّما قُبِلت شَهادتُه بعدَ الإسلام؛ لأنّ هذه الشهادةَ غيرُ شهادةِ الكُفْر، لأنّها مستفادةٌ منَ الإسلام، فلم تَدخُلْ تحتَ الردِّ، ويَدُلُّ عليه أنّ شهادتَه مقبولةٌ بعدَ الإسلام على المسلم والذِّمّيّ، وتلك الشهادةُ غيرُ مقبولةٍ على المسلم، ولو كان كما قال، وهُو عَدَمُ لُحوقِ الشَّيْن، لوَجَبَ أنْ لا يُحَدّ، لِعَدَمِ اعتبارِ قَذْفِه.

قولُه: (**والشَّنار**)، **النّهاية**: الشّنَار: العَيْبُ والعار. وقيل: هُو العَيْبُ الذي فيه عارٌ، مِن: شنرَ عليه، أي: عابَه وطعَنَ فيه.

قولُه: (**لأنه خالصُ حقّ الله تعالى**)، عن بعضِهم: حَدُّ القَذْفِ ممّا اجتمَعَ فيه الحقّانِ، وحَقُّ الله تعالى غالبٌ[1] أو حقُّ العبدِ غالبٌ على قولِ بعضِ أصحابِنا[2]، ولم يَقُلْ أحدٌ بما قالهُ المصنِّفُ عُرِفَ في أُصولِ الفقه.

---

(١) وهو الذي عليه الحنفية كما في «بدائع الصنائع» للكاساني (٧: ٥٢).

(٢) وهو مذهب الجمهور من أتباع المذاهب الأخرى. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٠).

عند أبي حَنيفة: لا يورثُ؛ لقوله ﷺ: «الحدُّ لا يُورَث»، **ويُورث عند الشافعيّ**، وإذا تابَ القاذفُ قبل أن يَثبت الحدّ: سَقَط. وقيل: نزلتْ هذه الآيةُ في حسَّانَ بنِ ثابت حين تابَ ممّا قال في عائشة رضي اللهُ عنها.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ٦-٩]

قاذفُ امرأتِه إذا كان مُسلماً حُرًّا عاقلًا بالغًا، غيرَ محدود في القذف، والمرأةُ بهذه الصِّفة مع العِفّة: صحَّ اللِّعان بينهما إذا قَذَفَها بصريحِ الزِّنى؛ وهو أن يقولَ لها: يا زانية، أو: زَنَيْت، أو: رأيتُك تَزنِين. وإذا كان الزوجُ عبداً، أو محَدُوداً في قذف، والمرأةُ

قولُه: (**عندَ أبي حنيفةَ: لا يورَث...، ويُورَثُ عندَ الشافعيِّ**)، قال الإمام: قال مالكٌ والشافعيُّ: حدُّ القَذْفِ يُورَث، فإذا مات المقذوفُ قبْلَ استيفاءِ الحدِّ والعفوِ ثَبتَ لوارِثيه الحدّ، وكذا لو أنشأَ القَذْفَ بعدَ موتِ المقذوف[1]، وعندَ أبي حنيفةَ: لا يورثُ[2].

حُجّةُ الشافعيِّ أنّ حدّ القَذْفِ حقُّ الآدمي؛ لأنهُ يَسقُطُ بعَفْوِه، ولا يُستوفَى إلّا بطَلَبه، ويَحلِفُ المدّعَى عليه إذا أنكَر. وقال أبو حنيفةَ: لو كان موروثًا لكان للزّوج والزّوجةِ نصيبٌ فيه، وليسَ كذلك؛ لأنه حَقٌّ ليس مِن قَبِيلِ المال، فلا يورَثُ كالمُضارَبـةِ والوِكالة. والجوابُ: أنّ الأصَحّ عندَ الشافعيِّ أنه يَرِثُه جميعُ الورَثةِ كالـمال، وفيه وَجْهٌ أنهُ لا يَرِثُه الزّوجُ والزّوجة؛ لأنّ المقصُودَ منَ الحدِّ دفْعُ العار، وذلك لا يَلحَقُ الزّوجَ والزوجّة؛ لأنّ الزّوجيّةَ تنقطعُ بالموت[3].

(١) انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٠).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٧: ٥٥).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١٦٠).

مُحصنة: حُدّ، كما في قذفِ الأجنبيَّات، وما لم ترافِعْه إلى الإمامِ لم يَجِبِ اللِّعان. واللعان: أن يَبدأَ الرَّجلُ فيَشهَدَ أربعَ شهاداتٍ بالله إنه لمن الصادقينَ فيما رَماها به من الزِّنى، ويقولَ في الخامسة: إنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذِبينَ فيما رَماها به من الزنى. وتقولَ المرأةُ أربعَ مرَّات: أشهدُ باللّـهِ إنه لَمَن الكاذِبينَ فيما رَماني به من الزِّنى، ثم تقولَ في الخامسة: إنَّ غَضَبَ اللّـهِ عليها إنْ كان من الصادقين فيما رَماني به من الزِّنى. وعند الشافعيِّ رحمه الله: يُقامُ الرَّجلُ قائماً حتى يشهد، والمرأةُ قاعدة، وتُقامُ المرأةُ والرَّجلُ قاعدٌ حتى تشهد، ويأمرُ الإمامُ مَن يَضَعُ يدَه على فِيهِ ويقولُ له: إني أخافُ إنْ لم تكنْ صادقاً أن تَبُوءَ بلعنةِ الله. وقال: اللِّعانُ بمكَّةَ بين المقامِ والبيت، وبالمَدينة على المِنْبر، وببيتِ المَقْدِس في مسجدِه، ولِعانُ المُشركِ في الكنيسة وحيثُ يُعظِّم، وإذا لم يكن له دِينٌ ففي مَساجِدِنا إلّا في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]، ثم يُفرِّقُ القاضي بينهما. ولا تقعُ الفُرْقةُ بينهما إلا بتفريقِه عند أبي حَنيفة وأصحابِه، إلا عند زُفَرَ؛ فإن الفرقةَ تقعُ باللِّعان. وعن عثمانَ البَتِّيّ: لا فُرقةَ أصلًا. وعند الشافعيِّ رحمه الله: تقعُ بِلِعانِ الزوج. وتكونُ هذه الفُرقةُ في حُكمِ التطليقةِ البائنة عند أبي حَنيفة ومحمَّد، ولا يتأبَّدُ حُكمُها، فإذا أكذَبَ الرَّجلُ نفْسَه بعد ذلك فحُدّ: جازَ أن يتزوَّجَها. وعند أبي يوسفَ وزُفَرَ والحسنِ بن زياد والشافعيّ: هي فُرقةٌ بغيرِ طلاقٍ تُوجِب تحريمَها مؤبَّداً، ليس لهما أن يَجتمِعا بعد ذلك بوجه. ورُوِي: **أنَّ آيةَ القذفِ لـمّا نزلتْ قرأها رسولُ الله ﷺ** على المنبر، فقام

قولُه: (**وعن عثمانَ البَتّيّ**)(١)، قيلَ: هُو خليفةُ الحسَنِ البَصرْيِّ، وكتَبَ أبو حنيفةَ كتابَ «الرسالةِ» مِن تصنيفِه إليه، والبَتِّيُّ: بائع البَتِّ، وهُو الكساءُ الغليظ.

قولُه: (**رُويَ: أنّ آيةَ القَذْفِ لَمّا نزَلَتْ قرَأَها رسُولُ الله ﷺ**)، في هذه الرِّوايةِ تخليطٌ؛ لأنّ حديثَ عاصم بن عَدِيٍّ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ عنِ ابنِ عبّاسٍ مِن غيرِ هذا

---

(١) أبو عمرو عثمان بن مسلم البَتّي، فقيه البصرة، وثّقه أحمد والدارقطني، وكان صاحبَ رأيٍ وفقه. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢١) و«سيَر النبلاء» (٦: ١٤٨).

عاصمُ بن عَديٍّ الأنصاريُّ فقال: جَعلني اللهُ فِداك، إنْ وَجَدَ رَجلٌ مع امرأته رَجلاً فأخبَرَ جُلد ثمانين ورُدَّت شهادتُه أبداً وفُسِّق، وإنْ ضَرَبَه بالسيف قُتِل، وإن سَكَتَ سَكَتَ على غَيْظ، وإلى أن يجيءَ بأربعةِ شُهداءَ فقد قَضى الرَّجلُ حاجتَه ومضى! اللَّهمَّ افتحْ. وخَرج، فاستقبَلَه هلالُ بن أُميّة أو عُويمِر، فقال: ما وراءَك؟ قال: شرٌّ؛ وجدتُ على بطنِ امرأتي خولةَ ـ وهي بنتُ عاصم ـ شَرِيكَ بن سَحْماء، فقال: هذا واللّـهِ سُؤالي، ما أسرعَ ما ابتُلِيت به! فرَجَعا، فأخبَرَ عاصمٌ رسولَ الله ﷺ، فكلَّم خولة، فقالت: لا أدري، أَلِغيرةٍ أدركَتْه، أمْ بُخلًا على الطعام! وكان شَريكٌ نزيلَهم، وقال هِلال: لقد رأيتُه على بطنها. فنزلتْ، ولاعَنَ بينهما. وقال رسولُ الله ﷺ عند قولِه وقولها: أنّ لعنةَ اللّـهِ عليهِ إنْ غَضِبَ الله عليها: «آمين»، وقال القوم: آمين، وقالَ لها: «إنْ كُنتِ أَلمَمْتِ بذَنْبٍ فاعترِفي به، فالرجمُ أَهونُ عليك مِنْ غضبِ الله، إنَّ غَضَبَه هوَ النارُ». وقال: «تحيَّنُوا بها الولادة، فإنْ جاءَتْ به أُصيهِبَ أُثَيبِجَ يَضربُ إلى السوادِ

الوَجْه[1]. ورَوى مسلمٌ وأبو داودَ[2]، عن ابنِ مسعودٍ معنى أوّلِ هذا الحديث كما أورَدَه، وليس فيه ذِكْرُ الأسامي.

وأمّا قصةُ هلالِ بن أُميّةَ وشَرِيكِ بن سَحْماءَ فقد رَواها مسلمٌ والنّسائيّ[3]، وليس في أوّلِه ذكْرُ عاصم وغيرِه. وعلى الجُملة، معنى هذا الحديثِ مَرْويٌّ بِرواياتٍ شتّى، وأحاديثَ مُتفرِّقة. ومَن أرادَ تحقيقَه فعليه بـ«جامع الأُصُول»[4].

قولُه: (تحيَّنوا بها)، الحِينُ: الوَقْت، أي: اطلُبوا وقتَها. والأُصَيْهِبُ: هذا الذي يَعْلو لونَهُ صُهْبةٌ، وهي الشُّقْرة، وهي تصغيرُ أَصْهَب. والأُثَيْبِج: تصغيرُ الأَثْبَج، وهُو الناتئ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٧٤٥) و«صحيح مسلم» (١٤٩٢) و«سنن النسائي» (٦: ١٤٢).

(٢) «سنن أبي داود» (٢٢٥٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٤٩٦)، و«سنن النسائي» (٣٤٦٨) و(٣٤٦٩).

(٤) «جامع الأصول» (١٠: ٧١٣-٧٢٣).

فهو لشَريك، وإنْ جاءَتْ بِهِ أَورَقَ جَعداً جُماليًّا خَدَلَّجَ الساقَيْنِ فهو لغيرِ الذي رُمِيَتْ بِهِ». قال ابنُ عبَّاس: فجاءت بأشبهِ خَلْقِ الله لشَريك، فقال ﷺ: «**لَولا الأيمانُ لكان لي ولها شأن**». وقُرِئ: (ولم تكن) بالتاء؛ لأنّ الشُّهداءَ جماعة، أو لأنهم في معنى الأنفُسِ التي هي بَدَل. ووجهُ مَن قرأ (أربعَ) أن ينتصبَ؛ لأنه في حُكم المَصْدر، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾، وهي مبتدأٌ محذوفُ الخَبر، تقديرُه: فواجبٌ شَهادةُ أحدِهِم أربعَ شهادات. ....

الثَّبـج، أي: ما بيْنَ الكتِفَيْنِ والكاهل، وقد جاء رجُلٌ أَثْبَجُ عظيمُ الجَوف. والأَوْرَقُ: الأسمر، والوُرْقَةُ: السُّمْرة، الجُماليُّ: الضّخمُ الأعضاءِ التامُّ الأوصَال، يقال: ناقةٌ جُماليّةٌ: مُشبّهةٌ بالجَمَلِ عِظَمًا وبَدَانةً. وخَدلّجُ الساقَيْن: العظيمُ المُمتلئُ الساق. كلُّها في «النِّهاية». وقال صاحِبُ «الجامع»: وإنّما جاء بهذه الألفاظِ مصَغّرةً لكونها صفةً للمولود[1].

قولُه: (**لولا الأَيمانُ لكان لي ولها شأن**)، أي: لولا الأَيمانُ الذي في اللِّعان، وفي روايةِ مسلم والنّسائيِّ، عن أنسٍ: «لولا ما سَبَق فيها مِن كتابِ الله لكان لي ولها شأنٌ»، وروايةُ البخاريِّ وأبي داودَ: «لوْلا ما مضَى مِن كتابِ الله».

قولُه: (**وهي: مبتدأ**)، أي: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾، والخبَرُ المُقدّرُ: واجب، و(أربعَ شهادات): في حُكم المصدَر، والتقديرُ: فواجبٌ شهادةُ أحدِهم أربعَ شهادات، والجُملةُ خبَرُ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ﴾، ودخَلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنِ المبتدإ معنى الشّرْط. قال صاحبُ «الكشْف»: مَن نصَبَ فالتقديرُ: فالواجبُ أن يَشهَدَ أحدُهم أربعَ شهادات، فيكونُ المصدرُ مضافًا إلى الفاعل، ومَن رفَعَ فقال: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾، فقد أخبَرَ بالمرفوع عنِ المبتدأ، فيتَحقّقُ إذن تعَلّقُ الباءِ مِن قولِه: ﴿بِٱللَّهِ﴾ بما يَليه، وهُو ﴿شَهَٰدَٰتٍ﴾، ولا يجوزُ حينَئذٍ تعليقُها بقولِه: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾؛ لأنه أخبَرَ عنِ المبتدإ، ولا يجوزُ بعدَ الإخبارِ عنه أن يتعلّقَ به شيءٌ، ومَن نصَبَ فالجارُّ يتَعلّقُ بالثاني على مذهبِ سيبويه ، وبالأوّلِ على مذهبِ الفَرّاءِ[2].

---

(١) «جامع الأصول» (٣: ٦٢) و (٥: ١٧٥) وغيرهما من المواطن.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٤٠).

وقُرئ: (أنْ لعنةُ الله)، و: (أنْ غَضَبُ الله) على تخفيف (أنْ) ورفعِ ما بعدَها. وقُرئ: (أَنْ غَضِبَ اللهُ) على فعل الغَضَب.

وقُرئ بنصب الخامستَيْن، على معنى: ويشهدُ الخامسة. فإن قلت: لم خُصَّت المُلاعِنةُ بأن تُخمِّس بغضَبِ الله؟ قلت: تغليظاً عليها؛ لأنها هي أصلُ الفُجور ومَنبَعُه بخِلابتِها وإطماعها، ولذلك كانت مقدَّمةً في آية الجَلْد. ....

قولُه: (**وقُرِئَ: «أنْ لعنةُ الله»**)، قرَأَ نافعٌ: «أنْ لعنةُ الله»، و«أنْ غَضِبَ الله»، بتخفيفِ النُّونِ فيهما ورَفْعِ التاءِ وكسرِ الضّادِ، مِن: غَضِبَ، ورَفْعِ ﴿ٱللَّهُ﴾. والباقونَ: بتشديدِ النُّونِ ونَصْبِ التاءِ وفَتْحِ الضّادِ وجرِّ الهاء[١].

قولُه: (**على فعلِ الغَضَب**)، يريدُ أنهُ قُرِئَ: «غَضِب»، على الفعلِ الماضي، ورَفْعِ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لُموافقةِ الرِّوايةِ صُورةَ خطِّ الإمام[٢]، وأمّا «لعنةُ الله عليه» فإنْ كانت صُورتُها صُورةَ الفعل، لكنْ لتكرُّرِ الضّميرِ في «عليه»، وعَدَمِ مُساعدتِها الروايةَ ما قُرِئَ بالفعل، وبهذا ظَهَرَ صحّةُ قولِ الكواشيِّ: السبعة: ما صَحّ سَنَدُه، ووافَقَ لفْظُه خَطَّ الإمام.

قولُه: (**وقُرِئَ بنَصْبِ الخامسَتَيْن**)، حَفْصٌ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ بنَصْبِ التاء، والباقونَ: برَفْعِها.

قولُه: (**بخِلابتِها**)، أي: خِداعِها. كما قال «والمرأةُ هِي المادّةُ التي منها نشَأَتِ الخيانةُ؛ لأنّها لو لم تُطمِعِ الرجُلَ ولم تُومِضْ له لم يَطمَعْ». **النِّهاية**: وفي الحديثِ: «لا خِلابَةَ»[٣]، أي: لا خِداع، وفيه: أنّ بَيْعَ المحَفّلات[٤] خِلابةٌ، وفي أمثالِهم: إذا لم تَغلِبْ فاخْلُبْ[٥].

---

(١) انظر توجيه ذلك في «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١، و «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

(٢) يعني المصحفَ الإمام.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣) من حديثِ عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) جمع مُحفَّلة، وهي الشاة أو الناقة لا يحلبها صاحبها أيامًا حتى يجتمع اللبن في ضَرْعِها على جهةِ الخديعة.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤).

ويَشهَدُ لذلك قولُه ﷺ لخولة: «فالرجمُ أهونُ عليكِ من غَضَبِ الله».

[﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ ١٠]

الفَضْل: التفضُّل. وجوابُ «لولا» متروك، وتَرْكُه دالٌّ على أمرٍ عظيم لا يُكتَنَه، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغُ من مَنْطُوقٍ به.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١١]

الإفكُ أبلغُ ما يكون من الكَذِب والافتراء. وقيل: هو البُهتان لا تَشعرُ به حتى

قولُه: (ويَشهَدُ لذلك قولُه صَلَوات الله وسَلامُه عليه لِخَوْلة)، يعني الذي يَدُلُّ على أنّ التغليظَ متوجِّهٌ إلى المرأةِ دونَ الرجُل تخصيصُه صَلَواتُ الله عليه بهذا القَوْل إيّاها دونَ الرجُل عندَ المُلاعَنة.

قولُه: (وجوابُ «لولا» متروكٌ، وتَرْكُه دالٌّ على أمرٍ عظيم)، أي: لَفَضَحَكم، أو: لَعاجَلَكم بالعقوبة، أو: لتَرَكَكُم حَيارَى في أمرِ الزَّواني حتّى لا تَعلَموا كيفَ الخَلاصُ، كما تحيّر عاصمٌ، وقال: اللهُمّ افتَحْ، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ عطفٌ على ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾. هذه الآيةُ كالتذييلِ لِما سَبَق، بمعنى: مِن فَضْلِه ورحمتِه أنهُ بيّنَ لكمُ حُكمَ اللِّعان، ومِن كونِه توّابًا إذا حصَلتِ التّوبةُ قبْلَ الرّفْع إلى الإمام، يَتُوبُ عليكم، ويسترهُ عليكم، ومِن حِكمتِه أنهُ يَلعَنُ القاذفَ[1] الكاذب، ويغضَبُ على الزّواني بأنْ يَأمُرَ بالرّجْم والجَلْدِ في المُحصَنِ وغيرِه؛ لأنهُ يَعلَمُ عاقبةَ الأمورِ كلِّها، ويضَعُ كلّ شيءٍ في مَوضِعِه[2].

قولُه: (هُو البُهتان)، البَهْتُ: الأخذُ بالفُجاءة، بَهَتَه بَهتًا وبُهتانًا: إذا قال عليه ما لم يفعَلْ. والبَهيتَةُ: بمعنى الافتراء، ومنهُ قولُ المُفتَرَى عليه: يا لِلْبَهيتةِ بالكسرِ، على حَذْفِ المَدْعوّ.

---

(١) في (ح) و(ف): «يلعَنُ على القاذِف»، والجادّةُ حذفُ «على» فإن «يَلْعَنُ» مما يتعدّى بنَفْسِه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

يَفجَأك. وأصلُه: **الأَفْك، وهو القَلْبُ**؛ لأنه قولٌ مأفوكٌ عن وَجْهه. والمراد: ما أُفِكَ به على عائشةَ رضي الله عنها. والعُصبة: الجماعةُ من العَشرة إلى الأربعين، وكذلك العِصابة. واعصَوْصَبُوا: اجتَمَعُوا، وهم عبدُ الله بن أُبيٍّ رأسُ النفاق، وزيدُ بن رِفاعة، وحسَّانُ بنُ ثابت، ومِسْطَح بن أُثاثة، وحَمْنةُ بنتُ جَحْش، ومَن ساعدَهم. **وقُرئ: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالضَّمِّ والكسر**، وهو عُظْمه. والذي تولّاه: عبدُ الله؛ **لإمعانه في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ، وانتهازِه الفُرَص**، وطَلَبِه سبيلاً **إلى الغَميزة**.

قولُه: (**الأفْك، وهُو القلب**)، **النِّهاية**: يقالُ: أَفَكَهُ يَأْفِكُه إفْكًا: إذا صَرَفَه عن الشيءِ فقَلَبَه. ومنه: ائتفكَتِ البلدةُ بأهلِها، أي: انقَلَبت، فهي مُؤتفِكة.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالضمِّ والكسر**)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: «كُبْرَهُ» بالضمِّ قراءةُ أبي رجاءٍ وحُمَيْدٍ ويعقوبَ وغيرِهم، أي: عُظْمَه، ومَن كسَرَهُ أراد: وِزْرَهُ وإثمَه[1]. وقال الزجّاجُ: فمَن قرأ ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالكسرِ فمعناهُ: مَن تولّى الإثمَ في ذلك، ومَن قرأ «كُبْرَهُ» بالضمِّ أراد: مُعظَمَه[2].

قولُه: (**لإمعانِه**)، **الجوهري**: أمْعَنَ الفَرَسُ: تَباعَدَ في عَدْوِه، وأمعَنَ فلانٌ بحقِّي: ذهبَ به. وأمعَنَتِ الأرضُ: رَوِيَتْ.

قولُه: (**وانتهازِهِ الفُرَص**)، والفُرصةُ في الأصل: نَوْبةُ الماءِ، تَفارَصَ القومُ: تناوَبوا في السّقْي، ثُم عَمّتْ حتى استُعمِلت في كلِّ نَوْبة.

قولُه: (**إلى الغَميزة**)، أي: الطّعن. **الجوهري**: ليس في فلانٍ غَميزةٌ، أي: مَطْعَن. **الراغبُ**: أصلُ الغَمْزة: الإشارةُ بالجَفْنِ أو اليدِ طلَبًا إلى ما فيه مُعابٌ، ومنهُ قيل: ما في فلانٍ غَمِيزةٌ، أي: نَقيصةٌ يُشارُ بها إليه، وجَمْعُها غَمائز. قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]، وأصلُه مِن: غَمَزْتُ الكبْش، إذا لَمَسْتَه هل به طِرْقٌ[3]، نحوَ: غَبطتُه[4].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٣-١٠٤)، وانظر «البحر المحيط» (٨: ٢١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥).

(٣) وهو القوّةُ والشّحم.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦١٤.

أي: يُصِيبُ كلَّ خائضٍ في حديثِ الإفك مِن تلك العُصْبة نصيبُه من الإثم على مقدارِ خوضِه، والعذابُ العظيم لعبدِ الله؛ لأنَّ مُعظمَ الشرِّ كانَ منه. يُحكى: أنَّ صفوانَ مَرَّ بهودَجِها عليه وهو في ملأٍ من قومه، فقال: مَن هذه؟ فقالوا: عائشة، فقال: واللّـهِ ما نَجَتْ منه ولا نَجا منها. وقال: امرأةُ نبيِّـكم باتت مع رَجلٍ حتى أصبحتْ ثُمَّ جاء يقودُها!

والخِطابُ في قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لمن ساءَه ذلك من المؤمنين، وخاصَّةً

قولُه: (يُحكَى: أنّ صَفْوانَ[1] مَـرّ بَهوْدَجِهـا عليه)، وكان مِن حديثِه على ما رَوَتْـهُ عائشـةُ رضي اللهُ عنها: أنّ رسُولَ الله ﷺ خرَجَ في غَزاةٍ غزاها وأنا معَهُ أُحمَلُ في هَوْدجي، فلمّا رجعْنا ودَنَوْنا منَ المدينةِ آذَنَ ليلةً بالرّحيل، فمشَيْتُ حتّى جاوَزْتُ الجَيْش، فلمّا قضَيْتُ مِن شأني، فالتَمَسْتُ عِقْدي فحبَسَني ابتغاؤه، فاحتَمَلوا هَوْدَجي فرَحَلُوه على بعيري وهم يَحسَبُونَ أنّي فيه، وكنتُ جاريةً حديثةَ السِّنّ، خفيفةَ اللّحم، وسَاروا، فوَجَدتُ عِقْدي، وجئتُ منازِلَهم وليس بها مِنهُم داع، فتيمّمْتُ منزلي، فَغَلبَتْ عيناي فنِمت، وكان صَفْوانُ بنُ معطّل السُّلَميُّ قد عرّسَ[2] مِن وراءِ الجَيْشِ الذي كان معَ رسُولِ الله ﷺ. فأدْلَجَ وأصبَحَ عندَ المنزل، فرأى سَوادَ إنسانٍ فرآني فعرَفَني، وكان رَآني قبْلَ الحِجاب، فاستيقَظْتُ باسترجاعِه فخمّرتُ بجِلْبابي، والله ما كلّمَني بكلمةٍ سوى الاسترجاع، وهَوَى حتّى أناخَ راحلتَه فوَطِئَ على يَديها، فرَكِبتُها، فانطلقَ يَقُودُني حتّى أتَيْنا الجيشَ بعدَ ما نَزلوا، فهَلَكَ مَن هلَكَ في شأني، وكان الذي تَولّى كِبْرَ الإفْكِ عبدُ الله بُن أبَيٍّ ابن سَلُول. هذا مختَصَرٌ مِن حديثِ الإفْكِ على ما رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنّسائيُّ[3].

قولُه: (وخاصّةً)، دَخَلَ رسُولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعائشةُ وصَفْوانُ في هذا الخطابِ دخولًا أوّليًّا؛ إذْ خوطبَ بذلك مَن ساءهُ وخُصُّوا بذلك خاصّةً، أي: خصُوصًا، وخاصّةً: مصدرٌ، كالخاليةِ والعافيةِ والخالصة.

---

(١) ابن المُعطّل السلميّ، كما سيُصرِّحُ به الطيبي آنفًا.

(٢) من التعريس: وهو النزول آخرَ الليل للاستراحةِ أو النوم.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠) والنسائيّ في «السنن الكبرى» (٨٨٨٢).

رسولُ اللّـه ﷺ، وأبو بكر، وعائشة، وصفوانُ بن المُعطَّل. ومعنى كونه خيراً لهم: أنهم اكتَسَبُوا فيه الثوابَ العظيم؛ لأنه كان بلاءً مبيناً ومِحْنَةً ظاهرة، وأنه نزلتْ فيه ثماني عشرةَ آيةً كلُّ واحدة منها مُستقِلَّة بما هو تَعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وتسليةٌ له، وتنزيهٌ لأمِّ المؤمنين رضوانُ الله عليها، وتطهيرٌ لأهلِ البيت، وتهويلٌ لمن تكلَّم في ذلك، أو سَمِعَ به فلم تَمُجَّه أُذناه، وعدَّةُ ألطافٍ للسامعين والتالينَ إلى يوم القيامة، وفوائدُ دِينيَّة، وأحكامٌ وآدابٌ لا تخفى على متأمِّلها.

[﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ ١٢]

﴿بِأَنفُسِهِمْ﴾ أي: بالذينَ منهم من المؤمنينَ والمؤمنات، كقوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وذلك نحوُ ما يُروى: أنَّ أبا أيُّوبَ الأنصاريَّ قال لأمِّ أيُّوب: ألا تريْنَ ما يقال؟ فقالت: لو كنتَ بَدَلَ صفوانَ أكنتَ تظنُّ بحُرمة رسولِ الله ﷺ سُوءًا؟ قال: لا. قالت: ولو كنتُ أنا بَدَلَ عائشةَ ما خُنْتُ رسولَ الله ﷺ، فعائشةُ خيرٌ مني، وصفوانُ خيرٌ منك. فإن قلت: **هلّا قيل: لولا إذ سَمِعتُموه ظننتم بأنفُسِكم خيراً وقلتم؟**

قولُه: (أي: بالذين منهم)، «مِن» في ﴿مِنْهُمْ﴾: اتّصاليّةٌ، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

قولُه: (**هلّا قيل: لولا إذْ سَمِعتُموهُ ظَنَنْتُم بأنفُسِكم خيرًا وقلتُم؟**)، يعني: أصلُ الكلام هذا؛ لأنّ المُخاطَبينَ مَن بحضْرةِ الرسُولِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه. وقلتُ: الأصلُ أيضًا: وظَنَنْتُم بها، أي: بأُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها خَيْرًا، فلمَ عَدَلَ عنِ الخطابِ إلى الغَيْبة، وعن المضمَر إلى الـمُظهَر، ومنَ المفرَدِ إلى الجماعة؟ وخلاصةُ الجواب: أنّ في العُدولِ منَ الخطابِ إلى الغَيْبَـةِ توبيخَ المُخاطبينَ ومُعاتَبةً شديدةً وإبعادًا مِن مقام الزُّلْفى، أي: كيف سَمِعوا ما لا ينبغي الإصغاءُ إليه، فضلًا عن أن يَتفوّهوا به؟ وفي العدولِ منَ المُضمَر إلى المُظهَر: الدّلالةُ على أنّ صفةَ الإيمانِ جامعةٌ لهم، فينبغي لِـمَن اشتَرَكَ فيها أن لا يَسمَعَ فيمَن شارَكَه فيها قولَ عائب، ولا طَعْنَ طاعن، لأنّ عَيْبَ أخيه عَيْبه، والطعنَ فيه طَعْنٌ فيه.

ولِمَ عُدِلَ عن الخِطابِ إلى الغيبة، وعن الضميرِ إلى الظاهر؟ قلت: ليُبلَغَ في التوبيخِ بطريقةِ الالتفات، وليُصرَّحَ بلفظِ الإيمان؛ دلالةً على أن الاشتراكَ فيه مُقتضٍ أن لا يُصدِّقَ مؤمنٌ على أخيه ولا مؤمنةٌ على أختها قولَ غائبٍ ولا طاعِن. وفيه تنبيهٌ على أنَّ حقَّ المؤمن إذا سَمِعَ قالةً في أخيه، أن يَبنيَ الأمرَ فيها على الظنِّ لا على الشكّ، وأن يقولَ بمِلءِ فِيهِ بناءً على ظنِّه بالمؤمن الخير: ﴿هَٰذَآ إِفۡكٞ مُّبِينٞ﴾، هكذا بلفظِ المُصرِّح ببراءةِ ساحته، كما يقولُ المستيقِنُ المطَّلع على حقيقةِ الحال. وهذا من الأدبِ الحَسَن الذي قَلَّ القائمُ به والحافظُ له، ولَيْتكَ تَجِدُ مَن يَسمَعُ فيَسكُت ولا يُشَيِّع ما سَمِعَه بأخوات!

[﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ ١٣]

رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة، عن رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «كونُوا إخوانًا كما أمَرَكم، المسلمُ أخو المسلم، لا يَظلِمُه، ولا يَخذُلُه، ولا يَحقِرُه»[1]. وعن البُخاريِّ وأحمدَ ابن حَنْبل، عن أبي موسى، قال: «المؤمنُ كالبُنْيانِ، يَشُدُّ بعضُه بعضًا»[2]. ولهذا فَسَّرَ قولَه: ﴿بِأَنفُسِهِمۡ﴾: بالمؤمنينَ والمؤمنات، وفي العُدولِ منَ المفردِ إلى الجماعة وسلوكِ طريقِ الكِنايةِ الإشعارُ بتعظيم شأنِها، ورِفعةِ منزلتِها.

وفيه أيضًا أنّ النبيَّ ﷺ أبو المؤمنين، وأزواجُه أُمّهاتُهم، واستعظامُه يَرجِعُ إلى استعظامِهم، والقالةُ فيه كالقالةِ في أنفُسِهم، ثُم في انضمامِ لفْظِ الظنِّ معَه إدماجٌ وتنبيهٌ على أنهُ إذا سَمِعَ المؤمنُ في أخيه المؤمنِ ما يَشِينُه[3] يَتَبادَرُ إلى بناءِ الأمرِ على الظنِّ الراجح بأنّ الأصلَ براءةُ ساحةِ المؤمنِ عن كلِّ شَنَارٍ وعَيْب، ولا يَبْني على الشكِّ فيه. هذا ما يختَصُّ بالباطن. وأمّا بالظاهر، فيُصرِّحُ بالقولِ الدالِّ على الشّهادةِ لهُ بالخَيْر، وتنزيهِه عن كلِّ سُوء، ولا يتَلعثَمُ في الكلام، ويقولُ بِملءِ فيه: هذا إفْكٌ مُبين، ومِن ثَم قال: «هذا منَ الأدبِ الحَسَن».

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٦٩٥١) ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥)، وانظر تتميم تخريجه في «مسند أحمد» (١٩٦٤٠).

(٣) من قوله: «النبيَّ ﷺ أبو المؤمنين» إلى هنا سقط من (ط).

جعل اللهُ التَّفصِلةَ بين الرَّمي الصادق والكاذب ثُبوتَ شهادةِ الشُّهود الأربعة وانتفاءَها، والذين رَمَوْا عائشةَ لم تكن لهم بيِّنةٌ على قولهم، فقامت عليهم الحُجَّة، وكانوا ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: في حُكمِه وشَريعته ـ كاذبين. **وهذا توبيخٌ وتعنيف للذين سَمِعُوا الإفكَ فلم يَجِدُّوا في دفعِه وإنكاره؛** واحتجاجٌ عليهم بما هو ظاهرٌ مكشوف في

قولُه: (**أي: في حُكمِه وشريعتِه كاذبين**)، قال: «في حُكمِه وشريعتِه»، دونَ «عِلمِه»؛ ليُؤْذِنَ بأنهُ تعالى إذا أحاطَ بوقوع الزِّنى علمًا، ولم يأتِ القاذفُ بالشُّهداءِ يُحكَمُ بمقتضى الشُّهود، دونَ العِلم؛ ولهذا قال صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه في حديثِ شَريكِ بن سَحْماءَ بعدَ ما رأى الوَلَدَ مُشابهًا للزّاني: «لولا كتابُ الله عَزّ وجلّ لكان لي ولها شأن».

فإن قلتَ: إنما اختَلفَ الناسُ في أنّ الخبَرَ الكاذبَ هل هُو: ما لا يُطابِقُ الواقع، أو هو: ما لا[1] يُطابِقُ اعتقادَ المُخبِر، وهُو أمرٌ ثالث؟ قلتُ: مطابقةُ الواقع على هذا إمّا مطابقةُ نفسِ الأمر، أو مطابقةُ حُكم الشارع، لأنّ الشارعَ يَقطَعُ الـحُكمَ على الظاهرِ كما وَرَدَ: نحن نَحكُمُ بالظاهر، واللهُ يَتولّى السّرائر.

قولُه: (**وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفْك**)، «لولا» هاهنا فيها معنى التعنيف؛ لكوْنِ مدخولِـها ماضيًا، أي: لِمَ ما وُجِدَ إتيانُ الشُّهداء، وهلّا جاءتِ العُصْبةُ الكاذبةُ على قَذْفِهم بالشُّهداء؟ يعني لِمَ وقَعَ التقصيرُ منكم أيُّها السامعونَ في طلبِ البيِّنةِ في الحال، وحين لم يُقيموها: لِـمَ[2] ما أسرعتُم في تكذيبِهم وتنكيلِهم في الحال، وترَكتُمُ الشّنْعاءَ[3] حتّى فشَتْ؟

وقولُه: (**وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفْكَ فلم يَجِدُّوا في دَفْعِه**)، وذلك أنّ معنى ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾: لِمَ توقّفتُم في الردِّ على الرامِينَ وتكذيبِهم، فهلّا جاءوكم حينَ قَذَفوا بالبيِّنةِ وحَقّقوا قولَهم بإقامةِ الشُّهداءِ الذين يَثْبُتُ بهم أمثالُ هذه الدّعاوَى؟ فإذْ

---

(١) سقطت لفظة «لا» من (ح) و(ف).

(٢) سقطت لفظة «لِـمَ» من (ح) و(ف).

(٣) يعني قالَةَ السوءِ الفاحشة.

الشَّرع؛ من وُجوبِ تكذيب القاذفِ بغيرِ بيِّنة، والتنكيلِ به إذا قَذَفَ امرأةً مُحصَنة من عُرْضِ نساء المسلمين، فكيفَ بأمِّ المؤمنين الصِّدِّيقةِ بنت الصِّدِّيق حُرْمةِ رسولِ الله ﷺ وحَبيبةِ حَبيبِ الله؟!

[﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ ١٤ - ١٥]

﴿لَّوْلَا﴾ الأُولى للتَّحضيض، وهذه لامتناعِ الشيءِ لوجود غيرِه. والمعنى: ولولا أني قضيتُ أن أتفضَّلَ عليكم في الدنيا بضُروبِ النِّعَم التي مِن جُملتِها الإمهالُ للتوبة، وأنْ أترحَّم عليكم في الآخرةِ بالعَفْوِ والمغفرة؛ لعاجَلتُكم بالعِقابِ على ما خُضتم فيه مِنْ حديثِ الإفك. يقال: أفاضَ في الحديث، واندَفَع، وهَضَب، وخاض. ﴿إِذْ﴾ ظَرْفٌ لِـ«مسَّكم»، أو لِـ﴿أَفَضْتُمْ﴾. ﴿تَلَقَّوْنَهُۥ﴾: يأخذُه بعضُكم مِن بعض. يقال: تلقَّى القولَ وتلقَّنَه وتلقَّفَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

لم يَأتوا بهم، قامَتْ عليهمُ الحُجّة، فلمَ توقّفتُم في تكذيبِهم وأبطَأْتُم في القولِ بأنّ هذا إفكٌ مُبين؟ وكذلك معنى قولِه: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنّ في تقديم الظّرفِ على عاملِه توبيخًا على التّواني في الرّدِّ، يعني: كان الواجبُ عليكم عندَ سَماعِكم بالإفكِ ثم حينَئذٍ أنْ لا تتوقّفوا عن ظنِّ الخَيْر، وعن تكذيبِ الرامِين، والقولَ بأنّ هذا إفكٌ مُبين، فلمَ تَوانَيْتُم فيه؟

قولُه: (مِن عُرْضِ نساءِ المؤمنين)، يقالُ: فلانٌ مِن عُرْضِ العشيرة، أي: شِقِّها، لا من صَميمِها، وأصلُ العُرْض: الجانب. **الأساس**: واستَعرَضَ الخَوارجُ الناسَ: إذا خَرَجوا لا يُبالُونَ مَن قَتَلوا.

قولُه: (﴿لَّوْلَا﴾ الأُولى للتحضيض)، يعني في قولِه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، و﴿لَّوْلَا جَآءُو﴾، وإنّما جعَلَهما واحدًا وهُما شيئانِ؛ لأنّ مفهومَهما واحدٌ، ولأنّ الآيةَ الثانيةَ المُصدَّرة بـ«لولا» كالتقريرِ للأُولى، يَدُلُّ عليه قولُه في جوابِ «هلّا قيل: لولا إذْ سَمِعتُموهُ»: «ليُبالغَ في التوبيخ».

وقُرِئ على الأصل: (تَتَلَقَّوْنَه)، و(إتَّلَقَّوْنه) بإدغامِ الذالِ في التاء، و(تَلْقَوْنَه) مِن: لَقِيَه، بمعنى: لَقِفَه؛ و(تُلْقُونَه) مِن إلقائه بعضُهم على بعض؛ و(تَلِقُونه) و(تأْلِقُونه) من الوَلْق والأَلْق؛ وهو الكَذِب؛ و(تَلِقُونه) محكيّة عن عائشةَ رضي الله عنها.

وعن سفيان: سَمعتُ أُمِّي تقرأ: (إذ تَثْقَفُونه)، وكان أبوها يَقرأ بحرفِ عبدِ الله ابن مسعود. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿بِأَفْوَاهِكُمْ﴾، والقولُ لا يكون إلّا بالفم؟ قلت: معناه: أنَّ الشيءَ المعلوم يكونُ عِلْمُه في القلب، فيُتَرجِمُ عنه اللِّسان، **وهذا الإفكُ ليس إلّا قولاً يَجري على ألسنتِكم** ويدورُ في أفواهكم من غيرِ ترجمة عن عِلمٍ

قولُه: (**وقُرِئَ على الأصل**: «تَتَلَقَّوْنَه»)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قراءةُ عائشةَ وابنِ عبّاس وابنِ يَعمُر: «إذ تَلِقُونَه»، وقرَأ ابنُ السَّمَيْفَع: «إذ تُلْقُونَه»، وقرَأ الجماعةُ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾، ورُوِيَ عن ابنِ عُيَيْنةَ أنهُ قال: سَمِعتُ أُمِّي تقرَأ: «إذْ تَثْقَفُونَه»، قال: وكان أبوها يقرَأُ كما يقرأ عبدُ الله. وقال: معنى «إذْ تَلِقُونَه»: تُسرِعونَ فيه وتَخِفُّونَ إليه، وأصلُه: تَلِقُونَ فيه أو إليه، فحَذَفَ حرْفَ الجرِّ، وأوْصَلَ الفعل. وأمّا «تُلْقونَه» فمعناه: تُلْقُونَه مِن أفواهكم، وأمّا «تَثْقَفُونَه» فمِن: ثَقِفتَ الشيءَ: إذا طلَبْتَه وأدركتَه، أي: تَتَصيّدونَ الكلامَ في ذلك مِن هُنا ومِن هنا[١].

رُوِيَ عن المصنِّفِ أنهُ قال: تَأْلِقُونَه، أصلُه منَ الوَلَق، وهُو السُّرعة، مِن قولِهم: ناقةٌ ولَقى أي: سَريعةٌ، ومنهُ الأولَقُ: للمجنون؛ لأنّ العقلَ مِن بابِ السُّكونِ والتماسُك، والجُنونُ مِن بابِ التسَرُّع والتهافُت.

ورَوَينا عن البخاريِّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، أنّها كانت تقرَأُ: «إذْ تَلِقُونَهُ بألسِنتِكم»، وتقولُ: الوَلَقُ: الكذِبُ[٢]، وقال ابنُ أبي مُلَيْكةَ: وكانت أعلَمَ بذلك مِن غيرِها؛ لأنهُ نزَلَ فيها، وقال ابنُ الأنباريِّ: هُو مِن: ولَقَ الحديث، أي: أنشأَه.

قولُه: (**وهذا الإفكُ ليس إلا قولًا يَجري على ألسِنتِكم**)، **الانتصاف**: أو يكونُ قولُه: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ توبيخًا، كقولِك: أتقولُ ذلك بِملءِ فيكَ؟ فإنّ القائلَ ربّما رَمَزَ أو

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٤-١٠٥) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٤١٤٤).

به في القَلْب، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: تَحسبونه صَغيرةً وهو عند اللّـهِ كبيرةٌ مُوجِبة. وعن بعضِهم: أنه جَزعَ عند الموت،

عَرَض، وربّما تشَدّقَ جازمًا كالعالِمِ، وقد قيل هذا في قولِه: ﴿بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]. وقال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقال: فائدةُ ذِكْرِ ﴿بِأَفْوَاهِكُم﴾ أن لا[1] يُظَنّ أنهم قالوا ذلك بالقلبِ؛ لأنّ القولَ يُطلَقُ على غير الصّادرِ منَ الأفواه ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقولِ الشاعر:

وإنْ أتـــاه خليـــلٌ يومَ مســـألةٍ ... يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[2]

وقال:

إنّ الـــكلامَ لَفـــي الفـــؤادِ وإنّما ... جُعلَ اللّسانُ على الفؤادِ دليلا[3]

ولأنّ الذِّكْرَ باللّسانِ أشنَعُ وأقبحُ منَ الذِّكرِ بالقلب، لأنّ الذِّكرَ باللّسانِ لا يمكنُ بدونِ الذِّكرِ بالقلب، والذِّكرُ بالقلبِ يُمكنُ بدونِه، فيكونُ الإثمُ مُضاعفًا.

وقلتُ: النّظمُ معَ المصنِّفِ، لأنهُ تعالى يعدّ على المؤمنين ما جَرَى مِنهم في حديثِ الإفْكِ مِن تَهاوُنِهم فيه، وتغميضِهم في ذلك، الأمرَ العظيم، كما سَبَقَ في قولِه: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾، ﴿لَّوْلَا جَآءُو﴾، فلـمّا فرَغَ مِن ذِكرِ الرّامِينَ شَـرَعَ في ذِكْرِ الذين قَبِلوا منهُم ذلك الرّمْيَ، يعني: ما كَفَاكُم تهاونُكم في تكذيبِ الرّامينَ حتّى بلَغَ ذلك الأمرُ أنفُسَكم إذْ كنتُم تَأخُذونَ تلك العظيمةَ منهم، وتُلقُونَه بألسِنتِكم مِن غيرِ أن تُحقِّقوا هل يجوزُ ذلك أم لا؟ وحتّى كنتُم تقولونَه أيضًا بأفواهِكم مِن غيرِ رَوِيّةٍ وفِكر، وكنتُم تحسَبونَ أنهُ مِن قَبِيلِ الأراجيفِ والخُرافاتِ لا تُبالُونَ فيه وهُو عندَ الله عظيم.

قولُه: (كبيرةٌ موجِبة)، أي: للنار، وقيل: للخُلودِ فيها، سواءٌ بيْنَ الشِّركِ والكبيرةِ بناءً على مذهبِه[4].

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المشهورُ أنه للأخطل التَّغلبي، وليس في «ديوانه».

(٤) يعني: في تخليد أهلِ الكبائر.

فقيل له، فقال: أخافُ ذَنْباً لم يكن مني على بالٍ وهو عند اللّـهِ عظيم. وفي كلامِ بعضهم: لا تقولَنَّ لشيء من سيِّئاتك: حَقير؛ فلعلَّه عند اللّـهِ نخلة وهو عندك نَقير. وَصَفَهم بارتكابِ ثلاثة آثام، وعلَّقَ مسَّ العذاب العظيمِ بها؛ أحدُها: تلقِّي الإفكِ بألسنتهم؛ وذلك أنَّ الرَّجلَ كان يَلقى الرَّجلَ فيقول له: ما وراءَك؟ فيحدِّثُه بحديثِ الإفك حتى شاعَ وانتشر؛ فلم يَبْقَ بيتٌ ولا نادٍ إلّا طارَ فيه. والثاني: التكلُّم بها لا عِلْمَ لهم به. والثالث: استصغارُهم لذلك، وهو عَظيمةٌ من العَظائم.

[﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ ١٦]

فإن قلت: كيفَ جازَ الفَصلُ بين ﴿لَوْلَآ﴾ و﴿قُلْتُم﴾؟ قلت: للظُّروف شأنٌ؛ وهو تنزُّلها من الأشياءِ منزلةَ أنفُسِها؛ لوقوعها فيها، وأنها لا تنفكُّ عنها؛ فلذلك يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرها. فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في تقديم الظَّرْفِ حتى أوقع فاصِلًا؟ قلت: الفائدةُ فيه بيانُ أنه كان الواجبُ عليهم أنْ يتفادَوْا أوَّلَ ما سَمِعوا بالإفك عن التكلُّم به، فلمَّا كان ذِكْرُ الوقت أهمَّ وَجَبَ التقديم. فإن قلت: فما معنى ﴿يَكُونُ﴾، والكلامُ بدونه مُتْلَئِبٌّ لو قيل: ما لنا أن نتكلَّم بهذا؟ قلت: معناه معنى: يَنْبغي، ويصحّ، أي: ما يَنبغي لنا أن نتكلَّمَ بهذا، و: ما يَصِحُّ لنا. ونحوُه: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾

قولُه: (نقير)، نقيرُ النواةِ: نُقْرتُها، وفَتيلُها: الخَيْطُ الذي في النَّقْرة، وقِطميرُها: الجِلدةُ الرّقيقةُ اللاصقةُ بها.

قولُه: (كيف جـازَ الفَصلُ بيْنَ ﴿لَوْلَآ﴾ و﴿قُلْتُم﴾؟)، يعني: كان مِن حـقِّ الظاهرِ أن يُقال: لولا قلتُم إذْ سَمِعتُموه؛ أي: هلّا قلتُم: ما ينبغي لنا أن نتكلّمَ بهذا إذْ سَمِعتموه؟

قولُه: (أن يَتَفادَوْا)، الجوهري: تَفَادَى الرجُلُ مِن كذا: إذا تحاماهُ وانزَوَى عنه.

قولُه: (مُتلَئِبّ)، أي: مستقيم. الجَوهري: اتلأَبّ الأمر اتلئبابًا: استقام.

[المائدة: ١١٦]. و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ للتعجُّب من عُظم الأمر. فإن قلت: ما معنى التعجُّب في كلمةِ التسبيح؟ قلت: الأصلُ في ذلك أن يُسبِّحَ اللهُ عند رُؤية العَجيبِ من صَنائعه، ثم كَثُرَ حتى استُعمل في كلِّ مُتعجَّبٍ منه، أو لتنزيهِ الله مِن أن تكونَ حُرمَةُ نبيِّه فاجِرةً. فإن قلت: كيف جازَ أن تكونَ امرأةُ النبيِّ كافرةً كامرأةِ نُوحٍ ولوط، ولم يَجُزْ أن تكون فاجرةً؟ قلت: لأنَّ الأنبياءَ مبعوثون إلى الكُفَّار ليَدعُوهم ويَستعطِفُوهم، فيجبُ أن لا يكونَ معهم ما يُنفِّرُهم عنهم، ولم يكن الكُفْرُ عندهم ممّا يُنفِّر، **وأمّا الكَشْخَنةُ فمن أعظم المُنفِّرات.**

[﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ۞ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١٧ - ١٨]

أي: كَراهة ﴿أَن تَعُودُواْ﴾، **أو: في أن تَعُودوا**، من قولِك: وعظتُ فلاناً في كذا

قولُه: (**وأمّا الكَشْخَنةُ فمِن أعظَم المُنفِّرات**)، **المُغرِب**: الكَشْخانُ بالشِّينِ المثلَّثةِ والخاءِ المعجَمة: الدَّيُّوثُ الذي لا غيرةَ له، وكشَخَهُ وكشَّخَهُ: شَتَمْتَه[1]. وفي حاشيةِ «الصِّحاح» بخطِّ ابنِ الحبيب: قال الخليلُ: الكَشْخانُ ليس مِن كلام العرب، بل مُعرّبٌ، ويقالُ للشاتم: لا تُكَشِّخْ فلانًا.

الانتصاف: لم أعلَمْ كلامًا أبرَدَ مِن هذا، وكيف يخفَى مثْلُه على ذي لُبٍّ[2].

قولُه: (**أو: في أن تعودوا**)، يعني: ﴿أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ يقتضي الزَّجْرَ والمَنْع، كأنه قيل: يُذكِّرُكمُ اللهُ ويُخوِّفُكم في شأنِ العَوْدِ إلى مثْلِه.

قال أبو البقاء: حَذَفَ حرفَ الجَرِّ حَمْلًا على معنى يَعِظُكم، أي: يَزجُرُكم عن العَوْد[3]،

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٢١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٦٧).

فتَرَكَه. وأَبَدُهم: ما داموا أحياءً مُكلَّفين. و﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فيه تهييجٌ لهم ليَتَّعِظوا، **وتذكيرٌ بما يوجِبُ تَرْكَ العَوْد**؛ وهو اتِّصافُهم بالإيمان الصادِّ عن كلِّ مُقبَّح.

ويُبيِّنُ اللهُ لكم الدَّلالاتِ على عِلْمه وحِكْمتِه بما يُنزل عليكم مِنَ الشرائع، ويُعلِّمُكم من الآداب الجميلة، ويَعِظُكم به من المواعظِ الشافية، واللهُ عالمٌ بكلِّ شيء، فاعلٌ لِما يفعلُه بدَواعي الحكمة.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ١٩]

المعنى: يُشِيعُون الفاحشةَ عن قصدٍ إلى الإشاعة، وإرادةٍ ومَحبَّةٍ لها. وعذابُ الدنيا: الحَدّ، ولقد ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بنَ أُبيٍّ وحَسّاناً ومِسْطحاً، وقَعَدَ صفوانُ لحسّان فضَرَبَه ضربةً بالسيف، وكفَّ بَصَره. **وقيل: هو المرادُ بقوله:** ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النور: ١١]. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في القلوبِ مِنَ الأسرارِ والضَّمائر ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ يعني: أنه قد عَلِمَ محبَّةَ مَن أحبَّ الإشاعة، وهو مُعاقِبُه عليها.

يقال: عادَه، وعادَ له، وعادَ إليه، وعاد فيه بمعنًى. وعاد لهُ في هذه الآية هُو إعادةُ الحالةِ الأُولى نحوَ: عاد إليه وفيه.

وقد يكونُ العَوْدُ: ابتداءَ الشُّروع في الشيء، قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف: ٨٩] أي: نَشرَعُ فيه ابتداءً.

قولُه: (**وتذكيرٌ بما يوجبُ تَرْكَ العَوْد**)، يريدُ أنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تتميمٌ لقولِه تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾، إمّا للزّجْرِ تهييجًا، وإمّا للتحريضِ على الاتّعاظِ تعليلًا، نحوُهُ سيجيءُ في قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾ في المُمتَحَنة: [١]، وهُو منَ الشّرطِ الذي لا يُضمَرُ له الجزاءُ لتحقُّقِه.

قولُه: (**وقيل: هُو المرادُ بقولِه:** ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾)، يعني: التعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٠]

وكرَّر المِنَّةَ بتَرْكِ المُعاجلة بالعقاب، حاذفاً جوابَ ﴿ وَلَوْلَا ﴾ كما حَذفَه ثَمَّة.

وفي هذا التكريرِ مع حذفِ الجواب مُبالغةٌ عظيمة، وكذلك في التوَّابِ والرَّؤوفِ والرحيم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٢١]

الفَحشاءُ والفاحشة: ما أفرطَ قُبْحُه. قال أبو ذُؤيب:

﴿يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ ﴾ للعَهْد، والمعهودُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ ﴾، قال: «والذي تولّاه عبدُ الله[1]؛ لإمعانِه في عَداوةِ رسُولِ الله ﷺ» يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾، وهُو الذي مات منافقًا.

قولُه: (وكرّرَ المِنّةَ بتَرْكِ المُعاجَلةِ بالعقاب) إلى قولِه: (وكذلك في التَّوّاب والرؤوفِ والرّحيم) يُريدُ: أنهُ تعالى جعَلَ هذا المعنى أوّلًا خاتمةً لأحكام الزّاني والرّامي والمُلاعِن، ثُم أتى به في حديثِ الإفْكِ للإيذانِ بأنّهما سِيّانِ في استيجابِ سَخَطِ الله ونَكالِه ولَعْنِه، وجعَلَ الفاصلةَ هنالك ﴿تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور: ١٠] وههنا ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ تنبيهًا على أنّ هذا أعظمُ مِن ذلك، وأنّ هذا مما لا يُرفَعُ بالتّوبة، لكنْ بمَحْضِ رحمتِه ورأفتِه، ولهذا كرّرَ ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ ﴾ في حديثِ الإفكِ مِرارًا ثلاثًا. وكما جعَلَ ذلك خاتمةً لتلك الآياتِ جعَلَهُ مُفتَتَحًا لهذه العظيمة. ويمكنُ أن يُحمَلَ قولُ ابنِ عبّاسٍ على هذا المعنى، وهُو: مَن أذنَبَ ذنبًا، ثُم تابَ منهُ قُبِلت توبتُه، إلّا مَن خاضَ في أمرِ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها[2].

---

(١) يعني: ابنَ أُبيّ بن سَلول.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٧٥٨) بإسنادٍ فيه مجهول، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢: ٤٢٤).

ضَرائِرِ حِرْمِيٍّ تَفاحَشَ غارُها

أي: أفرطتْ غَيْرَتُها.

والمُنكر: ما تُنكِرُه النفوسُ فتَنفِرُ عنه ولا تَرتضِيْه. وقُرئ: (خُطَوات) بفتحِ الطاء وسُكونها. و (زكَّى) بالتشديد، والضميرُ للّـهِ عزَّ وجلّ. ولولا أنَّ اللّـهَ تفضَّل عليكم **بالتوبة المُمَحِّصة**، لَمَا طَهر منكم أحدٌ آخرَ الدَّهر من دَنسِ إثمِ الإفك، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾ يُطهِّر التائبين بقبُولِ تَوبتهم إذا مَحَضُوها، وهو ﴿سَمِيعٌ﴾ لقولهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بضمائرهم وإخلاصِهم.

[﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٢٢]

قولُه: (**ضَرائرُ حِرْميٍّ تَفاحَشَ غارُها**)، أوّلُه في «المطلع»:

لهُنّ نَشيجٌ بالنّشِيل كأنّها[1]

يصِفُ قُدورًا وصوتَ غَلَيانِها باللّحم. نَشَجَ نشيجًا: إذا بكَى حتّى يُسمَعَ لذلك صوتٌ، ونَشَـجَ القِدْرُ: إذا غَلَى حتـى يُسمَعَ لذلك صوت. ونَشْلُ اللّحم منَ القِدرِ: انتزاعُـهُ منها، والنّشِيلُ: لحمٌ يُطبَخُ بلا تَوابِل، والحِرْميُّ: المنسوبُ إلى الحَرَم، وهُو منَ التغييراتِ في النِّسبة، كما يقال: بِصْريٌّ وبَصْريّ. تَفاحَشَ غارُها، أي: أفْرَطَت غيرتُها، وإنّما خُصّت بها لأنّ أهلَ الحَرَم دَأْبُهمُ الرّحيلُ والتِّجارات، فإذا قَدِموا بالتُّحَفِ والطُّرَفِ يَتخاصَمْنَ عليها ويتَغايَرْن.

قولُه: (**والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه النفوس**)، أي: النفُوسُ الشّريفةُ القُدُسيّةُ الطاهرةُ مِن أوضارِ الذُّنوبِ وأوساخِ الآثام، وإلّا فالنّفْسُ الأمّارةُ بالسُّوءِ مائلةٌ إلى الشّهَوات، وإلى ما يَدعوهُ الشّيطانُ منَ اللّذّات.

قولُه: (**المُمَحِّصة**)، الجَوهري: مَحَصْتُ الذهبَ بالنار: إذا خَلّصتَهُ ممّا يَشوبُه.

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ٧٩).

وهو مِن: ائتلى؛ إذا حلف، افتِعَال من الأَلِيَّـة. وقيل: مِن قولهم: ما أَلوتُ جَهداً، إذا لم تَدَّخر منه شيئاً. ويشهدُ للأوَّل قراءةُ الحسن: (ولا يَتأَلَّ). والمعنى: لا يَحلِفُوا على أنْ لا يُحسِنوا إلى المُستحقِّين للإحسان. أو: لا يُقصِّروا في أن يُحسِنوا إليهم وإنْ كانت بينهم وبينهم شحناءُ لجنايةٍ اقترفُوها، فلْيَعُودوا عليهم بالعفوِ والصَّفح، ولْيَفعلوا بهم مثلَ ما يَرجُون أن يَفعلَ بهم ربُّهم، مع كثرةِ خَطاياهم وذُنوبهم.

نزلتْ في شأنِ مِسْطح، وكان ابنَ خالةِ أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، وكان فقيراً مِن فُقراءِ المهاجرين، وكان أبو بكرٍ يُنفِقُ عليه، فلمّا فَرطَ منه ما فَرَط آلى أن لا يُنفِقَ عليه. وكفى به داعياً إلى المُجاملة وتركِ الاشتغال بالمُكافأة للمُسيء. ويُروى: أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأها على أبي بكر، فقال: بلى أُحِبُّ أن يَغفِرَ اللهُ لي. ورجعَ إلى مِسْطح نفقتَه، وقال: واللّـهِ لا أَنزِعُها أبداً. وقرأ أبو حيوةَ وابنُ قُطيب: (أن تؤتوا) بالتاءِ على الالتفات، ويعضُدُه قولُه: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ ٢٣]

قولُه: (نَزلَتْ في شأنِ مِسْطَح)، حديثُ الإفْكِ أورَدَه بتمامِه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وفيه: قال أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، وكان يُنفِقُ على مِسْطَح بنِ أُثَاثَةَ لقَرابتِه منهُ وفَقْرِه: واللهِ لا أُنفقُ على مِسْطَح شيئًا أبدًا بعدَ ما قال لعائشة، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ﴾ الحديث[1].

قولُه: (وكان ابنَ خالةِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه، وكان فقيرًا مِن فُقراءِ المُهاجِرين)، أراد أنّ الواوَ العاطفةَ بيْنَ الصِّفاتِ، يعني في قولِه: ﴿أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ الواردةَ في شأنِ مسطح؛ للدَّلالةِ على أنّ هذا الموصُوفَ جامعٌ لها. قال القاضي: يجوزُ أن تكونَ الصِّفاتُ لموصُوفاتٍ أُقيمَتْ مقامَ الصِّفات، فيكونَ أبلَغَ في تعليلِ المقصُود[2].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٠).

﴿ٱلْغَٰفِلَٰتِ﴾: السَّليماتِ الصُّدور، النقيَّات القُلوب، اللّاتي ليس فيهنَّ دَهاء، ولا مَكْر؛ لأنهنَّ لم يُجرِّبْنَ الأمور، ولم يَرْزنَ الأحوال، فلا يفطُنَّ لِما تَفطُنُ له المجرِّبات العَرَّافات. قال:

ولقد لَـــهَوْتُ بطَفْلَةٍ مَيَّالةٍ بَلْهاءَ تُطْلِعُني على أسرارِها

وكذلك البُلْهُ من الرِّجال في قوله عليه الصلاة والسلام: «أكثرُ أهلِ الجنَّة البُلْهُ».

[﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ ٢٤-٢٥]

قولُه: (ولقد لَهَوْتُ بطَفْلة) البيت[1]، لَهَوْتُ: لعِبت. والطَّفْلةُ بفَتْح الطاء: جاريةٌ ناعمة مَيّالة، ويقال: غُصنٌ مَيّال. البَلْهاءُ: التي لا مَكْرَ فيها ولا دهاء.

قولُه: (أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْه)[2]، النِّهاية: هُو جَمْعُ الأبلَه، وهُو الغافلُ عنِ الشرِّ، المطبوعُ على الخَيْر، وقيل: همُ الذين غَلَبَت عليهم سَلامةُ الصُّدورِ وحُسنُ الظنِّ بالناس؛ لأنّهم أَغْفَلوا أمرَ دُنياهم، فجَهِلوا حِذْقَ التصرُّفِ فيها، وأقبَلوا على آخِرتِهم فشَغَلوا نفوسَهم بها، فاستَحقُّوا أن يكونوا أكثرَ أهلِ الجنّة. وأمّا الأبلَهُ الذي لا عقْلَ لهُ فغيرُ مُرادٍ في الحديث.

وقلتُ: لأنّ المقامَ مقامُ مَدْح، فينبغي أن يُأَوَّلَ بما ينْبِئُ عن المَدْح، وكذلك الغافلات، ولذلك أطْنَبَ المصنِّفُ فيها. ومنهُ: ما رَوَينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «المؤمنُ غِرٌّ كريم، والفاجِرُ خِبٌّ لئيم»[3].

---

(١) البيت للنمر بن تولب، كما عزاه إليه الزمخشري في «الفائق» (١: ١٢٨).

(٢) أخرجه البزّار في «المسند» (٦٣٣٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٤٩٧) من حديثِ جابر رضي الله عنه، وفي إسناده سلامة بن روح ضعّفه غير واحدٍ من نقّادِ الحديث.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٩٢) والترمذي (١٩٦٤) والبزاز في «المسند» (٨٦٢١) وأبو يعلى (٦٠٠٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا يعرفُه إلّا من هذا الوجه.

وقُرئ: (يَشهد) بالياء. و﴿ٱلْحَقَّ﴾ بالنصب: صفةٌ للدِّين؛ وهو الجزاء، وبالرَّفع: صفةٌ لله. ولو فَلَيتَ القرآنَ كلَّه وفتَّشتَ عمّا أوعد به من العُصاة لم تَرَ الله عزَّ وجلَّ قد غلَّظَ في شيءٍ تغليظَه في إفْكِ عائشةَ رضوانُ الله عليها، ولا أَنزلَ من الآياتِ القَوارع، المشحُونة بالوعيدِ الشديد، والعِتابِ البَليغ، والزَّجرِ العنيف، واستِعظامِ ما رُكِّب من ذلك، واستِفظاعِ ما أُقدِمَ عليه؛ ما أَنزَلَ فيه على طُرقٍ مختلفة وأساليبَ مفتنَّة، كلُّ واحدٍ منها كافٍ في بابه، ولو لم يُنزل إلّا هذه الثلاثَ لكفى بها، حيثُ جَعل القَذَفةَ ملعونِينَ في الدارَيْن جميعاً، وتوعَّدَهم بالعذابِ العظيم في الآخرة، وبأنَّ ألسنتَهم وأيديَهم وأرجُلَهم تَشهدُ عليهم بما أفكُوا وبَهَتُوا، وأنه يوفِّيهم جزاءَهم الحقَّ الواجب الذي هُمْ أهلُه، حتى يَعلموا عند ذلك ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾، فأوجَزَ في ذلك

قولُه: (وقُرِئَ: «يشهد» بالياء)، التّحتانيّ: حمزةُ والكسائيّ، والباقونَ بالتّاء[1].

قولُه: (ولو فَلَيْتَ[2] القرآن)، الجوهري: فلَيْتُ الشِّعر، إذا تَدبّرتَهُ واستَخرجْتَ معانيَه وغريبَه، عن ابنِ السِّكِّيت.

قولُه: (فأوْجَزَ في ذلك)، أي: في المذكورِ مِن معنى قولِه: «جعَلَ اللهُ القَذَفةَ ملعونينَ إلى آخِرِه».

قولُه: (فأوْجَز)، عطفٌ على «جَعَل»، على طريقةِ ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣]، يعني: أَشْبَعَ الكلامَ حيثُ لم يَترُكْ منَ النّكالِ والإهانةِ واللّعنِ في الدارَيْنِ والعذابِ الأليم، وشهادةِ الجَوارح، والتهديدِ والوعيدِ بتَوْفيةِ الجزاءِ إلّا أتى به، وبالَغَ فيه وأوجَز، حيثُ جاء بالمعاني الكثيرةِ في الألفاظِ القليلة؛ لأنّ مَن أرادَ أن يقرِّرَ المعانيَ التي تُعطيها هذه الألفاظ، ويستوفيَ حقها منَ البيانِ، أطالَ[3] وأطْنَب، وفصّلَ وأجمل، حيث

---

(١) وحجّة من قرأ بالياء أن الواحدَ منها مذكّر والفعلُ مُقدّم، وقد حيل بين الاسم والفعل بقوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وحجّة من قرأ بالتاء أنها جماعة. انتهى بتصرّفٍ من «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

(٢) في (ح) و(ف): «قَلَبْتَ» بالقاف والباء.

(٣) في (ح) و(ف): «لأطالَ»، ولا وجه لزيادةِ اللام.

وأشْبَع، وفصَّلَ وأَجمل، وأكَّدَ وكرَّر، وجاءَ بما لم يَقعْ في وَعيدِ المشركين عَبَدةِ الأوثان إلّا ما هو دُونَه في الفَظاعة، وما ذاك إلّا لأمر.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه كانَ بالبصرةِ يومَ عَرفة، وكان يُسأل عن تفسيرِ القرآن، حتى سُئل عن هذه الآيات، فقال: مَن أذنَبَ ذَنْباً ثم تابَ منه قُبلتْ توبتُه إلّا مَن خاضَ في أمرِ عائشة. **وهذه منه مُبالغةٌ وتعظيمٌ** لأمرِ الإفك. ولقد برَّأَ اللهُ تعالى أربعةً بأربعة: برَّأ يوسفَ عليه السلام بلسانِ الشاهد: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦]، وبرَّأ موسى من قولِ اليهود فيه بالحَجَر الذي ذَهَب بثوبه، وبرَّأ مريمَ بإنطاقِ وَلدِها حين نادى من حَجرِها: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وبرَّأ عائشةَ بهذه الآياتِ العِظام في كتابه المُعجِز المتلوِّ على وجهِ الدَّهر، مثلَ هذه التَّبرئةِ بهذه المُبالَغات. فانظرْ كم بينها وبين تبرئةِ أُولئك! وما ذاك إلّا لإظهارِ علوِّ منزلة رسولِ الله ﷺ، والتنبيهِ على إنافةِ محلِّ سيِّدِ وَلد آدم، وخِيرَةِ الأوَّلين والآخِرين، وحُجَّةِ الله على العالَمين. ومَن أراد أن يتحقَّقَ عظمةَ شأنه ﷺ، وتَقدُّمَ قَدَمِه، وإحرازَه لقصَبِ السَّبق دونَ كلِّ سابق؛ فلْيَتلَقَّ ذلك من آياتِ الإفك، ولْيَتأمَّلْ كيف غَضِبَ اللهُ في حُرمته،

أوقَعَ ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾ إجمالًا لِما سَبَق، وأكّد وكرّرَ من حيثُ إنّ البدَل، وهُو قولُه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدَلُ تكريرٍ للمُبدَل وتوكيدٌ له، وجاء بما لم يقعْ في وعيدِ المشركينَ إلّا ما هُو دونَه في الفَظَاعة، وهُو قولُه: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾. ويجوزُ أن يُرادَ وجاء بالمذكورِ.

قولُه: (**وهذا منهُ مبالغةٌ وتعظيم**)، يعني: أنّ قولَه: تَوْبةُ مَن خاضَ في أمرِ أُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ تعالى عنها غيرُ مقبولة، مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، وعليه مفهومُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآيات، أي: أنّها مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ...﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإليه أشارَ بقولِه: «لم تَرَ اللهَ عَزّ وجَلّ قد غَلّظَ في شيءٍ تغليظَه في إفكِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها».

وكيف بالَغَ في نَفْي التُّهمة عن حِجابِه. فإن قلت: إن كانت عائشةُ هي المرادة، فكيفَ قيل: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النور: ٢٣]؟ قلت: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أن يُرادَ بالمُحصَنات أزواجُ رسولِ الله ﷺ، وأنْ يُخصَصْنَ بأنَّ مَن قَذَفهنَّ فهذا الوعيدُ لاحقٌ به، وإذا أُرِدْنَ وعائشةُ كُبراهنَّ منزلةً وقُربةً عند رسولِ الله ﷺ؛ كانت المُرادَة أوّلًا. والثاني: أنها أمُّ المؤمنين؛ فجُمعت إرادةً لها ولِبَناتِها مِن نساءِ الأُمَّة الموصوفاتِ بالإحْصان والغَفْلة والإيمان، كما قال:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبينَ قَدِي

أرادَ عبدَ الله بنَ الزُّبير وأشياعَه، وكان أعداؤُه يُكنونه بخُبيبٍ ابنه، وكان ......

قولُه: (في نَفْيِ التُّهمةِ عن حِجابِه)، «حجابُه» أيضًا: كنايةٌ، تعظيمًا لجانبِ رسُولِ الله ﷺ. لله دَرُّهُ، ما أحسَنَ نظَرَه وما أدقّ فكْرَه، وما أشَدّ حِرصَه في تعظيم جانبِ سيّدِ البشَر، وخِيرةِ الأوّلينَ والآخِرين.

قولُه: (وأن يُخصَصْن)، عطفٌ على قولِه: «أن يُرادَ بالمُحصَنات» على البيانِ والتفسير، يعني: تخصيصُ العامّ بأزواج الرسولِ ﷺ على معنى: مَن قذَفَهنّ فهذا الوعيدُ لاحِقٌ به، دونَ سائرِ النّساء، لشَرَفِهنّ وعُلُوِّ مَرْتَبتِهنّ. ولمّا جعَلَ المُخصّصَ الشّرَف، وكانت عائشةُ كُبْراهُنّ منزلةً، كانتِ المُرادةُ أوّلاً. والحاصلُ: أنّ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها هِي المُرادةُ بالمُحصَنات لكنْ بمَزِيّتَيْن.

قولُه: (قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيبينَ قَدي)، تمامُه:

ليس الإمامُ بالشّحيح المُلحدِ[1]

قَدْني: أي: حَسْبي. المُلحد: أي: الذي ألحَدَ في الحَرَم، أي[2]: أقام الحَرْبَ فيه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «حيث».

مَضْعُوفاً، وكُنيته المشهورة أبو بَكر، إلّا أنَّ هذا في الاسم وذاك في الصِّفة. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾؟ قلت: معناه: ذُو الحقِّ البَيِّن، أي: العادلُ الظاهرُ العَدْل، الذي لا ظُلْمَ في حُكمه. والمُحِقّ الذي لا يُوصَفُ بباطل. ومَن هذه صِفتُه لم تسقطْ عنده إساءةُ مُسيء، ولا إحسانُ مُحسِن، فحقُّ مثلِه أن يُتّقى وتُجتنَبَ محارمُه.

[﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ ٢٦]

أي: ﴿ ٱلْخَبِيثَٰتُ ﴾ مِنَ القَول، تُقالُ أو تُعَدُّ ﴿لِلْخَبِيثِينَ﴾ من الرِّجال والنساء، ﴿وَٱلْخَبِيثُونَ﴾ منهم يتعرَّضون ﴿لِلْخَبِيثَٰتِ﴾ من القَوْل.

وكذلك الطيِّباتُ والطيِّبون، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الطيِّبين، وأنهم مبرَّؤونَ مما يقولُ الخبيثونَ من خَبيثاتِ الكَلِم. وهو كلامٌ جارٍ مجرى المَثَلِ لعائشةَ وما رُمِيتْ به من قولٍ لا يُطابِق حالَها في النَّزاهة والطِّيب..........................

قولُه: (مضعوفًا)، الجَوهري: الضَّعفُ: خِلافُ القُوّة، وأضْعَفْتُ الشيءَ فهُو مضعوفٌ على غيرِ قياس، وقيل: مضعوفًا: منسوبًا بالضَّعْفِ ومَضْروبًا به كما يقال: رجلٌ مركوبٌ أي: مضروبٌ بالرُّكبة.

قولُه: (أي: العادلُ الظاهرُ العدل)، قال القاضي: أي: الثابتُ بذاتِه، الظاهرُ ألوهيتُه، لا يُشاركُه في ذلك غيرُه، ولا يقدِرُ على الثواب والعقاب سواه[1].

والمصنِّفُ قيَّدَ المُطلقَ ـ الذي هو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ ـ بالعَدْل؛ لاقتضاءِ مقام الجزاء إيّاهُ، بقرينة قولِه تعالى: ﴿يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾، وجعَلَ ﴿ٱلْمُبِينُ﴾ وَصْفًا مؤكِّدًا لقولِه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾، فقال: «الظاهرُ العَدْلِ»، وجَنَحَ إلى مذهبه، والقاضي بنَى الكلامَ على القَهّاريّة، وأنهُ فاعلٌ لما يشاء، لا رادّ لحُكمِه، فتَرَكه على الإطلاق.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨١).

ويجوزُ أن يكون ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى أهل البيت، وأنهم مُبرَّؤون ممّا يقول أهلُ

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى أهل البيت**)، عطفٌ على قولِه: «أولئك: إشارةٌ إلى الطيّبينَ»، وما يُنبئُ عن إرادةِ أهلِ البيت قولُه: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، والآيةُ ـ على الأوّل ـ عامّةٌ تذييلٌ للكلام السابق، والمرادُ بالطيِّبينَ: كلُّ مَن لم يُلوِّثْ جيبَهُ بدَنَس الآثام، وبالخبيثينَ: أضدادُهم، وبالطيِّباتِ والخبيثات: المقالاتُ الموصُوفةُ بها.

ولمّا كان الكلامُ مَسُوقًا لبراءةِ ساحةِ أُمِّ المؤمنينَ دخلَت فيها دخولًا أوّليًّا، ومِن ثَم قال: «وهُو كلامٌ جارٍ مَجْرى المثَلِ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنها» وجعل قوله: «جارٍ مجرى المَثَل» وُرودَه مَوْرد المَثَل في كونه يستحقّ أن يُشارَ به، ويُضرَبَ في كلِّ ما يصلحُ هذا المعنى فيه، لأنّ المَثَل قولٌ سائر، مُمثَّلٌ مضربُه بمَوْرِده[1]. هكذا ينبغي أن يُتصوّرَ معنى المثْلِ هنا، لا كما توهّم.

وأُورِدَ على المصنِّفِ أنّ لفظَ المثلِ هاهنا ليس بجيِّد، ولفظُ المُورِد: أنّ المثَلَ في هذا الكلامِ مُقحَمٌ مُنحًّى مُوهِمٌ، وحقُّه أن يُنْفَى ولا يُكتَب. وأُجيبَ: بأنّ المُورِدَ غفَلَ عن قولِ علماءِ المعاني: مثْلُكَ لا يبخل، بمعنى: أنت لا تَبخَل، وليس ثَم مثْلٌ، وعن قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بل الحقُّ أنّ لفظَ المثْلِ ليس بزائد، والمرادُ به ما ذكَرْناهُ: المثَلُ لعائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها[2].

فإن قلتَ: «الخبيثاتُ» و«الطيِّباتُ» صفاتٌ لموصُوفات، أمّا المقالاتُ أو الذّوات، فلمَ خُصّتا في الوَجهِ الأوّلِ بالمقالات، وفي الثاني بالنِّساء؟ قلت: إنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ لمّا كان إشارةً إلى أهلِ البيتِ وفيهمُ الرِّجالُ والنِّساء، أوجَبَ حَمْلَها على الذّوات، وقد عُلِمَ ممّا سبَقَ منَ الآياتِ أنّ التبرِّيَ ممّ هو. وأمّا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ على الوَجْهِ الأوّل لمّا كان مُشارًا إلى الطيِّبينَ مُطلقًا وقد حُمِلَ على أولئك قولُه: ﴿مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾، أوجَبَ حَمْلَ «الخبيثاتِ» و«الطيِّباتِ» على المقالات، ليُعلَمَ أنّ قولَه: ﴿مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم﴾ أيُّ شيءٍ هو؛ إذِ الآيةُ حينئذٍ مستقلّةٌ في الدِّلالة.

الانتصاف: وعلى الوَجْه الثاني يكونُ تفصيلًا لِما أُجمِلَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ

---

(١) من قوله: «وجعل قوله» إلى هنا، أثبته من (ط).

(٢) من قوله: «وأجيبَ: بأنّ المُورِدَ» إلى هنا، سقط من (ط).

الإفك؛ وأن يُرادَ بالخبيثاتِ والطيِّبات: النساء، أي: الخَبائثُ يتزوَّجن الخِباث، والخِباثُ الـخَبائث. وكذلك أهلُ الطِّيب. **وذِكْرُ الرِّزق الكريمِ هاهنا مِثْلُه في قوله:** ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٣١].

إِلَّا زَانٍ﴾ [النور: ٣]، فصَرّحتِ الآيةُ بالأقسام الأربعةِ وزيادة، وهِي شهادتُها على أنّ عائشةَ زوجةُ أطيبِ الطيِّبين، فلا تكونُ إلا طاهرةً طيِّبة. ويُقوِّي الثانيَ أيضًا وَعْدُهم بالمغفرةِ والرِّزقِ الكريم، وهُو الموعودُ به في قولِه تعالى: ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٣١][1].

قولُه: (وذكْرُ الرِّزقِ الكريم هاهنا مثْلُه في قولِه)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٣١]، يعني: كما أُريدَ بالرِّزقِ الكريم هنالك البِشارةُ بالجنّة؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا﴾ بدليلِ قولِه: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، كذلك ينبغي أن يكونَ هاهنا؛ لأنّ الآيتَيْنِ مثَلان، وكما أنّ الرِّزقَ الكريمَ هناك مَسْبوقٌ بآتَيْنا أجْرَها مرّتَيْن، كذلك هاهنا مَسبوقٌ بقولِه: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ﴾، وكما أنّ آتَـيْنا الأجْرَ هناك مسبَّبٌ عن قُنوتهنّ، كذلك هُنا ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ﴾ مسبّبٌ عن كونِها مُبرّأةً عما قيل فيها، وليس ذلك إلا لقُنوتِها وطَهارتِها، وكما أنّ تلك الآيةَ في شأنِ نساءِ النبيِّ ﷺ، كذلك هذه في شانِ حبيبتِه وصَفيّتِه، فالكلامُ مَبْنيٌّ على حَمْلِ المُطلَقِ على المُقيّد.

وجَدْتُ بخطِّ مولايَ وشَيْخي الإمام المغفورِ [له] بهاءِ الدِّين تغمّدَه اللهُ بغُفرانِه: أنّ ابنَ عبّاسٍ دخَلَ على عائشةَ رضيَ اللهُ عنهما، في مَرَضِها الذي ماتت فيه، فبَكَتْ، وقالت: أخافُ ما أَقدُمُ عليه، فقال ابنُ عبّاسٍ: لا تخافي، فوَالذي أنزَلَ الكتابَ على محمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه، لا تَقدُمينَ إلّا على مغفرةٍ ورزقٍ كريم. فقالت: رحِمَك الله، أهذا شيءٌ أنبأَكَ به رسُولُ الله ﷺ؟ قال: بل هو شيءٌ نَبّأنيهُ كتابُ الله عَزّ وجَل، قالت: فاتْلُ عليّ، فتَلاَ: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾، فخرَجَ مِن عندِها،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٥).

وعن عائشة رضي الله عنها: لقد أُعطِيتُ تِسعاً ما أُعطِيَتْهنَّ امرأة: **لقد نَزَلَ جبريلُ عليه السلام بصُورتي** في راحَتِه حين أُمِرَ رسولُ الله ﷺ **أن يتزوَّجَني**، ولقد تزوَّجَني بِكْراً، وما تزوَّج بكراً غيري، **ولقد توفِّي وإنَّ رأسَه لَفي حِجْري**، ولقد قُبِرَ في بيتي، ولقد حَفَّته الملائكةُ في بَيْتي، وإنَّ الوحيَ لَيَنزِلُ عليه في أهلِه فيتفرَّقون عنه، **وإنْ كان لَيَنزِلُ عليه وأنا معه في لِحافِه**، وإني لابنةُ خَليفتِه وصِدِّيقه، ولقد نزلَ عُذْري من

فصِيحَ عليها، فقال: وما لَها؟ قالوا: غُشِيَ عليها فَرَحًا بها تَلَوْت. ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن ابنِ أبي مُلَيْكة، قال: استأذَن ابنُ عبّاسٍ على عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها قُبَيْلَ موتِها وهِي مغلوبةٌ، قالت: أخشَى أن يُثْنِيَ عليَّ، فقيل: ابنُ عمِّ رسُولِ الله ﷺ، ومِن وجوهِ المسلمين، قالت: إيذَنوا له، فقال: كيف تجدينَكِ؟ قالت: بخيرٍ إنِ اتّقَيْت، قال: فأنتِ بخيرٍ إن شاء اللهُ تعالى، زوجةُ رسُولِ الله ﷺ، ولم يَنكحْ بِكرًا غيرَك، ونزَلَ عُذرُكِ منَ السّماء. أخرَجَه البخاري[1].

قولُه: (**لقد نزَلَ جِبريلُ عليه السّلامُ بصُورتي**)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن عُروة، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنهم، قالت: قال رسُولُ الله ﷺ: «أُريتُكِ في المنام مرّتَيْن؛ إذ رجُلٌ يحمِلُكِ في سَرَقةٍ مِن حرير، فيقولُ: هذه امرأتُك فاكشِفْها، فإذا هِي أنتِ، فأقولُ: إن يكنْ هذا مِن عندِ الله يُمْضِه»[2]. وفي روايةٍ أُخرى: «رأيتُ المَلَكَ يحمِلُكِ».

النِّهاية: «سَرَقَةٍ من حرير»: قطعةٍ من جيِّدِ الحرير.

قولُه: (**ولقد توفِّي وإنّ رأسَه لَفي حِجْري**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن عائشةَ: «فلمّا كان يَوْمي قَبَضَه اللهُ تعالى بيْنَ سَحْري ونَحْري»[3]، وفي أُخرى: «ودُفِنَ في بَيْتي».

قولُه: (**لَينزِلُ عليه وأنا معَه في لِحافِه**)، عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن عائشةَ: أنّ فاطمةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها كَلّمتْ رسُولَ الله ﷺ فقال لها: «لا تؤذِيني في عائشةَ؛ فإنّ

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٥) ومسلم (٢٤٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٨٩) ومسلم (٢٤٤٣).

السماء، ولقد خُلِّقْتُ طيِّبَةً عند طَيِّب، ولقد وُعِدتُ مغفرةً ورزقاً كريماً.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنه مِنَ الاستئناسِ الظاهر الذي هو خِلافُ الاستيحاش؛ لأنَّ الذي يَطرقُ بابَ غيرِه لا يَدري أيؤذَن له أمْ لا؛ فهو كالمُستوحِش مِن خَفاءِ الحال عليه، فإذا أُذِنَ له استأنس، فالمعنى: حتى يُؤذَنَ لكم، كقوله: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهذا من بابِ الكِنايةِ والإرداف؛ لأنَّ هذا النوعَ من الاستئناسِ يَرْدَفُ الإذن، فوُضِعَ موضعَ الإذْن.

والثاني: أن يكونَ من الاستئناسِ الذي هو الاستعلامُ والاستكشاف، استِفْعال من آنَسَ الشيءَ؛ إذا أبصَرَه ظاهِراً مكشوفاً. والمعنى: حتى تَستعلِمُوا وتَستكشِفوا

الوَحْيَ لم يَأْتِني، وأنا في ثوبِ امرأةٍ إلّا عائشة»[1].

قولُه: (ولقد خُلِقتُ طيِّبةً عندَ طيِّب)، «خُلِقْتُ» بالقاف، أي: طَيَّبها اللهُ تعالى لرسُولِه ﷺ الطيِّب، أَوْمأتْ إلى قولِه: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾.

ويُروَى بالفاءِ بتشديدِ اللام، أي: تُركتُ عندَ رسُولِ الله ﷺ بعدَ وفاتِه في الحُجْرةِ طَيبةً[2].

قولُه: (ولقد وُعِدت مغفِرةً ورزقًا كريمًا)، ليس هذا منَ التِّسعة، بل هِي الكرامةُ الموعودُ بها لها رضيَ اللهُ تعالى عنها، وقولُها: «ولقد أُعطِيتُ تسعًا»[3] هِي الكرامةُ المُعجّلةُ في الدنيا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٨١) وأخرجه مسلم مختصرا (٢٤٤١) وهو في «سنن الترمذي» (٣٨٧٩).

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل سابقتها، وأخَّرناها إلى هنا مراعاةً لـ«الكشاف».

(٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٦٢٦)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الحافظ الزيلعي طرق الحديث.

الحال: هل يُراد دُخولكم أم لا. ومنه قولهم: استأنِسْ هل ترى أحداً. و: استأنَستُ فلم أرَ أحداً، أي: تعرَّفتُ واستعلَمْت. ومنه بيتُ النابغة:

.... عَلى مُسْتَأنِسٍ وَحِدِ

ويجوزُ أن يكون من الإنْس، وهو أن يتعرَّفَ هل ثَمَّ إنسان.

وعن أبي أيُّوبَ الأنصاري قلنا: يا رسولَ الله، **ما الاستئناسُ؟** قال: «يتكلَّمُ

قولُه: (**على مُستأنِسٍ وَحِد**). تمامُه في «المطلع»:

كَأَنّ رحلي وقد زال النهارُ بنا بذي الجليلِ على مُستأنِسٍ وَحِدِ[1]

قال الأصمَعيُّ: زالَ النهارُ بنا، أي: انتَصَفَ، وبنا، بمعنى: علينا، الجليلُ: شجرٌ له خُوصٌ مثْلُ خُوصِ النَّخْل، وذا الجليل: موضعٌ فيه ذلك الشجرُ[2]، والمُستأنِسُ: الذي يَرفَعُ رأسَه هل يَرى شبحًا أو شخصًا. وَحِد: مُنفرد، يقال: وَحَدٌ ووَحِدٌ مثْلَ فَرَدٌ وفَرِد. وقيل: المُستأنِسُ: الذي يَخافُ الأنيس، شبَّهَ جَمَلَهُ بحمارِ وَحْشٍ مَرّ سريعًا خائفًا ممّا رَآه.

الانتصاف: ويجوزُ على بُعدٍ أن يكونَ معنى الآية: حتّى تَعلَموا أنّ فيها إنسانًا، استفعَلَ منَ الأُنس، والأوّلُ أظهَر، وعدَلَ إلى المَجازِ تأديبًا للمخاطَبينَ ببيانِ ثمرةِ الاستئذان مِن قِبَلِ النُّفوس، والتنفيرِ عن الاستيحاشِ بتقديرِ عَدَمِ الاستئذان[3].

قولُه: (**وعن أبي أيُّوبَ الأنصاري**) الحديثُ رَواهُ ابنُ ماجه عنهُ[4]. وأمّا حديثُ أبي موسى فرَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ عن أبي سعيد[5]. هذا الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ مختصَرٌ منه، ومفهومُ الحديثِ يُمكنُ أن يَنزِلَ في الوجوه كلِّها على البَدَل.

قولُه: (**ما الاستئناس**)، أي: ما المَسْنونُ في باب الاستئناسِ شَرْعًا، لقولِ جِبريلَ عليه

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ٧.

(٢) وهو وادٍ قربَ مكة كما في «معجم البلدان» (٢: ١٥٨).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٦).

(٤) «سنن ابن ماجه» (٣٧٠٧) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجلِ أبي سَوْرةَ منكرِ الحديث.

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٤٥) ومسلم (٢١٥٣) والترمذي (٢٦٩٠)، وأبو داود (٥١٧٧).

الرَّجلُ بالتَّسبيحةِ والتَّكبيرةِ والتحميدة، يَتنحنح؛ يُؤذِنُ أهلَ البيت». والتسليم: أن يقول: السلامُ عليكم، أأَدخلُ؟ ثلاثَ مرّات؛ فإن أُذِنَ له وإلّا رَجَع.

وعن أبي موسى الأشعريّ: أنه أتى بابَ عُمر، فقال: السلامُ عليكم أأدخلُ؟ قالها ثلاثاً ثم رجع، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الاستئذانُ ثلاثاً».

واستأذَنَ رجلٌ على رسولِ الله ﷺ، فقال: أَأَلِجُ؟ فقال ﷺ لامرأةٍ يُقالُ لها: رَوْضة: «قُومي إلى هذا فعَلِّميه؛ فإنه لا يُحسِنُ أن يَستأذِنَ؛ قولي له يقول: السَّلامُ عليكم، أأدخلُ»، فسَمِعَها الرَّجل، فقالَها، فقال: «ادخُلْ». وكان أهلُ الجاهليَّة يقولُ الرَّجلُ منهم إذا دَخل بيتاً غير بيته: حُيِّيتم صَباحاً، وحُيِّيتم مساءً، ثم يَدخُل، فربَّما أصابَ الرَّجلَ مع امرأته في لحافٍ واحد، فصَدَّ اللهُ عن ذلك، وعَلَّمَ الأحسنَ والأجمل، وكم من بابٍ من أبوابِ الدِّين هو عندَ الناسِ كالشَّريعةِ المنسُوخة؛ قد تَركُوا العَمل به، وبابُ الاستئذان من ذلك، بَيْنا أنتَ في بيتك، إذ **رَعَفَ عليك البابُ بواحدٍ** مِن غير استئذانٍ ولا تَحيَّةٍ من تَحايا إسلامٍ ولا جاهليَّة، وهو ممَّن سَمع ما أَنزَلَ اللهُ فيه، وما قالَ رسولُ الله ﷺ، ولكن أينَ الأُذنُ الواعية؟!

وفي قراءةِ عبد الله: (حتى تُسلِّموا على أهلها وتستأذِنوا). وعن ابنِ عبّاسٍ وسَعيدِ بن جُبير: إنما هو (حتى تستأذنوا)، فأخطأ الكاتب. ولا يُعوَّلُ على هذه الرواية. وفي قراءةِ أُبيّ: (حتى تَستأذِنوا). ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الاستئذانُ والتسليم ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِن تحيَّةِ

السّلامُ لرسُولِ الله ﷺ: ما الإيمانُ[1]؟ أي: ما الذي يؤمَنُ به؟

قولُه: (رَعَفَ عليك البابُ بواحد)، **الأساس**: يقال: رَعَفَ فلانٌ بيْنَ يدَي القوم، واستَرْعَفَ: تقَدّم، ومنَ المجاز: بَيْنا نحن نَذكُرُكَ رَعَفَ بكَ الباب. وما في الكتابِ متضمّنٌ بمعنى: سَبَقَ وغَلَب. أي: غَلَبَ البابُ تقدُّمًا، يقالُ: رَعَفَ عليك، أي: سَبَق، مُستعارٌ مِن رُعافِ الدّم، ورَواعفُ الخَيْل: سَوابقُها، ورواعفُ الدّمع: بوادُره.

---

(١) يعني: حديث جبريل المشهور، أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨).

الجاهليَّة والدُّمورِ؛ وهو الدُّخولُ بغير إذْن، واشتقاقُه من الدَّمار؛ وهو الهلاك، كأنَّ صاحبَه دامِر؛ لعِظَم ما ارتكَب. وفي الحديث: «مَن سبقتْ عينُه استئذانَه فقد دَمَرَ».

ورُوي: أنَّ رَجلًا قال للنبيِّ ﷺ: أأستأذنُ على أُمِّي؟ قال: «نعم»، قال: إنها ليسَ لها خادمٌ غيري، أأستأذِنُ عليها كلَّما دخلْتُ؟ قال: «أتحبُّ أن تَراها عُريانةً؟» قالَ الرَّجل: لا. قال: «فاستأذِنْ». ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ أي: أُنزل عليكم، أو: قيل لكم هذا؛ إرادةَ أن تَذكَّروا وتَتَّعِظوا وتعملوا بما أُمرتم به في بابِ الاستئذان.

[﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ ٢٨]

يَحتملُ ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ من الآذِنين ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ واصبِرُوا حتى تَجِدُوا مَن يأذنُ لكم. **ويَحتمل: فإنْ لم تَجِدُوا فيها أحداً من أهلِها** ولكم فيها حاجةٌ فلا تَدخلوها إلّا بإذنِ أهلها؛ وذلك أنَّ الاستئذانَ لم يُشرع لئلّا يطَّلعَ الدامِرُ على عَوْرة، ولا تَسبقَ عينُه إلى ما لا يَحِلُّ النظرُ إليه فقط، وإنما شُرع لئلّا يُوقَفَ على الأحوال التي

قولُه: (**مَن سَبقت عَيْنُه استئذانَه فقد دَمَر**)[1]، **النِّهاية**: «منِ اطّلَعَ في بيتِ قوم بغير إذْنِهم فقد دَمَر»، وفي روايةٍ: «مَن سَبَقَ طَرْفُه استئذانَه فقد دَمَرَ عليهم»، أي: هَجَمَ ودخَلَ بغيرِ إذْن، وهُو الدّمارُ: الهلاكُ؛ لأنهُ هجومٌ بما يَكرَه. والمعنى: أنّ إساءةَ المُطّلِع مثْلُ إساءةِ الدامِر.

قولُه: (**أأستَأْذِنُ على أُمّي؟**)، الحديث، أخرَجه مالكٌ عن عطاءِ بن يَسار[2].

قولُه: (**ويَحتمِلُ: فإنْ لم تَجِدوا فيها أحدًا مِن أهلِها**)، هذا الوجْهُ أخَصُّ منَ الأوّل مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: قولُه: «أحدًا مِن أهلِها»، وثانيهما: «ولكم فيها حاجةٌ».

---

(١) عزاه الحافظ الزيلعي إلى الطبراني في «معجمه» ولإبراهيم الحربي في «غريب الحديث». انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٨).

(٢) هو في «الموطأ» (٢: ٢٤٠) مرسلاً. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧٨٩٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٦٠).

يَطويها الناسُ في العادة عن غيرِهم ويتحفَّظون من اطِّلاع أحد عليها؛ ولأنّه تصرُّفٌ في مِلْكِ غيرك؛ فلا بدَّ من أن يكونَ برضاه، وإلّا أشبهَ الغَصْبَ والتغلُّب. ﴿فَٱرْجِعُواْ﴾ أي: لا تُلِحُّوا في إطلاقِ الإذْن، ولا تَلَجُّوا في تسهيلِ الحِجاب، ولا تَقِفُوا على الأبواب مُنتظِرين؛ لأنَ هذا ممَّا يَجلب الكَراهةَ ويقدحُ في قلوبِ الناس خُصوصاً إذا كانوا ذوي مُروءة ومُرتاضِين بالآدابِ الحَسَنة. وإذا نُهيَ عن ذلك لأدائه إلى الكَراهية؛ وَجب الانتهاءُ عن كلِّ ما يؤدِّي إليها: مِن قَرْعِ الباب بعُنف، والتصييح بصاحبِ الدار، وغيرِ ذلك ممّا يَدخلُ في عاداتِ مَن لم يتهذَّب من أكثرِ الناس، وعن أبي عُبَيْد رحمه الله: ما قرعتُ باباً على عالِـم قطّ. وكفى بقصّةِ بني أَسَدٍ زاجرةً وما نَزل فيها من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤]. **فإن قلت: هل يصحُّ أن يكون المعنى: وإنْ لم يُؤذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّجوع فامتَثِلوا ولا تدخُلوا مع كَراهتهم؟** قلت: بعد أن جُزم النهيُ عن الدخولِ مع **فَقْدِ الإذْن** وحدَه

قولُه: (هل يصحُّ أن يكونَ المعنى: وإن لم يُؤذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّجوع فامتَثِلوا ولا تَدخُلوا)، السؤالُ متوجِّهٌ على تفسيره قولَه: ﴿فَٱرْجِعُواْ﴾ بمعنى «لا تُلِحُّوا في إطلاقِ الإذْنِ، ولا تَلَجُّوا في تسهيل الحِجَاب»، على أنّ الأمرَ بمعنى النّهي لِدلالةِ قولِه: «وإذا نُهِيَ عن ذلك» ليُطابِقَ قولَه: ﴿لَا تَدْخُلُواْ﴾. يعني: قد عُلِمَ مِن ذلك التفسيرِ أنّ الأمرَ محمولٌ على النّهي؛ للمُطابَقة، فهل يَصحُّ إجراؤه على ظاهِرِه وأن يقالَ: وأُمِرتُم بالرُّجوع فارجِعوا، أي: فامتَثِلوا؟ وأجابَ: أنْ نعَمْ؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱرْجِعُواْ﴾ مذكورٌ بعدَ قولِه: ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾، ولا يَلتبِسُ أنّ المرادَ بالرُّجوعِ النّهيُ عن الدُّخولِ لا سيّما قيامُ القرينةِ معَه، وهُو فَقْدُ الإذْن، فيكونُ الأمرُ بالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾ [هود: ٨٥].

قولُه: (فَقْدِ الإذْن وحدَه)، قالوا: «وحدَه» منصوبٌ على الظّرْفيةِ عندَ الكوفيِّين، وعلى المصدَر عندَ البَصْريِّين. في كلِّ حالٍ إذا قلتَ: رأيتُه وحدَه، فكأنّك قلتَ: أوحَدتُه برُؤْيتي

من أهلِ الدار حاضِرينَ وغائبين، لم تَبْقَ شُبهةٌ في كونه منهيًّا عنه مع انضمامِ الأمرِ بالرُّجوع إلى فَقْدِ الإذن. فإن قلت: **فإذا عَرَضَ أمرٌ** في دار؛ مِن حَريق، أو هجومِ سارق، أو ظُهورِ مُنكَر يجب إنكارُه؟ قلت: ذلك **مستثنًى بالدليل**.

أي: الرجوعُ أطيبُ لكم وأطهر؛ لِما فيه من سَلامةِ الصُّدور والبُعدِ من الرِّيبة، أو: أنفعُ **وأنمى خيراً**. ثم أوعَدَ المخاطَبين بذلك بأنه عالمٌ بما يأتُون وما يَذَرُون ممّا خُوطِبوا به فمُوفٍّ جزاءَه عليه.

[﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَـٰعٌ لَّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ ٢٩]

استثنى من البيوتِ التي يجبُ الاستئذان على داخلها: ما ليسَ بمسكونٍ منها؛ وذلك نحو: الفَنادِقِ ـ وهي الخانات ـ والرُّبُطِ وحَوانيتِ البيَّاعين. والمتاع: المنفعة؛ كالاستِكْنان من الحَرِّ والبَرد، وإيواءِ الرِّحَالِ والسِّلَع والشراءِ والبيع. ويُروى: أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قال: يا رسولَ الله، إنَّ الله تعالى قد أنزل عليك آيةً في الاستئذان، وإنّا نَختلِفُ في تجاراتِنا فننزِلُ هذه الخانات، أفلا ندخلُها إلّا بإذْن؟ فنزلتْ. وقيل:

إيحادًا، فوَضعتَ وحدَه مكانَه، أي: لم أرَ غيرَه. وقال أبو العبّاس[1]: يحتمِلُ أيضًا أن يكونَ الرجُلُ مُنفرِدًا في نفسِه، كأنّك قلتَ: رأيتُه مُنفردًا، ثُم وضَعْتَ وحدَه موضعَه.

قولُه: (فإذا عَرَضَ أمر) إلى آخرِه، جَوابُه محذوفٌ، أي: فما حُكمُه؟

قولُه: (مُستثنًى بالدّليل)، وهو: الضّرورات تُبيحُ المَحْظورات، وفي كلام الفقهاءِ: مواضعُ الضّرورةِ مُستثناةٌ مِن قواعدِ الشّرع.

قولُه: (وأنْمى خيرًا)، أنمى: أرفَع، نَميتُ الشيءَ على الشيء: رفعتَه عليه، ونَميْتُ الحديثَ إلى فلانٍ: أسندتَه ورفعتَهُ إليه.

---

(١) يعني ثعلبًا، الإمام اللغوي المعروف.

الخَرِبات يُتبرَّزُ فيها. والمتـاع: التَّبرُّز. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾ وعيدٌ للذين يَدخُلُون الخَرِبات والدور الخالية من أهل الرِّيبة.

[﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ وَيَحۡفَظُواْ فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ ٣٠]

﴿مِنۡ﴾ للتبعيض، والمرادُ غضُّ البَصَر عمّا يَحرُم، والاقتصارُ به على ما يَحِلّ. **وجوَّز الأخفشُ أن تكونَ مزيدةً، وأباه سِيبويه.** فإن قلت: كيف دَخلتْ في غضِّ البَصر دون حفظِ الفروج؟ قلت: دلالةً على أنَّ أمرَ النظر أوسع، ألا ترى أنَّ المحارمَ لا بأسَ بالنظرِ إلى شُعورِهنَّ وصُدورهنّ وثُدِيِّهِنَّ وأعضادِهنَّ وأَسوُقِهنّ وأقدامِهنّ، وكذلك الجَواري المُستعرَضات، والأجنبيَّةُ يُنظر إلى وجهها وكفَّيها وقدمَيْها في إحدى الروايتَيْن! وأمَّا أمرُ الفَرْجِ فمضيَّق، **وكفاك فَرْقاً أنْ أُبيحَ النظرُ إلّا ما استُثنيَ منه، وحُظر الجماع إلّا ما استُثنيَ منه.**

قولُه: (**وجَوّزَ الأخفَشُ أن تكونَ مَزِيدةً، وأباهُ سيبويه**)، لأنّ «مِنْ» عندَه تُزادُ في النّفْي خاصّةً لتأكيدِه وعمومِه، ولذلك جازَ: ما جاءني مِن أحد، وما مِن رجُلٍ عندي؛ لإفادةِ تأكيدِ التعميم فيما تَدخُلُ عليه، ولم يُجز: ما مِن زَيْدٍ قائمٌ، ولا: ما زيدٌ مِن قائم، لتعذُّرِ معنى العمُوم فيهما، وعن الأخفَشِ: زيادتُه تأكيدٌ في الإيجاب، واستَشهَدَ بقولِه تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح: ٤]، ووَجْهُه: أنهُ جاء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فإنْ لم يُحمَلْ على الزِّيادةِ جاء التناقُض، وليس بمستقيم، لكونِه محتملًا أيضًا غيرَ ما ذُكِرَ كما مضَى في مَوضِعه[1].

قولُه: (**وكفَاكَ فَرْقًا أنْ أُبيحَ النظر**)، يريدُ: أنّ الحُكمَ يقَعُ بالأصَالةِ على المستثنى منه، ثُم إذا أُخرِجَ منهُ شيءٌ يكونُ ذلك الأمرُ ضروريًّا؛ لأنهُ على خلافِ الأصل، فإذًا الأصلُ

---

(١) هذه الفقرة (من «قوله: وجوّز الأخفش» إلى هنا) قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة «قوله: فإذا عرض أمر»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب «الكشّاف».

ويجوزُ أن يُرادَ: معَ حفظِها عن الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلُّ حفظُها عن الإبْداء. وعن

حِفظُ الفَرْج لئلّا يُشارِكَ البهائم، ورَفْعُ اللوم عنهُ لأمرٍ عارِضيّ، وهُو بقاءُ النّسْل، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٥-٦]، ولا كذلك النظَر، فإنّ العُيُونَ خُلِقَتْ للنظَرِ ونُدِبَتْ إليه، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، والمَنْعُ منهُ للضرورة، والوقوعِ في الفتنة، ولذلك نزَلَت آيةُ الحِجابِ بعدَ الإباحة.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: معَ حِفظِها**)، جوابٌ آخَرُ عنِ السؤال، وفاعلُ «أن يرادَ» قولُه: «حِفظُها على الإبداءِ»، أي: يجوزُ أن يُرادَ منَ الآيةِ حِفظُ الفُروج عنِ الإبداء، معَ حفظِها عنِ الإفضاءِ إلى الزِّنى، أي: كما يجبُ أن تُحفَظَ الفروجُ عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلّ، يجبُ أن تُحفَظَ عن إبدائها للنظَرِ إليها. كأنهُ قيل: قُلْ للمؤمنينَ: يَغُضُّوا مِن أبصارِهم ويَحفَظوا فروجَهم عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يَحِلُّ منَ الزِّنى، والإبداءِ إلى ما لا يَحِلُّ منَ النظَرِ إليها، وذلك مِن إيقاع الحفظِ عليها مُطلقًا، فدَلّ على حِفظِها ما أمكَن، والنّظمُ يُساعدُ هذا التأويلَ؛ لأنّ الكلامَ السابقَ حديثٌ في الاستئذان، وجُلُّ الغَرَضِ منهُ المحافظةُ على إبداءِ ما يُفضي إلى ما لا يَحِلّ، وكذلك اللاحق، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ عطفٌ بالنّهْيِ عن إبداءِ مَواقع الزّيْن منَ الجَسَد على الأمرِ بإغضاءِ البصَر تأكيدًا، ولمّا كان النَّهيُ عن إبداءِ الزّيْنِ كنايةً عن إبداءِ مَواقِعها المُفْضي إلى ما لا يحِلّ، كذلك كان النّهيُ عن إبداءِ الفروج المؤدِّي إلى ما لا يَحِلُّ كنايةً عن النّهي عنِ الزِّنى. فإذًا النّهيُ واردٌ على غَضِّ البَصَرِ عن الفُروج لئلّا يؤدِّيَ إلى ما لا يَحِلّ.

وهُو مُوافقٌ لِما قال الإمامُ: الظاهرُ العمُوم، وفي سائرِ ما حَرّمَ منَ الزِّنى والمَسِّ والنظَر، على أنهُ لو أُريدَ حَظْرُ النظرِ[١] لكان في مفهوم الخطابِ ما يوجِبُ حَظْرَ الزِّنى، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣][٢].

---

(١) في (ط): «النفس».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٠٥).

ابنِ زيد: كلُّ ما في القرآن من حفظِ الفَرْج فهو عن الزنى، إلّا هذا فإنه أرادَ به الاستتار.
ثم أخبرَ أنه ﴿خَبِيرٌ﴾ بأحوالهم وأفعالهم، وكيف يُجِيلُون أبصارَهم، وكيف يَصنعُون بسائرِ حواسِّهم وجَوارحهم، فعليهم إذا عَرفوا ذلك أن يَكونوا منه على تقوى وحذرٍ في كلِّ حركةٍ وسُكون.

[﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٣١]

النساءُ مأموراتٌ ـ أيضاً ـ بغضِّ الأبصار، ولا يَحِلُّ للمرأةِ أن تَنظرَ من الأجنبيِّ إلى ما تحتَ سُرَّتِه إلى رُكبته، وإنِ اشتهتْ غضَّتْ بَصَرَها رأساً، ولا تَنظرْ من المرأةِ إلّا إلى مِثْلِ ذلك.

وغضُّها بَصَرَها من الأجانبِ أصلاً أولى بها وأحسن.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكِنُ أن يُقال: المرادُ غَضُّ البصرِ عن الأجنبيّة، والأجنبيّةُ يَحِلُّ النظرُ إلى بعضِها كما ذُكِر. وأمّا الفَرْجُ فلا طريقَ إلى الحلِّ أصلاً بالنسبةِ إلى الأجنبيّة، فلا وَجْهَ لدخولِ «مِن» فيه.

وقال القاضي: يَحْفَظوا فُروجَهم إلّا على أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيمانُهم، ولمّا كان المُستثنَى كالشاذِّ النادرِ بخلافِ الغَضِّ أطلَقَه، وقيّدَ الغَضَّ بحرفِ التبعيض(١).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٢).

ومنه حديثُ ابنِ أمِّ مكتوم: عن أمِّ سَلَمة قالت: كنتُ عند النبيِّ ﷺ، وعندَه مَيْمُونة، فأقبلَ ابنُ أمِّ مكتوم، وذلك بعدَ أن أُمِرْنا بالحجاب، فدخَلَ علينا، فقال: «احتَجِبا»، فقلنا: يا رسولَ الله، أليس أعمى لا يُبصِرُنا؟ قال: «أفعَمْياوانِ أنتما؟ ألستما تُبصِرانه؟». فإن قلت: لم قُدِّم غضُّ الأبصار على حفظِ الفُروج؟ قلت: لأنَّ النظرَ بَريدُ الزِّنى ورائدُ الفُجور، والبلوى فيه أشدُّ وأكثر، ولا يكادُ يُقدَرُ على الاحتراسِ منه. الزِّينة: ما تزيَّنتْ به المرأةُ من حُليٍّ أو كُحْل أو خِضاب، فما كانَ ظاهراً منها، كالخاتَم والفَتَخة والكُحلِ والخِضاب: فلا بأسَ بإبدائه للأجانب، وما خَفِيَ منها، كالسِّوارِ والخلْخال والدُّمْلُج والقلادةِ والإكْليلِ والوِشاحِ والقُرْط: فلا تُبديه إلّا

قولُه: (ومنهُ حديثُ ابنِ أُمِّ مكتوم)، الحديث، رَواهُ التِّرمذيّ، وأبو داودَ مَع تغييرٍ يسيرٍ فيه[1].

قولُه: (عن أُمِّ سَلَمةَ)، بيانٌ لحديثِ ابنِ أُمِّ مكتوم، لا أنهُ يَروِي عنها.

قولُه: (لأنَّ النظرَ بريدُ الزِّنى ورائدُ الفجور)، أخذَه مِن قولِ الحَماسيِّ:

وكنتَ إذا أرسَلتَ طَرْفَكَ رائداً	لِقَلبِكَ يوماً أتعَبَتْكَ المَناظِرُ
رأيتَ الذي لا كُلُّه أنتَ قادرٌ	عليه، ولا عن بعضِه أنتَ صابرُ[2]

قولُه: (الفَتَخة)، الفَتَخة ـ بالتحريك ـ: حَلْقةٌ مِن فضّةٍ لا فَصّ فيها، فإذا كان فيها فَصٌّ فهو الخاتَمْ. والدُّمْلوجُ: المِعْضَد، وكذلك الدُّمْلَجُ. والإكليلُ: شِبْهُ عِصَابةٍ مُزَيَّنٌ بالجَوْهَر، ويُسَمّى التاجُ إكليلاً، والوِشاحُ: نَسْجٌ مِن أَدِيم عريضاً، ويُرَصَّعُ بالجواهر، وتَشُدُّه المرأةُ بيْنَ عاتقِها وكَشْحَيْها[3].

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٧٨) وأبو داود (٤١١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٩٨) وصححه ابن حبان (٥٥٧٥) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ١٢٣٨) وقائله مجهول. وقيل: هو لابن نُباتة وهو في «ديوانه» ص٥٦٠١، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٣١٣).

(٣) وهو ما بين الخاصرةِ إلى الضلعِ الخلفيّ.

هؤلاءِ المذكورين. وذكرُ الزينة دونَ مَواقعها: للمبالغةِ في الأمرِ بالتصوُّن والتستُّر؛ لأنَّ هذه الزِّيَنَ واقعةٌ على مواضعَ من الجسدِ لا يَحِلُّ النظرُ إليها لغير هؤلاء؛ وهي: الذِّراع، والسَّاق، والعَضُد، والعُنق، والرأس، والصَّدْر، والأُذن، فنُهِيَ عن إبْداءِ الزِّيَن نفسِها؛ ليُعلَمَ أنَّ النظرَ إذا لم يَحِلَّ إليها؛ لملابستِها تلك المواقعَ بدليلِ أنَّ النظرَ

القَرْمَلُ: ما تَشُدُّه المرأةُ في شَعرِها. كلُّها منَ «الصِّحاح»، وقيل: الوِشاحُ: قِلادةٌ طويلةٌ تضَعُ المرأةُ وسَطَها على عُنُقِها ثُم تُخالفُ بيْنَ طرَفَيْها على صَدْرِها حتّى تكونَ كهيئةِ لام ألفٍ، ثُمّ تُديرُه على حِقْوَيْها.

قولُه: (بدليل)، تعليلٌ للتعليل، وهو قولُه: «لِـمُلابَستِها»، أي: النظَرُ إنّما لا يَحِلُّ إلى الزّين؛ لِـمُلابَستِها تلك المواضع، يَدُلُّ عليه جَوازُ النظَرِ إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها.

وقولُه: «كان النظَرُ إلى المواضع[1]»، جوابُ «إذا».

وقولُه: «لا مقالَ في حِلِّه»، خبرُ «أنّ»، والشّرطُ والجزاءُ خبرُ «أنّ» الأُولى، تقريرُه يُشعرُ بأنّ هذه العبارةَ مِن بابِ الكِناية، على نحوِ قولِ الشاعر:

تَبيتُ بمَنجاةٍ منَ اللّوم بيتُها ... إذا ما بيوتٌ بالمَلامةِ حلّتِ[2]

وقولِهم: فلانٌ طاهرُ الجَيْبِ نَقيُّ الذّيل.

وقال صاحبُ «الفرائد»: هُو مِن بابِ إطلاقِ اسم الحالِّ على المحَلِّ، فالمرادُ بالزِّينة: مَواقعُها، فيكونُ حُرمةُ النظَرِ إلى المَواقع بعبارةِ النّص، لا بدِلالتِها كما ذهبَ إليه، وعبارةُ النصِّ أقوى مِن دِلالتِه. اعلَمْ أنّ عبارةَ النصِّ كما حَدّها البَزْدَويُّ: هُو العمَلُ بظاهِرِ ما سِيقَ الكلامُ لهُ[3]، ودِلالةُ النصِّ: هُو ما ثَبَتَ بمعنى النصِّ لُغةً لا اجتهاداً واستنباطاً، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٢]؛ لأنّها معلومٌ بظاهرِها وبمعناها، فلا يُحتاجُ إلى إخراج معناه بالاجتهادِ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المواقع».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «أصول البزدويّ» بشرح العلاء البخاري (١: ٦٧).

إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها لا مقالَ في حلِّه؛ كان النظرُ إلى المواقع أنفُسِها متمكِّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَمِ في الحُرمة، شاهداً على أنَّ النساءَ حقُّهنّ أن يَحتَطْنَ في سَترِها، ويتَّقِينَ الله في الكشفِ عنها. فإن قلت: ما تقولُ في القَرامِيل؛ هل يَحِلُّ نظرُ هؤلاءِ إليها؟ قلت: نعم. فإن قلت: أليس موقعُها الظَّهرَ ولا يَحِلُّ لهم النظرُ إلى ظَهرِها وبطنها؟ وربَّما **وَرَدَ الشَّعرُ** فوَقعتِ القَرامِيلُ على ما يُحاذي ما تحتَ السُّرَّة! قلت: الأمرُ كما قلت، ولكنَّ أمرَ القَراميل خلافُ أمرِ سائر الحليِّ؛ لأنه لا يقعُ إلّا فوقَ اللِّباس، ويجوزُ النظر إلى الثوب الواقعِ على الظهر والبطن للأجانب فضلًا عن هؤلاء، إلّا إذا كان يَصِفُ لرِقّته؛ فلا يحلُّ النظرُ إليه، فلا يَحِلُّ النظرُ إلى القَراميل واقعةً عليه. فإن قلت: ما المرادُ

ومالَ صاحبُ «الفرائدِ» إلى المَجَازِ دونَ الكناية، وإلى أنّ اللّفظَ كلّما كان أسهلَ مُتناوَلاً كان أقوى دِلالةً، كما عليه الأصوليُّون، وذهبَ عنهُ إلى أنّ مآلَ نَفْيِ الحالِّ لإرادةِ نَفْيِ المحَلِّ إلى الكناية، وإثباتِ المقصُودِ بطريقِ البُرهان، ألا ترى كيف بالَغَ في قولِه: «كان النظَرُ إلى المَواقع أنفُسِها متمكّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَمِ في الحُرْمة».

وأيضاً، إنّ الكنايةَ لا تُنافي الحقيقة، فيجوزُ أن يُرادَ النَّهيُ عن إبداءِ ما يتَزيّنَّ به نفْسِه أيضاً مُحترِزاً عن كسرِ قلوبِ الفقراء، بخلافِ المَجَاز؛ ولهذا قال صاحبُ «الانتصاف»: قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ يُحقِّقُ أنّ إبداءَ الزِّينة مقصُودٌ بالنّهي[1]. وأيضاً، لو أُريدَ المحَلُّ دونَ الحالِّ كما عليه إرادةُ المَجَاز لَلزِمَ أن يَحِلّ للأجانبِ النظَرُ إلى ما ظَهَرَ مِن مَواقع الزينِ الظاهر، وهذا باطلٌ؛ لأنّ كلّ بَدَنِ الحُرّةِ عَوْرةٌ لا يَحِلُّ لغيرِ الزّوج والمَحْرَم النظَرُ إلى شيءٍ منها إلا لضرورة، كالمُعالجة وتحمُّلِ الشهادة، وإن كان هذا المعنى لا يُساعدُ عليه قولُه: «لِمَ سُومحَ مطلقاً في الزِّينةِ الظاهرة؟».

قولُه: (**وَرَدَ الشَّعرُ**)، عن بعضِهم: وَرَدَ الشّعرُ: طال، يقالُ: فلانٌ واردُ الأَرْنَبة: إذا كان فيها طول. الأَرْنبةُ: طَرَفُ الأَنْف.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٠).

بموقع الزينة؟ ذلك العُضْوُ كلُّه، أم المقدارُ الذي تُلابِسُه الزينةُ منه؟ قلت: الصحيحُ أنه العضوُ كلُّه كما فسَّرتُ مواقعَ الزينةِ الخفيَّة، وكذلك مواقعُ الزينةِ الظاهرة: الوجهُ موقعُ الكُحلِ في عينَيْه، والخِضابِ بالوَسْمة في حاجِبَيْه وشارِبَيْه، والغُمْرةِ في خدَّيْه؛ والكفُّ والقدمُ موقعا الخاتمِ والفَتَخةِ والخِضابِ بالحِنّاء. فإن قلت: لم سُومِحَ مُطلقاً في الزينةِ الظاهرة؟ قلت: لأنَّ سَتْرَها فيه حَرَجٌ؛ فإنَّ المرأةَ لا تجدُ بُدّاً من مزاولةِ الأشياءِ بيدَيْها، ومن الحاجةِ إلى كشفِ وجهِها، خُصوصاً في الشهادةِ والمحاكمةِ والنكاح، وتُضطرُّ إلى المشي في الطُّرقات، وظُهورِ قدمَيْها، وخاصَّةً الفقيراتُ منهنّ، وهذا معنى قوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، يعني: إلا ما جرَتِ العادةُ والجِبِلَّةُ على ظُهورِه والأصلُ فيه الظُّهور، وإنما سُومِحَ في الزِّينةِ الخفيَّة أولئك المذكورون؛ لما كانوا مختصِّين به من الحاجةِ المُضطرَّةِ إلى مُداخلتِهم ومخالطتِهم؛ ولقلَّةِ توقُّعِ الفتنة من جهاتِهم، ولما في

قولُه: (كما فسَّرتُ مواقعَ الزِّينةِ الخفيَّة)، وهي: الذِّراع، والساقُ والعَضُد، إلى آخرها[1].

قولُه: (الوَجْه)، وهُو مبتدأ، و«موقعُ الكُحْلِ في عَيْنَيْه» جملةٌ مِن مبتدأ وخبرٍ للمبتدأ الأوَّل، والضميرُ في «عَيْنَيْه» عائدٌ إلى الوَجْه، و«الخِضَاب» بالكسر، على أنَّ المُضافَ محذوفٌ تقديرُه: الوَجْهُ موقعُ الخِضَابِ بالوَسْمةِ في حاجِبِه وشارِبَيْه، والوَجْهُ موقعُ الغُمْرةِ في خدَّيْه.

قولُه: (والغُمْرة)، بضمِّ الغين وسكونِ الميم: طِلاءٌ يُتَّخَذُ مِنَ الوَرْس. وقد غمَّرتِ المرأةُ وجهَها تغميراً، أي: طلَتْ به وَجْهَها ليَصفُوَ لونُها في «الصِّحاح».

قولُه: (أولئك المذكورون)، هُو مرفوعٌ بقولِه: «سُومِحَ»، و«في الزِّينةِ الخفيَّة»: ظَرْفٌ لقولِه: «سُومِح».

قولُه: (مِنَ الحاجةِ المُضْطرَّة)، قالوا: هُو اسمُ فاعل، كقولِهم: المُغتابُ ـ فَضَّ اللهُ فمَه ـ أكَلَ لحمَ المُغتاب، ويَشرَبُ دمَه.

---

(١) هذه الفقرة قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب «الكشاف».

الطِّباعِ من النَّفرةِ عن مُماسَّة القَرائب، وتحتاجُ المرأةُ إلى صُحبتهم في الأسفارِ للنزولِ والرُّكوبِ وغيرِ ذلك. كانت جيوبُهنَّ واسعةً تبدو منها نُحورُهنَّ وصُدورهنَّ وما حوالَيْها، وكُنَّ يَسدِلْنَ الخُمُرَ مِن ورائهنَّ فتبقى مكشوفةً؛ فأُمِرْنَ بأن يَسدِلْنَها من قدَّامِهنَّ حتى يُغطِّينَها. ويجوزُ أن يُرادَ بالجيوب: الصُّدور تسميةً بما يَليها ويُلابِسُها. ومنه قولُهم: ناصحُ الجَيْب. وقولُك: ضربتْ بخمارها على جَيْبها، كقولك: ضربتُ بيَدِي على الحائط؛ إذا وضعتَها عليه. وعن عائشة: ما رأيتُ نساءً خيرًا من نساءِ

قولُه: (ناصحُ الجَيْب)، النِّهاية: النُّصحُ لُغةً: الخُلوص، يقالُ: نَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ له. وعُرفاً: هي الكلمةُ المُعبّرُ بها عن جُملةِ إرادةِ الخيرِ للمنصُوح له، فقولُه: «ناصحُ الجَيْب» كنايةٌ عن [illegible] الصدرِ و[illegible] مما يُكدِّرُه منَ الغِلِّ والغِشِّ والحِقدِ ونحوِها. ومعنى الآية: ولْيُلقِينَ مَقانِعَهنَّ العريضاتِ الصَّفيقاتِ على صُدورِهنَّ لِيَستُرْنَ بذلك صُدورَهُنَّ وما حَوْلَها منَ الشُّعورِ والأعناق، ويدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ: تُغَطِّي بذلك شَعرَها وتَرائبَها، وصدورَها وسَوالفَها[1]، وهي أصلُ العُنُق. وإنّما أُمِرْنَ به، لأنّ جُيوبَهنّ كانت متّسعة، ودَلَّ على الشُّمولِ والإحاطةِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾؛ لأنه كقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١].

قولُه: (وعن عائشةَ) الحديثُ من روايةِ البخاريِّ وأبي داود، عنها: يَرحَمُ اللهُ نساءَ المهاجِرات[2] الأُوَلِ، لمّا أنزلَ اللهُ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ الآية، شقَقْنَ أكْنُفَ مُروطِهنّ فاخْتَمَرْنَ بها[3].

النِّهايةُ: المِرْطُ: الكِساءُ مِن صُوفٍ، وربّما كانَ مِن خَزٍّ أو غيرِه، والمُرَحَّلُ: الذي قد نُقِشَ فيه تَصاويرُ الرِّحال.

---

(١) ذكره الواحدي في «الوسيط» (٣: ٣١١).

(٢) في (ح): «المهاجرين»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو كذلك في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»، ومعناه: النساء المهاجرات، كقولهم: شجر الأراك. انظر: «فتح الباري» (١٠: ٥١١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٥٨)، وأبو داود (٤١٠٢)، واللفظُ له.

الأنصار، لـمّا نزلتْ هذه الآيةُ قامت كلُّ واحدةٍ منهن إلى مِرْطِها المُرَحَّلِ فصَدعتْ منه صِدعةً، فاختمَرْن، فأَصبَحْنَ على رُؤوسهنَّ الغِربان. **وقُرئ: (جِيُوبهنَ)** بكسرِ الجيم لأجل الياء، **وكذلك (بِيُوتاً غيرَ بِيوتِكم)** [النور: ٢٧]. قيل في ﴿نِسَآبِهِنَّ﴾: هنَّ المؤمنات؛ لأنه ليس للمُؤمنةِ أن تتجرَّدَ بين يَديْ مُشركة أو كِتابيَّة.

عن ابنِ عبّاس: والظاهرُ أنه عُنِيَ بنسائِهنَّ وما مَلكتْ أيمانُهنّ: مَن في صُحبتهنَّ وخِدمتِهنَّ من الحَرائرِ والإماء والنساء، كلُّهنَّ سواء في حِلِّ نَظَرِ بعضِهنَّ إلى بعض. وقيل: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ﴾: هم الذُّكورُ والإناث جميعاً.

وعن عائشة: أنها أباحت النظرَ إليها لعَبْدها، وقالت لذَكْوان: إنك إذا وضعتَني في القبرِ وخرجتَ فأنت حُرّ. وعن سَعيدِ بن المُسيَّب مِثْله، ثم رَجَعَ وقال: لا تَغرنَّـكم آيةُ النور؛ فإنَّ المرادَ بها الإماء.

وهذا هو الصحيحُ؛ لأنَّ عبدَ المرأة بمنزلة الأجنبيِّ منها، خَصِيًّا كان أو فَحْلًا.

قولُه: (**وقُرِئ: «جِيُوبِهنّ»**)، قرأ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْرٍو وهشام: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ بضمِّ الجيم، والباقونَ: بكسرِها[1].

قولُه: (**وكذلك «بِيوتاً غيرَ بِيوتِكم»**)، قال الزجّاجُ: مَن ضَمّ[2] فعلى أصلِ الجَمْع، بَيْتٌ وبُيوت، مثْلَ قَلْبٍ وقُلوب، ومَن كَسَرَ فللياءِ التي بعدَها، وذلك عندَ البَصْريِّينَ رَديءٌ جدّاً؛ لأنهُ ليس في الكلام «فِعُولٌ» بكسرِ الفاء[3]، والقراءةُ شاذّة.

قولُه: (**وهذا هو الصّحيحُ؛ لأنّ عبدَ المرأةِ بمنزلةِ الأجنبيّ**)، ذَكَرَ مُحيي السُّنّةِ في «المَعالِم»: عبدُ المرأةِ مَحْرَمٌ لها، فيجوزُ له، إذا كان عفيفاً، النظَرُ إلى بَدَنِ مَوْلاتِه إلّا ما بيْنَ السُّرةِ والرُّكْبةِ، كالمَحارم، وهُو ظاهرُ القرآن. ورُوِيَ ذلك عن عائشةَ وأُمِّ سَلَمةَ رَضِيَ اللهُ

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١.

(٢) في (ح) و(ف): «مَنْ فَعَل».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨).

وعن مَيسُونَ بنتِ بَحْدَلٍ الكِلابيّة: أنَّ مُعاويةَ دخل عليها ومعه خَصِيّ، فتقنَّعتْ منه، فقال: هو خَصيّ. فقالت: يا معاوية، أتُرى أن الـمُثْلَةَ به تُحَلِّلُ ما حرَّم الله؟ وعند أبي حَنيفة رحمه الله: لا يَحِلُّ إمساكُ الخِصْيان واستخدامُهم وبَيْعُهم وشراؤهم، ولم يُنقَل عن أحدٍ من السَّلف إمساكُهم.

فإن قلت: رُوي: أنه أُهدِيَ لرسول الله ﷺ خَصِيٌّ فقَبِله. قلت: لا يُقبَلُ فيما **تعمُّ به البَلوى** إلّا حديثٌ مَكشوف، فإن صحَّ فلعلَّه قَبِلَه ليُعتِقَه، أو لسببٍ من الأسباب.

الإرْبةُ: الحاجة. قيل: هم الذين يَتْبعونكم ليُصِيبوا من فَضْلِ طعامكم، ولا حاجةَ لهم إلى النساء؛ لأنهم بُلهٌ لا يَعرفون شيئاً مِن أمرِهنّ. أو شيوخٌ صُلحاءُ إذا كانوا معهنَّ غَضُّوا أبصارَهم، **أو بهم عَنانة**.

تعالى عنهما، وروَى ثابتٌ عن أنس، أنّ النبيّ ﷺ أتَى فاطمةَ بعَبْدٍ قد وَهَبَهُ لها، وعلى فاطمةَ رَضِيَ الله عنها ثوبٌ إذا قَنّعتْ به رأسَها لم يبلُغْ رِجْلَيْها، وإذا غَطَّت به رِجْلَيْها لم يبلُغْ رأسَها، فلمّا رأى رسُولُ الله ﷺ ما تَلْقَى قال: «إنهُ ليس عليكِ بأسٌ؛ إنّما هُو أبوكِ وغُلامُك»[1]. ورواهُ أبو داودَ في «سُنَنِهِ».

قولُه: (**تَعُمُّ به البَلْوى**)، **الجَوهريُّ**: البَليّةُ والبَلْوى والبَلاءُ واحد.

الأساس: وقد بُلِيَ بكذا، وابْتُلِيَ به، وأصابَتْه بَلْوى، والعبارةُ كنايةٌ عن أمرٍ لهُ خطَرٌ؛ لأنّ الأمرَ إذا التبَسَ به البلاءُ تَحاماهُ الناسُ وهابوهُ فتتوفّرُ الدواعي في الاهتمام به للاحترازِ عنه، أي: لا يُقبَلُ في أمرٍ يُهتَمُّ بشأنِه إلا حديثٌ مشهور.

قولُه: (**أو بهم عنانة**)، **الجَوهري**: رجلٌ عِنِّين: لا يريدُ النساءَ، بيِّنُ العِنِّينيّة، وامرأةٌ عِنِّينةٌ: لا تشتهي الرِّجال. وهُو فِعِّيلٌ بمعنى مفعول، وعُنِّنَ الرجُلُ عنِ امرأتِه: إذا حَكَمَ القاضي عليه بذلك، والاسمُ منه العُنّة، ولم يَذكُر الجَوهريُّ عنانة. وفي حاشيةِ «الصِّحاح»

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥) والحديثُ المذكورُ أخرجه أبو داود في «السنن» (٤١٠٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٩٥).

وقُرِئ: ﴿غَيْرَ﴾ بالنصبِ على الاستثناء أو الحال، والجرِّ على الوصفيَّة.

وُضع الواحدُ موضعَ الجَمْعِ؛ لأنه يُفيد الجنس، ويُبيِّن ما بعدَه أنه يُرادُ به الجمع،

بخطِّ ابنِ حبيب: الصّوابُ: العِنِّينُ: الذي لا ينتشِرُ ذَكَرُه. وفي «المُغرِب»: العُنَّةُ على زَعْمِهم: اسمٌ منَ العِنِّين، وهُو الذي لا يَقدِرُ على إتْيانِ النِّساء، مِن عَنَّ: إذا حُبِسَ في العُنَّة، وهي حَظيرةُ الإبل، أو مِن: عَنَّ: إذا عَرَضَ؛ لأنه يَعُنُّ يميناً وشمالاً ولا يَقصِدُه، ولم أعثُرْ عليها إلا في «الصِّحاح». وفي «البصائرِ» لأبي حيّانَ التوحيديِّ: فلانٌ عِنِّينٌ بَيِّنُ التّعنينِ، ولا تَقُلْ: بيِّنُ العُنّة، كما يقولُ الفقهاء؛ فإنه كلامٌ مرذول[١].

ووَجَدتُ بخطِّ مولاي بهاءِ الدين: رُوِي عن المصنِّف، أنه كتَبَ في الحواشي: ذكَرَ أبو حيّانَ في كتابِ «البصائر»: عِنِّينٌ بَيِّنُ التعنين. والعِنِّينةُ والعِنِّينيّة، والعنانةُ والعُنَّةُ كذِبٌ على العرب، وأَوْلاها بالاستعمالِ: العنانة، ولا يَغُرَّنَّك قولُ الفقهاء: بَيِّنُ العُنّة؛ فإنّهم إنّما يقولونَ ذلك لِقِلّةِ عنايتِهم بلُغةِ نبيِّهم.

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿غَيْرَ﴾ **بالنّصبِ**)، أبو بكرٍ وابنُ عامر، والباقونَ: بالجرِّ[٢].

قال الزجّاجُ: أمّا خَفْضُ ﴿غَيْرِ﴾ فصفةٌ لـ﴿ٱلتَّٰبِعِينَ﴾؛ لأنّ ﴿ٱلتَّٰبِعِينَ﴾ هنا ليس بمقصودٍ به إلى قوم بأعيانِهم، ومعناهُ لكلِّ تابعٍ غيرِ أُولي إرْبة.

وأمّا نصبُها فعلى الاستثناء، أي: لا يُبدِينَ زِينتَهُنّ إلّا للتابعينَ إلّا أُولي الإرْبةِ فلا يُبدِينَ زينتَهُنّ لهم. وإمّا على الحال، أي: أو التابعينَ غيرَ مريدين النِّساء، أي: في هذه الحالِ[٣].

قولُه: (**وُضِعَ الواحد**)، أي: قولُه ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ﴾.

قولُه: (**ويُبيِّنُ ما بعدَه**)، أي: وَصْفُه بـ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨٦). وانظر كلامَ التوحيدي في «البصائر والذخائر» (١: ٢٣)، وزاد بعده: «وقد مَرَنوا - يعني الفقهاء - على فنونٍ من الخطأ لسوءِ عنايتهم بلغةِ نبيِّهم عليه الصلاة والسلام».

(٢) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٣).

ونحوه: ﴿يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [الحج: ٥].

﴿لَمۡ يَظۡهَرُواْ﴾: إمّا مِن ظَهَرَ على الشيء؛ إذا اطَّلع عليه، أي: لا يعرفون ما العَوْرة، ولا يُميِّزون بينها وبين غيرها؛ وإمّا مِن ظَهَرَ على فُلان؛ إذا قَوِيَ عليه، وظَهَر على القرآن: أَخَذه وأطاقه، أي: لم يَبلُغوا أوانَ القُدرةِ على الوَطْء. وقُرِئَ: (عَوَرات) وهي لغةُ هُذيل. فإن قلت: لِمَ لم يذكرِ اللهُ الأعمامَ والأخوال؟ قلت: سُئل الشعبيُّ عن ذلك، فقال: لئلا يَصِفَها العمُّ عند ابنه، والخالُ كذلك.

ومعناه: أنَّ سائرَ القَراباتِ يَشترِكُ الأبُ والابنُ في المَحْرَميّة إلا العمَّ والخالَ وأبناءهما. فإذا رآها الأبُ فربّما وَصَفَها لابنه وليس بمَحْرَم، فيُداني تصوُّرُه لها بالوصف نَظَرَه إليها. وهذا أيضاً من الدلالات البَليغة على وُجوب الاحتياطِ عليهنَّ في التستُّر. كانت المرأةُ تضرِبُ الأرضَ برِجْلها؛ ليتقَعْقَعَ خَلْخالُها فيُعلَمَ أنها ذاتُ خَلْخال. وقيل: كانت تَضرِبُ بإحدى رِجلَيْها الأخرى؛ ليُعلمَ أنها ذاتُ خلخالَيْن.

وإذا نُهِينَ عن إظهارِ صوتِ الحُلِيِّ بعدما نُهِينَ عن إظهار الحُلِيِّ؛ عُلِمَ بذلك أنَّ النهيَ عن إظهار مواضعِ الحُلِيِّ أبلغُ وأبلغ. أوامرُ الله ونواهيه في كلِّ بابٍ لا يكادُ العبدُ الضعيفُ يقدرُ على مُراعاتها وإن ضَبَطَ نفسَه واجتَهَد، ولا يخلُو من تقصيرٍ يقعُ منه؛ فلذلك وصَّى المؤمنين جميعاً بالتوبةِ والاستغفار، وبتأميلِ الفَلاحِ إذا تابُوا واستغفَرُوا.

قولُه: (وقُرِئَ: «عَوَرات»[1]) في «المطلع»: «عَوَراتٌ» بالتحريك؛ لأنَّ الأصلُ في جمع «فَعْلة» بالسُّكون، إذا كان اسماً، والسُّكونُ في الجَمْع لمكانِ حرفِ العِلّة.

قولُه: (أنَّ سائرَ القراباتِ يشترِكُ الأبُ والابنُ في المَحْرَميّة)، يعني: كلُّ مَن لهُ قَرابةٌ كابنِه وأبوهُ يَشترِكُ معَه في القَرابةِ كالأخ؛ فإنهُ لمّا كان مَحْرَماً، فابنُه أيضاً مَحْرَمٌ، وأبوهُ كذلك، والأب، وابنُه وأبوهُ كذلك إلا العَمّ والخال؛ فإنّهما لم يَشترِكا معَ ابنَيْهما في المَحْرَميّة.

---

(١) وممن قرأ بها ابن عباس في رواية عنه، وقرأ بها الأعمش وإسحاق. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦٩).

وعن ابنِ عبّاس: تُوبوا مما كنتم تَفعلُونَه في الجاهليّة؛ لعلّكم تَسعدونَ في الدنيا والآخرة. فإن قلت: قد صحّتِ التوبةُ بالإسلام، والإسلامُ يَجُبُّ ما قبْلَه، فما معنى هذه التوبة؟ قلت: أراد بها ما يقوله العلماء: إنَّ مَن أذنب ذَنْباً ثم تابَ عنه، يَلزمُه كلّما تذكَّره أن يُجدِّدَ عنه التوبة؛ لأنه يَلزمُه أن يَستمرَّ على نَدمِه وعَزْمه إلى أن يلقى ربَّه. **وقُرئ**: (**أَيُّـهُ المؤمنون**) بضمِّ الهاء، ووجهُه: أنها كانت مفتوحةً؛ لوُقوعِها قبلَ الألِف، فلمّا سَقطتِ الألف؛ لالتقاءِ الساكنَيْن؛ أُتبعتْ حركتُها حركةَ ما قَبْلَها.

[﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ٣٢]

الأيامى واليتامى: أصلُهما: أَيائمُ ويَتائم، فقُلبا، والأَيِّم: للرَّجل والمرأة، وقد آمَ وآمتْ وتأَيَّما: إذا لم يتزوَّجا بكرَيْن كانا أو ثيِّبَيْن. قال:

قولُه: (وقُرِئَ: «أَيُّـهُ المؤمنون»)، قَرَأَها ابنُ عامر، وفي الزُّخرُف[1]: «أَيُّـهُ الساحر»، وفي الرحمٰنِ[2]: (أَيُّـهُ الثّقلان) بضمِّ الهاءِ في الوَصْلِ في الثلاثة، والباقونَ: بفَتْحِها. ووقَفَ أبو عَمْرٍو والكسائيُّ عليهِنّ: «أيُّها» بالألف، ووقَفَ الباقونَ بغيرِ ألف[3].

قال أبو عليٍّ: وهذا لا يتّجِهُ؛ لأنّ آخِرَ الاسم الهاءُ هاهنا؛ لأنهُ آخِرُ الكلمة، لجَازَ ضَمُّ الميم في اللّهُمّ؛ لأنهُ آخِرُها[4]. والعُذرُ ما ذكَرَهُ المصنِّفُ: «أنها كانت مفتوحةً» إلى آخِرِه، وعن بعضِهم: أنها تُكتَبُ في ثلاثةِ مواضِعَ منَ التنزيل بلا ألف.

---

(١) يعني: في الآية ٤٩ منها.

(٢) يعني: في الآية ٣١ منها.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٧.

(٤) «الحجّة للقرّاء السبعة» للفارسي (٣: ١٩٨) وفي نَقْلِ الطيبي نَوْعُ إخْلال. وعبارةُ الفارسّي ثمّةَ: «فأمّا ضمُّ ابنِ عامرٍ الهاءَ من ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ فلا يَتّجه، لأن آخرَ الاسمِ هو الياءُ الثانية من «أيّ» فينبغي أن يكون المضمومُ آخِرَ الاسم، ولو جاز أن يُضمَّ هذا من حيث كان مقترِناً بالكلمةِ لجازَ أن يُضمَّ الميمُ من «اللهمَّ» لأنه آخرُ الكلمة». انتهى.

فإنْ تَنْكِحي أنكِحْ وإنْ تَتَأيمي ـ**وإنْ كُنْتُ أفتَـى مِنكـمُ**ـ **أتـأيَّمِ**

وعن رسولِ الله ﷺ: «اللَّهم إنَّا نعوذُ بِكَ **مِنَ العَيْمةِ والغَيْمةِ** والأَيْمةِ والكَزَمِ والقَرَمِ»، والمراد: أنكِحُوا مَن تأيَّم منكم مِنَ الأحرارِ والحَرائر، ومَن كان فيه صلاحٌ من غِلْمانكم وجَواريكم.

وقُرئ: (مِن عَبيدِكم). **وهذا الأمرُ للنَّدب؛** لِما عُلم مِن **أنَّ النكاحَ أمرٌ مندوب إليه**، وقد يكونُ للوجوبِ في حقِّ الأولياء عند طَلَبِ المرأةِ ذلك، وعند أصحابِ الظواهر: النكاحُ واجب.

قولُه: (**فإنْ تَنكِحي أنكِحْ**)، البيت[١]. أفتَى: أفعَلُ منَ الفتَى، أي: أقرَبَ إلى الشّباب، و«أتَأيّـم»: جزاءُ الشّرط، «وإن كنتُ أفتَى منكم»: جملةٌ معترِضةٌ. يقولُ: أُوافقُكِ في حالتَي التزوُّج والتّأيُّـم، وإن كنتُ أفتَى منك.

قولُه: (**منَ العَيْمة والغَيْمة**)، **النّهاية**: **العَيْمةُ** بالعَيْن المهمَلة: شِدّةُ شهوةِ اللّبَن، وقد عامَ يَعَامُ ويَعيمُ عَيماً. والغَيْمةُ بالغَيْنِ المعجَمة: شِدّةُ العَطَش.

و«الكَزَمُ» بالزاي والتحريك: شدّةُ الأكل، والمصدرُ ساكنٌ، وقيل: هُو البُخْل، مِن قولِهِم: هو أكزَمُ البَنَان، أي: قصيرُها، كما يقال: جَعْدُ الكفِّ، وقيل: هُو أن يريدَ الرجُلُ المعروفَ ولا يَقدِرُ على الشيء. والقَرَمُ: شدّةُ شهوةِ اللّحم حتى لا يَصبِرَ عنه.

قولُه: (**وهذا الأمرُ للنّدْب**)، قال القاضي: لَمّا نَهَى عمّا عسى يُفضي إلى السِّفَاح المُخِلِّ بالنَّسَبِ المقتضي للأُلفةِ وحُسنِ التربيةِ ومَزيدِ الشفَقةِ المؤدِّيةِ إلى بقاءِ النّوع، بعدَ الزّجْرِ عنهُ مبالغةً فيه، أَمَرَ بالنّكاحِ الحافظِ له، والخطابُ للأولياءِ والسّادة. وفيه دليلٌ على وجوبِ تزويجِ المولية والمملوك، وذلك عندَ طلبِهما، وإشعارٌ بأنّ المرأة والعبدَ لا يَستبِدّانِ به، إذْ لوِ استبَدّا لَمَا وَجَبَ على الوَليِّ والمَوْلَى[٢].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٤).

وممّا يدلُّ على كونه مَندُوباً إليه: قولُه ﷺ: «مَن أحبَّ فِطرتي فليَستنَّ بسُنَّتي، وهي النِّكاح»، وعنه: «مَن كان له ما يتزوَّجُ به فلم يتزوَّجْ فليس منّا»، وعنه: «إذا تزوَّج أحدُكم عَجَّ شيطانُه: يا وَيْلَه، عَصَمَ ابنُ آدمَ مني ثُلُثَيْ دِينه»، وعنه: «يا عِياض، لا تَزوجنَّ عَجوزاً ولا عاقراً، فإنّي مُكاثِرٌ». والأحاديثُ فيه عن رسول الله ﷺ والآثارُ كثيرة.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقرَّرَ بأنَّ الأمرَ هاهنا للوجوب؛ فإنَّهُ تعالى لمّا نَهى المؤمنينَ منَ الرِّجالِ والنساءِ عمّا يُوقِعُهم في السِّفاحِ مِن إرسالِ النَّظَرِ الذي هُو رائدُ القلب، وأمرَهم بغَضِّ الأبصارِ على المبالغة، ولم يَأْلُ مِن تفصيلِ ذلك إلّا وأطنَبَ فيه، أقبَلَ على الأولياءِ والسّادةِ بالأمرِ بالنِّكاحِ خَوْفَ الوقوعِ في الفساد، وأزالَ المانعَ وأزاحَ العِلّة، وهُو خوفُ الفقر، يعني: إنْ كانَ المانعُ ذلك فاللهُ واسعٌ فهُو يُغنيهم مِن فضلِه إنْ شاء، عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاءُ ويَقدِر، فانكِحوا أنتُم ولا تُبالوا. ثُمَّ وجَّهَ الخطابَ إلى الطالبينَ وأمَرَهم بالاستعفاف، يعني: لا تُلِحُّوا أنتُم أيضاً على الأولياءِ بالطَّلَبِ وأنتُم فقراءُ مَحاويج، بلِ اطلُبوا مِن أنفُسِكُم العِفّة، واحمِلوها على العَفافِ حتّى يُغنيَكُمُ اللهُ مِن فضلِه. ثُمَّ حضَّ إرشادَ العبيدِ والإماءِ بما هُو أصلحُ لأُمورِهما منَ الاستقلالِ بأنفُسِهما ثُم التزوّجِ بقولِه: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ﴾ الآيةَ، وسيجيءُ عن قريبٍ منَ الكلامِ لصاحبِ «الانتصاف» ما يَشُدُّ بعَضُدِ هذا البيان، فنِعمَ ما قالَ المصنِّفُ وما أحسَنَ ما رتَّبَ هذه الأمور.

قولُه: (مَن أحبَّ فِطرتي)، أي: ديني الذي أنا عليه. النِّهاية: في حديثِ حُذَيفةَ: «على غيرِ فِطرةِ محمدٍ ﷺ»(1)، أرادَ دينَ الإسلامِ الذي هُو منسوبٌ إليه.

قولُه: (مَن كانَ لهُ ما يتزوَّجُ به فلم يتزوَّجْ فليسَ منّا)(2). الانتصاف: هذا يدُلُّ على الوجوب، كقولِه: «مَن غَشَّنا فليسَ منّا»(3)، «ومَن شَهَرَ السِّلاحَ فليسَ منّا»(4).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩١) من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» ([illegible]) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٣٥٥) وفي «المعجم الأوسط» (٩٨٩) مرسلاً، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢٥١) وقال: إسناده حسن.

(٣) أخرجه مسلم (١٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٥٧٥) والترمذي (١٤٥٩) من حديث أبي موسى الأشعري وقال: حديث حسن صحيح. وانظر «الانتصاف» لابن المنير (٣: ٢٣٤).

وربَّما كان واجبَ التَّركِ إذا أدَّى إلى معصيةٍ أو مفسدة. وعن النبيِّ ﷺ: «إذا أتى علَى أُمَّتي مئةٌ وثمانون سنةً فقدْ حلَّتْ لهُم العُزْبةُ والعُزْلةُ والترهُّبُ علَى رُؤوسِ الجبالِ»، وفي الحديث: «يأتي على الناسِ زمانٌ لا تُنالُ المعيشةُ فيه إلّا بالمعصية، فإذا كانَ ذلكَ الزمانُ حَلَّتِ العُزوبة». فإن قلت: لِمَ خصَّ الصالحين؟ قلت: ليُحصِنَ دِينَهم ويَحفَظَ عليهم صَلاحَهم، ولأنَّ الصالحين من الأرقّاءِ هم الذين مَواليهم يُشفِقون عليهم ويُنزِلونهم منزلةَ الأولاد في الأَثَـرة والمودّة، فكانوا مَظِنَّـةً للتوصية بشأنِهم والاهتمام بهم وتَقبُّلِ الوصيَّة فيهم، وأمّا المُفسِدون منهم فحالُهم عند مَواليهم على عكس ذلك. أو أُريدَ بالصَّلاح: القيامُ بحُقوق النكاح. يَنبغي أن تكونَ شريطةُ اللّـهِ غيرَ منسيَّةٍ في هذا الموعد ونَظائرِه، وهي مشيئتُه، ولا يشاء الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمةُ وما كان مَصلحةً،

قولُه: (في الأَثَرة)، الأساس: هُو أثِيري: الذي أُوثِرُهُ وأُقدِّمُه، ولهُ عندي أَثَرَة.

قولُه: (شَرِيطةُ الله)، الأساس: شَرَطَ عليه كذا واشتَرَط، وهذا شَريطتي، وقد تَشرَّطَ فلانٌ في عمَلِه: تَنوَّقَ وتَكلَّفَ شُروطاً ما هِي عليه.

قولُه: (ينبغي أن تكونَ شَريطةُ الله غيرَ مَنْسيّةٍ في هذا الموعِد)، يعني: في قولِه: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، وفي نَظائرِه نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۞ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣-٤]، والآيتانِ وإن كانتا مُطلقتَيْنِ في الظاهرِ لكنَّهما مُقيَّدتانِ بالشَّريطة، أي: بمشيئةِ الله تعالى عَزَّ وجَلَّ، فلذلك قد يَتخلّفُ الغِنيُّ عن التَّقوى، وعنِ النِّكاحِ في بعضِ الصُّوَر. والحاصِلُ أنّ الآيتَيْنِ وإن كانتا مُطلقتَيْنِ في الوعدِ، لكنّهما محمولتانِ على المُقيَّد، وهُو: إمّا دليلُ العقلِ فكما ذكَرَه: «ولا يشاءُ الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمة، وما كان مصلحةً»، وإمّا دليلُ النصِّ فكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن نَسِيَ الشَّريطة، أي: القَيْدَ إذا سَمِعَ ظاهرَ الآيتَيْنِ انتَصَبَ مُعترِضاً إذا كان فقيراً وما استغنَى؛ يقول: ما بالي اتَّقَيْت، أو تزوّجتُ فما استغنَيْت، وإذا كان غنيّاً وافتقَرَ يقولُ: ما بالي افتقَرْتُ؟ هذا تقريرُ كلامِ

ونحوه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وقد جاءت الشريطةُ منصوصةً في قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ

المصنِّفِ، لكنّ الآيةَ ليست بمُطلَقة، بل هِي مقيّدةٌ بقولِه: ﴿عَلِيمٌ﴾ كما قال: «ولكنّه عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاء ويَقدِرُ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: شَرَطَ المصلحةَ على قاعدتِه، فحَجّرَ واسعاً مِن رحمةِ الله تعالى، واحتجاجُهُ عليه لا لهُ؛ فإنّ الآيةَ شَرَطَ فيها المشيئةَ لا المصلحةَ.

وهٰهنا نُكتةٌ، وذلك أنّا رأَينا مَن يتزوّجُ فلا يَحصُلُ لهُ الغِنى، ووَعْدُ الله تعالى صِدقٌ فلا بدّ مِن شَرْطٍ مُضمَر، فهُم يُضمِرونَ المصلحة، ونحن نُضمرُ المشيئة، فمَن لم يُغنِه اللهُ تعالى بعدَ تزوُّجِه فهُو ممّن لم يشأْ غِناه. فإنْ قيل: فكذلك العُزْبُ؛ فإنّ غِناهُم معلّقٌ بالمشيئة، وليس هذا كإضمارِ المشيئةِ في الغُفرانِ للعاصي، فإنّ الغُفْرانَ شريطةُ التوحيد، ولهُ ارتباطٌ بالمشيئة، فإذا تابَ غيرُ الموحِّد لا يُغفَرُ لهُ حَتْماً، والموحِّدُ مقيّدٌ بالمشيئة، وهٰهُنا لا يقالُ: غيرُ الناكح لا يُغنيه الله.

فجوابُه: أنهُ قد تكرّرَ[1] في الطِّباع المُساكِنةِ إلى الأسباب أنّ العيالَ سببٌ في الفَقْر، وعَدَمُه سببُ توفُّرِ المال، فأريدَ قَطْعُ هذا التوهُّم المتمكّن بأنّ اللهَ تعالى قد يُنمي المالَ معَ كثرةِ العيالِ التي هِي في الوَهْم سببٌ لقلّةِ المال، وقد يَحصُلُ الإقلالُ مَع العُزوبة، والواقعُ يشهَدُ له، فدَلّ على أنّ ذلك الارتباطَ الوَهْميّ باطلٌ، وأنّ الغِنى والفقرَ بفعلِ الله مسبِّبِ الأسباب، ولا يقفُ إلّا على المشيئة، فإذا عَلِمَ الناكحُ أنّ النّكاحَ لا يؤثّرُ في الإقتارِ لم يمنَعْهُ منَ الشّروع فيه، ومعنى الآيةِ حينَئِذٍ: أنّ النّكاحَ لا يمنَعُهمُ الغِنى مِن فضلِ الله، فعَبّرَ عنِ النّفْي كونَه مانعاً منَ الغِنى بوجودِهِ معَه. ومنهُ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ﴾ [الجمعة: ١٠] ظاهرُه أمرٌ بالانتشارِ عندَ انقضاءِ الصّلاة، فالمرادُ تحقيقُ زوالِ المانع، وأنّ الصّلاةَ إذا قُضِيَتْ فلا مانعَ منَ الانتشار، فعَبّرَ عن نَفْي الانتشار بما يقتضي تقاضيَ الانتشارِ مبالغةً[2].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والذي في «الانتصاف»: «ركز»، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٥).

مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن لم يَنْسَ هذه الشريطةَ لم يَنتصِبْ مُعترضاً بعَزَبٍ كان غنيًّا فأفقرَه النكاح، وبفاسقٍ تابَ واتَّقى اللّهَ وكان له شيءٌ ففَنِيَ وأصبح مسكيناً.

وعن النبيِّ ﷺ: «التمسُوا الرِّزقَ بالنكاحِ». وشَكا إليه رجلٌ الحاجة، فقال: «عليكَ بالباءَةِ»، وعن عمرَ رضي اللهُ عنه: عجبٌ لمن لا يَطلبُ الغِنى بالباءةِ!

ولقد كانَ عندَنا رجلٌ **رازحُ الحال**، ثم رأيتُه بعد سنينَ وقد انتَعشتْ حالُه وحَسُنت، فسألتُه، فقال: كنتُ في أوّلِ أمْري على ما عَلِمت، وذلك قبلَ أن أُرزَقَ وَلداً، فلمّا رُزِقتُ **بِكْرَ وَلدي** تراخيتُ عن الفقْر، فلمّا وُلد ليَ الثاني زدتُ خيراً، فلمّا تتامُّوا ثلاثةً صبَّ اللهُ عليَّ الخيرَ صبًّا، فأصبحتُ إلى ما تَرى. ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ أي: غنيٌّ ذو سَعة **لا يَرزَؤُه إغناءُ الخلائق، ولكنه ﴿عَلِيمٌ﴾ يَبسُطُ الرزقَ لمن يشاءُ ويَقدِر**.

قولُه: (**رازحُ الحال**)، **الأساس**: بعيرٌ رازحٌ: ألقَى نفْسَه منَ الإعياء. وقيل: هُو الشّديدُ الهُزالِ وبه حِراكٌ، ومِن المَجاز: رَزَحَتْ حالُه، ولهُ حالٌ رازحة.

قولُه: (**بكرَ ولدي**)، أي: أوّلَه، ما هذا الأمرُ منكَ بِبكْرٍ ولا بِثِنْيٍ، أي: لا بأوّلٍ ولا ثانٍ. وحاجةٌ بِكْرٌ هُو أوّلُ حاجةٍ رُفِعَتْ. «تَتامُّوا ثلاثةً» مبالغةٌ في التّمام، رَجُلٌ تميمٌ، وامرأةٌ تامّةُ الخَلْقِ: وثيقاه، واجتَمعوا فتَتامّوا عشَرةً، وجعَلْتُه لكَ تِمّاً، أي: بتمامِه، كلُّ ذلك منَ «الأساس».

قولُه: (**لا يَرْزَؤُه إغناءُ الخلائق**)، **الأساس**: ما رَزَأْتُه شيئاً مَرْزِئةً ورُزْءاً: ما نَقَصْتَه، وفَعَلَ كذا مِن غيرِ مَرْزِئَة، أي: غيرِ نُقصانٍ وضَرَر.

قولُه: (**ولكنّه ﴿عَلِيمٌ﴾ يَبسُطُ الرِّزقَ لَمن يشاء**)، هذا الاستدراكُ يؤذِنُ بأنّ قولَه: ﴿عَلِيمٌ﴾ تكميلٌ لقولِه: ﴿وَٰسِعٌ﴾، كقولِه:

حلــيمٌ إذا ما الحِلمُ زَيّـنَ أهلَـه   مع الحِلم في عَيْن العدوِّ مَهيبُ[1]

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣٣]

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾: ولْيَجتهدْ في العِفَّة وظَلَفِ النَّفْس، كأنَّ المُستعِفَّ طالبٌ من نفْسِه العفافَ وحامِلُها عليه. ﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ أي: استطاعةَ تزوُّج.

ويجوزُ أن يُرادَ بالنكاح: ما يُنكَحُ به من المال.

﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ تَرجيةٌ للمُستعِفِّين وتَقدِمةُ وعدٍ بالتفضُّل عليهم بالغِنى،

قولُه: (وظَلَف النَّفْس)، الأساس: ظَلَفَ نفْسَه: كَفَّها عمّا لا يَحِلّ. قال ربيعةُ بنُ مَقْروم:

وظَلَفْتُ نفْسي مِن لئيم المأكلِ[1]

قولُه: (كأنّ المُستعِفَّ طالبٌ مِن نفْسِه العفافَ وحامِلُها عليه)، أي: جَرّدَ مِن نفْسِه شخصاً غيرَه، وطلَبَ منهُ العفافَ.

قولُه: (أن يُرادَ بالنِّكاح ما يُنكَحُ به منَ المال)، ومعنى هذيْنِ الوجهَيْنِ قريبٌ من معنى الوجهَيْنِ في ﴿طَوْلًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، فإنّ الشافعيّةَ فسّرَتْه بالزِّيادةِ في المال، والحنفيّةَ بعَدمِ مِلكِ فِراشِ الحُرّة[2].

يؤيِّدُ هذا الوجْهَ قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، فالنِّكاحُ على هذا على زنةِ «فِعال» للآلة. المطلع: هُو مثْلُ القِوام والحِزام: اسمٌ لِما يقامُ ويُحزَمُ به.

---

(١) البيت في «الحيوان» (٧: ٢٦٢)، وصَدْرُه:

ولقد أفَدْتُ المالَ من جَمْعِ امرئٍ

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٢) وللاطلاع على رأي الحنفية انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ١٠٩).

ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه لُطفاً لهم في استعفافهم، ورَبْطاً على قلوبهم، وليَظهرَ بذلك أنَّ فضلَه أولى بالإعفاء وأدنى من الصُّلَحاء، وما أحسنَ ما رتَّب هذه الأوامر: حيثُ أمَرَ أوّلًا بما يَعصمُ من الفتنة ويُبعِدُ من مُواقعةِ المعصيةِ؛ وهو غضُّ البَصر، ثم بالنِّكاحِ الذي يُحصَّنُ به الدِّين، ويقعُ به الاستغناءُ بالحلالِ عن الحرام، ثم بالحَمْلِ على النَّفْسِ الأمّارةِ بالسوء وعَزْفِها عن الطُّموحِ إلى الشهوةِ عند العَجْزِ عن النكاحِ إلى أنْ يُرزَقَ القُدرةَ عليه. ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ﴾ مرفوعٌ على الابتداء، أو منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّره ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾، كقولك: زيداً فاضرِبْه، ودخلت الفاءُ لتضمُّنِ معنى الشَّرط. والكِتابُ والمُكاتَبة، كالعِتاب والمُعاتَبة؛ وهو أنْ يقولَ الرَّجلُ لمملوكِه: كاتَبْتُك على ألفِ درهم، فإنْ أدَّاها عَتَق.

قولُه: (ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه لُطفاً لهم في استعفافهم)، يعني: في إيقاعِ الغِنى غايةً للأمرِ بالاستعفافِ فائدتان: إحداهُما: ليُوطِّنَ المستعفِفُ نفْسَه على الإمساكِ عن النِّكاحِ ولا يستعجِلَ قبلَ الاستغناء؛ لئلّا يُورِّطَه فيما يَفضَحُه من كثرةِ العيالِ وقلّةِ المال، فتكونَ التَّرجيةُ لطفاً له. وثانيتُهما: أنَّه تعالى لمّا رتَّبَ الأمرَ بالاستعفافِ على قوله: ﴿يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ آذَنَ أنّ فضلَه أَولى بالإعفاء؛ لأنّ ترتُّبَ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِلّيّة، وكأنَّهُ قيل: استعِفُّوا إلى أنْ يُغنيَكمُ اللهُ من فضلِه، ففي كلامِه لفٌّ ونَشْر؛ لأنّ قولَه: «ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه» متعلِّقٌ بقولِه: «التَّرجيةُ للمُستعفِّين».

وقولُه: (وليَظهرَ بذلك)، بقرينةِ التقدمةِ رَدٌّ بالفضل.

قولُه: (وعَزْفِها عن الطُّموح) النِّهاية: وفي حديثِ حارثة: «عَزَفَتْ نفْسي عن الدُّنيا»[1]، أي: عافَتْها وكرِهَتْها، ويُروى: «عَزَفْتُ نفْسي» بضمِّ التاء، أي: مَنَعتُها وصَرَفتُها. وطَمَحَ بصَرُه إليه، أي: امتدَّ وعلا، ومنهُ: طَمَحَتْ عيناهُ إلى السَّماء.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٦٩٤٨) من طريق أنس بن مالك. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠٦٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣، ١٥٩) من طريق الحارث بن مالك رَضِيَ الله عنه

ومعناه: كتبتُ لك على نفسي أن تعتِقَ مني إذا وَفَيتَ بالمال، وكتبتَ لي على نفسك أن تَفِيَ بذلك. أو: كتبتُ عليك الوفاءَ بالمال، وكتبتَ عليَّ العِتْق. ويجوزُ عند أبي حَنيفة رحمه الله حالًّا ومؤجَّلاً، ومُنجَّماً وغيرَ مُنجَّم؛ **لأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائر العقود**. وعند الشافعيِّ رحمه الله: لا يجوزُ إلّا مؤجَّلاً منجَّماً، ولا يجوزُ عنده بنجمٍ واحد؛ لأنَّ العبدَ لا يَملك شيئاً، فعَقْدُه حالًّا مَنْعٌ مِن حصولِ الغَرَض؛ لأنه لا يَقدرُ على أداء البَدَلِ عاجلاً. ويجوزُ عقدُه على مالٍ قليل وكَثير، وعلى خِدْمةٍ في مُدَّةٍ معلومة، وعلى عملٍ معلوم مُؤقَّت؛ مثل: حَفر بئرٍ في مكانٍ بعَيْنه معلومةِ الطُّول والعرض، وبناءِ دارٍ قد أراه آجُرَّها وجصَّها وما تُبنى به. وإن كاتَـبَه على قيمتِه: لم يجز. فإن أدَّاها: عَتَق، وإن كاتَـبَه **على وَصِيف**: جاز؛ لقلّةِ الجَهالة، ووَجَبَ الوَسَط. وليس له أن يَطأَ الـمُكاتَبة. وإذا أدّى عَتَق، وكان وَلاؤُه لمولاه؛ لأنه جادَ عليه بالكَسبِ الذي هو في الأصلِ له. **وهذا الأمرُ للنَّدْب عند عامَّة العلماء**. وعن الحسن: ليس ذلك بعَزْم، إن شاءَ كاتَبَ وإن شاء لم يُكاتِب.

وعن عمرَ رضي الله عنـه: هي عَزْمـةٌ من عَزَماتِ الله. وعـن ابنِ سِيرينَ مِثْلـه،

قولُه: (**لأنّ الله تعالى لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائرِ العقود**)، قال القاضي: واحتجاجُ الحَنفيّةِ بإطلاقِه على جَوازِ الكتابةِ الحالّة ضعيفٌ؛ لأنّ المُطلَقَ لا يَعُمُّ معَ أنّ العَجْزَ عنِ الأداء في الحالِّ يَمنَعُ صحّتَها، كما في السّلَم فيما لا يوجَدُ عندَ المَحَلّ[1].

قولُه: (**على وَصِيف**)، **الجوهري**: الوَصيفُ: الخادم، غلاماً كان أو جاريةً. يقال: وَصَفَ الغلامُ: إذا بلَغَ الخِدمة، فهُو وَصِيفٌ بَيِّنُ الوَصَافة.

قولُه: (**وهذا الأمرُ للنّدبِ عند عامّةِ العلماء**)، قال القاضي: لأنّ الكتابةَ معاوَضةٌ تتضمّنُ الإرفاق، فلا تجبُ كغيرِها[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٥).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٨٥).

وهو مذهبُ داود. ﴿خَيْرًا﴾: **قُدرةً على أداء ما يُفارَقون عليه**. وقيل: أمانةً وتكسُّباً. وعن سلمانَ أنَّ مملوكاً له ابتغى أن يُكاتِبَه، فقال: أعندك مالٌ؟ قال: لا، قال: أفتأمُرني أن آكُلَ غُسالةَ أيدي الناس! ﴿وَءَاتُوهُم﴾ أمرٌ للمسلمين على وجهِ الوجوب بإعانةِ المُكاتَبين وإعطائهم سَهْمَهم الذي جعَلَ اللهُ لهم من بيتِ المال، كقوله: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، عند أبي حَنيفة وأصحابه. فإن قلت: هل يحِلُّ لمولاه إذا كان غنيًّا أن يأخُذَ ما تُصُدِّقَ به عليه؟ **قلت: نعم، وكذلك إذا لم تَفِ الصدقةُ** بجميع البَدَل وعَجز

قولُه: (وهُو مذهبُ داود)، هُو داودُ بنُ عليٍّ الأصفهانيُّ[1]، وهُو الذي يُرجِّحُ الاستصحابَ[2] على القياس وهُو مِن أصحابِ الظواهِر.

قولُه: (﴿خَيْرًا﴾: **قدرةً على أداءِ ما يُفارَقونَ عليه**)، وفي الحاشية: صادَرْتُه، وفارَقْتُه على مال، أي: صدَرَ هذا وهذا وتفارَقا عليه. والأظهَرُ أنّ التقديرَ على أداءِ ما تقَعُ الفُرقةُ عليه مِن مالٍ أو خدمةٍ أو عمَل.

الأساس: ومنَ المجازِ: وَقَفْتُه على مفارِقِ الحديث، أي: على وُجوهِه الواضحة.

قولُه: (**قلتُ: نعَمْ، وكذلك إذا لم تَفِ الصّدَقَة**)، إلى آخِره، قيل: عندَ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه أنّهُ إذا رَقّ المكاتَب، أو أُعتِقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة، غَرِمَ المدفوعَ إليه، إلّا أن يُتلِفَ المالَ قبْلَ العِتقِ[3]، وإنّما وجَبَ الردُّ إذا لم يَعْتِقِ المُكاتَبُ لو عَتَقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة؛ لأنهُ عُلِمَ مِن طريقِ التبيُّنِ أنّ ما صُرِفَ إلى المُكاتَبِ لم يقَعِ الموقعَ حينَئذ، إذْ لم يترَتّبْ عليه الغَرَضُ المطلوب، وبهذا يَظهَرُ أنّ قياسَ ذلك على الصّدَقةِ التي اشتُرِيت منَ الفقيرِ غيرُ صحيح. وكذا إلحاقُه بحديثِ بَريرةَ، فإنهُ لم يَحدُثْ هنالك ما يَظهَرُ به بُطلانُ صَرْفِ الصّدقةِ إلى مَن صُرِفَتْ إليه.

---

(١) رأسُ المذهبِ الظاهري (ت ٢٧٠ هـ) كان كبيرَ المحلِّ في العلم والعمل، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨: ٣٦٩).

(٢) يعني استصحاب الحال والبراءة الأصلية، وهو من مدارك الأصوليين المعتبرة.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرملي (٨: ٣٩٢).

عن أداء الباقي، طاب للمولى ما أخذه؛ لأنه لم يأخذه بسبب الصدقة؛ ولكن بسبب عقد المكاتبة، كمن اشترى الصدقة من الفقير أو وَرِثها أو وُهبت له، ومنه قَولُه ﷺ **في حديث بَريرة**: «هو لها صدقةٌ ولنا هدية». وعند الشافعي رضي الله عنه: هو إيجابٌ على المَوالي أن يَحطُّوا لهم من مال الكتابة، وإن لم يفعلوا أُجبروا. وعن عليٍّ رضي الله عنه: يُحطُّ له الرُّبع. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: يُرضَخُ له من كتابتِه شيئًا، وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كاتَبَ عبداً له يُكنى أبا أُميَّة، وهو أوّلُ عبدٍ كُوتِبَ في الإسلام، فأتاه بأوّل نَجْم، فدفعَه إليه عمرُ وقال: استعِنْ به على مُكاتبتك. فقال: لو أخّرته إلى آخرِ نَجْم. قال: أخافُ أن لا أُدرك ذلك. وهذا عند أبي حَنيفة على وجهِ النَّدب، وقال: إنه عَقدُ مُعاوضة؛ فلا يُجبَرُ على الحَطِيطة، كالبَيْع. وقيل: معنى ﴿وَءَاتُوهُم﴾: أسلِفُوهم. وقيل: أنفِقُوا عليهم بعد أن يُؤدُّوا ويَعتقوا. وهذا كلُّه مُستحَبّ. ورُوي: أنه كان لحُويطبِ بن عبد العُزّى مملوكٌ يقال له: الصُّبَيح، سألَ مَولاه أن يُكاتِبَه فأبى؛ فنزلتْ.

كانت إماءُ أهلِ الجاهلية **يُساعِينَ على مَواليهنّ، وكان لعبدِ الله بن أُبيٍّ** رأسِ

قولُه: (**في حديثِ بَريرةَ**)، وحديثُها على ما رَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، قالت: تُصُدِّقَ على بَريرَةَ بلَحْم، فقال رسُولُ الله ﷺ: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة»[1]. وفي أُخرى لمسلم: أنّ النبيّ ﷺ أُتِيَ بلَحْم بقرٍ فقيل: هذا ما تُصُدِّقَ به على بريرة، فقال: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة».

قولُه: (**يُساعِينَ على مَواليهنّ**)، **النِّهاية**: المُساعاةُ: الزِّنى، وكان الأصمَعيُّ يجعَلُها في الإماءِ دونَ الحَرائِر؛ لأنّهنّ كُنّ يَسْعَيْنَ لمَواليهنّ فيكسَبْنَ بضرائبَ كانت عليهِنّ، يقالُ: ساعَتِ الأمَةُ: إذا فَجَرَتْ، وساعاها فلانٌ: إذا فَجَرَ بها، وهُو مُفاعَلةٌ منَ السّعي، فأبطَلَ الإسلامُ ذلك، ولم يُلحِقِ النّسَبَ بها، وعَفا عمّا كان منها في الجاهليّةِ ممّن أُلحِقَ بها.

قولُه: (**وكان لعبدِ الله بن أُبيّ**)، الحديثُ مِن روايةِ مسلم وأبي داود، عن جابر، أنّ جاريةَ

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٢٢) والبخاري (١٤٩٣) ومسلم (١٠٧٥) و(١٥٠٤).

النِّفاق ستُّ جَوار: مُعاذة، ومُسَيْكة، وأُمَيْمة، وعَمْرة، وأَروى، وقُتَيْلة، يُكْرِههنَّ على البِغاء، وضَرَبَ عليهنَّ ضرائب، فشكتْ ثِنْتانِ منهنَّ إلى رسولِ الله ﷺ، فنزلتْ. ويُكنى بالفَتى والفتاة عن العَبدِ والأَمَة، وفي الحديث: «ليَـقُل أحدُكم: فَتايَ وفَتاتي، ولا يَقُلْ: عَبْدي وأَمَتي». والبغَاء: مصدرُ البَغْي. فإن قلت: لِـمَ أُقحِمَ قولُه: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا﴾؟ قلت: لأنَّ الإكراهَ لا يتأتَّى إلا مع إرادةِ التحصُّن، وآمرُ الطَّيِّعةِ المُواتية

لعبدِ الله بن أُبَيٍّ يقالُ لها مُسَيْكة، وأُخرى يقالُ لها أُمَيْمة، كان يريدُهما على الزِّنى، فشَكَتا ذلك إلى رسُولِ الله ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا﴾ الآية[١].

قولُه: (وفي الحديثِ: «ليقُلْ أحَدُكم: فَتاي»)، رَوى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل، عن أبي هريرةَ: «لا يقُلْ أحدُكم: ربِّي، وليقُلْ: سيِّدي، ومَوْلاي، ولا يَقُلْ أحَدُكم: عَبْدي أَمَتي، ولْيَقُلْ: فتايَ فتاتي غُلامي»[٢].

قولُه: (لِمَ أقـحِمَ قولُه: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا﴾؟)، يريدُ أنّ النَّهيَ عن إكراهِهنّ مُطلق، فلمَ قَيّدَه بقولِه: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا﴾؟ وذلك يُوهِمُ أنّ النّهيَ عنِ الإكراهِ ينتفي إذا لم توجَدْ إرادةُ التحصُّن وهُو ليسَ بمُراد، وهذا مَبْنيٌّ على أنّ المُعلّق بلفظِ ﴿إِنۡ﴾ على الشيء، يعدمُ عندَهم عدم المُعلّق به بشهادةِ إجماع أهلِ اللُّغة أنّ كلمةَ ﴿إِنۡ﴾ للشّرط، والشّرطُ هُو ما ينتفي الحُكمُ عندَ انتفائه. وأجابَ أنّ الإكراهَ إنّما يُتصَوّرُ إذا أَرَدْنَ التحَصُّن، وإذا أَرَدْنَ البِغَاء، فلا إكراهَ إذَنْ، على أنّ كلمةَ ﴿إِنۡ﴾ الدّالّةَ على الشّكِّ وخُلوِّ الجَزْم مُؤْذِنةٌ بأنّهنّ كُنّ راغباتٍ في الزِّنى.

الانتصاف: لم يَذكُرْ جواباً شافياً، وعندي أنهُ للإيقاظِ؛ لأنّ السامعَ ينبغي أنه يَحترزَ مِن هذه الرّذيلةِ وإن لم يكنْ زاجرٌ شَرعيٌّ، إشعاراً بأنّ أمتَه خيرٌ منه، ولولا هذا لَمَا قَوِي الزاجرُ النّفْسي[٣]. وقلتُ: ويقوِّي هذا التأويلَ التعريضُ في قراءةِ ابنِ عبّاس: لَهُنّ غفورٌ رحيم[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٩) (٢٦) وأبو داود (٢٣١٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٤٦٥) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٢٥٥٢).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٩) بتصرُّفٍ ملحوظ على جهةِ الاختصار.

(٤) وممن قرأ بها: ابن مسعود وجابر بن عبد الله وسعيد بن جُبير. انظر: «تفسير القرطبي» (١٢: ٢٥٥).

للبغاءِ لا يُسمَّى مُكرِهاً، ولا أَمْرُه إكراهاً. وكلمةُ ﴿إِنْ﴾ وإيثارُها على «إذا» إيذانٌ بأنَّ المُساعِيات كنَّ يَفعلْنَ ذلك برغبةٍ وطَواعِيَة منهنّ، وأنَّ ما وُجد من مُعاذة ومُسَيْكَةَ من حيِّزِ الشاذِّ النادر.

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لهم، أو: لهنّ، أو: لهم ولهنّ، إنْ تابُوا وأصلَحوا.

وقال الإمامُ: ومنَ الناسِ مَن ذكَرَ فيه جَواباً آخَرَ وهُو: أنّ في الغالبِ أنّ الإكراهَ لا يَحصُلُ إلّا عندَ إرادةِ التحصُّن والكلامُ الواردُ على سَبيل الغالبِ لا يكونُ لهُ مفهومُ الخطاب، كما أنّ الخُلْعَ يجوزُ في غيرِ حالةِ الشِّقاق، ولمّا كان الغالبَ في حالِ الشِّقَاق قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وكذا قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، والقَصْرُ لا يختَصُّ بحالِ الخوف، لكنْ أجراهُ على سَبيل الغالب[١].

قولُه: (لهم، أو: لهُنّ، أو: لهم ولهُنّ)، يريدُ أنّ ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مُطلَقٌ، والقرينةُ الدالّةُ على التقييدِ ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾، فيجوزُ أن يُقيّدَ بالمُكرَهينَ إذا تابوا وبالمُكرَهاتِ، أو بكلَيْهما جميعاً، وقلتُ: يجوزُ أن يُترَكا[٢] على إطلاقهما فيَدخُلوا فيه دخولاً أوّليّاً، قال القاضي: الثاني أوفَقُ للظاهرِ ولِما في مُصحفِ ابنِ مسعودٍ: مِن بَعْدِ إكراهِهنّ لهُنّ غَفُورٌ رَحيمٌ، ولا يَرِدُ عليه أنّ المُكرَهةَ غيرُ آثمةٍ فلا حاجةَ إلى المغفرة؛ لأنّ الإكراهَ لا يُنافي المُؤاخَذةَ بالذّات، ولذلك حُرِّم على المُكرَهِ القَتْلُ ووَجَبَ عليه القِصَاص[٣].

وقلت: فعلى هذا: في قولِه: «فإنّ اللهَ مِن بعدِ إكراهِهنّ لهُنّ» وعيدٌ شديد، وتهديدٌ عظيمٌ للمُكرِه، وذلك الغُفرانُ والرّحمةُ تعريضٌ، ويؤيِّدُ إيراد الجزاءِ على سَنَنِ الإخبار، والإطنابُ بذِكْرِ ﴿مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ يعني انتبَهوا أيُّها المُكرَهون، أنّهُنَّ مَع كوْنِهنّ مُكرَهاتٍ بنحوِ القتلِ وإتلافِ العُضو، يؤاخَذْنَ على ما أُكرِهْنَ لولا أنّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ فيتَجاوَزُ عنهُنّ، فكيف

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٢١).

(٢) في الأصول الخطية: «يُترك»، وصوابه بألفِ الاثنين.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

وفي قراءةِ ابن عبّاس: (لهنّ غفورٌ رحيم).

فإن قلت: لا حاجةَ إلى تعليقِ المغفرة بِهنَّ؛ لأنَّ الـمُكرَهةَ على الزنى بخلافِ الـمُكرَهِ عليه في أنها غيرُ آثمة. قلت: لعلَّ الإكراهَ كان دون ما اعتبرته الشريعة ـ من إكراهٍ بقتل، أو بما يُخافُ منه التلفُ أو ذَهابُ العضو، من ضربٍ عَنيفٍ أو غيره ـ حتى تَسلَمَ مِن الإثم، وربما قصَّرت عن الحدِّ الذي تُعذَرُ فيه فتكون آثمة.

[﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ٣٤]

(مُبيَّـنات): هي الآياتُ التي بُيِّنتْ في هذه السُّورة وأُوضحتْ في معاني الأحكام والحدود. ويجوزُ أن يكون الأصلُ مُبيَّناً فيها **فاتُّسِع في الظَّرف.**

بمَن يُكرِهُهنّ؟ مثْلُه قولُه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٢].

قولُـه: (وفي قراءةِ ابنِ عبّاس: «لهُنّ غفورٌ رحيم»)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: وقَرأها سعيدُ بنُ جُبَيْر، وقال: «لهُنّ»: متعلِّقٌ بـ«غفور»؛ لأنهُ أدنى إليها، ولأنّ «فَعُولاً» أقعَدُ في التعدِّي مِن فَعيل. ويجوزُ أن يتَعلّقَ بـ«رحيم»؛ لأجْلِ حرفِ الجرِّ إذا قُدِّرَ خبراً بعدَ خبَر، ولم يُقدّرْ صفةً لـ«غفور»، لامتناع تقدُّم الصِّفةِ على موصُوفِها، والمعمولُ إنّـما يَصحُّ وقوعُه حيثُ يقَعُ عاملُه، وليس الخبَرُ كذلك، وأيضاً، يحسنُ في الخبَر؛ لأنّ رُتبةَ الرّحمةِ أعلى مِن رُتبةِ المغفِرة، ولأنّ المغفرةَ مسبّـبَـةٌ عنها، فكأنّها مقدّمةٌ معنًى وإن تأخّرتْ لفظاً. هذا تلخيصُ كلام ابنِ جِنِّيٍّ[1].

قولُه: (فاتُّسِعَ في الظّرف)، أي: أُجرِيَ مَجْرى المفعولِ به، كقولِه: ويوم شَهِدناهُ[2]، أي: آياتٍ مُبيّنات فيها الأحكامُ والحدود.

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢: ١٠٨-١٠٩).

(٢) سبق تخريجه. وتمامُ روايته:

ويومٍ شهِـدناه سُـلَيْماً وعـامـراً قليلٍ سـوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُه

وقُرئ بالكسر، أي: بَيَّنت هي الأحكامَ والحدود، **جُعِلَ الفِعلُ لها على المَجاز**، أو مِن: بَيَّن، بمعنى: تَبيَّن، ومنه الـمَثَل: **قد بَيَّن الصُّبحُ لذي عينَيْن**. ﴿وَمَثَلًا مِّنَ﴾ أمثالِ مَن (قَبْلَكُم)، أي: قصّةً عجيبةً من قِصَصِهم، كقصَّة يوسفَ ومريم، يعني: قصّةَ عائشةَ رضي الله عنها.

﴿وَمَوْعِظَةً﴾: **ما وَعَظَ به في الآياتِ والمَثَل**، من نحوِ قولـه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٦]، ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧].

[﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٣٥]

قولُه: (**وقُرِئَ بالكسر**)، ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحَفْصٌ والكسائيُّ في الموضِعَيْنِ هُنا وفي «الطلاق»، والباقونَ: بالفَتْح[١].

قولُه: (**جُعِلَ الفعلُ لها على المَجاز**)، كقولِه:

إذا رَدَّ عافي القِدْرِ مَن يستعيرُها؟[٢]

قولُه: (**قد بيّنَ الصُّبحُ لذي عَيْنَيْن**)، قال المَيْدانيُّ: «بيّنَ» هاهنا بمعنى: تَبيّن، يُضرَبُ للأمرِ الذي يَظهَرُ كلَّ الظهور[٣].

قولُه: (**ما وَعَظَ به في الآياتِ والمَثَل**)، يريدُ أنّ قصّةَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها مثْلُ قصّةِ

---

(١) يعني بفتح الياء. والمعنى: لا لُبسَ فيها. وحجَّتُهم قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَٰتِ﴾ [آل عمران: ١١٨] والفعلُ مسندٌ إلى الله، فهي الآنَ مُبيَّنات. انتهى من «حجّة القراءات» ص ٤٩٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٩٩).

نظيرُ قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ مع قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ و﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾: قولُك: زيدٌ كَرَمٌ وجُود، ثم تقول: يُنعِشُ الناسَ بكرَمِه وجُوده. والمعنى: ذو نُورِ السماوات، وصاحبُ نُورِ السماوات، **ونور السماوات والأرض الحقّ،** شبَّهه

يوسُفَ ومريمَ في أنّهما قُرِفا بما قُرِفا، فكانا بريئَيْنِ منه، وكانت أيضاً موعِظةً للمؤمنينَ في قولِه تعالى: ﴿لَّوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ ظَنَّ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ لمّا أدمَجَ فيها ذلك الأدبَ الحسَن، وفيها قولُه تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ﴾ وأكثرُها مواعظُ وسائرُ آياتِ السُّوَرِ مِن نحوِ: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وقولِه: ﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗا﴾، وقولِـه: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾، ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾، وغيرِ ذلك، وهذه الآيةُ عامّةٌ لكنْ يَدخُلُ فيها هذه المعاني دُخولاً أوّلياً.

قولُه: (**نَظيرُ قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ معَ قولِـه: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ و﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾: قولُك: زيدٌ كرَمٌ وجُود، ثُم تقولُ: يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه وجُودِه**)، يريدُ: أنّ نسبةَ ارتباطِ هذه الجُمَلِ بعضِها معَ بعض، كنسبةِ ارتباطِ الجُملتَيْنِ في المثال، وكذا حَمْلُ الخبَرِ على المبتدأِ في الآية كحَمْلِه في المثال. فإنْ قلتَ: المثالُ ذو جُملتَيْنِ، والآيةُ ذاتُ جُمَلٍ ثلاث؟ قلتُ: إذا جُعِلَ قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ إلى آخِرِها يتّصلُ به مبيِّناً لِما سَبَقَ؛ فإنّ البيانَ والمبيِّنَ متّحدانِ في الاعتبار، ثُمّ استُؤنِفَ بقولِه: ﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ لينطبِقَ عليه المثال، فإنّ قولَه: يُنعِشُ الناسَ بكرَمِه مثلُ قولِه: ﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾، وحينَ لم يَفتقِرْ كرَمٌ وجُودٌ إلى البيانِ ترَكَه.

قولُه: (**يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه**)، أي: يَرفَعُهم، ويُصلحُ حالَهم. وأصلُه: مِن نعْشةِ العاثِر، وفي بعضِ الأدعيةِ المأثورة: يا ناعشَ الضّعيف، يا مُغيثَ اللّهيف، ويا مُنتهَى رغبةِ الوَضيع والشّريف.

قولُه: (**ونورُ السماواتِ والأرضِ الحقّ**)، أي: المرادُ بالنُّور: الحقّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «شَبّهَه بالنُّور»، أي: شَبّهَ الحقّ بالنور، والمرادُ بالحقّ: كوْنُهما دليلَيْنِ على وجودِ فاطرِهما، وعظَمةِ مُبدِعِهما، وكمالِ قُدرةِ مُنشئِهما، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: ما خلقتَهُ إلّا حقّاً. ويؤيِّدُه قولُه:

بالنورِ في ظُهوره وبيانه، كقوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]: أي: من الباطل إلى الحقّ.

وأضافَ النورَ إلى السماواتِ والأرض لأَحد معنيَيْن: إمّا للدلالة على سَعةِ إشراقه وفُشوِّ إضاءته حتى تضيءَ له السماواتُ والأرض. **وإمّا أن يُرادَ أهلُ السماواتِ والأرض**، وأنهم يَستضيئون به.

«شَبّهه بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، أي: جَعَلَه مبيِّناً ودليلاً على وَحْدانيّتِه، ومآلُ المعنى: اللهُ جاعِلُهما دليلَيْنِ على وَحْدانيّتِه، كما نُقِلَ عن بعضِهم: اللهُ مدلولُ السماواتِ والأرض. ولّما احتاجَ الاستدلالُ بهما إلى الذِّهنِ الثاقب، والفِكرِ الصّائبِ الذي لا يَلْويه الباطلُ يميناً وشِمالاً، جَعَلَ المشبّهَ به في كُوّةٍ؛ ليُؤْذِنَ أنّ المستضيءَ به إنّما ينتفعُ إذا انتَصَبَ مُحاذياً لهُ قِبَلاً إيّاه، وكذلك المُستدلُّ ينبغي أن يكونَ على الصِّراطِ المستقيم، كقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولم يذهَبْ عن الجادّةِ الموصِلةِ إليه يميناً وشِمالاً».

فإن قلتَ: تفسيرُه لقولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بقولِه: «للدِّلالةِ على سَعَةِ إشراقِه وفُشُوِّ إضاءتِه» غيرُ مطابقٍ لقولِه: «إنّ المِصباحَ إذا كان في مكانٍ مُتَضايقٍ كالمِشكاةِ، كان أضوَأَ له، وأجمَعَ لنُورِه»، بخلافِ المكانِ الواسع، فإنّ الضّوءَ يَنبَثُّ فيه وينتشر، والواجبُ الموافقةُ بيْنَ ما يَجتمعُ فيه المُشَبّهُ والمشَبّهُ به منَ المعنى؟ قلتُ: إنّما يكونُ كذلك أنْ لو كان وَجْهُ الشّبَه سَعَةَ الإشراقِ وفُشُوّه، وإنّما الوَجْهُ فَرْطُ الضِّياءِ وقوّةُ الإنارة. والحاصلُ أنْ شُبِّهَ نُورُ الله الفاشي في قوّةِ ظُهورِه بالنُّورِ المستفادِ منَ المِصباح الذي هُو في المِشْكاة، والمرادُ بالفُشُوِّ والانتشار: كثرةُ الدّلائلِ وظهورُ آثارِ وَحْدانيّتِه في المَلَكوت.

قولُه: (**وإمّا أن يُرادَ أهلُ السماواتِ والأرض**)، وهُو يَنظُرُ إلى تأويلِ ابنِ عبّاس على ما رَواهُ مُحيي السُّنةِ عنه: اللهُ هادي أهلِ السماواتِ والأرض، فهُم بنُورِه إلى الحقِّ يَهتَدون، وبهُداهُ مِن حَيْرةِ الضّلالةِ يَنْجُون[1]. وقال الإمامُ: اللهُ هادي أهلِ السماواتِ والأرض، قولُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٥).

....

ابنِ عبّاسٍ والأكثَرين. وقال أيضاً: القولُ بأنّ المرادَ بالنُّور: الهُدى هُو المُختار؛ لأنهُ مُطابِقٌ لِما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾[1]. وأقول ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنّ هذه الآيَةَ ممّا خاضَ فيها العارِفونَ والنّحاريرُ منَ العلماء، وبَلَغَتْ أقوالُهم مَبلَغاً عظيماً، وكلٌّ تكلّمَ على مقدارِ بضاعتِه، وجاء بها في وُسْعِه وطاقتِه ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

هذا، وإنّ مِن جِبِلّةِ مَن أفنَى عُمُرَه في تحصيلِ صناعةٍ أن تَتَحرّكَ أريحيّتُه إذا ما لاحَتْ لهُ مِن تلك الصِّناعةِ لَـمْعةٌ، وممّا تصَدّيْتُ له، وأفنَيْتُ فيه صَالحَ عُمُري معرفةُ الفَصَاحتَيْنِ، ومراعاةُ المُوافقةِ بيْنَ الطِّلبَتَيْن، أعني المقامَ والكلام، وكثيراً ما كانت تَصدُمُ القريحَةَ معاني هذه الآيةِ إذا حاوَلتُ لاقتداح زَنْدِها، وانتشاقِ زُبْدِها معَ ما يَندُبُني إليه أخَصُّ إخواني في الدّين وأخلَصُ أَخْداني في طَلَبِ اليقين، ولمّا اعتَقَدتُ أنّ التّجاسُرَ على كلام الله المَجِيد، والتجاسُرَ لهُ والتشميرَ للخَوْضِ فيه، معَ قلّةِ البضاعة، مِن أعظم ما يَلزَمُ المرءَ منَ الغَرامة، كنتُ أُقدِّمُ رِجلاً وأُوخِّرُ أُخرى إلى أنْ وافَقَ لتحريكِ القلم شِدّةُ الغرام، فاضُطرِرتُ إلى إبرازِ هذه الصُّبابة مِن تلك الضّبابة، فإنْ صادَفَها الحقُّ فهُو المَرام، وإلّا فإنّي أستغفرُ اللهَ على ما بَدَا منّي أوّلاً وآخِراً.

أقولُ: الواجبُ على مُقتني صناعةِ البلاغةِ تعيينُ المقام، وتحريرُ الكلام، لتنقيح المَرام. وتحريرُ ما نحن فيه: أنْ نُبيِّنَ أوّلاً أنّ النُّورَ ما هو؟ وما يقتضيه المقامُ منَ التأويل، فإذا تَعيّنَ ذلك يُنظرُ بعدَ ذلك في حقيقةِ هذا التشبيه، فإنهُ مِن أيِّ قَبيلٍ هو؟ أمنَ المركّبِ العَقْليِّ أو الوَهْميِّ، أو الحِسّيِّ، أم منَ المُفرَقِ الحِسّيِّ أو العَقْليِّ، وعلى تقديرِ كوْنِه مُفرّقاً فالمُشبّهاتُ المُقدّرةُ ما هي؟ وما التي يجِبُ تصحيحُها حتّى تُقابَلَ بالمذكوراتِ؟ وتنصيصُها مِن أعظم الشؤون، والتقصّي من ذلك لا يَستَتِبُّ إلّا بعَوْنِ الله تعالى وتوفيقِه، وإلا بلُطفِه وتسديدِه. فالكلامُ مُرَتّبٌ على مَطْلَبَيْن:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٢٢٤).

....

المطلبُ الأوّل: في الكَشْفِ عن حقيقةِ هذا النُّـور:

والقول الجامعُ فيه ما أورَدَه القاضي في «تفسيرِه» واختَصَرَه مِن كلام الإمامَيْن: حُجّةِ الإسلام[١]، والإمام فَخْرِ الدِّين، ولَخَّصَه: النورُ في الأصل: كيفيّةٌ تُدرِكُها الباصِرةُ أوّلًا، وبوَساطتِها تُدرِكُ سائر المُبصَراتِ ثانياً، كالكيفيّةِ الفائضةِ منَ النَّيِّرَيْنِ على الأجرام الكثيفةِ المُحاذيةِ لهما، ويوافقُه تفسيرُ أهلِ اللُّغة: النُّورُ: الضِّياء. وهُو بهذا المعنى لا يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى إلّا بتقديرِ مضاف، كقولِك: زيدٌ كرَمٌ أي: ذو كَرَم، أو على تجَوُّز، وهُو على وجوهٍ:

أ ـ مُنَوِّرُ السَّمٰواتِ والأرض؛ لأنّ اللهَ تعالى نَوّرَهما بالكواكبِ وما يَفيضُ عنها[٢] منَ الأنوار، وبالملائكةِ والأنبياء.

ب ـ مُدبِّرُهما، مِن قولِهم للرئيسِ الفائقِ في التدبير: نورُ القوم؛ لأنّهم يَهتَدونَ به في الأُمور.

ج ـ مُوجِدُهما، فإنّ النُّورَ ظاهرٌ بذاتِه، مُظهِرٌ لغيرِه، وأصلُ الظُّهورِ هُو الوجود، كما أنّ أصلَ الخَفَاءِ هُو العَدَم، واللهُ تعالى موجودٌ بذاتِه، مُوجِدٌ لِما عَداها.

د ـ الذي به يُدرَك، أو يُدرِكُ أهلُها، ومِن ثَم أُطلِقَ النُّورُ على الباصِرةِ لتَعلُّقِها به، أو لُمشارَكتِها لهُ في توقُّفِ الإدراكِ عليه ثُمّ على البصيرة؛ لأنّها أقوى إدراكاً، فإنّها تُدرِكُ نفْسَها وغيرَها منَ الكُلّيّاتِ والجُزْئيّاتِ الموجوداتِ والمعدومات، وتَغُوصُ في بَواطِنِها وتَتصرّفُ فيها بالتركيبِ والتحليل، ثُم إنّ هذه الإدراكاتِ ليسَت لِذاتِها وإلّا لَمَا فارقَتْها، وهِي إذَنْ مِن سببٍ يُفيضُها عليه، وهُو اللهُ تعالى، أو بتَوسُّطٍ منَ الملائكةِ والأنبياءِ. ويَقرُبُ منهُ قولُ ابنِ عبّاس: هادي مَن فيهِما، فهُم يَهتَدونَ بنُورِه[٣].

وقلتُ: قولُ ابنِ عبّاس مِن واد، وهذا مِن واد، فإنّ قولَ حَبْرِ الأُمّةِ مِن وادي طُورِ سَيْناء، وهذا مِن وادٍ يَهيمُ فيه ابنُ سيناء[٤]، فإنّ معنى قولِه: اللهُ هادي العالَمَين ومُبَيِّنُ ما

---

(١) يعني الإمام الغزالي رحمه الله.

(٢) في النسخ الخطية: «عليهما»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

(٤) يعني الفيلسوف المشهور.

....

يَهتَدونَ به ويَتخلّصُونَ مِن ظُلُماتِ الكُفْرِ والضّلالاتِ ووَرْطاتِ الزّيْغ والجَهالاتِ بوَحْيٍ يُنزِلُه، ونبيٍّ يبعَثُه.

وقد تقَرّرَ أنّ التأويلَ الذي عليه التعويلُ ما ساعَدَ عليه النّظْم. ورَوَيْنا عن مُحيي السُّنةِ في «المَعَالِم» أنهُ قال: التأويلُ: صَرْفُ الآيةِ إلى معنًى محتَملٍ مُوافِقٍ لِما قبلَها ولِما بعدَها غيرِ مُخالِفٍ للكتابِ والسُّنّة، من طريق الاستنباط[1].

وعلى مقتضَى هذه القضيّةِ وجَبَ النّظَرُ في هذه الآيةِ إلى السّباقِ والسّياقِ، أمّا السّباقُ فكما قال الإمامُ: هو قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وبيانُه أنّها جاءتْ رابطةً لقصّةِ براءةِ ساحةِ حِجَابِ رسُولِ الله ﷺ أُمِّ المؤمنينَ الصِّدِّيقةِ بنتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عنهُما بقولِه: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، كما فَسّرَهُ المصنِّفُ، وتخَلُّصاً منها إليه، وقد كَرّرَ هذا المعنى في هذه السُّورةِ الكريمة مِراراً ترجيعاً إلى ما هُو مهتَمٌّ به وتخَلُّصاً إلى ما ينبغي أن يَشرَعَ فيه. منها: قولُه تعالى في فاتحةِ السُّورة: ﴿وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. ومِن ثَمّ جاء في هذا المقام مفصُولاً استئنافاً على بيانِ الموجَب، امتناناً على المُنزَلِ عليهم، كأنه قيل: إنّما أنزَلَ اللهُ إليكم هذه الآياتِ ومَثَلاً منَ الذين خلَوْا مِن قَبْلِكم وموعِظةً للمتّقين؛ لأنهُ هادي أهلِ السّمٰواتِ وأهلِ الأرضِ بإنزالِ الآياتِ البيِّناتِ والكتابِ المُنيرِ المُشتملِ على ما تَأْتُونَ به وتَذَرُون، ففيه مَع الامتنانِ تعظيمُ شأنِ الرسُولِ ﷺ، حيث استَشهَدَ لبراءةِ حِجَابِه بمثْلِ هذه الآيةِ الكريمةِ الجامعة، وفي جَعْلِ تلك الآية تخَلُّصاً لهذه، وإنّها منَ الجَوامعِ المُحتَويةِ على الأُمّهات، فإنّ قولَه: ﴿مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ يشتملُ على جميعِ ما يَستحقُّ أن يُبيّنَ مِن أصُولِ الدِّينِ وفروعِه.

وقولُه: ﴿وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ مُنبئٌ عن[2] أحوالِ سائرِ الأُمَمِ الخالية، والرسُلِ الماضية، ﴿وَمَوْعِظَةً﴾ مُنبِئةٌ عن جميعِ الآياتِ المُنذِراتِ والمُبشِّرات. واختصاصُ المتّقين؛ لأنّهمُ الجامِعونَ بيْنَ ما يجبُ أن يُؤتَى به، ويُحترَزَ منه، دِلالةٌ بيّنةٌ على صحّةِ ما ذهَبْنا إليه. ثُمّ

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٤٦).

(٢) في (ط): «مبنيّ على».

....

في الانتقالِ مِن ضميرِ التعظيم إلى اسم الذّاتِ والحَضْرةِ الجامعةِ خَطْبٌ جَليل وخَطَرٌ خطير وإيذانٌ بأنّ تلك الهداية أيضاً جامعةٌ لِما يُناطُ به أمورُ الدِّين مِن بَعْثةِ الرسُلِ وإنزالِ الكتُبِ وغيرِ ذلك. وأمّا السِّياقُ فإنّ قولَه تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾ جاء مفصولاً للاستئنافِ، وبيانِ أنّ اللهَ يختَصُّ بتلك الهدايةِ مَن يشاءُ مِن خَواصِّ حَضْرتِه، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ﴾، ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ﴾ جاء مُقابِلاً لهذه الآيات، والمعنى: أنَّ أعمالَهمُ الصالحة التي لم تكنْ مُقتَبسةً مِن مِشكاةِ النُّبوّةِ ضائعةٌ، ألا ترى كيف أوقَعَ قولَه: «﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ تنبيهاً على أنّ الكافرَ كان فاقدَ ذلك النُّورِ عندَ عمَلِه؟» وقال مُحيي السُّنة: أراد بالظُّلُماتِ: أعمالَ الكُفّار، وبالبحرِ اللُّجِّي: قلبَه، وبالموج يَغْشَى قلبَهُ منَ الجَهْلِ والشكِّ والحَيْرة، وبالسّحابِ: الطّبْعَ والرّيْنَ على قلبِه[1].

وقلت: قولُه: «﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾» مُقابِلٌ لقولِه: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾، وهذا ختَمَها بقولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾. وعن الإمام: قال الأصحابُ: إنهُ تعالى لمّا وَصَفَ هدايةَ المؤمنِ بأنّها في نهايةِ منَ الجَلاءِ والظهورِ عقّبَها بأنْ قال: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، ولمّا وَصَفَ ضَلالةَ الكافرِ بأنّها في نهايةِ الظُّلمةِ عقّبَها بقولِه: «﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾»[2] مُظهِراً أنّ المرادَ بالنُّور: الهدايةُ بإنزالِ الكتُبِ، وإرسالِ الرسُل، شَبّهَها في ظهورِها في نفْسِها والبيانِ والجَلاء، وفي كوْنِها مبيِّناً لغيرِها ممّا يُناطُ به أمرُ الدِّينِ بالنورِ؛ لأنهُ ظاهرٌ في نفْسِه، مُظهِرٌ لغيرِه.

والمطلَبُ الثاني: في الكشْفِ عن حقيقةِ التمثيل.

قال القاضي: وقد ذُكِرَ في معنى التمثيلِ وجوهٌ:

أ ـ تمثيلٌ للهُدى الذي دَلّ عليه الآياتُ البيِّناتُ في جَلاءِ مدلولِها وظهورِ ما تضمّنَه منَ الهُدى بالمِشكاةِ المنعوتة[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٥٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩).

(٣) في الأصول الخطية: «المعنوية»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

ب ـ تشبيهُ الهُدى مِن حيثُ إنه محفوفٌ بظُلُماتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم بالمِصباح.

ج ـ تمثيلٌ لِما نَوَّرَ اللهُ به قلبَ المؤمنِ ـ منَ المَعارِفِ والعلوم ـ بنُورِ المِشكاةِ المُنبَثِّ فيها مِن مِصباحِها، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبَيّ: «مثَلُ نُورِ المؤمن»[١].

د ـ تمثيلُ ما مَنَحَ اللهُ به عبادَه منَ القُوى الدَّرّاكةِ الخَمْس المترَتِّبةِ التي يَنُوطُ بها المَعاشَ والمَعاد، وهي: الحسّاسةُ التي تُدرَكُ بها المحسُوساتُ والخَيَاليَّةُ التي تَحفَظُ صُورَ تلك المحسوساتِ لتَعرِضَها على القوّةِ العَقْليّة متَى شاءت، والعاقلةُ التي تُدرَكُ بها الحقائقُ الكُلِّية، والمُفكِّرةُ التي تؤلِّفُ المعقولاتِ لتُنتِجَ منها عِلمَ ما لا يُعلَم، والقُوّةُ القُدُسيّةُ التي تَنجَلي فيها لوائحُ الغَيْبِ وأسرارُ المَلَكُوتِ المختصّةُ بالأنبياءِ والأولياء، المَعْنيّةُ بقولِه: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] بالأشياءِ المذكورةِ في الآية، وهي المِشكاةُ والزجاجةُ والمِصباحُ والشّجرةُ والزّيت، فإنّ الحسّاسةَ كالمِشكاة؛ لأنّ محلّها كالكُوَى، ووَجْهُها إلى الظاهر، ولا تُدرِكُ ما وراءها، وإضاءتُها بالمعقولاتِ لا بالذّات، والخَيَاليّةُ كالزُّجاجةِ في قَبُولِ صُوَرِ المُدرَكاتِ منَ الجوانب، وضَبْطِها للأنوارِ العَقْليّة، وإنارتِها بما يَشتمِلُ عليها منَ المعقولات. والعاقلةُ كالمِصباح، لإضاءتِها بالإدراكاتِ الكُلِّية، والمعارِفِ الإلهيّة.

والمُفكِّرةُ كالشّجرةِ المبارَكة، لَتأدِّيها إلى ثَمَراتٍ لا نهايةَ لها. والزيتونةُ[٢] المُثمِرةُ للزّيتِ، الذي هُو مَادةُ المَصابيح، التي لا تكونُ شَرْقيّةً ولا غَرْبيّةً، لوقوعِها بيْنَ الصُّورِ والمعاني متصرِّفةً في القَبيلَيْن، منتفِعةً[٣] منَ الجانبَيْن، والقُوّةُ القُدُسيّةُ كالزّيت، فإنها لضيائها وشِدّةِ ذُكائها تكادُ تضيءُ بالمَعارِفِ مِن غيرِ تفكُّرٍ ولا تعليم[٤].

وقلتُ: الوَجْهُ الأوّل: منَ التشبيه المرَكّبِ العقْلي؛ لأنّ الوَجْهَ مأخوذٌ منَ الزُّبدةِ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٥٩) و«مختصر شواذّ القرآن» ص ١٠١.

(٢) في الأصول الخطية: «الزيتونة» بحذف الواو، والصواب إثباتها، وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٣) في الأصول الخطية: «مسعفة»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٠).

....

والخُلاصة، ولهذا قال في جَلاءِ مدلولِـها: وإليه مَيْلُ المصنِّفِ في الوَجْهِ الأوّل، حيث قال: «ونُورُ السّمٰواتِ والأرضِ الحَقُّ شَبّهَهُ بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، وقال أيضاً: «صفةُ نُورِه العجيبةُ الشأنِ في الإضاءة»، فجَعَل الوَجْهَ الإضاءة، ألا ترى كيف اعتَبَرَ الزُّبدةَ بقولِه: «هذا الذي شَبّهت به الحَقّ نورٌ متضاعِفٌ» إلى آخِرِه؟

والوَجهُ الثاني: منَ المُركّبِ الوَهْميِّ، حيثُ تُصَوّرُ في المُشَبّه الحالةُ المُنتزَعةُ منَ المُشَبّه به، وهِي قولُه: مِن حيث إنه محفوفٌ بظُلُماتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم[١].

والوجه الثالث: منَ التشبيهِ المُفرّقِ الذي يُتكلّفُ فيه للمشَبّه أشياءُ مُتعدِّدةٌ مناسبةٌ لِما في المُشَبّهاتِ بها، لكنّهُ مَبْنيٌّ على أصُولِ الحُكماء، والمقامُ يَنْبو عنهُ كما ترى.

والوجهُ الرابعُ الذي عليه قراءةُ أُبيٍّ أقرَب، وللمقصودِ أدعَى، ولكنْ يَفتقرُ إلى فَضْلِ تقرير، وذلك أنهُ لمّا تَقَرّرَ في المطلَبِ الأوّلِ أنّ المرادَ بالنُّور: الهدايةُ بوَحْي يُنزِّلُه ورسولٍ يَبعَثُه، فالواجبُ أن لا يتجاوَز عن حديثِ الوَحْي والمُوْحى إليه، فالمُشَبّهاتُ المناسبةُ صَدْرُ الرسُولِ ﷺ وقلبُه، واللّطيفةُ الرّبّانيّةُ فيه والقرآنُ نفْسُه وما يتأثّرُ منهُ القلبُ عندَ استمدادِه، فهذه مَراتبُ خمسٌ مُفيضةٌ ومُستفيضةٌ على ترتيبِ فَيْضِ الله على العباد، ومَن أرادَ الوصُولَ فهذه السبيل، وإلّا فـ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾.

وأمّا التفصيلُ فإنهُ شَبّهَ صدرَه صَلَواتُ الله عليه بالمِشكاةِ؛ لأنهُ كالكُوَى ذو وجهَيْنِ، فمِن وَجْهٍ يَقتبِسُ النُّورَ منَ القلبِ المُستنير، ومِن آخَرَ يَقتبِسُ ذلك النُّورَ المُقتبَسَ على الخَلْق، وذلك لاستعدادِه بانشراحِه مرّتَيْنِ: مرّةً في صِباه[٢] وأُخرى عندَ إسرائه، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢]، هذا تشبيهٌ صحيحٌ قد اشتُهِرَ عندَ جماعةٍ منَ المفسِّرين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٩).

(٢) في (ح) و(ف): «صبأته».

....

رَوى محيي السنّة[١] عن كعبٍ: هذا مثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ لنبيِّه ﷺ: المِشكاةُ: صدرُه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ فيه: النُّبوّة، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مبارَكةٍ هي شجرةُ النُّبوة[٢].

ورَوَى الإمامُ عن بعضِهم: أنّ المِشكاةَ: صدْرُ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: ما في قلبِه منَ الدِّين[٣].

وفي «حقائقِ السُّلميِّ»[٤] عن أبي سعيدٍ الخرّاز:[٥] المِشكاةُ: جَوْفُ محمدٍ، والزجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: النُّورُ الذي فيه[٦]. ومنهُ خُطبةُ «المصابيح»:[٧] مِن مصابيحَ خَرَجَتْ عن مِشكاةِ التّقوى. وشُبِّه قلبُه صَلَواتُ الله عليه بالزُّجاجةِ المنعوتةِ بالكوكب الدُّرِّيِّ لصَفائه وإشراقِه، وخُلوصِهِ مِن كُدورةِ الهَوَى، ولَوْثِ النَّفْسِ الأمّارة، وانعكاسِ نُورِ اللّطيفةِ إليه. وشُبِّهتِ اللّطيفةُ القُدُسيّةُ المُزهِرةُ في القلبِ بالمِصباح الثاقب.

رَوَينا في «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حَنْبل»، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «القلوبُ أربعةٌ: قلبٌ أجرَد، فيه مثْلُ السِّراج يُزْهَر». وفيه: «أمّا القلبُ الأجرَدُ فقلبُ المؤمن، سِراجُه فيه نورُه»[٨]. الحديث، وأورَدَه شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصٍ السُّهْرَوَرديُّ قَدّسَ اللهُ تعالى سِرّه في «العوارِفِ»[٩] مُستشهداً لِما سَنَحَ لهُ في معنى الرُّوح والقلبِ والنّفس:

---

(١) في (ح) و(ف): «روى الجماعة».

(٢) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٣٩٠).

(٤) يعني «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمٰن السلمي.

(٥) أحمد بن عيسى البغدادي (٢٨٦ هـ) من كبار المتصوّفةِ، صحبَ السريَّ السقطيَّ وغيره، وعلى كلامِه مؤاخذات، له ترجمة في «طبقات الصوفية» ص ٢٢٨، و«سِيَر النبلاء» (١٣: ٤١٩).

(٦) «حقائق التفسير» (٢: ٤٥).

(٧) يعني «مصابيح السنة» للبغوي. الكتاب المشهور في علم الحديث.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١١٢٩) والطبراني في «المعجم الصغير» (١٠٧٥) وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سُلَيم ولانقطاع، وبه أعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٦٣).

(٩) «عوارف المعارف» ص ٤٢١.

ولهذا المعنى سَمّاهُ اللهُ تعالى سِراجاً في قولِه تعالى: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٦]، أي: سِراجاً يُستضاءُ به في ظُلُماتِ الجَهالة ويُقتَبَسُ مِن نُورِه أنوارُ البصائر، وشَبّهَ نفْسَ القرآنِ بالشّجرةِ المباركة لثَباتِ أصلِها، وتشعُّبِ فروعِها، وتأدِّيها إلى ثَمَراتٍ لا نهايةَ لها. قال اللهُ تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥] الآية. ورَوَى مُحيي السُّنّة عنِ الحسَن وابنِ زَيْد: الشّجرةُ المبارَكةُ شجرةُ الوَحْي، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾: تكادُ حُجّةُ القرآنِ تتّضِحُ وإنْ لم يُقرَأْ[1] وقيل: هِي شجرةُ النُّبوّة. وقال صاحبُ «إنسان العَيْنْ»[2]: الشجرةُ: القرآنُ لا كذِبٌ ولا هُزْء، يكادُ يُطرِبُ السامعَ نَظْمُهُ قبْلَ فَهْمِه، وشَبّهَ ما يَستمِدُّه نورُ قلبِه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه منَ القرآنِ وابتداءَ تقوِّيه منهُ بالزّيتِ الصّافي، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، فكما جَعَلَه سببَ تَوَقُّدِه منهُ في قولِه: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ جعَلَ ضَوْءه مُستفاداً مِن انعكاسِ نُورِ اللّطيفةِ إليه في قولِه: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾، والمعنى ما ذَكَرَ في «إنسانِ العَيْن»: يكادُ سِرُّ القرآنِ يَظهَرُ للخَلْقِ قبْلَ دعوةِ النبيِّ ﷺ به، وفيه مُسحةٌ مِن معنى قولِه:

رَقّ الزُّجاجُ ورقّتِ الخمرُ ... فتشابَها وتشاكَلَ الأمرُ
فكأنّما خمرٌ ولا قَدَحٌ ... وكأنّها قَدَحٌ ولا خَمْر[3]

ومنهُ وُصِفَتْ بكونِها لا شَرْقيّةٍ ولا غَرْبيّة، قال الحَسَنُ: ليست هذه من أشجارِ الدُّنيا، ولو كانت في الدُّنيا لكانت شَرقيّةً أو غربيّةً، وإنّما هو مَثَلٌ ضَربَه اللهُ لنورِه. رَوَاهُ مُحيي السُّنة[4]. أو نَأخُذُ في مَشْرَعٍ آخَرَ؛ وهُو أنْ يُشبّهَ القرآنُ بالمِصباح على ما سَبَق، ونفْسُه الزّكيّةُ

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٩).

(٢) واسمُه العَلَميُّ الكامل «إنسان العين في معنى قولِ الصوفية زال البين» لزين العابدين سبط المرصفي محمد بن محمد. ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (١: ١٣٢).

(٣) للصاحب بن عبّاد. انظر: «خزانة الأدب» لابن حجّة الحموي (١: ٣٥٥). وفيه: «فكأنما... وكأنما».

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

....

الطاهرةُ صَلَواتُ الله على صاحبِها بالشّجرة لكونِها ثابتةً من أرضِ الدِّين، مُتشعِّبةً فروعُها إلى سماءِ الإيمان، متدلِّيةً أثمارُها إلى فضاءِ الإخلاصِ والإحسان، وذلك لاستقامتِها بمقتضَى قولِه تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢] غيرَ مائلةٍ إلى طرَفَي الإفراطِ والتفريط، ألا ترى إلى قولِ الحسَنِ: جعَلَ اللهُ الدِّينَ بيْنَ لاءَيْن ولا تَطْغوا[١] ولا تَرْكَنوا[٢]، وذلك معنى قولِه تعالى: ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾. ويُشبِهُ ما مُحِّضَ مِن تلك الثّمراتِ بعدَ التّصفيةِ التامّةِ للتهيئة، وقَبُولِ تلك الأنوارِ بالزّيتِ الصّافي، لوفورِ قوّةِ استعدادِها للاستضاءة، وهِي الدُّهنيّةُ القابلةُ للاشتعال، ومِن ثَم خُصّتْ شجرةُ الزّيتونِ لأنّ لُبَّ ثَمرتِها الزّيتُ الذي تَشتعلُ به المصابيح، وخُصّ هذا الدُّهنُ لمزيدِ إشراقِه معَ قلّةِ الدُّخان، يكادُ زيتُ استعدادِهِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، لصفائه وذُكائه، يُضيء ولو لم يَمَسّهُ نورُ القرآن. رَوَى مُحْيي السُّنة، عن محمدِ بن كعبِ القُرَظيِّ: تكادُ محاسنُ محمدٍ صَلَواتُ الله عليه تَظْهَرُ للناسِ مِن قبْلِ أن أُوحيَ إليه[٣]. قال ابنُ رَواحَةَ:

لــو لم تكنْ فيه آيــاتٌ مبيّنةٌ … كانت بَداهتُه تُنبيكَ عن خَبَرِ

وفيه: أنّ قلبَه المُطهّرَ يُشرِقُ مِن نُورِ القرآن، ومِشكاةُ صَدْرِه تَهدي الناسَ إلى السّبيلِ السّويِّ بواسطةِ استقامةِ نفْسِه الزّكيّةِ على الصّراطِ المستقيم وتهيِّئِها لقَبُولِ تلك الأنوار، وفيه مُسحةٌ مِن معنى قولِه: ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة: ١٦]، وفي «حقائقِ السُّلَميِّ»: مثَلُ نُورِه في [قَلْبِ][٤] عبدِه المُخلَص [كمِشكاة][٥]، والمشكاةُ: القلب، والمِصباحُ: النُّورُ الذي قُذِفَ فيه، والمعرفةُ تُضيءُ في قلبِ العارفِ بنُـورِ التوفيقِ في مِصباح النُّور، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مباركةٍ تضيءُ على شخصٍ مباركٍ تتبيّنُ أنوارُ باطنِه على آدابِ ظاهرِه، وحُسنِ مُعاملتِه، زيتونةٍ لا شَرْقيّة ولا غَرْبيّة، جَوْهرةٍ صافيةٍ لا لها حَظٌّ في الدُّنيا ولا في

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ﴾ [هود: ١١٢].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [هود: ١١٣].

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

(٤) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

(٥) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

....

الآخِرة، لاختصاصِها بمُوالاةِ العزيزِ الغَفّار وتفرُّدِها بالفَرْدِ الجَبّار[١]. قال الواسِطيُّ: نفْسٌ خَلقَها اللهُ فسَمّاها شجرةً مباركةً وقال:[٢] ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا دُنيويّةٍ ولا أُخْرَويّة، جَذَبَها إلى قُربِه، وأكرَمَها بضيائه[٣]، يكادُ ضياءُ رُوحِها يتوقّدُ ولو لم يَسمَعْ كتاباً ولم يَدْعُهُ نبيٌّ[٤]. وقال الجُنَيْدُ: لا شَرقيّةٍ ولا غَرْبيةٍ: لا هِي مائلةٌ إلى الدُّنيا ولا راغبةٌ في الآخِرة، ولكنّها فانيةُ الحَظِّ منَ الأكوان[٥]. وقلتُ: وعندَ هذا نُمسِكُ عِنانَ القلم ونُنادي بلسانِ الاضطرار: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]. فإن قلتَ: لِمَ زَعَمْتَ أنّ التشبيهَ منَ المُفَرّق؟ قلتُ: التكريرُ فيه يستدعي ذلك، لأنّها مِن بابِ الترديد، وهُو: تكريرُ المعنى لتعليقِ الزائدِ عليه تقريراً واعتناءً، قال:

صفراءُ لا تَنزِلُ الأحزانُ ساحتَها   لو مَسّـها حجَرٌ مسّـتْه سَرّاءُ[٦]

فقيل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثُم قيل: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، وقيل: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ ثُم قيل: ﴿فِيهَا﴾ أي: في المِشكاة، وقيل: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ ثُم أُعيدَ المِصباح، وقيل: ﴿فِى زُجَاجَةٍ﴾ ثُم أُعيدَ الزُّجاجة، وشُبِّهت بالكَوْكبِ الدُّرِّيِّ ليُنبِّهَ به على كمالِ إشراقِ اللّطيفة، يعني: إذا بلَغَ إشراقُ الزُّجاجةِ المُستفيضةِ إلى هذه الغاية فما ظَنُّكَ بالمِصباح المُفيضةِ ونورِها؟ وكذا ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ تكريرٌ لمعنى الشّجرةِ لإناطةِ ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ بها. قال أبو البقاء: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾: بدَلٌ مِن ﴿شَجَرَةٍ﴾[٧].

و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾: تكريرٌ معَ البيانِ لِما أُجمِلَ مِن معنى الزَّيتِ في قولِه تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾. وأمّا النُّورُ المُتضاعِفُ في قولِه تعالى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ فنُورُ صَدْرِه ﷺ،

---

(١) «حقائق التفسير» (٢: ٤٧-٤٨).

(٢) يعني الواسطي في تفسير قوله تعالى ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾.

(٣) في الأصولِ الخطية: «بضيائها» وليس بشيء، وصوّبناه من «حقائق التفسير».

(٤) «حقائق التفسير» (٢: ٤٥-٤٦).

(٥) المصدر السابق (٢: ٤٦).

(٦) لأبي نواس في «ديوانه» ص ٦.

(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٧٠).

ونورُ قلبِه، ونورُ اللّطيفةِ ونُورُ القرآن، وهذا التكريرُ والتقريرُ والمتمِّماتُ توقِفُك على استقلالِ كلِّ مَرْتَبةٍ في معنى الإضاءةِ والاستضاءة، وأنّ التشبيهَ مِن بابِ التفريق، لا مِن بابِ أخْذِ الزُّبدةِ ولا التمثيل، وإلّا فالظاهرُ أنْ يقالَ: مثَلُ نُورِه كمِصباحٍ في زُجاجةٍ في مِشْكاة، وإنّما لم يَقُلْ: كمِشكاةٍ فيها زُجاجةٌ فيها مِصباحٌ على الترتيبِ السابق؛ فإنّ الكُوّةَ حاويةٌ للزُّجاجةِ وهِي المِصباحُ؛ ليُلوِّحَ به إلى أنّ المطلوبَ المِصباح، وأنّ الزُّجاجةَ تابعةٌ، وأنّ المقصُودَ منَ القلبِ ذلك النورُ المقذوفُ فيه ولولاهُ لكان مُضْغةً لا يُعبأُ بها، ومِن ثَمّ جعَلَ فاقِدَهُ فاقدَ القلبِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [قٓ: ٣٧]، ولاحتجابِ ذلك الهُدى بهذه الحُجُبِ النُّورانيّة، ولكلٍّ منها ظهرٌ وبَطْنٌ، وحَدٌّ ومَطْلَعٌ قلّما يَهتدي إليه إلا منِ اتّبَعَ رِضوانَه سُبُلَ السّلام ليَهديَه إلى صِراطٍ مستقيم، وفي قولِه: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾ الإشعارُ بأنّ هذه تقريباتٌ وتلويحاتٌ بحسَبِ الاستعدادات، وأنّ بيانَ نُورِه الحقيقيِّ لا يسَعُه نطاقُ التحرير، لكنّ اللهَ بعِلمِه الواسع يَعلَمُ حقيقتَه واللهُ بكلِّ شيءٍ عليم.

وما أحسَنَ طِباقَ هذا التأويل معَ قولِه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، فقولُه: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ كقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ الآية، لكونِها للامتنانِ على المُنزَلِ إليهم، والتنبيهِ على عِظَمِ شأنِ هذه النِّعمة لتُتَلقّى بالشُّكرِ الواجِب.

وقولُه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ كقولِه تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ الآية، فعَطْفٌ على سَبيلِ التفسيرِ على قولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ﴾، وفي إيقاع ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ مفعولاً

﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ أي: صِفةُ نوره العَجيبةُ الشأنِ في الإضاءة ﴿كَمِشْكَوٰةٖ﴾ كصِفةِ مِشكاة؛ وهي الكَوَّةُ في الجدار غيرُ النافذة ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾: سِراجٌ ضخمٌ ثاقِب ﴿فِي زُجَاجَةٍ﴾ أرادَ قنديلاً من زُجاج شاميٍّ أزهَر. شبَّهَه في زُهْرته بأحدِ الدراريِّ من الكواكب، وهي المشاهير، كالمُشتَري والزُّهَرةِ والمِرِّيخ وسُهَيْلٍ ونحوِها، ﴿يُوقَدُ﴾ هذا المِصباح ﴿مِن شَجَرَةٖ﴾ أي: ابتدأ ثُقوبُه من شجرةِ الزيتون، يعني: رُوِّيَتْ ذُبالتُه بزَيْتها. ﴿مُّبَٰرَكَةٖ﴾: كثيرةِ المنافع. أو: لأنها نبتتْ في الأرضِ التي باركَ فيها للعالَمِين. وقيل: بارك فيها: أي: هذه الأرض؛ حيثُ دُفن فيها سبعون نبيًّا، منهم إبراهيم. وعن النبي ﷺ: «عليكمْ بهذِهِ الشجرةِ زيتِ الزيتونِ فتداوَوْا بهِ؛ فإنه ....

ليَهْدي، وجَعْلِه موصُولاً، صِلتُه ﴿ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ وجَعْلِ ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ مفعولاً فيه، و﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ هي المِشكاة، والزُّجاجةُ والمِصباحُ والشَّجرةُ والزّيتُ أسرارٌ أدْناها الإشعارُ بأنّ السالكَ لا ينفعُه سُلوكُه إذا لم يُخلِصْ فيه، ولم يتّبعْ رِضوانَ الله تعالى، ولمّا أنّ مُتابعةَ الرِّضوانِ، وسلوكَ سُبل السّلام سببٌ لهدايةِ الله إيّاه، أوْقعَه مفعولاً ليُؤْذِنَ أنّ شُكرَ تلك النِّعمةِ الخطيرةِ لا يَحصُلُ إلّا بمتابعةِ رِضوانِ الله في سُلوكِ سُبُلِ السلام، وأنّ شُكْرَه استزادةٌ لنعمةٍ أُخرى أجَلّ منها، ولتقييدِ تلك الهدايةِ المُطلَقة، أعني: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، بهذه الهدايةِ المُفسّرةِ المُعلّلة، ويُقيّدُ الرِّضوانُ وسُبُلُ السّلام المُطلَقتانِ بتلك الاستقامةِ المُقيّدةِ بالمُجازاة لِمشكاةِ الأنوار، فظَهَرَ بهذا التقرير المُوافقةُ بيْنَ قولِه تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢] وقولِه: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦] وقولِه: ﴿كَمِشْكَوٰةٖ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الآية. والله يقولُ الحقّ وهُو يهدي السّبيل.

قولُه: (كالمشتري والزُّهرةِ والمِرِّيخ وسُهَيْل)، ولم يَذكُرْ بقيّةَ السّيّارةِ، وهِي: زُحَلُ وعُطارِدٌ والشّمسُ والقمر، وذَكَرَ سُهَيْلاً على أنهُ ليس منها؛ لأنهُ أرادَ الكواكبَ المشهورةَ عندَ العرَب، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهِي المشاهيرُ»، وسُهَيْلٌ منَ الأسماءِ التي جاءت مُصغّرةً كالثُّريّا والكُعَيْبِ والكُمَيْت.

مَصَحَّةٌ منَ الباسورِ». ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ أي: منبتُها الشام. وأجودُ الزيتون: زيتونُ الشام. وقيل: لا في مَضحًى **ولا مَقنأة**، ولكنَّ الشمسَ والظلَّ يَتعاقبانِ عليها، وذلك أجودُ لحمْلِها وأصفى لدُهْنِها. قال رسولُ الله ﷺ: «لا خيرَ في شجرةٍ في مَقنأة، ولا نباتٍ في مَقنأة، ولا خيرَ فيهما في مَضحًى». وقيل: **ليست ممّا تطلعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقها أو غروبها فقط**، بل تُصِيبها بالغَداةِ والعَشيِّ جميعاً، فهي

قولُه: (**مَصَحّةٌ منَ الباسُور**)[1]، **النِّهاية**: وفي الحديث: «الصّومُ مَصَحّةٌ»[2]، يُروَى بكسرِ الصّادِ وفتحِها، وهي مَفعِلةٌ منَ الصِّحة: العافية. **الجوهري**: الباسور، بالسِّينِ والصّادِ جميعاً: عِلّةٌ تَحدُثُ في مآقِ العَيْن يسقي فلا ينقطع، وقد تَحدُثُ أيضاً في حَوالَي المِقْعَدة[3].

قولُه: (**ولا مَقْنَأَة**)، المَقْنَأَةُ: المكانُ الذي لا تَطلُعُ عليه الشّمس. **النِّهاية**: وفي حديثِ شَريك: أنهُ جَلَسَ في مَقْنوءةٍ له، أي: موضع لا تَطلُعُ عليه الشّمس، وهِي المَقْنَأَةُ أيضاً، وقيل: هما مهموزان.

قولُه: (**وقيل: ليست ممّا تَطلُعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقِها أو غُروبِها فَقَط**)، في «المَطلَع»: هذا كما يقال: فلانٌ لا مُقيمٌ ولا مُسافر، إذا كان يُقيمُ ويُسافر، يريدُ أنه ليس بمُنفردٍ بإقامةٍ ولا سَفَر، قال الفَرَزْدقُ:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيوفَهم ... ولم تَكثُرِ القَتلى بها حينَ سُلّتِ[4]

يعني: شاموا سُيوفَهم، وأكثَروا بها القَتْلى. هذا القولُ اختيارُ الزّجّاج[5].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤١٩٣) وأبو نُعَيْم في «الطبّ» (٢: ٨٠) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٢٠) وقال: رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثُه حسن.

(٢) ذكره الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ٧٥) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو نُعيم في «الطب» بسندٍ ضعيف.

(٣) هذا نقلٌ غير محرَّر، وعبارة الجوهريِّ في «الصحاح» (٢: ٥٨٩): والباسور: واحدُ البواسير، وهي علّة تحدثُ في المقعدةِ وفي داخلِ الأنفِ أيضاً. انتهى.

(٤) لم أجده في «ديوانه»، وهو في «لسان العرب» مادّتي (خرر) و(شيم) و«مغني اللبيب» ص ٥٣٧.

(٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٥).

شرقيّةٌ وغَربيّة. ثم وصفَ الزيت بالصَّفاءِ والوَبيص، وأنه لتلألؤه ﴿يَكَادُ﴾ يُضيء من غيرِ نار. ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ أي: هذا الذي شبَّهتُ به الحقَّ نورٌ مُتضاعِفٌ قد تناصَرَ فيه المشكاةُ والزُّجاجةُ والمصباحُ والزَّيت، حتى لم يبقَ مما يُقوِّي النورَ ويَزيدُه إشراقاً ويُمِدُّه بإضاءةٍ بَقِيَّةٌ؛ وذلك أنَّ المصباحَ إذا كانَ في مكانٍ مُتضايق ـ كالمِشْكاة ـ كان أضوأَ له وأجمعَ لنُوره، بخلافِ المكانِ الواسع؛ فإنَّ الضوءَ يَنبثُّ فيه، ويَنتشِر، والقنديلُ أعوَنُ شيءٍ على زيادة الإنارة، وكذلك الزيتُ وصفاؤه. ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ﴾ لهذا النورِ الثاقب ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مِن عِباده، أي: يوفِّقُ لإصابةِ الحقِّ مَن نظَرَ وتدبَّر بعينِ عَقْله والإنصافِ من نَفْسِه، ولم يَذهبْ عن الجادَّةِ الموصِلة إليه يَميناً وشمالاً. ومَن لم يَتدبَّرْ فهو كالأعمى الذي سواءٌ عليه جُنْحُ الليلِ الدامس، وضحوةُ النهار الشامس. وعن عليٍّ رضي الله عنه: (الله نَوَّرَ السماواتِ والأرضَ)، أي: نَشَرَ فيها الحقَّ وبثَّه فأضاءت بنُوره، أو: نوَّرَ قلوبَ أهلِها به. وعن أُبيِّ بنِ كعب: (مثلُ نورِ مَن آمنَ به). **وقُرِئ: ﴿زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ بالفتحِ والكسر**، و﴿دُرِّيٌّ﴾ منسوبٌ إلى الدُّرّ، أي: أبيضُ متلألئ. و(دِرِّيءٌ) بوزن

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ بالفتح والكسر)، قال ابنُ جِنّي: قرأَ نَصْرُ بنُ عاصم بفَتْح الزاي فيهما، وفيها ثلاثُ لغاتٍ: بالفَتْح والضمِّ والكسر[١].

قولُه: (و﴿دُرِّيٌّ﴾)، أبو عَمْرو والكسائيُّ: بكسرِ الدّالِ والمَدِّ والهمزة، وأبو بكرٍ وحمزةُ:بضمِّ الدّالِ والهمز، والباقونَ: بضمِّ الدالِ وتشديدِ الياءِ من غيرِ هَمْز[٢]. قال ابنُ جِنِّي: قَرَأَ قَتَادةُ والضّحّاكُ: «دَرِيّ» مخفّفةً، وسعيدُ بنُ مُسيِّبٍ وغيرُه: «دَرِّيء» مفتوحةَ الدّال مشدّدةَ الراء مهموزةً، وهذه الأخيرةُ قراءةٌ غريبةٌ، وذلك أنّ «فَعِّيلاً» بالفَتْح وتشديدِ العَيْن عزيزٌ، وإنّما حُكِي منه السَّكِّينة، بفَتْح السِّين وتشديدِ الكاف، حكاها أبو زَيْد[٣].

وقال الزجّاجُ: والنّحْويّونَ أجمَعونَ لا يَعرِفونَ الوَجْهَ في «دُرِّيء»؛ لأنه ليسَ في كلام

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٠٩) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٤).

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٩.

(٣) «المحتسب» (٢: ١١٠) وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٥).

سِكِّيت؛ يَدرَأُ الظلامَ بضوئه، و(دُرِّيءٌ) **كمُرِّيق**، و(دَرِّيءٌ) كالسَّكِّينة، عن أبي زيد؛ و(**تَوَقَّدُ**) **بمعنى: تَتوقَّد**، والفعلُ للزجاجة؛ و﴿**يُوقَدُ**﴾، و(تُوقَدُ) بالتخفيف، و(يُوَقَّد)

العرَبِ شيءٌ على «فُعِّيل» بضمِّ الفاءِ وتشديدِ العيْن، ولكنّ الكسْرَ جيِّدٌ بالهمزِ على وَزْنِ «فِعِّيل» منَ النّجوم الدّراريِّ التي تدور، أي: يَنْحطُّ ويسيرُ مُتَدافعاً، وجاز أن يكونَ دَرِيّ بغيرِ همز مخفّفاً، ولا يجوزُ أن يُضمّ الدّالُ ويُهمَز؛ لأنه ليس في الكلام فُعِّيلٌ[1]. رُوِيَ عن أبي عُبيدٍ أنهُ قال: أنا أرى لهُ وجهاً، وهُو أنهُ «دُرُّوءٌ» على «فُعُّول» مِن: دَرَأْتُ، كسُبُّوح، استُثقِلَ الضّمّات، فرُدّ بعضُها إلى الكسرِ كـ﴿عِتِيًّا﴾[2].

وفي «اللُّبابِ»: هو «فُعِّيلٌ» غـريبٌ ليسَ لهُ نَظيرٌ إلّا مُرِّيقٌ والعُلّيَّةُ؛ لأنهُ مِن: عَلا يَعْلو، وكذلك السُّرِّيةُ عندَ بعضِهم، حكاها أبو عليّ[3]. وقال الزجّاجُ: مثالُ ﴿دُرِّيٌّ﴾: فُعْلِيٌّ، منسُوبٌ إلى الدُّرّ، مَن فَتَحَ[4] الدّالَ فقالَ: «دَرِّيٌّ» كان لهُ أن يهمِزَ ولا يهمِز، فمَن همَزَ أخَذَه مِن: دَرَأَ الكواكبَ يَدرَأُ: إذا تَدافَعَ مُنقضّاً، ومَن كَسَرَ فإنّما أصلُه الهَمْزُ فخُفِّفَ وبقِيَت كسرةُ الدّالِ على أصلِها[5].

قولُه: (**كمُرِّيق**)، وهُو حَبُّ العُصفُرِ والقُرطُم بالضمِّ والكسر.

الأساس: ثَوْبٌ مُتمرِّق مصبوغٌ بِالـمُرِّيق، وهُو العُصْفُر. وأنشَدَ في السّكّينة:

تـظُـنّيـنَـنـي أقـبَـلُ سَكِّينةً ... هيهاتَ لا أقبَلُ غيرَ العِتَاقْ[6]

قولُه: (و«**توقّد**» **بمعنى: تتوقّد**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: «تَوَقّد»، بالتاءِ الفَوْقانيّة، وفَتْح الواوِ والدّالِ والقاف مشَدّداً، وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ مضمومةً وإسكانِ الواو وضمِّ الدّال مخفّفاً. والباقونَ: كذلك إلا أنّهم قرَؤوا بالياء[7].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩: ٣٢٦).

(٣) «الحجّة للقرّاء السبعة» (٣: ٢٠٠).

(٤) كذا في الأصولِ الخطية، والصواب: «ومَنْ كسر» كما في «معاني القرآن وإعرابه».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

(٦) لم أهتدِ إلى قائله.

(٧) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٦٢.

بالتشديد، و(**يَوَقَّد**) **بفتح الياء وحذف التاء؛** لاجتماعِ حرفَيْن زائدَيْن، وهو غريب؛ و(**يَمْسَسْه**) **بالياء؛** لأنَّ التأنيثَ ليس بحقيقيّ، والضَّمير فاصِل.

قولُه: (و«**يَوقَّدُ**» **بفتح الياءِ وحَذْفِ التاء**)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأها السُّلَميُّ والحَسَنُ وقَتادةُ وغيرُهم. وهِي مُشكِلةٌ؛ لأنّ أصلَه: يتوقّد، فحَذَفَ التاءَ لاجتماعِ حَرْفَيْنِ زائدَيْن في أوّلِ الفعل، والقياسُ في هذا إذا كانا مِثْلَيْنِ نحوَ: تفكّرونَ وتذكّرون، فكُرِه اجتماعُ مِثْلَيْنِ زائدَيْن، فحُذِف الثاني للخِفّة، وليس في «يَتوقّدُ» مِثلانِ، لكنه شَبّه حرفَ مُضارعةٍ بمِثْلِه، يعني الياءَ بالتاءِ لكونِهما زائدتَيْن، كما شُبِّهتِ التاءُ والنُّونُ في تَعِد، ونَعِدُ بالياء في يَعِدُ فحُذِفَتِ الواوُ معَهما كما حُذِفَتْ في يَعِد، ونحوٌ مِن هذا قراءةُ ﴿نُجِّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، وهُو يريدُ: ﴿نُنجِ﴾ فحُذِفَتِ النُّونُ الثانية، وإن كانت أصليّةً، شَبّهَها لاجتماعِ المِثْلَيْنِ بالزائدة، فشُبِّهَ هاهنا أصلٌ بزائدٍ لاتّفاقِ اللفظَيْن، كما شُبِّهَ هنا حرفُ مضارعةٍ بحَرْفِ مضارعةٍ لا للاتّفاق، بل لأنّهما جميعاً زائدتان[١].

قولُه: (و«**يَمْسَسْهُ**» **بالياء**)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ ابنِ عبّاس، وإنّما حَسُنَ للفَصْل، ولأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقيّ، وإذا جازَ في قولِه تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] مع علامةِ التأنيثِ فيها فهُو معَ النّار أمثَلُ[٢].

وأمّا قولُهم: نِعمَ المرأةُ هندٌ فإنّما جازَ وإن كان التأنيثُ حقيقيّاً، ولا فَصْلَ مِنْ قِبَلِ إرادةِ الجِنس؛ لأنّها فاعلُ نِعْم، والأجناسُ على الشِّياع والتنكير، وإذا أُضمِرَ الفاعلُ في فعلِه وهُو مؤنّثٌ لم يَحسُنْ تذكيرُ فعلِه حُسْنَه إذا كان مُظهَراً؛ فإنّ قولَك: قام هندٌ أعذَرُ مِن قولِك: هندٌ قام، مِن قِبَلِ أنّ الفعلَ مُنصَبِغٌ بالفاعل المُضمَر فيه أشَدُّ مِنَ انصباغِه به إذا كان مُظهَراً؛ لأنّ أصلَ وَضْع الفعلِ: على التذكير.

فإذا قلتَ: هندٌ قام، فالتذكيرُ الآتي مُخالِفٌ للتأنيثِ السابق، فالنفْسُ تَعافُهُ بأوّلِ استماعِه، وقولُك: قام هندٌ، فالنفْسُ تقبَلُ التذكيرَ أوّلَ استماعِه إلى أن يأتيَ التأنيثُ[٣].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١١) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٧).

(٢) لخلوِّها من علامةِ التأنيث. أفاده ابن جني في «المحتسب» (٢: ١١١).

(٣) «المحتسب» (٢: ١١١-١١٢).

[﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۞ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ۞ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٣٦- ٣٨]

﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾: مُتعلِّقٌ بما قبْلَه، أي: كمشكاةٍ في بعضِ بيوت الله؛ وهي المساجد، كأنه قيل: مَثَلُ نورِه كما تَرى في المَسجد نورَ المشكاة التي مِن صِفَتِها كَيْتَ وكيت؛ أو بما بعدَه؛ وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾، أي: يُسبِّح له رِجالٌ في بيوت. وفيها تكرير، كقولك: زيدٌ في الدار جالسٌ فيها؛ أو بمحذوف، كقوله: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ٢٧]، أي: سبّحوا في بُيوت. والمرادُ بالإِذْن: الأَمْر. ورَفعُها: بِناؤها، كقوله: ﴿بَنَىٰهَا ۞ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧-٢٨]، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]. وعن ابنِ عبّاس: هي المساجد، أَمَرَ اللهُ أن تُبنى. أو: تعظِيمُها والرفعُ من قَدْرِها. وعن الحسن: ما أمَرَ اللهُ أن تُرفع بالبناء، ولكنْ بالتعظيم.

و﴿يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ أوفقُ له، وهو عامٌّ في كلِّ ذِكْر. وعن ابنِ عبّاس: وأن يُتلى

قولُه: (﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾: متعلِّقٌ بما قبلَه، أي: كمِشكاةٍ في بعضِ بُيوتِ الله)، فإذَنْ زِيدَ في التشبيهِ تصويرُ بُيوتٍ مخصُوصة، فزِيدَ في تفصيلِه، وهُو على المُفرِّقِ يُزادُ على الصُّدورِ المُنْشرحةِ المُشَبَّهةِ بالمِشكاةِ الأبدانُ الزَّكيّةُ الطاهرةُ مِن أوضَارِ(١) الذنوب، النَّقِيّةُ منَ الأدناس البشرية، كأبدانِ الأنبياءِ والأولياءِ المُشَبَّهةِ بالبيوتِ التي أَذِنَ اللهُ أنْ تُرفَع. قال القاضي: ولا يُنافي جَمْعَ البيوتِ وِحدةُ المِشكاة، إذِ المرادُ بها ما لهُ هذا الوَصْفُ بلا اعتبارِ وِحدةٍ ولا كثرة(٢).

قولُه: (أو تعظيمُها)، عطفٌ على «بناؤها».

قولُه: (و﴿يُذْكَرَ فِيهَا [ٱسْمُهُۥ]﴾ أوفقُ له، وهُو عامٌّ في كلِّ ذِكْر)، أي: أوفقُ للتعظيم

---

(١) وهي الأوساخ.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

فيها كِتابُه. وقُرِئ: (يُسبَّح) على البناء للمفعول، ويُسنَدُ إلى أحدِ الظُّروف الثلاثة، أعني: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿فِيهَا﴾ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾.

مِن رَفع البناء، قال القاضي: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا﴾ عامٌّ فيما يتَضمّنُ ذِكْرَه حتّى المُذاكرةَ في أفعالِه، والمُباحَثةَ في أحكامِه، و﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، أي: يُصلُّونَ»[١].

قولُه: (وقُرِئَ: «يُسبَّح» على البناءِ للمفعول)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: على البناءِ للفاعل[٢].

قولُه: (ويُسنَدُ إلى أحدِ الظُّروفِ الثلاثةِ، أعني: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿فِيهَا﴾ ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾)، فحينَئذٍ يجيءُ الكلامُ فيما يتّصلُ بالفعلِ جُزءاً وما ينفصلُ عنهُ فَضْلةٌ، ويتفرّعُ عليه معنى الاهتمامِ فيما قُدِّم وأُخِّرَ ومعنى الإسنادِ المَجَازيّ، فالوجوهُ ثلاثةٌ، والاعتباراتُ تسعةٌ، أحدُها: أنْ تُجعَلَ الباءُ في ﴿بِٱلْغُدُوِّ﴾ مَزيدةً، ويُسنَدَ الفعلُ إلى أوقاتِ الغُدُوِّ والآصَالِ على الإسنادِ المَجَازيّ؛ لأنّ اللهَ في الحقيقة هُو المسبّح، ولكنّ المُسبِّحينَ لاهتمامِهم بالتسبيح، وأنّ أوقاتَهم مستغرقةٌ فيه، لا يَفتُرُونَ آناءَ اللّيلِ وأطرافَ النّهار، كما قال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، كأنّها مُسبِّحة. ويؤيِّدُه قولُه: «على زيادةِ الباءِ، وتُجعَلُ الأوقاتُ مُسبِّحةً، والمرادُ ربُّها». ومنهُ قولُكَ: زيدٌ نهارُه صائم، وليلُه قائم، لكثْرةِ صيامِه بالنهار، وقيامِه بالليل، فالتقديمُ إذَنْ في الفَضَلات؛ لأنّ الأصلَ تقديمُ المُسنَدِ إليه عليها، وتقديمُ المفعول فيه على المفعولِ لهُ؛ لأنّ الغاياتِ سابقةٌ في القَصْد، لاحقةٌ في الوجود، فقُدِّم ﴿لَهُۥ﴾ لإرادةِ مَزيدِ الاختصاص، كأنهُ قيل: يُسَبِّحُ أوقاته لأجلِه، وكرامةً لوَجْهِه الكريم، لا لشيءٍ آخَر.

ويُفيدُ تقديمُ ظَرْفِ المكان على الزّمانِ ـ على أنّ الفعلَ أشَدُّ اتّصالاً بالزّمانِ لكونِه جُزْأَهُ ـ شدّةَ العنايةِ بإيثارِ تلك الأمكِنة التي رُفِعَتْ لذِكْرِ الله تعالى وتسبيحِه. فهذه اعتباراتٌ أربعةٌ: اعتبارُ الإسنادِ، وتقديمُ المفعولِ لهُ على المفعول فيه، وعلى ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

---

(١) المصدر السابق (٤: ١٩١).

(٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «حجّة القراءات» ص ٥٠١.

و﴿رِجَالٌ﴾: مرفوعٌ بمـا دلَّ عليه ﴿يُسَبِّحُ﴾؛ وهو يسبِّح لـه؛ و: (تُسبِّح) بالتـاء وكسرِ الباء. وعن أبي جَعفر بالتاءِ وفتح الباء، ووجهُها: أن يُسند إلى أوقات الغدوِّ والآصال على زيادة الباء، وتُجعَل الأوقاتُ مُسبِّحة، والمرادُ ربُّها، **كصِيدَ عليه يَوْمان**، والمرادُ وَحشُها. والآصال: جمعُ أُصُل؛ وهو العَشيّ. **والمعنى: بأوقاتِ الغدوّ**، أي:

وثانيها: أنْ تُجعَلَ اللامُ في ﴿لَهُۥ﴾ مزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إلى الله تعالى بالحقيقة، فالتقديمُ حينَئذٍ في الظّرفَيْنِ على ما سَبَق، ففيه اعتباران: اعتبارُ الإسنادِ الحقيقيِّ، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

وثالثُها: أنْ تُجعَلَ «في» في ﴿فِيهَا﴾ مَزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إلى ضميرِ البيوتِ على المَجازيِّ، وفي ذلك أنّ المُسَبِّحينَ لشِدّةِ عنايتِهم بالعُكوفِ في بيوتِ الله ومُلازمتِهم لها للذِّكرِ فيها، واختصَاصِ الصّلاةِ بها كما قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾، كأنّ البيوتَ مُسبِّحةٌ، والمرادُ رَبُّها، واللامُ في ﴿لَهُۥ﴾ بمعنى: لأجْلِ، وتقديمُه على ما سَبَقَ لمزيدِ الاختصاص، وأنّ إكرامَ الدِّيارِ لساكنِها، فالاعتباراتُ ثلاثة. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (و﴿رِجَالٌ﴾: **مرفوعٌ بما دَلّ عليه** ﴿يُسَبِّحُ﴾)، قال الزجّاجُ: المعنى على أنهُ لمّا قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ قيل: مَن يُسبِّح؟ فقيل: يُسبِّحُ له رجال[1].

قولُه: (**كصِيدَ عليه يومان**)، قيل: الضّميرُ للفَرَس، وقيل: للمركوب، واليومانِ: مَصيدٌ فيهما، والأوقاتُ مُسبّحٌ فيها، فهُو مِن قَبيلِ الاتّساع في الظُّروف، كقولِه:

ويومٍ شهدناهُ سُلَيْماً وعامراً[2]

قولُه: (**والمعنى: بأوقاتِ الغُدُوّ**)، قال القاضي: و«الغُدوُّ» مصدرٌ أُطلِقَ للوقت، ولذلك حَسُنَ اقترانُه بـ«الآصال»[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

بالغَدوات. وقُرئ: (والإِيصال)؛ وهو الدُّخول في الأَصيل. يقال: آصَل، كأظهَر وأَعْتَم. التجارة: صِناعةُ التاجر، وهو الذي يبيعُ ويشتري للرِّبح، فإمَّا أن يريد: لا يَشغلُهم نوعٌ من هذه الصِّناعة، **ثم خصَّ البيع**؛ لأنه في الإلْهاء أدخلُ؛ مِن قِبَلِ أن التاجر إذا اتَّجهتْ له بَيْعةٌ رابحة ـ وهي طَلِبَتُه الكُلِّيَّة من صِناعته ـ أَلهَتْه ما لا يُلهيه شِرى شيءٍ يَتوقَّعُ فيه الرِّبحَ في الوقتِ الثاني؛ لأنَّ هذا يقينٌ وذلك مَظنُون؛ وإمَّا أن يُسمَّى الشِّرى تجارةً؛ إطلاقاً لاسمِ الجنسِ على النوع، كما تقول: رُزِقَ فلانٌ تجارةً رابحةً؛ إذا اتَّجه له بيعٌ صالح أو شِرًى. وقيل: **التجارةُ لأهل الجَلَب**، تَـجَـرَ فلانٌ في كذا: إذا جَلَبه. **التاء في «إقامة» عِوَضٌ** من العَيْن الساقطةِ للإعلال، والأصل: إقوام، فلمّا أُضيفَتْ أُقيمَتِ الإضافة مقامَ حرفِ التعويض؛ فأُسقطَتْ، ونحوه:

وأخلفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

قولُه: (ثُمّ خَصّ البيع)، أي: التِّجارة، جِنسٌ تحتَه أنواعٌ منَ الشِّرى والبيع وغيرِهما، فخَصّ البيعَ بالذِّكْر، كما خَصّ جبريلَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقولُه: «وهِي طَلِبتُه الكُلِّيةُ مِن صناعتِه» اعتراضٌ بيْنَ إذا وجوابِه.

قولُه: (**وقيل: التِّجارةُ لأهلِ الجَلَب**)، لَمَن يَجلُبُ الأمتعةَ مِن بلدٍ إلى بلدٍ للبيع.

الأساس: جَلَبَ الشيءَ واجْتَلَبه، والجَلبُ مرزوقٌ، واشترِ منَ الجَلَب. فعلى هذا: لا حاجةَ إلى ذِكْرِ الشِّرى؛ فإنهُ إنّما يُجلَبُ للبيع لا للشِّرى.

قولُه: (**التاءُ في «إقامة» عِوَض**)، قال الزجّاجُ: أصلُها: أَقْوَمْتُ الصّلاةَ إقْواماً، ولكنْ قُلِبَتِ الواوُ ألفاً، فاجتَمعتْ ألِفانِ فحُذِفت إحداهُما؛ لالتقاءِ الساكنَيْن، فبَقِي أقَمْتُ الصّلاةَ إقاماً، وأُدخِلَتِ الهاءُ عِوَضاً منَ المحذوف، وقامتِ الإضافةُ هاهنا في التعويضِ مقامَ الهاءِ المحذوفة[1].

قولُه: (**وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا**)[2]، صدرُه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٦).

(٢) سبق تخريجه.

وتقلُّبُ القلوب والأبصار: إمَّا أن تتقلَّبَ وتتغيَّر في أنفُسِها؛ وهو أن تضطربَ من الهَولِ والفَزَع وتَشخص، كقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ وإمّا أن تتقلَّبَ أحوالُها وتتغيَّر فتَفقَهَ القلوبُ بعد أن كانت مَطبوعاً عليها لا تَفقه، وتُبصِرَ الأبصارُ بعد أن كانت عُمياً لا تُبصِر. ﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ أي: أحسنَ جزاءِ أعمالهم، كقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]، **والمعنى: يُسبِّحون ويَخافون**؛ ليَجزيَهم ثوابَهم مُضاعفاً ويزيدَهم على الثواب تفضُّلاً. **وكذلك معنى قوله**: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: الـمَثُوبة الحُسنى وزيادة عليها من التفضُّل.

وعَطاءُ الله عزَّ وجلّ: إمّا تفضُّل، وإمَّا ثواب، وإمَّا عوض، ....

إنّ الخليطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَردوا

أي: مَضَوْا وأسرَعوا. والخَليطُ بمعنى المُخالِط، والمرادُ به الجَمْع، وعِدَ الأمرِ، أي: العِدَة.

قولُه: (**والمعنى: يُسبِّحونَ ويَخافُون**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ صفةٌ بعدَ صفةٍ لرجال، والصِّفةُ الأولى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، أي: تسبيحِ الله لقولِه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾، فذِكْرُ الله مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

قولُه: (**وكذلك معنى قولِه**: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾)، يعني: كما أنّ الزِّيادةَ في هذه الآية منَ الفَضـل، كذا يجبُ أن تُفسّرَ الزيادةُ في قولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ لأنّ المُطلَقَ محمولٌ على المُقيّد، إذا كانا عن سببٍ واحد؛ ولأنهُ إذا لم يَذكرِ المزيدَ فوَجَبَ أن يكونَ مِن جنسِ المَزيدِ عليه وإن كان مِن غيرِ جنسِه، فلا بدّ منَ الذِّكْر، كقولِك: أعطاني فلانٌ ديناراً وزيادةً، إذا كانتِ الزّيادةُ مِن جِنسِ الدينار، ولا تقولُ: أرَدتُ بالزِّيادةِ الثوابَ فيَبطُلُ تفسيرُ الزِّيادةِ بالرُّؤيةِ كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنة، ولم يَعلَمْ أنّ الكلّ مِن فَضلِه: الجزاء، والزِّيادة، والرُّؤية، وغيرُ ذلك، وتفسيرُ الزِّيادةِ بالرُّؤيةِ واردٌ عنِ الصّادقِ المصدوقِ كما سَبَقَ بيانُه.

قولُه: (**وعطاءُ الله تعالى إمّا تفَضُّلٌ وإمّا ثوابٌ وإمّا عِوَض**)، فالتفضُّلُ على ما سَبَقَ

﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ﴾ ما يتفضَّل به ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، فأمّا الثوابُ فله حساب، لكونه على حَسَبِ الاستحقاق.

[﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ٣٩]

السَّراب: ما يُرى في الفَلاة من ضوءِ الشَّمس وقتَ الظَّهيرة، يَسرُبُ على وجهِ الأرض كأنه ماءٌ يَجري. والقِيعَة: بمعنى القاع، أو جمعُ قاعٍ؛ وهو المُنبسطُ المُستوي من الأرض، كجِيرةٍ في جَار.

وقُرئ: (بقِيعات) بتاء مَمطُوطة، كَدِيماتٍ وقِيمات، في دِيمةٍ وقيمة. وقد جَعل

في سُورةِ النّحل عن بعضِ العَدْليّةِ هُو: إيصالُ مَنفَعةٍ خالصَة إلى الغيرِ مِن غيرِ استحقاقٍ يَستحقُّ بذلك حَمْداً وثناءً ومَدْحاً وتعظيماً، ووَصْفٌ بأنهُ مُحسِنٌ مُجمِلٌ، وإن لم يفعَلْه لم يَستوجِبْ بذلك مَدْحاً وذَمّاً. والثوابُ هُو: الجَزاءُ على أعمالِ الخير، والعِوَضُ هُو البَدَلُ عنِ الفائت، كالسّلامةِ التي هِي بدَلُ الألم، والنِّعَم التي هِي في مُقابَلةِ البَلايا والمِحَنِ والرّزايا والفِتَن.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ﴾ ما يتفضّلُ به ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾)، يعني: ﴿يَرْزُقُ﴾ مُطلَقٌ يجبُ أن يُقدّرَ بأحدِ المذكورَيْنِ: الجزاءِ أو التفضُّل، والأوّلُ مُمتنعٌ؛ لأنهُ بمعنى الثّواب، والثّوابُ له حسابٌ، فلا يُقالُ فيه: بغيرِ حساب، فَبقيَ أن يُقيّدَ بالثاني، ويقال: واللهُ يَرزُقُ ما يَتفَضّلُ به بغيرِ حساب.

قولُه: («بقِيعات» بتاءٍ مَمْطوطة)، أي: ممدودة، قال ابنُ جِنّي: «قِيعاتٌ» بالتاء: جَمْعُ قِيعة، كدِيمَةٍ ودِيمات وقِيمَةٍ وقيمات، ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ قاعٍ، كنارٍ[1] ونيرة، وجارٍ وجِيرَة، ومثْلُه أخٌ وإخوة؛ لأنّ أخاً عندَنا فَعَلٌ، وحَكَى عبدُ الله بنُ إبراهيمَ قال: سَمِعتُ

---

(١) قوله: «قاع كنار» سقط من (ح) و(ف).

بعضُهم (بقيعاةٍ) بتاءٍ مُدوَّرة، كرَجلٍ عِزْهاة. شبَّهَ ما يَعمله مَن لا يَعتقدُ الإيمانَ ولا يتبع الحقَّ من الأعمالِ الصالحة التي يَحسبها تنفعُه عند الله وتُنجيه من عذابِه ثم يَخيب في العاقبة أَمَلُه ويَلقى خلافَ ما قدَّر؛ **بسرابٍ يَراه الكافرُ بالساهرةِ** وقد غلَبَه

[مَسْلَمَةَ][1] يقرَأُ: كَسَرابٍ بِقِيعَاة، بالألفِ والهاءِ بعدَها، نحوَ: فِعلٍ وفِعلاة، كرجُلٍ عِزْهٍ وعِزهاة: الذي لا يَقرُبُ النِّساءَ واللّهو.

قولُه: (**بِسَرابٍ يَراهُ الكافر**)، مُتعلِّقٌ بقولِه: «شَبَّهَ ما يعمَلُه»، يعني: شَبَّهَ الأعمالَ الصّالحةَ ممّن لا إيمانَ له، وهُو يحسَبُ أنها تنفعُه ثُم يَخيبُ في العاقبة، بِسرابٍ يراه الكافر، إلى آخِرِه. إنّما قَيَّدَ المُشَبَّهَ به برُؤيةِ الكافر وجعَلَ أحوالَه ما يَلقاهُ يومَ القيامة، ولم يجعَلْها مُطلقاً؛ لأنهُ تعالى قَيَّدَه بقولِه: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾؛ لأنه مِن تتمّةِ أحوالِ المشبَّهِ به، وهذا الأسلوبُ أبلَغُ؛ لأنّ خَيْبَةَ الكافِرِ أدخَل، وحصُولُه على أمرٍ خلافَ ما يأمُلُه أعرَق، ونحوُه في التشبيه قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]، فإنّ الكافرينَ الظالمينَ همُ الذين يذهبُ حَرْثُهم بالكُلِّية، بخلافِ مُطلَقِ الحَرْث، كذلك هاهنا. وما أدلّهُ مِنْ قاطعٍ على بُطلانِ مذهبِ الفلاسفة، ومَن يريدُ الهدايةَ مِن غيرِ المتابَعة؛ فإنهُ يتوَهّمُ أنّ ما هُو عليه مِن مُتابعةِ الوَهْم هُو الحقُّ البَحْت، فإذا تبيّنَ لهُ في الخاتمة بُطلانُه، ووَجَدَ اللهَ عندَه، يعرِفُ حينَئذٍ: أفَرَسٌ تحتَه أم حمار؟ وقد غلَبَ على مُقْتني عِلم المعقولِ الذين أضَلّهُمُ الوَهْمُ المعلولُ الانتباهُ في آخِرِ عَهْدِهم، والتبرِّي عنهُ في خاتمةِ أمرِهم لمّا عَرَفوا أنهُ كسَرابٍ بِقِيعةٍ يَحسَبُه الظّمآنُ ماءً.

الراغب: الحِسبانُ: أن يَحكُمَ لأحدِ نقيضَيْنِ مِن غيرِ أن يَخْطُرَ الآخَرُ ببالِه فَيَحْسِبَه، ويَعقِدَ عليه الأُصبَع، ويكونَ بمَعرِضٍ أن يَعتريَه فيه شَكّ، ويُقاربُ ذلك الظّنّ، لكنّ الظنّ أن يُخْطِرَ النّقيضَيْنِ ببالِه فَيُغَلّبَ أحدَهما على الآخَر[2].

قولُه: (**بالسّاهِرة**)، **الجَوهري**: يقالُ: الساهورُ: ظِلُّ الساهرة، وهِي وَجْهُ الأرض، ومنهُ

---

(١) قولُه: «مسلمة»: سقط من الأصولِ الخطية، وأثبتناه من «المحتسب».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٣٤.

عطشُ يوم القيامة، فيحسبُه ماءً، فيأتيه فلا يجدُ ما رَجاه، ويَجِدُ زبانيةَ الله عنده يأخُذونه فيَعتِلُونه إلى جهنَّمَ فيسقُونه الحَميمَ والغسَّاق، وهُمُ الذين قال اللهُ فيهم: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [الغاشية: ٣]، و﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. وقيل: نزلتْ في عُتبةَ بنِ ربيعةَ بنِ أُميّة، قد كان تعبَّدَ ولبِسَ المسُوحَ والتمَسَ الدِّينَ في الجاهليَّة، ثم كَفَرَ في الإسلام.

[﴿أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ ٤٠]

اللُّجِّيّ: العميقُ الكثيرُ الماء، منسوبٌ إلى اللُّجِّ؛ وهو معظمُ ماء البحر. وفي ﴿أَخْرَجَ﴾ ضميرُ الواقع فيه. ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ مُبالغةٌ في: لَمْ يَرَها؛ أي: لم يَقرُبْ أن يَراها فَضْلاً عن أن يَراها. ومثلُه قولُ ذي الرُّمَّة:

إذا غيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

أي: لَمْ يقرُبْ مِنَ البَراح، فما باله يَبْرَح! شَبَّه أعمالَهم أولاً في فَواتِ نفعِها وحُضورِ

قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، قال: هِي الأرضُ البيضاءُ المُستَوِية، سُمِّيت بذلك لأنّ السَّرابَ يَجري فيها، مِن قولِهم: عَيْنٌ ساهرةٌ: جاريةُ الماء، وفي ضِدِّها: نائمة.

قولُه: (فيَعتِلونَه)، **الأساس**: عَتَلَهُ: إذا أخَذَ بتَلْبيبِه فجَرّهُ إلى حَبْس أو نحوِه ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٤٧].

قولُه: (وهمُ الذين قال اللهُ فيهم)، يعني: مَن لا يعتقدُ الإيمانَ ولا يتّبعُ الحقّ، ويعمَلُ الأعمالَ الصّالحة، وفُسِّرتِ الآيةُ في مَوضِعِها بأنْ قيل: عَمِلتَ ونَصِبْتَ في أعمالٍ لا يُجدي عليها في الآخرة.

قولُه: (إذا غَيّرَ النأيُ المُحِبّين) البيت[1]، الرّسِيسُ: الشيءُ الثابتُ الذي لزِمَ مِن بقيّةِ

---

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص ١٠٨.

ضَررها بسَرابٍ لم يجدْه مَن خَدَعَه مِن بعيدٍ شيئاً، ولم يَكْفِه خيبةً وكَمداً أنْ لم يَجِدْهُ شيئاً كغيرِهِ مِنَ السراب، حتى وَجَدَ عندَه الزبانيةَ تَعتِلُه إلى النار، ولا تَقتُل ظَمأَه بالماء. وشَبَّهها ثانياً في ظُلمتِها وسَوادها؛ لكونها باطلةً، وفي خُلوِّها عن نُورِ الحقِّ بظُلماتٍ متراكمة من لُجِّ البحر والأمواجِ والسَّحاب، ثُمَّ قال: **ومَن لم يُولِه نُورَ توفيقِه وعِصْمتِه ولُطفه، فهو في ظُلمةِ الباطل** لا نورَ له.

وهذا الكلامُ مجراه مجرى الكنايات؛ لأنَّ الألطافَ إنما تَردَفُ الإيمانَ والعمل، **أو كونَهما مترقَّبَيْن**، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]،

هوًى أو سُقْمٍ في البَدَن. يَبرَحُ: أي: يَزول، يقال: بَرِحَ بَرْحاً: إذا زالَ مِن مَوضعِه، ومنهُ: لا أبرَحُ كذا أي: لا أزال.

قولُه: (**ومَن لم يُوْلِه** - أي: لم يُعطِه - **نُورَ توفيقِه وعصمتِه ولُطفِه فهُو في ظُلمةِ الباطل**)، يريدُ: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾، ظاهرُهُ: أنّ مَن لم يَخلُقِ اللهُ تعالى فيه الإيمانَ والعمَلَ الصّالحَ ليس لهُ إيمانٌ ولا عمَلٌ، كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ والجماعة؛ لأنهُ تذييلٌ لقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ﴾ إلى قولِه: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ﴾ إلى آخِرِه. ولمّا لم يُوافِقْ مذهبَه، عَدَلَ منَ التّصريح إلى التلويح وقال: «ومَن لم يُولِه نورَ توفيقِه» فيكونُ المضافُ إليه محذوفاً والجملةُ كما هِي معَ الحَذْفِ كنايةٌ عن عَدَمِ إيمانِهم وعَمَلِهمُ الصّالح؛ لأنّ الإلطافَ لازمُ الإيمان، والعمَلِ الصّالح.

قولُه: (**أو كَوْنَهما مُتَرَقَّبَيْن**)، نَصْبُ عطفٍ على «الإيمانِ والعمَل»، أي: الإلطافُ إمّا أن يكونَ لازماً للإيمانِ والعمَلِ الصالح أو لازماً لتَرقُّبِ حصولِهما. وقال صاحبُ «التقريب»: التقديرُ: ومَن لم يُولِه نورَ توفيقِه وعصمتِه فما لهُ مِن نور: لا نورُ لُطفِ التوفيقِ الذي يَسبِقُ الإيمانَ والعمَلَ الصّالحَ المتَرقَّبَيْن، ولا نورُ العصمةِ الذي يَردُفُ ويَلحَقُ الإيمانَ والعمَلَ الحاصِلَيْن. وقلت: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٥] استشهادٌ لقولِه: «إنّ الألطافَ إنّما تَرْدُفُ الإيمانَ والعَمَلَ»؛ لأنّ الهدايةَ هِي الدّلالة، ولذلك فَسّرَه في مَوضِعه بقوله: «لنَزيدَنّهم هدايةً إلى سَبيل الخَيْرِ وتوفيقِه، كقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ

وقولِه: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؟ وقُرِئ: (سحابُ ظلماتٍ) على الإضافة. و(سحابٌ ظُلماتٍ)، برفعِ «سَحابٌ» وتنوينِه وجرِّ «ظُلُماتٍ» بدلاً من «ظُلُماتٍ» الأُولى.

[﴿أَلَمْ تَـرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَـٰٓفَّـٰتٍۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ * وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿صَافَّاتٍ﴾: يَصفُفنَ أجنحتَهنَّ في الهواء. **والضميرُ في ﴿عَلِمَ﴾ لـ﴿كُلٌّ﴾ أو لله، وكذلك في ﴿صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾** والصلاة: الدُّعاء. ولا يَبعُد أن يُلهِمَ اللهُ الطيرَ دُعاءَه وتسبيحه كما ألهمَها سائرَ العُلوم الدقيقةِ التي لا يكادُ العقلاءُ يَهتدون إليها.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُـزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ

زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٠]»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧] دَلّ على أنّ إضلالَ الله تعالى مَسبوقٌ بظُلمِهم. وقال في تفسيرِه: إنّ مشيئةَ الله تعالى تابعةٌ لِحكمتِه، مِن إضلالِ الظّالمينَ وخِذْلانِهم، والتّخلية بينَهم وبيْنَ شأنِهم عندَ زَلَلِهم. وكلُّ ذلك تَكلُّفاتٌ وتعسُّفاتٌ عن الطريقِ السّوي.

قولُه: (**والضميرُ في ﴿عَلِمَ﴾ لـ﴿كُلٌّ﴾ أو لله تعالى، وكذلك في ﴿صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾**)، قال صاحبُ «التقريب»: إذا عاد ضميرُ ﴿عَلِمَ﴾ إلى الله تعالى فلْيَعُدِ الأخيرانِ إلى «كلٌّ»؛ لئلا يَخلوَ المبتدأُ عن عائدٍ إليه، إلا أنْ يُقدّرَ منه. وقلتُ: الضّميرُ إذا كان لِـ ﴿كُلٌّ﴾، كان قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ تكميلاً لإردافِ العَظَمةِ الكاملةِ والقُدرةِ التامّة صفةَ العِلم الشاملة، وإذا كان لله تعالى كان تذييلاً لقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾، ثُمّ الآيةُ بجُملتِها معَ ما يَتْلوها منَ الآياتِ المشتملةِ على دلائلِ الآفاقِ والأنفسِ مُستطرَدةٌ لذِكْرِ التسبيح في قولِه: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ * رِجَالٌ﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ﴾ جيءَ به تكريراً وترجيعاً لقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَـٰتٍ مُّبَيِّنَـٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾ الآية، ليتخلّصَ منهُ إلى نوعٍ آخَرَ مِن قبائحِ رأسِ النِّفاقِ وذَويه.

وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ۞ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ ٤٣ - ٤٤]

﴿يُزۡجِي﴾: يَسُوق. ومنه: البضاعةُ المُزجاة: التي يُزجيها كلُّ أحدٍ لا يَرضاها. **والسَّحابُ يكون واحداً، كالعَماء**، وجَمعاً كالرَّباب.

ومعنى تأليفِ الواحد: أنه يكون قَزَعاً فيَضمُّ بعضَه إلى بعض. وجازَ بينَه وهو واحدٌ؛ لأنَّ المعنى: بينَ أجزائه، **كما قيلَ في قوله**:

.... **بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ**

والرُّكام: المُتراكِمُ بعضُه فوقَ بعض.

قولُه: (**والسّحابُ يكونُ واحداً كالعَماء**)، قال أبو زيد: هُو شِبْهُ الدُّخَان يَركَبُ رؤوسَ الجبال. والرّبابُ: السّحابُ الأبيض، الواحدُ: رَبابة. القَزَعُ: قِطَعٌ منَ السّحابِ رقيقة، الواحدُ: قَزَعَة. **الراغب**: أصلُ السّحْب: الجَرّ، كسَحبِ الذّيل، ومنهُ السحابُ إمّا لجَرِّ الرِّيح له، أو لانجِرارِه في مَرِّه. والسّحابُ: الغَيْمُ فيه ماءٌ، أو لم يكن، ولهذا يقال: سَحابٌ جَهام[1]. قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ﴾، وقد يُذكَرُ السّحاب، ويُرادُ بها الظِّلُّ والظُّلمةُ على طريقِ التشبيه: ﴿مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ الآية[2]. يقال: سَحابٌ مركوم، أي: مُتراكِم، والرُّكامُ: ما يُلقَى بعضُه على بعض، والرُّكامُ يوصَفُ به الرّملُ والجَيْش، ومُرْتَكمُ الطريق: جادّتُه التي فيها رُكمةٌ، أي: أثرٌ مُتراكم[3].

قولُه: (**كما قيل في قولِه: بينَ الدَّخُول فحَوْمَل**)، أولُه:

قِفا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقطِ اللِّوى بيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ[4]

---

(١) يعني لا ماءَ فيه.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٩٩.

(٣) «المصدر السابق» ص ٣٦٥.

(٤) لامرئ القيس في «ديوانه» ص ٨.

والوَدْق: المَطر. ﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾: مِن فُتوقه ومَخارجه، جَمْع خَلَل، كجِبالٍ في جَبَل. وقُرئ: (من خَلَله)، ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ بالتشديد، و(يكاد سَّنا) على الإدغام، و(بُـرَقِه) جَمْع بُرْقة؛ وهي المقدارُ من البَرق، كالغُرْفة واللُّقمة؛ و(بُرُقِه) بضمَّتَيْن للإتباع، كما قيل في جَمع فُعْلة: فُعُلات، كظُلُمات؛ و(سَناءُ برقة) على المدِّ المقصور، بمعنى الضوء،

قال ابنُ الأنباريِّ: الدّخُول، وحَوْمل، والمِقْراةُ: منازلُ كلاب[١]. اعلَمْ أنّ الفاءَ في «فَحَوْمل» هِي المانعةُ مِن دخولِ «بيْنَ» على «حَوْمَل». قال الأصمعيُّ: لا يقالُ: رأيتُك بيْنَ زيدٍ فعَمْرو، بالفاء. وقال الفَرّاءُ: معناه: بيْنَ أهلِ الدّخُول، فأهلِ حَوْمَل[٢].

وذهَبَ المصنِّفُ إلى أنّ كلًّا منَ الدّخُولِ وحَوْملَ مكانٌ ذو قِطع مُتجاوِرات، فالبَيْنُ داخلٌ على كلٍّ واحدٍ منهُما على التأويل، أي: بيْنَ أماكنِ الدّخولِ فأماكنِ الحَوْمَل. وقال الزجّاجُ: جازَ: ما زِلتُ أَدورُ بيْنَ الكوفة، ولم يَجُزْ أدورُ بيْنَ زيدٍ حتّى تقول: وعَمْرو؛ لأنّ الكوفةَ اسمٌ يتضمّنُ أمكِنةً كثيرة، فكأنّك قلتَ: ما زلتُ أَدور بيْنَ طُرق الكوفة[٣].

قولُه: (والوَدْقُ: المطر)، الراغب: الوَدْقُ: قيل: ما يكونُ خلالَ المطرِ كأنهُ غُبار. وقد يُعبَّرُ به عن المطرِ كما في قولِه تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾، ويقالُ لِما يَبدو في الهواءِ عندَ شدّةِ الحَرّ: وَدِيقة[٤].

قولُه: (﴿وَيُنَزِّلُ﴾ بالتشديد)، قَرأ كلُّهم إلّا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍو: «يكاد سَّنا»، على الإدغام: السُّوسيُّ عن أبي عَمْرو.

قولُه: (و«سَناءُ بَرْقِه»)، قال ابنُ جِنّي: هِي قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف. السّناءُ ممدوداً: الشّرَف، يقالُ: رجلٌ ظاهرُ النُّبل والسَّناء، والسّنَا مقصوراً: الضّوء، وعليه قراءةُ الكافّة.

---

(١) «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري ص ١٩.

(٢) نقله ابن الأنباري في المصدر السابق.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٩).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٨٦١.

والممدود بمعنى العُلوِّ والارتفاع، من قولك: سَنيّ، للمُرتفِع؛ و(يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ) **على زيادةِ الباء**، كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، عن أبي جعفرٍ الـمَدَنيّ. **وهذا من تَعديدِ الدلائل على رُبوبيَّته** وظهور أمْرِه؛ حيثُ ذَكَرَ تسبيحَ مَن في السماوات والأرض وكلِّ ما يَطير بين السماءِ والأرض، ودعاءَهم له، وابتهالَهم إليه، وأنه سخَّر السَّحابَ التسخيرَ الذي وَصَفَه وما يُحدِثُ فيه مِن أفعاله حتى يَنزِلَ المطرُ منه، وأنه يَقسم رحمتَه بين خَلْقه ويَقبِضُها ويَبسطُها على ما تَقتضِيه حِكْمتُه، ويُريهم البَرق في السَّحابِ الذي يكادُ يَخطف أبصارَهم؛ ليَعتبِرُوا ويَحذروا، ويُعاقبُ بين الليلِ والنهار، ويُخالِفُ بينهما بالطُّول والقِصَر، **وما هذه إلّا براهينُ في غايةِ الوضوح على وُجوده وثَباته، ودَلائلُ مُناديةٌ على صِفاته**، لمن نظر وفكَّر وتبصَّرَ وتدبَّر. فإن قلت: متى رأى

ويجوزُ أن يكونَ الممدودُ للمبالغةِ في قُوّة ضَوْئه وصَفائه، كقولِك: هذا ضَوْءٌ كريم، أي: هو في غايةِ قوّتِه وإنارتِه، فلو كان إنساناً لكان كريماً شريفاً[1].

قولُه: (**على زيادةِ الباء**)، قال الزجّاجُ: لم يقرَأْ بها غيرُ أبي جَعْفرٍ المَدَنيِّ، ووَجْهُها في العربيّة ضعيفٌ؛ لأنّ العرَبَ تقولُ: ذَهَبْتُ به وأذهَبْتُه[2]. والمصنِّفُ ذهبَ إلى أنها للتأكيد، وقد نقَلْنا في سُورةِ المؤمنينَ عن الحَريريِّ جوازَ الجَمْع بيْنَ حرفَي التّعدِية، وعليه قراءةُ مَن قرَأ: «تُنبِتُ بالدُّهْن»، بضمِّ التاء.

قولُه: (**وهذا مِن تعديدِ الدّلائل على رُبوبيّتِه**)، هذا إشارةٌ إلى المذكورِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ﴾، وتلك الدّلائلُ تسبيحُ مَن في السّمٰواتِ وتسبيحُ الطّير، ودعاؤهم، وتسخيرُ السّحاب، وقسمةُ رحمتِه بيْنَ خَلْقِه يصيبُ به مَن يشاء، ويَصرِفُه عمّن يشاء، وإراءتُه البَرْقَ وسَناه بحيثُ يَخطَفُ أبصارَهم، وتقليبُه اللّيلَ والنّهارَ بالطُّول والقِصَر.

قولُه: (**وما هذه إلّا بَراهينُ في غايةِ الوضُوح على وجودِه [وثباته]، ودلائلُ مُناديةٌ على صفاتِه**)، يعني: وجـودُ هذه الأشياءِ يدُلُّ على وجـودِ مُبدِعِها وخالقِها؛ لأنّ الممكنَ لا بدّ له

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٤) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٥٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٠).

رسولُ الله ﷺ تسبيحَ مَن في السماوات ودعاءَهم، وتسبيحَ الطيرِ ودُعاءَه، وتنزيلَ المَطر من جبالِ بَردٍ في السماء، حتى قيل له: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؟ قلت: **عَلِمَه من جهةِ إخبارِ الله إيَّاه بذلك على طريق الوَحْي**. فإن قلت: ما الفرقُ بين ﴿مِنَ﴾ الأُولى والثانيةِ والثالثة في قوله: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿مِن جِبَالٍ﴾، ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾؟ قلت: الأُولى لابتداءِ الغاية، والثانية للتَّبعيض، **والثالثةُ للبيان**. أو الأُولَيانِ للابتداء، والآخرةُ للتبعيض. ومعناه: أنه يُنزل البَرَدَ من السماء من جبالٍ فيها، وعلى الأوَّل مفعولُ ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ ﴿مِن جِبَالٍ﴾. فإن قلت: ما معنى ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾؟ قلت: فيه مَعْنيان؛ أحدهما: أن يَخلقَ اللهُ في السماء جبالَ بَرَدٍ كما خَلَقَ في الأرض جبالَ حَجَر. والثاني: **أن يريدَ الكثرةَ بذِكْرِ الجبال**، كما

من مُوجِدٍ يُوجِدُه، وكوْنُها واقعةً على صفاتٍ عجيبةٍ غريبة تَدُلُّ على عِلم مُنشئها، وحِكمةِ مُفْطِرِها[1]، ولذلك قال: «لِمَن نَظَرَ وفكّرَ وتبصرَّ» على النَّشرْ.

قولُه: (**عَلِمَه مِن جهةِ إخبارِ الله تعالى ... على طريقِ الوَحْي**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقالَ: عَلِمَه بالمُكاشَفة، وبنُورٍ زائد على نُور العقل، أو بإراءةِ الله تعالى إياهُ كما أُرِيَ إبراهيمُ عليه السّلامُ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧٥].

قولُه: (**والثالثةُ للبيان**)، قال القاضي: ﴿مِنۢ بَرَدٍ﴾: بيانٌ للجبال، والمفعولُ محذوفٌ، أي: يُنزِلُ مُبتَدِئاً منَ السماءِ مِن جِبالٍ فيها مِن بَرَد[2].

قولُه: (**أن يُريدَ الكثرةَ بذِكرِ الجبال**)، قال القاضي: أي: مِن قِطَعٍ عِظامٍ تُشبهُ الجبالَ في عِظَمِها، وقيل: المرادُ بالسّماء المُظِلّةُ، وفيها جبالٌ مِن بَرَدٍ كما في الأرض جبالٌ مِن حَجَر، وليس في العقلِ قاطعٌ يمنعُه[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والأشبه بالصواب أن يقال: فاطِرها، لأنه من: فَطَرَ، لا من: أفْطر. انظر: «مفردات القرآن» ص ٦٤٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٤).

(٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

يقال: فلانٌ يَملكُ جبالاً من ذَهَب.

[﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٥]

وقُرئ: (خلق كلَّ دابة). ولـمّا كان اسمُ الدابَّة موقعاً على المميِّز وغيرِ المميِّز؛ غُلِّبَ المميِّز فأُعطيَ ما وراءَه حُكمَه، كأنَّ الدوابَّ كلَّهم مميِّزون، **فمن ثَمَّ قيل:** ﴿فَمِنْهُم﴾، وقيل: ﴿مَّن يَمْشِى﴾ في الماشي على بطنٍ والماشي على أربع قَوائم. فإن قلت: لِمَ نكَّر الماءَ في قوله: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾؟ قلت: **لأنَّ المعنى: أنه خَلَقَ كلَّ دابَّة من نوعٍ من الماء**

قوله: (**فمن ثمّ قيل**)، تفريع لما بعده على ما قبله، يعني: ضُمّن قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ معنى التغليب، ولذلك أتى بضمير العقلاء وضُمّ معه من المختصّ بالمميّزين، ولولا إرادة التغليبِ لم يستقم قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى﴾ إلى آخره.

وتلخيصُه أنّ الأول مجملٌ في إرادة التغليب، فبُيّن بالثاني المراد منه، كما أنّ قوله: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ قرينةٌ دالةٌ على إرادة التغليب في ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠]، ولو حُمل على باب قوله: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [فصلت: ٩]، وجَمَعه بالواو والنون لجاز، لأنّ الكلام لمّا كان مَسوقاً لإظهارِ قدرةِ الله وكمال حكمته، وأنّ هذه الأشياء دلائلُ دالّةٌ مرشدةٌ على ذلك، أُجري عليها ما كان مجرًى على العقلاء، ومن ثمّ قُدّم الماشي على البطنِ على الماشي على القدمين وعلى الأربع، لأنّ الأول أدلّ على القدرة، والثاني من الثالث[1].

قولُه: (**لأنّ المعنى أنهُ خَلَقَ كلّ دابةٍ مِن نوع منَ الماء**)، تلخيصُ الجوابِ: أنّ التنكيرَ إمّا للإفرادِ نوعاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ نوع مِن أنواع الدّوابّ مِن ماءٍ مختصٍّ بذلك النّوع، فخَلَقَ نوعَ الإنسانِ مِن ماءٍ مختصٍّ به، وخَلَقَ الفَرَسَ مِن ماءٍ مختصٍّ به، وعلى هذا، وإمّا للإفرادِ شخصاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ دابّةٍ مِن ماءٍ مخصُوصٍ بها وهُو النُّطفة، ثُم اختَلَفَتْ هذه

(١) من بداية فقرة: «قوله: (فمن ثم قيل) تفريع» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

مُختصٌّ بتلك الدابَّة، أو: خَلَقَها من ماءٍ مخصُوص؛ وهو النُّطفة، ثم خالَفَ بينَ المخلوقاتِ من النُّطفة؛ فمنها هَوامّ، ومنها بَهائم، ومنها ناس، ونحوه قولُه تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]. فإن قلت: فما بالُه مُعرَّفاً في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]؟ قلت: **قَصَدَ ثَمَّ معنًى آخر**؛ وهو أنَّ أجناسَ الحيوان كلَّها مخلوقةٌ من هذا الجنسِ الذي هو جنسُ الماء؛ وذلك أنه هو الأصلُ وإن تَخلَّلتْ بينَه وبينها وسائط، قالوا: خَلَقَ الملائكةَ من ريحٍ خَلَقَها من الماء، والجنَّ من نارٍ خَلَقَها منه، وآدمَ من ترابٍ خَلَقَه منه. فإن قلت: لِـمَ جاءت الأجناسُ الثلاثة على هذا الترتيب؟ قلت: قُدِّم ما هو أعرفُ في القُدرة، وهو الماشي بغيرِ آلة مَشْيٍ من أَرجُلٍ أو قوائم، ثُمَّ الماشي على رِجْلَيْن، ثم الماشي على أربع. فإن قلت: لِمَ سُمِّي الزحفُ على البطن مَشْياً؟ قلت: **على سبيل الاستعارة**، كما قالوا في

النُّطفةُ بحسَبِ اختلافِ الدوابّ. وقال القاضي: هذا على تنزيل الغالبِ منزلةَ الكُلّ؛ إذ مِنَ الحيَواناتِ ما يتَولّدُ لا مِن نُطفة[1].

قولُه: (**قَصَدَ ثمّةَ معنًى آخَر**)، يعني: قَصَـدَ هاهنا إلى معنى الإفرادِ شخصاً أو نوعاً كما سَبَق، فنكَّرَ الماءَ وقَصَدَ ثمّةَ إلى معنى الجِنس وأنّ حقيقةَ الماءِ مَبْدأُ كلِّ شيءٍ حيٍّ فعرّفَه، وأشارَ إليه صاحبُ «المِفتاح» حيث قال: أيْ: وجَعلْنا مَبْدَأَ كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنسَ الذي هُو جنسُ الماء[2].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وتحريرُ الفَرْقِ أنّ الأُولى: بَيَنَ أنّ القُدرةَ خَلَقَت من واحدٍ أشياءَ مختلفةً، والثانيةُ: القَصْدُ فيها خَلْقُ الأشياءِ المتّفقة من جنس الماءِ المختلِف، فالأُولى: إخراجُ مختلِفٍ مِن متّفِق، والثانيةُ: إخراجُ متّفقٍ مِن مختلِف[3].

قولُه: (**على سَبيلِ الاستعارة**)،أي: استُعيرَ للزّحْفِ على البَطْنِ الـمَشْي، جعَلَه المصنِّفُ

---

(١) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٨٠.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٤٧).

الأمرِ المستمرّ: قد مَشى هذا الأمر، ويقال: فلانٌ لا يتمشّى له أمر. ونحوُه استعارةُ الشفَة مكانَ الجَحْفَلة، والمِشْفَر مكانَ الشَّفَة، ونحوَ ذلك؛ أو على طريقِ المُشاكَلة لذِكْرِ الزاحفِ مع الماشِين.

[﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٦ - ٤٧]

﴿وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارة إلى القائلين: آمَنَّا وأطَعْنا. أو إلى الفريقِ المتولِّي منهم، **فمعناه على الأوّل: إعلامٌ** من اللّـهِ بأنَّ جميعَهم مُنتفٍ عنهم الإيمان، لا الفريقُ

مِن قَبِيل الاستعارة، حيث قال: «كما قالوا في الأمرِ الـمُستمرِّ، قد مَشَى هذا الأمرُ»، لكنّ قولَه: «استعارةُ الشفَةِ مكانَ الجَحْفَلة»، يُنبئُ أنهُ ليس مِن قَبِيل الاستعارة؛ لأنّه عندَ صاحب «المفتاح» مجازٌ مُرسَلٌ خالٍ عنِ الفائدة. قال: كما استُعمِلَ الـمِرْسَنُ في أنفِ إنسان، وأنهُ موضوعٌ لمعنى الأنْفِ معَ قَيْدِ أن يكونَ مرسوناً، وإنّما كان خالياً عن الفائدة؛ لأنّ الـمِرْسَنَ والأنفَ كالـمُترادفَيْن[1]. والحقُّ أنّ ما في الآية منَ الـمَجازِ الـمُرسَل لا الاستعارة.

قولُه: (**الجَحْفَلة**)، الجوهري: للحافرِ كالشّفَة للإنسان.

قولُه: (**فمعناهُ على الأوّلِ: إعلام**)، إذا قَدّر ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ إشارةً إلى القائلينَ ﴿ءَامَنَّا﴾ يكونُ ﴿ثُمَّ﴾ للتّراخي في الرُّتبةِ؛ إيذاناً بارتفاع درجةِ كُفْرِ الفريقِ المتولِّي منهم، وانحطاطِ درجةِ أولئك، وعلى أن يكونَ إشارةً إلى الفريقِ المتولِّي منهم يكونُ ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعاد، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ أي: كيف يَدخُلونَ في زُمرةِ المؤمنينَ الذين يقولونَ آمنّا بالله وبالرسُول وأطَعْنا ثُم يُعرِضُون، ويتَجاوَزونَ عنِ الفريقِ المؤمنين، ويَرغَبُونَ عن تلك الـمَقالة؟ وهذا بعيدٌ عنِ العاقل المميِّز.

يؤيِّدُ هذا التأويلَ سؤالُ الإمام: فإنْ قيل: كيف حُكِيَ عن كلِّهم أنّهم يقولونَ: آمَنّا، ثُم حُكِيَ عن فريقٍ منهمُ التّولِّي، وكيف يَصِحُّ أن يقولَ في جميعِهم: ﴿وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٦١.

المتولِّي وحدَه. وعلى الثاني: إعلامٌ بأنَّ الفريقَ المتولِّي لم يكن ما سبقَ لهم من الإيمان إيماناً، إنما كان ادِّعاءً باللِّسانِ من غيرِ مُواطَأةِ القَلْب؛ لأنه لو كان صادِراً عن صحَّةِ مُعتَقدٍ وطُمأنينةِ نَفس: لَمْ يَتعقَّبْه التولِّي والإعراض. والتعريفُ في قوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ دلالةٌ على أنهم ليسُوا بالمؤمنين الذين عَرفتَ؛ وهُمُ الثابِتُون المُستقيمون على الإيمان، الموصُوفون في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥].

[﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ۝ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ ٤٨ - ٤٩]

معنى ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: إلى رسولِ الله، كقولِك: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، تريد: كَرَمَ زيد. ومنه قولُه:

غَلَّسْتُه قَبْلَ القَطَا وفُرَّطِهْ

وجوابُه المشارُ إليه بقولِه: «أولئك الذين تَولّوْا»، لا الـجُملةُ الأُولى، ولو رَجَعَ إلى الأُولى يَصحُّ أيضاً[1].

وأمّا معنى تكريرِ قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ فإنَّه مِن بابِ الترجيع والشروع في مَشْرَعٍ آخَرَ مِن ذكْرِ المنافقينَ وأحوالِهم.

قولُه: (معنى ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾: إلى رسُولِ الله)، أي: ذكْرُ «الله» هُنا تمهيدٌ لِذكْرِ رسُولِ الله ﷺ، وإشعارٌ بإظهارِ مكانتِه ﷺ، يؤيِّدُه إفرادُ الضَّميرِ في قولِه: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ وقولِه: ﴿يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾.

قولُه: (غَلَّسْتُـهُ قبْلَ القَطَا وفُرَّطِه)، أوّلُهُ في «المطلع»:

ومَنْهَلٍ منَ الفَلا في أوسَطِهْ[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١).

(٢) انظر «مجالس ثعلب» (١: ٣١٣) وروايتُه ثَمَّة:

ومَنْهَلٍ من الفلا في أوسطِه ... من ذا وهذاك وذا في مَسْقَطِه

أراد: قَبْلَ فُـرَّطِ القَطا. رُوي: أنها نزلتْ في بِشْرٍ المُنافق وخَصمِه اليهوديِّ حين اختَصَما في أرض، فجَعل اليهوديُّ يجرُّه إلى رسولِ الله، والمنافقُ يجرُّه إلى كعبِ بن الأشرف، ويقول: إنَّ محمَّداً يَحِيفُ علينا.

ورُوي: أنّ المُغِيرةَ بنَ وائلٍ كان بينَه وبين عليِّ بنِ أبي طالب رضي اللهُ عنه خُصومةٌ في ماءٍ وأرض، فقال المُغيرة: أمَّا محمّدٌ فلستُ آتِيه ولا أحاكمُ إليه؛ فإنه يُبغِضُني وأنا أخافُ أن يَحِيفَ عليّ. ﴿إِلَيْهِ﴾: صلةُ ﴿يَأْتُوا﴾؛ لأنَّ «أتى» و«جاء» جاءا معدَّيَيْن بـ«إلى»، أو يتَّصل بـ﴿مُذْعِنِينَ﴾؛ لأنه في معنى: مُسرِعين في الطاعة، وهذا أحسنُ لتقدُّمِ صِلَته ودلالتِه على الاختصاص.

والمعنى: أنهم لمعرفتِهم أنه ليسَ معكَ إلا **الحقُّ الـمُرُّ** والعَدلُ **البَحْت**؛ يَزوَرُّون عن المُحاكمةِ إليك إذا رَكِبَهم الحقُّ؛ لئلّا تَنتزِعَه مِن أحداقهم بقضائك عليهم لخُصومِهم، **وإن ثَبتَ لهم حقٌّ على خَصْمٍ أسْرَعوا إليك ولم يَرضَوْا إلّا بحُكومتِك**؛ لتأخُذَ لهم **ما ذابَ لهم** في ذمَّة الخَصْم.

الغَلَسُ: ظُلمةُ اللّيل، والتغليسُ: السّيرُ بغَلَس، والفُرّطُ: جَمْعُ الفارِط كالرُّكَّعِ والراكع وهُو السابقُ إلى الماءِ قبْلَ الواردةِ ليهيِّئَ لهمُ الدِّلاء.

قولُه: (**الحَقُّ الـمُرّ**)، أي: الحُكمُ الذي يَلحَقُهم بسَماعِه مَرارةٌ في أفواهِهم، وهُو كنايةٌ عن الكَراهة. **النِّهاية**: قال شُرَيْحٌ لجماعةٍ أرادوا أن يَحلِفوا على شيء: «لَتَركَبُنّ منهُ مرارةَ الذَّقْن» أي: ما يَمُرُّ في أفواهِكم وألسنتِكمُ التي بيْنَ أذقانِكم.

قولُه: (**البَحْت**)، أي: الخالص، «يَزْوَرُّونَ» أي: يَعدِلُونَ عنه ويَميلون.

قولُه: (**وإن ثَبتَ لهم حَقٌّ على خَصْم أسرَعوا إليك ولم يَرضَوا إلا بحُكومتِك**)، دَلّ على الحَصْرِ تقديمُ صلةِ ﴿مُذْعِنِينَ﴾ عليه.

قولُه: (**ما ذابَ لهم**)، أي: ما وجَب. **الأساس**: ومنَ المَجَاز: ذابَ لي عليه حَقٌّ: ثبَتَ

[﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٥٠]

ثُمَّ قَسم الأمرَ في صُدودِهم عن حُكومته إذا كان الحقُّ عليهم بينَ أن يكونوا مَرضى القُلوبِ مُنافقين، أو مُرتابين في أمْرِ نبوَّته، أو خائفينَ الحَيْفَ في قَضائه. **ثم أبطَلَ خوفَهم حَيْفَه** بقوله: ﴿بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ أي: لا يَخافون أن يَحيفَ

ووَجَب، ويقالُ لـمَن أنْضَجَ[1] حاجةَ إنسانٍ وأتـمّها: أذابَ حاجتَه. ومنهُ قولُ المنصُورِ لابنِ عِمرانَ: بَلَغَني أنك لَبخيلٌ، فقال: ما أجمُدُ في حقّ، ولا أذوبُ في باطل.

قولُه: (**ثُم أبطَلَ خوفَهم حَيْفَه**)، يريدُ أنهُ تعالى أراد أن يُبيِّنَ أنّ صدودَهم عن رسولِ الله ﷺ إذا كان الحقُّ عليهم كان باطلاً فجاءَ بالتقسيم، أي: لا يَخْلو أنْ نشأَ ذلك الصدودُ عن نفاقِهم وكُفرِهم؛ فإنّهم لا يُصَدِّقونَه في شيء، أو عن عَدَم ثَباتِهم في الإيمانِ ورسُوخِهم فيه فيَرتابونَ فيه وفي أحكامِه، أو عَرَفوا أنهُ يَحكُمُ بالحقِّ وهم يُريدونَ الباطل، فجيءَ بقولِه تعالى: ﴿بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ إضراباً عمّا أثبتَه «بل»، في ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ﴾.

قال القاضي: بل إضرابٌ عنِ القِسمَيْنِ الأخيرَيْنِ لتحقيقِ القِسْم الأوّل. ووَجْهُ التقسيم: أنّ امتناعَهم إمّا أن يكونَ لخَلَل فيهم، أو في الحاكم، والثاني إمّا أن يكونَ محقّقاً عندَهم أو متوقّعاً، وكلاهُما باطلان، أمّا الأوّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثاني فلأنّ منصِبَ نُبوّتِه، وفَرْطَ أمانتِه يمنعُه، فتعيّنَ الأوّل، وظُلمُهم يعُمُّ خَلَلَ عقيدتِهم، ومَيْلَ نفوسِهم إلى الحَيْف[2]. وفَسّرَ القاضي قولَه: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ بقولِه: بأنْ رأَوْا منكَ تُهمةً، فزالَ يقينُهم بك[3]. وهذا معنى قولِه: «أو مُرتابِينَ في أمرِ نُبوّتِه».

---

(١) في (ط): «لمن أنجح».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).

(٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٦).

عليهم؛ لمعرفتِهم بحاله، وإنما هم ظالمونَ يُريدون أن يَظلِموا مَن له الحقُّ عليهم ويَتمَّ لهم جُحودُه، وذلك شيءٌ لا يَستطيعونه في مجلسِ رسولِ الله ﷺ، فمِن ثَمَّ يأبَوْن المُحاكمةَ إليه.

[﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ٥١]

وعن الحسن: (قولُ المؤمنين) بالرفع، **والنصبُ أقوى**؛ لأنَّ أولى الاسمَيْن بكونِه اسماً لـ«كان» أوغَلُهما في التعريف، و﴿أَن يَقُولُواْ﴾ أوغلُ؛ لأنه لا سبيلَ عليه للتنكير، بخلافِ (قولَ المؤمنين)، **وكان هذا مِن قَبيلِ «كـان»** في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وقلتُ: الحقُّ أنّ «بل» إضرابٌ عن نفْسِ التقسيم، يعني: دَعِ التقسيم، فإنّهم هُمُ الكاملونَ في الظُّلم الجامعونَ لتلك الأوصافِ على الكمال، فلذلك صَدُّوا عن حُكومتِك، يَدُلُّ عليه إتْيانُ اسم الإشارة، والخطابِ، وتعريفِ الخبرِ بلام الجِنس، وتوسيطُ ضميرِ الفَصْل، واللـهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**والنّصبُ أقوى**)، قال ابنُ جِنّي: والرّفعُ قراءةُ عليٍّ رضيَ اللـهُ عنهُ والحسَن، والنّصبُ قراءةُ الجماعة. وهُو أقوى؛ لأنّ مِن شَرْطِ اسم كان أن يكونَ أعرَفَ مِن خبرَها، وقولُه: ﴿أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا﴾ أعرَفُ مِن: ﴿قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لأنّ «أنْ» وصِلتَها تُشبِهُ الـمُضمَرَ مِن حيثُ إنهُ لا يجوزُ وَصْفُها، كما لا يجوزُ وَصْفُ الـمُضمَر، والـمُضمَرُ أعرَف، ومثْلُه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٨٢][1]. وقال صاحبُ «الـمطلع»: أن يقولوا أوغَلُ؛ لأنهُ لا سَبيلَ عليه للتنكيرِ، بخلافِ قولِ المؤمنينَ؛ لأنهُ يَحتملُ أن يَختزِلَ عنهُ الإضافةَ فَبقي مُنكّراً.

قولُه: (**وكان هذا مِن قَبيلِ «كان»**) أي: لفْظةُ «كان» هُنا مِن قَبيلِ «كان» في قولِه:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٥).

وقُرئ: (ليُحكَمَ) على البناء للمفعول. فإن قلت: إلامَ أُسند (يُحكَم) ولا بُدَّ له من فاعل؟ قلت: هو مُسنَدٌ إلى مَصدره؛ لأنَّ معناه: ليُفعَلَ الحُكمُ بينَهم، ومثلُه: جُمِعَ بينَهما، وأُلِّفَ بينهما. ومثلُه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن قرأ ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾ منصوباً، أي: وقع التقطُّعُ بينَكم. وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقوله: ﴿دُعُوٓاْ﴾.

﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، أي: بمعنى: ما يصحُّ وما ينبغي وما يستقيم، قال صاحبُ «المطلع»: إنّما صَحّ واستقامَ أن يقولَ المؤمنونَ: سَمِعنا وأطَعْنا، ولهذا قال الفرّاءُ في معناه: إنما كان ينبغي أن يكونَ قولَ المؤمنينَ إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه أن يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا[١]. والتحقيقُ في هذا التركيبِ ما ذكَرَه صاحبُ «الانتصاف». قال: فائدةُ دخولِ «كان» المبالغةُ في نَفْي الفعلِ الداخلِ هُو عليه بتعديدِ جهةِ نَفْيِه عموماً باعتبارِ الكونِ وخصوصاً باعتبارِ خصُوصيّةِ الفعل بعدَ ما كان، فهُو نَفْيٌ مرّتَيْن[٢].

وقال القاضي: مِن عادتِه تعالى إتْباعُ ذكْرِ المُبطِل ذكْرَ المُحِقّ، والفَصْلُ لنَفْي ما أثبَتَ فيهم عن غيرِهم والتنبيهِ على ما ينبغي بعدَ إنكارِه لِما لا ينبغي[٣].

قولُه: (وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقولِه: ﴿دُعُوٓاْ﴾)، يعني: أنّ المَدْعوّ إليه في الآيةِ: اللهُ تعالى ورسُولُه صَلَواتُ الله عليه، و﴿لِيَحۡكُمَ﴾ على القراءةِ المشهورة: مُسنَدٌ إلى ضميرِ الرسُولِ ﷺ وحدَه، فاحتيجَ ـ للتجاوُبِ بيْنَ الكلامَيْنِ ـ إلى أن يُقال: إنّ ذكْرَ الله تمهيدٌ، كقولِك: أعجبَني زيدٌ وكرَمُه.

وأمّا إذا قُرِئَ: «لِيُحْكَم»، مجهولاً[٤]، وأُسنِدَ إلى المصدرِ، يعمُّ الحاكمَ فيقعُ التجاوبُ بينَهما ولم يفتقِرْ إلى ذلك التأويل.

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٥٨).

(٢) لم أجده في مِظنّته من «الانتصاف»، فلعلّه قالَه في موطنٍ آخَرَ منه.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).

(٤) وقد قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٢. وقرأ أيضاً: «لِيُحْكِمَ» بضم الياء وكسر الكاف من الإحكام.

[﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ ٥٢]

قُرِئ: (ويَتَّقِهِ) بكسرِ القـاف والهاءِ مع الوصـل وبغيرِ وَصْـل، وبسُكونِ الهاء، وبسكونِ القاف وكسرِ الهاء. شبّه تَقِه بكَتِفٍ فخُفِّف، كقوله:

قالَتْ سُلَيْمى: اشتَرْ لنا سَوِيقا

ولقد جَمع اللهُ سبحانه في هذه الآيةِ أسبابَ الفوز.

قولُه: (قُرِئ: «ويَتّقِهِ» بكسرِ القافِ والهاءِ معَ الوَصْل)، قَرَأها نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ ذَكْوانَ والكسائيُّ وخَلَفٌ، وبغيرِ وَصْل: قالونُ عن نافعٍ وعن هشامٍ رواية، وبسُكونِ الهاء: أبوْ عَمْرو وأبو بكرٍ وخَلّادٌ، وسكونِ القافِ وكسرِ الهاء: حَفْصٌ[1]. قال صاحبُ «الـمطلع»: قراءةُ العامّة: «ويتقهي» بياءٍ ملفوظةٍ بعدَ الهاء، وهُو الأصلُ فيما إذا تحرّكَ الحرفُ قبْلَ الهاءِ كما في يؤدِّه ويؤتِه. ورُوِي عن نافع بكسرِ الهاء ولا يَبلُغُ بها الياء، لأنّ حركةَ ما قبْلَ الهاءِ ليست تَلزَم، ألا ترى أنهُ اختيرَ حذْفُ الياءِ في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ في الرّفْع مثْلَ علَيْه؟ وقرَأَ أبو عَمْرو: «وَيتّقِهْ» ساكنةَ الهاء، وذلك أنّ ما يَلحَقُ هذه الهاءَ منَ الواوِ ومنَ الياءِ زائدٌ، فرُدّ إلى الأصل وحُذِفَ الزِّيادة. وقرَأَ حَفْصٌ ساكنةَ القافِ مكسورةَ الهاء. قال ابنُ الأنباريِّ: وهُو على لُغةِ مَن يقولُ: لم أرَ زيداً، ولم أشترِ طعاماً ولم يتّقِ زيداً، يُسقِطونَ الياءَ منهُ للجَزْم، ثُم يُسكِّنونَ ما قبلَها، قال:

ومَن يتّـقْ فإنّ اللهَ معْـه ورزقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادِ

قولُه: (**قالت سُلَيْمَى: اشتَرْ لنا سَويقا**)، تمامُه:

وهاتِ خُبزَ البُرِّ أو دقيقا[2]

شَبّه المنفصلَ بالمتّصل فصار نزل فلذا خُفِّف.

قولُه: (**ولقد جَمَعَ اللـهُ في هذه الآيـةِ أسبابَ الفَـوْز**)، يعني: الفاءُ في ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه (٢: ١١١).

(٢) ذكره في «اللسان» (بَخَس) باختلافٍ في الروايةِ، وعزاه للعذافِرِ الكِنْدي.

وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه في تفسيرِها: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ﴾ في فَرائضِه ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾ في سُننِه ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ على ما مضى من ذُنوبه ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فيما يَستقبل. وعن بعضِ الملوكِ: أنه سَأل عن آيةٍ كافية، فتُلِيَتْ له هذه الآية.

[﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ٥٣]

جَهد يَمينه: مستعارٌ مِن جَهَدَ نفْسَه: إذا بلغَ أقصى وُسْعِها؛ وذلك إذا بالَغَ في اليَمين وبلغ غايةَ شِدَّتها ووكادَتِها.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: مَن قال: باللّـهِ؛ فقد جَهَدَ يمينَه. وأصل: «أقسَمَ جَهْدَ اليمين»: أقسَمَ يَجهَدُ اليمينَ جَهْداً، فحُذف الفِعل وقُدِّم المَصدرُ فوُضع موضعَه

﴿ٱلْفَآئِزُونَ﴾ جزائيّةٌ، مؤْذِنةٌ بأنّ ما بعدَها مسبّبةٌ عمّا قبلَها، ممّا تضمّنَه الشّرطُ مِن طاعةِ الله وطاعةِ رسُولِه، والخَشْيةِ والتقوى، وهي جامعةٌ لعمُوم أحوالِ الـمُكلّف؛ فإنّ الواجبَ عليه في الآنِ الذي هُو فيه طاعةُ الله وطاعةُ رسُولِه، وخَشْيةُ الله على ما مضَى، إنْ فَرَطَ منهُ تقصيرٌ فيَتداركُه، وتَقْوى الله فيما يَستقبِلُ مِن تَرْكِ ما يجبُ عليه أن يَذَرَه، والإتْيانِ بما يجبُ عليه إتْيانُه، كما أشار إليه حبْرُ الأُمّة، فعَمّ الأوقاتَ بأسْرِها والأفعالَ بأجمَعِها، مِن فعلِ ما ينبغي، وتَرْكِ ما لا ينبغي؛ ولذلك قيل: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، أي: الكاملونَ في الفَوْزِ بمَباغيهم ومَطالبِهم. ثُم الآيةُ كما هِي تذييلٌ لِـما سبَق، وتعريضٌ بالمؤمنينَ الذين إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه ليَحكُمَ بينَهم أنْ يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا، وبالمنافقينَ الذين يقولونَ: آمَنّا بالله وبالرسُولِ وأطَعْنا، إلى قولِه: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلى آخِرِ الآيات، بأنّ الأوّلينَ هُمُ الفائزونَ بمَباغيهم، والآخِرينَ هُمُ الدّامِرونَ الخاسِرون، فالآيةُ مِنَ الجَوامع.

قولُه: (أقسَمَ يَجهَدُ اليمينَ جَهْداً)، هو كقولِك: فلانٌ جَهَدَ نفْسَه، أي: يستفرغُ طاقتَه، وكأنّ لليمينِ وُسْعاً وطاقةً وهُو يَجهَدُ في استفراغِه منها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جَهْد يمينِه» مستعارٌ مِن جَهْدِ نفْسِه، **النهاية**: جَهِدَ الرجُلُ في الشيءِ: إذا جَدّ فيه وبالَغ، ومنهُ الجهاد، وهُو استفراغُ ما في الوُسْع والطاقةِ مِن قولٍ أو فعل. والاجتهادُ: بَذْلُ الوُسْع في طلَبِ أمر.

مُضافاً إلى المفعول، كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] وحُكمُ هذا المنصوب حكمُ الحال، كأنه قال: جاهِدِين أيمانَهم. و﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ خبرُ مبتدإٍ محذوف، أو مبتدأٌ محذوفُ الخبر، أي: أمرُكم والذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ معلومة لا يُشَكُّ فيها

الراغب: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ أي: حلَفوا واجتَهَدوا في الحَلِفِ أنْ يأتوا به على أبلغِ ما في وُسْعِهم، والاجتهادُ: أخذُ النفس ببَذْلِ الطاقةِ وتَحمُّلِ المشَقّة، ويقالُ: جَهدْتُ رأيي وأجهَدتُه: أتعبتَه بالفِكر، والجهادُ والمُجاهدةُ: استفراغُ الوُسْع في مُدافعةِ العدوّ[1].

وأقسَمَ: أي: حَلَف، وأصلُه منَ القَسامة، وهُو أيمانٌ تُقسَمُ على أولياءِ المقتول، ثُم صار اسماً لكلِّ حَلِف. وقَسيمُ الوَجْه، أي: صَبيحُه، والقَسامةُ: الحُسْن، وأصلُه منَ القِسمة، كأنّما أُوتيَ كلُّ موضع نصيبَه منَ الحُسْنِ ولم يَتفاوَتْ، وقيل: إنّما قيل: مُقَسّم؛ لأنه يَقْسِم بحُسنِه الطَّرْف، ولا يَثبُتُ في موضع دونَ موضع[2].

قولُه: (أي: أمْرُكم والذي يُطلَبُ منكم)، إلى آخِره، هذه الوجوهُ يجمَعُها معنَيانِ بحسَبِ تفسيرِ «المعروفة»، وذلك أنّ المنافقينَ كانوا يُبالغونَ في الإقسام بأنّك إنْ أمرتَنا أن نَخْرُجَ مِن ديارِنا وأموالِنا خرَجْنا، فقيل لهم: طاعةٌ معروفة، أي: معروفةٌ بالفعل لا يُشَكُّ فيها أنّها طاعةٌ أو معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل، فإذا فُسِّرت بالفعل احتَمَلَ أن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ كما قال أوّلاً: أمْرُكم والذي يُطلَبُ مِنكم طاعةٌ معروفةٌ معلومةٌ لا يُشَكُّ فيها، كطاعةِ الخُلّصِ منَ المؤمنين، فإنّهم إذا استُنفِروا إلى الجهادِ خَرَجوا مِن ديارهم وأموالِهم من غيرِ رَيْثٍ ولا إقْسام، أو مبتدأٌ خبرُه محذوف، بأنْ يُقالَ: طاعةٌ معروفةٌ، أي: بالفعلِ أمثَلُ وأوْلَى بِكم مِن هذه الأَيْمانِ الكاذبة، فقولُه: «بكُم» متعلِّقٌ بالأمثَلِ والأَوْلى على التنازُع، وإذا فُسِّرتْ بالقولِ وبما عُرِفَ منهم ومِن أمثالِهم أنّها طاعةٌ بالقولِ دونَ الفعل، كان خبرَ مبتدإٍ محذوف، فيقال طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل. واختيارُ الزجّاج الوَجْهَ الثانيَ منَ التقريرِ الأوّل، حيثُ قال: طاعةٌ معروفةٌ أمثَل، أي:أمثَلُ مِن قَسَمِكم

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٨.

(٢) «المصدر السابق» ص٦٧١.

ولا يُرتاب، كطاعةِ الخُلَّصِ من المؤمنين الذين طابَقَ باطنُ أمرِهم ظاهرَه، لا أَيمانٌ تُقسِمُون بها بأفواهِكم وقُلوبُكم على خلافها. أو: طاعتُكم طاعةٌ معروفة بأنها بالقولِ دونَ الفعل. أو: طاعةٌ معروفة أمثَلُ وأَولى بكم من هذه الأَيمان الكاذبة.

وقرأ اليزيديّ: (طاعةً معروفةً) بالنصبِ على معنى: أَطِيعوا طاعةً. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ﴾ يَعلمُ ما في ضَمائركم ولا يَخفى عليه شيءٌ مِن سرائركم، وإنه فاضِحُكم لا مَحالةَ ومُجازِيكم على نِفاقكم.

[﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٥٤]

صَرَفَ الكلامَ عن الغَيْبةِ إلى الخِطاب على طريقةِ الالتفات، وهو أبلغُ في تَبْكيتهم.

بما لا تَصْدُقونَ فيه، وفي الكلامِ دليلٌ عليه؛ لأنهُ قال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ واللـهُ عزّ وجَلّ مِن وراءِ ما في قلوبهم، فقال: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، وقال: ويجوزُ: «طاعةً معروفةً» على معنى: أطيعوا طاعةً معروفةً، لأنّهم أقسَموا إذا أُمِروا أن يُطيعوا، فقيل: أطيعوا طاعةً معروفةً، ولا أعلمُ أحداً قرأَ بها، فإنْ لم تُرْوَ فلا تُقْرأ[1].

قولُه: (صَرَفَ الكلامَ عنِ الغَيْبةِ إلى الخطاب)، قال صاحبُ «التقريب»: عَدَلَ عن الغَيْبةِ في ﴿أَقْسَمُوا۟﴾ إلى الخطابِ في ﴿تَوَلَّوْا۟﴾، يريدُ أنّ قولَه: فإنْ توَلّوْا ليس مِن تتمّةِ كلامِ الرسُولِ ﷺ المأمورِ به أن يُبلِّغَ إليهم مِن قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾، بل هُو تعقيبٌ لأمرِ الله رسُولَه ومتّصلٌ بما قبلَه. المعنى: وأقْسَموا بالله جَهْدَ أَيمانِهم قُلْ كذا وكذا، فإنْ توَلّوا أيُّها المخاطَبونَ فإنّ عليه ما حُمِّلَ وعليكُم ما حُمِّلتُم. والظاهرُ أنهُ تعالى أمَرَ رسُولَه ﷺ بأنْ يقول لهُم: وأطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُولَ ولا تُخافُ مضَرّتُهم، فكان أصلُ الكلام: قُلْ أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُول، فإنْ توَلّوا فإنّما عليكَ ما حُمِّلت، وعليهم ما حُمِّلوا، بمعنى:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥١).

يريد: فإنْ تتولَّوْا فما ضَررتُموه، وإنما ضَررتم أنفُسَكم؛ فإنَّ الرسولَ ليس عليه إلّا ما حَمَّلَه اللهُ وكلَّفه مِن أداءِ الرسالة، فإذا أدّى فقد خَرَجَ عن عُهدةِ تكليفه، وأمَّا أنتم فعليكم ما كُلِّفتُم من التلقِّي بالقَبُولِ والإذعان، فإنْ لم تَفعَلُوا وتولَّيتم فقد عرَّضتم نُفوسَكم لسخطِ الله وعذابِه، وإنْ أطعتُموه فقد أَحرَزْتُم نَصِيبَكم **من الخروجِ عن الضلالةِ** إلى الهدى، فالنفعُ والضَّرر عائدانِ إليكم، وما الرسولُ إلّا ناصِحٌ وهاد، وما عليه إلّا أن يُبلِّغَ ما له نفعٌ في قَبُولكم، ولا عليه ضَرَرٌ في تولِّيكم. والبلاغ: بمعنى التبليغ، كالأداء: بمعنى التأدية. ومعنى ﴿ٱلْمُبِينُ﴾: كونه مَقْرُوناً بالآياتِ والمُعجِزات.

[﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ

فما يَضُرُّونك شيئاً، وإنّما يَضُرُّونَ أنفُسَهم، على الماضي والغَيْبة في ﴿تَوَلَّوْاْ﴾ فصَرَفَ الكلامَ إلى المضارع، والخطابُ في تَتَولّوْا بحَذْفِ إحدى التاءَيْن، بمعنى فما ضَرَرْتُموه، وإنّما ضَرَرْتُم أنفُسَكم لتكونَ المُواجَهةُ بالخطابِ أبلَغَ في تبكيتِهم، ولـمّا لم يكنْ هذا التفاتاً مَحْضاً؛ لأنَّ الالتفاتَ هُو: الانتقالُ مِن إحدى الصِّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، بل هُو عدولٌ مِن صيغةٍ إلى صيغة، قال أوّلاً: «صَرَفَ الكلامَ»، وثانياً: «على طريقةِ الالتفات»، ونحوُ هذا المعنى مَرّ في البقرةِ عندَ قولِه تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وفي كلام الواحِديِّ ما يؤيِّدُ هذا التقرير[1]، واللـهُ تعالى أعلم.

قولُه: **(مِنَ الخروجِ عن الضّلالة)**: بيانٌ لـ«نصيبكم»، ولولا البيانُ لكان «نصيبكم» استعارةً على الخُروج مِنَ الضَّلالةِ إلى الهُدى، وقولُه: «أحرزتم» حينَئذٍ كالترشيح لهذا التشبيه، شَبّهَ هذا المعنى بالنّصيبِ الوافي مِن أنصِباءِ القِداح، وهُو الـمُعَلّى، كأنه قيل: أحرَزتُمُ القِدْحَ الـمُعَلّى.

---

(١) انظر: «الوسيط في التفسير» للواحدي (٢: ٣٢٦).

﴿خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [٥٥

الخطابُ لرسولِ الله ﷺ ولمن معه. و﴿مِنكُمْ﴾: للبيان، كالتي في آخرِ سورة الفتح. وَعَدَهم اللهُ أن ينصرَ الإسلامَ على الكُفر، ويورِّثَهم الأرض، ويَجعلَهم فيها

قولُه: (و﴿مِنكُمْ﴾: للبيان، كالتي في آخِر سُورةِ الفَتْح)، يعني: في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]. وقلتُ: الظاهرُ أنّ الخطابَ عامٌّ، و«مِن» للتبعيضِ كما مَرّ في قولِه تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٣] في أحدِ وجهَيْه، نَصّ عليه في موضعِه[1]؛ وذلك أنّ قولَهُ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ إلى آخِرِ قولِه: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وَسَطٌ بيْنَ المعطوفِ وهُو قولُه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ والمعطوفِ عليه وهُو قولُه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ على ما قَدّره كالاعتراضِ لِما سَبَقَ أنّ أصلَ الكلام: قُلْ: أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُولَ ولا تَخَفْ معرّتَهم، فينبغي أن يَجريَ الكلُّ على سَنَنٍ واحد، وأن يُقالَ: أطيعوا اللـهَ وأطيعوا الرسُول، فإنْ تُعرِضوا عن طاعتِهما فقد عَرّضتُم نفوسَكُم لسَخَطِ الله تعالى، وإنْ أطعتُموهما تَهتَدوا. ثُمّ بيّنَ ما للمُهتَدينَ منهم بقولِه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ إلى آخِرِه، أي: أحرَزتُم نَصيبَكُم في الدُّنيا والعُقْبى، أمّا في الدُّنيا فإنّ اللـهَ وَعَدَ الذين آمَنوا مِنكم، أي: الذين اعتَصَموا بحَبْلِ الله والتَزَموا صُحبةَ رسُولِ الله ﷺ الاستخلافَ في الأرض، وتمكينَ الدِّين وإبدالَ الخَوْفِ بالأمن. وأمّا في العُقْبى فإنّ مَن عمِلَ الصّالحاتِ مِن إقامةِ الصّلاة، وإيتاءِ الزّكاة، وطاعةِ الرسُول، فإنّ اللـهَ سوفَ يرحَمُه رحمةً مطلقةً لا يُكتَنَهُ كُنْهُها ولا يُقادَرُ قَدْرُها، ولهذه الفائدة أَخّرَ المعطوفَ عن المعطوفِ عليه.

فإن قلتَ: هل في توسيطِ ﴿مِنكُمْ﴾ بيْنَ ﴿آمَنُوا﴾ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ هُنا، وفي تأخيرِه عنهما في الفَتْح مِن فائدة؟ قلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: التأخيرُ دَلّ على أنّ وَعْدَ الله تعالى بالمغفرةِ والأجْرَ العظيمَ مُسبّبانِ عن إيمانِهمُ المقارَنِ بالأعمالِ الصّالحاتِ معاً؛ لأنّ الاتّصافَ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤٥ - ٢٤٦).

خُلفاء، كما فَعل ببني إسرائيلَ حينَ أورَثَهم مِصرَ والشامَ بعد إهلاكِ الجبابرة، وأن

بالإيمانِ والعَملِ الصّالح في الظاهرِ مناسبٌ لأنْ يكونَ عِلّةً للمغفرةِ والأجرِ العظيم، وتوسيطُه دَلّ على أنّ الإيمانَ هُو الأصلُ في الاعتبار، وأنّ الأعمالَ كالتابِعة له، فتأثيرُ العَملِ الصّالح في الاستخلافِ دونَ تأثيرِه في إثباتِ المغفرةِ والأجرِ العظيم، ونحوَه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أخّرَ إسماعيلَ عن المفعول؛ ليَدُلّ على أنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان الأصلَ في العمَل، وإسماعيلُ عليه السّلامُ كالتابعِ له، ولو قَدّمه لم يكنْ كذلك. ومِن ثَم اختَلَف العلماءُ، قال الإمام: جمهورُ الفقهاءِ والمتكلّمينَ اتّفقوا على أنّ الفاسقَ حالَ فِسقِه لا يجوزُ عَقْدُ الإمامةِ له، واختَلفوا في أنّ الفِسقَ الطارئَ هل يُبطلُ الإمامةَ أو لا[1]؟

قلتُ: والذي عليه الأحاديثُ الصّحيحةُ: لا، رَوَينا عن مسلم والتِّرمذيِّ، عن وائلِ ابن حُجْرٍ قال: سأل سلمةُ بن يزيدَ رسُولَ الله ﷺ قال: يا نَبيّ الله، أرأيتَ إن قامَتْ علينا أُمَراءُ يسألونَنا حقّهم، ويمنَعُونَنا حقّنا، فما تأمُرُنا؟ فأعرضَ عنه، ثمّ سأله فأعرضَ عنه[2]، ثُم سألَه في الثالثة، فجَذَبه الأشعثُ فقال: اسمَعوا وأطيعوا، فإنّما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتُم»[3].

وعن مسلم والدارميِّ عن عَوْفِ بن مالكٍ رضيَ اللـهُ عنه، عن رسُولِ الله ﷺ أنه قال: «ألا ومَن وُلّيَ عليه وال، فرآهُ يأتي شيئاً مِن معصيةِ الله، فيكرَهُ ما يأتي مِن معصيةِ الله ولا يَنزِعَنّ يداً منَ الطاعة»[4]، فعلى هذا لا يجوزُ الطّعنُ في الخُلفاءِ بعدَ الخُلفاءِ الراشِدينَ رضَي اللـهُ تعالى عنهم.

قولُه: (حينَ أورَثَهم مِصر)، إشـارةٌ إلى قولـه تعـالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٤ : ٣٨).

(٢) قوله: «ثم سأله فأعرض عنه» سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٦) والترمذي (٢١٩٩).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢٨٣٩).

يمكِّنَ الدِّينَ المُرتضى؛ وهو دِينُ الإسلام، وتمكينُه: تثبيتُه **وتوطيدُه؛ وأنْ يُؤمِّنَ سِربَهم** ويزيلَ عنهم الخوفَ الذي كانوا عليه؛ وذلك: أنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه مَكثُوا بمكةَ عشرَ سنينَ خائفين، ولمّا هاجروا كانوا بالمدينةِ يُصبِحون في السلاح ويُمسُون فيه، حتى قال رجل: ما يأتي علينا يومٌ نأمَنُ فيه ونَضَعُ السلاحَ؟! فقال ﷺ: «**لا تَغبُرون** إلّا يسيراً حتى يَجلِسَ الرَّجلُ منكم في الملأ العظيم **مُحتبِيًا ليس فيه حَديدة**»، فأنجزَ الله وعْدَه وأظهرَهم على جَزيرة العَرَب، وافتَتحوا **بعدُ** بلادَ المشرقِ والمغرب، ومزَّقوا

يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧] يريدُ جهـاتِ أرضِ مِصـرَ الشّرقيةَ والغربيّة.

قولُه: (**وتوطيدُه**)، **الجوهريّ**: وَطَدْتُ الشيءَ أطِدُهُ وَطْداً، أي: أثبتّهُ وثَقّلتَه، والتوطيدُ مثلُه.

قولُه: (**وأنْ يُؤمِّنَ سِربهم**)، **النهاية**: يقال: فلانٌ آمِنٌ في سِرْبِه ـ بالكسرـ أي: نفْسِه. وفلانٌ واسعُ السِّرب، أي: رَخِيُّ البال، وفي الحديث: «مَن أصبَـحَ آمِناً في سِرْبِه»[١]، ويُروَى بالفتح، وهُو المَسلَكُ والطّريق.

قولُه: (**لا تَغبُرون**)، **الجوهري**: غَبَرَ الشيءُ يَغبُر، أي: بقي، والغابرُ: الباقي. والغابرُ: الماضي، وهُو منَ الأضداد.

قولُه: (**مُحتَبِياً ليسَ فيه حديدة**)، عبارةٌ عن غايةِ الأمنِ ورخاءِ البال. الحَبْوُ: هُو أن يَضُمّ الإنسانُ رجلَيْه إلى بطنِه بثوبٍ ويجمَعَها معَ ظهرِه، ويَشُدّه عليها، والحديثُ المشهورُ عن عَدِيٍّ في هذا المعنى[٢] يشهَدُ لهُ قولُه: «بعد»، أي: بعدَ فَتْح جزيرةِ العربِ بلادَ المشرق والمغرب.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٠) والترمذي (٢٣٤٦) وابن ماجه (٤١٤١) من حديثِ عُبَيْد الله بن مِحْصَن الخَطْميِّ عن أبيه، وصححه ابن حبّان (٦٧١) من حديثِ أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) انظر حديث عدي بن حاتم في «مسند أحمد» (١٨٢٨٦) و«سنن الترمذي» (٢٩٥٣).

مُلكَ الأكاسِرة ومَلكوا خزائنَهم، واستولَوْا على الدنيا، ثم خرجَ الذين على خلافِ سِيرتِهم فكَفَرُوا بتلك الأنعُم وفَسَقُوا؛ وذلك قوله ﷺ: «الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنةً، ثم يُملِّكُ اللهُ مَن يشاء فتصيرُ مُلكاً، **ثُمَّ تصيرُ بِزِّيزى**: **قَطْعَ** سبيل، وسَفْكَ دماء، وأخْذَ أموالٍ بغيرِ حقِّها». وقُرِئ: (كما استُخلِفَ) على البناء للمفعول، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ بالتشديد.

فإن قلت: أين القَسَمُ المُتلَقَّى باللامِ والنون في ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾؟ قلت: **هو محذوف، تقديرُه: وَعَدَهم الله، وأقسَمَ ليَستخلفنَّهم**، أو: **نُزِّل** وعدُ اللّـهِ في تحقُّقه بمنزلةِ القَسَم، فتُلقِّيَ بما يُتلقَّى به القَسَم، كأنه: أقسَمَ اللهُ لَيستخلِفنَّهم. فإن قلت: ما محلُّ ﴿يَعْبُدُونَنِي﴾؟ قلت: إن جعلتَه استئنافاً: لم يكنْ له محَلّ، كأنَّ قائلاً قال: ما لهم يُستخلَفونَ ويُؤمَنون! فقال: يَعبُدونني. وإن جعلتَه حالًا عن وعدِهم، أي: وعَدَهم اللهُ ذلك في حالِ عبادتِهم وإخلاصِهم: فمحلُّه النَّصب. ﴿وَمَن كَفَرَ﴾: يريدُ كُفرانَ النِّعمة؛ كقوله: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢]. ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ

قولُه: (**ثُم تصيرُ بِزِّيزَى**)، **النهاية**: وفي حديثِ أبي عُبَيدةَ: أنهُ «سيكونُ نُبوّةٌ ورحمةٌ كذا وكذا، ثُم يكونُ بِزِّيزَى وأخْذُ أموالٍ بغيرِ حقّ»، البِزّيزى[١] بكسرِ الباءِ وتشديدِ الزاي الأُولى والقَصْرِ: السّلبُ والتغلُّب، مِن بَزّه ثيابَه وابتَـزّه: إذا سَلَبَه إياها، و«قَطْعَ سَبيل» نصبٌ، إمّا عطفُ بيانٍ لقولِه: «بِزِّيزَى» أو بدَلٌ منه. ونحوُه رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل عن سَفينة[٢]، وليس في روايتِه «بِزّيزَى».

قولُه: (**هُو محذوفٌ تقديرُه: وَعَدَهم اللـهُ وأقْسَمَ ليَستخلِفَنّهم**)، قال الزجّاجُ: إنّما جاءت اللام لأنّ: وعَدتُه بكذا أو كذا، ووَعَدتُه لأُكرِمَنّه، بمنزلةِ: قلتُ؛ لأنّ الوعدَ لا ينعقدُ إلّا بقول[٣].

---

(١) في الأصول الخطية: «البزيز» وصوابُه بالألفِ المقصورة كما ذكره الطيبي.

(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (٥: ٢٢٠) وصحّحه ابن حبان (٦٩٤٣).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥١).

ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أي: هُمُ الكامِلُون في فِسْقهم؛ حيث كَفَرُوا تلك النِّعمةَ العظيمة **وجَسَرُوا على غَمْطِها**. فإن قلت: هل في هذه الآيةِ دليلٌ على أمرِ الخُلفاءِ الراشدين؟ قلت: أوضحُ دليل وأبيَنُه؛ **لأنَّ المُستَخلَفين الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات هُمْ هُم.**

قولُه: (**وجَسَروا على غَمْطِها**)، أي: اجتَرأوا على تحقيرِها وازدرائها.

قولُه: (**لأنّ الـمُستخلَفينَ الذين آمَنوا وعمِلوا الصّالحاتِ هُم هُم**)، والظاهرُ أنّ «هم» الأوّلَ فَصْلٌ، والثانيَ خبرُ «إنّ»، فيُفيدُ تخصيصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، أي: هذه الأوصافُ مُنحصِرةٌ فيهم، ومختصّةٌ بهم لا تَتعدّى إلى غيرِهم. ولعَمْري همُ الذين اقتَبَسوا الدِّينَ والتقوى مِن مِشكاةِ النُّبوة، وكلُّ الناس عِيَالُهم فيه، ومنهمُ انتَشَرَ نورُ الإسلام في مشارقِ الأرضِ ومَغاربِها، وهمُ الذين يَستحقُّونَ أن يُقالَ فيهم:

همُ القومُ كلُّ القومِ للدِّينِ والتُّقى ... وناهيكَ بالقومِ الذّين همُ هُمُ

أي: همُ الأخيارُ والأشرافُ كما عرَفْت. كقولِ الحريريِّ:

قد باعتِ الأسباطُ قَبْـ ... ـلي يوسُفاً وهُمْ هُمُ[1]

وقد يجيءُ للذّمِّ، قال:

رَفَوْني وقالوا يا خُويلدُ لم تُرَعْ ... فقلتُ ـ وأنكَرْتُ الوجوهَ ـ: هُمُ هُمُ[2]

أي: همُ الأعداء. رَفَوْني: أي: سَكّنوني بعَدَم الخَوْف.

قال الإمام: وجهُ الاستدلالِ أنّ هذا خطابٌ معَ جماعةِ الحاضِرينَ في حَضْرةِ الرِّسالةِ صَلَواتُ الله على صاحبِها بإيصالِ الخلافةِ إليهم، وأن يُمكِّنَ لهم دينَهمُ الـمَرْضيّ، وأن يُبدِلَهم بعدَ الخَوْفِ أمْناً، ولا يُمكنُ حَمْلُ هذا إلّا على هؤلاءِ الأربعة؛ لأنّ منِ ادّعى الروافضُ إمامتَه ما كانوا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينِهم وما زال الخوفُ عنهم؛ بل كانوا أبداً في التُّقْيةِ والخوف،

---

(١) انظر: «مقامات الحريري» (١: ٢٧٠).

(٢) لأبي خِراش الهذلّي. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٢١٧).

[﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٥٦]

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ معطوفٌ على ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، **وليس ببعيدٍ أن يقعَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ** وإن طال؛ **لأنَّ حقَّ المعطوفِ أن يكون غيرَ المعطوف عليه**. وكرِّرت طاعةُ الرسول؛ تأكيداً لوجوبها.

فوَجَبَ حَمْلُها على ما ذكَرْنا؛ لأنّهم كانوا عندَنا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينِهم غيرَ خائفين[1].

وقال: وفيه دليلٌ على صحّةِ النبوّةِ بالإخبارِ عنِ الغَيْب على ما هُو به[2]، وخلافةِ الخُلفاءِ الراشِدين، إذْ لم يَجتمع الموعودُ والموعودُ عليه، أي: العملُ الصّالحُ لغيرِهم بالإجماع.

قولُهُ: (**وليس ببعيدٍ أن يقَعَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ...؛ لأنّ حقّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه**)، أي: الحقُّ الـمُغايَرة، لا أنْ لا يقَعَ بينَهما فاصل. وقال صاحبُ «التقريب»: لأنّ طُولَ الفَصْل يُحقِّقُ المُغايَرةَ المطلوبةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، يريدُ أنّ الواجبَ أن يكونَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه المُغايَرة، وعندَ القُربِ لا يَتحقّقُ ذلك، فإنّ المُجاوَرةَ مَظِنّةُ الاتّصال بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه؛ فإنّ شدةَ اتّصالِهما مانعةٌ مِن دخولِ فَصْلٍ بينَهما، ولهذا تكلّموا في قراءةِ ابنِ عامر: ﴿قَتْلَ أولادَهُم شُرَكائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصْبِ الأولادِ وجَرِّ الشُّركاءِ[3]، على أنّ للفَصْلِ والتأخيرِ فوائد، منها: الإشعارُ بأنّ الجُملةَ المتَخلِّلَةَ وهُو ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ الآية، ممّا هو يُهتَمُّ بشأنِه، وأنّها متّصلةٌ بما يتَعلّقُ بالمعطوفِ عليه وهُو ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ كما سبَق. قال القاضي: ولا يَبعُدُ عطْفُ ذلك على ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾، فإنّ الفاصلَ وعدٌ على المأمورِ به[4].

ومنها: أنّ في تأخيرِ المعطوفِ عن قولِه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ إعلاماً بنوعِ اتّصالٍ به، وبيانُهُ ما مَرّ أيضاً، وهُو: إنْ أطَعْتُم وآمنتُم فقد أحرَزتُم نصيبَكم في الدُّنيا والعُقْبى.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢٥).

(٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٢٤).

(٣) وقد جرى في هذا الاختيار على مذهبِ الكوفيين في جوازِ الفصلِ بين المضافِ والمضاف إليه. لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٧٣، وانظر الكلام على قراءة ابن عامر في سورة الأنعام.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٨).

[﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٥٧]

وقُرِئ: (لا يَحسَبَنَّ) **بالياء**، وفيه أوجه: أن يكون ﴿مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ **هما المفعولان**. والمعنى: ولا يَحسبنَّ الذينَ كفروا أحداً يُعجز اللّـهَ في الأرض حتى يَطمَعوا هم في مِثْلِ ذلك. **وهذا معنًى قويٌّ جيِّد**.

ومنها: التوكيدُ؛ لأنه لو لم يؤخّرْ لم يُحتَجْ إلى إناطةِ أطيعوا الرسُولَ به؛ فإنهُ على مِنوالِ قولِه تعـالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

ومنها: الإيذانُ بشَرَفِ إقامةِ الصّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ ومحلِّهما عندَ الله، وأنّهما أُمّا العبادات، وبُعدُهما مَرْتبةً عن سائرِ العبادات والطاعات؛ لأنّ العطفَ مِن بابِ عطفِ جِبريلَ على الملائكة[1]، ومِن ثَم رَتّبَ الأوّل بقولِه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ وعلى الثاني بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لا يَحسَبَنّ» بالياء**)، ابنُ عامرٍ وحمزة، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[2].

قولُه: (**هما المفعولان**)، أحدُهما أحداً، مُعجِزين. وثانيهما: الأرضَ لتقديرِ الاستقرار، وإنّما جازَ وَصْفُ أحداً بالجَمْع وإيقاعُه موقعَ المبتدأ؛ لكونِه نكرةً في سِياقِ النفْي، كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] صفةً لأحد؛ لأنهُ عامٌّ، وعلى الثاني والثالثِ: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لَغْوٌ[3] ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

قولُه: (**وهذا معنًى قويٌّ جيِّد**)، وفيه التفاتانِ؛ لأنهُ تعالى لـمّا التفتَ منَ الغَيْبةِ إلى الخطابِ في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ إلى قولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ على ما سَبَق، عادَ إلى الغَيْبةِ وإقامةِ الـمُظهَرِ موضعَ الـمُضمَر، أي: لا يَحسَبَنّ البُعَداءُ منَ الذين كفَروا بنَزْعِ طاعةِ الله ورسُولِه عن عُنقِهم أحداً يَحميهِم في الأرضِ منَ الاستئصالِ حتّى

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.

(٣) أي: ظرفُ لغوٍ لـ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

وأن يكونَ فيه ضميرُ الرسولِ؛ لتقدُّم ذِكْرِه في قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، وأن **يكونَ الأصل: لا يَحسَبنَّهم الذين كفروا مُعجِزين**، ثم حُذف الضميرُ الذي هو المفعولُ الأوّل، وكان الذي سوَّغ ذلك أنَّ الفاعلَ والمفعولَيْن لـمّا كانت لشيءٍ واحد، اقتُنع بذِكرِ اثنينِ عن ذكرِ الثالث؛ **وعطفَ قولَه: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ على ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ﴾**؛ كأنه قيل: الذين كَفروا لا يَفُوتون الله، ومَأواهم النار. والمرادُ

يَطْمعوا في مثْلِ ذلك، فإنّ اللـهَ لا يُعجِزُه أحدٌ، فيقهـرُهم في الدُّنيـا بالاستئصال، ويُخزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار. ويَنصُرُ هذا التأويلَ قولُه: «والمرادُ بهم المُقسِمُونَ جَهْدَ أَيمانِهم»، وأمّا أنّ الوَجْهَ الأوّلَ أحسَنُ منَ الثاني، وهُو أن يكونَ فاعلُ «يحسَبنّ» رسُولَ الله ﷺ؛ لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فلأنّهُ على هذا لا يَحْسُنُ ذلك الحسن، إذا قيل: إنهُ التفاتٌ مِن خطابِهم بقولِه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ إلى الغَيْبةِ في قولِه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بمعنى: أنّ أولئك البُعَداءَ إنّما يَمتنعُونَ عنِ الطاعةِ لـمّا حَسِبوا أنّ لهم ناصراً يَنصُرُهم ويمنَعُهم مَن عذابِنا حينَ لم يُطيعونا، وأمّا كونُه أقوى منه؛ فإنّ نفْيَ الحُسبانِ وإثباتَ العَجْزِ لهُم على سَبيل الكناية، كما قال: «لا يَحسَبنّ الذين كفَروا أحداً يُعجِزُ اللـهَ في الأرضِ حتّى يَطْمعوا في مثْلِ ذلك» أقوى مِن نفْيِ الحُسْبانِ عن رسُولِ الله ﷺ وإثباتِ العَجْزِ لهم تصريحاً.

وأمّا كونُه أحسَنَ منَ الثالث؛ فلأنّ نفْيَ الحُسْبانِ وإثباتَ العَجْزِ لهم تصريحاً أحَطُّ مِن إثباتِ العَجْزِ لهم كنايةً. وأمّا كونُه أقوى منه، فلأنهُ لا يَحتاجُ حينَئذٍ إلى حَذْفِ أحدِ المفعولَيْنِ مِن بابِ حَسِبت، وإلى العُذرِ بجَوازِه كما قال، لأنهُ ضعيف.

قولُه: (**وأن يكونَ الأصلُ: لا يَحسَبنّهم الذين كفروا**)، قال الزجّاجُ: المعنى: لا يَحسَبنّ الذين كفَروا إيّاهم مُعْجِزين، كما تقول: زيدٌ حسِبتُهُ قائماً، تريدُ: حَسِبَ زيدٌ نفْسَه قائماً، وهذا في بابِ ظَنَنْتُ تَطْرَحُ فيه النفْس، يقال: ظننتُني أفعَل، ولا يقال: ظننتُ نفْسي أفعَل، ولا يجوزُ ضربتُني، ليستغنيَ عنها بضَرَبتُ بنفْسي[1].

قولُه: (**وعطَفَ قولَه: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ على ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾**)، والظاهرُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

بهم: المُقسِمون جهْدَ أيمانِهم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ ٥٨]

أمر بأن يَستأذنَ العبيد. وقيل: العبيدُ والإماء والأطفالُ الذين لم يَحتلِموا من الأحرار ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ في اليومِ والليلة: قبلَ صَلاةِ الفجر؛ لأنه وقتُ قيامٍ مِنَ المضاجع وطَرح ما يُنامُ فيه من الثيابِ ولُبسِ ثيابِ اليَقَظة؛ وبالظَّهيرة؛ لأنها وقتُ وضعِ الثيابِ للقائلة؛ وبعدَ صلاةِ العشاء؛ لأنه وقتُ التجرُّد من ثياب اليَقَظة والالتحافِ بثياب

لا يَصحُّ عطفُ الإخباريِّ على الإنشائيِّ، ولهذا أوّلَه وقال: «كأنهُ قيل: الذين كَفروا لا يَفوتُونَ اللـهَ ومَأواهُم النارُ»، وقال صاحبُ النّظْم: الثاني معطوفٌ على مُضمَر، أي لا يَحسَبَنّ الذين كفروا مُعْجِزينَ في الأرضِ بل مقدورٌ عليهم ومُحاسَبونَ ومَأْواهمُ النار، هذا يَقرُبُ إلى ما قَدّرناهُ فيه فيَقهَرُهم في الدُّنيا بالاستئصال، ويُجزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار.

قولُه: (أَمَرَ بأنْ يَستأذِنَ العَبيد)، قال القاضي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ﴾ رجوعٌ إلى تتمّةِ الأحكام السالفة بعدَ الفَراغ منَ الإلهيّاتِ الدّالةِ على وجوبِ الطاعةِ فيما سَلَفَ منَ الأحكام، وغيرِها[1]، والوعدِ عليها، والوعيدِ عنِ الإعراضِ عنها، والمرادُ به خطابُ الرجال والنِّساءِ، غُلِّبَ فيه الرِّجال، وليس في قولِه: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ﴾ ما يُنافي قولَه تعالى: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ﴾ [النور: ٢٧] فيَنسَخُه؛ لأنهُ في الصِّبيانِ والمماليك، وذلك في الأحرارِ البالغين[2].

---

(١) في الأصول الخطية: «وغيره» وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٩).

النَّوم. وسَمّى كلَّ واحدة مِن هذه الأحوالِ عورةً؛ لأنَّ الناسَ يَختلُّ تَستُّرهم وتحفُّظُهم فيها.

والعَوْرة: الخَلَل. ومنها: **أَعْوَرَ الفارس**، وأعورَ المكان، والأعور: المختلُّ العَيْن. ثم عَذَرَهم في تركِ الاستئذان وراءَ هذه المرَّات، **وبيَّن وجهَ العُذر في قوله: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾** يعني: أنَّ بكم وبهم حاجةً إلى المخالَطةِ والمُداخَلة: يَطُوفون عليكم للخِدْمة،

قولُه: (**وأعوَرَ الفارِس**)، وهُو إذا بَدَا فيه موضعُ خَلَلِ الضّرْبِ قال:

لهُ الشّدّةُ الأُولى إذا القِرْنُ أعْوَرَا[١]

الراغب: العَوْرةُ: سَوْءةُ الإنسان، وذلك كنايةٌ، وأصلُه منَ العارِ، لِـما يَلحَقُ في ظهورِه من العار، أي: الـمَذَمّة، ولذلك سُمِّي النِّساءُ عورةً، ومِن ذلك: العَوْراءُ: للكلمةِ القبيحة، وعَوِرَتْ عينُه عَوَراً، وعارتْ عَيْنُه عَوَرًا وعوّرتُها، وعنهُ استُعيرَ: عَوّرْتُ البئر، وقيلَ للغُراب: أعوَرُ لحدّةِ نظرِه وذلك لعكسِ المعنى، لذلك قال الشاعر:

وصِحاح العيون يُدْعَوْن عُورا

والعَوارُ والعَوْرةُ: شِقٌّ في الشيء، كالثوبِ والبيتِ ونحوِه، قال تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٣] أي: مُتخرِّقةٍ مُمكنةٍ لـمَن أرادها، ومنهُ يقال: فلانٌ يَحفَظُ عَوْرتَه، أي: خَلَلَه، وقولُه تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾ أي: نصفُ النّهار، وآخِرُ النّهار، وبعدَ العشاءِ الآخِرة. وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ أي: لم يبلُغوا الحُلُمَ[٢] والـمُعاوَرة[٣].

قولُه: (**وبيّنَ وجهَ العُذْر في قولِه: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾**)، قال القاضي: أي: هم طَوّافون، وهُو استئنافٌ لبيانِ العُذرِ الـمُرخِّص في تَرْكِ الاستئذانِ وهُو المُخالطةُ وكثرةُ المُداخَلة، وفيه

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (عور) لرجلٍ يصفُ الأسد.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٩٥.

(٣) قوله: «والمعاورةُ» زيادة من الطيبي في هذا السياق. وهي واردةٌ في سياق آخر من كلام الراغب.

وتطوفونَ عليهم للاستِخْدام؛ فلو جُزم الأمرُ بالاستئذانِ في كلِّ وقت، لأدّى إلى الحَرَج. ورُوي: أنَّ مُدْلجَ بن عمروٍ ـ وكان غُلاماً أنصاريًّا ـ أرسَلَه رسولُ الله ﷺ وقتَ الظهر إلى عُمرَ رضي الله عنه ليَدعُوَه، فدخلَ عليه وهو نائم، وقد انكشفَ عنه ثوبُه، فقال عمر: لوَدَدتُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ نهى آباءَنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخلوا علينا هذه الساعاتِ إلّا بإذن، ثم انطلقَ معه إلى النبيِّ ﷺ، فوَجَدَه وقد أُنزِلتْ عليه هذه الآية.

وهي إحدى الآياتِ المُنزَلة بسبب عُمر. وقيل: نزلتْ في أسماءَ بنتِ أبي مرشد،

دليلٌ على تعليل الأحكام[١].

قولُه: (نَهى آباءَنا وأبناءَنا وخَدَمَنا أنْ لا يَدْخلوا علينا)، قيل: «لا» مزيدةٌ لتأكيدِ النّهي، كقولِهِ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] حمَلَهم على ذلك أنّ عَدَم الدُّخولِ لا يجوزُ أن يكونَ مَنْهيّاً، والمَنْهيُّ الدُّخول، ومِن ثَم طَرَحَها صاحبُ «المطلع» وقال: أن يَدخُلوا علينا.

قلتُ: الوجهُ أن يُقدِّرَ مضافاً ويكونَ مفعولاً لهُ لقولِهِ: «نهى آباءَنا»، أي: لَوَدِدتُ أنّ اللـهَ عَزّ وجَلّ نَهَى هؤلاءِ عمّا هُم عليه منَ الفعلِ القبيح إرادةَ أنْ لا يَدخُلوا علينا إلّا بالإذْن، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً لهُ لقولِهِ: لَوَدِدت، على تقديرِ اللام، يعني: لَوَدِدتُ أن يَنْهَى لئلّا يَدخُلوا علينا إلّا بإذْن، وحَذْفُ اللامِ معَ «أنّ» جائز[٢]، وإن لم يكن فعلًا لفاعلِ الفعل المعلّل، بخلافِه في غيرِها.

قولُه: (نزَلَتْ في أسماءَ بنت [أبي] مَرْثَد)، بالثاءِ المُثلّثة، ويُروَى: «أبي مَرْشَد» بالشِّين المعجَمة، وفي «الاستيعاب» بالشِّينِ المعجَمة[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

(٢) وممن جَوَّزه من النحاةِ ابن خروفٍ الأندلسّي. انظر: «شرح الأشموني» (٢: ١٢٣).

(٣) «الاستيعاب» (٤: ١٧٨٥) وفيه: «مَرْثَد» بالثاء المثلّثة، والروايةُ بالشين المعجمة قد ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦: ١٦).

قالت: إنّا لندخلُ على الرَّجلِ والمرأة ولعلَّهما يكونان في لحافٍ واحد. وقيل: دَخل عليها غلامٌ لها كَبير في وقتٍ كرهتْ دخولَه، فأتت رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ خَدَمَنا وغلمانَنا يَدخلون علينا في حالٍ نكرَهُها. وعن أبي عمرٍو: (الحُلْم) بالسُّكون. **وقُرئ: «ثلاثَ عَوْراتٍ» بالنَّصبِ** بدلاً عن ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾، **أي: أوقاتَ ثلاثِ عَوْرات. وعن الأعمش: (عَوَرات) على لغة هُذَيل.**

فإن قلت: ما محلُّ ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ﴾؟ قلت: إذا رَفعتَ ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ كانَ ذلك في محلِّ الرفع على الوصف. المعنى: هنَّ ثلاثُ عَورات مخصوصةٌ بالاستئذان.

قولُـه: (**وقُـرِئَ: «ثلاثَ عَـوْرات» بالنّصب**)، حمـزةُ والكسائيُّ وأبو بكر، والباقونَ: بالرّفْع(١).

قولُه: (**أي: أوقاتَ ثلاثِ عَوْرات**)، رَوَى صاحبُ «المطلع»، عن صاحبِ النّظْم: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ بمعنى: ثلاثـةِ أوقات؛ لأنها لو كانت على ظاهـرِها لَوجَبَ أن يكونَ الأمـرُ واقعاً على ثلاثِ دُفُعات، فإذا جاوَزَها ارتفَعَ الأمر، فيجوزُ الدّخولُ بعدَها، ويَدُلُّ على أنّ المرادَ الأوقاتُ قولُه تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ﴾ فإنّها مفسِّرةٌ لقولِه: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾.

قولُه: (**وعنِ الأعمَش: «عَوَرات»، على لُغةِ هُذَيل**)، قالوا: إنّ كلّ «فَعْلة» إذا كانت ساكنةَ الحَشْوِ صحيحةً تُحرّكُ في الجمع عَيْنُها إذا كانتِ اسماً، وإن كانت صفةً فتُسَكّن، وإن كان عَيْنُها معتَلّا فتُسكّنُ أيضاً، اسماً كان أو صفةً، إلّا على مذهبِ هُذَيل، فإنّهم يحرِّكونَها.

وقال الزجّاجُ: والإسكانُ أكثر؛ لِثقَلِ الحركةِ على الواو، يقال: طَلْحةٌ وطَلَحات، وجَمْرةٌ وجَمَرات، ويجوزُ في لَوْزَة: لَوَزاتٌ، والأجوَدُ بالسُّكون(٢).

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

وإذا نَصبت لم يكن له محلّ، وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذانِ في تلك الأحوال

قولُه: (**وإذا نَصَبْتَ** ـ أي: «ثلاثَ عوراتٍ» ـ **لم يكنْ لهُ محَلّ**)، فإن قلتَ: ما هذا الاختصاصُ؟ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ محَلُّ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ نَصْباً على أن يكونَ وَصْفاً لـ«ثلاثَ عوراتٍ»، وهُو بدَلٌ من ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ وأن يكونَ جُملةً مؤكِّدةً إذا قُدِّرَ: هُنّ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾، على الابتداءِ والخبَرِ؟ قلتُ: لهذا السؤالِ تَصدّى صاحبُ «التقريب» للتقريرِ بأنْ قال: إنّ حُكمَ رَفْعِ الحَرَج وراءَها مقصودٌ في نفْسِه، فإذا وَصَفَ بِهِ «ثلاثَ عوراتٍ» نَصْباً، وهُو بدَلٌ من ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ كان التقديرُ: لِيَستأذِنْكم في ثلاثِ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، ويَدفَعُه وجوهٌ مستفادةٌ مِن عِلم المعاني، أحَدُها: اشتراطُ تقدُّم عِلم السامع بالوَصْف، وهُو مُنتف، إذْ لم يَعلَمْه إلّا مِن هذا. وثانيها: جَعْلُ الحُكم المقصودِ وَصْفاً للظَّرفِ، فيصيرُ غيرَ مقصُود. وثالثُها: أنّ الأمرَ بالاستئذانِ في المرّاتِ الثلاثِ حاصلٌ وُصِفَتْ بأنْ لا حرَجَ وراءَها أو لم تُوصَفْ، فيَضيعُ الوَصْف. وأمّا إذا وُصِفَ المرفوعُ به فيَزولُ الروافعُ؛ لأنه ابتداءُ تعليم، أي: هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، وصفةٌ للخبَرِ لا للظّرف، ولم يَتقيّدْ أمرُ الاستئذانِ به، فلْيُتأمّلْ فإنهُ دقيقٌ جليل. تَمّ كلامُه.

وقلتُ: الذي عندي ـ واللهُ أعلم ـ: أنّ ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾ إذا قُرِئَ مرفوعاً كان خبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والجُملةُ مقرِّرةٌ لمعنى ما سَبَقَ فيصِحُّ جعْلُ قولِه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ صفةً؛ لأنّ الجُملةَ كما هِي برُمّتِها كلامٌ مقرِّرٌ لمعنى ما سَبَقَ على طريقةِ الطّردِ والعكس لِدِلالةِ الكلام الأوّلِ على الأمرِ بالاستئذانِ في الأوقات المخصُوصةِ بالمنطوق، ودِلالةِ هذا الكلام عليه بالمفهوم؛ لأنّ رَفْعَ الجُناح في غيرِ هذه الأوقاتِ يؤْذِنُ بثبوتِ الجُناح في تلك الأوقات، وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان»، وإذا جُعِلَ «ثلاثَ عوراتٍ» وحدَه بَدَلاً مِن قولِه: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ ظَرْفاً مثلَه مبيِّناً لِـما قُصِدَ فيه منَ المعنى، وهُو إظهارُ كمالِ الكراهة في الدّخُولِ بغيرِ الاستئذان؛ لأنّ لفْظَ ﴿عَوْرَٰتٍ﴾ أدَلُّ في الكراهةِ منَ السابق، نحوَه قال الشاعر:

أقولُ له ارحَــلْ لا تُقيمَنّ عنـدَنا ... وإلا فكنْ في السرِّ والجَهرِ مُسلِما[١]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

خاصّةً. فإن قلت: بِمَ ارتفع ﴿بَعْضُكُمْ﴾؟ قلت: بالابتداء، وخَبرُه ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، على معنى: طائفٌ على بعض، وحُذف؛ لأنَّ ﴿طَوَّافُونَ﴾ يَدلُّ عليه. ويجوزُ أن يرتفعَ بـ«يطوفُ» مُضمَراً لتلك الدلالة.

[﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٥٩]

﴿ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ﴾ أي: مِن الأحرارِ دونَ المماليك. ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: يريد:

وجاء قولُه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ مقرِّراً لذلك بالمفهوم صَحّ واستقامَ وحصَلَ أيضاً الطّردُ والعكس، وإليه أشار بقولِهِ: «وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذان»، وأمّا إذا وُصِفَ المبدَلُ بقولِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ ولا ارتيابَ أنّ الصِّفةَ المخصِّصة مبيِّنةٌ للمرادِ منَ الموصُوف، فيكونُ المقصُودُ مِن إجراءِ الكلام رَفْعَ الحَرَج منَ الدّخولِ في غيرِ الأوقاتِ المذكورة، لا الأمرَ بالاستئذانِ في الأوقاتِ المخصُوصة؛ لأنّ البدَلَ هُو المقصُودُ بالذِّكْر، وكان خُلفاً منَ القول؛ لأنّ المقصُودَ الأوّلى: الاستئذانُ في الأوقاتِ المخصُوصة، ورَفْعُ الحرَج في غيرِ الأوقاتِ تابعٌ لهُ؛ لقولِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ: لَوَدِدتُ أنّ اللهَ عَزّ وجَلّ نَهى آباءنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخُلوا علينا هذه الساعاتِ إلّا بإذْن، ثُم انطَلَقَ معَه إلى النبيِّ ﷺ وقد أُنزِلَتْ عليه هذه الآياتُ[1]، فظَهَرَ مِن هذا أنّ تأسيسَ صاحبِ «التقريب» كلامَه على قولِه: «أنّ حُكمَ رَفْع الحَرَج مقصُودٌ في نفْسِه» ضعيفٌ، وبناءَه عليه الوجوهَ واهٍ. واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ﴾ أي: منَ الأحرارِ دونَ المماليك)، يريدُ ﴿مِنكُمْ﴾ للبيان، فإنّ الأطفالَ يَشمُلُ الأحرارَ والمماليك فبيّنَ بقولِه: ﴿مِنكُمْ﴾ ليَختَصّ بالأحرار، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾، ويَحتمِلُ أن تكونَ اتّصاليّةً، قال القاضي: واستَدَلّ به مَن أوجَبَ الاستئذانَ للعَبْدِ البالغ على سيِّدتِه، وجوابُه: أنّ المرادَ بهم: المعهودونَ الذين جُعِلوا قسيماً للمماليك فلا يَندرجونَ فيهم[2].

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي ص٣٨٠، و«معرفة الصحابة» لأبي نُعَيم الأصبهاني (٥٧١٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

الذين بَلغوا الحُلم مِن قَبْلهم؛ وهم الرِّجال، أو الذين ذُكروا مِن قَبْلهم في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ ﴾ الآية [النور: ٢٧]، والمعنى: أنّ الأطفالَ مأذونٌ لهم في الدُّخول بغير إذنٍ إلا في العوراتِ الثلاث، فإذا اعتادَ الأطفالُ ذلك، ثُمَّ خَرجوا مِن حدِّ الطفولة بأن يَحتلِموا أو يَبلُغوا السنَّ التي يُحكَم فيها عليهم بالبُلوغ؛ وَجَبَ أن يُفطَمُوا عن تلك العادةِ ويُحمَلوا على أن يَستأذِنوا في جميعِ الأوقات كما الرِّجالُ الكبار الذين لم يَعتادوا الدخولَ عليكم إلّا بإذْن. وهذا ممّا الناسُ منه في غَفْلة، وهو عندهم كالشَّريعةِ المنسُوخة. وعن ابنِ عبّاس: آيةٌ لا يؤمِنُ بها أكثرُ الناس: آيةُ الإذْن، وإني لآمُرُ جارَتي أن تستأذِنَ عليّ. وسأل عطاء: أأستأذِنُ

قولُه: (ذُكِروا مِن قَبْلِهم)، يعني: لا بُدّ للظّرفِ الذي وقَعَ صلةً للذين مِن متعلِّق، فإذا جُعِلَتِ القرينةُ قولَه: وإذا بَلَغَ الأطفال، فالمعنى: الذين بَلَغوا الحُلُمَ مِن قبلِهم، وإذا جُعِلت سياقَ الآيات فالمعنى: الذين ذُكِروا مِن قبلِهم، أي: في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟.... ﴾ [النور: ٥٨].

قولُه: (أن يُفطَموا)، الأساس: ومنَ المجازِ: فَطمتُـهُ عن عادةِ السُّوء، ولأفطمنّكَ عمّا أنتَ عليه. وفي الحديث: «الإمارةُ حُلوةُ الرّضاع مُرّةُ الفِطام»[1].

قولُه: (وإنّي لآمُرُ جارتي)، أي: زوجتي. الجوهري: امرأةُ الرجل: جارتُه، قال الأعشى[2]:

أجارتَنا بِيني فإنكِ طالقَهْ

وتمامُه:

فإنّ أمورَ الناس غادٍ وطارقَهْ[3]

---

(١) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ. لكن قد ثبت عند البخاري (٧١٤٨) من حديثِ أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامةً يوم القيامة، فنِعْمَتِ المرضعةُ وبئستِ الفاطمة».

(٢) في (ح) و(ف): «الأعمش»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) للأعشى في «ديوانه» ص٣١٣.

على أختي؟ قال: نعم وإن كانت في حَجرِك تَـمُونها، وتلا هذه الآية. وعنه: ثلاثُ آياتٍ جَحدَهنَّ الناس: الإذنُ كلُّه، وقولُه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فقال ناس: أعظمُكم بيتاً؛ وقولُه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨]. وعن ابنِ مسعود: عليكم أن تَستأذِنوا على آبائكم وأمَّهاتكم وأخواتِكم.

وعن الشعبيّ: ليست منسوخةً، فقيل لـه: إنَّ الناس لا يَعملون بها، فقال: اللهُ المُستعان. وعن سَعيد بنِ جُبير: يقولون: هي منسوخة، ولا واللّٰهِ ما هي مَنسُوخة، ولكنَّ الناسَ تَهاوَنُوا بها. فإن قلت: ما السنُّ التي يُحكَم فيها بالبُلوغ؟ قلت: قال

قولُـه: (أعظَمُكم بيتـاً)، النهاية: بيتُ الرجلُ: دارُه وقَصْـرُه وشَرَفُـه، قال العبّاسُ رضيَ اللـهُ تعالى عنه يَمدَحُ النبيّ ﷺ:

حتّى احتَوى بيتُك المُهيمِنُ مِن ... خِندِفَ عَلْيَاءَ تحتَها النُّطُقُ[1]

أراد شرَفُه في أعلى خِنْدفَ بيتاً، والمُهيمِنُ: الشاهد، أي: الشاهدُ بفَضْلِك، والنُّطُقُ: جَمْعُ نِطاق، وهِي أعراضٌ مِن جبالٍ بعضُها فوقَ بعض، أي: نَواحٍ وأوسَاطٌ منها، شُبِّهت بالنُّطُقِ التي يُشَدُّ بها أوساطُ الناسِ ضَرَبَه مثَلاً في ارتفاعِه وتوسُّطِه في عشيرتِه وجَعْلِهم تحتَه بمنزِلةِ أوسَاطِ الجبال، يقولُ: حتّى احتوى شرَفُك الشاهدُ على فَضْلِكَ أعلى مكانٍ مِن نسَبِ خِندِف.

قولُه: (اللـهُ المُستعان)، وهِي كنايةٌ عن عَجْزِه عن إقامةِ المعروفِ والنّهي عن المُنكَر، لتغيُّرِ الزمانِ وفسادِ الإخوان.

---

(١) من قصيدته المعروفة في مدح رسولِ الله ﷺ ومطلعُها:

مِـنْ قَبْلِها طِبْـتَ في الظلالِ وفي ... مستـودعٍ حيثُ يُخْصَـفُ الورقُ

انظر: «السيرة النبوية» لابن كثير (١: ١٩٥)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١: ١٥٨).

أبو حَنيفة: ثماني عشرةَ سَنةً في الغلام، وسبعَ عشرةَ في الجارية، وعامّةُ العلماء على خمسَ عشرةَ فيهما. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه كان يَعتبر القامة، ويقدِّره بخمسةِ أشبار، وبه أَخذ الفَرَزدقُ في قوله:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَه وسَما فأدرَكَ خَمْسةَ الأَشْبارِ

واعتَبر غيرُه الإنْبات.

وعن عثمانَ رضي الله عنه: أنه سُئل عن غلام، فقال: هل اخضرَّ إزارُه؟

قولُه: (ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَداه)، البيت، يَرثي[1] الفَرَزْدقُ يزيدَ بنَ المُهلّب. وسَما: أي: عَلا وبلَغَ الرِّفعة.

وأدرَكَ أي: لَحِق، ويَحتمِلُ أن يُرادَ بخمسةِ الأشبار: ارتفاعُ قامتِه، وأن يُرادَ بها القَبْر. قال:

عجَباً لأربع أذرُع في خمسةٍ في جَوْفِه جبلٌ أشمُّ كبيرُ[2]

يقولُ: لم يَزَلْ مُذْ عقدَ إزارَه، أي: بلَغَ سنَّ التمييز، ولبِسَ السّراويلَ إلى أنِ ارتَفع، وبلَغَ مَبْلغَ الرِّجال، أو إلى أنْ مات ودُفِنَ في خمسةِ أشبارٍ منَ الأرض، كان أميراً، والاستشهادُ على المعنى الأوّل، وبعدَه:

يُدني خَوافقَ مِن خوافقَ تلتقي في ظلِّ مُعتبطِ الغُبارِ مُثارِ

الخَوافقُ: الرّايات، وإنّما يريدُ به: كان يقودُ الجُيوشَ إلى الجيوشِ ويحضُرُ الحروب، ومُعتبطُ الغبار: يريدُ مكاناً لم يُقاتَلْ فيه قبلَه، ولم يَنزِلْه غبارٌ حتّى أثارَه.

قولُه: (هلِ اخضَرّ إزارُه؟)، أي: نَبَتَ شَعرُ عانتِه؟ أسنَدَ الاخضرارَ إلى الإزارِ على المجاز، لأنه ممّا اشتَمَلَ عليه الإزار.

---

(١) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله تعالى. والذي جزم به البغدادي أنّه قاله في مدح آل المهلّب، وخَصَّ منهم يزيد بن المهلّب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢١٢).

(٢) البيت لعبد الله بن محمد التميمي، كما في «الحماسة» ص٣٩٦ بشرح التبريزي.

[﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ٦٠]

القاعد: التي قَعدتْ عن الحَيْضِ والوَلد؛ لكِبَرها. ﴿لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾: لا يَطْمعن فيه. والمرادُ بالثياب: الثيابُ الظاهرة، كالمِلْحفة والجِلْباب: الذي فوقَ الخِمار، ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾: غير مُظهِرات زينةً، يريد: الزينةَ الخفيَّة التي أرادها في قولـه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، أو: غيرَ قاصداتٍ بالوضع

قولُه: (القاعدُ: التي قعَدَت عن الحَيْض)، الأساس: قَعَدَ عنِ الأمر: ترَكَه، وقَعَدَ لهُ: اهتمّ به، ونَخْلَةٌ قاعدة: لم تَحمِلْ. قال ابنُ السِّكِّيتِ رحمَه اللـهُ تعالى: لم تَدخُلْها الهاءُ لاختصاصِها بالمرأة، فإذا أردتَ القعودَ بمعنى الجلوسِ قلتَ: قاعدةٌ[1]، وقيل: القاعدُ: على طريقِ النِّسبة، كالحائض والطّامِث، وجُمِعَت على فواعِل، لأنّ التـاءَ مقدّرةٌ فيها؛ لأنّ الصِّفةَ إذا كانت مُذكّرةً لا تُجمَعُ على فواعل، والفوارسُ: شاذّ.

قولُه: (والجِلبابُ: الذي فوقَ الخِمار)، النهاية: الجِلْبابُ: الإزارُ والرِّداء، وقيل: المِلْحفة، وقيل: هُو كالمِقْنَعةِ تُغطّي به المرأةُ رأسَها وظهرَها وصدرَها، وجَمْعُهُ جَلابيب.

قولُه: (يريدُ: الزِّينةَ الخَفِيّةَ التي أرادَها في قولِهِ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١])، قلتُ: فعلى هذا التعريفُ متعيِّنٌ ليُشيرَ به إلى ما عُهِد، لكنّ هذا مُطلَقٌ وذاك مقيّد، فيُحمَلُ المُطلَقُ على المُقيّدِ إذا كانا عن سببٍ واحدٍ ليصحّ ما قال.

ومعنى ﴿مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾: قاصداتٌ بالوَضْع التبَرُّجَ، على تضمينِ التبرُّج معنى القَصْد بوَساطةِ الباء، فحينَئذٍ يكونُ معناه: غيرَ قاصداتٍ بالوَضْع إظهارَ ما يجبُ إخفاؤه منَ الزِّينة فيتّفقُ المعنيَان.

الانتصاف: لم يَذكُرِ الزمخشريُّ أنّ هذا التركيبَ مِن أيِّ بابٍ هو؟ وعندي أنهُ مِن بابِ:

على لاحبٍ لا يُهتَدَى بمنارِهِ

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكّيت ص٣٤١.

التبرُّج، ولكن التخفُّفَ إذا احتَجْنَ إليه. والاستعفافُ من الوضع خيرٌ لهنّ. لـمّا ذَكَرَ الجائزَ عقَّبه بالمستحَبّ؛ بَعثاً منه على اختيارِ أفضل الأعمال وأحسنِها، كقوله: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. فإن قلت: ما حقيقةُ التبرُّج؟ قلت: تكلُّفُ إظهارِ ما يجب إخفاؤه، من قولهم: سفينة بارج: لا غطاءَ عليها. والبَرج: سَعةُ العَيْن، يُرى بياضُها مُحيطاً بسوادها كلِّه لا يَغِيبُ منه شيء، إلّا أنه اختُصَّ بأن تتكشَّفَ المرأة للرِّجالِ بإبداء زينتِها وإظهارِ محاسنها. وبَدا وبَـرَزَ بمعنى: ظَهر، من أخوات: تَبرَّج وتَبلَّج، كذلك.

[﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَعۡمَٰمِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخۡوَٰلِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمۡ أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوۡ صَدِيقِكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَأۡكُلُواْ جَمِيعًا أَوۡ أَشۡتَاتٗاۚ فَإِذَا دَخَلۡتُم بُيُوتٗا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ تَحِيَّةٗ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةٗ طَيِّبَةٗۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ ٦١]

كانَ المؤمنونَ يَذهبون بالضُّعفاء وذوي العاهاتِ إلى بيوتِ أزواجهم وأولادِهم وإلى بُيوت قَراباتهم وأَصدِقائهم فيُطعِمُونهم منها، فخالَجَ قلوبَ المُطعَمين والمُطعِمين رِيبةٌ في ذلك، وخافُوا أن يَلحقَهم فيه حَرَج، وكَرِهوا أن يكونَ أكْلًا بغير حَقٍّ؛ لقوله

أي: لا منارَ فيه فيُهتَدَى به. كذا هاهنا لا زينةَ لهُنّ فيتبرّجْنَ بها، وإذا كان استعفافُ هؤلاءِ خيراً لهُنّ فما ظَنُّكَ بذواتِ الزِّينة؟ وأبلغُ مِن ذلك جَعْلُه عدمَ وَضْع الثّيابِ منَ القواعدِ منَ الاستعفاف، إيذاناً بأنّ وَضْعَ الثّيابِ لا مَدخَلَ لهُ في العِفّة، هذا في القواعدِ، فكيف بالكواعبِ[1]؟ وقلتُ: وهذا معنًى حسَنٌ دقيق.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٥٥).

تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فقيل لهم: ليسَ على الضُّعفاء ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ - يعني: عليكم وعلى مَن في مِثْلِ حالكم من المؤمنين - حَرَجٌ في ذلك.

وعن عكرمة: كانت الأنصارُ في أنفُسِها قَـزَازة، فكانت لا تأكُلُ مِن هذه البيوت إذا استغنَوْا. وقيل: كان هؤلاءِ يَتَوقَّون مُجالسةَ الناس ومؤاكلتَهم؛ لـمَا عسى يؤدِّي إلى الكراهة من قِبَلهم؛ ولأنَّ الأعمى ربَّما سَبقتْ يدُه إلى ما سبقتْ عَينُ أَكِيله وهو لا يَشعر، والأعرجَ يتفسَّح في مجلسه ويأخذُ أكثرَ مِن موضعهِ فيضيِّق على جَليسه، والمريضَ لا يخلو مِن رائحةٍ تؤذي أو جُرحٍ يَبِضُّ أو أنفٍ يَذِنّ، ونحو ذلك. وقيل: كانوا يَخرجون إلى الغزو ويُخلِّفون الضُّعفاءَ في بيوتهم، ويَدفعون إليهم المفاتيح، ويأذنُون لهم أن يأكُلوا من بيوتهم، وكانوا يَتحرَّجون. حُكيَ عن الحارثِ بن عمرو:

قولُه: (يعني: عليكُم وعلى مَن في مثلِ حالِكم)، يريدُ أنّ أنفُسَكم في الآيةِ عبارةٌ عن أمثالِ الرجُلِ في عَقْلِه القَرابة، كما قال: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] في وَجْه.

رَوَى مُحيي السُّنّة عن مجاهدٍ: وكان أهلُ الزّمانةِ[١] يَدخُلُونَ على الرجُلِ لطلبِ الطّعام، فإذا لم يكنْ عندَه ما يُطعِمُهم ذهبَ بهم إلى بيوتِ مَن سَمّاه اللـهُ تعالى في هذه الآية، وكان أهلُ الزّمانةِ يَتحرّجونَ مِن ذلك الطّعام، ويقولون: ذهبَ بنا إلى بيتِ غيرِه؟ فأنزَلَ اللـهُ هذه الآية[٢].

قولُه: (قزازة)، الجوهري: التَقزُّزُ: التنَطُّسُ والتباعُدُ منَ الدّنَس. وقد تَقزّزَ من أكلِ الضَّبِّ وغيرِه، وهُو رجُلٌ قُـزٌّ بالضمّ، والفَتْحُ والكسرُ لُغات.

قولُه: (أو جُرحٍ يَبِضّ، أو أنفٍ يذِنّ)، الجوهري: بَضّ الماءُ يَبِضُّ: إذا سالَ قليلاً قليلاً. الذنينُ: مُخاطٌ يَسيلُ منَ الأنف، والذُّنانُ بالضمِّ: مِثْلُه.

---

(١) وهي العاهةُ تُصيب الإنسان.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٣).

أنه خَرج غازياً وخلَّف مالكَ بنَ زيدٍ في بيته ومالِه، فلمّا رَجعَ رآه مجهُوداً، فقال: ما أصابَكَ؟ قال: لَـمْ يكنْ عندي شيء، ولم يَحِلَّ لي أن آكلَ من مالِك؛ فقيل: ليسَ على هؤلاءِ الضُّعفاء حَرَجٌ فيما تحرَّجوا عنه، ولا عليكم أن تأكُلوا مِنْ هذه البيوت.

وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّر بأنَّ هؤلاءِ ليس عليهم حَرَجٌ في القُعود عن الغَزْو، ولا عليكم أن تأكُلوا من البيوتِ المذكورة؛ لالتقاءِ الطائفتَيْن في أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما منفيٌّ عنها الحَرَج. ومثالُ هذا: أن يَستفتِيَك مسافرٌ عن الإفطار في رمضان، وحاجٌّ مُفرِدٌ عن تقديمِ الحَلْق على النَّحر، فقلت: ليسَ على المسافر حَرَجٌ أنْ يُفطِر، ولا عليكَ يا حاجّ، أنْ تُقدِّم الحَلْقَ على النَّحر. فإن قلت: هلّا ذَكَرَ الأولادَ! قلت: دَخل ذِكرُهم تحتَ قوله: ﴿مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾؛ لأنَ وَلدَ الرَّجل بعضُه، وحُكمَه حُكمُ نفْسِه. وفي الحديث: «إنَّ أطيبَ ما يأكُلُ المرءُ مِنْ كَسبِهِ وإنّ وَلده مِن كَسْبه». ومعنى ﴿مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾: من البيوتِ التي فيها أزواجُكم وعِيالكم؛ ولأنَّ الولدَ أقربُ ممَّن عدَّد من القَرابات، فإذا كانَ سببُ الرُّخصة هو القرابة: كانَ الذي هو أقربُ منهم أولى. فإن قلت: ما معنى ﴿أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾؟ ....

قولُه: (**وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّرَ بأنّ هؤلاءِ ليس عليهم حرَجٌ في القعودِ عنِ الغَزْو**)، أي: يَصحُّ العَطفُ لاشتراكِهما في نَفْي الحرَج. وذلك أنّ مِن شَرْطِ العطفِ أن يَشتركا في اتّحادِ تصوُّرٍ مِن تصوُّراتِهما، يعني: في عطفِ قولهِ تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ﴾ على ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ﴾ بُعْدٌ، لكونِ رَفْع الحرَج عنِ الأعمى سببُه غيرُ السبَبِ الذي يَأكُلُ مِن تلك البيوتِ، لكنْ إذا نُظِرَ إلى أنّ الجُمْلتَيْنِ يجمَعُهما معنى نَفْي الحرَج يَصحُّ العطف، رَوى مُحيي السُّنةِ عن الحسَنِ أنه قال: نَزلَتِ الآيةُ رخصةً لهؤلاءِ في التخلُّفِ عن الجهاد. وقال: تَمّ الكلامُ عندَ قولهِ تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ﴾، وقولُه: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ كلامٌ منقطعٌ عمّا قبلَه[1].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٦٤).

قلت: **أموالُ الرَّجل إذا كان له عليها قَيِّمٌ** ووَكيل يَحفظُها: له أنْ يأكلَ من ثَمرِ بُستانه ويشربَ من لَبَنِ ماشيته.

ومِلْك المَفاتِح: كونُها في يَدِه وحِفْظه. وقيل: بيوتُ المَماليك؛ لأنَّ مالَ العبد لمَوْلاه. **وقُرِئ**: (مِفْتاحَه). فإن قلت: فما معنى ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾؟ قلت: معناه: أو بيوتِ أصدقائكم. **والصَّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً**، وكذلك الخليطُ والقَطين والعَدوّ، يُحكى

قولُه: (**أموالُ الرجُلِ إذا كان لهُ عليها قَيِّم**)، أي: «ما» عبارةٌ عن الأموال، وما وُكِّلتم بحِفظِه فهُو عطفٌ على «بيوت»، و«مِن»: لابتداءِ الغاية، والمعنى: ليس عليكُم جُناحٌ أن يَبتدئَ أكْلُكم مِن شيءٍ تقومونَ بحِفظِه مِن بُستانٍ أو ما أشبَه، فيُباحُ أكلُ ثمرَةِ البستانِ ولبَنِ الماشِية.

ومِلْكُ المِفتاح كنايةٌ عن كوْنِ الشيءِ تحتَ يدِ الشّخصِ وتصَرُّفِه على الوَجْه الآتي، وهُو قولُه: «وقيل: بيوتُ المماليك»، ﴿مَا مَلَكْتُم﴾: عطفٌ على المضافِ إليه، و«ما» استُعمِلت في العُقَلاءِ على إرادةِ الوَصْفيّة، وهِي المَلَكةُ والمملوكيّة.

قولُه: (**وقُرِئَ**: «**مِفتاحَه**»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ قَتادة، وهُو جِنسٌ وإنْ كان مضافاً، وقد جاء قولُهم: قد مَنَعَتِ العِراقُ قَفيزَها ودرهَمَها، ومَنعَتْ مِصرُ إردَبّها[1].

قولُه: (**والصّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً**)، أي: المرادُ بـ﴿صَدِيقِكُمْ﴾ هُنا الجَمْع، **الانتصاف**: قال الزمخشَريُّ في سرِّ إفرادِه في ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١]: أفرَدَه دونَ الشافِعينَ تنبيهاً على قلّةِ الأصدقاء، فإنّ الإنسانَ قد يَحْتمي لهُ ويَشفَعُ مَن لا يَعرِفُه، ويجوزُ أن يُرادَ في الآيتَيْنِ الجَمْع، وأن يُرادَ الإفراد، ويكونَ ذلك سِرَّه. والصّديقُ هُو: الذي يُوافقُكَ في سِرِّه وعَلَنِه.

الجوهري: الصّداقةُ: الخُلّة، والمُصادَقةُ: المُخالّة. رجلٌ صَديق.

والقَطينُ: الخَدَم، وقَطينُ الدار: حسَنُ السّكَن[2]، وقيل: القَطيْن: جَمْعٌ، مثلَ غازٍ وغَزِيّ، وعازِبٍ وعَزِيب. قال زُهير:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٦) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٧١).

(٢) كذا في الأصولِ الخطية، وعبارةُ الصحاح: «والقطينةُ: سكَنُ الدار».

عن الحسن: أنه دَخل دارَه وإذا حَلْقةٌ من أصدقائه وقد استَلُّوا سِلالًا من تحتِ سَريره فيها الخَبِيصُ وأطايبُ الأطعمة وهم مكبُّون عليها يأكُلون، **فتهلَّلتْ أساريرُ وجهه** سُرورًا، وضَحك، وقال: هكذا وَجدْناهم، هكذا وَجدناهم. يريدُ كُبرَاءَ الصَّحابة ومَن لَقِيَهم من البَدْريِّين. **وكان الرَّجلُ منهم يَدخل دارَ صديقِه** وهو غائبٌ فيسألُ جارِيتَه كِيسَه فيأخذُ ما شاء، فإذا حَضرَ مَوْلاها فأخبرَتْه أعتَقَها سُروراً بذلك. وعن جعفرِ بن محمد: مِنَ عِظَم حُرمة الصَّديقِ أنْ جَعلَه اللهُ مِن الأُنس والثقةِ والانبساط **وطَرحِ الحِشْمة** بمنزلة النَّفْسِ والأبِ والأخ والابن.

وعن ابنِ عبَّاس: الصَّديقُ أكبرُ من الوالدَيْن؛ إنَّ الجهنميِّين لـمَّا استغاثُوا لم يَستغيثوا بالآباءِ والأُمّهات، فقالوا: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حوْلَ بيوتِهمْ   قَطيناً لهـمْ حتّى إذا أنبتَ البَقْلُ[١]

قولُه: (**فتَهلّلتْ أَساريرُ وَجْهِه**)، الجوهري: السُّرُرُ: جمعُ أسرارِ الكفِّ والجبهة، وهِي خُطوطُها، وجمعُ الجَمْع أسارير.

قولُه: (**وكان الرجُلُ مِنهم يَدخُلُ دارَ صديقِه**)، ورَوى حُجّةُ الإسلام في «الإحياءِ»: جاء فَتْحٌ المَوصِليُّ إلى منزلِ أخٍ له، وكان غائباً، فأمَرَ أهلَه فأخرَجتْ صُندوقَه ففتَحَه، وأَخرجَ حاجتَه، فأخبَرَتِ الجاريةُ مَوْلاها فقال: إن صَدَقْتِ فأنتِ حُرّةٌ لوَجْهِ الله تعالى، سروراً بما فعل[٢].

قولُه: (**وطَرْحِ الحِشْمة**)، أبو زيد: حَشَمتُ الرجُلَ وأحشَمْتُه بمعنًى، وهُو أن يجلسَ إليك فتُؤذيَهُ وتُغْضِبَه. ابنُ الأعرابي: حشَمتُه: أَخْجَلتَه، والاسمُ الحِشْمة، وهُو الاستحياء، والغَضَبُ أيضاً.

---

(١) «ديوان زهير» ص١٢.

(٢) «إحياء علوم الدين» (٢: ١٧٤).

وقالوا: إذا دَلَّ ظاهرُ الحال على رضا المالك، قامَ ذلك مقامَ الإذْنِ الصَّريح، وربما سَمُجَ الاستئذانُ وثَقُل، كمن قُدِّم إليه طعامٌ فاستأذَنَ صاحبَه في الأكلِ منه. ﴿جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ أي: مُجتمِعين أو مُتفرِّقين. نزلتْ في بَني ليثِ بنِ عمرٍو مِن كنانة، كانوا يَتحرَّجون أن يأكُلَ الرَّجلُ وحدَه، فربَّما قَعَدَ مُنتظِراً نهارَه إلى الليل، فإنْ لم يَجِدْ مَن يُؤاكله أكَلَ ضرورةً. وقيل: في قومٍ من الأنصار: إذا نَزَلَ بهم ضيفٌ لا يأكُلون إلّا مع ضيفِهم. وقيل: تَحرَّجوا عن الاجتماع على الطعام؛ لاختلافِ الناس في الأكلِ وزيادةِ بعضهم على بعض. ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا﴾ مِن هذه البيوتِ لتأكُلوا فبَدِّئوا بالسَّلامِ على أهلها الذين هُمْ منكم دِيناً وقَرابةً ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ أي: ثابتةً بأمْرِه، مَشْرُوعةً من لَدُنْه. أو: لأنَّ التسليمَ والتحيَّةَ طلبُ سَلامةٍ وحياةٍ للمُسلَّم عليه والمُحَيَّى مِن عند الله، ووَصَفها بالبركةِ والطِّيب؛ لأنها دعوةُ مؤمنٍ لمؤمن يُرجى بها من اللّـهِ زيادةُ

قولُه: (أكَلَ ضرورةً)، تمَسُّكاً بما رُوِيَ: «شَرُّ الناسِ مَن أكَلَ وحدَه، وضرَبَ عبدَه، ومنَعَ رِفْدَه»[1]. والوعيدُ إنّما يتوجَّهُ لمَن باشَرَ الخِصالَ الثلاثَ دونَ الإفرادِ بالأكل، كقولِه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] الآية. وعن بعضِهم: في الآيةِ دليلٌ على جَوازِ المُناهَدةِ وهِي المُعاطاةُ والمناهضة، وهُو أن يَشتريَ أحَدُهم لحماً والآخَرُ خُبزاً[2]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقالوا إذا دَلّ ظاهرُ الحالِ على رضَى المالك».

قولُه: (أو: لأنّ التسليمَ والتحيّةَ طلَبُ سلامة)، فعلى هذا ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿تَحِيَّةً﴾ صِلةٌ لها، ومِن ثَم قال: «والمُحَيّا مِن عندِ الله». وقال القاضي: فإنّها طلبٌ للحياة، وهِي مِن عندِه[3]. وعلى الأوّلِ كان ظَرْفاً مُستقِرّاً صفةً لتحيّة؛ ولهذا قال: «مشروعةً مِن لَدُنْه».

---

(١) أخرجه عبد بن حُمَيْد في «المسند» (٦٧٥) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٣٢) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٤٢٦).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٢).

الخير وطِيبُ الرِّزق. وعن أنسٍ قال: **خدمتُ رسولَ الله ﷺ عشرَ سنين ـ** ورُوي: تسعَ سنين ـ فما قالَ لي لشيءٍ فعلتُه: لِـمَ فعلتَه؟ ولا قال لي لشيءٍ كسرتُه: لِـمَ كسرتَه؟ وكنتُ واقفاً على رأسه أصبُّ الماءَ على يدَيْه فرفع رأسَه فقال: «**ألا أعلِّمُك ثلاثَ خِصالٍ تنتفعُ بها؟**» قلت: بلى بأبي وأمي يا رسولَ الله. قال: «متى لَقِيتَ مِن أُمَّتي أَحدًا فسلِّمْ عليه يَطُلْ عُمرُك، وإذا دخلتَ بيتَك فسلِّمْ عليهم يَـكثُرْ خيرُ بيتِك، وصلِّ صلاةَ الضُّحى فإنها **صلاةُ الأبرار الأوَّابين**». وقالوا: إنْ لم يكن في البيتِ أحدٌ فليقُلْ: السلامُ علينا من ربِّنا، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، السلامُ على أهلِ البيت ورحمةُ الله. وعن ابنِ عبَّاسٍ: إذا دخلتَ المسجدَ فقُل: السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين. ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وانتصبَ ﴿تَحِيَّةً﴾ بـ«سلِّموا»؛ لأنها في معنى تسليماً، كقولك: قَعدتُ جُلوساً.

قولُه: (عن أنسٍ قال: **خَدَمتُ رسُولَ الله ﷺ عشْرَ سنينَ**)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أنسٍ قال: خَدمتُ النبيَّ ﷺ عشْرَ سنين، والله ما قال لي: أُفٍّ قَطّ، ولا قال لشيءٍ: لِمَ فعَلْتَ كذا، وهلّا فعَلْتَ كذا[1]؟ وفي رواية لمسلم: خَدمتُ تسعَ سنين فما أعلَمُه قال لي قَطُّ: لِمَ فعَلْتَ كذا وكذا، ولا عاب عليّ شيئاً قَطّ.

قولُه: (**صَلاةُ الأبرار الأوّابين**)، رَوَينا عن مسلم، عن زيدِ بن أرقَمَ أنّ رسُولَ الله ﷺ خرَجَ على أهلِ قُبَاءَ وهم يُصلُّون، فقال: «صَلاةُ الأوّابِينَ إذا رَمِضَت الفِصَالُ»[2].

النهاية: الأوّابين: جَمْعُ أوّاب، وهُو الكثيرُ الرجوع إلى الله تعالى بالتّوبة، وقيل: هُو المُطيع. وقيل: المُسبِّح، يريدُ صَلاةَ الضُّحى عندَ ارتفاع النّهارِ وشِدّةِ الحر. قال القاضي: كرّرَ اللـهُ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ ثلاثاً لـمَزيدِ التأكيد، وتفخيم الأحكام المختتَمةِ به، وفَصَل الأوليَيْن بما هُو المقتضي لذلك، وهذا بما هُو المقصُودُ منه، فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: الحقّ والخيرَ في الأمور[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٨) ومسلم (٢٣٠٩) وأبو داود (٤٧٧٦) والترمذي (٢٠١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٨).

(٣) «أنور التنزيل» (٤: ٢٠٢).

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٦٢]

أراد عزَّ وجلَّ أن يُرِيَهم عِظَمَ الجِنايةِ في ذهابِ الذاهب عن مجلسِ رسولِ الله بغيرِ إذْنه إذا كانوا معَهُ على أمرٍ جامع، فجَعل تَرْكَ ذهابِهم حتى يَستأذِنوه ثالثَ الإيمان بالله والإيمانِ برسوله، وجَعلَهما **كالتشبيب له** والبِسَاط لذِكْره، وذلك مع تصديرِ الجُملة بـ﴿إِنَّمَا﴾، **وإيقاعِ «المؤمنين» مُبتدأً** مُخبرَاً عنه بموصُول أحاطتْ صِلتُه بذِكر الإيمانَيْن، ثم ....

قولُه: (**كالتشبيبِ له**)، **النهاية**: في حديثِ أُمِّ مَعْبَدٍ: فلمّا سَمعَ حسّانُ شعر الهاتف شَبّ يُجاوبُه أي: ابتَدأ في جوابِه، مِن تشبيبِ الكتُبِ، وهُو الابتداءُ بها، والأَخْذُ فيها، وليسَ منَ التّشبيب في الشّعر وهُو ترقيقُه بذِكْرِ النِّساء، يريدُ أنّ قولَه: ﴿ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ تمهيدٌ لقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ على طريقةِ: أعجبَني زيدٌ وكرَمُه، وأصلُه: إنّما المؤمنونَ الذين إذا كانوا معَه، فجعَلَه تمهيداً لهذا المعنى تفخيماً له، وتعظيماً لمجلسِ رسُولِ الله ﷺ، وأنهُ مِن بابِ الإيمانِ بالله ورسوله.

قولُه: (**وإيقاعِ «المؤمنينَ» مبتدأً**)، يعني: عَرَّفَ المبتدأَ تعريفَ جِنس، وأوقَعَ الخبَرَ معرّفاً موصُولاً مشتملاً على صِلةٍ فيها ذكْرُ الإيمانَيْنِ على مِنوالِ:

أنا أبو النّجم وشعري شعري[1]

فالمعنى: المؤمنونَ همُ الذين اتّصَفوا بما يَستحقُّونَ أن يُسَمَّوْا مؤمنينَ حقّاً، ولـمّا كان ذكْرُ الإيمانِ باللـهِ ورسُولِهِ توطئةً لذِكْرِ ما بعدَه، رَجَعَ المعنى إلى: إنّما المؤمنونَ: الكاملونَ الذين استَحَقوا أن يُسَمّوا مؤمنينَ همُ: الذين إذا كانوا معَه في أمرٍ جامع لم يذهَبوا حتى يَستأذِنوه. .

---

(١) سبق تخريجه.

عقَّبه بما يزيدُه توكيداً وتشديداً؛ حيثُ أعاده على أسلوبٍ آخر؛ وهو قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وضمَّنه شيئاً آخر؛ وهو: أنه جَعَلَ الاستئذانَ كالمِصْداق لصحَّةِ الإيمانَيْن، وعرَّض بحالِ المنافقِينَ وتسلُّلِهم لِواذاً. ومعنى قوله: ﴿لَمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُ﴾: لم يَذهبوا حتى يستأذِنُوه ويأذنَ لهم، **ألا تراه كيف علَّق الأمْرَ بعدَ وُجودِ استئذانهم** بمَشيئته وإذْنِه لمن استصوَبَ أن يأذَنَ له؟ والأمرُ الجامع: الذي يُجمَعُ له الناس، **فوُصِفَ الأمرُ بالجَمْع على سبيل المَجاز**؛ وذلك

قولُه: (**عَقّبه بما يزيدُهُ توكيداً [وتشديداً]، حيث أعادَهُ على أُسلوبِ آخَر**)، يعني: لـمّا أرادَ أن يُكرِّرَ هذا المعنى توكيداً وتقريراً، أعادَ المعنى وقَلَبَه، فجَعَلَ معنى ما تضَمّنَ به الـمُسنَدَ مُسنَداً إليه، وما تضَمّنَ به المُسنَدَ إليه مُسنَداً، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

فأفادَ الأوّلُ حَصْرَ المؤمنينَ في المُستأذِنين، والثاني عكسَه، تعريضاً بحالِ المنافقين، وتَسلُّلِهم لِـوَاذاً، كما قال: «وما اكتفَى بذلك، بل أوقَعَ أولئك خبراً، وعقّبَه ذِكْرَ الإيمانَيْنِ؛ ليُؤْذِنَ بأنّ أولئك محقوقون بأنْ يُسَمّوا مؤمنينَ لِـما اكتَسَبوا مِن صفةِ الاستئذان، واجتَنَبوا منَ التسَلُّلِ الذي هُو مِن صفةِ المنافقين، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جَعَلَ الاستئذانَ كالـمِصداقِ لصحّةِ الإيمانَيْنِ».

قولُه: (**ألا تراه كيف عَلّقَ الأمرَ بعدَ وجودِ استئذانهم؟**)، يعني: لا بدّ مِن قَيْدِ: «ويَأْذَن لـهُم»؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ﴾ مترتِّبٌ عليه بالفاءِ، ومُعلّقٌ به إذْنُه.

قولُه: (**فوُصِفَ الأمرُ بالجمع على سَبيل المجاز**)، وهُو يَحتمِلُ وجهَيْنِ، أحَدُهما: أن يكونَ إسناداً مَـجَازيّاً؛ لأنّ صاحبَ الأمرِ يَجمَعُ الناسَ لأمرِه وشأنِه، فوُصِفَ بصفةِ مَن هُو بسببِه، وثانيهما: أن يكونَ استعارةً مَكْنيّة، حيثُ شُبِّه بإنسانٍ خطيرٍ يَجمَعُ الناسَ لشأنِه، نحوُه قيلَ في قولِه: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾.

الراغب: الجَمْعُ: ضَمُّ الشيءِ بتقريبِ بعضِه مِن بعض، يقال: جَمعتُهُ فاجتَمَع، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ﴾ أي: على أمرٍ لهُ خطرٌ اجتَمَعَ لأجْلِه الناس، فكأنّ

نحوُ مُقاتلةِ عدوّ، أو تَشاوُرٍ في خَطْب مُهِمّ، أو تَضامٍّ لإرهابِ مُخالِف، **أو تماسُح في حِلْف**، وغيرِ ذلك. **أو الأمرُ الذي يعمُّ بضررِه أو بنفْعه. وقُرِئ: (أمرِ جميع). وفي قوله: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾** أنـه خَطْبٌ جَليل لا بُدَّ لرسولِ الله ﷺ فيه مِن

الأمرَ نفْسَه جمَعَهم، ويقالُ للمجموعِ: جَمْعٌ وجميعٌ وجماعةٌ، والـجُمّاعُ يقالُ في أقوام متفاوِتة، وأجمَعْتُ كذا أكثرَ ما يقالُ فيما يكونُ جمعاً يُتوصّلُ إليه بالفِكرة، نحوَ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وجميعٌ، وأجمَعُ وأجمَعونَ يُستعمَلُ لتأكيدِ الاجتماع على الأمر، وأمّا أجمَعونَ فوُصِفَ به المعرفة، ولا يجوزُ نَصْبُه على الحال، نحوَ قولِهِ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، وأمّا جميعُ فقد يُنصَبُ على الحالِ نحوَ قولِهِ: ﴿ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]، ومسجدُ الجامع، أي: الأمرُ الجامع أو الوقتُ الجامع، واستَجمَعَ الفرَسُ جَرْياً، وضرَبَه بجُمْع كَفِّه: إذا جمَعَ أصابعَه وضرَبَه[١].

قولُه: (**أو تماسُح في حِلْف**)، التماسُحُ: إمّا باليدِ كالمُبايَعة، أو بما يؤكّدُ به الحِلف، كما رَوَى صاحبُ «النهاية» أنّ بني عبدِ مَنافٍ أخرَجَتْ جَفْنَةً مملوءةً طِيباً فوضَعتْها لأحلافِهم، وهُم أَسَدٌ وزُهرةُ وتَيْمٌ، في المسجدِ عندَ الكعبة، ثُم غَمَسَ القومُ أيديَهم فيها، وتعاقَدوا[٢]. هذا هُو المرادُ مِن كلام المصنِّف.

قولُه: (**أو الأمْرُ الذي يعُمُّ بضَرَرِهِ أو بنَفْعِه**)، عطفٌ على «الأمرُ الجامع: الذي يُجْمَعُ لهُ الناسُ»، وعلى هذا الناسُ يَجتمعونَ لهُ مِن غيرِ تَطَلُّب، نحوَ الأعيادِ والجُمُعة، أو نحوَ نزولِ نازلةٍ وحادثة، ولهذا قال في الوَجْهِ الأوّل: «يُجمَعُ له الناسُ».

قولُه: (**وقُرِئَ: «أمرِ جَميع»**)[٣]، المطلع: جميعٌ: بمعنى جامع، أو مجموعٌ له.

قولُه: (**وفي قولِهِ: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾**)، يعني: في تخصيصِ هذا اللّفظِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠١.

(٢) في (ط): «وتعاهدوا».

(٣) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٣.

ذَوي رأيٍ وقوَّة، يُظاهِرُونه عليه ويُعاوِنونه ويَستضيء بآرائهم ومَعارِفهم وتَجارِبهم في كِفايته، فمُفارقةُ أحدِهم في مِثْلِ تلك الحالِ ممّا يشُقُّ على قلبِه، ويُشَعِّثُ عليه رأيَه، فمِن ثَمَّ غُلِّظَ عليهم وضُيِّقَ عليهم الأمْرُ في الاستئذان، مع العُذرِ المبسُوط ومسَاسِ الحاجةِ إليه، واعتراضِ ما يُهِمُّهم ويَعنيهم؛ وذلك قوله: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾. وذكرُ الاستغفار للمستأذِنين: دليلٌ على أنَّ الأحسنَ الأفضل أنْ لا يُحدِّثوا أنفسَهم بالذهاب ولا يَستأذِنوا فيه. وقيل: نزلتْ في حَفرِ الخندَق، وكان قومٌ يتسلَّلون بغيرِ إذْن.

وقالوا: كذلك يَنبغي أن يكونَ الناسُ مع أئمَّتِهم ومُقدِّميهم في الدِّينِ والعِلْم: يُظاهِرونهم ولا يَخذلونهم في نازلةٍ من النوازلِ ولا يَتفرَّقون عنهم. والأمرُ في الإذْن مُفوَّض إلى الإمام: إنْ شاءَ أَذِنَ وإن شاء لم يأذَن، على حسَبِ ما اقتضاه رأيُه.

[﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٦٣]

إذا احتاجَ رسولُ الله ﷺ إلى اجتماعِكم عنده لأمرٍ فدَعاكم فلا تَفرَّقوا عنه إلّا بإذْنِه، ولا تَقِيسُوا دعاءَه إيَّاكم على دُعاءِ بعضكم بعضاً، ورُجوعِكم عن المَجمع بغيرِ إذْنِ الداعِي. أو: لا تَجعَلُوا تَسمِيتَه ونداءَه بينكم كما يُسمِّي بعضُكم بعضاً، ويُناديه باسمِه الذي سمّاه به أبَواه، ولا تقولوا: يا محمَّد، ولكن: يا نبيَّ الله، ويا رسولَ الله، مع التوقيرِ والتَّعظيم والصَّوتِ المخفوض والتَّواضُع. ويَحتمل: لا تَجعَلُوا دُعاءَ الرسولِ ربَّه مِثْلَ ما يَدعو صغيرُكم كبيرَكم، وفقيرُكم غنيَّكم، يَسألُه حاجةً فربَّما أجابَه وربَّما

مُدمَجُ معنى خَطَرِ الأمرِ وصعوبتِهِ؛ لأنّ اجتماعَ أمثالِهم لا يكونُ في أمرٍ هيِّن، وفي تعقيبِ ذلك بالاستغفارِ تتميمٌ لمعنى الكراهةِ منهُ صَلَواتُ الله عليه في إذْنِه في قولِهِ: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ لِما عسَى أن يَأذَنَ وهُو غيرُ مُسامِحٍ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِهِ: «إنّ الأحسَنَ الأفضَلَ أن لا يُحدِّثوا أنفُسَهم بالذّهاب».

رَدَّه؛ فإنَّ دَعواتِ رسولِ الله ﷺ مَسمُوعةٌ مُستجابة. ﴿يَتَسَلَّلُونَ﴾: **يَنسَلُّون قليلًا قليلًا**. ونظيرُ تَسلَّل: تَدرَّج، وتَدخَّل.

واللِّواذ: المُلاوَذة؛ وهو أن يَلُوذَ هذا بذاكَ وذاكَ بهذا. يعني: يَنسلُّون عن الجماعةِ في الخُفْيَة على سبيلِ المُلاوَذة واستتارِ بعضِهم ببعض. و﴿لِوَاذًا﴾ حال، أي: مُلاوِذين. وقيل: كانَ بعضُهم يَلُوذ بالرَّجلِ إذا استأذَنَ فيأذَنُ له، فيَنطلِقُ الذي لم يُؤذَن له معه. وقُرئ: (لَواذًا) بالفتح. يقال: خالَفَه إلى الأمر؛ إذا ذَهَبَ إليه دُونَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]؛ ....

قولُه: (﴿يَتَسَلَّلُونَ﴾: [يَنسَلُّونَ] قليلاً قليلاً)، **الراغب**: سَلّ الشيءَ منَ الشيءِ: نَزَعَه، كسَلِّ السّيفِ منَ الغِمْد، وسَلِّ الشيءِ من البيتِ على سَبيل السّرِقة، وسَلِّ الولَدِ منَ الأبِ، ومنه قيل للولدِ: سَليلٌ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]، أي: منَ الصّفْو الذي يُسَلُّ منَ الأرض، قيل: السُّلالةُ: كنايةٌ عن النُّطْفة تُصُوِّرَ دونَه صَفْوُ ما يَحصُلُ منه، والسُّلُّ: مرضٌ يُنزَعُ به اللّحمُ والقُوّة، وقد أسَلّهُ الله[1].

قولُه: (**واللِّوَاذُ: المُلاوَذة**)، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» قولَ الطِّرِمّاح:

تُـلاوِذُ مِـن حَـرٍّ كـأنَّ أُوارَهُ يُذيبُ دماغَ الضبِّ، فَهْوَ خَدوعُ[2]

أُوارُ الشّمسِ والنارِ: حَرُّها. خدعَ الضّبُّ في جُحْرِه: دَخَل. قال الفَرّاءُ: لِواذاً: مصدرُ لاوَذ، ولو كان مصدراً لِلُذْتُ لكان لِيَاذاً، كما تقولُ: قُمتُ إليكَ قياماً وقاوَمتُك قِوَاماً[3].

الراغب: ﴿لِوَاذًا﴾ مِن قولِهم لاوَذَ يُلاوِذُ: إذا استَتَرَ به، أي: يَستترونَ فَيلتَجِؤونَ بغيرِهم، واللّوذُ: ما يُطيفُ بالجَبَل[4].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤١٨.

(٢) «ديوان الطرماح» ص٨٧.

(٣) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٢).

(٤) «مفردات القرآن» ص٧٥٠.

وخالَفَه عن الأمر؛ إذا صَدَّ عنه دُونه.

ومعنى ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾: الذين يَصُدُّون عن أمْرِه دونَ المؤمنين، وهم المنافقون، فحذفَ المفعولَ؛ لأنَّ الغرَضَ ذِكْرُ المخالِف والمخالَف عنه. ....

قولُه: (خالَفَه إلى الأمر[1])، قال: خالفتُهُ إلى الماءِ: إذا وَرَدْتَهُ وصدَرَ عنه، وخالفتُه عن الماءِ: إذا صَدَرْتَ عنهُ ووردَ هو.

قولُه: (فحَذَفَ المفعولَ؛ لأنّ الغرَضَ ذِكْرُ المُخالِفِ والمخالَفِ عنه)، يعني: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ متضمِّنٌ معنى يَصُدُّون، ولذلك عُدِّيَ بعَن وصَدّ متَعدٍّ يستدعي مفعولاً به، وهُو ما قَدّرَه «دونَ المؤمنين» وترَكَ ذِكْرَه؛ لأنّ الغرَض تقبيحُ أمرِ المخالِف، وتعظيمُ أمرِ المخالَفِ عنه، فذَكَرَ الأهَمّ، وترَكَ ما لا اهتمامَ به، فدونَ بمعنى: قُدّام، كقولِ الأعشى:

تُرِيكَ القَذَى مِن دونِه وهْيَ دونَهُ[2]

والأمرُ واردٌ على عموم الـمَجَاز، ولذلك قال: «عن طاعتِه ودِينِه»، قال القاضي: يُخالفونَ أمرَه بتَرْكِ مُقتَضاه، ويَدِينُونَ سَمْتاً خلافَ سَمْته، واستَدلّ به على أنّ الأمرَ للوجوب، فإنهُ يَدُلُّ على أنَّ تَرْكَ مقتضَى الأمرِ مقتضٍ لأحدِ العذابَيْنِ[3].

وقال ابنُ الحاجِب: عَدّى ﴿يُخَالِفُونَ﴾ بـ«عن» لِـما في الـمُخالَفةِ مِن معنى التباعُدِ والحَيْد، كأنهُ قال: الذي يَـحِيدُونَ عن أمرِه بالـمُخالَفة، وهُو أبلغُ مِن إذا قيل: يُخالِفُونَ أمرَه، وقدِ استَدَلّ به[4] على أنّ الأمرَ يقتضي الوجوب، لِـما تضمّنَتْهُ الآيةُ منَ الوعيدِ على المخالَفة، فإنْ قلتَ: الآيةُ متضمِّنةٌ للأمرِ بالحَذَرِ لـمَن يُخالف، وحَذَرُ الـمُخالِفِ العذابَ لا يُفيدُه بعدَ المخالَفة لحصُولِ السببِ المقتضي له، وقبلَـها لا يَحْذَرُ عذاباً؟ قلتُ: المعنى:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خالفه عن الأمر».

(٢) «ديوان الأعشى» ص٢٦٩. وتمامُ البيت:

إذا ذاقها مَنْ ذاقها يتمطَّقُ

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٤).

(٤) من قوله: «على أنّ تَرْكَ مُقتَضى» إلى هنا، سقط من (ط).

فلْيَحْـذَرِ الذين وقَعَتْ منهمُ الـمُخالفةُ ذلك، فيَستَدركوا ما فعَلوه بالتّوبة، والرجوع إلى الله تعالى فيكونَ ذلك سبباً لدَفْع العذابِ عنهم[1]. تَمّ كلامُه.

وقال مُحيي السُّنةِ في «الـمَعالِم»: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، قيل: معناهُ: يُعرِضُونَ عن أمرِه، ويَنصَرِفُونَ عنهُ بغيرِ إذْنِه[2].

وقلتُ: هذا هُو التفسيرُ الذي عليه التعويل، ويُساعدُ عليه النّظمُ والتأويلُ؛ لأنّ الأمرَ حينَئذٍ بمعنى الشّأن، واحدُ الأُمور، وبيانُه: أنّ ما قبلَهُ حديثٌ في الأمرِ الجامع، وهُو الأمرُ الذي يُجْمَعُ لهُ الناس، ومَدْحُ مَن لَزِمَ مجلسَ رسُولِ الله ﷺ ولم يذهَبْ عنه، وذَمُّ مَن فارَقَهُ بغيرِ الإذْن، والاستغفارُ في حقِّ مَن فارَقَ بالإذْن؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ يُؤْذِنُ أنّ القومَ ثلاثُ فِرَق: المأذونُ في الذهابِ بعدَ الاستئذان، والـمتَخلِّفُ عنه، ثُم المتخلِّفُ إمّا أن يَدومَ في مجلسِه ولم يذهَبْ، وهمُ السابقونَ الكاملون، أو يتَسلّلَ لِوَاذاً، وهمُ المنافقون، وقولُه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ مترتِّبٌ على القِسمِ الثالثِ على سَبيلِ الوعيد، والفعلُ المضارعُ يُفيدُ معنى الدّأْبِ والعادة، وقدْ أُقيمَ الـمُظْهَرُ موضعَ الـمُضمَرِ مِن غيرِ لفْظِه السابقِ عِلّةً لاستحقاقِهم فتنةَ الدارَيْن.

وَرَوى الإمـامُ عن الأخفَـشِ، أنّ «عن»: صِلةٌ، وقـال غيرُه: معناه: يُعرِضُونَ عن أمـرِه ويَميلونَ عن سنته، فدَخَـلتْ «عن» لتضـمين الـمُخالَفة معنـى الإعـراضِ[3]، كـذا في «الوسيطِ»[4] و«الـمطلع».

وأمّا استدلالُ الأُصوليِّينَ بهذه الآيةِ على وجوبِ الأمرِ فهُو إنّما يَصحُّ ويَتِمُّ إذا جُعِلَ قولُه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ تذييلاً للآيتَيْنِ جميعاً، ويُرادُ بالأمرِ ما يَشمُلُ

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٦٧-٢٦٨) باختصارٍ ملحوظ.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٤٠).

(٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٣١).

الضميرُ في ﴿أَمْرِهِۦ﴾ لله سبحانه، أو للرَّسول ﷺ، والمعنى: عن طاعتِه ودِينه. ﴿فِتْنَةٌ﴾: مِحْنةٌ في الدنيا، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿فِتْنَةٌ﴾: قَتْل. وعن عطاء: زَلازِلُ وأهوال. وعن جعفرِ بن محمَّد: يُسلَّطُ عليهم سُلطانٌ جائر.

[﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ ٦٤]

أَدخَلَ ﴿قَدْ﴾؛ ليؤكِّدَ عِلْمَه بما هُمْ عليه من المُخالَفةِ عن الدِّين والنفاق، ومَرجِعُ توكيدِ العِلْم إلى توكيدِ الوَعيد؛ وذلك أنَّ «قَدْ» إذا دَخلتْ على المضارع كانت بمعنى «ربَّما»، فوافقتْ «ربما» في خُروجها إلى معنى التكثير في نحوِ قوله:

فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فَرُبَّما ... أقامَ به بَعْدَ الوُفودِ وُفودُ

ونحوُه قولُ زُهير:

أخي ثِقَةٍ لا تُهلِكُ الخَمْرُ مَالَه ... ولكنَّهُ قد يُهلِكُ المالَ نائلُهْ

والمعنى: أنّ جميعَ ما في السماوات والأرضِ مختصّةٌ به خَلْقاً ومُلْكاً وعِلْماً، ......

الأمرَيْنِ معاً: الشأن، والطّلَب، كما آذَنَ به كلامُ المصنِّفِ وأشرنا إليه. أمّا معنى الشّأنِ فقد أومأ اللهُ عَزّ وجَلّ إليه بقولِه: ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾، وأمّا معنى الطلَبِ فقد أُشيرَ إليه بقولِه: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾.

قولُه: (فإنْ تُمسِ مهجورَ الفِناء)، البيت[1]، الوفودُ: طُلاّبُ الحاجات. يقول: إن مِتّ وصِرتَ مهجورَ السّاحةِ، فربّما ازدَحمتِ الوفودُ فيما مضَى مِن حياتِك على بابِك.

---

(١) سبق تخريجه.

فكيفَ تخفى عليه أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يَجتهدون في سَتْرِها عن العيونِ وإخفائها؟ وسيُنبِّئهم يومَ القيامة بما أبطَنُوا من سُوء أعمالهم، وسيُجازيهم حقَّ جزائهم.

والخِطابُ والغَيْبة في قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ يجوزُ أن يكونا جميعاً للمنافقينَ على طريق الالتفات. ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ عامًّا، و﴿يُرْجَعُونَ﴾ للمنافقين. واللهُ أعلم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النورِ أُعطِيَ من الأَجرِ عشرَ حسناتٍ بعددِ كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ فيما مضَى وفيما بَقِي».

قولُه: (فكيف تَخْفَى [عليه] أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يجتهدونَ في سَتْرِها عنِ العيونِ وإخفائها؟)، هذا معنى قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ لأنهُ قال فيه: «وهمُ المنافقونَ»، وهذا أيضاً يُقوِّي بيانَ النَّظْم السابق.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ عامّاً)، أي: في المنافقينَ والمؤمنين، أمّا في المؤمنينَ وأحوالِهم فمِن قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآية، وأمّا في المنافقينَ وخُبثِهِم فمِن قولِهِ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾، فيكونُ تسليةً ووَعْداً بالنِّسبةِ إلى المؤمنين، وتهديداً بالنِّسبةِ إلى المنافقين، وتخويفاً في الدُّنيا، ووَعيداً في العُقْبَى خاصّاً في حقِّ المنافقين؛ لأنّ قولَه: ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾ يأْبَى أن يُنْزل على المؤمنين، ولذلك غيّرَ التغليبَ في الخطابِ بأنتُم إلى الغَيْبةِ في ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾.

تمّت السُّورة

واللـهُ الموفِّقُ للصواب

* * *

سورةُ الفُرقان
مكية، سبعون وسَبْعُ آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ ١ - ٢]

البَرَكة: كثرةُ الخير وزيادتُه. ومنها: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفيه مَعْنيانِ:

سُورةُ الفُرقان
مكِّيَّةٌ، وهي سبعونَ وسَبْعُ آياتٍ[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (البَرَكةُ: كثْرةُ الخيرِ وزيادتُه)، الجَوهري: البَرَكةُ: النَّماءُ والزِّيادة، وتَبارَكَ اللهُ، أي: بارَكَ، مثْلَ قاتَلَ، وتَقاتَلَ، إلّا أنّ «فاعَلَ» يتعدَّى، و«تَفاعَلَ» لا يَتعدَّى.

الراغبُ: أصلُ البَرَكةِ: صَدْرُ البعير، وبَرَكَ البعيرُ: ألقَى بَرْكَهُ، واعتُبِرَ منهُ معنى اللُّزوم، وبَـرَاكاءُ الحربِ وبُرُوكاؤها[٢]: للمكانِ الذي يَلزَمُه الأبطالُ، وابتركت الدابّة: وقفت[٣] وقوفاً كالبُروك، وسُمِّي مَحبِسُ الماءِ بِرْكةً. والبَرَكةُ: ثبوتُ الخيرِ الإلهيِّ في الشيء، سُمِّيَ بذلك

(١) في(ط): «مدنية، وهي سبع وسبعون آية».

(٢) قوله: «وبراكاء الحرب وبروكاؤها»، لم يرد في (ط)، وفيها بدلًا منه: «وبراكاؤها».

(٣) في(ط): «وابترك الدابة: وقف».

تزايَدَ خيرُه، وتكاثَر. أو: تَزايَدَ عن كلِّ شيءٍ وتعالى عنه في صِفاته وأفعالِه. والفُرقانُ: مَصْدرُ فرق بين الشيئَيْن؛ إذا فَصَلَ بينهما وسُمِّي به القرآنُ؛ لفَصْله بين الحقِّ والباطل. أو لأنه لم ينزل جُملةً واحدة، ولكنْ مفروقاً، مفصُولاً بينَ بعضِه وبعضٍ في الإنْزال. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]؟ وقد جاء الفُرْقُ بمعناه، قال:

ومُشرِكيٍّ كافرٍ بالفُرْقِ

لثُبوتِ الخيرِ فيه ثُبوتَ الماءِ في البِرْكة، والمُبارَكُ: ما فيه ذلك الخَيرُ، وقال تعالى: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] تنبيهاً على ما يُفيضُ منهُ منَ الخَيْراتِ الإلهيّة. ولمّا كان الخيرُ الإلهيُّ يَصدُرُ مِن حيثُ لا يُحَسُّ، وعلى وَجْهٍ لا يُحصَى ولا يَنحصرُ، قيلَ لكلِّ ما يُشاهَدُ منهُ زيادة غير محسُوسةٍ: هُو مُبارك، وفيه بَركة[1]. ولنسبةِ هذه الصِّفة إلى جَنابه الأقدَس، وهل كانت منَ الصِّفاتِ الإضافيّةِ والذاتيّة، قال: «تَزايَدَ خيرُهُ وتكاثَر، أو: تَزايَدَ عن كلِّ شيء، وتعالى عنهُ في صفاتِه وأفعالِه». وعلى المعنى الأوّلِ يقالُ: تَبارَكَ الذي نَزَّلَ هذا القرآنَ الكريم.

الفُرقانُ: الفارِقُ بيْنَ الحلالِ والحرام، الذي عَمَّتْ مَنافعُه، وعَمَّت عوائدُه، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ١٠] وعلى الثاني يقالُ: تَعاظَمَ في ذاتِه، وتبارَكَ في صفاتِه الذي نَزَّلَ هذا القرآنَ العظيمَ الفُرقانَ الفارِقَ بيْنَ الحقِّ والباطل، الذي بَذَّتْ فصَاحتُه نُطْقَ كلِّ ناطق، وشَقَّت بلاغتُه غُبارَ كلِّ سابق، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]، وقولُه تعالى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. وقال القاضي: البَركةُ تتضَمَّنُ معنى الزِّيادة، وترتيبُه على إنزالِ القرآنِ لِما فيه مِن كثرةِ الخَيْر، أو لِدلالتِه على تعاليه[2].

قولُه: (ومُشْرِكيٍّ كافرٍ بالفُرْقِ)[3]، الفُرْقُ بضمِّ الفاء: بمعنى الفُرقان، كالخُسْرِ بمعنى

(١) «مفردات القرآن» ص١١٩-١٢٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (فرق) من غير عَزْوٍ لأحد.

وعن ابن الزُّبير: (على عباده)؛ وهم: رسولُ الله ﷺ وأُمَّته، كما قال: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]. والضميرُ في ﴿لِيَكُونَ﴾ لـ﴿عَبْدِهِۦ﴾ أو لـ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾. وتَعضدُ رُجوعَه إلى «الفُرْقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبير. ﴿لِلْعَـٰلَمِينَ﴾: للجنِّ والإنس ﴿نَذِيرًا﴾: مُنذِراً، أي: مخوِّفاً. أو: إنذاراً،

الخُسْران، والياءُ في «مُشركيّ»: للنِّسبة، زِيدت للمبالغة، كأحمَريٍّ في أحمَر، وقال: في ياءِ النَّسَبِ زيادةُ قوّةٍ في الفعل، كالخصُوصيّةِ في الخُصوص.

قولُه: (وعنِ ابنِ الزُّبيرِ: على عبادِه)، قال ابنُ جِنِّي: وَجْهُه أنّ الإنزالَ وإن كان على رسُولِ الله ﷺ، ولكنْ لـمّا كان مُوصِلاً لهُ إلى العبادِ ومُخاطِباً به لهم، صار كأنّه منزَّلٌ عليهم، ولذلك كثُرَ فيه خطابُ العبادِ بالأمرِ والنَّهي لهُم، والترغيبِ والترهيبِ المصروفِ إليهم[1].

قولُه: (وتَعضُدُ رجوعَه إلى «الفُرقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبَير)، يعني: «نَزَّلَ الفُرقانَ على عبادِه»؛ لأنّ الضَّميرَ المفرَدَ لا يصحُّ عَوْدُه إلى الجَمْع، ولا بُدَّ لهُ منَ الرُّجوعِ إليه، فتَعيَّنَ أن يكونَ فُرقاناً، ويَعضُدُ رجوعَه إلى العبدِ قولُه تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس: ٥-٦].

وقلتُ: وفي اختصاصِ النَّذيرِ دونَ البشيرِ سُلوكُ طريقِ بَراعةِ الاستهلال، والإيذانُ بأنّ هذه السُّورةَ مُشتملةٌ على ذِكْرِ المُعانِدينَ المتّخذينَ لله وَلَداً وشَريكاً، الطاعنينَ في كتُبه ورسُلِه واليوم الآخِر، وهذا المعنى يؤيِّدُ تأويلَ ﴿تَبَارَكَ﴾ بقولِه: «تزايَدَ عن كلِّ شيءٍ وتَعالى عنه» ـ لإفادتِه صفةَ الجَلالِ والهَيْبة ـ وإيذانُه بتعاليه عمّا يقولُ الظالمونَ عُلُوّاً كبيراً، ولذلك جعَل قولَه تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تَوْطئةً وتمهيداً لقولِه: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ وأرْدَفَه بقولِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ لِما مَرَّ مِراراً أنّ كوْنَه بديعَ السَّمٰواتِ والأرض، ومُفطِرَهما، ومالكَهما، مُنافٍ لاتّخاذِ الوَلَدِ والشَّريك، قال اللهُ تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ الآية [الأنعام: ١٠١].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١١٧)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٧٩).

كالتَّنكير بمعنى الإنكار، ومنه قولُه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]. ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ﴾ رفعٌ على الإبدالِ مِن ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ﴾، أو رفع على المَدْح، أو نصبٌ عليه. فإن قلتَ: كيفَ جازَ الفصلُ بين البَدَلِ والمُبدَل منه؟ قلتُ: ما فُصل بينهما بشيء؛ لأنَّ المُبدَلَ منه صِلَتُه ﴿نَزَّلَ﴾، و﴿لِيَكُونَ﴾ تعليلٌ له، فكأنَّ المُبدَلَ منه لم يتمَّ إلّا به. فإن قلتَ: في الخَلقِ معنى التقدير، فما معنى قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾؟ كأنه: وقدَّر كلَّ

قولُه: (﴿ٱلَّذِى لَهُۥ﴾ رَفْعٌ على الإبدالِ منَ ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ﴾)، وهذا أوجَهُ مِن أن يكونَ نَصْباً أو رَفْعاً على المَدْح؛ لأنّ مِن حقِّ صلةِ الموصُولِ أن تكونَ معلومةً عندَ المخاطَب، وكونُه تعالى نزَّلَ الفُرقانَ على عبدِه للإنذارِ لم يكنْ معلوماً عندَ المُعانِدين، فأُبدِلَ بقولِه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بياناً وتفسيراً، وليس كذلك المَدْحُ. وقال القاضي: الجُملةُ وإن لم تكنْ معلومةً، لكنّها ـ لقوّةِ دليلِها ـ أُجرِيَتْ مجْرَى المعلوم وجُعِلت صِلةً[1].

قولُه: (في الخَلْقِ معنى التقدير)، الراغب: الخَلْقُ أصلُه: التقديرُ المستقيم، ويُستعمَلُ في: إبداع الشيءِ مِن غيرِ أصلٍ واحتذاء، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النحل: ٣] أي: أبدَعَهما، بِدلالةِ قولِه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ويُستعمَلُ في: إيجادِ الشيءِ منَ الشيء، نحوَ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، وليس الخَلْقُ الذي هُو الإبداعُ إلّا لله تعالى؛ ولهذا قال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وأمّا الذي يكونُ بالاستحالةِ فقد جَعَلَه اللهُ لغيرِه في بعضِ الأحوال، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠]، وأمّا قولُه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فيُوهِمُ أنهُ يَصحُّ أنه يوصَفُ غيرُه بالخَلْق، ومعناه: أحسَنُ المُقدِّرِين[2].

الأساس: خَلَقَ الخرّازُ الأديمَ، والخَيّاطُ الثّوبَ: قَدَّره قبْلَ القطْع، وقَدَّرَ الشيءَ بالشيء: قاسَهُ وجعَلَه على مِقدارِه. ومنَ المَجازِ: خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ: أوجَدَهُ على تقديرٍ أوجَبَتْهُ الحِكمةُ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٩٦.

شيء فقدَّره! قلتُ: المعنى: أنه أحدَثَ كلَّ شيء إحداثاً مُراعَى فيه التقديرُ والتسوية، فقدَّره وهيَّأه لِما يَصلحُ له، مِثالُه: أنه خَلَقَ الإنسانَ على هذا الشكلِ المقدَّر المسوَّى الذي تَراه، فقدَّره للتكاليفِ والمصالح المَنوطة به في بابَي الدِّين والدنيا، وكذلك كلُّ حيوانٍ وجَماد جاءَ به على الجِبلَّةِ المُستوية المقدَّرة بأَمثلةِ الحكمةِ والتدبير، فقدَّره لأمرٍ ما ومَصلحةٍ مُطابقاً لِما قُدِّر له غير متجافٍ عنه. أو: سُمّي إحداثُ الله خَلْقاً؛ لأنه لا يُحدِث شيئاً لحكمتِه إلّا على وجهِ التقدير من غيرِ تفاوُت، فإذا قيل: خَلَقَ اللهُ كذا، فهو بمنزلةِ قولك: أحدَثَ وأوجَدَ مِن غيرِ نظرٍ إلى وجهِ الاشتقاق، فكأنه قيل: وأوجدَ كلَّ شيء فقدَّره في إيجادِه لم يوجِدْه مُتفاوتاً. وقيل: فجعَلَ له غايةً ومنتهًى. ومعناه: فقدَّرَه للبقاء إلى أمدٍ معلوم.

والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على أنّ الخَلْقَ على الحقيقة، فالواجبُ أن يُفسَّرَ قولُه: ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ بما يُخالفُه، وهُو: ما قالُه وهَيَّأَهُ لِما يَصلُحُ له، وهُو قولُ الزجَّاج: خَلَقَ اللهُ الحَيوانَ وقَدَّرَ لهُ ما يُصلحُه ويُقيمه(١).

والثاني مُفَرَّعٌ على المَجاز، وذلك أنّ إحداثَ الله تعالى الشيءَ لمّا لم يكنْ إلّا على وجه التقدير، لأنهُ حكيمٌ، سُمِّيَ مُطلقُ إحداثِه بالخَلْقِ لِما فيه معنى التقدير. والفَرْقُ بيْنَ الوجهَيْن: أنّ التقديرَ والتسويةَ على الأوّلِ مقصودٌ بذِكرِ الخَلْق، وعلى الثاني غيرُ مقصُود، لكنْ لازمٌ له، ولذلك قال أوّلاً: مُراعًى فيه التقديرُ، فالفاءُ على الأوّلِ: للتعقيبِ معَ الترتيب، وعلى الثاني: للتعقيبِ مطلقاً، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، فإنّ الفاءَ: للتعقيب. المعنى: فاعزِموا على التّوبةِ فاقتُلوا أنفُسَكم مِن قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى جَعَلَ توبتَهم قتْلَ أنفُسِهم، ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ توبتِهم فيكونَ المعنى: فتوبوا فأتبِعوا التّوبةَ القتْلَ تتمّةً لتوبتِكم(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٨٩ - ٤٩٠).

[﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ ٣]

الخَلقُ بمعنى الافتِعال، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، والمعنى: أنهم آثَرُوا على عبادة الله سبحانه عبادةَ آلهة لا عَجْزَ أبيَنُ من عجزِهم، لا يَقدِرُون على شيءٍ مِن أفعالِ الله ولا من أفعالِ العباد؛ حيثُ لا يَفتعِلون شيئاً وهم يُفتَعَلون؛ لأنَّ عَبدَتَهم يَصنعونهم بالنَّحتِ والتصوير، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ﴾ أي: لا يَستطيعون لأنفُسِهم دَفْعَ ضَررٍ عنها أو جَلْبَ

قولُه: (كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧])، قال فيه: «واختلاقُهُم الإفْكَ: تسميتُهُم الأوثانَ آلهةً وشُركاءَ لله عَزَّ وجَلَّ، أو سَمَّى[١] الأصنامَ: إفْكاً، وعمَلَهم لها، ونَحْتَهم: خَلْقاً للإفِك»[٢]، يعني: مقامُ إنكارِ اتّخاذِ الأندادِ مِن دونِ الله يقتضي تحقيرَ شَأْنِ الأصنام، وهذا المعنى أدخَلُ منَ الظاهرِ فيما قُصِدَ منهُ كما قَصَدَه الخليلُ عليه السّلامُ في الآيةِ المُستشهَدِ بها، ولمّا فُسِّرت القرينةُ الثانيةُ بذلك فُسِّرتِ الأُولى بما يُشاكلُها، وفيه إثباتُ الخالقيّةِ للعبد، وكذا في قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾، ولو أجراهُما على الظاهرِ كان أبعَدَ منَ التعسُّف، واتّفَقَتِ القرائنُ إلى آخرِ الآيةِ في النفْيِ عنها ما هُو ثابتٌ للمعبودِ بالحَقِّ لأنّ المعبودَ ينبغي أن يكونَ خالقاً ومُدبِّراً ومثيباً ومُعاقباً، ويَدُلُّ على أنّ النفعَ والضُّرَّ ليس إلّا إلى الله قولُهُ تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ولا يقتضي هذا المقامُ منَ المبالغةِ ما يقتضيه ذلك، وإن شئتَ فجرِّبِ التأكيداتِ فيه مِن: «إنّما» و«إنَّ» والتكريرِ وغيرِها، فهذا مقامُ الشِّكايَة، وذلك مقامُ التوبيخ والتقريع[٣].

---

(١) في (ط):«وسمّى».

(٢) «المصدر السابق» (١٢: ١٥٣).

(٣) في (ط): «والتقريع والتوبيخ».

نفعِ إليها وهم يَستطِيعون، وإذا عجزُوا عن الافتعال ودفعِ الضَّرر وجَلْبِ النفع التي يقدر عليها العِبادُ كانوا عن الموتِ والحياة والنُّشور التي لا يَقدر عليها إلّا اللهُ أعجزَ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ ٤]

﴿قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ قيل: هُمُ اليهود. وقيل: عدَّاسٌ مولى حُويطب بنِ عبد العُزّى، ويسارٌ مولى العلاءِ بن الحَضْرميِّ، وأبو فكيهةَ الرُّومي. قال ذلك النَّضرُ بن الحارث بنِ عبد الدار. «جاء» و«أتى» يُستعمَلان في معنى فَعَلَ، فيُعدَّيان تَعدِيتَه، وقد يكون على معنى: وَرَدُوا ظُلْماً، كما تقول: جئتُ المكانَ. ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ ويُوصَل الفعلُ. وظلمُهم: أنْ جَعلوا العربيَّ يتلقَّنُ من العَجَميِّ الرُّوميِّ كلاماً عربيًّا أعجزَ بفصاحتِه جميعَ فُصحاء العَرَب. والزُّور: أنْ بَهَتُوه بنسبةِ ما هو بَريء منه إليه.

[﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ ٥]

﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: ما سَطَرَه المتقدِّمون من نحوِ أحاديث رُستم وأسفَنْدِياذَ، جمع: إسْطارٍ أو أُسْطُورة، كأُحْدُوثة، ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾: كَتَبَها لنفْسِه وأخَذَها، كما تقول: استَكَبَ الماءَ واصطَبَّه: إذا سَكَبَه وصبَّه لنفْسِه وأخَذَه. وقُرِئ: (اكتُتِبَها) على البناء للمفعول، والمعنى: اكتَتَبها كاتبٌ له؛ لأنه كان أُمِّيًّا لا يَكتُب بيدِه، وذلك مِن تمامِ إعجازه، ثم حُذفتِ اللامُ؛ فأفضى الفعلُ إلى الضمير؛ فصار اكتتبَها إيّاه كاتبٌ، كقولِه: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ....

قولُه: (وقد يكونُ على معنى: وَرَدُوا)، أي: استُعمِلَ «جاء» بمعنى «وَرَدَ» قليلاً، ومنهُ: جئتُ المكانَ، أي: وَرَدته. واختِيرَ ذلك لبلاغتِه ووَجازتِه، إذْ لو قيل: فقد ظَلَموا في ذلك وقالوا قولاً زُوراً، لأطالَ وفاتتِ الاستعارةُ، وقولُه: «ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ»، مُشعِرٌ بأنّ الوجهَ الأوّلَ مَبْنيٌّ على التضمين، والثاني على المَجاز.

ثم بُنِيَ الفعلُ للضميرِ الذي هو «إيّاه»؛ فانقلَبَ مرفوعاً مُستتِراً بعد أنْ كان بارِزاً منصُوباً، وبقيَ ضميرُ الأساطيرِ على حالِه؛ فصار (اكتُتِبَها) كما ترى. فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ﴾ وإنما يقال: أُمليَتْ عليه فهو يَكتَتِبُها؟ قلتُ: فيه وجهان؛ أحدهما: أرادَ اكتتابَها، أو طَلَبَه فهي تُملى عليه. أو كُتِبتْ له وهو أُمِّيٌّ فهي

قولُه: (**ثم بُنِيَ الفعلُ للضّميرِ الذي هو «إيّاهُ»، فانقلَبَ مرفوعاً مُستتراً**)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: لِقائلٍ أن يقولَ: إنْ كان قولُه: «له» مفعولاً بحرف، وجَبَ أن لا يجوزَ بناءُ الفعل لهُ معَ المفعولِ به المتَعدَّى إليه بغيرِ حرف، وإن كان مفعولاً لهُ، وهُو الوجهُ؛ لأنّ المعنى اكتَتَبَها كاتبٌ لهُ، أي: لأجْلِه، وجَبَ أن لا يبنى له. أمّا الأوّلُ فلأنّهُ قال في «المُفصّل»: «للمفعولِ به المتعدى إليه بغيرِ حرفٍ منَ الفَضْل على سائرِ ما لا يُبنَى لهُ»، إلى آخِرِ الفصل[1]. وأمّا الثاني فلأنّهُ قال فيه[2]: «المَفاعيلُ سَواءٌ في صحّةِ البناءِ له إلاّ المفعولَ الثاني مِن بابِ «عَلِمتُ»، والثالثَ مِن بابِ[3] «أعلَمْتُ»، والمفعولَ معَه والمفعولَ لهُ».

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مفعولٌ بحَرْف، ولمّا حذَفَ الجارَّ أوصَلَ الفعلَ، وأُقيمَ مقامَ الفاعلِ على القلبِ للمبالغة، ونحوُه سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] في إقامةِ ﴿لَهُۥ﴾ مقامَ الفاعل. قال ابنُ جِنِّي: «اكتُتِبَها»: قراءةُ طلحةَ بنِ مُصَرِّف، وإنّما هُو: استكتَبَها، وهُو على القلبِ، أي: استُكتِبَ لهُ، ومِثلُهُ قراءةُ مَن قرأَ ﴿قُدِّرُوهَا تَقۡدِيرٗا﴾ [الإنسان: ١٦] أي: قُدِّرَتْ لهم، والقلبُ بابٌ وشواهدُه كثيرةٌ.

وأمّا قراءةُ العامّة ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ فمعناه: اسْتكتَبَها، ولا يكونُ معناه: كَتَبها بيَدِه؛ لأنهُ ﷺ كان أُمِّيّاً لا يَكتُبُ، وليس مُمتنعاً أن يكونَ ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ بمعنى: كتبَها؛ لأنهُ على رأيِه وأمرِه، كقولِنا: ضَرَبَ الأميرُ اللّصَّ[4].

---

(١) «المفصّل» بشرح ابن الحاجب (٢: ٥٨).

(٢) يعني في «المفصّل» (٢: ٥٦).

(٣) في (ط): «في».

(٤) «المحتسب» (١: ١١٧-١١٨). ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٢).

تُملى عليه، أي: تُلقى عليه مِن كتابه يَتحفَّظها؛ لأنَّ صُورةَ الإلقاءِ على الحافظ كصُورةِ الإلقاء على الكاتب. وعن الحسن: **أنه قولُ الله** سبحانه يُكذِّبهم. وإنما يَستقيم أنْ لو

قولُه: (**وعنِ الحَسنِ أنه قولُ الله**)، أي: ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ قولُ الله عَزَّ وجَلَّ يُكذِّبُهم في نسبتِهُم الاكتتابَ إلى رسُولِ الله ﷺ بإملاءِ أهلِ الكتاب، لا قولُ المشركين[١]، وأورَدَ المصنِّفُ: «وإنّما يستقيمُ ذلك أنْ لو فُتِحتِ الهمزةُ» في ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾ لكنّها مكسورةٌ دالّةٌ على أنّها همزةُ «افتَعَلَ»، ولو كانت همزةَ الاستفهام لكانت مفتوحةً، وهمزةُ الاستفهام إنّما تُحذَفُ إذا دَلَّ عليها الدَّليلُ، نحوَ قولِه:

بسَبْعٍ رَمَيْن الجَمْرَ أم بثمانِ[٢]

ووَجْهُ تصحيح قولِ الحَسَن أن تُجعَلَ الآيةُ على أسلوبِ قولِ جرير:

أفْرَحُ أن أُرْزَأَ الكرامَ[٣]

لأنهُ إخبارٌ في معنى التوبيخ والتقرير، ومنهُ قولُه تعالى في الأعراف: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، قال المصنِّفُ: إنهُ على الإخبار، أي: فَعلتُم هذا الفعلَ الشَّنيعَ، توبيخاً لهم وتقريعاً. وقُرِئَ: «ءآمنتُم»، بحرفِ الاستفهام، ومعناهُ الإنكارُ والاستبعاد[٤].

أمّا إفادةُ الخبرِ معنى التوبيخ والتقريع؛ فلأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الساذَج خُلُوُّ ذِهنِ المخاطَبِ عن فائدةِ الخبَر، وإذا أُلقيَ إليه الجُملةُ وهُو عالمٌ بفائدتِها تولّد بحسَبِ قرائنِ الأحوالِ ما ناسَبَ المقامَ، فاللهُ سبحانَه وتعالى ما حَكَى كلامَهم لإعلام المخاطَبينَ فائدتَه، بل للتوبيخ والتقريع؛ فإنّهم لمّا قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ قال اللهُ تعالى حاكياً معنى

---

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٣٩٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لحضرمي بن عامر يخاطب جُزءَ بن سنان حين اتهّمه بالسرورِ بأخْذِ دِيَةِ أخيه القتيل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٦٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٣)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٩٣.

فُتحتِ الهمزةُ للاستفهام الذي في معنى الإنكار. ووجهُه أن يكونَ نحوَ قوله:

أفرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكِرامَ

وحقُّ الحسنِ أن يَقِفَ على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾. ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ أي: دائماً، أو

كلامِهم على سَبيلِ المبالغةِ توبيخاً وتقريعاً: نعَمْ صَدَقتُم، هُو أساطيرُ الأوّلِينَ اكتَتَبَها فهي تُملَى عليه دائماً، كما إذا سَمِعتَ بمَن وقَعَ فيك: أنا ذلك الفاعلُ الصّانع، ولستَ تُريدُ إعلامَه بذلك، بل نَقَلْتَ كلامَه للتقريع والتوبيخ[1]. أمّا قولُ جَريرٍ[2]:

أَفْـرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ أُورَثَ ذُوْداً شصائصاً نَبَلا

فلفظُه إخبارٌ، ومعناه الإنكارُ؛ لانطوائه تحتَ حُكم قولِ مَن قال لهُ: أتفرَحُ بموتِ أخيكَ وبوراثةِ إبلِه؟ والذي لأجْلِه طَرَحَ همزةَ الإنكارِ إرادةُ أن يُصوِّرَ قُبحَ ما رُزِئَ به، فكأنهُ قال: نعَمْ مِثْلي يَفرحُ برَزِيئةِ الكرام، وبأنْ يَسْتبدلَ منهُم ذَوْداً يقِلُّ طائلُه. وهُو منَ التسليم الذي تحتَه كلُّ الإنكار.

الشصوصُ: الناقةُ القليلةُ اللّبَن. والنَّبَلُ: الصِّغارُ، والنَّبَلُ الكبار، وهُو منَ الأضداد. ويقال: النَّبَلُ: جَمْعُ نبيل، ككريم وكَرَم. والنُّبلةُ[3]: العَطِيّةُ، وبعضُهم يُنشِدُ بالضمِّ على هذا المعنى. والذُّودُ منَ الإبِل: ما بيْنَ الثلاثِ إلى العَشْرِ، وهي مؤنَّثةٌ لا واحدَ لها مِن لفْظِها.

قولُه: (وحقُّ الحَسَنِ[4] أن يقفَ على ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾)، لاختلافِ القائلين، أو لأنّ لتقديرِ الاستفهام فيه مجالاً، كقولِه تعالى: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال صاحبُ «الكواشيِّ»: على المشهورِ لا وَقْفَ، لأنّ ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾ حالٌ، أي: أساطيرُ مُكتَتَبةٌ.

---

(١) قوله: «والتوبيخ» سقط من (ط).

(٢) سبق تخريجه وأنه لحضرميّ بن عامر وليس لجرير كما قال المصنّف رحمه الله.

(٣) في (ط): «والنبيلة».

(٤) يعني :الحسن البصري، تفريقاً على قراءته المذكورة.

في الخُفْية قبْلَ أن يَنتشِرَ الناس، وحينَ يأوُون إلى مَساكنِهم.

[﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ٦]

أي: يعلمُ كلَّ سرٍّ خَفيٍّ في السماواتِ والأرض، ومِن جُملته ما تُسرُّونه أنتم من الكَيْدِ لرسوله ﷺ، مع عِلْمِكم أنَّ ما تقولونه باطلٌ وزُور، وكذلك باطنُ أمْرِ رسولِ الله ﷺ، وبَراءته مما تَبهَتُونه به، وهو يُجازِيكم ويُجازِيه على ما عَلِمَ منكم وعَلِمَ منه. فإن قلتَ: كيف طابَقَ قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ هذا المعنى؟ قلتُ: لـمّا كان ما تقدَّمه في معنى الوَعيد عقَّبَه بما يدلُّ على القُدرة عليه؛ **لأنه لا يُوصَفُ بالمغفرةِ والرحمة إلّا القادرُ على العُقوبة،** ....

قولُـه: (**بما يَدُلُّ على القُدرةِ عليه؛ لأنهُ لا يوصَفُ بالمغفِرة والرّحمـةِ إلا القادرُ على العقوبة**)، يعني: لا يقالُ: رَحِمَ فلانٌ، أو: غَفَرَ فلانٌ، إلّا لمن لهُ القُدرةُ على العقوبةِ والانتقام، لا للعاجزِ الضّعيف، وأنشدَ لابنِ هانئٍ[1]:

فعفَوْتَ عنّي عفْوَ مُقتدرٍ حَلَّـتْ لهُ نِقَـمٌ فألغاها

فدَلّ قولُه: ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ على القُدرةِ التامّة الكاملةِ بالكناية، وأنت تَعلَمُ أنّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقة ولا تَستدعيها أيضاً. وهٰهنا قامتِ القَرينةُ على إرادةِ مُجرَّدِ الاقتدارِ العظيم. نعَمْ، في إيثارِهما تعييرٌ لهم، ونَعْيٌ على فعلِهم، يعني: إنّكم فيما أنتُم فيه بحيثُ يتَصدَّى لعذابِكم مَنْ صفتُهُ الغُفرانُ والرَّحمةُ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقالَ: ذَكَرَ المغفرةَ والرَّحمةَ بعدَ ذلك المعنى لأجْلِ أن يَعرِفوا أنّ هذه الذنوبَ العظيمةَ المُتجاوِزةَ عنِ الحَدِّ مفقودةٌ إن تابوا، وأنّ رحمتَه واصلةٌ إليهم بعدَها، وأنْ لا يَيْأَسوا مِن رحمتِه بما فَرَطَ منهُم معَ إصرارِهم عليه منَ المُعاداةِ والمُخاصَمةِ الشديدة.

---

(١) يعني أبا نواس. والبيت في «ديوانه» ص٤٥٩.

أو هو تنبيهٌ على أنهم استوجَبُوا بمُكابرتِهم هذه أن يَصُبَّ عليهم العذابَ صَبًّا، ولكن صَرَفَ ذلك عنهم أنه غفورٌ رحيم يُمهِلُ ولا يُعاجِل.

[﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ ٧ - ٨]

قولُه: (أو هُو تنبيهٌ على أنّهمُ استوجَبوا)، هذا الوَجْهُ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ جوابٌ عن قولِهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، وقولِهم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ على الأسلوبِ الحكيم، أي: قُلْ يا محمّدُ: ليس هذا منَ افترائي ولا هُو مُملًى عليَّ، بل مُنزَلٌ مِن عندِ مَن يعلَمُ السِّرَّ في السَّمٰواتِ والأرض، وما في دَخَلِكم منَ الدَّغَلِ[1] والدَّهاءِ والمَكْر؛ لأنّكم تَعلَمونَ علمًا يقيناً أنّ هذا ليس مِن قَبيلِ الافتراء، ولا هُو منَ الأساطير؛ لأنهُ أعجَزَكم عن آخِرِكم بفصَاحتِه، وأنه تَضمَّن أخباراً عن المُغَيَّبات، وأسراراً مكتوبةً لا يَعلَمُها إلّا اللهُ عَزّ وجَلّ، لكنّ غَرَضَكمُ الصَّدُّ عن سَبيل الله، ومجرَّدُ العِناد، ويؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ وإقحامُه بيْنَ كلامِهم، فسبحانَه ما أرحَمَه وما أجَلَّه؛ حيث أمهَلَكم ولم يُعاجِلْكم بالاستئصالِ لهذه العظيمة! فإذَنْ في قولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ معنى التعجُّبِ كما في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾.

وقال القاضي: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ، فلذلك لا يَعجَلُ في عُقوبتِكم على ما تقولونَ معَ كمالِ قُدرتِه عليها، واستحقاقِكم أن يُصَبَّ عليكُم صَبًّا[2].

وقلتُ: انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في هذا الجوابِ الصّادع، والنُّورِ السّاطع، والنَّظم الفائق، فسبِّح اللهَ تعالى عندَه.

---

(١) بالتحريك وهو الفساد.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٧).

وَقعتِ اللامُ في المُصحَف مفصولةً عن ﴿هَٰذَا﴾ خارجةً عن أوضاعِ الخطِّ العربيِّ، وخطُّ المُصحَفِ سُنَّة لا تُغيَّر، وفي هذا استهانةٌ وتصغير لشأنِه، وتَسميتُه بالرَّسول سُخريةٌ منهم وطَنْزٌ، كأنهم قالوا: ما لهٰذا الزاعمِ أنه رسولٌ! ونحوه قولُ فِرْعونَ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]؛ أي: إنْ صحَّ أنه رسولُ الله فما بالُه حالُه مِثلُ حالِنا ﴿يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ كما نأكُل، ويتردَّد في الأسواق لطَلَبِ المَعاش كما نتردَّد؟! يَعنُون أنه كانَ يجبُ أن يكون مَلَكاً مُستغنِياً عن الأكلِ والتعيُّش. ثم نَزَلُوا عن اقتراحِهم أن يكون مَلَكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معه مَلَك، حتى

قولُه: (وقَعَت اللامُ في المُصْحَفِ مفصُولةً عن ﴿هَٰذَا﴾خارجةً عن أوضاع الخَطِّ العربيّ)، قال شارُح «الرائيّة»[1]: كتبَ ﴿مَالِ هَٰذَا﴾ في موضعَيْنِ: في الكهف: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وفي الفُرقان: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾. أمّا ﴿مَالِ ٱلَّذِينَ﴾ فهُو في المَعارِج لا غيرُ في قولِه تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المعارج: ٣٦]، وكذلك: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [النساء: ٧٨] حَرْفٌ واحدٌ في النِّساء، جميعُ ذلك كُتِبَ مفصولاً منَ اللام، وهِي لامُ الجَرّ تنبيهاً على الأصل، وعلى أنهُ زائدٌ ليس منَ الكلمة، وجُعِلَ متّصلاً بها ومُنفصلاً مما دَخَلَ عليه؛ لأنّ ما قدِ اتّصَلَ بها غيرُها.

وقال غيرُه: والأصلُ في ذلك أن تُكتَبَ موصُولةً بما بعدَها؛ لأنّها لامُ الإضافة، ولَا يظهَرُ معناها إلّا بما بعدَها، وإنّما كُتِبَت في هذه الأحرُفِ مقطوعةً لكثرةِ استعمالِ اللام معَ «ما» التي للاستفهام، كقولِهم: ما لهُ وما لك؟ بمعنى: ما حالُكَ وما شَأْنُك؟ فتوهَّموا أنّ اللامَ مِن «ما» فوَصَلُوها بها، وقَطَعوها عمّا بعدَها، كما قَطَعوا الشَّأنَ والحالَ عما بعدَها.

---

(١) وهي منظومة في علم رسم المصحف تُسَمّى «العقيلة» من تصنيف الإمام الشهير أبي محمد القاسم ابن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) وقد شرحها غير واحدٍ من العلماء منهم: الإمام علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) سمّاه «الوسيلة إلى كشف العقيلة»، وشرحها أيضاً الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) وسمّاه «جميلة أرباب المراصد». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١٥٩).

يَتسانَدا في الإنذارِ والتخويف. ثم نَزَلوا ـ أيضاً ـ فقالوا: وإنْ لم يكن **مَرْفُوداً بمَلَكٍ** فلْيكُن مَرْفُوداً بكنزٍ يُلقى إليه من السماءِ يَستظهِرُ به ولا يحتاجُ إلى تحصيلِ المَعاش. ثم نَزَلُوا فاقتَنَعُوا بأنْ يكون رَجلاً له بستانٌ يأكُلُ منه ويَرتزِقُ **كما الدَّهاقينُ** والمَياسِير. **أو: يأكُلون هم مِنْ ذلك** البستانِ فيَنتفِعُون به في دُنياهم ومَعاشِهم. وأراد بالظالمين: إيَّاهم بأَعْيانهم، وَضَع الظاهرَ موضِعَ المُضمَر؛ ليُسجِّلَ عليهم بالظُّلم فيما قالوا. **وقُرِئ: (فيكونُ) بالرفع، (أو يكون له جنّة) بالياء**، و(نأكُل)، بالنون. فإن قلتَ:

قولُه: (مرفودًا)، الجوهري: الرِّفْدُ: العطاءُ والصِّلة، والرَّفْدُ بالفَتْح: المصدرُ، تقولُ: رَفدتُه أرْفِدُه رَفْداً: أعطَيْتَه، وكذلك: إذا أعَنْتَهُ.

قولُه: (كما الدَّهَاقينُ)، «ما» هذه كافةٌ ومُهيِّئةٌ لدخولِ الكافِ على الجملة، أي: كما الدَّهَاقينُ كذلك.

قولُه: (أو: يَأكُلونَ هُم مِن ذلك)، عطفٌ على قولِه: «يَأكُلُ منهُ»، أي: تكونُ له جَنَّةٌ يَنتفِعُ هُو بها بأنْ يَأكُلَ بعضَ أثمارِها، ويَبيعَ بعضَها ويَرتَزِقَ منها، كما تفعَلُ الدَّهَاقينُ ببساتينِهمُ التي أرزاقُهم مُنحصِرةٌ فيها، أو: هُم يَنتفعونَ منَ الجَنّةِ بالأكلِ وبسائرِ معايشِهم. والحاصلُ أنهُ استعمَلَ الأكلَ في المنافع لأنهُ الغَرَضُ الأعظمُ منها، والوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَيْنِ بالياءِ والنُّون في يَأكُل.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونُ» بالرَّفْع، «أو يكونُ لهُ جَنّةٌ» بالياء)، وهما شاذّتانِ[1]، و«نَأكُل» بالنُّونِ: قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ، والباقونَ: بالياءِ[2]. قال صاحبُ «الكشْفِ»: والقراءةُ في ﴿أَوۡ تَكُونُ﴾ بالتاءِ الفَوْقانيِّ، وقُرِئَ بالياءِ خارجَ السّبعةِ[3] اعتداداً بالفَصْل، كما جاء في

---

(١) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٤.

(٢) وحجّةُ مَنْ قرأ بالياء قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ فخصّه ـ يعني النبيَّ ﷺ ـ بالوصفِ ولم يقل ﴿جعل لكم﴾ فيدخلوا معه في الوصف. انتهى من «حجّة القراءات» ص٥٠٧. وهو الذي رجّحه مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ١٤٤) وقال: والياء الاختيار، لأن الجماعةَ على ذلك، ولأن قَبْلَه لفْظَ غَيْبَةٍ عن النبيِّ ﷺ في اقتراحِهم.

(٣) وممن قرأ بها الأعمش وقتادة. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٤).

ما وَجْها الرفعِ والنصب في (فيكون)؟ قلتُ: النصبُ؛ لأنه جوابُ ﴿لَوۡلَآ﴾ بمعنى «هلّا»، وحُكْمُه حُكمُ الاستفهام، والرفعُ على أنه معطوفٌ على ﴿أُنزِلَ﴾، **ومحلُّه الرفع**،

سُورةِ الأنعام(١) والقَصَص(٢) في قراءةِ الزّيّاتِ وعلي، فقَرَآ «من يكون» بالياءِ، والتَّحتاني، وغيرُهما لم يُعتَدَّ بالفَصْل فأنَّثوا لتأنيثِ «الجَنّة»، وكأنّهم أرادوا التوفيقَ والطاعة والمطابقة(٣).

قولُه: (ومحَلُّه الرَّفعُ)، أي: محَلُّ ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنهُ لو وقَعَ موقعَهُ المضارعُ لكان مرفوعاً؛ لأنّكَ إنّما تقولُ ابتداءً: لولا يقولُ، بالرَّفع، وقد عَطَفَ عليه ﴿يُلۡقَىٰٓ﴾ و﴿تَكُونُ﴾ والحالُ أنّهما مرفوعانِ، والعطفُ يَمنَعُ أنْ يكونا منصوبَيْنِ؛ لكونِهما في حُكم المعطوفِ عليه، وهُو مرفوعٌ لا غيرُ. قال أبو البقاءِ: ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ﴾ ﴿أَوۡ تَكُونُ﴾: معطوفٌ على ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنّ ﴿أُنزِلَ﴾ بمعنى: يُنزَلُ، أو: ﴿يُلۡقَىٰٓ﴾ بمعنى: أُلقِيَ(٤).

وقال صاحبُ «الكشفِ»: ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ﴾ كلاهُما بالرَّفع لا غيرُ، داخِلٌ في التَّخصيصِ وليس بجوابٍ له(٥).

وقلت: الوجهُ في قراءة «فيكونُ» بالرَّفع أنْ يُجعَلَ مِن تتمّةِ ﴿أُنزِلَ﴾ مرَتَّباً عليه غيرَ مُستقلٍّ استقلالَ «أُلقِيَ» و«ويكونُ»؛ ليكونَ مُطابقاً لقراءةِ النَّصب، وعليه المعنى، ألا ترى كيف قَدَّر: «ثُم نَزَلوا عنِ اقتراحِهم أن يكونَ مَلَكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معَه مَلَكٌ حتّى يَتسانَدا في الإنذارِ» إلى آخِرِه؟

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَامِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٣٧].

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٧) وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: كما الدهاقين».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨١).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٥- ٩٦٦).

ألا تراكَ تقول: لولا يُنزَلُ، بالرَّفع؟ وقد عُطِفَ عليه ﴿يُلْقَىٰٓ﴾، و﴿تَكُونُ﴾ مرفوعَيْن، ولا يجوزُ النصبُ فيهما؛ لأنهما في حُكمِ الواقع بعد ﴿لَوْلَآ﴾، ولا يكون إلّا مرفوعاً. والقائلون: هم كفّارُ قُريش: النضرُ بن الحارث، وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّة، ونَوْفلُ بن خُوَيلد، ومَن ضامَّهم. ﴿مَّسْحُورًا﴾: سُحِرَ فغُلِبَ على عَقْله. أو: ذا سَحْرٍ؛ وهو الرِّئة؛ عَنَوْا أنه بَشَرٌ لا مَلَك.

[﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَـٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ ٩]

﴿ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾ أي: قالوا فيكَ تلك الأقوالَ واختَرَعُوا لك تلك الصِّفاتِ والأحوالَ النادرة؛ مِن: نبوَّةٍ مُشتركةٍ بين إنسان ومَلَك، وإلقاءِ كنزٍ عليكَ من السماء، وغيرِ ذلك، فبقُوا متحيِّرين ضُلّالًا، لا يَجِدُون قولًا يَستقرُّون عليه. أو: فضَلُّوا عن الحقِّ فلا يَجِدُون طريقاً إليه.

قولُه: (وهي[1] الرِّئة)، الجوهري: الرِّئةُ: السَّحْرُ، مهموزٌ، ويُجْمَعُ على: رِئين، والهاءُ عِوَضٌ منَ الياء؛ تقولُ منهُ: رأيته، أي: أصبْتُ رِئتَه.

الأساس: كلُّ ذي سَحْرٍ يتنفسُ وهُو الرِّئة. ومنَ المجازِ: سَحَرَه، وهُو مَسْحورٌ، وإنّما سُمِّي السَّحَرُ استعارةً، لأنه وقتُ إدبارِ اللّيل وإقبالِ النّهار فهُو مُتنفس[2].

قولُه: (أو: فَضَلُّوا عن الحَقِّ)، عطفٌ على قولِه: «فبقُوا متَحيِّرينَ»، وعلى الأوّل متعلِّقُ ﴿ضَلُّوا۟﴾ غيرُ مَنْوِيّ، و﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ هُو نفْسُ الضَّلال؛ لأنّ كلَّ مَن كان مُتَحيِّراً لا يَثبُتُ على شيء، وعلى الثاني: مُتعلِّقُ ﴿ضَلُّوا۟﴾ مقدَّرٌ، وهُو: عنِ الحقِّ، والفاءُ في الوَجْهِ الأوّل كالفاءِ في ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على وَجْه. ومِن ثَم لم يأتِ المصنِّفُ في التقديرِ بالفاء. وفي الثاني: للتثبيت؛ ولهذا صَرَّحَ بها.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو»، والأمر قريب.

(٢) يعني مُتَنفَّسَ الصبح كما في «أساس البلاغة» (سحر).

[﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ ١٠]

تَـكاثَرَ خيرُ ﴿ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ﴾ وَهَبَ لك في الدُّنيا ﴿خَيْرًا﴾ مِمّا قالوا؛ وهو أن يُعجِّلَ لك مِثْلَ ما وَعَدَكَ في الآخرة من الجنّاتِ والقُصور. وقُرئ: (ويجعلُ) بالرفعِ عَطفاً على ﴿جَعَلَ﴾؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا وَقَعَ ماضياً، جازَ في جَزائه الجزمُ والرفعُ، كقوله:

قولُه: (وهُو أن يُعجِّلَ لكَ مثْلَ ما وَعَدَكَ في الآخِرة)، قال السَّجاوَنْديُّ: ولو عَجَّلَ لارتَفَعَ الاختيارُ ولم يَتبيَّنْ فَضْلُ مَن تابَعَ معَ الفقرِ بحُسنِ الاختيار.

نَزَل معَ الآيةِ رِضوانُ بمفاتيح الخزائن، فنَظَرَ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه إلى جِبريلَ عليه السّلامُ كالمُسترشِد، أي: انظُرْ ماذا يعرِضُ عليَّ، فظَنَّ جِبريلُ أنّها استشارةٌ، فأومى إلى الأرضِ، أي: تواضَعْ، فقال ﷺ: «أجُوعُ يومَيْنِ وأشبَعُ يوماً».

وقُلتُ: رَوَينا في «المَصابيح»[1]: قال رسُولُ الله ﷺ: «عَرَضَ علَيَّ ربي ليَجعَلَ بَطْحاءَ مكّةَ ذهَباً، فقلت: لا يا ربِّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً وأَجُوعُ يوماً، فإذا جُعتُ تضَرَّعتُ إليكَ وذكَرْتُكَ[2]، وإذا شَبِعتُ حَمِدتُكَ وشَكرتُكَ». أخرَجَه التِّرمذيُّ[3] عن أبي أُمَامَة، واللهُ أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ويَجْعَلُ» بالرَّفْع)، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: بالجَزْم[4].

---

(١) «مصابيح السنة» (٣: ٤٢٦) برقم (٤٠٣٢).

(٢) في الأصول الخطية: «ذكرتك» دون واو، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) «سنن الترمذي (٢٣٤٧) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٤٤). وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

(٤) عطفوا على موضع ﴿إِن شَآءَ﴾، والمعنى: إنْ يشأ يجعَلْ لك جناتٍ ويجعَلْ لك قصوراً. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٨.

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْـأَلةٍ يَقُولُ: لاَغَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

ويجوزُ في ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾ إذا أدغمتَ: أن تكونَ اللامُ في تقديرِ الجزمِ والرفع جَميعاً. وقُرِئ بالنصب، على أنه جوابُ الشَّرط بالواو.

[﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ۞ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ۞ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ۞ لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ ١١ - ١٤]

قولُه: (وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ)[١]، خليلٌ: مشتَقٌّ منَ الخُلّة، وهِي الحاجةُ والفَقْر. والحَرِمُ: الحِرمانُ. قال أبو عُبيدٍ: يقالُ: مالٌ حَرِمٌ: إذا كان لا يُعطى منهُ. وقال صاحبُ «الفرائدِ»: يمكنُ أن يُقالَ: ارتفاعُ ﴿يَجْعَل﴾ على أنهُ جُملةٌ مُبتدَأةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ الشَّرطيّة، أي: يزيدُ على ما قالوا. وهذا قولُ الزجّاج، قال: ومَن رَفَعَ فعلى الاستئناف، والمعنى: سيَجعَلُ لك قُصُوراً، أي: سيُعطيكَ اللهُ أكثرَ ممّا قالوا[٢].

قولُه: (وقُرِئَ بالنَّصبِ على أنهُ جوابُ الشَّرطِ بالواو)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قرأَ عُبيدُ الله بنُ موسَى وطلحةُ بنُ سُليمانَ: «ويَجعَلَ لك» بالنّصبِ على أنهُ جوابُ الجَزاءِ بالواو، كقولِنا: إن تأتِني آتِكَ وأُحسِن إليك، وجازَتْ إجابتُه بالنَّصبِ لمّا لم يكنْ واجباً إلّا بوقوع الشَّرطِ مِن قَبْلِه، وليس قويّاً معَ ذلك، ألا تراه أنهُ بمعنى قولِك: أفعَلْ كذا إن شاء الله؟ تَمَّ كلامُه[٣]. وقيل: هذا ضعيفٌ عندَ سيبويه، والذي جَوَّزَه شِبْهُ الجزاءِ بأحدِ الأشياءِ السّتة في أنهُ مُعلَّقٌ بالشَّرط، وكأنهُ غيرُ موجَبٍ فيكونُ الشرطُ منَ الأشياءِ السّتةِ التي تُجابُ بالفاء. وقيل: إنّما نَصَبَ في جوابِ الشَّرطِ والجزاءِ لأنّهما ليسا بواقعَيْنِ حالَ المُشارَطة، فكانا كالتمنّي.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ١١٨) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٦).

﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾ عطفٌ على ما حَكى عنهم، يقولُ: بل أَتَوْا بأعجبَ مِن ذلك كلِّه؛ وهو تكذيبُهم بالساعة. ويجوزُ أن يتَّصِلَ بما يَليه، كأنه قال: بل كذَّبوا بالساعة، فكيفَ

قولُه: (﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾: عطفٌ على ما حَكى عنهُم)، وهُو قولُه: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ أي: قالوا فيك تلك الأقوالَ، إلى آخِرِه، يعني: كَذَّبوكَ، وأنكَروا نُبوّتَكَ فيما قالوا: مالِ هذا الرسُول، وكذا وكذا، بل أتَوْا بما هُو أبلغُ مِن ذلك، وهُو تكذيبُهم إيّايَ بإنكارِ مجيءِ السّاعة. رَوَينا عنِ البخاريِّ، عن ابنِ عبّاس، عن النبيِّ ﷺ، قال: «قال اللهُ تعالى: كَذَّبَني ابنُ آدَمَ ولم يكنْ لهُ ذلك»، إلى قولِه: «فأمّا تكذيبُه إيّايَ فزَعَمَ أنّي لا أقدِرُ أن أُعيدَهُ كما كان»[1]. وعلى هذا: قولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ إلى قولِه: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ اعتراضٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مؤكِّدٌ لمعنى مضمونِ الكلام، ومَسْلاةٌ لقلبِه صَلَواتُ الله عليه، يعني: لا تَحتفلْ بما قالوهُ: لأنّ كلَّ ذلك اقتراحاتٌ وعِنادٌ وضَلالٌ وحَيْرة، ألا ترى كيف تَمادَى تكذيبُهم إلى أنْ كَذَّبوا ما يَلزَمُ منهُ تكذيبي؛ لأنّ المقصودَ مِن إتْيانِ الآياتِ النبوّة وقد حَصَلَ، وأنّ اللهَ تعالى قادرٌ على أن يُعطيَكَ خيراً ممّا اقترَحوهُ، لكنْ لا ينفَعُ ذلك فيهم شيئاً؛ لأنّهم مُعانِدونَ.

قولُه: (ويجوزُ أن يتّصلَ بما يَليه)، وهُو قولُه تعالى: ﴿إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ الآية، فعلى هذا يكونُ قولُه تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ وقولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾ الآيتَيْنِ، كالجوابِ عن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ﴾ إلى آخِرِه، على سَبيلِ التعريضِ التّوبيخيِّ، ويكونُ قولُه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾ إضراباً عن قولِه: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «فكيفَ يَلتفِتونَ إلى هذا الجواب».

قال الإمامُ: أجابَ اللهُ تعالى عن شُبَهِهم بوجوه، أحَدُها: قولُه: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾، وبيانُهُ: أنّ الذي يُميِّزُ الرسُولَ عن غيرِه هُو المُعجِزة[2]، وهذه الأشياءُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٨٢).

(٢) في (ح) و(ف): «المعجز».

يَلتفِتون إلى هذا الجواب؟ وكيف يُصدِّقون بتعجيل مِثْلِ ما وَعَدَكَ في الآخرة وهم لا يؤمنون بالآخرة؟! السَّعيرُ: النارُ الشديدة الاستِعار. وعن الحسن: أنه اسمٌ من أسماءِ جهنَّمَ. ﴿رَأَتْهُم﴾ مِن قولهم: دُورهم تَتراءى وتَتناظر، ومِن قوله ﷺ: ....

المذكورةُ لا يَقدَحُ شيءٌ منها في المُعجِزة[1]، كأنهُ قيل: انظُرْ كيف اشتَغَلَ القومُ بضَرْبِ هذه الأمثالِ التي لا فائدةَ فيها؛ لأنهم ضَلُّوا، وأرادوا القَدْحَ في نُبوّتِك، فلم يَجِدوا إلى القَدْحِ فيه سبيلاً.

وثانيها: قولُه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾، أي: مِن الذي ذَكَرُوهُ مِن نِعَم الدُّنيا كالكَنْزِ والجنّة، وفَسَّرَ الخيرَ بقولِه: ﴿جَنَّٰتٍ﴾ فَنبَّه بذلك على أنهُ تعالى قادرٌ على أنْ يُعطيَ الرسُولَ ﷺ كلَّ ما ذَكَروه، لكنّه تعالى يُعطي عبادَه بحسَبِ المصالح، أو على وَفْقِ المشيئة، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه.

وثالثُها: قولُه تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾ لأنهُ قيل: ليس ما تعلَّقوا به شُبْهةً عِلميّة، بل الذي حمَلَهم على تكذيبِك تكذيبُهم بالسّاعة، ويَحتمِلُ أن يكونَ المعنى: أنّهم يُكذِّبونَ بالساعةِ فلا يَرْجُونَ ثواباً ولا عقاباً ولا يتحمَّلونَ كُلْفةَ النظرِ والفِكر؛ فلهذا لا ينتفعونَ بما يُورَدُ عليهم منَ الدّلائل[2].

وأمّا قولُ المصنِّف: «وكيف يُصدِّقونَ بتعجيلِ مثْلِ ما وَعَدَكَ في الآخِرة؟» فمبنيٌّ على أنّ ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ مختصّةٌ بالآخِرة، وما يكونُ في الدُّنيا لا يكونُ إلا مُشابِهَةً بها حتّى يَستتبَّ لهُ أن يقولَ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟﴾ إضراباً[3] عن قولِه: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، وفيه تعسُّفُ القول[4].

قولُه: (﴿رَأَتْهُم﴾، مِن قولِهم: دُورُهم تَتَراءى)، أي: منهُ في كونِه استعمالاً مَجازيّاً مثله؛

---

(١) قوله: «في المعجز» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتناه من (ط)، وفي «مفاتيح الغيب»: «المعجزة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٢-٥٤).

(٣) في الأصول الخطية: «إضرابٌ» بالرفع، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٤) في (ط): «وفيه تعسّفٌ».

«**لا تَراءى ناراهُمَا**»، كأنَّ بعضَها يَرى بَعضاً على سبيلِ المَجاز. والمعنى: إذا كانت منهم بمَرْأى الناظرِ في البُعدِ سَمِعُوا صوتَ غَلَيانها. **وشَبَّه ذلك** بصوتِ المُتغيِّظِ والزافِر. **ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأتْهم زَبانِيَتُها** تغيَّظوا وزَفَرُوا غَضَباً على الكفّار ....

لأنّ جهنّم لا تُرى كما أنّ النارَ لا تُرى، فهُو عبارةٌ عن مسافةٍ يتمكّنُ فيها الرائي منَ[1] النظَرِ إلى المَرْئيّ.

قولُه: (**لا تراءى ناراهما**)[2]، **النِّهاية**: معناهُ: يجبُ على المسلم أن يُباعِدَ منزلَه عن منزلِ المُشرِك، ولا يَنزِلَ بالمنزلِ الذي إذا أُوقِدَت فيه نارُه تلوحُ وتَظهَرُ لنارِ المُشركِ إذا أوقَدَها في منزِله؛ وأصلُ تَراءى: تَتَراءى، فحَذَفَ إحدى التاءين تخفيفاً، والترائي: تفاعُلٌ منَ الرُّؤية، وإسنادُه إلى النارَيْنِ مَجازٌ.

وقلتُ: إذا جَعَلَ قولَه: ﴿رَأَتْهُم﴾ مجازاً كان قولُه: ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا﴾ ترشيحاً.

قولُه: (**وشَبَّهَ ذلك**)، أي: صوتَ غَلَيانِها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأَتْهم زَبانِيتُها**)، فالضميرُ في ﴿رَأَتْهُم﴾ للزَّبانية؛ لأنّ السَّعيرَ يَدُلُّ عليها كما أنّ الضَّميرَ في قولِه تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] للميِّت؛ لأنّ الآيةَ لَمّا كانت في الميراثِ عُلِمَ أنّ التاركَ هو الميِّت، قال الإمامُ: هذا قولُ الجُبّائيِّ، والرُّؤيةُ والتغيُّظُ عندَنا يجبُ إجراؤهما على الظاهر؛ فإنهُ لا امتناعَ في أنْ تكونَ النارُ حيّةً مغتاظةً على الكُفّار. والمعتزلةُ لَمّا جَعَلوا البِنْيةَ شَرْطاً في الحياةِ احتاجوا إلى التأويل[3].

الانتصاف: لا حاجةَ إلى المَجاز؛ لأنّ رُؤيةَ جهنّمَ جائزةٌ، وقد تظاهَرَتِ الظواهرُ بوقوعِ هذا الجائز، نحوَ قولِه: ﴿تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾، ومحاجّتِها معَ الجَنّة[4]، وقولِها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾

---

(١) في (ط): «على».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) من حديث جرير بن عبدالله البجلي، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٤٤) من حديثِ خالد بن الوليد رضي الله عنه.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥).

(٤) يعني ما ثبت من قولـه ﷺ: «تحاجّت الجنّة والنار» الحديث أخرجه البخاري (٤٨٥٠) وابن حبان (٧٤٤٧) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وشهوةً للانتقام منهم. الكَرْبُ مع الضِّيق، كما أنَّ الرَّوحَ مع السَّعة؛ ولذلك وَصَفَ اللهُ الجنَّـةَ بأنَّ عرضَها السماواتُ والأرض، وجاء في الأحاديث: أنَّ لكلِّ مؤمنٍ من القُصور والجِنان كذا وكذا. ولقد جَمَعَ اللهُ على أهل النار أنواعَ التَّضييق **والإرهاق**؛ حيثُ أَلقاهم في مكانٍ ضيِّقٍ **يتراصُّون فيه** تراصًّا، كما رُوي عن ابنِ عبَّاسٍ في تفسيره: أنه يضيقُ عليهم كما يَضِيقُ الزُّجُّ في الرُّمح، وهم مع ذلك الضِّيقِ مُسلسَلُون مُقرَّنُون في السَّلاسل، قُرِنتْ أَيدِيهم إلى أعناقهم **في الجَوامِع**. وقيل: يُقرَنُ مع كلِّ كافرٍ شيطانُه في سِلْسلة، وفي أرجُلِهم الأَصفادُ. والثُّبور: الهَلاك، ودُعاؤه: أن يُقال: **واثُبُوراه**، أي:

[ق: ٣٠]، و«اشتكَتِ النارُ إلى ربِّها»(١)، ولو فُتِحَ بابُ التأويلِ في أحوالِ المَعادِ لجَرَّ إلى مذهبِ الفلاسفةِ خَذَلَهم الله، ونحن متعبَّدونَ بالظاهر ما لم يَمنَعْ مانع(٢).

قولُه: (**وشهوةً للانتقام منهُم**)، يجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بقولِه: «وزَفَروا»، على اللَّفِّ والنَّشر، تقديرُه: تَغيَّظوا غَضَباً على الكُفّار، وزَفَروا شهوةً للانتقام منهُم. **الجَوهري**: الزَّفيرُ: اغتراقُ النَّفَس للشِّدة. كأنّ الزافرَ عندَ الانتقام يلتَذُّ ويتَخلَّصُ مِن تلك الشَّهوة.

قولُه: (**والإرهاق**)، يقالُ: أرهَقَه عُسْراً: كَلَّفَه إيّاه. يقال: لا تُرهِقْني ولا أرهقْكَ، أي: لا تُعسِّرْني ولا أُعسِّرْك.

قولُه: (**يتَراصُّونَ فيه**)، **الجَوهري**: رَصَصْتُ الشيءَ أَرُصُّهُ رَصّاً: أَلصَقْتَ بعضَه ببعض. وتَراصَّ القومُ، أي: تلاصَقُوا.

قولُه: (**في الجَوامع**)، **الجَوهري**: الجامعةُ: الغُلُّ؛ لأنَّها تَجمَعُ اليدَيْنِ إلى العُنق.

قولُه: (**واثُبُوراهُ**)، **الراغبُ**: قولُه تعالى: ﴿وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ هُو أن يقولَ: يا لَهْفَتاهُ، ويا حَسْرَتاه! ونحوَ ذلك مِن ألفاظِ التأسُّف، والمعنى: يَحصُلُ لهُم غمومٌ كثيرةٌ(٣).

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٣٧) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٦٧).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣١٥.

تعالَ يا ثُبورُ فهذا حِينُك وزمانُك. ﴿لَّا تَدْعُوا﴾ أي: يقالُ لهم ذلك. أو: هُمْ أحِقَّاءُ بأن يقالَ لهم، وإن لم يكن ثَمَّ قولٌ. ومعنى ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾: أنكم وَقعتُم فيما ليس ثُبورُكم فيه واحداً، إنما هو ثُبورٌ كَثير؛ إمّا لأنَّ العذابَ أنواعٌ وألوانٌ كلُّ نوع منها ثُبور؛ لشدَّته وفظاعته. أو لأنَّهم كلَّما نضجتْ جُلودهم بُدِّلوا غيرَها، فلا غايةَ لهلاكِهم.

[﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا * لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْئُولًا﴾ ١٥-١٦]

الراجعُ إلى الموصولَيْن محذوف، يعني: وُعِدَها المتَّقون وما يَشاؤونه. وإنما قيل: ﴿كَانَتْ﴾؛ لأنَّ ما وَعَدَه اللهُ وحدَه فهو في تحقُّقِه كأنّه قد كانَ. أو: كانَ مكتُوباً في اللَّوح قبل أن بَـرَأهم بأزمنةٍ مُتطاوِلة أنَّ الجنَّـةَ جَزاؤُهم ومَصيرهم. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا﴾؟ قلتُ: هو كقوله: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾

قولُه: (أو لأنّهم كلّما نَضِجَت جُلودُهم بُدِّلوا غيرَها)، فالكثرةُ على هذا ليست للتحديد، ولهذا قال: «لا غايةَ لهلاكِهم».

قولُه: (يعني: وُعِدَها المُتَّقونَ)، بيانٌ لتقريرِ الراجع إلى الموصُولِ الأوّل، وهِي: ﴿الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾، وقولُه: «وما يشاؤونَه بيانٌ لتقديرِ الراجع إلى الموصُولِ الثاني وهُو: ﴿مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ﴾.

قولُه: (ما معنى قوله تعالى: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا﴾)، يعني: قد عُلِمَ مِن قولِه: ﴿جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ كوْنُ الجنّة جزاءَهم ومَصيرَهم، فما هذا التكرير؟ فأجابَ: إنّها كالتذييل لها إرادةً لمزيدِ مَدْحِ المكانِ لتبجُّح ساكنيه، كما أنّ قولَه: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١] تذييلٌ لقولِه: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ﴾ [الكهف: ٣١]، وأنّ قولَه: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] تذييلٌ لقولِه: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩]، ودِلالتُه على المَدح

[الكهف: ٣١]، فمَدَحَ الثوابَ ومكانه، كما قال: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، **فذَمَّ العِقابَ ومكانَه**؛ لأنَّ النعيمَ لا يتمُّ للمتنعِّم إلّا بطِيبِ المكانِ وسَعَته ومُوافقتِه للمُراد والشَّهوة، وإلّا تَنغَّصَ، وكذلك العقابُ يَتضاعفُ **بغَثاثةِ الموضع** وضِيْقه وظُلْمتِه وجَمْعه لأسبابِ ....

مِن جهةِ تنكيرِه، أي: جزاءً مُوَفَّراً لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، وإردافُهُ بقولِه: ﴿وَمَصِيرًا﴾ أي: مصيراً لا يُقادَرُ قَدْرُه، فالجزاءُ هنا كالثوابِ في تلك الآية، والمصيرُ كالمُرتفَق، واجتماعُهما كالتَّتميم لِما يَتِمُّ به ما يُطلَبُ منَ المكانِ مِن الترَفُّهِ والتنعُّم. قال القاضي: إضافةُ الجَنّةِ إلى الخُلْدِ للمَدْح، أو للدِّلالةِ على خُلودِها، أو التمييزِ عن[1] جنّاتِ الدُّنيا[2].

قولُه: (فذَمَّ العقابَ ومكانَه)، يعني: قَدَّمَ قولَه تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟﴾ الآية على قولِه: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ الآية؛ ليُؤذِنَ بأنّ النّعيمَ لا يَتِمُّ إلّا بطِيبِ المكانِ وسَعَتِه ومُوافقتِه للمراد، فلذلك ذَكَرَ المصيرَ معَ الجزاء، وأنّ العقابَ يَتضاعَفُ بضِيقِ الموضِع وظُلمتِه وجَمْعِه لأسبابِ الاجتواء، ولذلك ذَكَرَ ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا﴾ وذَكَرَ ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾، ولعلّ قولَه: «فلذلك ذَكَرَ المصيرَ معَ ذِكرِ الجزاء» واردٌ على الإبهام شملَ الجزاءَينِ والمصيرَيْنِ، فظَهَرَ أنّ هذه الآيةَ مُقابلةٌ لتلك الآيات، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، فإنّ المشارَ إليه العقابُ والمكانُ الضيِّق، وتسميتُه بالخَيْرِ للتّهكُّم والسُّخْرِيَة؛ ليزيدَ في غَيْظِهم، أو أنّ ذِكْرَ ثوابَ العدوِّ وتَنعُّمِه سببٌ لتغيُّظِ العدوِّ وتحسُّرِه.

قولُه: (بغَثاثةِ الموضع)، **الأساس**: حديثُكم غَثّ، وسلاحُكم رَثٌّ، وأغَثَّ فلانٌ في كلامِه: إذا تكلَّمَ بما لا خيرَ فيه، وسَمِعتُ صَبيّاً مِن هُذَيْلٍ يقول: غَثَّتْ علينا مكّةُ. فلا بُدَّ منَ الخروج.

---

(١) في (ط): «أو للتمييز من».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٩).

الاجْتِواء والكَراهة؛ فلذلك ذكر المَصير مع ذِكْرِ الجَزاء. والضَّميرُ في ﴿كَانَ﴾ لـ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾. والوَعد: المَوْعود، أي: كان ذلك موعوداً واجباً على ربِّك إنجازه، حَقيقاً أن يُسأَلَ ويُطلَب؛ لأنه جزاءٌ وأَجرٌ مُستحقٌّ. وقيل: قد سَأله النَّاسُ والملائكةُ في دَعواتهم: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨].

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ۞ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ ١٧-١٨]

قولُه: (الاجتواء)، يقال: اجتَوَيْتُ البلدَ: إذا كرِهتَ المقامَ به، وإن كنتَ في نعمةٍ.

قولُه: (أي: كان ذلك موعوداً واجباً على ربِّك إنجازُه)، قال القاضي: وما في «على» مِن معنى الوجوب؛ لامتناع الخُلْفِ في وَعْدِه، ولا يَلزَمُ منهُ الإلجاءُ إلى الإنجاز؛ فإنّ تعلُّقَ الإرادةِ بالموعودِ مُقدَّمٌ على الوَعْدِ الموجبِ للإنجاز(١).

وقال الإمام: قالوا: الواجبُ هُو الذي لو لم يُفعَلْ لاستَحقَّ تاركُهُ الذَّمَّ، أو أنهُ: الذي يكونُ عدَمُه ممتنِعاً، فعلى التقديرَيْنِ يَلزَمُ أن يكونَ مُلْجَأً إلى الفعل، والمُلجَأُ إلى الفعلِ لا يكونُ قادراً، ولا يكونُ مُستحِقاً للثَّناء والمَدْح؟ وأجابَ: أنّ فعلَ الشيءِ متقدِّمٌ على الإخبارِ عن فعلِه، وعن العِلم بفعلِه، فيكونُ ذلك الفعلُ فعلاً لا على سَبيل الإلجاء، فكان قادراً مستحِقّاً للثّناءِ والمَدْح(٢).

ومعنى قولِه: ﴿وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾: مِن حقِّه أن يكونَ مسؤولاً؛ لأنهُ حَقٌّ واجبٌ، إمّا بحُكم الاستحقاقِ على قولِ المعتزلة، أو بحُكم الوَعْدِ على قولِ أهلِ السُّنة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٦٠).

﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ كِلاهما بالنُّون والياء. وقُرئ: (نَحشِرهم) بكسرِ الشين. ﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ﴾ يريد: المَعبُودين من الملائكةِ والمَسيحِ وعُزير. وعن الكلبيِّ: الأصنام يُنطِقُها اللهُ. **ويجوزُ أن يكون عامًّا لهم جميعاً.** فإن قلتَ: كيف صحَّ استعمالُ «مَا» في العُقلاء؟ قلتُ: هو موضوعٌ على العُموم للعُقلاء وغيرِهم، بدليلِ قولِكَ إذا رأيتَ شَبحاً مِن بَعيد: ما هو؟ فإذا قيل لك: إنسانٌ، قلتَ حينئذٍ: مَن هو؟ **ويدلُّك قولُهم: «مَن» لِما يَعقل.** أو أُرِيدَ به الوصفُ، كأنه قيل: ومَعبُودِيهم، ألا تراكَ تقول إذا أردتَ السؤالَ عن صِفَةِ زيد: ما زيدٌ؟ تعني: أطويلٌ أمْ قصير؟ أفقيهٌ أَمْ طبيب؟

قولُه: (﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ كلاهُما بالنُّون)، ﴿يَحۡشُرُهُمۡ﴾ بالياءِ: حَفْصٌ. والباقونَ: بالنُّون. و«نقولُ» بالنُّون: ابنُ عامر، وبالياء: غيرُه[1].

قولُه: (وقُرِئَ: «نَحشِرُهم» بكسرِ الشِّين)، قال ابنُ جِنِّي: قَرأَها الأعرَجُ، وهذا وإن كان قليلاً في الاستعمال، فإنهُ قويٌّ في القياس، وذلك أنّ «يَفعِلُ» في المتعدِّي أقيَسُ من «يَفْعُلُ»، فضَرَبَ يَضرِبُ أقيَسُ مِن: قَتَل يَقتُلُ؛ وذلك أنّ «يَفعُلُ» إنّما بابُها الأقيَسُ أن يَأتيَ في مضارع «فَعُلَ»، كظَرُفَ يَظرُف[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ عاماً لهم جميعاً)، يَأباهُ جوابُ المعبودِين، وهُو قولُهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ﴾؛ لأنّهم ملائكةٌ معصُومونَ وأنبياءُ معصُومون، كما قالهُ في موضعِه، فلا يَدخُلُ فيه الأصنام، لكنْ عَدَلَ إلى «ما» إجراءً للمعبُودِينَ مَجْرَى غيرِ ذوي العقولِ تحقيراً لشأنِهم لغايةِ قصُورِهم عن معنى الرُّبوبيّة، وتنبيهاً على المُجانَسةِ المُنافيةِ للألُوهيّة.

قولُه: (ويَدُلُّك قولُهم: «مَنْ» لِما يَعقِلُ)، يعني: يُفسَّرُ «مَن» بـ«ما»، ولا يُفسَّرُ «ما» بـ«مَن»، فَدلَّ أنّ «ما» أعَمُّ مِن «مَن».

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٨.
وهذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ١١٩).

فإن قلتَ: ما فائدةُ «أنتم» و«هم»؟ وهلّا قيل: أأضللتُم عبادي هؤلاءِ، أم هم ضلُّوا السبيل! قلتُ: ليس السؤالُ عن الفعلِ ووُجوده؛ **لأنه لولا وُجودُه لـمَا توجَّه هذا العِتابُ**، وإنما هو عن مُتولِّيه، فلا بدَّ من ذِكْره وإيلائه حَرْفَ الاستفهام؛ حتى يُعلَمَ أنه المسؤولُ عنه. فإن قلتَ: فاللهَ سبحانه قد سَبَقَ عِلمُه بالمسؤول عنه، فما فائدةُ هذا السؤال؟ قلتُ: فائدتُه: أن يُجيبوا بما أجابوا به، حتى يبكّتَ عَبَدَتهم بتَكذيبِهم إيّاهم، فيُبْهَتُوا **ويَنخزِلوا** وتزيدَ حَسرتُهم، ويكونَ ذلك نوعاً ممّا يَلحقُهم من غَضَبِ الله وعذابه، ويَغتبِطَ المؤمنون ويَفرحُوا بحالهم ونَجاتِهم من فَضيحة أولئك، ولتكونَ حكايةُ ذلك في القرآنِ لُطفاً للمكلَّفين. **وفيه كسرٌ بيِّن لقولِ مَن يَزعُمُ أنَّ اللّـهَ يُضِلُّ عبادَه على الحقيقة**، ....

قولُه: (**لأنهُ لولا وجودُه لَمَا توجَّهَ هذا العِتَابُ**)، يعني: السّؤالُ سؤالُ عِتاب، وهُو يَستدعي حصُولَ الفعلِ منَ الضّالِّينَ، ليَصحَّ توَجُّهُ العِتابِ إلى المعبودِينَ، والغَرَضُ تقريعُ الضّالِّينَ وتوبيخُهم، فوجَبَ أن يُسأَلَ عن فاعلِ الفعل، لاعنِ الفعلِ نفْسِه.

قولُه: (**ويَنخَزِلوا**)، أي: ينقطعوا. **الأساس**: انخَزَلَ في مِشيتِه: استرخَى، وأقدَمَ على الأمرِ ثُم انخذل عنهُ، أي: ارتَدَّ وضَعُفَ، وانخَزَلَ عن جوابِ ما قلتُ لهُ.

قولُه: (**وفيه كسرٌ بيِّنٌ لقولِ مَن يَزعُمُ أنّ اللهَ يُضلُّ عبادَه على الحقيقة**)، إلى آخِره. قال صاحبُ «التقريب»: والمعنى: أنتُم أضلَلتُموهم أم هُم ضَلُّوا؟ وهذا أعَمُّ مِن أنّهم ضَلُّوا بأنفُسِهم أو أضَلَّهم غيرُهم، فلا يَدُلُّ على الخاصِّ كما تبَجَّحَ به صاحبُ «الكشّاف».

وقال صاحبُ «الفرائد»: أمّا الجوابُ عن قولِه: «فيتبرّؤونَ مِن إضلالِهم، ويَستعيذُونَ به أن يكونوا مُضلِّينَ» إنّما تبَرَّؤوا واستعاذوا به منهُ؛ لأنّهم يَستحِقُّونَ العذابَ بإضلالِهم، ولم يكنْ مِنهم إضلالٌ، فيجبُ عليهم أن يقولوا ذلك ليندفعَ عنهُم ما يَستحِقُّونَ به منَ العذاب. وذلك أنّهم مسؤولونَ عمّا يفعَلون، واللهُ تعالى لا يُسألُ عمّا يفعَلُ، فيَلحَقُ بهمُ النُّقصانُ إن ثَبَتَ عليهم، ولا يُمكنُ لُحوقُه به؛ لأنهُ يفعَلُ ما يشاءُ ويَحكُمُ ما يريد، ولا يُسألُ عمّا يفعَلُ. وعن قولِه: «ولقد نَزَّهوهُ حينَ أضافوا» إلى آخِره، هُو أنّ قولَهم: ﴿وَلَكِن مَّتَّعْتَهُمْ﴾ ...

....

آخِرِه، لا يُنافي نسبةَ الإضلالِ إليه على الحقيقة. وأيضاً، ما يؤدِّي إلى الإضلال إذا كان منهُ وكان معلوماً لهُ أنّهم يَضِلُّونَ به، كان فيه ما في الإضلالِ بالحقيقة، فوجَبَ ـ على مذهبِه ـ أن لا يجوزَ عليه أيضاً. وعن قولِه: «ولو كان هو المُضِلَّ على الحقيقةِ لكان الجوابُ العتيدُ أنْ يقولَ: بل أنتَ أضلَلْتَهم»، هذا غيرُ مستقيم؛ لأنهُ تعالى ما سَأَلَهم إلّا عن أحدِ الأمرَيْنِ: إضلالِهم إيّاهم، أو إضلالِهم بأنفُسِهم، فكيف يكونُ بل أنتَ أضلَلْتَهم جَواباً عتيداً؟ بل هُو جوابٌ لِمَن قال: مَن أضَلَّهم، واللهُ الهادي.

وقال الإمامُ: قالتِ المعتزلةُ: لو كان قولُه: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ﴾ دَلَّ على ما ذكَرْتُموهُ لَلزِمَ أن يصيرَ اللهُ تعالى محجوجاً. ومعلومٌ أنهُ ليس الغَرَضُ ذلك، بلِ الغَرَضُ أن يصيرَ الكافرُ محجوجاً مُفْحَماً مَلُوماً؟ وأجابَ أصحابُنا بأنّ القُدرةَ على الضّلالِ إنْ لم تَصلُحْ للاهتداءِ فالإضلالُ منَ الله، وإنْ صَلُحَتْ لم تترَجَّحْ مَصْدَريّتُها للضّلالِ على مَصْدَريّتِها للاهتداء إلّا بمُرجِّح منَ الله تعالى، وعندَ ذلك يعودُ السّؤال[1].

ثُمّ قال الإمامُ: إنّ الاستفهامَ في ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى﴾ واردٌ على سَبيلِ التقريع للمشركين؛ لأنهُ تعالى كان عالماً في الأزَلِ بحالِ المسؤولِ عنهُ، كما قيل لعيسَى عليه السّلامُ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وفائدتُه أنّ المعبودِينَ لَمّا بَرّؤوا أنفُسَهم، أحالوا ذلك الضَّلالَ إليهم، صار تبرُّؤُهم عنهم أشَدَّ في حَسْرتِهم وحَيْرتِهم، فوافَقَ جوابُهم هذا: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ جوابَ عيسى عليه السّلامُ: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾[2] [المائدة: ١١٦].

وقال القاضي: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ﴾ بأنواع النِّعَم، فاستغرقوا في الشَّهَوات، حتّى غَفَلوا عن ذِكْرِك، أو التَذكُّرِ لآلائك، والتدبُّرِ في آياتِك، وهُو نسبةٌ للضّلالِ إليهم مِن

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٦١).

(٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٦٢).

....

حيثُ إنهُ بكَسْبِهم، وإسنادٌ لهُ إلى ما فَعَلَ اللهُ بهم فحَمَلَهم عليه، وهُو عينُ ما ذهَبْنا إليه فلا يَنتهِضُ حُجّةً علينا للمعتزلة، ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ أي: في قضائك هالكين[١].

وقلت: ولـمّا كان السُّؤالُ على[٢] التعريضِ التّوبيخيِّ، والمقصُودُ تبكيتُهم، وإلزامُ الحُجّةِ عليهم، وتفضيحُهم على رؤوسِ الأشهاد، أجابوا أوّلاً بما يَدُلُّ على تبرُّؤهم مِن نسبةِ الإضلالِ إلى أنفُسِهم بأقصَى ما يُمكنُ منَ المبالغة خِذْلاناً لهُم، وكان مِن حقِّ الظاهِر: آنّا ما أضلَلْناهُم، فأطْنَبوا بقولِهم: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ إلى آخِره، تعجُّباً، أي: كيف يَصِحُّ منّا أن نَصِفَكَ بما لا يَليقُ بجَلالِك، ونحن عالمونَ بالتقديس، وكيف يستقيمُ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا أن يتَولَّوْنا دونَك، ونحن العابِدونَ. وثانياً: بما يَدُلُّ على أنّ الكَفَرَة هم ضَلُّوا السَّبيل، لكنْ بتقديرِ الله وإضلالِه، فأَطنَبوا في تعبيرِهم بقولِه: «لكنْ مَتَّعتَهم» إلى آخِرِه، يعني: متَّعتُهم بطُولِ العُمرِ وَسَعةِ الرِّزقِ حتّى يَجعَلوا ذلك سبباً في زيادةِ الشُّكرِ مِن قَبُولِ الذِّكرِ الذي عُرِضَ عليهم وهُو القرآنُ، والتمسُّكِ بمُقتضَاهُ مِن تصديقِ مَن جاء به لكوْنِه مُعجِزةً، والإيمانِ بما فيه مِن إثباتِ التوحيدِ والحَشْرِ والنَّشْر، فَعكَسوا ذلك وجَعَلوهُ سبباً للثَّباتِ على اتّخاذِ الشُّرَكاءِ، حتّى جَرَّهم ذلك إلى تَرْكِ الذِّكرِ وعدَمِ المُبالاةِ به، كقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].

ويَنصُرُ القولَ بأنّ المُرادَ بالذِّكرِ القرآنُ قولُه: «والذِّكْرُ: ذكْرُ الله والإيمانُ به، أو القرآن»، وما نَقَله مُحيِي السُّنةِ في «تفسيرِه»: ﴿حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ تركوا الموعِظةَ والإيمانَ بالقرآن[٣].

ويُساعدُ هذا التأويلَ قضيّةُ النَّظْم، فإنّ قولَه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ متّصلٌ بأوّلِ السُّورة، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الفرقان: ٢]، وقولَه: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ أي: اتّخذوا مِن دُونِ الله آلهةً زَعَموا أنّها أولادٌ لله وشُرَكاءُ له

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١١).

(٢) في (ط): «عن».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٧٦).

حيثُ يقول للمَعبُودين مِن دُونه: أأنتم أَضلَلتم، أَمْ هم ضَلُّوا بأنفسِهم؟ فيَتبرَّؤون من إضلالِهِمْ ويَستعيذون به أن يَكونوا مُضلِّين، ويقولون: بل أنتَ تفضَّلتَ مِن غيرِ سابقةٍ على هؤلاء وآبائهم تفضُّلَ جَواد كريم. فجَعلوا النِّعمةَ التي حقُّها أن تكونَ سَبَبَ الشُّكر، سَبَبَ الكُفر ونسيانِ الذِّكر، وكانَ ذلك سببَ هلاكِهم، فإذا برَّأتِ الملائكةُ والرُّسل أنفُسَهم مِن نِسبةِ الإضلالِ ـ الذي هو عَملُ الشياطين ـ إليهم، واستعاذُوا منه، فهم لربِّهم الغنيِّ العَدْل أشدُّ تبرئةً وتنزيهاً منه، ولقد نزَّهوه حين أضافُوا إليه

في الإلهيّة، وأدَّى ذلك إلى تكذيبِهِمُ الذِّكرَ ـ أي: القرآنَ ـ أوّلاً بقولِهم: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، و﴿أَسَـٰطِيرُ﴾، وتكذيبِهمُ الرسُولَ ﷺ ثانياً بقولِهم: «مالِ هذا الرسُولِ يَأكُلُ الطّعامَ، ويَمْشي في الأسواقِ»، فرَضُوا بالإلٰهِ أن يكونَ حَجَراً، وأبَوا الرسُولَ أن يكونَ بشَراً، وتكذيبِهمُ اللهَ آخِراً، حيثُ أنكَروا البعثَ والحَشْرَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾ كما مَرَّ أنهُ مُستَلْزِمٌ لتكذيبِ الله.

وتحريرُ المعنى: ويومَ نَحشُرُهم وما اتَّخذوا مِن دونِ الله أولياءَ، حينَئذٍ يَعلَمونَ أنّهم أوّلُ من يُخاصِمهُم ويَخذُلُهم إذا سُئلوا: أنتم أضْلَلتُم عبادي أنْ كنتُم أولياءَهم وشُركاءَ الله، وأنتُم حَمَلتُموهُم على ذلك التقوُّلِ والتكذيب، أم هُم مِن عندِ أنفُسِهم تفوَّهوا به؟ فيُجِيبونَ بما يُلقِمُهمُ الحَجَرَ، أي: هؤلاء الكافرونَ للنّعمةِ همُ الذين عَكَسوا الأمرَ وضَلُّوا، وحَقَّتْ عليهم كلمةُ العذابِ والبَوَار، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾، فظَهَرَ مِن بيانِ النَّظْم أنّهم لو أجابوا بقولِه: بل أنت[1] أضْلَلتَهم، أبعَدوا المَرْمَى.

قولُه: (ويَستعيذونَ به أن يكونوا) أي: يستعيذون بالله مِن أن يكونوا مُضِلِّينَ، و«يقولون»: عطفٌ على «فيَتَبرَّؤونَ»، والفاءُ نتيجةُ مجموع قولِه: «حيثُ يقولُ للمعبودِينَ مِن دونِه: أأنتُم أضْلَلْتُموهم أم هُم ضَلُّوا بأنفُسِهم؟».

---

(١) في (ط): «أنتم»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

التفضُّلَ بالنعمة والتمتيعَ بها، وأسنَدُوا نسيانَ الذِّكر والتسبُّبَ به للبَوارِ إلى الكَفَرة، فشَرَحُوا الإضلالَ المجازيَّ الذي أسنَدَه اللهُ تعالى إلى ذاتِه في قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، ولو كانَ هو المُضِلَّ على الحقيقة لَكانَ الجوابُ العَتيد أن يقولوا: بَلْ أنتَ أضللتَهم. والمعنى: أأنتم أوقعتُموهم في الضَّلالِ عن طريقِ الحقِّ؟ أم هم ضَلُّوا عنه بأنفُسِهم؟ وضَلَّ: مُطاوع أضلَّه، وكانَ القياسُ: ضلَّ عن السبيل، إلّا أنهم تَـرَكُوا الجارَّ كما تَـرَكُوه في: هَداه الطريقَ، والأصلُ: إلى الطريقِ، وللطَّريق. وقولهم: أضلَّ البعيرَ، في معنى: جَعَلَه ضالًّا، أي: ضائعاً، لـمّا كانَ أكثرُ ذلك بتفريطٍ مِن صاحبِه وقلَّةِ احتياطٍ في حِفْظه قيل: أضلَّه، سواء كانَ منه فِعلٌ أَوْ لم يكن. ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾: تعجُّبٌ منهم، قد تعجَّبوا ممّا قيل لهم؛ لأنهم ملائكةٌ وأنبياءُ مَعصُومون، فما أبعدَهم عن الإضلال الذي هو مختصٌّ بإبليسَ وحِزْبِه. أو نَطَقُوا بـ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾؛ ليَدُلُّوا على أنهم المُسبِّحون المُقدِّسُون المَوْسُومون بذلك، فكيفَ يَليقُ بحالهم أن يُضِلُّوا عبادَه؟! أو قَصَدُوا به تنزيهه عن الأَنْداد، وأن يكونَ له مَلَكٌ أو نبيٌّ أو غيرُهما نِدًّا. ....

قولُه: (فشَرَحوا الإضلالَ المَجازيَّ)، يعني: قولَه: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] مُجمَلٌ لِما عُلِم، بدليلِ الحُسنِ والقُبْحِ العَقْليَّيْنِ أنهُ لا يجوزُ إسنادُ الإضلالِ إلى الله، وإسنادُهُ إليه تعالى على المَجازيِّ، ولا بُدَّ مِن بيانِ العِلاقة، وبيانُها ما يُعلَمُ مِن قولِ المعبودِينَ هاهنا: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ﴾ فبيَّنوا أنّ العِلاقةَ هِي تمتُّعُهم بالنِّعم المؤدِّي إلى البَطَرِ والطُّغيان.

قولُه: (وقولُهم: أضَلَّ البعيرَ)، متّصلٌ بقولِه: «الإضلالُ المَجازيُّ: الذي أسنَدَه اللهُ إلى ذاتِه»، يعني: أنّ العَرَب أيضاً تقولُ: أضَلَّ البعيرَ، في معنى: جعلَه ضالًّا، فإنّ أحداً لا يتَحرَّى في إضلالِ بعيرِه، لكنْ إذا أهمَلَ في حِفظِه كأنهُ تسبَّبَ في إضلالِه، فأسنَدوا الإضلالَ إليه على المَجاز، وإذا جازَ إسنادُ الفعلِ إلى غيرِ الفاعل بهذه المُلابَسةِ الضّعيفة، فلأنْ يجوزَ الإسنادُ إليه بالتمتيع أوْلَى، وإليه أومَى بقولِه: «سواءٌ كان معَه فعلٌ أو لم يكنْ»، والجوابُ ما نقَلْناهُ عن صاحبِ «الفرائِد».

ثم قالوا: ما كانَ يصحُّ لنا ولا يَستقيم ونحنُ مَعصُومون أن نتولَّى أحداً دُونَك، فكيف يصحُّ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا على أن يتولَّونا دُونَك؟! **أَوْ: ما كانَ يَنبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشياطينِ في** تولِّيهمُ الكفّارَ كما تولّاهم الكفّارُ. قال اللهُ تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ﴾ [النساء: ٧٦] يريدُ الكَفَرة، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. **وقرأ أبو جَعفرٍ المَدَنيُّ: (نُتَّخَذَ) على البناءِ للمفعول.** ....

قولُه: (**ثُم قالوا: ما كانَ يَصحُّ لنا**)، «ثُم» هاهنا: للتَّراخي في الإخبار، يعني: جعَلوا ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ تَوْطئةً وتمهيداً لقولهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ إمّا على إرادةِ مُطلَقِ التعجُّبِ ممّا قيلَ لهم مِن قولِه: ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي﴾، أو نَطَقوا بكلمةِ التسبيح كنايةً عن البراءةِ عن أنفُسِهم ذلك القولَ، أو أرادوا موضوعَها اللُّغَويَّ منَ التنزيه والتقديس، قَدَّسُوا ساحةَ جَلالِ الله عمّا لا يَليقُ بحَضرتِه منَ النِّدِّ والضِّدِّ، أمّا قولُه: «ما كان يَصحُّ لنا ولا يستقيمُ ونحن معصُومونَ أن نَتولَّى أحداً دونَك»، إلى آخِرِه، فمبنيٌّ على التقديس.

قولُه: (**أو: ما كان ينبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشّياطين**)، مَبْنيٌّ على الإضلالِ الذي بَنَى عليه الوجهَيْنِ الأوَّلَيْن، والظاهرُ أنّ «أو» في قولِه: «أو ما كان ينبغي لنا»: للإباحة، فيَصحُّ جَعْلُ كلٍّ منَ الوجهَيْنِ لكلٍّ منَ الوجوهِ الثلاثة، ويَصحُّ الجَمْعُ بينَهما كقولِك: جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرين.

قولُه: (**وقرَأ أبو جعفرٍ المَدَنيُّ: «نُتَّخَذَ» على البناءِ للمفعول**)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ زيدِ بن ثابتٍ وأبي الدّرداءِ وأبي جَعْفرٍ ومجاهدٍ والحسَنِ وغيرِهم. فعلى هذا ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ في موضع المفعولِ به، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِك أولياءَ، ودخَلَتْ «مِن» زائدةً لمكانِ النَّفْي، كقولِك: اتَّخَذْتُ زيداً وكيلاً، فإنْ نَفيْتَ قلتَ: ما اتَّخَذتُ زيداً مِن وكيل، وهذا في المفعولِ به، وأمّا قراءةُ الجماعةِ فقولُه: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ في موضع المفعولِ به، كقولِك: ضَرَبْتُ رجُلاً فإنْ نَفَيْتَ قلتَ: ما ضَربْتُ مِن رجُلٍ[1].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩١).

....

وقال الزجَّاجُ: هذه القراءةُ خطأٌ؛ لأنّك تقولُ: ما اتَّخَذتُ مِن أحدٍ وَليّاً، ولا يجوزُ: ما اتَّخَذْتُ أحداً مِن وَليّ؛ لأنّ «مِن» إنّما دخَلتْ لأنّها تَنفي واحداً في معنى جميع، تقولُ: ما مِن أحدٍ قائماً، وما مِن رجُلٍ مُحِبّاً لِما يَضُرُّه، ولا يجوزُ ما رجُلٌ مِن مُحبٌّ لِما يَضُرُّه، ولا وَجْهَ عندَنا لهذا البتّةَ، ولو جازَ هذا لجازَ في قولِه: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] إلّا أن يُسقِطَ «مِنْ» الثانيةَ فيُقال: أن نَتَّخذ مِن دونِك أولياءَ، فيَصحُّ الكلامُ، ويَصحُّ المعنى. وقال الزّجّاجُ: وأجازَ الفَرّاءُ هذه القراءةَ على ضَعْف، وزَعَمَ أنهُ يَجعَلُ ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ هُو الاسمَ، ويَجعَلُ الخبَرَ ما في «نُتَّخذ»، كأنهُ يجعَلُه على القلبِ[1].

ونقَلَ صاحبُ «المَطلَع» عن صاحبِ النَّظْم أنهُ قال: الذي يوجبُ سُقوطَ هذه القراءةِ أنّ «مِن» لا تَدخُلُ إلّا على مفعولٍ لا مفعولَ دونَه، فإذا كان قبْلَ المفعولِ مفعولٌ سِواهُ لم يَحسُنْ دُخولُ «مِن»، مثلَ قولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥] فقولُه: ﴿مِن وَلَدٍ﴾ لا مفعولَ سواه، ولو قال: ما كان اللهُ أن يَتَّخذَ أحداً مِن وَلَدٍ، يَحسُنُ فيه دخولُ «مِن»؛ لأنّ الاتّخاذَ مشغولٌ بـ«أحد». كذلك قولُه: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ﴾ قد قامتِ النُّونُ المضمومةُ فيه مقامَ المفعول، وشُغِلَ الاتّخاذُ به، فلم يَقتَضِ «مِن» في المفعولِ الذي بعدَه.

وقلتُ: فعُلِمَ مِن هذا أنّ ابنَ جِنّيٍّ أجازَ أن يُزادَ «مِن» في المفعولِ الثاني، وأبَى الزجّاجُ إلّا أن تُزادَ في المفعولِ الأوّل. وذهبَ صاحبُ النَّظْم إلى أنْ يُزادَ في مفعولٍ واحد، وبَنَى المصنِّفُ كلامَه على كلام الزجّاج، حيثُ قال: «والثانيةُ منَ المتعدِّي إلى مفعولَيْن»، أي: قراءةُ أبي جَعْفر، أحدُهُما: ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ على أن تكونَ «مِن» تبعيضيّةً لا زائدةً.

ولِناصِرِ قولِ ابنِ جِنّي على قولِ الزجّاج أن يقولَ: إنّ المثالَ الذي أتَى به الزجّاجُ غيرُ مناسبٍ للآية؛ لأنّ المفعولَ الأوّلَ في الآيةِ خاصٌّ، وكذا في المثالِ الذي أتَى به ابنُ جِنّيّ، فيصحُّ التعميمُ في الثاني، كما قال: ما اتَّخَذتُ زيداً مِن وكيل، أي: أيَّ وكيلٍ كان مِن أصنافِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٠-٦١).

وهذا الفعلُ ـ أعني «اتَّخذ» ـ يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، كقولك: اتَّخذ وَليًّا، وإلى مفعولَيْن، كقولك: اتَّخذ فلانًا وَليًّا، قال اللهُ تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء: ١]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥] فالقراءةُ الأُولى مِنَ المُتعدِّي إلى واحد؛ وهو ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾، والأصلُ: أن نَتَّخذَ أولياءَ، فزيدت ﴿مِنْ﴾ لتأكيدِ معنى النفي. والثانيةُ مِنَ المتعدِّي إلى مفعولَيْن؛ فالأوّل: ما بُني له الفعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾، و﴿مِنْ﴾ للتَّبعيض، أي: لا نُتَّخَذُ بَعْضَ أولياءَ. وتنكيرُ ﴿أَوْلِيَآءَ ﴾ مِن حيثُ إنهم أولياءُ مخصوصُون؛ وهم الجِنُّ والأصنام. والذِّكرُ: ذِكرُ الله والإيمانُ به. أو: القرآنُ والشَّرائع. **والبُور: الهَلاك**، يُوصَفُ به الواحد والجَمْع، ويجوزُ

الوُكلاء، كذا في الآية: ما نَتَّخِذُ نحن مِن دونِك ما يقَعُ عليه اسمُ الوِلاية؛ فإنّ الوَليَّ قد كان معبوداً وناصراً ومالكاً مخدوماً، بخلافِ قولِ الزجَّاج: ما اتَّخذتُ أحداً مِن وليٍّ، فإنّ فيه العمومَ في المفعولِ الأوّلِ والثاني، فإذَنْ لا حاجةَ إلى جَعْل «مِن» تبعيضاً.

بقِيَ على المصنِّفِ سؤالٌ آخَرُ، وهُو أنّ «مِن» إذا كانت للتبعيض، فلَمْ نكُنْ أولياء؛ لأنّ المعنى: ما صَحَّ للكُفّارِ أن يتَّخِذونا مِن دونِك بعضَ أوليائهم؟ وأجاب: أنَّ القائلينَ الملائكةُ والأنبياء، فتَعيَّنَ أن يكونَ الباقي الجِنَّ والأصنامَ؛ لأنّ المعبُودِينَ مُنحصِرونَ في هؤلاء، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سَبَقَ. ويجوزُ أن يكونَ المعبُودونَ عامّاً، قال السَّجَاوَنْديُّ: تقولُ: اتَّخذتُه مِن أوليائي، وحَسِبتُه مِن أصفيائي، والمعنى: ما ينبغي لنا أن نُحسَبَ مِن بعض ما يقَعُ عليه اسمُ الولاية، فَضْلاً منَ الكُلّ؛ فإنّ الوَليَّ قد يكونُ معبوداً ومالكاً ومخدوماً. أو التقدير: نَتَّخِذَ معبودينَ مِن أولياء، أي: مِن جهةِ أولياء، فحذفُ مفعولِ الاتّخاذِ معهودٌ، ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٥١].

قولُه: **(والبُورُ[١]: الهلاكُ)**، أي: هُو مصدرٌ يستوي في الوَصْفِ به الواحدُ والجَمْع، والتّثنيةُ والتذكيرُ والتأنيث، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» للزِّبَعْرَىٰ يمدَحُ النبيَّ ﷺ:

---

(١) في (ط): «والبوار».

أن يكونَ جَمْعَ بائِر، كعائِذٍ وعُوذٍ.

[﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ ١٩]

هذه المُفاجأةُ بالاحتِجاجِ والإلزام حَسَنةٌ رائعة، وخاصَّةً إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ

يا رسُولَ المليكِ إنّ لساني[1] راتِـقٌ مـا فَتَقْتُ إذْ أنـا بُورُ

أي: مُصلِحٌ ما أفسَدْتُ، ورافِئٌ ما مَزَّقتُ، يعتذرُ إليه ممّا ذَكَرَ في أشعارِه في حالِ شِركِه، واللهُ أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (كعائِذٍ وعُوذ)، الجَوهري: العُوذُ: الحديثاتُ النَّتاج منَ الظِّباءِ والإبِلِ والخَيْل، واحدتُها عائذٌ.

قولُه: (هذه المفاجأةُ بالاحتجاج والإلزام حسَنةٌ رائعة)، قال صاحبُ «المطلع»: حَقُّ الكلام أن يُقالَ: إنْ قلتُم: إنّهم معبودُنا وآلهتُنا، فقد كَذَّبوكم، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، أي: لا تعتَذِروا بأنْ لم يأتِكم رسُولٌ، فالآنَ قد جاءكم ما أعذَرَكم. وقولُ القائل:

قالوا: خراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ثُم القُفولُ، فقد جئنا خراسانا[2]

أي: فإنْ قالوا: تلك مَقصِدُنا فقد جئناهُ، فأينَ القُفولُ؟ تَمَّ كلامُه.

وقيل: التقديرُ: قالوا: تلك مَقصِدُنا ثُم القُفولُ إلى مَأمنِ كلِّ أحد، أي: قال: إنْ صَدَقتُم فقد جئناهُ، فأينَ القُفولُ؟ أمّا حَذْفُ القولِ منَ الآية؛ فلأنّ التقديرَ: قال اللهُ تعالى، أو الملائكةُ: إنّهم معبودونا وشُفَعاؤنا عندَ الله، فقد كذَّبوكُم بما تقولون. والدَّليلُ على المُقدَّرِ

---

(١) البيت لعبدالله بن الزِّبَعْرى، بكسر الزاي المشدَّدة. ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (بور).

(٢) سبق تخريجه.

وحذف القول، ونحوُها قولُه عزَّ وعَلا: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞ ﴾ [المائدة: ۱۹]، وقولُ القائل:

قالُوا: خُراسانُ أقصى ما يرادُ بنا ثُمَّ القُفولُ، فقد جِئْنا خُراسانا

وقُرِئ: ﴿تَقُولُونَ ﴾ بالتاء والياء. فمعنى مَن قرأ بالتاء: فقد كذَّبوكم بقولكم: إنهم آلهة. ومعنى مَن قرأ بالياء: فقد كذَّبوكم بقولهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾ [الفرقان: ١٨]. فإن قلتَ: هل يختلفُ حُكْم الباءِ مع التاءِ والياء؟ **قلتُ: إي واللّـهِ!** هي مع التاءِ كقوله: ﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [ق: ٥] والجارُّ

الآخِرِ قولُه: ﴿فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗاۚ ﴾. وأمّا المفاجأةُ فمِن تعقُّبِ القصّةِ بالفاءِ التي تَستدعي ما يَترتَّبُ عليه، كأنّ السامعَ لم يَنتظرْ ما بعدَ الفاءِ بتقديم ما يَترتَّبُ عليه ففُوجِئَ به. وهذا أسلوبٌ رائعٌ حسَن. وأمّا الالتفاتُ فمِن قولِه تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَقَدۡ كَذَّبُوكُم ﴾، كأنّهُ قيل: أنتمُ المخصوصُونَ أيُّها المكذَّبونَ بأنْ يَفعَلَ بكم ما تَستحِقُّونَه منَ الفضيحةِ والنَّكالِ ولا يُمهِلَكم فيه.

قولُه: (وقُرِئَ:﴿تَقُولُونَ ﴾ ، بالياءِ والتاء)، المشهورةُ: بالتاءِ الفَوْقانيّة، وبالياءِ التَّحتانيّة:[1] شاذّة[2].

قولُه: (قلتُ: إي والله)، إلى آخِرِه، أي: حُكمُ الباءِ في ﴿بِمَا تَقُولُونَ ﴾ معَ قراءةِ التاءِ الفَوْقانيّة حُكمُ ﴿كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ﴾[الأنعام: ٥] في كونِ الباءِ صِلةً، وما تقولونَ: مفعولٌ به، والبدَلُ بدَلُ الاشتمال، كأنه قيل: فقد كَذَّبوا قولَكم، أو: الذي تقولونَه.

وحُكمُ الباءِ معَ الياءِ التَّحتانيِّ حُكمُ: كتَبْتُ بالقلم، فالباءُ للآلة، أي: كذَّبوكم، باستعانةِ قولِهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ ﴾ الآية.

---

(١) قوله: «التحتانية» سقط من (ط) و(ح) و(ف).

(٢) وممن قرأ بها: أبو حَيْوَةَ وابن الصلت عن قُنْبل. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٣).

والمجرور بَدَلٌ من الضمير، كأنه قيل: فقد كذَّبوا بما تقولون. وهي مع الياءِ كقولك: كَتبتُ بالقَلم. وقُرئ: ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾ **بالتاءِ والياء أيضاً**. يعني: فما تَستطيعون أنتم ـ يا كفّارُ ـ صَرْفَ العذاب عنكم. وقيل: الصَّرف: التَّوبة. وقيل: الحِيلة، مِن قولهم: إنه ليتصرَّف، أي: يَحتالُ. أو: فما يستطيعُ آلهتُكم أن يَصرِفوا عنكم العذابَ، أو أن يَحتالوا لكم. **الخطابُ على العُموم للمكلَّفين**، والعذابُ الكبير لاحقٌ بكلِّ مَن ظَلَم، والكافرُ ظالم؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، والفاسقُ ظالم؛

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾، بالتاءِ والياءِ**)، حَفْصٌ: بالتاءِ الفَوْقانيِّ، والباقونَ بالياء[١].

قولُه: (**الخطابُ على العموم للمُكلَّفينَ**)، يعني: في قولِه: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ﴾ لدِلالة (مَن) الشَّرطيّة؛ لأنّها موضوعةٌ للعموم، فكلُّ مَن يَصدُقُ عليه أنهُ يظلِمُ؛ فإنهُ داخلٌ فيه، والفاسقُ الذي لم يَتُبْ ظالمٌ، لقولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وفيه لَمحةٌ مِن مذهبِه. وذهبَ عنهُ أنّ الخطابَ معَ الكفَرةِ المعاندينَ الذين نحن بصَدَدِهم مِن أوّلِ السُّورة، فكيف وقد سَبَقَ ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم﴾ وهذه الآيةُ كالخاتمةِ لِما يَجْري عليهم منَ الأحوالِ والنَّكالِ مِن لدُنْ قولِه تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾؟ يعني ﴿وَمَن يَظْلِم﴾ أي: يَدُمْ منكُم، أي: على ما هُو عليه، بعدَ تلك البيِّناتِ الشّافيةِ التي ما تَركَتْ منَ الرَّوادعِ والزَّواجرِ بقيةً، نُذِقْهُ عذاباً كبيراً. ثُم لمّا فَرَغَ مِن تهديدِهم ووعيدِهم شَرَعَ في تسليةِ رسُولِ الله ﷺ بما نالَه مِن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧] منَ الحُزنِ وضِيقِ الصَّدر، أي: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ الآية. فأين يَدخُلُ في معنى الآية حديثُ الفُسّاق؟

قال صاحبُ «الفرائد»: يجبُ أن يُحمَلَ الظُّلمُ على الشِّرك؛ لأنّ الكلامَ في الشِّركِ بدليلِ ما تقدَّم، ولأنّ الحَمْلَ على ما ذَكَره صاحبُ «الكشّاف» يؤدّي إلى أنّ الظُّلمَ معَ الإيمان

---

(١) والمعنى على قراءة التاء: أي: فقد كذّبتكُم الملائكةُ بما تقولون، أي: في قولكم: إنهم آلهة. انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٠.

لقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]. **وقُرِئَ: (يُذِقْه) بالياء**، وفيه ضميرُ اللّـهِ، أو ضميرُ مَصْدرِ ﴿يظلم﴾.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ ٢٠]

الجملةُ بعد ﴿إِلَّآ﴾ صفةٌ لموصوفٍ محذوف. والمعنى: **وما أرسَلْنا قَبْلَك أحدًا من المرسَلين إلّا آكِلين** وماشِين. وإنما حُذف اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني

يَستلزمُ العذابَ الكبيرَ ولا يجوزُ العَفْوُ والتجاوزُ، وليس كذلك لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦].

قولُه: (**وقُرِئَ:« يُذِقْهُ» بالياءِ**) التَّحتانيّة: شاذّة[1].

قولُه: (**وما أرسَلْنا قبلَكَ أحداً منَ المُرسَلينَ إلّا آكِلينَ**)، فوَضَعَ «آكِلينَ»[2] موضعَ: ﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾، فيأكلونَ: صفةٌ لقولِه: «أحداً» المحذوف، وقولُه: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ أيضاً صفةٌ مبيِّنةٌ لهُ، ولهذا قال: «وإنّما حُذِفَ اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾»، فلو جَعَلَهُ حالاً كان لهُ وجهٌ؛ لأنّ ذا الحالِ موصُوفٌ.

قال أبو البقاء: كُسِرَتْ «إنّ» لأجْلِ اللام في الخبَر، وقيل: ولو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنّ الجُملةَ حاليّةٌ؛ إذِ المعنى: إلّا وهم يَأكلونَ[3]، وقال الزَّجّاجُ: وأمّا دُخولُ «إنهم» بعد «إلّا» فعلى تأوِيلِ: ما أرسَلْنا رسلاً إلّا وهم يأكلونَ، أو: وإنّهم ليَأكُلونَ، وحُذِفَتْ «رُسُلاً» لأنّ «مِنْ» في قولِك: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ دليلٌ على ما حُذِف. وإمّا مثْلُ اللام بعدَ إلّا فقولُ الشاعر:

---

(١) انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٤.

(٢) قولُه: «فوضع آكلين» سقط من النسخة (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٣).

﴿مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ونحوُه قولُه عزَّ مِنْ قائل: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] على معنى: وما منّا أحدٌ. وقُرئ: (ويُمَشَّوْن) على البناء للمفعول، أي: تُمشّيهم حَوائجُهم، أو الناسُ. ولو قُرئ: (يُمَشُّون) لكانَ أَوجهَ لولا الرِّوايةُ. وقيل: هو احتجاجٌ على مَن قال: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾

ما أَنْطَيانـــي ولا سألتُهمـــا إلّا وإني لَحاجــزٌ[1] كَرَمي[2]

يريدُ: أعطَياني[3].

وقال صاحبُ «المطلع»: وكسرةُ «إنّ» لمكانِ الابتداء، كما لو قيل: إلّا وهم يَأكُلونَ، لا لمكانِ اللام، ودخولُها وخروجُها سواءٌ، كما يقال: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلّا إنهُ مُكرِمٌ لي.

قولُه: (وقُرِئَ:«ويُمَشَّوْنَ»، قال ابنُ جِنِّي: «يُمَشَّوْنَ» بضمِّ الياء، وفَتْح الشِّينِ المعجَمةِ: قراءةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ وعبدِ الرّحمن بن عبدِالله، كقولِك: يُدعَوْنَ إلى المشي، وكلُّ حاملٍ على المَشْي وجاء على «فُعِّل» لتكثيرِ فعلِهم، إذْ هم عليهمُ السّلامُ جماعةٌ. ولو كانت«يُمَشُّونَ» بضمِّ الشِّين لكانت أوفَقَ، لقولِه تعالى: ﴿لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾، إلّا أنّ معناهُ: يُكثِرونَ المَشْيَ[4]. يعني: يوافقُهُ مِن حيث إسنادُ الفعلِ إليهم، وإن أُريدَ به التكثيرُ، ولم يُرَدْ في يَأكلونَ، وفيه الإشعارُ بأنّ المَشْيَ في الأسواقِ أشَدُّ قُبحاً منَ الأكلِ للتشبيهِ بالسُّوقيِّ.

قولُه: (وقيل: هُو احتجاجٌ)، عطفٌ مِن حيث المعنى على قولِه: «والمعنى: وما أرسَلْنا قبلَكَ أحداً مِنَ المُرسَلين»، على أنهُ وجْهٌ آخَرُ، والظاهرُ أنّ الأوّلَ واردٌ على التّسلية، يؤيِّدُه عطفُ قولِه: «وقيل: هُو تسليةٌ له» على قولِه: «وهذا تصبيرٌ» تفسيراً للافتنان، فيكونُ التصبيرُ متفرِّعاً على الوَجْه الثاني، والتّسليةُ على الأوّل، والثاني قولُ الزجّاج، قال: هذا

---

(١) في (ط): «ولحاجري»، وسقط منها لفظ: «كرمي».

(٢) البيت لكُثَيِّرٍ في «ديوانه» (٢: ٦٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

(٤) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٤).

[الفرقان: ٧]. ﴿فِتۡنَةً﴾ أي: مِحْنةً وابتلاءً. وهذا تَصبيرٌ لرسولِ الله ﷺ على ما قالوه واستَبْدَعوه، مِن أكْلِه الطعامَ ومَشْيِه في الأسواق بعدما احتجَّ عليهم بسائرِ الرُّسل، يقولُ: وجَرتْ عادتي ومُوجَبُ حِكْمتي على ابتلاءِ بعضِكم - أيُّها الناسُ - ببعض.

احتجاجٌ عليهم في قولِه: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧] فقيل: كذلك كان مَنْ خَلا من الرسُلِ يَأكُلُ الطّعامَ ويَمشي في الأسواق، فكيف يكونُ محمدٌ بِدْعاً منَ الرُّسل[1]؟

وقلتُ: قولُ الزجّاج لا يساعدُ عليه النَّظْمُ؛ لأنهُ قد أُجيبَ عن تعنُّتِهم بقولِه: ﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَٰلَ ﴾ على ما سَبَق بيانُه، لكنّ اللهَ تعالى لمّا حَكَى عنهم تكذيبَهمُ القرآنَ والرسُولَ والإعادةَ، وعَقَّبَ ذلك بالوعيدِ الشّديدِ والتهديدِ العظيم، وبما يَفضَحُهم على رؤوسِ الأشهادِ مَسْلاةً للرسُول، وشَرْحاً لصَدْرِه صَلَواتُ الله عليه، وجَعَلَ خاتمةَ كلِّ ذلك قولَه: ﴿ومن يظلم منكم﴾ الآية، أعادَ بذكر ما هُو مِن جنْسِ قِصّتِه صَلَواتُ الله عليه مَزيداً للانشراح، يؤيِّدُه الخطابُ في قولِه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ﴾ وقولِه: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ﴾، فقولُه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ﴾ تسليةٌ مِن قولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ ليتأسّى بهم، وقولُه: ﴿وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً﴾ تسليةٌ مِن تعييرِهم لهُ بالفقْرِ حين قالوا: ﴿ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ [الفرقان: ٨]، ألا ترى كيف عقَّبَها بقولِه: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ أي: عالماً بالصّوابِ فيما يَبتلي به وغيرِه. فلا يضيقَنَّ صَدرُكَ ولا يَستخِفَنَّكَ أقاويلُهم.

قولُه: (وجَرَت عادتي)، قالوا: ولو قال: وجَرَت سُنّتي، كان أقرَبَ إلى الأدب؛ لأنّها صفةٌ نَفسانيّةٌ[2]. **الراغب**: العادةُ: اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعالِ حتّى يصيرَ ذلك سهلاً تعاطيه كالطّبْع، ولذلك قيل: العادةُ طبيعةٌ ثانية[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

(٢) والأولى بالصوابِ أن يُسْتَشْهَدَ له بقوله تعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ﴾ [الأحزاب: ٦٢].

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٩٤.

والمعنى: أنه ابتَلى المرسَلين بالمرسَلِ إليهم، وبمُناصبتِهم لهم العَداوةَ، وأقاويلِهم الخارجةِ عن حدِّ الإنصاف، وأنواعِ أذاهم، وطَلَبَ منهم الصَّبرَ الجميل، ونحوُه ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. **وموقع ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بعد ذِكرِ الفتنة موقعُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بعدَ الابتلاء في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾** [هود: ٧ الملك: ٢] ﴿بَصِيرًا﴾: عالماً بالصَّواب فيما يَبتلي به وغيرِه، فلا يَضِيقَنَّ صدرُكَ، ولا تَستخفَّنَّك أقاويلُهم، فإنَّ في صَبرِك عليها سعادتُك وفوزُك في الدارَيْن. وقيل: هو تَسليةٌ له عمّا عَيَّروه به من الفقْر، حين قالوا: ﴿أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ﴾ [الفرقان: ٨]، وأنه جَعل الأغنياءَ فتنةً للفقراء؛ ليَنظرَ هل يَصبرُون، وأنها حِكمتُه ومَشيئته، يُغني مَن يشاءُ ويُفقِرُ مَن يشاء. **وقيل: جَعَلْناك فتنةً لهم**؛ لأنك لو كنت غنيًّا صاحبَ كُنوز وجِنان لَكانَ ميلُهم إليك وطاعتُهم لك للدنيا،

قولُه: (وموقعُ ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ **بعدَ ذِكرِ الفتنةِ موقعُ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بعدَ الابتلاء**)، وقال بعضُهم: ﴿أَيُّكُمْ﴾ ليس بتعليقٍ لسَبْقِ المفعولِ الأوّل، ولكنْ جُملةٌ واقعةٌ موقعَ المفعولِ الثاني، وكذلك ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾، لأنّ قولَه: ﴿لِبَعْضٍ﴾ دالٌّ على أنَّ التقديرَ: وجعَلْنا بعضَكم فتنةَ بعضٍ أتصبِرونَ؛ لأنّ معمولَ المصدرِ لا يَتقدَّمُ عليه بل هُو دالٌّ على معمولِه. وقال صاحبُ «التقريب»: يريدُ أنهُ ليس بتعليق، لِذكرِ المفعولِ الأوّلِ فيها، وفيه نظرٌ سيأتي في «المُلْك».

وقلتُ: نعم، إنهُ ليس بتعليقٍ لقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾؛ لأنهُ أحَدُ مفعولَيْه، ولكنّه تعليقٌ لفعلٍ مُضمَرٍ يَدُلُّ عليه المذكورُ كما وُجِدَ بخطِّ المصنِّف: إنَّ تعَلُّقَ قولَه: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ بقولِه: ﴿فِتْنَةً﴾ تعلُّقُ «﴿أَيُّكُمْ﴾ بقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾» والمعنى: وجعَلْنا بعضَكم لبعضٍ فتنةً لنَعلَمَ أيُّكم أحسَنُ صَبْراً، كما ابتَلَيْناكُم لِنعلَمَ أيُّكم أحسَنُ عملاً. وقد صَرَّحَ بُعَيْدَ هذا بما يُنبئُ عن هذا المعنى، وهُو قولُه: «وأنهُ جعَلَ الأغنياءَ فتنةً للفقراءِ لينظُرَ هل يصبِرون».

قولُه: (وقيل: جَعَلْناكَ فتنةً لهم)، أي: للمشركينَ، هُو عطفٌ على قولِه: «أنه ابتَلَى المُرسَلينَ بالمُرسَلِ إليهم، وبمُناصَبتِهم لهُم».

أو ممزوجةً بالدُّنيا، فإنما بَعثناكَ فَقيراً؛ لتكونَ طاعةُ مَن يُطيعك خالصةً **لوجه الله مِن غير طَمَعٍ دُنيويٍّ. وقيل: كان أبو جَهلٍ** والوَليدُ بن المُغيرة والعاص بنُ وائلٍ ومَن في طَبَقتهم يقولون: إنْ أسلَمْنا وقد أسلَمَ قبْلَنا عمّارٌ، وصُهيب، وبِلال، وفلانٌ وفلان؛ ترفَّعُوا علينا إدْلالاً بالسابقة. فهو افتتانُ بعضِهم ببعض.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ ٢١]

أي: **لا يأملُون لقاءَنا بالخير**؛ لأنهم كَفَرة. أو: لا يَخافون لقاءَنا بالشرِّ. والرَّجاء في لُغةِ تِهامَةَ: الخوفُ، وبه فُسِّر قولُه تعالى: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، جُعلت الصَّيرورةُ إلى دارِ جَزائه **بمنزلةِ لقائه لو كان مَلقِيًّا**. اقتَرَحُوا من الآيات: أَنْ يُنزلَ اللهُ عليهم الملائكةَ فتُخبرَهم بأنَّ محمَّداً صادقٌ حتى يُصدِّقوه. أو يَرَوُا اللّـهَ جهرةً فيأمُرَهم بتصديقِه واتِّباعه. ولا يخلو: إمَّا أن يكونوا عالِمِين بأنَّ اللّـهَ لا يُرسل الملائكةَ إلى غيرِ

وقولُه: (**وقيل: كان أبو جَهْل**) عطفٌ على «لو كنتَ غنيّاً صاحبَ كنوز»؛ لأنهُ فتنةٌ للمشركينَ ونوعٌ آخَرُ منَ الفتنةِ بسببِ غِناهم وفَقْرِ عمّارٍ وصُهَيْبٍ وبلالٍ ومَن في طَبقتِهم مِن أصحابِ الصُّفّة.

قولُه: (**لا يَأمُلونَ لقاءنا بالخَيْر**)، **الراغب**: الرجاءُ: ظَنٌّ يقتضي حصُولَ ما فيه مسَرَّة. وقولُه تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] قيل: ما لكم لا تَخافُونَ، ووَجْهُ ذلك الرجاءُ والخوفُ يَتلازَمانِ، قال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[1] [التوبة: ١٠٦].

قولُه: (**بمنزلةِ لقائه لو كان مَلقيًّا**)، إشارةٌ إلى مذهبِه[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

(٢) يعني من نَفْي رؤية الله تعالى، كما هو مذهبُ المعتزلة.

الأنبياء، وأنَّ اللَّـهَ لا يصحُّ أن يُرى، **وإنما علَّقوا إيمانَهم بما لا يكون**. وإمّا أنْ لا يَكونوا عالِمِينَ بذلك، وإنما أرادُوا التعنُّتَ باقتراحِ آياتٍ سوى الآياتِ التي نزلَتْ وقامت بها الحُجَّةُ عليهم، كما فَعل قومُ موسى حينَ قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. فإن قلتَ: ما معنى ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم أضمَرُوا الاستكبارَ عن الحقِّ؛ وهو الكُفر والعِنادُ في قلوبهم واعتَقَدُوه، كما قال: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]. ﴿وَعَتَوْ﴾: وتجاوَزُوا الحدَّ في الظُّلم. يقال: عَتا علينا فلانٌ. وقد وَصف العتوَّ بالكَبير، فبالَغَ في إفراطِه، يعني: أنهم لم يَجسُروا على هذا القولِ العظيم، إلا لأنهم بَلَغُوا غايةَ الاستكبار وأقصى العُتُوِّ. واللامُ: جوابُ قَسَمٍ محذوف. **وهذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافها غايةٌ**، وفي أُسلوبِها قولُ القائل:

وجارةُ جَسَّـــاسٍ أبأنـــا بنابِها ... كُلَيْباً غَلَتْ نابٌ كُلَيْبٌ بَواؤُها

قولُه: (**وإنّما عَلَّقوا إيمانَهم بما لا يكونُ**)، أي: بالمُحال، أي: لا يؤمنُ أبداً، هذا إنّما يَصحُّ أنْ لو كان القومُ معتزلةً غيرُ مستقيم، والقومُ همُ الذين وَصَفَهم اللهُ بقولِه: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾، وهمُ المُعانِدونَ السابِقون. وقد أُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَر، وذلك أنهُ تعالى لمّا سَلَّى رسُولَه صَلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ عادَ إلى تقبيحِ نوعٍ آخَرَ مِن أفعالِهم وهُو إنكارُهم لقاءَ الله، وأنّ لله تعالى دارَ جَزاء.

قولُـه: (**وهـذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافِها**[1] **غايـةٌ**)، أي: قولُـه: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ جملةٌ قَسَميّةٌ يستدعي أن يُتَلَقّى بها مَن يُبالغُ في الإنكار، كأنهُ لمّا قالوا: لولا أُنزِلَ علينا الملائكةُ أو نَرى ربَّنا، حَمَلَ السامعَ على أن يقولَ: ما أشَدَّ استكبارَهم! وما أكبرَ عتُوَّهم! لأنّها اشتَملتْ على أمرٍ يقتضي التعجُّبَ منهم، فلا يتَمالكُ أن يَترُكَ ذلك القولَ، فوَضعَ موضعَه: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾؛ لأنهُ أثبَتُ وأبلَغُ من ذلك.

قولُه: (**وجارةُ جَسَّاسٍ**)، البيت[2]، جَسَّاسٌ: قاتلُ كُلَيب، وجارتُه بَسُوسُ امرأة.

---

(١) في (ف): «استيفائها».

(٢) لرجلٍ من بني بكر. ذكره الزمخشري في «المستقصى في أمثالِ العرب» (٢: ١٧٨).

وفي فحوى هذا الفعل دليلٌ على التعجُّب من غيرِ لفظ تعجُّب، ألا ترى أنَّ المعنى: ما أشدَّ استكبارهم؟! وما أكبرَ عُتوَّهم؟! وما أغلى ناباً بَواؤها كُليبٌ؟!

[﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا﴾ ٢٢]

والنّابُ: ناقةُ بَسُوسَ، رَمَاها كُلَيْبٌ فقتَلها، فشَكَتْ إلى جَسَّاس، فقال: لأقتُلَنَّ غداً فَحْلاً هُو أعظَمُ مِن ناقتِك، فبَلَغَ ذلك كُلَيْباً، فظَنَّ أنهُ فَحْلُه المسَمَّى بغُلَيَّان[1]، فقال: دونَ غُلَيّانَ[2] خَرْطُ القَتَاد، وكان جَسَّاسٌ يعني بالفَحْل نفْسَ كُلَيْب. ذكَرَه المَيْدانيُّ[3].

أبأنا: أي: قابَلْنا منَ البَوْء، وهُو التّساوي في القِصَاص، وأَبأْتُه بفلانٍ: إذا قَتَلْتَه به. والبَوْءُ في القَوَدِ: مهموزٌ، أي: ما أغلى ناباً بَواؤها كُلَيْب، فلمّا قَتَلَ مُهلهِلٌ بُجَيْراً[4] قال: بُؤْ بشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْب.

قولُه: (وفي فَحْوى هذا الفعل)، الجَوهري: الفَحْوى: معنى الكلام ولَحْنه.

الأساس: عَرفْتُ ذلك في فَحْوىٰ كلامِه: أي: فيما تنَسَّمتُ[5] مِن مرادِه بما تكَلَّم، وأفحَيْتُه: خاطَبْتَ ففهِمتَ مرادَه، ونحوُهُ اللَّحْنُ.

وهذا الذي ذكَرَه قريبٌ منَ الاصطلاح؛ لأنّ إفادةَ هذا التركيبِ معنى التعجُّبِ مفهومٌ مُوافِقٌ للخطاب، فإنّ ناقةً يكونُ مثْلَ كُلَيبٍ بَواؤها ممّا يُتعجَّبُ منها، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا﴾ [الصف: ٣] أي: ما أكبرَ المَقْتَ!

---

(١) في (ط): «بعليّان».

(٢) في (ط): «عليّان».

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٩).

(٤) وهو ابن الحارث بن عُباد، فارس بكر وسيّدها، وكان قد اعتزل الحربَ، وبعثَ ولده بُجَيراً ليُصلحَ بدمِه بين الحيَّيْن. فلما قال مهلهل ما قال، شمّر الحارث للحرب، وأذاق التغلبيين من الوقائع المنكرة لا سيّما في يوم «تحلاق اللّمم» على ما هو معروف في كتب التاريخ.

(٥) في (ط): «تنمست».

﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ﴾ منصوبٌ بأحدِ شيئَيْن: إمّا بما دلَّ عليه ﴿لَا بُشۡرَىٰ ﴾، أي: يومَ يرَوْن الملائكةَ يُمنَعُون البُشرى، أو يَعْدَمونها، و﴿يَوۡمَئِذٖ ﴾ للتكرير؛ وإمّا بإضمارِ «اذكُرْ»، أي: اذكُرْ يومَ يرَوْن الملائكة، ثم قال: ﴿لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾.

وقوله: **﴿لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ إمّا ظاهرٌ في موضعِ ضمير، وإمَّا لأنه عامٌّ فقد تناوَلَهم** بعُمومه. ﴿حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴾ ذكَرَه سِيبويهِ **في بابِ المصادر غير المُتصرِّفة** المنصُوبة بأفعالٍ

قولُه: (﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ﴾: **منصوبٌ بأحدِ شيئَيْن**)، الوجهانِ ذكَرَهما الزجّاجُ، ثُم قال: لا يجوزُ أن يَنتصبَ ﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ﴾ بقولِه: ﴿لَا بُشۡرَىٰ ﴾؛ لأنّ ما اتّصَلَ بـ«لا» لا يَعمَلُ فيما قبلَه[1].

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ منصوباً بـ«يُنزِّلُ» المُضمَرِ لقولِهم: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، كأنهُ قيل: يُنزِّلُ الملائكةَ يومَ يرَوْنَهم، و﴿يَوۡمَئِذٖ ﴾: منصوبٌ بقولِه: ﴿لَا بُشۡرَىٰ ﴾، لا يقالُ: كيف يكونُ وقتُ الرُّؤيةِ وقتاً للإنزال؛ لأنّا نقولُ: الظَّرفُ يَحتمِلُ ذلك لسَعَتِه. ولمّا كان قولُه: ﴿لَا بُشۡرَىٰ ﴾ يَصِحُّ أن يكونَ عاملاً فلا وجْهَ لجَعْلِ مدلولِه عاملاً. وقلتُ: قَوْلُ صاحبِ «الفرائدِ» لا مَزيدَ عليه؛ لأنهُ إذا انتَصَبَ بـ«يُنزِّلُ» الْتَأَمَ الكلامانِ؛ لأنّ قولَه: ﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ﴾، وقولَه: ﴿ وَقَدِمۡنَآ ﴾ نشْرٌ لقولِه: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ ﴾، وقولِه: ﴿أَوۡ نَرَىٰ ﴾ كما سيجيءُ إن شاء اللهُ.

قولُـه: (﴿لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ **إمّا ظاهـرٌ في موضـع ضمير، وإمّا لأنـهُ عـامٌّ**)، قال القاضي: ﴿لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ إمّا عامٌّ يَتناولُ حُكمُه حُكمَهم مِن طريقِ البُرهان، ولا يَلزَمُ مِن نفْيِ البُشرى لعامّةِ المجرِمينَ حينَئذٍ نفْيُ البُشرى بالعَفْوِ والشَّفاعةِ في وقتٍ آخَرَ. وإمّا خاصٌّ ووُضعَ موضعَ ضميرِهم تسجيلاً على جُرْمِهم وإشعاراً بما هُو المانعُ للبُشرى، والموجبُ لِما يُقابلُها[2].

قولُه: (**في بابِ المصادرِ غير المتصرِّفة**)، أي: التي لا تُستعمَلُ إلّا منصوبةً على المصدَر،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٣).

متروك إظهارُها، نحو: مَعاذَ الله، وقَعْدَك، وعَمْرَك، وهذه كلمةٌ كانوا يَتكلَّمون بها عندَ لقاءِ **عدوٍّ مَوتُور**، أو هجومِ نازِلة، أو نحوِ ذلك، يَضعُونها موضعَ الاستعاذة. قال سِيْبويه: ويقولُ الرَّجلُ للرَّجل: أتفعلُ كذا وكذا؟ فيقول: حِجْراً. وهي مِن حَجَره؛ إذا مَنَعه؛ لأنَّ المُستعيذَ طالبٌ من اللّـهِ أن يَمنع المكروهَ فلا يَلحقَه، فكان المعنى: أَسألُ اللّـهَ أن يَمنعَ ذلك مَنْعاً ويَحجُرَه حَجْراً. ومجيئُه **على فِعْلٍ أو فُعْلٍ** في قراءةِ الحسن، **تَصرُّفٌ فيه** لاختصاصِه بموضعٍ واحد، كما كان قِعْدَك وعَمْرَك كذلك،

وعَمْرَكَ: مصدرٌ عندَ سِيبويه[1]، قيل: معنى عَمْرَكَ اللهُ: عمَّرتُكَ اللهَ، أي: سألتُ اللهَ عُمرَك، وإذا صَحَّ أنّ عَمْرَكَ اللهُ بمعنى عمَّرتُكَ اللهَ وَجَبَ أن يكونَ مصدَراً منصوباً لعَمرتُكَ الملتَزمِ حَذْفُه، واسمُ الله: المفعولُ الثاني، ومعنى قَعْدَكَ اللهَ، أسألُ أن يُقعدَك، أي: يُثبِّتَك. هذا التقديرُ مُخالفٌ لِما في «الصِّحاح» و«الأساسِ»، كما سيجيء.

قولُه: (**عدُوٍّ موتور**)، **النِّهاية**: أنا الموتورُ الثائر[2]، أي: صاحبُ الوتر، الطالبُ بالثأر، والموتورُ: المفعولُ.

قولُه: (**على فِعْلٍ أو فُعْل**)، «فِعْلٌ» بالكسر: قراءةُ العامة، وبالضمِّ: قراءةُ الحسَن[3]. قال صاحبُ «المطلع»: قرأه الحسَنُ: «حُجْراً» بضمِّ الحاء، وفي معناه: حَراماً مُحرَّماً. قال الجوهري: الحِجْرُ: الحرام، يُكسَرُ ويُضَمُّ ويُفتَحُ، والكسرُ أفصَحُ.

قولُه: (**تَصرُّفٌ فيه**)، أي: أنّ أصلَ ﴿حِجْرًا﴾ الفتحُ مِن: حَجَرَه حَجْراً: منَعَهُ، كما قال،

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٢٢) «باب من المصادر ينتصبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره».

(٢) قائلُ ذلك هو محمد بن مسلمة رضي الله عنه. وهو جزءٌ من حديثٍ حَسَنِ الإسناد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٣٤) وأبو يعلى في «المسند» (١٨٦١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ١٣١) وفي «دلائل النبوة» (٤: ٢١٥) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ١٤١) وقال: رواه أحمدُ وأبو يعلى ورجالُه ثقات.

(٣) وممن قرأ بها أيضاً الضحّاكُ وأبو رجاء. وهو لغةٌ فيه. انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٥: ٢٥٠).

وأُنشِدتُ لبعض الرُّجّاز:

قالَتْ وفيها حَيْـدَةٌ وذُعْرُ　　　عَـوْذٌ بربِّي مِنكُـمُ وحُجْرُ

فإن قلتَ: فإذْ قد ثَبَتَ أنه من بابِ المصادر، فما معنى وَصْفِهِ بمَحْجُور؟ قلتُ:

فلمّا اختَصَّ بموضع تَصرَّفوا فيه بالكسرِ والضمّ؛ وذلك أنّ ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ إنّما يقالُ عند لقاءِ عدوّ، وهجوم نازلةٍ؛ فإنهُ ـ هكذا ـ عبارةٌ عنِ الاستعاذة، فلذلك تصَرَّفوا فيه، كما أنّ قَعْدَكَ اللهَ لمّا كان عبارةً عن اليمين؛ لأنّ معناه بِحَقِّ صاحِبك الذي هُو صاحبُ كلِّ نَجْوى، وكذا عَمْرَكَ اللهَ، معناه: بتعميركَ اللهَ، أي: بإقرارِك لهُ بالبقاءِ تصَرَّفوا فيهما، كذا في «الصِّحاح».

الأساس: قَعْدَكَ اللهَ وقَعيدَكَ اللهَ لا أفعَلُ، قال جريرٌ:

قعيدَكُـما اللهَ الـذي أنتُما لهُ　　　ألم تَسمَعا بالبَيْضتَيْنِ المُناديا[١]

وهِي قَعيدتُه: لامرأتِه.

وقال الراغب: الحِجْرُ: الممنوعُ منهُ بتحريمِه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾، كان الرجُلُ إذا لقِيَ مَن يخافُ يقولُ ذلك، فذَكَرَ تعالى أنّ الكُفّارَ إذا رأَوا الملائكةَ قالوا ذلك ظَنّاً أنّ ذلك ينفَعُهم، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ أي: مَنْعاً لا سَبيلَ إلى رَفْعِه ودَفْعِه[٢].

قولُه: (**قالت وفيها حَيْدةٌ**) البيت[٣]، الحَيْدةُ: المَيْل. والذُّعْرُ: الخوف.

---

(١) كذا قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (قعد) ولم أجده في «ديوان جرير» وعزاه ابن منظور في «لسان العرب» (قعد) للفرزدق.

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٢٠.

(٣) عزاه الزمخشري لبعضِ الرجّاز. وعزاه أبو عبيد البكري للحطيئة، كما في كتابه «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٣٢٤، ولم أجده في «ديوانه».

جاءتِ هذه الصفةُ لتأكيدِ معنى الحجْر، كما قالوا: ذيلٌ ذائلٌ، والذَّيلُ: الهَوان؛ و: مَوْتٌ مائِتٌ. والمعنى في الآية: أنهم يَطلُبون نزولَ الملائكة ويَقترِحُونه، وهم إذا رأَوْهم عند الموتِ أو يومَ القيامة كَرِهُوا لقاءَهم وفَزِعُوا منهم؛ لأنهم لا يَلقَوْنهم إلّا بما يَكرهون، وقالوا عند رؤيتِهم ما كانوا يقولونَه عندَ لقاءِ العدوِّ المَوْتُور والشِّدَّةِ النازلة. **وقيل: هو مِن قولِ الملائكة**، ومعناه: حَراماً مُحَرَّماً عليكم الغُفرانَ والجنَّـةَ، أو البُشرى، أي: جَعَلَ الله ذلك حَراماً عليكم.

[﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ ٢٣]

ليس هاهنا قُدومٌ ولا ما يُشبِه القُدوم، ولكن مُثِّلَتْ حالُ هؤلاءِ وأعمالِهم التي

قولُه: (ذَيْل ذائل)، قال في «الأساس»: يقال: أذالَهُ: أهانَه، وذالَ بنفْسِه، وهُو في ذيلٍ ذائل، أي: في هَوانٍ شديد، وهُو في موتٍ مائت أي: شديد.

قولُه: (وقيل: هُو مِن قولِ الملائكة)، فعلى هذا: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ حالٌ منَ «الملائكة» على تقديرِ: وهم يقولونَ، وعلى الأوّل: عطفٌ على ﴿يَرَوْنَ﴾.

قولُه: (ليس هاهنا قُدومٌ ولا ما يُشبِهُ القُدوم)، فإن قلتَ: في قولِه: «ولا ما يُشبِهُ القدوم»، بعدَ قولِه: «ليس هاهنا قدوم» إيماءٌ إلى أنّ ﴿ وَقَدِمْنَآ ﴾ في الآية ليس على حقيقتِه، ولا استعارةً؛ لأنّ نفيَ التشبيهِ يَستدعي ذلك، فإنّ الاستعارةَ مجازٌ مسبوقٌ بالتشبيه، ثُم أخَذَ في بيانِ طريقِ الاستعارةِ التي هِي التشبيهُ قائلاً: «مُثِّلت حالُ هؤلاءِ» إلى قولِه: «بحالِ قوم خالَفوا سُلطانَهم»، فما معنى هذا الكلام؟

قلتُ: معنى قولِه: «لا يُشبِهُ القُدوم»، أنّك إذا جَعلْتَ هذا القُدومَ استعارةً لم يَجُزْ أيضاً أن تُجرِيَه على حقيقتِه في الممثَّلِ به أيضاً مجازاً؛ لأنّ المرادَ مُجرَّدُ القَصْدِ إلى إفسادِ ما يَملِكونَه، ألا ترى كيف فَسَّرَ قولَه: «فقَدِمَ إلى أشيائهم» بقولِه: «وقَصَدَ إلى ما تحتَ أيديهم».

قال في «الأساس»: قَدِمَ مِن سفَرِه، وقَدِمَ البلدَ، وقَدِمَ على قومِه، وهؤلاءِ القادمونَ، ومنَ المَجاز: وإنّك لَقادمٌ على عمَلِك.

عَملوها في كُفرِهم مِن: صِلَةِ رَحم، وإغاثةِ مَلْهوف، وقِرَى ضَيْفٍ، ومَنٍّ على أَسير، وغيرِ ذلك مِن مَكارِمِهم ومَحاسنهم ـ بحالِ قوم خالَفُوا سُلطانَهم واستعصَوْا عليه، فقَدِمَ إلى أشيائهم، وقَصَدَ إلى ما تحتَ أَيدِيهم فأفسَدَها ومزَّقها كلَّ مُمزَّق، ولم يَترُكْ لها أثراً ولا عِثْيَراً. والهَباء: ما يَخرجُ من الكُوَّة مع ضوءِ الشَّمس شَبيهٌ بالغُبار، وفي أمثالهم: «أقلُّ مِنَ الهَباء». ﴿مَّنثُورًا﴾: صفةٌ للهباء، شبَّهه بالهباء في قلَّته وحَقارتِه عندَه، وأنه لا يُنتفَع به، ثُمَّ بالمنثُور منه؛ لأنك تَراه مُنتظِماً مع الضوء، فإذا حركت الريحُ رأيتَه قد تناثَرَ وذهب كلَّ مَذْهَب. ونحوُه قوله: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، لم يَكفِ أن

واستعمالُ «قَدِمَ» في الممثَّلِ به مُسْتعارٌ لقَصْدٍ قويّ، وعَزْم صَميم، كأنهُ وَصَلَ بتلك العَزْمةِ إلى مَقْصِدِه، كما يَقدُمُ المسافرُ إلى أعِزّة أهلِه، ويَنصُرُه في الآيةِ قولُه: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ أي: أردتُ ذلك، فجعَلْتُهُ كذلك، قيل: أجْرَى الكلامَ على ذلك بناءً على مُعتقَدِه؛ لأنه مُنكِرٌ للصِّفات. قال ابنُ عبّاسٍ: ﴿وَقَدِمْنَآ﴾ أي: عَمَدْنا، قال أهلُ الطريقة: أطلَعْناهُم على أعمالِهم فنظَروا إليها بعَيْنِ الرِّضا فسَقَطوا عن أعْيُننا[1].

قولُه: (ولا عِثْيَراً)، الجوهري: العِثيَرُ: الغُبارُ، بتسكينِ الثّاء، ولا يقالُ: عَثْيَر؛ لأنهُ ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاءِ إلّا فَهْيَد[2]، وهُو مصنوعٌ. وفي نُسخة: «عَثْيَر» بفَتْح العَينْ وسُكونِ الياءِ التَّحتانيِّ مثالَ العَيْهَب؛ الأثَرُ. يقال: ما رأيتُ لهم أثراً ولا عَثراً، وهُو تأكيدٌ للأثرِ وإتْباعٌ له.

قولُه: (لم يَكْفِ)، شَبَّهَ عمَلَهم بالهَباء، ولم يَكتفِ به، حتّى جَعَله متناثراً، ومثْلُ هذا الإردافِ يُسَمَّى في البديع: بالتتميم والإيغال[3]. قالتِ الخنساء:

---

(١) نقله أبو عبد الرحمن السلميُّ في «حقائق التفسير» (٢: ٦٠) عن ابن عطاء رحمه الله.

(٢) وهو الصلبُ الشديد.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٢٠٧.

شبَّههم بالعَصْف حتى جعَلَه مَؤُوفاً بالأُكال، ولا أن شبَّه عَمَلَهم بالهَباء حتى جعَلَه مُتناثراً. أو مفعولٌ ثالث لجَعَلْناه، أي: فجعلناه جامِعاً لحقارة الهَباء والتناثُر، كقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، أي: جامعِين للمَسْخ والخَسْء. ولامُ الهَباءِ واو، بدليل الهَبْوة.

[﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ ٢٤]

المُستقَرُّ: المكانُ الذي يكونونَ فيه في أكثر أوقاتِهم مُستقرِّين يَتجالَسُون ويَتحادَثون. والمَقِيلُ: المكانُ الذي يأوُون إليه للاستِرْواحِ إلى أزواجهم والتمتُّع بمُغازلتِهنَّ ومُلامستهنّ، كما أنَّ المُترَفين في الدُّنيا يَعيشون على ذلك الترتيب. ورُوي: أنه يُفرَغُ من الحسابِ في نصفِ ذلك اليوم، فيَقيلُ أهلُ الجنَّة في الجنَّة وأهلُ النارِ في

أغَرُّ أبلَـجُ تأتمُّ الهُداةُ به كأنَّه علَمٌ في رأسِه نارُ[1]

ما كفاها أنْ جعَلَتْه عَلَماً في الهداية، حتّى جعَلَتْه في رأسِه نارٌ.

قولُه: (مَؤُوفاً بالأُكال)، أي: مصاباً بآفةِ الأُكالِ، يقال: أصابَه أُكالٌ في رأسِه وأسنانه، أي: تآكُل.

قولُه: (فجعَلْناه جامعاً لَحقارةِ الهباء والتناثُر)، وذلك أنّ المفعولَ الثالثَ بمنزلةِ الخبَر، كقولِك: هٰذا حُلوٌ حامضٌ، أي: جامعٌ لهذَيْنِ الطَّعمَيْنِ.

قولُه: (في أكثرِ أوقاتِهم مستقِرِّينَ يتَجالَسونَ ويَتحادَثون)، وإنّما حَمَلَ ﴿مُّسْتَقَرًّا﴾ على هذا المعنى، والجَنّةُ أبداً مستَقرُّهم ومُقامُهم؛ ليصحَّ حَمْلُ ﴿مَقِيلًا﴾ على معنى الخَلْوة، ليَجمَعَ بيْنَ حالتَي التعظيم والترَّف، فيكونَ مِن بابِ التكميل.

قولُه: (ورُوِيَ: أنهُ يُفرَغُ منَ الحسابِ في نصفِ اليوم[2]، فيَقيلُ أهلُ الجنّة في الجنة)، فعلى

---

(١) «ديوان الخنساء» ص٣٨٦.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «نصف ذلك اليوم».

النار. وفي معناه قولُه عزَّ وعلا: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٥- ٥٦]، قيل في تفسير الشُّغل: افتِضاض الأَبْكار. ولا نومَ في الجنَّة، وإنما سُمِّي مكانُ دَعَتِهم واستِرْواحهم إلى الحُور مَقيلاً

هذا المُسْتَقَرُّ: هُو المَقِيلُ، ومِن ثَمَّ لما سألَ ـ أي: عن نفسِه ـ الإمامُ: وقال: الآيةُ تدُلُّ على أنّ مُستقرَّهم غيرُ مَقِيلِهم؟ أجابَ بأجوِبة، منها: أنهُ بعدَ الفَراغ منَ المُحاسبة، والذهابِ إلى الجنّة، يكونُ وقتُ القَيْلولة. قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: لا يَنتصفُ النّهارُ مِن يوم القيامةِ حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنةِ في الجنّة، وأهلُ النار في النار[١]. وفي «شَرح السُّنة»: لا يَنتصفُ النهارُ مِن يوم الجُمعة، حتّى يَقِيلَ هؤلاءِ وهؤلاءِ[٢]. وقال الإمامُ: يحتمِلُ أن يُرادَ بأحَدِهما المَصْدرُ والزّمانُ، إشارةً إلى أنّ زمانَهم ومكانَهم أطيَبُ ما يُتَخيَّلُ منَ الأمكِنةِ والأزمنة[٣].

قولُه: (وفي معناهُ)، أي: وفي معنى ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ إذا حُمِلَ على أنّهم يَأوونَ إلى المَقِيل للاسترواح إلى أزواجِهم، والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «افتضاض الأبكار».

قولُه: (ولا نومَ في الجنّة، وإنّما سُمِّي)، إلى آخِره. شُروعٌ في تأويلِ قولِه: ﴿مَقِيلًا﴾، بالاسترواح إلى الأزواج والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يعني: أنهُ تعالى أثبَتَ لأهلِ الجنّة مقامَ القَيْلولة، ومعلومٌ أنْ لا نومَ في الجنّةِ فلا قائلةَ، فإذَنِ الـمَقِيلُ عبارةٌ عمّا تَستلزِمُه منَ الاستراحةِ والدَّعَة؛ لأنّ المَقِيلَ: مقامُ النّوم في القائلة، والخَلْوةِ مع الأزواج، والتفكُّهِ مَعهنّ، شَبَّهَ مكانَ استرواحِهم في الجنّةِ معَ الحُورِ العِين بما تُعورِفَ في الدُّنيا مِن مكانِ الاسترواح عندَ القَيْلولة، فاستُعيرَ اسمُ المَقِيل لهُ، ووُصِفَ بالحُسْنِ إرادةَ لحُسنِ ساكنيه على طريقِ الكناية، كقولِه:

يَبيتُ بمَنْجاةٍ منَ اللّوم بيتُها[٤]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢)، وانظر الأثر المذكور عن ابن مسعود في «جامع البيان» للطبري (١٩: ٥٥٦)، و«الدار المنثور» (١١: ١٥٨).

(٢) «شرح السنّة» (١٥: ٢٠١).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢).

(٤) سبق تخريجه.

على طريقِ التَّشبيه. وفي لفظِ الأحسَنِ رمزٌ إلى ما يتزيَّن به مَقِيلُهم مِن: حُسنِ الوُجوه، ومَلاحةِ الصُّوَر، إلى غيرِ ذلك من **التَّحاسِين** والزِّيَن.

[﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ ٢٥]

وقُرئ: ﴿تَشَقَّقُ﴾ والأصلُ: تَتشقّق، فحَذَفَ بعضُهم التاءَ، وغيرُه أدغَمَها. ولـمّا كان انشقاقُ السماء بسبب طُلوعِ الغَمام منها؛ **جُعل الغمامُ كأنه الذي تُشَقُّ به السماء**،

فعلى هذا ليس «أحسَن» لأفعَلِ التفضيل.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا بَيَّنَ حالَ الكُفّارِ في الخَسَارِ الكُلِّي، والخَيْبةِ التامّة، شَرَعَ في وَصْفِ أهلِ الجنّة، وأنّ مُستقَرَّهم خيرٌ مِن مُستقَرِّ أهلِ النارِ على نحوِ: العسَلُ أحلى منَ الخَلّ[1]. هذا أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، ولقولِ ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ تعالى عنه: لا ينتَصفُ النّهارُ مِن يوم القيامة حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنّةِ في الجنّة، وأهلُ النارِ في النار.

قولُه: (**من التّحاسين**)، قيل: هُو جَمْعُ التحسين، وهُو مصدَرٌ في الأصلِ ثُم أُوقعَ اسماً لِـما يُحسَّنُ به منَ الزّخارِف، ونَظيرُه التصاريفُ والتضاعيفُ لصُروفِ الزّمانِ وإثناءِ الشيء.

قولُه: (**وقُرِئَ**: ﴿تَشَقَّقُ﴾)، الكوفيّونَ وأبو عَمْرٍو: ﴿تَشَقَّقُ﴾ هنا وفي «ق»؛ بتخفيفِ الشين، والباقونَ: بتشديدِها[2].

قولُه: (**جُعِلَ الغَمامُ كأنهُ الذي تُشَقُّ به السّماءُ**)، قال أبو عليٍّ: قيل: معناهُ: تَشَقَّقُ السماءُ بسببِ الغَمام، ولـمّا كان طُلوعُه سبباً لتشقُّقِها جَعَلَ الغَمامَ كأنهُ يَشُقُّها، أو معناه: تشَقَّقُ به السّماءُ وعليها غَمامٌ[3]، كما يقال: رَكِبَ الأميرُ بسلاحِه، وخرَجَ بثيابِه، أي: وعليه ثيابُه وسلاحُه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٢).

(٢) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات» ص٥١٠.

(٣) انظر: «الحجّة للقرّاءِ السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٢٠٩-٢١٠).

كما تقولُ: شُقَّ السَّنامُ بالشَّفرة، وانشقَّ بها. ونظيرُه قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قولك: انشقَّتِ الأرضُ بالنبات، وانشقَّتْ عن النبات؟ قلتُ: معنى انشقَّت به: أنَّ اللَّـهَ شقَّها بطُلوعه فانشقَّتْ به. ومعنى: انشقَّتْ عنه: أنَّ التُّربَةَ ارتفعَتْ عنه عند طُلوعه. والمعنى: أنَّ السماءَ تَتفتَّحُ بغَمامٍ يَخرجُ منها، وفي الغَمامِ الملائكةُ يَنزِلون وفي أيديهم صَحائفُ أعمالِ العباد. ورُوي: تَنشقُّ سَماءٌ سماء، وتَنزِلُ الملائكةُ إلى الأرض. وقيل: هو غَمامٌ أبيضُ رَقيق، مثلُ الضَّبَابة، ولم يكن إلّا لبني إسرائيلَ في تِيهِهم. وفي معناه قولُه تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقُرِئَ: (ونُنْزِل الملائكةَ)، (ونُنَزِّلُ)، (ونُزِّلَ الملائكةُ)، (ونُزِّلَتِ الملائكةُ)، (وأُنْزِل الملائكةُ)، (ونَزَّل الملائكةُ)، (ونُزِّلَ الملائكةَ)

قولُه: (وانشَقَّ بها)، لكوْنِ الشَّفْرةِ سبباً فيه، وآلةً له. الجَوهري: الشَّفْرةُ بالفتح: السِّكِّينُ العظيم. وشَفْرةُ السَّيف: حَدُّه.

قولُه: (ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾)، قال[1]: «الباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ مِثلُها في قولِك: فَطَرْتُ العُودَ بالقَدُّوم فانْفَطَرَ به، يعني: أنّها تَنفطرُ بشدّةِ ذلك اليوم، فالضّميرُ يعودُ إلى اليوم، والمرادُ وَصْفُ اليوم بالشِّدّة. وأنّ السماءَ على عِظَمِها وإحكامِها تَنفطرُ فيه، فما ظَنُّك بغيرِها منَ الخلائق؟

قولُه: (مِثْلُ الضَّبابة)، الضَّبَابةُ، بفَتْح الضاد: سَحابةٌ تَغْشى الأرضَ كالدُّخان، والجَمْعُ: الضَّبابُ، قالهُ الجَوهريُّ.

قولُه: (وقُرِئَ: «ونُنْزِلُ»)، ابنُ كثيرٍ: «ونُنْزِلُ»، بنُونَيْن الثانيةُ ساكنةٌ، وتخفيفِ الزاي ورَفْع اللام، و«الملائكةَ»: بالنّصبِ، والباقونَ: بنُونٍ واحدة وتشديدِ الزاي وفَتْح اللام، ورَفْع «الملائكة»[2].

قولُه: (ونُزِّلَ الملائكةَ)، على حَذْفِ النُّونِ وضمِّ النُّونِ الباقيةِ وتشديدِ الزّاي وكسْرِها،

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٦: ١٠١).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٤٥) و«حجّة القراءات» ص٥١٠.

على حذفِ النون الذي هو فاءُ الفِعل من نُنَزِّل؛ قراءةُ أهلِ مكة.

[﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾ ٢٦]

الحقُّ: الثابتُ؛ ....

ونَصْبِ «الملائكة». قال ابنُ جِنِّيٍّ: رُوِيَ عن ابنِ كثيرٍ وأهلِ مكّة، أصلُه، «نُنَزِّل»، حَذَفَ النُّونَ التي هي فاءُ الفعلِ لالتقاءِ النُّونَيْنِ استخفافاً، وشَبَّهَها بما حُذِفَ مِن أحدِ المِثْلَيْنِ الزائدَيْنِ[١] في نحوِ: تَفكَّرونَ، وتَطَهَّرونَ، مِن: تتفكَّرونَ وتَتَطهَّرون. ورَوَى عبدُ الوهابِ عن أبي عَمْرو: «ونُزِلَ الملائكة»، بضمِّ النُّونِ وكسرِ الزّاي خفيفةً. وهذا غيرُ معروف؛ لأنّ «نُزِلَ»لا يتَعدَّى إلى مفعولٍ به فبُنِيَ هنا للملائكة. فإنْ قلتَ: قد جاء «فُعِل» ممّا لا يتعَدَّى نحوُ: جُنّ، ولا يقال: جَنّهُ اللهُ، بل: أجَنَّهُ اللهُ؟ قلتُ: هُو شاذٌّ، والقياسُ عليه مردودٌ. فهذه إمّا أن تكونَ لغةً طارقةً لم تقَعْ إلينا، وإمّا أن يكونَ من حذف المضاف، أي: نزل نزول الملائكة، فحذف المضاف، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، قال العجّاج:

حتى إذا اصطفُّوا له حذارا

فـ«حذاراً»: منصوبٌ مصدراً لا مفعولاً به، يُريدُ: اصطَفُّوا اصطفافَ حذار، فإن قلتَ: فما معنى نُزِلَ نزولُ الملائكة؛ قلتُ: إنهُ على قولِك: هذا نزولٌ منزول، وصُعودٌ مصعودٌ، وضَرْبٌ مضروب، وقريبٌ منهُ: وقد قيلَ قولٌ، وقد خِيفَ منهُ خَوْفٌ، فاعرِفْ ذلك فإنهُ أمثَلُ ما يُحتَجُّ به لهذه القراءة[٢].

وفي «اللوامح»[٣]: ومعنى «نُزِلَ به نزولَ الملائكة»: نُزِلَ نازِلُ الملائكة، أي: نازلٌ منَ الملائكة.

---

(١) في النُّسخ الخطية: «الزائدتين». وصوّبناه من «المحتسب».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٠-١٢٢) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد المُقرئ الرازي مقرئٌ فاضلٌ عارفٌ بالأدب، مؤلف كتاب «جامع الوقوف»، وله شعرٌ في الزهد. (ت ٤٥٤ هـ) ترجمته في «غاية النهاية» (١: ٣٦١). وكتابه «اللوامح». ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٧).

لأنَّ كلَّ مُلْكٍ يزول يومئذٍ ويَبطُل، ولا يبقى إلّا مُلْكه.

[﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّـٰلِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَـقُولُ يَـٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَـٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي

قولُه: (لأنّ كلَّ مُلْكٍ يَزُولُ يومئذٍ)، هذا التعليلُ مَبْنيٌّ على تعليقِ الحُكم بالوَصْف، أي: إنّما قُلنا: إنّ الحقَّ بمعنى الثابت؛ لأنهُ تعالى وَصَفَ المُلْكَ به بعدَ تقييدِه بيومَئذٍ، وأوقَعَ ﴿لِلرَّحْمَـٰنِ﴾ خبرَاً، فإنْ قيلَ: إنّ المُلكَ الثابتَ للرَّحمٰن يومَ القيامةِ فُهِمَ بدليلِ الخطابِ أنّ مُلْكَ الغيرِ زالَ وبَطَلَ يومئذٍ، نحوُه: في الغَنَم السائمة زكاة[١] . قال الزجّاجُ: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُلْكُ﴾، ومعناه: أنّ المُلكَ الذي هُو المُلكُ حقًّا مُلْكُ الرَّحمٰنِ يومَ القيامة، كما قال تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]؛ لأنّ المُلكَ الزائلَ كأنهُ ليس بمُلك[٢].

عن بعضِهم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: فَصْلٌ بيْنَ الصِّفةِ والموصُوف، والفَصْلُ بينَهما بالظَّرفِ فصيح، وبيْنَ المضافِ [والمضافِ] إليه يجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ، كقولِه:

هما أخوا في[٣] الحربِ مَن لا أخا له[٤]

وقال أبو البقاء: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ معمولُ المُلْك، أو معمولُ ما يتَعلَّقُ به اللام، ولا يَعمَلُ فيه الـحَقُّ؛ لأنه مصدَرٌ متأخِّرٌ عنه[٥].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٥).

(٣) في (ط): «هما أخواني».

(٤) تمامُ البيت:

إذا خافَ يوماً نَبْوَة فدعاهما

وقد اختُلِفَ في نسبة البيت، فالذي جزم به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٨٠) أنّه لدُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، وعزاه المرزوقي في «شرح الحماسة» ص١٠٨٢ لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها، وهو الأشبَه بالصواب.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٤).

لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [٢٧ - ٢٩]

عضُّ اليدَيْن والأنامل، والسُّقوط في اليد، وأكلُ البَنان، وحَرْقُ الأسنان **والأُرَّم**، وقَرْعُها: كِناياتٌ عن الغَيْظ والحسرة؛ لأنها من رَوادفِها، فتُذكَر الرادِفةُ ويُدَلُّ بها على المَرْدُوف، فيَرتفعُ الكلامُ به في طَبَقة الفَصاحة، ويَجِدُ السامعُ عنده في نفْسِه من الرَّوعة والاستحسان ما لا يَجِدُه عند لفظِ المُكنى عنه. وقيل: نزلتْ في عُقبةَ بنِ أبي مُعَيط بنِ أُميَّـةَ بنِ عبدِ شمس، وكان يُكثِرُ مُجالسةَ رسولِ الله ﷺ. وقيل: اتَّخذَ ضيافةً، فدعا إليها رسولَ الله ﷺ، فأبى أن يأكُلَ مِن طعامِه حتى ينطقَ بالشهادتَيْن، ففعَلَ، وكان أُبيُّ بن خلفٍ صديقَه، فعاتَبَه وقال: صَبَأْتَ يا عُقبة؟ قال: لا، ولكنْ آلى أنْ لا يأكُلَ من طعامي وهو في بيتي، فاستحيَيْتُ منه فشَهدتُ له والشهادةُ ليست في نَفْسي، فقال: وَجْهي من وجهك حرامٌ إنْ لقيتَ محمّداً فلم تَطأْ قَفاه وتَبزُقْ في وجهِه وتَلْطِم عَيْنَه؛ فوَجَده ساجداً في دارِ النَّدوةِ ففعَلَ ذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا ألقاكَ خارِجاً مِنْ مكّةَ إلّا عَلَوْتُ رأسَك بالسَّيفِ»، فقُتِلَ يومَ بدرٍ، أمرَ عليًّا رضي الله عنه بقَتْله. وقيل: قَـتَلَه **عاصمُ بن ثابتِ بنِ أقلحَ** الأنصاريُّ، ....

قولُه: (**والأُرَّم**)، الجَوهري: الأُرَّمُ: الأضراسُ، كأنهُ جَمْعُ آرِمٍ، يقال: فلانٌ يحرقُ عليك الأُرَّمَ، إذا تغيّظَ فحَكَّ أضراسَه بعضَها ببعض.

قولُـه: (**عاصـمُ بنُ ثابتِ بن أقْلَح**)، أقلحُ: صَحَّ بالقـافِ في «المُغـرِب»[1]، وفي «الاستيعاب»[2]: عاصمُ بنُ ثابتِ بن أبي أقلح، أقلحُ: بالقاف؛ الذي بأسنانِه خُضرةٌ أو خُفرة، وبه كُنّي جدُّ عاصم.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٩١).

(٢) «الاستيعاب» (٢: ٧٧٩).

وقال: يا محمَّدُ، إلى مَن الصِّبْيةُ؟ قال: «إلى النار». وطعنَ رسولُ الله ﷺ أُبيًّا بأُحُد، فرجعَ إلى مكّةَ فمات. فاللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾ يجوزُ أن تكونَ للعهد، يُرادُ به عُقْبةُ خاصَّة، ويجوزُ أن تكونَ للجِنْس؛ فيَتناول عُقبةَ وغيرَه. تمنَّى أنْ لو صَحِبَ الرسولَ وسَلك معه طَريقاً واحداً؛ وهو طريقُ الحقِّ، ولم تتشعَّبْ به طُرقُ الضَّلالة والهوى. أو أراد: أني كنتُ ضالًّا لَـمْ يكن لي سبيلٌ قط، فليتَني حصَّلتُ لنَفْسي في صُحبة الرسولِ سبيلًا. وقُرئ: (يا ويلتِي) بالياء، وهو الأصلُ؛ لأنَّ الرَّجلَ يُنادي وَيْلَتَه، وهي هَلَكتُه، يقولُ لها: تعالَيْ فهذا أَوانُك. وإنما قُلبتِ الياء أَلِفاً، كما في صحارى ومَدارى. فُلانٌ: كِنايةٌ عن الأَعْلام، كما أنَّ الهَنَ كِنايةٌ عن الأَجْناس، فإن أُرِيدَ بالظالم عُقْبة، فالمعنى: ليتَني لم أَتَّخِذْ أُبيًّا خَليلًا، فكَنَّى عن اسمِه. وإنْ أُرِيدَ به الجِنْس، فكلُّ مَن اتَّخَذَ من المضلِّين خليلاً كانَ لخليلِه اسمُ عَلَم لا محالةَ، فجعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ ٱلذِّكۡرِ﴾: عن

قولُه: (إلى من الصِّبيَة؟)، النِّهاية. الصِّبيَةُ: جمْعُ صَبِيٍّ، والصَّبوةُ القياسُ، والأولُ أكثرُ استعمالاً.

قولُه: (فاللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾)، الفاءُ نتيجةٌ، يعني: اللامُ في ﴿ٱلظَّـالِمُ﴾ على أنها نَزَلَتْ في عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْط: للعَهْد، وعلى أن تكونَ الآيةُ عامّةً تكونُ للجِنس، فعلى هذا دَلَّ قولُه: «وقيل نزَلَتْ في عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْطٍ» على قولٍ آخَرَ مُقدَّر.

قولُه: (أو أرادَ أنّي كنتُ ضالًّا)، عطفٌ على جُملةِ قولِه: «تَـمَنّى أنْ لو صَحِبَ»، وهُو تفسيرٌ لقولِه: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾، فالتنكيرُ في ﴿سَبِيلًا﴾ إمّا للإفرادِ شَخْصاً، وهُو سبيلُ الحقِّ فيُقدَّرُ الضَّلالُ عامًّا ليتناولَ جميعَ طُرُقِ الضّلال، ولهذا قال: طُرُق الضّلالة بعدَ قولِه: «طريقاً واحداً»، وإمّا للشُّيوع، فالضّلالُ ـ على هذا ـ مُطلقٌ أيضاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لم يكنْ لي سَبيلٌ قَطُّ»، وقال: «سبيلاً»، أي: أيَّ سبيلٍ كان.

قولُه: (ومَدارى)، الجَوهري: المِدْرَى: القِرْنُ، وربّما تُصلِحُ بها الماشطةُ قُرونَ النِّساء، وهِي شيءٌ كالمِسلّة.

ذِكْرِ الله، أو القرآن، أو موعظةِ الرَّسول. ويجوزُ أن يريدَ **نُطْقَه بشهادةِ الحقِّ**، وعَزْمَه على الإسلام. والشيطانُ: إشارَة إلى خَليله، سمَّاه شيطاناً؛ لأنه أضلَّه كما يُضِلُّ الشيطان، ثم خَذَلَه ولم ينفَعْه في العاقبة. أو أرادَ إبليسَ، وأنه هو الذي حَمَلَه على مُحَالَّةِ المُضِلِّ ومخالفةِ الرسول، ثم خَذَلَه. **أو أرادَ الجِنْسَ** وكلَّ مَن تَشَيْطَنَ من الجنِّ والإنس. ويَحتمِلُ أن يكون ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ حِكايةَ كلامِ الظالم، وأن يكونَ كلامَ الله. ﴿ٱتَّخَذْتُ﴾: **يُقرأ على الإدغام والإظهار**، والإدغامُ أكثرُ.

[﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ۝ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ ٣٠ - ٣١]

﴿ٱلرَّسُولُ﴾: محمَّدٌ ﷺ، وقومُه: قُريش، حَكى اللهُ عنه شَكواه قومَه إليه. وفي هذه الحِكايةِ تعظيمٌ للشكاية، وتخويفٌ لقومه؛ لأنَّ الأنبياءَ كانوا إذا التجأوا إليه وشكَوْا إليه قومَهم: حَلَّ بهم العذابُ ولم يُنظَروا.

ثُمَّ أقبَلَ عليه مسلِّياً ومُواسياً وواعِداً النصرةَ عليهم، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ كانَ كلُّ نبيٍّ قَبْلَك مُبتلًى بعَداوة قومه، وكفاكَ بي هادياً إلى طريقِ قَهْرِهم والانتصار منهم، وناصراً لكَ عليهم. ﴿مَهْجُورًا﴾: تَرَكُوه وصدُّوا عنه وعن الإيمانِ به. وعن

قولُه: (**نُطْقَه بشَهادةِ الحقِّ**)، أي: نُطْقَ عُقْبَة بالشَّهادتَيْنِ كما مَرَّ.

قولُه: (**أو أرادَ الجِنسَ**)، فعلى هذا الجُملةُ مُعترِضةٌ مذيَّلةٌ، وعلى التعيينِ يجوزُ أن يكونَ حالاً.

قولُه: (﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ **يُقرَأُ على الإدغام والإظهار**)، ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بالإظهار، والباقونَ: بالإدغام[1].

قولُه: (**مواسِياً**)، **الجَوهري**: أسَّيْتُه تأسِيةً: أي عزَّيتَهُ.

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ١٦٠).

النبيِّ ﷺ: «من تعلَّم القرآنَ وعلَّمه وعلَّق مُصحَفاً لم يَتعاهَدْه ولم ينظُرْ فيه، جاءَ يوم القيامة متعلِّقاً به يقولُ: يا ربَّ العالَمين، عَبْدك هذا اتَّخَذَني مهجوراً، اقضِ بيني وبينه».

وقيل: هو مِن هَجَرَ؛ إذا هَذَى، أي: جَعَلوه مَهجُوراً فيه، فحُذف الجارُّ، وهو على وجهَيْن؛ أحدهما: زَعمُهم أنه هَذَيانٌ وباطلٌ وأساطيرُ الأوّلين. والثاني: أنهم كانوا إذا سَمِعُوه هجرُوا فيه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦].

ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر، كالمَجْلُود والمَعْقول. والمعنى: اتَّخذوه هَجْراً.

والعَدوُّ: يجوزُ أن يكون واحداً وجَمْعاً، كقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ [الشعراء: ٧٧]. وقيل: المعنى: وقالَ الرسولُ يومَ القيامة.

[﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا * وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا * الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٣٢ - ٣٤]

قولُه: (﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا﴾)، أي: بإنشادِ الأناشيدِ وإنشاءِ الأراجيز، وبالمُكاءِ والتَّصدِية.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر)، عطفٌ على قولِه: «﴿مَهْجُورًا﴾ تَركوهُ»، كالمجلودِ بمعنى الجَلادة، والمعقول بمعنى العَقْل، والمعنى: اتَّخذوهُ هَجراً، أي: نَفْسَ الهَجْرِ مبالغةً، هذا على قولِ الكوفيِّين، لأنّ صاحبَ «الكتابِ» لم يُثبِتِ الواردَ على وَزْنِ المفعول.

الراغب: الهَجْرُ والهِجْرانُ: مُفارَقةُ الإنسانِ غيرَه إمّا بالبَدَنِ، أو باللِّسان، أو بالقلب، وقولُه تعالى: ﴿يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ فهذا هَجْرٌ بالقلب، أو بالقلبِ واللِّسان[1].

قولُه: (وقيل: المعنى: وقال الرسُولُ يومَ القيامة)، عطفٌ على قولِه: «حَكَى اللهُ عنه شَكْواهُ قومَهُ إليه».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٣٣.

﴿نُزِّلَ﴾ هاهنا بمعنى أُنزِل لا غير، كخُبِّر بمعنى أُخبِر، **وإلّا كان مُتدافعًا**. وهذا أيضاً من اعتراضاتِهم واقتراحاتِهم الدالَّةِ على شِرادِهم عن الحقِّ وتَجافيهم عن اتِّباعه. قالوا: هلّا أُنزِل عليه دفعةً واحدة في وقتٍ واحد كما أُنزلتِ الكُتب الثلاثة! وما لَه أُنزِلَ على التَّفاريق؟! والقائلون: قُريشٌ. وقيل: اليَهود. وهذا **فُضولٌ من القول** ومُماراةٌ بما لا طائلَ تحتَه؛ لأنَّ أمْرَ الإعجازِ والاحتجاج به لا يَختلِفُ بنُزوله جُملةً واحدة أو مُفرَّقاً. وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ جوابٌ لهم، أي: كذلك أُنزِلَ مفرَّقاً، والحكمةُ فيه: أن نقوِّيَ بتفريقِه فؤادَكَ؛ حتى تَعِيَه وتَحفَظَه؛ لأنَّ المُتلقِّنَ إنما يقوى قلبُه على حفظِ العِلْم شيئاً بعد شيء، وجُزءًا عَقِيبَ جزء، ولو أُلقيَ عليه جُملةً واحدة **لبَعِلَ** به وتعيَّا بحِفْظه، والرسولُ ﷺ فارقَتْ حاله حال موسى وداودَ وعيسى؛ حيثُ كان أُمّيًّا لا

قولُه: (**وإلا كان مُتدافِعاً**)، أي: مدفوعاً بجُملةٍ واحدة، يعني: أنَّهمُ اعترَضُوا أنّ القرآنَ لِـمَ فُرِّقَ نزولُه، ولم يُنَزَّلْ جُملةً واحدةً؟ فلو ذهبتَ إلى قولِك: هلّا فُرِّقَ نزولُه جُملةً واحدةً؟ لَوقَعْتَ في التناقُض.

عن بعضِهم: ﴿نُزِّلَ﴾: على التفريق، بخلافِ «أُنزِلَ»، وهاهنا بمعنًى واحد، كقولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، وهذا منَ التقاصِّ والتعريضِ، كما في «عسى» و«كاد» في إثباتِ «أنْ» وحَذْفِها.

قولُه: (**فُضُولٌ منَ القول**)، فُضولٌ: جَمْعُ فَضْل، غَلَبَ على ما لا خيرَ فيه، يُخالفُ الجَمْعُ الواحدَ في قولِهم: لهُ فَضْلٌ، وفيه فُضُول.

قولُه: (**لَبَعِلَ به**)، بكسرِ العَيْن. **الأساس**: بَعِلَ بالأمرِ: إذا عَيَّ به.

الراغب: قيلَ لفَحْلِ النَّخْل: بَعِل، تشبيهاً بالبَعْلِ منَ الرِّجال، واستَبْعَلَ النَّخلُ: عَظُمَ وتُصوِّرَ منَ البَعْلِ الذي هُو النَّخل قيامُه في مكانِه، فقيل: بَعِلَ فلانٌ بأمرِه: إذا أُدْهِشَ وثَبَتَ في مكانِه ثباتَ النَّخلِ في مكانِه، كقولِهم: ما هُو إلا شجرٌ، فيمَن لا يَبرَحُ[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٣٥.

يَقرأُ ولا يَـكتب، وهم كانوا قارئينَ كاتبين، فلم يكن له بُدٌّ من التلقُّنِ والتحفُّظ، فأُنزِلَ عليه منجَّماً في عشرينَ سنة، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين. وأيضاً: فكان يَنزلُ على حسَبِ الحوادثِ وجَواباتِ السائلين؛ ولأنَّ بعضَه منسوخٌ وبعضَه ناسخ، ولا يتأتَّى ذلك إلّا فيما أُنزِلَ مفرَّقاً. فإن قلتَ: «ذلك» في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يجبُ أن يكونَ إشارةً إلى شيءٍ تقدَّمه، والذي تقدَّم هو إنزالُه جملةً، فكيف فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناه مفرَّقاً؟

قولُه: (في عشرينَ سنةً، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين)، رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ أقام بمكّةَ خمسَ عشْرةَ سنةً يَسمَعُ الصّوتَ ويَرى الضَّوءَ ولا يَرى شيئاً سبعَ سنينَ وثمانيَ سنينَ يُوحَى إليه، وأقام بالمدينةِ عَشْراً[1].

وفي رِواية: أُنزِلَ على النبيِّ ﷺ وهو ابنُ أربعينَ سنةً، فمَكَثَ ثلاثَ عشْرةَ سنةً، ثم أُمِرَ بالهجرة، فهاجَرَ إلى المدينة، فمَكَثَ بها عشْرَ سنين، ثُم توفِّي صَلَوٰتُ الله عليه وآلِه وصَحْبِه أجمَعين.

قولُه: (وأيضاً: فكان يَنزلُ)، عطفٌ على قولِه: «أن يُقوِّي بتفريقِه فؤادَك»، وهذا الوجهُ يتضمَّنُ فوائدَ، منها: أنّ الحوادثَ السانحةَ تقتضي أحكاماً متجدِّدةً مُوافقةً لها.

ومنها: أنّ أسئلةَ السائلينَ تَستجِدُّ أجوِبةً مُطابقةً لها.

ومنها: أنّ المصَالحَ تختلفُ بحسَبِ الأزمانِ والأوقات، فزمانُ قِلّةِ العَدَدِ والعُدَد يستدعي أن يُقالَ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وزمانُ كثرةِ الشَّوكةِ يوجبُ أن يُخاطَبوا بقولِه: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

قولُه: (فكيفَ فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناهُ مُفرَّقاً؟)، يؤيِّدُ به تفسيرَه قَبْل هذا وقولَه: «﴿كَذَٰلِكَ﴾: جوابٌ لهم، أي: كذلك أنزلَ مفرّقاً» يعني: إذا كان هذا جواباً عن قولِهم كان المشارُ إليه المُقدَّمَ ذكْرُه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً﴾، فكيف تُفسِّرُ بقولِك: «كذلك أُنزلَ مُفَرَّقاً»؟ وتلخيصُ الجواب: أنّ مفهومَ قولِه: هلّا أُنزِلَ عليه جُملةً؟ ذلك؛ لأنّهم إذا طَلَبوا أنْ يُنزَّلَ عليه جُملةً فُهِمَ منهُ أنّهم أنكروا الحالةَ الموجودةَ، وهُو النُّزولُ مُفرَّقاً. وهذا الجوابُ مِنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١). ومسلم (٢٣٥١) والترمذي (٣٦٥٢).

قلتُ: لأنَّ قولهم: لولا أُنزل عليه جُملةً، معناه: لِـمَ أُنزِل مفرَّقاً؟ والدليلُ على فساد هذا الاعتراض: أنهم عَجزُوا عن أن يأتُوا بنَجْمٍ واحدٍ من نُجومه، وتُحُدُّوا بسورةٍ واحدة مِن أصغرِ السُّور، **فأبرَزُوا صفحةَ عجزِهم**، وسجَّلُوا به على أنفُسِهم حين **لاذوا** ....

القولِ بالموجَب، أي: نعَمْ، هُو كما يقولونَ أُنزِلَ مُفرَّقاً على خلافِ ما أُنزِلَتِ الكتُبُ الثلاثةُ، أي: التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ، والحِكمةُ فيه أنْ يُقوِّيَ بتفريقِه فؤادَ الرسُولِ ﷺ، حتى يَعِيَهُ ويَحفَظَه ويُبيِّنَ لأُمّتِه ما يَسنَحُ له من الحوادثِ المتجدِّدة، ويجيبَ أسئلةَ السائلين، ويُظهِرَ ما يقتضيه الوقتُ منَ الأحكام، ويَنْسَخَه بحسَبِ المصالح، وفي الكلام التفاتٌ، والله تعالى أعلم.

قولُه: (**فأَبرَزُوا صَفْحةَ عَجْزِهم**)، **الأساس**: نَظَرَ إليه بصَفْحِ وَجْهِه، أي: بجانِبه، وكتَبَ صَفْحتَي الورقة. شُبِّهَ عَجْزُهمُ المكنونُ فيهم بكتابٍ فيه أسرارٌ لا يُكشَف، تشبيهاً بليغاً، ثُم خُيِّلَ أنهُ كتابٌ بعَيْنِه، فأخَذَ الوهمُ في تصويرِه بصورتِه، وإثباتِ ما يُلازِمُ الكتابَ عندَ العَرْضِ منَ الصَّفحة، ثُم شبَّه هذا المتوهَّمُ بمِثلِه منَ المحقَّق، ثُم أُطلِقَ المحقَّقُ وأُريدَ المتوهَّمُ، وأُضيفَ إلى المُشَبَّهِ الأوّل، ليكونَ قرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهِي منَ الاستعارةِ المَكْنِيّةِ المُستلزِمة للتخييلية، كأنّهم أقَرُّوا بالعَجْز، وكتَبوا على أنفُسِهم كتاباً، وشَهَروا عن صَفَحاتِه بيْنَ الناس، فعلى هذا: «وسَجَّلوا على أنفُسِهم» ترشيحٌ للاستعارة، والدَّليلُ على التسجيل بالعَجزِ اختيارُهمُ أمرَيْن دلَّ كلُّ واحدٍ على أنَّ السَّيل قد بَلَغَ الزُّبى، أحَدُهما اختيارُهُم الحربَ على الإتْيانِ بأقصرِ سُورة، كما قال في الخُطبة: فما أعرَضُوا عن مُعارضَةِ الحُجّة إلا لِعِلمهم أنّ البحرَ قد زَخَرَ فطَمَّ على الكواكب.

وثانيهما: الطَّعنُ بقولِهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، فهذا دَلَّ على أنّ إفحامَهم بلَغَ غايتَه؛ لأنّ دَيْدَنَ المحجوج عليه أن يَتشبَّثَ بما هُو عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنّهم قَدَروا على تفاريقِه حتّى يَقدِروا على جُملتِه».

قولُه: (لاذوا)، **الأساس**: لاذَ به لِيَاذاً، ولاوَذْتُهُ لِوَاذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجَبَل بجانبِه.

بالمُناصَبة، وفَزِعُوا إلى المُحارَبة، ثم قالوا: هلّا نَزل جملةً واحدةً! كأنهم قَدَرُوا على تَفاريقه حتى يَقدرُوا على جُملته! ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ﴾ معطوفٌ على الفعل الذي تعلَّق به ﴿كَذَٰلِكَ﴾، كأنه قال: كذلك فرَّقناه ورتَّلناه. **ومعنى ترتيلِه: أنْ قَدَّره آيةً بعد آية**، ووَقْفةً عَقِيبَ وقفة. ويجوزُ أن يكون المعنى: وأمَرْنا بترتيلِ قراءته؛ وذلك قوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، أي: اقرأه بترسُّلٍ وتثبُّت، ومنه حديثُ عائشة في صِفَةِ قراءته ﷺ: **لا كسَرْدكم هذا**، لو أرادَ السامعُ أن يَعُدَّ حُروفَه لَعَدَّها. وأصلُه: التَّرتيلُ في الأسنان؛ وهو تَفْلِيجُها، يقال: ثَغرٌ رَتَل، ومُرَتَّلٌ، ويُشبَّه بنَوْرِ الأقحُوان في تَفْليجه. وقيل: هو أنْ نزَّلَه مع كونِه مُتفرِّقاً على تمكُّثٍ وتمهُّلٍ في مُدَّةٍ مُتباعِدة؛ وهي عشرونَ سَنة، ولم يُفرِّقه في مُدّة مُتقارِبة. ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ﴾ بسؤالٍ عجيب من سُؤالاتهم الباطلةِ، كأنه مثلٌ في البُطلان، إلّا أتَيْناك نحنُ بالجوابِ الحقِّ الذي لا مَحِيدَ عنه، وبما هو أحسنُ معنًى ومُؤدًّى من سُؤالهم. **ولـمّا كان التفسيرُ هو التكشيفَ عمّا يدلُّ عليه الكلام؛ وُضع موضعَ معناه،** ....

قولُه: (بالمُناصَبةِ)، **الأساس**: نَصَبْناهم حَرْباً،وناصَبْناهم مُناصَبةً، ونَصَبْتُ لفُلانٍ: عادَيْتُه نَصْباً.

قولُه: (**ومعنى ترتيلِه: أنْ قَدَّره آيةً بعدَ آية**)، **الراغب**: الرّتْلُ: اتّساقُ الشيءِ وانتظامُه على استقامةٍ، يقالُ: رجُلٌ رتْلُ الأسنان، والترتيلُ: إرسالُ الكلمةِ منَ الفم بسُهولةٍ واستقامة. قال عزَّ وجَلّ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤][1].

قولُه: (**لا كسَرْدِكم**)، **النِّهاية**: وفي صفةِ كلام رسُولِ الله ﷺ: لم يكنْ يَسرُدُ الحديثَ سَرْداً[2]، أي: يتابعُهُ، ويَستعجلُ فيه.

قولُه: (**ولمّا كان التفسيرُ هُو: التكشيفَ عمّا يَدُلُّ عليه الكلامُ وُضعَ موضعَ معناه**)،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤١.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٨) ومسلم (٢٤٩٣) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقالوا: تفسيرُ هذا الكلامِ كَيْتَ وكيت، كما قيل: مَعْناه كذا وكذا. ....

يعني: قولُه: ﴿تَفْسِيرًا﴾ في قولِه: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ وُضعَ موضعَ «معنًى ومُؤَدًّى»، أي: أحسَنَ معنًى ومؤدًّى مِن سؤالِهم، فهُو مِن وَضْعِ السببِ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ التكشيفَ سببُ ظهورِ المعني وكشْفِه، ففيه المُبالغةُ معَ الإيجاز.

قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أنْ يقالَ: وأحسَنَ معنًى في غايةِ الحُسنِ وكمالِه، ولا يُقدَّرُ: مِن سؤالِهم، ومِثلُه قولُه: اللهُ أكبرُ لهُ الكبرياءُ كلُّها. قلتُ: فإذاً يَفُوتُ معنى التّسلية؛ لأنّ المعنى: لأنّهم بلكَ ما اقترَحُوهُ مِن قولِه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً﴾ فإنّ تنزيلَه مُفرَّقاً أحسَنُ ممّا اقترَحوهُ لفوائدَ شَتّى، وعلى هذا جميعُ ما اقترَحُوهُ. وهُو المرادُ مِن قولِه: «أوْ لا يأتونَكَ بحالٍ وصفةٍ عجيبة، يقولونَ: هلّا كانت هذه صِفتَك، إلّا أعطَيْناكَ منَ الأحوالِ ما هو أحسَنُ كَشْفاً مِن ذلك».

قولُه: (**فقالوا: تفسيرُ هذا الكلام كَيْتَ وكَيْت، كما قيل: معناهُ كذا وكذا**)، قال الحَريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص في أوهام الخَواصّ»: يقالُ: قال فلانٌ: كَيْتَ وكَيْتَ، فيُوهِمونَ فيه؛ لأنّ العَربَ تقولُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكَيْتَ، وقال فلانٌ: ذَيْتَ وذَيْت، فيجعلونَ «كيْتَ وكَيْتَ» كنايةً عن المقال؛ كما أنّهم يُكنُّونَ عن مِقدارِ الشيء وعِدّتِه بلفظةِ: كذا وكذا، فيقولونَ: قال فلانٌ منَ الشِّعر كذا وكذا بيتاً، واشتَرى الأميرُ كذا وكذا عَبْداً، والأصلُ في هذه اللَّفظةِ «ذا» فأُدخِلَ عليها كافُ التشبيه، إلّا أنهُ قدِ انخَلَعَ مِن «ذا» معنى الإشارة، ومنَ الكافِ معنى التشبيه؛ لأنك لستَ تُشيرُ إلى شيء، ولا تُشبِّهُ شيئاً بشيء؛ وإنّما تُكنِّي بها عن عددٍ ما، والكافُ لمّا امتزَجَتْ بـ«ذا»، وصارتْ مَعهُ كالجُزءِ الواحد ناسَبتْ لفظتَها لفظةُ «حبَّذا» التي لا يجوزُ أن يَلحَقَها علامةُ التأنيث، فتقولُ: عندَه كذا وكذا جاريةً، وعندَ الفقهاءِ أنه إذا قال مَن لهُ معرفةٌ بكلام العَرب: لفلانٍ عليَّ كذا كذا درهماً، لزِمَ لهُ أحدَ عشَرَ درهماً؛ لأنهُ أقلُّ الأعدادِ المُركَّبة، وإن قال: لهُ عليّ كذا وكذا درهماً، لزِمَ أحدٌ وعشرونَ درهماً؛ لكونِه أوّلَ الأعدادِ المعطوفة[1]. وعن بعضِهم: يقالُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكيْتَ.

---

(١) «دُرَّة الغوّاص» ص١١٧.

أو: لا يأتونَك بحالٍ وصِفَةٍ عجيبة، يقولون: هلّا كانت هذه صِفَتكَ وحَالك، نحوَ: أن يُقرنَ بك مَلَكٌ يُنذِر معك، أو يُلقى إليك كَنز، أو تكونَ لك جَنَّة، أو يُنزلَ عليك القرآنُ جملةً ـ إلّا أعطيناك نحنُ مِنَ الأحوالِ ما يحقُّ لكَ في حِكْمتِنا ومَشيئتنا أن تُعطاه، وما هو أحسنُ تَكشِيفاً لِما بُعِثتَ عليه ودلالةً على صحَّته. يعني: أنَّ تنزيلَه مفرَّقاً، وتحدِّيَهم بأنْ يأتُوا ببعض تلك التَّفاريقِ كلَّما نزلَ شيءٌ منها أدخلُ في الإعجازِ وأنْورُ للحُجَّةِ من أن يُنزَلَ كلُّه جُملةً ويُقال لهم: جِيئُوا بمِثْلِ هذا الكتاب في فَصاحتِه **مع بُعدِ ما بين طرَفَيْه**. كأنه قيل لهم: **إنَّ حامِلَكم على هذه السؤالاتِ** أنكم تُضلِّلون سبيلَه وتَحتقِرون مكانَه ومَنزلتَه، **ولو نظرتم بعينِ الإنصاف** ....

بكسرِ التاءِ وفَتْحِها، وأصلُ التاءِ فيهما هاءٌ، وإنّما صارت تاءً في الوَصْل. وحَكَى أبو عُبيدةَ: كان منَ الأمرِ كيْه وكيْه بالهاء، ويقالُ: كَيْهَه، كما يقالُ: لِـمَهْ، في الوَقْفِ.

قولُه: (**أوْ لا يَأتونَك بحالٍ وصفةٍ**)، عطفٌ على قولِه: «ولا يَأْتونك بسُؤالٍ عجيب».

قولُه: (**معَ بُعدِ ما بيْنَ طرَفَيْه**)، أي: ابتدائِه وانتهائه، وهُو عبارةٌ عن طُولِه.

قولُه: (**كأنهُ قيلَ لهم: إنّ حامِلَكم على هذه السُّؤالات**)، إشارةٌ إلى أنّ المرادَ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ القومُ الذين أَوْرَدوا هذه الأسئلةَ على سَبيلِ التعنُّتِ في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فوَضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَرِ إشعاراً بتوهينِهم، وتحقيراً لشأنِهم، قال القاضي: وهُو ذَمٌّ منصوب، أو مرفوعٌ، أو مبتدأٌ خبَرُه ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾، والمُفضَّلُ عليه هُو الرسُولُ ﷺ[1].

قولُه: (**ولو نَظرتُم بعَيْنِ الإنصاف**)، أي: هُو مِن بابِ الكلام المُنْصِفِ وإرخاءِ العِنان، فَصلَ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ عمّا قبلَه استئنافاً؛ لأنهُ تعالى لمّا قال لرسُولِه صَلَوٰتُ الله عليه مُسَلِّياً: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ حرَّكَ منهُ صَلَوٰتُ الله عليه بأنْ يَسألَ: فإذَنْ بماذا أُجيبُهم وما يكونُ قولي لهم؟ قيلَ لهُم: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧).

....

يعني: مقصودُكُم عن هذا التعنُّتِ تحقيرُ مكاني، وتضليلُ سَبيلي، وما أقولُ لكُم: أنتُم كذلك، بل أقولُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ الآية. فانظُروا بعَيْنِ الإنصاف، وتَفكَّروا: من الذي هُو أوْلَى بهذا الوَصْفِ منّا ومِنكم؛ ليعلَموا أنّ مكانكم شَرٌّ مِن مكانِنا، وسَبيلَكم أضَلُّ مِن سَبيلِنا.

وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] يبعَثُهم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِهم وما هم عليه منَ العنَتِ والفساد، وحالِ نفْسِه والمؤمنينَ وما هم عليه منَ الإصلاح، ليَعلَموا أنّ المؤمنينَ على هُدًى، وهم على ضَلال.

فالمكانُ على هذا التفسير: المنزِلةُ، و﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾: مُبتدأٌ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: خبَرُه، والجُملةُ مستأنَفةٌ، و﴿شَرٌّ﴾ و﴿أَضَلُّ﴾ محمولانِ على التفضيل؛ ولذلك قال: «وفي طريقتِه: قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾» [المائدة: ٦٠] لمجيءِ متعلِّقِ «شرّ» و﴿قُلْ﴾ منصوصاً فيه، وأنّ المَثُوبةَ مُفسَّرةٌ، بالعقوبةِ على زَعْمِهم ودَعْواهُم.

وأمّا معنى الأفضَليّةِ فهُو كما قال: كان اليهودُ ـ لُعِنوا ـ يَزعُمونَ أنّ المسلمينَ ضالُّون، مُستوجِبونَ للعقاب، فقيلَ لهم: مَن لَعَنَهُ اللهُ شَرٌّ عقوبةً في الحقيقةِ واليقينِ مِن أهلِ الإسلام في زَعْمِكم ودَعْواكُم[1]، وإلى هذا المعنى أشار هاهنا بقولِه: «إنّكم تُضلِّلونَ سبيلَه وتحتقرونَ مكانَه»، فقولُه: «ويجوزُ أن يُرادَ بالمكانِ: الشَّرَفُ والمنزِلةُ، إلى آخِرِه، ليس بوَجْهٍ آخَرَ، ولكنّه مبنيٌّ على قولِه: «وتَحتَقِرونَ مكانَه ومنزلتَه»، يعني: هذا المكانُ يجوزُ أن يُحمَلَ على الشَّرَفِ والمنزِلةِ كما سَبَقَ، وعلى الدارِ والسَّكَنِ أيضاً، والتأويلُ التأويل.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ليس المُرادُ أنّ مكانَهم شَرٌّ مِن مكانِه، وسَبيلُهم أضَلُّ مِن سَبيلِه، والمرادُ أنّ مكانَهم، وهُو جهنّم، فيه كلُّ الشّرّ، وسبيلُهم في الضَّلالةِ في غايةِ الكمال، كأنّهُ قيل: لا مكانَ شَرٌّ مِن مكانِهم، وهُو جهنّم، ولا سَبيلَ أضَلُّ مِن سَبيلِهم، وهُو

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٠٧).

وأنتم من المَسحُوبين على وجوههم إلى جهنَّمَ، لعَلِمتُم أنَّ مكانَكم شرٌّ مِن مكانه، وسبيلَكم أضلُّ من سَبيله. وفي طريقتِه قولُه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ الآية [المائدة: ٦٠]. ويجوزُ أن يُرادَ بالمكان الشَّرفُ والمَنْزلة، وأن يُرادَ الدارُ والمَسكن، **كقوله**: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]. ووَصفُ السبيل بالضَّلال من المجازِ الحكميّ.

الإشراكُ بالله، وما هُم عليه منَ الأفعالِ والأحوال، فعلَى هذا التقدير: همُ الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم، و«هم» يَرجعُ إلى الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ﴾، ويُمكن أن يكونَ ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ بدَلاً منَ الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ﴾، و﴿أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾: كلامٌ مستأنَفٌ، والمرادُ مِن قولِه: ﴿شَرٌّ﴾ و﴿وَأَضَلُّ﴾ الكمالُ والكُلُّ كما مَرَّ، واللهُ الهادي.

قلتُ: هذا التأويلُ إنّما يَحسُنُ إذا حُمِلَ المكانُ على الشَّرَفِ والمنزِلة، ويُحمَلُ ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ﴾ منصوباً أو مرفوعاً على الذَّمِّ كما قال القاضي[1]، و﴿أُولَٰئِكَ﴾: جملةٌ مُستأنَفةٌ تسَلِّياً لرسُولِ الله ﷺ. المعنَى: ولا يأتونَك بحالٍ أو صفةٍ عجيبةٍ يريدونَ بذلك حَطَّ منزلتِكَ عندَ الناسِ إلّا أعطَيْناك نحن منَ الأحوالِ والرِّفعةِ ما هُو أحسَنُ تكشيفاً، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، فلا تُبالِ بهم ولا بكَيْدِهم، أعني الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم منكوبِينَ مخذولينَ امتهاناً بهم أولئك شَرٌّ منزلةً، وأضلُّ سبيلاً.

قولُه: (**كقوله تعالى**: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾)، وَجهُ التشبيه: يجوزُ أن يكونَ مِن حيثُ الدارُ والمسكَن، وأن يكونَ مِن حيثُ الشَّرَفُ والمنزِلة، والمعنى: إنْ نظَرتُم بعَيْنِ الإنصافِ وحالُكم أنّكم تُسحَبُونَ على وجوهِكم إلى جهنّمَ ذَليلينَ مُهانينَ، وحالُ المُؤمنينَ بخلافِ ذلك، لَعَلِمتُمُ الآنَ أنّ مكانَكم أبلَغُ في الشرِّ مِن مكانِ المؤمنين، كما تَزعُمونَ أنّ مقامَكم خيرٌ مِن مقامِهم ونَدِيّكم أحسَنُ مِن نَدِيِّهم.

قولُه: (**منَ المجازِ الحُكميِّ**)، منَ المجازِ الذي يَتعلَّقُ بحُكم الكلام لا باللفظ»، يعني: أنّ الحُكم مُعَدًّى من مكانِه الأصليِّ إلى غيرِه، كما تقولُ: أنْبتَ الرَّبيعُ البَقْلَ؛ فإنّ حُكمَ

---

(١) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧) كما مرَّ آنِفا.

وعن النبيِّ ﷺ: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ**: ثُلثٌ على الدوابِّ، وثُلثٌ على وُجوهِهم، وثُلثٌ على أقدامِهِم يَنسِلون نَسْلًا».

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا ۞ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ٣٥ - ٣٦]

الأصل: أنْبَتَ اللهُ البَقْلَ وقتَ الرَّبيع، فعُدِّيَ منهُ وأُسنِدَ إلى الرَّبيع مبالغةً. كذلك هاهنا، الأصلُ: أولئك أضَلُّ منهُ في السَّبيل، فأسنَدَ الضَّلالَ إلى السَّبيلِ مبالغةً، حيث جُعِلَ تَمْييزاً ليُؤْذِنَ أنّ سَبيلَهم ضالٌّ لقوّةِ الضّلالِ فيهم، نحوَ: مكانٌ سائرٌ.

قولُه: (**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ**)، الحديث، مِن روايةِ التَّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف: صِنْفاً مُشاةً، وصِنفاً رُكْباناً، وصِنْفاً على وجوهِهم»، قيل: يا رسُولَ الله، وكيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: «إنّ الذي أمشَاهم على أقدامِهم قادرٌ على أن يُمشِّيَهم على وجوهِهم، أمَا إنّهم يتَّقُونَ بوجوهِهم كلَّ حَدَبٍ وشَوْك»[١].

قال القاضي: صِنْفُ المُشاةِ: المؤمنونَ الذين خَلَطوا صَالحَ أعمالِهم بسيِّئِها، ولعلّهم أصحابُ اليمين، والرُّكْبانُ هُم الذين آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ، ويجتنبونَ عن السيِّئات، يُسرِعونَ إلى ما أُعِدَّ لهُم في الجِنان إسراعَ الرُّكبان، ولعلّهمُ السابقونَ[٢].

وقلتُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾: الكُفّارُ والمشركون، ولعلّهم أصحابُ الشِّمال، لقولِه تعالى: ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ ۞ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ إلى قولِه: ﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧].

قولُه: (**يَنسِلُون نَسْلاً**)، الجَوهري: نَسَلَ في العَدْوِ، يَنْسِلُ، نَسْلاً ونَسَلاناً، أي: أسرَعَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٢). وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦) وغيرهما من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في «شرح المصابيح» للقاضي البيضاوي.

الوزارةُ لا تُنافي النبوَّةَ؛ فقد كان يُبعَث في الزمنِ الواحد أنبياءُ ويُؤمَرون بأن يُؤازِرَ بعضُهم بعضاً. والمعنى: فذهبا إليهم فكذَّبوهما فدمَّرناهم، كقوله: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضَرَبَ فانفلَق. أراد اختصارَ القصّة فذكر حاشيتَيْها أوَّلَها وآخرها؛ لأنهما المقصودُ من القصّة بطُولها، أعني: إلزامَ الحُجّة ببعثة الرُّسُل، واستحقاقَ التدمير بتكذيبهم. وعن عليٍّ رضي الله عنه: (ودمَّرتُهم)، وعنه: (فدمِّراهُم). وقُرئ: (فدمِّرانِّهم) على التأكيد بالنونِ الثقيلة.

قولُه: (يُؤازِرَ بعضُهم بعضاً)، الجوهري: الوَزَرُ: المَلْجأُ. وأصلُ الوَزَرِ: الجَبَل. والوِزْرُ: الإثمُ، والثِّقْلُ والمكارهُ، والسِّلاحُ. الوزيرُ: المُوازِرُ، كالأكِيل والمُواكل؛ لأنهُ يَحمِلُ عنهُ وِزْرَه، أي: ثِقْلَه.

قولُه: (وقُرِئَ: «فَدمِّرانِّهم» على التأكيدِ بالنُّون)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ عليٍّ ومَسْلَمةَ، كأنهُ أمَرَ موسى وهارونَ عليهما السَّلامُ أن يُدَمِّرانِّهم، وألـحَقَ نونَ التوكيدِ ألفَ التّثنِية، كما تقولُ: اضْرِبانِّ زيداً ولا تَقتُلانِّ جَعْفراً[1].

وقال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيلَ: لم يكونوا كذَّبوا بالآياتِ حينَ أُمِرَ بالذهابِ إليهم، فكيف وُصِفوا؟ قُلنا: المعنى اذهَبا بآياتِنا إلى القوم الذين كَذَّبوا بآياتِنا المتقدِّمة معَ الرسُلِ الماضية.

وقال الإمامُ: إنهُ تعالى بعدَ أنْ تكلَّمَ في التوحيدِ وإثباتِ النُّبوةِ والجوابِ عن شُبُهاتِ المُنكِرينَ، شَرَعَ في ذِكْرِ القَصَصِ على السَّنَن المعلوم، فبَدَأَ بقصّةِ موسى عليه السَّلامُ، أي: لستَ يا محمّدُ بأوّلِ مَن أرسَلْناهُ فكُذِّب وآتَـيْناه الآياتِ فرُدَّ، فقد آتَـيْنا موسى التَّوراةَ وقَوَّينا عَضُدَه بأخيه هارونَ، معَ ذلك فقد رُدَّ وكُذِّ، وكذلك الرُّسُلُ قاطبة[2].

وقلتُ: إنّ اللهَ تعالى لمّا حَكَى بقولِه: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ جاء بتفصيلِ ذلك،

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٢) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٠).

[﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٣٧]

كأنهم كذَّبوا نُوحاً ومَن قَبْله من الرُّسل صَريحاً، أو كانَ تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبًا للجميع. **أَوْ لم يرَوْا بعثةَ الرُّسل أصلًا، كالبَراهِمة.** ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾، وجعَلْنا

وبَدَأَ بقصّةِ موسى وفِرعَوْنَ مُجمَلاً، وثَنَّى بقصّةِ نُوح، وثلَّثَ بعادٍ، ثُم أجمَلَ بقولِه: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾.

قولُه: (**أَوْ لم يرَوْا بَعثةَ الرُّسُلِ أصلًا**)، التعريفُ في قولِه: ﴿كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ﴾ إمّا للعَهْد، والمرادُ: رُسُلٌ مخصوصُونَ، فهُو المرادُ مِن قولِه: «كَذَّبوا نُوحاً ومَن قبلَه»، وإمّا لاستغراقِ الجنس، فهُو المرادُ مِن قولِه: «تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبٌ للجَمْع»، وذلك أنّ لكلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِ تلك الحقيقةِ حُكمَ الجميع، فمَن كَذَّبَ واحداً لزِمَ مَنْعُ تكذيبِ الجميع؛ لأنّ وَجْهَ دِلالةِ المُعجز على الصِّدقِ مُشترَكٌ فيهم، وعليه قولُه تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وإمّا للجِنس، وهُو المُرادُ مِن قولِه: «أوْ لم يرَوْا بَعْثةَ الرُّسُل أصلاً»، أي: كَذَّبوا هذا الجِنسَ المسَمَّى بالرُّسُل، كقولِهم: فلانٌ يركَبُ الخَيْلَ، وما لَهُ إلّا فرَسٌ واحد. والوَجْهُ الثاني والثالثُ: كنايتانِ متَقابلتانِ لِما يَلزَمُ في الثاني مِن تكذيبِ نُوح تكذيبُ الرُّسُل قاطبةً، ومنَ الثالث عكْسُه، والفرقُ بين الوجه الثاني والثالث: هو أن التكذيب في الثاني تابعٌ للوصفيّة حيثما وُجدت ترتّب عليها التكذيب وفي الثالث تابع للماهيّة، والله أعلم[1].

قولُه: (**كالبَراهمة**)، قيل: هُم قومٌ لا يُجوِّزونَ على الله بَعْثةَ الرُّسُل، والبَرْهَمَةُ: إدامةُ النظَر، وسكونُ الطَّرْف، وبَرْهَمَ: إذا فَتَحَ عينَيْه وأحَدَّ النظَرَ. قال الشهرستاني[2] صاحبُ «المِلَل والنِّحَل»: الهندُ أُمّةٌ كبيرة، وآراؤهم مختلفةٌ، والبَراهمةُ انتَسَبوا إلى رجُلٍ منهم يقالُ لهُ برهامُ، قد مَهَّد لهم نَفْيَ النُّبوّاتِ أصلاً، وقَرَّرَ استحالةَ ذلك في العقول[3].

---

(١) من قوله: «والفرق بين الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) في الأصولِ الخطية: «الشارستاني»، والجادّةُ ما أثبتناه.

(٣) «المِلَل والنِّحَل» ص٢٤٥.

إغراقَهم، أو قصّتَهم. ﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ إمَّا أن يُعنى بهم قومُ نوح، وأصلُه: وأعتَدْنا لهم، إلّا أنه **قَصد تظليمَهم فأظهر**؛ وإمَّا إن يتناوَلَهم بعُمومه.

[﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونَۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ۞ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ ٣٨-٣٩]

عَطف عاداً على «هُمْ» في ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٧] أو على الظالمين؛ **لأنّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمين.** وقُرئ: ﴿وَثَمُودَاْ﴾ على تأويل القبيلة، وأمَّا المُنصرف فعلى تأويلِ الحيِّ، أو لأنه اسمُ الأبِ الأكبر. قيل في أصحابِ الرسِّ: كانوا قوماً مِن عَبَدةِ الأصنام **أصحابَ أبآرٍ** ومَواشٍ، فبَعث اللهُ إليهم شُعيباً فدعاهم إلى الإسلام، فتمادَوْا في طُغيانهم وفي إيذائه، فبَيْنا هُمْ حولَ الرَّسِّ ـ وهو ....

قولُه: (**قَصدَ تظليمَهم فأظهَرَ**)، أي: وضَعَ الظاهرَ موضعَ المُضمَرِ تظليماً لهم، مِن: ظَلَّمَه، أي: قال لهُ: إنّك ظالمٌ، أو نَسَبهم إلى الظُّلم ليُؤْذِنَ أنّ تعذيبَهم وإغراقَهم بسبب تكذيبِهم الرُّسُلَ، وأنْ لا ظُلمَ أظهرُ منهُ، وقولُه تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ على وَضعِ المُضمَرِ موضعَ المُظهَر عطفَه على ﴿أَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ ليَجمَعَ لهم نكالَ الدّارَيْنِ، وعلى العموم مِن بابِ التذييل فيَدخلوا في العامِّ دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (**لأنّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمينَ**)، يعني: قولُه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ في معنى الوعيد، أي: ووَعَدْنا الظالمينَ، ثُم عطفَ عاداً وثمودَ عطفَ الخاصِّ على العامِّ مبالغةً، لأنّهم رُؤوسُ الظَّلَمةِ والأَوحديُّون فيه.

قولُه: (**وقُرئَ: ﴿وَثَمُودَاْ﴾**)، حَفصٌ وحمزةُ: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بالتنوين[1].

قولُه: (**أصحاب أبآر**)، **الجوهري**: البئرُ: جَمْعُها في القِلّة: أَبْؤُرٌ وأبْآرٌ، بهمزةٍ بعدَ الباء.

---

(١) فمن ترك التنوين جَعَلَه اسمًا لقبيلة، فاجتمعت علّتان: التعريفُ والتأنيث، فامتنع من الصرف، ومَنْ نَوَّنَ جَعَله اسماً مذكّراً لحيٍّ أو رئيس. انتهى من «حجّة القراءات» ص٣٤٤-٣٤٥. ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (١: ٥٣٣).

البئر غيرُ المَطْويّة عن أبي عُبيدة ـ انهارتْ بهم، فخُسِفَ بهم وبديارهم. وقيل: الرسُّ: قريةٌ بفَلْج اليمامة، قَتلوا نبيَّهم فهَلكوا، وهم بقيَّـةُ ثمودَ قومِ صالح. وقيل: هم أصحابُ النبيِّ حنظلةَ بنِ صَفْوان، كانوا مبتلَيْن بالعَنقاء، وهي أعظمُ ما يكون من الطَّير، سُمِّيت لطُولِ عُنقها، وكانت تسكنُ جَبَلَهم الذي يقال له: فتخ[١]، وهي تَنقضُّ على صِبيانهم فتختطفُهم إنْ أَعوزَها الصَّيدُ، فدَعا عليها حنظلةُ، فأصابَتْها الصاعقة، ثم إنهم قَتلوا حنظلةَ فأُهلكوا. وقيل: هم أصحابُ الأُخدود، والرسُّ: هو الأُخدود. وقيل: الرسُّ بأنطاكيَّة قَتلوا فيها حَبيباً النجّارَ. وقيل: كذَّبوا نبيَّهم ورَسُّوه في بئر، أي: دَسُّوه فيها. ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ أي: بينَ ذلك المذكور، وقد يَذكر الذاكرُ أشياءَ مختلفةً ثم يُشير إليها بـ«ذلك»، ويَحسُب الحاسِبُ أعداداً مُتكاثرة ثم يقول: فذلك كَيْتَ وكيت، على معنى: فذلك المَحسُوبُ، أو المَعدُود. ﴿ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾: بَيَّنَّا له

قولُه: (البئرُ غيرُ المَطْويّة)، أي: غيرُ المَبْنيّة. الأساس: طَوَى البناءَ باللَّبِنِ، والبئرَ: بالحجارة، وهِي الطَّوِيُّ والأَطْواءُ.

قولُه: (قريةٌ بفَلج اليمامة)، النِّهاية: فَلَجُ بفتحتَيْنِ: قريةٌ عظيمةٌ مِن ناحيةِ اليمامة، وموضعٌ باليمنِ مِن مساكِنِ عاد، وبسكونِ اللام: وادٍ قريبٌ مِنَ البَصْرة.

قولُه: (حَنْظَلَة بن صَفْوان)، رَوى مُحيي السُّنّة عن سعيدِ بن جُبَيْر: كان لهم نَبيٌّ يقالُ لهُ: حَنْظلةُ بنُ صَفْوان، فقَتَلوهُ فأهلَكَهمُ اللهُ[٢]. وأمّا حديثُ العَنْقاءِ فما وجَدتُهُ إلا في «مَجْمَع الأمثالِ» للمَيْدانيّ[٣].

قولُه: (يقالُ له: فتخ)، قيل: صَحَّ بالتاءِ المثَنّاةِ مِن فوقُ والخاءِ المعجَمةِ، وبالحاءِ غيرِ المعجَمة: رواية، وبالجيم والياءِ التَّحتانيِّ أيضاً، ذكَرَهُ صاحبُ «الإيضاح» في«شَرْح المقامات».

---

(١) في الأصل الخطي: «فيح»، وفي المطبوع: «فتح»، والمثبت من نص «الكشاف» من (ط) وسيتكلم عليه الطيبي باستيفاء.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٨٤).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٠١).

القصصَ العجيبة مِن قصص الأوَّلِين، ووصَفْنا لهم ما أجرَوْا إليه من تكذيبِ الأنبياء وجرى عليهم من عذابِ الله وتدميره. والتَّـتبير: التَّفتيتُ والتكسير. ومنه: التِّبْر؛ وهو كسارُ الذَّهَب والفضَّة والزُّجاج. و﴿ وَكُلًّا ﴾ الأوَّلُ منصوبٌ بما دلَّ عليه ﴿ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ﴾؛ وهو: أنذَرْنا، أو: حذَّرْنا. والثاني: بـ﴿تَبَّرْنَا﴾؛ لأنه فارغٌ له.

[﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ۚ أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴾ ٤٠]

أرادَ بالقرية «سَدُومَ» مِن قُرى قومِ لُوط، وكانت خمساً، أهلَك اللهُ تعالى أربعاً بأهلِها وبقيَتْ واحدة. ومطرُ السَّوء: الحِجارة، يعني: أن قُريشاً مرُّوا مِراراً كثيرة في مَتاجرِهم إلى الشام على تلك القريةِ التي أُهلِكتْ بالحجارة من السماء ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟﴾ في مِرارِ مُرورِهم يَنظرون إلى آثار عذابِ الله ونَكاله ويذَّكرون؟ ﴿بَلْ كَانُوا۟﴾ قوماً كَفَرةً بالبعث، لا يتوقَّعون ﴿نُشُورًا﴾ وعاقبة، فوضع الرَّجاء موضعَ التوقُّع؛ لأنه إنما يَتوقَّع العاقبةَ مَن يؤمِنُ، فمِن ثَمَّ لم يَنظروا ولم يذَّكَّروا، ومرُّوا بها كما

قولُه: (أرادَ بالقرية: سَدُومَ، مِن قُرى قوم لُوطٍ عليه السَّلام)، وعن بعضِهم: سَدُومُ عُظماها وعاموراء وأذوما وصَبوائيم[1] وصُغَر[2]، نَجَتْ صُغَر[3]، وهَلكتِ البَواقي، وفي حاشيةٍ موثوقٍ بها: سَذُومُ بالذالِ المعجَمة، ذكَرَه الأزهريُّ[4]. والجَوهريُّ بالدّالِ غيرِ المعجَمة.

قولُه: (لأنهُ إنّما يتوقَّعُ العاقبةَ مَن يؤمنُ)، يريدُ أنّ حقيقةَ الرجاءِ انتظارُ الخير.

---

(١) في (ط): «وصبوايم».

(٢) وتُلْفَظُ: زُغَرُ أيضاً وهو الأشهر. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١١).

(٣) لأن أهلها لم يكونوا يعملون الفاحشة كما جزم به البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٨٥).

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٢: ٣٧٤) وخطَّأ مَنْ قالها بالدال.

مرَّت رِكابُهم. أو: **لا يأملون** نُشوراً كما يأملُه المؤمنون؛ لطَمعِهم في الوصول إلى ثوابِ أعمالهم. أو: **لا يخافون**، على اللُّغة التهاميَّة.

[﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُـزُوًا أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٤١ - ٤٢]

«إنْ» الأُولى: نافية، والثانية: مخفَّفة من الثقيلة. واللامُ هي الفارقةُ بينهما. واتَّخذه هُزواً: في معنى: استَهزأ به، والأصلُ: اتَّخذه موضعَ هُزْءٍ، أو مَهْزوءاً به. ﴿أَهَـٰذَا﴾ محكيٌّ بعد القولِ المُضمَر. وهذا استصغارٌ، و﴿بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ وإخراجُه في مَعرضِ

الراغب: الرجاءُ: ظَنُّ حصُولِ ما فيه مسَرَّةٌ[1]. **الأساس**: أرجو منَ الله المغفِرةَ، ورَجَوْتُ في وَلَدي الرُّشْدَ، وأتَيْتُ فلاناً رجاءَ أن يُحسِنَ إليَّ، والكافرُ لا يَرجو بل يَتوقَّعُ؛ لأنّ التوقُّعَ: التَرقُّبُ. **الأساس**: توقَّعتُهُ: ترَقَّبْتَ وقوعَه.

قولُه: (**أو: لا يَأمُلونَ**)، فعلى هذا الرجاءُ على حقيقتِه.

قولُه: (**أو: لا يَخافُونَ**)، **الأساس**: ومنَ المَجازِ استعمالُ الرَّجاءِ في معنى الخَوْفِ والاكتراث، يقالُ: لقِيتُ هَوْلاً ما رَجَيْتُه وما ارتجَيْتُه.

قولُه: (**وهذا استصغار**)، مبتدأٌ وخبر.

قولُه: (**و﴿بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾**)، في موضع الابتداءِ على حكايةِ القرآن، والخبرُ: «سُخرِيةٌ»، أي: بَعْثُهُ، وحَذَفَ الضَّميرَ. ويُروَى: «بَعْثَ الله» على المَصْدَر.

قال الإمام: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُـزُوًا﴾ فاستَحقَروهُ بقولِه: ﴿أَهَـٰذَا﴾، واستَهزؤوا به بقولِهم: ﴿رَسُولًا﴾، وهُم مُنكِرونَ، ذلك جَهْلٌ عظيم؛ لأنّ الاستهزاءَ والاحتقارَ إمّا أن يقَعَ بصُورتِه أو صِفتِه، أمّا الأوّلُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

التسليم والإقرار، وهم على غاية الجُحودِ والإنكار: سُخريةٌ واستهزاء، **ولو لم يَستهزئوا لقالوا: أهذا الذي زَعم ـ أو ادَّعى ـ أنه مبعوثٌ من عند الله رسولاً؟** وقولُهم: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ **دليلٌ على فَرْطِ مُجاهدة رسولِ الله ﷺ في دَعْوتهم،** وبَذْلِه قُصارى الوُسْع والطاقة في استِعْطافهم، مع عَرْضِ الآيات والمُعجزاتِ عليهم حتى شارَفُوا ـ بزعمهم ـ أن يَترُكوا دِينَهم إلى دينِ الإسلام، لولا فَرْطُ لجَاجهم واستمساكِهم بعبادة آلهتهم. ....

فباطلٌ؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه كان أحسَنَ مِنهم خِلْقةً على أنْ لم يكنْ يَدَّعي ذلك. وأمّا الثاني فكذلك؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه ادَّعَى التميُّزَ عنهُم بإظهارِ المُعجزة، وأنّهم ما قَدِروا على القَدْح في حُجّتِه، ففي الحقيقةِ همُ الذين استَحَقُّوا أن يُهزَأَ بهم، ويُحقَّرَ شأنُهم، ثُم إنّهم لِوَقاحتِهم قَلَبوا القضيّةَ، وذلك يَدُلُّ على أنهُ ليس للمُبطِلِ في أكثرِ الأوقاتِ إلا السَّفاهة[1].

قولُه: (ولو لم يَستهزِئوا لَقالوا: أهذا الذي زَعَمَ أنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله رسُولاً؟)، لأنّ مِن مقتضَى الظاهرِ أن يُتَرجِموا عن مُعتقَدِهم بقولِهم: أهذا الذي زَعَمَ أنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله؟ فلمّا أتَوْا بالفعلِ الماضي وأوقَعوا رسُولاً حالاً منَ المفعول، وجعَلوا الجُملةَ صِلَةَ الموصُول، أعلَموا بأنهُ مقرَّرٌ عندَهم أنهُ رسُولٌ ثابتُ الرِّسالة، فلو لم يُحمَلْ على الاستهزاء؛ لأنّ القومَ كفرةٌ مُعانِدةٌ، لا يكونُ له معنى.

قولُه: (دليلٌ على فَرْطِ مُجاهدةِ الرَّسولِ ﷺ في دَعْوتِهم)، قال الإمامُ: وتَدُلُّ الآيةُ على اعترافِ القوم بأنّهم ما اعترَضوا على الدّلائلِ كلِّها إلا بمَحْضِ الجُمودِ والتقليد، لأنّ قولَهم: ﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ إشارةٌ إلى الجُمودِ والإصرار، كدَأْبِ الجُهّالِ، وإلى أنّهم مقهورونَ تحتَ حُجّتِه صَلَواتُ الله عليه، وما كان في أيديهم إلّا مجرَّدُ الوَقاحة. وإلى أنّهم سَلَّموا في آخِرِ الأمرِ قُوّةَ الحُجّة ورَزَانةَ العقل، فالقومُ لمّا جَمَعوا بيْنَ الاستهزاءِ والاستحقار، وبيْنَ رَزَانةِ العقلِ وقوّةِ الحُجّة، دَلَّ على أنّهم كانوا متحيِّرينَ في أمرِه[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٥).

و«لولا» في مثل هذا الكلام جارٍ ـ مِن حيثُ المعنى لا مِن حيثُ الصنعةُ ـ مجرى التقييدِ للحُكم المطلَق. ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ ودلالةٌ على أنهم لا يَفُوتونه وإن طالت مُدَّةُ الإمهال، ولا بدَّ للوَعيد أن يَلحَقَهم، فلا يغرَّنَّهم التأخيرُ. وقولُه: ﴿مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ كالجَواب عن قولهم: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾؛ لأنه نِسبةٌ لرسولِ الله إلى الضَّلال مِن حيثُ لا يُضِلُّ غيرَه إلّا مَن هو ضالٌّ في نفْسِه. ويُروى: أنه من قولِ أبي جهلٍ لَعَنه الله.

[﴿أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ ٤٣]

مَن كان في طاعةِ الهوى في دِينه يتبعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَر، لا يتبصَّر دليلاً ولا يُصغي إلى بُرهان، فهو عابِدُ هَواه، وجاعلُه إلـهه، فيقولُ لرسوله هذا الذي لا يَرى

قولُه: (و«لولا» في مثْلِ هذا الكلام جارٍ ـ مِن حيثُ المعنى لا مِنْ حيثُ الصَّنْعةُ ـ مَجْرى التقييدِ للحُكم المُطلَق)، ويُروَى: لا مِن حيثُ الصَّنعةُ، بالنُّونِ والعَيْنِ المهمَلة، أي: صَنْعةُ أهلِ النَّحْو، يعني: أنّ صَنْعةَ النَّحوِ تقتضي أن يَأْتيَ بعدَ كلماتِ الشَّرطِ جُملتانِ: شَرْطٌ وجزاء، وقد يُؤتَى في بعضِ المواضع الذي يُرادَ تقييدُ الجُملة المتقدِّمة بشَرْطٍ محذوفٍ جوابهُ، كقولِك: آتيكَ غداً إنْ ترَكَني فلانٌ، فقولُك: إنْ ترَكَني: تقييدٌ لا مِن حيثُ الصَّنعةُ؛ لأنّ «إنْ» ليست بموضوعةٍ للقَيْد، قال: «﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا﴾ [الممتحنة: ١]، متعلِّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾، يعني: لا تتولَّوْا أعدائي إنْ كنتمُ أوليائي. وقولُ النَّحْويِّين في مِثلِه: هُو شَرْطٌ جوابُه محذوفٌ لدِلالةِ ما قبلَه عليه»، وحُكمُ «لولا» حُكمُ كلماتِ الشَّرطِ في اقتضاءِ الجُملتَيْن، وتقديرِ الرَّبطِ بينَهما.

قولُه: (مَن كان في طاعةِ الهَوَى)، «مَن»: شَرْطيّةٌ، أو موصُولةٌ، والخبَرُ أو الجَزاءُ قولُه: «فهُو عابِدٌ هَواهُ»، وقولُه: «فيقولُ»، مرَتَّبٌ عليهما، والهمزةُ في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ للتقريرِ والإنكار، يعني: إذا كان الشّأنُ كذلك فيقولُ اللهُ لرسُولِه: أرأيتَ منِ اتَّخَذَ إلهَهُ هَواهُ أنت تتوكَّلُ عليه وتُجبِرُه على الإسلام؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَواهُ» إلى آخِرِه، ويَجوزُ أن يكونَ قولُه: «فهُو عابِدٌ هَواهُ» معطوفاً على «يَتْبَعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَرُ»، «فيقولُ» جزاءُ الشَّرطِ، أي: كونُهم على هذه الحالةِ الشَّنيعة، سببٌ لأنْ يُنكِرَ اللهُ تعالى على رسُولِه

معبوداً إلّا هواه: كيف تستطيعُ أن تَدعُوَه إلى الهدى؟ **أفتتوكلُ عليه** وتُجبِرُه على الإسلام وتقول: لا بدَّ أن تُسلِم شئتَ أو أبيتَ، ولا إكراهَ في الدين؟ وهذا كقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]. ويُروى: أنَّ الرَّجلَ منهم كان يَعبُد الحَجَر، فإذا رأى أحسنَ منه رمى به وأخَذَ آخر. ومنهم الحارثُ بن قيس السَّهميُّ.

[﴿أَمۡ تَحۡسَبُ أَنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَسۡمَعُونَ أَوۡ يَعۡقِلُونَۚ إِنۡ هُمۡ إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِۖ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ٤٤]

﴿أَمۡ﴾ هذه مُنقطعة، معناه: بَلْ أتحسبُ، كأنَّ هذه المذمَّةَ أشدُّ من التي تقدَّمَتْها حتى حُقَّت بالإضرابِ عنها إليها؛ وهي كونُهم مَسْلوبي الأسماعِ والعقول؛ لأنهم لا يُلقُون إلى استماع الحقِّ أُذناً ولا إلى تدبُّره عقلاً، ومُشبَّهين بالأنعام التي هي مَثَلٌ في الغَفْلة والضلالة، ثم أرجحَ ضلالةً منها. فإن قلتَ: لِـمَ أُخِّر هواه، والأصلُ قولُك: اتَّخذ الهوى إلـهًا؟ قلتُ: **ما هو إلّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأوَّل للعناية،** ....

ويقولَ: هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَوَاه. هذا التقديرُ أوفَقُ لتفسيرِ الآية؛ لأنّ قولَه: ﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيۡهِ وَكِيلًا﴾ واقعٌ جزاءً للشَّرط، وهُو معنى قولِه: «فيقولُ لرسُولِه هذا الذي» ليُؤْذِنَ بأنّ الجَزاءَ لا يستقيمُ إلّا بتقديرِ الإخبارِ والقول. وقد أكَّدَ اللهُ سبحانَه وتعالى الإنكارَ حيثُ أخرَجَ الشَّرطَ والجَزاءَ مُخْرَجَ الإنكار، وأقْحَمَ حرْفَ الإنكارِ بيْنَ الشَّرطِ والجَزاءِ على ضميرِ الفاعل المعنويِّ ليَدُلَّ على أن الوكيلَ هُو اللهُ تعالى، ليس غيرَه أحدٌ[1].

قولُه: (**أفتتوكَّلُ عليه؟**)، قيل: هُو مُطاوعُ وكَّلَه: جعلَه وكيلاً، يقال: تَوكَّلْ لي على فلانٍ حتّى تَأخُذَ حقّي منه.

قولُه: (**ما هُو إلّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأوّلِ للعناية**)، **الانتصاف**: وفيه نُكتةُ إفادةِ الحَصْر، فإنّ الجُملةَ قبْلَ دخولِ ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ و﴿ٱتَّخَذَ﴾ مبتدأٌ، وخبرُ المبتدأ: ﴿إِلَٰهَهُۥ﴾،

(١) في (ط): «ليس غيرُه أحداً».

....

والخَبرُ: ﴿هَوَىٰهُ﴾. وتقديمُ الخبرِ كما عَلِمتَ يُفيدُ الحَصْرَ، فكأنَّهُ قال: أرأيتَ مَن لم يَتَّخِذْ معبُودَه إلّا هَواهُ؟ وذلك أبلَغُ في ذَمِّه وتوبيخِه[١].

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: تقديمُ المفعولِ الثاني يُمكنُ، حيثُ يمكنُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، والمعرِفتانِ إذا وَقَعتا مبتدأً وخبراً فالمتقدِّمُ هُو المبتدأُ، فقولُه: كما تقولُ: عَلِمتُ مُنطلِقاً زيداً، ليس بسديد، ويمكنُ أن يقالَ: المتقدِّمُ هاهنا يُشعرُ بالثَّبات، بخلافِ المتأخِّر، فتقديمُ ﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾ يُشعرُ بأنهُ لا بدَّ مِن إله، فهُو كقولِك: اتَّخَذَ ابنَه غُلامَه، فإنهُ يُشعرُ بأنّ له ابناً، ولا يُشعرُ بأنّ له غُلاماً. فهذا فائدةُ تقديم ﴿إِلَـٰهَهُۥ﴾ على ﴿هَوَىٰهُ﴾.

وقلتُ: لا يُشَكُّ في أنّ مَرْتَبَةَ المبتدأِ التقديمُ، وأنّ المُعرَّفَيْنِ[٢] أيهما قُدِّم فهُو المبتدأ، لكنّ صاحبَ المعاني لا يَقطَعُ نظَرَه مِن أصلِ المعنى، فإذا قيلَ: زيدٌ الأسدُ، فالأسَدُ هُو المشَبَّهُ به أصالةً، ومَرْتَبتُهُ التأخيرُ عن المُشَبَّهِ بلا نِزاع، فإذا جعَلتَه مبتدأً في قولِك: الأسَدُ زيدٌ، أزلْتَه عن مقَرِّه الأصليِّ للمبالغة، وما يعني بالمُقدَّم إلّا المُزالَ عن مكانِه، لا القارَّ فيه، فالمُشَبَّهُ به هاهنا: الإلهُ، والمُشَبَّهُ: الهَوَى؛ لأنّهم نَزَّلوا أهواءهم في المتابعةِ منزلةَ الإله، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اتَّخَذَ الهَوَى إلهاً»، فقَدَّمَ المُشَبَّهَ به الأصليَّ، وأوقعَهُ مُشَبَّهاً؛ ليُؤْذِنَ بأنّ الهَوَى في بابِ استحقاقِ العبادةِ لها أقوى منَ الإلهِ تعالى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولـمَّحَ صاحبُ «المفتاح» إلى هذا المعنى في كتابِه[٣]. وإنّما قال المؤلِّفُ: «ما هُو إلاّ تقديمُ المفعولِ» على الحَصْر، لئلّا يتوَهَّمَ متوهِّمٌ خلافَه، وأمّا المثالُ الذي أورَدَه صاحبُ «الفرائدِ» فمعنى قولِه: اتَّخَذَ ابنَه غُلامَه، جَعَلَ ابنَه كالغلام يَخدُمُه في مهنةِ أهلِه، وقولُه: اتَّخَذَ غُلامَه، ابنَه جَعَلَ غُلامَه ابنَه[٤] مُكرَّماً مدلَّلاً.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٨٢).

(٢) في (ط): «المعرفتين».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٥٣.

(٤) قوله: «جعل غلامه ابنه» سقط من (ط).

كما تقولُ: علِمتُ مُنطلِقاً زيداً؛ لفضل عنايتِك بالمنطلق. فإن قلتَ: ما معنى ذِكْرِ الأكثر؟ قلتُ: كانَ فيهم مَن لم يَصدَّه عن الإسلام إلّا داءٌ واحد؛ وهو حبُّ الرِّياسة، وكفى به داءَ عُضالًا. فإن قلتَ: كيف جُعِلوا أضلَّ من الأنعام؟ قلتُ: لأنَّ الأنعامَ تَنقادُ لأرْبابِها التي تَعلِفُها وتَتعهَّدُها، وتعرفُ مَن يُحسن إليها ممَّن يُسيء إليها، وتَطلُب ما يَنفعُها وتَجتنِبُ ما يَضرُّها، وتَهْتدي لـمَراعِيها ومَشارِبها، وهؤلاءِ لا يَنقادُون لربِّهم، ولا يَعرفون إحسانَه إليهم مِن إساءةِ الشيطانِ الذي هو عدوُّهم، ولا يَطلُبون الثوابَ الذي هو أعظمُ المنافع، ولا يتَّـقُون العقابَ الذي هو أشدُّ المضارِّ والمَهالِك، ولا يَهتدُون للحقِّ الذي هو المَشرعُ الهنيُّ، **والعَذْبُ الرَّوِيُّ**.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ۝ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾: **أَلَـمْ تَنظُرْ إلى صُنعِ ربِّك وقُدرته**؟ ومعنى مدِّ الظلِّ: أنْ

قولُه: (**والعَذْبُ**[1] **الرَّوِيُّ**)، أي: المُرْوِي، وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ؛ لأنّ الرَّوِيَّ في الحقيقة: الريَّانُ، وهُو الرجُل، وهُو فَعيلٌ بمعنى مُفعِل، كالحكيم بمعنى المُحكِم في أحدِ الأقوال. **الأساس**: وماءٌ رَوَاءٌ ورَوِيٌّ: وللواردِ فيه: رِيٌّ. ورَوِيتُ على أهلي، ورَوَيْتُ لهم ورَوَيتُهم: استَقَيْتُ لهم، ومن المجاز: سحاب رَوِيّ: عظيم القطر، وكأس رَوِيّة.

قولُه: (**ألم تَنظُرْ إلى صُنْع ربِّك وقُدرتِه؟**)، قال القاضي: أصلُه: ألم تَنظُرْ إلى الظِّلِّ كيف مَدَّهُ ربُّك، فغيَّرَ النَّظمَ إشعاراً بأنّ المعقولَ لوضُوح بُرهانِه، وهُو دِلالةُ حُدوثِه وتصَرُّفِه على الوَجْه النافع بأسبابٍ مُمكِنة، وأنّ ذلك فعْلُ الصّانع الحكيم، كالمحسُوسِ المشاهَدِ المَرْئيِّ، أوَلَم يَنتَهِ عِلمُك إلى أنّ ربَّكَ كيف مَدَّ الظِّلّ، وذلك فيما بيْنَ طُلوع الفَجْر، وهُو أطيَبُ الأحوال؛ فإنّ الظُّلمةَ الخالصةَ تُنفِّرُ الطَّبْعَ وتَسُدُّ النظَرَ، وشُعاعُ الشّمسِ يُسخِّنُ الجَوَّ، ويَبْهَرُ المُبْصِرَ ولذلك وَصفَ به الجنّةَ فقال: ﴿ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [الواقعة: ٣٠][2].

---

(١) في(ط): «والعذاب».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٠).

جَعَلَه يمتدُّ ويَنبسِطُ فيَنتفِع به الناسُ. ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ أي: لاصقاً بأصل كلِّ مُظِلٍّ مِن جَبَلٍ وبناءٍ وشجرة، غيرَ مُنبسِط؛ فلم يَنتفِعْ به أحد. **سَمَّى انبساطَ الظلِّ وامتِدادَه تحرُّكاً منه، وعَدَمَ ذلك سُكوناً.** ومعنى كونِ الشمس دليلاً: أنَّ الناسَ يَستدلُّون بالشمس وبأحوالها في مَسيرِها على أحوال الظلِّ، مِن كونه ثابتاً في مكانٍ وزائلاً، ومتَّسِعاً ومتقلِّصاً، فيَبنُون حاجتَهم إلى الظلِّ واستغناءَهم عنه على حسب ذلك. وقبضُه إليه: أنه يَنسخُه ....

وقلتُ: ولو قيل: ألم تَرَ إلى الظِّلِّ كيف مَدَّه؟ كان الانتقالُ منَ الأثرِ إلى المؤثِّر، والذي عليه التِّلاوةُ عكسُه، والمقامُ يقتضيه، لأنّ الكلامَ في تقريعِ القوم، وتجهيلِهم في اتِّخاذِهمُ الهوى إلٰهاً مَعْ وضُوحِ هذه الدَّلائل؛ ولذلك جَعَلَ ما يَدُلُّ على ذاتِه مُقدَّماً على أفعالِه في سائرِ آياتِه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا﴾. رَوَى السُّلَميُّ في «الحقائق»، عن بعضِهم: مخاطبةُ العامِّ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] ومُخاطبةُ الخاصِّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾[1].

قولُه: (**سمى انبساطَ الظِّلِّ وامتداده تحرُّكاً منهُ، وعَدَمَ ذلك سُكوناً**)، يعني: قُوبِلَ ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ بقولِه: ﴿سَاكِنًا﴾، ومُقابِلُ السُّكونِ الحركةُ، فيكونُ إطلاقُ مدِّ ظِلٍّ وبَسْطِه على الحركةِ مِن بابِ تسميةِ الشيءِ باسم مُلابِسِه أو سبَبِه.

فإنْ قلتَ: لمَ عَدَلَ عن «متحرِّكاً» إلى «مَدَّ» وهُو أظهَرُ مِن «مَدَّ» في تناوُلِه الانبساطَ والامتداد؟ قلتُ: ليدمجَ فيه معنى الانتفاعِ المقصُودِ بالذّات، وهُو معرفةُ أوقاتِ الصَّلَوات؛ فإنّ اعتبارَ الظِّلِّ فيها بالامتدادِ دونَ الانبساطِ، وتَـمَّمَ معنى الإدماج بقولِه: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ أي: بالتدريج[2] والمَهَلِ لمعرفةِ الساعاتِ والأوقات، وفيه لَـمْحةٌ من معنى قولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(١) «حقائق التفسير» (٢: ٦٢).

(٢) في (ط): «بالتدرّج».

بضِحِّ الشمس. ﴿يَسِيرًا﴾ أي: على مَهْل. وفي هذا القبضِ اليَسير شيئاً بعد شيء مِنَ المنافعِ ما لا يُعَدُّ ولا يُحصَر، ولو قُبض دَفعةً واحدة لتَعطَّلتْ أكثرُ مَرافق الناس بالظلِّ والشمس جميعاً. فإن قلتَ: ﴿ثُمَّ﴾ في هٰذَيْن المَوْضعَيْن كيف موقعُها؟ قلتُ: موقعُها لبيانِ تفاضُلِ الأمور الثلاثة: **كأنَّ الثانيَ أعظمُ من الأوّل،** والثالثَ أعظمُ منهما، **تشبيهاً لتباعُدِ ما بينهما** في الفَضْل بتباعُدِ ما بين الحوادثِ في الوقت. **ووجهٌ آخر:** وهو أنه

قولُه: (**بضِحِّ الشّمس**)، **النِّهاية**: الضِّحُّ: ضَوْءُ الشّمسِ إذا استَمْكَنَ منَ الأرض، وهُو كالقَمْراءِ للقمر.

قولُـه: (**كأنّ الثانيَ أعظَمُ منَ الأوّلِ**) لأنّ في إزالةِ الظِّلِّ بالشّمس دليلاً على جُودِه، فلولا الشّمسُ ما عُرِف الظِّلُّ، وأمّا الانتفاعُ بهما فالانتشارُ في النّهار، والهُدُوءُ في اللّيل، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] ﴿لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [الإسراء: ٦٦]، وما يَحصُلُ مِن وجودِ اللّيل منَ الرُّطوبةِ التي يَنْمو بها النّامي، وتصبغ الفواكه، ومِن وجودِ النّهارِ الإنضاجُ، وأكثرُ الاستمتاع. وكوْنُ الثالثِ، أي: قَبْضِ الظِّلِّ قَبْضاً يسيراً، أعظمَ منَ الثاني، لأنّ فيه الحُصولَ والإزالةَ معَ التَّدرُّج والمَهَل، فتَحصُلُ تلك الفائدةُ معَ معرفةِ الساعاتِ والأوقاتِ المَنُوطةِ عليها أكثرُ أحكام الشَّرع؛ ولأنّ في التَّدرُّج الاستئناسَ، وفي الفُجاءة التوحُّش.

قولُه: (**تشبيهاً لتباعُدِ ما بينَهما**)، يعني: «ثُم» هاهنا استعارةٌ تبعيّةٌ، حيث شَبَّهَ بُعدَ المَرْتَبةِ بالبُعدِ الزّماني، ثُم استُعيرَ لجانبِ المُشبَّه لفظةُ «ثم»، وليس المعنى أنهُ تعالى بعدَ ذلك المَدِّ بزمانٍ مَتَراخٍ جَعلَ الشّمسَ عليه دليلاً، فيجبُ الحَمْلُ على المَجاز، وكذلك ﴿ثُمَّ قَبَضْنَهُ إِلَيْنَا﴾.

قولُه: (**ووَجْهٌ آخرُ**)، وهذا الوجْهُ مَبْنيٌّ على أنّ «ثُم» مُجرًى على حقيقتِها، وهِي التّراخي في الزّمان، ولا شَكَّ أنّ الظُّلمةَ سابقةٌ على النُّور، قال اللهُ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ الَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقال ﷺ: «إنّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ في ظُلْمة، وألقَى عليهم مِن نُورِه»، أخرَجَه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مسنَدِه» عن عبدِالله بن عَمْرٍو[١].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) والترمذي (٢٦٤٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٤) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَن.

مَدَّ الظلَّ حين بنى السماءَ كالقُبَّة المَضْرُوبة، ودَحَا الأرضَ تحتها فألقت القبَّةُ ظِلَّها على الأرض فَيْناناً ما في أَديمِه جُوَبٌ لعَدمِ النيِّر، ولو شاءَ لجعَلَه ساكناً مُستقِرًّا على تلك الحالة، ثم خَلَقَ الشمسَ وجعَلَها على ذلك الظلِّ، أي: سَلَّطها عليه ونَصَبَها دليلاً مَتبُوعاً له كما يُتَّبَعُ الدليلُ في الطريق، فهو يزيدُ بها وينقُص، ويمتدُّ ويتقلَّص، ثم نَسَخَه بها فقَبَضَه قَبْضاً سهلاً يَسيراً غيرَ عَسير. ويَحتمل أن يريدَ قَبْضَه عند قيامِ

قولُه: (فَيْناناً)، **الأساس**: وغُصنٌ فَيْنانٌ: كثيرُ الأفنان، وهُو في ظِلِّ عيشٍ وفَيْنانِ شجرة، وعن بعضِهم: ظِلٌّ فَيْنانٌ، أي: ظَليلٌ، وصَرَفَه حيثُ جَعَلَه فَيْعالاً منَ الفَنَن، وأصلُه في الشَّجر، يقالُ: شجرةٌ فَيْنانةٌ. وفي «الصِّحاح»: رجُلٌ فَيْنانُ: طويلُ الشَّعَرِ وحسَنُه، وهُو فَعْلَانُ، جعلَه منَ الفَيْنة. قيل: وأطبَقَ الإمامانِ على أنه مُنصرِفٌ، والحَسَنُ بنُ هانئ مَنعَهُ الصَّرفَ في قولِه:

فَيْنانُ[1] ما في أديمِهِ جُوَبُ[2]

وهُو وَهْمٌ منهُ، كما وَهِمَ الطائيُّ[3] في قوله:

والنبعُ عُرْيانُ ما في عُودِهِ ثَمَرُ

قولُه: (ما في أديمِهِ جُوَبٌ)، هو جَمْعُ جُوبةٍ. **الجَوهريُّ**: الجُوبةُ: الفُرجةُ في السَّحابِ[4] وفي الجبال. وانجابَتِ السحابةُ: انكَشَفت، والجُوبةُ: موضعٌ يَنْجابُ في الحرّة، والجمعُ جُوَبٌ.

---

(١) في (ط): «والظل فينان»، وفي (ح) و(ف): «وللظل فينان»، والظاهر أنها زيادة مقحمة.

(٢) «ديوان أبي نواس» ص٤ وصَدْرُ البيت:

إذا تَنَتْهُ الغصونُ جَلَّلني

(٣) يعني أبا تمام الشاعر المشهور، ولم أهتدِ إليه في «ديوانه».

(٤) ومنه الحديث المشهور في باب الاستسقاء في الخطبةِ يومَ الجمعة وفيه: «فما يُشيرُ بيده إلى ناحيةٍ من السحاب إلّا انفرجت، وصارت المدينةُ مِثْلَ الجَوبةِ» أخرجه البخاري (٩٣٣) ومسلم (٨٩٧) من حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

الساعة بقبضِ أسبابه؛ وهي الأَجْرامُ التي تُلقي الظلَّ، فيكون قد ذَكَرَ إعدامَه بإعدامِ أسبابه، كما ذَكَرَ إنشاءَه بإنشاء أسبابه، وقوله: ﴿قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا﴾: يدلُّ عليه، وكذلك قولُه ﴿يَسِيرًا﴾، كما قال: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤].

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ ٤٧]

شبَّه ما يَستر من ظلامِ الليل باللِّباس الساتر. والسُّبات: الموت. والمَسبُوت: الميِّت؛ لأنه مَقطوعُ الحياة، وهذا كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠]. فإن قلتَ: هلّا فسَّرتَه بالراحة؟ قلتُ: النُّشور في مُقابلتِه يأباه ....

قولُه: (﴿قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا﴾ يَدُلُّ عليه)، أي: يَدُلُّ على أنّ المرادَ قَبْضُ الظِّلِّ وإعدامُه. وَصفَ القَبْضَ باليسير؛ لأنّ إتْيانَ الساعةِ وأمَاراتِها[1] عليه يسيرٌ، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]. وفائدةُ إلينا في ﴿قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا﴾ وصيغةِ الجَمْع: القَبْضُ التامُّ كقولِه تعالى: ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢].

قوله: (هلّا فسَّرتَهُ بالراحة؟)، يعني: السُّباتُ لفظٌ مُشترَكٌ. الجوهري: السُّباتُ: النَّومُ، وأصلُه الراحةُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾ [النبأ: ٩]، وقال: المَسْبوتُ: المَيِّتُ، والمَغْشيُّ عليه، وكذلك العليلُ إذا كان مُلقًى كالنّائم.

الأساس: جَعَلَ اللهُ النَومَ سُبَاتاً: مَوْتاً، وأصبحَ فلانٌ مَسبوتاً: ميِّتاً، فلمَ خصَصْتَهُ بالموت؟ وأجاب: أنّ النَّظْمَ والتقابُلَ هُو القرينةُ المُخصِّصةُ[2].

فإنْ قلتَ: ﴿ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ في مقابلِ ﴿ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ و﴿وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا﴾ لا قرينةَ لها؟ قلت: تكريرُ ﴿جَعَلَ﴾ يَدُلُّ على أنّ النّومَ داخلٌ في حُكم ﴿جَعَلَ﴾ الأوّل، وأنّ النّشْرَ في النّهارِ يُقابِلُها لاشتمالِ النُّشورِ على الظُّهورِ والبَعْث.

فإن قلتَ: وقد فَسَّرَ القاضي بهما حيث قال: جَعَلَ النَّومَ سُباتاً: راحةً للأبدانِ، بقَطْعِ

---

(١) في (ط): «وأمارتها».

(٢) في (ف): «هو القرينة المحضة».

إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهو مُرَنَّق. وهذه الآيةُ مع دلالتِها على قُدرة الخالق فيها إظهارٌ لنعمته على خَلْقه؛ لأنَّ الاحتجابَ بسَترِ الليل، ....

المشاغل، وأصلُ السَّبتِ: القَطْعُ، أو مَوْتاً؛ لأنهُ قَطَعَ الحياة ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ ذا نُشور، أي: انتشارٍ يَنتشرُ فيه الناسُ للمَعَاش، أو بُعِثَ منَ النَّوم بَعْثَ الأموات[1]. والمصنِّفُ أباهُ كلَّ الإباء، وضَرَبَ لهُ المَثَل.

قلتُ: قد تَقَرَّرَ أنّ السُّباتَ لفظةٌ مُشتَرَكةٌ وهِي مُفتقِرةٌ إلى قرينةٍ مبيِّنة، والقرينةُ ﴿نُشُورًا﴾ لتُقابلِها، فجَعْلُها حقيقةً شَرْعيّةً أَوْلَى منَ اللُّغَويّةِ التي بمنزلةِ المَجازِ على أنّ المقامَ لا يُساعدُ اللُّغويّةَ؛ لأنه إذا اتّفَقَ تفسيرُ الآيةِ معَ الآياتِ السابقةِ واللاحقة في المعنى وتضَمَّنَ نُكتةً زائدةً، كان أحسَنَ منَ الاختلاف، والخُلوِّ عن تلك اللَّطيفة، وفي السابقةِ حديثٌ مِن معنى الإيجادِ والإعدام، حيث فَسَّرَ القَبْضَ بالإعدام، والمَدَّ بالايجاد. واللاحقةُ فيها ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةً مَّيۡتًا﴾، فالآياتُ معَ دِلالتِها على القُدرةِ الباهرة، ومعَ إظهارِ النِّعمةِ فيها الدِّلالةُ على الحَشْرِ والنَّشْر، وبه رَمَزَ المصنِّفُ بقولِه: «والنّومُ واليَقَظة» أي: عبرةٌ فيهما لمنِ اعتبَر.

قولُه: (**إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهُو مُرَنَّقٌ**)، **الأساس**: وهُو يَعَافُ الطّعامَ والشرابَ، والمياه. [قال:

وإنّي لَشرَّابُ[2] المياه إذا صَفَتْ   وإنّـــي إذا كَــدَّرْتَها لَعَيُــوفُ

وناقةٌ عَيُوفٌ: تَشُمُّ الماءَ ثم تَدَعُه. وفيه[3]: لهُ رَوْنَقٌ، أي: حُسنٌ وبهَاء، وذهبَ رَوْنَقُه. ورَنَّقَه: كدَّرَه، كأنّ معناهُ: ذهبَ برَوْنَقِه الذي هُو صَفاؤه والمعنى: قولُه: ﴿نُشُورًا﴾ يَمنَعُ تفسيرَ السُّباتِ بالنَّوم الذي هُو الراحةُ؛ لعَدَم التقابُل، امتناعَ ناقةٍ تكرَهُ الماءَ الصافي، والحالُ أنّها عُرِضَتْ على الماءِ الكدر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢١).

(٢) قوله: «قال: وإني لشراب المياه» سقط من (ح) و(ف).

(٣) يعني في «أساس البلاغة» (رنق).

كم فيه لكثيرٍ من الناس من فوائدَ دِينيّةٍ ودُنيويَّة! والنومُ واليقظة وشَبَهُهما بالموت والحياة: أيُّ عبرةٍ فيهما لمن اعتبَر! وعن لُقمانَ: أنه قال لابنه: يا بُنيَّ، كما تنامُ فتُوقَظُ، كذلك تموتُ فتُنشَر.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ ٤٨]

قُرِئ: (الرِّيح)، ....

قولُه: (كم فيه لكثيرٍ منَ الناسِ مِن فوائدَ)، كم هُنا: خبَريّةٌ، وهِي خبرُ أنّ، وفي معناهُ أنشَدَ أبو الطيِّب:

وكم لظَـلام الليلِ عنـدَكَ مِن يدٍ … تُخـبِّرُ أنّ المانـويّـةَ[1] تكْـذِبُ
وقاكَ ردى الأعداءِ تَسْري عليهِمُ … وزاركَ فيه ذو الدَّلالِ المحجَّبُ[2]

قولُه: (والنَّومُ واليَقَظة)، «النومُ»: مبتدأٌ، والخبرُ: «أيُّ: عبرة»، على تأويلِ: مَقُولٌ عندَ ذكْرِهما: أيّ عبرةٍ فيهما، «وشَبَّهَهما بالموتِ والحياة» جملةٌ معترضةٌ لتأكيدِ معنى العِبرةِ فيهما. وقيل: هِي حالٌ، وليس بشيء، وفي نُسخة: «وشَبَهُهما» بالرَّفع: عطفٌ تفسيريّ.

قولُه: (قُرِئَ: «الرِّيح»)، قَرأَها ابنُ كثيرٍ وحْدَه[3]، وقَرأَ عاصمٌ ﴿بُشْرًا﴾ بالباءِ مضمومةً وإسكانِ الشِّين، وابنُ عامرٍ: بالنُّون مضمومةً، وإسكان الشِّين، وحمزةُ والكسائيُّ: بالنُّونِ مفتوحةً وإسكانِ الشِّين، والباقونَ: بالنُّونِ مضمومةً وضمِّ الشِّين[4]، وابنُ السَّمَيْفَع:

---

(١) وهم أتباعُ ماني القائلين بأن الخيَرْ من النهار، وأن الشرَّ من الليل، فعرَّض بهم المتنبي هذا التعريضَ اللطيف.

(٢) «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٧٨).

(٣) وقد سبق تعليل هذا الاختيار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. انظر: «حجّة القراءات» ص١١٨.

(٤) وقد سبق تفسير هذا الحرف في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]. انظر: «حجّة القراءات» ص٢٨٥.

و(الرِّياحَ نَشْرًا) إحياءً، و(نُشُرًا) جمعُ نَشُور؛ وهي المُحْيِية؛ و(نُشْرًا) تخفيف: نُشُر، و(بُشْرًا) تخفيف بُشُر؛ جَمْعِ بَشُورٍ وبُشْرى. و﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ **استعارةٌ مَليحة**، أي: قُدَّام المَطَر.

﴿طَهُورًا﴾: بَليغاً في طَهارته. **وعن أحمدَ بنِ يحيى**: هو ما كان طاهِراً في نَفْسِه مُطَهِّراً لغيره. **فإنْ كان ما قاله شَرْحاً لبلاغته في الطهارة؛ كان سَديداً**، ويعضدُه قولُه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال: ١١]، **وإلّا فليسَ «فَعُولٌ»**

«الرِّياح بُشْرى»، بالباءِ مثْل: حُبْلى. قال ابنُ جِنِّي: «بُشْرَى»: مصدرٌ وقَعَ موقعَ الحال، أي: مُبشِّرةً، نحوَ قولِهم: جاء زيدٌ رَكْضاً، أي: راكضاً، وهَلُمَّ جَرّاً، أي: جارّاً أو مُنجَرّاً[1].

قولُه: («نَشْراً»: إحياءً)، على أنّ «نَشْراً»: حالٌ مِن ضميرِ الفاعل، وقولُه: «ونُشُراً»: جَمْعُ: نُشُوراً، وهِي المُحيِيَة» على أنهُ حالٌ منَ المفعول.

قولُه: (**استعارةٌ مليحةٌ**)، إمّا ترشيحيّةٌ، إذا قُرِئَ: ﴿بُشْرًا﴾ بالباءِ، شَبَّهَ المطرَ بالرّحمة، ثُم استُعيرَ لهُ الرَّحمةُ ورَشّحَها بقولِه: ﴿بُشْرًا﴾، قال: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [التوبة: ٢١]، ثُم جَعَلَها بيْنَ يدَيْه تتميماً لها؛ لأنّ البشيرَ يتقَدَّمُ المُبشَّرَ به، ويجوزُ أن تكونَ تمثيليّةً، و﴿بُشْرًا﴾ مِن تتمّةِ الاستعارة، وداخلٌ في جُملتِها، ومَنْ قرَأَ «نَشْراً» بالنُّون كان تجريداً لها؛ لأنّ النَّشْرَ يُناسِبُ السَّحابَ.

قولُه: (**وعن أحمدَ بنِ يحيى**)، وهُو أبو العباسِ ثعلبٌ. قال ابنُ الأَنْباريِّ: كان إمامَ الكوفيِّينَ في النَّحوِ واللُّغةِ في زمانِه، وكان ثقةً دَيِّناً مشهوراً بصِدقِ اللَّهجةِ والمعرِفةِ بالغريب. وقال المُبرِّد: أعلمُ الكوفيِّينَ ثعلبٌ، فذُكِرَ الفَرّاءُ فقال: لا يَعْشُرُه[2].

قولُه: (**فإنْ كان ما قالهُ شَرْحاً لبلاغتِه في الطّهارةِ؛ كان سَديداً ..... وإلّا فليس« فَعولٌ»**

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٣) وزاد ابن جني: «ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي: ساعيات. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٥: ٧٧).

(٢) انظر: «نزهة الألبّاء» للأنباري ص٢٢٨. وقوله:«لا يَعشُرُه» أي: لا يبلغ عِلمُه عُشَر عِلمِه.

من التفعيلِ في شيء. ....

منَ التفعيل في شيء)، قال القاضي: «فَعولٌ» غَلَبَ في معنـيَيْنِ، أحدُهما: اسمٌ كالوَضوءِ والوَقُود: لِـما يُتَوضَّأُ ويُوقَدُ به. وثانيهما: للمبالغة، كالشَّكورِ والغفور. وقد جاء للمفعولِ كالضَّبوث، وللمصدَرِ كالقَبُول، وللاسم كالذَّنُوب[1].

وقال صاحبُ «المُغرِب»: وما حُكِي عن ثعلبٍ إنْ كان زيادةَ بيانٍ لنهايتِه في الطَّهارة، فصَوابٌ حسَنٌ، وإلّا فليس فَعولٌ منَ التفعيلِ في شيء، وقياسُ هذا على ما هُو مشتَقٌّ منَ الأفعالِ المتعدِّية، كقَطُوع ومَنُوع، غيرُ سَديد[2]. ونَقَلَ صاحبُ «المطلع» عن «بسيط»[3] الواحِديِّ، أنه قال: أجاد أبو القاسِم الزجاجيُّ[4] في تفسيرِ الطَّهور، وكشَفَ عن حقيقةِ المعنى فقال: الطَّهورُ: اسمٌ للماء الذي يُتطَهَّرُ به، ولا يجوزُ إلّا أن يكونَ طاهراً في نفسِه، مُطهِّراً لغيرِه؛ لأنّ عُدولَ العرَبِ عن صيغةِ «فاعِل» إلى «فَعيلٍ» أو «فَعولٍ» لزيادةِ المعنى؛ لأنّ اختلافَ الأبنيةِ لاختلافِ المعاني، فكما لا يجوزُ التسويةُ بيْنَ صابرٍ وصَبُور، وشاكرٍ وشَكُور، كذلك في: طاهرٍ وطَهُور، والشيءُ إذا كان طاهراً في نفسِه لا يجوزُ أن يكونَ مِن جِنسِه ما هو أطهَرُ منهُ حتّى تَصِفَه بطَهُورٍ لزيادةِ طَهارتِه، ولا كذلك قادرٌ وقدير، وغافرٌ وغفور، لأنّ هذه نُعوتٌ تَحتمِلُ الزِّيادةَ، والطَّهارةُ ليست كذلك، فإذا نَقَلنا الطاهرَ إلى طَهُورٍ لم يكنْ إلّا لزيادةِ المعنَى، وذلك المعنى ليس إلّا التطهيرَ.

فإنْ قيلَ: بناءُ الطَّهورِ مِن: طَهُرَ يَطْهُرُ طَهارةً، وهُو لازمٌ، فكيف يجوزُ تعديتُه بتطهيرِ غيرِه؟ قُلنا: النَّظَرُ في هذه اللفظةِ أدّى إلى أنّ فيه معنى التطهير؛ لأنه لا يجوزُ إطلاقُه على الماءِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٢).

(٢) «المُغرب في ترتيب الـمُعرب» (٢: ٢٩).

(٣) وهو أكبر مصنفاته في «التفسير»، ولم يُطْبَعْ بَعْدُ.

(٤) شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي، صاحب التصانيف، وتلميذ العلامة أبي إسحاق الزجاج وهو منسوب إليه، توفي سنة ٣٣٧هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٧٥).

والطَّهور على وجهَيْن في العربيّة: صِفَة، واسمٌ غيرُ صِفة؛ فالصِّفةُ: قولُك: ماءٌ طَهُور، كقولك: طاهرٌ، والاسمُ: قولُك لِـما يُتطهَّر به: طَهُور، كالوَضُوء، والوَقود، لِما يُتوضَّأ به وتُوقَد به النار. وقولُهم: تطهَّرتُ طَهُوراً حَسناً، كقولك: وَضوءًا حسناً، ذَكَره سِيْبويه، ومنه قوله ﷺ: «لا صلاةَ إلّا بطَهُور» أي: طَهارة. فإن قلتَ: ما الذي يُزيل عن الماءِ اسمَ الطَّهور؟ قلتُ: تيقُّنُ مُخالطة النجاسةِ، أو غَلَبَتُها على الظنِّ، تغيَّرَ أحدُ أوصافِه الثلاثة أو لم يَتغيَّرْ، ....

الذي ليسَ بمُطهِّر، لأنّ العرَبَ لا تُسمِّي الشيءَ الذي لا يقَعُ به التطهيرُ طَهُوراً، فمِن هذا الوجهِ يجب أن يُعلَمَ، لا منَ التعدِّي واللُّزوم.

فإنْ قيل: هذا يُشكِلُ بقولِه عَزَّ وجَلَّ في صفةِ شرابِ أهلِ الجنة: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وبقولِ جَريرٍ:

عِذَابِ الثنايا رِيقُهنَّ طَهورُ[1]

قُلنا: لـمّا وصَفَ اللهُ تعالى الماءَ في الدُّنيا بالطَّهارة، فجعَلَهُ طَهُوراً، وهذا غايةُ ما يُوصَفُ به الماءُ، وُصِفَ ذلك الشرابُ أيضاً بهذا الوَصْفِ ليَعتقِدَ فيه منَ الطَّهارةِ ما اعتقَدْناهُ فيما وَصفَه منَ الماء، وإن كان ذلك أرفَعَ وأشرَفَ، وكذلك جريرٌ لـمّا عَلِمَ أنّ غايةَ وَصْفِ الماءِ أن يُقالَ: طَهُورٌ، شَبَّهَ الرِّيقَ بالماء، وأحَبَّ أن يُزيلَ عن الرِّيقِ سِمةَ النَّجاسة فلم يُمكنْه أن يَصِفَه إلّا بما يوصَفُ به الماءُ، ألا تَرى أنهُ قال: عِذَابُ الثنايا، فوَصَفَها بالعُذوبة، وهِي مِن صفةِ الماء، فكما أنّ العَذْبَ حقيقةٌ في الماءِ مَجَازٌ في غيرِه، كذلك الطَّهورُ حقيقةٌ في الماءِ مُستعارٌ في الرِّيق، وهذا واضحٌ جِدّاً. انتهى كلامُ الزُّجَاجيِّ. الزُّجَاجيُّ: بالجيم الخفيفة.

---

(١) لم أجده في «ديوانه»، وذكره السريُّ الرفّاء في «المحبّ والمحبوب» ص١٨، وصَدْرُ البيت:

إلى رُجَّحِ الأكفالِ غيدٍ من الصِّبا

وقَبْلَه:

خليـليَّ هــل في نظـرةٍ إنْ نظرتُها ... أداوي بهـا قَلْبــاً علـيَّ فُجورُ؟!

أو استعمالُه في البَدن لأداء عبادةٍ عند أبي حَنيفة، وعند مالكِ بن أنس: ما لم يتغيَّرْ أحدُ أوصافه فهو طَهُور. فإن قلتَ: فما تقولُ في قوله ﷺ حين سُئل عن بِئرِ بُضَاعة فقال:

قولُه: (**أواستعمالُهُ في البَدَن**)، عطفٌ على «تَيقُّنُ مُخالطةِ النَّجاسة»، وفيه إشعارٌ بأنّ الماءَ المستعمَلَ مسلوبٌ عنهُ الطَّهُوريّةُ فيبقَى طاهراً.

قولُه: (**وعندَ مالكِ بنِ أنس**)، قال صاحبُ «الجامع»: هُو صاحبُ المذهبِ أبو عبدِالله مالكُ بنُ أنسِ بن مالكِ بن أبي عامرٍ من بني حِمْيَرِ ابنِ سَبَأ الأكبرِ[1]. وأنسُ بنُ مالك مِنَ الأنصارِ مِن بني النجّار، صاحبُ رسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (**فما تقولُ في قوله ﷺ حين سُئلَ عن بِئرِ بُضَاعةَ؟**)، يعني: هذا الحديثُ يُقوّي مذهبَ مالكٍ ما لم يتغيَّرْ أحدُ أوصَافِه فهُو طَهُور[2]، ومذهبُ الشافعيِّ: الماءُ الكثيرُ كذلك[3]. وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ ما ذكَره أبو حنيفةَ هُو حُكمُ الماءِ الراكد، وبئرُ بُضاعةَ ماؤها جارٍ.

قلتُ: أمّا حديثُ بئرِ بُضاعةَ فعن أبي داودَ والتِّرمذيِّ والنِّسائيِّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ قال: قيل: يا رسُولَ الله، إنه يُستَقَى لك مِن بئرِ بُضَاعةَ، ويُلقَى فيه لحومُ الكلابِ وخِرَقُ المَحائِض وعِذَرُ الناس؟ فقال ﷺ: «إنّ الماءَ طَهُورٌ لا يُنجِسُهُ شيء»[4].

---

(١) «جامع الأصول» (١: ١٨٠).

(٢) يوضّحه قولُ ابن العربيِّ المالكيِّ في «أحكام القرآن» (٣: ١٤٢٠): وقد فاوضْتُ الطوسيَّ الأكبر - يعني الإمام أبا حامدٍ الغزاليّ رحمه الله - في هذه المسألة مِراراً، فقال: «إنّ أخْلصَ المذاهبِ في هذه المسألةِ مذهَبُ مالك؛ فإنّ الماءَ طهورٌ ما لم يتغيّر أحدُ أوصافِه؛ إذ لا حديثَ في الباب يُعَوَّلُ عليه، وإنّما المُعوَّلُ على ظاهرِ القرآن وهو قولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ وهو ما دامَ بصفاتِه، فإذا تغيّر عن شيءٍ منها خرج عن الاسم بخروجه عن الصفة، ولذلك لم يجد البخاري إمامُ الحديثِ والفقه في البابِ خبراً صحيحاً يُعَوِّلُ عليه، قال: «باب إذا تغيّر وصفُ الماء». انتهى.

(٣) لأن الكثرة عند الشافعية تدفَعُ حكمَ الاستعمال، انظر: «الوسيط» للغزالي (١: ١٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٦) والترمذي (٦٦) والنسائي (١: ١٤١) وقال الترمذي: حديثٌ حسن.

«الماءُ طَهُور لا ينجِّسُه شيء إلّا ما غيَّر لونَه أو طَعْمه أو رِيحه»؟ قلتُ: قال الواقديُّ: كان بئرُ بُضاعةَ طريقاً للماء إلى البساتين.

[﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴾ ٤٩]

وإنما قال: ﴿مَّيۡتٗا﴾؛ لأنَّ «البلدةَ» في معنى «البلد» في قوله: ﴿فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ [فاطر: ٩]، وأنه غيرُ جارٍ على الفعل كفَعُولٍ ومِفْعال ومفْعِيل. وقُرئ: (نَسقِيه)

قال أبو داودَ: سُئِلَ قَيِّمُ بئرِ بُضَاعةَ عن عُمقِها؟ قال: إذا كثُرَ كان إلى العانَة، وإذا نقَصَ كان دونَ العَوْرة، قال أبو داودَ: قدرْتُ[١] بئرَ بُضَاعةَ، فإذا عَرْضُها ستةُ أذرُع.

وقلتُ: الظاهرُ مِن هذه الرِّوايةِ أنّها كانت راكدةً، واللهُ أعلم. قال صاحبُ «النِّهاية»: هِي بئرٌ معروفةٌ بالمدينة، والمحفوظُ ضمُّ الباء، وأجازَ بعضُهم كسْرَها، وحَكَى بعضُهم بالصّادِ المهمَلة، وعن بعضِهم: بُضَاعةُ: اسمُ امرأةٍ نُسِبَتْ إليها البئرُ.

قولُه: (لأنّ «البلدةَ» في معنى «البلد»)، أي: لم يُقلْ: «ميْتة»؛ لأنّ معنى «البلدِ» و«البلدةِ» واحدٌ.

الراغب: البَلَدُ: المكانُ المُحيطُ المحدودُ. وسَمَّى المَفازةَ[٢] بلداً لكونِها مَوْطِناً للوحوش، والمقبُرةَ بلداً لكونِها مَوْطِناً للأموات[٣].

قولُه: (وأنهُ غيرُ جارٍ على الفعل)، أي: «المَيْتُ» ليس على وِزَانِ الفعل، فيكونُ مُلحَقاً بالأسماء، كالذَّبيحةِ والنَّطيحة. قيل: إنّ نَحْوَ «فاعل» جارٍ على «يَفْعَلُ» مِن حيثُ الحَركاتُ والسَّكَناتُ، ونَحْوُ «مفعولٍ» جارٍ على «يُفْعَلُ»؛ لأنّ أصلَه «مُفعَلٌ»، وأمّا نحوُ «فَعولٍ» و«مِفعَالٍ» و«مِفعيلٍ» و«فَعيلٍ» بمعنى «مفعولٍ» فليس جارِياً على الفعل، فيستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّث.

(١) وفي «سنن أبي داود»: وقَدَّرْتُ أنا بئر بُضاعةَ بردائي، مدَدْتُه عليها ثم ذَرعْتُه فإذا عرضُها ستّةُ أذرُع.

(٢) في (ح) و(ف): «المغارة» بالغَيْنِ المُعجمة.

(٣) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

بالفتح. وسَقى، وأسقى: لُغتانِ. وقيل: أسقاه: جَعل له سُقيًا. الأناسِيُّ: جمعُ إنسيٍّ، أو إنسان، **ونحوُه: ظَرابيُّ** في ظِربان، على قلبِ النون ياءً، والأصلُ: أناسِينُ وظَرابِينُ. وقُرِئ بالتخفيف بحذف ياءِ أفاعِيل، كقولك: أناعِمُ، في: أناعِيْمَ. فإن قلتَ: **إنزالُ الماء موصوفاً بالطَّهارة** وتعليلُه بالإحياء والسَّقي يُؤذِنُ بأنَّ الطهارة شرطٌ في صحَّةِ ذلك، كما تقولُ: حَمَلني الأميرُ على فرسٍ جَواد لأصيدَ عليه الوحش. قلتُ: لـمّا كان سقيُ الأناسيِّ من جُملة ما أُنزِلَ له الماء، وَصَفَهَ بالطَّهور إكراماً لهم، وتتميماً للمنَّةِ عليهم، وبياناً أنَّ مِن حقِّهم حين أرادَ اللهُ لهم الطهارةَ **وأرادهم عليها** أنْ يُؤثِروها في بَواطنهم ثم في ظَواهرهم، ....

قولُه: (ونحوُه: ظَرَابيُّ)، **الجوهري**: هِي دُوَيبَّةٌ كالهِرَّةِ مُنتِنةُ الرِّيح، يقال: ظِرْبَى على فِعْلَى هُو جَمْعٌ، مثْلَ: حِجْلَى جَمْعُ، حَجَل، وربّما مُدَّ وجُمِعَ على ظَرَابِيَّ، مثْلَ: حِرْباءَ وحَرَابيَّ، كأنهُ جَمْعُ ظِرْباءَ.

وقال الزجَّاجُ: «أَنَاسِيَّ»: جَمْعُ إنْسيٍّ، ككُرْسيٍّ وكَرَاسيَّ، أو جَمْعُ أناسين، كسَراحينَ وسِرحانَ[1].

قولُه: (**إنزال الماءِ موصُوفاً بالطَّهارة**)، يعني: لا شَكَّ أنّ في إنزالِ الماءِ منَ السَّماءِ لأجْلِ إحياءِ الأرض، وسَقْيِ الأنعام مناسبةً، وأيُّ مناسبةٍ لطَهُوريّةِ الماءِ في هذا المعنى؟ وأجابَ: أنّ أجَلَّ تلكَ العِلَلِ سَقْيُ الأنَاسِيِّ، وأنهُ هُو المقصُودُ الأَوْلى، فيجبُ امتيازُه عن سائِرِها بما يختَصُّ بهم، وأشرَفُ الغَرَضِ في الإنعام عليهم تعرُّضُهم لِما يفوزونَ به على السّعادةِ العُظمى، والحياةِ الأبَديّةِ مِنَ العبادة، وهِي لا تَحِلُّ إلّا بطهارةِ الظاهرِ والباطن، فعلى المكلَّفِ أن يتعرَّفَ شُكرَ هذه النِّعمةِ بقلبِه، ويَظهَرَ أثَرُه على جَوارحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنْ يؤْثِروها في بَواطِنهم ثُم في ظواهِرِهم».

قولُه: (**وأرادَهم عليها**)، **الأساس**: وأرادَه على الأمرِ: حَمَله عليه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧١).

وأن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم عن مُخالطةِ القاذورات كلِّها كما رَبأ بهم ربُّهم. فإن قلتَ: **لم خصَّ الأنعامَ مِن بينِ ما خَلَقَ من الحيوان الشاربِ؟** قلتُ: لأنَّ الطيرَ والوحش تُبعِدُ في طلبِ الماء فلا يُعوِزُها الشربُ بخلاف الأنعام، ولأنها قِنْية الأَناسيِّ، وعامَّةُ منافعهم متعلِّقةٌ بها، فكان الإنعامُ عليهم بسَقْيِ أنعامهم كالإنعام بسَقْيهم. فإن قلتَ: **فما معنى تنكير الأنعام والأناسيِّ** ووَصفِها بالكثرة؟ قلتُ: معنى ذلك: **أن عِلْية الناس** وجُلَّهم مُنِيخُون بالقُرْبِ من الأوديةِ والأنهار ومنابعِ الماء، ففيهم غُنيةٌ عن سقيِ السماء، وأعقابُهم ـ وهم كثيرٌ منهم ـ لا يُعيشهم إلّا ما يُنزل اللهُ من رحمته وسُقيا سمائه، وكذلك قولُه: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾ يريدُ بعضَ بلاد هؤلاء المُبتعِدين عن مظانِّ الماء. فإن قلتَ: لِـمَ قُدِّم إحياءُ الأرض وسقْيُ الأنعام على سقي الأناسيِّ؟ قلتُ: لأنَّ حياة الأناسيِّ بحياةِ أرضِهم وحياةِ أنعامهم، فقُدِّم ما هو سببُ حياتهم وتعيُّشهم على سَقْيهم، **ولأنهم إذا ظَفِرُوا بما يكونُ سُقيا أرضِهم** ومَواشيهم، لم يَعدَمُوا سُقياهم.

قولُه: (**وأن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم**)، **الجوهري**: المَرْبَأةُ: المَرْقَبَةُ، وقولُهم: إنّي لأَرْبَأُ بِكَ عن هذا الأمرِ، أي: أرفَعُكَ عنه.

قولُه: (**أنّ عِلْيةَ الناسِ**)، **الأساس**: العِلْيَةُ: جَمْعُ عَليٍّ، أي: شريفٌ رفيعٌ، مثلَ: صَبِيٍّ وصِبْيَةٍ، وفي استعمالِهم: عِلْيَةُ الناس: أكثرُهم، يقولونَ: عِليَةُ متاعِك رديءٌ. وفي قولِ المصنِّف: «عِلْيَةُ الناس وجُلُّهم» ثُم في «وأعقابُهم، وهُم كثيرٌ منهم»: لطيفةٌ[1]، وأنّ المرادَ مِن ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا﴾: كثيراً في أنفُسِهم، وإن كانوا بقايا أكثرِ الناس.

قولُه: (**ولأنّهم إذا ظَفِروا بما يكونُ سُقْيا أرضِهم**)، جوابٌ آخَرُ، والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على تقدُّم الأسبابِ على المسبَّبات، والثاني على تقديم ما يَشتَدُّ فيه الاحتياجُ إلى الماءِ ويَكثُرُ به الانتفاع، فإنّ انتفاعَ الإنسانِ بحياةِ الأرض أكثر، واهتمامُه بسُقْياها أشَدُّ مِن سُقْيا الأنعام، ثُم اهتمامُه بسُقيا الأنعام أقدَمُ مِن سُقْيا نفْسِه؛ لأنّهم إذا ظَفِروا بما يكونُ سُقْيا أرضِهم

---

(١) في (ح) و(ف): «وهي لطيفة».

[﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ ٥٠]

يريدُ: ولقد صرَّفنا هذا القولَ بين الناس في القرآنِ وفي سائر الكُتب والصُّحف التي أُنزلتْ على الرسل، وهو ذِكْرُ إنشاء السَّحاب وإنزالِ القَطْر؛ ليفكِّروا ويَعتَبِروا، ويَعرفوا حقَّ النِّعمة فيه، ويَشكُروا، ﴿فَأَبَىٰٓ﴾ أكثرُهم إلّا كُفرانَ النِّعمة وجُحودَها **وقلّةَ الاكتِراث** لها. وقيل: صرَّفنا المطرَ بينهم في البلدانِ المختلفة والأوقاتِ المُتغايِرة، وعلى الصِّفاتِ المُتفاوِتة مِن: **وابلٍ، وطَلٍّ**، وجَوْد، ورَذَاذ، ودِيمة، ورِهام، فأبَوْا إلّا الكُفور، وأن يقولوا: **مُطِرْنا بنَوْء كذا**، ولا يَذكُروا صُنعَ الله ورحمتَه. ....

ومَواشيهم لم يَعدَموا سُقْياهم. وهذا الجوابُ أحسَنُ، ولمعنى الإيغالِ والتتميم أجمَعُ؛ إذْ ليس اهتمامُ مَن يَقرَبُ الأَوْدِيَة والأنهارَ ومنابعَ الماء، كاهتمام مَن هُو بعيدٌ منها، فعلى هذا المرادُ بالأَنَـاسيِّ: أصحابُ البَوادي والمتبعِّدونَ مِن مَظانِّ الماء.

قال صاحبُ «الفرائد»: على هذا لم يَلزَمْ أن يكونَ المرادُ منَ الطَّهورِ المطرَ؛ لأنّ إحياءَ الأرض وسَقْيِ الأنعام، لا يقتضيانِ كوْنَ الماءِ مُطهِّراً.

قلتُ: قد مَرَّ أنّ دِلالةَ الطَّهورِ على تلك اللَّطيفةِ بحسَبِ الرَّمزِ والتلويح، على أنّ سُلوكَ طريقِ الإدماج، وإشارةَ النصِّ دَأْبُ البُلَغاء، وطريقةُ الفقهاء.

قولُه: (**وقلّة الاكتراث**)، **الأساس**: كرَثَهُ الأمرُ: أي: حرَّكَه، وأراكَ لا تكترِثُ لذلك؛ ولا تعبأُ به.

قولُه: (**مِن وابِلٍ، وطَلّ**)، الوابلُ: المطرُ الشّديدُ، والطَّلُّ: أضعفُ المطر، والجُود: المطرُ البالغ، والرَّذاذُ: المطرُ الضَّعيفُ، والرِّهْمَةُ: المطرُ الضَّعيفُ الدائم، والدِّيمةُ: المطرُ الذي يَدومُ أياماً ثلاثةً أو أكثر.

قولُه: (**مُطِرْنا بنَوْءِ كذا**)، الأنواءُ ثمان وعشرونَ منزلةً مِن منازِل القمر، كلُّ منزلةٍ نَوْءٌ.

قولُه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا»[1]، أي: في وقتِ سُقوطِ هذه المنزِلة، وقد مضَى شَرحُها، وسيجيءُ في سُورةِ يسٓ مُستقْصًى.

---

(١) هذا مستفادٌ مما أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١) من حديثِ زيد بن خالد الجهني.

وعن ابنِ عبَّاس: ما مِن عامٍ أقلّ مَطراً من عام، ولكنَّ اللّــهَ قَسم ذلك بين عبادِه على ما شاء. وتلا هذه الآيَة. ورُوي: أنَّ الملائكةَ يَعرفون عَدَدَ المطر ومقدارَه في كلِّ عام؛ لأنه لا يَختلِفُ، ولكنْ تَختلِفُ فيه البلاد. ويُنتزَعُ مِن هاهنا جوابٌ في تَنكيرِ البلدة والأنعام والأناسيِّ، كأنه قال: لنُحيِيَ به بعضَ البلاد الميتة، ونُسقِيَه بعضَ الأنعام والأناسي، وذلك البعضُ كثير. فإن قلتَ: هل يَكفُر من يَنسبُ الأمطارَ إلى الأنْواء؟ قلتُ: إنْ كان لا يَراها إلّا مِنَ الأنواء ويَجحَدُ أنْ تكونَ هي والأنواءُ مِن خَلْقِ الله: فهو كافر، وإنْ كان يرى أنَّ اللّــهَ خالِقُها وقد نَصَبَ الأنواءَ دلائلَ وأَماراتٍ عليها: لم يَكفُر.

قولُه: (**وعنِ ابنِ عبّاسٍ: ما مِن عام أقلَّ مطراً**)[1]، إلى قولِه: «وتَلا هذه الآيَةَ» دِلالةُ الآيةِ عليه أنّ معنى التصريفِ: التحويلُ الكثير، يعني: صَرَّفْنا ما قسَمْنا منَ المطرِ بينَهم في البُلدانِ المختلفةِ بحسَبِ اختلافِ احتياجِهم، أو لـمُجرَّدِ المشيئة.

قولُه: (**ويُنتزَعُ مِن هاهنا**)، أي: مِن هذا التأويلِ جوابٌ عن السؤالِ الماضي، أي: قولُه: «فما معنى تنكيرِ الأنعام والأناسيِّ»؟ وذلك أنّ إنزالَ المطرِ إذا كان بقَدْرِ احتياجِ الناسِ إليه واستغنائِهم عنهُ، فلا بدَّ منَ التصريفِ؛ فإنّ مَن أناخَ بقُرْبِ الأوديةِ والأنهارِ ومنابعِ الماء لم يَبلغ احتياجُه إلى سَقْيِ الماء احتياجَ مَن هُو بعيدٌ من ذلك.

وأمّا بيانُ النَّظْمِ فإنهُ تعالى لـمّا قال: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ وعَلَّله بحياةِ البلدةِ المَيْتةِ، وسَقْيِ بعضِ الأنعام وبعضِ الأَناسيِّ، عُرِفَ أنّ ذلك كان بقَدْرِ الاحتياجِ ولا بدَّ مِن قادرٍ مختارٍ عالمٍ بجُزْئيّاتِ أحوالِ المخلوقينَ، حتى يُحوِّلَ إلى كلٍّ مِن ذلك ما يَحتاجُ إليه، فقيل: ولقد صَرَّفْنا، وجيء بالجُملةِ القَسَميّة، لإبطالِ زَعْمِ مَن يَزعُمُ أنّ ذلك بسببِ الأنواء.

قولُه: (**وقد نَصَبَ الأنواءَ دلائلَ وأَماراتٍ عليها: لم يَكفُرْ**)، **النِّهاية**: وإنّما غَلَّظَ النبيُّ ﷺ في أمرِ الأنواء؛ لأنّ العرَبَ كانت تَنسُبُ المطرَ إليها، فأمّا مَن جعَلَ المطرَ مِن فعْلِ الله تعالى،

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٠٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٣).

[﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا * فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ ٥١ - ٥٢]

يقول لرسولِه ﷺ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ لخفَّفنا عنك أعباءَ نِذارةِ جميعِ القُرى. و﴿لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ ﴾ نبيًّا يُنذرها، وإنما قَصَرنا الأمْرَ عليكَ، وعظَّمناك به، وأجلَلْناكَ، وفضَّلناك على سائرِ الرُّسل، فقابِلْ ذلك بالتشدُّدِ والتصبُّر، ولاَ تُطِعِ الْكَافرينَ فيما يُريدونَكَ عليه. وإنما أرادَ بهذا تهييجَه وتهييجَ المؤمنينَ وتحريكَهم. والضميرُ للقرآن، أو لتركِ الطاعة الذي يدلُّ عليه: ﴿ فَلَا تُطِعِ ﴾، ....

وأراد بقولِه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا» أي: في وقتِ كذا، وهُو هذا النَّوءُ الفُلانيُّ، فإنّ ذلك جائزٌ، أي: أنّ اللهَ تعالى قد أجْرَى العادةَ أنْ يَأتيَ بالمطرِ في هذه الأوقات.

وأحسَنُ منهُما قولُ الإمام: «مَن جعَلَ الأفلاكَ والكواكبَ مُستَقِلّةً باقتضاءِ هذه الأشياءِ فلا شَكَّ في كُفْرِه، وأمّا مَن قال: إنهُ تعالى جَبَلَها على خَوَاصَّ وصفاتٍ تَقتضي هذه الحوادثَ فلعلّ لا يَبلُغُ خطاُهُ إلى حدِّ الكُفْر»(١).

قولُه: (أو لتَرْكِ الطاعة)، يعني: أنّ الضَّميرَ المجرورَ في ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ﴾ للقرآنِ، والمعنى ما سَبَقَ، وإنّما أَخَّرَ «ولا تُطِع» عن معنى قولِه: ﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ﴾ وفي التنزيلِ مُقدَّم؛ لأنّ قولَه: ﴿ فَلَا تُطِعِ ﴾ مرتَّبٌ بالفاء على ما سَبَقَ، ولـمّا لم يصحَّ أن يكونَ مُرَتَّباً عليه ظاهراً انتَزَعَ مِن مفهومِ السابقِ واللّاحق، وهُو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ ﴿وَجَاهِدْهُم ﴾ معنيَيْنِ، وجعَلَهما مترتِّبَيْن وعَطَفَ «ولا تُطِع» بالواوِ عليهما، أو لتَرْكِ الطاعة الدالِّ عليه «ولا تُطِع»، يعني: أنّهم يَجِدُّونَ ويجتهدونَ في أن تَميلَ إليهم وتتَّبعَ أهواءَهمُ الباطلةَ لتوهينِ أمرِك فلا تتَّبعْ أهواءَهم، وجاهِدْهم بتَرْكِ طاعتِهم جِهاداً كبيراً.

وفي قولِه: «ولا تُطع الكافرين فيما يريدونك عليه» إشارةٌ إلى أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾؛ لأنهُ إنكارٌ على حِرْصِه على إسلامِهم وتَهالُكِه فيه، حيثُ كان يَبذُلُ فيه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩٩).

....

وُسْعَه ومجهودَه، وبلَغَ ذلك إلى أن خوطبَ بقولِه: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وبقولِه: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ولذلك قال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ أي: أتحسَبُ أنّك إنْ أطَعْتَهم فيما يريدونَكَ عليه يَسمَعونَ قولَك، أو يَعقِلونَ الآياتِ، ويَشكُرونَ نِعَمَ الله عليهم، فإنّهم كالأنعام بل هُم أضَلُّ سبيلاً. ألا تَرى كيف غَفَلوا عن أظهرِ الأشياءِ دِلالةً وهو مَدُّ الظِّلِّ وقَبْضُه، وغَمَطوا أعظمَ النِّعَم كُفراناً، وهُو جَعْلُ اللّيلِ لِباساً لهم، والنهارِ نُشوراً، وإرسالُ الرِّياح وإنزالُ الماءِ لإحياءِ أراضيهم واستقاءِ مَواشيهم، وإذا كان كذلك كيف تُطيعُهم فيما يُريدونَك، كأنّكَ لم تَستقِلَّ بأعباءِ النِّذارة، ولو شِئْنا لَخَفَّفْنا عنكَ وإنّما قصَرْنا الأمرَ عليك تفضيلاً لكَ على سائرِ الرسُل، فقابِلْ ذلك بالصّبرِ والجهادِ الكبير، ولا تُطِعْهُم فيما يُريدونَكَ عليه، وجاهِدْهم بالقرآنِ جهاداً كبيراً.

ولا بدَّ مِن هذا التأويل، لا ما قيل: إنّها تَدُلُّ على التأديبِ وعلى أنهُ سبحانَه وتعالى قادرٌ على أن يَبعَثَ في كلِّ قريةٍ نذيراً مثْلَ محمّدٍ صَلَواتُ الله عليه، لأنّ الفاءَ للسببيّة، والأمرَ بالجهادِ المؤكّدِ بقولِه: ﴿جِهَادًا﴾، ووَصْفَه بالكبير بعدَ النّهي عن طاعةِ الكَفَرة موجِبٌ لذلك؛ فإنّ عِظَمَ السببِ يَدُلُّ على عِظَم المسبَّبِ وعكسِه، وإليه يُنظَرُ قولُه صَلَواتُ الله عليه: «أُعطِيتُ خمساً لم يُعطَهُنَّ أحدٌ قبْلي: كان كلُّ نبيٍّ يُبعَثُ إلى قومِه خاصّةً، وبُعِثتُ إلى كلِّ أحمرَ وأسود». الحديث، أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن جابر[1].

ويَعضُدُه ما ذكَرْنا أنّ قولَه تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ واردٌ على نَهج بَراعةِ الاستهلال، وهُو مُشتمِلٌ على هذا المعنى: فإنّ إنزالَ القرآنِ وتخصيصَهُ بما يَدُلُّ على كونِه فارقاً بيْنَ الحقِّ والباطل، وكوْنِ منزلِه معظَّماً في ذاتِه مباركاً في صِفاتِه موجِبٌ لأنْ لا يختصَّ إنذارُ رسُولِه بقوم دونَ قوم، بل يكونُ للعالَمِينَ منَ الثّقلَيْنِ نذيراً، فإذن المعنى الذي سيقت هذه السُّورةُ الكريمةُ لهُ: الحديثُ في الرسُولِ وإنذارِه، وبقيّةُ المعاني دائرةٌ عليه، ومِن ثَمَّ كَرَّ إلى ذكْرِ الآياتِ الدالّة على الوَحْدانيّةِ مِن دلائلِ الآفاقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١).

والمرادُ: أنَّ الكفَّارَ يَجِدُّون ويجتهدون في توهينِ أمْرِكَ، فقابِلْهم من جدِّكَ واجتهادك وعضِّكَ على نَواجذك بما تغلبُهم به وتَعلُوهم. وجَعَلَه جِهاداً كبيراً؛ لما يُحتَملُ فيه من المشاقِّ العِظام. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ إلى ما دلَّ عليه ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا﴾ مِن كونه نذيرَ كافةِ القرى؛ لأنه لو بَعث في كلِّ قرية نذيراً لوَجبَتْ على كلِّ نَذير مُجاهدةُ قريتِه، فاجتمعتْ على رسول الله ﷺ تلك المُجاهداتُ كلُّها، فكَبُر جِهادُه من أجْلِ ذلك وعَظُم، **فقال له: ﴿وَجَٰهِدْهُم﴾ بسبب كونِك نذيرَ كافّةِ القُرى ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾**: جامعاً لكلِّ مُجاهَدة.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ ٥٣]

سَمَّى الماءَيْن الكثيرين الواسعَيْن: بحرَيْن. **والفُرات: البليغُ العُذوبة** حتى يضربَ

والأنفُسِ قائلاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾، ثُم أعادَ قولَه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، وههُنا نُكتةٌ شريفة، وهِي أنهُ تعالى لـمّا خَصّ ذكْرَ النّذيرِ في الفاتحةِ أمسَكَ عن ذكْرِ المؤمنينَ، وحينَ قَرَنَه بالبشيرِ في هذه الآيةِ أتَى بذكْرِ الفريقَيْن، أعني: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، لتكونَ الخاتمةُ مُشتملةً على ذكْرِ الأولياءِ فلا تَخْلو السُّورةُ مِن ذكْرِهم، واللهُ أعلم.

قولُه: (**وعَضِّك على نَواجِذِك**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: عَضَّ على نَاجِذِه: إذا بَلَغَ أشُدَّه واستَحكَمَ، وعَضَّ في العِلم وغيرِه بناجِذِه: إذا أتقَنَه. وعن بعضِهم: عَضَّ ناجِذَهُ على كذا: جَدَّ فيه مُستنفِداً وُسْعَه. النّواجذُ: أضراسُ الحُلُم، لأنهُ يَنبُتُ بعدَ البلوغ.

قولُه: (**فقال لهُ: ﴿وَجَٰهِدْهُم﴾ بسببِ كونِكَ نذيرَ كافّةِ القُرى**)، فيه دِلالةٌ على عِظَم منزِلتِه، وجَلالةِ قَدْرِه، قال:

فإنّ الهمومَ بقَدْرِ الهِمَم

قولُه: (**والفُرات: البليغُ العُذوبة**)، سُمِّي بالفُراتِ؛ لأنهُ يفرُتُ العَطَشَ، أي: يكسر

إلى الحَلاوة. والأُجاج: نقيضُه. **ومَرَجَها: خَلَّاهما مُتجاوِرَيْن** ....

به على القلب، كما سُمِّي نُقَاخاً لأنهُ يَنفُخُ العَطَشَ، والأُجَاجُ: كأنهُ مِن أَجِيجِ النار، وهُو اضطرابُه، أي: مَقُولاً فيهما عَذْبٌ فُراتٌ، وهذا مِلْحٌ أُجَاجٌ، وفي هذه الآيةِ حَذْفٌ كما ذكَرْنا آنفاً كما في قولِ أبي الدرداءِ: وجَدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُهْ[1]،أي: مَقُولٌ فيهم هذا القولُ.

قولُه: (ومَرَجَهُما: **خَلّاهما مُتجاوِرَيْن**)، قال الزَّجّاجُ: يقال: مَرَجْتُ الدّابّةَ وأمرَجْتُها: إذا خَلَّيتَها تَرعَى، والمَرجُ مِن هذا سُمِّي، ويقال: مَرِجَتْ عُهودُهم وأماناتُهم: إذا اختلَطتْ وفَسَدتْ[2].

وقال ابنُ عبّاسٍ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، أي: أرسَلَهما في مَجاريهما كما تُرسَلُ الخَيْلُ في المَرْج، وفي معناه: قولُ البُحتُري يَصِفُ بِرْكة[3]:

تنصَـبُّ فيها وفودُ المـاءِ مُعْجلةً   كالخَيْل خارجةً مِن حَبْلِ مُجرِيها[4]

الراغب: أصلُ المَرْج: الخَلْطُ، والـمَرْجُ: الاختلاط، يقال: مَرِجَ أمرُهم، أي: اختلَطَ، ومَرِجَ الخاتَمُ في أُصْبُعي فهو مارجٌ، وأمرٌ مَريجٌ، أي: مُختلِطٌ، قال تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، مِن قولِهم: مَرَجَ. ويقالُ للأرضِ التي يَكثُرُ فيها النَّباتُ وتَمرُجُ فيها الدَّوابُّ: مَرْجٌ، وقولُه: ﴿مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥] أي: لهيبٍ مُختلِط، وأَمرَجْتُ الدابّةَ في المَرْعَى[5]: أرسَلتَها فيه[6].

---

(١) مِن القِلى وهو البُغْض، يريد أنّك إذا خَبَرْتَ الناسَ قلَيْتَهم وكرهتَ معاشرتَهم. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٢).

(٣) وهي بِرْكةُ المتوكل الخليفة العبّاسي المشهور.

(٤) «ديوان البحتري» (١: ٣٥).

(٥) في (ح) و(ف): «الرعي».

(٦) «مفردات القرآن» ص٧٦٤.

متلاصِقين، وهو بقُدرته يفصلُ بينهما ويَمنعُهما التمازُجَ. وهذا مِن عَظيمِ اقتِداره. وفي كلامِ بعضهم: وبحرانِ أحدُهما مع الآخر مَـمْزُوج، وما العَذْبُ منهما بالأُجاج مَـمْزُوج. ﴿بَرْزَخًا﴾: حائلاً من قُدرته، كقوله عزَّ وعلا: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، يريدُ: بغيرِ عَمد مَرْئيّة؛ وهو قُدرته. **وقُرِئ**: (مَلِحٌ) على فَعِل. وقيل: كأنه حُذف من مالحٍ تخفيفاً، كما قال:

قولُه: (وقُرِئَ: «مَلِحٌ»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ طلحةَ بن مُصرِّف، وأنكرَهُ أبو حاتم[١]. ويجوزُ أن يُرادَ به: مالح، فحَذَفَ الألِفَ تخفيفاً كما ذكَرْنا قبلُ مِن قولِه:

أصبَح قَلبي صَرِدا
لا يشـتهي أن يَرِدا
إلّا عَـــراداً عَـرِدا
وصِـلِّيانـــاً بَـرِدا
وعنكثـاً مُلتَبِـدا[٢]

يريد: عارداً بارداً.

وقد أجاز ابنُ الأعرابيِّ: «مالح»، وأنشَدوا:

بَصْـريّةٌ تزوَّجتْ بصـريّا يُطعِمُها المالــحَ والطَّرِيّا

وفي ما قُرِئَ على أحمدَ بن يحيى، فاعترَفَ بصحّتِه: سمكٌ مالح وماءٌ مالح، وإنّما يقالُ: مَمْلوحٌ ومَليح، هذا أفصحُ، والأولُ يقال[٣].

«صَرِداً»، صَرِدَ الرجُلُ ـ بالكسر ـ يَصْرَدُ صِرداً ومِصْراداً: يجدُ البَرْدَ سريعاً. والعَراد:

---

(١) يعني: السِّجستاني.

(٢) في (ط): «ملتندا».

(٣) «المحتسب» (٢: ١٢٤-١٢٥).

وصِلِّياناً بَرِدَا

يريد: بارِداً. فإن قلتَ: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ ما معناه؟ قلتُ: هي الكلمةُ التي يقولُها المتعوذُ، **وقد فسَّرناها**، وهي هاهنا واقعةٌ على سبيل المَجاز، كأنَّ كلَّ واحدٍ من البحرَيْن يتعوَّذ من صاحبه ويقولُ له: حِجْراً محجوراً، كما قال: ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠] أي: لا يَبْغي أحدُهما على صاحبه بالمُمازجة، فانتفاءُ البَغْي ثَمَّ كالتعوُّذ هاهنا، ....

نَبْتٌ. والصِّلِّيانُ: بَقْلةٌ، وهي فِعْلِيَان، الواحدةُ صِلِّيانةٌ. والعنكثُ أيضاً: نَبْتٌ. والتَبَدت[1] الشّجرةُ: كثُرَ أوراقُها.

وقال الشارحُ: زَعَمتِ الأعرابُ في ضَرْبِ أمثالِها على لسانِ البهائم. أنّ الضفدَعَ كان ذا ذَنَب، وأنّ الضَّبَّ سَلَبَ ذَنَبَه، وذلك أنّهما خاطَرا في الظّمأِ أيُّهما أصبرُ، وكان الضَّبُّ ممسوحَ الذَّنَب، فخرَجا في الكلأِ فصَبَرَ الضَّبُّ يوماً، فناداهُ الضفدَعُ: يا ضَبُّ وِرْداً وِرْداً، فقال الضّبُّ: أصبحَ قلبي صَرِداً، إلى آخِرِه، فناداهُ في اليوم الثاني فأجابَهُ كما أجابَهُ في اليوم الأوّل، فلمّا كان الثالثُ ناداهُ فلم يُجِبْهُ، وبادَرَ الضِّفدَعُ إلى الماء، فتبِعَه الضَّبُّ وأخَذَ ذَنَبَه.

قولُه: (**وقد فَسَّرناها**)[2]،أي: قُلنا: في أوّلِ السُّورة، إنّ معناهُ سؤالُ الرجُل مِن الله تعالى أن يَمنَعَ منهُ ما يَخافُ منهُ فيتعوَّذَ منهُ قائلاً: ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾، كقولِ السّامِريِّ: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧]، ومعلومٌ أنّ هذا الجَعْلَ يعني قولَه: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ لا يكونُ حقيقةً، فقولُه: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا﴾ كقولِه تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠]، كما أنّ ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾هناك بمعنى: لا يبغي أحَدُهما على صاحبِه مَجازاً؛ لأنّ إثباتَ البَغْي ونَفْيَه لا يُتصوَّرُ إلّا فيما يَصحُّ وَصْفُه بالبَغْي، كذلك قولُ: حِجْراً محجوراً، لا يكونُ إلّا فيما يَصحُّ منهُ القولُ.

---

(١) في (ط): «والتندت».

(٢) في (ط): «فسرناه».

جُعِلَ كلُّ واحد منهما في صُورة الباغي على صاحبه، فهو يتعوَّذ منه، وهي مِن أحسَنِ الاستعارات وأشهدِها على البلاغة.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ٥٤]

أراد: فقسم البشرَ قسمَيْن: ذَوي نَسَب، أي: ذُكوراً يُنسَب إليهم، فيقال: فلانُ بنُ فلان، وفلانةُ بنتُ فلانٍ، وذواتُ صِهْر؛ أي: إناثاً يُصاهَر بهنّ، ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [القيامة: ٣٩]. ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ حيثُ **خَلَقَ من النُّطفةِ الواحدة بَشَراً نوعَين**: ذكراً وأُنثى.

قولُه: (**جُعِلَ كلُّ واحدٍ**)، شروعٌ في بيانِ المَجَاز، ولمّا كان هذا المَجَازُ استعارةً، والاستعارةُ مسبوقة بالتشبيه، قال: «في صُورةِ الباغي»، شَبَّهَ البحرَيْنِ بطائفتَيْنِ متقابلتَيْن تُريد كلُّ واحدةٍ منهُما بَغْيَ صاحبتِها ومُضادّتَها، ثُم إنهما امتَنَعا مِن ذلك لمانع قويّ ودافع مُجبِر، فكما يقالُ ثمةَ لامتناع الاختلاطِ: إنّهما لا يَبْغِيانِ، كذلك قيل هاهنا: لا يَبْغِيان، فهُو استعارةٌ مصرِّحةٌ تمثيليّة، ثُم بُولغَ فيها هاهنا، حيث جَعَلَ هذا المعنى المستعارَ كالملفوظِ والمَقُول، كما قال: «كأنّ كلَّ واحدٍ منَ البحرَيْنِ يتعوَّذُ مِن صاحبِه»، فانقَلَبَتِ المُصرِّحةُ مَكْنيّةً. ولا ارتيابَ أنّ الاستعارةَ كلّما كانت أبعَدَ منَ التشبيه وأوغَلَ في التخيُّل[1]، كانت أحسَنَ، والمَكْنيّةُ أبعَدُ منَ المُصرِّحة، فكما أنّ التشبيهَ مقدِّمةٌ للمصرِّحة، كذلك المُصرِّحةُ مقدِّمةٌ للمَكْنيّة؛ فإنّك تقولُ أولاً: المَنيّةُ سَبُعٌ، ثُم تُدخِلُ المشبَّهَ في جِنس المشبَّه به في المصرِّحة، وإذا أردتَ المبالغةَ جعَلتَ المشبَّهَ عيْنَ المشبَّهِ به في التخييل، ثُم يُتَخيَّلُ له لازِمُه قائلاً: أنيابُ المنيّةِ نَشِبتْ بفلان، كذلك هاهنا، جَعَلَ كلَّ واحدٍ منَ البحرَيْنِ بعدَ تشبيهِهما بطائفتَيْنِ متقابلتَيْنِ وإدخالِ المشبَّه في جِنس المشبَّه به إدخالاً بليغاً في صُورةِ الباغي على صاحبِه، فهُو يتعوَّذُ منه، ولهذا قال: «وهِي مِن أحسنِ الاستعارات».

قولُه: (**خَلَقَ منَ النُّطفةِ الواحدةِ بشَراً نوعَيْن**)، «نوعَيْن» بدَلٌ مِن «بشراً»؛ لأنه جِنسٌ،

---

(١) في (ط): «التخييل».

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ [٥٥

الظَّهير والمُظاهِر، كالعَوينِ والمُعاوِن. وفَعِيل بمعنى مُفاعِل غير عَزيز. والمعنى: أنَّ الكافرَ يُظاهِرُ الشيطان على ربِّه بالعَداوة والشِّرك. رُوي: أنها نزلتْ في أبي جَهْل. **ويجوزُ أن يريدَ بالظَّهير: الجماعة**، كقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، كما جاء: الصَّدِيقُ والخَليط. ويريدُ بالكافر: الجِنْس، وأنَّ بعضَهم مُظاهِرٌ لبعض على إطفاءِ نورُ دِين الله. **وقيل: معناه: وكانَ الذي يفعلُ هذا الفعلَ** ـ وهو عبادةُ ما لا

ولذلك أفرَدَ الضّميرَ في «جَعَلَه». قال القاضي: ﴿بَشَرًا﴾: ذا أعضاءٍ مختلفة، وطِباع متباينة، وجعَلَه قسمَيْنِ متقابلَيْن[١].

وقلتُ: الماءِ في قولِه: ﴿خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ مُطلَقٌ دَلَّ على شائع في جِنس الماء، فتقييدُه بقولِه: ﴿بَشَرًا﴾ دَلَّ على أنّ المُرادَ منهُ النُّطفةُ الواحدة، ثُم تقسيمُه بقولِه: ﴿نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ دَلَّ على نوعَيْن: ذكرٍ وأُنثى، وإنّما عَدَلَ عن الذَّكرِ والأُنثى؛ ليُؤْذِنَ بالانشعابِ نصّاً فالنُّطفةُ الواحدةُ نُطفةُ آدَمَ عليه السلام، فإذَن الآيةُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١].

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ بالظَّهير: الجماعَة**)، قال في سُورةِ يوسُف: «يجوزُ أن يقالَ: هم نَجِيٌّ، كما قيل: هم صَديقٌ، لأنهُ بزِنـةِ المصادرِ»[٢]، ومنهُ قولهُم؛ وَجِيفٌ ووَجيب.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: وكان الذي يفعَلُ هذا الفعلَ**)، عطفٌ على قولِه: «إنّ الكافرَ يظاهِرُ الشّيطان»، والجُملةُ على التقديرَيْن تذييلٌ لما يتضمَّنُ الكلامَ السابقَ منَ المعنى، فعلى الأوّل: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ إخبارٌ عنِ استعظام ما ارتكَبوهُ مِن عبادةِ غيرِ الله، ثُم أكّدَ ذلك بأنّ عادةَ الكافرِ أن يُظاهرَ الشّيطانَ، وعلى الثاني، الكلامُ نَعَى عليهم سُوءَ أفعالِهم، وأنهم

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٨: ٤٠٧).

يَنفَعُ ولا يضرُّ ـ على ربِّه هيِّناً مَهيناً، من قولِهم: ظهرتُ به؛ إذا خلَّفتَه خلفَ ظهرِك لا تلتفتُ إليه، وهذا نحو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ ٥٦-٥٧]

مثالُ ﴿إِلَّا مَن شَآءَ﴾، ـ والمرادُ: إلّا فعلَ مَن شاءَ ـ واستثنائِه عن الأجر: قولُ

ممّن لا يُلتفتُ إليهم، وإلى صَنيعِهم؛ لأنّهم يَعبُدونَ مِن دونِ الله ما لا ينفَعُ ولا يَضُرُّ، وفيه شائبةٌ مِن معنى الإنكار، ثُم أكَّدَ ذلك بأنّ الكافرَ على ربِّه «هيِّناً مَهيناً».

قولُه: (وهذا نحوُ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ﴾) إلى قولِه: (﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧])، يعني: نَحْوَ في إرادةِ المَجازِ عن عَدَمِ الالتفاتِ دونَ الكناية. وهُو على مذهبِه، لأنّ نفيَ الرُّؤيةِ عمّن يَجوزُ عليه الرُّؤيةُ كنايةٌ عن عَدَمِ المُبالاةِ عمّن لا يجوزُ عليه مجَاز. كذلك قولُه: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ إذا كان مِن قولِهم: ظَهَرتُ به، إذا خَلَّفتَه خَلْفَ ظَهْرِك هنا: مجازٌ عن عَدَمِ الالتفاتِ لا كنايةٌ كما مَرَّ.

قولُه: (ـ والمرادُ: إلّا فِعْلَ مَن شاء ـ واستثنائِه منَ الأجرِ)، «استثنائه»: مجرورٌ، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «إلا مَن شاء» والاستثناءُ مِن بابِ قولِه: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]. قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: التقديرُ: إلّا مالَ مَن شاء أن يَتَّخِذَ: لأنّ الأجرَ هنا: المالُ، والمعنى: ما أسألكم على تبليغ الوَحْي مالاً، إلّا مالَ مَن يَتَّخِذُ بإنفاقِه إلى ربِّه سبيلاً، أي: يَتقرَّبُ إليه، ويَطلُبُ الدرجةَ عندَه، وذلك المالُ المسؤولُ لهُ، لا لي.

وقلتُ: هذا المعنى لا يستقيمُ في قولِه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، فوَجَبَ حَمْلُه على ذلك المعنى، وما ذَكَرَهُ أشار إليه المصنِّفُ بقولِه: «وقيل: المرادُ التقرُّبُ بالصَّدَقة».

ذي شفقةٍ عليك قد سعى لك في تحصيل مال: ما أطلبُ منك ثواباً على ما سعيتُ إلّا أن تحفظَ هذا المالَ ولا تُضيِّعَه. فليس حفظُك المالَ لنفسك من جنسِ الثواب، ولكن صوَّره هو بصُورةِ الثواب وسمّاه باسمه، فأفادَ فائدتَيْن؛ إحداهما: قَلْعُ شُبهة الطَّمَعِ في الثواب من أصْلِه، كأنه يقول لك: إنْ كان حفظُك لمالك ثواباً فإني أطلبُ الثواب. والثانية: إظهارُ الشَّفقةِ البالغة وأنك إن حَفِظتَ مالك: **اعتدَّ بحفظِك ثواباً** ورضيَ به كما يرضى المُثابُ بالثواب. ولَعَمْري إنَّ رسولَ الله ﷺ كان مع المبعوثِ إليهم بهذا الصَّددِ وفوقَه. ومعنى اتِّخاذهم إلى الله سبيلاً: تقرُّبُهم إليه وطَلَـبُهم عنده الزُّلفى بالإيمان والطاعة. وقيل: المرادُ التقرُّبُ بالصَّدقةِ والنفقة في سبيلِ الله.

[﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ ٥٨]

أمَرَه بأنْ يَثِقَ به ويُسندَ أمْرَه إليه في استِكفاءِ شُرورِهم، مع التمسُّك بقاعدةِ التوكُّل وأساس الالتجاء؛ وهو طاعتُه وعِبادته وتَنْزيهُه وتَحْميده، **وعرَّفه أنَّ الحيَّ الذي لا يموت، حَقِيقٌ بأن يُتوكَّلَ عليه وحدَه** ولا يُتَّـكل على غيرِه من الأحياء الذين

قولُه: (**اعتدَّ بحِفظِك ثواباً**)، منَ الاعتداد، وظنَّ «اعتَدّ» مخفَّفاً[1]، قيل: هُو منَ العتيد: الحاضِرِ المُهَيَّأ، وقد عَتَّدَه تعتيداً و أعتَدَهُ إعتاداً، وفاعلُ «اعتَدَّ» ضميرُ المال، أي: إن حَفِظتَ مالَك هِي لك بسببِ حِفْظِك ثواباً، ومنفعتِه يوماً احتاج إليه، ويُروَى: «اعتدَ» و «رضيَ» معروفاً. والضَّميرُ للقائل المشفق.

قولُه: (**وعرَّفَه أنّ الحيَّ الذي لا يموتُ حقيقٌ بأنْ يتوكَّلَ عليه وحدَه**)؛ لأنّ أصلَ الكلام: توكَّلْ عليَّ، ثم: تَوكَّلْ على الله، فخَصَّ الحيَّ الذي لا يموتُ بالذِّكْر؛ ليكونَ تعريضاً بأنّ غيرَه لا يصحُّ أن يَتوكَّلَ عليه، أمّا الأصنامُ فإنّها أمواتٌ لا يُكْفَى أمرُ مَن يَتوكَّلُ عليها.

---

(١) قوله: «وظن اعتد مخففاً» سقط من (ط).

يَموتُون. وعن بعضِ السَّلف: أنه قرأها فقال: لا يصحُّ لذي عقلٍ أن يَثِقَ بعدَها بمخلوق. **ثم أراه أنْ ليسَ إليه من أمْرِ عباده شيء**، آمَنوا أَمْ كَفروا، وأنه خبيرٌ بأحوالِهم كافٍ في جزاءِ أعمالهم.

[﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ ٥٩]

﴿فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾: يعني في مدَّةٍ مقدارُها هذه المُدَّة؛ لأنه لم يكن حينئذٍ نهارٌ ولا ليل. وقيل: ستة أيّامٍ من أيّامِ الآخرة، وكلُّ يوم ألفُ سَنة. والظاهرُ أنها من أيام الدنيا. وعن مجاهدٍ: أوَّلُها يومُ الأحد، وآخرُها الجُمعة. **ووجهُه**: أن يسمِّيَ اللهُ تعالى لملائكته

وأمّا الأحياءُ الذين يموتونَ؛ فإنّهم إذا ماتوا ضاعَ المتوكِّل؛ ولهذا قال: «لا يصحُّ لذي عَقْلٍ أن يثِقَ بعدَها بمخلوق»، أو نقولُ: إنّ التركيبَ مِن بابِ ترتُّبِ الحُكم على الوَصْفِ المناسب، وهُو أنّ المتوكِّلَ إذا عَلِمَ أن المتوكَّلَ عليه دائمٌ باقٍ يعتمدُ عليه بشَراشِره[1]، ولا يتوزَّعُ خاطرُه إلى الغَيْر، بخلافِه إذا لم يكنْ كذلك، فإذاً لا يصحُّ التوَكُّلُ إلّا على الحيِّ الذي لا يموتُ، وهُو اللهُ تعالى، فصَحَّ الحَصْرُ.

قولُه: (ثُمّ أراه أنْ ليس إليه مِن أمرِ عبادِه شيءٌ)، يعني أَمَرَ رسُولَه ﷺ أوّلاً أن يُفوِّضَ أمورَه إلى الحيِّ الذي لا يموت، ويَستكفيَ به مِن شرورِ الأعداء، ثُم أعلَمَه ثانياً بأنهُ كافٍ في دَفْعِ أعدائه يُكافيهم فيما يحاولونَه منَ العَداوة، يعني: أنّ اللهَ تعالى كافي أمورِك، وأمورِ أعدائك.

قولُه: (ووَجْهُه)، أي: وَجْهُ قولِ مجاهد، وذلك أنّ الأيامَ عبارةٌ عن حركاتِ الشمسِ في السَّمٰواتِ، وقَبْلَ السَّمٰواتِ لا أيام، فلا يُسَمَّى بالأحدِ ولا بالجُمعة، لكنّ اللهَ تعالى قَدَّرَ المُدّةَ قبْلَ السَّمٰوات، ثُم خَلَقَ السَّمٰواتِ والشمسَ وأدارَها عليها، ورتَّبَ أمرَ العالَمِ على ما هُو عليه في مِقدارِ مدّةٍ هِي مُدّةُ ستّةِ أيام مِن أيام الدُّنيا، وسَمَّى لملائكتِه الحاضِرينَ تلك الأيامَ المقدَّرةَ بالأحدِ والاثنَيْنِ والجُمعة.

---

(١) وهي أطرافُ الشيء. والمرادُ به جَمْعُ القلبِ بالكلّيةِ على الله تعالى وعدمُ الالتفاتِ إلى الأغيار.

تلك الأيامَ المقدَّرة بهذه الأسماء، فلمّا خَلَقَ الشمسَ وأدارها وترتَّبَ أمْرُ العالَمِ على ما هو عليه، جَرَتِ التسميةُ على هذه الأيام. وأمَّا الداعي إلى هذا العَدد - أعني الستَّةَ دون سائر الأعداد - فلا نشكُّ أنه داعي حِكْمة؛ لعِلْمنا أنه لا يُقدِّرُ تقديراً إلّا بداعي حِكْمة، وإن كنَّا لا نطَّلع عليه ولا نَهْتدي إلى معرفته. ومن ذلك: تقديرُ الملائكةِ الذين هم أصحابُ النار تسعةَ عشر، **وحَمَلةِ العَرْش ثمانيةً**، والشهورِ اثنَيْ عشر، والسماواتِ سبعاً، والأرضِ كذلك، والصلواتِ خمساً، **وأعدادِ النُّصُب** والحُدود والكفَّارات،

قولُه: (**وحَمَلَةِ العَرْشِ ثمانية**)، وعن بعضِهم: حَمَلةُ العرشِ أربعةٌ. ورُوِيَ أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لمّا سَمعَ بيتَ أُميّةَ بنَ أبي الصَّلتِ يَصِفُ العَرْشَ:

رِجلٌ وثَــوْرٌ عــندَ رِجْلِ يمينهِ والنَّسـرُ أُخرى ثم ليثٌ مُرْصَدُ[1]

قال: «صَدَقَ[2]». هم اليومَ أربعةٌ[3]، ويُضَمُّ إليهم أربعةٌ أُخرى يومَ القيامة لقوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧] يسترزِقُ كلٌّ لِما يُشبِهُه، واللهُ أعلمُ بحقيقتِه. والذي وَرَدَ في المعتَمدِ عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن العبّاس، عن رسُولِ الله ﷺ في حديث طويل: «أنّ حَمَلَةَ العَرْشِ ثمانيةُ أوْعالٍ»[4]. وأشار إليه المصنِّفُ في سُورةِ الحاقّة[5].

قولُه: (**وأعداد النُّصُب**)، وهُو جَمْعُ نِصَاب، أي: القَدْرُ الذي تجبُ فيه الزَّكاةُ.

---

(١) «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص١٨٥. ووقع في رواية «الديوان»: و«النَّسْرُ لليُسرى».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣١٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد ضعيف.

(٣) هذا ورد في حديث آخر، أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف أيضاً.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٣٢٠) وأبو داود (٤٧٢٥) وابن ماجه (١٩٣) والبزّار (١٣١٠) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٨٨) وتعقّبه الذهبيُّ بضعفه لأجل يحيى بن العلاء، وجهالةِ عبدالله بن عَميرة. قلت: الأوعال: تيوس الجبال.

(٥) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦١٩).

وغير ذلك. والإقرارُ بدَواعي الحِكْمة في جميع أفعاله، وبأنَّ ما قدَّره حقٌّ وصوابٌ هو الإيمانُ، وقد نصَّ عليه في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١]، ثم قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وهو الجوابُ ـ أيضاً ـ في أنْ لم يخلُقْها في لحظة، وهو قادرٌ على ذلك. وعن سَعيدِ بن جُبير: إنما خَلَقَها في ستّةِ أيام وهو يَقدِرُ على أن يخلُقَها في لحظة؛ تعليماً لخَلْقه الرِّفْقَ والتثبُّت. وقيل: اجتمَعَ خلقُها يومَ الجمعة فجَعَلَه اللهُ عِيداً للمُسلمين. ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ مُبتدأ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ خبرُه؛ أو هو صفةٌ لـ﴿ٱلْحَىِّ﴾ [الفرقان: ٥٨]، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾: خَبرُ مبتدإٍ محذوف، أو بدلٌ عن المُستتِر في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾. وقُرئ: (الرحمنِ) بالجرِّ صفةً لـ﴿ٱلْحَىِّ﴾. وقُرئ: ﴿فَسْـَٔلْ﴾، والباء في ﴿بِهِۦ﴾ صلة «سَلْ»، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] كما تكونُ «عن» صِلتَه في نحوِ قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]. ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾؛ كقولك: اهتمَّ به، واعتنى به، واشتغَلَ به. وسأل عنه، كقولك: بَحَثَ عنه؛ وفتَّش عنه، ونقَّرَ عنه. أو صلة ﴿خَبِيرًا﴾، وتجعلُ ﴿خَبِيرًا﴾ مفعولَ «سَلْ»،

قولُه: (اجتَمعَ خَلقُها يومَ الجُمعة)، أي: تَكامَلَ خَلقُها. **الأساس**: رجُلٌ مُجتمِعٌ: استوَت لحيتُه وبلَغتْ غايةَ شبابه.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَسْـَٔلْ﴾)، كلُّهم إلّا ابنَ كثيرٍ والكسائيَّ[1].

قولُه: (كما تكونُ «عن» صِلَتَه)، قيل: الكافُ في محَلِّ النَّصْبِ على مصدرٍ ما دَلَّ عليه قولُه: «والباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ صِلةُ (سَلْ)»، كأنه قيل: يجوزُ كوْنُ الباءِ صلةَ «سَلْ» جَوازاً مثْلَ جوازِ كوْنِ «عن» صلتَه، و«ما» في «كما تكونُ» مَصْدريّةٌ، والكافُ بمعنى مِثْل، والمضافُ محذوف، وإنّما لم يُقدِّرْ كوناً مثْلَ كونِ «عن» صلتِه؛ لأنّ كان الناقصةَ لا تَنصبُ المصدَرَ.

---

(١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٣.

تريدُ: فسَلْ عنه رَجلاً عارِفاً يُخبِرْك برَحمته. أو: فسَلْ رَجلاً خَبيراً به وبرحمته. **أو: فسَلْ بسُؤاله خبيراً**؛ كقولك: رأيتُ به أسداً، أي: برؤيته، والمعنى: إنْ سألتَه وجدتَه خبيراً. أو تجعله حالاً عن الهاءِ، تريد: فسَلْ عنه عالِـماً بكلِّ شيء. **وقيل: الرحمٰنُ: اسمٌ من أسماء اللّـهِ** ....

قولُه: (**أو: فسَلْ بسؤالِه خبيراً**)، عطفٌ على قولِه: «فَسَلْ عنهُ»، وفي الكلام لَفٌّ ونَشْرٌ مِن غيرِ ترتيب: فالمثالانِ الأوّلانِ نَشْرٌ لقولِه: «أو صِلةُ ﴿خَبِيرًا﴾»، وبقيّةُ الأمثلةِ نَشْرٌ لقولِه: «صلةُ (سَلْ)»، ولا يستقيمُ على هذا أنْ يتَعلَّقَ الباءُ بـ﴿خَبِيرًا﴾، لأنهُ على مِنوالِ رأيتُ به أسَداً، وهُو مِن بابِ التجريد، إذِ التقديرُ: فسَلْ بسُؤالِ الله خبيراً، وهُو الخبيرُ نفْسُه عَزَّ وجَلّ.

قال السَّجاوَنْديُّ: «فسَلْ به خبيراً» نحوَ قولِكَ في الشّجاع إذا لقيتَه: لقيتُ به لَيْثاً هَضُوماً، وفي الجَوادِ: إذا سألَته: سألتُ به الغَيْثَ، فلا حاجةَ إلى تقدير بسؤالِكَ إيّاهُ لفظاً وإن فُهِم ذلكَ معنًى، ولا إلى جَعْلِ الباءِ قائماً مقامَ «عن» وإنْ وَرَدَ في قولِ الشاعر:

فإنْ تَسـألوني بالنِّساءِ فإنّني   خبيرٌ بأدْواءِ النِّساءِ طبيبُ[(١)]

أي: عنِ النِّساء، وعلى تقديرِ «عن» يجوز أن يُرادَ بالخبير: ابنُ سَلام[(٢)]، أي: عارفاً بصفتِه يخبِركَ عن جلالةِ قَدْرِه.

قولُه: (**وقيل: الرَّحمٰن: اسمٌ مِن أسماءِ الله تعالى**)، عطفٌ على قولِه: «فسَلْ بسؤالِه»؛ لأنهُ مِثلُه في تعَلُّقِ الجارِّ بالفعل، و﴿خَبِيرًا﴾: مفعولُ «سل»، وخَبيراً على الوجهَيْنِ الأوّلَيْنِ: يجوزُ أن يُرادَ به كلُّ مَن هُو متّصفٌ بصفةِ الخِبرة، لـمّا قال تارَةً: رجُلاً عارفاً، وأخرى: رجُلاً خبيراً، والضّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ للرَّحمٰن على تقديرِ مضاف، وعلى الثالثِ والرابع:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني عبدالله بن سَلام رضي الله عنه، كان من أحبار اليهود وعلمائهم، ثم أسْلمَ وحَسُنَ إسلامُه، وبشّره النبي ﷺ بالجنة.

....

الضّميرُ لله تعالى، والخبيرُ هُو اللهُ تعالى، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ المُرادُ بالخبير: عبدُ الله بنُ سَلّام، والضميرُ راجعٌ إلى لَفْظِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، والوَجْهُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ على معنى التجريد، وأن يكونَ الضّميرُ لله، ليكونَ كالتتميم لمعنى العِلم الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، كما أنّ قولَه: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ تتميمٌ لمعنى قولِه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾.

بيانُ الأوّلِ ما رَوَى الإمامُ عن الكَلْبيِّ: أنه قال: فَسَلِ الخبيرَ بذلك، يعني: بما ذَكَرَ مِن خَلْقِ السَّمٰواتِ والأرض والاستواءِ فلا يَعلَمُها إلا الله[1].

وقال مُحيي السُّنة: أيُّها الإنسانُ، لا تَرجعْ في طلبِ العِلم بهذا إلى غيري[2].

وبيانُ الثاني هُو: أنّ قولَهُ: ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ وَعيدٌ لأعدائه، ووَعْدٌ بانتصارِه منهم، فيكونُ مؤكِّداً للأمرِ بالتوكُّل، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ قولُهم: «على الخبيرِ سَقَطْتَ»، في توكيدِ أمرٍ يُخبَرُ به، وتصديقِ المُخْبِر.

رَوَى المَيْدانيُّ: أنّ المثَلَ لمالكِ بن جُبَيْرٍ العامِريِّ، وتمثَّلَ به الفرَزدقُ للحُسَينِ رضيَ اللهُ عنه حينَ أقبَلَ يريدُ العراقَ فلقِيَه وهُو يريدُ الحجاز، فقال لهُ الحُسَينُ: ما وراءك؟ قال: «على الخبيرِ سَقَطْتَ»؛ قلوبُ الناسِ معَك، وسيوفُهم معَ بني أُميّة، والأمرُ يَنزِلُ منَ السماء، فقال الحُسينُ: صَدَقْتَني[3].

المعنى: توكَّلْ على الحيِّ الذي لا يموتُ في جميع أمورِكَ لا سيّما في أذى قومِك، وما نالَكَ مِن تكذيبِهم وعِنادِهم؛ فإنّ اللهَ تعالى خبيرٌ بأحوالِهم، كافٍ في جزاءِ أعمالِهم، وتوكَّلْ على المدبِّرِ الذي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأرضَ، ثُم استوَى على العَرْش، وهُو الرَّحمنُ الذي منهُ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٥) باختلافٍ ملحوظٍ في النقل. ولتمام الفائدة انظر: «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٤٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩١).

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢٤).

مذكور في الكُتب المتقدِّمة، ولم يكونوا يَعرِفونه؛ فقيل: فسَلْ بهذا الاسمِ مَن يُخبرك مِن أهل الكتاب، حتى تعرفَ مَن يُنكره. ومِن ثَمَّ كانوا يقولون: ما نعرفُ الرحمنَ إلّا الذي باليمامة، يَعنون مُسيلمة، وكان يقال له: رحمن اليَمامة.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ ٦٠]

﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ يجوزُ أن يكون سُؤالاً عن المسمَّى به؛ لأنهم ما كانوا يَعرِفونه بهذا الاسمِ، ....

جلائلُ النِّعَم، وبيدِه أزِمّةُ أمورِك، ومَلَكوتُ كلِّ شيء، فاعلَمْ ذلك علماً يقيناً ونَصًّا منَ الله لا رَيْبَ فيه، فإنّ مَن حُرِمَ ذلك إذا قيل لهُ: اخضَعْ للرَّحْمنِ وتوكَّلْ عليه، قال: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ هذا التفسيرُ مبنيٌّ على قولِ المصنِّف: «الذي خَلَقَ صفةٌ للحيّ، والرَّحمنُ: خبَرُ مبتدأٍ محذوف».

قال الإمام: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ لأنهُ تعالى لـمّا كان خالقَ السَّموات والأرضِ وما بينَهما كان قادراً على جميع وُجوهِ المنافع ودَفْع سائرِ المضارِّ، وأنّ النِّعَمَ كلَّها مِن جهتِه، فحينئذٍ لا يجوزُ التوكُّلُ إلا عليه[١].

قولُه: «اسمٌ مِن أسماءِ الله تعالى»، قال الزجّاجُ: اسمُ «الرَّحمنِ» مذكورٌ في كتُبِ الأوّلينَ. ولم يكونوا يَعرِفونَ أنهُ مِن أسمائه تعالى، ومعناه: ذو الرَّحمةِ التي لا غايةَ بعدَها في الرَّحمة؛ لأنّ فَعْلانَ بناءُ المبالغة، تقولُ: رجلٌ رَيّانُ وعَطْشانُ؛ إذا كان في النِّهايةِ منَ الرِّيِّ، وكذلك فَرْحانُ وجَذْلانُ[٢]. وقال ثَعْلبٌ: إنهُ عَبْرانيٌّ، وهُو في الأصل «رَخْمن»، بالخاءِ المعجَمة، إذْ لو كان عربيًّا لَما أنكرَتِ العَربُ وقد أنكروه، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾، ولأنهُ لو كان مشتقًّا منَ الرَّحمةِ لَما حسُنَ تقديمُه على الرَّحيم؛ لأنهُ أشَدُّ مبالغةً منهُ حينئذٍ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٣).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٣).

والسؤالُ عن المجهول بـ«ما». ويجوزُ أن يكون سُؤالاً عن معناه؛ لأنه لم يكن مُستعمَلاً في كلامهم كما استُعمِل الرَّحيم والرَّحُوم والرَّاحِم. أو لأنهم أنكرُوا إطلاقَه على الله تعالى. ﴿لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ **أي: للذي تأمُرُناه**، بمعنى: تأمُرُنا سُجودَه؛ على قوله:

أمرتُك الخيرَ

أو: لأمْرِك لنا. **وقُرئ بالياء**، كأنَّ بعضَهم قال لبعض: أنسجدُ لِما يأمُرُنا محمّد ﷺ، أو يأمرنا المُسمَّى بالرحمن ولا نَعرفُ ما هو. وفي ﴿وَزَادَهُمۡ﴾ ضميرُ ﴿ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ﴾؛ **لأنه هو المَقُول**.

[﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجٗا وَقَمَرٗا مُّنِيرٗا﴾ ٦١]

البُروج: مَنازلُ الكواكبِ السَّبعة السيَّارة: الحمل، والثور، والجَوْزاء، والسَّرطان، والأَسَد، والسنبُلة، والمِيزان، والعَقْرب، والقَوْس، والجَدْي، والدلوُ، والحُوت،

قولُه: (**والسؤالُ عنِ المجهولِ بـ«ما»**)، كما تقولُ لشَبَح رُفِعَ لك عن بعيدٍ لا تَشعُرُ به: ما هو؟ فإذا شعَرتَ أنه إنسانٌ، قلتَ: مَن هو؟

قولُه: (﴿لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾، **أي: للذي تَأمُرُناهُ**)، قال أبو البقاء: «ما» موصُولةٌ، أو نكِرةٌ موصُوفةٌ، أي: لِـمَا تَأمُرُنا بالسُّجودِ لهُ، ثُم بسُجودِهِ ثُم تَأمُرُنا، هذا قولُ أبي الحسَن، وعلى قولِ سيبويه حَذَفْتَ ذلك كلَّه مِن غيرِ تدريج[١].

قولُه: (**وقُرئَ بالياءِ**)، **المَعالم**: حمزةُ والكسائيُّ: بالياء، والآخَرونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة[٢].

قوله: (**لأنه هو المقول**) مُعلَّلُه مقدّر، يعني: وضع ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾ موضع قول: ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾، وجاز؛ لأنه هو المقول، وضعاً للمقول موضع القول، فالمعلّل قولنا: جاز[٣].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٢) وانظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص٥١١.

(٣) من قوله: «قوله: لأنه هو المقول» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وسُمِّيت بالبُروج التي هي القصورُ العالية؛ لأنها لهذه الكواكبِ كالمَنازلِ لسكَّانها. واشتقاقُ البُرج من التبرُّج؛ لظُهوره. والسِّراج: الشمسُ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]. **وقُرِئ**: (سُرُجًا)؛ وهي: الشمسُ والكَواكبُ الكِبار معها. وقرأ الحسنُ والأعمش: (وقُمْراً منيراً)؛ وهي جمعُ ليلةٍ قَمْراء، كأنه: **وذا قُمْرٍ** مُنيراً؛ لأنَّ الليالِيَ تكون قُمْراً بالقَمَر؛ فأضافه إليها. ونظيرُه في بقاء حُكمِ المضاف بعد سُقوطِه وقيامِ المُضاف إليه مقامَه قولُ حسَّان:

بَـرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

يريد: ماء بَردى، ولا يَبعُدُ أن يكونَ القُمْرُ بمعنى القَمَر؛ كالرُّشْد والرَّشَد، والعُرْبِ والعَرَب.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ ٦٢]

قولُه: (**وقُرِئَ**: «سُرُجاً»)، بضمَّتَيْنِ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بكسرِ السِّينِ وفتح الرّاء وألفٍ بعدَها[1].

قولُه: (**وذا قُمْرٍ**)، وهُو عبارةٌ عن القمر، لأنّ القمرَ صاحبُ اللّيالي اللاتي يكُنَّ قمراءَ بالقمر، فيَرجعُ حاصلُ هذه القراءةِ إلى المشهورة.

قولُه: (**بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ**)، أوّلُه لحسّان:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ[2]

يُريدُ: ماءَ بَرَدى، وهُو نَهرُ دمشق. ومِن ثَم ذَكَرَ «يُصفّقُ بالرَّحيق»، مضَى شَرحُه في أوّلِ البقرة.

---

(١) وحجّةُ مَن قرأ بالإفرادِ والتوحيد قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انتهى من «حجّة القراءات» ص٥١٢.

(٢) سبق تخريجه.

الخِلْفة من خَلَف، كالرِّكْبة من رَكِب؛ **وهي الحالةُ التي يَخلفُ عليها الليلُ والنهارُ كلُّ واحد منهما الآخرَ**. والمعنى: جَعلَهما ذَوِي خِلْفة، أي: **ذوي عُقْبة**، أي: **يَعقُبُ هذا ذاكَ وذاكَ هذا**. ويقال: الليلُ والنهار يَختلِفان، كما يقال: يَعتقِبان، ومنه قوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ويقال: بفلانٍ خِلْفةٌ واختِلاف؛ إذا اختلف كَثيراً إلى مُتبرَّزه. ....

قولُه: (وهِي الحالةُ التي يَخلُفُ عليها اللّيلُ والنهارُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ)، يريدُ أنّ ﴿خِلْفَةً﴾ مفرَدٌ لفظاً، ومتعدِّدٌ معنًى. قال أبو البقاء: ﴿خِلْفَةً﴾: مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ، وأُفرِدَ لأنّ المعنى: يَخلُفُ أحدُهما الآخَرَ، فلا يتَحقَّقُ هذا إلّا منهما[١].

قولُه: (ذَوي عُقبةٍ)، رُوِيَ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها. العُقبةُ بالضمِّ: النَّوْبة. تقولُ: تَـمَّت عُقبتُك، ويقالُ: ما يَفعَلُ ذلك إلا عُقبةَ القمر، إذا كان يفعَلُه في كلِّ شهرٍ مرة.

قولُه: (يَعقُبُ هذا ذاك، وذاك هذا)، قال الزجَّاجُ: هذا قولُ أهلِ اللُّغة، وأنشَدوا لزُهَيْر:

بها العِينُ والآرامُ يمشِينَ خِلفةً وأطلاؤها يَنْهَضْنَ مِن كلِّ مَجْثَمِ

وجاء في التفسيرِ أيضاً: ﴿خِلْفَةً﴾: مختلفان[٢]، قال الله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠][٣].

ورَوى مُحيي السُّنة، عن مُجاهد: يعني: جَعَلَ كلَّ واحدٍ منهما مُخالفاً لصاحبِه، فجَعَلَ هذا أبيضَ وهذا أسوَد[٤].

وقلتُ: وفي كلام الزجّاج إشعارٌ بأنّ قولَ مجاهدٍ على خلافِ اللُّغة، ولهذا اعتَذَرَ لهُ المصنِّفُ بقولِه: «ويقال: اللّيلُ والنهارُ يختلفانِ، كما يقال: يَعْتقِبانِ»، إلى آخرِه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٠).

(٢) في الأصول الخطية: «مختلفات»، والمثبت من «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٤) وهو الأشبه بالصواب.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٤)، وانظر البيت في «ديوان زهير» ص١٧.

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٩٣) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٤٨٦).

وقُرِئ: ﴿يَذَّكَّرَ﴾، و (يَذْكُر)، وعن أُبيٍّ بن كعب: (يَتذكَّر). والمعنى: لينظُرَ في اختلافِهما الناظرُ، فيَعلَمَ أن لا بدَّ لانتقالِهما من حالٍ إلى حال وتغيُّرهما مِن ناقلٍ ومغيِّرٍ، ويَستدلَّ بذلك على عِظَم قُدرته، ويَشكُرَ الشاكرُ على النعمةِ فيهما مِنَ السُّكون بالليل

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَذَّكَّرَ﴾ و«يَذْكُر»)، حمزةُ: «أن يَذْكُرَ» بإسكانِ الذّالِ وضمِّ الكاف مُخفَّفاً، والباقونَ: بفَتْحِهما مشدَّدَيْنِ[1].

قولُه: (ويَشكُرَ الشاكرُ على النِّعمةِ فيهما)، عطفٌ على قولِه: «ليَنظُرَ في اختلافِهما الناظرُ»، وفيه إشارةٌ إلى أنّ قولَه: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ وقولَه: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ نشْرٌ لمعنى اللَّفِّ في قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾، فإنّ مجرَّدَ الانتقالِ والتغييرِ يَدُلُّ على ناقلٍ ومُغيِّرٍ عظيم القُدرة، وكوْنُ ذلك الانتقالِ مؤدِّياً إلى النفْع العظيم يَدُلُّ على مُنعِم واسع النِّعمة، وهما يوجِبانِ المعرفةَ والعبادةَ، و«أو» في قولِه: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾: للتخييرِ والإباحة، كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] على ما مَرَّ، أو للجَمْع، كما في قولِه: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، ومِن ثَمَّ أتى المصنِّفُ بالواو في الموضعَيْنِ، أي: في ليَنظُرَ، ويَشكُرَ، وفي «وقتَيْنِ للمتذكِّرينَ والشاكرين».

ثُم قولُه: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ تعريضٌ بأنّ الذين قالوا: وما الرَّحمٰنُ أنسجدُ لِما تَأمُرُنا؟ أبَوا التفكُّرَ في آياتِ الله جُحوداً وعِناداً، وامتَنعوا عنِ الشُّكرِ لآلائه عُتُوًّا واستكباراً، وتصريحٌ بأنّ الذين توَسَّموا بعبادِ الرَّحمٰنِ على خلافِ ذلك، ولذلك قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ ليُقابِلَ قولَهم: ﴿أَنَسْجُدُ﴾ وقولَه: ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾. قال الإمامُ: إنهُ تعالى لـمّا حَكَى عنِ الكُفّارِ مزيدَ النَّفْرةِ ذكَرَ بعدَه ما لو تَفكَّروا فيه لَعَرفوا وجوبَ السُّجودِ والعبادة، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ يعني: أنّ الذين قالوا: وما الرَّحمٰنُ؟ ما تَفكَّروا في هذه القُدْرة، وما شَكَروا هذه النِّعمة[2].

---

(١) وحجّةُ مَن قرأ بالتشديد قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩] والمعنى هو ما ذكره الزمخشري. انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٣.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٦-١٠٧).

والتصرُّف بالنهار، كما قال عزَّ وعلا: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٣]؛ **أو ليكونا وقتَيْن** للمتذكِّرين والشاكرين، **مَن فاتَه في أحدِهما وِردُه** من العِبادة **قامَ به في الآخر**. وعن الحسن رحمه الله: مَن فاته عملُه مِنَ التذكُّر والشُّكرِ بالنهار **كانَ له في الليل مُستعتَب**، ومَن فاته بالليل كانَ له في النهار مُستعتَب.

[﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ ٦٣]

قولُه: (**أو ليكونا وقتَيْنِ**)، عطفٌ مِن حيثُ المعنى على جُملةِ قولِه: «لِيَنظُروا في اختلافِهما».

قولُه: (**مَن فاتَهُ في أحدِهما وِردُهُ ... قام به في الآخَر**)، رَوَينا عن الشيخَيْنِ وغيرِهما، عن أنسٍ: «إذا رَقَدَ أحَدُكم عن الصلاةِ أو غَفَلَ عنها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها، فإنّ اللهَ عَزَّ وجَلّ يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ [طه: ١٤]»[١].

قولُه: (**كان لهُ في اللّيل مُستعتَبٌ**)، **الجوهري**: عَتَبَ عليه، أي: وجَدَ عليه، قال **الخليلُ**: الإعتابُ: مخاطَبَةُ الإدلال، ومُذاكرةُ المَوْجِدة، وقيل: الإعتابُ: إزالةُ العَتْب، وهمزتُهُ للسَّلْب، والإعتابُ بمعنى الرِّضا، والاستعتابُ: طلَبُ الإعتاب.

النِّهاية: استعتَبَ: طلَبَ أن يَرضَى عنهُ، كما تقول: استَرْضَيْتُ، ومنهُ الحديثُ: «لا يتَمنَّيَنَّ أحَدُكمُ الموتَ، إمّا محُسِناً فلعله يَزدادُ، وإمّا مُسيئاً فلعلّه يَسْتَعْتِبُ»[٢] أي: يَرجعُ عنِ الإساءة، ويَطلُبُ الرِّضا، ومنهُ الحديثُ: «ولا بعدَ الموتِ مِن مُستَعتَب»[٣]، أي: ليس بعدَه استرضاءٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٠٠٩٧) وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١٨٨) من حديثِ الحسن البصري عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، وفي سنده انقطاع، وبه أعلّه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ١٦٥) وزاد: ذكره ابن المبارك في كتاب «الزهد» بلاغاً. وذكره صاحبُ الفردوس من حديثِ جابرٍ ولم يُخرِّجهُ ولده في «مسند الفردوس».

﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مبتدأٌ خبرُه في آخرِ السورة، كأنه قيل: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ﴾ هذه صِفاتُهم ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥]. ويجوزُ أن يكون خبرُه ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾. وأضافَهم إلى الرحمن تخصيصاً وتفضيلاً. وقُرئ: (وعُبَادُ الرحمن)، وقُرئ: «يُمشَّونَ». ﴿هَوْنًا﴾ حالٌ، أو صِفةٌ للمشي، بمعنى: هيِّنِين، أو: مَشْياً هيِّناً؛ إلا أنّ في وضعِ المَصْدر موضعَ الصِّفة مُبالغة. والهَوْن: الرِّفقُ واللِّين، ومنه الحديثُ: «أحبِبْ حبيبَك هَوْناً مّا». ....

قولُه: (وأضافَهم إلى الرَّحمنِ تخصيصاً)، فيكونُ تعريضاً بالذين قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فعلى هذا المختارُ أن يكونَ «عبادُ الرَّحمنِ»: مبتدأ، و﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ﴾ وما عُطِفَ عليه: خبَراً ليُقابِلَ الاستكبارَ، والامتناعَ عنِ السُّجود.

قولُه: (وقُرِئ: «وعُبَّادُ الرَّحمٰن»)[1]، العِبَادُ: منَ العبادة، وهُو أن يَفعَلَ ما يَرضاهُ الربُّ، والعُبَادُ: منَ العُبودة، وهُو أن يَرضَى ما يفعَلُه الربُّ[2].

قولُه: (إلّا أنّ في وَضْعِ المصدَرِ موضعَ الصِّفة مبالغةً)، فيه إيماءٌ إلى أنّ جَعْلَه حالاً أوقَعُ مِن جَعْلِه وَصْفاً؛ لأنّ المبالغةَ على الحالِ راجعٌ إلى ذَواتِهم، وفي الوَصْفِ إلى حالِهم؛ لأنّ الأصلَ في الحالِ أن يقالَ: يَمْشُونَ على الأرض هيِّنِينَ، فوَضَعَ موضعَه هَوْناً.

قولُه: (ومنهُ الحديث: «أحبِبْ حبيبَكَ هَوْناً ما»)، تمامُه: «عسَى أن يكونَ بغيضَكَ يوماً ما، وأبغِضْ بغيضَكَ هَوْناً ما، عسَى أن يكونَ حبيبَكَ يوماً ما»[3]، أي: لا تُفرِطْ في حُبِّه

---

(١) بضم العين وتشديد الباء، هكذا ضُبطت في (ط)، وممن قرأ بها اليماني، كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥.

(٢) هذا التفسير على قراءة: «وعُباد» بضم العين وتخفيف الباء، من العُبودة وهي مُصطلحٌ مُحدثٌ من ألفاظِ الصوفيّةِ وأهلِ العِرفان، ولا إخالُ الزمخشريَّ قد قصَد الإشارةَ إليها.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٦٨) من حديثِ علي بن أبي طالب، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه الترمذي (١٩٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٣) و«المعجم الأوسط» (٣٣٩٥).

وقوله: «**المؤمِنُون هَيْنون لَيْنون**»، والمَثَلُ: «**إذا عزَّ أخوك فهُنْ**»، ومعناه: إذا عاسَرَ فياسِرْ. والمعنى: أنهم يمشُون بسَكينة ووَقارٍ وتواضُع، لا يَضرِبُون بأقدامِهم ولا يَخفِقون بنِعالهم أشَرًا وبَطرًا؛ ولذلك كَرِهَ بعضُ العلماء الرُّكوبَ في الأسواق، **ولقوله:** ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]. ....

وبُغضِه، وارفُقْ في كلِّ ذلك. مذكورٌ في «أخبارِ الشِّهاب»[1]، والشيخُ أبو الفضائل الصَّغَانيُّ جعَلَه منَ الموضوعاتِ في «كَشْفِ الحِجاب»، وفي «الدرّ الملتقط»[2].

قولُه: (المؤمنونَ هَيْنُون لَيْنون)، رَوى الإمامُ أحمدُ بن حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، عن ابنِ مسعود: حُرِّمَ على النارِ كلُّ هَيِّنٍ ليِّن، سَهْلٍ قريبٍ منَ الناس[3].

قولُه: (إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ)، قال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبَيد: معناه: مُياسَرتُكَ صديقَك ليسَت بضَيْم رَكِبَك منهُ فيُدخِلَك الحمِيّة به، إنّما هُو حُسنُ خُلُقٍ وتفضُّل، فإذا عاسَرَكَ فياسِرْهُ. قال المفَضَّل: المَثَل لـهُذَيل بن هُبَيْرةَ التَّغلبيِّ، وكان أغارَ على بني ضَبّةَ، فغَنِمَ فأقبَلَ بالغنائم فقال لهُ أصحابُه: اقسِمْها بينَنا، فقال: إنّي أخافُ أن تَشاغَلتُم بالاقتسامِ أن يُدرِكَكمُ الطَّلَبُ، فأبَـوْا، فقال: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ[4].

قولُه: (ولقولِه: ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾)، يعني: لأجْلِ ما وَصَفَ اللهُ تعالى العبادَ بقولِه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾، ووَصَفَ الرسُلَ بقولِه: ﴿وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ كرِهَ بعضُ العلماءِ الركوبَ في الأسواق، أوقَعَ المُعَلَّل بيْنَ العِلَّتَيْن.

---

(١) يعني «مسند الشهاب» للقضاعي (٦٩٠).

(٢) قوله: «وفي الدر الملتقط» سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩٣٨) والترمذي (٢٤٨٨) وأبو يعلى في «المسند» (٥٠٥٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٦٢) وصحّحه ابن حبان (٤٦٩) وهو حديثٌ حسَن بشواهدِه. انظر تمامَ تنقيده وتخريجه في التعليق على «مسند أحمد».

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢-٢٣).

﴿سَلَٰمٗا﴾: **تسلُّماً منكم لا نُجاهِلُـكم**، ومُتاركةً، لا خيرَ بيننا ولا شرَّ، أي: نتسلَّمُ منكم تسلُّماً، فأقيمَ السلامُ مقامَ التسلُّم. وقيل: قالوا **سداداً من القولِ** يَسلمُون فيه مِنَ الإيذاء والإثم. والمرادُ بالجهل: السَّفه وقلَّةُ الأَدَب **وسوء الرِّعَة**، مِنْ قوله:

ألا لا يَجْهَلَنْ أحَدٌ عَــلَيْنا ... فنجهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلِينا

وعن أبي العالِيَة: نَسخَتْها آيةُ القتال. ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ الإغضاءَ عن السُّفهاء وتَرْكَ المقابلة مُستحسَنٌ في الأَدَب والمُروءةِ والشَّريعة، وأسلمُ للعِرضِ والوَرَع.

[﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا﴾ ٦٤]

البَيْتوتةُ: خلافُ الظُّلول؛ وهو أن يُدرِكَك الليل، نِمْتَ أوْ لَـمْ تَنَمْ. وقالوا: مَن

قولُه: (**تَسَلُّماً مِنكم لا نُجاهِلُكم**)، رَوَى صاحبُ «المطلع» عن الزجَّاج وأبي عليٍّ: نَتَسلَّمُ مِنكم تسَلُّماً، أي: لا نُجاهِلُكم ولا نلتبِسُ بشيءٍ مِن أمرِكم، وهُو الجَهْلُ[1]. وقلتُ: هُو معنى قولِه: «ومتارَكةً لا خيرَ بينَنا ولا شَرَّ».

قولُه: (**سَداداً** منَ **القول**)، وهُو قولُ مُقاتلِ بنِ حَيّانَ[2]، أي: قالوا قولًا يَسلَمونَ فيه منَ الإثم. قالوا: هذا ليس بسَديد؛ لأنّ المرادَ: أنّهم يقولونَ هذه اللّفظةَ لقولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: السَّدادُ، بالفَتْح: القَصْدُ في الدِّين والسَّبيل، والسِّدَادُ بالكسرِ: البُلْغة، وكلُّ ما سَدَدْتَ به شيئاً[3].

قولُه: (**وسُوء الرِّعَةِ**)، **الجوهري**: قد وَرِعَ يَرِعُ بالكسرِ فيهما وَرَعاً ورِعةً. يقال: فلانٌ سيِّئُ الرِّعَة، أي: قليلُ الوَرَع.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٧٤).

(٢) ذكره الطبري في «جامع البيان» (١٧: ٤٩٣) والواحدي في «الوسيط» (٣: ٣٤٥).

(٣) «درّة الغوّاص» ص١٢٥.

قرأ شيئاً مِنَ القُرآن في صَلاتِه وإن قلَّ فقد باتَ ساجداً وقائماً. وقيل: هما الرَّكعتان بعدَ المغرب والركعتانِ بعدَ العشاء. والظاهرُ أنه وصفٌ لهم بإحياءِ الليل أو أكثرِه. يقال: فلانٌ يظلُّ صائماً ويبيتُ قائماً.

[﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا * إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ ٦٥-٦٦]

﴿غَرَامًا﴾: هلاكاً وخُسراناً مُلِحّاً لازماً. قال:

ويَــوْمُ النِّسَــارِ ويَومُ الجِفَا ... رِ كانا عَذابــاً وكانا غَراما

وقال:

إنْ يُعاقِبْ يَكُنْ غَراماً وإنْ يُعْـ ... ــطِ جَزِيــلًا فإنَّــهُ لا يُبالي

قولُه: (﴿غَرَامًا﴾هلاكاً وخُسراناً مُلِحّاً)، الراغب: الغُرْمُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ في مالِه مِن ضَرَرٍ بغيرِ جِنايةٍ منه. يقال: غَرِمَ كذا غُرْماً ومَغْرَماً، وأُغْرِمَ فلانٌ غَرامةً، والغَريمُ يقالُ لـمَن لهُ الدَّينُ ولـمَن عليه الدَّين. والغَرامُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ مِن شدّةٍ ومُصيبة. وقال ابنُ الأعرابيِّ: الغَرَامُ: الشرُّ الدائم، والعذابُ[١].

قولُه: (يومُ النِّسَار ويومُ الجِفَار)[٢]، الجوهري: النِّسارُ، بكسرِ النُّون: ماءٌ لبني عامر، ويومُ نِسارٍ لبني أَسَدٍ وذُبْيَان على بني جُشَمَ بنِ مُعاويةَ. وقال: الجِفارُ أيضاً: ماءٌ لبني تميم بنَجْد، ومنه: يومُ الجِفَار، وأنشَدَ البيتَ[٣].

قولُه: (إنْ يُعاقِبْ) البيت[٤]، لا يبالي: أي: لا يكترثُ بقولِ إن يعاقبِ الأعداءَ يكنْ غراماً، وإن يُعطِ الأولياءَ فإنهُ لا يبالي بإعطاءِ الكثير.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٦.

(٢) البيتُ لبشير بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٩٠.

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٤) للأعشى في «ديوانه» ص١٦٧.

ومنه: الغَريم؛ لإلحاحِه ولزامِه. وَصَفَهم بإحياءِ الليلِ ساجِدين وقائمين، ثُمَّ عقَّبة بذِكْر دعوتِهم هذه؛ إيذاناً بأنهم مع اجتهادِهم خائفُون مُبتهِلُون إلى الله في صَرْفِ العذاب عنهم، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]. ﴿سَآءَتْ﴾ في حُكم «بِئستْ»، وفيها ضميرٌ مُبهَم يفسِّره ﴿مُسْتَقَرًّا﴾، والمخصُوصُ بالذمِّ محذوف، معناه: **ساءت مُستقرًّا ومقامًا هي**. وهذا الضميرُ هو الذي رَبَطَ الجملةَ باسمِ «إنّ» وجَعَلَها خَبراً لها. ويجوزُ أن يكونَ ﴿سَآءَتْ﴾ بمعنى: أَحزنَتْ. **وفيها ضميرُ اسم «إنّ»**. و﴿مُسْتَقَرًّا﴾ حالٌ أو تمييز، والتَّعليلانِ **يصحُّ أن يكونا مُتداخلَيْن** ومُترادفين، وأن يكونا مِنْ كلامِ الله، وحكايةً لقولهم.

قولُه: (**ساءت مُستَقَرًّا ومقاماً هي**)، قال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيل: كيف ذكَّرَ المفسِّرَ والمفسَّرُ مؤنّثٌ؟ قلت: لـمّا أنَّثَ المفسَّرَ بمعنى الدارِ والمنزلة، وجَبَ تأويلُ المفسِّرِ به، كأنه قيل: ساءتِ الدارُ أو المنزِلةُ داراً أو منزلةً، وإنّما وجَبَ تأنيثُه نَظَراً إلى المخصُوص بالذمِّ كما نَظَرَ ذو الرُّمّةِ في الزَّوْرَقِ إلى تأويلِ السّفينة، حيث كان المخصُوصُ بالمَدْح مؤنَّثاً في قولِه:

أو حــــرةٌ عَـــيْطَلٌ ثَبْجـــاءُ مُجْفَرَةٌ   دعائِمُ الزَّوْرِ نعمت زَوْرقُ البلدِ[1]

الحرَّةُ: الناقةُ الكريمةُ، والعَيْطَلُ: الطّويلةُ العُنُق. الثَّبَجُ: شديدُ الثَّبَج، وهُو الظَّهر، وقيل: ما بيْنَ الكاهلِ إلى الظَّهْر، والمُجْفَرةُ: الشّديدةُ الجَفْرةِ وهِي الوَسَط، والزَّورُ: أعلى الصَّدر.

قولُه: (**وفيها ضميرُ اسم «إنّ»**)، وقال صاحبُ «المطلع»: والتأنيثُ لاسم «إن»، وهِي جهنّمُ، لأنه ضميرُها.

قولُه: (**يصحُّ أن يكونا متَداخلَيْن**)، أي: يكونُ قولُه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾، وقولُه: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ

---

(١) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٠٣.

[﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ ٦٧]

قُـرِئ: ﴿يَقْتُرُواْ﴾ بكسرِ التـاء وضمِّها، و: (يُقتِروا) بتخفيفِ التـاء وتشديدِها. والقَتْر والإقتـارُ والتَّقتير: التَّضيِيق الذي هو نقيضُ الإسْراف. والإسرافُ: مُجاوزة الحدِّ في النَّـفَقة. وَصَفَهم بالقصدِ الذي هو بين الغُلوِّ والتقصير، وبمِثْله أُمِرَ رسولُ الله ﷺ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]. وقيل: الإسرافُ إنما هو الإنفاقُ في المعاصي، فأمّا في القُرَبِ فلا إسرافَ. وسَمِعَ رجلٌ رَجلًا يقول: لا خيرَ في الإسراف. فقال: لا إسرافَ في الخير. وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: أنه شَكَرَ عبدَ الملك بنَ مروانَ حين زوَّجه ابنتَه وأحسن إليه، فقال: وَصلْتَ الرَّحمَ وفَعلتَ وصنعتَ، وجاء بكلامٍ حَسَن، فقال ابنٌ لعبدِ الملك: إنما هو كلامٌ أعدَّه لهذا المقام، فسكتَ عبدُ الملك، فلما كان بعدَ أيامٍ دَخل عليه والابنُ حاضر، فسأله عن

غَرَامًا﴾، وكونُهما مترَادفَيْنِ أن يكونَا تعليلَيْنِ لقولِه: ﴿رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾، قال الإمامُ: كلاهُما يُمكنُ أن يكونَ ابتداء كلام الله، ويُمكنُ أن يكونَ حكايةً لقولِهم، فقولُه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ إشارةٌ إلى كونِها مَضَرّةً خالصةً عن شوائبِ النَّفْع.

وقولُه: ﴿إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ إشارةٌ إلى كونِها دائمةً، والفَرْقُ بيْنَ المستقرِّ والـمُقام فإنَّ المستقرَّ للعُصَاةِ مِن أهلِ الإيمان، فإنّهم يستقرُّونَ فيها ولا يُقيمونَ، والإقامةُ للكُفّار[١].

قولُه: (قُرِئ: ﴿يَقْتُرُواْ﴾، بكسر التاءِ وضمِّها)، نافعٌ وابنُ عامر: «ولم يُقتِروا» بضمِّ الياءِ وكسرِ التاء، منَ الإقتار، وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو: بفَتْح الياءِ وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وضمِّ التاء[٢].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٩).

(٢) انظر توجيه هذه الاختيارات في «حجّة القراءات» ص٥١٣-٥١٤.

نَفَقتِه وأحواله، فقال: **الحَسَنة بين السيِّئتَيْن**، فعرف عبدُ الملك أنه أراد ما في هذه الآية، فقال لابنه: يا بُنيَّ، أهذا أيضاً مما أعدَّه؟! وقيل: **أُولئك أصحابُ محمد ﷺ**، كانوا لا يأكُلُون طعاماً للتنعُّم واللَّذَّة، ولا يَلبَسُون ثوباً للجَمالِ والزِّينة، ولكن كانوا يأكلونَ ما يسدُّ جَوْعتَهم ويُعينُهم على عبادة ربِّهم، ويَلبَسُون ما يَستُر عَوْراتِهم ويكنُّهم من الحَرِّ والقَرِّ، وقال عمرُ رضي الله عنه: كفى سَرَفاً أن لا يَشتهي رَجلٌ شيئاً إلّا اشتراه فأكَلَه. والقَوام: العَدْلُ بين الشيئَيْن لاستقامةِ الطَّرَفَيْن واعتدالهما. **ونظيرُ القوام مِنَ الاستقامة: السَّواءُ من الاستواء.** ....

قولُه: (**الحسَنةُ بيْنَ السيِّئتَيْن**)، أي: الاقتصادُ، وهُو حسَنةٌ بيْنَ الإسرافِ والتقتير، وهما سَيِّئتانِ، ومِن كلام بعضِهم:

كِلا طَرَفَيْ [قَصْدِ] الأمورِ ذميمُ[1]

وخيرُ الأمورِ أوسَاطُها.

قولُه: (**وقيل: أولئك أصحابُ محمّدٍ صَلَواتُ الله عليه**)، عطفٌ على قولِه: «وَصَفَهم بالقَصْدِ الذي هُو بيْنَ الغُلوِّ والتقصير»، وعلى الأوّل كان عامّاً فيهم وفي غيرِهم. والمرادُ بالإنفاقِ الوَسَطِ: السَّخَاوةُ التي هِي بيْنَ التبذيرِ والبُخْل. وعلى الثاني، الوَسَطُ: عبارةٌ عنِ الإنفاقِ على أنفُسِهم بما لا يَبلُغُ إلى حَدِّ التلَذُّذِ والتنَعُّم، بل يكونُ سَدَّ الجَوْعة، وسِتْرَ العورة.

قولُه: (**ونَظِيرُ القَوَام منَ الاستقامة: السَّواءُ منَ الاستواء**)، يعني: نَظيرُهُ في عِلّةِ التسميةِ به، لا أنهُ مشتَقٌّ منه؛ لأنّ الثّلاثيَّ لا يُشتَقُّ منَ المزيد، أي: إنّما قُلنا: قَواماً للشيءِ الذي هُو عَدْلٌ بيْنَ الشيئَيْنِ لاستقامةِ الطّرفَيْن، وكذلك السَّواءُ منَ الاستواء.

---

(١) للإمام الخطابي، ذكره الثعالبي في «يتيمة الدهر» (٢: ٩٤) وصَدْرُ البيت:

ولا تَغْلُ في شيءٍ من الأمرِ واقتَصِد

وقَبْلَ البيت:

تسامَحْ ولا تَستوفِ حقّك كُلَّه ... وأبْقِ فلم يستقصِ قَطُّ كريم

والبيتان ذكرهما الخطابي في كتابه «العزلة» ص٢٣٧.

وقُرِئ: (قِواماً) بالكسر؛ وهو ما يُقامُ به الشيء، يقال: أنتَ قِوامُنا، بمعنى: ما تُقام به الحاجةُ لا يَفضُلُ عنها ولا ينقص. والمنصُوبانِ ـ أعني ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ ـ جائزٌ أن يكونا خبرَيْن معاً، وأن يُجعلَ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ لغواً، و﴿قَوَامًا﴾ مُستقرًّا، وأن يكونَ الظَّرفُ خبراً، و﴿قَوَامًا﴾ حالًا مؤكِّدة. وأجازَ الفرَّاء أن يكونَ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ اسمَ «كان»، على أنه مبنيٌّ؛ لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، كقوله:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أن نَطَقَتْ

قولُه: (وقُرِئ: «قِواماً»، بالكسر)، قال ابنُ جِنِّي: قَرأَها حسّانُ بنُ عبدِ الرَّحْمن صاحبُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها ويَرْوي عنهُ قَتادةُ[1]. القَوَام بالفَتْح: الاعتدالُ في الأمر، وبالكسرِ: مِلاكُ الأمرِ وعِصَامُه، فلوِ اقتصَرَ على قولِه: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ كان كافياً، فـ﴿قَوَامًا﴾ تأكيدٌ، وجارٍ مَجْرَى الصِّفة، أي: توسُّطاً مُقيماً للحالِ وناظماً، كالصِّفاتِ المؤكَّدة، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] فالأُخرى توكيدٌ[2].

قولُه: (وأن يُجْعَلَ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾لَغواً، و﴿قَوَامًا﴾ مُستَقرًّا)، قيل: إطلاقُ المُستقَرِّ على ﴿قَوَامًا﴾ معَ أنهُ غيرُ ظَرْف؛ لمُزاوَجةِ الكلام، وهُو كونُه مذكوراً معَ الظَّرف، وهُو بيْنَ ذلك. قالَ ابنُ الحاجِب: المُستَقَرُّ: ما كان خبَراً محتاجاً إليه، وسُمِّي مُستَقرّاً؛ لأنهُ يتعلَّقُ بالاستقرار، فالاستقرارُ فيه هُو مستَقرٌّ فيه، أي: موضعٌ للتقرير، ثُم حَذَفَ لَفْظَة «فيه» اختصاراً، واللَّغوُ: هُو ما لو حُذِفَ لكان الكلامُ مستَغْنًى عنه.

قولُه: (لم يَمْنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَت)، تمامُه:

حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ[3]

---

(١) ذكره ابن حبّان في «الثقات» (٤: ١٦٤) برقم (٢٣٠٠) وقال: يروي المراسيل، روى عنه قتادة.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٥).

(٣) البيت لأبي قيس بن رفاعة يصفُ ناقتَه، كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٤٢٢).

وهو مِنْ جهةِ الإعراب لا بأسَ به، ولكن المعنى ليس بقويٍّ؛ لأنَّ ما بين الإسراف والتقتيرِ قَوامٌ لا محالة؛ **فليسَ في الخَبرِ الذي هو مُعتمَدُ الفائدةِ فائدةٌ.**

منها: ضميرُ الراحلة. الأَوْقالُ: جَمْعُ وَقْل، وهُو الحجارةُ. أي: في غُصُونٍ نابتةٍ بأرض ذاتِ أوْقال، وقيل: الوَقْلُ: شجَرُ المَقْل، يقولُ: لم يَمنَعِ الراحلةَ الشُّربَ إلّا صوتُ حمامة، أي: إنّها حديدةُ الحِسِّ، فيها فَزَعٌ وذُعرٌ لحِدّةِ نفْسِها. والاستشهادُ في قولِه: «غيرَ أن نَطَقَتْ»، وهُو فاعلُ «يَمنَع»، وإنّما بُنِي؛ لإضافتِه إلى المَبْني.

قولُه: (**فليس في الخبرِ الذي هُو معتمَدُ الفائدة فائدةٌ**)، وفائدتُه: بيانُ اتّصافِ المخبَرِ عنهُ بالخبَرَ، فيجبُ أن يكونَ وَصْفُ الشيء بغيرِه؛ ليُفيدَ لا بنفْسِه لئلّا يؤدِّيَ إلى أن يقالَ: وكان القَوَامُ قَواماً. وأجابَ عنهُ صاحبُ «المطلع»: أنّ ما بيْنَ الإسرافِ والإقتارِ لا يَلزَمُ أن يكونَ قَواماً، أي: عَدْلاً؛ لأنهُ يجوزُ أن يكونَ دونَ الإسرافِ بقليل، أو فوقَ الإقتارِ بقليل فما بينَهما وَسْطٌ، بسكونِ السِّين، يتناوَلُ العَدْلَ وغيرَه، فالتقديرُ: وكان الوسْطُ مِن ذلك قَواماً. والجوابُ عنهُ: أنهُ يَلزَمُ مِن هذا الحَرَجُ المَنفيُّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ﴾ [الحج: ٧٨] فإنّ في إيقاعِ قَواماً على ما قَرّرَه الدِّلالةَ على مُراعاةِ حاقِّ الوسْط، بمعنى أنّ قولَه: ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ كان يَحتمِلُ معنى الوسْطِ بالسُّكونِ الذي هُو اسمٌ مُبهَم لداخِلِ الدائرة، فأخبرَ بقولِه: ﴿قَوَامٗا﴾ أنّ المرادَ منهُ الوَسَط بالتحريك، الذي هُو اسمٌ لعَيْنِ ما بيْنَ طَرَفَي الشيءِ كمَركَزِ الدائرة، ولا ارتيابَ أنّ مراعاةَ ذلك متعذِّرٌ ولا يتيسَّرُ إلّا بالنُّدرة.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ما أورَدَه صاحبُ «الكشّاف» على الفَرّاءِ واردٌ عليه في قولِه: «المنصُوبانِ ـ أعني ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ ـ جائزٌ أن يكونا خبَرَيْنِ معاً، ويُمكنُ أن يُقال: المرادُ منَ القَوام: العَدْلُ، فصَحَّ أن يكونَ خبَرا لـ ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ ولا يَخْلو عن فائدة».

والجوابُ عنهُ ما ذكَرَه ابنُ جِنِّيٍّ، أنّ الثانيَ جارٍ مَجْرى الصِّفةِ المؤكِّدة، كأنهُ قيل: كان إنْفاقُهم وَسْطاً بسكونِ السِّين البتّةَ، لا أنّ الإنفاقَ في عَيْنِ الوسْطِ لا يتجاوَزُهُ أصلاً، كما يَلزَمُ منَ الاسم والخبَرِ إذا اتّحدا معنًى. والجوابُ عن قولِه: المرادُ منَ القَوام العَدْلُ: هُو ما أُجيبَ عن صاحبِ «المَطلَع».

[﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا * إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُولَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٦٨ - ٧٠]

﴿حَرَّمَ اللَّهُ﴾ أي: حرَّمها. والمعنى: حرَّم قَتْلَها. و﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ متعلِّق بهذا القتلِ المحذوف. أو بـ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ﴾. **ونفيُ هذه المقبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفِين بتلك الخِلالِ العظيمة في الدِّين؛ للتعريضِ بما كانَ عليه أعداءُ المؤمنين من قُريشٍ** وغيرِهم، كأنه قيل: والذين برَّأهم الله وطهَّرهم ممَّا أنتم عليه. والقتلُ بغير حقٍّ يَدخلُ فيه الوأْدُ وغيرُه. وعن **ابنِ مسعود رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، أيُّ الذَّنب أعظم**؟ قال: «أن تَجعلَ لله نِدًّا وهو خَلَقَك» قلتُ: ثم أيٌّ؟ قال: «أن تقتُلَ وَلدَك خشيةَ أن يأكُلَ معك» قلتُ: ثم أيٌّ؟ قال: «أن تُزانيَ حَليلةَ جارِك»، فأنزل اللهُ تصديقَه. وقُرئ: (يُلَقَّ فيه أثاماً). **وقُرئ: (يَلْقَى) بإثبات الألِف**، وقد مرَّ مثلُه. والأثام: جزاءُ الإثم، بوزن الوَبال والنَّكال ومَعْناهما، قال:

قولُه: (**ونَفْيُ هذه المُقَبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفينَ بتلك الخِلال العظيمةِ في الدِّينِ للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْش**)، يَعضُدُ ما ذهَبْنا إليه مِن أنّ قولَه: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ﴾ مقابِلٌ للقائلينَ: ﴿وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فمَدَحَهُم اللهُ بتلك الخِلالِ الحَميدةِ التي تختَصُّ بأوليائِه ثُم نفَى عنهم هذه الخِصَالَ الرَّذيلةَ التي عليها أعداؤه.

قولُه: (**عنِ ابنِ مَسْعودٍ رضيَ اللهُ عنه، قلتُ: يا رسُولَ الله، أيُّ الذَّنبِ أعظم؟**)، الحديثُ بتمامِه، أخرَجه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما[1].

قولُه: (**وقُرِئ: «يَلْقَى»، بإثباتِ الألف**)، قال في «المطلع»: جَعَلَ أثَرَ الجازِم حَذْفَ الحركةِ منَ المعتَلِّ لا حَذْفَ الألفِ كقولِه:

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦).

جَزى اللهُ ابنَ عُرْوةَ حيثُ أمسى　　عَـقُوقًـا والعُقوقُ لـهُ أثـامُ

وقيل: هو الإثم. ومعناه: يلقَ جزاءَ أثام. وقرأ ابنُ مسعود: (أيّامًا)، أي: شدائدَ، يقال: يومٌ ذو أيّام؛ ....

ألم يأتيـكَ ـ والأنباءُ تُنمي ـ　　بما لاقَـتْ لَبُونُ بني زيادِ[1]

«والأنباءُ تُنمي»: جُملةٌ معترِضةٌ، و«بما لاقَتْ»: متعلِّقٌ بـ«يأتيك».

قولُه: (**جَزَى اللهُ ابنَ عُروة**) البيت[2]، العَقُوقُ: العاقُّ، والعُقُوقُ، بالضمِّ: مصدرٌ، وهُو تَرْكُ بِرِّ الوالدَيْنِ وقَطْعُه، وكذا في الرَّحِم، وعَقُوقاً: نَصْبٌ على الحال، ومعناه: جزَى اللهُ ابنَ عُروةَ شرَّ جزاءٍ عاقًّا والعَقُوقُ لهُ جزاءٌ سيِّئ.

قولُه: (وقيل: **هُو الإثمُ**، ومعناه: **يَلْقَ جزاءَ أثام**[3]) يريدُ أنّ «الأثام» إمّا أن يُرادَ به جزاءُ الإثم كالثّوابِ لجَزاءِ الطاعة، وإمّا أن يُرادَ به مُطلَقُ الإثم، فحينَئذٍ يَحتاجُ إلى تقديرِ مضاف، وهُو المرادُ بقولِه: «ومعناه: يَلْقَ جزاءَ أثام».

الأساس: كانوا يَفْزَعونَ منَ الأنام[4] أشدَّ ما يفزَعون مَنَ الأثام، وهُو وَبَالُ الإثم، قال:

لقـد فَعَلَتْ هذي النَّـوى بيَ فَعْلَةً　　أصابَ النَّوَى قبلَ المماتِ أثامُها[5]

قولُه: (**يومٌ ذو أيّام**)، **الأساس:** ويومٌ ذو أيّام: كأيّام. قال النابغةُ:

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي. انظر: «الأغاني» (١٧: ٢٠١). وانظر توجيه القراءة في «البحر المحيط» (٨: ١٣٠).

(٢) ذكره أبو عُبَيْدة في «مجاز القرآن» (٢: ٨١) وعزاه لبلعاءَ بن قيس الكناني. ونقله أبو علي الفارسي في «الحجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٢١٦) وقال: وأنشد ـ يعني أبا عُبَيْدة ـ لمسافع العبسيّ. فلْيُحرَّر.

(٣) زاد في (ح): «الأساس: كانوا يفزعون من الأثام».

(٤) في الأصول الخطية: «الآثام» وصوّبناه من «أساس البلاغة».

(٥) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (أثم) من غير عَزْوٍ لأحد.

لليومِ العَصيب. ﴿يُضَـٰعَفۡ﴾ بدلٌ من ﴿يَلۡقَ﴾؛ لأنهما في معنًى واحد، كقوله:

مَتى تَأتِنا تُلمِمْ بنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

وقُرِئ: (يُضَعَّف)، و(نُضَعِّف له العذابَ)، بالنُّون ونصبِ العذاب. وقُرِئ

إنّي لأخشى عليكُمْ أن يكونَ لكُمْ ... مِن أجلِ بَغْضائهمْ يومٌ[1] كأيّامِ[2]

وذُكِرَ في أيام العرَبِ كذا، أي: في وقائِعها. ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] أي: بِدَمادِمِه على الكَفَرة.

قولُه: (لليوم العَصِيب) **الأساس**: عصب القومُ بفلانٍ: أحاطوا به، ووَجَدْتُهم عاصبينَ به، ومنهُ: ﴿هَـٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧] وعَصَبْصَب، وقيل: اعصَوْصَبَ واعصَبْصَبَ، والقومُ: إذا اجتَمَعوا، واليومُ: إذا اجتَمَعتْ فيه الشّدائد.

قولُه: (متى تأتِنا تُلْمِمْ) البيت[3]، «تلمم»، أي: تَنزِلْ، وهُو بَدَلٌ مِن «تَأْتِنا»، والألفُ في «تأجَّجَا» للتّثنية، وذُكِّرَ لتغليبِ الحَطبِ على النار. وقيل: تَأَجَّجَنَ بالنُّون الخفيفة، كقولِه تعالى: ﴿لَنَسۡفَعًۢا﴾ [العلق: ١٥]، وكقولِ الشاعر:

ولا تَعبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا[4]

أي: فاعبُدَنْ، وقد مضَى في «آلِ عمرانَ» تحقيقُ هذا البَدَلِ عنِ ابنِ جِنّي.

قولُه: (وقُرِئ: «يُضَعَّف» و«نُضعِّف»)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر: «يُضاعَفُ لهُ» «ويَخلُدُ» برَفْعِ الفاءِ والدّال، والباقونَ: بجَزْمِهما، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ على أصلِهما: يَحذِفانِ الألفَ ويشدِّدانِ العَيْنَ[5].

---

(١) في (ط): «يوماً».

(٢) «ديوان النابغة الذبياني» ص٨٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه من «ديوان الأعشى».

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢: ١٤٧) و«حجّة القراءات» ص٥١٤.

بالرفع على الاستئناف، أَوْ على الحال، وكذلك (يَخلدْ) وقرئ: (ويُخلَد) على البناءِ للمفعول مخففاً ومثقّلاً، من الإخْلاد والتّخليد. **وقرئ: (وتَخْلُد) بالتاءِ على الالتفات، ﴿يُبَدِّلُ﴾ مخفَّف ومثقَّل**، وكذلك ﴿سَيِّئَاتِهِمْ﴾. فإن قلتَ: ما معنى مُضاعَفةِ العذاب **وإبدالِ الحسناتِ سيِّئات**؟ قلتُ: إذا ارتكَبَ المشركُ معاصيَ مع الشِّرك عُذِّب على الشِّركِ وعلى المعاصي جميعاً، فتُضاعَفُ العُقوبة لمضاعفةِ المُعاقَب عليه. **وإبدالُ السيِّئاتِ حسنات: أنه يَمحُوها بالتوبة، ويُثبت مكانَها الحَسنات:** ....

قولُه: (**وقُرِئَ: «تَخْلُدُ»**[1] **بالتاءِ على الالتفات**)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأَ طلحةُ بنُ سُلَيْمان: «نُضَعِّفْ» بالنُّون، و«العذابَ» بالنَّصب، «وتَخْلُدْ فيه»: جَزْم، أي: تَخْلُدْ فيه أيُّها المُضعَّفُ على تَرْكِ الغَيْبة إلى الخِطاب[2].

في «عِلَلِ القرآنِ»[3] للأزهريِّ: اتّفَقَ القُرّاءُ كلُّهم على «يَخْلُد» بفتح الياء وضمِّ اللام[4].

قولُه: (**﴿يُبَدِّلُ﴾، مخفَّفٌ ومُثقَّل**)، أي: قُرئ: ﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ بتثقيلِ الدالِ: سبعةٌ، وبالتخفيفِ: شاذٌّ[5].

قولُه: (**وإبدالُ الحسَناتِ سيِّئات**)، خلافُ ما في التِّلاوة.

قولُه: (**وإبدال السيِّئات حسَنات: أنه يَمْحُوها بالتَّوبة ويُثبتُ مكانَها الحَسَنات**)، قال مُحيي السُّنة: ذهبَ جماعةٌ إلى أنّ هذا التبديلَ في الدُّنيا؛ قال ابنُ عبّاس، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، والحسَنُ، ومُجاهدٌ، والسُّدِّيُّ، والضَّحّاكُ: يُبدِلُهُمُ الله بقبائح أعمالِهم في الشِّركِ محاسنَ الأعمالِ في الإسلام، فيُبدِلُهم بالشِّركِ إيماناً، وبقَتْلِ المؤمنينَ قتْلَ المشركين، وبالزِّنا عِفّةً وإحصاناً.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وتخلد».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٥-١٢٦).

(٣) وهو مما لم يُطبع من مصنّفاته. ذكره الداوودي في «طبقات المفسّرين»(٢: ٦٦) بلفظ: «عِلل القراءات».

(٤) وهذا الذي نقله الإمام الطيبي قد ذكره الإمام الأزهري في كتابه الآخر «معاني القراءات» ص٣٤٣.

(٥) وهي روايةٌ عن عاصم كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥.

....

وقال سعيدُ بنُ المسيِّبِ ومكحولٌ: يُبدِلُ الله سيِّئاتِهِمُ التي عَمِلوها في الإسلام حسَناتٍ يومَ القيامة، يَدُلُّ عليه حديثُ أبي ذَرّ، قال النبيُّ ﷺ: «إنّي لأعلَمُ آخِرَ رجُلٍ يخرُجُ منَ النار، يُؤتَى بالرجُل يومَ القيامة فيقالُ: اعرِضوا عليه صِغارَ ذنوبِه، ويُخبَّأُ عنه كبارُها، فيقالُ له: عمِلتَ يومَ كذا وكذا وهُو مُقِرٌّ لا يُنكِر، وهُو مشفقٌ مِن كبارِها، فيقال: أعطوهُ مكانَ كلِّ سيِّئةٍ حسَنة، فيقولُ[1]: إنّ لي ذُنوباً ما أراها هاهنا». قال أبو ذرّ: فلقد رأيتُ النبيَّ ﷺ ضَحِكَ حتّى بَدَتْ نَواجِذُه. رَواهُ التِّرمذيُّ[2]. ورَواه مسلمٌ[3] أيضاً عن أبي ذَرٍّ مَع تغييرٍ فيه.

فهذه المعاملةُ معَ مَن هُو آخِرُ الناس خُروجاً منَ النار، فكيف بالمؤمنِ التائبِ الآتي بالأعمالِ الصّالحة؟

ورَوَى الإمامُ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ ومكحولٍ: تُمحَى السيِّئةُ ويُثبتُ لهُ بَدَلَها الحسَنةُ، لِما وَرَدَ: «ليَتمنَّيَنَّ أقوامٌ أنّهم أكثَروا منَ السيِّئات»، قيل: مَن هم؟ قال: «الذين يُبدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسنات»[4]، ولا يَبعُدُ ذلك مِن حيث الدّليلُ؛ فإنّ التائبَ النادمَ كلّما تحَسَّرَ على ذنبٍ صدَرَ منهُ واستغفَرَ اللهَ تعالى لأجْلِه أو خَضَعَ واستكانَ، نالَ منَ الزُّلْفَى منَ الله منَ الدَّرجاتِ ما لا يَنالُهُ بالطاعة.

ثُم النَّظْمُ يُساعدُ هذا التأويلَ، فإنّ الإشارةَ بقولِه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ ما سَبَقَ منَ الشِّركِ بالله، وقَتْلِ النفْسِ المُحرَّمة، والزِّنا، وقد تَرتَّبَ عليه مضاعَفةُ العذاب، والتخليدُ والإهانةُ، واستثنَى منَ الوعيدِ المؤمنَ التائبَ الآتيَ بالأعمالِ الصّالحة، فحينَئذٍ لم يُفِدْ إذا عُقِّبَ بقولِه: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾، وفُسِّرَ بمَحْوِ الذُّنوبِ وإثباتِ

---

(١) في (ح) و(ف): «فيقال».

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٧) والحديثُ أخرجه الترمذي (٢٥٩٦) والبغوي في «شرح السنة» (١٥: ١٩٢).

(٣) «صحيح مسلم» (١٩٠).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩). وانظر الأثر المذكور في «جامع البيان» للطبري (١٧: ٥١٧).

الإيمانَ، والطاعة، والتقوى. وقيل: يُبدِّلهم بالشِّرك إيماناً، وبقَتْلِ المسلمين قتْلَ المشركين، وبالزنى عِفّةً وإحصاناً.

[﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ ٧١]

يريد: ومَن يتركِ المعاصيَ ويَندَمْ عليها ويَدخُلْ في العملِ الصالح فإنه بذلك تائبٌ إلى الله ﴿مَتَابًا﴾ مَرْضيًّا عندَه مُكفِّراً للخَطايا محصِّلاً للثواب. أو: فإنه تائبٌ متاباً إلى اللّـهِ الذي يَعرف حقَّ التائبين ويفعلُ بهم ما يَستوجِبون، والذي يحبُّ التوّابينَ

الإيمانِ والطاعةِ والتقوى إفادةَ ما إذا قيل: بفَضْلِ الله عليهم بالثّوابِ والكرامات، وأن يُبدِّلَ اللهُ سيِّئاتِهم حسَناتٍ يومَ القيامة، لا سيَّما إيرادُ إبدالِ السيِّئاتِ بالحسَنات بعدَ اسم الإشارة المُؤْذنِ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَه جديرٌ بمَن قبلَه؛ لأجْلِ اكتسابه الخِلالَ الحميدةَ، والمذكورُ قبلَه: التائب، والخِصَالُ الحميدةُ: الإيمانُ والأعمالُ الصّالحةُ، فلا بدَّ إذاً مِن أمرٍ آخَرَ زائدٍ وليس ذلك إلا الثوابَ في الآخِرة.

ويؤيِّده قولُه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أي: غفوراً حيثُ حَطَّ عنهم بالتّوبةِ والإيمانِ مُضاعفةَ العذاب، والخُلودَ في النارِ والإهانةَ، رحيماً حيثُ بَدَّلَ سيِّئاتِهم بالثوابِ الدائم، والكرامةِ في الجنّة، وكذا تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ المُفسَّرِ بقولِه: «مَتَابا مَرْضِياً عندَه مُكفِّراً للخطايا، محصِّلاً للثوابِ وإلى الله الذي يَعرِفُ حقَّ التائبينَ ويفعَلُ بهم ما هُو أهلُه، ويحبُّ التَّوابين»، وأنتَ قد عَلِمتَ أنّ التذييلَ كالتأكيدِ للمُذَيَّل، فلا بدَّ مِن مُراعاةِ معنى الثّوابِ فيه ليَصحَّ.

قولُه: (﴿مَتَابًا﴾ مَرْضِيّاً عندَهُ مكفِّراً)، وذلك أنّ الشَّرطَ والجزاءَ إذا اتّـحَدا معنًى حُمِلَ الجزاءُ على نهايةِ ما يَحتمِلُه منَ المعنى، ونحوَه قولُهم: مَن أدركَ الصَّمّانَ[1] فقد أدرَكَ.

قولُه: (أو: فإنهُ تائبٌ مَتَاباً إلى الله)، يعني: أُعيدَ المعنى ليُناطَ به صَريحُ اسمِه الجامع؛

(١) في (ح) و(ف): «الضّمان» بالضاد المعجمة، وصوابُه بالصادِ المهملة وتشديد الميم، كما في(ط)، وهو من مراعي العرب الشريفة في بلادِ بني تميم، وكانت العربُ تتمدَّح بنزوله وتقول هذا القول. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٨٦).

ويحبُّ المتطهِّرين. وفي كلامِ بعض العَرَب: **لَلّـهُ أفرحُ بتوبةِ العبد من المُضِلِّ الواجِد،**

ليُؤْذِنَ به أنّ مَن تكونُ توبتُه إلى منِ اسمُه اللهُ فأعظِمْ بتوبتهِ، وقد سَبَقَ أنّ اسمَه الأعظمَ جامعٌ لسائرِ صِفاتِه الحُسْنَى وأسمائه العُظْمى، ولهُ في كلِّ مقامٍ تَجَلٍّ بحسَبِ اقتضاءِ ذلك المقام، والمقابلِ له. وهذا المقامُ مقامُ التَّوبة، فالتّجَلّي بوَصْفِ التّوابيّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إلى الله الذي يَعرِفُ حقَّ التائبينَ، ويفعَلُ بهم ما يَستوجبونَ، والذي يُحِبُّ التَّوابينَ ويحبُّ الـمُتَطهِّرين»، والذي يَفرَحُ بتَوبةِ التائبينَ فَرَحاً لا فَرَحَ فوقَه.

قولُه: (**للهُ أفرَحُ بتوبةِ العَبْد**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن الحارثِ بن سُوَيْد، قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «لَلّـهُ أفرَحُ بتَوبةِ عبدِه المؤمنِ مِن رجُلٍ نزَلَ بأرضٍ دَوِيّةٍ مَهْلَكة، مَعه راحلتُهُ عليها طعامُه وشَرابُه، فوَضَعَ رأسَه فنامَ نَوْمةً فاستَيقَظَ وقد ذهبَتْ راحلتُه، فطَلَبَها حتى إذا اشتَدَّ عليه الحَرُّ والعطَشُ أو ما شاء اللهُ، قال: أرجِعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنامُ حتّى أمُوتَ، فوَضَعَ رأسَه على ساعِدِه ليموتَ فاستَيقَظَ، فإذا راحلتُه عندَه، وعليها زادُهُ وشَرابُه، فاللهُ أشَدُّ فَرَحاً بتوبةِ العبدِ المؤمنِ مِن هذا براحلتِه»[١]. الدَّوِيَّةُ: الفَلاةُ والمَفَازةُ. والراحلةُ: البعيرُ الذي يَركَبُه الإنسان، ويَحمِلُ عليه متاعَه، والفَرَحُ منَ الله سبحانَه وتعالى: غايةُ الرِّضا.

يقولُ العبدُ العاصي الغريقُ في بَحْرِ المعاصي: أنا أتوَسَّلُ بما صَدَرَ عن صَدْرِ حبيبِك لقَبُولِ تَوْبتي ومَحْوِ حَوْبتي: «اللهُمَّ أنت رَبِّي لا إلهَ إلّا أنت، خَلَقْتَني وأنا عبدُك، وأنا على عَهْدِك ووَعْدِك ما استَطعتُ، أعوذُ بكَ مِن شرِّ ما صنَعْتُ، أبوءُ لكَ بنِعمتِكَ علَيّ، وأبُوءُ لكَ بذَنْبي، فاغفِرْ لي ذنوبي، فإنهُ لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنت» أخرَجَه البخاريُّ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، عن شَدّادِ بن أوْس، عن رسُولِ الله ﷺ وهُو سيِّدُ الاستغفارِ[٢].

باءَ بإثمِه يَبُوءُ بَوْءًا، أي: رجَعَ به، وصار عليه. وتقول: باءَ بحقِّه، أي: أقرَّ، وذا يكونُ أبداً بما عليه، لا لهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤) والترمذي (٢٤٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) والترمذي (٣٣٩٣) والنّسائي (٨: ٢٤٦).

والظمآنِ الوارد، والعَقيم الوالد. أو: **فإنه يرجعُ إلى اللّـهِ وإلى ثوابه مَرْجعاً حَسَناً**، وأيّ مَرْجع!

[﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ﴾ ٧٢]

يُحتملُ أنهم **يَنفِرُون عن محَاضِر الكذَّابين** ومجالسِ الخطَّائين فلا يحضُرونها ولا يَقربونها؛ تنزُّهاً عن مخالطةِ الشرِّ وأهله، وصِيانةً لدِينهم عمّا يَثلِمُه؛ لأنَّ مُشاهدةَ الباطل شركةٌ فيه؛ ولذلك قيلَ في النَّظَّارة إلى كلِّ **ما لم تُسوِّغه الشريعة**: هم شُركاءُ فاعِليه في

قولُه: (**أو فإنهُ يَرجعُ إلى الله وإلى ثَوابِه مرجعاً حسَناً**)، وعلى هذا معنى «يتُوبُ»: يَرجعُ لُغةً.

فإن قلتَ: لِـمَ وضَعَ في الوجهَيْنِ السابقَيْنِ «تائب» في موضع «يَتُوبُ»، وصَرَّحَ في الأخيرِ بالمضارع حيثُ قال: يَرجِعُ؟ قلتُ: ليُؤْذِنَ في الوجهَيْن أنّ المضارعَ للاستمرارِ والدوام، وفي الأخيرِ بأنّ الثّوابَ مُنتظَرٌ.

فإنْ قلتَ: ما الفَرْقُ بيْنَ الوَجْهِ الأوّل والثاني حينَ جَعَلَ الموصُوفَ في الأوّل ﴿مَتَابًا﴾ وفي الثاني اللهَ تعالى، والشَّرطُ والجزاءُ متّحِدانِ فيهما؟ قلتُ: ما ذكَرْنا أنّ القَصْدَ الأوْلى في التكريرِ على الأوّل إلى جَعْلِ الجزاءِ عيْنَ الشَّرطِ مِن غيرِ نظَرٍ إلى ذِكْرِ الله، فوَصَفَ مصدَرَ الفعل، وعلى الثاني إلى مجرَّدِ إناطةِ اسم الله عَزَّ وجَلّ به، من غيرِ نظَرٍ إلى المَنُوطِ به، فوَصَفَ ما جَلَبَ لهُ المُكرَّرَ؛ لأنهُ المقصودُ.

قولُه: (**يَنفِرونَ عن محاضِر الكذّابين**)، فالشّهادةُ بمعنى الحُضور، والزُّورُ بمعنى الباطل، **النِّهاية**: الزُّور: الكذِبُ، والباطلُ، والتُّهمةُ. **الأساس**: وفي صَدْرِه زُورٌ: اعوجاجٌ، وهُو شاهدُ زُور.

قوله: (**ما لم تسوّغه الشريعة**) فيدخل فيه أبنية الظَّلَمة وما يلحق بمسجد الضِّرار، هذا بطريق العموم، ويمكن سلوك طريق الخصوص ويُحمل اللغو مجازاً على ما نسقطُه من الأبنية، وقد استعار جريرٌ في الأعيان في قوله:

الإثم؛ لأنّ حُضورَهم ونَظرهم دليلُ الرِّضا به، وسببُ وجودِه، والزيادةِ فيه؛ لأنَّ الذي سَلَّط على فعلِه هو استحسانُ النَّظَّارة ورغبتُهم في النَّظرِ إليه، وفي مَواعظِ عيسى بن مريمَ صلوات الله عليه: إيَّاكم ومُجالسةَ الخطَّائين. ويحتملُ أنهم لا يَشهدون شهادةَ الزُّور، فحُذِف المضافُ وأُقِيمَ المُضافُ إليه مقامَه. وعن قتادةَ: مَجالِس الباطل. وعن ابنِ الحَنفيَّة: اللَّهو والغِناء. وعن مُجاهد: أَعياد المشركين. اللَّغو: كلُّ ما يَنبغي أن يُلغى ويُطَّرَح. والمعنى: وإذا مَرُّوا بأهلِ اللغو والمُشتغلين به مَرُّوا مُعرِضين عنهم، مُكرِمين أنفُسَهم عن التوقُّف عليهم والخوضِ معهم، كقوله: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]،

ويذهبُ بينها المرئيُّ لغواً كما ألغيت بالدية الحوارا

وهي استعارة مصرّحة تحقيقية، فالقرينة استعمال المرور فيه، فالمناسب أن يحمل الشهود على الحضور، ويجعل الزور استعارةً عنها؛ لأنها باطلة كما استعير ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] للقاعدة الباطلة لمسجد الضرار، فيكون اللغو مظهراً وُضع موضعَ المضمَر، كأنه قيل: لا يحضرون تلك المشاهدَ، وإذا مرُّوا بها مرُّوا غيرَ ملتفتين إليها ولا يجيلون النظرَ إليها استحساناً؛ لأنّ قصدهم في البناء سلبُ نظر الخلق إليها. قال أبو حامد في «الإحياء»: إن السلاطين في زماننا هذا ظلمة قلّما يأخذون شيئاً على وجهه بحقّه؛ فلا يحلُّ معاملتهم ولا معاملةُ مَن يتعلّق بهم، حتى القاضي، ولا التجارة في الأسواق التي بنَوْها بغير حقّ، والورعُ اجتناب الرُّبَط والمدارس والقناطير التي بنَوْها بالأموال المغصوبة التي لا يعلمُ مالكُها[1].

قولُه: (هُو استحسانُ النَّظّارة)، واستحسانُ ما قضَى الإسلامُ بقُبحِه، يضربُ إلى الكُفْر، ولهذا قيل: الابتهارُ[2] بالذَّنبِ أعظمُ مِن ركوبِه، والابتهارُ: أن يقولَ: فعلْتُ، وقد فعَلَ.

---

(١) من قوله: «قوله: ما لم تسوّغه الشريعة» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) في (ح) و(ف): «الانتهار»، وكذا ورد فيهما فيما سيأتي بعد كلمات.

وعن الحسن: لم تُسفِّهْهم المعاصي. وقيل: إذا سَمِعُوا من الكفَّارِ الشَّتمَ والأذى أعرَضوا

قولُه: (**عن الحسَنِ: لم تُسفِّهْهم المعاصي**)، رَوَى مُحيي السُّنةِ عن الحسَنِ والكَلْبيِّ: اللَّغوُ: المعاصي كلُّها، يعني: إذا مَرُّوا بمجالسَ يُعصَى اللهُ فيها مَرُّوا مُسرِعين مُعرِضين، إذْ لو وَقَفَ أو لم يُعرِضْ، بل نَظَرَ، عُدَّ سَفيهاً، يقالُ: تكرَّمَ فلانٌ عمّا يَشِينُه: إذا تَنزَّه وأكرَمَ نفسَهُ عنه[1].

ثُم هذه الخاتمةُ، أعني: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ إذا فُسِّرَ قولُه: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ بأنّهم يَنفِرونَ عن محاضِرِ الكذّابينَ والخَطّائينَ، على أنّ ﴿يَشْهَدُونَ﴾ بمعنى يَحضُرونَ، كانت كالتّميم لهُ، وإذا فُسِّر بأنّهم لا يَشهَدونَ شهادةَ الزُّورِ كانت كالتكميلِ لهُ، ويجوزُ أن يكونَ تتميماً على تفسيرِ الحسَنِ، لأنّ مَن وَقَفَ مواقفَ السُّفهاءِ سُفِّه، ويكونُ قَدْحاً في عَدالتِه.

قولُه: (**إذا سَمِعوا منَ الكفّارِ الشَّتْمَ والأذى أعرَضوا**)، عَبَّرَ أوّلاً عن سَماعِ اللَّغوِ بالمرورِ به؛ لأنّ المرورَ به دَلَّ على المرورِ على أصحابِه، ودَلَّ ذلك على سَماعِه منهم. وثانياً: عن الإعراضِ عنهُ بالمرورِ به. على تلك الحالة؛ فإنّ الكريمَ إذا مَرَّ باللَّغوِ أعرَضَ عنه. قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. قال:

وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللّئيم تكرُّما[2]

وتخصيصُ المرورِ بالذِّكر؛ للإيذانِ بأنّ ذلك دَأْبُهم وعادتُهم، قال تعالى: ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أي: استمرَّت بذلك الحَمْلِ الخفيفِ ولم يُثقِلْها قَطُّ. قال الزجّاجُ: فمَرَّتْ به، معناه: استمَرَّت به، قعَدَتْ وقامتْ ولم يُثقِلْها[3]. ونحوُه في المعنى قولُ الشاعر:

ولقد أمُرُّ على اللّئيم يَسُبُّني ... فمَضَيْت ثمّةَ قلتُ لا يعنيني[4]

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٩٩).

(٢) سبق تخريجه من «ديوان حاتم الطائي».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٥).

(٤) سبق تخريجه.

وصَفَحُوا. وقيل: إذا ذَكَروا النِّكاحَ كَنَّوْا عنه.

[﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا صُمّٗا وَعُمۡيَانٗا﴾ ٧٣]

﴿لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا﴾ ليس بنفيٍ للخُرور، وإنما هو إثباتٌ له، ونفيٌ للصَّمم والعمى، كما تقولُ: لا يَلقاني زيدٌ مسلِّماً، هو نفيٌ للسلامِ لا للِّقاء. والمعنى: أنهم إذا ذُكِّروا بها أكَبُّوا عليها حِرْصاً على استماعها، وأقبَلُوا على المذكِّرِ بها، وهم في إكْبابِهم عليها

أي: هذا الإعراضُ والصَّفْحُ شيمتي وخُلُقي، ولذلك قَرَنَه بحَرْفِ التقليل المفيدِ للتكثيرِ تمليحاً، كقولِه:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُهُ[(١)]

قولُه: (كَنَّوْا عنه)، أي: بالغَشَيانِ والـمَسِيس والمباشَرةِ والإتْيان دائمينَ مُستمرِّينَ.

قولُه: (ليس بنَفْيٍ للخُرور، بل[(٢)] إثباتٌ لهُ ونفيٌ للصَّمَم والعَمَى)، يعني: أُدخِلَ حرفُ النَّفي على المُثبَت، وأُريدَ نفْيُ ما يَتْبَعُه، كقولِك: ما هُو بمؤمنٍ مُخادع. والنُّكتةُ فيه التعريضُ بمَن هُو ليس على صِفتِهم، ولذلك قال: «لا كالذين يُذكَّرونَ بها فتَراهُم مُكِبِّينَ عليها، إلى قولِه: «وهُو كالصُّمِّ والعُمْيان»، وما أحسَنَ اقترانَ هذا الوصْفِ معَ قولِه: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ لا يَختلطُ جَدُّهم بهَزْل، وحَقُّهم بباطل، فإذا اعتَراهُمُ الـهَزْلُ تنزَّهوا عنهُ كلَّ تنزُّه، وإذا اشتَغَلوا بالحقِّ لا يَحُومُ الباطلُ حولَه، ومنهُ قولُ المنصورِ لابنِ عمران: بَلَغَني أنّكَ بخيلٌ. قال: ما أَجْمُدُ في حَقّ، ولا أَذُوبُ في باطل، أو يقال: إذا مَرُّوا بالـهَزْل مَرُّوا مُكرَمينَ متَغافِلينَ مُتغابين، كأنّهم ما سَمِعوهُ ولا نَظَروا إليه، وإذا حاولوا الجِدَّ أقبَلوا إليه بشَراشِرِهم واجتَنَبوا عن أن يكونوا كالغافلينَ عنهُ لا يَسمَعونَه بآذانٍ واعية، ولا يُبصرونَه بأعيُنٍ راعية. اللهُمَّ اجعَلْنا مِن زُمرتِهم برحمتِكَ الواسعةِ يا ربَّ العالمين.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما هو».

سامِعُون بآذانٍ واعية، مُبصِرون بعُيونٍ راعية، لا كالذينَ يُذكَّرون بها فتَراهم مُكِبِّين عليها مُقبلين على مَن يُذكِّر بها، مُظهِرين الحِرْصَ الشديد على استماعها، وهم كالصُّمِّ العميانِ؛ حيثُ لا يَعُونها ولا يَتبصَّرون ما فيها، كالمنافقينَ وأشباهِهم.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ٧٤]

قُرئ: (ذُرِّيَّتنا)، و﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾، و ﴿قُرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾ و (قُرَّاتِ أعيُن). **سألوا ربَّهم أن يَرزُقَهم أزواجاً وأعقاباً عُمّالاً لله، يُسَرُّون بمَكانهم، وتَقَرُّ بهم عُيونُهم**. وعن محمَّدِ

قولُه: (سامعونَ بآذانٍ واعية، مُبصِرون بأعيُنٍ[1] راعية)، خبرٌ بعدَ خبر، لقولِه: «وهم».

قولُه: (وقُرِئ[2]: «ذُرِّيتنا» و﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا﴾)، الحَرَمِيّان[3] وابنُ عامرٍ وحَفْص: «ذُرِّيّاتِنا» بالألفِ على الجَمْع، والباقونَ: بغيرِ الألفِ على التوحيد[4].

قولُه: (سألوا ربَّهم أن يَرزُقَهم أزواجاً وأعقاباً عُمّالاً لله)، فإذَن، التقديرُ: هَبْ لنا أزواجاً وذُرِّياتٍ مُطيعينَ لك، ولـمّا كانت طاعتُهم سبباً لسُرورِهم وَضَعَ المسبَّبَ موضعَ السببِ للمبالغة، وأنّ المطلوبَ الأوّليَّ بالأولادِ طاعةُ الله، وجَعَلَ هذا الدُّعاءَ مِن جُملةِ صفاتِ الكَمَلةِ منَ المؤمنينَ للدِّلالةِ على عِظَم منزلةِ مَن يَطلُبُ النِّكاحَ لذلك، وهذا بالنِّسبة إلى الدّاعي، فكيف بمن يتّصفُ بذلك؟

وقولُه: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، كالتكميلِ للدُّعاء، أي: اجعَلْنا كاملينَ في أنفُسِنا، ومُكمِّلينَ لغيرِنا، وفي جَعْلِ المقتَدينَ متّقينَ إشارةٌ إلى عُلُوِّ درجةِ الإمام.

قولُه: (يُسَرُّونَ بمكانِهم وتَقَرُّ بهم عُيونُهم)، «وتَقَرُّ بِهم»: عطفٌ تفسيريٌّ لـ«يُسَرُّونَ»،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بعيون».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، وفي الأصل الخطي منه والمطبوع: «قرئ».

(٣) يعني ابن كثير المكيَّ ونافعاً المدنيَّ.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٥.

ابن كعبٍ: ليس شيءٌ أقرّ لعَينِ المؤمن مِنْ أن يَرى زوجتَه وأولادَه مُطيعِين لله. وعن ابنِ عبَّاس: هو الوَلَدُ إذا رآه يَكتب الفِقْهَ. وقيل: سَألوا أن يُلحِقَ اللهُ بهم أزواجَهم وذرِّيَّـتَهم في الجَنَّة؛ ليَتِمَّ لهم سرورُهم. أراد: أَئمَّة، فاكتفى بالواحد؛ لدلالتِه على الجِنْس، ولعدم اللَّبْس، كقوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]. أو أرادُوا: اجعَلْ كلَّ واحدٍ منّا إماماً. أو أراد جَمْعَ آمٍّ، كصائمٍ وصيام. أو أرادوا: اجعَلْنا إماماً واحداً لاتِّحادنا واتِّفاق كلمتِنا. وعن بعضِهم: في الآيةِ ما يدلُّ على أنَّ الرياسةَ في الدِّينِ يجبُ أن تُطلَبَ ويُرغَب فيها. وقيل: نزلتْ هذه الآياتُ في العَشرةِ المبشَّرين بالجنَّة. فإن قلتَ: ﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ ما هي؟ قلتُ: يحتملُ أنْ تكونَ بيانيّةً، كأنه قيل: هَبْ لنا قُرَّةَ أعيُن، ثم بُـيِّنت القُرَّة وفُسِّرت بقوله: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا﴾، ومعناه: أن يَجعلَهم اللهُ لهم قُـرَّةَ أعيُن، وهو من قولهم: رأيتُ منك أَسَداً، أي: أنت أسدٌ؛ وأن تكون ابتدائيَّةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهَتِهم ما تقرُّ به عيونُنا من طاعةٍ وصلاح.

والظاهرُ العكسُ؛ لأنهُ بصدَدِ أن يُفسِّرَ «قُرّة أعيُن» بالسُّرور، كأنهُ ادَّعَى الشُّهرةَ، وأنه الأصلُ في الاعتبار.

النِّهاية: وفي حديثِ الاستسقاءِ: «لو رآكَ لقَرَّت عَيْناهُ»[1]، أي: لَسُرَّ بذلك وفَرِح، وحقيقتُه: أَبْرَدَ اللهُ دمعةَ عينَيه؛ لأنّ دمعةَ الفَرَح والسُّرورِ باردةٌ، ونُقِلَ عن الأصمعيِّ: دمعةُ السُّرور باردة، ودمعةُ الحُزنِ حارّة؛ ولهذا قيل: أَسْخَنَ اللهُ عينَيْك، وقيل: أَقَرَّ اللهُ عينَيه: أعطاهُ ما يُسكِّنُ به عينَه، ولا يَنظرُ إلى غيرِه، مِن: قَرَّ يَقِرُّ ـ مِن باب ضَرَبَ ـ: إذا ثَبَتَ.

قولُه: (وأن تكونَ ابتدائيةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهتِهم)، في كلامِه إشعارٌ بأنّ «مِن» البيانيّةَ تجريديّةٌ، لقولِه: «وهُو مِن قولِهم: رأيتُ منكَ أَسَداً»، و«مِن» الابتدائيّةُ بمعنى: لأجْل، كذا قَدَّرَ في المائدةِ عندَ قولِه: ﴿أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣][2].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢١٨٠) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ١٤١) من حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٥٩).

فإن قلتَ: لِـمَ قال: ﴿قُـرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ فنكّر وقلّل؟ قلتُ: أمّا التنكير فلأجْلِ تنكير القُرَّة؛ لأنَّ المضافَ لا سبيلَ إلى تنكيره إلا بتنكيرِ المُضاف إليه، كأنه قال: هَبْ لنا منهم سُروراً وفَرَحاً. وإنما قيل: ﴿أَعْيُنٍ﴾ دون عُيون؛ لأنه أراد أعيُنَ المتّقين، وهي قليلةٌ بالإضافة إلى عُيونِ غيرهم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ويجوزُ أن يقالَ في تنكير ﴿أَعْيُنٍ﴾: إنها أعينٌ خاصَّةٌ؛ وهي أعيُنُ المتقين.

[﴿أُوْلَـٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَـٰمًا * خَـٰلِدِينَ فِيهَاۚ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ٧٥ - ٧٦]

المرادُ: يُجزَون الغُرُفات؛ وهي العَلاليُّ في الجنَّة، فوحَّد اقتصاراً على الواحدِ الدالِّ

قولُه: (ويجوزُ أن يُقالَ في تنكيرِ ﴿أَعْيُنٍ﴾)، عطفٌ على قولِه: «أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة»، وفي هذا العطفِ على الجوابِ بعدَ السُّؤالِ الثاني نوعُ بلاغة؛ فإنهُ لـمّا أجابَ عن سؤالِ التنكير بقولِه: أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة فُهِمَ أنّ المضافَ تابعٌ للمضافِ إليه، وكان المرادُ منَ التنكير في المضافِ التفخيمَ والتعظيم، فَنكَّرَ المضافَ إليه لذلك، أي: سروراً لا يُكتَنَهُ كُنهُه. ولمّا أجابَ عن سُؤالِ البناء وأنّ «أعيُن» جَمْعُ بُنيَتْ للقِلّة ليُؤذِنَ به إلى تقليلِ صاحبِها وهمُ المتّقونَ، قال: «إنّها أعيُنٌ خاصّة»، والتنكيرُ تنكيرُ التقليل؛ ليُناسبَ البناءَ في التقليل، كأنهُ قُرّةُ أعيُنِ الشَّكُورِ مِن عبادِ الله.

الانتصاف: والظاهرُ أنَ المَحكيَّ كلامُ كلِّ واحدٍ منَ المتَّقين، أي: يقولُ كلُّ واحدٍ منهم: اجعَلْ لنا مِن أزواجِنا وذُرِّياتِنا قُرَّةَ أعيُن، وهذا أحسَنُ مِن تأويله؛ فإنّ المتَّقينَ، وإن كانوا قليلينَ، فهم كثيرونَ في أنفُسِهم، وقِلّتِهم بالنِّسبة إلى غيرِهم. والمُعتَبرُ في جَمْع القلّةِ أن يكونَ الشيءُ قليلاً في نفسِه لا بالنِّسبة[1].

قولُه: (وهِي العلالي في الجنّة)، الجوهري: العُلّيَّةُ: الغُرفةُ، والجَمْعُ: العَلاليُّ، وهُو فُعّيلَةٌ مثلَ مُرّيقَة، وأصلُه: عُلّيوةٌ، فأُبدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتْ، وهِي من: عَلَوْتُ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٩٦).

على الجنس، **والدليلُ على ذلك**: قولُه: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقراءةُ مَن قرأ: (في الغُرْفة). ﴿بِمَا صَبَرُوا۟﴾: بصَبرِهم على الطاعات، وعن الشَّهوات، وعلى أذى الكفَّارِ ومُجاهدتهم، وعلى الفقْرِ، وغيرِ ذلك. **وإطلاقُه لأجلِ الشيَاعِ في كلِّ مَصبُور عليه** ....

قولُه: (**والدَّليلُ على ذلك**)، أي: على أنّ المُرادَ بـ«الغُرْفة» الجِنسُ: مجيئُها في «سبأ» جَمْعاً وإفراداً، فإنّ حمزةَ أفرَدَ بها مُفرَداً، والجماعةُ أجمَعوا على جَمْعِها[1]، فدَلَّ قراءةُ الجَمْع على أنّ المُرادَ منَ الإفرادِ الجِنسُ ليتوافقَ القراءتان، ويُمكنُ أن يُقال: القرينةُ هِي إثباتُ الغُرفةِ الواحدةِ للجماعة. وأمّا فائدةُ العدولِ في هذا المقام فلاتّحادِ ترتُّب الحُكم على الأوصَافِ المشتركة بخلافِه في «سبأ»، فإنهُ مرَتَّبٌ على الإيمانِ والعمَل الصّالح مُطلقاً. ولا ارتيابَ في التفاوُتِ في الأعمال، فناسَبَ الجَمْعُ ليَتفاوَتَ الجَزاءُ بحسَبِ العامِلينَ. وأما إفرادُ حمزةَ فيها فمِن بابِ حَمْل المُطلَقِ على المُقيَّد[2].

قولُه: (**وإطلاقُه لأجلِ الشّياع في كلِّ مصبورٍ عليه**)، يعني: لم يُؤتَ بمتعلِّقِ صَبور لئلّا يُقْتصَرَ عليه، فيتناولَ كلَّ مصبورٍ عليه إلى أن يُحاطَ به.

فإنْ قلتَ: قد تقَرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارة إذا عُقِّبَ به مَنْ أجرَى عليه الأوصَافَ دَلَّ على أنّ المذكورَ قبلَه جديرٌ بما بعدَه لأجْلِ تلك الأوصَافِ الجاريةِ عليه، فإذَن السببُ في أنهم يُجزَوْنَ الغُرفةَ تلك الأوصَافُ التي أُجرِيَتْ على عبادِ الرَّحمٰن، فكان مِن حقِّ الظاهر أنْ يُجاءَ بدَلَ ﴿بِمَا صَبَرُوا۟﴾: بما فعلوا كنايةً عن تلك المذكوراتِ بأسْرِها، فما فائدةُ العدول؟ قلتُ: الإيذانُ بأنّ مَلاكَ العباداتِ الصَّبرُ، وأنّ حَبْسَ النفْس على طاعةِ الله هِي الطَّلِبةُ، وقَطْعُها عن مُشتَهياتِها هِي المَرام.

الراغبُ: الصَّبرُ: حَبْسُ النفسِ عما يقتضيه الهَوَى، وتختلفُ مواقعُه وربّما يُخالَفُ بيْنَ أسمائه بحسَبِ اختلافِ مَواقعِه. فإن كان في مصيبةٍ فيقالُ: صَبرٌ لا غيرُ، وضِدُّه الجَزَعُ،

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٥.

(٢) هذه الفقرة وردت في(ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية.

وقُرئ: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾، كقوله: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً﴾ [الإنسان: ١١]، و(يَلْقَوْن)، كقوله: و﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] والتحيَّة: دُعاءٌ بالتَّعمير. والسلامُ: دعاءٌ بالسَّلامة، يعني: أن الملائكة يُحيُّونهم ويُسلِّمون عليهم. أو: يُحيِّي بعضُهم بعضاً ويسلِّم عليه. أو يُعطَوْن التَّبْقية والتخليدَ مع السلامةِ من كلِّ آفة. اللَّهمَّ وفِّقْنا لطاعتك، واجعَلْنا مع أهلِ رحمتك، وارزُقْنا ممّا ترزقُهم في دارِ رضوانك.

[﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا﴾ ٧٧]

لـمّا وَصفَ عبادَهُ العُبَّاد، وعدَّد صالحاتِهم وحَسَناتهم، وأثنى عليهم مِنْ أجلِها،

وإن كان في مُحاربةٍ سُمِّي شَجاعةً، وضِدُّها الجُبْنُ، وإن كان في نائبةٍ مُضجرَة سُمِّي صاحبُه رَحيبَ الصَّدر، وضِدُّه ضَيِّقُ الصَّدر، وإن كان في إمساكِ النفْسِ عنِ الفضُولاتِ سُمِّي قناعةً وعِفّة، وضِدُّها الحِرصُ والشَّره، وإن كان في إمساكِ الكلام في الضَّميرِ سُمِّي كِتْماناً، وضِدُّه الإفشاءُ وعلى هذا يقاسُ جميعُ الفضائلِ منَ الأخلاقِ ورذائلِها[1].

قولُه: (وقُرئ: ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾)، بالتشديد، كلُّهم إلّا أبا بكرٍ وحمزةَ والكسائيَّ؛ فإنّهم قرَؤوا: «ويَلْقَوْنَ» بالتخفيف[2].

قولُه: (أو يُعطَوْنَ التبقِيةَ)، عطفٌ على قولِه: «إنّ الملائكةَ يُحيُّونَهم»، هذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَينِ على تشديدِ ﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾ وتخفيفِه، فعلى التشديدِ المناسبُ أن يكونَ التحيَّةُ بمعنى الدُّعاءِ بالتعمير، أي: تتلقّاهمُ الملائكةُ ويُحيُّونَهم ويُسلِّمونَ عليهم، وعلى التخفيفِ التحيّةُ بمعنى التبقيَةِ والتخليد، أي: يلقونَ البقاءَ والتخليدَ معَ السّلامة، لكنْ فَسَّرَ المصنِّفُ يُلقَّوْنَ بقولِه: «يُعطَوْنَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، أي: أعطاهم، وفي بعضِ الحواشي: التحيّةُ مُشتَقّةٌ منَ الحياة، وهِي التَّبقِيَةُ في الحقيقة، ومنهُ قولُنا: التحيّاتُ لله، أي: التّبقِيَاتُ لهُ تعالى.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥١٥.

ووَعَدَهم الرفعَ مِن درجاتِهم في الجنّة؛ أَتْبَعَ ذلك بيانَ أنه إنما اكترَثَ بأولئك وعَبأَ بهم وأعلى ذِكْرهم ووَعَدَهم ما وَعدهم، لأجلِ عبادتهم، فأَمَرَ رسولَه أن يصرِّحَ للناس، ويَجزِمَ لهم القولَ بأن الاكتراثَ لهم عند ربِّهم إنما هو للعِبادة وحدَها لا لمعنًى آخر، ولولا عبادتُهم لم يُكترَثْ لهم البتَّة، ولم يُعْتَدَّ بهم، ولم يكونوا عندَه شيئاً يُبالَى به. والدعاءُ: العِبادة. و﴿مَا﴾ مُتضمِّنة لمعنى الاستفهام، وهي في محلِّ النصب، وهي عبارةٌ عن المصدر، كأنه قيل: وأيَّ عَبْءٍ يَعبأُ بكم لولا دعاؤُكم؟ يعني: أنكم لا تَستأهِلون شيئاً من العَبْءِ بكم لولا عِبادتُكم. وحقيقةُ قولِهم: ما عَبأتُ به: ما اعتددتُ به مِن فَوادِحِ هُمُومي وممّا يكون عِبْئاً عليَّ، كما تقولُ: ما اكترثتُ له، أي: ما اعتددتُ به مِن كَوارثي وممَّا يُهِمُّني. وقال الزجَّاجُ في تأويل ﴿مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي﴾: أيُّ وزنٍ يكون لكم عنده؟ ويجوزُ أن تكون ﴿مَا﴾ نافيةً. ﴿فَقَدۡ كَذَّبۡتُمۡ﴾: يقول: إذا أعلمتُكم أنَّ حُكمي أني لا أَعتدُّ بعِبادي إلا لعبادتهم، فقد خالفتُم بتكذيبِكم حُكْمي، فسوفَ يَلزَمُكم أثَـرُ تكذيبِكم حتى يكبَّكم في النار. ونظيرُه في الكلامِ أن يقولَ المَلِكُ لمن استعصى عليه: إنَّ مِن عادتي أنْ أُحسِنَ إلى مَن يُطيعني ويتَّبعُ أَمْري، فقد عصيتَ فسوف ترى ما أُحِلُّ بك بسَبب عِصْيانك. وقيل: معناه: ما يصنعُ بكم ربِّي لولا دعاؤُه إيَّاكم إلى الإسلام. وقيل: ما يَصنعُ بعَذابِكم لولا دعاؤُكم معه آلهةً. فإن قلتَ: إلى مَن يتوجَّه هذا الخِطابُ؟ قلتُ: إلى الناس على الإطلاق، ومنهم مؤمِنونَ عابِدون ومكذِّبونَ عاصُون، **فخُوطِبُوا بما وُجد في جِنْسِهم من العبادةِ والتكذيب**. ....

قولُه: (مِن فَوادح هُمومي) وكَوارثي، الجوهري: فَدَحَه الدَّينُ: أثقَلَه، وأمرٌ فادحٌ، إذا عالَهُ وبهَظَه، وكرَثَه الغَمُّ يكرُثُه، بالضمّ، أي: اشتدَّ عليه، وبلَغَ منهُ المشَقّةَ.

قولُه: (**فخوطِبوا بما وُجِدَ في جِنسِهم منَ العبادةِ والتكذيب**)، أي: الخطابُ في قولِه: ﴿قُلۡ مَا يَعۡبَؤُاْ بِكُمۡ رَبِّي لَوۡلَا دُعَآؤُكُمۡۖ فَقَدۡ كَذَّبۡتُمۡ﴾ متوجِّهٌ إلى جِنس الناسِ مِن غيرِ تقييدِ

....

بنوعٍ مِن أنواعِ هذا الجِنس، وإنّما صَحَّ ذلك لَمّا وُجِدَ في صنفٍ منَ الأصنافِ التكذيبُ، وفي صنفِ العبادةُ، وهو قريبٌ مِن قولِه:

فســيفُ بني عَبْس وقد ضَرَبوا به   نَبا بيَدَيْ وَرْقاءَ عن رأسِ خالدِ[١]

فقد أسنَدَ الضَّربَ إلى بني عَبْس معَ قولِه: نَبا بِيَدي ورقاءَ.

وقلتُ: ما أبعدَ هذا التأويلَ؛ فإنّ الآيةَ منهُ على صَريخ وعَويل، أم كيف يُتصوَّرُ أن يَدخُلَ الأنبياءُ والصَّالحونَ منَ التابِعينَ في خطابِ ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾؟ والوَجْهُ أن يكونَ الخطابُ متوجِّهاً إلى قُرَيْش، لا سيّما واللِّزامُ مفسَّرٌ بيوم بَدْر.

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عبدِ الله[٢]: خمسٌ قد مَضَيْنَ: الدُّخَانُ، والقمرُ، والرُّومُ، والبَطْشةُ، واللِّزامُ[٣]، وفي روايةِ التِّرمذيِّ: اللِّزامُ: يومُ بَدْر[٤].

ورَوَى البَرْقانيُّ[٥] عن الشيخَيْنِ: اللِّزامُ: يومُ بدر، وفي «معالم التنزيل»: ما يَفعَلُ بعذابِكم لولا شِركُكم؟ أي: دعاؤكم الآلهةَ، كما قال: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]. وقيل: فقد كذَّبتُم أيُّها الكافرونَ، فخاطَبَ أهلَ مكّةَ، يعني: أنّ اللهَ دَعَاكُم بالرسُولِ إلى توحيدِه وعبادتِه، فكذَّبتُمُ الرسُولَ ولم تُجيبوهُ[٦].

وقال صاحبُ «الفرائد»: أصلُ الكلام: لولا دعاؤكم ـ أي: عِبادتُكم ـ لم يَعبأ بكم،

---

(١) البيت للفرزدق كما في «النقائض» ص٣٨٤، و«الحيوان» للجاحظ (٣: ٩٧).

(٢) يعني ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٧) ومسلم (٢٧٩٨).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٢٥٤)، وصحّحه ابن حبان (٤٧٦٤).

(٥) هو العلامة شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني الشافعي له مسند ضمنه ما اشتمل عليه البخاري ومسلم، توفي سنة ٤٢٥هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٤٦٤).

(٦) «معالم التنزيل» (٦: ١٠٠).

وقُرِئ: (فقد كَذَّب الكافرون). وقيل: يكونُ العذابُ لَـزَاماً. وعن مجاهد: هو القتلُ يومَ بَدْر، وأنَّه لُوزِمَ بين القَتلى لِزاماً. وقُرِئ: (لَزاماً) بالفتحِ بمعنى اللُّزوم، كالثَّبات

لكنْ لم تكن عبادتُكم؛ لأنهُ أرسَلَ الرسُولَ إليكم فقد كذبتموه فلم يعبأ بكم، فقولُه: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ واقعٌ موقعَ لم يعبأْ بكم.

والنَّظمُ يساعدُ هذا التأويلَ؛ لأنّ هذه السُّورةَ الكريمةَ على ما سَبَقَ مشتملةٌ على بيانِ عِنَادِ كفّارِ قُرَيْش، وتكذيبِهم آياتِ الله وتسميتِهمُ القرآنَ بأساطيرِ الأوّلينَ، وطَعْنِهم في الرسُول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧]، كما شرَحْناهُ. وأمّا ذِكْرُ المؤمنينَ فتعريضٌ لهم وقد صَرَّحَ به في قولِه: «ونَفْيُ هذه المُقَبِّحاتِ العِظَامَ عن الموصُوفينَ بتلك الخِصَالِ العظيمةِ في الدِّين للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْشٍ وغيرِهم»، ثُم إنّ هذه الخاتمةَ ناظرةٌ إلى الفاتحة، أي: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] المعنى: قد أَنْذَرَ وبالَغَ فيه، وبيَّنَ بالآياتِ[1] الظاهرة، والبراهينِ الباهرة، تصريحاً وتعريضاً، أنّ الحِكمةَ في الإيجادِ معرفةُ الخالق، أمّا تصريحاً ففي قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، وأمّا تعريضاً ففي عَدِّ فضائلِ المؤمنينَ، وإذا أعلَمَكم رسُولي أنّ حُكمي ذلك، وأنّي لا أعتَدُّ بعبادي إلّا بعبادتِهم، فقد خالَفتُم أنتُم بتكذيبِكم كتابي ورسُولي حِكمتي في الإيجاد، فسوف يَلزَمُكم أثَرُ تكذيبِكم، وهُو الاستئصالُ يومَ بَدْر، والعذابُ السَّرمَدُ في النارِ يومَ القيامة، وبالله التوفيق.

قولُه: (وقُرِئَ: «لَزاماً» بالفَتْح)[2]، في «المطلع»: «لَزاماً» بالفَتْح، بمعنى: اللُّزوم، كالثَّباتِ والثُّبوت، وبالكسرِ: بمعنى المُلازَمة، وكلاهُما وَصْفٌ بالمصدَرِ بمعنى: مُلازِماً أو لازِماً.

---

(١) في(ط): «الآياتِ».

(٢) وممن قرأ بها أبو السَّمال كما في «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٥. ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣٥).

والثُّبوت. والوجهُ أنَّ تَرْكَ اسمِ «كان» غيرَ منطوقٍ به بعدما علم أنه ممّا تُوُعِّدَ به، لأجلِ الإبهام وتناوُلِ ما لا يَكتَنِهُه الوصفُ. واللهُ أعلم بالصواب.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورة الفُرقانِ لَقِيَ اللّـهَ يومَ القيامة وهو مؤمنٌ بأنَّ الساعةَ آتية لا ريبَ فيها، وأُدخِلَ الجنّةَ بغير نَصَبٍ».

قولُه: (والوَجْهُ أنّ تَرْكَ اسمِ «كانَ» غَيرَ منطوقٍ به)، يريدُ أنهُ غيرُ ملفوظ، لكنّه مُضمَرٌ بالبال، لقولِه: «بعدَ ما عُلِمَ أنه مما توَعَّدَ به».

واللهُ تعالى أعلمُ

* * *

سورة الشعراء

مكية، إلا قوله ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ إلى آخر السُّورة

وهي مئتان وسبعٌ وعشرون آيةً، وفي رواية: ستٌّ وعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ ١ - ٢]

﴿طسٓمٓ﴾ بتفخيم الألِف وإمالتِها، وإظهارِ النون، وإدغامها. ﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾:

سورة الشعراء

مكية، إلا قوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ إلى آخر السورة.

وهي مئتان وسبع وعشرون آية، وفي رواية: ست وعشرون آية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿طسٓمٓ﴾ بتفخيم الألف)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الطاء، والباقونَ: بإخلاص فَتْحِها. وأظهَرَ حمزةُ النُّونَ مِن هجاءِ السِّينِ عندَ الميم، وأدغَمَها الباقون[2].

---

(١) كذا في (ف)، وفي (ط): «سورة الشعراء، مكية، وهي مئتان وعشرون وسبع آيات».

(٢) وحُجّةُ مَنْ أَدْغَمَ أنّ هذه الحروفَ لمّا كانت مُتّصلةً بعضَها ببعض، لا يُوقَفُ على شيءٍ منها دون شيء، ولا يُفْصَلُ في الخطّ شيءٌ عن شيء أُدْغِمَ لاشتراك النون مع الميم في الغُنّة...، وحُجّةُ من أظهرَ أنّ هذه الحروفَ المقطّعةَ مبنيّةٌ على الانفصالِ والوقفِ عليها ولذلك لم تُعْرَبْ، فجرَتْ في الإظهارِ على حُكمِ الوقفِ عليها وانفصالها ممّا بَعْدَها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٥٠).

الظاهرِ إعجازُه، وصحّةُ أنه مِن عند الله. **والمرادُ به السُّورةُ أو القرآن**، والمعنى: آياتُ هذا المؤلَّفِ من الحروفِ المَبسُوطة تلك آياتُ الكتابِ المُبين.

[﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ ٣]

البَخْعُ: أنْ يَبلُغَ بالذَّبحِ البُخاعَ ـ بالباء ـ؛ وهو عِرْقٌ مُستبطن الفَقار، وذلك

قولُه: (**الظاهرِ إعجازُه**)، أراد أنّ المُبِينَ مِن أبانَ بمعنى بَانَ.

قولُه: (**والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ**)، اعلَمْ أنّ ﴿طسٓمٓ﴾ إمّا أن يُجعَلَ اسماً للسُّورة، أو تَعْداداً لحروفِ التهَجِّي، والثاني إمّا واردةٌ على قرْعِ العصَا[1]، أو تقدِمةٌ لدلائلِ الإعجازِ كما سَبَقَ في الفواتح، ثُم المناسبُ أن يُفسّرَ الكتابُ بالقرآنِ إذا جُعِلَ ﴿طسٓمٓ﴾ اسماً لله، ويكونُ مبتدأً وتلك: مبتدأٌ ثانٍ، وآياتُ الكتابِ: الخبَرُ، والجُملةُ خبرُ المبتدأِ الأوّل، وإذا جُعِلَ تَعْداداً للحروفِ يُفسّرُ الكتابُ بالسُّورة، ويُقدّرُ مضافٌ كما قال: «آياتُ هذا المؤلّفِ منَ الحروفِ المبسُوطةِ تلك آياتُ الكتابِ المُبين»، يعني: آياتُ المؤلّفِ مِن هذه الحروف، وهُو القرآنُ، كآياتِ هذه السُّورة المتَحدّى به، فأنتم عَجَزتُم عنِ الإتْيانِ بمثْلِ هذه السُّورة، فحُكمُ تلك الآياتِ كذلك. و﴿تِلۡكَ﴾ على هذه: إشارةٌ إلى القريبِ إعلاماً ببُعدِ المنزلةِ والتّناهي في الرُّتْبة، وفي الوَجْهِ الأوّل: الإشعارُ بالتّحَدّي بهذه السُّورةِ أيضاً، يعني: هذه السُّورةُ مِن جُملةِ المتَحدّى به فأْتُوا بمِثْلِها.

قولُـه: (**البَخْعُ: أن يَبلُغَ بالذّبح البُخاعَ ـ بالباءِ ـ**)، الموحّدة. قال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية»: بحَثتُ في كتُبِ اللُّغةِ والطبِّ والتشريح فلم أجِدْ بخاع بالباء. وفي «الكواشي» وأهلِ اللُّغةِ: النُّخاعُ بالنُّونِ والخاءِ والعَيْن. الجوهري: النُّخاعُ بضمِّ النون: الخَيْطُ الأبيضُ الذي في جَوْفِ الفِقَار. الواحِديُّ: قال جماعةٌ منَ المفسِّرينَ: باخِعٌ نفْسَك: قاتلُ نفْسِك[2]، يقال: بَخَعَ الرجُلُ نفْسَه: إذا قتَلَها غَيْظاً مِن شدّةِ وَجْدِه بالشيء. وأنشَدَ الزجّاجُ لذي الرُّمّة:

---

(١) يعني على سبيل التنبيه. وهو مستفادٌ من مَثَلٍ تقولُه العرب، وقد سبق بيانه.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٠).

أقصى حدِّ الذابح، و«لعلَّ» للإشفاق، **يعني: أَشفِقْ على نفْسِك أن تقتلَها حسرةً على ما فاتَك من إسلامِ قومك**، ﴿أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾: لئلّا يؤمِنوا، أو لامتناعِ إيمانهم، **أو خِيفَةَ أنْ لا يؤمِنوا**. وعن قتادةَ: (باخعُ نفسِك) على الإضافة.

[﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ ٤]

ألا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدِ نفْسَــه بشيءٍ نَحَتْه عن يديهِ المقادرُ[١]

المعنى: ألا أيُّهذا الذي أهلَكَ الوَجْدُ نفْسَه[٢]. وفي «الأساس»، في بابِ الباءِ معَ الخاء: بَخَعَ الشاةَ: بَلَغَ بذَبْحِها الفِقَار، ومنَ المَجَاز: بَخَعَهُ الوَجْدُ: إذا بَلَغَ منهُ المجهودَ، وأنشَدَ بيتَ ذي الرُّمّة.

قولُه: (**يعني: أشفِقْ على نفْسِك أن تقتُلَها حسرةً على ما فاتَكَ مِن إسلام قومِك**)، دَلّ على الأمرِ بالإشفاقِ قضيّةُ الإنكار، أي: إنّك تفعَل ذلك فلا تفعَلْ. قال الإمامُ: لمّا بيّنَ اللهُ تعالى أنّ الكتابَ مُبِينٌ للأشياء، قال بعدَه: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ مُنبِّهاً على أنّ الكتابِ وإن بَلَغَ في البيانِ كل غايةٍ فلا مَدخَلَ لهُ في إيمانِهم، لِما سَبَقَ أنّ حُكمَ الله بخلافِه، فلا تُبالغْ في الحُزْنِ والأسَف؛ لأنّك إن بالَغْتَ فيه كنتَ بمنزلةِ مَن يَقتُلُ نفْسَه، ثُمّ لا يَنتفعُ بذلك أصلاً، فصَبّرَه وعَزّاه وعرّفَه أنّ غمّه لا ينفَعُ، كما أنّ مجرّدَ وجودِ الكتاب ووضوحِه لا ينفَعُ[٣].

قولُه: (**أو خِيفةَ أن لا يؤمنوا**)، إنّما قَدّرَ الوجهَيْن؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾، وليس بفعلٍ لفاعلِ الفعل المُعلّل، فكان منَ الظاهرِ ذِكْرُ حَرْفِ التعليل، وإنّما تُرِكَ لأنّ في «أن» دِلالةً عليه لَـمّا اطّرَدَ حذفُ الجارِّ منه، أو أنّه فُعِلَ لهُ على تقديرِ المضاف، ومِن ثَم قال: «خِيفةَ أن لا يؤمنوا».

---

(١) «ديوان ذي الرمّة» ص ٣٣٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

أراد: **آيةً مُلْجئة إلى الإيمان** قاصرةً عليه. ﴿فَظَلَّتْ﴾ **معطوفٌ على الجزاء الذي هو** ﴿نُنَزِّلْ﴾؛ **لأنه لو قيل: أنزَلْنا، لكانَ صحيحاً**. ونظيرُه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]،

قولُه: (**آيةً مُلجِئةً إلى الإيمان**)، عن بعضِهم: الآيةُ عندَ أهلِ السُّنّة غيرُ مُلجِئةٍ كما قالتِ المعتزلةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ إلى قولِه: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١]، والآياتُ منَ الله ليست بعِلّةٍ للإيمان، وإنّما هِي أسبابٌ توجبُ الاعتبارَ على سَبيلِ الاختيار، وفيه بحثٌ. قال الواحِديُّ: أعلَمَ اللهُ تعالى أنهُ لو أرادَ أن يُنزِّلَ ما يَضْطَرُّهم إلى الطاعةِ لَقَدِرَ على ذلك. وقال ابنُ جُرَيْج: ولو شاء لأراهُم أمراً مِن أمرِه لا يَعمَلُ أحدٌ بعدَه مِنهم معصيةَ الله[1].

وقال القاضي: «آيةً»، أي: دِلالةً مُلجِئةً إلى الإيمان[2].

قولُه: (﴿فَظَلَّتْ﴾ **مَعطوفٌ على الجزاءِ الذي هُو** ﴿نُنَزِّلْ﴾)، فالفاءُ إذَنْ: للتعقيب، والأوجَهُ أنّ الفاءَ للسّبَبيّة؛ لأنّ الإنزالَ سببٌ للخضوع.

قولُه: (**لو قيل: أنزَلْنا، لكان صحيحاً**)، يعني: ﴿فَظَلَّتْ﴾: معطوفٌ على المضارع الذي لو استُعمِلَ بدَلَه الماضي لكان صَحيحاً، كما أنّ «أكنْ»[3] معطوفٌ على «أَصّدَّق»، على أنهُ لو قيل: «أَصّدَّقْ» مجزوماً لكان صحيحاً، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ فائدةَ وضع ﴿نُنَزِّلْ﴾ موضعَ «أنزَلْنا» استحضارُ صُورةِ إنزالِ تلك الآيةِ العظيمةِ المُلجئةِ إلى الإيمان، وحصولُ خُضُوع رقابِهم عند ذلك في ذِهنِ السّامع ليُتَعجّبُ منهُ، وإلّا لم يَصحّ عَطْفُ الماضي على المستقبلِ بحَرْفِ التعقيب، أو جَعْلُ الماضي مسبباً عنِ المستقبل، أو يُقال: الأصل[4] «فتَظَلّ» فوضعَ الماضيَ موضِعَهُ ليُؤْذِنَ بسرعةِ الانفعال، وأنّ نزولَ الآيةِ لقُوّةِ سُلطانِه بمنزلةِ أنْ لم يتوقّفْ حصُولُ الخضُوع عندَ وجودِه، فكأنّهُ قد مضَى فهو يُخبرُ عنه، وإلى هذا المعنى يُنظَرُ قولُه: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

---

(١) «الوسيط» (٣: ٣٥٠) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٥٤٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

(٣) في (ط): «لكن»، وهو تحريف.

(٤) في (ح) و(ف): «الأمثل».

كأنه قيل: أَصَّدَّقْ. وقد قُرِئ: (لو شئنا لأنزَلْنا)، وقُرِئ: (فتَظْلَلْ أعناقُهم). فإن قلتَ: كيف صحَّ مجيء ﴿خَٰضِعِينَ﴾ خبَراً عن الأعناق؟ قلتُ: أصلُ الكلام: فظلُّوا لها خاضعين، فأُقحمَتِ الأعناق؛ لبيانِ موضع الخُضوع، ....

قولُه: (وقُرئ: «فتَظْلَل»)، على فكِّ الإدغام[١]. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: فكُّ الإدغام ضعيفٌ؛ لأنّ العربَ استعملت الإدغامَ طلَباً للخِفّة، واستثقالاً للنُّطقِ بالحرفَيْن المتماثِلَيْن، ورأَتْ أنّ إبرازَ الإدغام بمنزلةِ اللّفظِ المكرَّرِ والحديثِ المُعاد، ثُم لم تُفرِّقْ بيْنَ الماضي والمستقبل، وتصاريفِ المصادرِ وقد يَشتملُ قولُهُ تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] على الإدغام في الفعلِ الماضي والمستقبَل. وهذا الحُكمُ مُطّردٌ في كلِّ ما جاء منَ الأفعالِ المضاعَفةِ على وَزْنِ فَعَل وأَفْعَلَ وفاعَلَ وافْتَعَلَ وتَفاعَلَ واستَفْعَلَ، نحوَ: مَدّ الحَبْلَ، وأمَدّ، ومادّ، وامتَدّ وتَمادّ، واستَمَدّ، اللّهُمّ إلّا أن يتّصلَ به ضميرُ المرفوع أو يؤمَرُ به جماعةُ التأنيث، نحوَ: رَدَدْتُ وردَدْنا وارْدُدْنَ وامْدُدْن؛ لسُكونِ آخِرِ المتَماثِلَيْن. وقد جُوِّزَ الإدغامُ والإظهارُ في الأمرِ للواحد، كقولِك: رُدّ وارْدُدْ، وكذلك في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وفي قولِه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣]، فأمّا ما عَدا هذه المَواطنَ فلا يَجوزُ إبرازُ التضعيفِ إلا في ضرورة، قال قَعْنَبُ ابنُ أُمِّ صاحب[٢] [في الأفعال][٣]:

مَهْلاً أعاذِلُ قد جرّبتِ مِن خُلُقي ... أنّي أجـودُ لأقـوام وإن ضَنِنوا

وقد شَذّ قولُهم: قَطِطَ شَعرُه، ومَشِشَت الدّابةُ، ولَحِحَتْ عَيْنُه، أي: التَصَقَت، وضَبِبَتِ البلدُ: إذا كثُرَ ضِبابُه. وصَكِكَت من الصّكَك في القوائم؛ كلُّ ذلك مما لا يُعتَدُّ به ولا يُقاسُ عليه[٤].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٤٠).

(٢) هو قعنب بن ضمرة من شعراء العصر الأموي يقال له: «ابن أم صاحب» كان في أيام الوليد بن عبد الملك، توفي نحو ٩٥هـ. ترجمته في «الأعلام» (٥: ٢٠٢).

(٣) قوله: «في الأفعال»: لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتناه من «درّة الغوّاص».

(٤) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» ص ١٠٢-١٠٣.

وتُرِكَ الكلامُ على أصله، كقوله: ذَهبتْ أهلُ اليمامة، كأنَّ الأهلَ غيرُ مذكور. أو لـمّا وُصِفتْ بالخضوع الذي هو للعُقلاء، قيل: ﴿خَٰضِعِينَ﴾، كقوله: ﴿لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. وقيل: أعناقُ الناس: رؤساؤُهم ومُقدَّمُوهم، شُبِّهوا بالأعناقِ كما قيلَ لهم: الرُّؤوسُ، والنَّواصي، والصُّدور، قالَ:

فِي مَحْفِلٍ مِنْ نَوَاصِي النَّاسِ مَشْهُودِ

قولُه: (**وتُركَ الكلامُ على أصلِه**)، أي: تَرَكَ باقي الكلام على أصلِه، أي: لم يُغيِّر، وقيل: ﴿خَٰضِعِينَ﴾ خاضعينَ، وحَقُّه: «خاضعةً».

قولُه: (**كقولِه: ذهبَتْ**)، أي: أنّثَ الفعلَ، وأصلُه مُذكَّرٌ؛ لأنّ الأصلَ في الاستعمال: «ذهبَتِ اليمامةُ»، والأهلُ مُقحَمٌ لبيانِ الذاهبينَ، فتَرَكَ ذهَبَتْ على ما كان، وفي أصلِ السِّيرافيِّ: النحويون يجعَلُونَ: ذهبَتْ بعضُ أصحابِه، وشَرِقتْ صدرُ القناة[1]، مما يجوزُ في الشِّعر، وأبو العبّاس[2] يجُيزُه في الكلام، واحتجَّ بهذا الوَجْه في الآية، فكأنّه قال: فظَلُّوا لها خاضعينَ، واعتَمَدت على أصحابِ الأعناق، وكذلك: شَرِقَتْ صدرُ القناة، كأنهُ لم يَذكُرِ الصّدرَ، واعتَمَدت على ما أُضيفَ الصّدرُ إليه.

قال أبو البقاء: لـمّا أُضيفَ الأعناقُ إلى المُذكّر، وكانت متّصلةً بهم في الخِلقة، أَجْرَى عليها حُكمَهم. وقال الكسائيُّ: ﴿خَٰضِعِينَ﴾ هُو: حالٌ منَ الضّميرِ المجرور، لا منَ «الأعناق»، وهذا بعيدٌ في التحقيق؛ لأنهُ حينَئذٍ جارٍ على غيرِ فاعلِ «ظَلّتْ»، فيفتقرُ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعل، وإنّما يُقالُ: خاضعينَ هُم[3]، وكذا في «الكَشْف»[4].

قولُه: (**في مَحفِلٍ مِن نَواصي الناسِ مشهودِ**)، أوّلُه:

---

(١) هذا منتزعٌ من قولِ الأعشى في «ديوانه» ص ١٨٣:

وتَـشْرَقُ بالقولِ الـذي قد أذَعْتَه كما شرِقَت صَـدْرُ القناةِ من الدّمِ

(٢) يعني المُبرِّدَ، كبير نُحَاةِ البصرةِ في زمانه. وانظر كلامَه في كتابه «المقتضب» (١: ٢٤٨).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٣).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٢).

وقيلَ: جماعات الناس. يقال: جاءَنا عُنُقٌ من الناس؛ لفَوْجٍ منهم. وقُرِئ: (فظلَّتْ أعناقُهم لها خاضعةً).

وعن ابن عباس: نَزلتْ هذه الآيةُ فينا وفي بني أُميَّة. قال: ستكونُ لنا عليهم الدَّولةُ، فتَذِلُّ لنا أعناقُهم بعد صُعوبة، ويَلحقُهم هوانٌ بعد عزَّة.

ومَشهَدٍ قد كفيتُ الغائبينَ به[١]

أراد بالمشهَد: المجلسَ، أي: رُبَّ مشهَدٍ عظيم الشأنِ تكلّمتُ فيه وخاصَمتُ عن الغيبِ عنه، وكشَفْتُ الغُمّة، وأتَيْتُ بالحُجّةِ بقلبٍ ثابت.

قولُه: (**وقيل: جماعاتُ الناس**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: أتاني عُنُقٌ منَ الناس؛ للجماعةِ المتقدِّمة، وجاؤوا رَسَلاً رَسَلاً، وعُنُقاً عُنُقاً، والكلامُ يَأخُذُ بعضُه بأعناقِ بعض. قال العجّاج:

حتّى بدَتْ أعناقُ صُبحٍ أبْلَجا[٢]

ويُفهَمُ مِن تقابُلِ «رَسَلاً رَسَلاً»، لقولِه: «عُنُقاً عُنقاً»: أنّ[٣] في إطلاقِ الأعناقِ على الجماعاتِ اعتبارَ الهيئةِ المُجتمِعة، فالمعنى: فظَلُّوا خاضعينَ مُجتمعينَ على الخضوع، متّفقينَ عليه لا يَخرُجُ أحدٌ منهم عنهُ، كقولِك للجماعة: هم يَدٌ، وفائدةُ الوَجْهِ الأوّل، وهُو إقحامُ العنُق، تصويرُ حالةِ الخضُوع إدخالاً للرّوعة.

والوَجْهُ الثاني مِن بابِ إجراءِ ما لا يَعقِلُ مُجرى العُقَلاء مبالغةً لخضُوعِهم، فكأنهُ سَرَى منهُم إليها.

والثالثُ مِن إطلاقِ الجُزءِ على الكُلّ؛ فإنّ المتكبّرَ إنّما يَظهَرُ تجبُّرُه في عنُقِه، وَليِّه لهُ؛ ولهذا سُمِّي المَلِكُ بالصَّيَد يقال: ملكٌ أصيَدُ؛ لا يَلتفِتُ مِن زَهْوِهِ يميناً وشمالاً.

---

(١) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نَصا) وعزاه لأمّ قُبَيْسٍ الضَّبيّة.

(٢) تمامُه ـ كما في «أساس البلاغة» (عنق):

تَسورُ في أعجازِ ليلٍ أذعجا

(٣) في (ط): «أي».

[﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ * فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٥ - ٦]

أي: وما يُجدِّد لهم اللهُ بوَحْيِه موعظةً وتذكيراً، إلّا جدَّدوا إعراضًا عنه وكفرًا به.

قولُه: (أي: وما يُجدِّدُ لهمُ اللهُ بوَحْيِه موعِظةً وتذكيراً، إلّا جَدّدوا إعراضاً عنهُ وكُفْراً به)، فإن قلتَ: هَبْ أنّ قولَه: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ يَدُلُّ على التجدُّد، لكنّ قولَه: ﴿كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ وقولَه: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾ وقولَه: ﴿كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ لا يَدُلُّ إلّا على المُضِيِّ، فمِن أينَ قال: «إلا جَدّدوا إعراضاً»؟ ولذلك قال الإمامُ: الآيةُ مِن تَمام قولِه تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم﴾، فنَبّهَ تعالى أنهُ معَ قُدرتِه على أن يَجعَلَهم مؤمنينَ بالإلجاءِ رحيمٌ بهم، حيث يأتيهم بالقرآنِ حالاً بعدَ حال، ويكرِّرُه عليهم، وهُم معَ ذلك على جدٍّ واحدٍ في الإعراضِ والتكذيبِ والاستهزاء»[1].

قلتُ: المصنِّفُ ما اعتبَرَ التجدُّدَ والاستمرارَ مِن لفظِ ﴿مُّحْدَثٍ﴾، بل مِن وقوع المضارع مقابِلاً للمُضِيِّ، وهُو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم﴾ كما اعتبَروه مِن وقوع المضارع في حدِّ المُضِيِّ في قولِهم: لو تُحسِنُ إليّ لَشَكرتُ. قال صاحبُ «المفتاح»: قصَدوا بـ«تُحسِن»: أنّ إحسانَه مستمرُّ الامتناع فيما مضَى وقتاً فوقتاً، وأمّا لفظةُ ﴿مُّحْدَثٍ﴾ فلتوكيدِ معنى التجدُّدِ والاستمرارِ فيما يأتيهم[2].

وأمّا قضيّةُ النَّظْم فإنّ هذه الآيَةَ متّصلةٌ معنًى بقولِه تعالى: ﴿طسٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾، فإنهُ تعالى أعلَمَ أوّلاً أنهُ أنزَلَ هذا الكتابَ الكريمَ في نهايةٍ منَ الوضُوح والبيان، وأنّهم ما رَفَعوا لهُ رأساً، ثُم نَبَّهَ ثانياً على أنّ هذا الكتابَ معَ وضوح آياتِه إنّما أُنزِلَ على سَبيل التدرُّج؛ ليكونَ أدخَلَ في التذكير، وأنجَعَ في الاتّعاظِ به، وهُم معَ ذلك قابَلوا كلَّ حِصّةٍ منه بتكذيبٍ واستهزاء، كلُّ ذلك تسليةٌ لحبيبه ﷺ لئلّا يذهَبَ بنفْسِه حسَرات؛ ولذلك أوقَعَ قولَه تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ الآيتينِ اعتراضاً، يعني: انظُرْ إليهم وإلى ما

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٠٧.

....

فَعَلوا بمثْلِ هذا الكتابِ الكريم، وبمُنزِلِه، على أنهُ قادرٌ على أن يَقسُرَهم على الإيمانِ وهم مُهانونَ خاضِعون، فأشفِقْ على نفْسِك أن تَقتُلَها حسْرةً على ما فاتَكَ مِن إسلامِهم.

وأنت يا أيُّها المتأمِّلُ في كتابِ الله المجيد إذا أمعَنْتَ النظرَ فيما اشتَمَلتْ عليه هذه السُّورةُ الكريمةُ وجَدتَه نازلاً تسليةً لقلبِ الحبيبِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه مِن تكذيبِ القوم إيّاه، والطّعنِ فيما أُنزِلَ إليه والاستهزاءِ به؛ ألا تَرى كيف ذَيّلَ كلَّ قصةٍ مِنَ القَصَصِ المذكورةِ فيها بقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾، وجُعِلَ كالتخلُّص إلى قصّةٍ أُخرى وكالمُهتَمِّ بشأنِه، فيَرجعُ إليه إذا وَجدَ لهُ مجالاً، يعني: لا تتَحَسّرْ على إصرارِهم على الكُفْر، وتكذيبِهم ما أنزَلْنا عليك، إنّ رَبّك عزيزٌ ينتقمُ منهم، ويَرحَمُ عليك بأنْ يُقدِّرَ لك مَن يؤمِنُ بكَ إن لم يؤمنْ هؤلاء. ومِن ثَمّ قَرَنَ معَه وقَدّمَ عليه كلّ مرّةٍ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لَهُو العزيزُ في انتقامِه منَ الكفرَة، الرّحيمُ لَمَن تابَ» وأحسَنَ. يعني: لك التأسّي بربِّكَ معَ كبريائه وجَلالِه، وبالأنبياءِ عليهمُ السّلامُ السالفةِ؛ ولذلك بَدَأ سبحانَه وتعالى بأمرِ نفْسِه، وذَكَرَ أنهُ تعالى أنزَلَ عليهم دليلَ السّمع، فأعرَضُوا وكذّبوا واستهزَأوا، ونصَبَ لهمُ الدّلائلَ الظاهرةَ، وأراهُم آياتٍ يَفتَحُ بها أعيُنَهم: مِن إنباتِ كلِّ صنفٍ بَهيج، وما التفتوا ولا رَفَعوا لهُ رأساً، ثُمّ فَصَلَ ذلك بتلك الفاصلة، وقَرَنَها بتلك القرينة، وثَنّى بقصّةِ موسى عليه السّلامُ وختَمَها أيضاً بتلك الفاصلةِ والقرينة، وثَلّثَ بقصّةِ الخليلِ عليه السّلامُ وختَمَها بهما، وهَلُمّ جَرّاً إلى آخِرِ السُّورة.

انظُرْ ـ أيُّها المتأمِّلُ في كتابِ الله المجيد، المُستخرجُ لِلَطائفه مِن قَعْرِ بحرِه، المُلتقِطُ لدُرَرِه بِغَوْصِ فِكْرِه ـ إلى رِفعةِ منزلةِ سيِّدنا محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ونَباهةِ قَدْرِه، كأنهُ التنزيلُ بجُملتِه نازلٌ لتسكينِ بادرتِه[1]، وتسَلّي حُزنِه، وتثبيتِ خَلَدِه، ورَباطةِ جأشِه، وتهذيبِ أخلاقِه، وإرشادِ أُمّتِه، معَ مُراعاةِ ألفاظِ التلويح والتعريضِ والرّمز، كالمُناغاةِ بيْنَ المتحابّين، ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام أبي حَفْص السُّهرَوَرْديِّ قَدّس اللهُ تعالى رُوحَه حيث

(١) وهي أوّلُ ما يبدُرُ من الإنسان حين يعتريه الغَضَبُ.

فإن قلتَ: كيف خُولِفَ بين الألفاظ **والغَرَضُ واحد**، وهي: الإعراضُ والتكذيب والاستهزاء؟ قلتُ: إنما خُولِفَ بينها لاختلافِ الأغراض، كأنه قيل: حين أعرضوا عن الذِّكْر فقد كذَّبوا به، وحين كذَّبوا به فقد خَفَّ عندهم قَدْرُه وصار عُرضةً للاستهزاء والسُّخرية؛ لأنَّ مَن كان قابلاً للحقِّ مُقبِلاً عليه، كان مصدِّقاً به لا محالةَ، ولم يُظَنّ به التكذيب، ومَن كان مصدِّقاً به كان موقِّراً له. ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ وعيدٌ لهم

قال: بيْنَ قولِه سبحانَه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] وبيْنَ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] مناسبةٌ تُشعِرُ بقولِ أُمِّ المؤمنينَ الصِّدِّيقةِ بنتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهُما: كان خُلُقُه القرآن[1]، وفيه رمزٌ غامضٌ وإيماءٌ خَفِيٌّ إلى الأخلاقِ الربّانيّة، وهُو أنّها احتَشَمتِ الحضرة الإلهيّة بأن تقولَ: بأنهُ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان متخلِّقاً بأخلاقِ الله تعالى، فعَبّرت بقولِها: «كان خُلُقُه القرآن»، استحياءً مِن سُبُحاتِ الجَلال، وسَتْراً للحالِ بلُطْفِ المقال، وهذا مِن وفورِ عِلمِها وكمالِ أدبِها[2]؛ لأنّ اللهَ تعالى أبرَزَ إلى الخَلْقِ أسماءً منبئةً عن صفاتِ الكمال، وما أظهَرَها لهم إلا ليَدعُوَهم إليها، ولولا أنهُ تعالى أودَعَ في القُوى البشَريّةِ التخَلُّقَ بالأخلاقِ ما أبرَزَها لهم، لكنْ يختَصُّ برحمتِه مَن يشاء.

قولُه: (**والغَرَضُ واحدٌ**)، وهُو دَفْعُه والكُفرُ به، كما قال: إعراضاً عنهُ وكُفْراً به. وتلخيصُ الجواب: مَنْعُ ذلك، وأنّ المرادَ التدَرُّجُ مِن غَرَضٍ إلى غَرَضٍ هُو المقصودُ، وتصويرُ معنى ما صَدَرَ منهم منَ الاستهزاء، وأنهُ نتيجةُ التكذيبِ المسبَّبِ عنِ الإعراض، فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾ عاطفةٌ كما مَرّ، وفي قولِه: ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾ سببيّةٌ فصيحة؛ لأنّ مدخولَها وعيدٌ للمُستهزئ، والوعيدُ مسبوقٌ بحصُولِ الاستهزاء؛ ولذلك قَدّر: «فقد خَفّ عندَهم قَدْرُهُ، وصار عُرضةً للاستهزاء والسّخرية».

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٨) ومسلم (١٤٥٠) وأبو داود (٢٠٦٣) وغيرهم، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٥٨١٣).

(٢) انظر كلامَ السُّهرورديِّ في كتابه «عوارف المعارف» (١: ٢٢٣) ونقل عن الجُنَيد رحمه الله أنّه قال: كان خُلُقُه ﷺ عظيماً، لأنـّه لم يكُن له هِمَّةٌ سوى الله تعالى.

وإنذارٌ بأنهم سيَعلمون إذا مسَّهم عذابُ الله يومَ بَدْر ويومَ القيامة ﴿مَا﴾ الشيءُ الذي كانوا يَستهزئون به؛ وهو القرآن، وسيَأتيهم أنباؤه وأحوالُه التي كانت خافيةً عليهم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۞ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۞ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٧ - ٩]

وَصَفَ الزَّوجَ - وهو الصنفُ من النبات - بالكَرَم، والكريمُ: صِفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَد في بابه، يقال: وجهٌ كَريم؛ إذا رُضِيَ في حُسنِه وجَماله، وكتابٌ كريم: مَرْضيٌّ في مَعانيه وفوائدِه، وقال:

حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهْ

أي: مِنْ كونِه مَرْضيّاً في شَجاعته وبأسِه. والنباتُ الكريم: المَرْضيُّ فيما يتعلَّق به

قولُه: (حتى يَشُقّ الصُّفوفَ مِن كرَمِه)، أوله:

ولا يَخيمُ اللقاءَ فارسُهم

قبلَهُ:

لا يُسـلِمونَ الغَدَاةَ جارَهُم حتى يَزِلّ الشِّراكُ عن قدَمِه[1]

أي: إلّا إذا ماتَ صاحبُه. لا يَخيمُ: لا يَجبُنُ، وانتصابُ «اللِّقاءِ» على حَذْفِ «عن» وإيصالِ الفعل. وقولُه: «حتّى يشُقّ الصُّفوفَ مِن كرَمِهْ»، يريدُ: إلى أنْ يَشُقّها كرَماً منهُ، وأنهُ لا يَرضَى بأدنَى المَنْزِلَتيْن في اللِّقاء بنفْسِه، بل يأتي إلى النِّهايةِ في العُلوِّ، أي: مِن كونِه مَرْضيّاً في شجاعتِه وبأسِه. وأمّا قولُ المصنِّفِ: «والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَدُ في بابِه»، فبيانٌ للقَدْر المشترَك فيما يُطلَقُ عليه اسمُ الكرَم، والقَدْر المشترَكِ منَ الاعتبارِ المَجازيِّ. قال في «الأساس»: ومنَ المَجازِ: كَرم السّحابُ تكريماً: جاد بمطرِه، وأرضٌ مَكْرَمةٌ للنّبات، إذا جادَ نَباتُها، ولا يَكْرُمُ الحَبُّ حتى يَكثُرَ العَصفُ.

---

(١) لرجلٍ من حِمْيَر كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٠٠)، و«ديوان الحماسة» (١: ١٢٢).

من المنافعِ. ﴿إِنَّ فِي﴾ إنباتِ تلك الأصناف ﴿لَآيَةً﴾ على أنَّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياء الموتى، وقد عَلِمَ الله أنَّ أكثرَهم مطبوعٌ على قلوبهم، غيرُ مرجوٍّ إيمانُهم ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه من الكَفَرة ﴿الرَّحِيمُ﴾ لمن تابَ وآمَنَ وعمل صالحاً. فإن قلتَ: ما معنى الجمعِ بين «كَم» و«كُلّ»؟ ولو قيل: كم أنبَتْنا فيها من زوجٍ كريم[1]؟

قولُه: (﴿إِنَّ فِي﴾ إنباتِ تلك الأصنافِ ﴿لَآيَةً﴾ على أنَّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياءِ الموتى)، إشارةٌ إلى بيانِ النّظْم، وأنّ الذِّكْرَ المُحدَثَ المُطلَقَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ مقيّدٌ بقَيْدِ إثباتِ الحَشْرِ والنّشْر، وأنّ المقدّرَ بعدَ همزةِ الاستفهام في قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ الاستهزاءُ والتكذيبُ، وهُو المعطوفُ عليه، أي: أكَذّبوا بالبَعْثِ، ولم يَرَوْا إلى الأرضِ؟ وعليه قولُه تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠].

قولُه: (ما معنى الجَمْع بيْنَ «كم» و«كلّ»؟ ولو قيل: كم أنبَتْنا فيها مِن زَوْج كريم)، أي: لو قيل لكان كافياً، وأجابَ: أنّ مقامَ بيانِ كمالِ قُدرةِ الله تعالى يقتضي إيرادَ ما يَستوعِبُ الأصنافَ كلَّها معَ بيانِ تكاثُرِها، ولا يَحصُلُ ذلك إلّا بالجَمْع بيْنَ كم وكلّ. ونَقَلَ صاحبُ «الانتصاف» الجوابَ، ثُم قال: فيكونُ المرادُ بالتكثيرِ: الأنواعَ، والظاهرُ أنّ المرادَ به آحادُ الأزواج والأنواع، فلو أسقَطْتَ «كُلًّا» وقلتَ: انظُرْ إلى الأرضِ كم أنبتَ اللهُ تعالى فيها منَ الصِّنفِ الفُلانيِّ، لكنتَ مُكثِّراً آحادَ ذلك الصِّنْف، فإذا أدخَلْتَ «كلّ» آذَنْتَ بتكثيرِ آحادِ كلِّ صنفٍ لا آحادِ صِنفٍ مُعيّن[2].

وقلتُ: هاهنا صُوَرٌ ثلاث:

إحداها: كم أنبَتْنا فيها مِن زَوْج كريم، فالكثرةُ في آحادِ صِنف، لا آحادِ كلِّ صِنف. وثانيتُها: أنبَتْنا فيها كلّ زَوْج، فليسَ فيها إلّا استيعابُ الأصنافِ المعلومة. وثالثتُها: ما عليه التّلاوةُ، فالكلُّ: لإحاطةِ جميع الأصناف، وكم: لكثْرةِ أفرادِ كلِّ صِنفٍ مِن تلك الأصناف،

---

(١) استدرك هنا على حاشية الأصل الخطي من «الكشاف»: «كان كافيًا» وصحَّح عليه، ثم قال: «كان كافيًا، بغير خطه (أي الزمخشري)، هكذا في الحاشية. مصححه». انتهى.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٠).

قلتُ: قد دلَّ «كُلٌّ» على الإحاطةِ بأزواج النبات على سبيلِ التفصيل، و«كَمْ» على أنَّ هذا المحيطَ مُتكاثِرٌ مُفرطُ الكثرة، فهذا معنى الجمعِ بينهما، وبه نبَّه على كمالِ قُدرتِهِ.
فإن قلتَ: فما معنى وصفِ الزَّوجِ بالكَريم؟ قلتُ: يَحتمل معنيَيْن؛ أحدهما: أنَّ النباتَ على نوعَيْن: نافع وضارّ، فذَكَرَ كثرةَ ما أنبتَ في الأرض مِنْ جميعِ أصناف النبات النافع، وخَلَّى ذِكْرَ الضارِّ. والثاني: **أن يعمَّ جميعَ النبات نافِعَه وضارَّه**، ويصفَهما جَميعاً

وهُو المرادُ مِن قولِه: فإذا أدخَلْتَ «كلّ» آذَنَتْ بتكثيرِ آحادِ كلِّ صِنف. هذا شَرْحُ كلامِه، لكنّ هذا التركيبَ لا يُفيدُ إلّا ما قال المصنِّفُ كما سنُقَرِّرُه.

وقيل: على ما ذَكَرَه المصنِّفُ: «مِن»: بيانٌ، والأوْلَى أن يُقالَ: إنّها للابتداء، أو للتبعيض، أي: أنبَتْنا مِن كلِّ صِنفٍ أفراداً كثيرةً، ونباتاتٍ متعدِّدةً، فيكونُ إشارةً إلى كثرةِ الأفراد مِن كلِّ صِنف، و«كلّ»: إشارةٌ إلى الإحاطةِ بجميع الأصناف، و«كم»: إشارةٌ إلى كثرةِ الأفرادِ مِن أيِّ صِنفٍ فُرِضَ من هذه الأصناف، ويَجوزُ أن يكونَ هذا المعنى هُو مرادَ المصنِّفِ، وظاهرُ كلامِه يُوهِمُ خلافَه.

وقلتُ: معنى كلام المصنِّف: «أنّ هذا المحيطَ متكاثرٌ»: أنّ هذا الذي أحاطَ بأزواج النبات متكاثرٌ، فالمحيطُ: الكُلّ، والمحاطُ به: الأصنافُ والظاهرُ معَه؛ لأنّ مدخولَ «كم» قولُه: ﴿أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ﴾، فيَلزَمُ تكاثُرُ هذا المجموع، فيَدخُلُ فيه آحادُ كلِّ صِنف، بدليلِ الخطاب؛ لكوْنِ المقام مقامَ مُبالغة، ولهذا تَبِعَه الإمامُ، ونَقَلَ ألفاظَ «الكَشّافِ» بعَيْنِها مِن غيرِ تغيير[1]. وقال القاضي: «كلٌّ»: لإحاطةِ الأزواج، و«كم»: لكثرتِها[2]، فظَهَرَ أنّ فائدةَ الجَمْع بيْنَ «كم» و«كلٍّ»: التكميلُ، إذْ لوِ اقتَصَرَ على أحدِهما لم يُعلَم المعنى الآخَرُ، ولهذا قال: «وَنَبّه به على كمالِ قُدرتِه».

قولُه: (**والثاني: أن يَعُمَّ جميعَ النّباتِ نافِعَه وضارَّه**)، فعلى هذا: الصِّفةُ مادحةٌ، وعلى الأوّل: فارِقةٌ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٢).

بالكَرَم وينبِّهَ على أنه ما أنبتَ شيئاً إلّا وفيه فائدة؛ لأنَّ الحكيمَ لا يفعلُ فِعلاً **إلا لغَرَضٍ صحيح** ولِحِكْمةٍ بالغة، وإنْ غفلَ عنها الغافِلُون، ولم يَتوصَّل إلى معرفتِها العاقِلُون. فإن قلتَ: فحين ذَكَرَ الأزواجَ ودلَّ عليها بكلمتَي الكَثْرةِ والإحاطة، وكانت بحيثُ لا يُحصِيها إلّا عالِمُ الغيب، كيفَ قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾؟ وهلّا قال: آيات؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أن يكونَ ذلك مُشاراً به إلى مصدر ﴿أَنۢبَتۡنَا﴾، فكأنه قال: إنَّ في الإنباتِ لَآيَةً أيَّ آية! وأن يُرادَ: أنَّ في كلِّ واحدةٍ من تلك الأزواج لآيةً. **وقد سبقتْ لهذا الوجهِ نَظائرُ**.

[﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ ١٠-١١]

سجَّل عليهم بالظُّلمِ بأنْ قدَّم القومَ الظالمين، ثم عَطَفهم عليهم عَطْفَ البيان، كأنَّ معنى القومِ الظالمين وترجمتَه: قومُ فرعون، وكأنهما عبارتانِ تَعتقِبانِ على مؤدًّى واحد، إن شاءَ ذاكرُهم عبَّر عنهم بالقوم الظالمين، وإنْ شاء عبَّر بقومِ فرعون. **وقد استحقُّوا هذا الاسمَ من جهتَيْن**: من جهةِ ظُلمهم أنفُسَهم بكفرِهم ....

قولُـه: (**إلا لغَرَضٍ صَحيح**)، وعن بعضِهم: الغَرَضُ منَ الغُرضة، وهِي العُقْدةُ، كما سُمِّيتِ الحاجةُ حاجةً وهِي الشَّوكةُ، واللهُ تعالى يَتَعالَى عن ذلك؛ لأنَّهما ما لم يُقضَيا تكونُ عُقدةً في قلبِ الطالبِ والمحتاج.

قولُه: (**وقد سَبقت لهذا الوَجْهِ نظائرُ**)، ونَظيرُه في هذه السُّورةِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: كلُّ واحدٍ منّا، ومنهُ قولُهم: دخَلْنا على الأميرِ فكسَانا حُلّةً، أي: كلّ واحدٍ منّا.

قولُه: (**وقدِ استحَقُّوا هذا الاسمَ مِن جهتَيْنِ**)، يعني: إنّما سُمُّوا بالظّالمينَ وصار كاللقَبِ لهم؛ لِما عُهِدَ مِنهم ظُلمُهم أنفُسَهم ولبني إسرائيلَ، فجيءَ بقولِه: ﴿قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَ﴾ كَشفاً لذلك المعنى، وتَشْديداً لذلك الاسم، كما أنّ الحقَ إنّما يَثبُتُ على الغَريم بَتّاً إذا كُتِبَ الصَّكُ وسُجِّلَ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «سَجّلَ عليهم بالظُّلم».

وشَرارتِهم، ومن جهةِ ظُلمِهم لبني إسرائيلَ باستعبادِهم لهم. قُرئ: (ألا يتَّقونِ) بكسرِ النون، بمعنى: ألا يتَّقونني، فحُذفتِ النونُ؛ لاجتماعِ النونَيْن، والياءُ؛ للاكتفاءِ بالكسرة. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾؟ قلتُ: **هو كلامٌ مُستأنف أتْبعَه عزَّ وجلَّ إرسالَه إليهم للإنذار**، والتسجيلَ عليهم بالظُّلم؛ تَعجيباً لموسى عليه السلام مِن حالهم التي شَنُعتْ في الظُّلم والعَسف، ومن أَمْنِهم العواقبَ وقلَّةِ خوفهم وحَذَرِهم

قولُه: (وشَرارتِهم)، **الأساس**: طارَتْ منَ النارِ شرارةٌ وشَرَرة، وتقولُ: كان أبوكَ نارَ شَرارةٍ، وأنت منها شَرارةٌ.

قولُه: (**هو كلامٌ مستأنَف**)، قال أبو البقاء: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ يُقرَأُ بالياءِ على الاستئناف، وبالتاءِ على الخطاب، والتقديرُ: يا قومَ فِرعَوْن[1].

قولُه: (**أَتْبعَه الله[2] عزَّ وجَلّ إرسالَه**)، أي: أَتْبعَ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ قولَه: ﴿ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهُو كلامٌ مشتملٌ على إرسال الله تعالى موسى عليه السلامُ إلى فِرعَونَ المسجّلِ بقولِه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾، فقولُه: «تعجيباً»: مفعولٌ له لأَتْبعَه، وذلك أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ توطئةً، ثم بيّنَه بقولِه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ تسجيلاً، ويُتِمُّ عليهم ذلك المعنى بقولِه: ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾، فهُو كالتتميم للمعنى. وأمّا معنى التعجيبِ فكأنّهُ قيل: يا موسى إمّا انتهى تماديهم في الظُّلم، وإمّا بَلَغَ زمانُ إنذارِهم وأوانُ تخويفِهم بأيّامي وعقابي فيتّقُونَ، ما أعجَبَ حالَهم في الظُّلم!

قال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقالَ في الغَيْبة: ائتِ قومَ فِرعَونَ قائلاً قَوْلي لهم: ألا يتّقُونَ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أي: فقُلْ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٤).
قلتُ: والقراءة بالياء هي قراءة الجمهور. وقرأ أبو قِلابَةَ وغيره بالتاء على الالتفات إنكاراً وغضباً على المخاطب. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٨).

(٢) لفظ الجلالة لم يرد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع، لكنه ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وثبت هنا في الأصول الخطية.

من **أيّـام الله**. ويحتملُ أن يكونَ «لاَ يَتَّقُونَ» حالًا من الضَّمير في ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، أي: يَظلِمُون غيرَ متَّقِين اللّـهَ وعقابَه، فأُدخِلتْ همزةُ الإنكار على الحال. وأمَّا مَن قرأ: (ألا تتَّقون) على الخطاب؛ فعلى طريقةِ الالتفات إليهم، **وجَبْهِهم**، وضَرْبِ وُجوهِهم بالإنكار، والغَضبِ عليهم، كما ترى مَن يشكو مَن رَكِبَ جنايةً إلى بعضِ **أخِصَّائه** والجاني حاضرٌ، فإذا اندفَعَ في الشكايةِ وحَرَّ مزاجُه وحَمِيَ غضبُه قَطَعَ مباثَّةَ صاحبِه وأقبَلَ على الجاني يوبِّخه ويُعنِّف به، ويقولُ له: ألا تَتَّقِ الله! ألَمْ تَستحِ من الناس! فإن قلتَ: فما فائدةُ هذا الالتفات، والخطابُ مع موسى عليه والسلام في وقتِ المناجاة، والمُلتفَتُ إليهم غَيَبٌ لا يَشعرون؟ قلتُ: إجراءُ ذلك في تكليمِ المرسَل إليهم في معنى إجرائه بحَضْرتهم وإلقائِه إلى مَسامعهم؛ لأنه مُبلِّغُه ومُنهِيه وناشِرُه بين الناس، وله فيه لُطفٌ وحثٌّ على زيادة التقوى، **وكم مِنْ آيةٍ أُنزلتْ في شأن الكافرين وفيها أوفرُ نصيبٍ للمؤمنين**؛ تدبُّراً لها واعتباراً بمَوْردها. وفي ﴿أَلَا يَتَّقُونِ﴾ ـ بالياءِ وكسرِ النون ـ

لهم قولي: إنّي قريبٌ، أو مُبلِّغاً قولي، وكذا في قراءةِ كسرِ النُّون، وفي الخطابِ قائلاً لهم: ألا تَتَّقُونَ، وفي الأوجُه[1]: ألا تتَّقُونَ: منصوبُ المحلِّ على أنهُ مفعولٌ، لأنهُ مَقُولٌ.

قولُه: (**مِن أيـّام الله**)، أيـّامُ الله تعالى: وقائعُهُ ممّن مضى منَ الأُمم، كقولِهم: أيامُ العَربِ لوَقائِعهم، واليومُ يُعبَّرُ به عنِ الشِّدة.

قولُه: (**وجَبْههم**)، **الأساس**: جَبَهْتُه: ضَرَبْتُ جَبْهَتَه، ومنَ المَجَازِ: جَبَهْتُه: لقيتَه بما يَكرَهُ، ولقِيتُ منهُ جَبْهةً، أي: مذَلّةً وأذى، وأنشَدَ بعضُهم:

حُيِّيــتَ عنهـــا أيّهـــا الوجْهُ ... ولِغَـــيرِكَ الشـــحناءُ والجَبْهُ

قولُه: (**أخِصّائه**)، قيل: هُو جمعُ «خِصِّيص»، أي المخصُوص.

قولُه: (**وكم مِن آيةٍ أُنزلت في شأنِ الكافرين وفيها أوفرُ نصيبٍ للمؤمنين**)، الأوّلُ مِن عبارةِ النصِّ، والثاني مِن إشارتِه.

---

(١) في (ط): «وفي «ألا» وَجْه».

وجهٌ آخر؛ وهو أن يكون المعنى: **ألا يا ناسُ اتَّقونِ**، كقوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ﴾ ١٢-١٣]

و﴿وَيَضِيقُ﴾ و﴿يَنطَلِقُ﴾ بالرفع؛ لأنهما مَعطُوفانِ على خبر «إنّ»، **وبالنصبِ**؛ لعَطْفهما على صلة ﴿أن﴾. والفرقُ بينهما في المعنى: **أنَّ الرفعَ يُفيد أنَّ فيه ثلاثَ عِلَل**:

قولُه: (**ألا يا ناسُ اتّقُون**)، هذا مِن بابِ حَذْفِ المُنادى، وحقُّ الكنايةِ هكذا: ألا يا اتّقُون، وأَلا يا اسْجُدوا، ولكن في الإمام كُتِبا متّصِلَيْن، ونحوَه قولُ الشاعر:

ألا يا اسْـلَمي يا دَار مَيّ على البِلى ولا زال مُنهَلًّا بجَرعائكِ القَطرُ[١]

أي: ألا يا دارُ، فحُذِفَ المنادى.

قولُه: (**وبالنّصبِ**)، قال القاضي: قَرَأَ يعقوبُ: «يَضِيقَ»، «ولا يَنطلِقَ»، بالنّصبِ[٢].

قولُه: (**أنّ الرّفعَ يُفيدُ أنّ فيه ثلاثَ عِلَل**)، قال القاضي: رتّبَ استدعاءَ ضمِّ أخيه إليه وإشراكه[٣] لهُ في الأمرِ على الأمورِ الثلاثة: خوفُ التكذيب، وضِيقُ القلبِ انفعالًا عنهُ، وازديادُ الحُبْسةِ في اللِّسانِ بانقباضِ الرُّوح إلى باطنِ القلبِ عندَ ضِيقه بحيثُ لا يَنطلقُ، لأنّها إذا اجتَمَعتْ مَسّتِ الحاجةُ إلى مُعِينٍ يقوِّي قلبَه، ويَنُوبُ منابَه، حتّى لا تَختَلّ دعوتُه ولا تَنبترَ حُجّتُه[٤].

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص ٢٩٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣). ولتمامِ الفائدة انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٧٨) حيث قال: «وقولُه: «ويضيقُ صدري» مرفوعةٌ لأنها مردودةٌ على «أخاف»، ولو نُصِبَت بالردّ على «يكذّبون» كانت نَصْباً صواباً والوجهُ الرفعُ، لأنه أخبر أن صَدْرَه يضيق، وذكر العِلّةَ التي كانت بلسانه، فتلك ممّا لا يُخاف، لأنّها قد كانت». انتهى.

(٣) في الأصول الخطية: «واشتراكه»، وهو على الجادّةِ في «أنوارِ التنزيل».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

خَوْفَ التكذيب، وضِيْقَ الصَّدر، وامتناعَ انطلاقِ اللِّسان، والنصب على أنَّ خوفَه متعلِّقٌ بهذه الثلاثة. فإن قلتَ: في النصبِ تعليقُ الخوف بالأُمور الثلاثة، وفي جُملتها نفيُ انطلاقِ اللسان، وحقيقةُ الخوف إنما هي غمٌّ يلحقُ الإنسانَ لأمرٍ سيقَع، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوف به؟ قلتُ: قد علّق الخوف بتكذيبِهم وبما يحصلُ له بسَبَبِه مِنْ ضِيقِ الصَّدر، والحُبسةُ في اللِّسان زائدةٌ على ما كان به، **على أنَّ تلك الحُبْسةَ التي كانت به قد زالت بدَعوته**. وقيل: بَقِيتْ منها بقيَّة يسيرة. فإن قلتَ: **اعتذارُك هذا يردُّه الرفع**؛ لأنَّ المعنى: إني خائفٌ ضيِّقُ الصدر غيرُ مُنطلقِ اللسان. قلتُ: يجوزُ أن يكون هذا قَبْلَ الدعوة واستجابتِها، ويجوزُ أن يريدَ القَدْرَ اليَسير الذي بَقِيَ به، ويجوزُ أن لا يكونَ مع حلِّ العُقدةِ من لسانه من الفُصَحاءِ **المَصاقِع** الذين

قولُه: (**على أنّ تلك الحُبْسةَ التي كانت به قد زالَتْ بدَعْوتِه**)، يعني بقولِه عليه السلام: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى﴾ [طه: ٢٧]، والحاصِلُ أنّ المتوقّعَ زيادةُ الحُبْسةِ على تقديرِ بقائها، أو مُعاودتُها على تقديرِ زَوالِها إنْ زالت بالكُلِّية ولو بَقِيَت منها بقيّةٌ.

قولُه: (**اعتذارُكَ هذا يَرُدُّه الرّفْعُ**)، يعني: قد أجَبْت أنّ ما يَخافُ عليه يجبُ أن يكونَ متوقّعاً، لا واقعاً، وأنّ المرادَ بالحُبْسةِ: الزائدةُ الطارئةُ، أو معاودةُ الزائل، هذا على تقدير النّصب صَحيحٌ؛ لأنَّ «يضيقَ»، «ولا يَنطلقَ»: معطوفانِ على ﴿يُكَذِّبُونِ﴾، وأمّا على قراءةِ الرّفْع فلا؛ لأنّهما معطوفانِ على «أخافُ»، فلم يكونا متوقّعَيْنِ؛ لأنّ الخوفَ غيرُ مُسَلّطٍ عليهما، فيَلزَمُ الوقوعُ كالخَوْف، وأنّ المعنى: إني خائفٌ ضيق الصّدر، وإنّي غيرُ مُنطلِقِ اللِّسان، والواجبُ اتّفاقُ القراءتَيْنِ في أصلِ المعنى. وأجابَ بما يجمَعُ القراءتَيْنِ في المعنى، وذلك أنّ قراءةَ الرّفْع مَبْنيّةٌ على أنّ هذا القولَ كائنٌ قبْلَ أن يقولَ: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى﴾ [طه: ٢٧] وقراءةُ النّصبِ على أنهُ بعدَه، فاختلافُ الزمانَيْنِ دافعٌ للتناقُضِ الواقع بيْنَ القراءتَيْن، وفيه بحثٌ، فالمختارُ هِي القراءةُ بالرّفْع التي عليها الجُمهورُ.

قولُه: (**المَصاقِع**)، **الأساس**: صقعَ الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصْقَع، مُجهِرٌ في خُطبتِه، وقيل: المِصقَع: الخطيبُ البليغُ، كأنهُ يَقصِدُ كلّ صُقْع منَ الكلام، أي: كُلَّ ناحية.

أُوتوا **سَلاطةَ الألسنة** وبَسْطةَ المقال، وهارونُ كان بتلك الصِّفة، فأرادَ أن يُقرَنَ به، ويدلُّ عليه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]. ومعنى: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ ﴾: أرسِلْ إليه جبريلَ، واجعَلْه نبيًّا، وآزِرْني به، واشدُدْ به عَضُدي، وهذا كلامٌ مختصَر، **وقد بَسَطَه في غير هذا الموضع**، وقد أحسنَ في الاختصار حيثُ قال: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَـٰرُونَ ﴾، فجاء **بما يتضمَّن** معنى الاستِنْباء، ومثله في تقصيرِ الطَّويلة والحُسن قولُه تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]؛ حيثُ اقتصر على ذِكْرِ طَرَفَي القصَّة أوَّلها وآخرها؛ وهما: الإنذارُ والتدمير، ودلَّ بذِكْرهما على ما هو الغَرَضُ من القصَّة الطويلة كلِّها؛ وهو أنهم قومٌ كذَّبوا بآيات الله، فأراد إلزامَ الحُجَّة عليهم، فبَعَثَ إليهم رسولَيْن فكذَّبوهما، فأهلَكَهم. فإن قلتَ: كيف ساغَ لموسى عليه السلام أنْ يأمُرَه اللهُ فلا يتقبَّلُه بسمع وطاعة من غير توقُّف وتشبُّثٍ بعِلَل، **وقد عَلِمَ أنَّ اللّـهَ مِن ورائه**؟ قلتُ: **قد امتَثَلَ وتقبَّل، ولكنه التمَسَ من ربِّه أن يَعضُدَه بأخيه** ....

قولُه: (**سَلاطةَ الألسِنة**)، **الأساس**: امرأةٌ سَليطةٌ: طويلةُ اللِّسانِ صَخابةٌ، ورجُلٌ سَليطٌ، وقد سَلُطَ سلاطةً، وقيل: رجلٌ سَليطٌ، أي: فصيحٌ حديدُ اللِّسان.

قولُه: (**وقد بَسَطَه في غيرِ هذا الموضع**) منهُ: في طه: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ۝ هَـٰرُونَ أَخِى ۝ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ۝ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى﴾ [طه: ٢٩-٣٢].

قولُه: (**بما يتضمّنُ**)، وهُو الإرسالُ؛ لأنّ ما تَثبُتُ به النُّبوّةُ هنا إرسالُ الملك.

قولُه: (**وقد عَلِمَ أنّ اللهَ تعالى مِن ورائه**)، قال في قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج: ٢٠]: «هذا مَثَلٌ؛ لأنّهم لا يفوتونَه كما لا يَفوتُ فائتُ الشيءَ المُحيطَ به»، والمعنى: كيف ساغَ لهُ التوقُّرَ والتَعلُّل، وقد عَلِمَ أنّ سُلطانَ الله وقَهْرَه مانعٌ لذلك، وأنهُ تحتَ قَهْرِه لا يَفُوتُه أحدٌ؟ وقوله: «وقد عَلِمَ أنّ اللهَ تعالى»: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال.

قولُه: (**قدِ امتَثَلَ وتقبّلَ، ولكنّه التَمَسَ مِن ربِّه عَزّ وجَلّ أن يَعضُدَه بأخيه**)، قال الإمام:

حتى يَتَعاوَنا على تنفيذ أمرِه وتبليغِ رسالته، فمهَّد قَبْلَ التماسِه عُذرَه فيما التمَسَه، ثم التمَسَ بعدَ ذلك، وتمهيدُ العذرِ في التماس المُعِين على تنفيذِ الأمر ليس بتوقُّفٍ في امتثال الأمر، ولا بتعلُّلٍ فيه، وكفى بطَلَبِ العون دليلاً على التقبُّل لا على التعلُّل.

[﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ ١٤]

أراد بالذَّنْب: قَتْلَه القِبْطيَّ. وقيل: كان خبَّازَ فرعونَ، واسمه فاتُونُ. يعني: ولهم عليَّ تَبِعةُ ذَنْب؛ وهي قَوْدُ ذلك القَتْل، فأخافُ أن يَقتُلوني به، فحَذف المضافَ. أو سمَّى تَبِعةَ الذَّنْب ذنباً، كما سُمِّيَ جزاءُ السيِّئة سيئةً. فإن قلتَ: قد أَبَيْتَ أن تكونَ تلك الثلاثُ عِلَلًا، وجَعلتَها تمهيداً للعُذرِ فيما التمَسَه، فما قولُك في هذه الرابعة؟ قلتُ: هذه استِدْفاعٌ للبليَّة المتوقَّعة، وفَرَقٌ مِن أن يُقتَلَ قبل أداءِ الرسالة، فكيف يكون

ليسَ في التماسِ موسى عليه السّلامُ ما يَدُلُّ على أنهُ استَعفَى منَ الذّهاب، بل مقصُودُه فيه أن يقَعَ ذلك الذهابُ على أقوى الوجوهِ في الوصُولِ إلى المراد، واختلفوا فقال بعضُهم: إنهُ وإن كان نبياً فهُو غيرُ عالمٍ بأنه يَبقَى حتّى يؤدِّيَ الرِّسالة، وأنهُ إنّما أُمِرَ بذلك بشَرْطِ التمكين، والأقربُ أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ يَعلَمونَ إذا حَمَلَهمُ الله تعالى على أداءِ الرِّسالةِ أنهُ يُمكنُهم منه، وأنّهم سيَبقَوْنَ إلى ذلك الوقت[1].

قولُه: (حتّى يَتعاوَنا في[2] تنفيذِ أمرِه)، وأنشَدَ في معناه:

فقلتُ ادعي وأدعُ فإنّ أندى لصوتٍ أن ينادِيَ داعيان[3]

قولُه: (تَبِعة ذَنْب)، التَبِعةُ والتّباعةُ: حَقٌّ يجبُ للمظلوم قِبَلَ الظالم، يقال: لي قِبَلَ فلانٍ تَبِعَةٌ وتِباعةٌ، أي: ظُلامةٌ.

النِّهاية: التّبِعةُ: ما يَتبَعُ المالَ منَ نوائبِ الحقوق، وهُو مِن تَبِعتُ الرجُلَ بحقِّي.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٣).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على».

(٣) ذكره القالي في «الأمالي» (٢: ٩٠) وعزاه للفرزدق، وقيل: هو لِدثارِ بن شيبان النَّمري كما في «لسان العرب» (ندى)، وعزاه الزمخشري في «المفصل» ص ٣٢٧ لربيعة بن جُشَم.

تعلَّلا؟ والدليلُ عليه: ما جاء بعدَه من كلمةِ الرَّدع، والمَوعِد بالكَلاءة والدفع.

[﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ * فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ * قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ * فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ * وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ١٥ - ٢٢]

جَمَعَ اللهُ له الاستجابتَيْن معاً في قوله: ﴿كَلَّا فَاذْهَبَا﴾؛ لأنه استدفعَه بلاءَهم فوعَدَه الدفعَ بزَدْعه عن الخوف، والتمَسَ منه المؤازرةَ بأخيه فأجابَه بقوله: اذْهَبَا، أي: اذهبْ أنت والذي طَلَبْتَه؛ وهو هارونُ. فإن قلتَ: علامَ عُطف قولُه: ﴿فَاذْهَبَا﴾؟ قلتُ: على الفعلِ الذي يدلُّ عليه ﴿كَلَّا﴾، كأنه قيل: ارتدِعْ يا موسى عمّا تظنُّ، فاذهبْ أنت وهارون. وقوله: ﴿مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ من مجاز الكلام، يريدُ: أنا لكما ولعدوِّكما كالناصِر الظَّهيرِ لكما عليه إذا حَضَرَ واستَمَعَ ما يجري بينكما وبينَه، فأَظهَرَكما وغلَّبَكما وكَسَرَ شوكتَه عنكما ونَكسَه. ويجوزُ أن يكونا خبرَيْن لـ«إنّ»، أو يكون ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ مُستقِرًّا، و﴿مَعَكُم﴾ لَغواً. فإن قلتَ: لِـمَ جعلتَ ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ قرينةَ ﴿مَعَكُم﴾ في

قولُه: (مِن مَجازِ الكلام)، أي: الاستعارة، بدليلِ قولِه: كالناصرِ الظّهير، حيث صَرَّحَ بأداةِ التشبيه، وقد عَرَفْتَ أنّ الاستعارَةَ مجازٌ والعلاقةُ فيها: التشبيه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونا خَبَرَيْنِ)، إلى آخِره، وعلى الأوّل: كان ﴿مَعَكُم﴾ حالاً مِن ضميرِ ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾، أي: مُستَمِعونَ مُشبّهينَ بالناصرِ والظّهير، والمرادُ بقولِه: «مُستقِرّاً» أنهُ خبرُ «إنّ»، و﴿مَعَكُم﴾ متعلّقٌ به قُدِّم عليه.

قولُه: (لِمَ جعَلتَ ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ قرينةَ ﴿مَعَكُم﴾؟)، أي: مُقارِناً لهُ في جَعْلِه مجازاً، أي: استعارة تمثيليّة.

كونِه من بابِ المَجاز، واللهُ تعالى يوصَف على الحقيقةِ بأنه سَميع وسامع؟ قلتُ: ولكن لا يوصَفُ بالمستمِع على الحقيقة؛ **لأنَّ الاستماع جارٍ مجرى الإصغاء، والاستماعُ من السمعِ بمنزلة النَّظر من الرُّؤية**، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓا۟ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، ويقال: استمَعَ إلى حديثه، وسَمِعَ حديثَه، أي:

قولُه: (**لأنّ الاستماعَ جارٍ مَجْرَى الإصغاءِ**[١])، فيه نظَرٌ؛ لأنّ السّمعَ في الحقيقةِ: إدراكٌ بحاسّةِ السّمع، وهُو أيضاً ممّا لا يجوزُ على الله تعالى حقيقةً. ولمّا استُعمِلَ هذا في مُطلقِ الإدراكِ كذلك ذلك، وعليه كلامُ القاضي: الاستماعُ: الذي بمعنى الإصغاءِ عبارةٌ عن السّمع الذي هُو لُمطلقِ إدراكِ الحروفِ والأصواتِ[٢]. نعَمْ، لو لم يأتِ بالتعليل كان يَحتمِلُ كَلامُه أوّلاً أنّ السامعَ والسّميعَ ممّا أُذِنَ فيهما الإطلاقُ على الله تعالى، ووَرَد في أسمائه الحُسنَى فجَرَيا لذلك مَجْرَى الحقيقةِ في مطلق الإدراك، بخلافِ المُستمِعِ الذي يُعطيهِ معنى ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾. قال الإمامُ في «لَوامع البيِّنات»: لفْظُ السامع والسّميع موضوعٌ في اللُّغةِ لهذا الانكشافِ والتجَلّي، فلمّا وَرَدا في حقِّ الله تعالى اعتَقَدْنا بثُبوتِ جِنسِ هذا الانكشاف، لا نوعٍ منه؛ لأنّ الانكشافاتِ الحاصلةَ لله تعالى بالنِّسبةِ إلى انكشافاتِ العبيدِ كنسبةِ ذاتِه المقدّسةِ إلى ذَواتِهم، ولمّا كان لا مشاركةَ بيْنَ الذاتَيْنِ إلّا في الاسم، فكذا القولُ في الانكشافَيْن. والعُمدةُ أنّ الحاصلَ عندَ عُقولِ الخَلْق مِن معاني صفاتِ الله تعالى خَيَالاتٌ ضعيفةٌ، ورسومٌ خَفِيّةٌ، جَلّتْ صفاتُه عن مُشابهةِ صفاتِ المُحدَثات، وتقَدّستْ صَمَديّته عن مناسبةِ المُمكِنات.

قولُه: (**والاستماعُ مِنَ السّمع بمنزلةِ النّظَرِ مِنَ الرُّؤية**)، يعني: كما أنّ النظَرَ تقليبُ الحَدَقةِ نحوَ المَرْئيِّ التماساً لرُؤيتِه، كذلك الاستماعُ: استعمالُ حاسّةِ السّمع نحوَ المسموع التماساً لسَماعِه، كالإصغاءِ، واللهُ أعلم.

---

(١) زاد في الأصول الخطية هنا: «من السمع»، ولا يستقيم مع لفظ «الكشاف» إلا بإضافة «والاستماع» قبله، فيصير مكرراً مع الفقرة التالية.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

أصغى إليه وأدرَكَه بحاسَّة السَّمع، ومنه قوله ﷺ: «مَنِ استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهم لَه كَارِهونَ صُبَّ في أُذنيه البَرَمُ». فإن قلتَ: هلّا ثُنِّيَ الرسولُ كما ثُنِّيَ في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]؟ قلتُ: الرسولُ يكون بمعنى المُرسَل، وبمعنى الرِّسالة، فجُعل ثَمَّ بمعنى المُرسَل؛ فلم يكن بدٌّ مِن تَثْنيته، وجُعل هاهنا بمعنى الرسالة؛ فجاز التسويةُ فيه إذا وُصف به بين الواحدِ والتثنيةِ والجمع، كما يُفعل بالصِّفة بالمصادر، نحو: صَوْم، وزَوْر. قال:

أَلِكْني إليها وخَيرُ الرَّسُـــو ... لِ أعلَمُهُم بنواحي الخَـــبَرْ

فجَعَلَه للجماعة. والشاهدُ في الرسول بمعنى الرسالة: قوله:

لقد كَذَبَ الواشُونَ ما فُهْتُ عِندَهُم ... بِسِـــرٍّ ولا أرسَلتُهُـــم بِرَسُولِ

قولُه: (البَرَم)، ذَكَرَ صاحبُ «النِّهايةِ» الحديثَ[1]، ثُم قال: البَرَمُ: هُو الكُحْلُ المُذابُ.

قولُه: (وزَوْر)، النِّهاية: الزَّوْرُ: الزائرُ، والأصلُ مصدرٌ وُضِعَ موضعَ الاسم، كصَوْمٍ ونَوْمٍ بمعنى صائم ونائم، وقد يكونُ الزَّوْرُ جَمْعَ زائرٍ كراكبٍ ورَكْب. وفي نُسخةٍ بَدَلَ «البَرَم»: الآنُـك[2]. وفُسِّرَ بالبَرَم والـمُتَبرِّم، ويُروَى الحديثُ بالثلاث، وهذه الصِّيغةُ صيغةُ الجَمْع كالأبحُر، وصيغةُ الفردِ شاذٌّ فيه كالأُسُدِ والأُسْرُب، عُجْمةُ الآنُـك.

قولُه: (أَلِكْني) البيت[3]، أَلِكْني: أرسِلْني، والأَلُـوكُ: الرِّسالةُ، وقيل: تَحمَّلْ رسالتي إليـه، وقيل: اجعَلْني رسُولاً، والرسُولُ فيه بمعنى الرُّسُلِ لإضافةِ خيرِ إليهم، ولقولِه: أعلمُهُم.

قولُه: (لقد كَذَبَ الواشُونَ) البيت، قبلَهُ لكُثيِّر:

---

(١) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٧٣) وقال: غريبٌ جداً، ثم عزاه لابن الأثير في «النّهاية»، ونقلَ كلامَه في تفسير معناه.

(٢) وهو الرصاصُ المُذاب.

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن يوحَّد؛ لأنَّ حُكمَهما لتسانُدِهما واتِّفاقِهما على شَريعة واحدة، واتِّحادِهما لذلك وللأُخوّةِ كان حُكماً واحداً، فكأنهما رسولٌ واحد. أو أُريدَ أنَّ كلَّ واحد منّا. ﴿أَنْ أَرْسِلْ﴾ بمعنى: أي أرسل؛ لتضمُّن الرسولِ معنى الإرسال. وتقول: أُرسِلتُ إليك أنِ افعَلْ كذا؛ لِما في الإرسال من معنى القول، كما في المُناداة والكتابة ونحوِ ذلك. ومعنى هذا الإرسال: التَّخْلِيَةُ والإطلاق، كقولك: أَرسَلَ البازِيَ، يريد: خَلِّهم يَذهبُوا معنا إلى فِلَسطِينَ، وكانت مَسكَنَهما. **ويُروى: أنهما انطَلَقا إلى بابِ فرعونَ فلم يُؤذَن لهما** سَنة، حتى قال البوّاب: إنَّ هاهنا إنساناً يَزعم أنه رسولُ ربِّ العالَمين، فقال:

حَلَفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنى ... خلالَ المَلا يَمــدُدْنَ كلّ جديلِ

بعدَه:

فلا تعجَــلي يا عَــزُّ أن تتفهّمي ... بنُصح أتَى الواشونَ أم بحُبُولِ[1]

الحُبُولُ: جَمْعُ حَبْل. **الأساس**: ومنَ المَجاز: رَقَصَ البعيرُ رَقْصاً ورَقَصاناً: خَب، وأَرْقَصوا في سَيْرِهم وترَقّصوا: ارتفَعوا وانخَفَضوا، خلال الملا: وسَطَ الناس، والجَديلُ: الحَبْلُ المفتولُ والزِّمامُ المجدول. «ما» في قولِه: «ما فُهتُ»: نافيةٌ، يقال: ما فُهتُ بكلمة، أي: ما تكلّمتُ.

في الاستشهادِ بقولِه: «ولا أرسَلتُهم برسُولِ» نظرٌ؛ لأنهُ يَحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المُرسَل.

قولُه: (**ويُروى: أنّهما انطَلَقا إلى بابِ فِرعونَ فلم يُؤْذَنْ لهما**)، إلى قولِه: «فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ فقال له: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾»: «بيانٌ لوَجْهِ اتّصالِ قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ بقولِه: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ولِما يَحتاجُ إليه منَ المقدّراتِ ليتّصلَ صدرُ هذه الآيةِ بعَجُزِ تلك. والعَجَبُ أنّ قولَ المؤلِّف: «فأدّيا إليه الرِّسالَة» بعدَ قولِه: «فقال: ائْذَنْ لهُ» مِن هذا الباب، لكوْنِ التقدير: فذهَبَ البوّابُ إليهما فأذِنَ لهما بالدُّخول، فدَخَلا. لكنّ في كلام المصنِّف فاءً فصيحةً.

---

(١) «ديوان كُثيِّر عَزّة» ص ١٧١.

ائذنْ له لعلَّنا نضحكُ منه، فأدَّيا إليه الرِّسالة، فعرَفَ موسى، فقال له: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾؟ حُذِفَ: فأَتَيا فرعونَ فقالا له ذلك؛ لأنه معلومٌ لا يَشتبه، وهذا النوعُ من الاختصارِ كثيرٌ في التنزيل. الوَليد: الصبيُّ؛ لقُرب عهدِه من الوِلادة. وفي روايةٍ عن أبي عمرو: (من عُمْرك) بسكون الميم. ﴿سِنِينَ﴾ قيل: مَكَثَ عندهم ثلاثينَ سَنة. وقيل: وَكَزَ القِبْطيَّ وهو ابنُ ثِنْتي عشرةَ سَنة، وفرَّ منهم على أثرِها، واللهُ أعلمُ بصحيح ذلك. وعن الشعبيِّ: (فِعْلَتك) بالكسرِ، وهي قِتْلةُ القِبْطيِّ؛ لأنه قتَلَه بالوَكْزة؛ وهو ضربٌ من القَتْل. وأمَّا الفَعْلة؛ فلأنها كانت وَكزةً واحدة عدَّد عليه نعمتَه مِن تربيتِه وتبليغِه مبلغَ الرِّجال، ووبَّخه بما جرى على يدِه مِنْ قتلِ خبَّازه، **وعظَّم ذلك وفظَّعه بقوله:** ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يجوزُ أن يكون حالاً، أي: قتلتَه وأنت لذاك من الكافرينَ بنِعْمتي. أو: وأنتَ إذ ذاك ممَّن تكفِّرهم الساعةَ. **وقد افترى عليه أو جَهِلَ أمْرَه**؛ لأنه كان يُعايِشُهم بالتقيَّة، فإنَّ اللّـهَ عزَّ وعلا عاصمُ مَن يريد

قولُه: (**وعَظَّمَ ذلك وفَظَّعه بقولِه:** ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ﴾)، **الانتصاف**: وَجْهُ تفظيعِه أنه أتَى به مُجمَلاً إيذاناً بأنهُ لفَظاعتِه لا يَنطِقُ به، كقولِه تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦].

قولُه: (**وقدِ افتَرى عليه أو جَهِلَ أمرَهُ**)، يتعلّقُ بقولِه: «أو أنتَ إذْ ذاك ممّن تُكفِّرُهُم الساعةَ»، أي: قال: فرعونُ ذلك القَوْلَ، وقدِ افترَى، المعنى: كنتَ مثْلَهم حينَئذٍ، وفي دينِهم، وداخلاً في زُمرتِهم، كأنهُ قال: وكنتَ منّا، ومِن دينِنا.

وقولُه: «فإنّ اللهَ عاصم»، تعليلٌ لنسبةِ اللّعينِ إلى الافتراءِ وتجهيلِه.

قولُه: (**بالتَّقِيّة**)، **النِّهاية**: التَقِيَّةُ والتُّقَاةُ بمعنًى، وهُو أن يَتّقيَ الرجلُ الناسَ، ويرى الصُّلحَ والاتّفاق، والباطنُ بخلافِ ذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، أي: يُوافقهم ظاهراً، ويُخالفهم

أن يَستنبئَه من كلِّ كبيرة **ومن بَعض الصغائر**، فما بالُ الكُفر! **ويجوزُ أن يكون قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ حُكماً عليه بأنه من الكافرين بالنِّعَم**، ومَن كانت عادته كُفرانَ النِّعم لم يكن قَتْلُ خَواصِّ المُنعِمِ عليه بدعاً منه. أو بأنه من الكافرينَ بفرعون وإلهيَّته. أو مِنَ الذين كانوا يَكفُرون في دِينهم، **فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونهم**، يشهد لذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وقُرئ: (وإلٰـهتَك)، فأجابه موسى صلوات الله عليه بأنَّ تلك الفَعْلَةَ إنما فَرطتْ منه وهو ﴿مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾

باطناً، ومنهُ قولُهم: كُنْ وسَطاً وامشِ جانباً[١].

قولُه: (**ومِن بعضِ الصّغائر**)، وهُو ما يُنفِّرُ، كالكَذِبِ والتطفيف، وفيه خلافٌ سيجيءُ في النّملِ إن شاء اللهُ تعالى[٢].

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ حُكماً عليه بأنهُ منَ الكافرينَ بالنِّعَم**)، فعلى هذا: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ اعتراضٌ أو تذييلٌ، يَدُلُّ عليه قولُه: «ومَن كانت عادتُه كُفْرانَ النِّعَم لم يكنْ قَتْلُ خواصِّ المُنعِم عليه بِدْعاً منه»، كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١]، وقولُه: «أو بأنهُ منَ الكافرينَ» أيضاً على الاعتراض، فالكافرونَ في الآية يَجوزُ أن يُفسّرَ بالكُفْرانِ الذي هُو في إزاءِ النِّعمةِ والمقابِلُ للشُّكر، وأن يُفسّرَ بالذي هُو مقابِلٌ للإيمان، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ إمّا: حالٌ، أو: تذييلٌ، والكُفرُ على الوجهَيْن ففيه الأوْجُهُ المذكورةُ في الكتاب».

قولُه: (**فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونَهم**)، متفرِّعٌ على معنى الكُفرِ بهذا التأويل، أي: يجوزُ استعمالُ لَفْظِ الكُفْرِ مِن كلِّ مَن تَديَّنَ بدِينٍ، ويَعبُدُ معبوداً، سواءٌ كان حقّاً أو باطلاً فيمَن يُخالِفُ نِحلتَه، أي: أنت منَ الكافرينَ بمعبودِنا، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

---

(١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٥٧) وفسرَّه بقوله: أي: توسَّط القَوْمَ وزايِلْهُم بأعمالهم.

(٢) وهي مسألةٌ فيها خلافٌ منصوبٌ بين أهلِ العلم، وممن أجادَ وأطال النَّفَسَ في هذه المسألةِ الإمام النّظار القاضي عياض في كتابه النفيس «الشّفا» بحاشية الشُّمُني (٢: ٦٩-٨٥).

أي: الجاهلين. وقراءةُ ابنِ مسعود رضي الله عنه: (من الجاهلين) مُفسِّرة. والمعنى: من الفاعلين فِعْلَ أُولي الجهلِ والسَّفه، كما قال يوسفُ لإخوته: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩]؛ أو المُخطئين كمن يَقتُل خطأً من غير تعمُّدٍ للقتل، أو الذاهبينَ عن الصواب، أو الناسِين، من قولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وكذَّب فرعونَ، ودَفع الوصفَ بالكُفر عن نفسِه، وبرَّأ ساحتَه بأنْ وَضَعَ ﴿الضَّالِّينَ﴾ موضع ﴿الْكَافِرِينَ﴾؛ رَبئاً بمحلِّ مَن رُشِّح للنبوَّة عن تلك الصِّفة، ثم كَرَّ على امتنانِه عليه بالتربية، فأبطلَه من أصْلِه، واستأصَلَه من سِنْخِه، وأبى أنْ تُسمَّى نعمتُه إلا نقمةً؛ حيثُ بيَّن أنَّ حقيقةَ إنعامه عليه تَعبيدُ بني إسرائيل؛ لأنَّ تعبيدَهم وقَصْدَهم بذبح أبنائهم هو السببُ في حُصولِه عنده وتربيتِه، فكأنَّه امتنَّ عليه بتعبيدِ قومه ....

قولُه: (أو الذاهبينَ عنِ الصّواب)، عطفٌ على قولِه: «أي: الجاهلينَ».

قولُه: (أوِ الناسِينَ، مِن قولِه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢])، يعني: جاءَ الضّلالُ بمعنى النِّسيانِ كما في هذه الآية؛ لأنّ التذكيرَ لا يكونُ إلّا بعدَ النِّسيانِ لا الضّلالِ الحقيقي.

قولُه: (رَبْئاً بمحَلِّ مَن رُشِّحَ للنُّبوّة)، رَبأْتُ بنفْسي عن عملِ كذا، وإنّي لأربأُ بكَ عن هذا الأمر، أي: أرفعُكَ عنهُ ولا أرضاهُ لكَ، ومنَ المَجاز: هُو مُرَشّحٌ للخلافة، وأصلُه ترشيحُ الظّبيةِ وَلَدَها لتُعوِّدَه المَشْيَ فترَشّح، وقد رَشَحَ: إذا مشَى، وأُمُّه مُرْشِحٌ، وأَرشَحَتْ، كما يقال: مُشْدِن وأَشْدَنَتْ، ورُشِّحَ فلانٌ لأمرِ كذا وتَرشّحَ لهُ: كلُّ ذلك في «الأساس». وعن بعضِهم: يقالُ: فلانٌ يُرشّحُ للوِزارة: أي يُرَبّى ويؤهّلُ لها، مِن ترشيحِ الأُمِّ وَلَدَها: تقليلِ اللّبَن، وهُو أن تجعَلَه في فيه إلى أن يَقْوَى على المَصِّ.

قولُه: (مِن سِنْخِه)، أي: مِن أصلِه. الجوهري: وأسناخُ الأسنانِ: أصولُها، صَحّ «سِنْخٌ» بكسرِ السِّين عن تصحيح الصّغَاني، وإنّما قال: «سِنْخه»؛ لأنّ قولَه: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا﴾ متضمِّنٌ لإبطالِ امتنانِه، كما سنُقرِّرُه إن شاء اللهُ تعالى.

إذا حُقِّقَتْ، وتعبيدُهم: تذليلُهم واتِّخاذهم عَبيداً. يقال: عبَّدتُ الرَّجلَ وأَعبدتُه؛ إذا اتَّخذتَه عبداً. قال:

عَلامَ يُعْبِدُني قَوْمِي وقد كَثُرَتْ فيهم أباعِرُ ما شاؤُوا وعِبْدانُ!

فإن قلتَ: «إذنْ» جوابٌ وجزاء معاً، والكلامُ وقع جواباً لفرعونَ، فكيفَ وَقَعَ جزاءً؟ قلتُ: قولُ فرعون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾ فيه معنى: إنك جازيتَ نِعمتي

قولُه: (إذا حُقِّقَتْ)، أي: إذا حُقِّقَتِ التربيةُ والمِنّةُ التي امتَنّ بها فِرعَوْنُ على موسى عليه السّلامُ، كانت تعبيدَ بني إسرائيلَ نقمةً لا نعمةً، فهُو مِن تعكيسِ الكلام، ويُروَى: «حقَّقْتَ» بفتح التاء، أي: إذا حقَّقْتَ النّظَرَ أيُّها المخاطَبُ.

قولُه: (قولُ فِرعَونَ: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾) إلى آخِره، قيل: هذا الجوابُ لا يُلائمُ قولَه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنهُ يَدُلُّ على أنه اعترَفَ أنهُ فعَلَ ذلك جاهلاً أو ناسياً، لكنّ المعنى: لمّا قال: جازَيْتَ نِعمتي بما فَعَلْتَ، أجابَهُ بأنّ تلك صادرةٌ منَ الجَهْلِ والنِّسيانِ لا منَ العِلم والقَصْد، وكنتُ إذْ ذاك جاهلاً، فخِفتُ ففَرَرْتُ، فوَهَبَ اللهُ تعالى النُّبوّةَ، والآنَ أنا نبيٌّ بخلافِ ما كنت. وقلتُ: فإذن ﴿إِذًا﴾ جوابٌ وعُذرٌ فأينَ الجزاء؟ وجوابُ المصنِّفِ موقوفٌ على معرفةِ أصُولٍ خمسة: النّحو، والمَعاني، والبيانِ، والبَديع، والأصُول. أمّا النّحوُ فإنّ «إذَنْ» موضوعٌ على أن يكونَ جَواباً وجزاءً معاً[1]، فيجبُ أن يكونَ مدخولُه ممّا يصحُّ أن يكونَ مسبّباً عن معنى القولِ السابق، نحوَ قولِك: إذَنْ أكرِمُك لَمن قال: أنا آتِيكَ؛ فإنّ إكرامَك مسبّبٌ عن إتيانِه. فهاهُنا الجوابُ ظاهرٌ، لكنّ الجزاءَ على أن يكونَ هذا الكلامُ مُسبّباً عن كلام فِرعَوْنَ خَفِيٌّ، فلا بدّ مِن بيانِه. فالتقديرُ: إن كان الأمرُ كما زعمتَ أنك أنعمتَ عليّ، ولم تكن تلك النعمةُ إلا تعبيدك بني إسرائيل، فأنا جازيتك أيضاً بتلك المجازاة، وهي قتل القبطيّ، وإليه أشار بقوله: «لأن نعمته كانت عنده جديرةً بأن تُجازى

(١) وهو الذي جزم به سيبويه فقال: معناها الجوابُ والجزاء. وقال الشلوبين في كلّ موضع، وقال أبو علي الفارسيّ: في الأكثر، وقد تتمحّضُ للجواب. لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٣٠.

....

بنحو ذلك الجزاء». ونظيرُه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْـَٔاثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قال بعضهم: تقديره: إن كان الأمرُ على ما تصفون بأنا خُنّا، إنا إذن لمن الآثمين[١].

وأمّا المعاني؛ فإنّ عطفَ قولِه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ على الكلام السابقِ مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] على رأي صاحبِ «المفتاح»: كان اللّعينُ أخبرَ عن حصُولِ تربيتِه لهُ عليه السّلامُ، وعن حصُولِ جزائه عليه السّلامُ عن تلك التربية.

وأمّا البيانُ فإنّ هذا الترتيبَ على أُسلوبِ قولِه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، يعني: وتجعَلونَ شُكرَ رِزقِكم أنّكم تُكذّبون التكذيبَ، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ موضعَ الشُّكْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّك جازَيْتَ نعمتي بما فعَلْتَ».

وأمّا الأصُولُ فإنّ الجوابَ مَبْنيٌّ على قاعدةِ القولِ بالموجَب، وهُو تسليمُ مقتضَى قولِ المستدِلِّ معَ بقاءِ الخلاف[٢]، فإنّ الكليمَ عليه السّلامُ قَرّرَ ما جعَلَه اللّعيْن جزاءً لفعلِه، حيث قال: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، فلمّا قَرّرَ ما جعَلَه اللّعينُ جزاءً لفعلِه أتَى بقولِه: ﴿إِذًا﴾، هذا معنى جوابِ المصنِّفِ عنِ السُّؤال. ثُم عَلّقَ بالجوابِ ما قَلَعَه مِن سِنْخِه بقولِه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم كَرّ على امتنانِه عليه بالتربيةِ فأبطَلَه».

وأمّا البديعُ فإنّ وَضْعَ قولِه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ موضعَ الكافرينَ كالتتميم صَوْناً عن إبهام تصَوُّرِ ما يُنافي النُّبوّةَ منَ الكُفْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ودَفَعَ الوَصْفَ بالكُفرِ عن نفْسِه بأنْ وَضَعَ الضّالِّينَ موضعَ الكافرين، ربئاً بمَحلِّ مَن رُشِحَ للنُّبوّة»، وهذا لمّا شارَكَ التتميمُ

---

(١) من قوله: «فالتقدير: إذا كان الأمر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) وسببُ الخلافِ: أنّ المُعَلِّل يظنُّ أنّ ما أتى به مُستلزِمٌ لمطلوبِهِ مِن حُكْمِ المسألةِ المُتنازَعِ فيها مع كونِه غيرَ مستلزم، فلا ينقطع النزاعُ بتسليمه. انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٢٦٢).

بما فعلتَ، فقال له موسى: نعمْ فعلتُها مجازياً لك، تسليماً لقوله؛ لأنّ نعمتَه كانت عنده جديرةً بأن تُجازى بنحو ذلك الجزاء. فإن قلتَ: لِـمَ جُمع الضميرُ في ﴿مِنكُمْ﴾ و﴿خِفْتُكُمْ﴾ مع إفرادِه في ﴿تَمُنُّهَا﴾ و﴿عَبَّدتَّ﴾؟ قلتُ: الخوفُ والفرار لم يكونا منه وحدَه، ولكن منه ومن مَلَئِه المؤتمِرين بقتْله، بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠]، وأمّا الامتنانُ فمنه وحدَه، وكذلك التَّعبيد.

فإن قلتَ: «تلك» إشارةٌ إلى ماذا؟ و﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى خَصلةٍ شنعاءَ مُبهَمة، لا يُدرى ما هي إلا بتفسيرها،

في إرادةِ الصِّيانةِ قُلنا: هُو كالتتميم؛ لأنّ التتميمَ هُو: تقييدُ الكلام بتابع يُفيدُ مبالغةً، أو صيانةً عنِ احتمالِ المكروه. قال أبو الطيِّبِ:

وتَحْتَقِرُ الدنيــا احتقــارَ مـجـرِّبٍ يَرى كلّ ما فيها ـ وحاشاكَ ـ فانيا[1]

وتحريرُهُ: أنهُ لمّا قال: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ وأتى بهمزةِ التقريرِ على سَبيلِ التوبيخ، ورتّبَ عليه قولَه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ﴾ كما قرّرْناهُ، أي: إنّي ربّيْتُك، وأحسَنْتُ إليك لِتفعَلَ ما تقرُّ به عَيْني، وتَشكُرَ إحساني إليك؛ لِما تقرّرَ في النُّفوس أنّ شُكْرَ المنعِم واجب، فعكَسْتَ القضيّةَ وقابَلْتَها بالكُفْران؟ أجابَ عليه السّلامُ بقولِه: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، يعني: سَلّمتُ أنّ شُكرَ المُنعِم واجبٌ، وأنّي عكَسْتُ المُجازاةَ، لكن أين النِّعمة؟ فإنّ تلك التربيةَ التي مَنَنْتَ بها عليّ كانت مسبّبةً عن تعبيدِ قومي، فهي جديرةٌ بأن تُجازَى بتلك المجازاة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نَعَمْ، فعَلْتُها مُجازِياً لك، تسليماً لقولِه: لأنّ نعمتَه عندَه كانت جديرةً بأنْ تُجازَى بذلك الجزاء»، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى خَصْلةٍ شَنْعاءَ مُبهَمة)، يعني: تصوّرَ نبيُّ الله عليه السّلامُ قولَه: ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أنها نقمةٌ، فتكونُ خَصْلةً شَنْعاء، فأشارَ إليها، وجعَلَها مبتدأً، وأخبرَ عنها، ثُم بَيّنَ عنها كما تقول: هذا أخوك، فلا يكونُ هذا إشارةً إلى غيرِ الأخ.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ الرفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ﴿تِلْكَ﴾، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦]. والمعنى: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تمنُّها عليَّ! وقال الزجَّاج: ويجوزُ أن يكون ﴿أَنْ﴾ في موضع نصب، المعنى: إنما صارت نعمةً عليَّ لأَنْ عبَّدتَ بني إسرائيل؛ أي: لو لم تفعَلْ ذلك لَكفلني أهلي ولم يُلقوني في اليمِّ.

[﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٢٣]

لمّا قال له بوَّابُه: إنَّ هاهنا مَن يزعمُ أنه رسولُ ربِّ العالَمين، قالَ له عند دخوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ ....

قولُه: (ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ الرّفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ﴿تِلْكَ﴾)، فالتقديرُ: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تَـمُنُّها عليّ، يعني: تَـمُنُّ عليّ بتربيتِك إيّاي، وفي الحقيقةِ تعبيدُ بني إسرائيلَ أدّى إلى تربيتي، وكان امتنانُك عليّ بقولِك: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ امتناناً عليّ بتعبيدِ بني إسرائيل، فأُطلِقَ السببُ، وأُريدَ المسبّبُ إيجازاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ تعبيدَهم، وقَصْدَهم بذَبْح أبنائهم، هُو السببُ في حصُولِه عندَه». قال مُحْيي السُّنّة: الكلامُ متضمِّنٌ للإنكار، أي: كيف تَـمُنُّ عليّ بالتربيةِ وقد عبّدتَ قَوْمي؟ ومَن أُهينَ قومُه ذَلّ، فتعبيدُك بني إسرائيلَ قد أحبَطَ إحسانَك إليّ[١].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنْ﴾ في موضع نَصْب)، فالمشارُ إليه حينَئذٍ معنى قولِه تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾، والإخبارُ على ظاهرِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو لم تفعَلْ ذلك لكَفَلَني أهلي».

قولُه: (لمّا قال لهُ بَوّابُه: إنّ هاهنا مَن يَزعُمُ أنهُ رسولُ ربِّ العالمَين، قال لهُ عندَ ذلك[٢]: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟)، قلتُ: هذا نَظْمٌ مختَلٌّ لسَبْقِ المقاولة بينَهم، كما أشارَ إليه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١١٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عند دخوله».

....

«فأدّيا الرِّسالةَ، فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ، فقالا لهُ ذلك»، أي: إنّا رسُولُ ربِّ العالَمين، فأرسِلْ مَعنا بني إسرائيل.

وقال الإمامُ: لم يقُلْ لموسى عليه السّلامُ: وما رَبُّ العالَمين؟ إلّا وقد دَعاهُ إلى طاعةِ ربِّ العالَمين، يُبيِّنُ ذلك ما تقدَّمَ مِن قولِه تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تَمّ كلامُه[1]. والنَّظْمُ يُساعدُ عليه؛ لأنهُ تعالى لمّا أمرَهما بقولِه: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لا بُدّ أنْ يكونا ممتثِلَيْنِ مؤدِّيَيْنِ لتلك الرِّسالةِ بعَيْنِها عندَ اللّعين، وعندَ ذلك أنكَرَ اللّعينُ ذلك الكلامَ مفصّلاً، رَدّ أولاً صَدْرَ الكلام، وكونَهما رسُولَيْنِ بقولِه: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ إلى آخِرِه. وثانياً بقولِه: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولذلك جيء بالواوِ العاطفة، وكَرّرَ ﴿قَالَ﴾ للطُّول، فكأنّهُ قال: أأنتَ الرسُولُ؟ وما رَبُّ العالَمين؟ وتقريرُ الأوّلِ: ألم نَعْرِفْك؟ أمَا كنتَ عندَنا رَضيعاً صَغيراً ونحن رَبّيْناكَ سنينَ كالأولاد، وعرَفْناك أيضاً كافرَ النِّعمة، حيثُ جازَيْتَ تلك النِّعمةَ بقَتْلِ بعضِ خَدَمِنا، فمِن أين أنتَ والرِّسالة؟ فأنكَرَ نُبوّتَه بتحقيرِ شأنِه وكُفرانِه النِّعمة؛ فإنهُ مِن رذائِلِ الأخلاق، وأدمَجَ فيه معنى الامتنان، وأجابَه به موسى عليه السّلامُ بقولِه: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ الآية، مُسلِّماً مُقتضاه، ومُثبِتاً رسالتَه، ومُبطِلاً إنعامَه، يعني: هَبْ أنّي كنتُ كما تقولُ: صَبيًّا رَضِيعاً عندَكم، قاتلاً للنفس، وذلك كيف يَقدَحُ في دَعْوى رسالتي؛ لأنّ اللهَ تعالى فاعلٌ مختارٌ يختَصُّ برسالتِه مَن يشاءُ مِن غيرِ استحقاقٍ منه، فاختارَني للرِّسالة، ووَهَبَ لي حُكماً.

فوزانُ هذه الآيةِ وِزَانُ قولِه تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]، يعني: إنّي كنتُ غيرَ عالِم بالشّرائع، وطريقةِ السّمع، فوهَبَ لي معرفةَ الأحكام، وجعَلَني مُرسَلاً، ثُمّ كَرّ إلى جوابِ ما أدمجَ اللّعينُ في الاعتراضِ منَ الامتنانِ قائلاً: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، فأبطَلَه مِن أصلِها تبَرِّياً مِن تلك الرّذيلةِ التي نَسَبَها إليه مِن كُفرانِ النِّعَم،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٧).

....

وفيه أنّ كُفْرانَ نعمةِ الكافرِ قبيحٌ، فكيف بنعمةِ المسلم، فضلاً عن نِعم الله تعالى السابغةِ ظاهراً وباطناً؟ ثُم كَرّ اللّعينُ إلى قولِ موسى عليه السّلامُ: ﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بعدَ ما أَلْقَمه نَبيُّ الله الحَجَرَ في إنكارِ الرِّسالةِ مُستفهِماً ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ يعني: هَبْ أنّك رسُولُ ربِّ العالَمين، وأنّ لكَ رَبًّا وَهَبَ لكَ حُكماً، وجَعَلَكَ منَ المُرسَلين، فما تَعني بقولِكَ: ربِّ العالَمين، وما قَصْدُكَ فيه وفي تخصيصِه؟ أتعني به التعريضَ بإنكارِ إلْهيّتي أم غيرَ ذلك؟ يَدُلُّ عليه قولُه تعالى بعدَ هذا: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾.

وقولُ المؤلِّفِ: «والذي يَليقُ بحالِ فِرعَونَ ويَدُلُّ عليه الكلامُ: أنْ يكونَ سؤالُه هذا إنكاراً لأنْ يكونَ للعالَمينَ رَبٌّ سِواه»، فأجابَه عليه السّلامُ بما فيه إنكارُ إلْهيّتِه، وأن يكونَ رَبّاً للعالَمِينَ تعريضاً مِن قولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾، أي: أنت أحقَرُ مِن ذلك وأذَلُّ؛ فإنّ ربّ العالَمينَ رَبُّ السّمٰواتِ والأرض وما بينَهما إن كنتَ أنت وهؤلاءِ البهائمُ الذين اتّخَذوكَ إلهاً وسَمّوْكَ برَبِّ العالَمينَ منَ الذين يُحقِّقونَ الأشياءَ بالنَّظَرِ الصّحيح الذي يُؤدِّيهم إلى الإيقان، هل تَدرونَ ما معنى العالَم، فإن العالَمَ الذي تَدّعُونَ أنهُ رَبُّه عبارةٌ عن: كلِّ ما عَلِمَ به الخلائقُ منَ السّمٰواتُ والأرضِ وما بينَهما، فهل تَيقّنتُم أنهُ خالقُها، ورازقُ مَن فيها، ومُدبِّرُ أُمورِها، أم تَفُوهُونَ بذلك جُزافاً رَمْياً على العَمْياء؟ وتكريرُ لفظِ الربِّ وإعادتُه في كلِّ مرّةٍ لتعظيم ما نُسِبوا إليه، فعندَ ذلك احتدّ اللّعينُ وقال لِمَن حولَه: ألا تَرَوْنَ هذه الجُرأة وتسمَعونَ هذه العظيمة، وهِي نسبةُ الجَهْلِ إلينا عَجْزاً؟ فثَنّى نبيُّ الله التقريعَ بقولِه: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ مفصّلاً لذلك المُجمَل، فإنّ الآياتِ المشاهَدةَ تنقسمُ إلى دليلَي الآفاقِ والأنفُس، نَبّهَ به على غباوتِهم، وأنّ الربَّ ينبغي أن يكونَ متقدِّماً على المربوبِ ومتأخِّراً عنهُ، فكيف تتّخِذونَه ربّاً لكم؟ وآباؤكُم الأوّلون قد تَقَدّموا عليه، وأنه سَيَموتُ قبلَكم أو قبْلَ أبنائكم، فحينَئذٍ زادَ في تَفَرْعُنِه، وشدّةِ شكيمتِه، ونسبتِه إلى الجُنونِ استكباراً وعِناداً، وتهكّمَ به بقولِه: ﴿رَسُولَكُمُ﴾، وتوكيدِه بوَصْفٍ يَدُلُّ على مزيدِ تقرير التّهكُّم برسالتِه سفاهةً.

فعاد نبيُّ الله عليه السّلامُ إلى تقريع ثالثٍ بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾، عَرّضَ به أنّ الربَّ ينبغي أن يكونَ قادراً على ما في يَدِه وتحتَ تصرُّفِه، وأنتُم تعلَمونَ أنّ مشارقَ

يريدُ: أيُّ شيءٍ ربُّ العالَمين؟ وهذا السؤالُ لا يخلو: إمّا أن يريدَ به: **أيُّ شيء هو مِنَ الأشياء التي شُوهِدتْ وعُرفت أجناسُها؟** فأجابَ بما يُستدلُّ به عليه مِنْ أفعالِه

الأرضِ ومَغارِبها ليست في تصرُّفِه، ولا يملِكُ منها على شيءٍ ولا أحاطَ منها علماً بشيء، وذَيّلَه بقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ رَدّاً لِنِسْبَتِه الجُنونَ إليه على طريقِ المشاكَلةِ المعنَويّة، أي: كيف تَنسُبونَ إليّ الجُنونَ وأنتُم مَسْلوبو العقولِ فاقدو اللُّبِّ، حيث لا تُميِّزونَ بيْنَ هذه الشواهد، ولا تَنظُرونَ إلى هذه الآياتِ البيِّنات. ولمّا عَجزَ اللّعينُ عنِ الحِجاج عَدَلَ إلى التخويفِ بالسِّجنِ دأبَ المُفْحَمِ المَبهوت.

ولمّا قهَرَه نبيُّ الله ﷺ في الاحتجاج انتَقَلَ إلى نوعٍ آخَرَ مِنَ الدّليل، وهُو إظهارُ المُعجزةِ قائلاً: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾، فعلى هذا هُو متعلِّقٌ بأوّلِ المُحاجّةِ مِن لدُنْ وقَعَتِ المكالمةُ معَ اللّعين، يعني: أوَ تُقِرُّ بتوحيدِ الله تعالى وبرسالتي لو جِئتُكَ بما يَدُلُّ على ذلك دِلالةً ظاهرةً مكشوفةً عِياناً منَ انقلابِ العَصَا حيّةً، ونَزْعِ اليدِ منَ الجَيْبِ مُشرِقةً؟

هذا أوضَحُ مِن تقريرِ المصنِّفِ، وأوفَقُ لتأليفِ النَّظْم.

ولعله يَقرُبُ مِن هذا المعنى قولُ صاحبِ «المِفتاح»: ويَحتمِلُ أن يكونَ فِرعَونُ قد سأَلَ بـ «ما» عنِ الوَصْف؛ لكوْنِ ربِّ العالَمينَ عندَه مُشترَكاً بيْنَ نفْسِه وبيْنَ مَن دَعَا إليه موسى عليه السّلامُ، لجَهْلِه، وفَرْطِ عُتُوِّه، وتسويلِ نفْسِه الشّيطانيةِ لهُ بتسليم أولئك البهائم لهُ إيّاها، وادّعائهم لهُ بذلك، وتلقيبِهم إيّاهُ بربِّ العالَمين، وشُهرتِه فيما بينَهم بذلك إلى درجةٍ دَعَتِ السّحرةَ إذْ عرَفوا الحقّ، وقالوا: آمَنّا بربِّ العالَمين، إلى أنْ يُعَقِّبوه بقولِهم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [نَفْياً][1] لاتهامِهم أن يَعْنوا فِرعَونَ[2]، وكذا فَسَّر المصنِّفُ هذه الآيةَ[3].

قولُـه: (**أيُّ شيءٍ هُو منَ الأشياءِ التي شوهِدت وعُـرِفَت أجنـاسُها؟**) قال صاحبُ «المِفتاح»: ولكوْنِ «ما» للسّؤالِ عن الجِنس، وللسّؤالِ عنِ الوَصْفِ وقَعَ بيْنَ فِرعَونَ وبيْنَ موسى عليه السّلامُ ما وقَعَ؛ لأنّ فرعونَ كان جاهلاً بالله تعالى مُعتقِداً أنْ لا موجودَ مستقِلّاً

---

(١) زيادة لازمة من «مفتاح العلوم».

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

(٣) انظر: «الكشاف» (١١: ٣٥٧ - ٣٥٨).

الخاصَّة؛ ليُعرِّفَه أنه ليس بشيءٍ ممَّا شُوهِدَ وعُرِف من الأَجْرامِ والأَعْراض، وأنه شيءٌ مُخالِفٌ لجميع الأشياء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ وإمَّا أن يريدَ به: أيُّ شيءٍ هو على الإطلاق؛ تفتيشاً عن حقيقتِه الخاصَّةِ ما هي، فأجابَه بأنَّ الذي إليه سبيلٌ **وهو الكافي في معرفتِه** معرفةُ ثَباتِه بصفاتِه، استدلالاً بأفعالِه الخاصَّة على ذلك. وأمَّا التفتيشُ عن حقيقتِه الخاصَّة التي هي فوقَ فِطَر العقول، فتفتيشٌ عمَّا لا سبيلَ إليه، والسائلُ عنه مُتعنِّت غيرُ طالبٍ للحقِّ. والذي يَلِيقُ بحال فرعونَ ويَدلُّ عليه الكلامُ: أن يكون سؤالُه هذا إنكارًا لِأَنْ يكونَ للعالمين ربٌّ سِواه؛ لادِّعائه الإلـٰهيّةَ، فلمَّا أجاب موسى بما أجاب، عَجَّبَ قومَه من جوابه؛ حيثُ نسب الربوبيَّةَ إلى غيره، فلمَّا ثنَّى بتقريرِ قوله، جَنَّنه إلى قومه وطَـنَـزَ به؛ حيث سمَّاه رسولَهم، فلمَّا ثلَّث بتقريرٍ آخر احتدَّ **واحتَدَم**، وقال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَـٰهًا غَيْرِى﴾ [الشعراء: ٢٩]، وهذا يدلُّ على صحَّةِ هذا الوجهِ الأخير.

بنفْسِه سوى أجناسِ الأجسام، كأنهُ قال: أيُّ أجناسِ الأجسام هُوَ؟ وحينَ كان موسى عليه السّلامُ عالماً بالله عَزّ وجَلّ، أجابَ عنِ الوَصْفِ تنبيهاً على النَّظَرِ المؤدِّي إلى العِلم[1]، وهُو المرادُ مِن قولِ المصنِّفِ: «فأجابَ بما يَستدِلُّ به عليه مِن أفعالِه الخاصّة؛ ليُعرِّفَه أنهُ ليس بشيءٍ ممّا شوهِدَ وعُرِفَ منَ الأجرام»، أراد أنّ الجوابَ منَ الأسلوبِ الحكيم، أرشَدَه بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ إلى طريقِ المعرفة وتحصيلِ الإيقان، يعني: مَن تكونُ هذه الأجرامُ العِظَامُ مربوبةً ومخلوقةً، وهُو مالكُها ومُدبِّرُ أمرِها، لا يكونُ هُو مِن جِنسِها.

قولُه: (**وهُو الكافي في معرفتِه**)، أي: هذا القَدْرُ منَ المعرفةِ كافٍ للمُسترشِد دونَ المُعانِد المتعنِّت، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

قولُه: (**واحتَدَمَ**)، **الجوهريّ**: احتَدَمتِ النارُ: التَهَبَت، واحتَدَمَ صدرُ فُلانٍ غَيْظاً، وقيل: يومٌ مُحتَدِمٌ: شديدُ الحَرّ، واحتَدَمَ الدّمُ: اشتَدّت حُمرتُه حتى يسوَدّ.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

[﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ ٢٤]

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ على التثنية، والمرجوعُ إليه مجموع؟ قلتُ: أُرِيدَ: وما بَيْنَ الجنسَيْنِ، فُعِل بالمُضمَر ما فَعَل بالظاهر مَن قال:

في الهَيْجَا جمالَيْنِ

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؟ وأينَ عن فرعونَ ومَلئِه الإيقانُ؟ قلتُ: معناه: إن كان يُرجى منكم الإيقانُ الذي يؤدِّي إليه النظرُ الصحيح نَفَعَكم هذا الجواب، وإلّا لم يَنفَعْ. أو: إن كنتم مُوقِنين بشيءٍ قَطّ، فهذا أَولى ما تُوقِنون به؛ لظُهورِه وإنارةِ دليله.

قولُه: (والمرجوعُ إليه مجموع)، المرادُ به: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وفي عكسه قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، حيثُ جمع بعد التثنية، لأنها في معنى الجمع والناس[1].

قولُه: (في الهَيْجَا جمالَيْنِ)، قبلَه:

سـعى عِقالاً فلم يَترُكْ لنا سَبَداً ... فكيف لو قد سَعَى عمرٌو عِقالَيْنِ
لأصبحَ الناسُ أَوْباداً فلم يَجِدوا ... عندَ التفرُّق في الهَيْجا جِمالَيْنِ[2]

عَمرٌو: تنازَعَ فيه العاملانِ. يقال: ما لهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، أي: شيءٌ، وأصلُ السَّبَدِ: الشَّعر. والعِقالُ: صدقةُ عام، وانتصابُه على الظّرف، أَوْباداً: جَمْعُ وَبِدٍ، أي: هَلْكَى، والوَبَدُ: سيِّئُ الحال، وحاصلُه أنهُ يجوزُ تثنيةُ الجَمْع على تأويلِ الجماعتَيْن.

قولُه: (أو: إن كنتُم مُوقِنينَ بشيءٍ قَطُّ)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿مُّوقِنِينَ﴾ مُطلَقٌ خُصّ بقَيْدِ

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بلفظ: «قوله: (والمرجوع إليه مجموع)، يعني المراد بالمشرق والمغرب: المَشارقُ والمغارب؛ لأنّ الشمسَ تطلُعُ كل يوم مِن مشرِق، وتَغرُبُ في مغرِب، كقوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، وأجاب بها أجاب».

(٢) البيتان لعمرو بن العَدّاء الكلبي، ذكرهما البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٤٥).

[﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ٢٥-٢٨]

فإن قلتَ: ومَن كان حولَه؟ قلتُ: أشرافُ قومه، قيل: كانوا خمسَ مئة رَجلٍ عليهم الأساورُ، وكانت للمُلوك خاصَّة. فإن قلتَ: ذِكْرُ السماوات والأرضِ وما بينهما قد استوعبَ به الخلائقَ كلَّها، فما معنى ذِكْرِهم وذكرِ آبائهم بعدَ ذلك وذِكْرِ المَشرق والمَغرب؟ قلتُ: قد عَمَّ أوّلاً، ثم خصَّصَ من العامِّ للبيان أنفُسَهم وآباءهم؛ **لأنَّ أقربَ المنظورِ فيه من العاقل نفْسُه** ومَن وُلد منه، وما شاهَدَ وعايَنَ من الدلائل على الصانع، والناقل من هيئةٍ إلى هيئة وحالٍ إلى حال مِنْ وقتِ مِيلاده إلى وقتِ وفاته، ثم خصَّصَ المشرقَ والمغرب؛ لأنَّ طلوعَ الشمس من أَحدِ **الخافقَيْن** وغروبَها

قرينةِ المقام، وهُو الكلامُ في الاستدلالِ والنّظَرِ في الإلهيّة، أو تُركَ على إطلاقِه، بمعنى: إن وُجِدَ مِنكم شيءٌ مِن هذه الحقيقة، فهذا أوْلَى، ويُمكنُ أن يُجرَى على العموم ليَدخُلَ فيه ما سَبَقَ لهُ الكلامُ دخولاً أوّلياً.

قولُه: (**لأنّ أقربَ المنظورِ فيه منَ العاقلِ نفْسُه**)، هذا يُشعِرُ بأنّ التّرقّيَ في الاحتجاجاتِ الثلاثةِ بحَسَبِ اعتبارِ قلّةِ النظرِ وقُربِ المنظورِ فيه؛ فإنّ الدّلائلَ المُثبِتةَ في السّمٰواتِ والأرضِ وما بينَهما أبعَدُ متناولاً منَ النّظَرِ مِن دليلِ أنفُسِهم وآبائهم فقطْ؛ لأنّ الأوّلَ مشتمِلٌ عليه وعلى الآفاقيّةِ أيضاً، والثاني أبعَدُ منظوراً منَ الثالث؛ لأنّ المنظورَ في الثاني الانتقالُ من هيئة إلى هيئة، ومِن حالٍ إلى حالٍ مِن وقتِ ميلادِه إلى وقتِ وفاتِه في نفْسِ الناظر وأنفُسِ آبائه، ولا كذلك النظَرُ في طلوعِ الشّمسِ وغروبِها في فصُولِ السّنة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولظُهورِه انتَقَلَ إلى الاحتجاج به خَليلُ الله عليه السّلام».

قولُه: (**الخافِقَيْن**)، الخافقانِ: أُفُقا المشرِقِ والمغرِب؛ قال ابنُ السِّكّيتِ: لأنّ اللّيلَ والنهارَ يخفِقانِ فيهما بسُرعة[١]، مِن خَفَقَانِ الطائرِ؛ إذا صَفَّقَ[٢] بجَناحَيه، وخُفوقِ الرّاية.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص ٣٩٧.

(٢) في (ح) و(ف): «خفق».

في الآخرِ على تقديرٍ مستقيم في فُصول السَّنة وحسابٍ مُستوٍ مِن أَظهرِ ما استُدِلَّ به؛ ولظُهوره انتقَلَ إلى الاحتجاجِ به خليلُ الله عن الاحتجاجِ بالإحياء والإماتة على نمروذَ بنِ كنعان، فبُهِتَ الذي كَفَر. وقُرِئ: (ربُّ المَشارِقِ والمَغارب)، (الذي أَرسل إليكم) بفتحِ الهمزة. فإن قلتَ: كيف قال أوّلاً: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ وآخراً: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾؟ قلتُ: **لايَنَ أوّلاً**، فلمّا رأى منهم شِدَّةَ الشَّكيمة في العِنادِ وقلّـةَ الإصغاءِ إلى عَرْضِ الحُجَج خاشَنَ وعارَضَ «إنَّ رسولَكم لمجنونٌ»، بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

[﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ ٢٩]

فإن قلتَ: ألم يكن: لَأَسجُنَنَّك أخصرَ مِن ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ ومؤدِّياً مؤدَّاه؟ قلتُ: أمّا أخْصَرُ فنعَمْ، وأمّا مؤدٍّ مؤدَّاه فلا؛ لأنَّ معناه: لأجعلَنَّك واحداً ممَّن عَرفتَ حالهم في سُجوني. وكان مِن عادتِه أن يأخُذَ مَن يريد سجْنَه فيَطرَحه في هُوَّة ذاهبةٍ في الأرض بعيدةِ العمق فَرْداً لا يُبصر فيها ولا يَسمع، فكانَ ذلك أشدَّ من القتل وأشدَّ.

[﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ۞ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٣٠]

وقال صاحبُ «المِفتاح»: ومنَ التغليبِ: الخافقان؛ للمشرِقِ والمغرِب[١] ويؤيِّدُه ما في «المُغرِبِ» عن الأزهريِّ: خَفَقَ النّجمُ: إذا غابَ، ومنهُ: الخافقانِ؛ للمشرِق والمغرِب[٢].

قولُه: (**لايَنَ أوّلاً**)، إلى قولِه: «خاشَنَ وعارَضَ». قال الإمامُ: أراد بقولِه: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾: إنْ كنتَ منَ العُقَلاءِ وعرَفْتَ أنْ لا جوابَ عن سؤالِكَ إلّا ما ذكَرْتُ؛ لأنّك طَلَبْتَ تعريفَ حقيقتِه، وقد أرشدتُك أنه لا يمكنُ[٣].

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٦.

(٢) «المُغرب» (١: ٢٦٢)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٧: ٣٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩).

الواوُ في قوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ﴾ واوُ الحال، دخلتْ عليها همزةُ الاستفهام. معناه: **أتفعلُ بي ذلك ولو جئتُك بشيءٍ مُبين؟** أي: جائياً بالمُعجزة. **وفي قوله: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أنه لا يأتي بالمعجزةِ إلا الصادقُ في دَعواه**؛ لأنَّ المُعجِزةَ تصديقٌ من الله لمدَّعي النبوَّة، والحكيمُ لا يُصدِّق الكاذبَ. ....

قولُه: (**أتفعَلُ بي ذلك، ولو جئتُك بشيءٍ مُبين؟**)، يريدُ أنّ عاملَ الحالِ وصاحبَها: ما دَلّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ﴾، فجَعَلَ وعيدَه تخلُّصاً للانتقالِ إلى نوعٍ آخَرَ منَ الدّليل. قال القاضي: المُعجِزةُ جامعةٌ بيْنَ الدّلالةِ على وجودِ الصانعِ وحِكمتِه، والدّلالةِ على صِدقِ مُدّعي نُبوّتِه[1].

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الواوَ في ﴿أَوَلَوۡ جِئۡتُكَ بِشَيۡءٖ مُّبِينٖ﴾ عاطفةٌ، وهِي تستدعي معطوفاً عليه، وهُو ما سَبَقَ في أوّلِ المكالمةِ بيْنَ نبيِّ الله تعالى وعَدُوِّه. والهمزةُ مُقحَمةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه للتقرير. المعنى: أوَ تُقِرُّ بالوَحْدانيّةِ وبرسالتي إن جئتُكَ بعدَ الاحتجاجِ بالبراهينِ القاهرة والمُعجِزاتِ الباهرةِ الظاهرة؟ كما سَبَقَ تقريرُه، و«لو» بمعنى «أن» غيرُ عزيز.

ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما في الأعراف: ﴿قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ * قَالَ إِن كُنتَ جِئۡتَ بِـَٔايَةٖ فَأۡتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٥-١٠٦]. قال المصنِّفُ: «إنْ كنتَ جئتَ مِن عندِ مَن أرسَلَكَ بآيةٍ فأْتِني بها، وأحضِرْها عندي، ليَصحّ دعواكَ ويَثبُتَ صِدقُك»[2].

قولُه: (**وفي قَوْلِه: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ أنهُ لا يأتي بالمُعجِزة إلّا الصادقُ**)، يعني: في سياقِ هذا التركيبِ أدمَجَ معنى أنّ المُعجِزةَ تصديقٌ منَ الله تعالى لمُدّعي النُّبُوّة، والحكيمُ لا يُصدِّقُ الكاذبَ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

ومن العَجَب أنَّ مِثلَ فرعونَ لم يَخْفَ عليه هذا، وخَفِيَ على ناسٍ مِن أهل القِبْلَة؛ حيثُ جوَّزوا القبيحَ على الله حتى لَزِمَهم تصديقُ الكاذبين بالمُعجِزات! وتقديرُه: إنْ كنتَ من الصادقين في دَعْواك أتيتَ به، فحُذف الجزاء؛ لأنَّ الأمْرَ بالإتيان به يَدُلُّ عليه.

[﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ ٣٢-٣٣]

﴿ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرُ الثُّعبانيَّة، **لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ**، كما تكون الأشياءُ المزوَّرة

قولُه: (ومنَ العَجَبِ أنّ مثلَ فِرعَونَ لم يَخْفَ عليه [هذا]، وقد خَفِيَ[1] على ناسٍ مِن أهلِ القِبلة، حيث جَوّزوا القَبيحَ على الله عَزّ وجَلّ حتّى لزِمَهم تصديقُ الكاذبينَ بالمُعجِزات)، قال صاحبُ «الانتصافِ»: هذا تعريضٌ بتفضيل فِرعَونَ على أهلِ السُّنة، وحُكمٌ على القَدَريّةِ أنّ فيهم نصيباً منَ الفراعنة، إذْ كلُّ أحدٍ يَزعُمُ أنهُ خالقٌ ومُبدِعٌ لأفعالِه، وجُحودٌ على الله تعالى أن يفعَلَ إلّا ما واطأَ عقولَهم، وأنهُ حَسَنٌ في الشاهد[2].

وقلتُ: المصنِّفُ بَنَى كلامَه على الحُسنِ والقُبحِ العَقْليّين، ثُم شَنّعَ على أهلِ السُّنة، ولا يَلزَمُ مِن قولِهم: يفعَلُ اللهُ ما يشاء، ويَحكُمُ ما يُريد، وأنهُ لا يوجَدُ شيءٌ في الكائناتِ إلّا بإرادتِه ومشيئتِه: تصديقُ الكاذِبينَ بالمُعجِزات؛ لأنهُ ظَهَرَ وعُلِمَ بالاستقراءِ أنهُ تعالى ما حَكَمَ ولا أرادَ تصديقَ الكاذبينَ بالمُعجِزات؛ ولهذا قَطَعَ الأصحابُ بأنّ سُنّةَ الله جَرَتْ على أنْ لا يُظهِرَ المُعجِزةَ على يدِ الكاذب.

هذا، وإنّ تفسيرَه لقولِه: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ يخالفُ جَعْلَه ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ﴾ حالاً وتقريراً للعَطفِ الذي ذهَبْنا إليه؛ لأنّ الكلامَ على الحالِ في السِّجن، لا في إثباتِ النُّبوّة، وتصديقِه بالمُعجِزة، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ)، توكيدٌ لقولِه: «ظاهرُ الثُّعبانيّة»؛ لأنّ اللهَ تعالى حَمَلَ «ثُعبانٌ» على ضَميرِ العَصَا، فيُتوهَّمُ أنهُ مثَلٌ: زيدٌ هُو أسَدٌ، فأزالَ التوَهُّمَ بقولِه: «لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ»، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿مُّبِينٌ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وخفي» دون لفظة «قد».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٩).

بالشَّعوذة والسِّحر. ورُوي: أنها انقلبتْ حَيَّةً ارتفعتْ في السماءِ قَدْرَ مِيل، ثم انحطَّتْ مُقبِلةً إلى فرعون، وجعلتْ تقول: يا موسى، مُرْني بما شئتَ. ويقول فرعونُ: أسألُك بالذي أرسَلَك إلّا أخذتَها، فأخَذَها فعادتْ عصا. ﴿لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ بياضَها كان شيئاً يَجتمع النَّظَّارةُ على النظر إليه؛ لخُروجِه عن العادة، وكان بَياضاً نُورِيًّا. رُوي: أنَّ فرعونَ لـمّا أبصر الآيةَ الأُولى قال: فهل غيرُها؟ فأخرَجَ يدَه، فقال له: ما هذه؟ قال: يَدُك، فما فيها؟ فأدخَلَها في إبطِه ثم نَزَعَها ولها شُعاع يكاد يُغشِي الأبصارَ ويسدُّ الأُفق.

[﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ ٣٤ - ٣٥]

قولُه: (بالشّعوذة)، الأساس: فلانٌ شَعوِذيٌّ، ومُشَعوِذٌ، ومُشَعبِذٌ، وعمَلُها الشَّعْوَذةُ، والشَّعْبَذةُ، وهي: خِفّةٌ في اليد، وأَخْذٌ كالسِّحر، وقيل للبريدِ: الشُّعْوَذِيُّ، لِخفّتِه.

قولُه: (إلّا أخذتَها)، أي: ما أطلُبُ منكَ إلا أخْذَها، كقولِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: بالإيواءِ والنّصرِ إلا جلستُم، وقد دَخَلَ مجلساً غاصاً منَ الأنصار، قال صاحبُ «المُقْتَبس»: والقَسَمُ يُسلَكُ فيه الطرائقُ؛ لكثرةِ وقوعِه في كلامِهم، والفعلُ والمصدرُ لمّا كانا في اتّصالٍ مِن جهةِ التوالُدِ والتناشُؤ[1]، جازَ أن يقَعَ كلٌّ منهما موقعَ صاحبِه، يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه الآخَرُ. وفي «ربيع الأبرار»: أَمَرَ الحجّاجُ بقَتْلِ رجُل، فقال: أسألُك بالذي أنتَ غداً بيْنَ يَدَيْه أذَلُّ موقِفاً منّي بيْنَ يدَيْكَ اليومَ إلّا عفَوْتَ عنّي، فعفَا عنهُ[2].

قولُه: (يَدُك، فما فيها؟)، وهُو مِن جملةِ المَقُول، أي: هُو يَدُك، فأيُّ شيءٍ فيها؟ أي: ليس فيها مُعجِزةٌ ولا عَجَب، وقال بعضُهم: معنى ما هذه: أيُّ شيءٍ فيها منَ الآية؟

---

(١) في (ح) و(ف): «والتناشر»، وهو تحريف.

(٢) «ربيع الأبرار» (١: ١١٤).

فإن قلتَ: ما العاملُ في ﴿حَوْلَهُۥٓ﴾؟ قلتُ: هو منصوبٌ نصبَيْن: **نصبٌ في اللَّفظ، ونَصْبٌ في المحلِّ**؛ فالعاملُ في النصبِ اللفظيِّ ما يُقدَّر في الظَّرف، والعاملُ في النصبِ المَحليِّ ـ وهو النصبُ على الحال ـ: ﴿قَالَ﴾. ولقد تحيَّر فرعونُ لـمّا أبصرَ الآيتَيْن، وبقيَ **لا يدري أيُّ طرفَيْه أطول**، حتى زلَّ عنه ذِكْرُ دعوى الإلـٰهيَّة، وحطَّ عن منكبَيْه كبرياءَ الرُّبوبيَّة، وارتعدتْ **فَرائصُه**، **وانتفخ سَحْرُه** خوفاً وفَرَقاً؛ وبلغتْ به الاستكانةُ لقومه

قولُه: (**نَصْبٌ في اللّفظِ، ونَصْبٌ في المَحَلّ**)، قال صاحبُ «المَطلَع»: العاملُ في النّصبِ اللّفظيِّ: ما يُقدّرُ في الظّرفِ مِن معنى الفعل، تقديرُه: للمَلأِ مُستَقِرِّينَ، أو مُجتَمِعينَ حولَه، والعاملُ في المحَلِّ، وهُو النّصبُ على الحال، قال: تقديرُه: قال لهم وهُم حولَه.

قولُه: (﴿قَالَ﴾)، خَبرٌ لقولِه: «والعاملُ»، والجُملةُ، وهُو النّصبُ على الحال: معترِضةٌ، أي: قال في قولِه: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ عاملٌ في ﴿حَوْلَهُۥٓ﴾ وهُو حال.

قولُه: (**لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطوَل**)، مثَلٌ في التحيُّر. عن بعضِهم يقالُ: بقيَ فلانٌ حَيْرانَ لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطول، لطولٍ يتراءى لهُ الشَّبَحُ شَبَحَيْنِ، قال المَيْدانيُّ: قال الأصمعيُّ: معناه: لا يَدري أنسَبُ أبيه أفضَلُ أم نسَبُ أُمِّه. وقال غيرُه: يقالُ: إنّ وَسَطَ الإنسانِ: سُرّتُه، والطّرَفُ الأسفلُ أطولُ منَ الأعلى، وهذا يكادُ يَجهَلُه أكثرُ الناسِ حتى يُقدّرَ لهُ. وقال ابنُ الأعرابيِّ: طرَفاهُ: ذكَرُه ولسانُه، يُضرَبُ في نَفْيِ العِلم[1].

قولُه: (**فرائصُه**)، الفريصةُ: اللّحمُ بيْنَ الجَنْبِ والكَتِفِ الذي لا يزالُ يُرعِدُ منَ الدّابة.

قولُه: (**وانتَفَخَ سَحْرُه**)، بالخاءِ المعجَمة[2]، وفي نُسخةٍ صحيحة: بالجيم، مِن قولِهم: «هنيئاً لكَ النافجةُ» أي: المُعظِّمةُ لمالِك. والسَّحْرُ: الرّئةُ.

الأساس: وانتَفَخَ سحرُه، وانتَفَخَتْ مَساحِرُه، إذا مَلّ وجَبُن. وانقَطَعَ منهُ سحْري: إذا يئِستُ، يقال: وأنا منهُ غيرُ صَريم سحْر: غير قانِط.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٤).

(٢) يريد: أن لفظة «انتفخ» بالخاء المعجمة، وليس كلامه رحمه الله في لفظة «سحره»، كما قد يُتوهَّم.

الذينَ هم بزعمِه عَبيدُه وهو إلـٰههم ـ أن طَفِقَ يُؤامِرُهم ويعترفُ لهم بما حَذرَ منه وتوقَّعه وأحسَّ به من جِهَةِ موسى وغَلبتِه على مُلكِه وأرضه، وقولُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ قولُ باهتٍ إذا غُلب ومُتمحّلٍ إذا أُلزم. ﴿تَأْمُرُونَ﴾ مِنَ المُؤامَرة؛ وهي المُشاورة. أو مِنَ الأمْرِ الذي هو ضدُّ النهي. جَعل العبيدَ آمرين وربَّهم مأموراً لِما استولى عليه من فرطِ الدَّهش والحَيْرة. و«ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونه في معنى المصدر، وإمّا لأنه مفعولٌ به من قوله:

أمَرتُك الخيرَ.........

[﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ ٣٦-٣٧]

قُرئ: (أَرجِئْه) و﴿أَرْجِهْ﴾، بالهمزِ والتخفيف، وهما لُغتان. يقال: أرجَأْتُه وأرجَيْته؛

قولُه: (مِن جهةِ موسى عليه السّلامُ)، «مِن»: بيانُ «ما» في «بما حَذِرَ منهُ».

قولُه: (و«ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونِه في معنى المصدَر)، أي: أيَّ أمرٍ تَأمُرونَ؟ قال في قولِه: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٩]: «﴿مَاذَآ﴾: مُنتصِبٌ بـ﴿أُجِبْتُمْ﴾ انتصابَ مصدرِه، على معنى: أيَّ إجابةٍ أُجِبتُم»[١]؟

قولُه[٢]: (قُرئَ: «أرجِئْهُ»)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف. قال صاحبُ «الكشْفِ»: «قالوا أرجِئْهُ وأخاه»، و«أرْجِهِ»، و﴿أَرْجِهْ﴾ باختلاسِ الكسرة، كلُّ ذلك في السّبعة، والأصلُ: «أرجِئْهو» بالضمِّ والإشباع، ثم يليه «أرجِئْهُ» بضمِّ الهاءِ مِن دونِ الإشباع اكتفاءً بالضّمةِ عنِ الواو، ثُم «أرجِئْه» بِكسرِ الهاء؛ لـمُجاوَرة الجيم، ولا

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥: ٥٢٥).

(٢) نصُّ هذه الفقرة في النسخة (ط) هو: «قولُه: («أرجئه» و﴿أَرْجِهْ﴾)، قال الشيخ برهانُ الدين الجعبريُّ رحمه الله تعالى: أبو عمرو: «أرْجِئْه»، بالهمز والضم، وابن كثير وهشام: كذا مع الصلة، وابن ذكوان: بالهمز والكسر، وعاصم وحمزة: بإسكان الهاء بلا همز، وكذا ورشٌ والكسائيّ مع الياء».

إذا أخَّرتَه. ومنه: المُرجئة؛ **وهم الذين لا يَقطعون بوَعيدِ الفُسَّاق، ويقولون: هم مُرجَؤون لأمْرِ الله.** والمعنى: أخِّره ومُناظرتَه لوقتِ اجتماع السَّحَرة. وقيل: احبِسْه. **﴿حَٰشِرِينَ﴾ شُرَطاً يَحشُرون** السَّحرة، ....

اعتدادَ بالحاجِز، أعني: الهمزةَ الساكنة. فأمّا مَن قال: ﴿أَرْجِهْ﴾ فهي مِن: أرجَيْتُهُ، دونَ أرجَأْتُه، بلا هَمْز، والهمزةُ أفصَحُ، فلمّا حَذَفَ الياءَ للأمرِ أشبَعَ الهاءَ، وكسَرَها لـمُجاوَرةِ الجيم، وأضعفُ الوجوهِ «أرجِهْ» بإسكانِ الهاء، لأنّ هذه الهاءَ إنّما تُسكّنُ في الوَقْف، لكنّه أجرَى الوصْلَ مجرَى الوَقْف[1].

قولُه: (**وهمُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويقولونَ: هم مُرْجَؤُونَ لأمرِ الله**)، **الانتصاف**: حرّفَ في تفسيرِ المُرجِئة، فأهلُ السُّنّة همُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويُرْجِعونَ أمرَهم إلى المشيئة، فإنْ كان الـمُرجِئةُ هؤلاءِ فاشهَدوا أنّا مُرجِئةٌ[2].

النِّهاية: الـمُرجِئةُ: فرقةٌ مِن فِرَقِ الإسلام، يعتقدونَ أنهُ لا يَضُرُّ معَ الإيمانِ معصيةٌ، كما أنهُ لا ينفَعُ معَ الكُفرِ طاعة، سُمُّوا مُرجِئةً؛ لاعتقادِهم أنّ اللهَ تعالى أرجَأَ تعذيبَهم على المعاصي[3]، أي: أخّرَه عنهم، والـمُرجِئةُ تُـهْمَزُ ولا تهمَز، وكلاهما بمعنى التأخير.

قولُه: (**شُرَطاً يحشُرونَ**)، يريدُ أنّ ﴿حَٰشِرِينَ﴾ صفةُ موصُوفٍ هُو مفعولٌ به.

النِّهاية: الأشراطُ: العلاماتُ، واحدتُها: شَرَطٌ بالتحريك، وبه سُمِّيت شَرَطُ السُّلطان؛ لأنّهم جَعَلوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفونَ بها، هكذا قال أبو عُبَيْد[4]. وحَكَى الخطّابيُّ عن بعضِ أهلِ الُّلغةِ أنه أنكرَ هذا التفسيرَ، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغارِ أمورِها قبْلَ أن تقومَ الساعةُ[5]. وشُرَطُ السُّلطان: نُخبةُ أصحابِه الذين يُقدِّمُهم على غيرهم مِن جُندِه.

---

(١) «كشف المشكلات»، للباقولي (٢: ٩٨٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١١).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الـمِلَل والنِّحَل» للشهرستاني ص٦٠.

(٤) في «غريب الحديث» (١: ٣٤).

(٥) «غريب الحديث» للخطّابي (٢: ٢٥٢).

وعارَضوا قولَه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ﴾ [الشعراء: ٣٤]، بقولهم: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾، فجاؤوا بكلمةِ الإحاطة وصِفَةِ المُبالغة؛ ليُطامِنُوا من نَفْسه ويُسكِّنوا بعضَ قَلَقِه. وقرأ الأعمشُ: (بكل ساحر).

[﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۞ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ۞ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ ٣٨ - ٤٠]

اليومُ المعلوم: يومُ الزِّينة. ومِيقاتُه: وقتُ الضُّحى؛ لأنه الوقتُ الذي وقَّته لهم موسى ـ صلوات الله عليه ـ مِن يومِ الزِّينة في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]. والميقاتُ: ما وُقِّت به، أي: حُدِّد من زمانٍ أو مكان. ومنه: مَواقيتُ الإحرام. ﴿هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ استبطاءٌ لهم في الاجتماع، والمرادُ منه: استعجالُهم واستِحْثاثهم، كما يقولُ الرجل لغُلامه: هل أنتَ مُنطلق؟ إذا أرادَ أن يحرِّكَ منه ويحثَّه على الانطلاق، كأنما يُخيِّل له أنَّ الناسَ قد انطَلَقُوا وهو واقف، ومنه قولُ تأبَّطَ شرًّا:

هَلْ أنتَ بَاعِثُ دِينارٍ لِحاجَتِنا ... أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ؟

يريد: ابعثْه إلينا سَريعاً ولا تُبطئ به. ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ﴾ أي: في دِينهم إنْ غَلَبُوا موسى، ولا نتَّبِعَ موسى في دِينه. وليسَ غَرضُهم اتِّباعَ السَّحرة، وإنما الغَرَضُ الكُلِّيُّ: أنْ لا يتَّبِعوا موسى، ....

قولُه: (وعارَضوا قولَه)، لم يُرِدْ بالـمُعارضَةِ الاعتراضَ، بل: الـمُقابلَةَ؛ فإنّ فِرعونَ لـمّا قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ قابَلوهُ بقولهم: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾.

قولُه: (هل أنتَ باعثُ دينارٍ؟)، البيت[1]. هل أنتَ: حثٌّ وتحريضٌ على الاستحثاث. دينار: اسمُ رجُل، وكذا عبدُ ربٍّ، و«عبدَ رَبٍّ»: منصُوبٌ معطوفٌ على محلِّ «دينار»، وأخا عَوْنٍ: منادى لا نَعتٌ، ويجوزُ أن يكون عطفَ بيانٍ لـ«عبدَ رَبٍّ».

---

(١) البيت لتأبّط شَرّاً في «ديوانه» ص٢٤٥، في قسْمِ المُختلطِ النسبةِ مما ليس من شعرِه ونُسِبَ إليه.

فساقُوا الكلامَ مساقَ الكِناية؛ لأنهم إذا اتَّبعُوهم لم يكونوا متَّبِعين لموسى.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ۝ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ٤١ - ٤٢]

وقُرِئ: (نَعِم) بالكسر، وهُما لُغتانِ. ولـمّا كان قولُه: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في معنى جزاء الشَّرط؛ لدلالته عليه، وكان قولُه: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ مَعطُوفاً عليه ومُدخلاً في حُكمه؛ دخلتْ ﴿إِذًا﴾ قارَّةً في مكانها الذي تَقتضيه من الجوابِ والجزاء. وَعَدَهم أن يجمع لهم إلى الثوابِ على سِحْرِهم الذي قدَّروا أنهم يَغلِبون به موسى: القُربةَ عنده والزُّلفى.

[﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ۝ فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ ٤٣ - ٤٤]

قولُه: (فسَاقُوا الكلامَ مسَاقَ الكِنايةِ)، يعني: لم يُرِدْ بقولِه: ﴿نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ﴾: اتباعَهم حقيقةً، فكيفَ وإنه مُدّعٍ للإلهيّة؟ وإرادتُه دَفْعُ موسى عليه السّلامُ فقَطْ.

قولُه: («نَعِم» بالكسر)[1]، الكسائيُّ.

قولُه: (ولـمّا كان قولُه: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في معنى جزاءِ الشّرْط)، يعني: قد تَقرّرَ أنّ الجَزاءَ لا يَتقدّمُ على الشّرْط؛ لأنهُ مُسبّبٌ عنه، فإذا تَقدّمَ ما في معنى الجزاءِ عليه ينبغي أن يُقَدّرَ مِثلُه بعدَه، فحُكمُ ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ كذلك، وقد عطَفَ عليه قولَهُ: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، والمعطوفُ لهُ حُكمُ المعطوفِ عليه، فصَحّ حينَئذٍ دخولُ «إذا» فيه؛ فكأنّهم لـمّا قالوا: إنْ كنّا نحنُ الغالبينَ، فهل لنا مِن أجرٍ؟ أُجيبوا بقولِه: ﴿نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، أي: إنْ غَلَبتُم فلكُمُ الأَجْرُ والقُرْبةُ. وهُو قريبٌ منَ التأويلِ الذي سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

---

(١) يعني بكسر العين. وهما لغتان. انظر: «حُجّة القراءات» ص٢٨٢.

أقسَمُوا بعِزَّة فرعونَ، وهي من أَيْمان الجاهليّة، وهكذا كلُّ حَلِفٍ بغير الله، ولا يصحُّ في الإسلام إلّا الحَلِفُ بالله **معلَّقاً ببعض أسمائه** أو صِفاته، كقولك: باللّـهِ، والرحمن، وربِّي، وربِّ العَرش، وعِزّةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله. قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَحْلِفُوا بآبائكُم** ولا بأُمّهاتِكُم ولا بالطَّواغيتِ، ولا تَحْلِفُوا إلا بالله، ولا تَحْلِفُوا بالله إلّا وأنتُم صادِقُون». ولقد استَحدَثَ الناسُ في هذا البابِ في إسلامهم جاهليّةً نُسِيتْ لها **الجاهليّةُ الأُولى**؛ وذلك أنَّ الواحدَ منهم لو أقسَمَ بأسماءِ الله كلِّها

قولُه: (**مُعلّقا ببعضِ أسمائه**)، حالٌ منَ الـحَلِف، و«ببعضِ أسمائه أو صفاتِه»: لَفٌّ، وقولُه: «بالله والرّحمٰن» هما اسمانِ لله تعالى خاصّانِ به، وقولُه: «رَبِّ العَرْشِ ورَبِّي» هما اسمانِ لله تعالى غالبانِ، وهذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أسمائه» وقولُه: «وعِزّةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله»، هذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أو صفاتِه»، والمرادُ بالاسم هاهنا: ما يَصِحُّ حَمْلُه على الله تعالى، وبالصِّفة: خلافُه، فيقالُ: اللهُ الرّحمٰن والرّبُّ، ولا يقالُ: اللهُ العِزّةُ والقُدرة. مضى تَمامُ تقريرِه في سُورةِ الحِجْرِ عندَ قولِه تعالى: ﴿بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] على القَسَم.

قولُه: (**الجاهليّة الأُولى**)، عن بعضِهم: الجاهليّةُ الأُولى: هِي زمانُ وَلَدِ قابيلَ؛ بُعِثَ إليهم نُوحٌ عليه السّلامُ، والأُخرى بُعِثَ إليهم محمّدٌ صَلَواتُ الله عليه.

قولُه: (**لا تَحلِفوا بآبائكم**)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَحلِفوا** بآبائكم، ولا بالأَنْدادِ، لا تَحلِفوا بالله عزّ وجَلّ إلّا وأنتُم صادِقونَ»[١]. ورَوَى النّسائيُّ، عن عبدِ الرحمن بن سَمُرَةَ رضي اللهُ تعالى عنه: «لا تَحلِفوا بآبائكم، ولا بالطّواغيت»[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥٠) والنسائي (٧: ٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٩) وصحّحه ابن حبان (٤٣٥٧).

(٢) أخرجه النسائي (٧: ٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٩) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٠٦٢٤).

وصفاتِه على شيء: لم تُقْبَل منه، ولم يُعتَدَّ بها حتى يُقسِم برأس سلطانه، فإذا أقسَمَ به فتلكَ عندهم جَهْدُ اليَمين التي ليس وراءَها حَلِفٌ لحالف.

[﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾ ٤٥-٤٨]

﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾: ما يقلِبُونه عن وَجهِه وحقيقتِه بسِحْرهم وكيدِهم، ويُزوِّرونه فيُخيِّلون في حِبالهم وعصيِّهم أنها حيَّاتٌ تَسعى، بالتَّمْويهِ على الناظرين. أو: إفْكَهم. سمَّى تلك الأشياءَ إفْكاً مُبالغة. رُوي: أنهم قالوا: إنْ يَكُ ما جاءَ به موسى سِحراً فلن يَغلب، وإن يَكُ مِن عندِ الله فلن يَخفى علينا، فلما قَذَفَ عَصاه فتلقَّفتْ ما أتَوْا به، عَلِموا أنه مِنَ الله؛ فآمَنوا. وعن عكرمةَ: أصبَحُوا سَحَرةً وأمسَوْا شُهداءَ. وإنما عُبِّر به عن الخُرورِ بالإلقاء؛ لأنه ذكر مع الإلقاءات، فسُلك به طريقُ المُشاكَلة. وفيه أيضاً ـ مع مُراعاةِ المُشاكلة ـ أنهم حين رأَوْا ما رأوا، لم يَتمالَكُوا أن رمَوْا بأنفُسِهم إلى الأرض ساجدين، كأنهم أُخِذُوا فطُرِحوا طَرْحاً. فإن قلتَ: فاعلُ الإلقاءِ ما هو لو صُرِّح به؟ قلتُ: هو اللهُ عزَّ وجلَّ بما خوَّلهم من التوفيق. أو إيمانُهم. أو ما عايَنوا مِنَ المعجزةِ الباهرة، ولكَ أن لا تقدِّرَ فاعلاً؛ لأنَّ (أُلقُوا) بمعنى خَرُّوا وسَقطُوا. ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لربِّ العالَمين؛ لأنَّ فرعونَ ـ لعنةُ الله عليه ـ كان يدَّعي

قولُه: (أو: إفْكَهم)، وعلى هذا: «ما» مصدَريّةٌ، وسَمّى مأفوكَهم بالإفْكِ مبالغةً، لأنّ المعنى لا يتناولُه. الجوهري: لقِفْتُ الشيءَ ـ بالكسر ـ ألقفُهُ لَقْفاً، وتلقّفْتُهُ أيضاً، أي: تناوَلتَهُ بسرعة.

قولُه: (ولكَ أن لا تُقدِّرَ فاعلاً)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: هذا منظورٌ فيه؛ لأنّ المُعَدّى إلى مفعولٍ لا بدّ لهُ منَ الفاعل، وإذا أُسنِدَ إلى المفعولِ صار الفاعلُ متروكاً، وما ذَكَر، مِن لوازمِ معناه، لا معناهُ.

قلت: أراد بقولِه: «أنْ لا تُقدِّر فاعلاً»: أنْ لا يخصّصَ، على نحوِ: قُتِلَ الخارجيُّ، فإنّ

الرُّبوبيَّة، فأرادوا أن يَعزِلوه. ومعنى إضافتِه إليهما في ذلك المَقام: **أنه الذي يَدعُو إليه** هٰذان، والذي أجرى على أيدِيهما ما أجرى.

[﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٤٩]

﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي: وَبالَ ما فَعلتم.

[﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۞ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٥٠- ٥١]

الضَّرُّ والضَّيْر والضَّوْر: واحدٌ، أرادُوا: **لا ضَرَر علينا في ذلك**، بَلْ لنا فيه أعظمُ

المقصُودَ حصُولُ قَتْلِه، وكوْنهُ مقتولًا، لا أنّ القاتلَ مَن هُو؟ كذا القَصْدُ هنا، كوْنُهم مُلْقَيْنَ ساقطينَ، لا أنّ الـمُلْقِيَ مَن هُو؟

قولُه: (**أنهُ الذي يدعو إليه**)، خبرُ مبتدأٍ محذوف»، الجُملةُ: خبرُ «معنى إضافتِه»، والضَّميرُ في «أنهُ» راجعٌ إلى الرَّبِّ المحذوف، وفاعلُ يدعو: «هذان»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ«رَبِّ العالَـمين»، وهُو كنايةٌ عمّن عُرِفَتْ إلهيّتُه بواسطتِهما.

قولُه: (**لا ضرَرَ علينا في ذلك**)، اعلَمْ أنهم أجابوا الملعونَ بقولِـهم: ﴿لَا ضَيْرَ﴾، وعَلّلوهُ بقولِه: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾، والمصنِّفُ فسّرَهُ بوجوه، أحَدُها: اعتَبَرَ في ﴿لَا ضَيْرَ﴾ جميعَ ما تهَدّدَ به الملعونُ منَ القَطْع والصَّلب، حيث أتَى باسم الإشارةِ في قولِه: «لا ضرَرَ علينا في ذلك»، ثُم أتَى في العِلّة بمتعدِّد: «مِن تكفيرِ الخطايا والثوابِ العظيم والأعواض. والثّوابُ: هُو الجزاءُ على أعمالِ الخَيْر، والأعواضُ على ما ذهَبَ إليه الـمُعتزلةُ هي: السّلامةُ التي هِي بدَلُ الألم، والنِّعَمُ التي هِي مُقابِلةٌ للبلايا والـمِحَنِ والرّزايا والفِتَن[1].

وثانيها: قولُه: «ولا ضَيْرَ علينا فيما تَوعّدَنا به منَ القَتْل»، اعتَبَرَ وعيدَه بجُملتِه، وعبّرَ

---

(١) انظر بَسْطَ هذه المسألةِ في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ص٤٨٣-٤٩٣.

النفع؛ لـمَا يحصُلُ لنا في الصَّبر عليه لوجهِ الله، مِن تَـكفيرِ الخَطايا والثوابِ العظيم، مع الأَعواضِ الكثيرة. أو: لا ضَيْرَ علينا فيما تتوعَّدُنا به من القَتْل، إنه لا بدَّ لنا من الانقلابِ إلى ربِّنا بسببٍ من أسباب الموت، والقتلُ أهونُ أسبابِه وأَرْجاها. أو: لا ضيرَ علينا في قَتْلك، إنك إنْ قتَلْتَنا انقلَبْنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مَغفرتِه ويرجُو رحمتَه؛ لِما رُزِقنا من السَّبق إلى الإيمان. وخَبر ﴿لَا﴾ محذوف، والمعنى: لا ضيرَ في ذلك، أو: عَلينا. ﴿أَن كُنَّآ﴾ معناه: لأَنْ كُنّا، وكانوا أوّلَ جماعةٍ مؤمنين مِن أهلِ زمانهم، أو من رعيّةِ فرعون، أو مِن أهلِ المَشهد. وقُرئ: (إنْ كنّا) بالكسرِ، وهو من الشَّرْط الذي يجيء به المُدِلُّ بأمره، المتحقِّقُ لصحَّته، وهم كانوا متحقِّقين أنهم أَوَّلُ المؤمنين. ونظيرُه

عنهُ بالقتل[1]، وعَلّلَهُ بقولِه: إنهُ لا بدّ لنا منَ الانقلابِ إلى ربِّنا»، والانقلابُ حينَئذٍ عبارةٌ عن الرُّجوع إلى الله عَزّ وجَلَ، ولا بدّ لكلِّ أحدٍ منهُ، وأسبابُ الرجوع إليه تعالى كثيرة، ولهذا قال: «والقَتْلُ أهونُ أسبابِه».

وثالثها: «أو لا ضَيْرَ علينا في قَتْلِك، فاعتَـبَرَ في هذا الوجهِ نفْسَ القَتْل مِن غيرِ اعتبارِ تفصيلِه، ولا الوعيدِ به، وهُو بمنزلةِ الموتِ حينَـئذٍ، وعَلّلَ بقولِه: «إنك إنْ قَتلْتَنا انقلَبْنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يَطمَعُ في مغفرتِه»، فأدخَلَ ﴿إِنَّا نَطْمَعُ﴾ في التعليل، وجَعلَهُ بَدلاً منهُ، وفيه إظهارُ الرّغبةِ في القَتْل، يعني: إنهُ مطلوبُنا، لِـما يَحصُلُ منهُ الفوزُ بهذه البُغْيةِ السَّنِيّة. وذكَرَ وجهاً رابعاً في الأعراف، وهو: «أنّا جميعاً، يَعنُونَ أنفُسَهم وفِرعونَ، نَنْقلبُ إلى الله تعالى، فيَحكُمُ بينَنا»[2]، أي: يَنتقمُ لنا منكَ بما فعَلْتَ بنا، ويُثيبُنا على ما قاسَيْنا منك؛ لأنّا نَطمَعُ أن يَغفرَ لنا وأنتَ لا تَطمَع، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (الـمُدِلُّ بأمرِه)، الأساس: تدَلّلَتِ المرأةُ على زوجِها، وذلك أنْ تُرِيَه جُرأةً عليه في تَغَنُّج وتشَكُّل، كأنّها تُخالفُهُ وليس بها خلافٌ، وأدَلّ على قريبِه، وعلى مَن لهُ عندَه منزلةٌ، وهُو مُدِلٌّ بفَضْلِه وبشَجاعتِه، ومنهُ أَسَدٌ مُدِلٌّ، وأمّا تنظيرُ الآيةِ بالمثالِ فلتتميمِ معنى

---

(١) لفظة «بالقتل» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

قولُ العامل لمن يؤخِّر جُعْلَه: إنْ كنتُ عملتُ لك فوفِّني حقِّي. ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١] مع عِلْمِه أنهم لم يَخرُجوا إلا لذلك.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ * فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ * وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ * وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ ٥٢ - ٥٥]

قُرِئ: ﴿أَسْرِ﴾ بقَطْع الهمزة ووصلِها، و(سِرْ). ﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾: علَّل الأمرَ بالإسراءِ باتِّباع فرعونَ وجنودِه آثارَهم. والمعنى: أني بنيتُ تَدْبيرَ أمرِكم وأمْرِهم على أنْ تتقدَّموا ويتَّبعوكم، حتى يَدخُلوا مَدخلَكم، ويَسلكوا مَسلَكَكم مِنْ طريق البَحر، فأُطبِقُه عليهم فأُهلِكَهم. ورُوي: أنه ماتَ في تلك الليلة في كلِّ بيتٍ من بيوتهم وَلَد،

الانكسار، وهَضْمِ الحقِّ الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ﴾ كقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

قولُه: (قُرِئ: ﴿أَسْرِ﴾ بقَطْع الهمزة)، نافعٌ وابنُ كثيرٍ: بالوَصْل، والباقونَ: بالقَطْع[١].

قوله: (و«سِرْ»)، أي: وقُرِئ: «سِرْ»، منَ السَّيْرِ[٢].

قولُه: (عَلَّلَ الأمرَ بالإسراءِ باتّباعِ فِرعَونَ)، كأنهُ قيل: أَسْرِ بعبادي، لأنّ فيه نَجاتَكم وهلاكَ القوم، وليس باتّباعِهم عَرَضاً للأمرِ بالإسراءِ ظاهراً؛ لأنّ الغَرَضَ في الأمرِ بالإسراءِ إهلاكُ القوم باتّباعِهم، ونجاةُ موسى عليه السَّلامُ وقومِه، لكنّ الإهلاكَ لـمّا كان مُسبَّباً عنِ الاتِّباع وُضعَ موضعَه، نحوَه: أعدَدتُ الخَشَبةَ أن يَميلَ الحائط فأَدعمَهُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّي بَنَيْتُ تدبيرَ أمرِكم وأمرِهم» إلى آخِره؛ لأنّ إعدادَ الخَشَبةِ لإدعام الحائطِ إذا مال تدبيرٌ.

---

(١) فمن قرأ بالوصل فعلى الاشتقاق من «سرَى يَسرْي»، ومن قرأ بالقطع فمن «أسرَى يُسرْي»، قال ابن زنجلة: وهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن. قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وقال سبحانه: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]: انظر: «حجّة القراءات» ص٣٤٧.

(٢) وقرأ بها اليماني كما في «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٦.

واشتغلوا بمَوْتاهم حتى خَرَجَ موسى بقومه. ورُوي: أنَّ اللّـهَ أوحى إلى موسى: أنِ اجمعْ بني إسرائيل، كلَّ أربعةِ أبياتٍ في بيت، ثم اذبَحُوا **الجِدَاء**، واضربُوا بدمائها على أبوابكم، فإني سآمُرُ الملائكة أنْ لا يَدخلوا بيتاً على بابه دَم، وسآمرُهم بقتلِ أبكار القِبْط، واخبزُوا خُبزاً فطيراً؛ فإنه أسرعُ لكم، ثم أسرِ بعِبادي حتى تنتهيَ إلى البحر **فيأتيك أَمْري**. فأرسَلَ فرعونُ في أثَره ألفَ ألفٍ وخمسَ مئةِ ألفِ مَلِك مُسوَّر، مع كلِّ مَلِك ألْف، وخَرج فرعونُ في جَمعٍ عظيم، وكانت مُقدِّمتُه سبعَ مئة ألف، كلُّ رَجلٍ على حصانٍ وعلى رأسه بَيْضة. وعن ابنِ عبَّاس: خَرج فرعونُ في ألفِ ألفِ حِصانٍ سوى الإناث؛ فلذلك استقلَّ قومَ موسى وكانوا سِتَّ مئةِ ألف وسبعين ألْفاً، وسمَّاهم شِرْذمةً قليلين. ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ محكي بعدَ قولٍ مُضمَر. والشِّرْذمة: الطائفةُ القليلة، ومنها قولهُم: **ثوبٌ شَراذِم**؛ للذي بَلِيَ وتقطَّع قِطَعاً. ذكرهم بالاسمِ الدالِّ على القلَّة، ثم جعَلَهم قليلاً بالوَصف، ثم جَمَعَ القليلَ **فجعل كلَّ حِزْبٍ منهم قليلاً**،

قولُه: (الجِدَاء)، الجِدَاءُ: جَمعُ جَدْي، والأجداء أيضاً.

قولُه: (**فيأتيكَ أمري**)، عن بعضِهم: أمري، أي: شَأْني، أو عُقوبتي، مِن قولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٨٢]، ومِن قولِه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]. وقلتُ: ويمكنُ أن يكونَ واحدَ الأوامر، وهُو قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾.

قولُه: (**ثوبٌ شَراذِمُ**)، وَصْفُ الواحدِ بشَراذِمَ كوَصْفِ الإزارِ بالسّراويلِ في أحدِ القولَيْن، ونَظيرُه: الحَضاجِرُ للمُنتفخ البَطْن.

قولُه: (**فجعَلَ كلَّ حزبٍ منهم قليلاً**)، يريدُ أنّ الأصلَ أنْ يقالَ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، فعَدَلَ إلى: ﴿قَلِيلُونَ﴾، ليُؤْذِنَ بتفرُّقِهم أحزاباً. **الانتصاف**: يعني: قَلّلهم، مِن أربعةِ أوجُهٍ: عَبّرَ عنهم بـ«شِرْذِمة»، ووَصَفَهم بالقِلة، وجَمَعَ وَصْفَهم، ليُعلَمَ أنّ كلّ حزبٍ منهم قليل، واختار جَمْعَ السّلامةِ المفيدَ للقِلّة، وفيه وجهٌ خامسٌ: جَمْعُ الصِّفةِ والموصوفُ مُفردٌ، وهُو

واختارَ جَمْعَ السلامة الذي هو للقلَّة، وقد يُجمَع القليلُ على أقِلَّةٍ وقُلُل. ويجوزُ أن يريد بالقلَّة: الذِّلَّة والقَماءة، ولا يريد قلَّـةَ العَدد. والمعنى: أنهم لقلَّتِهم لا يُبالي بهم ولا يتوقَّع غَلَبتهم وعلوَّهم، ولكنهم يَفعلون أفعالاً تُغيظنا وتُضيِّقُ صدورَنا، ونحن قومٌ من عادتِنا التيقُّظ والحَذَر واستعمالُ الحَزْم في الأُمور، فإذا خَرَجَ علينا خارجٌ سارَعْنا إلى حَسْم فسادِه. وهذه مَعاذيرُ اعتَذَرَ بها إلى أهل المَدائن؛ لئلا يُظَنَّ به ما يَـكسر مِن قَهْرِه وسُلطانه. ....

قد يكونُ مبالغةً للُصُوقِ الصِّفةِ بالموصُوفِ وتناهيهِ فيها، كقولِك: «مِعًى جِياعاً»[1]، وههنا الأصلُ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، كقولِه تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ لتَناهيهم في القِلّة، ويبقَى نظَرٌ؛ فإنّ هذا المعنى هل يَنفي الوجوهَ الأربعةَ، أو يُذهبُ منها شيئاً؟ فتأمّلْه[2].

قال صاحب «الإنصاف»[3]: ينبغي أن لا يُسقِطَ منها شيئاً، إذْ هُو مبالغةٌ في أحَدِها، وهُو وَصْفُهم بالقِلّة.

قلت: بل هُو عيْنُ ما قال المصنِّفُ: «ثُم جمَعَ القليلَ فجَعَلَ كلّ حزبٍ منهم قليلاً»، واستَشْهَدَ بقولِه: «ثوبٌ شَراذم»، كما أنّ القائلَ جعَلَ كلّ جُزءٍ مِن أجزاءِ الـمِعَى خالياً مِنَ الغذاء، صُفْراً منَ الطّعام، مبالغةً في الجُوع. قال صاحبُ «الكشْف»: جَمَعَ «قليلاً» بالواو والنُّون؛ لـمُوافقةِ رؤوس الآي، وإنْ أفرَدَها جازَ؛ لأنّ لفْظَ «الشِّرذِمةِ» مفرَدٌ[4].

قولُه: (والقماءة)، **الأساس**: وقد قَمُؤَ قَماءةً وقَمِئَ قَمأً: إذا ذَلّ وصَغُرَ في الأعيُن.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١٤).

(٣) في (ح) و(ف): «الانتصاف»، ولا يستقيم، فإنّ ابن الـمُنيِّر صاحبَ «الانتصاف» قد ختم بَحْثَه بقوله: «أو يُسْقِطَ منها شيئاً ويُخْلِفَه» فتعقّبه علم الدينِ العِراقي صاحب «الإنصاف» بقوله: ينبغي أن لا يُسْقِطَ منها شيئاً.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٧).

وقُرئ: (حَذِرُون) و﴿حَٰذِرُونَ﴾ و(حادِرُون) بالدال غيرِ المُعجمة. فالحَذِر: اليَقِظ، والحاذِرُ: الذي يجدِّد حَذَرَه. وقيل: المُودِي في السِّلاح، وإنما يفعلُ ذلك حَذَراً واحتياطاً لنفْسِه. والحادِرُ: السَّمينُ القويّ. قال:

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّه ... وَأُبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِهَا وَهْوَ حادِرُ

أراد أنهم أقوياءُ أشدّاء. وقيل: مُدجَّجون في السلاح، قد كَسَبهم ذلك حَدَارةً في أجسامهم.

قولُه: (وقُرِئ: «حَذِرونَ» و﴿حَٰذِرُونَ﴾)، الكوفيُّونَ وابنُ ذَكْوانَ: «حاذِرون» بالألف، والباقونَ: بغيرِ ألف[1].

قولُه: (و«حادرون» بالدّال) المهمَلة، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قرَأها ابنُ أبي عمّار[2]: الحادرُ: القَويُّ الشّديد، ومنهُ: الحادرةُ الشاعر، وحَدَرَ الرجُلُ، إذا قَوِيَ جسمُه وامتلأَ لحماً وشَحْماً[3].

قولُه: (فالحَذِر)، اليَقِظُ، الحاذرُ: الذي يُـجدِّدُ حذَرَه». هذا التفاوتُ معلومٌ بيْنَ الصِّفةِ المشبَّهة، وبيْنَ اسم الفاعل. قال الزّجاجُ: وجاء في التفسيرِ أنّ معنى «حاذرون»: مؤْدُونَ، أي: ذووا أداةٍ وسِلاح. والسِّلاحُ: أداةُ الحرب، فالحاذرُ: الـمُستعِدّ، والحَذِرُ: المتيقِّظُ[4].

الجَوهري: آدى الرجُلُ، أي: قوِيَ، منَ الأداةِ، فهُو مُؤْدٍ بالهَمْز، أي: شاكٍ في السِّلاح، ورجُلٌ مدَجّج، أي شاكٍ في السِّلاح.

قولُه: (وقيل: مُدجّجُونَ في السِّلاح)، عطفٌ على قولِه: «أنّهم أقوياءُ أشِدّاء»، أي:

---

(١) وهما لغتان، يقال: حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ وحاذِر، إلاّ أن «حاذراً» فيه معنى الاستقبال. انتهى من «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (٢: ١٥١).

(٢) في (ط): «قرأها أبو عمار»، والمثبت هو الموافق لما في «المحتسب». وابن أبي عمار هو أبو العباس محمد ابن موسى الصوري الدمشقي، مقرئٌ مشهور، أخذ القراءة عن ابن ذكوان وغيره، توفي سنة ٣٠٧هـ. ترجمته في «غاية النهاية» (٢: ٢٦٨).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٢٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٢).

[﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ * كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ * فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ ٥٧-٦٠]

وعن مجاهد: **سمَّاها كنوزاً؛ لأنهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله**. والمَقام: المكانُ، يريد: المنازلَ الحَسَنة والمجالسَ البهيَّة. وعن الضحَّاك: المَنابر. **وقيل: السُّرُر في الحِجال**. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ يَحتمل ثلاثةَ أوجه: النصبَ على: أخرَجْناهم مِثْلَ ذلك الإخراجِ الذي وَصفناه؛ والجرَّ على أنه وصفٌ لـ«مقام»، أي: لمقامٍ كريمٍ مِثْلِ ذلك المقامِ الذي كانَ لهم؛ والرفعَ على أنه خَبرٌ لمبتدإٍ محذوف، **أي: الأمرُ كذلك**. ....

قال: حاذِرون، وأراد أنّهم شاكونَ في السِّلاح، بالكناية؛ لأنّ الرجُلَ الشديدَ القويّ لا يَخْلو في مثْلِ هذه الـمَواطِنِ منَ السِّلاح؛ لأنّ ادّعاءَ القوّةِ والشِّدة لازِمُهُ التدَجُّجُ في السِّلاح. وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد كسَبهم ذلك حدارةً في أجسامِهم».

قولُه: (**سَمّاها كُنوزاً؛ لأنّهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله عَزّ وجَلّ**)، مأخوذٌ ممّا رَواهُ عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما: كُلُّ ما أدّيْتَ زكاتَه فليس بكَنْز، وإن كان تحتَ سَبْعِ أرضِين، وما لم تؤدِّ زكاتَه فهُو الذي ذكَرَ اللهُ تعالى وإن كان على وَجْه الأرض[1].

قولُه: (**وقيل: السُّرُر[2] في الحِجَال**)، **الجوهري**: الحَجَلَةُ ـ بالتحريك ـ: واحدةُ حِجَالِ العَروس، وهُو بيتٌ يزيّنُ بالثِّياب والأَسِرّةِ والسُّتور.

قولُه: (**أي: الأمرُ كذلك**)، هذا الوَجْهُ أقوى الوجوه، ليكونَ قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا﴾ عطفاً عليه، والجُملتانِ معترِضتانِ بيْنَ المعطوفِ عليه وهُو ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم﴾ وبيْنَ ﴿فَأَتْبَعُوهُم﴾؛ لأنّ الاتّباعَ عَقِبَ الإخراج، لا الإيراث. قال الواحِديُّ: إنّ اللهَ تعالى رَدّ بني إسرائيلَ إلى مِصرَ بعدَ ما أغْرَقَ فِرعَونَ وقومَه وأعطاهم جميعَ ما كان لقوم فِرعَونَ منَ الأموالِ

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٧) وفي «المعجم الأوسط» (٨٢٧٩) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٨٢) ورجّح كوْنَه موقوفاً. وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١٤٠٤)، ولتمام الفائدة انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧: ٣٢٩).

(٢) في (ح) و(ف): «السور» والمثبت من (ط)، وهو الصواب، جمعُ سرير.

﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾: فلَحِقوهم. وقُرئ: (فاتَّبعوهم)، ﴿مُّشْرِقِينَ ﴾: داخلين في وقتِ الشُّروق، مِن شَرَقتِ الشمسُ شُروقاً؛ إذا طَلَعتْ.

[﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۞ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ۞ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴾ ٦١ - ٦٤]

(سيهديني)[1] طريقَ النجاة مِن إدراكِهم وإضرارِهم. وقُرئ: (إنا لَمُدَّرِكون) بتشديدِ الدال وكسرِ الراء، من ادَّرَكَ الشيءُ؛ إذا تتابَعَ ففَنِيَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [النمل: ٦٦]، قال الحسن: جَهِلوا عِلْمَ الآخرة. وفي معناه بيتُ «الحماسة»:

أبَعْدَ بَني أُمِّي الذينَ تَتابَعُوا ... أُرَجِّي الحياةَ أم مِنَ المَوْتِ أجزَعُ!

والعَقارِ والمساكن[2]، وعلى أن يكونَ ﴿كَذَٰلِكَ ﴾: صفةَ مصدرٍ محذوفٍ لـ«أخرَجْنا» معَ ما قُيِّدَ توكيداً، ويكونَ ﴿وَأَوْرَثْنَا ﴾: عطفاً على ﴿وَأَخْرَجْنَا ﴾، لا بدّ مِن تقديرٍ نحوَ: فأرَدْنا إخراجَهم، وإيراثَ بني إسرائيلَ ديارَهم، فخَرَجوا وأتبعُوهم.

قولُه: (﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾: فلَحِقوهم)، ليس تفسيراً لقولِه: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾، بل هُو مقدّرٌ، والفاءُ في ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ فصيحةٌ تستدعي هذا الـمُقدّرَ ليتّصلَ بقولِه تعالى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾. قال الواحِديُّ: فلمّا تراءى الجَمْعانِ، أي: تَقابَلا، بحيثُ يَرى كلُّ فريقٍ صاحبَه[3].

قولُه: (أبَعْدَ بني أُمّي)، البيت[4]. الاستفهامُ للتوجُّع والاستبعادِ والإنكارِ على نفسِه

---

(١) هذه قراءة يعقوب وصلًا ووقفاً، والحسن وصلًا، وقراءةُ الجماعة: ﴿سَيَهْدِينِ ﴾.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

(٤) للبراءِ بن رِبْعيٍّ الفَقْعسيِّ، من شعراء «الحماسة»، وبَعْدَه:

ثمانيةٌ كانوا ذؤابةَ قومِهم ... بهم كنتُ أُعطي ما أشاءُ وأمْنَعُ

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٤٩) برقم (٢٧٧).

والمعنى: إنّا لَمُتابعون في الهلاك على أيديهم، حتى لا يبقى منّا أَحَد.

الفِرْق: الجُزء المُتفرِّقُ منه. وقُرئ: (كل فِلْق)، والمعنى واحد. والطَّود: الجَبلُ العظيم المُنطادُ في السَّماء.

﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ﴾ حيثُ انفلقَ البَحر ﴿ٱلْآخَرِينَ﴾: قومَ فرعون، أي: قَرَّبناهم مِن بَني إسرائيل، أو أدنَيْنا بعضَهم من بعض، وجَمَعناهم حتى لا ينجوَ منهم أَحَد، **أو قدَّمناهم إلى البحر.** ....

بالترجية، أي: لا يَحسُنُ الطمَعُ في الحياةِ بعدَ إخواني الذين انقَرَضوا واندَرَجَ واحدٌ إثْرَ واحد، ولا أجزَعُ منَ الموتِ عَقِيبَ التفجُّعِ بهم.

قولُه: (الفِرْق: الجُزءُ المتفرِّقُ[1] منهُ)، التعريفُ في «الفِرْق»: للعهدِ في قولِه: ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾، والضَّميرُ في منهُ عائدٌ إلى البَحْر.

الراغب: الفِرْقُ يُقاربُ الفَلْقَ، لكنّ الفَلْقَ يقالُ اعتباراً بالانشقاق، والفَرْقُ اعتباراً بالانفصال، والفِرَقُ: القطعةُ المنفصِلة، ومنهُ الفِرقةُ: للجماعةِ الـمُنفرِدةِ منَ النّاس، والفريقُ: الجماعةُ المنفردةُ عنِ الآخَرين. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[2] [البقرة: ٨٧].

قولُه: (الـمُنْطادُ)، الأساس: ما هُو إلّا طَوْدٌ منَ الأَطْواد، وهُو الـجَبَلُ الـمُنطادُ في السّماءِ الذاهبُ صُعُداً.

قولُه: (أو قَدّمناهم إلى البحر)، عطفٌ على قولِه: «قَرّبْناهُم مِن بني إسرائيل»، فـ«أزلَفْنا» ـ على هذا ـ كنايةٌ عن «قَدّمْنا».

قال الواحِديُّ: قَرّبْنا إلى البحرِ فِرعَونَ وقومَه حتى أغرقْناهم[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في نصّ «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «المُنفَرِق» بالنون، وضبطها هكذا بالحركات.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٢.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

وقُرئ: (وأزلَقْنا) بالقاف، أي: أزلَلْنا أقدامَهم، والمعنى: أذهَبْنا عِزَّهم، كقوله:

تَدارَكْتُما عَبْساً وقَدْ ثُلَّ عَرْشُها ... وذُبْيانَ إذْ زَلَّتْ بأقدامِها النَّعْلُ

ويحتملُ أن يَجعلَ اللهُ طريقَهم في البحر على خلافِ ما جَعَلَه لبني إسرائيلَ يَبساً فيُزلِقَهم فيه.

[﴿ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ۝ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴾ ٦٥ - ٦٦]

عن عطاءِ بن السائب: أنَّ جبريلَ كانَ بين بني إسرائيلَ وبين آلِ فِرْعونَ، فكان يقولُ لبني إسرائيل: ليلحقْ آخرُكم بأوَّلِكم، ويَستقبلُ القِبْطَ فيقول: رُويدكم يلحق آخركم. فلمّا انتهى موسى إلى البحر قال له مؤمنُ آل فرعون، وكان بين يدَيْ موسى: أين أُمِرتَ فهذا البحرُ أمامَك وقد غَشِيَك آلُ فرعون؟ قال: أُمِرتُ بالبحر. ولا يَدري موسى ما يَصنع، فأوحى اللهُ تعالى إليه: أنِ أضربْ بعَصاكَ البحر، فضَرَبَه فصار منه اثنا عَشَرَ طريقاً: لكلِّ سِبْطٍ طريق. ورُوي: أنَّ يُوشَع قال: يا كليمَ الله، أين أُمِرتَ؟ فقد غَشِيَنا فرعونُ والبحرُ أمامَنا! قال موسى: هاهنا. فخاضَ يوشعُ الماءَ، وضَرَبَ

قولُه: («وأَزْلَقْنا»، بالقاف)، قال ابنُ جنِّيٍّ: هي قراءةُ عبدِالله بنِ الحارث[1].

قولُه: (تَدارَكْتُما عَبْساً)، البيت[2]. عبْسٌ وذُبيانُ: قبيلتانِ. ثُلّ عَرْشُها: أي زالَ مُلكُها؛ فإنّ العَرْشَ كنايةٌ عن المُلْك، وفي المثَل: زَلّتْ نعلُه: يُضْرَبُ لمَن نُكِبَ وزالت نعمتُه[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٢٩) وقد نزعَ ابن جني في تفسير هذا الحرفِ إلى غير ما ذهب إليه الزمخشري، قال ابن جني: «من قرأ: «وأزلفنا» بالفاءِ، فالآخرون موسى عليه السلامُ وأصحابُه، ومَنْ قرأها بالقافِ فالآخرون فرعونُ وأصحابُه. أي: أهلكْنا ثمّ الآخرين، أي: فرعون وأصحابه». انتهى.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص٩١. وروايتُه ثمّة:

تداركتُما الأحلافَ قد ثُلَّ عرشُها

قال ثعلب: الأحلاف: عَبْسٌ وفَزارةُ.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٢٢).

موسى بعَصاه البحرَ فدَخلوا. وروى: أنَّ موسى قال عند ذلك: يا مَن كان قبلَ كلِّ شيء، والمكوِّن لكلِّ شيء، والكائنَ بعدَ كلِّ شيء. ويقال: هذا البحرُ هو بحر القُلْزُم. وقيل: هو بحرٌ مِن وراء مِصر، يقال له: إسَاف. ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ آيَة آيةٍ! وآية لا تُوصَف! وقد عايَنَها الناسُ وشاعَ أمْرُها فيهم.

[﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ ٦٧-٦٨]

وما تنبَّه عليها أكثرُهم، ولا آمَنَ بالله. وبنو إسرائيلَ: الذينَ كانوا أصحابَ موسى، المخصوصُون بالإنجاءِ قد سألوه بقرةً يَعبُدونها، واتَّخذوا العِجل، وطَلَبوا رؤيةَ الله جهرة. ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾ المُنتقِمُ من أعدائه ﴿الرَّحِيمُ ﴾ بأوليائه.

[﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ ٦٩ - ٧١]

كان إبراهيمُ صلوات الله عليه يَعلم أنهم عَبَدةُ أصنام، ولكنه سألَهم ليُرِيَهم أنَّ ما يَعبدونه ليس من استحقاقِ العبادة في شيء، كما تقولُ للتاجر: ما مالُك؟ وأنت تعلمُ أنّ مالَه الرَّقيق، ثم تقولُ له: الرقيقُ جَمال وليس بمال. فإن قلتَ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴾ سؤالٌ عن المعبودِ فحَسْبُ، فكان القياسُ أن يقولوا: أصناماً، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]. قلتُ: هؤلاءِ قد جاؤُوا بقصّةِ أمْرِهِم كاملةً كالمُبتهِجين بها والمُفتخِرين، فاشتملتْ على جوابِ إبراهيم، وعلى ما قَصَدوه

يقول: تَدارَكْتُما حالَ القبيلتَيْنِ بعدَ انهدامِهما وتَضَعضُعِهما[١].

قولُه: (﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ ﴾ الـمُنتقمُ مِن أعدائه، ﴿الرَّحِيمُ ﴾ بأوليائه)، وقد سَبَقَ أنّ هذا التذييلَ تسَلٍّ لحبيبه ﷺ.

---

(١) في (ح) و(ف): «وتضعُّفهما».

مِن إظهارِ ما في نُفوسِهم مِن الابتهاجِ والافتخار. ألا تَراهم كيف عَطَفوا على قولهم: ﴿نَعۡبُدُ﴾ ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ ولم يَقتصروا على زيادة ﴿نَعۡبُدُ﴾ وحدَه؟ ومثالُه أن تقولَ لبعض الشُّطَّار: ما تلبَسُ في بلادك؟ فيقول: ألبَسُ **البُرْدَ الأتحمِيَّ**، فأجرُّ ذَيْلَه بين جَواري الحيِّ. وإنما قالوا: نظلُّ؛ **لأنهم كانوا يَعبُدونها بالنهار دونَ الليل.**

[﴿ قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ * أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ﴾ ٧٢ - ٧٣]

لا بدَّ في ﴿يَسۡمَعُونَكُمۡ﴾ من تقديرِ حَذفِ المضاف، معناه: هل يَسمعون دعاءَكم.

قولُه: (**البُرْدَ الأتحميّ**)، وأنشَدَ الجوهريُّ:

وعــليــه أتحمـــيٌّ ... نَسْــجُه مِن نَسْـج هَــوْزَمْ

غَـزلَـتْـــه أُمُّ خِلْمي ... كــلّ يــوم وَزْنَ درهــمْ[1]

وأنشَدَ المصنِّفُ في «الأساس»: زانَه منَ الثناءِ الأهْتَميِّ، بأبهَى منَ البُردِ الأتـحَميّ.

قولُه: (**كانوا يعبدونها بالنّهارِ دونَ اللّيل**)، أي: هذا أيضاً تتميمٌ لمعنى الابتهاج والافتخار، أي: يَعبُدُها جَهْراً لا سِرًّا، ولا يَلبَثُ في عبادتِها لَبْثاً قليلاً بل طويلاً، ثُم لا يكونُ ذلك اللّبْثُ إلا خُضوعاً وخُشوعاً؛ لأنّ الاعتكافَ عبادةٌ معروفة.

قولُه: (**لا بدّ في ﴿يَسۡمَعُونَكُمۡ﴾ مِن تقديرِ حَذْفِ المضاف**)، قال في قولِه تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا﴾ [آل عمران: ١٩٣]: يقولُ: سَمِعتُ رجُلاً يقولُ كذا، فتُوقعُ الفعلَ على الرجُلِ وتَحذفُ المسموعَ؛ لأنّك وصَفْتَه بما يَسمَع، أو جعَلتَه حالاً منهُ فأغناكَ عن ذِكْرِه، ولولا الوَصْفُ أو الحالُ لم يكنْ منهُ بُدّ، وأن يُقالَ: سَمِعتُ كلامَ فُلان[2]، وههُنا قَرينةُ المحذوفِ الظّرْف، وهُو ﴿إِذۡ تَدۡعُونَ﴾، فإنّ فيه دِلالةً على الدُّعاء.

---

(١) انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٧٧).

قلتُ: قوله: «خِلْمي» هو بالخاءِ المعجمة، أي: صديقي.

(٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٣٨٥).

وقرأ قَتادة: (يُسمِعونكم)، أي: هل يُسمِعونكم الجوابَ عن دعائكم؟ وهل يَقدِرُون على ذلك؟ **وجاءَ مُضارعاً مع إيقاعِه في «إذْ»** على حكايةِ الحالِ الماضية. ومعناه: استحضِروا الأحوالَ الماضية التي كُنتم تَدعُونها فيها، وقولوا: هل سَمِعُوا أو أسْمَعوا قط؟ وهذا أبلغُ في التَّبكِيت.

[﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ❁ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ❁ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ❁ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ❁ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ❁ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ❁ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ❁ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ❁ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ ٧٤ - ٨٢]

لـمّا أجابوه بجوابِ المُقلِّدين لآبائهم قال لهم: رَقُّوا أمْرَ تقليدِكم هذا إلى أقصى غاياته؛ وهي عبادةُ الأقدمِينَ الأوَّلين من آبائكم، فإنَّ التقدُّم والأوَّليَّةَ لا يكون بُرهاناً على الصِّحَّة، والباطل لا يَنقلِبُ حقّاً بالقِدَم، وما عبادةُ مَن عبَد هذه الأصنامَ إلا عبادةُ أعداء له. ومعنى العداوةِ: قولُه تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢]؛ **ولأنَّ المُغريَ** على عبادتِها أعدى أعداءِ الإنسان؛ وهو الشيطان. وإنما **قال: ﴿عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ تصويراً للمسألةِ** في نَفْسه، على معنى: أني فكَّرتُ في أمري

قولُه: (وجاء مضارعاً معَ إيقاعِه في «إذْ»)، وذلك أنّ إذْ يَجعَلُ المضارعَ في معنى الماضي، كقولِه تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، وفائدتُه: استحضارُ جميع الأحوالِ الماضيةِ وقتاً فوقتاً، يعني: قُولوا لنا: هل قَدِروا على السّماع أو الإسماعِ قَطُّ في تلك الأوقات؟ وهُو أدْخَلُ في الإلزامِ مِن لو قيل: إذْ دعَوْتُموهم.

قولُـه: (ولأنّ الـمُغرِيَ)، عـطفٌ على قولِـه: «ومعنى العَداوةِ قولُه تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ﴾».

قولُه: (قال: ﴿عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ تصويراً للمسألة)، وذلك أنهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ لـمّا بَكّتَهُم بقولِه: ﴿إِذْ تَدْعُونَ ❁ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ ما أجابُوهُ إلّا بالتقليدِ الـمَحْض، وهُو قولُهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، أراد أن يُصوِّرَ لهم بُطلانَ التقليد، قال: أخبِروني ما

فرأيتُ عبادتي لها عبادةً للعدوِّ، فاجتنبْتُها وآثرتُ عبادةَ مَنِ الخيرُ كلُّه منه، وأراهم بذلك أنها نصيحةٌ نَصَح بها نفْسَه أوّلاً وبنى عليها تدبيرَ أمْرِه؛ ليَنظُروا فيقولوا: ما نَصَحَنا إبراهيمُ إلا بما نَصح به نفْسَه، وما أرادَ لنا إلّا ما أراد لرُوحِه؛ ليكونَ أدعى لهم إلى القَبُول، وأبعثَ على الاستماع منه، ولو قال: فإنه عدوٌّ لكم، لم يكن بتلك المَثابة، **ولأنه دَخَلَ في بابٍ من التعريض**، وقد يَبلُغ التعريضُ للمَنصوحِ ما لا يَبلغه التصريح؛ لأنه يتأمَّل فيه، فربَّما قادَه التأمُّلُ إلى التقبُّل. ومنه ما يُحكى عن الشافعيِّ رحمه الله: أنَّ رَجلاً واجَهَه بشيء، فقال: لو كنتُ بحيثُ أنتَ لاحتجتُ إلى أَدَب. **وسمع رَجلٌ ناساً يتحدَّثون في الحِجْر**، فقال: ما هو بَبْيتي ولا ببيتكِم. والعدوُّ والصديق: يَجيئان في معنى الوحدةِ والجماعة. قال: ....

كنتُم تعبُدونَه أنتُم وآباؤكمُ الأقدَمُونَ، هل عَرفتُم أنّ تلك العبادةَ كانت في الحقيقةِ هِي عبادةُ الأعداء، وهل رأيتُم عاقلاً يعبُدُ عدُوّه، ومَن ضَرُّهُ أقرَبُ من نَفْعِه، ويَترُكُ عبادةَ ربِّ العالَـمينَ الذي وَسِعَتْ رحمتُه كلّ شيء، وهُو الذي خَلَقَه، ورزَقَه، وأحياهُ، وأماتَه؟ فعَرّضَ بالكلام استدراجاً ليكونَ أدخَلَ في النُّصح، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ربّما قادَهُ التأمُّلُ إلى التقبُّل».

قولُه: (ولأنهُ دَخَلَ في بابٍ منَ التعريض)، نحوَه قولُه تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، وهذا التعريضُ يَحتمِلُ أن يكونَ منَ الكِناية، وأن يكونَ منَ الـمَجَاز. فإذا قيل: إنّ الأصنامَ لا تَصلُحُ أن تكونَ عدُوًّا لإبراهيمَ عليه السّلامُ، كان مَـجَازاً، وإلّا فيكونُ كِنايةً، ونحوَه قولُك: آذَيْتَني فستعرِفُ. قال صاحبُ «الـمِفتاح»: إذا أردتَ به الـمُخاطَبَ ومعَ المخاطَبِ إنساناً آخَرَ، كان منَ الكناية، وإنْ لم تُرِدْ إلّا غيرَ المخاطَب كان منَ الـمَجَاز[1].

قولُه: (وسَمعَ رجُلٌ ناساً يتحدّثونَ)، قيل: هُو عليُّ بنُ سَنَد مُـجاوِرُ مكّةَ. والحِجْرُ بكسرِ الحاء: الـحَطِيمُ الـمُدارُ بالبيت.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٠.

وقَـــوْمٍ عَلَـــيَّ ذَوِي مِئْرَةٍ أراهُمْ عَدُوًّا وكانُوا صَدِيقا

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]، شُبِّها بالمَصادر للمُوازنة، كالقَبُول والوَلُوع، والحَنِينِ والصَّهيل. ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ استثناءٌ مُنقطع، كأنه قال: لكنَّ ربَّ العالَمين فهُوَ يَهْدِينِي، يريد: أنـه حين أتمَّ خَلْقَـه ونَفَخ فيـه الرُّوح،

قولُه: (وقومٍ عَلَيَّ ذَوِي مِئْرةٍ)، البيت[1]، مِئْرةٍ: أي مُـجادلةٍ ومُـخاصَمة. الـمِئْرةُ بالهَمْز: الذَّحْل والعَداوة، وجَمْعُها مِئَـرٌ، يريدُ: أنهُ أطلَقَ العدوّ على الجماعة، والعَدُوُّ والصّديقُ يجيئانِ بمعنى الوحدةِ والجَماعة، قال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الصّديقَ والعدوّ كالرسُولِ في أنهُ يُقالُ للواحِد والتّثنيةِ والجَمْع، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وذلك أنّ الجمعَ بمنزلةِ الواحِدِ في الاتّفاقِ على المعنى المقصُود.

قولُه: (﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: استثناءٌ مُنقطع)، قال صاحبُ «الكَشْفِ»: لأنهُ تعالى ليس مِن جُملةِ الأعداءِ أخبَرَ عنِ الأصنام بأنّهم أعداءٌ، ثُم أخَذَ في حديثٍ آخَرَ، فقال: لكنّ رَبّ العالَـمينَ الذي خَلَقَني فهُو يَهْدين[2]. وقال أبو البقاءِ: ويجوزُ أن يكونَ متّصلًا؛ لأن آباءَهم قد كان مِنهم مَن يَعبُدُ اللهَ تعالى وغيرَ الله[3]. والاختيارُ الأوّلُ؛ لأنّ قولَه: ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تـخَلُّصٌ إلى الأوصَافِ الآتية. وذهبَ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكشْفِ» أنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾: مبتدأٌ، و﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾: الخبَرُ[4]، وما بعدَها مِن ﴿ٱلَّذِى﴾: صفاتُ ﴿ٱلَّذِى﴾ الأولى، ويجوزُ إدخالُ الواو في الصِّفات، وقيل: المعطوفُ: مبتدأٌ، وخبَرُه محذوفٌ استغناءً: بخبَرِ الأوّل[5]، وضعّفَ صاحبُ «الكشْفِ» هذا.

وقلتُ: الأوّلُ أيضاً ضعيفٌ، والأوْلَى ما عليه ظاهرُ كلام المصنِّف، أنّ الكُلّ صفاتٌ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٩١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٩١)

(٥) هذه عبارةُ أبي البقاء العكبريّ في «التبيان» (٢: ٩٩٧).

عقَّب ذلك هدايتَه المتَّصلةَ التي لا تنقطعُ إلى كلِّ ما يُصلحه ويَعنيه، وإلا فمَن هَداه إلى أن يَغتذِيَ بالدمِ في البطنِ امتصاصاً؟ ومَن هَداه إلى معرفةِ الثَّدْيِ عند الولادة؟ وإلى معرفةِ مكانه؟ ومَن هَداه لكيفيَّةِ الارتِضاع؟ إلى غيرِ ذلك مِن هداياتِ المَعاش والمَعاد. وإنما قال: ﴿مَرِضْتُ﴾ دون «أمرضني»؛ **لأنَّ كثيراً من أسباب المرض يَحدث بتفريطٍ من الإنسان في** مَطاعمه ومَشاربه وغيرِ ذلك، ومن ثَمَّ قالت الحُكماء: لو قيل لأكثر

لقولِه: ﴿رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ والفاءُ في ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾: للتعقيبِ لا للتسبيب، كما يَلزَمُ مِن كلامِهما، ويَعضُدُه (ثُم) في قولِه: ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾؛ لأنَّها للتَّراخي في الزّمانِ كما أنّ تلك الفاءَ لغيرِ التّراخي لتقابُلِهما.

قولُه: (**عقّبَ ذلك هدايتَهُ المتّصلةَ**)، يعني: عطْفُ ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ بالفاءِ ـ وهو جملةٌ من اسمٍ وفعلٍ مضارع ـ مُفيدٌ لمعنى الاستمرار، وفي هذا المقام على ﴿خَلَقَنِى﴾ وهُو ماضٍ، ليَدُلّ على الاتّصالِ الذي لا ينقَطعُ، وإليه أشارَ بقولِه: «فمَن هَدَاهُ إلى معرفةِ الثّدْيِ» إلى قولِه: «مِن هداياتِ المَعَاشِ والمَعَادِ» وإلى دارِ القَرار: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [يونس: ٩]، وعلى هذا العمومِ ينبغي أن يُحمَلَ على ﴿يَهْدِينِ﴾، لا على المتعارَف، وإلّا فما معنى قولِه: «فمَن هَدَاهُ» إلى آخِرِه؟ ونحوَه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] على معنى: أعطى خليقَته كلّ شيءٍ يَحتاجونَ إليه، ويَرتفِقونَ به، ثُم عَرّفَهم كيف يَرتفِعونَ بما أعطاهم وكيف يتَوصّلونَ إليه، و«ثُمّ» في هذه الآيةِ مثْلُ الفاءِ فيما نحن فيه، وبيّنَ بها تفضيلَ الهدايةِ على الإعطاء.

قولُه: (**لأنّ كثيراً مِن أسبابِ المَرَضِ يَحدُثُ بتفريطٍ منَ الإنسان**)، وفي معناه أنشد صاحبُ «المَطلَع»:

عدوُّك مِن صديقِك مستفـــادٌ ... فلا تستكثرنّ منَ الصِّحـــابِ
فإنّ الــــداءَ أكـثرُ مـــا تَـــراهُ ... يكون منَ الطّعامِ أو الشرابِ[1]

---

(١) البيتان لابن الرومي في «ديوانه» ص١٠٨.

الموتى: ما سببُ آجالكم؟ لقالوا: التُّخَم. وقُرئ: (خطاياي)، والمرادُ: ما يندُرُ منه مِن بعض الصَّغائر؛ لأنَّ الأنبياء مَعصُومون مُختارُون على العالَمين. وقيل: هي قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وقولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولُه لسارّة: هي أُختي. ....

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقال غيرُه: هُو أدبٌ معَ الله تعالى: بنسبةِ النِّعمةِ إليه، ولعلّ الزمخشَريّ عَدَلَ عن هذا لأنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ نَسَبَ الإماتةَ إلى الله تعالى وهُو أشَدُّ منَ الـمَرَض، وهُو أيضاً يَرِدُ على الزمخشَريِّ؛ فإنّ الموتَ أيضاً يكونُ بتسبُّبٍ وتفريط، ويُمكنُ الفَرْقُ بيْنَ الموتِ والـمَرَضِ بأنْ يقالَ: إنّ الـموتَ: قضاءٌ محتومٌ على جميع البشَر، بخلافِ الـمَرَض، فكم مِن مُعافًى منهُ إلى أن يموتَ، فلا يكونُ بنسبتِه إلى الله تعالى سوءُ أدب، ويؤيِّدُه أنّ كلّ ما ذُكِرَ معَ غيرِ الـمَرَضِ ذكرَهُ جَزْماً وبَتًّا، وأمّا الـمَرَضُ فجعَلَه معَ الشّرط[1].

وقلتُ ـ واللهُ تعالى أعلم ـ: قد سَبَقَ أنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ واردٌ على الاستدراج وإرخاءِ العِنَان، فيكونُ قولُه: ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تخلُّصاً[2] منهُ إلى التمكُّنِ مِن إجراءِ الأوصَافِ التي يُصحِّحُ بها معنى الإلٰهيّةِ مِن كونِه خالقاً رازقاً، مُحيِياً ومُميتاً، مُعاقِباً ومُثيباً، تربيةً لمعنى النُّصح والاستدراج، وبَعْثاً على التفكُّرِ والتدبُّر، وأمّا ذِكْرُ الـمَرَضِ والشِّفاءِ فكالمتابع لمعنى الإطعام والسّقْي، ولذلك تَرَكَ فيهما الموصُولَ إلى الشّرطِ والـجَزاء، فرُوعِيَتْ فيهما تلك النُّكتةُ، ولا يَصحُّ مِثْلُها في تلك القَرينة. وفي «الـمطلع»: دخولُ «هُو» دليلٌ على أنهُ لا يَهدي ولا يُطعِمُ ولا يَسقي ولا يُمرِضُ ولا يَشْفي إلّا اللهُ تعالى وحدَه، وذلك أنّهم كانوا يقولونَ: الـمَرَضُ منَ الزّمان، ومنَ الأغذية، والشِّفاءُ منَ الأطبّاءِ والأدوية.

قولُه: (التُّخَم)، الجوهري: وَخِمَ الرجُلُ بالكسرِ، أي: اتّخَم، وقدِ اتّخَمتُ منَ الطّعام، وعنِ الطّعام، والاسمُ التُّخَمَةُ بالتحريك، والجمعُ تُخَماتٌ وتُـخَمٌ.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١٩).

(٢) في الأصول الخطية: «تخلُّصٌ»، والجادّةُ النصبُ.

وما هي إلّا مَعارِيضُ كلام، وتَخييلات للكَفَرة، وليست بخَطايا يُطلَبُ لها الاستغفار. فإن قلتَ: إذا لم ينذُرْ منهم إلا الصَّغائرُ وهي تقعُ مكفَّرة، فما له أثبتَ لنفْسِه خطيئةً أو خطايا وطَمِعَ أن تُغفَرَ له؟ قلتُ: الجوابُ ما سبَق لي: أنَّ استغفارَ الأنبياء تواضعٌ منهم لربِّهم، وهضمٌ لأنفُسِهم، ويَدلُّ عليه قولُه: ﴿أَطْمَعُ﴾ ولم يَجزم القولَ بالمغفرة. وفيه تعليمٌ لأُمَـمِهم، وليَـكُونَ لُطفاً لهم في اجتنابِ المعاصي والحَذَرِ منها، وطَلَبِ المغفرة ممّا يَفرُطُ منهم. فإن قلتَ: لِـمَ علَّق مغفرةَ الخطيئة بيوم الدِّين، وإنما تُغفَر في الدنيا؟ قلتُ: لأنَّ أثَـرَها يتبيَّن يومئذٍ، وهو الآن خفيٌّ لا يُعلَم.

[﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ * وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ * وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ ٨٣ - ٨٩]

الحُكم: الحِكْمة، أو الحُكم بين الناس بالحقِّ. وقيل: النبوَّة؛ لأنَّ النبيَّ ذو حِكْمة وذو حُكْم بين عبادِ الله. والإلحاقُ بالصالحين: أن يُوفِّقَه لعملٍ ينتظمُ به في جُملتهم، أو يَجمَعَ بينه وبينَهم في الجنَّة. ولقد أجابَه حيثُ قال: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (وما هِي إلا مَعاريضُ كلام)، سَبَقَ تحقيقُه في أوّلِ البقرة.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَطْمَعُ﴾ ولم يَـجْزِمْ)، أي: يدُلُّ على أنّ استغفارَ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان لـمُجرّدِ التواضُع، لا لطَلَبِ الغُفْرانِ عنِ الذُّنوب، لأنهُ لو كان طلباً للغُفْرانِ كان الواجبُ الجَزْمَ في الطلَب، لا الظَّنّ والرّجاء. قال الإمامُ: هذا الكلامُ لا يستقيمُ إلّا على مذهبِنا، حيثُ نقولُ: لا يجبُ على الله شيءٌ، وأنهُ يَحسُنُ منهُ كلُّ شيء، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه[1].

قولُه: (أو يجمَعَ بينَه وبينَهم)، عطفٌ على: «أن يوفّقَه لعمَل يَنتظمُ به»، وكِلا الوجهَيْنِ حَسَنان، لكنّ الأوّل أوفَقُ لتأليفِ النّظْم؛ لأنّ قولَه: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾: طلَبٌ للعِلم

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٥).

والإخزاءُ: مِن الخِزْي؛ وهو الهَوان، أو من الخَزاية؛ وهي الحياء. ....

والنُّبوّة و﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ طلبٌ للعمَل بمقتضَى العِلم، ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ طلَبٌ للذِّكرِ الجميلِ المُستلزِم لتكميلِ الغيرِ بعدَ طلبِ كمالِ النفْس، ﴿وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾: طلبٌ لجَمْع الشَّمْل معَهم في دارِ الكرامة. وقال القاضي: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ أي: لا تُعاتِبْني على ما فَرّطتُ ولا تَنقُصْ مرتَبتي عن مَرتبةِ بعضِ الوُرّاث[١].

الراغبُ: الصِّدقُ والكذِبُ أصلُهما في القول، وقد يُستعمَلانِ في كلِّ ما يحِقُّ ويَحصُلُ في الاعتقاد، نحوَ: صَدَقَ ظنِّي، وفي فعلِ الجَوارح، نحوَ: صَدَقَ في القتال: إذا وَفّى حَقّه وفعَلَ ما يجِبُ، وكذَبَ في القتال، ويُعَبّرُ عن كلِّ فعلٍ فاضِل ظاهراً وباطناً: بالصِّدق، فيضافُ إليه، قال تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾، سأَلَ بحيثُ إذا أثْنَى عليه مَن بعدَهُ، لم يكنْ ذلك الثناءُ كذِباً قال:

إذا نحـن أثنَيْنـا عليـكَ بصالحٍ ... فأنت كما نُثني وفوقَ الذي نُثني[٢]

قولُه: (أو منَ الخَزَايةِ)، بفَتْح الخاء، النِّهاية: يقال: خَزِيَ يَخْزَى خَزايةً، أي: استحياء، فهُو خَزْيانُ، وخَزِيَ يَـخْزَى خِزْياً، أي: ذَلّ وهان.

الراغب: خَـزِيَ الرجُلُ: لـحِقَهُ انكسارٌ إمّا مِن نفْسِه أو مِن غيرِه، فالأوّلُ هو الـحَياءُ الـمُفرِط، ومصدرُهُ الخَزايةُ، ورجُلٌ خَزْيانُ وامرأةٌ خَزْيا وجَمْعُه خَزَايا، وفي الحديثِ: «اللهُمّ احشُرْنا غيرَ خَزَايا ولا نادِمين»[٣].

والثاني: يقالُ: هو ضَرْبٌ منَ الاستخفاف، ومصدَرُه الخِزْيُ، ورجُلٌ خَزٍ ـ قال تعالى:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٤).

(٢) لأبي نواس في «ديوانه» ص٤١٥ من قصيدةٍ في مدح الأمين مَطْلَعُها:

مَلَكْتَ على طيْرِ السـعادةِ واليُمْنِ ... وحُزْتَ إليكَ المُلْكَ مُقْتبلَ السـنِّ

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٩)، والبزّار في «المسند» (٣٧٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٠)، وغيرهم من حديثِ رفاعة الزُّرَقيِّ.

وهذا أيضاً من نحوِ استغفارِهم ممَّا عَلِمُوا أنه مغفور. وفي ﴿يُبْعَثُونَ﴾ ضميرُ العِباد؛ لأنــه مَعلوم، أو ضميرُ ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، وأن يُجعَل من جُملةِ الاستغفار لأبيه، يعني: ولا

﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [المائدة: ٣٣] ـ وأخْزَى يقالُ منهما[(١)]، وقولُه تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢] يحتمِلُهما[(٢)].

قولُه: (وهذا أيضاً مِن نحوِ استغفارِهم مما عَلِموا أنهُ مغفورٌ)، رَدٌّ إلى قولِه: «أنّ استغفارَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ تواضُعٌ منهم، وهَضْمٌ لأنفُسِهم»، يعني: أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ معصُومونَ عنِ الذّنُوبِ التي تَستوجبُ الاستغفارَ، لكنّ استغفارَهم لأنفُسِهم تواضُعٌ منهم، ولغيرِهم منَ الضُّلّالِ إيذانٌ بما عَلِموا أنّ ذلك الغيرَ مغفورٌ كما في قولِه تعالى: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾، فإنهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ ما قال: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ﴾ إلّا بعدَما ظنّ أنهُ خارجٌ من زُمرةِ الضّالِّينَ مُنْخرِطٌ في سِلكِ المغفورين، ولذلك قال: ﴿كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] تفسيرٌ لهذه الآية. قال القاضي: إنْ كان هذا الدُّعاءُ بعدَ موتِه فلعلّه كان لظَنِّه أنهُ كان يُخفي الإيمانَ تَقِيّةً مِن نُمْرود[(٣)]، ولذلك وعَدَه به، أو لأنهُ لم يُمنَعْ بعدُ منَ الاستغفارِ للكُفّار[(٤)].

قولُه: (وأن يُجعَلَ مِن جُملةِ الاستغفارِ لأبيه)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «أو: ضميرُ الضّالين»، يعني: إذا جُعِلَ الضّميرُ في ﴿يُبْعَثُونَ﴾ للعباد يكونُ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ من جُملةِ الأدعِيَة السابقة مُستقِلّةً بنفْسِها، معطوفةٌ عليها كما سَبَقَ، وإذا جُعِلَ الضّميرُ للضّالِّينَ يكونُ مِن تتمّةِ الاستغفارِ لأبيه عَطْفاً على قولِه: ﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ﴾ فحسْبُ، والأوّلُ أوفَقُ؛ لأنّ قولَه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ بَدلٌ مِن قولِه: ﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾، وهُو عامٌّ في الضّالِّينَ وغيرِهم.

---

(١) يعني من الخِزْيِ والخَزاية كما هي عبارة الراغب في «المفردات».

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٨١.

(٣) وهو الملكُ الطاغية الذي حاجَّه إبراهيمُ عليه السلام على المعروفِ من قصّتِه في سورةِ البقرة.

(٤) «أنوار التنزيل» (٤ : ٢٤٤).

تُخزِني يومَ يُبعَث الضالُّون وأبي فيهم. ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ﴾: إلا حالُ مَن أتى اللهَ ﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾، وهو مِن قولهم:

تَحِيَّةُ بَينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

وما ثوابُه إلَّا السيف. وبيانُه: أن يقالَ لك: هل لزيدٍ مالٌ وبَنُون؟ فتقول: مالُه وبنوه: سلامةُ قلبه، تريدُ نفيَ المال والبنينَ عنه، وإثباتَ سلامةِ القلب له بدلاً عن ذلك. **وإن شئتَ حَملتَ الكلامَ على المعنى، وجعلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنى،**

قولُه: (**وهِي مِن قولِه**[1]: **تـحيّـةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وجيعُ**)[2]، أي: مِن أُسلوبِ نَفْي الشيءِ على المبالغة، يعني: إن عُدّ الضّربُ تحيّةً، فتحيّتُهم ذلك. قال صاحبُ «المِفتاح»: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾: مُقدّرٌ على حَذْفِ المضاف، وهُو إلّا سلامة مَنْ أتَى اللهَ مدلولاً عليه بقرائنِ الكلام، منزلةَ السّلامةِ المضافة منزلة المالِ والبنينَ بطريقِ قولِـهم: عتابُ فلانٍ السّيفُ، وأنيسُهُ الأصداءُ[3]. وقال الذُّبيَانيُّ:

وقَفْتُ فيهـا أُصَيْلالاً أُسـائلُها ... عَيّتْ جَواباً وما بالرّبع مَن أحَدِ[4]

إلّا أَواريَ... البيت.

أرادَ: إن كان الأَرْيُ يُعدُّ أحداً فلا أحدَ فيه إلا إيّاهُ، فالمعنى: يومَ لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ إلا سلامةَ القلبِ إن عُدّ مالاً وبنينَ، ولا ارتيابَ في أنّها ليست بمالٍ ولا بنين، فإذاً لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ البتّةَ.

قولُه: (**وإن شئتَ حمَلْتَ الكلامَ على المعنى، وجعَلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنَى**)، أي

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو من قولهم»، وهو أنسب.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

(٤) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٣٠.

....

جعَلْتَهما نوعَيْنِ لجنسِ الغِنى، كما جعَلَهُما اللهُ تعالى في معنى الزِّينةِ في قولِه تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، ولـمّا ناسَبَ سَلامةَ القلبِ هذا المعنى؛ لأنّ غِنى الرجُلِ في دِينِه بسلامةِ قلبِه، أدخلتَه فيهما ثُم أخرَجْتَ بالاستثناءِ أحدَ أنواعِ هذا الجِنس، وهُو سلامةُ القلب، ومنهُ ما رَوَينا عن أحمدَ بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه، عن ثَوْبانَ رضيَ اللهُ عنه قال: لـمّا نزَلَتْ ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية؛ قال بعضُ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ: لو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتّـخَذْناهُ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أفضَلُ المال لسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكر، وزوجةٌ صَالحةٌ تُعينُ المؤمنَ على إيمانِه»[1].

والوجهانِ متقارِبانِ، والفَرْقُ هُو أنّ القَصْدَ في الأوّلِ نفْيُ المدّعى على البَتِّ بإثباتِ ما يُقابِلُه ويُناقضُه، والقصدُ في الثاني إدخالُهُ في جِنس ما يُـخالِفُهُ لمعنًى مَـجَازيٍّ يشترِكانِ فيه، ثُم إخراجُه منهُ، وسيجيءُ تحقيقُ هذا الأسلوبِ، والاختلافِ فيه في النّملِ إن شاء اللهُ تعالى عندَ قولِه تعالى: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، واللهُ أعلم.

ويمكنُ أن يُـحمَلَ على معنى الزِّينة؛ بأنْ يُقالَ: يومَ لا ينفَعُ زينةٌ قَطُّ إلّا زينةَ مَن حُلِّيَ قلبُه بالإخلاص، وبالرِّضا عن الله تعالى، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٤٦]، إذِ المعنيُّ بالباقياتِ: ما يبقَى لصاحبِه منَ الأعمالِ ولم يَـجعَلْه هَباء منثوراً بالرِّياءِ والسُّمعة؛ ولذلك أُوثِـرَ لفظةُ «أتى»، كما في قولِه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ [النمل: ٨٩]، أي: لم يَترُكْها للغيرِ رِياءً، وكما تَستدعي كلمةُ «خير» إدخالَ الباقياتِ في معنى الزينة، كذلك توجبُ كلمةُ «إلّا» إدخالَ سَلامةِ القلبِ في حُكم ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ المعبّرانِ بالزِّينة. رَوى السُّلَميُّ عن بعضِهم: علامةُ سَلامةِ القلبِ أن يُرى راضياً عنِ الله تعالى في جميعِ الأفعالِ غيرَ متخَلِّل قلبَه خلافُه بكلِّ حال. وقال أبو عثمانَ: وهُو على أربع منازل: السّلامةُ عنِ الشِّرْك، وعنِ الأهواءِ الـمُضِلّة، وعنِ الرِّياءِ والعُجْب، وعن ذكْرِ كلِّ شيءٍ سوى الله تعالى[2].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٤٦) والترمذي (٣٠٩٤) وابن ماجه (١٨٥٦) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

(٢) «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ٧٩) بتصرُّفٍ يسير.

كأنه قيل: يومَ لا يَنفعُ غنًى إلّا غِنى مَن أتى الله بقلبٍ سليم؛ لأنَّ غِنى الرَّجل في دِينه بسلامة قلبه، كما أنَّ غِناه في دُنياه بماله وبَنِيه. ولك أن تجعلَ الاستثناءَ مُنقطعاً، **ولا بدَّ لك مع ذلك** من **تقديرِ المُضاف**؛ وهو الحال، والمرادُ بها سلامةُ القلب، وليست هي من جنسِ المال والبَنِين حتى يَؤولَ المعنى إلى أنَّ المالَ والبنين لا يَنفعان، وإنما ينفعُ سلامةُ القلب. **ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتحصَّلْ للاستثناء معنًى**. وقد جُعل ﴿مَنْ﴾

قولُه: (**ولا بدّ لكَ معَ ذلك مِن تقديرِ المضاف**)، يعني: إنّك إنْ حمَلْتَ الاستثناءَ على الانقطاع فلا تَستغني عن تقديرِ المضاف، كما أنّك ما استَغْنَيْتَ في الاتّصالِ مِن تقديرِ حالٍ، أي سلامةٍ، أو غِنًى.

قوله: (**ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يَتحصّلْ للاستثناءِ معنى**)، قال صاحبُ «التقريب»: إذ شَرْطُ المنقطع: أن يَصحّ إسنادُ الفعلِ الأوّل إليه ولا يَدخُلُ في المستثنى منه. قيل: فيه نَظرٌ؛ لأنّا إذا قَدّرنا المضافَ يكونُ التقديرُ: لكنْ حالُ مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليم ينفَعُه، ويستقيمُ المعنى، وكذلك لو لم يقدّر، ويكونُ التقديرُ: لكنْ مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليم ينفَعُه حالُه، يستقيمُ المعنى. وإذا استقامَ المعنى على التقديرَيْنِ بناءً على أنهُ لا بدّ في الاستثناءِ الـمُنقطع مِن جَعْلِ إلّا بمعنى لكنْ، وتقديرِ الخبَرِ بعدَ ذلك، فلا يتَعيّنُ تقديرُ المضاف، ولا يَفسُدُ المعنى إذا لم يُقدّر، ويؤيِّدُه قولُ أبي البقاء: أي: لكنْ مَن أتى اللهَ يَسلَمُ أو ينتفعُ[1].

وقلت: لكنّ مُرادَ المصنِّف مِن قولِه: «ولو لم يُقدّرِ الـمُضافَ لم يتَحصّلْ للاستثناءِ معنى» شيءٌ آخَرُ، وهُو أنّ المذكورَ بعدَ حرفِ الاستثناء كلمةُ ﴿مَنْ﴾، وهُو بمعنى النفْسِ أو الشّخص، وليس المعنى أنّ نفْسَ الآتي تنفَعُه، أو تنفَعُ أحداً بالدّفْع أو الشّفاعةِ أو النُّصرة، لكنّ المعنى: لا ينفَعُهُ إلّا سلامةُ قلبِه، فلا بدّ منَ التأويلِ كيفَ ما كان، ويَدُلُّ على أنّ المستدعيَ للمضافِ لفظُ ﴿مَنْ﴾ قولُه: «وقد جَعَلَ ﴿مَنْ﴾ مفعولاً لـ﴿يَنفَعُ﴾»؛ لأنّ على هذا التأويل لا يُحتاجُ إلى تقديرِ المضاف، كأنهُ قيل: لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا رجُلاً سَلِمَ قلبُهُ معَ مالِه. قال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ﴾ متصلٌ، وفي موضع نَصْبٍ بدَلاً منَ المحذوف،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

مفعولاً لـ﴿يَنفَعُ﴾، أي: لا ينفعُ مالٌ ولا بنون، إلا رَجلاً سَلِمَ قلبُه مع ماله؛ حيثُ أنفقَه في طاعة الله، ومع بَنِيه؛ حيث أرشَدَهم إلى الدِّين وعلَّمَهم الشرائع. ويجوزُ على هذا ﴿إِلَّامَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مِن فتنةِ المال والبَنين. **ومعنى سلامةِ القلب: سلامتُه من آفاتِ الكُفر والمعاصي**، وممّا أكرم اللهُ تعالى به خليلَه ونبَّه على جَلالة محلِّه في الإخلاص: أن حَكى استثناءَه هذا حكايةَ راضٍ بإصابته فيه، ثم جَعلَه صِفةً له في قوله: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ * إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]. ومن بِدَع التفاسير: **تفسيرُ بعضِهم السَّليمَ باللديغِ** من خَشْية الله. ....

أو استثناءً منه، أي: لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا مَن أتى، والمعنى أنّ المالَ إذا صُرِفَ في وجوهِ البِرّ، والبنينَ الصّالحينَ يُنتفَعُ بهم مَنْ نُسِبَ إليهم وإلى صَلاحِهم، أو: هُو في موضع رَفْع على البدَلِ مِن فاعلِ ﴿ينفَعُ﴾ وغَلّبَ مَن يعقِل، والتقديرُ: إلّا مالُ مَن، أو بَنو مَن؛ فإنهُ ينفَعُ نَفْسَهُ أو غيرَه بالشّفَاعة[1].

قولُه: (**ومعنى سَلامةِ القلب: سلامتُه مِن آفاتِ الكُفْرِ والمعاصي**)، قال الإمامُ: المرادُ: سلامةُ القلبِ عن الجَهْلِ، والأخلاقِ الرّذيلة، وكما أنّ صحّةَ البَدَنِ وسلامتَه: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي منَ استقامةِ المِزاج والتركيبِ والاتصال، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ إحدى تلك الأمور، كذلك سَلامةُ القلبِ: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي لهُ، وهُو العِلمُ والخُلُقُ الفاضل، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ أحدِهما، والمعنى: بقلبٍ سليم الخالي عنِ العقائدِ الفاسدة، والـمَيْلِ إلى شَهَواتِ الدُّنيا ولَذّاتِها[2]. ويَتبَعُ ذلك الأعمالُ الصالحات، إذْ مِن علامةِ سَلامةِ القلبِ تأثيرُه إلى الجوارح.

قولُه: (**تفسيرُ بعضِهم السّليمَ باللديغ**)، في «حقائقِ السُّلَميِّ»[3] عن بعضِ العارِفيْن: السّليمُ في لسانِ العَرب: اللديغُ، واللديغُ هُو القَلَقُ المُزعِج، فكأنهُ يقول: قلبٌ لا يَهدَأُ منَ الجَزَع والتضَرُّع مِن مَخافةِ القطيعة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧-٩٩٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٥١).

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٧٨).

وقولٌ آخر: هو الذي سَلِمَ وسَلَّم وأسْلَمَ وسَالَمَ واستَسْلَم. وما أحسنَ ما رتَّب إبراهيمُ عليه السلام كلامَه مع المشركين، حينَ سألَهم أوّلاً عمّا يَعبُدون سؤالَ مقرِّر لا مُستفهِم، ثم أنحى على آلهتِهم فأبطَلَ أمْرَها بأنها لا تَضُرُّ ولا تَنفع ولا تُبصِرُ ولا تَسمعُ على تقليدهم آباءَهم الأقدمين، فكَسره وأخرجَه مِن أن يكون شُبهةً فضلاً أن يكون حُجَّة، ثم صوَّر المسألةَ في نفْسِه دونَهم حتى تخلَّصَ منها إلى ذِكْرِ الله عزَّ وعلا، فعظَّم شأنَه، وعدَّد نِعمتَه مِن لَدُنْ خَلقِه وإنشائه إلى حين وفاتِه، مع ما يُرجى في الآخرة من رحمته، ثم أتبَعَ ذلك أنْ دَعاه بدَعَواتِ المُخلِصين، وابتهَلَ إليه ابتهالَ الأوَّابين، ثم

قولُه: (وقولٌ آخَرُ)، يجوزُ أن يُحمَلَ على بِدَعِ التفاسير؛ لأنّ التفسيرَ الصّحيحَ شَرْطُه أن يكونَ مُطابقاً للّفظِ مِن حيثُ الاستعمالُ، سليماً منَ التكلُّف، عَرِيّاً عن التعسُّف، أرادَ هذا المفسِّرُ أنّ قولَه تعالى: ﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مُطابق، والمقامُ يقتضي الحَمْلَ على معانٍ متعدِّدة، سَلِمَ، سَلّم، وأسلَمَ، وسالَمَ، واستَسْلَم، أي: سَلِمَ منَ الشِّركِ والمعاصي، وسَلّمَ نفْسَه وابنَه لحُكم الله عَزّ وجَلّ، وسالَمَ أولياءَ الله تعالى وحارَبَ أعداءَه، وأسلَمَ حيثُ نظَرَ فعرَفَ مِن قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، واستَسْلَم: انقادَ لله تعالى وأذْعَنَ لعبادتِه.

قولُه: (ثم أنْحَى على آلهتِهم). الأساس: انْتَحاهُ: قَصَدَه، وأنْحَى عليه باللّوائم: إذا أقْبَلَ عليه. وعن بعضِهم: وحقيقتُه الإتْيانُ مِن ناحية، وعلى هذا قراءةُ مَن قرَأ: «فاليومَ نُنَجِّيكَ ببَدَنِكَ» أي: نُلقيكَ على ناحية من قارعة الطريق[1].

قولُه: (ثم صَوّرَ المسألةَ في نفْسِه)، يعني في قولِه: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كما قال: قال: «عدُوٌّ لي» تصوير للمسألةِ في نفْسِه على معنى: أنّي فكّرْتُ في نفْسي، إلى آخِرِه، ومعنى قولِه: «حتّى تخلّصَ منها»: أنهُ جَعَلَ تصويرَ المسألةِ كالتخلُّصِ إلى ثناءِ الله تعالى وحَمْدِه وتعظيمِ شأنِه وتعديدِ آلائهِ وهُو قولُه: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ إلى آخِرِه.

---

(١) وقد قرأ بها إسماعيل المكيُّ وابن السُّمَيْفَع وغيرهما. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٥٨، و«البحر المحيط» (٦: ١٠٣).

وَصَلَه بذِكْرِ يومِ القيامة وثوابِ الله وعِقابه، وما يُدفَعُ إليه المشركون يومئذٍ من الندمِ والحَسْرة على ما كانوا فيه مِنَ الضلالِ وتمنِّي الكَرَّة إلى الدنيا ليُؤمِنوا ويُطيعوا.

[﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ * وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ * وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ * فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ ٩٠-٩٥]

الجنَّة تكونُ قريبةً من موقفِ السُّعَداء يَنظرون إليها ويَغتبِطُون بأنهم المحشُورون إليها، والنارُ تكون بارزةً مكشوفةً للأشقياء بمرأًى منهم، يتحسَّرون على أنهم المَسُوقون إليها، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١]، وقال: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الملك: ٢٧]، تُجمَعُ عليهم الغمومُ كلُّها والحَسَرات، فتُجعَلُ النارُ بمرأًى منهم، فيَهلِكون غمًّا في كلِّ لحظةٍ، ويُوبَّخون على

قولُـه: (وتـمَنِّي الكرّة)، عطفٌ على «النّدَم والحَسْرة»، والمرادُ بالدَّفْع في قولِه: «وما يُدفَعُ إليه المشركون» هُو قولُه: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ أي: لَا ينفَعُ شيءٌ قَطُّ، إلّا النّدَمَ على ما فَوّتوا على أنفُسِهم منَ الإتْيانِ بسَلامةِ القلبِ، وإلا الحَسْرةَ على ما كانوا عليه منَ الضّلال، ولا يُمَنِّيهم الكرّةَ إلى الدُّنيا ليؤمنوا ويَتّعِظوا، ومِن ثَمّ خُتِمت هذه القصّةُ بقولِه: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾، إلى قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وهذه الطريقةُ إنّما تَحسُنُ على رأيِ صاحبِ «المِفتاح»[1]، وذلك أن يُحمَلَ قولُه: ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ على معنى لَا ينفَعُ شيءٌ ما حُمِلَ قولُك: لا ينفَعُ زيدٌ ولا عَمْرٌو، على معنى: لا ينفَعُ إنسانٌ ما.

قولُه: (فتُجعَلُ النارُ بمَرْأًى منهم)، إلى آخِره، تفصيلٌ لقولِه: «تُجمَعُ عليهِمُ الغُمومُ كلُّها»، والفاءُ في «فَيهلِكونَ غَـمًّا»: للتسبيبِ لأنّ النظرَ إلى النارِ سببٌ للغَمّ، وفي «فيقالُ لهم»: للتعقيب، أي: إذا قُصِدَ التوبيخُ يقالُ ذلك القَوْلُ. وقولُه: «لأنّهم وآلهتَهم» وقولُه: «وقود النار» تعليلٌ لقولِه: «يوبّخون»، أي: يقالُ لهم: أَيْنَ آلهتُكم؟ وهِي حاضرةٌ معَهم

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

إشراكهم، فيقالُ لهم: أين آلهتُكم؟ هل يَنفعونكم بنُصرتِهم لكم؟ أو هل يَنفعون أنفُسَهم بانتصارهم؟ لأنهم وآلهتَهم وَقودُ النار، وهو قولُه: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ﴾ أي: الآلهةُ ﴿وَٱلْغَاوُۥنَ﴾: وعبَدتُهم الذين بُرِّزتْ لهم الجحيم. والكَبْكَبة: تكريرُ الكَبِّ، جعلَ التكرير في اللفظ دليلاً على التكريرِ في المعنى، كأنه إذا أُلقِيَ في جهنَّم ينكبُّ مرّةً بعد مرة حتى يستقرَّ في قَعْرها. اللهمَّ أجِرْنا منها يا خيرَ مُستجار. ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ﴾: شَياطينُه، أو متَّبِعوه من عُصاة الإنسِ والجنِّ.

[﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ * فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٩٦ - ١٠٤]

يجوزُ أن يُنطِقَ اللهُ الأصنامَ حتى يَصِحَّ التقاوُلُ والتخاصُم. ويجوزُ أن يَجرِيَ ذلك بين العُصاةِ والشياطين. والمرادُ بالمُجرمين الذين أضلُّوهم: رؤَساؤُهم وكُبَراؤهم، كقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وعن

في النار، للتوبيخ، وفي معنى قولِه: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ الترقِّي والمبالغةُ، أي: كيف يُخلِّصونكم مِن عذابِ النار، بل كيف يَقدِرونَ على خَلاصِ أنفُسِهم منها؟ فَوضَعَ ينتصرون، وهُو من انتصَرَ منه، أي: انتَقم، موضعَ الاستخلاصِ مبالغةً وتَهكُّماً. وقولُه: «وهُو قولُه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ بيانٌ لمعنى قولِه: أنّهم وآلهتَهم وَقُودُ النّار». قال الواحِديُّ: وقيل لهم في ذلك اليوم على وَجْهِ التوبيخ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ﴾ أي: يمنعونكم منَ العذاب ﴿أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ يمتنِعُونَ منهُ؟ ثُم يؤمَرُ بهم فيُلقَوْنَ في النّار، فكذلك قولُه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾[1].

قولُه: (**يجوزُ أن يُنطِقَ اللهُ تعالى الأصنامَ**)، يعني: أنّ الضّميرَ في ﴿قَالُواْ﴾ للأصنام والغاوِينَ وجُنودِ إبليسَ، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٦).

السُّدِّيِّ: الأوَّلون الذين اقتدَيْنا بهم. وعن ابنِ جُريج: إبليسُ، وابنُ آدمَ القاتل؛ لأنه أوَّلُ مَن سَنَّ القتلَ وأنواعَ المعاصي. ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ كما نرى المؤمنينَ لهم شفعاءُ من الملائكةِ والنبيِّين ﴿وَلَا صَدِيقٍ﴾ كما نرى لهم أصدقاءَ؛ لأنه لا يَتصادَقُ في الآخرة إلا المؤمنون، وأمّا أهلُ النار فبينَهم التَّعادي والتباغُض، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]؛ أو: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ مِنَ الذين كنّا نَعدُّهم شفعاءَ وأصدقاء؛ لأنهم كانوا يَعتقِدون في أصنامِهم أنهم شفعاؤُهم عند الله، وكانَ لهم الأصدقاءُ من شياطينِ الإنس. **أو أرادُوا: أنهم وَقَعوا في مَهلكة** عَلِموا أنَّ الشُّفعاءَ والأصدقاءَ لا يَنفَعونهم ولا يَدفَعُون عنهم، فقَصَدوا بنَفْيهم نفيَ ما يتعلَّق بهم من النفع؛ لأنَّ ما لا يَنفَعُ: حُكمه حُكمُ المَعدوم. **والحَميم: من الاحتمام؛ وهو الاهتِمام،** ....

قولُه: (**أو أرادوا: أنّهم وَقَعوا في مَهْلَكةٍ**)، يريدُ: دَلّ مجموعُ قولِـهم: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ على سَبيلِ الكِناية وأخْذِ الزُّبدةِ على الإيقاع في الـمَهْلَكة، ثُم الفَرْقُ بيْنَ الوجوهِ الثلاثةِ أنّهم ـ في الأوّل ـ نَفَوا ابتداءً الشُّفعاءَ والأصدقاءَ رأساً، كما قال: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ كما نرى للمؤمنين، ولا صديقَ كما نرى لهم، وفي الثاني: أثبَتوا في الدُّنيا شُفعاءَ وأصدقاءَ، فلمّا أضَلُّوهما هناك نَفوْهُما، وفي الثالثِ: وجَدوهُما حاضرَيْنِ هنالك، لكنْ حينَ لم ينفَعُوهم جعلوهُما كالمعدومينَ؛ لأنّ ما لا ينفَعُ حُكمُه حُكمُ المعدوم، وقد فسّرَ بالوجوهِ الثلاثة قولَه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢].

قولُه: (**والحميمُ: منَ الاحتمام؛ وهُو الاهتمام**)، **النهاية**: وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: أنّ أبا الأعورِ السُّلَميّ قال لهُ: «إنّا جئناكَ في غيرِ مُحِمّة»، يقال: أحَمّتِ الحاجةُ: إذا أهَمّت ولزِمَت(١).

الراغب: الحميمُ: الماءُ الشّديدُ الحرارة، قال تعالى: ﴿وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥]، وسُمّي العَرَقُ حميماً على التشبيه. وقولُه تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ فهُو

---

(١) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (١: ٤٢٨).

وهو الذي يُهِمُّه ما يُهِمُّك. **أو مِنَ الحامَّة بمعنى الخاصَّة**؛ وهو الصديق الخاصّ. فإن قلتَ: لِـمَ جُمع الشافعُ ووُحِّد الصديق؟ قلتُ: لكثرةِ الشُّفعاء في العادةِ وقلَّة الصديق، ألا ترى أنَّ الرَّجل إذا امتُحِنَ بإرهاق ظالمٍ نَهضتْ جماعةٌ وافرة من أهلِ بَلَده لشفاعته؛ رحمةً له وحسبَةً، وإن لم تَسبقْ له بأكثرِهم معرفةٌ؟ وأمّا الصَّديق ـ وهو الصادقُ في ودادِك الذي يُهِمُّه ما أهمَّك ـ **فأعزُّ من بَيْضِ الأَنُـوق**. وعن بعضِ الحُكَماء: أنه سُئل عن الصديق، فقال: اسمٌ لا معنى له. ويجوزُ أن يريدَ بالصديق: الجَمعَ. الكرَّة: الرَّجعة إلى الدنيا. و«لَوْ» في مثلِ هذا الموضعِ في معنى التمنِّي، كأنه قيل: فلَيْت لنا كَرَّة؛ وذلك **لِما بينَ مَعْنَـيَيْ «لو» و«ليتَ» مِنَ التلاقي في التقدير**. ....

القريبُ الـمُشفِقُ، فكأنهُ الذي يحتَدُّ حمايةً لِذَويه، واحتَمّ فلانٌ لفلان: احتَدّ، وذلك أبلغُ من اهتَمّ، لِـما فيه مِن معنى الاحتمام، وعُبِّـرَ عنِ الموتِ بالحِمام[1] كقولِـهم: حُمّ كذا، أي: قُدِّرَ، والحُمّى سُمِّيَت بذلك إمّا لِـما فيها منَ الحرارةِ الـمُفرِطة، وعلى ذلك قولُه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه: «الحُمّى مِن فِيح جهنّم»[2]، وإمّا لِـما يَعرِضُ فيه منَ الحَميم، أي: العَرَق، وإمّا لكونِها مِن أمَاراتِ الموت؛ لقولِـهم: الحُمَّى بَريدُ الموت، وقيل: بابُ الموت[3].

قولُه: (**أو منَ الحامّةِ بمعنى الخاصّة**)، **الأساس**: وهُو مولايَ الأحمُّ، أي: الأخصُّ والأحَبُّ.

قولُه: (**فأعزُّ مِن بيضِ الأنـوقِ**)، **الجوهري**: الأنُوقُ، على فَعُول: طائرٌ، وهُو الرَّخْمَةُ، وفي الـمَثل: أَعَزُّ مِن بَيْضِ الأَنُـوق؛ لأنّها تُحرِزُه ولا يكادُ يُظفَرُ بها، لأنّ أوكارَها في رؤوس الجبالِ والأماكنِ الصّعبةِ البعيدة.

قولُه: (**لِما بيْنَ مَعْنَـيَيْ «لو» و«ليت» منَ التلاقي في التقدير**)، بيانٌ لوَجْه العلاقة، يعني: كما يُقَدّرُ بـ«لو» غيرُ الواقع، نحوَ: لو كان لي مالٌ لَـحَجَجْتُ، يُقَدّرُ بـ«ليتَ» غيرُ الواقع،

(١) في (ح) و(ف): «بالحامّ».

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٢٥٤-٢٥٥.

ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها، ويُحذف الجواب؛ وهو: لَفعَلْنا كَيْتَ وكَيت.

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۝ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۝ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ ١٠٥-١١٠]

القومُ: مؤنَّثة، وتَصغيرها قُوَيْمَة. **ونظيرُ قوله:** ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ـ والمرادُ نوحٌ عليه السلام ـ: **قولُك: فلانٌ** يَركب الدوابَّ ويَلبَسُ البُرودَ، وما له إلا دابَّةٌ وبُرد. قيل:

نحوَ: ليْتَ الشّبابَ يعودُ، وإنّما الفَرْقُ أنّ الثانيَ يُستعمَلُ في طلبِ ما لا يمكنُ حصُولُه حقيقةً، قال صاحبُ «المِفتاح»: إذا قلتَ: لو يأتيني زيدٌ فيُحدِّثَني، بالنّصبِ، طالباً لحُصولِ الوقوع فيما يُفيدُ «لو» مِن تقديرِ غيرِ الواقع واقعاً، وكذا التَمنِّي، فعلى هذا: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ منصوبٌ على جوابِ التمنِّي[1].

قولُه: (**ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها**)، أي: على الامتناع، فعلى هذا ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ معطوفٌ على ﴿كَرَّةً﴾، أي: لو أنّ لنا أن نَكرّ فنكونَ، أي: فأنْ نكونَ، قالهُ أبو البقاءِ[2]، وعن بعضِهم: قولُه: ﴿فَنَكُونَ﴾ في تقديرِ المصدرِ عطفاً على «أنّ»، أي: لو ثَبتَ حصُولُ الكرّةِ فنكونَ منَ المؤمنينَ لَفعَلْنا.

قولُه: (**ونظيرُ قولِه:** ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ... **قولُك: فلان**)، مبتدأٌ وخبر. قال صاحبُ «الانتصاف»: مَن كذّب نبيًّا واحداً فقد كذّبَ وَجْهَ دِلالةِ معجزتِه على الصِّدق، وهذا مشتَركٌ بيْنَ الجميع، فمَنْ كذّب واحداً فقد كذّب الجميع، وهُو معنى قولِه عَزّ وجَلّ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[3] [البقرة: ٢٨٥]، وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّهم لـمّا كَذّبوا نوحاً ومَن قبلَه كذّبوا إرسالَ الله أصلاً، كأنّهم كذّبوا المرسَلينَ، ولـمّا أنكَروا إرسالَ نُوح عليه السّلامُ كأنّهم مُنكِرونَ المرسَلينَ.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٨).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٣).

﴿أَخُوهُمْ﴾؛ لأنه كانَ منهم، من قولِ العَرَب: يا أخا بني تَميم، يريدون: يا واحداً منهم. ومنه بيتُ «الحماسة»:

لا يَسْألُونَ أخاهُم حِينَ يَندُبُهُم   في النائبــاتِ على ما قالَ برْهانا

كان أَميناً فيهم مشهوراً بالأمانة، كمحمّدٍ صلوات الله عليه وسلامه في قُريش. ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ في نُصحي لكم وفيما أدعوكم إليه من الحقّ. ﴿عَلَيْهِ﴾: على هذا الأمر، وعلى ما أنا فيه، يعني: دُعاءَه ونُصحه. ومعنى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾: فاتَّقُوا اللّـهَ في طاعتي، وكرَّره؛ ليؤكِّدَه عليهم ويقرِّرَه في نُفوسِهم، مع تعليقِ كلٍّ واحد منهما بعِلَّة: جَعل علَّة الأوَّل كونَه أميناً فيما بينهم، وفي الثاني حَسمَ طَمَعه عنهم.

قولُه: (لا يَسألونَ أخاهُمْ)، البيت[1]، يَنْدُبهم: أي: يَدعُوهم، يقول: لا يَسألونَ مَن يَدعُوهم إلى الإغاثةِ حُجّةً، ولا يُراجِعونَه في كيفيّةِ ما أَلجَأوا إليهم فيه، لكنّهم يُعجِّلونَ الإغاثة، وعن بعضِهم: الأُخوّةُ إمّا في الدِّين أو في النّسَبِ أو في الشّبه[2]، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] أي: شَبيهتِها في الإعجاز[3].

قولُه: (جَعَلَ علّةَ الأوّل كونه أميناً فيما بينَهم)، يعني: لـمّا قال عليه السّلامُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ رَتّبَ عليه ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، يعني: إذا كنتُ رسُولاً مِن عندِ الله تعالى يجبُ عليكم أن تَعرِفوا مَن أرسَلَني إليكم، ومِن لوازِم المعرفة الخَشْيةُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وإذا كنتُ أميناً يجبُ عليكم أن تُطيعوني؛ لأنّ نُصْحي لا يكونُ عن غَدْرٍ وخيانة، ولـمّا قال: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ رَتّبَ عليه أيضاً ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، يعني: مَن يدعُوكم إلى ما ينفَعُكم دُنيا وديناً بلا شائبةِ طمَع

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «النسبة»، وهو خطأ.

(٣) واشتراكهما في الصحّةِ والإبانةِ والصدق. انظر: «مفردات القرآن» ص٦٨.

[﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ ١١١]

وقُرئ: (وأَتْباعُك) جمعُ تابِـع، كشاهِد وأَشْهاد. أو جمع تَـبَع، كبَطَلٍ وأبطال. والواوُ للحال. وحقُّها أن يُضمَر بعدَها «قَدْ» في: ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾. وقد جُمع الأرذَلُ على الصِّحَّةِ وعلى التكسير في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] والرَّذالة والنذالة: الخِسَّة والدَّناءة. وإنما استَرْذلُوهم لاتِّضاع نَسَبِهم وقلَّةِ نَصيبهم من الدنيا. وقيل: كانوا مِنْ أهلِ الصِّناعات الدَّنِيَّـة، كالحِياكة والحجامة **والصِّناعةُ لا تُزْري بالدِّيانة**، وهكذا كانت قُريش تقول في أصحابِ رسول الله ﷺ، وما زالت أتباعُ الأنبياء كذلك، **حتى صارت من سِماتِهم** وأَماراتهم. **ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سألَ أبا سفيانَ** عن أتباع

يجبُ عليكم طاعتُه، وإذا كان رَبُّ العالَـمينَ هُو الذي يَكفُلُ أجْرَه يجبُ عليكم شُكرُه والحَذَرُ مِن كُفرانِ نعمتِه، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (وقُرِئ: «وأتباعُك»)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: قَـرَأَها ابنُ مسعودٍ والضَّحّاكُ وابنُ السَّمَيْفَع، وفيها وَجْهان، أحدُها: «أتباعُك»: مرفوعٌ بالابتداء، و«الأرذَلونَ»: الخبَرُ، وثانيهما: أن يكونَ «أتباعُك» معطوفاً على الضَّميرِ في «نُؤمن»، أي: نؤمنُ بك **وأتْباعُك** الأرذَلونَ؟ والأرذَلونُ: وَصْفٌ لـ«أتباعك»، ويجوزُ العطفُ لوقوع الفَصْل بقولِه ﴿لَكَ﴾[1].

قولُه: (**والصِّناعةُ لا تُزْري بالدِّيانة**)، أنشَدَ أبو العَتاهيَة في المعنى:

وليـس علـى عـبدٍ تـقيٍّ نقيصـةٌ   إذا صَحّحَ التقوى وإن حاكَ أو حَجَمْ[2]

قولُه: (**حتّى صارت مِن سِماتِهم**)، أي: صارت مُتابعةُ مِنِ اتّضَعَ نسَبُه وقَلَّ نَصيبُه منَ الدُّنيا مِن أَماراتِ مَنِ اتّسَمَ بِسِمةِ النُّبوّة وعلاماتِ مَنِ انتَصَبَ لمنصِبِ الرِّسالة.

قولُه: (**ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سأل أبا سفيان**) روَيْنا عن البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: حَدّثني أبو سُفيانَ مِن فيهِ إلى فِـيّ قال: انطلقْتُ في الـمُدّةِ التي كانت بيني

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٣١)، ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٧٦).

(٢) «ديوان أبي العتاهية» ص٢٠٦.

رسولِ الله ﷺ، فلمّا قال: ضُعفاءُ الناس وأراذِلُهم. قال: ما زالت أتباعُ الأنبياءِ كذلك؟ وعن ابنِ عبّاس: هم **الغاغَةُ**. وعن عِكرمةَ: الحاكَةُ و**الأساكِفة**. وعن مُقاتل: السَّفِلة.

[﴿قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ * وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ * إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ١١٢ - ١١٥]

﴿وَمَا عِلْمِى﴾: وأيُّ شيء عِلْمي؟ والمرادُ: انتفاءُ عِلْمه بإخلاصِ أعمالِهم لله واطِّلاعِه على سرِّ أمْرهم وباطنِه. وإنما قال هذا؛ لأنهم قد طَعَنوا مع استرذالِهم في إيمانهم، وأنهم لم يُؤمِنوا عن نظرٍ وبَصيرة، وإنما آمَنُوا هوًى وبَديهة، كما حكى اللهُ عنهم في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ [هود: ٢٧]. ويجوزُ ....

وبينَ رسُولِ الله ﷺ، قال: فَبيْنا أنا في الشّام إذْ جيء بكتابٍ منَ النبيِّ ﷺ إلى هِرَقْلَ، فقال هِرَقْلُ: هل هاهنا أحدٌ مِن قوم هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنهُ نبيٌّ؟ قالوا: نعَمْ، فدُعِيتُ في نَفَرٍ مِن قُرَيش فأجْلَسوني بيْنَ يدَيْه، وأصحابِي خَلْفي، ثم قال لتُرجُمانِه: سَلْهُ كيف حَسَبُه فيكم؟ قال: قلتُ: هُو فينا ذو حسَب، إلى أنْ قال: اتّبَعَه أشرافُ الناس أم ضُعفاؤهم؟ قلتُ: بل ضُعَفاؤهم، وسَاقَ الحديثَ إلى أنْ قال: سألتُكَ عن أتْباعِه أضُعفاؤهم أو أشرافُهم؟ فقلتُ: بل ضُعَفاؤهم، وهُم أَتْباعُ الرُسل[١]. هذا مُختَصَرٌ مِن حديثٍ طويل.

قولُه: (**الغاغة**)، **الجوهري**: الغاغةُ منَ الناسِ هُم الكثيرُ المختلِطون، وعن بعضِهم: الغاغةُ: السِّفْلَةُ يَصخَبُونَ في الفِتن الناس، ونَعوذُ بالله مِن قوم إذا اجتَمَعوا غلبوا، وإذا تفَرّقوا لم يُعرَفوا.

قولُه: (**الأساكفة**)، **الأساس**: هُو إسكافٌ منَ الأساكفة، وهُو الـخَرّازُ، وقيل: كلُّ صانع.

قولُه: (﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾)، بغيرِ هَمْز، أي: ظاهرَهُ، مِن بَدَا، أي: ظَهَرَ. ويُهمَزُ، أي: قَلّدوكَ بَديهةً مِن غيرِ تَفكُّرٍ وتَروٍّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣).

أن يَتغابى لهم نوحٌ عليه السلام، فيُفسّر قولَهم: الأرذلين، بما هو الرذالةُ عندَه، من سُوءِ

قولُه: (**أن يَتغابى لهم نُوحٌ عليه السلام**)، **النِّهاية**: الغَبِيُّ: القليلُ الفِطْنة، وقد غَبِيَ يَغْبَى غَبَاوةً، ومِن حديثِ عليٍّ: تَغابَ عن كلِّ ما لا يصحُّ لك، أي: تغافَلْ، وفي معناها أنشَدَ صاحبُ «المِفتاح»:

أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولةَ القِرى ... وقد رأَتِ الضِّيفانَ يَنحُونَ منزلي

فقلتُ ـ كأنّي ما سَمعتُ كلامَها ـ: ... همُ الضّيفُ جِدّي في قِراهُمْ وعجِّلي[1]

وعن بعضِهم: التّغابي مِن أخلاقِ الكرام، والتجاهُلُ مِن أخلاقِ السُّفهاء، قال:

ليس الغَبيُّ بسَيِّدٍ في قومِه ... لكنّ سيِّدَ قومِه المتَغابي[2]

وفي الحديث: «عظِّموا أقدارَكم بالتّغابي»[3]، وذلك أنهم لمّا قالوا: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾، وعَنَوا الذين لا نَسَبَ لهم ولا نَصيبَ منَ الدُّنيا، خُيِّلَ لهم أنّهم عَنَوا بالأراذلِ: مَن لا إخلاص[4] لهُ منَ العمَل، ولم يؤمِنْ عن نظرٍ وبصيرة، فأجابهَم بقولِه: ﴿وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۞ إِنۡ حِسَابُهُمۡ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾، أي: ما عِلمي بإخلاصِ أعمالِ الأراذل، ولا ليَ اطّلاعٌ على سَرائرِهم إن كان لهم عمَلٌ سَيِّءٌ أو حسَنٌ، فاللهُ مُحاسِبُهم ومُجازِيهم عليه، كأنهُ أراهم أنهُ ما عرفَ منَ الأراذلِ والأنذالِ إلّا ذلك، ونحوُه سبَقَ في قولِه تعالى: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولِه ﷺ: «سأزيدُ على السّبعينَ»[5]، ثُم جاءه بقولِه: ﴿لَوۡ تَشۡعُرُونَ﴾ تتميماً لِما خطّأَهُم فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقَصَدَ بذلك رَدّ اعتقادِهم وإنكارَ أن يُسَمِّيَ المؤمنَ رَذْلاً وإن كان أفقرَ الناسِ وأوضَعَهم نَسَباً»، قال:

أبي الإسلام لا أبَ لي سِواهُ ... إذا افتَخَروا بقَيْسٍ أو تميمِ[6]

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٤٥.

(٢) ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١: ٩٦) من غير عَزْوٍ لأحد.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في (ح) و(ف): «أخلاق».

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦٦) من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) سبق تخريجه.

الأعمال وفسادِ العَقائد، ولا يلتفتُ إلى ما هو الرذالة عندَهم، ثم يَبني جوابَه على ذلك فيقول: ما عليَّ إلا اعتبارُ الظواهر، دونَ التفتيش عن أسرارِهم والشقِّ عن قلوبهم، وإن كان لهم عملٌ سيِّئ، فاللهُ مُحاسِبُهم ومُجازيهم عليه، وما أنا إلا مُنذِر لا محاسِب ولا مُجازٍ ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ ذلك، ولكنكم تَجهلون فتَنْساقُون مع الجهل حيثُ سيَّركم. وقَصَدَ بذلك ردَّ اعتقادهم وإنكارَ أن يسمَّى المؤمن رَذلاً، وإنْ كان أفقرَ الناس وأوضعَهم نَسَباً، **فإن الغِنى غِنى الدِّين**، والنَّسَبُ نسبُ التقوى. ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يريدُ: **ليسَ مِن شأني أن أتّبع شهواتِكم** وأُطيِّبَ نُفوسَكم بطَرْدِ المؤمنين الذين صَحَّ إيمانُهم طمعاً في إيمانِكم، وما عليَّ إلا أن أُنذِرَكم إنذاراً بيِّناً بالبُرهان الصحيح الذي يتميَّز به الحقُّ من الباطل، ثم أنتم أعلمُ بشأنكم.

فعلى هذا، التعريفُ في ﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾: للجِنس، وعلى الأوّل: للعَهْد، لِـما كان بيْنَ نبيِّ الله ﷺ وبيْنَ القوم ناس أراذلَ باديَ الرأي بزَعْمِهم، ولذلك استَشهَدَ بقولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

قولُه: (رَذْلاً)، بسُكونِ الذّالِ المعجَمة. **الجوهري**: الرّذْلُ: الدُّونُ الخَسِيس.

قولُه: (**فإنّ الغِنَى غنَى الدِّين**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرةِ العَرَض، ولكنّ الغِنَى غِنَى النفْس»[١].

قولُه: (**ليس مِن شأني أن أتّبعَ شَهواتِكم**)، يريدُ أنّ إيلاءَ الضّميرِ حَرْفَ النّفي في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، نحوَ قولِه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، دَلّ على أنّهم زَعَموا أنهُ موصُوفٌ بصفتَيْنِ، إحداهُما: اتّباعُ أهوائهم بطَرْدِ المؤمنينَ؛ لأجْلِ أنْ يؤمنوا. وثانيتُهما: أنهُ نذيرٌ مُبين؛ لأنهُ جوابٌ عن قولِهم: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ فقَصَرَ الحُكمَ على الثاني دونَ الأوّل، وإليه الإشارةُ بقولِه: ما عليّ إلّا أن أُنذِرَكم إنذاراً مُبيناً، إلى قولِه: «ثُم أنتُم أعلمُ بشأنِكم».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤٦) ومسلم (١٠٥١) وغيرهما.

[﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ * قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ * فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ * إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١١٦ - ١٢٢]

ليسَ هذا بإخبارٍ بالتكذيب؛ لعِلْمِه أنَّ عالمَ الغيب والشهادة أعلم، ولكنه أرادَ: إني لا أدعُوك عليهم لـمَا غاظُوني وآذَوْني، وإنما أَدعُوكَ لأجْلِك ولأجل دِينك، ولأنهم كذَّبوني في وَحْيِك ورسالتِك، فاحكُمْ ﴿بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ﴾. والفُتاحة: الحُكومة. والفتَّاح: الحاكم؛ لأنه يَفتَحُ المُستَغلق، كما سُمِّيَ فَيْصلاً؛ لأنه يَفصلُ بين الخُصومات. الفُلْك: السَّفينةُ، وجَمْعُه: فُلْك: قال اللهُ تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢]؛ فالواحدُ بوزن قُفْلٍ، والجمع بوزن أُسْد، كَسروا فُعْلاً على فُعْلٍ، كما كسروا فَعَلاً على فُعْلٍ؛ **لأنهما أخَوان** في قولِك: العَرَب والعُرْب، والرَّشَد والرُّشْد. فقالوا: أَسَد وأُسْد،

قولُه: (**ليس هذا بإخبارٍ بالتكذيب**)، يعني قولَه تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ وذلك أنهم لـمّا توَعّدوا بقولِهم: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾ كان مِن حقِّ الظاهرِ أن يقولَ: يا ربِّ، إنّ قومي أوْعَدوني بأنْ يَرجُموني، لكنْ رفعَ حِصّةَ نفْسِه منَ البين، ورفَعَ قصّةَ ما يتعلّقُ بالدِّين، وقال: يا ربِّ، إنّي لا أدعوكَ عليهم لِـما أوْعَدوني بالرّجْم، وإنّما أدعوكَ لأنّهم كذّبوني في وَحْيِـك، وإلى هذا المعنى أشار قولُه تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وما رَوينا عنِ البخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها: ما انتَقمَ رسُولُ الله ﷺ لنفسِه في شيءٍ قَطّ، إلّا أن تُنتَهَكَ حُرمةُ الله فينتقِم[1].

قولُه: (**لأنهما أَخَوانِ**)، ذكَرَ أبو عليٍّ[2] في «القَصْرِيّات» أنّ الضّمةَ في «فُعَل» مُنزّلةٌ

(١) أخرجه البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧) والإمام مالك (٣٣٥١) وأبو داود (٤٧٨٧) وغيرهم.

(٢) في (ط): «أبو زيد»، وليس بشيء، فـ«القصريات» هو «التذكرة القصرية» أو «المسائل القصرية» لأبي علي الفارسي رحمه الله تعالى.

وفُلْك وفُلْك. ونظيرُه: بعيرٌ هِجان، وإبلٌ هِجان، ودِرْع دِلاص، ودُروع **دِلاصٌ، فالواحد بوزن كِناز**، والجَمْعُ بوزن كِرامٍ. والمَشحُون: المَمْلوء، يقال: **شَحَنَها عليهم خَيْلاً** ورِجَالاً.

[﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ * وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ * فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ ١٢٣ - ١٣١]

قُرِئ: ﴿بِكُلِّ رِيعٍ﴾ بالكسر والفتح؛ **وهو المكانُ المرتفع. قال المُسيَّبُ** بنُ عَلَس:

منزلـةَ الفتحتَيْن في «فَعَل»، يعنـي: أنّ الضمّـةَ التي هِي أثقَلُ الحركاتِ قائمةٌ مقامَ ثنتيْنِ خفيفتَيْن.

قولُه: (**دروعٌ دِلَاصٌ**)، **الأساس**: درعٌ دِلَاصٌ ودلامص، ودروعٌ دِلَاصٌ ودُلُص: مَلْساءُ بَرّاقة.

قولُه: (**فالواحدُ بوَزْنِ كِناز**)، **الأساس**: وكَنْزُ التمر: الوعاء. وكَنَزتُ الجِرابَ فاكتَنَز، إذا ملأتَه جدّاً، وناقةٌ كِنازُ اللّحم.

قولُه: (**شَحَنَها عليهم خيلاً**)، الضّميرُ للمدينة. **الجوهري**: شَحَنْتُ البلدَ بالخيل: ملأتُـه.

قولـه: (**وهُو المكانُ المرتفع**)، **الراغب**: الريـعُ: المكانُ المرتفعُ الذي يبدو من بعيد، الواحدةُ رَيْعةٌ، ورَيْعانُ كلِّ شيء: أوائلُه التي تبدو، وفيه استُعيرَ الرّيعُ للزّيادة والارتفاعِ الحاصل(١).

قولُه: (**قال الـمُسيِّبُ**)، المسيِّبُ: صَحّ بكسرِ الياء، وهُو خالُ الأعشى، سُمِّي مُسيِّباً

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧٢.

فِي الآلِ يَرْفَعُهَا وَيَخْفِضُهَا   رِيعٌ يَلُوحُ كأنَّهُ سَحْلُ

ومنه قولُهم: كم رَيْعُ أرضِك؟ وهو ارتفاعُها. والآيةُ: العَلَم. وكانوا ممَّن يَهتدون بالنُّجوم في أَسْفارِهم، فاتَّخَذوا في طُرُقِهم أَعْلاماً طِوَالاً فَعَبثوا بذلك؛ **لأنهم كانوا مُسْتَغْنِين عنها بالنجوم**. وعن مُجاهد: بنَوْا بكلِّ ريعٍ بُروجَ الحَمَام. والمصانع: مآخِذُ الماء. **وقيل: القُصورُ المشيَّدة والحُصون**. ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ تَرْجُون الخلودَ في الدنيا.

لأن [أباه][١] استرعاهُ إبِلًا فسيَّبَها وأَبْهَلَ أصرَّتها[٢]، فقال لهُ: سَيَّبتَ إبلي، فسُمِّي مسيَّباً[٣].

قولُه: (**في الآلِ يرفَعُها**)، البيت، عَلَس، بفَتْح العَيْنِ المهمَلة: ضَرْبٌ منَ الحِنطة، تكونُ حَبّتانِ في قشرةٍ. **الجوهري**: العَلس: القُراد الضّخم، وبه سُمِّي الرجُلُ. يَصفُ الشاعرُ ظُعُناً.

الآلُ: السّرابُ، والسّحْلُ: الثّوبُ لا يُبرَمُ غَزْلُه. **الجوهري**: السّحلُ: ثوبٌ أبيضُ منَ الكُرْسُفِ مِن ثيابِ اليَمَن.

قولُه: (**لأنّهم كانوا مُسْتَغْنِين عنها بالنُّجوم**)، **الانتصاف**: وليس بعَبَثٍ؛ لأنّ الحاجةَ قد تَدعو إليه لغَيْم مُطبِق أو غيره[٤].

قولُه: (**وقيل: القُصورُ المشيَّدةُ والحُصون**)، هذا أظهَرُ منَ العبَثِ منَ المصانع، لقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾. قال الإمامُ: البناءُ على المرتفَع إنّما كان مذموماً لِدلالتِه على السّرَفِ والخُيَلاء، واتّخاذُ القُصورِ لدِلالتِه على الأملِ الطويلِ والغَفْلةِ عن أنّ الدُّنيا دارُ ممرّ، لا دارُ مقرّ[٥].

---

(١) في الأصول الخطية: «لأنه استرعاه»، والتصويب من «خزانة الأدب» (٣: ٢٢٦).

(٢) يقال: أَبهَلَ الإبلَ وعَبْهَلَها، أي: أهملها، كما في «لسان العرب» لابن منظور (أبهل) و(عبهل).

(٣) وقيل بل سُمِّي ببيتٍ قاله وهو قولُه:

فإنْ سَرَّكم أن لا تؤوب لقاحُكم   غِزاراً فقولوا للمسيَّب يَلْحَقِ

انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٧٤-١٧٥).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٥٧).

أو تُشْبِهُ حالُكم حالَ مَن يَخْلُد. وفي حرفِ أُبيٍّ: (كأنَّكم). وقُرئ: (تُخلَدون) بضمِّ التاء مخفَّفاً ومشدَّداً. ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم﴾ بسَوط أو سَيفٍ كان ذلك ظُلماً وعُلُوّاً، وقيل: الجَبَّار: الذي يَقْتل ويَضْرِب على الغَضَب. وعن الحَسَن: تُبادِرون تَعْجيلَ العذاب، لا تَتثبَّتون متفكِّرين في العَواقب.

[﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٣٢ - ١٣٥]

بالَغَ في تَنبيههم على نِعَم الله؛ حيثُ أَجْمَلَها ثم فَصَّلَها مُستشهِداً بعِلْمِهم؛ وذلك أنه أيقَظَهم عن سِنَة غَفلتِهم عنها حينَ قال: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾، ثم عدَّدها عليهم وعرَّفهم المُنعِمَ بتعديدِ ما يَعلمون مِن نِعْمته، وأنه كما قَدَرَ أن يتفضَّلَ عليكم بهذه

قولُه: (تُشبِهُ حالُكُم حالَ مَن يخلد)، لعلّ هذا واردٌ على الاستعارةِ التمثيليّة، نزّلَ فعلَهم منزلةَ الرجاء، كما في قولِه تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤]، قال: «اذهَبا على رَجائكما وطمَعِكما، وباشِرا الأمرَ مباشرةَ مَن يَرجو ويَطمَعُ أن يُثمِرَ عمَلُه»[١].

قولُه: (كان ذلك ظُلماً وعُلُوّاً)، فيه أنّ قولَه تعالى: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم﴾، فأتى بالجزاءِ نفسَ الشّرطِ للمبالغة، وأوقَعَ ﴿جَبَّارِينَ﴾ حالاً منَ الضّميرِ المرفوعِ في ﴿بَطَشْتُمْ﴾. قال القاضي: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ أي: مُتسلِّطينَ غاشِمينَ بلا رَأْفةٍ ولا قَصْدِ تأديبٍ ونظَرٍ في العاقبة[٢]، وهُو معنى قولِه: «يتَبادَرونَ في تعجيلِ العذاب» أي: تعذيبِ الناسِ.

قولُه: (وأنهُ كما قَدَرَ)، عطفٌ على «تعديد»، أي: عرّفَهمُ الـمُنعِمُ بأنهُ كما قَدّرَ، أشار بهذا إلى اتّصالِ قولِه: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ بما قبلَه.

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ١٧٦-١٧٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

النعمة، فهو قادرٌ على الثواب والعِقاب، فاتَّقوه. **ونحوه قولُه تعالى:** ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ وَاللَّهُ رَءُوفُۢ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]. فإن قلتَ: **كيف قَرَنَ البنينَ بالأنعام؟** قلتُ: هم الذين يُعينونهم على حِفْظِها والقيام عليها.

[﴿قَالُواْ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ * إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ * وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَٰهُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ١٣٦-١٤٠]

فإن قلتَ: لو قيل: أَوَعظتَ أو لم تَعِظ، كانَ أخصرَ، والمعنى واحد! قلت: ليسَ المعنى بواحد، وبينهما فرقٌ؛ **لأنَّ المراد: سواءٌ علينا أفعلتَ هذا الفِعلَ الذي هو الوعظ، أو لم تكن أصلاً مِن أهلِه** ومُباشِريه، فهو أبلغُ في قلَّة اعتدادهم بوَعظِه من قولك: أَمْ

قولُه: (**ونحوُه قولُه تعالى:** ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ وَاللَّهُ رَءُوفُۢ بِالْعِبَادِ﴾)، يعني: ضَمّ وَصْفَ القَهّاريّةِ معَ وَصْفِ الرّحمانيّة.

قولُه: (**كيف قَرَنَ البَنينَ بالأنعام؟**)، يعني: الجَمْعُ بينَهما كالجَمْع بيْنَ البنينَ والأنعام، وأجابَ: أنّهم كانوا أصحابَ مَواشٍ، وجُلُّ اهتمامِهم بشأنِها، مُحتاجينَ إلى مَن يُعينُهم على حِفظِها فمَنّ عليهِم بالبنينَ لذلك، كما أنّ قومَ نُوح عليه السّلامُ كانوا أربابَ بساتينَ وسائرِ الأموال قيلَ لهم: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾ [نوح: ١٢].

قولُه: (**لأنّ المرادَ: سواءٌ علينا أفعَلْتَ هذا الفعلَ الذي هُو الوَعْظُ، أم**[١] **لم تكنْ أصلًا مِن أهلِه**)، يعني: أتَوْا في طَرَفِ الإثباتِ بالفعلِ الصّريح الذي دَلّ على حصُولِه منهُ مرةً، وفي النّفْي باسم الفاعلِ على الاستغراق، نفَوا أن يكونَ مِن زُمرةِ مَن حصَلَ منهُم هذا الفعلُ، واستَهزَأوا فيه، أي: سواءٌ علينا أجَدّدتَ الوَعْظَ أم استَمررْتَ على ما كنتَ عليه منَ الإمساكِ عنهُ والخُمولِ فيه. واعلَمْ أنّ في أكثرِ النُّسَخ: «أو لم تَعِظْ»، بحرفِ الترديد، والصّوابُ «أم» كما هُو في بعضِ النُّسَخ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو».

لَـمْ تَعِظَ. مَن قرأ: (خَلْقُ الأوّلين) بالفتح، فمعناه: أنَّ ما جئتَ به اختلاقُ الأوّلين وتخرُّصهم، كما قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]. أو: ما خَلْقُنا هذا إلا خَلْقُ القُرون الخالية، نَحيا كما حَيُوا، ونموتُ كما ماتوا، ولا بَعْثَ ولا حِساب. ومَن قرأ: ﴿خُلُقُ﴾ بضمَّتَيْن، وبواحدةٍ، فمعناه: ما هذا الذي نحنُ عليه من الدِّين إلا خُلق الأوّلين وعادتُهم، كانوا يَدِينُونه ويَعتقِدونه، ونحن بهم مُقتَدون. أو: ما هذا الذي نحنُ عليه من الحياةِ والموت إلّا عادةٌ لم يَزلْ عليها الناسُ في قديم الدَّهر أَوْ: ما هذا الذي جئتَ به من الكَذب إلا عادةُ الأوّلين، كانوا يُلفِّقون مثله ويُسَطِّرونه.

[﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ * فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ * وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ

قال ابنُ الحاجِب في الفَصْل بيْنَ «أو» و«أم» ـ في قولِك: أزيدٌ عندَك أو عَمْروٌ، وأزيدٌ عندَك أم عَمروٌ ـ: إنّك في الأوّلِ لا تَعلَمُ كونَ أحدِهما عندَه، فأنت تسألُ عنه؛ وفي الثاني تَعلَمُ أنّ أحدَهما عندَه إلّا أنك لا تَعلَمُه بعَيْنِه، فأنت تُطالبُهُ بالتعيين[1]. وذكَرَ كلاماً حاصلُه يَؤُولُ إلى أنّهمُ استعمَلوا الهمزةَ و«أمْ» في معنى التسويةِ مجَرّداً مِن غيرِ استفهام، نحوَ: سواءٌ عليّ أقُمتُ أم قَعدتُ، واستعمَلوا الجُملتَيْنِ، والثانيةُ معطوفةٌ بـ«أوْ» في معنى الحال، كقولِك: أضرِبَ زيداً قام أو قَعَدَ، ثُم قال: فمِثلُ ذلك يَلتبِسُ فيه موضعُ «أمْ» بموضع «أوْ»، وكثيراً ما تَرى في كلام المتأخِّرينَ وأشعارِهم لا يُفرِّقونَ بينَهما، وشَرْطُ استعمالِ «أمْ»: أن تَسبِقَها الهمزة، واستعمالِ «أو»: أن لا تَسبِقَها الهمزةُ[2].

قولُه: (خَلْقُ الأوّلِينَ)، بفَتْح الخاءِ وسُكونِ اللام: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو والكسائيُّ، وبضمِّهما: الباقون[3].

---

(١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩).

(٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩-٢١١).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٨.

بُيُوتًا فَرِهِينَ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [١٤١-١٥٢]

﴿أَتُتْرَكُونَ﴾ يجوزُ أن يكون إنكاراً لأنْ يُترَكوا مُخلَّدين في نَعيمِهم لا يُزالون عنه، وأن يكون تذكيراً بالنِّعمةِ في تَخْلية اللّـهِ إيّاهم وما يَتنعَّمون فيه من الجنّات وغيرِ ذلك، مع الأَمن **والدَّعة**، ﴿فِي مَا هَاهُنَا﴾: في الذي استقرَّ في هذا المكانِ من النعيم، ثم فسَّره بقوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، **وهذا ـ أيضاً ـ إجمالٌ ثم تفصيل**. فإن قلتَ: لِـمَ قال: ﴿وَنَخْلٍ﴾ بعد قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾، والجنَّةُ تتناولُ النخلَ أَوَّلَ شيء كما **يَتناولُ النَّعَمُ الإبلَ كذلك** مِن بين الأزواج، حتى أنهم ليَذكرون الجنَّة ولا يَقصِدون إلّا النخيل؛ كما يَذكُرون النَّعَم ولا يُريدونَ إلا الإبل، قال زُهير:

.... تَسْقِي جَنَّةً سُحُقا

قولُه: **(والدّعَة)، الجوهري**: الدّعَةُ: الخَفْضُ، والهاءُ عِوَضٌ منَ الواو، ورجُلٌ مُتّدِعٌ، أي: صاحبُ دَعَةٍ وراحة.

قولُه: **(وهذا ـ أيضاً ـ إجمالٌ ثُم تفصيل)**، يعني: كما أنّ قولَه: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ مُجمَلٌ، وتفصيلُه: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ واردٌ على المبالغةِ في التنبيهِ على نِعَم الله تعالى، كذلك قولُه: ﴿فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ مُجمَلٌ، وتفصيلُهُ: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ واردٌ على المبالغةِ في التنبيه على نِعَم الله تعالى، وبهذا ظَهَرَ أنّ الوَجْهَ الثاني، وهُو أنْ يكونَ ﴿أَتُتْرَكُونَ﴾ تذكيراً للنِّعمة والهمزةُ للتقريرِ لا الإنكارِ والتوبيخ أَوْلى، لأنهُ أوفَقُ لتأليفِ النّظْم.

قولُه: **(يتناوَلُ النَّعَمُ الإبلَ كذلك)**، أي: يتناوَلُ النّعَمُ أوّلَ شيء الإبِلَ مِن بينِ الأزواج الثمانية المذكورةِ في الأنعام، هذا يختلفُ باختلافِ العُرْفِ والأمكِنة، وقومُ صالح عليه السّلامُ كانوا أعراباً، وأكثرُ بساتينِهم نخيلٌ وأعظمُ أموالِـهم إبِل.

قولُه: **(تَسقي جَنّةً سُحُقا)**، أوّلُه:

قلتُ: فيه وجهانِ: أن يَخُصَّ النخلَ بإفرادِه بعد دُخوله في جُملةِ سائر الشجر؛ تنبيهاً على انفرادِه عنها بفَضْله عليها، وأن يريدَ بالجنَّات: غيرَها من الشَّجر؛ **لأنَّ اللفظَ يَصلحُ لذلك**، ثم يعطفَ عليها النخلَ. **الطَّلعةُ: هي التي تَطلُعُ من النخلة** كنَصْل السَّيف في جَوفه **شَماريخُ** القِنْو. والقِنْو: اسمٌ للخارجِ من الجذعِ كما هو بعُرْجُونه وشَماريخه. **والهَضِيم: اللطيفُ الضَّامِر**، من قولهم: كشحٌ هَضيم، وطَلْعُ إناثِ النَّخل

كأنّ عَيْنـيّ في غـربَيْ مُقَتّلةٍ ... منَ النّواضحِ ....[1]

غَرْبَ: دَلْوي، مُقتّلة، أي: ناقةٌ مُدَلّلة، نَخلةٌ سَحُوقٌ: بعيدةُ الطُّولِ في السماء.

قولُه: (**لأنّ اللّفظَ يَصلُحُ لذلك**)، لأنّ ﴿جَنَّتٍ﴾ مُطلَقٌ يَصلُحُ للكلِّ وللبعض، وقرينةُ إرادةِ البعض: عطفُ ﴿وَنَخْلٍ﴾ عليه.

قولُه: (**الطّلعةُ: هي التي تَطلُعُ منَ النّخْلة**)، **المُغرِب**: الطّلعُ: ما يَطلُعُ منَ النّخلة، وهُو الكُمُّ قبْلَ أن ينشَقّ، ويقالُ لِـما يبدو منَ الكُمّ: طَلْعٌ أيضاً، وهُو شيءٌ أبيضُ يُشبِهُ بلونِه الأُشْنانَ، وبرائحتِه الـمَنِيّ[2].

قولُه: (**شَماريخ**)، **النِّهاية**: العِثْكالُ: العِذْقُ، وكلُّ غصْنٍ مِن أغصانِه شِمْراخ، وهُو الذي عليه البُسْرُ، والعُرْجُونُ: العُودُ الأصفرُ الذي فيه شماريخ العِذْق، وهُو فُعلون منَ الانعراج، وهُو الانعطاف، والواوُ والنُّونُ زائدتانِ.

المُغرِب: العَذْقُ، بالفتح: النّخْلة، وبالكسرِ: الكُبَاسةُ، وهِي عُنقودُ التَّمر.

قولُه: (**والهضيم: اللطيف الضامر**)، **الراغب**: الهَضْمُ: شَدْخُ ما فيه رَخاوة، يقال: هضَمْتُه فانهَضَمَ، وذلك كالقصَبةِ المهضومةِ التي يُزَمّرُ بها، ومِزمارٌ مُهْضَم، وقال تعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ أي: داخلٌ بعضُه في بعض، كأنّما شُدِخَ، والهاضوم: ما يهضم الطعام وبَطْنٌ هَضُوم، وكَشْحٌ مِهْضم، وامرأةٌ هضيمة الكشحَيْن[3].

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» ص٤١.

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٤٢.

فيه لُطف، وفي طلع **الفَحَاحِيل** جَفاء، وكذلك طَلْع البَرْنِيِّ ألطفُ **مِن طَلْع اللَّون**، فذكَّرهم نعمةَ الله في أنْ وَهَبَ لهم أَجوَدَ النخل وأَنفعَه؛ لأنَّ الإناثَ ولَّادة التَّمْر، والبَرْنيُّ: أجودُ التَّمر وأطيبُه. ويجوز أن يُرِيدَ أنَّ نخيلَهم أصابت جَودةَ المنابتِ وسَعةَ الماء، وسَلِمتْ من العاهات، فحَملتِ الحملَ الكثير، وإذا كَثُر الحملُ هَضُم، **وإذا قَلَّ جاءَ فاخراً**. وقيل: الهَضِيمُ: الليِّن النضيج، كأنه قال: ونخلٍ قد أرطَبَ ثَمَرُه. قرأ الحسن: (وتَنْحَتون) بفتح الحاء. **وقُرِئ**: (فَرِهين)، و: ﴿فَٰرِهِينَ﴾. والفَراهة: الكَيْس والنَّشاط، ومنه: خيلٌ فُرْهة. **استُعير لامتثالِ الأمر وارتِسامِه طاعةُ الآمر**

قولُه: (**الفَحاحيل**)، **المُغرِب**: الفُحالُ: واحدُ فَحَاحيلِ النّخلِ خاصّةً، وهُو: ما يُلقَحُ به مِن ذكَرِ النّخْل، والفَحْلُ عامٌّ فيها وفي الحيَوانِ، وجَمْعُه: فُحولٌ وفُحولة[1].

قولُه: (**مِن طَلْع اللّون**)، **المُغْربُ**: اللّوْن: بفتح اللام: الرّديءُ منَ التّمر، وأهلُ المدينةِ يُسَمُّونَ النّخْلَ كلّه ما خَلا البُرْنِيّ والعَجْوةَ: الألوانَ، ويقالُ للنّخلةِ اللّينة: اللُّونةُ، بالكسرِ والضّم[2].

قولُه: (**وإذا قَلّ جاءَ فاخراً**)، **الجوهري**: نخلةٌ فَخُورٌ، أي: عظيمةُ الجِذْع غليظةُ السّعَف. **الأساس**: رُطَبٌ فاخرٌ: كبيرٌ ضَخْم، وتقول: إذا قَلّ التمرُ جاء فاخراً.

قولُه: (**وقُرِئ: «فَرِهِينَ»**)، الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿فَٰرِهِينَ﴾ بالألف. والباقونَ: بغيرِ الألف[3].

قولُه: (**استُعيرَ لامتثالِ الأمرِ وارتسامِهِ طاعةُ الآمر**)، يعني: عُدِلَ عن أن يُقال: ولا تَـمَثّلوا أمرَ الـمُسرفينَ، إلى قولِه: لا تُطيعوا أمرَ الـمُسرِفين، والفَرْقُ أنّ الطاعةَ إنّما تكونُ

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٥).

(٢) المصدر السابق (٢: ٢٥٢).

(٣) فمن قرأ بغير ألفٍ فعلى معنى الأَشَرِ والبَطَرِ، ومن قرأها بالألف فعلى معنى الحِذْقِ والنشاط. انظر: «حجّة القراءات»، ص٥١٩.

المُطاع. أو جُعل الأمْرُ مُطاعاً على المَجاز الحُكْميِّ، والمرادُ الآمِر، ومنه قولُهم: **لك عليَّ أمرةٌ مُطاعة**، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٠]. فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ﴾؟ قلتُ: فائدتُه: أنَّ فسادَهم **فسادٌ مُصْمَت** ليس معه شيءٌ من الصَّلاح، كما تكون حالُ بعضِ المفسِدين مخلوطةً ببعض الصَّلاح.

[﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ * مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ١٥٣-١٥٤]

للآمِرِ لا للأمرِ كما أنّ الامتثالَ يكونُ للأمرِ لا للآمرِ، يقال: أَمَرَ زيداً فأطاعَهَ، ويقال: أَمَرَهُ فامتَثَلَ أمْرَهُ. **المُغرب**: امتَثَلَ أمرَهُ: احتَذاه وعَمِلَ على مِثالِه، وقولُه: مِن عادةِ محمدِ بن الحسَنِ رحمهُ الله في تصانيفِه أن يُمثِّلَ بكتابِ الله تعالى، فكأنّهُ ظَنّ أنهُ بمعنى «يقتدي»، فعَدّاه تعديتَهُ[١].

قولُه: «وارتِسَامِه»، **الجوهري**: رَسَمتُ لهُ كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثَلَهُ.

قولُه: (**على المَجازِ الحُكمِيِّ**)، أي: الإسنادِ المَجازي، قال صاحبُ «المِفتاح»: إنّما سُمّيَ حُكْميًّا لتعَلُّقِه بالحُكم[٢].

قولُه: (**لك عليّ أمْرةٌ مُطاعة**)، **الجوهري**: معناهُ: لك عَلَيّ أمْرةٌ أُطيعُكَ فيها، وهِيَ الـمَرّةُ الواحدةُ منَ الأمر، ولا تقُلْ: إمْرةٌ بالكسر، إنّما الإمْرةُ منَ الوِلاية.

قولُه: (**فسادٌ مُصمَتٌ**)، **المُغرِب**: بابٌ مُصمَتٌ: مُغلَق، وحقيقةُ المُصمَتِ: ما لا جوفَ لهُ، وحائطٌ مُصمَت: لا فُرْجَةَ فيه[٣]. والتركيبُ مِن بابِ الطّردِ والعكس، وفائدتُه التوكيدُ والمبالغةُ كما سيجيءُ في الرُّوم.

---

(١) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٧٣.

(٣) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٨١).

المُسحَّر: الذي سُحِرَ كثيراً حتى غُلب على عقله. وقيل: هو من **السَّحْر: الرِّئة،** **وأنه بَشَر.**

[﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۞ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٥٥ - ١٥٦]

الشِّرب: النَّصيبُ من الماء، **نحو السِّقي** والقِيت؛ للحظِّ من السَّقي والقُوت. وقُرِئ بالضمِّ. رُوي: أنهم قالوا: نُريد ناقةً عُشَراء تَخرجُ من هذه الصَّخرة، فتَلِدُ سَقبًا. فقعد صالحٌ يتفكَّر، فقال له جبريلُ: صلِّ ركعتَيْن وسَلْ ربَّك الناقة، ففَعل، فخَرجتِ الناقة وبَرَكتْ بين أيديهم، **ونُتِجَتْ سَقْبًا** مِثلها في العِظَم. وعن أبي موسى: رأيتُ مَصدَرَها فإذا هو ستُّون ذِراعاً. وعن قَتادةَ: إذا كان يومُ شِرْبها شَربتْ ماءَهم كلَّه، ولهم شِربُ يومٍ لا تَشربُ فيه الماء. ﴿بِسُوٓءٍ﴾: بضَرب أو عَقْرٍ أو غيرِ ذلك. عظَّم اليومَ؛ لحُلول العذاب فيه، ....

قولُه: (مِنَ **السَّحْر: الرِّئةُ**)، **الجوهري:** ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾ يقال: المُسَحَّرُ: الذي خُلِقَ ذا سَحْرٍ[1].

قولُه: (**وأنهُ بَشرٌ**)، عطفٌ ـ مِن حيثُ التفسيرُ ـ على قولِه: «مِنَ السَّحْرِ: الرِّئة»، وفي كلامِه إشعارٌ بأنّ قولَهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ﴾ كنايةٌ عن كونِه بشَراً؛ لأنّ قولَهم: هُو ذو سَحْرٍ: كنايةٌ عنِ الحيَوان، وجَمْعُه بالواوِ والنُّونِ يخُصُّه بالبشَر، وقيل: هُو خبرٌ بعد خَبرٍ لقولِه: «هُو».

قولُه: (**نحوَ السِّقي**)، **الراغب:** يقالُ للنّصيبِ منَ السّقي: سِقْيٌ، وللأرضِ التي تُسقَى: سِقْيٌ، لكونهِما مفعولين كالنِّقْض[2].

قولُه: (**ونُتِجَتْ سَقباً**)، **الجوهري:** السّقْبُ: الذّكرُ مِن ولدِ الناقة، ولا يقالُ للأُنثى: سَقْبةٌ، ولكن: حائل.

---

(١) في (ط): «ذا رِئة».

(٢) «مفردات القرآن» ص٤١٦.

ووصفُ اليومِ به أبلغُ من وصفِ العذاب؛ لأنَّ الوقتَ إذا عظم بسَببِه كانَ موقعُه من العِظَم أشدَّ.

[﴿ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَـٰدِمِينَ * فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٥٧-١٥٩]

ورُوي: أن مِسْطَعًا ألجأَها إلى مَضِيق في شِعْب، فرماها بسَهْم فأصاب رِجلَها فسقطَتْ، ثم ضَرَبَها قُدَار. ورُوي: أنَّ عاقرَها قال: لا أعقرُها حتى ترضَوْا أجمعين، فكانوا يَدخلون على المرأة في خِدْرها فيقولون: أترضَيْن؟ فتقول: نعم، وكذلك صِبيانُهم. فإن قلتَ: لِـمَ أخَذَهم العذابُ وقد نَدموا؟ قلتُ: لم يكن نَدَمُهم نَدَمَ تائبين، ولكن نَدَم خائفين أن يُعاقَبوا على العَقْرِ عقاباً عاجلاً، كمن يرى في بعضِ الأمور رأياً فاسِداً ويَبني عليه، ثم يَندَمُ ويتحسَّر كندامة الكُسَعيِّ. أو: نَدِموا نَدَمَ تائبين ....

قولُه: (ووَصْفُ اليوم به أبلَغُ)، لأنهُ حينَئذٍ مِن بابِ الكناية.

قولُه: (ويتَحسّرُ كندامةِ الكُسَعيِّ)، أي: كتحسُّرِ الكُسَعيِّ عندَ النّدامة. قال الميدانيُّ: هُو رجلٌ مِن كُسَعَةَ، واسمُه مُحارِبُ بنُ قَيْس، أنهُ كان يَرعى إبلاً لهُ بوادٍ مُعْشِب، فبَصُرَ نبعةً[1] في صَخْرة، فأعجَبَتْهُ، فجَعَلَ يتعهّدُها، حتّى إذا أدركَتْ قَطَعَها واتّخَذَ منها قَوْساً وخمسةَ أسهُم، ثُم خرَجَ حتّى أتَى مواردَ حُـمُرٍ[2] فكمَنَ فيها، فمَرّ قطيعٌ فرَمَى عَيراً منها فأنْفَذَ فيه وجازَه، وأصابَ الجَبَلَ فأورَى ناراً، فظَنّ أنهُ أخطأَهُ، هكذا خمسَ مرّات، ثُم عَمَدَ إلى قوسِه فضَرَبَ بها حَجَراً فكسَرَها، فلمّا أصبحَ نظَرَ إلى الحُمُرِ مُطَرَّحةً حولَه، وأسهُمُه بالدّمِ مضَرّجةٌ، فَندِمَ على كسرِ القَوْس، فشَدّ على إبهامِه فقطَعَها، وأنشأ يقول:

نَدِمـتُ نَدامةً لـو أنّ نفسي تُطاوعُني إذَنْ لَقَطعتُ خَمْسي
تَبـيّنَ لي سَـفاهُ الـرأي منّي لعَمْرُ أبيكَ حين كسَرتُ قوسي

---

(١) وهي الشجرة التي يُتَّخَذُ مِن أغصانِها السهام.
(٢) يعني حُمُرَ الوحش.

ولكنْ في غيرِ وقت التَّوبة؛ وذلك عند مُعاينةِ العذاب. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الآية [النساء: ١٨]. وقيل: كانت ندامتُهم على تَركِ الوَلد. وهو بعيدٌ. واللامُ في ﴿العذاب﴾: إشارةٌ إلى ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٥٦].

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ ١٦٠-١٦٦]

أراد بـ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: الناسَ، أي: أتأتُون مِن بين أولادِ آدم ـ على فرطِ كثرتهم، وتفاوُتِ أجناسهم، وغَلبةِ إناثهم على ذُكورهم في الكثرة ـ ذُكرانَهم كأنَّ الإناثَ قد أعوَزْنَـكم؟! أو: أتأتونَ أنتم مِن بين مَن عَداكم من العالَمِين الذُّكرانَ! يعني: إنكم ـ

وقال الفرزْدقُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَـعيِّ لـمَّا غَـدَتْ منِّي مُطلَّقـةً نوارُ[1]

وقال آخَرُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَـعيِّ لـمَّا رأَتْ عينـاهُ ما فعلَتْ يداهُ[2]

قولُه: (ولكنْ في غيرِ وقتِ التّوبة، وذلك عندَ مُعاينةِ العذاب)، فعلى هذا: الفاءُ في ﴿فَأَصْبَحُوا۟﴾ فصيحةٌ، أي: فعَقَروها فرأَوا العذابَ فنَدِموا فأَخَذَهُم العذابُ.

قولُه: (ذُكْرانَهم)، نصبٌ مفعولُ «أتأتونَ».

قولُه: (قد أعوَزْنكم)، أعوَزَهُ الشيءُ: إذا احتاجَ إليه فلم يَقدِرْ عليه.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤٨).

(٢) البيت لمحارب بن قيس كما في «لسان العرب» (كسع).

يا قومَ لوط ـ وحدَكم مختصُّون بهذه الفاحشة. **والعالَمون على هذا القول: كلُّ ما يَنكِحُ** من الحيوان. ﴿مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ يَصلح أن يكون تَبييناً لـ﴿مَا خَلَقَ﴾، **وأن يكونَ للتَّبعيض، ويُراد بـ﴿مَا خَلَقَ﴾: العُضْوُ المُباح منهنَّ.** وفي قراءةِ ابن مسعود: (ما أصلَحَ لكم ربُّكم من أزواجكم)، وكأنهم كانوا يَفعلون مِثْلَ ذلك بنسائهم. العادي: المتعدِّي في ظُلمِه، المتجاوِزُ فيه الحدَّ، ومعناه: أَتَرتكِبُون هذه المعصيةَ على عِظَمِها؟! ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ في جَميع المعاصي، فهذا من جُملة ذاك. **أو: بل أنتم قومٌ أحقّاءُ بأن تُوصَفوا بالعُدوان؛** حيثُ ارتكبتم مِثْلَ هذه العظيمة.

قولُه: **(والعالَمونَ على هذا [القول]: كلُّ ما ينكِحُ)**، أي: الناكحُ، وعلى الأوّل: مُرادُه المنكوحُ، فيَختَصُّ بالعُقَلاء؛ يقال: فلانٌ ناكحٌ بني فلان، أي: ذاتُ الزّوجِ منهم، ونكَحَها زوجُها: وَطِئها، والنّكاحُ في الوطءِ حقيقةٌ، وفي التزوُّج مَجازٌ[1]، ثُم إن العالِمَ إمّا: اسمٌ لذَوي العِلم، فهُو المعنيُّ بقولِه: «مَن عَداكم منَ العالمين»، أو: لكلّ ما عَلِمَ به الخالقُ، فهُو المعنيُّ به بهذا التفسير، فاختَصّ الأوّلَ بالناس، لقرينةِ ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾، والثاني بالحَيوانِ لتلك القرينة، فـ«مِن» ـ على الأوّل ـ بيانٌ للذُّكْران، وعلى الثاني: بيانٌ للضّميرِ في ﴿أَتَأْتُونَ﴾، وعلى الأوّل يجوزُ أن يكونَ تبعيضاً، ذكَرَ في الأعرافِ في قولِه تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] أنّها تبعيضٌ[2].

قولُه: **(وأن يكونَ للتبعيض، ويُرادَ بـ﴿مَا خَلَقَ﴾: العُضوُ المُباح)**، فـ«مِن»: منصوبٌ: بدَلٌ مِن: ﴿مَا خَلَقَ﴾. المعنى: أَتجمَعونَ بيْنَ إتْيانِ الذُّكْرانِ، وتَرْكِ ما أصلَحَ لكُم ربُّكم منَ العُضوِ المُباح في النِّساء؟ ويؤيِّدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ.

قولُه: **(أو: بل أنتُم قومٌ أحِقّاءُ بأنْ تُوصَفوا بالعُدوان)**، هذا مبنيٌّ على أنّ ﴿عَادُونَ﴾ مُطلقٌ، ولا يُقال في أيِّ شيءٍ كان عَداوتُهم، وعلى الأوّل مُجرًى على العموم في جميع ما يَصحُّ فيه العُدوانُ منَ المعاصي.

---

(١) من بداية هذه الفقرة إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٤٥٨).

[﴿قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾ ١٦٧]

﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ﴾ عن نَهْيِنا وتقبيحِ أمْرِنا ﴿لَتَكُونَنَّ﴾ مِن جُملةِ مَن أخرَجْناه مِن بين أظهرِنا وطَرَدْناه من بَلَدنا. ولعلَّهم كانوا يُخرِجون مَن أخرجوه على أسوإ حال: من تعنيفٍ به، واحتباسٍ لأملاكه. وكما يكون حالُ الظَّلَمة إذا أجلَوْا بعضَ مَن يَغضَبُون عليه، وكما كان يَفعلُ أهلُ مكَّة بمن يُريد المُهاجرة.

[﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ * رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ * فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَٰبِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ * إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٦٨ ـ ١٧٥]

و﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ أبلغُ مِن أن يقول: إني لعَمَلِكم قالٍ، كما تقول: فلانٌ من العُلماء، فيكون أبلغَ من قولك: فلانٌ عالِمٌ؛ لأنك تشهدُ له بكونه مَعدُوداً في زُمرتهم، ومعروفةً مُساهَمتُه لهم في العِلْم. ويجوزُ أن يريد: من الكامِلينَ في قِلاكم. والقِلَى: البُغْضُ الشديد،

قولُه: (و﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ أبلَغُ مِن أن يقولَ: إنّي لعَمَلِكم قالٍ)، الانتصاف: كثيراً ما وَرَدَ في القرآنِ خصُوصاً في هذه السُّورة منَ التعبيرِ عن الفعل إلى الصِّفةِ الـمُشتقّة، وجعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع؛ لأنّ التعبيرَ بالفعل يُفهَمُ وقوعُه خاصّةً، وأمّا بالصِّفةِ وجَعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع، فيُفهمُ أمْراً زائداً، وهُو جعْلُ ذلك سِمةً للموصُوف ثابتةَ التعلُّقِ كاللّقَبِ المشهور، ولو قلتَ ـ مكانَ قولِه تعالى: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧] ـ: رَضُوا بأنْ يتخلّفوا، لم يَزِدْ على الإخبارِ بتَخلُّفِهم، والـمَتْلُوّ ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ألحقَهم لَقَباً رَديئاً وصَيّرَهم نوعاً رَذْلاً. تَمّ كلامه[1].

قولُه: (ويجوزُ أن يريدَ: منَ الكامِلينَ)، عطفٌ على قولِه: «كما تقولُ: فلانٌ منَ العلماء»، ومِن حيثُ المعنى اللامُ: للعَهْد، وعلى الثاني: للجِنس، وأُريدَ: قومٌ مشهورون؛ لأنّ الجِنسَ إذا أُطلِقَ على بعضِه في مقامِ المَدْحِ حُمِلَ على الكمال. قال أبو البقاءِ: تقديرُه: إنّي لعمَلِكم

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٣٠).

كأنه بغضٌ يقلي الفؤادَ والكَبد. وفي هذا دليلٌ على عِظَم المعصية، والمراد: القِلى من حيثُ الدِّينُ والتقوى، وقد تَقوى همّةُ الدَّيِّن في دِين الله حتى تقربَ كراهتُه للمعاصي مِنَ الكراهةِ الجِبلِّيَّة. ﴿مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾ مِن عُقوبةِ عَملِهم، وهو الظاهر. ويحتملُ أن يريدَ

لَقالٍ مِنَ القالِين؛ فـ«مِن»: صفةٌ للخبَرِ متعلِّقةٌ بمحذوف، واللامُ متعلِّقةٌ بالخبرِ المحذوف، وبهذا تَخلّصَ مِن تقديم الصِّلةِ على الموصُول، إذْ لو جَعلْتَ ﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ الخبرَ لأعمَلْتَه في ﴿لِعَمَلِكُم﴾[1].

قولُه: (مِن عقوبةِ عملِهم، وهُو الظاهر)، وذلك مِن وجهَيْن، أحَدُهما: أنّ استعمالَ النّجاةِ في الخَلاصِ منَ العقوبة أظهَرُ منَ استعمالِه في العِصمةِ عن الذُّنوب، وثانيهما: دِلالةُ الدُّعاءِ بعدَ قولِهم: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ﴾ إلى آخِره، على أنهُ عليه السّلامُ حصَلَ على يأْسٍ عظيم مِن إيمانِ القوم فأذن بأنّ الإنذارَ لم يُـجدِ فيهم فلم يَبْقَ إلّا حلولُ العذاب.

ولا بدّ مِن تحريرِ هذا المقام والنظرِ فيه بحسَبِ تأْديةِ الألفاظِ للمعاني الواقعة، والواقعُ أنّ القومَ هَلَكوا بعذابَيْن: التدمير، وإمطارِ الحجارة، كما قال: «المرادُ بتدميرِهم: الائتفاكُ»، وأمّا الأمطارُ، فعَن قَتادةَ: أمطرَ اللهُ تعالى على شُذّاذِ القوم حِجارةً، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]، فإذَنْ لا بدّ مِن بيانِ إفادةِ الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ وإفادةِ «ثُمّ» في ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْأَخَرِينَ﴾، ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾، فإذا قُلنا: إنّ «ثُمّ» عطَفَ ﴿دَمَّرْنَا﴾ على ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ يلزَمُ أن يكونَ العذابُ ثلاثةً، فلا بدّ مِن تأويلِ ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ إمّا بمعنى الاستجابة، أي: استجابةُ التّنجيةِ لم تَتخلّف عنِ الدُّعاء، أو تقديرِ الإرادةِ حتّى يصحّ العطفُ، وفي قولِ المصنِّفِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ونَجّيْناهُ المرادُ منهُ: التّنجيةُ منَ العذابِ الكائنِ قبْلَ التدميرِ والإمطارِ لقولِه: «لم يكنِ الغُبُورُ صفتَها[2] وقتَ تَنْجيتِهم»، والمعنى على التأويلِ الصّحيح: قال لوطٌ: ربِّ نَجِّني وأهلي مما يعمَلون، فاستجَبْنا دُعاءه في تَنجِيتِهِ وأهلِه إلّا عجوزاً قَدّرنا غُبورَها، ثُم دَمّرْنا الآخرينَ وأمطَرْنا عليهم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٠).

(٢) يعني امرأةَ لوطٍ عليه السلام.

بالتَّنجِية: العِصْمة. فإن قلتَ: فما معنى قوله: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا﴾؟ قلتُ: معناه: أنه عَصَمَه وأهْلَه من ذلك إلا العَجُوز، فإنها كانت غيرَ مَعصُومةٍ منه؛ لكونها راضيةً به ومُعِينةً عليه ومُحرِّشة، والراضي بالمعصيةِ في حُكم العاصي. فإن قلتَ: كان أهلُه مؤمنين، ولولا ذلك لـمَا طَلَبَ لهم النجاة، فكيف استُثنيَتِ الكافرةُ منهم؟ قلتُ: الاستثناءُ إنما وَقَعَ من الأهل، وفي هذا الاسمِ لها معهم شِركةٌ بحقِّ الزواج وإنْ لم تُشارِكْهم في الإيمان. فإن قلتَ: ﴿فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ صِفةٌ لها، كأنه قيل: إلا عَجُوزاً غابرة، ولم يكن الغُبورُ صِفتَها وقتَ تَنجِيَتِهم. قلتُ: معناه: إلا عجوزاً مقدَّراً غُبورها. ومعنى ﴿ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: في العذاب والهلاك غيرِ الناجِين. **قيل: إنها هلكتْ** مع مَن خَرَجَ مِن القرية بما أُمطِرَ عليهم من الحجارة. والمرادُ بتدميرهم: **الائتِفاكُ بهم**، وأمَّا الإمطار: فعن قتادة: أمطَرَ اللهُ على **شُذَّاذ القوم** حجارةً من السماء فأهلكهم. وعن ابنِ زيد: لم يرضَ بالائتفاك حتى أتبَعَه مطراً من حجارة. وفاعلُ «سَاء مَطَرُ المُنذَرِينَ» ـ ولم يُرد بالمنذَرين قوماً بأعيانهم ـ **إنما هو للجِنْس**، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف؛ وهو مَطرُهم.

قولُه: (**قيل: إنّها هَلَكتْ**)، قيل: هُو بيانٌ لقولِه: «أنّ معنى الغابِرينَ هُو: غَيْرُ النّاجِين؛ لأنّها هَلَكتْ بما وَقَعتْ عليها منَ الحجارةِ معَ قومِها الخارِجينَ مِن تلك البلدة، وهُو المرادُ بكونِها في الغابِرين، لا أنّها كانت في البلدةِ المُوبَقةِ الـمُنقلِبةِ على أهلِها.

قولُه: (**الائتفاكُ بهم**)، أَفَكه عنِ الشيءِ يأفِكُهُ إفْكاً: صَرَفَه، وائتَفَكتِ البلادُ بأهلِها: هَلَكت.

قولُه: (**شُذّاذ القوم**)، وهُمُ الذين يكونونَ في القوم وليسوا مِن قبيلتِهم».

قولُه: (**إنّما هُو للجِنس**)، قيل: لأنّ فاعلَ «ساءَ» و«بئسَ» و«نِعْمَ» مشروطٌ بأنْ يكونَ جِنساً أو مضافاً إلى جِنس؛ ليكونَ المخصُوصُ بالذمِّ تفسيراً له، فيَحصُلُ في الكلام إبهامٌ وتفسير، فيتمكّنُ في الذِّهنِ فَضْلَ تمكُّن، ويحصُلُ به مزيدُ مَدْح أو ذَمّ[1].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الإيضاح في شرح المُفَصّل» (٢: ٩٧).

[﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِذۡ قَالَ لَهُمۡ شُعَيۡبٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ١٧٦-١٨٠]

قُرِئ: ﴿أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ﴾ بالهمزةِ وبتخفيفها، وبالجرِّ على الإضافة، وهو الوجه. ومَن قرأ بالنَّصبِ وزعم أن (لَيْكَةَ) ـ بوزن «لَيْلَةَ» ـ اسمُ بلد؛ فتوهُّمٌ قادَ إليه خطُّ المُصحَف؛ حيثُ وُجِدتْ مكتوبةً في هذه السورةِ وفي سورة صاد بغيرِ ألِف. وفي

قولُه: (قُرِئ: ﴿أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ﴾ بالهمزةِ وبتخفيفها)، الحَرَميّانِ وابنُ عامر: «أصحابُ لَيْكَةَ» بلام مفتوحةٍ من غيرِ همزةٍ بعدها ولا ألفٍ قبلَها وفَتْح التاء، والباقونَ: بالألفِ واللام معَ الهمزةِ وخَفْضِ التاءِ وتخفيفِها، وبالجرِّ على الإضافةِ: شاذّةٌ[1].

قولُه: (ومَن قَرأَ بالنّصبِ وزعَمَ أنّ «لَيْكَةَ» ـ بوَزْنِ «ليلة» ـ اسمُ بلد؛ فتَوهُّمٌ)، قال في «الكواشي»: هذا تَـحكُّمٌ ظاهر، ولعلّه كان معَ آدمَ عليه السّلامُ حينَ عَلّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها وضَبْطَها إلى وقتِ دَعْواه.

وقلتُ: رَوَى الإمامُ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ في «صحيحِه»: الأَيْكة ولَيْكة: الغَيْضَةُ[2].

وقال الزجّاجُ: ويجوزُ ـ وهُو حسَنٌ جدّاً ـ «لَيْكةِ» بغيرِ ألفٍ على الكسر، على أنّ الأصلَ: الأَيْكةُ، وأُلقِيَتِ الهمزةُ فقيل: لَيْكَة، وأهلُ المدينةِ يفتَحون ـ على ما جاء في «التفسير»[3] ـ اسمَ المدينةِ التي كان أُرسِلَ إليهم شُعَيْبٌ عليه السّلامُ. وكان أبو عُبَيدٍ القاسمُ بنُ سَلّام يختارُ هذه القراءةَ، لأنّ «لَيْكَةَ» لا تنصرفُ، وذَكَرَ أنهُ اختارها لـمُوافقةِ الكتابِ معَ ما جاء في التفسير[4]: كان المدينةُ تُسَمّى لَيْكَةَ، وتُسَمّى الغَيْضَةَ التي تَضُمُّ هذا الشجر[5].

---

(١) انظر: حجّة القراءات ص٥١٩.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» كتاب التفسير، سورة الشعراء قبل الحديث (٤٧٦٨)، وليس فيه لفظُ: «الغيضة».

(٣) في (ح) و(ف): «التقسيم».

(٤) من قوله: «اسم المدينة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٨).

المُصحَف أشياءُ كُتبتْ على خلافِ قياس الخطِّ المُصطلَح عليه، وإنما كُتبتْ في هاتَيْن السُّورتَيْن على حُكم لفظِ اللافظ، **كما يَكتُبُ أصحابُ النَّحو: «لانَ» و«لُولى»، على هذه الصُّورة؛ لبيان لفظِ المخفَّف**، وقد كُتِبتْ في سائر القرآنِ على الأصل، والقصَّةُ واحدة، على أن (لَيْكة) اسمٌ لا يُعرف. ورُوي: أنَّ أصحابَ الأيكة كانوا أصحابَ شجرٍ مُلتفٍّ، وكان شجرُهم الدَّوْمَ. فإن قلتَ: هلّا قيل: أخوهم شُعيب، كما في سائر المواضع؟ قلت: قالوا: إنَّ شُعيباً لم يكن من أصحاب الأيكة. وفي الحديث: أنَّ شُعيباً أخا مَدْين، أُرسِلَ إليهم وإلى أصحابِ الأيكة.

[﴿أَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ * وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِ * وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ * وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلۡجِبِلَّةَ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ ١٨١-١٨٤]

الكيلُ على ثلاثةِ أَضرُب: وافٍ، وطَفِيف، وزائد. فأَمَرَ بالواجب الذي هو الإيفاء، ونَهى عن المحرَّم الذي هو التَّطفيف، ولم يَذكرِ الزائد، وكأنَّ تَرْكَه عن الأمر والنهي دليلٌ على أنه إنْ فَعَلَه فقد أَحسَن، وإن لم يَفعَلْه فلا عليه. قُرئ: (بالقُسطاس)

قولُه: (**كما يَكتُبُ أصحابُ النَّحوِ: «لانَ» و«لُولَى»، على هذه الصُّورةِ لبيانِ لفظِ المخفَّف**)، قال الزجّاجُ: الأُولى بسُكونِ اللام وإثباتِ الهمزةِ أجوَدُ اللُّغات، وبعدَها «لُولى» بضمِّ اللام وطَرْح الهمزة، والقياسُ: إذا تحرّكتِ اللامُ أن يَسقُطَ ألفُ الوصل؛ لأنّ ألفَ الوَصْلِ إنّما اجتُلِبَتْ لسكونِ اللام، وقد قُرِئ: «عادَ الُّلولَى»[1] على هذه الُّلغة[2]، فعلى هذا «لانَ» أصلُه: الآنَ، فأُلقِيت حركةُ الهمزةِ الثانية على لام التعريفِ حينَ خُفِّفت، وحُذِفتْ همزتُها فصار: لانَ، ذَكَرَ في كتابِ «خطِّ المصحَفِ» أنّ في مُصحفِ عبدِ الله وأُبـيّ: «لُولَى» بلا همزة.

قولُه: (**الدَّوْم**)، **الجوهري**: هو شجرةُ الـمُقْل.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠].

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٧٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٨٧.

مضموماً ومكسوراً؛ وهو الميزان، **وقيل: القَرَسْطُون**، فإن كانَ من القِسط؛ وهو العَدْل وجُعلتِ العينُ مُكرّرة: **فوَزنُه فُعْلاس**، وإلا فهو رُباعيٌّ. وقيل: هو بالرُّومية العَدْل. يقال: بَخَستُه حقَّه؛ إذا نقصتَه إيَّاه. ومنه قيل للمَكْس: البَخْس، **وهو عامٌّ في كلِّ حقٍّ ثبت لأَحدٍ** أن لا يُهضَم، وفي كلِّ مِلْكٍ ....

قولُه: (**وقيل: القَرَسْطون**)، قيل: القرسطونُ: القَبّان الصّغير، وهُو لغةٌ رومية(١).

قولُه: (**فوَزْنُه: فُعْلاس**)، قيل: فيه نظرٌ، والصّوابُ أنّ وَزنَه: **فُعْلاع**؛ لأنّ التكريرَ يقتضي أن يُوزَنَ بما قبلَه. فإنْ قلتَ: فعَلَ ذلك لعَدَم «فُعْلاع» كما قيل في بُطْنان؟ قلتُ: ذلك لوجودِ «فُعلانَ»، نحو عُثمانَ وغُفران، وأمّا فُعْلاسٌ فلم يوجَدْ أصلاً. وأيضاً فقد نتكلّمُ هنا على فَرْضِ كونِه منَ القِسطِ وتكريرِ العَيْن، فعلى هذا يجبُ التعبيرُ عنهُ بما تَقدّمَه جَزْماً.

فإنْ قيل: عدولُ المصنِّف إلى أنّ وَزْنَه «فُعْلاسٌ» إشارةٌ إلى أنهُ ليس هذا بالحقيقة تكريراً للعَيْن، فإنّ العينَ لا تُضاعَفُ وحدَها مَع تخَلُّل اللام؛ لِـما يَلزَمُ منَ الفَصْل الممتنع عندَهم، ولذلك قالوا: لا تُزادُ الفاءُ وحدَها مطلقاً.

قلتُ: قد صَرّحَ بتكريرِ العَيْن، فكيف يُحْمَلُ على ذلك، فهُو واردٌ عليه مِن هذا الوجه أيضاً، إلّا أن يُقالَ: في عبارتِه تساهُلٌ، على أنّ الكوفيِّينَ يُـجوِّزونَ مثْلَ هذه الزِّيادة.

قولُه: (**وهُو عـامٌّ في كلِّ حقٍّ ثبَتَ لأحد**)، ففي الكلام ترَقٍّ، ذَكَرَ أوّلاً الأمرَ بإيفاءِ الكَيْل، وأكّدَه بقولِه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ﴾ على الطَّرْدِ والعكس، ثُم ترَقّى إلى الأمرِ بالعَدْلِ في الموازين فإنّها أكثرُ استعمالاً منَ المكاييل، ثُم جاء بهذا العامِّ، ثُم بأعمّ منهُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، فإنّ بَخْسَ الأشياءِ أعمُّ مِن أن يكونَ في المِكيالِ أو الميزان، والعُثُوُّ أعَمُّ مِن تنقيصِ الحقوقِ وغيرِه من أنواع الفساد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وذلك نحوَ قَطْع الطريقِ والغارةِ وإهلاكِ الزروع».

---

(١) وذكره الجواليقي في «المُعَرّب» ص٢٧٥، أعني القبّان، ولم يذكر القرسطون.

أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه ولا يُتَحيَّف منه، ولا يُتصرَّف فيه إلا بإذْنِه تصرُّفاً شرعيًّا. يقال: عَثِيَ في الأرض وعَثَى وعاثَ، وذلك نحو: قَطْعِ الطريق، والغارةِ، وإهلاكِ الزُّروعِ، وكانوا يَفعلون ذلك مع تولِّيهم أنواعَ الفساد، فنُهُوا عن ذلك. **وقُرِئ: (الجُبُلَّة)** بوزن **الأُبُـلَّة**. و: (الجِبْلة) بوزن الخِلْقة، ومعناهنَّ واحد، أي: ذوي الجِبلَّة، وهو كقولك: والخَلْقَ الأوَّلين.

[﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ * وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ ١٨٥-١٨٦]

فإن قلتَ: هل اختلفَ المعنى بإدخالِ الواو هاهنا وتَرْكِها في قصَّة ثمود؟ قلتُ: **إذا دَخلتِ الواوُ فقد قُصِد مَعْنيانِ** كلاهما مُنافٍ للرسالة عندهم: التَّسحِيرُ والبَشَريَّة،

قولُه: (**أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه**)، قال نورُ الدِّين الحكيمُ: هذا الاستعمالُ غيرُ مُوافِقٍ لِـما ذَكَرَهُ في «المفصّل»[1] في قولِه: غَصَبْتُ عليه الضَّيْعةَ.

منَ «الصِّحاح». الغَصْبُ: أخْذُ الشيءِ حُكماً ظُلْماً، تقولُ: غصَبْتُهُ منه، وغصَبْتُه عليه. فما في «المفصّل» هُو الصّحيحُ الـمُعَوّلُ عليه، والعُذرُ في هذا الاستعمالِ أنهُ على تقديرِ أنْ لا يَغصِبَ مالكَه حالَ كونِه مُتسلِّطاً عليه شَرْعاً.

قولُه (**وقُرِئ: «الجُبُلّة»**)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الحسَنِ بخلافٍ[2] وأبي حُصَينٍ[3].

قولُه: (**الأبـُلّة**)، **الجوهري**: الأُبـُلّةُ، بالضمّ وتشديدِ اللام: الفِدْرةُ[4] منَ التّمر، أي القطعة، والأُبلّةُ: اسمُ مدينةٍ إلى جنبِ البصرة.

قولُه: (**إذا دخَلتِ الواوُ فقد قُصِدَ معنَيانِ**)، إلى آخِرِه. فإنْ قلتَ: هذا بيانُ خاصيّةِ

---

(١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري (٢: ٤٩).

(٢) يعني بخلافٍ في الروايةِ عنه.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٣٢).

(٤) بالفاء والدال الساكنة، وهي القِطعةُ من الشيء.

وأنَّ الرسولَ لا يجوزُ أن يكون مُسحَّرًا، ولا يجوزُ أن يكون بَشَراً، وإذا تُركت الواوُ فلَمْ يُقصَد إلا معنًى واحد؛ وهو كونُه مُسحَّرًا، ثم قرّر بكونه بشراً مِثْلَهم. فإن قلتَ: «إنْ» المخفَّفة من الثقيلة ولامُها كيف تفرَّقتا على فعل الظنِّ وثاني مفعولَيْه؟ قلتُ: أصلُهما أن يتفرَّقا على المبتدأ والخبر، كقولك: إنْ زيدٌ لَـمُنطلِق، فلمّا كان البابانِ ـ أعني: بابَ «كان» وباب «ظننت» ـ من جنسِ باب المبتدأ والخبر، فُعل ذلك في البابَيْن، فقيل: إنْ كان زيد لَمُنطلِقاً، وإنْ ظننتُه لَمُنطلِقاً.

التركيبِ، فما بيانُ الأبلغيّةِ واختصاصِ الواوِ بموضعٍ دونَ موضع؟ قلتُ: التركيبُ بدونِ الواوِ في قصّةِ ثمودَ يُفيدُ التوكيدَ والتقرير، والقطعَ بأنّهُ بشَرٌ مثلُهم، أي: لا ينبغي أن نؤمِنَ برِسالاتِك إلا بشيءٍ تمتازُ به عنّا؛ ولهذا قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، والقومُ أنصَفوا في الطلَب، ولهذا قال: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ﴾، وأمّا قومُ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ فإنّهم أثبَتوا له شيئَيْن: كونَه مُسَحّراً، وكونَه بشَراً مِثلَهم، كلُّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ في الـمَنْع مِن كونهِ رسُولاً، يعني: نحن وأنتَ في عَدَم صَلاحيّة الرِّسالةِ لكونِنا بشَراً سواءٌ، ولكَ المزيدُ علينا في كونِك مُسَحّراً دونَنا، ثُم أكّدوا ذلك بقولِـهم: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾، والظّنُّ بمعنى اليقين؛ ولذلك أدخَلَ «إنّ» واللام. ولمّا كان هذا الرّدُّ أبلَغَ منَ الأوّلِ ما طلَبوا البُرهانَ كما طلَبوا، حيث قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، بل قطَعوا بما يَدُلُّ على اليأْسِ مِن إيمانِهم بقولِـهم: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ استهزاءً كما قَطَعَ قُرَيشٌ بقولِـهم: ﴿إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وإلى هذا المعنى رَمَزَ بقولِه: «ولو كان فيهم أدنَى مَيْل إلى التصديق لَما أخطَرُوهُ ببالِـهم»، ثُم بيّنَ اللهُ تعالى استمرارَهم على ما كانوا عليه بقولِه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ﴾ أي: استَمرُّوا على ذلك وكذّبوه تكذيبا غِبَّ تكذيب، هذا معنى الفاءِ والتكريرِ في ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾، واتّصلَ بذلك عذابُ يوم الظُّلّة.

انظُرْ أيُّها المتأمِّلُ في إعجازِ التنزيل ومواقع هذه الحروفِ الثلاثة، أعني: الواوَ والفاءَيْن، لئلّا تَغفُلَ عن موقع كلِّ حرف، فتكونَ أهلاً لأن تخوضَ فيه، والحمدُ لله الذي هَدانا لهذا وما كنّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله.

[﴿ فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ١٨٧]

قُرِئَ: ﴿كِسَفٗا﴾ بالسكونِ والحركة، وكلاهما جمع كِسْفة، نحو: قِطَع وسِدْر. وقيل: الكِسْف والكِسْفة، كالرِّيع والرِّيعة؛ وهي القِطْعةُ. وكَسَفَه: قَطَعه. والسَّماء: السَّحابُ، أو المُظِلَّة. وما كان طلبُهم ذلك إلا لتَصميمِهم، كالجُحود والتكذيب، ولو كان فيهم أدنى مَيْلٍ إلى التصديق لـمَا أخطَرُوه ببالهم فضلاً أن يَطلُبوه. والمعنى: إنْ كنتَ صادقاً أنك نبيٌّ، فادعُ اللّـهَ أن يُسقِط علينا كِسفًا من السماء.

[﴿ قَالَ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ ١٨٨]

﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ يريد: أنَّ اللّـهَ أعلمُ بأعمالكم وبما تَستوجِبُون عليها من العِقاب، فإنْ أراد أن يُعاقِبَكم بإسقاط كِسف من السماءِ فَعَل، وإن أراد عِقاباً آخرَ فإليه الحُكْمُ والمَشيئة.

[﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمِ ٱلظُّلَّةِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ * إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٨٩]

﴿فَأَخَذَهُمۡ﴾ الله بنحو ما اقتَرحُوا من عذابِ الظُّـلَّة إنْ أرادوا بالسَّماء السَّحابَ،

قولُه: (قُرِئَ: ﴿كِسَفٗا﴾ بالسكونِ والحركة)، بالحركة: حَفْصٌ، والباقونَ: بالسُّكون[1].

قولُه: (﴿فَأَخَذَهُمۡ﴾ الله بنحوِ ما اقتَرحوا مِن عذابِ الظُّلة)، يعني: الظُّلَةُ في عذابِ يوم الظُّلةِ عَيْنُ السماءِ في قولِه: ﴿كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ فالسماءُ إن أُريدَ بها السحابُ فأخَذهمُ اللهُ تعالى بنَحْوِ ما اقتَرحوا وإن أُريدَ به الـمُظلّةُ فقد خالَفَ بهم.

وقلتُ: الـمُخالَفةُ أنسبُ على أن يُفسّرَ قولُ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ على غيرِ ما فَسّرَه المصنِّفُ بأنْ يُجعَلَ مِن بابِ الأُسلوبِ الحكيم؛ فإنّهم حينَ طلَبوا إسقاطَ الكِسَفِ مِنَ السماءِ

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٠.

وإن أرادوا المُظِلَّة فقد خالفَ بهم عن مُقترحِهم. يُروى: أنه حَبَسَ عنهم الريحَ سبعاً، **وسلَّط عليهم الوَمَدَ**، فأخذ بأنفاسِهم لا ينفعُهم ظلٌّ ولا ماءٌ ولا سَرَب، فاضطُرُّوا إلى أن خَرَجُوا إلى البَرِّيَّة فأظلَّتْهم سحابةٌ وَجَدُوا لها بَرداً ونَسيماً، فاجتمعُوا تحتَها، فأَمطرتْ عليهم ناراً فاحتَرقُوا. ورُوي: أنَّ شُعيباً بُعث إلى أُمَّتَيْن: أصحابِ مَدْيَن، وأصحابِ الأَيكة، **فأُهلِكَتْ مدينُ بصيحةِ جبريل**، وأصحابُ الأيكة بعذابِ يوم الظُّلَّة. فإن قلتَ: **كيف كُرِّر في هذه السورةِ** في أوّلِ كل قصةٍ وآخرِها ما كُرِّر؟ قلتُ: كلُّ قصّة منها كتنزيلٍ برأسه، وفيها مِنَ الاعتبار مثلُ ما في غيرِها، فكانت **كلُّ واحدة منها تُدلي بحقٍّ** في أن تُفتتَحَ بما افتُتِحَتْ به صاحبتُها، وأن تُختَتَمَ بما اختُتِمَتْ

عِناداً وجُحوداً، قال: ربِّي أعلمُ بعمَلِكم وبما تَستحقُّونَه منَ العذاب؛ فإنهُ فوقَ ما تَطلُبونَه؛ ولذلك عاقَبَهم بحَبْسِ الرِّيح، وتَسليطِ الوعد، ثُم أمطَرَت عليهم ناراً فاحتَرقوا كما قال[1].

قولُه: (**وسَلّطَ عليهمُ الوَمَدَ**)، **الجوهري**: الوَمَدُ والوَمَدةُ بالتحريك: شِدّةُ حَرِّ اللّيل.

قولُه: (**فأُهلِكَتْ مَدْيَنُ بصَيْحةِ جبريلَ عليه السّلامُ**)، قالوا: الصّوابُ: بِرَجْفةِ الأرض، لقولِه تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ [الأعراف: ٩١]، والصّيْحةُ كانت لقوم صَالح عليه السّلامُ، لقولِه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [المؤمنون: ٤١]، وفيه نظر، لما ورد في سورة الأعراف في حق قوم صالح وشعيب: الرجفة، وفي سورة هود في حقهما: الصيحة[2].

قولُه: (**كيف كرّرَ في هذه السُّورة**)، يعني قولَه: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ وفي آخِرِها: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾.

قولُه: (**كلُّ واحدةٍ منها تُدلي بحقّ**)، **الأساس**: ومنَ المَجَازِ: أَدْلَى بحقِّه وحُجّتِهِ: أحضَرَها، وأدْلَى بمالِ فلانٍ إلى الحُكّام: رَفَعَه.

---

(١) من قوله: «وقلت: المخالفة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «وفيه نظر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

به، ولأنَّ في التكريرِ تقريراً للمَعاني في الأنفُس، وتثبيتاً لها في الصُّدور، ألا ترى أنه لا طريقَ إلى تحفُّظ العلوم إلا تَردِيدُ ما يرادُ تحفُّظه منها، وكلَّما زاد ترديدُه كان أمكنَ له في القلب وأرسخَ في الفهم وأثبتَ للذِّكر وأبعدَ في النسيان؟ ولأنَّ هذه القِصصَ طُرِقتْ بها آذانٌ وُقْرٌ عن الإنصاتِ للحق، وقلوبٌ غُلف عن تدبُّره، فكُوثِرَتْ بالوعظ والتذكير، ورُوجِعتْ بالترديدِ والتكرير لعلَّ ذلك يفتحُ أُذناً، **أو يفتق ذِهناً**، أو يَصقُلُ

قولُه: (أو يَفْتِقُ ذِهْناً)، مِن فَتْقِ الفجرِ: انشقاقِه، لعلّه أَخَذَهُ مِن قولِه تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أو منَ الفَتْقِ الذي هُو بمعنى الافتضاض تشبيهاً للنكاح بالأبكار[١].

ذكَرَ مِن فوائدِ التكريرِ وعَدّها خِصالاً ثلاثاً، أولاها: أنّ الفائدةَ راجعةٌ إلى القَصَص وأنّ كلّ واحدةٍ منها كافيةٌ في الاعتبارِ مَزْجَرةٌ للزاجِرين.

وثانيتُها: الدِّلالةُ على أنّ التكريرَ في نفسِه مفيدٌ ومؤثِّرٌ في نفْسِه وبه تحصُلُ الـمَلَكاتُ.

وثالثتُها: أنّ الفائدةَ راجعةٌ إلى المخاطَبينَ ومُؤْذِنةٌ بأنّهم منَ المصمِّمينَ الذين لا تنجَعُ فيهمُ الـمَواعظُ مرّةً أو مرّتَيْن، وهذا الوجهُ هُو المقصُودُ في الإيرادِ في هذه السُّورة؛ لأنّ السُّورةَ مِن مُفتتَحِها إلى مُختتَمِها مشحونةٌ بذِكْرِ المُعانِدينَ مِن قوم رسُولِ الله ﷺ، وذِكْرُ القَصَص لوعيدِهم وتسليةً لقلبِ حبيبِه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ومعَ ذلك لا يُنافي اعتبارَ الفائدَتيْنِ الأخيرتَيْن، ومِن ثَمّ وصَلَ قولَه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ بقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۞ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ أي: حَفَّظَكَهُ وأثْبَتَهُ في قلبك إثباتَ ما لا يُنسَى حتّى اتّصَلَ بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بياناً لعِنادِهم، وتقريراً بأنّ كلاً منَ القَصَص مستقِلّة. قال القاضي: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تقريرٌ لحقيقةِ تلك القَصَص، وتنبيهٌ على إعجازِ القرآنِ ونُبوّةِ محمدٍ ﷺ، فإنّ الإخبارَ عنها ممّن لم يتعلّمْها لا يكونُ إلا وَحْياً منَ الله تعالى[٢].

---

(١) في (ح) و(ف): «بالإنكار» بالنون، وفي (ط): «تشبيهاً للنكات بالأفكار»، والجادَّةُ ما أثبتناه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٢).

عَقْلاً طالَ عهدُه بالصَّقل، أو يَجْلُو فَهمًا قد غطَّى عليه تراكُمُ الصَّدأ.

[﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ * وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ١٩٢ - ١٩٦]

﴿وَإِنَّهُۥ﴾: وإنَّ هذا التنزيلَ، يعني: ما نُزِّلَ من هذه القِصَصِ والآيات. والمراد بالتنزيل: المُنزَّل. والباءُ في ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ﴾ و(نَزَّلَ به الرُّوحَ) على القراءتَيْن للتَّعدية. ومعنى (نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ): جَعل اللهُ الرُّوحَ نازلاً به ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ أي: حفَّظَكَه وفهَّمَك إيّاه، وأثبتَه في قلبِك إثباتَ ما لا يُنسى، كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]. ﴿بِلِسَانٍ﴾ إمّا أنْ يتعلّق بـ﴿ٱلْمُنذِرِينَ﴾، فيكون المعنى: لتكونَ مِنَ الذين أَنذَروا بهذا اللسان، وهم خمسة: هـودٌ، وصالح، وشُعيب، وإسماعيلُ، ومحمَّدٌ عليهم السلام.

قولُه: (على القراءتَيْن للتّعدية)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «نَزَّلَ به» بتشديدِ الزّاي «الرُّوحَ الأَمِينَ» بنَصْبِهما[1]، والباقونَ: بتخفيفِ الزّاي والرّفع للاسمَيْنِ.

قولُه: (ومعنى «نَزَّلَ به الرُّوحَ»: جَعَلَ اللهُ تعالى الرُّوحَ نازِلاً به ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾)، هذا بيانُ اتّصالِ ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ بقولِه: ﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وكيفيّةِ التنزيل مِن ربِّ العالَمين، يعني: كان ذلك التنزيلُ بواسطةِ مَلَكٍ مُقرّبٍ مُطاع عندَ ذي العَرْش مَكِين، وفيه رَمْزٌ إلى قولِه بعدَ ذلك: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ * وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، ثُم في تعلُّقِ ﴿بِلِسَانٍ﴾ بقولِه: ﴿نَزَلَ﴾ تتميمٌ لهذا المعنى؛ ومِن ثَمّ قال: «وفي هذا الوجهِ أنّ تنزيلَه بالعربيّة... تنزيلٌ لهُ على قلبِك»، وفي اختلافِ مجيء ﴿لِسَانَ﴾ منَ التنكيرِ في التنزيل، والتعريفِ في التفسيرِ، حيث قال: «المعنى: نَزّلَه باللِّسانِ العربيِّ» الإشارةُ إلى أنّ الأصلَ التعريفُ فيه؛ وأنهُ للعَهْد، وأُوثِرَ التنكيرُ في التنزيل؛ ليُؤْذِنَ بالتعظيم والتفخيم.

---

(١) وحُجَّتُهم أن ذلك أتى عَقيبَ الخبرِ عن تنزيل القرآن وهو قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والتنزيل مصدر «نَزَّلَ» بالتشديد. فكأن قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ كان مردوداً على ما تقدّمه من ذِكرِ الله تعالى ليكون آخِرُ الكلامِ منظوماً على لفظِ أولِهِ إذ كان على سياقه. انتهى بحروفه من «حجّةِ القراءات» ص٥٢١.

وإمّا أن يتعلّق بـ﴿ نَزَلَ ﴾، فيكونَ المعنى: نزّله باللسان العربيِّ؛ لتُنذِرَ به؛ لأنه لو نزَّله باللِّسان الأعجميِّ، لتجافَوْا عنه أصلاً، ولَقالوا: ما نصنع بما لا نَفهمُه، فيتعذَّرُ الإنذارُ به. وفي هذا الوجه: أنَّ تنزيلَه بالعربيَّة التي هي لسانُكَ ولسانُ قومك تنزيلٌ له على قلبك؛ لأنك تَفهمُه وتُفهِّمُه قومَك، ولو كان أعجميًّا لكان نازلًا على سَمْعِك دونَ قلبك؛ لأنك تَسمعُ أجراسَ حُروفٍ لا تَفهم معانِيَها ولا تَعِيها، وقد يكونُ الرَّجل عارفاً بعدَّة لُغات، فإذا كُلِّم بلُغته التي لُقِّنها أولاً ونشأ عليها وتطبَّع بها، لم يكن قلبُه إلا إلى مَعاني الكلامِ يَتلقَّاها بقَلْبه ولا يكاد يَفطنُ للألفاظ كيف جَرَت، وإن كُلِّم بغير تلك اللُّغة وإنْ كانَ ماهراً بمعرفتها، كانَ نَظرُه أولاً في ألفاظها ثُمَّ في مَعانيها، فهذا تقريرُ أنه نَزَلَ على قلبِه لنُزولِه بلسانٍ عربيٍّ مُبين. ﴿وَإِنَّهُۥ﴾: وإنَّ القرآنَ، يعني: ذكْرَه مُثبَتٌ في سائرِ الكُتب السماويّة. وقيل: **إنَّ معانِيَه فيها**، وبه يُحتجُّ لأبي حَنيفة رحمه الله

قولُه: (**وقيل: إنّ معانيَه فيها**)، وفيه إشعارٌ بأنّ الوَجْهَ هُو الأوّلُ؛ لأنّ المقصُودَ في الإيرادِ إثباتُ النُبوّة، وتقريعُ الـمُكذِّبينَ على أنّ القرآنَ المجيدَ نازلٌ مِن عندِ الله نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ، وأنهُ ليس مِن قَبيلِ إلقاءِ الجِنِّ: ﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾، وفي قولِه: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ ﴾ إيماءٌ إلى بيانِ إعجازِه، وأنهُ بنفسِه دليلٌ بيِّنٌ على حقيقتِه، ومعَ ذلك أنهُ مذكورٌ في كتُبِ الأوّلينَ، ومُبشّرٌ على لسانِ الأقدَمين، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ والضميرُ في ﴿يَعْلَمَهُۥ﴾ راجعٌ إلى القرآن، ولذلك قال: ﴿ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [القصص: ٥٣]. ولقد أنصَفَ المصنِّفُ مِن نفسِه في الفُروع في هذا المقام وفي كثيرٍ ممّا يُحاكيه، ليتَه ما بالَغَ في الأصُولِ، تَجاوَزَ اللهُ تعالى عنه.

وقال صاحبُ «التقريب»: وفي الاحتجاج نَظرٌ؛ لأنهُ على حَذْفِ المضاف، وهُو المعاني، لا على تسميتِها قُرآناً. ولِناصرِ القولِ الثاني أن يقولَ: إنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ هُو هذا بعَيْنِه؛ كُرِّرَ لإناطةِ معنًى آخَرَ به، وهُو بمعنى اسم الإشارة، والمشارُ إليه ما سَبَقَ منَ القَصَصِ والآيات، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ﴾، يعني: ما نَزَل مِن هذه القَصَصِ والآياتِ، فيكونُ المعنى: إنّ هذا المذكورَ مُنزّلٌ عليك بلسانٍ عربيٍّ مبين ومعانيهِ

في جَوازِ القراءة بالفارسيّة في الصَّلاة على أنَّ القرآنَ قرآنٌ إذا تُرجم بغير العربيّة، حيثُ قيل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾؛ لكون مَعانيه فيها. وقيل: الضَّميرُ لرسول الله ﷺ، وكذلك في ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وليس بواضح.

[﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ١٩٧]

وقُرئ: ﴿يَكُن﴾ بالتذكير، و﴿ءَايَةً﴾ بالنصب على أنها خَبرُه، و ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ هو الاسم. وقرئ: (تكن) بالتأنيث، وجُعلت (ءايَةٌ) اسماً، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبراً، وليست كالأُولى؛ لوقوع النكرةِ اسماً والمعرفةِ خبراً، **وقد خُرِّج لها وجهٌ** آخر؛ ليُتخلَّصَ من ذلك، فقيل: في ﴿يَكُن﴾ ضميرُ القصّة، و(آيةٌ أن يَعْلَمَهُ) جملةٌ واقعة موقعَ الخبر. ويجوزُ على هذا أن يكون (لهم آيةٌ) هي جُملةَ الشأن، و(أن يَعْلَمَهُ) بدلاً عن (آيةٌ). **ويجوزُ مع نصبِ «الآية» تأنيثُ (تكُنْ)**، كقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٢٣] ومنه بيتُ لَبيد:

مُنزّلٌ في سائرِ الكُتب؛ ولذلك يُصَدّقُه علماءُ بني إسرائيلَ، حيث وجَدوه مُوافقاً لِما في كتُبِهم. وعلى هذا سائرُ المعاني مِن إثباتِ التوحيد، وتأسيسِ الأحكام، والحثِّ على مكارم الأخلاق. وأمّا الاحتجاجُ به على جَوازِ القراءةِ بالفارسيّةِ فمُشكِلٌ. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿يَكُن﴾ بالتذكير**)، قرَأَ ابنُ عامرٍ بالتاءِ الفَوْقانيّة، و«آيـةٌ» بالرّفع، والباقون: بالياءِ والنّصب.

قولُه: (**وقد خُرِّجَ لها وَجْهٌ**)، في «المطلع»: قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: إذا اجتَمعَ في بابِ كان معرفةٌ ونكِرة، فالذي يُجعَلُ الاسمُ منهُما المعرفةُ كما في المبتدأِ والخبر، وقد يجيءُ على قلبِه في الشِّعرِ إذا اضطُرّ إليه، ولا يجوزُ في التنزيل، ووَجْهُه أنّ في ﴿يَكُن﴾ ضميرُ القصّة، و«آيةٌ»: خبرُ مبتدأٍ متقدِّم عليه، فالجُملةُ في موضع نَصْب، كما تقولُ: كان زَيْدٌ مُنطلِقٌ، على معنى: كان الأمرُ هذا.

قولُه: (**ويجوزُ معَ نصبِ «الآيةِ» تأنيثُ «تكُنْ»**)، لأنّ المرادَ بالعِلم الآيةُ، كقولهم: مَن كانت أُمَّك، قال: وإنّما أُنـثَ لوقوع الخبرِ مؤنّثاً.

فمَضَى وقَدَّمَهـا وكانَتْ عـــادةً ... مِـنـهُ إذا هِـــيَ عَـرَّدَتْ إقدامُها

وقُرِئ: (تَعلمه) بالتاء. وعُلماءُ بني إسرائيل: عبدُ الله بن سلام وغيرُه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٣]. فإن قلتَ: كيف خُطَّ في المُصحَف ﴿عُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بواوٍ قبل الألِف؟ قلتُ: خُطَّ على لُغةِ مَن يُميل الألِفَ إلى الواو، وعلى هذه اللغة كُتِبتَ الصَّلٰوة والزكٰوة والرِّبٰوا.

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ * كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ * فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ * أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ * أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ * ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ * مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ﴾ [١٩٨ - ٢٠٧]

الأَعجَمُ: الذي لا يُفصح وفي لسانه عُجْمة واستِعْجام. والأعجميُّ مِثْلُه، إلا أنَّ فيه لزيادة ياءِ النِّسبة زيادةَ تأكيد. وقرأ الحسن: (الأعجميِّين). ولـمّا كانَ مَن يتكلَّم

قوله: (فمضَى وقَدّمها)، البيت[1]، يصِفُ الحمارَ والأتان.

وعرّدت: تَأخّرتْ وجَبُـنَتْ، والتعريدُ: التأخيرُ والجُبْن، وقيل: الإقدامُ بمعنى التقدِمةِ؛ ولذلك أنّثَ فعلَها، وقيل: لاكتسابِه التأنيثَ منَ المضافِ إليه. والاستشهادُ في تأنيثِ الفعل لتأنيثِ الخبَر، وإن كان الاسمُ، أي: إقدامُها، مُذَكّراً، والضميرُ في إقدامِها للأتَـان. يقولُ: مضَى العَيْرُ نحوَ الماءِ وقَدّمَ الأتَانَ لئلّا يتأخّر، وكانت إقدامُ الأتَانِ عادةً منَ العَيْرِ إذا هِي تأخّرتْ عنِ الجُبْن.

قولُه: (وقَرَأَ الحسَنُ: الأعجميِّين)، قال: ابنُ جِنّي: هذه القراءةُ عُذرٌ في القراءةِ المُجتمَع عليها، وتفسيرٌ للغَرَضِ فيها، وذلك أنّ ما كان منَ الصِّفاتِ على أفعَلَ وأنثاه فُعْلاءُ لا يُجمَعُ بالواوِ والنُّون عَجْماء، ولكنّ سببَه أنه يُريدُ الأعجميين، ثُم حَذَفَ ياءَ النّسَب، وجعَلَ جَمْعَها

---

(١) من معلقته المشهورة. انظر «شرح المعلّقات العشر» للتبريزي ص٢٢٣، وانظر «ديوانه» ص١٠١.

بلسان غيرِ لسانهم لا يَفقَهون كلامَه، قالوا له: أَعجمُ وأعجميٌّ، شبَّهوه بمَن لا يُفصح ولا يُبِين، وقالوا لكلِّ ذي صوتٍ من البهائم والطيور وغيرِها: أعجمُ، قال حُميد:

ولا عَرَبِيًّا شاقَهُ صوتُ أعْجَمَا

﴿سَلَكْنَـٰهُ﴾: أدخَلْناه ومكنَّاه. والمعنى: إنَّا أنزَلْنا هذا القرآنَ على رَجلٍ عربيٍّ

بالواوِ والنون دَليلاً عليها، وأَمَارةً لإرادتِها كما جُعِلت صحّةُ الواوِ في عَوَاوِر أَمَارةً لإرادةِ الياءِ في عَواوير[1].

قولُه: (**ولا عربيّاً شاقَهُ صوتُ أعجَما**)، قبلَه:

وما هاجَ هذا الشّـوقَ إلا حمامةٌ	دعَتْ ساقَ حُرٍّ تَرْحَـةً وترنُّما
تغنّت على غُصنٍ عشاءً فلم تَدَعْ	لنـائحةٍ فـي نَـوْحِـها مُتندِّما
عَجِبْـتُ لها أنّى يكـونُ غناؤها	فصيحـاً ولم تَفْغَـرْ بمنطقِها فما
ولم أرَ مِثلي شـاقَه صـوتُ مِثلِها	ولا عربيًا شاقَه صوتُ أعجَما[2]

يصِفُ صوتَ قُمْريّ. ساقُ حُرّ: ذَكَرُ القَماري. متندِّماً: لائماً. فَغَرفاهُ: أي فتحه، ويقالُ لكلِّ صوتٍ منَ البهائم والطُّيور: أعجم.

قوله: (**والمعنى: إنّا أنزَلنا هذا القرآنَ**)، بيانٌ لنَظْم قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَـٰهُ﴾ بالمعاني السابقة، فقولُه: «إنّا أنزَلْنا هذا القرآنَ على رجُلٍ عربيٍّ بلسانٍ عربيٍّ مُبين» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾. وقولُه: «وإنهُ مُعجِزٌ لا يُعارَضُ بكلام مِثلِه» إشارةٌ إلى قولِه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾. وقولُه: «وانضَمّ إلى ذلك اتّفاقُ علماءِ أهلِ الكتُبِ المنزَلةِ قبلَه» إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾. وقولُه: «ولو نزّلناهُ على بعضِ الأعاجم» إلى آخرِه، إشارةٌ إلى الآيةِ الأخيرة، هذا، وإنّ ظاهرَ قولِه:

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٣٢).

(٢) الأبيات لحميْد بن ثورٍ الهلاليّ في «ديوانه» ص٢٤-٢٧. وذكر المبرِّدُ في «الكامل» (٢: ١٠٢٨) أبياتاً جياداً منها.

بلسانٍ عربيٍّ مُبين، فسمعوا به وفَهِموه وعَرَفُوا فصاحتَه وأنه مُعجِز لا يُعارَض بكلام مثلِه، وانضمَّ إلى ذلك اتفاقُ عُلماءِ أهل الكُتب المُنْزلة قبْلَه على أنَّ البشارةَ بإنزاله **وتَحْلِيةَ المُنَزَل** عليه وصِفتَه في كُتبهم، وقد تضمَّنتْ معانِيَه وقِصصَه، وصحَّ بذلك أنها مِن عندِ الله، وليست بأساطيرَ كما زَعموا، فلَمْ يؤمِنوا به وجَحَدُوه، وسمَّوه شِعراً تارة، وسِحراً أُخرى، وقالوا: هو مِن تلفيقِ محمّدٍ وافترائه. ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ﴾ الأعاجم الذي لا يُحسن العربيَّة، فضلاً أن يَقدِرَ على نَظْمِ مِثْله ﴿فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾ هكذا فَصيحاً مُعجِزاً مُتحدًّى به، لَكَفرُوا به كما كَفَروا، ولَـتَمحَّلوا لجُحودِهم عُذراً، ولسمَّوه سِحراً. ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾ أي: مثلَ هذا السَّلْكِ سَلَكْناه في قلوبهم، وهكذا مكنّاه وقرَّرناه فيها، وعلى مثلِ هذه الحال وهذه الصِّفةِ من الكُفر به والتكذيب له وَضَعْناه فيها، فكيفما فُعِلَ بهم وصُنع وعلى أيِّ وجهٍ دُبِّر أمْرُهم، فلا سبيلَ إلى أن يتغيَّروا عمّا هم عليه مِن جُحودِه وإنكارِه، كما قال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧]. ....

«مثلَ ذلك السّلكِ سَلَكْناهُ في قلوبهم»، وقولِه: «لا يؤمنون به» موضِّحٌ لقوله: ﴿سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ مُشعِرٌ بأنّ المشارَ إليه هو قولُه: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾، حيث جعلَه صفةَ مصدرٍ محذوف، وجعَلَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ بياناً له، ولو جعَلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، و﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ الخبرَ ليكونَ المشارُ إليه ما تضَمّنَ معنى الآياتِ السابقة مِن مُفتَتَح السُّورة، وهُو ما ذَكَرَه: «وليست بأساطيرَ كما زَعموا، فلم يؤمنوا به وجَحَدوه وسَمّوهُ شِعراً»، إلى قولِه: «لكَفَروا به كما كَفَروا، ولتَمَحّلوا لجُحودِهم» إلى آخِره. وكان قولُه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ استئنافاً لبيانِ موجَبِ ذلك السّلكِ على مذهبِ أهلِ السُّنّة، لجاء[1] النّظمُ غيرَ متعسِّف. قال القاضي في سُورةِ الحِجْر: وفيه دليلٌ على أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبِهم[2].

قولُه: **(وتَحْلِية المُنزَل)**، يقال: حَلّيتُ الرجُلَ تَحْلِيةً: وَصفْتُ حِليَته.

---

(١) قولُه: «لجاء النَّظْمُ» متعلّق بقوله: «ولو جعل» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٣).

فإن قلتَ: **كيف أَسنَدَ السَّلْكَ بصِفةِ التكذيب إلى ذاته؟** قلتُ: أراد به الدلالةَ على تمكُّنه مُكذَّباً في قلوبهم أشدَّ التمكُّن، وأثبَتَه فجعَلَه بمنزلةِ أمْرٍ قد جُبِلوا عليه وفُطِروا. ألا ترى إلى قولهم: هو مجبولٌ على الشحِّ؟ يريدون: تمكُّن الشحُّ فيه؛ لأنَّ الأمورَ الخِلْقيّة أثبتُ من العارِضة، والدليلُ عليه: أنه أَسنَدَ تَرْكَ الإيمانِ به إليهم على عَقِبه؛ وهو قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ مِن قوله: ﴿سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾؟ قلتُ: موقعُه منه موقع المُوضِح والمُلخِّص؛ لأنه مَسُوقٌ لثباتِه مُكذَّباً مَجحُوداً في قلوبهم، فأُتبِعَ ما يقرِّرُ هذا المعنى مِن أنهم لا يَزالون على التكذيبِ به وجُحوده حتى يُعاينُوا الوَعيد. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: سَلَكْناه فيها غيرَ مؤمَنٍ به. وقرأ الحسن: (فتأتِيَهم) بالتاء، يعني: الساعة، و(بَغَتَةً) بالتحريك. وفي حرفِ أُبَيٍّ: (ويَرَوْه بَغْتةً). فإن قلتَ: ما معنى التعقيب في قوله: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ ﴿فَيَقُولُوا۟﴾؟ قلتُ: ليس المعنى تَرادُفَ رؤيةِ العذاب ومفاجأته وسؤالِ النَّظِرةِ فيه في الوجود، وإنما المعنى ترتُّبُها في الشِّدّة، كأنه قيل: لا يُؤمِنون بالقرآن حتى تكونَ رؤيتُهم للعذاب فما هو أشدُّ منها؛ وهو لُحوقُه بهم مفاجأةً، فما هو أشدُّ منه؛ وهو سؤالُهم النَّظِرة. ومثالُ ذلك: أن تقولَ لمن تَعِظُه: إن أسأتَ مَقَتَك الصالحون فمَقَتَك اللهُ، فإنك لا تقصدُ بهذا الترتيب أنَّ مَقْتَ اللّـهِ يوجد عَقِيبَ مقتِ الصالحين، وإنما قصدُك إلى ترتيب

قولُه: (**كيف أسنَدَ السّلْكَ بصفةِ التكذيبِ إلى ذاتِه؟**)، يعني: إذا رجَعَ الضَّميرُ مِن قولِه: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ إلى المُنزَل، كان معناهُ ما قال: «وعلى مِثلِ هذه الحالِ، وهذه الصِّفةِ وَضْعناهُ فيها»، فكيف يجوزُ إسنادُه إلى الله تعالى؟ وأجابَ: أنهُ أُريدَ بالإسنادِ إلى الله تعالى الدِّلالةُ على تمكُّنِ الـمُنزَلِ في قلوبهم حالَ كونِه مُكذَّباً به على سَبيل الكناية، فقولُه: «مُكذَّباً»: حالٌ مؤكِّدةٌ منَ الضّمير في «تمكّنه»، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾ [الأحقاف: ٧]، وقيل: حالٌ مقدّرةٌ، وفي «المطلع»: الضّميرُ في سَلَكْناهُ للشِّركِ والتكذيب، قال ابنُ عبّاس والحَسنُ وغيرُهما: سَلَكْنا الشِّركَ والتكذيبَ في قلوبِ مُشركي مكّة[1].

---

(١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٦: ١٢٩).

شِدَّة الأمرِ على المُسيء، وأنه يحصلُ له بسَببِ الإساءة مقتُ الصالحين، فما هو أشدُّ من مقتِهم؛ وهو مَقْتُ الله، وترى «ثمَّ» يقعُ في هذا الأسلوبِ فيحلُّ مَوقعُه. ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ تبكيتٌ لهم بإنكارٍ وتهكُّم، ومعناه: كيف يَستعجِلُ العذابَ مَن هو مُعرَّض لعذابٍ يَسأل فيه مِن جنسٍ ما هو فيه اليومَ مِنَ النَّظِرة والإمهال طرفةَ عينٍ فلا يُجابُ إليها؟! ويحتملُ أن يكونَ هذا حكايةَ توبيخٍ يُوبَّخون به عند استِنظارِهم

قولُه: (وترى)، أي: وأنتَ تَرى لفظةَ «ثُم»، يريدُ أنّ «ثُمّ» إذا وَقعَتْ فيها لم يَصحّ فيه معنى ما وُضِعتْ لهُ منَ التّراخي في الزّمان، حُمِلتْ على التّراخي في الرُّتبة، ففعل بالفاءَيْنِ هاهنا، أعني في قولِه: ﴿ فَيَأْتِيَهُم ﴾ وقولِه: ﴿فَيَقُولُوا﴾ حيثُ لم يَستقيما أنْ يَجرِيا على موضوعِهما منَ التعقيبِ ما فعل بـ«ثُمّ» في قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البلد: ١٧].

قولُه: (تبكيتٌ لهم بإنكارٍ وتَـهكُّم)، والتبكيتُ مِن بَكَتَهُ بالحُجّة، أي: غَلَبَه. البَكْتُ: القَطْعُ، و«مِن» في «منَ النّظرة»: بيانُ «ما» في «ما هُو فيه»، ومعنى التبكيتِ: أنهُ لـمّا قيل: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾ عقّبَ ذلك بقولِه: ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ إسكاتاً لهم معَ إنكارٍ وتهَكُّم، أي: كيف يَستعجِلونَ ما حالُهُ ما ذُكِر، وهِي أنهُ ما يَأتيهم بَغْتةً، ويَسألونَ عندَ ذلك الإمهالَ فلا يُمهَلون، والعاقلُ لا يَستعجلُ ما فيه دمارُه. وهذا معنى التبكيت؛ لأنهُ كلامٌ جارٍ على العُرْفِ والعادة، والعاقلُ لا يَدفَعُ الكلامَ الـمُنصِفَ[1] ولهذا قال: «مِن جِنس ما هُو [فيه] اليومَ منَ النّظرة».

قولُه: (مُعرّض لعذاب)، أي: منصوبٌ له. الجوهري: وعَرّضتُ فلاناً لكذا، فتَعرّضَ هُو له.

قولُه: (يوبّخُونَ به عندَ استنظارِهم)، أي: يوبّخونَ يومَ القيامة بقولِه تعالى: ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ حينَ يَطلُبونَ الإمهالَ بقولِـهم: هل نحن مُنظَرون؟ و﴿يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ على هذا: مضارعٌ وقَعَ موقعَ الماضي على حكايةِ الحالِ الماضيةِ في الدُّنيا، وكان مِن حقِّ الظاهر: أفبعذابنا استَعجَلْتُم؟

---

(١) في (ح) و(ف): «المصنف».

يومئذٍ، و﴿يَسْتَعْجِلُونَ﴾ على هذا الوجه حكايةُ حالٍ ماضية. **ووجهٌ آخر: متَّصلٌ بما بعدَه**؛ وذلك أنَّ استعجالَهم بالعذاب إنما كان لاعتقادِهم أنه غيرُ كائن ولا لاحِقٍ بهم، وأنهم مُمتَّعون بأعمارٍ طوال في سلامةٍ وأمْن، فقال عزَّ وعلا: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ أشرًا وبطَرًا واستهزاءً واتِّكالًا على الأمَلِ الطويل؟! **ثم قال: هَبْ أنَّ الأمر كما يَعتقِدون** مِن تَمتيعِهم وتَعميرِهم، فإذا لَحِقَهم الوَعيدُ بعدَ ذلك ما ينفعُهم حينئذٍ ما مضى مِن طُولِ أعمارِهم وطِيبِ مَعايشهم. وعن مَيْمُونِ بن مِهْرانَ: أنه لَقِيَ الحسنَ في الطَّواف، وكان يَتمنَّى لقاءه، فقال له: عِظْني، فلم يزِدْه على تلاوة هذه الآية. فقال ميمونٌ: **لقد وَعظتَ فأَبلَغْتَ**. وقُرِئ: (يُمْتَعُون) بالتخفيف.

قولُه: (ووجهٌ آخَرُ: متّصلٌ بما بعدَه)، يعني بقولِه: ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾، ويتِمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ ثُم يَبتدئُ مِن قولِه: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا﴾ على تأويلِ: أتستَهزِئونَ فتَستعجِلونَ بعذابِنا؟ فالفاءُ في ﴿أَفَبِعَذَابِنَا﴾ عطفٌ على هذا الـمُقدّر، وفي ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ للتسبيب، أي: استهزاؤهم ذلك سببٌ لأنْ يُتعجَّبَ منهم ويقالَ لكلِّ سامع: أرأيتَ إنْ متّعناهُم سنينَ، فإذَنْ الهمزةُ في ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾: مُقحَمةٌ لمزيدِ الإنكارِ والتّعْجيب وعلى الأوّل الفاءُ في ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾: عاطفةٌ، عطَفَتْ ﴿رأيت﴾ على مُقدّر، أي: أُخْبِرَ فيَتعجّب؟ والهمزةُ غيرُ مُقحَمةٍ فتكونُ الجملةُ[1] مُستقِلّة.

قولُه: (ثم قال: هَبْ أنّ الأمرَ كما يَعتقِدون)، هُو معنى قولِه تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ أي: أخبرني ﴿إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ﴾.

قولُه: (لقد وَعَظْتَ فأبلَغْتَ)، يعني: هذه الآيةُ منَ الجَوامع في بابِ الوَعْظ. رَوَينا عن مسلم، عن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بأنعَم أهلِ الدُّنيا مِن أهلِ النارِ يومَ القيامة، فيُصْبَغُ في النارِ صَبْغةً ثُم يُقال: يا ابنَ آدم، هل رأيتَ خيراً قَطّ؟ هل مَرّ بكَ نعيمٌ قَطّ؟ فيقولُ: لا والله يا ربّ، ويُؤتَى بأشدِّ الناسِ بُؤساً في الدُّنيا مِن أهلِ الجنة»[2]، الحديث.

---

(١) في (ط): «الكلمة».

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

[﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ ٢٠٨ - ٢٠٩]

﴿مُنذِرُونَ﴾ رُسل يُنذِرونهم ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ منصوبة بمعنى تَذْكرة؛ إمَّا لأنَّ «أنذَرَ»، و«ذكَّر» مُتقارِبان، فكأنه قيل: مُذكِّرون تذكرةً. وإمَّا لأنها حالٌ من الضميرِ في ﴿مُنذِرُونَ﴾، أي: يُنذِرونهم ذوي تَذكرةٍ. وإمَّا لأنها مفعولٌ له؛ على معنى: أنهم يُنذِرون لأجل الموعظةِ والتذكرة. أو مرفوعةٌ على أنها خبرُ مبتدإٍ محذوف، بمعنى: هذه ذِكرى. والجملةُ اعتراضيَّة. أو صفةٌ بمعنى: مُنذِرون ذَوُو ذكرى. أو جُعِلوا ذكرى؛ **لإمعانهم في التذكرة** وإطْنابِهم فيها. ووجهٌ آخر؛ وهو أن تكون ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ متعلِّقة بـ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾ مفعولاً له، والمعنى: وما أهلَكْنا من أهلِ قرية ظالمين إلا بعدما ألزَمْناهم الحُجَّةَ بإرسال المُنذِرين إليهم؛ ليكونَ إهلاكُهم **تذكرةً وعِبرة لغيرهم**، فلا يَعصُوا مثلَ عِصيانهم، ﴿وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ فنُهلِكَ قوماً غيرَ ظالمين. **وهذا الوجهُ عليه المعوَّل**. فإن قلتَ: كيف عُزلتِ الواوُ عن الجُملة بعدَ ﴿إِلَّا﴾ ولم تُعزَلْ عنها في قوله: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر: ٤]؟ قلتُ: الأصلُ عزلُ

قولُه: (لإمعانِهم في التّذكِرة)، أي: مبالغتِهم، كقولِك: رجلٌ عَدْلٌ، ويقالُ: أمعَنَ الفَرَسُ: تباعَدَ في عَدْوِه، وأمعَنَ في السّير: أبعَدَ وأسرَعَ.

قولُه: (تذكِرةً وعِبرةً لغيرِهم)، **الجوهري**: العِبرةُ: الاسمُ منَ الاعتبار. وعن بعضِهم: العِبرةُ: الحالةُ التي يُعبَرُ بها مِن منزلةِ الجَهلِ إلى مَرْتَبةِ العِلم، ولهذا سُمِّي القياسُ عِبْرة، ومنهُ العبارةُ والعَبْرة.

قولُه: (**وهذا الوجهُ عليه الـمُعَوّلُ**)، أي: الاعتِمادُ؛ لأنهُ تعالى لـمّا بيّنَ أنّ أولئك المشركينَ الـمُستهزئينَ لا يؤمنونَ بالكتابِ ولا بالرسُولِ حتّى يرَوْا العذابَ الأليمَ حينَ لا تنفعُهمُ الآياتُ، أتَى بهذه الآيةِ بياناً لاستحقاقِهمُ العذابَ والاستئصالَ، وأن يُجعَلوا نكالاً وعِبرة لغيرِهم كما جَرَتْ سُنّةُ الله تعالى في الأُمَم السالفةِ والقرونِ الخاليةِ.

الواو؛ لأن الجملةَ صِفة لـ﴿قَرْيَةٍ﴾، **وإذا زِيدَتْ فلِتأكيدِ وصلِ الصِّفة بالموصوف**، كما في قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

[﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ۝ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ ٢١٠ - ٢١٢]

كانوا يقولون: إنَّ محمَّداً كاهِنٌ، وما يتنزَّل عليه مِن جنسِ ما يَتنزَّلُ به الشياطين على الكَهَنة، فكُذِّبوا بأنَّ ذلك مِمّا لا يتسهَّلُ للشياطين ولا يَقدِرون عليه؛ لأنهم مَرجُومون بالشُّهب مَعزُولون عن استماعِ كلامِ أهل السَّماء. وقرأ الحسن: (الشَّياطُونَ)، ووجهُه: أنه رأىٰ آخرَه كآخر يَبْرِينَ وفِلَسطِين، فتخيَّر بين أن يُجرِيَ الإعرابَ على النون، وبين أن يُجرِيَه على ما قَبْله، فيقولَ: الشياطِينُ والشياطُونَ، كما تخيَّرت العَربُ بين أن يقولوا: هذه يَبْرُونَ ويَبرِينُ، وفِلَسطُونَ وفِلَسطِينُ. **وحقُّه أن تَشتَقَّه من الشَّيْطوطة**؛ وهي الهلاك،

قولُه: (**وإذا زِيدَتْ فلتأكيدِ وَصْل الصِّفةِ بالموصُوف**)، يعني: ليس افتقارُ القريةِ في إهلاكِها إلى بَعْثةِ الرسُولِ لإلزام الحُجّة، كافتقارِها إلى سَبْقِ التقدير، وضَرْبِ الأجَل، وكم مِن قريةٍ أُهلِكت ولم يَصِلْ إليها نذيرٌ، نعَمْ، قد يَصِلُ إليها إنذارُهم.

وقدِ اعتَرَض صاحبُ «الفرائد» ومَنَعَ صحّةَ دخولِ الواوِ بيْنَ الصِّفةِ والموصُوف، وجوابُه ما سَبَقَ في «الكهف».

قولُه: (**أن تَشتقَّه منَ الشَّيطوطة**)، عن بعضِهم، أو مِن شَاطَ، أي: احتَرقَ مِن نارِ الغضَب، وبعضُهم جعَلَ نونَه أصْليّةً، قال أُميّةُ بنُ أبي الصّلتِ في وَصْفِ سُليمان:

أيّما شاطِنٍ عَصاهُ عكاهُ ... ثُم يُلقى في السِّجنِ والأغلالِ[1]

عكاه: قيّدَه.

---

(١) «ديوان أميّة بن أبي الصَّلْت» ص٤٤٥.

كما قيل له: الباطِل. وعن الفرَّاء: غَلِطَ الشيخُ في قراءته: (الشَّياطُونَ)، ظنَّ أنها **النونُ التي على هجاءَيْن. فقال النَّضرُ بنُ شُميل**: إن جازَ أن يُحتجَّ **بقولِ العجَّاج** ورُؤْبة، فهلّا جازَ أن يُحتجَّ بقول الحسنِ وصاحبِه! ـ يريد: محمّدَ بن السَّمَيْفَع ـ مع أنّا نعلمُ أنهما لم يَقْرَآ به إلا وقد سَمِعا فيه!

قولُه: (**النونُ التي على هجاءَيْنِ**)، وفي الحاشية: الكوفيُّون يُسَمُّونَ جَمْعَ السّلامةِ الجَمْعَ على هجاءَيْنِ، أي: ظنّ أنّ النُّونَ هِي النُّونُ التي تجيءُ بعدَ واوِ الجَمْعِ ويائه. وقال الزجّاجُ: وقرَأَ الحسَنُ: «وما تَنَزَّلتْ به الشّياطون»[1]، وهُو غَلَطٌ عندَ النّحويِّين، ومخالفٌ للمصحفِ والقُرّاءِ[2].

وقال ابنُ جِنّي بعدَ إطنابِه في تصحيح هذه القراءة: وعلى كلِّ حال، فـ«الشياطون» غلَط.

وقلت: والعجب منَ المصنِّف كيف قام على ساقِ جدِّه في التَمحُّلِ لهذه القراءةِ التي ليست تَثبُتُ لا روايةً ولا دراية، ويقولُ: «معَ أنّا نَعلَمُ أنّهما لم يَقْرَءا به إلّا وقد سَمِعا فيه»، ويتقاعَدُ إذا سَمعَ منَ الأئمّةِ المشاهيرِ وأعلام المسلمينَ أدنَى خِلاف، كابنِ عامرٍ وحمزة، لا سيّما في هذه السُّورةِ في «لَيْكةَ» عنِ الحَرَميّيْنِ وابنِ عامر[3].

قولُه: (**فقال النَضْرُ بنُ شُمَيْل**)، قال ابنُ الأنباريِّ: هُو أخَذَ العِلمَ عن الخليلِ وعن فُصَحاءِ العرَب، وأخَذَ عنهُ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلّام، وصنّفَ كتُباً[4].

قولُـه: (**بقَوْلِ العَجّاجِ**)، هُو: عَـجّاجُ بنُ رُؤْبَةَ الراجزُ السّعديُّ مِن بنـي سَعْدِ بنِ تميم.

---

(١) في (ح) و(ف): «الشياطين» وليس بشيء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٣). وعبارتُه الأخيرة: «ومخالفةٌ عند القُرّاءِ للمصحف».

(٣) وهو مما سبق بيانُه.

(٤) «نزهة الألبّاء» ص٨٥.

[﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ۞ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ ٢١٣-٢١٤]

قد عَلِمَ أنَّ ذلك لا يكون، ولكنه أرادَ أن يُحرِّك منه؛ لازديادِ الإخلاص والتقوى.

وفيه لُطفٌ لسائر المكلَّفين، كما قال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]. فيه وجهان: أحدُهما: أن يُؤمَر بإنذارِ الأقربِ فالأقرب مِن قومه، ويَبدأ في ذلك بمَن هو أَولى بالبَداءة، ثم بمن يَليه، وأن يُقدِّمَ إنذارَهم على إنذار غيرهم، كما رُوي عنه عليه السلام: أنه لـمّا دَخَلَ مكَّةَ قال: «كلُّ ربًا في الجاهليّةِ موضوعٌ تحتَ قدميَّ هاتَيْنِ، وأَوّلُ ما أضعُهُ رِبَا العبّاس». والثاني: أن يُؤمَرَ بأن لا يأخُذَه ما يأخذُ القريبَ للقريب من العَطْف والرأفة، ولا يُحابيهم في

قولُه: (كلُّ رباً في الجاهليّةِ موضوع)، رَوَينا عنِ الترمذيِّ وابنِ ماجَه والدارِميِّ، عن عَمْرِو بنِ الأحوَصِ، سَمعتُ رسُولَ الله ﷺ في حَجّة الوَداع: «ألا إنّ كلّ رباً في الجاهليّةِ موضوعٌ، لكُم رؤوسُ أموالِكم لا تَظْلِمونَ ولا تُظْلَمون»[1].

وعن ابنِ ماجَه والدارميِّ عن عمرَ بنِ الخطاب: أنّ آخِرَ ما نزَلَ آيةُ الرِّبا[2]. وكذا عن البخاريِّ عن ابنِ عبّاس[3].

قولُه: (تحتَ قدَميّ)، أي: مُهدَرٌ. يقولُ الـمُوادِعُ لصاحبِه: اجعَلْ ما سَلَفَ تحتَ قدمَيْكَ: طَأْهُ واقمَعْه.

قولُه: (أن يُؤمَرَ بأنْ لا يأخذَه ما يَأخُذُ القريبَ)، الفَرْقُ أنّ «أفعَلَ» على الأوّل على بابه، وعلى هذا لمجرّدِ الزِّيادة، ولذلك قال في الأوّل: «الأقربَ فالأقرب»، وفي الثاني: «القريبُ للقريب».

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٥٥) وأبو داود (٣٣٣٦) والدارمي (٢٥٣٤) والترمذي (٣٠٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٦) والدارمي (١٢٩) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٤٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٥٤٤).

الإنذارِ والتخويف. **ورُوي: أَنهُ صَعِدَ الصَّفَا** لـمّا نزلتْ، فنادَى الأقربَ فالأقربَ فَخِذاً فخذاً، وقال: «يا بني عبدِ المطَّلب، يا بني هَاشِم، يا بني عبدِ مَنافٍ، **يا عبَّاسُ عمَّ النبيِّ**، يا صفيّةُ عمةَ رسولِ الله، إني لا أمْلِكُ لَكُم مِنَ الله شَيئاً، سَلُوني مِنْ مَالي مَا شِئْتُمْ».

ورُوي: أنه جَمَعَ بني عبدِ المطلبِ ـ وهم يومئذٍ أربعونَ رَجلاً، الرجلُ مِنْهُمْ يأكلُ الجَذَعةَ، **ويشربُ العُسَّ** ـ على رِجْلِ شاةٍ وقَعْبٍ مِنْ لَـبَنٍ، فأكَلُوا وشَرِبُوا حتى صَدَرُوا، ثم أَنْذَرَهُم فقالَ: «يا بَني عبدِ المطلبِ، لو أخبرتُكَم أَنَّ بسَفحِ هذا الجَبَلِ خيلاً أَكُنْتُمْ مُصَدِّقيَّ؟» قالوا: نَعَمْ. قالَ: «فَإني نَذيرٌ لَكُمْ بينَ يَدَيْ عذابٍ شديد».

ورُوي: أَنّهُ قَالَ: «يا بَني عبدِ المطَّلب، يا بَني هاشِم، يا بني عبدِ مَناف، افتَدُوا أنفُسَكم منَ النار ....

قولُه: (**ورُوِي: أنهُ صَعِدَ الصَّفا**)، الحديث مَرْويٌّ عن الأئمّةِ مع اختلافٍ كثير[1]، وأمّا حديثُ جَمْعِ بني عبدِ المطّلبِ قد ذكَرَهُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ في «مُسنَدِه»[2] مع اختلافٍ أيضاً. وأمّا ذِكْرُ عائشةَ وحَفْصةَ في الرِّوايةِ الأخيرةِ فيُتَوهَّمُ أنّها كانتا زوجَتيْنِ لرسُولِ الله ﷺ حينَئذٍ، وليس كذلك، فإنهُ صَلَواتُ الله وسَلامهُ عليه تزَوّجَ بهما بعدَ قدومِه المدينةَ.

قولُه: (**يا عبّاسُ عمَّ النبيِّ ﷺ**)، تَرقّى في القريبِ منَ العمِّ وإلى العمّةِ في الأشخاص، كما ترَقّى مِن بني عبدِ المطّلبِ إلى بني عبدِ مَنافٍ في القبيلة.

قولُه: (**ويَشرَبُ العُسّ**)، الجوهري: العُسُّ: القَدَحُ العظيم، والرِّفدُ أكبرُ منه. والقَصَبُ: قَدَحٌ صغير. و«على رِجْلٍ»: متعلّقٌ بـ«جَمَعَ».

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٧٠) و«صحيح مسلم» (٢٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١٣٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضوان الله عليه.

فإنّي لا أُغني عنكم شيئاً»، ثم قال: «يا عائشةُ بنتَ أبي بكر، ويا حَفصةُ بنتَ عُمر، ويا فاطمةُ بنتَ محمدٍ، ويا صفيّةُ عمةَ محمد، اشترِينَ أنفُسَكنَّ منَ النار فإنِّي لا أُغني عنكنَّ شيئاً».

[﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ٢١٥ - ٢١٦]

الطائرُ إذا أرادَ أن ينحطَّ للوقوع كَسَرَ جناحَه وخَفَضه، وإذا أرادَ أن يَنهضَ للطيران رَفَع جناحَه، فجُعل خفضُ جناحِه عند الانحطاط **مَثَلاً** في التواضُع ولِين الجانب، ومنه قولُ بعضهم:

وأنتَ الشَّهِيرُ بخَفْضِ الجَناح فـلا تَـكُ في رَفْـعِـهِ أَجْدَلا

يَنهاه عن التكبُّر بعد التواضُع. فإن قلتَ: **المتَّبِعون للرَّسول هم المؤمنون**، والمؤمنونَ

قولُه: (**فإنّي لا أُغني عنكم**)، أي: لا أدفَعُ، قال تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ٢١].

قولُه: (**مَثَلاً**)، أي: صارتِ الاستعارةُ التمثيليّةُ لكثرةِ استعمالِـها مثَلاً في التواضُع، وبَلَغَ مبلغَ الأمثالِ السائرة.

قولُـه: (**وأنتَ الشهيرُ**)[1]، أي: المشهورُ بالتواضعُ. الأجدَلُ: الصّقرُ، لجَدالتِـه، أي: قوّتِه.

قولُه: (**المتّبِعونَ للرسُولِ همُ المؤمنون**)، توجيهُ السؤالِ أنّ قولَه: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ظاهراً غيرُ صالح لأنْ يقعَ بياناً لقولِه تعالى: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾؛ لأنّ ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ لا إبهامَ فيه، ولا يَحتملُ غيرَ المؤمنينَ.

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيت.

هم المتَّبِعون للرسول، فما معنى قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ قلتُ: فيه وَجهان: أن يُسمِّيَهم قبلَ الدخولِ في الإيمان مؤمنين؛ لُمشارفتِهم ذلك، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدِّقين بألسنتِهم، وهم صنفانِ: صِنفٌ صدَّق واتَّبع رسولَ الله فيما جاءَ به، وصنفٌ ما وُجِدَ منه إلا التصديق فحَسْبُ، ثم إمَّا أن يكونوا مُنافِقِين أو فاسِقين، والمنافقُ والفاسِقُ لا يُخفَضُ لهما الجَناح. والمعنى: مِن المؤمنين مِنْ عَشيرتِك وغيرِهم، يعني: أنذِرْ قومَك، فإنِ اتَّبعوكَ وأطاعُوكَ فاخفِضْ لهم جناحَك، فإنْ عصَوْكَ ولم يَتَّبِعوكَ فتبرَّأْ منهم ومِن أعمالِهم من الشِّرك بالله وغيرِه.

[﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۞ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۞ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ۞ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٢١٧- ٢٢٠]

﴿وَتَوَكَّلْ﴾ على الله يَكفِكَ شرَّ مَن يَعصِيك منهم ومِن غيرِهم. ....

وأجابَ مِن وجهَيْنِ: أحدُهما: أنّ المؤمنينَ يرادُ بهمُ الذين لم يُؤمنوا بعدُ، بل شارَفُوا لأنْ يؤمنوا، كالمؤلّفةِ مجَازاً باعتبارِ ما يَؤُولُ، وكان مِنِ اتّبعَك شائعاً فيمَن آمَنَ حقيقةً، ومَن آمَنَ مجَازاً، فبيّنَ بقولِه: ﴿مِنَ﴾ أنّ المرادَ بهمُ المشارِفونَ، أي: تواضَعْ لهؤلاءِ استمالةً وتأليفاً.

وثانيهما: أنْ يُرادَ بالمؤمنينَ: الذين قالوا: آمَنّا، وهم صِنْفانِ: صنفٌ صدّقَ واتّبعَ، وصنفٌ ما وُجِدَ منهم إلا التّصديقُ، فقيل: منَ المؤمنينَ وأُريدَ بعضُ الذين صَدّقوا واتّبعوا، أي: تواضَعْ لهم محبّةً ومودّةً، فـ«مِن» ـ على الأول: بيانٌ، وعلى الثاني: تبعيضٌ، وموقعُهُ موقعُ البَدَل ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾، والتقديرُ: واخفِضْ جَناحَك لبعضِ المؤمنين، وهمُ الذين اتّبعُوكَ، ومِن ثَم فَصّلَهم بقولِه: «فإنِ اتّبعُوكَ وأطاعوكَ فاخفِضْ لهم جَنَاحَك، فإنْ عَصَوْكَ ولم يتّبعوكَ فتبرّأْ منهم». والذي هُو أجرَى على أفانين البلاغة أنْ يُحمَلَ الكلامُ على أُسلوبِ وَضْع المُظهَرِ موضعَ المُضمَر، وأنّ الأصلَ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۞ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ منهم، فعَدَلَ إلى «المؤمنين»، ليَعُمّ وليُؤْذِنَ أنّ صفةَ الإيمانِ هِي التي تَستحقُّ أن يُكرَمَ صاحبُها، ويَتَواضَعَ لأجلِها مِنِ اتّصَفَ بها، سواءٌ كان مِن عشيرتِكَ أو مِن غيرِهم.

والتوكُّل: تفويضُ الرَّجلِ أمْرَه إلى مَن يَملِكُ أمْرَه ويَقدِرُ على نفعِه وضرِّه. وقالوا:

قولُه: (**والتوكُّل: تفويضُ الرجُلِ أمرَه إلى مَن يملِكُ أمرَه ويَقدِرُ على نَفْعِه وضُرِّه**)، هذا مُوافقٌ لكلام الشّيخ العارفِ الأنصاريِّ[١]: التَّوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كلِّه إلى مالِكه، والتعويلُ على وِكالتِه[٢]. لكنّ قولَه الآخَر: «المتوكِّلُ: مَن إنْ دَهَمَه أمرٌ لم يحُاولْ دَفْعَه عن نفْسِه بما هُو معصيةٌ لله» مِن أحطِّ مراتبِ التوكُّل وأدناها. وقال العارفُ: التوكُّلُ على ثلاثِ درجات، كلُّها تَسيرُ مسيرَ العامّة، الأُولى: التوكُّلُ معَ الطلَبِ ومُعاطاةِ السببِ على نيّةِ شُغلِ النفْسِ ونَفْعِ الخَلْقِ وتَركِ الدّعوى. والثانيةُ: التوكُّلُ معَ إسقاطِ الطَّلبِ وغضِّ العَيْنِ عن السببِ اجتهاداً في تصحيح التوكُّل، وقَمْعِ تَشرُّفِ النفْس، وتفرغاً لحفظ الواجبات. والثالثةُ: التوكُّلُ معَ معرفةِ التوكُّل النازعةِ إلى الخَلاص مِن علّةِ التوكُّل، وهُو أن يَعلَمَ أنّ مَلَكةَ الحقِّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عِزةٍ لا يشاركُه فيها مُشارِك، فيَكِلَ شرِكتَه إليه، فإنّ مِن ضرورةِ العُبوديّة أن يَعلَمَ العبدُ أنّ الحقّ هُو مالكُ الأشياءِ وحدَه[٣]. وعنَى بقولِه: «معَ معرفةِ التوكُّلِ النازعةِ إلى الخَلاص مِن علّةِ التوكُّل»: أن يَعلَمَ أنّ اللهَ تعالى لم يَترُكْ أمراً مُهمَلاً، بل فَرَغَ منَ الأشياءِ كلِّها وقَدّرَها، وإنِ اختلَفَ منها شيءٌ في العقول، أو تَشَوّشَ في المحسُوس، أوِ اضطرَبَ في المعهودِ المدبّر، وشأنُه سَوْقُ المقادير إلى المواقيت، فالمتوكِّلُ: مَن أراحَ نفْسَه مِن كَدِّ النظَر، ومُطالعةِ السببِ، سُكوناً إلى ما سَبَقَ منَ القسمةِ معَ استواءِ الحالَيْن، وهُو أن يَعلَمَ أنّ الطلبَ لا يجَمَع، والتوكُّلُ لا يَمنَع، ومتى طالَعَ بتوكُّلِه عِوَضاً كان توكُّلُه مدخولاً، وقَصْدُه معلولاً، وإذا خَلَصَ مِن رِقِّ هذه الأسبابِ، ولم يلاحظْ في توكُّلِه سوى خالِص حقِّ الله عَزّ وجَلّ، كفاهُ اللهُ تعالى كلّ مُهِمّ.

وإلى المرتَبةِ الأُولى الإشارةُ بترتُّبِ الأمرِ بالتوكُّل على وَصْفِ الرحيم؛ فإنّ مِن رحمتِه تعالى جَعْلَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه سبباً لإرشادِ الخَلْق: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً﴾

---

(١) يعني الإمامَ أبا إسماعيل الهروي صاحب «منازل السائرين» الذي شرَحَه ابنُ القيّم في كتابه «مدارج السالكين».

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٢: ١٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٢٩-١٣٥).

المتوكِّلُ مَن إنْ دهمَه أمرٌ لم يُحاوِل دفْعَه عن نفْسِه بما هو معصيةٌ لله، فعلى هذا إذا وَقَعَ الإنسانُ في محنةٍ ثم سأل غيرَه خلاصَه، لم يخرجْ من حدِّ التوكُّل؛ لأنه لم يحاولْ دفْعَ ما نَزَلَ به عن نفْسِه بمعصية الله. وفي مَصاحف أهلِ المدينة والشام: (فتوكَّل)، وبه قرأ نافعٌ وابنُ عامر، وله مَحمَلان في العَطف: أن يُعطف على ﴿فَقُلْ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، أو ﴿فَلَا تَدْعُ﴾ [الشعراء: ٢١٣]. ﴿عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾: على الذي يَقهر أعداءَك بعزَّته ويَنصرُك عليهم برحمتِه. ثم أتْبَع كونَه رحيماً على رسوله ما هو من أسباب الرحمة؛ وهو ذِكْرُ ما كان يفعلُه في جوف الليل مِن قيامِه للتهجُّد، وتقلُّبه في تصفُّحِ أحوال المتهجِّدين من أصحابه؛ ليطَّلعَ عليهم من حيثُ لا يَشعرون، ويَستبطِنَ سرَّ أمرِهم، وكيف يَعبُدون اللّـهَ، وكيف يَعملون لآخرتهم، كما يُحكى: أنه **حينَ نُسِخَ فرضُ قيام الليل**، طافَ تلك الليلةَ ببيوتِ أصحابه لينظُرَ ما يَصنعون؛ لحِرْصِه عليهم وعلى ما

[الأنبياء: ١٠٧]، وإلى المرتبةِ الثانية الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، أي: حينَ تتفرّغُ لأداءِ حفظِ الواجبات؛ لأنّ في حفظِ الواجباتِ تصحيحَ أمرِ التوكُّل، وفي الإخلاصِ فيها، بأن تَعبُدَ اللهَ كأنّك تراهُ، فإنْ لم تكنْ تراهُ فإنهُ يَراك، المومَى إليه بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾، فمعَ تشرُّفِ النفْسِ، وإلى الرُّتبةِ الثالثة الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾، كما قال العارفُ: «أن يَعلمَ أنّ مَلَكةَ الحقِّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عزّة، لا يُشاركُه فيها مُشاركٌ». ولعلّ السرّ في تقديم هذا الاسم على الوَصْفَيْنِ الأخيرَيْنِ اقتضاءُ مقام التَسلّي عنِ المشاقِّ اللاحقةِ منَ القوم إليه، لأنّ قولَه: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾، كأنهُ قيل: فإنْ لم ينتفعوا بإنذارِك ولم يَنجَعْ فيهم وَعْظُك تبرّأْ منهم، وكِلْ أمرَكَ وأمرَهم إلى العزيزِ الغالبِ القاهر، واشتغِلْ بدعوةِ مَن يقبَلُ دعوتَك، وبلِّغ إليهم ما أُنزلَ إليك منَ الرّحمة مِن ربِّك، واخفِضْ جناحَك لهم رحمةً؛ لأنّك رحمةٌ مُهداةٌ إلى الخَلْق، وتفرّغ لعبادةِ ربِّك بالليل والنهار.

قولُه: (حينَ نُسِخَ فَرْضُ قيام الليل)، أي: بقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: أسقَطَ عنكم.

يوجَدُ منهم مِن فِعْلِ الطاعات وتكثيرِ الحسنات، فوَجَدَها كبيوت الزَّنابير لِما سَمِعَ منها مِن دَنْدنتِهم بذِكْرِ الله والتلاوة. والمرادُ بـ﴿ٱلسَّٰجِدِينَ﴾: المصلُّون. وقيل: معناه: يَراك حين تقومُ للصلاة بالناس جماعةً. وتقلُّبُه في الساجدين: تصرُّفُه فيما بينهم بقيامِه ورُكوعه وسُجودِه وقعوده إذا أمَّهم. وعن مقاتلٍ: أنه سأل أبا حَنيفة رحمه الله: هل تَجِدُ الصلاةَ في الجماعة في القرآن؟ فقال: لا تَحضُرُني، فتَلا له هذه الآيةَ. ويَحتملُ أنه: لا يخفى عليه حالُك كلَّما قمتَ وتقلَّبتَ مع الساجدين في كِفاية أُمورِ الدِّين، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِما تقولُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بما تَنويهِ وتَعملُه. وقيل: هو تقلُّبُ بَصرِه فيمن يصلِّي خلْفَه، من قوله عليه السلام: «أتِـمُّوا الرُّكوعَ والسجودَ، فواللّـهِ إني لأراكُم مِنْ خلفِ ظَهرِي إذا ركعتُم وسجدْتُم». وقُرئ: (ويُقَلِّـبُك).

[﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ ٢٢١- ٢٢٣]

﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾: هم الكَهنة والمتنبِّئة، ....

قولُه: (مِن دَنْدَنَتِهم)[1]، في «الفائق»: الدَّندنَةُ: كلامٌ أرفعُ منَ الهَيْنَمةِ تُردِّدُه في صَدرِك تَسمَعُ نَغمتَه ولا يُفهَم.

قولُه: (قولُه: إنّي لأراكم خَلْفَ[2] ظَهْري)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن أنسٍ، قال: أُقيمتِ الصّلاةُ، فأقبَلَ علينا رسُولُ الله ﷺ بوَجْهِه، فقال: «أقيموا صُفوفَكم وتَراصُّوا؛ فإنّي أراكُم مِن وراءِ ظَهْري»[3]. وفي روايةِ أبي داودَ عن أبي هريرةَ، أنّ النبيّ ﷺ كان يقول: «اسْتَوُوا، استَوُوا، فوالذي نفْسي بيَدِه إنّي لأراكُم مِن خَلْفي كما أراكم مِن بين يَديّ»[4].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٤٤٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من خلف».

(٣) أخرجه البخاري (٧١٩).

(٤) لم أجده في «سنن أبي داود»، وهو في «مسند أحمد» (١٣٨٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كشِقّ، وسَطيحٍ، ....

قولُه: (كشِقٍّ وسَطيح)، وهما كاهنانِ، ومُسيلِمةُ وطُلَيْحةُ متنبِّيانِ.

فأمّا شِقٌّ فهُو ابنُ صَعْبِ بن رُهْم بنِ نَذيرِ بن بَشيرٍ. وقصّتُه ـ على ما رَواهُ الشيخُ أبو الوفاءِ الـمَهْديُّ بنُ محمدٍ البغداديُّ في كتابِ «مقاماتِ العلماء»: أنّ ربيعةَ بنَ نَصْر اللّخْميّ، مِن ملوكِ اليَمَن، رأى رُؤيا هالَتْه، فلم يدَعْ كاهناً ولا ساحراً ولا مُنجِّماً مِن أهلِ مملكتِه إلّا جَمَعَهم إليه، ثُم قال لهم: أخبِروني بتأويلِ رُؤيا رأيتُه، فقالوا: اقصُصْ علينا نُخبِرْك، فقال: لم يَعرِفْ تأويلَها إلّا من يَعرِفُها قبْلَ أن أُخبِرَه بها، فقال رجلٌ مِن أولئك القوم: إنْ كان الملِكُ يريدُ هذا فلْيبعَثْ إلى سَطيح وشِقّ؛ فأحْضَرَ الملكُ الشّقّ، فقال الـمِلكُ: أخبِرْني رؤيايَ، فإنّك إنْ أصَبْتَها أصَبْتَ تأويلَها. قال: رأيتَ جُمجُمةً خرَجَتْ مِن ظُلمة فوَقَعَتْ بأرضِ تِهامةَ فأكَلتْ منها كلُّ ذاتِ جُمجُمة. قال لهُ: ما أخطَأْتَ يا شِقُّ منها شيئاً، فما عندَك في تأويلِها؟ قال: أحلِفُ بما بيْنَ الحَرّتَيْنِ مِن إنسان لَينزِلَنّ أرضَكمُ السُّودانُ، فلَيَغلِبُنَّ على كلِّ طفلةِ البَنان، ولَيملِكُنّ ما بيْنَ أبْيَنَ إلى نَجْران. قال الـمِلكُ: وأبيكَ يا شِقّ، إن هذا لنا لغائظٌ مُوجع، فمتى هُو كائنٌ، أفي زماني أم بعدَه؟ قال: بل بعدَه بزمان، ثُم يَستنقذُكم منهم عظيمٌ ذو شأن، ويُذيقُهم أشدّ الهَوَان. قال: ومَن هذا العظيمُ الشأن؟ قال: غلامٌ ليس بِدَنيٍّ ولا بَذيء، يَخرُجُ مِن بيتِ ذي يَزَن، قال: فهل يدومُ مُلكُه أم ينقطع؟ قال: بَل ينقطعُ برسُولٍ مُرسَلٍ يأتي بالحقِّ والعَدْلِ مِن أهلِ الدِّين والفَضْل، يكونُ الـمُلكُ في قومِه إلى يوم الفَصْل. قال: وما يومُ الفصل؟ قال: يومٌ تُجزَى فيه الوُلاةُ يُدعَى فيه منَ السماءِ بدَعَواتٍ يَسمَعُها الأحياءُ والأموات، قال: أحقٌّ ما تقولُ يا شقّ؟ قال: وربِّ السماءِ والأرضِ وما بينَهما إنَّ ما أَنبَأْتُكَ به لَحَقٌّ، وكان قد قَدِمَ على المِلك سَطيحٌ قبلَه فأخبرَه بنحوِ ما أخبَرَه شقٌّ لا يَختَلفُ إلّا في ألفاظٍ، منها: قولُه: بل ينقطع، قال: ومَن يَقطَعُ؟ قال: نبيٌّ زكيٌّ يأتيه الوحيُ مِن قِبَلِ العَليّ. قال: ومَن هذا النبيّ؟ قال: رجلٌ مِن ولدِ غالبِ بنِ فِهرِ بن مالكِ بن النّضْر؟ يكونُ الـمُلكُ في قومِه إلى آخِرِ الدّهر، قال: وهل للدّهر مِن آخِر؟ قال: نعَمْ، يومٌ يُجمَعُ فيه الأوّلونَ والآخِرون، ويَسعَدُ فيه الـمُحسِنونَ ويَشقَى فيه الـمُسيئون، قال: أحقٌّ ما تُخبِرُنا يا سطيح؟ قال: نعَمْ، والشّفَق والغَسَق، والفَلَقِ إذا اتّسَق، إنّ ما نبّأْتُكَ لَحَق، فلمّا فرَغَ الـمِلكُ

....

مِن مسألتِهما وقَعَ في نَفْسِه أنّ الذي قالا لهُ كائنٌ مِن أمرِ الحبشة، فجَهّزَ بَنِيهِ وأهلَ بيتِهِ إلى العراقِ فسَكَنوا الحِيرةَ، فمِن بقيّةِ ربيعةَ بنِ نَصْرٍ كان النُّعمانُ بنُ المُنذر.

وأمّا سطيحٌ فهُو ابنُ ربيعةَ بن عَدِيٍّ بن مسعودِ بن مازِن، وحديثُه على ما رَوَاهُ ابنُ الجَوْزيِّ في كتابِ «الوفا»، قال: لـمّا كانتِ الليلةُ التي وُلِدَ فيها رسُولُ الله ﷺ ارتَجَس إيوانُ كسرى وسَقَطتْ منهُ أربعَ عشْرةَ شُرفةً، وغاضَتْ بُحيرةُ ساوةَ، وخَمَدتْ نارُ فارسَ، ولم تَخمُدْ قبْلَ ذلك بألفِ عام، ورأى الـمُوبَذانُ[1] إبِلًا صِعاباً تقودُ خَيْلًا عِراباً قد قَطَعتْ دجلةَ، وانتَشَرت في بلادِها، فأصبح كسرى فَزِعاً ممّا رأى، فتَصبّرَ تشَجُّعاً، ثُم رأى أنْ لا يَكتُمَ ذلك عن وُزرائه ومَرازبتِه، فلبِسَ تاجَهُ وقعَدَ على سريرِه، وجَمَعَهم إليه، فقال: أتدرونَ فيمَ بَعثْتُ إليكم؟ قالوا: لا، فبيناهُم كذلك إذْ وَرَدَ خبرُ خمودِ النار، فازدادَ غَمّاً إلى غَمِّه، فقال: الـمُوبَذانُ: وأنا، أصلحَ اللهُ تعالى الـمَلِك، قد رأيتُ في هذه اللّيلة، وقَصّ عليه الرُّؤيا، فقال: ماذا يكونُ هذا يا مُوبَذانُ؟ قال: حادثٌ يكونُ مِن عندِ العرَب، فكتَبَ كسرى إلى النُّعمان: أمّا بعد، فوَجِّهْ إليّ رجُلاً عالِماً بما أُريدُ أن أسألَه، فوَجّهَ إليه عبدَ المسيح الغَسّانيّ، فلمّا قَدِمَ عليه قال: هل عندَكَ عِلمٌ بما أُريدُ أن أسألَكَ عنه؟ فقال: ليخبِرْني الـمَلِك؛ فإنْ كان عندي منهُ عِلمٌ أخبَرتُه، وإلّا أخبَرتُهُ بمَن يَعلَمُه، فأخبَرَه بما رأى، فقال: عِلمُ ذلك عندَ خالٍ لي يَسكُنُ مشارفَ الشّام يقالُ لهُ: سَطيح، قال: فأْتِهِ فاسأَلْه عما سألتُك عنه وائتِني بجوابِه، فرَكِبَ عبدُ المسيح راحلتَه حتّى قَدِمَ على سَطيح وقد أشفَى على الموت، فسَلّمَ عليه وحيّاهُ فلم يُحِرْ جَواباً، فأنشَدَ أبياتاً، فلمّا سمعَ سَطيحٌ شعرَه رفَعَ رأسَه، وقال: عبدُ المسيح على جملٍ مُشيح، جاء إلى سَطيح، وقد أوفَى على الضّريح بعثَكَ مَلِكُ ساسانَ، لارتجاسِ الإيوان، وخمودِ النِّيران، ورُؤيا الـمُوبَذان، وذكَرَها بعَيْنِها ثُم قال: يا عبدَ المسيح، إذا كثُرتِ التّلاوة، وبُعِثَ صاحبُ الهِراوة، وفاضَ وادي سَماوة، وغاضَتْ بحيرةُ ساوة، وخَمَدت نارُ فارس، فليستِ الشّامُ لسَطيح شاماً، يَملِكُ منهم ملوكٌ ومَلِكات، على عدَدِ الشُّرُفات، وكل ما هُو آتٍ آت، ثُم قضَى سطيحٌ مكانَه، فلما قَدِم عبدُ المسيح على كسرى أخبَرَه بقولِ سطيح، فقال:

---

(١) وهو قاضي قضاةِ المجوس.

ومُسيلمةَ، وطُلَيْحة، ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾: هُمُ الشياطين، كانوا قَبْلَ أن يُحجَبوا بالرَّجم يَسمعون إلى الملإ الأعلى فيَختطِفُون بعضَ ما يتكلَّمون به ممّا أُطلِعوا عليه من الغُيوب، ثم يُوحون به إلى أوليائهم من أُولئك ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ فيما يُوحون به إليهم؛ لأنهم يُسمِعونهم ما لم يَسمعوا. وقيل: يُلقُون إلى أوليائهم السمعَ، أي: المسموعَ من

إلى أن يَملِكَ منّا أربعةَ عشَرَ قد كانت أمورٌ. فمَلَكَ منهم عشَرةٌ أربعَ سنين، وملَكَ باقونَ إلى خلافةِ عثمانَ رضيَ الله تعالى عنه[1].

وأمّا طُلَيْحةُ فقد رَوَى مُحيي السُّنة: هُو طُلَيْحةُ بن خُوَيْلدِ بن الوليد، وكان طُلَيْحةُ آخِرَ مِن ارتَدّ وادّعَى النُّبوّة في حياةِ النبيِّ ﷺ، وأوّلَ مَن قُتِلَ بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ مِن أهل الرِّدة، فبعَثَ أبو بكرٍ خالدَ بنَ الوليد إليه فهَزَمَهم بعدَ قتالٍ شديد، وأفْلَتَ طُلَيْحةُ، فمَرّ على وجهِه هارباً نحوَ الشّام. ثُم إنهُ أسلَمَ بعدَ ذلك، وحسُنَ إسلامُه[2].

وأما مُسيلِمةُ فقد رَوَى أيضاً مُحيي السُّنةِ أنهُ قال: اسمُه ثُمامَةُ[3] بنُ قَيْس، وكان قد تَنبّأَ في حياةِ النبيّ ﷺ في آخِرِ سنةِ عَشر، وزعَمَ أنهُ اشتَرَكَ معَ النبيِّ ﷺ في النُّبوة، وكتَبَ: مِن مُسْيلمَةَ رسُولِ الله إلى محمدٍ رسُولِ الله، أمّا بعدُ: إن الأرضَ نصفُها لي، ونصفُها لك، فأجابَ صَلواتُ الله وسَلامُه عليه: «مِن محمدٍ رسُولِ الله إلى مُسيلِمة الكذّاب، أمّا بعدُ: فإنّ الأرضَ لله يُورِثُها مَن يشاءُ مِن عبادِه، والعاقبةُ للمتّقين». فبعَثَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنهُ بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ خالدَ بنَ الوليدِ إلى مُسيلِمةَ في جيشٍ كثير حتّى أهلَكَه اللهُ تعالى على يَدِ وَحْشيّ، وكان وَحْشيٌّ يقول: قتَلْتُ خيرَ الناسِ في الجاهليّة[4]، وشَرَّ الناسِ في الإسلام[5]، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي (١: ١٦٥-١٦٨).

(٢) «معالم التنزيل» (٣: ٧١).

(٣) في (ح) و(ف): «نِدام»، وفي (ط): «ثدام»، والجادّةُ ما أثبتناه، وهو على الصواب في «معالم التنزيل».

(٤) يعني حمزةَ عمَّ النبيِّ ﷺ.

(٥) «معالم التنزيل» (٣: ٧٠).

الملائكة. وقيل: الأفَّاكون يُلقُون السمعَ إلى الشياطين فيتلقَّون وَحْيَهم إليهم. أو يُلقُون المسموعَ من الشياطين إلى الناس. وأكثرُ الأفَّاكِين كاذبون يَفتَرُون على الشياطين ما لم يُوحُوا إليهم، وترى أكثرَ ما يحكمونَ به باطلاً وزُوراً. وفي الحديث: «**الكلمةُ يَخطَفُها الجنيُّ فيُقِرُّها** في أُذنِ وليِّهِ فيزيدُ فيها أكثرَ من مئةِ كذبةٍ». والقَرُّ: الصَّبُّ. فإن قلتَ: كيف دخل حرفُ الجرِّ على ﴿مَن﴾ المتضمِّنة لمعنى الاستفهام، والاستفهامُ له صَدْرُ الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعَلى زيدٍ مررتَ؟ ولا تقولُ: على أزيدٍ مررت؟ قلتُ: ليس معنى التضمُّن أنَّ الاسم دَلَّ على معنيَيْن معاً: معنى الاسم، ومعنى الحَرف، وإنما

قولُه: (**الكلمةُ يَحفَظُها ـ ويُروَى: يَخطَفُها**[١] **ـ الجنيُّ**)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها، قالت: سأَلَ ناسٌ رسُولَ الله ﷺ عنِ الكُهّان، فقال لهم: «ليسوا بشيءٍ». قالوا: يا رسُولَ الله، فإنّهم يُحدِّثون أحياناً[٢] بالشيءِ يكونُ حقّاً، فقال رسُولُ الله ﷺ: «تلك الكلمةُ منَ الحقِّ يَخطَفُها[٣] الجنيُّ فيُقِرُّها في أُذُنِ وَليِّه قَرَّ الدجاجة، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئة كذِبة[٤]».

النِّهاية: الخَطْفُ: استلابُ الشيءِ وأخْذُه بسُرعة، ومنهُ حديثُ الجِنِّ: يَخطَفونَ السّمع، أي: يَسترِقُونَه ويَستَلِبونَه. والقرّ: تَرديدُك الكلامَ في أُذُنِ المخاطبَ حتّى يَفهَمَه، تقولُ: قَرَرتُه فيه أُقِرُّه قَرّاً، وقَرُّ الدجاجةِ: صوتُها إذا قطَعَتْه. وفي حديث: «فيأتي بها إلى الكاهِن فيُقِرُّها في أُذُنِهِ كما تَقرُّ القارورةُ، إذا أُفـرِغ فيها»[٥]. وهذا المعنى هُو الذي عَنَاهُ المصنِّفُ بقولِه: «والقَرّ: الصَّبُّ».

---

(١) في (ح) و(ف): «تحفظها»، ورسمت في (ط): «يحفظها» في الموضعين، غير أن الياء لم تنقط في الأول منهما، والجادّةُ ما أثبتناه.

(٢) في الأصولِ الخطية: «أخباراً»، وليس بشيء، وصوّبناه من «صحيح البخاري».

(٣) في (ط): «يحفظها».

(٤) أخرجه البخاري (٦٢١٣) ومسلم (٢٢٢٨) وغيرهما.

(٥) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٧٦٢) ومسلم (٢٢٢٨) من حديثِ عائشة رضوان الله عليها.

معناه: أنَّ الأصل أَمَنْ، فحُذف حرفُ الاستفهام واستمرَّ الاستعمالُ على حذفِه، كما حُذف من «هل»، والأصلُ: أَهَلْ. قال:

أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكَمِ؟

فإذا أَدخلتَ حرفَ الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبل حرفِ الجرِّ في ضَميرك، كأنك تقول: أَعَلى مَن تَنزَّلُ الشياطين، كقولك: أعلى زيدٍ مررت. فإن قلتَ: ﴿ يُلْقُونَ ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ في محلِّ النَّصب على الحال، أي: تنزَّل مُلقِين السَّمعَ، وفي محلِّ الجرِّ صِفةً لِـ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ ﴾؛ لأنه في معنى الجَمع، وأنْ لا يكونَ له محلٌّ بأنْ يُستأنَف، كأنَّ قائلاً قال: لِـمَ تنزَّلُ على الأفّاكِين؟ فقيل: يَفعلون كَيْتَ وكَيت. فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ بعدَما قُضِي عليهم بأنَّ كلَّ واحد منهم أفَّاك؟ قلت:

قولُه: (**أَهَل رأَوْنا بسَفْح القاعِ ذي الأكَم؟**)، أوّلُه:

سائلْ فوارسَ يَربُوع بشَدّتِنا[1]

يربوعُ: أبو حيٍّ مِن تميم، بشَدّتِنَا، بفَتْح الشِّين: حَمْلَتِنا وصَدْمتِنا. وقد شَدّ عليه في الحرب يَشُدُّ شَدّاً، ويُروَى بكَسْرِها، أي: قُوّتِنا، وسَفْحُ الجبَل: أسفَلُه، والقاع: الـمُستوي منَ الأرضِ، والأَكَمَةُ: التلُّ، والجَمْعُ: آكامٌ وأَكَمٌ، ولا يجوزُ أن يُجعَلَ «هل» للاستفهام؛ لأنّ حرفَ الاستفهام لا يَدخُلُ على حرفِ الاستفهام.

قولُه: (**فإذا أدخَلْتَ حرفَ الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبْلَ حرفِ الجرّ**)، قال صاحبُ «الفرائد»: يَشكُلُ ما ذَكَرَ بقولِهم: مِن أين أنتَ ومِن أين جئتَ؟ وقولِه تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾، وقولِهم: فيمَ، وبِمَ، وممّ، وحَتّامَ، ونحوِها. ويمكنُ أن يُقالَ: لا اعتبارَ لتَقدُّم حرفِ الجَرّ، وقولُهم: لهُ صدرُ الكلام المرادُ: تقدُّمُه على ما كان، وكذا في الكلام، كقولِك: أين زيدٌ، لا يجوزُ أن تقولَ: زيدٌ أين، أو مفعولاً منَ المفاعيل، كقولك: أزيداً ضَرَبْتَ، ولا تقولُ: ضَربْتَ زيداً، ولا: ضَرَبْتَ متى، ولا: ضَرَبْتَ أينَ؟

---

(١) البيت لزيد الخير كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٢).

الأفَّاكُون هم الذين يُكثرون الإفْك، ولا يدلُّ ذلك على أنهم لا يَنطِقُون إلّا بالإفك، فأراد أنَّ هؤلاءِ الأفَّاكين قلَّ مَن يصدقُ منهم فيما يَحكي عن الجنِّيِّ؛ وأكثرُهم مُفترٍ عليه. فإن قلتَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ لِمَ فَرّق بينهنَّ وهنَّ أَخَوات؟

قولُه: (ولا يَدُلُّ ذلك على أنّهم لا يَنطِقونَ إلّا بالكذب[1])، يُريدُ أنّ «فعّالًا» فيه دِلالةٌ على التكثيرِ لا الاستغراق، فنبّه أوّلاً بقولِه تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ على أنّ الشياطينَ يَنزِلونَ على مَن دَأْبُه الإفْكُ والكذِبُ. ثُم بيّنَ ثانياً بقولِه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ على أنّ أكثرَ هؤلاءِ الأفّاكينَ بناءً على دَأْبِهم وعادتِهم يَفترُونَ على الشّياطينِ فيما يتَلقّوْنَ منهم؛ لأنّهم يزيدونَ على ما يَسمَعونَ كما سبَقَ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئةِ كِذبة.

ويجوزُ أنْ يَرجعَ الضّميرُ في «أكثرهم» إلى الشّياطين، والحديثُ يَحتمِلُه أيضاً، قال القاضي: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾ فيما يُوحُونَ به إليهم، أو يُسْمِعونَهم لا على وَجْهِ ما تكلّمتْ به الملائكةُ عليهمُ السّلام؛ لشَرارتِهم، أو لقُصورِ فَهْمِهم[2].

قولُه: (لِمَ فَرّقَ بينَهنّ وهنَّ أَخَواتٌ)، يعني: أنّ هذه الآياتِ الثلاثَ نازلةٌ في شأنِ القرآن، وفيما ينبغي أن يُقالَ فيه وما لا ينبغي، فلِمَ لم تَجِئ على نَسَقٍ واحدٍ ولم يَقُلْ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ * وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾، فإنّها واردةٌ على وتيرةٍ واحدة؟ ولِمَ فرّقَ بينَهنّ بآياتٍ متَباعدةِ المعاني؟ وحاصلُ المعنى: أنّها كالتراجيعِ للمعاني التي تَخلّلت بينَهنّ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كالترجيعِ مِن قَصَصِ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ إلى ما بُدِئَ منهُ في فاتحةِ السُّورةِ مِن ذكْرِ الكتابِ وتكذيبِ القومِ له. وقولُه: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ مذكورٌ بعدَ إهلاكِ القُرى المُنذَرة. وقولُه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ مَسُوقٌ بعدَ النّهيِ عنِ ادّعاءِ غيرِ الله

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالإفك».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

قلتُ: أُرِيدَ التفريقُ بينهنَّ بآياتٍ ليست في مَعْناهنَّ، ليُرجَع إلى المجيء بهنَّ **وتطرية ذكرِ** ما فيهنَّ كَرَّة بعد كرَّة، فيُدَلَّ بذلك على أنَّ المعنى الذي نزلْنَ فيه من المَعاني التي اشتدَّت كراهةُ الله لخلافها. ومثاله: **أنْ يُحدِّثَ الرَّجلُ بحديث، وفي صدره اهتمامٌ بشيء منه وفضلُ عِناية، فتَراه يُعِيد ذِكْرَه ولا ينفكُّ عن الرُّجوع إليه.**

[﴿وَالشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُنَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ ٢٢٤ - ٢٢٦]

﴿وَالشُّعَرَآءُ﴾ مُبتدأ، و﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُنَ﴾ خَبرُه، ومعناه: **أنه لا يتَّبعهم على باطِلِهم**.وكَذِبهم وفُضولِ قولهم وما هم عليه من الهِجاء، وتمزيقِ الأَعْراض، والقَدْح

تعالى إلهاً، وكلُّ هذه الآياتِ مُتَدانيةُ المعاني في نفْسِها، لكنّها تَبعُدُ مناسبتُها ظاهراً عن معنى تلك الآياتِ الثّلاث، والترجيعُ كما عُلِمَ يَستدعي شِدّةَ الاتّصالِ بما رُجِعَ به إليها، فدَلّ ذلك على شِدّةِ الكراهيَة لِـما نزلَتِ الآياتُ فيه، وهُو إنكارُ قُرَيْش أنّ القرآنَ ليس مِن عندِ الله، وأنهُ مِن جِنس ما كان يَنزِلُ على الكَهَنةِ والشُّعراء. ورُوِيَ عن المصنِّفِ: أنّ العبارةَ المتداوَلةَ في قولِنا: اشتَدّتْ كراهةُ الله تعالى لخلافِها، أي: لأجْلِ خلافِها اشتَدّتِ العنايةُ بذِكْرِه، فاحتُرِزَ عنها في حقِّ الله تعالى.

قولُه: (**وتَطْرِيَة ذِكرِ**)، تطريةُ السّيف: مُحادثتُه بالصّقْلِ وتَعَهُّده به، قال زُهيرٌ:

أُحادثُه بصَقْلٍ كلّ يوم   وأُعجِمُه بهاماتِ الرجالِ[1]

قولُه: (**أن يُحدِّثَ الرجلُ بحديث، وفي صدرِه اهتمامٌ بشيءٍ منهُ وفَضْلُ عناية، فتَراهُ يُعيدُ ذِكْرَه ولا ينفَكُّ عنِ الرُّجوع إليه**)، وقلتُ: هذا المعنى هُو الذي اعتمَدْنا عليه في أكثرِ ما تَصَدّيْنا لنَظْم السُّور، فلْيكُنْ على ذُكْرٍ منك، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (**ومعناهُ: أنهُ لا يَتّبعُهم على باطِلِهم... إلّا الغاوون**)، هذا الحَصْرُ يُفيدُه بناءُ

---

(١) لم أجده في «ديوان زهير».

في الأنساب، والنَّسِيب بالحُـرَم، والغزَل، والابْتِهار، ومَدْحِ مَن لا يستحقُّ المدح، ولا

﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ على «الشُّعراء» على تقوِّي الحُكم، واللامُ في «الشُّعراء» و﴿الْغَاوُونَ﴾: للجِنس، فإنّ مثْلَ هذا التركيبِ عندَ المؤلِّف يُفيدُ الاختصاصَ. وقال في الـمُزمِّل في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠]: «وتقديمُ اسمِه عزّ وجلّ مبتدأً مَبْنيًّا عليه، يُقدّرُ: هُو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقدير»[١] وقد سبق مراراً. ويَعضُدُه قراءةُ عيسى بنِ عُمَر: «الشُّعَراءَ» بالنّصبِ على شريطةِ التفسير[٢]، فإنها تَدُلُّ على التكريرِ والتأكيد، وربّما دَلّ على التخصيصِ لتقديرِ العامل بعدَ المنصُوب، وإلى معنى هذا الحَصْرِ يُنظَرُ قولُه تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]، ومِن ثَمّ ناسَبَ أن يُعقِّبَ بهذه الآيةِ قولَه تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾؛ لأنه حديثُ أمرِ الوَحْي كما سَبَق، وجَلّ مَنْصِبُ الرِّسالةِ عن الشِّعر، وعَظّمَ منزلةَ أُمّتِه منَ الغِواية، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾.

قولُه: (والنسيبِ بالحُرَم والغزَل)، الجوهري: نسبَ الشاعرُ بالمرأةِ، يَنْسِبُ ـ بالكسر ـ نَسِيباً: إذا شَبّبَ بها، ومُغازَلةُ النِّساء: مُحادَثتُهنّ ومُراودتُهنّ، تقولُ: غازَلتُها وغازَلَتني، والاسمُ الغزَلُ. وحُرْمة الرجُلِ: أهلُه، والحُرَمُ: النِّساء، قال:

والموتُ أكـرمُ نَـزّالٍ على الحُـرَم[٣]

قولُه: (والابتهار)، الجوهري: الابتهارُ: ادعاءُ الشَّيْءِ كذِباً، قال:

ومـا بي أنْ مدَحتُهــمُ ابتهارُ[٤]

وابْتُهِرَ فلانٌ بفلانة: اشتُهِرَ بها.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٦: ١٠٣).

(٢) انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٨، و«البحر المحيط» (٨: ٢٠٠).

(٣) لم أهتد إلى قائله.

(٤) ذكره الجوهري في «الصحاح» (بهر) من غير عَزْوٍ لأحد.

يَستحسِنُ ذلك منهم ولا يَطرَبُ على قولهم **إلّا الغاوُون والسُّفهاء** والشُّطَّار. وقيل: **الغاوُون: الراوُون**. وقيل: الشياطين. وقيل: هم شُعراء قريش: عبدُ الله بن الزِّبَعرى، وهُبيرة بن أبي وَهْب المخزوميُّ، ومُسافع بن عبدِ مَناف، وأبو عزَّة الجُمَحيّ. ومن ثَقيف: أُميَّة بنُ أبي الصَّلت، قالوا: نحنُ نقول مِثْلَ قولِ محمَّد، وكانوا يهجُونه، ويجتمعُ إليهم الأعرابُ مِن قومهم يَستمعون أشعارَهم وأهاجِيَهم. وقرأ عيسى بنُ عُمر: (والشعراءَ) بالنصب على إضمارِ فعلٍ يفسِّره الظاهر. قال أبو عُبَيد: كان الغالبُ عليه حبَّ النَّصب؛ قرأ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، ﴿والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ﴾ [المائدة: ٣٨]، و(سورةً أنزلناها) [النور: ١]. **وقُرِئ: (يَتْبَعُهم) على التخفيف**، و(يَتَّبِعْهم) بسُكون العين **تشبيهاً لـ«بَعُهَ»** بـ«عَضُد».

قولُه: (**إلا الغاوونَ والسُّفَهاء**)، قال: الزجّاجُ: يتبعهُم الغاوونَ منَ الناس، فإذا هَجَا الشاعرُ بما لا يجوزُ، هَوِي قومٌ ذلك فأحَبُّوه، وإذا مَدَحَ بما ليس في الممدوح أحَبَّ ذلك قومٌ وتَابعُوهُ، فهمُ الغاوون[1].

قولُه: (**الغاوون: الرّاوُونَ**)، رَوى مُحْيي السُّنة: الغاوونَ همُ الرُّواةُ الذين يَروُونَ هجاءَ المسلمين[2].

قولُه: (**وقُرِئ: «يَتْبَعُهم» على التخفيف**)، نافع: «يَتْبَعُهم» بتخفيفِ التاء وفتح الباء، والباقون: بفتح التاء وتشديدها وكسر الباء[3].

قوله: (**تشبيهاً لـ«بَعُه»**)، بفَتْح الباءِ أو كسرِها وضمِّ العَيْن، حكايةً لبعضِ حروفِ يَتْبَعُهم. ويُروَى عن المصنِّف أنهُ قال: لـمّا غَيّروا الضمّةَ في «عَضُد» واقعةً بعدَ الفتحة، فلأنْ يُغيِّروها واقعةً بعدَ الكسرةِ أَوْلى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٥).

(٣) انظر: «حجة القراءات» ص٥٢٢.

ذِكرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابهم في كلِّ شِعب من القول واعتِسافهم وقلَّة مُبالاتهم بالغُلوِّ في المنطق ومُجاوزةِ حدِّ القَصْد فيه، حتى يفضِّلوا أجبَنَ الناس على عَنْترة، وأشحَّهم على حاتم، وأن يَبْهَتوا البَرِيَّ، ويُفسِّقوا التقيَّ. وعن الفَرزدق: أن سُليمان بنَ عبدِ الملك سَمِعَ قولَه:

فبِتْــنَ بجانِبَــيَّ مُصَرَّعاتٍ ... وبِتُّ أَفــضُّ أغلاقَ الخِتامِ

فقال: قد وَجَبَ عليك الحدُّ، فقال: يا أميرَ المؤمنين قد درأ اللهُ عني الحدَّ بقوله: ﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾.

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ ٢٢٧]

استثنى الشُّعراءَ المؤمنين الصالحين الذينَ يُكثِرون ذِكْرَ الله وتلاوةَ القرآن، وكان ذلك أغلبَ عليهم من الشِّعر، وإذا قالوا شِعراً قالوه في توحيدِ الله والثناءِ عليه، والحكمةِ، والموعظة، والزُّهد، والآدابِ الحسنة، ومدحِ رسولِ الله ﷺ والصَّحابةِ

قولُه: (**ذِكْرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابِهم في كلِّ شِعْبٍ منَ القول**)، قال القاضي: وذلك أنّ أكثرَ مقدِّماتِهم خيالاتٌ لا حقيقةَ لها، وأكثرُ كلماتِهم في النّسيبِ والابتهارِ وتمزيق الأعراضِ والوعدِ الكاذبِ والافتخارِ بالباطل[(١)].

قولُه: (**فبِتْنَ بجانبيّ**)، البيت[(٢)]، أولُه:

دُفِعْــنَ إليّ لم يُطْمَثْــنَ قَبْــلي ... وهُنّ أصــحُّ من بَيْضِ النّعامِ
ثَــلاثٌ واثنتانِ فهُــنّ خمسٌ ... وســـادسةٌ تمــيلُ إلى شِمامِ

طمثَ الجاريةَ، أي: افتَضَّها.

---

(١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٦).

(٢) للفرزدق، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٤).

وصُلَحاء الأُمّة، وما لا بأسَ به من المعاني التي لا يتلطَّخون فيها بذَنْبٍ ولا يتلبَّسون بشائِنة ولا مَنْقصة، وكان هِجاؤهم على سبيل الانتصار ممَّن يهجُوهم، قال اللهُ تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، وذلك مِن غيرِ اعتداءٍ ولا زيادة على ما هو جوابٌ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وعن عمرِو بن عبيد رحمه الله: أنَّ رَجلًا من العلويَّة قال له: إنَّ صدري لَيَجِيشُ بالشِّعر، فقال: فما يمنعُك منه فيما لا بأسَ به؟ والقولُ فيه: أن الشِّعرَ بابٌ من الكلام، فحَسَنُه كحَسَنِ الكلام، وقبيحُه كقبيحِ الكلام. وقيل: المرادُ بالمستثنَيْن: عبدُ الله بن رَواحة، وحسَّانُ بن ثابت، والذين كانوا **يُنافِحُون** عن رسولِ الله ﷺ ويُكافِحون هُجاةَ قُريش. **وعن كعبِ بن مالك:** أنّ رسولَ الله ﷺ قال له: «اهجُهم؛ فوالذي نَفْسِي بيدِه لَـهُوَ أَشدُّ عليهم منَ النَّبْل»، وكان يقول لحسَّان: «**قلْ ورُوحُ القُدسِ مَعَكَ**».

خَتَمَ السورةَ بآيةٍ ناطقة بما لا شيءَ أهيَبُ منه وأهول، ....

قولُه: (يُنافِحونَ)، بالحاءِ المهمَلة. **النِّهاية**: في الحديثِ: «نافِحْ عنِّي»[1]، أي: دافِعْ عنِّي، والمُنافَحةُ والمكافحةُ: المُدافعة. يُريدُ بمُنافحتِه: هجاءَ المشركينَ ومُجاوبتَهم عن أشعارِهم.

قولُه: (وعن كعبِ بن مالكٍ)، رُوِيَ في «شَرْحِ السُّنةِ» عن كعبِ بن مالك، عنِ النبيِّ ﷺ، قال: «إنّ المؤمنَ يُجاهدُ بسيفِه ولسانه، والذي نفْسي بيَدِه لكأنّما تَرمُونَهم به نَضحُ النَّبْل[2].

قولُه: (**قُلْ ورُوحُ القُدُسِ معَك**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ، عن عائشةَ، عن رسُولِ الله ﷺ: «إنّ اللهَ يؤيِّدُ حسّانَ برُوح القُدُس ما نافَحَ أو فاخَرَ عن رسُولِ الله ﷺ»[3].

---

(١) هو جزءٌ من حديث أخرجه الترمذي (٢٨٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٢: ٣٧٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٧٢١٨).
(٣) أخرجه البخاري (٤٥٣) ومسلم (٢٤٨٥) والترمذي (٢٨٤٦).

ولا أنكى لقلوب المتأمِّلين، ولا أصدَعُ لأكباد المتدبِّرين؛ وذلك قولُه: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾ وما فيه من الوَعيد البليغ، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ وإطلاقُه، وقولُه: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ وإبهامُه، **وقد تَلاها أبو بكرٍ لعمرَ** رضي الله عنهما **حينَ عَهِدَ إليه**، وكان السَّلفُ الصالح يَتواعَظُون بها **ويَتناذَرُون** شِدَّتَها.

وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليل، ولأنْ تخافَ فتبلُغَ الأَمن خيرٌ مِن أنْ تأمَنَ فتبلُغَ الخوف. وقرأ ابنُ عبَّاس: (أيَّ مُنفَلَتٍ يَنفلِتون) ومعناها: إنَّ الذين ظَلموا يَطمَعُون

قولُه: (**ولا أنْكَى**)، **النِّهاية**: يقال: نَكَيْتُ في العدوِّ أنكَى نِكايةً؛ إذا أكثرتُ فيه الجِراحَ والقَتْلَ، فوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَزُ، يقال: نكَأتُ القُرحةَ أنكَأُها: إذا قَشَرْتُها.

قولُه: (**وقد تَلاها أبو بكر لعمرَ حينَ عَهِدَ إليه**)، رُوِي أنهُ لـمّا أيِسَ أبو بكرٍ مِن حياتِه استَكتَبَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه كتابَ العَهْدِ: هذا ما عَهِدَ ابنُ أبي قُحافةَ إلى المؤمنينَ في الحالِ التي يؤمنُ فيه الكافر، ثم قال بعدَما غُشِيَ عليه وأفاق: إنِّي استَخْلفتُ عليكُم عُمرَ بنَ الخطّاب، فإنْ عَدَلَ فذلك ظنِّي فيه، وإن لم يعدِلْ فسيعلمُ الذين ظلموا[1].

قولُه: (**ويَتناذرونَ**)، بالذالِ المعجَمة. **الأساس**: هُو نذيرةُ القوم: طَليعتُهمُ الذي يُنذرُهمُ العدُوّ، وتَناذَروا: خَوَّفَ بعضُهم بعضاً، قال النابغةُ:

تَناذَرَها الرّاقونَ مِن سوءِ سُمِّها[2]

قولُه: (**وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليلٌ**)، يعني: أنّ الذي فَسّرَ قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ بالذين كفَروا يتَعلَّلُ بـ«عسَى»، ولعلّه يريدُ أهلَ السُّنةِ لأنهُ يُسمِّيهمُ الـمُرجِئة، كما أنّهم يُسَمُّونَهم بالوَعِيديّة، ويقال: وعَلّلهُ بالشيء، أي: لَـهّاهُ به، كما يُعَلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ منَ الطّعام يتَجزَّأ به منَ اللّبَن، يقال: فلانٌ يُعلِّـلُ نفْسَه بتَعِلّة، وتعَلّلَ به، أي: تَلَهّى وتجَزّأ، يريدُ: أنّ تفسيرَ الظُّلم بالكُفرِ ليس بجيِّد، لأدائه إلى سُهولةِ أمرِ الظالم.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٠٠).

(٢) يقصد الحيّة. انظر: «ديوان النابغة» ص٣٤.

أن يَنفلِتوا مِن عذاب الله، وسيَعلمون أنْ ليسَ لهم وجهٌ من وجوه الانفِلات؛ وهو النجاة. اللهمَّ اجعَلْنا ممَّن جعَلَ هذه الآيَةَ بين عينَيْه فلم يغفُلْ عنها، وعَلِمَ أنَّ مَن عمل سيِّئةً فهو مِنَ الذين ظَلموا. واللهُ أعلمُ بالصواب.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الشُّعراءِ كان لَه من الأجرِ عَشرُ حسناتٍ بعَددِ مَنْ صَدَّق بنوحٍ وكذَّبَ بهِ وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيمَ، وبعَددِ منْ كَذَّبَ بعيسى وصدَّق بمحمَّدٍ».

وقلتُ: سياقُ الآية بعدَ ذكْرِ المشركينَ الذين آذَوْا رسُولَ الله ﷺ، وما لَقِيَ منهم مِنَ الشّدائدِ كما مَرّ في أوّلِ السُّورة يُؤيِّدُ قولَ أهلِ السُّنة، ورَوَى مُحيي السُّنةِ: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾: أشرَكوا وهَجَوْا رسُولَ الله ﷺ[١]. وقال الإمامُ: إنهُ تعالى لما ذَكَرَ في هذه السُّورةِ ما يُزيلُ الحُزنَ عن قلبِ رسُولِ الله ﷺ منَ الدّلائلِ ومِن أخبارِ الأنبياءِ عليهم السّلامُ، ثُم ذَكَرَ مقالاتِ المشركينَ في تسميته تارةً بالكاهن، وأُخرى بالشاعر، بَيّنَ الفَرْقَ بينه وبيْنَ الكاهن، ثُم بينَهُ وبين الشاعر، ثُم خَتَم السُّورةَ بهذا التهديدِ العظيم[٢]. والله تعالى أعلمُ.

تمت السورة

حامداً لله ومُصلّياً على رسوله[٣]

* * *

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٧٦).

(٣) قوله: «تمت السورة حامداً لله ومصلياً على رسوله» أثبتُّه من (ف)، ولم يرد في (ح) و(ط).

سورة النمل

مكّيّة، وهي ثلاثٌ وتسعون آية، وقيل: أربعٌ وتسعون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ * هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ ١-٣]

﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ﴾ **قُرِئ بالتَّفخيم والإمالة**، و﴿تِلۡكَ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورة. والكتابُ المبينُ: إمّا اللّوْح؛ وإبانته: أنّه قد خُطَّ فيه كلُّ ما هو كائن؛ فهو يُبَيِّنُه للنّاظِرِينَ فيه إبانة. وإما السُّورة، وإمّا القرآن، وإبانَتُهما: أنّهما يُبيِنان ما أُوْدِعاهُ من العُلُومِ والحِكَمِ والشَّرائع، ....

سُورةُ النَّمل

مكيَّةٌ، وهيَ ثلاثٌ وتسعونَ آيةً، وقِيلَ: أربعٌ وتسعونَ آيةً[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (﴿طسٓ﴾[2] **قُرئَ بالتَّفخيمِ والإمالةِ**)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالإمالةِ، والباقونَ: بالتَّفخيم[3].

---

(١) في (ط): «مكية، وهي تسعون وثلاث آيات».

(٢) في (ح): ﴿طسٓمٓ﴾. والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص١١٠.

وأنَّ إعجازَهما ظاهرٌ مَكْشُوف، وإضافةُ الآياتِ إلى القُرآنِ والكتابِ المُبين: على سبيلِ التَّفْخِيمِ لها والتَّعْظِيم؛ لأنَّ المُضافَ إلى العظيمِ يَعْظُمُ بالإضافةِ إليه. فإن قُلْتَ: لِمَ نَكَّرَ الكِتابَ المُبين؟ قُلت: ليُبهَمَ بالتَّنكيرِ فيكونَ أفخمَ له، كقَوْلِه تعالى: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥].

فإن قُلْتَ: ما وَجْهُ عَطْفِهِ على القُرآنِ إذا أُريدَ به القرآن؟ قُلْت: كما تُعْطَفُ إحْدى الصِّفَتَيْنِ على الأُخرى في نَحْوِ قولِك: هذا فِعْلُ السَّخِيِّ والجَوادِ الكريم؛ **لأنَّ القُرْآن هو المُنْزَلُ المُبارَكُ** المُصَدِّق لِما بَيْنَ يَدَيه؛ فكان حُكْمُهُ حُكْمَ الصِّفاتِ المُسْتَقِلَّةِ بالمَدْح،

قولُهُ: (**وأنّ إعجازَهما ظاهرٌ مكشوفٌ**)، قبلَ قولِه: «أنّهما يُبيِّنانِ» مبنيٌّ على أنّ «أبانَ» بمعنى: أظْهَرَ. وقولُه: «ظاهِرٌ مكشوفٌ» على أنّه بمعنى: بَانَ وظَهَرَ. وقلتُ: إذن يلزمُ استعمالُ اللفظِ الواحدِ في كِلتا لُغتيْهِ: المتعدِّي واللّازمِ، إلّا أن يُقالَ: إنّ الواوَ بمعنى «أوْ». والظاهرُ أنّ دَلالةَ ﴿مُّبِينٍ﴾ على الثّاني بطريقِ اللُّزوم؛ فإنّ الشيءَ إذا كانَ مُظهِرًا لجميعِ العلومِ الفائقةِ، ينبغي أن يكونَ ظاهرًا في الإعجازِ، وعكسُه سبقَ في قولِه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[1] [الفرقان: ٤٨].

قولُه: (﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥])، أيْ: مليكٍ مُبهَمٍ أمرُه في المُلكِ والاقتدارِ، فلا شيءَ إلّا وهوَ تحتَ مُلكِه وتصرفِه وقُدرتِه، فيُقال: أي: كتابٌ مُبهَمٌ أمرُه في كونِه كتابًا، فلا شيءَ من أمرِ الدِّينِ ومكارمِ الأخلاقِ ومحاسِنِ الشِّيَمِ، إلّا وهوَ مشتملٌ عليْه.

قولُه: (**لأنّ القرآنَ هُوَ المنزَلُ المبارَكُ**)، تعليلٌ لتنزيلِ لفظِ ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾ منزلةَ الوصفِ، ثمَّ عطفَ ﴿وَكِتَابٍ﴾ عليه؛ لهذا قال: «كأنّهُ قِيلَ: تلكَ الآياتُ آياتُ المنزَلِ المبارَكِ، وآيُ كتابٍ»، ودلالةُ هذا الأسلوبِ على استقلالِ كلِّ صفةٍ في تمييزِ الموصوفِ، وأنّها إذا انفردَتْ كَفَتْ بها مميِّزةً قد عُلِمَ في موضعِه، ولو حَمَلَه على بابِ التجريدِ كما في قولِهم: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسَمَةِ المبارَكةِ، كما ذُكِرَ في ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] لجازَ أيضًا[2].

(١) انظر: «الكشاف» (١١: ٢٥١ - ٢٥٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فكأنَّه قِيل: تلك الآياتُ آياتُ المُنْزَلِ المُبارَك؛ وآيُ كتابٍ مُبين.

وقرأ ابنُ أبِي عَبْلة: «وكتابٌ مبينٌ» بالرَّفع على تقدير: وآياتُ كِتابٍ مُبين، فحَذَفَ المُضاف، وأُقِيمَ المُضافُ إليْهِ مَقامَه.

فإن قُلْت: ما الفَرْقُ بَيْنَ هذا وبَيْنَ قولِه: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]؟ قُلْت: لا فَرْقَ بينَهما إلّا ما بَيْنَ المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عليه؛ من التَّقَدُّمِ والتَّأَخُّر؛ وذلك على ضَرْبَيْن: ....

والثّاني: قَوْلُه في الحِجْرِ: « والمعنى: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ» في كونِه كتابًا، وآيَ قرآنٍ مبينٍ» على الاستفهام، وهو معنى التَّفخيمِ في التَّنكير.

قولُه: (بَيْنَ هذا وبينَ قولِه: ﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١])[1]، أي: مَطْلِعَ سُورة الحِجْرِ.

قولُه: (وذلكَ على ضَربَيْنِ)، يعني: التَّقديمُ يجيءُ لمعنَيَيْن:

أحَدِهِما: جارٍ مجرى التَّثنيةِ فَقَط؛ فلا يتفاوتُ المعنى فيهما، سواءٌ قُدِّم في موضعٍ وأُخِّر في آخَر؛ كما في نحو: ﴿حِطَّةٌ﴾ في الآيتَيْن [البقرة: ٥٨، والأعراف: ١٦١]. وقولُكَ: «رجلانِ جاءا» لا ترجيحَ لمجيءِ أحدِهما على الآخَر. هذا هوَ معنى التَّثنية.

قال شارح «الهادي»: الواوُ دلالتُها على الجمعِ أقوى مِن دلالتِها على العطف؛ فإنّها قد تُعَرّى عنِ العطفِ ولا تُعرَّى عن معنى الجمعِ، وفي المختلفَيْنِ بمنزلةِ التَّثنية، والجمع في المتفقَيْن، وإذ لم يمكنْهُمُ التَّثنيةَ في المختلفَيْنِ فعَدَلُوا إلى الواو[2].

وثانِيهما: ما فيه رعايةُ الرُّتْبةِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، فإنّ شهادةَ اللّـهِ مقدَّمةٌ على شَهادةِ الملائكةِ وأُولي العِلْم؛ لأنّ شهادتَه كالأصلِ،

---

(١) من قوله: «على الاستفهام» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري (٢: ٤٤٩-٤٥٠).

....

وشهادتَهُم كالتَّابعِ لشهادَتِه. ومِن ثَمَّ فُصِل بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ بالمفعولِ بِه.

قال القاضِي: تأخيرُ «كتاب» هاهنا باعتبارِ تعلُّقِ عِلْمِنا به، وتقديمُه في الحِجْرِ باعتبارِ الوُجود[1]؛ أي: الخارجِيِّ.

قالَ صاحبُ «الفَرائِد»: الفخامةُ فيما نحنُ بصددِه للكتاب، فإن كانَ المرادُ به: اللوحَ، فهي اللوحُ. وفي الحِجْر الفخامةُ للقرآن؛ فافترَقَا. وإن كانَ المرادُ منَ الكتابِ القُرآنَ في السُّورتَينِ؛ فالفخامةُ للقرآنِ من حيثُ إنّه كتابٌ هاهنا، وفي الحِجْر من حيثُ إنّهُ قرآنٌ.

وقلتُ: قدْ ذهَبَ إلى أنّ التَّنكيرَ في الموضعَينِ هوَ الفارقُ؛ لأنـّه للتَّفخيم، وذهبَ عنه أنّ التَّعريفَ في القرآنِ للعَهْد، وأنّ المرادَ منه: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لِـمَا بينَ يَدَيْه» كما قال، فهوَ أشدُّ فخامةً منه؛ لأنـّه من بابِ قَولِه:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعرِي شِعرِي[2]

أي: هذا المنزّلُ هو الّذي اشتُهرَ في الكائنات، وتُعورفَ بينَ الأسْوَدِ والأحْمَرِ، الموصوفُ بالكمالاتِ التي لا نهايةَ لها. والمصنِّفُ اقتصرَ على معنًى واحدٍ، وهوَ كونُه مصدِّقًا لما بينَ يدَيْه.

ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التَّنْكيرَ في ﴿كِتَٰبٍ﴾ دلَّ على تفخيمِه، ووصفُه بـ﴿مُّبِينٍ﴾ دلَّ على أنّه ظاهرٌ في نفسِه في الإعجازِ، مُظهِرٌ لغيرِه، فصَحَّتِ الموازنةُ بينهما؛ ولهذا استَشهدَ بقولِه: «فِعْلُ السَّخِيِّ والجوادِ الكريمِ». ولم يفرِّقْ بينَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ هاهنا وفي الحِجْر، فإنّ مؤدَّى الصِّفتَيْنِ إلى معنًى واحدٍ.

فإن قلتَ: فلِمَ جعلَ التَّعريفَ في الحِجْرِ للجنسِ حيثُ قال: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ في كونِه كِتابًا» ، وهاهنا للعهدِ حيثُ قال: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لما بينَ يَدَيْه»؟ قلتُ: إذا رجعَ المعنَيانِ إلى التَّعظيمِ والتَّفخيمِ فلا بأسَ بمثلِ هذا الاختلافِ.

---

(١) في (ح): «الخارج».

(٢) سبق تخريجه.

ضَرْبٍ جارٍ مَجْرى التَّثْنِية لا يَتَرَجَّحُ فيه جانِبٌ على جانِب، وضَرْبٍ فيه تَرجُّح، فالأَوَّلُ نَحْوَ قَوْلِه تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١]، ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١]، ومنه ما نَحْنُ بِصَدَدِه. والثّاني: نحو قَوْلِه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ﴾ في مَحَلِّ النَّصْبِ أو الرَّفْع؛ فالنَّصْبُ على الحال، أي: هادِيةً ومُبَشِّرة؛ والعامل فيها؛ ما في ﴿تِلْكَ﴾ من مَعْنى الإشارة، والرَّفْعُ على ثلاثةِ أوْجُه، على: هي هُدًى وبُشْرى، **وعلى البَدَلِ من الآيات**، وعلى أنْ يَكُونَ خبراً بَعْدَ خَبَرٍ؛ أي: جَمَعَتْ أنّها آيات، وأنّها هُدًى وبُشْرى. والمعنى في كَوْنِها هُدًى للمُؤمِنِين: **أنّها زائِدةٌ في هُدَاهُم**. قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] فإن قُلْت: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ كيف يَتَّصِلُ بِما قَبْلَه؟ قُلْت: يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ مِنْ جُمْلةِ صِلةِ المَوْصُول، ويُحْتَمَلُ أن تَتِمَّ الصِّلةُ عِنْدَه، ويكونُ جُمْلةَ اعتراضِيّة، كأنّه قِيل: وهؤُلاءِ الّذين يُؤْمِنُونَ ويَعْمَلُونَ الصّالحات؛ من إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاة: همُ بالآخِرة المُوقِنون؛ وهو الوَجْه. ويَدُلُّ علَيْه أنّه عُقِدَ جملةً ابتدائيةً **وكَرَّرَ فيها المُبْتَدَأَ الّذي هو ﴿وَهُم﴾** ....

قولُه: (**وعلى البَدَلِ منَ الآياتِ**)، قال الزَّجّاج: تقديرُه: تلكَ هدًى وبُشرى، وحَسُنَ أن يكونَ خبرًا بعدَ خبرٍ لـ﴿تِلْكَ﴾ على نحو: هو حُلْوٌ حَامِضٌ. وقدْ جمعَ الطَّعْمَين، فتُجمع أنّها آياتٌ، وأنّها هاديةٌ مبشِّرةٌ[1]، وهو المرادُ من قولِه: «جُمِعتْ أنها آياتٌ، وأنها هدًى»، أي: جَمعتْ ﴿طسٓ﴾ أنّ السُّورةَ آياتٌ، وأنّها هدًى وبُشرى.

قولُه: (**أنّها زائدةٌ في هُدَاهُم**)، قال صاحب «الفرائد»: ويمكنُ أن يكونَ المعنى كما مرَّ في قولِه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١].

قولُه: (**وكرَّرَ فيها المبتدأ الذي هوَ ﴿وَهُم﴾**)، **الانتصاف**: تكرَّرَ منَ الزَّمخشريِّ أنّ إيقاعَ الضَّميرِ مبتدأً يفيدُ الحصرَ؛ كقولِه: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وعَدُّ الضَّميرِ من آلاتِ الحَصْرِ ليسَ يثبُت، وهاهنا الضَّميرُ مكرَّرٌ؛ لأنَ الأصلَ: «وهمْ يوقِنونَ بالآخرةِ»،

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٨).

....

فقدَّمَ المجرورَ للعناية، فوقعَ فاصلًا بين المبتدأِ والخبـرِ، فأُرِيدَ أن يليَ المبتدأُ خبرَه، وقدْ حالَ المجرورُ بينَهما، فطُوِيَ ذِكْرُه، ولم يَفُتِ العنايةُ بالمجرورِ حيثُ بقيَ مقدَّمًا[1].

وقلتُ: هذا كلامُ مَن لَمْ يَشَمَّ رائحةَ علْمِ البيانِ، فإنَّهم أجمعوا على أنّ مثلَ: «أنَا عرفتُ» تحتملُ التَّـقَوِّيَ والتَّخصيصَ، أمَّا التَّـقَوِّيَ: فلتكريرِ الإسنادِ، وأمَّا التَّخصيصُ: فلاعتبارِ تقدُّمِ الفاعلِ الـمعْنويِّ على عاملِه، ولـمّا تقدَّم ضميرُ ﴿هُمْ﴾ على ﴿يُوقِنُونَ﴾ وأُكِّدَ بالتَّكرير، أفادَ التخصيصَ والتَّوكيدَ؛ ولهذا قال: «ما يُوقِنُ بالآخرةِ حقَّ الإيقانِ إلّا هؤلاءِ الجامِعونَ».

ولـمَّا كان جَدوى الاعتِراضِ تأكيدَ معنى المعترِضِ فيه، ودلَّ مفهومُ قولِه[2]: ﴿وَهُم بِٱلْأٓخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ على أنّ مَن أيقنَ بالآخرةِ حقّ الإيقانِ لا بدّ أن يخافَ تَبِعَاتِها، ومن خافَ تحمّلَ المشاقّ والمتاعبَ، وكان بهذا الاعتبارِ مؤكِّدًا لقولِه: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ[3] ۞ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ فصحَّ كونُه معترِضًا.

روينا عنِ التِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ قالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن خَافَ أدْلَجَ، وَمَن أدْلَجَ بَلَغَ الْـمَنْزِلَ، ألاَ إنّ سِلْعَةَ الله غَالِيَةٌ، ألَا إنّ سِلْعَةَ الله الْـجَنَّةُ»[4].

ثمَّ في قولِه: «إلّا هؤلاءِ الجامِعون» إشارةٌ إلى أنّ الضَّميرَ الأوَّلَ وُضِعَ موضِعَ اسمِ الإشارةِ، وصارَ مثلَ قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٣-٥]، وفائدتُه الإشعارُ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَ اسمِ الإشارةِ المذكورونَ قبلَه أهلٌ لاكتسابِه من أجلِ الخصالِ الَّتي عُدِّدتْ لهم، فالمعنى: هُمْ أحقَّاءُ بأن يُوقِنوا بالآخِرةِ؛ لأنَّهمْ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٤٧).

(٢) سقط من (ح).

(٣) في (ح): «المؤمنون». وفي (ف): «المؤمنين». والصواب ما أثبتناه من (ط) موافقة للآية الكريمة.

(٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٥٠) وحسّنه، وهو في «المستدرك» للحاكم (٤: ٣٤٣) وصَحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

حتّى صارَ معناها: وما يُوقِنُ بالآخِرة حقَّ الإيقانِ إلّا هؤُلاءِ الجامِعون بَيْنَ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالح؛ لأنَّ خَوْفَ العاقِبةِ يحمِلُهُم على تحمُّلِ المَشاق.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ * أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ وَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ ٤-٥]

فإن قُلْت: كَيْفَ أسنَدَ تَزْيِينَ أعمالِـهم إلى ذاته، وقد أسْنَدَهُ إلى الشَّيطانِ في قولِه: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤، العنكبوت: ٣٨]؟ قُلْت: بَيْنَ الإسنادَيْنِ فرق؛ وذلك أنَّ إسنادَه إلى الشَّيطانِ حقيقة، وإسنادَهُ إلى الله عزَّ وجلَّ مجاز، وله طريقان في عِلْمِ البَيان: أحدُهُما: أن يَكُونَ من **المَجازِ الّذي يُسَمّى الاستعارة**. والثّاني: أن

هُمُ الذين جَمعُوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصّالحِ. هذا معنى قولِه: «وهؤلاءِ الَّذينَ يوقنونَ ويعملونَ الصّالحات، همُ الموقنونَ بالآخرة».

هذه المعاني مِن التَّخصيصِ والتَّوكيدِ والتَّعليلِ إنّما يفيدُها التَّركيبُ إذا جُعِلَ معترِضًا لاستقلالِه، وأمّا إذا أُدخِلَ في حَيِّز[1] الصِّلة بأن جُعِلَ حالاً أو عطفًا على ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النمل: ٣] على التَّأويلِ؛ لم يحتجْ إلى هذهِ العبارةِ؛ فتفوتُ تلكَ الفوائدُ؛ ولهذا قالَ: «وهوَ الوجْهُ، ويدلُّ عليهِ أنـه عقَدَ جملةً ابتدائيّةً» إلى آخرِه. يريدُ أنّه لو أُرِيدَ غيرُ ذلكَ لقيلَ: «وهمْ بالآخرةِ يُوقنونَ» على تقديرِ الحالِ، «وبالآخرةِ يُوقنونَ» على تقديرِ العطفِ.

قولُه: (**منَ المجازِ الّذي يُسمّى الاستعارة**) وهي الاستعارةُ المصرِّحةُ التَّبَعيةُ، استعارَ زَيَّنَ لـ«مَتَّعَ» بعدَ استعارةِ التَّزيينِ للتَّمتيعِ. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لَـمّا متَّعَهُمْ بطُولِ العُمُرِ»، فكأنّه زيَّنَ لهم بذلكَ أعمالَهم.

قال صاحبُ «الفرائدِ»: قال أهلُ السُّنَّة: زيَّنّا لهمْ أعمالَـهُمْ بما ركَّبْنا فيهم[2] منَ الشَّهواتِ

(١) في (ح): «خبر».

(٢) في (ف): «فيها».

يَكُونَ من المَجازِ الحُكْمِيّ، فالطَّرِيقُ الأوّل: أنّه لـمّا متَّعَهُم بِطُولِ العُمُر وَسَعةِ الرِّزق. وجعلوا إنعامَ الله بذلك عليهم، وإحسانَهُ إليْهِم ذَرِيعةً إلى اتِّباعِ شَهَواتِهِم، وبَطَرِهِم وإيثارِهِم الرَّوحَ والتَّرَفُّهَ، ونِفارِهِم عمّا يَلزَمُهم فيه التَّكاليفُ الصَّعبةُ والمَشاقُّ المُتعِبة؛ فكأنّه زيَّنَ لهم بذلك أعمالَهُم. وإليه أشارتِ الملائكةُ صَلَواتُ الله عَلَيْهِم في قولِهِم:

والأمانيّ، حتّى رأوْا ذلكَ حَسَنًا، وهوَ كالخَتْمِ والطَّبْعِ. وفيهِ إثباتُ خلقِ اللّٰـهِ تعالى أفعالَ العِبادِ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزَّمخشريِّ مبنيٌّ على قاعدةِ: «رعايةِ الأصلحِ»[1]، ولو عكَسَ فقال: «الإسنادُ إلى اللّٰـهِ حقيقةٌ»؛ لكانَ أصوبَ، واختارَ ما رواه الحسنُ لموافقتِه، [وأنّى لهم ذلك][2] وقدْ أتى اللهُ بُنيانهَم من القواعِدِ بما قدْ وردَ التَّزيِيْنُ غالبًا في الـشرِّ ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وورَدَ في الخيرِ قليلًا؛ كقولِه: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] ويُبْعِدُ الخيرَ هنا إضافةُ الأعمالِ إليهم في قولِه: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾، وهُمْ لم يعملوا الخيرَ أصلًا.

وقلت: الذي يؤيِّدُ قولَ صاحبِ «الفرائدِ» أنّ وِزانَ فاتحةِ هذه السُّورةِ إلى هاهنا وِزانُ فاتحةِ البقرة، فقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ كقولِـه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]. وقولُـه: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ كقولِـه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وقدْ سَبَقَ وَجهُ دلالتِها على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ هناك، وأنّ التركيبَ من بابِ تحقيقِ الخبر، وأنّ المعنى استمرارُهمْ على الكُفر، وأنّهمْ بحيثُ لا يُتوَقَّعُ[3] منهمُ الإيمانُ ساعةً فساعةً، أمارةٌ لرَقْمِ[4] الشَّقاوةِ عليهم في الأزَلِ، والخَتْمِ على قلوبهم، وأنّهُ تعالى زيَّنَ لهم سُوءَ عملِهم، فهُمْ

---

(١) وقد سبق توضيحها، ولتمامِ الفائدةِ انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١: ٦٢).

(٢) زيادة لازمة من «الانتصاف» لتوضيح سياقِ الكلام.

(٣) في (ح): «يُتوَهَّمُ».

(٤) والرَّقْم: الخَتْم، «اللسان» (رقم).

﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ [الفرقان: ١٨] والطَّريقُ الثّاني: أنَّ إمهالَهُ الشَّيطان، وتَخْلِيَتَهُ حتّى يُزَيِّنَ لهُم؛ مُلابَسةٌ ظاهِرةٌ للتَّزيينِ، فأُسْنِدَ إليه؛ لأنّ

لِذلكَ في تِيهِ الضَّلالةِ يتردَّدُونَ، وفي بَيْدَاءِ الكُفْرِ يعْمَهُون.

دلَّ على هذا التَّأويلِ إيقاعُ لفظِ المضارعِ في صلةِ الموصولِ، والماضي في خبرِ الموصول، وترتُّبُ ﴿فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ بالفاعليةِ، واختصاص الخطابِ بما يدلُّ على الكبرياءِ والجبَروتِ، ومن بابِ تحقيقِ الخَبَرِ قولُ الشَّاعِرِ:

إنّ الـتي ضَـرَبَتْ بيْتًـا مُهاجرةً ... بكُوفَةِ الجُنْـدِ غالتْ وُدَّها غُولُ[١]

يعني: هذا التبريزُ أمارةٌ لقطعِهَا الحُبَّ وهجْرانِها، وأنّه ممّا لا يُشكُّ فيه. ويَنْصُرُ هذا التَّأويلَ ما روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وأبي داود: عن عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ قال: قال رجلٌ: يا رَسُولَ الله، أعُلِمَ أهلُ الجَنّةِ مِن أهلِ النّارِ؟ قال: «نَعَمْ». قال[٢]: فَفِيمَ يَعمَلُ العَامِلُونَ؟ قال: «كُلٌّ مُيَسَّـرٌ لِـمَا خُلِقَ لَه»[٣].

وعنِ التِّرمذيِّ، عنِ ابنِ عُمرَ قال: قالَ عُمَرُ: يا رَسُولَ اللّـهِ، أرَأيْتَ مَا نَعْمَلُ فيه، أمْرٌ مُبْتَدَعٌ أو مُبْتَدَأٌ[٤]، أو فِيما فُرِغَ مِنْه؟ فقال: «فِيما قد فُرِغَ مِنْهُ يَا ابْنَ الـخِطَّاب، وكُلٌّ مُيَسَّـرٌ، أمّا مَن كانَ مِن أهلِ السّعَادةِ فإنّهُ يَعمَلُ للسّعَادة، وَأمّا مَن كان مِن أهلِ الشَّقَاءِ فإنّهُ يَعمَلُ للشَّقَاء»[٥]. انظرْ أيُّها المتأمِّلُ إلى هَذِه الأسرار.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سقط من(ح).

(٣) أخرجه البخاري (٦٢٢٣)، ومسلم (٢٦٤٩)، وأبو داود (٤٧١١).

(٤) في (ح)و(ف): «أمبتدأ». والصواب ما أثبتناه من «سنن الترمذي».

(٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢١٣٥) وصحّحه، وهو في «مسند البزّار» (١٢١) وصحّحه ابن حبّان (١٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

المَجازَ الحُكْمِيَّ يُصَحِّحُه بعضُ المُلابَسات، **وقِيل: هي أعمالُ الخَيْرِ** الّتي وَجَبَ عليهم أن يعملوها: زيَّنها لَهُمُ اللهُ فَعَمِهُوا عنها وضَلُّوا، ويُعْزى إلى الحَسَن. والعَمَه: التَّحَيُّرُ والتَّرَدُّد، كما يَكونُ حالُ الضّالِّ عن الطَّرِيق. وعَنْ بَعْضِ الأعْراب: أنه دَخَلَ الشّرق وما أبْصَرَها قطّ، فقال: رأيتُ النّاسَ عَمِهين، أراد: مُتَرَدِّدِين في أعمالِهم وأشْغالِهم. ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ القَتْلُ والأسْرُ يومَ بَدْر. و﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾: أشدُّ النّاسِ خُسْراناً؛ لأنّهم لو آمنوا لكانُوا من الشُّهَداءِ على جميعِ الأُمَم، فَخَسِرُوا ذلك مع خُسْرانِ النَّجاةِ وثَوابِ الله.

[﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ ٦]

﴿لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ لتُؤْتاهُ وتُلَقَّنُه ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ مِن عِنْدِ أيِّ ﴿حَكِيمٍ﴾ وأيِّ ﴿عَلِيمٍ﴾ وهذا مَعْنى مَجِيئِهما نَكِرَتَيْن. **وهذه الآيةُ بِساطٌ وتَمهِيد** لما يُرِيدُ أن يَسُوقَ بَعْدَها

قولُه: (وقِيلَ: هيَ أعمالُ الخير)، هذا جوابٌ آخرُ عنِ السُّؤالِ مبنيٌّ على المنعِ مِن أنّ إسنادَ هذا التَّزيينِ محظُورٌ، و«هيَ» أي: الضّميرُ راجعٌ إلى قولِه تعالى: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧].

قولُه: (وتُلَقَّنُه)، عن بعضِهِمْ: هو كما قالَ تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ أيْ: تَلَقَّنَ. ومعنى يُلَقِّنُه الكلماتِ: أنّ اللهَ تعالى ألهمَهُ التَّنصُّلَ لهفوتِه.

قولُه: (وهذهِ الآيةُ بِساطٌ وتمهيدٌ)، أيْ: مجملٌ لما يأتي بعدَها مِنَ التّفصيلِ، وإنّ المفصَّلَ متضمِّنٌ للَطائفِ حكمتِه ودقائقِ علمِه. ومِن لطائفِ حكمتِهِ اقتصاصُ ما مَضى[1] مِنَ الأمُمِ السّالِفة؛ لنثبِّتَ بها نفسَك، ونسلِّيك ممّا يلحقُكَ مِنَ المكارهِ ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠] وأكملُ القصصِ وأتمُّها قصةُ موسى عليه السّلام.

---

(١) في(ف): «معنى».

من الأقاصِيص، وما في ذلك من لطائفِ حِكْمَتِه، ودقائقِ عِلمِه.

[﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ ٧]

﴿إِذْ﴾ منصوبٌ بِمُضْمَر، وهو: اذْكُر، كأنَّه قال على أثَرِ ذلك: خُذْ من آثارِ حِكْمَتِهِ وعِلْمِهِ قِصّةَ مُوسى. ويجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ بِعَلِيم. ورُوِيَ أنّه لم يكنْ مع مُوسى عليهِ السَّلامُ غيرُ امْرَأتِه، وقد كَنّى الله عنها بالأَهْل، فَتَبعَ ذلك وُرُودُ الخِطابِ على لَفْظِ الجَمْعِ وهو قولُه: ﴿ٱمْكُثُوٓا۟﴾.

الشِّهاب: الشُّعلة. والقَبَس: النّارُ المَقْبُوسة، **وأضافَ الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأنّه يَكُونُ قَبَسًا، وغيرَ قَبَس.** ....

وفيهِ أيضًا نوعٌ مِن التّخلصِ والانتقالِ إلى نوعٍ آخرَ مِنَ الإعجاز، وهُوَ الإخبارُ عَنِ المُغيَّبات، ومِن مدْحِ الكتابِ إلى قَصَصِ الأنبياء.

قولُه: (**وهُوَ قولُه:** ﴿ٱمْكُثُوٓا۟﴾)، ليسَ في هذهِ الآية، وإنّما هيَ في طه والقَصَص[1]، فورودُ الخطاب بالجمع وإطلاقُ الأهل على امرأته تعظيمٌ لشأنها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، والمراد بهما موسى وهارون رفعاً لمنزلتهما[2].

قولُه: (**وأضافَ الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأنّه يكونُ قَبَسًا وغيرَ قَبَسٍ**)، قالَ مَكّيٌّ: ﴿بشهابِ قَبَسٍ﴾ من إضافةِ النّوعِ إلى جنسِه؛ نحو: ثوبُ خزٍّ[3].

وقال الفرّاءُ[4]: وهوَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ كصلاةِ الأُولى، وليسَ مثلَه؛ لأنّ صلاةَ

---

(١) يعني الآية: «من سورة طه، والآية ٢٩ من سورة القصص».

(٢) من قوله: «فورود الخطاب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٣) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٢: ٥٣١).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٨٦).

ومن قَرَأ بالتَّنْوِين: جعل القبس بَدَلاً، أو صفةً؛ لما فيه من معنى القَبَس. والخَبَر: ما يُخبَرُ به عن حالِ الطَّريق؛ لأنّه كان قد ضَلَّه. فإن قُلت: سآتيكُمْ منها بِخَبَر، ولعَلِّي آتِيكُم منها بِخَبَر: كالمُتَدافِعَين؛ لأنَّ أحَدَهُما تَرَجٍّ والآخرَ تيقُّن. قُلت: قد يقولُ الرّاجي

الأُولى إنّما هيَ في الأصلِ موصوفٌ وصِفة، فأُضِيفَ الموصوفُ إلى صفتِه، وأصلُها: الصَّلاةُ الأُولى.

ومَن نوَّنَ جعلَ قبسًا بدلًا منه. وقيل: هيَ صِفةٌ له. والشِّهاب: كلُّ ذي نُورٍ. والقَبَسُ: كلُّ ما يُقتبسُ مِن جَمْرٍ ونحوِه.

الراغِب: القَبَس: المتناوَلُ مِنَ الشُّعْلة. قال تعالى: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾. والقَبْسُ والاقتباسُ: طلبُ ذلك، ثُمّ يُستعارُ لطلبِ العلمِ والهداية. قال تعالَى[1]: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] وأقبسْتُه نارًا أو عِلمًا: أعطيتُه. والقَبِيسُ: فَحْلٌ سريعُ الإلقاح؛ تشبيهًا بالنّارِ في السُّرعة[2].

وعنه: الشِّهابُ: الشُّعلةُ السّاطعةُ مِنَ النّارِ الموقَدةِ، ومِن العارضِ في الجَوّ. قال تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]. والشُّهْبة: بياضٌ مختلِطٌ بالسَّواد؛ تشبيهًا بالشِّهابِ المختلِطِ بالدُّخان. ومنه: كتيبةٌ شهْباء؛ اعتبارًا بسوادِ القومِ وبياضِ الحديد[3].

قولُه: (**ومَن قرأ بالتَّنوينِ**)[4]، عاصِمٌ وحمزةُ والكسائيُّ[5].

---

(١) من قوله: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم ...﴾ إلى هنا سقط من م.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» ص٦٥٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٤٦٥.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]. يقرأ بالتنوين والإضافة، فالحُجّة لمن أضاف أنّه جعل الشّهاب غير القبس فأضافه، أو يكون أراد: «بشهاب من قبس» فأسقط من وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس لاختلاف اللفظين. والحُجّة لمن نوّن أنّه جعل القَبس نعتًا لشهاب؛ فأعربه بإعرابه. انظر: «الحجة في القراءات» لابن خالوَيْه ص٢٦٩.

(٥) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٤٧٨.

إذا قَوِيَ رَجاؤُه: سأفعَلُ كذا، وسيَكُونُ كذا؛ مع تَجوِيْزِهِ الخَيْبة. فإن قُلت: كيف جاءَ بِسينِ التَّسوِيْف؟ قُلت: عِدَةً لأهلِه؛ أنّه يَأتِيهِم به وإن أبْطَأ، أو كانتِ المَسافةُ بعيدةً. فإن قُلت: فلِمَ جاءَ بأوْ دُونَ الواو؟ قُلت: بُنيَ الرَّجاءُ على أنَّه إن لم يَظْفَر بِحاجَتَيهِ جَميعاً؛ لم يَعْدَم واحِدةً مِنهُما: إمّا هِدايةُ الطَّرِيق، وإمّا اقتباسُ النّار؛ ثقةً بعادةِ الله؛ أنّه لا يَكادُ يَجمَعُ بينَ حِرمانَينِ على عَبْدِه، وما أدراه حين قال ذلك أنّه ظافِرٌ على النّارِ بحاجَتَيهِ الكُلِّيَّتينِ جميعاً؟ وهُما العِزّان: عِزُّ الدُّنيا، وعِزُّ الآخِرة.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٨]

﴿أَنۢ﴾ هي المُفَسِّرة؛ لأنَّ النِّداء فيه معنى القَوْل. والمعنى: قيل له بورك. فإن قُلت: هل يجوزُ أنْ تكُونَ المُخفَّفةَ من الثَّقِيلة، وتَقدِيرُه: نُودِيَ بأنّه بُورِك. والضَّمِيرُ ضَمِيرُ الشَّأن؟ قُلت: لا؛ لأنّه لا بُدَّ من ﴿قَدۡ﴾. فإن قُلت: فعلى إضْمارِها؟ قُلت: **لا يَصحّ**؛

قولُه: (**وما أدْراهُ**)، «ما» استفهاميةٌ متضمِّنةٌ للإنكار، وهوَ مُبتدأ، و«أدْراهُ» الخَبرُ، وضميرُ الفاعلِ راجعٌ إلى «ما»؛ أي: أيُّ شيءٍ أعلمَه حينَ قال: ﴿أَوۡ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ﴾ «أنّهُ ظافرٌ بحاجتَيْهِ الكُلّيّتَيْن»؟ انظرْ أيُّها المتأمِّلُ إلى العنايةِ الأبديّة، فإنّهُ عليه السّلام طلبَ الدَّلالةَ على الطريقِ والنّارَ لحاجةِ الأهلِ؛ ففازَ بعزِّ الدّارَيْن!

قولُه: (**لا يَصحُّ**)، أي: لا يصحُّ أن تكونَ مخفَّفةً مِن الثّقيلة، و«قد» مُضْمَرة.

قال في «المفصَّل»[1]: والمفتوحةُ يُعَوّضُ عما ذهبَ منها أحدُ الأحرفِ الأربعة: حرفُ النَّفي، وقد، وسوْف، والسِّين؛ نحو: علمتُ أن لا يخرج زَيْد، وأن قدْ خَرَج، وأن سوْفَ يخرُج، وأن سيَخرُج.

قال صاحبُ «التَّقريب»: وفيه نَظَر؛ لجوازِ ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ﴾ [النساء: ٩٠] بإضمارِ «قد»، وَ﴿أَوَعَجِبۡتُمۡ أَن جَآءَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ويمكنُ تعسُّفُ فرقٍ.

---

(١) انظر: «المفصّل في صنعة الإعراب» للزمخشري ص٣٩٥.

لأنَّها علامةٌ لا تُحذَف. ومعنى ﴿بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: بُورِك مَن في مَكانِ النّار، ومن حَوْلَ مكانِها. ومَكانُها: البُقعةُ الّتي حَصَلتْ فيها؛ وهي البُقْعةُ المُبارَكةُ المذكُورَةُ في قولِه تعالى: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾ [القصص: ٣٠] وتَدلُّ عليه قِراءةُ أُبَيّ: «تبارَكَتِ الأرضُ ومَنْ حَوْلها». وعنه: «بُورِكَتِ النّار»؛ والّذي بُورِكَت له البُقْعة، وبُورِكَ مَن فيها وحَواليْها؛ حدوثُ أمرٍ دينيٍّ فيها؛ وهو: تَكلِيمُ الله موسى واستِنْباؤُه له، وإظهارُ المُعجِزات عليه؛ ورُبَّ خَيرٍ يتَجَدَّدُ في بعضِ البِقاع،

وقال أبو البَقاء: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ هيَ مخفَّفةٌ من الثَّقِيلة، وجازَ ذلكَ مِن غيرِ عِوَض؛ لأنّ ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ دعاء، والدُّعاءُ مخالِفٌ غيرَه في أحكامٍ كثيرة[١].

وقال صاحبُ «الكَشْف»: التقدير: أنّه بُورك، ولمْ يأتِ بعِوَضٍ؛ كما في قولِه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢] وقولِه: ﴿أَن قَدْ أَبْلَغُواْ﴾ [الجن: ٢٨]؛ لأنّه دُعاء[٢].

قولُه: (ويدلُّ عليه قِراءةُ أُبَيّ)، أي: تدلُّ على أنّ معنى ﴿بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨] بُورك مَن في مكانِ النّارِ، إظهارُ الأرضِ في هَذِهِ القراءة، فإنّ هَذِهِ القراءةَ الشّاذةَ ليستْ في الدّلالةِ أقلّ من تفسيرٍ مفسِّر.

قال ابنُ جِنّي: تَبارَكَ: تَفَاعَلَ مِن البرَكة، وهو توكيدٌ لمعناه؛ كقولِك: تعالى الله، فهوَ أبلغُ مِن: عَلا كما أنّ «اعْشَوشَبَ» أبلغُ من: أعْشَبَ؛ وذلكَ لكثرةِ الحروف[٣].

وعن بعضِهم: وإسنادُ التّبارُكِ إلى الأرضِ كإسنادِ التّعالي إلى الضّوءِ في قولِ المَعرِّي:

نَشَأنَ كضَوْءِ البارِق المُتَعالي ... بِبَغدادَ وَهْنًا ما لَهنَّ ومالي؟[٤]

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٤).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠١).

(٣) انظر: «المحتسب» (٢: ١٣٣).

(٤) لم أجده في «ديوان المعرّي».

فينشُرُ اللهُ بَرَكة ذلك الخَيرِ في أقاصِيها، ويَبُثُّ آثارَ يُمنِهِ في أباعِدِها، فكيف بِمِثْلِ ذلك الأمْرِ العَظِيم؛ الّذي جرى في تِلكَ البُقْعة.

وقيل: **المُرادُ بالمُبارَكِ فيهم: موسى والملائكةُ** الحاضِرُون. والظّاهرُ أنّه عامٌّ في كل من كان في تلك الأرض، وفي ذلك الوادي وحَواليْهِما مِن أرْضِ الشّام، ولقد جَعَل اللهُ أرضَ الشّامِ بالبَرَكاتِ مَوْسُومةً في قولِه: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١]؛ وحُقَّت أن تَكُونَ كذلك؛ فهي مَبْعثُ الأنبياءِ صَلواتُ الله عَليهِم، ومَهبِطُ الوَحيِ إليهِم، **وكِفاتُهُم أحياءً وأمواتاً**. ....

قولُه: (**وقِيل: المرادُ بالمُباركِ فيهم موسى والملائكة**)، الضميرُ في «فيهم» راجعٌ إلى اللّام. وقيل: عُطِفَ على قولِه: «بُورِكَ مَن في مكانِ النّارِ ومَن حولَ مكانِها»، فذكرَ في المعطوفِ عليه أنّ ذلكَ المكانَ أيُّ مكانٍ هو، والّذي بُورِكَتْ به البُقعةُ ما هو، وهو حدوثُ أمرٍ دِينيّ، ثمّ بيّنَ في المعطوفِ أنّ المرادَ بالّذي بُورِكَ فيه[1] مَن هو، وهو إمّا موسى والملائكةُ وما أعمّ منه. وعن بعضِهم: البُقعةُ مِن الأبْقَعِ؛ كالحُمْرةِ مِن الأحْمَر، وهي قطعةٌ فيها سوادٌ وبياضٌ؛ مِن الغرابِ الأبْقَعِ، والبُقعانُ جمعُ أبْقَع؛ كالحُمْرانِ جمع أحْمر، ثمّ قِيلَ لقطعةٍ مِنَ الأرض: بُقعة، ومنه قولُهم: إنّ للبِقاعِ دُوَلًا. وهذا مِن التّعْميمِ بعدَ التّخصيص.

قولُه: (**وكِفاتُهم أحياءً وأمواتًا**)، قال: الكِفاتُ مِنْ: كَفتَ الشيءَ: إذا ضَمَّه وجمَعَه، وهو اسمُ ما يُكفت؛ كقولِهم: الضِّمامُ والجِماعُ لما يُضمُّ ويُجمع[2]، كأنّه قيل: كافتًا أحياءً وأمواتًا، والمعنى: يَكفتُ أحياءً على ظهرِها وأمواتًا في بطنِها.

الراغب: الكَفْتُ: القبضُ والجمْع. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]؛ أي: تَجمَعُ النّاسَ أحياءَهم وأمواتَهم. وقيل: معناه: تضمُّ الأحياءَ التي هي الإنسانُ والحيواناتُ والنّبات، والأمواتَ التي هي الجماداتُ منَ التُّرابِ والماءِ

---

(١) قوله: «بالذي بورك فيه» سقط من (ف).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٦: ٢٢٨).

فإن قُلت: فما معنى ابتداءِ خِطابِ الله مُوسى بذلك عند مَجِيئِه؟ **قُلت:** هي بِشارةٌ له؛ بأنه قد قُضِيَ أمْرٌ عظيمٌ تَنتشِرُ منه في أرضِ الشّام كُلِّها البَرَكة. ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **تَعجِيبٌ** لموسى عليهِ السّلامُ مِن ذلك، وإيذانٌ بأنَّ ذلك الأمْر؛ مُرِيدُهُ ومُكَوِّنُه ربُّ العالمين، تَنبِيهاً على أنّ الكائِنَ من جَلائلِ الأُمُورِ وعظائِم الشُّؤُون.

وغيرِ ذلك. والكِفاتُ قيل: هو الطَّيَرانُ السّريعُ، وحقيقتُه: قبضُ الجناحِ للطّيران؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، فالقَبْضُ هنا كالكِفاتِ هناك، والكَفْتُ: السَّوقُ الشّدِيد، واستعمالُ الكَفْتِ في سَوْقِ الإبلِ كاستعمالِ القَبْضِ فيه؛ كقولهم: قَبَض الراعي الإبل، وراع قُبَضَةٌ. وكَفَتَ اللهُ فلانًا إلى نفسِه؛ كقولهم: قَبَضَه. وفي الحديث: «اكفِتُوا صِبيانكُم باللّيل»[1].

قولُه: (**فما معنى ابتداءِ خطابِ الله موسى بذلك؟**)، جاءَ بالفاءِ في السُّؤال؛ لأنّ السُّؤالَ واردٌ على قولِه: «والظّاهرُ أنّه عامٌّ في كلِّ مَن كانَ في حوالي أرضِ الشّام» يعني: إذا أُريدَ بِمَن[2] بورك من في النار: العُمومُ، فما معنى ابتداء الخطاب لموسى عليه السّلام؛ لأنّه وغيُره سواءٌ في ذلك. وأجابَ بأنّه بِشَارةٌ لموسى عليه السّلام بتجديدِ بركةٍ أخرى إلى تِلك البَركات، وبواسطتِهِ تنتشرُ تِلك البَركةُ في تِلك الأراضي، وتَتّصلُ إلى ساكنِها.

قولُه: (﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ **تَعجِيبٌ لموسى**)، يعني: في ذكرِ موسى: «سُبْحَان الله»، في هذا المقام فائدَتان:

إحْدَاهُما: تعجيبٌ لموسى من ذَلك الأمرِ العظيم، وهو إحداثُ أمرٍ دينيٍّ مِن تكليمِه واسْتِنْبائه.

وثانيتُهما: إعلامٌ له بأنّ مُريدَ ذَلك الأمرِ هو ربُّ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، فأعظِمْ بأمرِ مريدُه مَن هو ربُّ العالمين! وإليه الإشارةُ بقولِه: «تنبيهًا على أنّ الكائنَ مِن

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١٣ - ٧١٤، والحديث أخرجه البخاري (٣١٣٨) بلفظ: «اكفِتُوا صِبيانَكم عِندَ العِشاء».

(٢) في (ن): ممن.

[﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٩]

الهاءُ في ﴿إِنَّهُۥٓ﴾ يجوزُ أن يكونَ ضميرَ الشَّأن. والشّأنُ ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ مبتدأٌ وخبَر. و﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صِفتان للخبَر. وأن يَكُونَ راجِعاً إلى ما دَلَّ عليه ما قَبْلَه، يعني: أنَّ مُكَلِّمَكَ أنا، و﴿ٱللَّهُ﴾ بيانٌ لأنا. و﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: صِفتان للمبين؛ **وهذا تَمهيدٌ لِما أرادَ أنْ يُظهِرَه** على يَدِهِ من المُعجزَة، يريد: أنا القويُّ القادِرُ على ما يَبعُدُ من الأوهام؛ كَقَلبِ العصا حَيّة، الفاعلُ كلَّ ما أفعلُه بحكمةٍ وتدبير.

[﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۞ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٠-١١]

فإن قُلت: علامَ عَطفَ قولَه: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾؟ قُلت: على بُورِك؛ لأنّ المعنى: نودي أنْ بُورِكَ مَن في النّار، وأن ألق عصاك: كِلاهُما تفسيرٌ لِنُودي. والمعنى: قِيلَ له:

جلائلِ الأمور»، نحوه قولُ الفَرَزْدَق:

إنّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لنا ... بَيْتًا دعائمُهُ أعـزُّ وأطوَلُ[1]

والحاصلُ أنّ قولَه[2]: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كالتّذييلِ والتّأكيدِ لما تَضمّنَ قولُه: ﴿بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ مِن المعاني التي أُشيرَ إليها فيما سَبَق.

قولُه: (وهذا تمهيدٌ لما أرادَ أن يظهرَهُ)، اعلمْ أنّه تعالى كما جعلَ ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تذييلًا للكلامِ السّابقِ تنبيهًا على جلالةِ الأمرِ الحادثِ، جعلَ قولَه: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تمهيدًا للكلامِ اللّاحقِ تنبيهًا على فخامتِه، وأنّ مُظهرَه اللهُ العزيزُ الحكيم. وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنا القويُّ القادرُ على ما يبْعدُ مِنَ الأوهام».

---

(١) انظر البيت وشرحه في «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي (٨: ٢٤٥).

(٢) قوله: «أن قوله» سقط من (ح).

«بُورِكَ مَن في النّار»، وقيل له: ﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾. **والدَّلِيلُ على ذلك** قولُه عزَّ مِن قائل: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١] بعدَ قَولِه: ﴿أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] على تكريرِ حَرفِ التَّفسِير، كما تَقُول: كَتَبتُ إليكَ أنْ حُجَّ وأنِ اعتَمِر، وإن شئت: أنْ حُجَّ واعتَمِر.

وقرأ الحسن: (جَأنٌّ) على لُغةِ مَن يَجِدُّ في الهَرَب منِ التِقاء السّاكِنَين، فيقول: شَأَبَّةٌ ودَأَبَّة. ومنها قِراءةُ عَمرو بنِ عُبَيد: ﴿وَلَا ٱلضَّأْلِّينَ﴾.

﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾: لم يَرجِع، يُقال: عَقَّبَ المُقاتِل، إذا كَرَّ بعدَ الفِرار. قال:

فما عقَّبُوا إذْ قِيلَ: هَل مِن مُعَقِّب؟ ولا نزَلُوا يَـومَ الكَرِيهَةِ مَنزِلا

وإنّما رُعِبَ لظَنِّهِ أنّ ذلك **لأمرٍ أريدَ به**، ويَدلُّ عليه: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾

قولـه: (والدّليـلُ على ذلـك)، أي: على أنّهُ معطوفٌ على قولِه: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ مجيئُه في القَصَصِ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣٠-٣١] وإن كُرِّر فيه حرفُ التَّفسِير.

قولُه: (فما عَقَّبوا إذْ قيل) البيتَ[1]، يومُ الكَرِيهةِ: يومُ الحروب. يَصِفُ فِرارَ قومٍ مِن المحارَبة بحيث لا يرجِعونَ بعدَه، ولا ينزِلون منزلًا مِنَ الخَوْف.

قولُه: (رُعِبَ)، رُعِبَ الرجل: مُلِئ خوفًا. رَعَبَ السّيلُ الوادي: مَلأه. وامرأةٌ رُعْبُوبةٌ: مُلِئَتْ شحمًا ولحمًا.

قولُه: (لأمرٍ أُريدَ به)، يعني: إنّما ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾؛ لخوفٍ عظيمٍ واستشعارِ ظَنٍّ أنّ في قلبِ العصا حيّةً أمرًا أُريدَ به هلاكُه.

---

(١) سبق تخريجه.

و﴿إِلَّا﴾ بمعنى (لكنّ)؛ لأنّه لـمّا أُطلِقَ نَفيُ الخَوفِ عن الرُّسُل، كان ذلك مَظِنَّةً لطُرُوِّ الشُّبْهة، ....

قولُه: (و﴿إِلَّا﴾ بمعنى «لكِن»)، يريدُ أنّ الاستثناءَ منقطع، و﴿مَن﴾ منصوبُ المحلِّ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩] قال: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾[(١)] استثناءٌ منقطع؛ لأنّ القومَ مَوْصُوفونَ بالإجرام، فاختلفَ لذَلِك الجِنسان، وهاهُنا بالعكسِ؛ لأنّ الـمُستدرَكَ جنسٌ غيرُ المعصومينَ استُدرِك[(٢)] مِن المعصومين، وإليه الإشارة بقولِه: «ولكن مَن ظَلَمَ منهم؛ كالَّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليمانَ وإخوةِ يوسُفَ، ومِن موسى» عليهم السَّلام، وأما فَرْطةُ آدمَ وإخوة يوسُفَ وموسى فظاهِرةٌ، وأما فَرْطةُ يونُسَ فما دلّ عليها: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠]، وفَرْطةُ داودَ ما يُشعِرُ به قولُه: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ [ص: ٢٤] وفَرْطةُ سليمانَ قولُه: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ﴾ [ص: ٣٤].

الكواشي: المعنى على الانقِطاع؛ أي: مَن أَمَّنتُه مِن عذابي لا ينبغي أن يخافَ مِن حيَّة.

قولُه: (لـمّا أُطلِقَ نفيُ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كانَ ذَلِكَ مظنَّةً لطرُوِّ الشُّبْهَةِ)، هذا إشارةٌ إلى الخلافِ بينَ النّاسِ في جوازِ الذَّنْبِ على الأنبياءِ أو عدمِه. قال الإمام: فيه خمسة أقوال:

أولُها: قولُ الحَشويَّة؛ فإنّهمْ يقولونَ بجوازِ صُدورِ الكبائرِ عنهم عَمْدًا.

وثانيها: المعتزلة؛ فإنّهم لا يجوِّزون عليهمُ الكبائِر، ويجوِّزون الصَّغائر إلّا ما يُنفِّر؛ كالكذبِ والتَّطْفيف، وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «ممّا يجوزُ على الأنبياءِ».

وثالثُها: الجُبّائيّ أنّه قال: لا تجوزُ الصّغيرةُ ولا الكبيرةُ على جهةِ العَمْد، بلْ على التّأويل.

ورابعُها: لا يقعُ منهم ذنبٌ قطّ، وأنّهمْ معصومون مِن وقتِ مولدِهِم. وهذا قولُ الرّافضة.

---

(١) قوله: «قال: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ سقط من (ف).

(٢) في (ف): «استدراك».

....

ثُمَّ قال الإمام: والمختارُ عندَنا أنّه لم يصدرْ عنهمْ ذنبٌ حالَ النُّبوَّةِ لا الصَّغيرةُ ولا الكبيرةُ[١]. وفي تضاعيفِ كلامِهِ إشعارٌ بأنّ تَرْكَ الأولَى منهم كالصّغيرةِ منّا؛ لأنّ حسناتِ الأبرارِ سيئاتُ الـمُقرّبينَ.

وإذا عُلِم هذا فقولُ المصنِّف: «لَـمّا أطلقَ نفْيَ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كان ذلك مَظِنَّـةً لطُروِّ الشُّبْهة» معناه: لطُروِّ شُبهةِ مَن ينفي عنهم الكبائرَ والصَّغائرَ، وأن ليس لهم خوفٌ البتّة، لا مِن جهةِ الصَّغائرِ، ولا مِن جهةِ الكبائرِ، فاستدرَكَ بقوله: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ هذا الظَّنّ، وأثبتَ أنّ منهمْ مَن «فَرَطَتْ مِنْهُ صغيرةٌ ممّا يجوزُ على الأنبياء؛ كالَّذي فَرَطَ مِن آدمَ...» إلى آخرِه.

وقلت: وجهُ التّأويلِ على رأْينا ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ قبلَ النُّبوَّة، ثُمَّ بدّلَ بعدها حُسنًا. يؤيدُه لفظة: ﴿ثُمَّ﴾؛ فإنّها للتراخي.

وقال صاحبُ «المطلع»: والمعنى: ولكن مَن ظلمَ مِن العبادِ ثُمّ تابَ؛ فإنّي أغفرُ له. وعلى هذا لا يخافُ الأنبياء، وهو اختيارُ الزجّاج[٢]. تمَّ كلامُ «المطلع».

ويجوز أن يكونَ الاستثناءُ متّصِلًا، وموضعُ ﴿مَن﴾ رَفْعٌ على البدلِ مِنَ الفاعل؛ كما قال أبو البَقاء[٣].

والمعنى: إنّي لا يخافُ لديَّ المرسَلون، إلّا الَّذي فَرَطَ منه ما غُفِرَ له ثُمَّ تُرحِّم عليه؛ فإنّه يَخاف، وقد عُلمَ وتُحقّقَ أنّ المغفورَ له والمرحومَ عليه لا يخافُ اللهَ مِنَ الذّنبِ الذي غُفِرَ له الْبتّةَ، فإذَن لا يخافُ منهم مِن أحَدٍ على البَتِّ والقَطْع. والمقامُ يقتضي هذا المعنى؛ لأنّ مقامَ تلقّي الرِّسالةِ وابتداءِ المكالمةِ معَ الكليمِ يُوجبُ إزالةَ الخوفِ بالْكلّيّة، لا سيّما الخوْفُ مِن قَبيلِ ما يَعْتري البَشَريَّةَ مِن تَوهُّمِ مكروهٍ نفساني.

---

(١) من قوله: «على جهة العمد» إلى هنا سقط من (ح). وانظر كلامَ الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٥٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٠).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

فاستَدْرَك ذلك. والمَعنى: ولكنْ من ظَلَمَ منهم أي: فَرَطَت منه صغيرةٌ مما يجوزُ على الأنبِياء؛ كالّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليمانَ وإخوةِ يوسف، ومن موسى عليه السّلام بِوَكزَةِ القِبْطِيّ، ويُوشِكُ أن يُقصَدَ بهذا التَّعريضُ بما وُجِدَ من موسى، وهو من التَّعريضاتِ الّتي يَلطُفُ مَأخَذُها. وسمّاهُ ظُلماً، كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، والحُسْن والسُّوء: حُسْنُ التَّوْبة، وقُبحُ الذَّنْب. وقُرِئ: «ألا مَن ظَلَمَ»، بحَرفِ التنبيه. وعن أبي عَمْرو في روايةِ عِصْمة: «حَسَناً».

[﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ ١٢]

وروى الإمامُ عن بعضِهم: إنِّي إذا أمرتُ المرسَلينَ[(١)] بإظهارِ مُعجِز، فينبغي أن لا يخافوا فيما يتعلّقُ بإظهارِ ذلك، وإلّا فالمرسَلُ قد يخافُ لا محالةَ[(٢)].

قولُه: (وسمّاه ظُلمًا؛ كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦])، لما سمّى[(٣)] موسى عليه السّلام فِعلَه ظُلمًا قابلَه تعالى بالـمُشاكَلَة.

قولُه: (وقُرِئَ: «ألَا مَن ظَلَمَ» بحرف التَّنبيه[(٤)])، قالَ ابنُ جِنِّي: وهي قراءةُ زيدِ بنِ أسلمَ وأبي جَعفرٍ القارِئ. ومَن مرفوعة بالابتداء، وخبرُه: ظَلَمَ؛ كقولِك: مَن يَقُمْ أضرِبُ زيدًا. فـ«يَقُم» خبرُ «مَن» حَيْثُ كانَ شرطًا؛ كأنّه قال: هذا حقٌّ. وعليه معنى انقطاعِ الاستثناءِ في القراءةِ الفاشِية. المعنى: لا يَخافُ لديّ المرسَلون، لكن مَن ظلمَ كانَ كَذا[(٥)].

---

(١) في (ف): «المسلمين».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٤٥).

(٣) قوله: «سمى» سقط من (ف).

(٤) في (ف): «التثنية».

(٥) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢: ١٣٥).

و﴿تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ كلامٌ مُستَأنَف، وحَرفُ الجرِّ فيه يَتعَلّقُ بِمَحذُوف. **والمعنى: اذهبْ في تسعِ آيات إلى فِرْعَوْن**؛ ونحوُه:

فَقُلتُ: إلى الطَّعامِ، فقالَ مِنهُمْ فريقٌ: نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعامَا

ويجوزُ أن يكُونَ المعنى: وألقِ عصاك، **وأدْخِلْ يدك، في تِسعِ آيات**، أي: في جُملةِ تِسعِ آياتٍ وعِدادِهِنّ. **ولِقائلٍ أن يَقُول: كانتِ الآياتُ إحْدى عَشرَة**: ثِنتانِ منها اليَدُ

قولُه: (**والمعنى: اذهبْ في تسعِ آياتٍ**)، أي: اذهبْ إلى فرعونَ في شأنِ تسعِ آياتٍ بأن تَتحدّى بِهِنّ، وتُظهِرَ بها نُبوَّتَك، وتَلزمَ عليه حُجَّةَ الله.

قولُه: (**وأدخلْ يَدَكَ، في تسعِ آياتٍ**)، فعَلى هذا هو حالٌ مِنَ المفعول، وهو يَدَك؛ أي: أدخِلْ يدَكَ في جيبِك تخرُجْ بيضاءَ مُسفِرةً[1] في تسعِ آياتٍ معدودةٍ في جُملتِهِنّ.

قال أبو البقاء: ﴿بَيۡضَآءَ﴾ حالٌ، و﴿مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ﴾ حالٌ أخرى، و﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢] حالٌ ثالثة، والتقدير: آيةٌ في تسعِ آياتٍ، و﴿إِلَىٰ﴾ متعلِّقةٌ بمَحذوفٍ؛ أي: مُرسَلًا إلى فرعونَ. ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ﴿تِسۡعِ﴾ أو لـ﴿ءَايَٰتٍ﴾، أي: واصِلةٍ إلى فرعون[2].

قولُه: (**ولقائلٍ أن يقولَ: كانت الآياتُ إحدى عشرةَ**)، عن بعضِهم: كأنّه يقول: ليس بلازمٍ أن يُقال: هذا داخلٌ فيها.

قال صاحبُ «التَّقريب»: ولعلَّ الطَّمْسةَ والجَدْبَ في بَواديهم، والنُّقصانَ في مزارِعهم يرجِعُ إلى واحِد.

وقال صاحبُ «الفرائِد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الجرادُ والقُمَّلُ واحِدةٌ، والجدْبُ والنُّقصانُ واحِدةٌ؛ لأنّهما متقارِبان.

---

(١) في (ط): «مستقرة».

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

والعصا، والتِّسع: الفَلق، والطُّوفان، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدَّم، والطَّمْسة، والجَدْب في بَوادِيهم، والنُّقْصان في مَزارِعِهم.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ ١٣]

المُبصِرة: الظّاهِرة البيِّنة. جُعِلَ الإبصارُ لها وهو في الحَقيقةِ لمُتأمِّلِيها؛ لأنهم لابِسُوها **وكانوا بسببٍ منها** بِنَظَرِهِم وتَفكُّرِهم فيها. ويجوزُ أن يُرادَ بحَقيقةِ الإبْصار: كُلُّ ناظرٍ فيها من كافةِ أُولي العَقْل، وأن يُرادَ إبصارُ فِرعَونَ ومَلَئِه؛ كقوله: ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤] **أو جعلت كأنّها تُبصِرُ فتَهدِي**، لأنَّ العُميَ لا تَقدِرُ على الاهتداء،

وقال القاضي: ولـمَن عَدّ العصا واليدَ مِن التِّسعِ أن يَعُدَّ الأخيرَينِ واحدًا، ولا يَعُدَّ الفَلْق[1]؛ لأنّه لم يُبعثْ بِهِ إلى فرعون[2].

قولُه: (**وكانوا بسببٍ منها**)، قيل: كلُّ ما يكون وُصْلةً بينَ شيئينِ يسمّى سببًا؛ تشبيهًا بالسبب الذي هو الحَبْل.

و«مِن» ـ في قوله: ﴿مِّنْهَا﴾ ـ اتِّصاليّة، يعني: لَـمّا كان المتأمِّلون مُلابسين مُتَّصلين مِنَ الآياتِ بسببِ نظرهِم وتفكُّرِهم فيها، جُعلت الآياتُ مُبصِرةً. وهذا الوجهُ مِن الإسنادِ المجازيِّ، أسندَ الإبصارَ إلى الآيات، وهو في الحقيقة لِذَوي البصائرِ، وهم إمّا كلُّ أحدٍ، أو فرعونُ وملأُه بقَرينة: ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾.

قولُه: (**أو جُعلتْ كأنّها تُبصِرُ فتَهدِي**)، وعلى هذا الوجهِ هو استعارةٌ مَكنيَّةٌ، شُبِّهت الآياتُ في جَلائها في نَفْسها وأنّها بحيث يَهتدي بها النّاسُ، كأنها الشَّخصُ تُبصِرُ بنَفْسِها فتهْدي النّاسَ، والهادي ينبَغي أن يكونَ قادرًا على الاهتداء لتَهدي غيرَها، فإنّ العُمْيَ لا تَقْدِرُ على الاهتداءِ، فضْلًا أن تهدِي غيرَها.

---

(١) في (ح): «الفرق».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٠).

فضلاً أنْ تَهديَ غيرَها. ومنه قولُهم: كلمةٌ عَيناء، **وكلمةٌ عَوْراء**، لأنَّ الكلِمةَ الحَسَنةَ تُرشِد، والسَّيِّئةُ تُغوِي. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فوَصَفها بالبَصارة، كما وصَفَها بالإبْصار. وقرأ عليُّ ابنُ الحُسَين رَضيَ الله عنهُما وقَتادة: (مَبْصَرة)، وهي نحو: مَجبَنة ومَبخَلة **ومَجفَرة**، أي: مكاناً يَكثُرُ فيه التَّبصُّر.

قالَ القاضي: ﴿مُبۡصِرَةً﴾ مُبَيِّنةً: اسمُ فاعل، أُطْلِقَ للمفعولِ، وإشعارًا بأنّها لفرْطِ اجتِلائِها للأبْصارِ بحيثُ تكادُ تُبصرُ نفسَها لو كانتْ ممّا يُبصِرُ، أو ذاتُ تَبصُّرٍ مِن حيثُ إنّها تهدي، والعميُ لا تَهتَدي فضْلًا عن أن تَهدي، أو: مُبصرةً كلَّ مَن نظَرَ إليها وتأمَّلَ فيها[1].

قولُه: (**وكلمةٌ عَوْراءُ**) أي: سَقْطَةٌ لا اعتدادَ فيها. قال حاتم:

وأغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّما[2]

قولُه: (**ومَجفَرة**)، **النهاية**: «صُومُوا وَوَفِّرُوا أشْعارَكُم؛ فإنّها مَجْفَرَة»[3]، أي: مَقطَعةٌ للنِّكاحِ ونَقْصٌ للْماء. ومنهُ حديثُ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: أنه رأى رجلًا في الشّمس، فقال: قُمْ عنها فإنّها مَجْفَرة. أي: تُذهِبُ شَهوةَ النِّكاح. يُقال: جَفرَ الفحْلُ يَجفِرُ جُفُورًا: إذا انقطَعَ[4] عن الضِّرابِ وعدَلَ عنه وترَكَه وانقطَع.

وقالَ ابنُ جنِّيّ: وقد كثُرتِ المَفعلَةُ بمعنى الشِّياع والكَثْرةِ في الجواهِر والأحداثِ جميعًا؛ نحوِ: أرضٌ مَضَبَّةٌ: كثيرةُ الضِّبابِ ومَثْعَلَةٌ كثيرةُ الثّعالي، ومَحْيأة كثيرةُ الحَيّات، وفي الأحداثِ نحوَ البَطِنَةُ مَوْسَنةٌ، وأكلُ الرُّطَبِ مَوْرَدَةٌ[5].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ذكره المُتّقي الهندي في «كنز العمال» (٤٥٥٦٨).

(٤) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «أكثَر»، وصوابه ما أثبتناه موافقًا لما ثبت في معاجم اللغة، انظر «لسان العرب» و«تاج العروس» (جفر).

(٥) «المحتسب» (٢: ١٣٥).

[﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ١٤]

الواوُ في ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾ واوُ الحال، و«قد» بَعدَها مُضمَرة، والعُلُوّ: الكِبرُ والتَّرفُّعُ عن الإيمانِ بِما جاءَ بـهِ مُوسى، كقَولِه تعالى: ﴿فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦]، ﴿فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧] وقرئ: (عُلِيّاً) و(عِلِيّاً) بالضَّمِّ والكَسْر؛ كما قرئ: ﴿عِتِيًّا﴾ و(عُتِيًّا) [مريم: ٨]، وفائدةُ ذِكرِ الأنْفُس: أنَّهم جَحَدُوها بألسِنَتِهم، واستَيقَنُوها في قلوبِهم وضَمائِرِهم، والاستِيقانُ أبلغُ من

قولُه: (كما قرئ: ﴿عِتِيًّا﴾ [مريم:٨])، الجوهري: يُقال: عَتَوتَ تَعْتُو عُتُوًّا وعُتِيًّا وعِتِيًّا. الأصلُ عُتُوٌّ، ثمّ أبدَلوا إحدى الضَّمتَينِ كسرةً، فانقلبتِ الواوُ ياءً، فقالوا: عُتِيًّا، ثمّ أتبعُوا الكَسرةَ الكَسرةَ، فقالوا: عِتِيًّا ليؤكِّدوا البَدَلَ.

قولُه: (جحدوا[1] بألسنتهم)، الراغب: الجَحْد: نفيُ ما في القلبِ ثَباتُه، وإثباتُ ما في القلبِ نفيُه. يُقال: جَحَد جُحودًا وجَحْدًا ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾، وتجحَّدَ: تخصَّصَ بفعْلِ ذلك، يُقال: رجلٌ جَحِدٌ: شَحيحٌ قليلُ الخيرِ يُظهِرُ الفَقرَ، وأرضٌ جَحِدٌ: قليلُ النَّبْت. يُقال: جَحْدًا ونَـكدًا[2].

وقال أيضًا: اليقينُ من صِفةِ العلمِ فوقَ المعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يُقال: علْمُ يَقين، ولا يُقال: مَعْرفةُ يَقينٍ، وهو: سُكونُ النَّفْسِ معَ ثباتِ الحُـكم، يُقال: أيْقنَ واستيقَن. وقولُه تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾[النساء:١٥٧]؛ أي: ما قَتلوه قتلًا تَيقَّنوه، بل إنّما حكَموا بهِ تخمينًا ووَهْمًا[3].

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «جحدوها».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٨٧ بتصرُّفٍ يكاد يُخِلُّ بالمقصود.

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٩٢-٨٩٣.

الإيقان، وقد قُوبِلَ بين «المُبصِرة» و«المُبين»، وأيُّ ظُلمٍ أفْحشُ مِن ظُلمِ مَن اعتَقدَ واسْتَيقنَ أنَّها آياتٌ بيِّنةٌ واضِحةٌ جاءتْ مِن عندِ الله، ثمّ كابرَ بِتَسميتِها سِحراً بيِّناً مكشُوفاً لا شُبهةَ فِيه.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٥]

﴿عِلْمًا﴾ طائفةً من العِلم، أو عِلماً سَنيّاً عَزيزاً. فإن قُلت: أليسَ هَذا موضعَ الفاءِ دُونَ الواو، كقَولِك: أعطَيتُهُ فشَكَر، ومَنَعتُهُ فصَبَرَ؟ قُلت: بلى، ولكنَّ عَطفَهُ بالواوِ إشعارٌ بأن ما قالاهُ بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم، ....

قولُه: (وقد قوبلَ بينَ «المُبصِرَة» و«المُبين»)، لم يُردْ أنّه مِن بابِ المُقابلةِ التي هي الجمعُ بينَ المتضادَّين، بل أراد أنّه كما وَصفَ ﴿ءَايَٰتُنَا﴾ بقولِه: ﴿مُبْصِرَةً﴾، قوبِلَ وصفُ السِّحر بالمبينِ دوماً للتطابقِ بينَ اللَّفظَيْن. ويجوزُ أن يُعتبَرَ معنى التّضادِّ مِن كونِهما وصفينِ للمُتضادّين: الآياتِ والسِّحْر، فيُفيدُ بُلوغَ كلٍّ من الحقِّ والباطلِ غايتَه.

قولُه: (طائفةً مِن العلمِ أو علمًا سَنيًّا)، الانتصاف: والظاهرُ أنّ التّنكيرَ في ﴿عِلْمًا﴾ للتّعظيم؛ لأنّهُ في سياقِ الامتِنان[1].

قولُه: (ولكنّ عَطفَه بالواوِ إشعارٌ بأنّ ما قالاهُ[2]) بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم)، يعني: أنّ إيتاءَ العِلمِ مِن جلائلِ النِّعمِ وفواضِلِ المِنَح، يَستدعي إحداثَ الشُّكرِ أكثَرَ ممّا ذُكِر، فَجِيء بالواوِ لأنّها تَستدعي معطوفًا عليه مُضمَرًا، فيُقدّر بحسْبِ ما يَقتضيهِ موجبُ الشُّكرِ مِن قوله: «فعَمِلا بِهِ وعلّماه»؛ لأنّهما مِنَ الشُّكرِ بالجوارِح، «وعرَفا حقّ النِّعمةِ فيه والفَضيلة»، فإنّه مِن الشُّكرِ بالقَلْب، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ فإنّه مِنَ الشُّكرِ اللِّساني، فيستوعِبُ جميعَ أنواعِ الشُّكر، ويُوازِي قولَ الشّاعِر:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «لاقاه».

وشيءٌ من مَواجِبِه، فأضمَرَ ذلك ثمّ عَطفَ عليه التَّحمِيد، كأنَّه قال: ولقَد آتيناهُما علماً فعَمِلا بـه، وعلَّماه، وعرَفا حقَّ النِّعمةِ فيـه والفَضِيلة، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا﴾. والكَثيرُ المُفضَّلُ عليه: مَن لم يُؤتَ عِلماً، أو مَن لم يُؤتَ مِثلَ عِلمِهما. وفيه: أنَّهما فُضِّلا على كَثير، وفُضِّل عليهما كثير.

وفي الآيةِ دليلٌ على شرفِ العِلم، وإنافةِ محلِّه، وتَقدُّمِ حمَلتِه وأهْلِه، وأنّ نِعمةَ العلمِ مِن أجلِّ النِّعَم. وأجزَلِ القِسَم، وأنَّ مَن أُوتيهُ فقد أُوتيَ فَضلاً على كثيرٍ من عِبادِ الله، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ....

أفـــادَتْكُمُ النَّعْمـــاءُ مِنّي ثَلاثةً ... يَدِي ولِساني والضَّميرَ المُحَجبا[1]

ولو نصَّ بالفاءِ لاقتصرَ على المذكورِ وفاتَ المقصودُ.

وبهذا التقريرِ ظَهر أنّ ما ذهبَ إليه المصنِّفُ قَمِينٌ أن يُتَّبع ويُؤثَر على ما اختارَه صاحبُ «المفتاح» حيثُ قال: ويحتمل عِندي أنّه أخبرَ تعالى عمّا صنعَ بهما، وأخبرَ عمّا قالا، فكأنّه قال: نحن فَعلْنا إيتاءَ العِلْمِ، وهما فَعلا الحمْدَ تَفويضًا لاستفادةِ تَرتُّبِ الحمدِ على إيتاءِ العِلْم إلى فَهْمِ السّامِع[2]؛ لأنّ الشُّكرَ على هذا يَختصُّ بالقوْلِ وحدَه والنِّعمةُ خطيرةٌ.

قولُه: (وشيءٌ مِن مَواجبِه)، قيل: المواجبُ: جمعُ مُوجَب، بضمِّ الميمِ وفتحِ الجيم، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليه قولُه: «بعض» و«شيء»، وهو البعضُ الآخرُ والشيءُ الآخرُ الذي لم يُذكَر.

قولُه: (دليلٌ على شَرَفِ العلْم وإنافةِ محلِّه)، قال القاضي: لأنهما شَكَرا على العِلمِ وجَعلاهُ أساسَ الفَضْل، ولم يَعتَبِرا دُونَه ممّا أُوتيا من المُلْكِ الذي لم يُؤتَ غيرُهما[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٢٣.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

وما سمّاهم رسولُ الله ﷺ: «ورثةَ الأنبياءِ» إلّا لمُداناتِهم لهُم في الشَّرفِ والمَنزِلة، لأنَّهُم القُوّامُ بما بُعِثُوا مِن أجلِه.

وفيها أنّه يَلزمُهُم لهذهِ النِّعمةِ الفاضِلةِ لوازِم، منها: أن يَحمدُوا الله على ما أُوتُوهُ من فَضلِهم على غَيرِهم. وفيها التَّذكِيرُ بالتَّواضُع، **وأن يَعتقِدَ العالِمُ أنّه وإنْ فُضِّلَ على كثيرٍ؛ فقد فُضِّلَ عليه مِثلُهُم.** وما أحسَنَ قولَ عُمَر: ....

قولُه: (**وما سَماهم رَسولُ الله ﷺ ورثةَ الأنبياء**)، روينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ عن أبي الدَّرداءِ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّ العلماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ وإنّ الأنبياء، لم يُورِّثوا دينارًا ولا دِرهمًا، ولكن وَرَّثوا العِلمَ، فمَن أخذَه أخذ بحظٍّ وافرٍ»[1].

قولُه: (**لأنهمُ القُوّام**)، والقَوّام: الآمرُ عليهِم، قالَ تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤]؛ أي: أُمراءُ عليهِنّ، أي: لا يجري القِصاصُ بالضّربِ بين الزَّوجَين.

قولُه: (**وأن يعتقِدَ العالِمُ أنه وإنْ فُضِّلَ على كثيرٍ فقد فُضِّلَ عليهِ مِثلُهم**)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يدُلُّ بالمفهومِ على أنّهما لمْ يُفضَّلا على القَليل، فأمّا أن يُفضَّلَ القليلُ عليهما أو يُساوياه فلا.

قلت: ولعلَّه أشعرَ بأن المصنِّفَ رمزَ إلى أنّ المُفضَّلَ عليهما الملائكةُ، كما قال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ... وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠][2].

وأمّا الفرقُ بينَ المقامَيْنِ فهو أنّ مقامَ المدْحِ خِلافُ مَقامِ الشُّكرِ والتّواضُعِ، وذلكَ أنّه تعالى في ذلكَ المقامِ لَـمّا ذكَرَ كرامةَ أبيهِم من جعلِه مَسجودًا للملائكةِ المُقرَّبينَ، وما مُنِحوا مِن نِعمة الدّارَيْنِ، عَقَّبه بذِكْرِ كَرامتِهم وفضلِهم على كثيرٍ منَ المَخلوقينَ؛ أي: جمعهم كما

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧١٥) والترمذي (٢٦٨٢) وأبو داود (٣٦٤٢) وغيرهم بإسنادٍ حسنٍ لغيره، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٨).

«كلّ الناسِ أفقهُ منْ عُمَر».

[﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١٦]

وَرِثَ منهُ النُّبوَّةَ والمُلكَ دُونَ سائرِ بَنيه، وكانوا تسعةَ عشَر، وكانَ داوودُ أكثَرَ تعبُّداً، وسليمانُ أقضى وأشكرَ لِنعمةِ الله ﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ تشهيراً لِنعمةِ الله، وتنويهاً بها، واعتِرافاً بمكانِها، ودعاءً للنّاسِ إلى التَّصديقِ بذِكرِ المُعجِزةِ الّتي هي عِلمُ مَنطِقِ الطَّيْر، وغيرُ ذلك ممَّا أُوتِيهُ من عظائمِ الأمور.

والمَنطِق: كلُّ ما يصوَّت به من المُفردِ والمُؤلَّف، المُفيدِ وغيرِ المُفيد. وقد تَرجمَ يعقوبُ بنُ السّكّيتِ كتابَه بإصلاحِ المَنطِق، وما أصْلحَ فيه إلّا مُفرَداتِ الكَلِم، وقالتِ العَرَب: «نَطَقَتِ الحَمامة، وكلُّ صِنفٍ من الطَّيرِ يَتَفاهَمُ أصواتَه»، والّذي عُلِّمهُ سُليمانُ من مَنطِقِ الطَّير: هو ما يُفهَمُ بعضُهُ من بَعض؛ من معانيه وأغْراضِه.

سَبقَ، وهاهُنا، ذكرَ ما يجبُ عليهما منَ الشُّكرِ على كرامة الله إيّاهُما وفضْلِه، ومقامُ التّواضعِ فيه تَوسِعة؛ كما قال صلوات اللّـهِ عليه: «لا ينبَغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يُونُسَ بنِ متى»، أخرجه البخاري ومسلِم[1].

قولُه: (كلُّ النّاسِ أفقهُ مِن عُمَر)، قالَه حينَ خطبَ فقال: يا أيّها النّاسُ، لا تُغالُوا بصُدُقِ النِّساء، فقامتِ امرأةٌ فقالَت: يا أميرَ المؤمنِين، لِـمَ تمنعُنا حقّاً جعلَه اللهُ لنا، واللهُ يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾[النساء:٢٠]؟! فقالَ عُمر: كلُّ أحدٍ أعلَمُ مِن عُمَر. أورده المصنِّفُ في «النساء»[2].

قولُه: (هـو مـا يُفهَمُ بعضُه مِن بعضٍ؛ من معانيه وأغـراضه)، قال القاضي: والنُّطقُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩٥) ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٠٦) والترمذي (١١١٤)، والنسائي (٦: ١١٧) وابن ماجه (٢١٠٦)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح، وصحّحه ابن حبان (٤٦٢٠)، وفيه تمامُ تخريجه.

ويُحكى أنّه مَرَّ على بُلبُلٍ في شجرةٍ يُحرِّكُ رَأسَهُ ويُمِيلُ ذَنَبه، فقال لأصْحابِه: «أتدرُونَ ما يَقُول»؟ قالوا: «اللهُ ونَبيُّهُ أعْلم». قال: «يقُول: أكَلتُ نِصفَ ثَمرَةٍ **فعلى الدُّنيا العَفاء**». وصاحَتْ فاخِتة، فأخبَرَ أنَّها تقول: «ليتَ ذا الخَلقَ لم يُخلقُوا». وصاحَ طاوُوس، فقال: «يقول: **كما تَدِينُ تُدان**». وصاحَ هُدْهُد، فقال: «يقول: استَغفِرُوا الله

والمَنطِقُ في المُتعارَف: كلُّ لفظٍ يُعبَّر بِهِ عمّا في الضّمير، مُفرَدًا كان أو مُركَّبًا، وقد يُطلق على كلِّ ما يُصوَّتُ به على التّشبيهِ أو التَّبَع؛ كقولِهم: نطقَتِ الحمامةُ، ومنه النّاطِقُ والصّامتُ للحيوانِ والجمادِ، فإنّ الأصواتَ الحيوانيّةَ ـ مِن حيثُ إنها تابعةٌ ـ مُنزَّلةٌ مَنزِلةَ العباراتِ، سيّما وفيها ما يتفاوت باختلافِ الأغراض، بحيثُ يَفهمها ما هو مِن جِنسه، ولعلَّ سليمانَ عليه السّلام مهما صوَّتَ حيوانٌ عَلِمَ بقوَّتهِ الحَدَسيَّةِ المُخيَّلَ الذي صَوَّتَه والغرَضَ الذي تَوخّاه، ومِن ذلكَ ما يُحكى أنّه مرَّ بُلبُلٌ، إلى آخرِه[1].

الراغب: النُّطقُ في التّعارُف: الأصواتُ المُقطَّعةُ التي يُظهِرُها اللِّسانُ وتَعِيها الآذانُ. قالَ تعالى: ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ ۞ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾[الصافات: ٩١، ٩٢]، ولا يكادُ يُقال إلّا للإنسان، ولا يُقال لغيره إلّا على سبيل التَّبَع؛ نحوَ: النّاطِقُ والصّامِتُ، فيُراد بالنّاطِق: ما له صَوتٌ، وبالصّامِت: ما لا صَوتَ له، **وقولُه**: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾: سمى أصواتَ الطّيرِ نُطقًا اعتبارًا بسليمانَ عليه السّلام الذي كان يَفهمُه، فمَن فَهِمَ مِن شيءٍ معنًى، فذلكَ الشيءُ بالإضافةِ إليهِ ناطقٌ وإن كانَ صامتًا، وبالإضافة إلى مَن لم يَفهمْ عنه صامتٌ وإن كان ناطقًا. وقيل: حقيقةُ النُّطقِ اللَّفظُ الذي هو كالنِّطاق للمعنى في ضَمِّه وحَصْرِه[2].

قولُه: (**فعلى الدُّنيا العَفاءُ**)، **النهاية**: وفي حديثِ صَفوانَ: إذا دخلتُ بيتي فأكلتُ رَغيفًا، وشربتُ عليه؛ فعلى الدّنيا العَفا؛ أي: الدُّروسُ وذهابُ الأثَرِ، وقيل: العَفا: التُّرابُ.

قولُه: (**كما تَدينُ تُدان**)، المرزوقيُّ: الدَّينُ لفظٌ مشتَركٌ في عدَّةِ مَعانٍ: الجزاء، والعادَة،

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١١-٨١٢.

يا مُذنِبُون». وصاحَ طِيطَوى، فقال: «يقول: كلُّ حَيٍّ مَيِّت، وكُلُّ جَديدٍ بالٍ». وصاحَ خُطّاف، فقال: «يقول: قدِّمُوا خيراً تجِدُوه». وصاحَتْ رَخمة، فقال: «تقول: سُبحان ربِّيَ الأعلى مِلء سَمائِهِ وأرْضِه». وصاح قُمرِيّ، فأخبرَ أنّه يقُول: «سُبْحانَ ربِّيَ الأعلى». وقال: «الحِدَأ» يقول: «كلُّ شَيءٍ هالكٌ إلا الله»، والقَطاةُ تقول: «مَن سكتَ سَلِم»، **والبَبَّغاءُ** تقول: «ويْلٌ لِـمَن الدُّنيا همُّه»، والدِّيكُ يقول: «اذكُرُوا اللهَ يا غافلون»، والنَّسرُ يقول: «يا ابن آدم عِشْ ما شِئتَ آخِرُك المَوْت»، والعُقابُ تقول: «في البُعْد من النّاسِ أُنْس»، والضِّفدَعُ يقول: «سُبْحانَ ربِّيَ القُدُّوس». وأراد بقوله: ﴿مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾: كَثرةَ ما أُوتِي، كما تقول: «فلانٌ يَقصِدُه كلُّ أحَد، ويَعلمُ كُلَّ شَيء»، تُريد: كَثرةَ قُصّادِه، ورُجُوعَهُ إلى غزارةٍ في العِلم واستِكثارٍ مِنه. ومِثلُه قولُه: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ٢٣]. ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡمُبِينُ﴾: قولٌ وارِدٌ على سبيلِ الشُّكرِ والمَحْمَدة، كما قال رسولُ الله ﷺ: «**أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخر**»، أي: أقولُ هذا

والطاعَة، والحِساب. وهوَ قولُهم: دِنّاهُم كما دانُوا الجَزاءَ[1]، ويقولون: كما تَدينُ تُدان؛ أي: كما تَصنعُ يُصنَع بك. قيل: سمّى الأولَ باسم الثاني مُشاكلةً.

قولُه: (رخمة)، **الجوهريُّ**: الرَّخَمةُ: طائرٌ أبقَعُ يُشبهُ النَّسرَ في الخِلْقَة، يُقال له: الأَنُوقُ، والجمع: رَخَمٌ.

قولُه: (**والببَّغاء**)، والبَبَّغى: بالتشديدِ مقصورٌ يُكتب بالياء، والبَبْغاءُ: بالتخفيفِ ممدودٌ، كالباقِلّا والباقلّى.

قولُه: («**أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخر**»)، الحديث على ما رواهُ التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ قالَ: قالُ رسول الله ﷺ: «أنا سيِّدُ وَلدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فَخْرَ، وبيدِي لِواءُ الحمْدِ ولا فَخْرَ، وما مِن نبيٍّ يومئذٍ ـ آدمُ فمَن سِواهُ ـ إلّا تحتَ لِوائي، وأنا أوّلُ مَن تَنشقُّ عنه الأرض

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٩).

القولَ شُكراً، ولا أقولُه فَخراً. فإن قلت: كيفَ قال: عُلِّمنا وأُوتِينا؛ وهو مِن كَلامِ المُتكبِّرين؟ قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهما: أن يُريدَ نَفسهُ وأباه. والثّاني: أنّ هذهِ النُّونَ يُقالُ لها نُونَ الواحدِ المُطاع. وكان مَلِكاً مُطاعاً، فكلَّمَ أهْلَ طاعَتِهِ على صِفتِهِ وحالِهِ الّتي كان عَليْها، وليس التّكبُّرُ من لوازِمِ ذلك، وقد يتَعَلَّقُ بِتَجمُّلِ الملكِ وتَفخُّمِه، وإظهارِ آيِينِهِ وسِياسَتِهِ مَصالِح، فيَعُودُ تكَلُّفُ ذلكَ واجِباً. وقد كانَ رسولُ الله ﷺ يَفعلُ نَحواً من ذلك إذا وَفدَ عليه وَفد، أو احتاجَ أنْ يَدْحَجَ في عَينِ عدوّ. ....

ولا فَخْرَ»[1]، أي: أقولُ هذا القولَ ليعلَمَ النّاسُ فيتَّبعوني ويقْتَدُوا بي؛ فيحصُلَ لهمُ النّجاةُ والسّعادةُ في الدّارَيْن، ولا أقولُه فَخرًا.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقالَ إنّه صلواتُ الله عليه أراد بذلك إظهارَ مرتَبتِه واختصاصِه بمزيدِ فَضْلٍ مِنَ اللّـهِ تعالى مِن بينِ النّاسِ، حتّى حَصل له استحقاقُ أن يقولَ مِثلَ ذلك، وهذا مِن بابِ الشُّكرِ.

وقلت: يجوزُ أن يُقال: إنّ هذا الإخبارَ كسائرِ ما تَفضَّلَ اللهُ عليهِ مِن نِعَمِ الدّارَيْن، وأنّه صلواتُ الله عليه مأمورٌ بتبليغِها إلى الأُمَّة، يَشهدُ لهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضُّحى:١١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٦٧].

قولُه: (أُبَّهتُه)، الجوهريُّ: الأُبَّهَةُ: العَظَمةُ والكبرياء.

وفي بعضِ النُّسخ[2]: «آيينه»، أي: مراتبه وبهائه[3]. وقيلَ لِذي القرْنَين: بَيِّتْ على العدوِّ، فقال: ليسَ مِن أيينِ المُلوكِ استراقُ الظَّفَرِ. وقيل: ليس البَيانُ مِن أيينِ الملوكِ، ما وجدتُ في الأصولِ لهذا اللّفظِ ذِكرًا.

(١) «سنن الترمذي» (٣٦١٥)، وأصله في «صحيح مسلم» (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

(٣) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «وفي بعض النسخ: أبهته بكذا؛ زأزنته به، أي: اتهمته به»، وهي عبارة مضطربة جداً.

ألا ترى كيفَ أمرَ العبّاسَ بأن يَحْبسَ أبا سُفيانَ حتّى تـمُرَّ عَليهِ الكتائِب.

[﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ ١٧]

رُويَ أنّ مُعسكَرَه كانَ مئة فَرْسَخٍ في مئة: خَمسةٌ وعِشرُونَ للجِنّ، وخَمسةٌ وعِشرُونَ للإنْس، وخَمسةٌ وعِشرُونَ للطَّيْر، وخَمسةٌ وعِشرُون للوَحْش، وكان له ألفُ بَيتٍ من قوارِيرَ على الخَشَب، فيها ثلثُمائةِ مَنكُوحة، وسبعُمائةِ سَريّة، وقد نَسجَتْ له الجِنُّ بِساطاً من ذَهَبٍ وإبْريسَم؛ فَرسَخاً في فَرسَخ، وكانَ يُوضَعُ مِنبَرُهُ في وسَطِه، وهوَ مِن ذَهَب، فيَقعُدُ عليه، وحولهُ سِتُّمائةِ ألفِ كُرسيٍّ من ذَهَبٍ وفِضّة، فيَقعُدُ الأنبياءُ على كراسِيِّ الذَّهَب، والعُلَماءُ على كَراسِيِّ الفِضَّة، وحَولهُمُ النّاس، وحَولَ النّاسِ الجِنُّ والشَّياطِين، وتُظلُّهُ الطَّيرُ بأجْنِحَتَها حتى لا تَقع عَليه الشَّمس، وتَرفَعُ

قولُه: (**ألا تَرى كيف أمَر العبّاس بأن يَحبِسَ أبا سفيانَ**)، وذلك عندَ فتح مكةَ على ما روينا عن البخاري، عن عروة بن الزبير بَعدَ ذِكْر نُبَذٍ مِن أخبارِ أبي سفيانَ: فأسلَم أبو سفيانَ، فلمّا سارَ قال ﷺ للعباس: «احبِسْ أبا سفيان عندَ حَطْم الجبلِ حتّى يَنظُرَ إلى المسلمينَ»، فحبسَه، فجعلتِ القبائلُ تمرُّ كَتيبةً كَتيبةً على أبي سفيان، فمرّت كَتيبةٌ فقال: يا عبّاسُ، مَن هذه؟ فقال: هذه غِفارٌ، قال: مالي ولغفارَ، ثمّ مَرّت جُهينةُ فقال مثل ذلك، ثم مرَّت سعدُ بنُ هُذَيم فقال مثلَ ذلك، ثمَّ مرَّت سُلَيمٌ فقال مثل ذلك، حتّى أقبلت كَتيبةٌ لم يُـرَ مثلُها، قال أبو سفيان: مَن هذه؟ فقال: هؤلاء الأنصارُ عليهم سعدُ بنُ عُبادة معه الرّايةُ. ثم جاءت كَتيبَةٌ وهي مِن أجَلِّ الكتائبِ، وفيهم رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، ورايةُ النبيِّ ﷺ مع الزُّبير. الحديثَ[1].

قولُه: (**حتّى لا تقعُ**) بالرَّفع؛ أرادَ الحالَ، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[2]

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٨٠).

(٢) يريد قراءة نافعٍ ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ﴾ بالرفع. وحُجّتُه أنها بمعنى «قال» على الماضي وليست على المستقبل، وإنما يُنصَبُ من هذا البابِ ما كان مُستقبلاً مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١]، فرفع «يقولُ» ليُعلمَ أنه ماضٍ. انظر: «حجّة القراءات» ص١٣١.

رِيحُ الصَّبا البِساط فتسِيرُ به مَسيرةَ شَهْر. ويُروى أنّه كانَ يَأمُرُ الرِّيحَ العاصِفَ تَحمِلُه، ويَأمُرُ الرُّخاء تُسيِّرُه، فأوحى اللهُ إليه وهو يَسيرُ بينَ السَّماءِ والأرض: أنّي قَد زِدتُ في مُلكِك؛ لا يَتكلَّمُ أحَدٌ بِشيءٍ إلّا ألقَتهُ الرِّيحُ في سَمعِك، فيُحكى أنَّه مَرَّ بحرّاثٍ فقال: لقَد أُوتيَ آلُ داوُدَ مُلكاً عَظِيماً، فألقَتهُ الرِّيحُ في أُذُنِه، فنزَلَ ومَشى إلى الحَرّاثِ وقال: إنَّما مَشَيتُ إليك لِئلّا تتَمنّى ما لا تَقدِرُ عليه، ثُمّ قال: لتَسبيحةٌ واحِدةٌ يَقبَلُها الله، خَيرٌ ممّا أُوتيَ آلُ داوُد. ﴿يُوزَعُونَ﴾: يُحبسُ أوَّلُهم على آخِرِهم، أي: يُوقَفُ سُلّافُ العَسْكرِ حتّى يَلحقَهُمُ التَّوالي، فيكُونُوا مُجتَمعِين لا يَتَخلَّفُ مِنهُم أحَد، وذلك لِلكَثرةِ العَظِيمة.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ ١٨]

قيل: هو وادٍ بالشّام كَثيرُ النَّمْل. فإنْ قلت: لِـمَ عُدِّي ﴿أَتَوۡاْ﴾ بعلى؟ قُلت: يتوجَّهُ على مَعنَيين؛ أحدُهما: أنَّ إتيانَهُم كان مِنْ فَوْق، فأُتِيَ بحَرفِ الاستِعْلاء، كما قال أبو الطيب:

[البقرة: ٢١٤]، «لا» لا تمنعُ العاملَ، و«ما» تمنعُه، تقول: زيدًا لا أضربُ، ولا تقول: زيدًا ما ضربْتُ[1].

قولُه: (﴿يُوزَعُونَ﴾ يُحبس أوَّلُهم على آخِرِهم)، الرّاغبُ: ﴿يُوزَعُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنّهم مع كَثرتِهم [وتفاوُتِهم][2] لم يكونوا مُهمَلين ومُبعدِين كما يكون الجيْشُ الكثيرُ المتأذّي بمَعرَّتِهم، بل كانوا مَسُوسِينَ ومَقمُوعينَ وقيل: لابدَّ للسلطان من وَزَعَةٍ[3]. يقال: وَزَعتُه عن كذا: كَفَفْتُه.

قولُه: (سُلافُ العسكر)، الأساس: وسَلف القومُ: تقدَّموا سُلُوفًا، وهم سَلَفٌ لـمَن وراءَهم، وهم سُلاف العَسكر.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعلّ الصواب: «أضربُ».

(٢) سقط من الأصول الخطية، واستدركناه من «مفردات القرآن».

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٦٨.

ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ

لـمّا كانَ قُرْباً من فَوْق. والثّاني: أنْ يُرادَ قَطعُ الوادي وبلوغُ آخِره، من قَولِهم: أتى على الشّيءِ إذا أنفَذَهُ وبَلغَ آخِرَه؛ كأنَّهُم أرادوا أن يَنزِلوا **عند مَقطَعِ الوادي**، لأنَّهم ما دامتِ الرِّيحُ تَحمِلُهُم في الهواءِ لا يُخافُ حَطمُهُم. **وقُرِئَ: (نُمُلة)**، (يا أيُّها النَّمُلُ)، بضَمِّ الميم، وبِضَمِّ النُّونِ والميم، وكانَ الأصْل: النَّمُل، بوَزنِ الرَّجُل، والنَّمْلُ الّذي عليه الاستعمال: تَخفِيفٌ عنه، كَقَولِهم: «السَّبْع» في السَّبُع. قِيل: «كانتْ تَمشِي وهي

قولُه: (**ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ**)، أوَّلُه:

فلَشَدَّ ما جاوَزتَ قَدْرَكَ صاعدًا[1]

يَهجُو رجلًا طَلَب منه أن يَمدحَه، يقول: ما أشدَّ تجاوُزَكَ قَدْرَك حين تَطلُبُ منّي المدحَ، وعَنَى بـ«الأنجُم» أبياتَ شِعْرِه.

قولُه: (**عند مَقْطع الوادي**)، الوادي: من وَدَى؛ إذا سالَ، وإطلاقُه على المكان مجازٌ؛ كقولهم: جَرَى النَّهرُ.

قولُه: (**وقُرِئ: «نُمُلة»**)، قال ابن جنّي: قرأ سليمانُ التَّيميُّ: «نُمُلَة»، «يا أيها النُّمُلُ» بضمِّ النونِ والميمِ، وهو تَثْقيلُ النَّمْلَة[2].

الراغب: طعامٌ مَنْمُولٌ، فيه النَّمْلُ، والنَّملةُ: قَرحةٌ تَخرج بالجَنْبِ تشبيهًا بالنَّمْل في الهيئة وشقٌّ في الحافر، ومنه: فرسٌ نَمِلُ القوائم، ويُستعار النَّمل للنَّميمة تصوُّرًا للدَّبيبِ، فيُقال: هو نَمِلٌ وذُو نَمْلَةٍ ونَمّال؛ أي: نَمّام، وتَنمَّل القومُ: تفرَّقوا للجمع تفرُّقَ النَّمْلِ، ولذلك يُقال: هو أجمعُ من نَمْلَةٍ[3].

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٧٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٣٧).

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٢٥، وانظر المثل في «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

عَرجاءُ تَتكاوَس، فنادَت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ﴾: الآية، فسَمِعَ سُليمانُ كلامَها من ثلاثةِ أمْيال».

وقيل: «كان اسمُها طاخِية». وعن قَتادة أنّه دَخَلَ الكُوفةَ فالتَفَّ عليه النَّاس، فقال: «سَلُوا عمّا شِئتُم»، وكانَ أبو حَنِيفةَ رَحِمَهُ الله حاضِراً وهو غُلامٌ حَدَث. فقال: سَلوهُ عن نَمْلَةِ سُلَيْمان، أكانتْ ذكراً أمْ أُنْثى؟ فسَألوهُ فَأُفْحِم، فقالَ أَبُو حَنِيفة: كانتْ أُنثى، فقيل له: مِن أيْنَ عرَفْت؟ فقال: من كتاب الله، **وهُو قولُه: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾ ولو كانت ذَكَراً لقال: قال نَمْلة.** ....

قولُه: (تتَكاوَسُ)، الجوهريُّ: يقال: كاسَ البعيرُ: إذا مشى على ثلاثِ قوائمَ وهو مُعرْقَبٌ.

قولُه: (وعن قتادةَ)، قال صاحب «الجامع»: هو أبو الخطّابِ قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدوسيُّ البَصْريّ الأعمى، يُعَدُّ في الطبقة الثالثة من تابعي البصرة، روى عن أنس بن مالك كثيرًا[١].

قولُه: (وهو قوله: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾، ولو كانت ذَكَرًا لقال: قال نَملَةٌ)، الانتصاف: العَجبُ من أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه إن ثبت ذلك عنه؛ لأنّ النَّملة كالحمامةِ والشّاةِ تقعُ على الذَّكَر والأُنثى، فيقال: نَملةٌ ذَكَر ونَملةٌ أُنثى، وشاةٌ وحمامةٌ؛ كذلك فلَفظُها مؤنَّث، ومعناها مُحتمَلٌ، وتأنيثُها لأجل لفظِها، وإن كان المراد بها ذَكَرًا وهو الأفصحُ المستعمَل قال ﷺ: «لا تُضحِّ بعَوراءَ ولا عَمياءَ ولا عَجْفاءَ» أجرى الصِّفاتِ على اللفظ المؤنَّث، ولا يعني الإناثَ من النَّعَم خاصّةً، كذا هاهنا، وكيف يسألُ أبا حنيفةَ بهذا ويفحِمُ به قتادة مع غَزارة عِلمه[٢]. والأشبهُ أنّ هذا لا يصحُّ عنهما.

قال ابن الحاجب: التأنيثُ اللَّفظيُّ: هو أن لا يكونَ بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان؛ كظُلْمةٍ وعَيْنٍ، ولا فَرْقَ بينَ أن يكونَ حيوانًا أو غيرَه؛ كدَجاجة وحمامةٍ إذا قُصِدَ به مذكَّر، فإنه

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٧٩٤).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٥٦).

....

مؤنَّث لفظيٌّ، ولذلك كان قولُ مَن زَعَم أن النَّملةَ في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٌ﴾[النمل:١٨] أُنثى لوُرود تاء التأنيثِ في ﴿قَالَتۡ﴾ وَهْمًا لجواز أن يكون مذكَّرًا في الحقيقة، ووُرودُ تاءِ التأنيثِ كوُرودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظيِّ؛ نحو: جاءت الظُّلمةُ[١].

وأجابَه بعضُ فُضلاء ما وراءَ النَّهرِ، وقال: لَعَمري إنّ ابنَ الحاجبِ تَعسَّف هاهنا وتَـرَكَ الواجبَ، حيث اعتَرَض[٢] على إمام أهل الإسلامِ، واعتراضُه بقوله: «ووُرُود تاءِ التأنيث كوُرودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظي وهو مذكَّر»، ليس بشـيءٍ، إذ لو كان جائزًا أن يُؤتى بتاء التأنيثِ في الفعل بمجرَّد صُورة التأنيثِ في الفاعل المذكَّر الحقيقيِّ، لَكان ينبغي أن يُقالَ: جاءتْني طلحةُ، وهو غيرُ جائزٍ.

وجوابُه عن ذلك في «شرحه» بقولِه: «وليس ذلك كتأنيث أسماءِ الأعلام، فإنها لا يُعتبَر فيها إلّا المعنى دُون اللَّفظِ، خلافًا للكُوفيِّينَ. والسِّرُّ فيه هو أنهم نَقلُوها عن معانيها إلى مَدْلولٍ آخَر، فاعتبروا فيها المَدْلول الثاني، ولو اعتَبروا تأنيثَها لَكان اعتبارًا للمَدْلول الأوَّلِ، فيفسدُ المعنى، فلذلك لا يُقال: أعجبَتْني طلحةُ» تناقضٌ مَحْضٌ[٣]، كأنّه نسِيَ ما أمضى في صَدْر كتابِه من قوله: «فإن سُمِّيَ به مذكَّرٌ فشَـرْطُه الزِّيادةُ» يعني: فإن سُمِّيَ بالمؤنَّث المعنويِّ، فشَرْطُه الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ.

فلا يَخفى على مَن له أدنى مُسْكة أن عَقْرَبَ مع أنّ علامةَ التأنيثِ فيها مقدَّرةٌ، فالعَلَميةُ لا تمنعُها عن اعتبار تأنيثِها، حتَّى لا تَمتنِعَ منَ الصَّرف، فكيف تُمنع العَلَميَّـةُ عن اعتبار التأنيثِ في طلحةَ مع أنّ علامةَ التأنيثِ فيها لَفظيَّةٌ؟! فإذن ليس طَرْحُ التّاء عن الفعل إلّا لأنّ التاءَ إنّما يُجاء بها علامةً لتأنيثِ الفاعلِ، فالفاعلُ هاهنا مذكَّرٌ حقيقيٌّ؛ فكذا النَّملةُ لو كان مذكَّرًا لَـكان هو مع طلحةَ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ.

---

(١) انظر كلامَ ابن الحاجب في «الكافية» بشرح الرضيِّ الاستراباذي (٣: ٣٣٨).

(٢) في (ف): «اعرضَ».

(٣) قولُه: «تناقضٌ مَحْضٌ» مُتعلّقٌ بقوله: «وجوابُه» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

....

ويَنصُر قولَ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه ما نُقِلَ عن ابن السِّكِّيتِ حيث قال: هذا بَطَّةٌ ذَكَرٌ، وهذا حَمامةٌ، وهذا شاةٌ، إذا عَنيتَ كَبْشًا، وهذا بقرةٌ، إذا عَنَيْتَ ثورًا. فإن عَنيتَ أُنثى قلتَ: هذه بَقرةٌ[1].

وقلتُ: نَظَرُ الإمامِ الأعظمِ وتفسيرُ المصنِّفِ راجعٌ إلى أنّ مثلَ: حمامة وشاة ونملة، ألفاظٌ مشتَرَكةٌ تقعُ على الذَّكَر والأُنثى، والتاء لبيانِ الوَحدةِ مُفتَقِرَةٌ في تعيينها، لأحد مَفهومَيْها إلى نَصْب قَرينةٍ، إمّا صِفةً مميِّزةً؛ نحوَ: حَمامةٌ ذَكَر، وشاةٌ أُنثى، أو علامةً تَلحَقُ الفعلَ؛ نحوَ: قالت نملة، وقال نملة، أو جَعْلِها خَبَرًا لاسمِ الإشارةِ؛ نحوَ: هذا بقرةٌ، وهذه بقرةٌ.

وممّا يقوِّي هذا المذهبَ قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [البقرة:٦٩] وَصَفَها بالصَّفراء بعدَ إجراءِ ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٦٨] عليها، وهي من أوصافِ النِّساء.

فظهَر أنّ القولَ ما قالت حَذامِ[2]، والمذهبُ ما سَلكَه الإمامُ.

وفي «جامع الأصول» قال: لو ذهبنا إلى شَرح مناقبِ الإمامِ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه وبَسْطِ فَضائلِه لأطَلْنا الخُطَبَ، ولم نَصِلْ إلى الغَرَض منها، فإنه كانَ عالمًا وَرِعًا، زاهدًا، عابدًا تقيًّا، إمامًا في علوم الشَّريعة مَرْضِيًّا.

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: من أراد أن يَتبحَّرَ في الفقه فهو عِيالٌ على أبي حنيفةَ. وقال: قيل لمالكٍ رَضِيَ الله عنه: هل رأيتَ أبا حنيفةَ؟ قال: نعم. رأيتُ رجلًا لو كَلَّمك في هذه السَّارِيَةِ أن يَجعلَها ذَهَبًا لَقام بحُجَّتِه[3].

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السِّكِّيت ص٢٥٣.

(٢) فيه إيماءٌ إلى المثل المشهور:

إذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها　　　فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ

قلت: حَذامِ: اسمٌ مبنيٌّ على الكَسْرِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٦).

(٣) «جامع الأصول» (١٢: ٩٥٢).

وذلك أنَّ النَّمْلَةَ مثلُ الحمامةِ والشَّاةِ في وُقُوعِها على الذَّكَرِ والأُنثى، فيُميَّزُ بينَهُما بِعَلامة، نَحوُ قوْلِهِم: حَمامةٌ ذَكَر، وحَمامةٌ أُنثى، وهو وهي. وقُرِئ: (مَسْكَنَكُم) و(لا يَحْطِمَنْكُم)، وقُرِئ: (لا يَحِطَّمَنَّكُم) بفَتح الحاءِ وكَسْرِها. وأصْلُه: يَحْتَطِمَنَّكُم. ولمّا جَعَلَها قائِلَةً والنَّملَ مَقُولاً لَهم؛ كما يَكونُ في أُولي العَقْل: أجرى خِطابَهُم مَجرى خطابِهِم. فإن قُلْتَ: لا يَحْطِمَنَّكُم ما هو؟ قُلت: يَحتَمِلُ أن يَكونَ جواباً للأمْر، وأنْ يَكونَ نَهياً بَدلاً من الأمْر، ....

قولُه: (والنَّمْلَ مَقُولًا لهم)، أي: لأجْلِهم، فجَعلَهم كالمُخاطَبِينَ، واللامُ في «لهم» مثلُها في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [مريم:٧٣]؛ أي: لأجْلِهم، فجَعلَهم كالمُخاطبين[١].

قولُه: (يحتمل أن يكونَ جوابًا للأمْر، وأن يكونَ نَهيًا بَدَلًا من الأمر)[٢]، روى صاحبُ «الفرائد»، عنِ الفرّاء: هو نَهيٌ فيه طَرَفٌ منَ الجزاءِ[٣]. وعن الأخفش: بل هذا على تقديرِ الواوِ العاطفةِ يكون نَهيًا بعدَ أمرٍ. والتقدير: ادخُلوا مساكِنَكُم لا يَحطمنّكم سليمانُ، وعلى قولِ الفرّاء التَّقديرُ: إن دخلتُم مساكِنَكُم لا يَحطمَنَّكُم سليمانُ.

وقال صاحب «الكشف»: هذا وإن كان في المعنى صحيحًا إلّا أنّ اللّفظَ يَمنعُ مِن فصاحتِه، ولو حُمل عليه؛ لأنّ النُّونَ لا تدخلُ في الجزاء إلا في ضَرورة الشِّعرِ[٤].

وقال صاحب «الفرائد»: يُمكن أن يُقالَ: لم يُعطَفْ؛ لأنّه توكيدٌ للطَّلَبِ، فهو كما في الخَبرِ؛ نحوَ قولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] لقولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢].

---

(١) قوله: «فجعلهم كالمخاطبين» سقط من (ط) و(ف).

(٢) في (ف): «نَهْيًا بعد أمر»، وسقط هذا التركيب من(ح).

(٣) قاله الفرّاء في تفسير قوله تعالى ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. انظر: «معاني القرآن» (١: ١٦٢) وعبارتُه ثمّة: «والمعنى والله أعلم: إن تدخُلْنَ حُطِمْتنَّ، وهو نهيٌ محضٌ، لأنه لو كان جزاءً لم تدخلْه النون الشديدة ولا الخفيفة». انتهى.

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٣- ١٠٠٤).

والّذي جوَّزَ أنْ يكونَ بَدلاً منه: أنّه في مَعْنى: لا تَكُونُوا حيثُ أنتُم فيَحطِمَكُم، على طَرِيقَة: لا أُرِيَنَّكَ هاهنا، أراد: لا يَحطِمَنَّكُم جنودُ سُلَيمان، فجاء بِما هُو أبْلغ، ونَحْوُه:

عَجِبتُ من نَفسِي ومِن إشْفاقِها

[﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ ١٩]

ومعنى ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ تبسَّمَ شارعاً في الضَّحِكِ وآخِذاً فيه، بمعنى أنّه

قولُه: (في معنى: لا تَكونوا حيثُ أنتُم فيَحطمَكُم)، ومعنى هذا الأسلوبِ وهو أن يَنهى الغيرَ، والمرادُ: نَهيُ المُخاطَبِ النَّهيَ عن أن يكونَ المخاطَبُ على وَصْفٍ هو ملزومُ المَنْهيِّ عنه، فمآلُ المعنى: لا تكونوا خارجينَ عن مساكِنِكُم فيَحطمنَّكُم سليمانُ وجنودُه، ولذلك صحَّ أن يكون بَدَلًا من ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾.

قولُه: (عَجِبتُ من نَفْسي ومِن إشفاقِها)، بعدَه:

....	ومن طِـرادي الطَّيرَ عن أرزاقِها
في سَـنَةٍ قد كَشَـفَتْ عن ساقِها	حمراءَ تَبْري اللَّحمَ عن عُراقِها[1]

كَشْفُ السّاقِ: عبارةٌ عن شدَّةِ الأمرِ؛ لأنّ الإنسانَ إذا أصابتْهُ شدّةٌ شمَّر عن ساقِه، والعُراقُ: العَظْمُ الذي لا لحمَ عليه، والذي عليه لحمٌ فهو عَرْقٌ بفتح العين. بَرْيُ اللحمِ: قَشْرُهُ؛ أي: عجبتُ من إشفاق نفسي، فجاء بقوله: «من نَفْسي ومِن إشفاقِها»، كما كان الأصل: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ جنودُ سليمان، فجاء بقوله: ﴿سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل:١٨]؛ ليكون أبلغَ للإجمالِ والتَّفصيلِ والتَّكريرِ مع التَّبيينِ[2].

قولُه: (تبسَّم شارعًا في الضَّحك)، قال أبو البقاء: ﴿ضَاحِكًا﴾، حالٌ موكِّدة[3].

---

(١) لم أهتدِ إلى قائلِ هذا الرَّجَز.

(٢) من قوله: «بري اللحم: قشره» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «التبيان في إعرابِ القرآن» (٢: ١٠٠٦) وزاد: وقيل: مُقدَّرة، لأن التبسُّمَ مَبدأ الضحِك.

قد تجاوَزَ حدَّ التَّبسُّمِ إلى الضَّحِك، وكذلك ضَحِكُ الأنبياء. وأمّا ما روي: **أن رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتّى بَدَتْ نَواجِذُه**؛ فالغرضُ المُبالَغة في وَصْفِ ما وُجِدَ منه من الضَّحِكِ النَّبويّ، وإلا فَبدُوُّ النَّواجِذِ على الحقيقة؛ إنَّما يكونُ **عِندَ الاستِغْراب**، **وقَرَأ ابنُ السَّمَيفَع: (ضَحِكاً)**. فإن قُلت: ما أضْحَكهُ من قَولِها؟ قُلت: شَيْئان: إعجابُه بِـما

وقال صاحب «الكشف»: هي حال مقدَّرة؛ أي: فتبسَّم مقدّرًا الضحكَ، ولا يكون محمولًا على الحالِ المطلَق؛ لأن التبسُّمَ غيرُ الضَّحِكِ، وأنه ابتداءُ الضَّحِكُ، وإنما يصير التَّبسُّم ضِحْكًا إذا اتَّصل ودامَ[1]، فلا بدَّ من هذا التقديرِ[2] .

قولُه: (**إن رسولَ الله ضَحِك حتّى بَدَتْ نَواجِذُه**)، مذكورٌ في حديث القيامة؛ آخِر أهلِ النّارِ خروجًا منها، وآخِر أهلِ الجنّةِ دُخولًا الجنةَ. أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ عنِ ابن مسعودٍ[3].

النهاية: النَّواجِذُ من الأسنان: الضَّواحِكُ، وهي التي تَبْدُو عندَ الضَّحِكِ، والأكثرُ الأشهرُ أنها أقصى الأسنان، والمرادُ: الأوَّلُ؛ لأنّه ما كان يبلغُ به الضَّحكَ حتَّى يَبْدُوَ آخِرُ أضراسِه، ولو أُريدَ الثاني لَكان مبالغةً في ضَحِكِه من غير أن يُرادَ ظُهورُ نَواجِذِه في الضَّحِكِ، وهو أقيَسُ لاشتهارِ النَّواجِذِ بأواخِرِ الأسنانِ. وإليه أشار المصنِّفُ بقوله: «فالغَرَضُ المبالغة في وصف ما وُجِدَ منه منَ الضّحك النَّبويِّ».

قولُه: (**عند الاستغراب**)، **النهاية**: وفي الحديث: إنه ضَحِك حتّى استَغْرَبَ[4] ؛ أي: بالغَ فيه. يقال: أغرَبَ في ضَحِكه واستَغْرَبَ، وكأنّه منَ الغَرْب: البُعْدُ، وقيل: هو القَهْقَهةُ.

قولُه: (**وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضَحِكاً**)، السَّمَيْفَع: بفتح السِّين والفاء، وقد يُضَمُّ.

---

(١) في (ح): «وداوم»، وهما بمعنًى قريب.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦) والترمذي (٢٥٩٥).

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٣٣)، و(٣٥٣٤) من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه، ولفظه: «ضحك رسول الله ﷺ حتى استغرب»، وفيه قصة.

دَلَّ من قَولِها على ظُهورِ رَحمَتِهِ ورَحْمةِ جُنُودِه وشَفقتِهم، وعلى شُهْرةِ حالِهِ وحالِهم في بابِ التَّقْوى؛ وذلك قولُها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: تعني: أَنَّهم لو شَعَرُوا لم يَفْعَلوا. وسُرورُه بِما آتاهُ اللهُ مِمّا لَمْ يُؤْتِ أحداً: من إدْراكِهِ بِسَمعِهِ ما هَمَسَ بِهِ بعضُ الحُكْلِ الّذي هو مَثَلٌ في الصِّغرِ والقِلَّة، ومن إحاطَتِهِ بِمَعناه، **ولذلك اشْتَملَ دُعاؤهُ على استيزاعِ الله**

قال ابنُ جِنِّي: «ضَحِكًا» منصوبٌ على المصدر بفعل مضمَر يدلُّ عليه «تبسَّم»، كأنه قيل: ضَحِكَ ضِحْكًا. هذا مذهب صاحب «الكتاب»[١]، وقياسُ قولِ أبي عثمانَ[٢] في قولهم: تَبَسَّمتُ وَمِيضَ البَرْقِ، أنّه منصوبٌ بنَفْس «تبسَّمت»؛ لأنه في معنى: أَوْمَضْتُ[٣].

وقال أبو البَقاء: ويجوز أنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ مثل: نَصِب؛ لأن ماضيه: ضَحِك، فهو لازِمٌ[٤].

قولُه: (**الحُكْل**)، الحُكْلُ: ما لا يُسمعُ له صَوتٌ. وقال رُؤْبةُ:

لو كنتُ قد أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ　　　عِلْمَ سُـليمانَ كَلامَ النَّمْلِ[٥]

قولُه: (**ولذلك اشتَمل دُعاؤه**)، أي: ولأجْل أنّ قولَه: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ كان مبنيًّا على أمرينِ: على شُهرةِ[٦] حالِه وحالِ جُنودِه في باب التَّقوى، وعلى إحاطَتِه بمعنى ما أدرَكَه سَمْعُه ما هَمَسَ به الحُكْل، أردفَه بقوله: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾؛ لأنّهما نِعْمتانِ جَليلتانِ مُوجِبَتانِ شُكرَ مُنعِمِهما.

قولُه: (**على استيزاع اللّـهِ**)، **الراغب**: قيل: الوَزوعُ: الوَلوعُ بالشـيء، ورَجُل وَزُوعٌ،

---

(١) يعني سيبوَيْه.

(٢) يعني المازنيَّ.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٣٩) وقد رجّح ابن جنّي مذهب سيبويه في توجيه القراءة.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٦).

(٥) ذكره الجوهري في «الصحاح» (حكل).

(٦) لفظة «شهوة» سقط من (ط).

شُكرَ ما أنْعمَ به عَليْهِ من ذلك، **وعلى استِيفاقِهِ** لِزيادَةِ العَملِ الصّالح والتّقْوى.

وحقيقةُ ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ﴾: اجعَلنِي أَزَعُ شُكرَ نِعْمتِكَ عِندِي، وأَكُفُّهُ وأرتَبِطُه لا يَنْفلِتُ عنِّي، حتّى لا أنْفَكَّ شاكِراً لك. وإنَّما أدْرَجَ ذِكْرَ والِدَيه؛ ....

وقوله: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾،قيل: أَلْهِمْني، وتحقيقُه: أوْلِعْني ذلك واجْعَلْني بحيث أزِعُ نَفْسي عن الكُفرانِ[1].

وقال الزّجاج: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ﴾: أَلْهِمْني، وتحقيقُه وتأويلُه في اللُّغة: كُفَّني عنِ الأشياءِ التي تُباعِدُ عنك[2].

فعلى هذا هو كنايةٌ تَلْويحيّةٌ، فإنّه طَلَب أن يَكُفَّه عمّا يؤدّي إلى كُفران النِّعمةِ بأن يُلْهِمَه ما به يُقَيِّدُ تلك النِّعمةَ منَ الشُّكرِ، وعلى تقدير المصنِّفِ: استعارةٌ مَكْنيَّة بحيث جعلَ شُكْرَ النِّعمة كالناقةِ، فطلب أن يجعَله كعِقالِه[3] مرتبطًا إيّاه. وإليه الإشارةُ بقوله: «لا يَنْفَلِتُ عنِّي»، والمراد: قَيْدُ النِّعمةِ باستِدامةِ الشُّكرِ والمحافظةِ عليها. ومنه الحديثُ: «النِّعمةُ وَحْشيّةُ قَيِّدوها بالشُّكر، فإنها إذا شُكرت قَرَّت، وإذا كُفرت فَرَّتْ»[4]. وقوله: «احذَرُوا نِفارَ النِّعَم بقلَّة الشُّكرِ، فما كلُّ شارِدٍ بمَرْدُودٍ».

قولُه: **(وعلى استِيفاقه)، الجوهريُّ**: واستَوْفَقْتُ الله؛ أي: سألتُه التَّوفيقَ. وقال أبو القاسم القُشَيريُّ: التّوفيقُ ما تَتَّفِقُ به الطاعةُ، وهو القُدرةُ التي تَصلُح للطاعةِ[5]، واختُصَّ هذا الاسمُ بما يَتّفِقُ به الخيرُ دُونَ الشَّرِّ عُرْفًا شَرْعيًّا.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٦٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٢) ووقع فيه: «تُباعِدُ عن شُكْرِ نعمتك».

(٣) في (ف) و(ط):«يجعَلَه كافّاً له».

(٤) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

(٥) قاله في «لطائف الإشارات» (٢: ١٥٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

لأنَّ النِّعمةَ على الوَلَدِ نعمةٌ على الوالِدَين؛ خُصُوصاً النِّعمةُ الرّاجِعةُ إلى الدِّين؛ فإنه إذا كانَ تَقِيّاً نَفعهُما بِدُعائِهِ وشَفاعَتِه، وبِدُعاءِ المُؤمِنِينَ لَهُما كُلَّما دَعَوا له، وقالوا: رَضِيَ اللهُ عَنكَ وعن والِدَيْك.

ورُوِيَ أنّ النّملة أحسَّتْ بِصَوتِ الجُنُودِ ولا تَعلمُ أنَّهم في الهَواء، فأمَرَ سُلَيْمانُ عليه السلامُ الرِّيحَ فوَقفَت لِئلّا **يُذْعَرنَ** حتّى دَخَلنَ مساكِنَهُنّ، ثُمّ دعا بالدَّعْوة. ومَعْنى ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾: واجْعَلني مِن أهْلِ الجَنّة.

قولُه: (**لأنّ النِّعمةَ على الولدِ نعمةٌ على الوالدَيْن**)، هذا إذا قُيِّدتِ النّعمةُ المطلَقةُ في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ بما سَبق من النِّعمتينِ، وأمَّا إذا تُركت على إطلاقِها لتدخُلَ فيها هاتانِ النِّعمتانِ دُخُولًا أوّليًّا يكون الحُكم بالعكسِ؛ أي: النِّعمة على الوالدِ نعمةٌ على الولد، كما في قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة:٤٧] إلى قوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾[البقرة:٤٩] إلى آخرِ الآيات، ويَعضُده قولُه تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[سبأ:١٣] بعدَ قولِه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ:١٠]، وقولُه: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾[سبأ:١٢] إلى آخِره، ولأنّ قولَه: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾[النمل:١٩] مطابقٌ لقولِه: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾[سبأ:١٣] لإرادةِ المُبالَغةِ، فلْيُتأمَّلْ.

قولُه: (**لئلا يُذْعَرْنَ**)، ذَعَرْتُه: أفزعتُه، ذُعِرَ فهو مَذْعُورٌ. قال:

ذَعَـرْتُ به القَطَـا وبقيتُ عنه ... مَقامَ الذِّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ[1]

ومعنى: ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾: واجعَلْني من أهل الجنَّةِ؛ أي أنه كِنايةٌ عنه؛ كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩، ٣٠]؛ أي: ادْخُلي في جُملة عبادي الصالحين، وانتَظِمي في سِلْكِهم، وادْخُلي جنَّتي معَهم.

---

(١) للشماخ بن ضِرَار الذبياني في «ديوانه» ص٣٢١، وقبْلَه:

وماءٍ قد ورَدْتُ لوصْلِ أزوى ... عليه الطيرُ كالـوَرَقِ اللّجين

[﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۞ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٠-٢١]

﴿أَمْ﴾ هي المُنقَطِعة: نَظَرَ إلى مَكانِ الهُدْهُدِ فَلَمْ يُبصِره، فقال: «مَالِيَ لا أراهُ» على معنى أنّه لا يَراهُ وهو حاضِرٌ لِساتِرٍ سَتَرَه، أو غَيْرَ ذلك، ثمّ لاحَ لهُ أنّه غائِب، فأضْربَ عن ذاك وأخذ يقول: «أهو غائِب»؟ كأنّه يَسأَلُ عن صِحّة ما لاحَ له. **ونحوُه قولُهم: إنّها لإبِلٌ أم شاء؟** وذُكرَ من قِصَّة الهُدْهُدِ أنّ سليمانَ حِينَ تمَّ له بناءُ بيتِ المَقْدِسِ

قولُه: (**ونحوُه قولُهم: إنها لإبِلٌ أم شاءٌ**)، قيل: لو قال ونحوُه قولُه: «أزَيْدٌ عندَكَ أمْ عندَكَ عَمرٌو» كان أولى؛ لأنّ «أمْ» المنقطعةَ تقعُ في الاستفهام والخَبَرِ، وما نحن فيه من قَبيلِ الاستفهامِ، وأنتَ في الاستفهام تكون مُستَفهِمًا عن واحد بعَينه بعد إضرابك عن الآخرِ، فكأنّك قلتَ: أزَيدٌ عندَك؟ ظانًّا أنه عند المخاطَبِ؛ ليُوقِفَكَ على حقيقة الأمر بلا ونَعَم، ثم بَدا لك وصِرْتَ ظانًّا أنّ الذي عندَه هو عمرٌو، وأردتَ أن تتركَ الاستفهامَ عن زيدٍ إلى الاستفهام عن عَمرٍو، فقلتَ: أم عندَكَ عمرٌو؟ ولذلك ذَكرتَ لكلِّ واحدٍ منهما خَبرَه؛ لإضرابِكَ عن الكلامِ الأولِ، واستفهامِكَ عن الكلام الآخَرِ.

وأما الخبرُ الثابتُ فأنتَ في قولِكَ: «إنها لإبِلٌ» جئت بالإخبارِ المَحْضِ، ثم جئتَ بعدَها بالاستفهام، كأنّ قائلَ هذا سَبَق بَصَرُه إلى شَبَحٍ فظنَّه إبلًا فأخبَرَ عن مقتضى ظنِّه، ثم اعتَراه الشَّكُّ فأعرَضَ عنه، فـ«أمْ» هذه مُتضمِّنةٌ الهمزةَ «وبل»، فـ«بل» تدلُّ على أنه قد أضرَبَ عمّا سبق من الكلامِ، والهمزةُ على أنه يَستفهم كلامًا آخَر.

وقلت: معنى قولِه: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ الإخبارُ وإن كان لفظُه الطَّلَب، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى﴾ على معنى أنه لا يَراه وهو حاضرٌ لساترٍ سَترَه أو غيرِ ذلك، فإنّه في الجَزْمِ كونِه حاضرًا مثلَ قولِه: «إنّها لإبِلٌ»، وليس مثل: «أزَيدٌ عندَك»؛ لأنه يُنكِرُ على نفسه إنكارًا بليغًا عَدَمَ رؤيتِه، وهو حاضرٌ، وكذا الجملةُ الثانيةُ تقريرٌ لإثبات خلافِه، وأنّه غائبٌ قَطْعًا لمجيء «كان» وإيقاع «من الغائبين» خبرًا له لدلالتهما على أنه متوغِّلٌ في الغَيبة. قال: بُعَيْدَ، هذا في قوله: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النمل:٢٧]: «إن كنت من

تَجَهَّزَ لِلحَجِّ بِحَشرة، فوافى الحَرمَ وأقامَ بهِ ما شاء، وكان يُقرِّبُ كُلَّ يوم، طُولَ مُقَامِه، بخَمْسةِ آلافِ ناقة، وخمسةِ آلافِ بَقرَة، وعِشْرِين ألف شاة، ثمّ عَزمَ على السَّيْر إلى اليَمَن، فخَرَجَ من مَكّةَ صباحاً يَؤُمُّ سُهَيْلاً؛ فوافى صنعاءَ وقتَ الزَّوال؛ وذلك مَسِيرةُ شَهْر، فرأى أرضاً حَسْناءَ أعجَبَتْهُ خُضرتُها، فنزَلَ ليَتَغدّى ويُصلّي فَلَمْ يَجِدُوا الماء، وكان الهُدهُدُ قُناقِنَه، وكان يرى الماءَ من تَحتِ الأرضِ كما يَرى الماء في الزُّجاجة؛ فيَجِيءُ الشَّياطِينُ فيَسْلخُونها كما يُسْلخُ الإهاب، ويَسْتخرِجُونَ الماء؛ فتَفقَّدَهُ لِذلك، وحِينَ نزَلَ سُلَيْمانُ حَلَّقَ الهُدْهُد فرأى هُدْهُداً واقِعاً، فانحَطَّ إليه، فوَصَفَ له مُلْكَ سُلَيْمان، وما سُخِّرَ له من كُلِّ شَيء، وذكَرَ له صاحِبهُ مُلكَ بِلْقِيس، وأنَّ تَحتَ يَدِها اثنا

الكاذبين» أبلغُ من: كَذبتَ؛ لأنه إذا كان معروفًا بالانخراط في سِلْك الكاذبين كان كاذبًا لا محالَة، فالهمزةُ للتَّقرير[1]، وإليه أوْمَأ بقوله: «كأنّه يسأَلُ عن صحّة ما لاحَ له».

قولُه: (بحَشْرةٍ)، فَعْلٌ بمعنى مفعول، كالنَّقْصِ والخَطْب، وقيل: جمع حاشِرٍ؛ كالحَرَس في جمع حارِس، إذا كانت الرواية «بحَشَرةٍ» بفتح الشِّين.

قولُه: (قناقِنُه)، الجوهريُّ: القِنْقِن: الدَّليلُ الهادي والبَصيرُ بالماء في حَفر القُنيِّ، وكذلك القُناقِن بالضَّمِّ، والجمع القَناقِن بالفتح، كالجُلاجِل جَمْعُ الجَلاجِل. ونظير القُناقِن -بالضَّم- في أنه نَعتُ فَرْدٍ: العُذافِرُ، وهو الجَمَلُ القويُّ، وتحليق الطائر: ارتفاعه في طيرانه.

قولُه: (فتفَقَّدَه)، الفَقْدُ: عَدَمُ الشيءِ بعدَ وُجودِه، وهو أخصُّ من العَدَم، فإنّ العَدَمَ يقال فيه وفيما لم يُوجد بَعْدُ. قال تعالى: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧١، ٧٢]، والتَّفقُّد: التَّعهُّد، لكن حقيقة التّفقُّد تعرُّفُ فُقْدانِ الشَّيء، والتَّعهُّد: تَعرُّفُ العَهْدِ المُتَقدِّم. قال تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ﴾. الفاقِدُ: المرأةُ تَفقِدُ ولدَها أو زوجَها.

قولُه: (مُلْكَ بِلْقيس)، بِلْقيس: بالعربية بكَسر الباءِ،وبالعجمية: بفَتح الباءِ: وهي بيت قريقيس.

---

(١) في (ط): «فالهمزة في «أم» للتقرير».

عَشرَ ألفَ قائد، تَحْتَ يَدِ كُلِّ قائِدٍ مِئةُ ألف، وذَهبَ معه لِيَنظُرَ فَما رَجعَ إلّا بَعدَ العَصْر. وذكرَ أنّه وَقعَتْ نَفحةٌ من الشَّمْسِ على رأسِ سُليْمان، فنَظرَ فإذا مَوضِعُ الهُدْهُدِ خالٍ؛ فدَعا عِفْريتَ الطَّيْر، وهو النَّسْر، فسَألهُ عنه؛ فلَمْ يَجِد عِنْدهُ عِلمَه، ثمّ قالَ لِسيِّدِ الطَّيرِ وهو العُقاب: عليَّ به، فارتَفعتْ فنَظرَت، فإذا هو مُقبِلٌ فقَصدَتْه، فناشَدَها اللهَ، وقال: «بحقِّ الله الّذي قوّاكِ وأقْدَركِ عَليَّ إلّا رَحِمتِني»، فترَكتْهُ وقالت: «ثَكِلتْكَ أُمُّك، إنَّ نَبيَّ الله قد حَلفَ لَيُعذِّبنَّك»؛ قال: «وما استَثْنى»؟ قالت: «بلى قال: أوليَأتِيَنِّي بِعُذرٍ مُبين»، فلمّا قَرُبَ من سُلَيْمانَ أرْخى ذَنَبهُ وجناحَيْه يَجرُّها على الأرضِ تواضُعاً له، فلمّا دنا مِنهُ أخَذَ برأسِه فمَدَّهُ إليه، فقال: «يا نَبيَّ الله؛ اذكر وقُوفَكَ بَيْنَ يَدَي الله»؛ فارْتَعدَ سُلَيْمانُ وعفا عنه؛ ثمّ سَألَه. تَعْذِيبُه: أن يُؤَدَّبَ بما يَحتَمِلُه حالُه؛ ليَعتَبرَ به أبناءُ جِنْسِه. وقيل: «كان عذابُ سُلَيْمانَ لِلطَّيْر؛ أن يَنْتفَ رِيشَهُ ويُشَمِّسَه». وقيل: «أن يُطلى بالقَطِرانِ ويُشَمَّس». وقيل: «أن يُلقى للنَّمْلِ يأكُله». وقيل: «إيْداعُهُ القَفَص». وقيل: «التَّفريقُ بَيْنهُ وبَيْنَ إلفه». وقيل: «لألزِمنَّهُ صُحْبَةَ الأضْداد». وعن بعضهم: «أضيَقُ السُّجُونِ مُعاشَرةُ الأضْداد». وقيل: «لأُلزِمنَّهُ خِدْمةَ أقْرانه». فإنْ قُلت: من أينَ حَلَّ له تَعذيبُ الهُدْهُد؟ قُلت: يجوزُ أنْ يُبيحَ الله لهُ ذلك؛ لِـما رأى فيه من المَصْلحةِ والمَنْفعة، كما أباحَ ذَبحَ البهائِمِ والطُّيور للأكْلِ وغَيْرِه من المنافِع، وإذا سُخِّرَ له الطَّيْرُ ولم يَتمَّ ما سُخِّرَ من أجْلِه، إلّا بالتَّأدِيبِ والسِّياسة؛ جاز أن يُباحَ له ما يُستَصلحُ به.

وقُرِئ: (لَيَأتِيَنَّنِي) و(لَيَأتِيَنَّنِ)، والسُّلطان: الحُجّةُ والعُذْر. فإن قُلت: قد حَلفَ

قولُه: (عفريت الطير)، نقل صاحب «النهاية» عن المصنِّف: العِفرُ والعِفْرِيَةُ والعِفْريتُ والعُفارِيَةُ: القَويُّ المُتَشَيْطِنُ الذي يَعْفِر قِرْنَه، والياء في عِفْرِية وعفارية للإلحاقِ، والتاء في عِفْريت للإلحاق بِقِنْدِيل. وفي بعض النسخ: «عَريف الطَّير»، العَريفُ: النَّقيبُ، وهو دُون الرئيس عَرُفَ عرَافةً بالضَّم والكَسرِ: صارَ عريفًا.

قولُه: («لَيَأْتِيَنَّنِي» و«لَيَأْتِيَنَّنِ»)، قرأ ابنُ كثيرٍ: «لَيَأْتِيَنَّنِي» بنُونَينِ، الأُولى مفتوحةٌ

على أحَدِ ثلاثةِ أشياء: فحَلِفُه على فِعْليهِ لا مَقالَ فيه، ولكنْ كيفَ صَحَّ حَلِفهُ على فِعْلِ الهُدْهُد؟ ومِن أينَ دَرى أنه يَأتِي بِسُلطان، حتّى يقول: «والله ليَأتِيَنِّي بِسُلطان»؟ قُلت: **لما نَظمَ الثّلاثةَ بـ(أو) في الحُكْم الذي هو الحَلِف:** آلَ كَلامُهُ إلى قولِك: ليَكُونَنَّ أحَدُ الأُمُور، يَعْنِي: إنْ كانَ الإتيانُ بالسُّلطان؛ لم يَكُن تَعذِيبٌ ولا ذَبْح، وإن لم يَكُنْ كان أحَدَهُما، وليس في هذا ادِّعاءُ دراية، على أنّه يجوزُ **أن يتعَقَّبَ حَلِفَهُ** بالفِعْلينِ وَحْيٌ

مشدَّدةٌ، والباقون: بواحدةٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ، والأصلُ قراءةُ ابنِ كثيرٍ، لكن حُذفت النُّونُ التي قبلَ ياءِ المتكلِّم لاجتماعِ النُّوناتِ[١].

قولُه: (**لما نَظَم الثلاثةَ بـ«أو» في الحُكم الذي هو الحَلِفُ**)، يعني: إن كان العطفُ جَمعَ الأمورَ الثلاثةَ في حُكم الحَلِفِ ظاهرًا، لكن «أو» الثانيةُ للتَّرديدِ، والأُولى للتَّخييرِ، فيكون قولُه: ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي﴾ معطوفًا على ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ﴾، لا على ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، ليَؤولَ معنى الثلاثةِ إلى الآيتَينِ، فكأنّه قيلَ: إن كان الإتيانُ بالسُّلطان لم يكن تعذيبٌ ولا ذبحٌ، وإن لم يكن كان أحدُهما من غيرِ تَعيينٍ، فليس حينئذٍ في الكلام ادِّعاءُ دِرايةٍ من سليمانَ عليه السلام لانبناءِ الكلامَ على التَّخيير والتَّرديد.

قال القاضي: والحَلِفُ في الحقيقة على أحد الأوَّلينِ[٢] بتقدير عَدَم الثالثِ[٣].

قولُه: (**أن يتَعقَّبَ حَلِفَه**)، الجوهريُّ: عاقبه أي جاءه بعَقِبِه، فهو مُعاقِبٌ وعَقِيبٌ، والتَّعقيبُ مثلُه، يعني قولَه: ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ أُوحِيَ إليه بعدَ حَلِفِه بالفعلَينِ؛ أي: فلمّا أتمَّ كلامَه عَقَّبه بما أُوحِيَ إليه، وما أُوحِيَ إليه لا يكون إلا يقينًا عن دِرايةٍ[٤].

الدِّرايةُ: عِلْمٌ يَحصُل بالتَّكلُّف، ولهذا لا يجوز إطلاقُه على الله تعالى.

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٤.

(٢) في النسخة (ف): «القولين»، والجادَّةُ ما أثبتناه، وهو الموافق لكلام البيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٣).

(٤) قوله: «دراية» سقط من (ح).

من الله؛ بأنّه سيأتيه بسُلطانٍ مُبين، فثلّث بقوله: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ عن دِرايةٍ وإيقان.

[﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ ٢٢]

﴿فَمَكَثَ﴾ قُرِئ بفتحِ الكافِ وضَمِّها. ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ غيرَ زمانٍ بَعِيد، كقَولِك: عن قريب. ووَصفُ مُكثِهِ بقِصَرِ المُدَّة؛ للدَّلالة على إسْراعِهِ خوفاً من سُلَيْمان، وليُعْلَمَ كيفَ كانَ الطَّيرُ مُسَخراً له، ولِبَيانِ ما أُعطِيَ من المُعجِزةِ الدّالّةِ على نُبُوّتِه، وعلى قُدْرةِ الله عزَّ وجلّ.

﴿أَحَطتُ﴾: بإدْغامِ الطّاءِ في التّاء؛ بإطباقٍ وبغيرِ إطْباق: ألهَمَ الله الهُدْهُدَ

وأمّا قول الشاعر:

واللّهِ لا أدري وأنتَ الداري

فشاذٌّ، يُقال: دَرَيتُه ودَرَيْت به دَرْيًا، ودِرْيَةً ودِرايَةً.

قولُه: (﴿فَمَكَثَ﴾ قُرِئ بفَتْح الكافِ وضَمِّها)، بالفَتح عاصمٌ، وبالضَّم الباقونَ[1].

قولُه: (﴿أَحَطتُ﴾ بإدغام الطّاءِ في التّاءِ بإطباقٍ وبغير إطباقٍ)، قيل: ذَهب بعضُهم إلى أنّ الحروفَ المُطبَقَةَ تُدغم في غيرها مع بقاء الإطباقِ، وردَّه ابنُ الحاجبِ بأنّ الإطباقَ صفةٌ للمُطْبَقة ولا يكون إلّا بها، وإذا لم يكن إلا بها يُنافي الإدغامَ؛ لأنه يجب إبدالُها إلى المُدغَم فيه، فيؤدّي إلى أن تكونَ موجودةً غيرَ موجودةٍ وهو مُتناقِضٌ، وذلك أنّ الإطباقَ رَفْعُ اللّسانِ إلى ما يُحاذِيه من الحَنَكِ للتَّصويتِ بصوتِ الحرفِ المُخرَج عندَه، فلا يستقيمُ

---

(١) وهما لغتان مثل: كَمَلَ وكَمُل. والذي اختاره أبو زرعة هو «مكث» بالفتح؛ لأن فَعُلَ بالضمّ أكثرُ ما يأتي الاسمُ منه على (فعيل)، نحوَ: ظَرُفَ وكرُم فهو ظريفٌ وكريم» ومن «فَعَلَ» بالفتح يأتي الاسم على فاعل، قال الله جلّ وعزّ: ﴿مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

فكافَحَ سُلَيْمانَ بِهذا الكلامِ على ما أُوتيَ مِن فَضْلِ النُّبُوَّةِ والحِكْمةِ والعُلُومِ الجَمَّة،

إلا بنَفْس الحرفِ، وإذا كان كذلك فالتَّحقيقُ أنّ نحوَ: ﴿فَرَّطتُ﴾[الزُّمَر:٥٦]، و«أغلَطتُ»، و﴿أَحَطتُ﴾ بالإطباق ليس معه إدغامٌ، ولكنّه لـمّا اشتدَّ التَّقارُبُ وأمكَنَ النُّطقُ بالثاني معَ الأوّلِ من غير نَقْل اللِّسانِ كان كالنُّطق بالمِثْل بعدَ المِثْلِ، فأُطلِقَ عليه الإدغامُ.

وأيضًا الإنسانُ يُحِسُّ من نَفْسه عند قولِه: ﴿أَحَطتُ﴾ النُّطقَ بالطّاءِ خفيفةً وبالتّاء بعدَها، فلا يجوز أن يُقالَ: إنّ الطاءَ مُدغمةٌ؛ لأنّ إدغامَها يُوجب قَلْبَها[1] إلى ما بعدَها.

قولُه: (فكافح سليمان)، **الأساس:** كافحَه لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ، ولَقِيتُه كِفاحًا وكافحُوهم في الحرب: ضارَبُوهم تِلْقاءَ الوجوهِ. **الجوهريُّ:** أي ليس دونها تُرْسٌ ولا غيرُه.

وكافحَ هاهنا مستعارٌ لمواجَهة الكلام وسلوكِ طريقِ التَّصريحِ، دونَ الإيماءِ والتَّلويحِ كما هو عادةُ المُتسفِّلِ أن يتكلَّمَ بين يَدَي المُستعلي، لاسيَّما المخاطَب نبيّ اللـهِ، ومن ثم قال مُحيي السُّنةِ: الإحاطةُ: العلم بالشيء من جميع جهاتِه، يقول: علمتُ ما لم تعلم، وبلغتُ ما لم تبلُغْهُ أنت ولا جنودُك[2]، وجئتك ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾. وليست هذه المكافحة من قبيل رفع الصوت بين يدي رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحُجُرات:٢] حتّى تُعارَضَ به، ويقال: كيف يمكن لِلهُدهدِ المكافحةُ وهو أضعف مخلوق، وقد أمر الله تعالى المؤمنين الذين هم أشرف الخلائق بخفض الصوت عند نبيه بقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾[الحُجُرات:٢]؛ لأن هذا تأديب وتهذيب لسليمان عليه السلام وذلك تعظيم لجلالة حضرة الرسالة ورفع منزلتها، ولكل مقام مقال.

فعلى الخائضِ في الطَّعن إلقاءُ البالِ، وذلك أن نَبيَّ الله سليمانَ حينما رأى سوابغَ نِعَم الله ـ والآية في حَقِّه وفي حَقِّ أبيه ـ مُلْكًا وعِلمًا واستبدادَهُما بالمزيّةِ والفضلِ على سائر الناسِ، حتّى قالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وعقَّبه بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) في النسخة (ح): «قَبْلَها»، وهو خطأ.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ١٥٥).

والإحاطةِ بالمَعْلوماتِ الكَثيرةِ؛ ابتلاءً له في عِلمِه، ....

ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل:١٦]، وأراد اللهُ تعالى أن يُثبِّتَه على هذا الشُّكرِ، ولا تؤدِّيهِ تلك النِّعمُ إلى العُجْبِ والطُّغيانِ، أُلهِمَ الهُدهدُ لِمكافحتِه تـهْييجًا له وإلهابًا وابتلاءً وتنبيهًا.

وقريبٌ منه قولُه تعالى في حقِّ أفضلِ الخَلقِ: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۞ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [يونس:٩٤، ٩٥]؛ أي: دُمْ على ما أنْتَ عليه من انتفاءِ المِْريَةِ عنك والتَّـكذيبِ بآياتِ اللّـهِ.

ونظيرُ هذا الابتلاءِ ابتلاءُ الكَليمِ بالخَـضِرِ عليهما السَّلامُ. روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبّاسٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قَامَ موسى خطيبًا في بني إسرائيلَ، فسُئل: أيُّ النّاسِ أعلمُ؟ قالَ: أنا أعلَم. قال: فعَتبَ اللهُ عليه إذْ لم يَرُدَّ العِلمَ إليه، فأوحى إليه أنّ عبدًا مِن عِبادي بِمَجمَعِ البَحرينِ هو أعلمُ منكَ». الحديثَ بتمامِه[١].

ولعلَّ المصنِّفَ نظرَ في كلامِ سليمانَ عليه السلام وافتخارِه بالعلمِ والمُلكِ فبَنى كلامَه عليهما، فقوله: «لِتَتَحاقَرَ إليه نفسُه»، ينظر إلى المُلكِ، و«يتصاغر إليه عِلمُه» إلى العِلمِ، فعلى هذا قوله: «ابتلاءً له في عِلمِه»، مفعولٌ له لِقولِه: «أُلهمَ اللهُ»، و«تنبيهًا» عطفٌ عليه.

وقولُه: «لِتَتَحاقَرَ»، تعليلٌ لقولِه: «تنبيهًا»، وإنّما أتى باللّام فيه؛ لأنه ليس فِعلًا لِلمُنبِّهِ، بخلافِه في قوله: «تَنبيهًا»؛ لأنه فعلٌ لِلمُلهِمِ، والضَّميرانِ في «إليه» و«نَفْسِه» في الصّيغتينِ لِسليمانَ عليه السّلام.

قال في «الأساس»: تحاقَرتْ إليه نفسُه، وقد حَقُرَ في عَيْني حَقارةً، وتَصاغَرَت إليه نَفسُه: صارت صَغيرةَ الشأنِ ذُلًّا ومَهانةً، ولله سبحانه وتعالى أن يَمتحِنَ أفضلَ الخلقِ بأحقرِهِ بناءً على المشيئةِ المَحْضَةِ أو المصلَحةِ على الخلاف.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٣) ومسلم (٢٣٨٠) والترمذي (٣١٤٩).

وتَنْبيهاً على أنَّ في أدنى خَلقِهِ وأَضْعَفِه مَن أحاطَ عِلْماً بِما لم يُحِطْ به، لتتَحاقَرَ إليه نَفْسُه، ويتَصَاغَرَ إليه عِلمُه، ويَكُونَ لُطْفاً له في تَرْكِ الإعجاب؛ الّذي هو فِتْنَةُ العُلَماء، وأعْظِمْ بها فِتْنة، والإحاطةُ بالشَّيءِ عِلمًا: أنْ يُعلَمَ من جَميعِ جِهاتِه، لا يَخْفى منه مَعلوم. **قالوا: وفيه دَليلٌ على بُطلانِ قَولِ الرّافِضةِ** إنَّ الإمامَ لا يَخفى عَليهِ شَيء، ولا يَكُونُ في زَمانِهِ أحَدٌ أعْلَمَ مِنه.

قولُه: (في أدنى خَلْقِه وأضعَفِه)؛ لأنّ الهُدْهُدَ من البُغاثِ لا من العِتَاق، قال:

سُــليمانُ ذو مُلكٍ تَفَقدَ هُدهُدا وإنّ أخسَّ الطّائراتِ الهَداهِد[1]

قولُه: (قالوا: فيه[2] دليلٌ على بُطْلان قولِ الرافِضَةِ)، يعني: دلَّ بإشارةِ النَّصِ والإدماجِ على أنّ ما قالوا: إنّ الإمامَ ينبغي أن لا يَخفى عليه شيءٌ مِن الجُزئياتِ باطلٌ؛ لأنّ هذا الهُدْهُدَ قد اطلَّعَ على ما خَفِيَ على نَبيِّ اللّـهِ سليمانَ، ولا يلزمُ مِن ذلكَ فضلُ آحادِ النّاس على سيِّدنا صلواتُ اللّـهِ عليه.

رَوينا عن الإمامِ أحمدَ وابنِ ماجه، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ الله قال: مَررتُ معَ رسولِ الله ﷺ بقَومٍ على رؤوس النَّخلِ، فقال: «ما يَصنعُ هؤلاءِ»؟ قالوا: يُلقِّحونَه، يَجعلونَ الذَّكَرَ في الأُنْثى تلقح، فقال رسول الله ﷺ: «ما أظُنُّ ذلكَ يُغْني شيئًا» فأُخبِروا بذلك فَـتَركُوه، فأُخبِرَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «فإن كانَ يَنفعُهم ذلك فليَصْنَعُوهُ، فإنّي إنّما ظَنَنْتُ ظَنّاً، فلا تُؤاخِذُوني بالظَّنِّ، ولكن إذا حدَّثتُكم عن الله بشيءٍ فخُذُوا منّي، فإنّي لن أكذِبَ على الله»[3]. وفي رواية أحمدَ: فقال: «إذا كان شَيئًا من أمر دُنياكُم فشأنَـكم به»[4].

وأما تحقيقُ المَسألةِ: فقد ذكرَه الإمامُ في «نهاية العُقول» قال: اتّفقتِ الإماميَّةُ على أنّ

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وفيه».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤٧١)، وهو في «صحيح مسلم» (٢٣٦٣).

(٤) «مسند الإمام أحمد» (٢٤٩٢٠) من حديث عائشةَ رضي الله عنها.

﴿سَبَإٍ﴾ قُرِئ بالصَّرفِ ومَنعِه. وقد رُويَ بسُكونِ الباء. وعن ابنِ كَثِيرٍ في رواية:

الإمامَ يجبُ أن يكونَ عالِمًا بكلِ الدِّينِ، فإن كان مُرادُهم بذلك أنّه يَجبُ أن يكونَ عالِمًا بجميعِ القواعدِ الشَّرعيَّةِ وضَوابطِها، وبكثيرٍ مِن الفُروعِ الجُزئيَّةِ لتلك القواعدِ، بحيث لو حدَثَت حادثةٌ ولا يُعلمُ حكمُها يكون مُتمكِّنًا من استنباط الحُكمِ فيها على الوجهِ الصّحيحِ، فذلك مذهبُنا، وهو الذي نَعني بقولنا: الإمامُ يجبُ أن يكونَ مجتهدًا، وإن عَنَوْا به أنّ الإمامَ يجبُ أن يكونَ عالِمًا على التَّفصيلِ بأحكامِ جَميعِ الحوادثِ الجُزئيَّةِ التي يمكنُ وُقوعُها، فليس الأمرُ عندنا كذلك.

والمعتمدُ في إفسادِه: أنّ الجزئيّاتِ التي يُمكن وقوعُها غيرُ مُتناهيةٍ، فيَستحيلُ حصولُه للإنسان. قالوا: يجبُ للإمام أن يحكمَ في كل الأمورِ؛ لأنه لا يَحسُنُ مِن المَلِكِ أن يُفوِّضَ سِياسةَ جُندِه ورعيَّتِه إلى مَن لا يَعرفُ السِّياسةَ وأحكامَ المُلْكِ، ولأنّه لو لم يَعلم الأحكامَ كلَّها لجازَ أن يَحدُثَ حادِثٌ لا يعرفُ حُكمَها[1]، ولا يؤدِّي اجتهادُه إليه، ولا يتَّسعُ الزَّمانُ لمراجعةِ الاجتهادِ، ولأنّ الجهلَ بكلِّ الشَّريعة مُنفِّرٌ، ولا يجوز ثُبوتُه للإمام قياسًا على النَّبيِّ. ويعني بكونه منفِّرًا أنّ الناسَ إذا عَلموا أنه يَخفى على إمامِهم شيءٌ مِن الأحكامِ استنكَفُوا منه.

وأجاب الإمامُ عن الأسئلة بأجوبةٍ شافيةٍ، فلْيُنظرْ هناك.

وعن بعضِهم أنّهم تمسَّكوا بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس:١٢] أرادوا به الإمامَ الذي يُستخلَفُ، والصَّحيح أنه يجوز استخلافُ المَفْضُولِ عند وُجود الفاضِلِ؛ فلهذا تَركَ عمرُ رَضِيَ الله عنه الخلافة شُورى بين ستَّةِ نَفَرٍ وفيهم الفاضِلُ والمَفْضُولُ[2]، والحقُّ أن المرادَ بقولِه: ﴿إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس:١٢]: اللّوحُ المحفوظ؛ لقوله: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ﴾[يس:١٢]، واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿سَبَإٍ﴾ قرئ بالصَّرف ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمرٍو: «سَبَأ» هاهنا، وفي سبأ: بفتحِ

---

(١) كذا في النُّسخ الخطية، ولعلّ الصوابَ: «حُكمَه».

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣: ٣٤٢).

(سبا)، بالألِف كقَوْلِهم: ذهبوا أَيْدِي سَبا. وهو سَبَأ بنُ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطان؛ فَمَن جَعَلَهُ اسماً للقَبِيلةِ لم يَصرِف، ومن جَعَلَهُ اسماً للحَيِّ أو الأبِ الأكْبَرِ صَرَف. قال:

مِن سَبَأ الحاضِرِينَ مَأرِبَ إذ يَبنُونَ مِن دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

الهمزةِ مِن غيرِ تنوينٍ، وقُنْبُل: بإسكانها على نيَّة الوَقْفِ، والباقونَ: بالخفضِ مع التَّنوين[١].

قولُه: (ذهبوا أيدي سبا)، الجوهريُّ: ذهبوا أَيْدي سَبا، وأَيَادي سَبَا؛ أي: متفرِّقينَ، وهما اسمان جُعلا واحدًا؛ مثل: مَعْدي كَرِبَ.

الرّاغب: سَبأ: اسمُ بَلَدٍ تَفَرَّقَ أهلُه، ولهذا يقالُ: ذَهَبوا أياديَ سَبأ؛ أي: تَفرَّقوا تَفرُّقَ أهلِ هذا المكانِ مِن كلِّ جانبٍ[٢].

روينا في «مسند الإمام أحمد» وفي «سنن الترمذي» و«أبي داود»، عن فَروةَ بنِ مُسيْكٍ، أنّ رَجلًا سَألَ رسول الله ﷺ: وما سَبأُ: أرضٌ أو امرأةٌ؟ قال: «ليس بأرضٍ ولا امرأةٍ، ولكنَّه رَجُلٌ ولَد عَشْرةً مِن العَربِ، فتيامَنَ منهم سِتَّةٌ، وتشاءمَ منهم أربعةٌ، فأمّا الذين تشاءَمُوا فلَخْمٌ وجُذامُ وغَسّانُ وعامِلةُ، وأمّا الذين تيامَنوا فالأزدُ والأشعرونَ وحِمْيَرُ وكِندةُ ومَذحِجٌ وأنمارٌ»، فقال رجلٌ: وما أنمارُ؟ فقال: «الذينَ مِنهم خَثعمٌ وبَجِيلةٌ»[٣].

قولُه: (مِن سَبأ الحاضرينَ)، البيت[٤]. «الحاضرين»: صِفةُ سَبأ، و«مَأرِب» مَفعولُ «الحاضرين»، و«إذ» ظَرْفه، وقيل: «مَأْرِب» ظرفٌ لـ«الحاضرين» و«إذ» أيضًا. و«العَرِمُ»: السَّدُّ يُصنع في الوادي لِتَحبيسِ الماءِ.

يَمدحُ رجلًا هو مِن قَبيلةِ سَبأ الحاضرينَ مدينة مأْرِب الذين بَنَوُا العَرِمَ دُون السَّيل،

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٩٦، وانظر المثَل في «مجمع الأمثال» (١: ٢٧٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩: ٥٢٧)، وأبو داود (٣٩٨٨) والترمذي (٣٢٢٢) والطبري في «جامع البيان» (٢٢: ٧٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٨٣٤) وغيرهم.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص٥١، ويُنسب للنابغة الجعدي أيضاً.

وقال:

الوَارِدُونَ وتَيـــمٌ في ذُرَى سَــبَإٍ قَد عَضَّ أعناقَهمْ جِلدُ الجَوامِيسِ

ثمّ سُمِّيت مَدينةُ مأرِبِ بسبإٍ، وبَيْنَها وبَيْنَ صَنْعاء مسيرةُ ثلاث، كما سُمِّيت مَعَافِرُ بمعافِرِ بنِ أُدّ. ويُحتَمَلُ أن يُرادَ المَدينةُ والقوم. و(النبأ): الخَبَرُ الّذي له شَأن. وقوله: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ من جِنْسِ الكَلامِ الّذي سمّاهُ المُحدَثُونَ: البديع؛ وهو من مَحاسِنِ الكَلام الّذي يتعلّقُ باللّفْظ، بِشَرطِ أنْ يَجيءَ مَطبُوعاً، أو يَصْنَعُهُ عالِـمٌ بجَوهَرِ الكَلام؛ يُحفظُ

وقيل: العَرِم المُسَنّاةُ التي بَنَتْها بلقيسُ سَكَرًا وسَدّاً، والمعنى: يبنون مِن دونِ السَّيلِ السَّدَّ.

قولُه: (الوارِدونَ)، البيتَ[1]. الذَّرى ـ بالفتح ـ: كلُّ ما استَتَرتَ به، يُقال: إنّا في ظِلِّ فلانٍ وفي ذَراهُ؛ أي: كَنَفِه وسِتْرِه. وذُرى كلِّ شيء: أعاليه، الواحدة: ذُرْوة، يقول: الوارِدون هم وتَيْمُ في أعلى أرض سبأ مَغْلُولينَ بأغلالٍ مِن جِلْدِ الجواميسِ، بحيث تَعَضُّ أعناقَهُم.

وصَرَف «سَبَأ» إذْ جعَلَه بمعنى الحَيِّ أو الأبِ الأكبرِ.

قولُه: (معافر)، قيل: معافِرُ حيٌّ مِن هَمْدانَ، وإليه تُنسَب الثِّيابُ المَعافِريّة.

الأساس: المَعافِرِيَّةُ: ثِياب منسوبةٌ إلى بلد نَزَل فيه معافر بنُ أُدّ.

قولُه: (**الذي سمّاه المُحدَثُونَ: البَدِيعَ**)، أي: المتأخِّرون، جَعلُوه من قِسْم البَديعِ، واسمُ هذه الصَّنعةِ في البَديع: تَضْمِينُ المُزدَوَجِ، وهو أن يقعَ في أثناء القَرائِنِ في النَّظْم أو النَّثرِ لَفظانِ مُسَجّعانِ بعدَ رعايةِ حُدودِ الأسجاعِ والقَوافي، وقد جاء في الشعر:

مـضى الصاحبُ الكافي ولم يَبْقَ بعدَه كريمٌ يُـروي الأرضَ فَيْضُ غَمامِه
فَقَدْنـــاهُ لـمـــا تَمَّ واعتَــمَّ بالعُلا كذاك خُسـوفُ البَدْرِ عندَ تمامِه[2]

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٣٢٥ من قصيدةٍ يهجو بها عمرو بن لجأ التيمي. ومنها البيت المشهور:

وابــن اللبــون إذا ما لُــزَّ في قَرَنٍ لم يستـطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ

(٢) ذكرهما الإمام الطيبي في كتابه «التبيان في البيان» ص٢٤٢، وذكر أنهما في رثاء الصاحب بن عبّاد.

مَعَهُ صِحّةُ المَعْنى وسَدادُه، ولقد جاءَ هاهُنا زائداً على الصِّحة فَحَسُنَ وبَدُعَ لفْظاً ومعنى. ألا تَرى أنّه لو وُضِعَ مَكانَ ﴿بِنَبَإٍ﴾ «بِخَبَر»، لكانَ المَعنى صَحِيحاً، **وهُو كَما جاءَ أصّح؛ لِـما في النّبَأ من الزِّيادةِ الّتي يُطابِقُها وصفُ الحال.**

[﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ ٢٣]

المرأةُ بَلقِيسَ بنتُ شُراحِيل، وكان أبوها مَلِكُ أرضِ اليَمَنِ كُلِّها، وقد وَلَدَهُ

قولُه: (**وهو كما جاء أصَحُّ؛ لِـمَا في النَّبأ من الزِّيادة التي يُطابقُها وَصْفُ الحالِ**)، وهي ما في الإنباء من معنى الإخبار الذي يُنَبِّهُ السامعَ على الشيء من حيث لا يَدْري.

الراغب: النَّبأُ: خبرٌ ذُو فائدةٍ عظيمةٍ يحصُل به علمٌ أو غَلَبة ظَنٍّ، ولا يُقال للخَبَر في الأصل: نَبأٌ حتَّى يتضمَّن لما ذكر، وحَقُّ الخَبَرِ الذي يُقال فيه نبأٌ أن يَتَعرَّى عن الكَذِبِ كالتَّواتُرِ، وخَبِرِ اللّـهِ تعالى وخَبَرِ النبيِّ ﷺ، ولتَضَمُّنِ النَّبإ لمعنى الخبرِ يُقال: أنبأْتُه بكذا؛ أي: أخبرتُه به، ولتَضمُّنِه معنى العلم قيلَ: أنبأْتُه كذا، ويقال: أنبأْتُه ونَبّأْتُه؛ ونَبّأْتُه أبلغُ[1].

الأساس: أتاني نبأٌ منَ الأنباءِ، وأُنبئت بكذا وكذا، ورجلٌ نابئٌ وسَيلٌ نابئٌ طارئٌ من حيث لا يَدري، وهل عندَكم نابئةُ خَبرٍ. وقال الشاعر:

ألا فاسْقِياني وانْفِيا عنكما القَذَى ... فليسَ القَذَى بالعُودِ يَسْقُطُ في الخَمْرِ
ولكنْ قَذاها كُلُّ أشعَثَ نابئٍ ... أَتتنا بِهِ الأقدارُ من حيثُ لا نَدْري[2]

والخبرُ الذي يكون بهذه المَثابَةِ يُعتَنى بشأنِه، ومن ثَمَّ قال: «النبأُ: الخَبَرُ الذي له شأنٌ»، فيكون قد أُدمِجَ فيه تَتْميمُ معنى المُكافحَةِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ﴾ [النمل:٢٢]، كما قال: «فكافَحَ سليمانُ بهذا الكلام... ابتلاءً ونبَّهه به على أن في أدْنى خَلْقه مَن أحاطَ عِلمًا بما لم يُحِطْ به».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٨٨.

(٢) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نبأ) وعزاه للأخطل، وكذا الزُّبيدي في «تاج العروس» (نبأ)، ولم أجده في «ديوانه».

أربعُون مَلِكا، ولم يَكنْ له وَلَدٌ غيرَها، فَغُلِبتْ على المُلْك، وكانتْ هي وقومُها مَجُوساً يَعبُدُون الشَّمْس.

والضَّميرُ في ﴿تَمۡلِكُهُمۡ﴾ راجِعٌ إلى سبإ، فإنْ أُريدَ بِهِ القَومُ فالأمْرُ ظاهِر، وإن أُريدتِ المَدِينةُ فَمَعناه: تَمْلِكُ أهْلَها. وقِيلَ في وَصْفِ عَرْشِها: «كان ثمانِينَ ذِراعاً في ثمانِين، وسَمْكُه ثمانين». وقيل: «ثلاثين؛ مكانَ ثمانِين»، وكان من ذَهَبٍ وفِضّة، مُكلّلاً بأنواعِ الجَواهر، وكانتْ قوائِمهُ من ياقُوتٍ أحمَرَ وأخضَر، ودُرٍّ وزُمُرُّد، وعليه سبعةُ أبيات، على كُلِّ بيتٍ بابٌ مُغْلَق. فإن قُلت: كيفَ استَعْظَم عَرْشَها مع ما كان يَرى من مُلْكِ سُلَيْمان؟ قُلت: يَجوزُ أن يَستَصْغِرَ حَالَها إلى حالِ سُلَيْمان، فاستَعْظَم لها ذلك العرش. ويجوزُ أن لا يكونَ لسُلَيْمان مِثْلُه، وإن عَظُمَتْ مَمْلَكتُهُ في كُلِّ شيء، كما يكونُ لِبَعضِ أمَراءِ الأطرافِ شيء؛ لا يكونُ مِثلَهُ للمَلِكِ الّذي يَملِكُ عَلَيْهم أمْرَهُم ويَستَخْدِمُهُم. ومن نَوكى القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿وَلَهَا عَرۡشٌ﴾، ثمّ يَبْتدئ ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾، يُريد: أمرٌ عَظيم أنْ وجَدْتُها وقَوْمَها يَسْجُدُونَ لِلشَّمْس، فَرَّ من استِعْظامِ الهُدْهُدِ عَرْشَها، فوَقَعَ في عَظِيمةٍ، وهِي مَسْخُ كِتابِ الله.

قولُه: (نَوْكى القُصّاصِ)، الجوهري: النُّوك ـ بالضمِّ ـ: الحُمْق. قال:

وداءُ النُّوك ليس له دواءُ[1]

والنَّواكَةُ: الحَماقةُ، وقَومٌ نَوْكَى ونُوكٌ أيضًا على القِياس؛ مثل: أهْوَج وهُوج.

قولُه: (فَـرَّ من استعظام الهُدْهُدِ عَرْشَها فوقَعَ في عَظيمةٍ)، قال صاحب «المرشد»: ولا

---

(١) هو عَجزُ بيت نُسبَ لقيس بن الخَطيم، وصَدْرُه:

وداءُ الجسم مُلتَمِسٌ شِفاءَ

انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٣٥) و«الحماسة البصرية» (٢: ٩)، ولم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم».

فإن قُلت: كيفَ قال: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ مع قَولِ سُلَيْمان: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]؛ كأنَّه سوّى بينهما؟ قُلت: بَيْنَهما فَرْقٌ بَيِّن؛ لأنَّ سُلَيْمانَ عليهِ السّلامُ عَطفَ قَولَهُ على ما هو مُعْجِزٌ من الله، وهو: تَعليمُ مَنْطقِ الطَّيْر، فرَجَعَ أوّلاً إلى ما أُوتِيَ من النُّبُوّةِ والحِكْمةِ وأسْبابِ الدِّين، ثُمَّ إلى المُلكِ وأسْبابِ الدُّنيا، وعَطْفُهُ الهُدْهُدَ على المُلْك، فلم يُرِدْ إلّا ما أُوتِيَتْ من أسبابِ الدُّنيا اللّائِقَةِ بحالِها؛ فبَينَ الكَلامَينِ بَوْنٌ بَعِيد. فإن قُلت: كيفَ خَفِيَ على سُلَيْمانَ مَكَانُها وكانَتِ المسافةُ بَيْنَ مَحَطِّهِ وبَيْنَ بَلَدِها قَرِيبة، وهي مَسِيرةُ ثلاثٍ بَيْنَ صنعاءَ ومأرب؟ قُلت: لعلَّ الله عزَّ وجلَّ أخفى عنه ذلك؛ لمَصْلحةٍ رآها، كما أخفى مكانَ يُوسُفَ على يعقوب.

[﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٢٤-٢٦]

يُوقف على ﴿عَرْشٌ﴾، وقد زَعم بعضُهم جوازَه، وقال: معناه: عظيمٌ عندَ الناس، وقد أنكر هذا الوَقْفَ أبو حاتمٍ وغيرُه من المتقدِّمينَ، وَنَسَبُوا القائلَ به إلى الجهل[1].

وقولُ مَن قال: معناه عظيمٌ عبادَتُهم للشَّمس من دُون اللّـهِ ، قولٌ رَكيكٌ لا يُعتَدُّ به، وليس في الكلام ما يدلُّ عليه، والوَقفُ عند قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾ حَسَنٌ.

قولُـه: (فلَمْ يُـرِد إلا مـا أُوتِيَتْ من أسبـابِ الدُّنيا اللائقةِ بحَالِها)، قـال صاحب «الكَشْف»: قيل: التقدير: وأُوتِيَت من كلِّ شيءٍ شيئاً، وقيل: وأُوتِيَتْ من كلّ شيءٍ يُؤتاها؛ أي: يؤتى المرأة. ألا ترى أنها لم تُؤتَ الذَّكرَ[2].

(١) يوضحّه قولُ الأشموني في «منار الهدى» ص٥٦٩: «وقد أغربَ بعضهُم وزعم أنّ الوقف على ﴿عَرْشٌ﴾ ويبتدئ بـ﴿عَظِيمٌ ۝ وَجَدتُّهَا﴾، وليس بشيء، لأنّ جَعْلَ العبادةِ لغيرِ الله عظيمة، وكان قياسُه على هذا أن يقول: عظيمة وجدتُها، إذِ المُستعظمُ إنّما هو سجودهم لغير الله، وأمّا عرشُها فهو أذلُّ وأحقَرُ أن يصفه الله بالعِظم وفيه أيضاً قطْعُ نَعتِ النكرة، وهو قليل». انتهى.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٦).

فإن قُلت: من أينَ للهُدْهُدِ التَّهَدِّي إلى مَعرِفةِ الله، ووُجُوبِ السُّجودِ له، وإنكارِ سُجُودِهِم للشَّمْس، وإضافَتِهِ إلى الشَّيطانِ وتَزْيينِه؟ قُلت: لا يَبعُدُ أن يُلهِمَهُ الله ذلك؛ كما أَلهَمَهُ وغَيْرَهُ مَن الطُّيورِ وسائرِ الحَيَوانِ المَعارِفَ اللَّطِيْفَةَ الّتي لا يكادُ العُقَلاءُ الرِّجاحُ العُقُولِ يَهتَدُونَ لها، ومن أرادَ استِقْراءَ ذلك فعَليهِ بكِتابِ «الحَيَوان»، خُصُوصاً في زَمَنِ نَبيٍّ سُخِّرتْ لهُ الطُّيُور، وعُلِّمَ مَنْطِقَها، وجعَلَ ذلك مُعجِزةً له.

من قرأ بالتَّشدِيدِ أراد: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ لِئَلّا يَسْجُدُوا فحَذَفَ الجَارَّ مع أن. ويجوزُ أن تكُونُ ﴿لَا﴾ مَزِيدة، ويكونُ المعنى: فَهُم لا يَهْتَدونَ إلى أن يَسْجُدُوا.

قولُه: (الرِّجاحُ العُقُول)، الأساس: ومنَ المجاز: رجلٌ راجحُ العَقْلِ، وفلانٌ في عَقْله رَجاحَةٌ، وفي خُلُقِه سَجاحَةٌ، وقومٌ مَراجيحُ العِلْم.

قولُه: (استقراء ذلك)، الجوهريُّ: قروت البلادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها وأقرَيْتُها واستَقْرَيتُها: إذا تَتَبَّعْتَها تَخرجُ من أرض إلى أرضٍ. وقيلَ: أَلَّف الجاحظُ كتابًا سمّاه «كتاب الحَيَوان»[1]، وقيل: «طبائع الحيوان».

قولُه: (ومَن قرأ بالتَّشديد)، قرأ الكسائيُّ: «ألَا يا اسجُدوا» بتَخفيف اللّام، ويقف على«ألَا يا»، ويبتدئُ «اسْجُدوا» على الأمرِ؛ أي: ألا يا أيُّها الناسُ اسْجُدوا. والباقون: يُشدِّدون اللّامَ لإدغام النُّون فيها، ويَقِفُون على الكلمة بأسْرِها.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالتَّشديد فالمعنى: وزَيَّن لهمُ الشيطانُ أعمالَهم فصدَّهم عنِ السَّبيل ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾؛ أي: فصَدَّهم لأن لا يَسجُدوا، وموضع «أنْ» نَصْبٌ بقوله: ﴿فَصَدَّهُمْ﴾، أو يجوزُ أن يكون خَفضًا، وإن حَذفت اللّام. ومَن قرأ بالتَّخفيف فهو موضعُ سَجْدَةٍ، ومن قرأ بالتَّشديد فلا[2].

---

(١) وهو مطبوعٌ مشهورٌ مُتداول.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٥)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

ومن قرأ بالتخفيف، فهو (ألا يا اسجدوا)، (ألا) لِلتَّنْبيه، و(يا) حَرفُ النِّداء، ومُناداهُ محذُوف، كما حَذَفهُ مَن قال:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلى البِلَى

وفي حَرفِ عبدِ الله وهي قراءَةُ الأعْمَش: **(هَلّا) و(هَلَا)**؛ بقَلبِ الهَمْزَتَينِ هاء. وعن عبدِ الله: (هَلَا تَسْجُدُون) بمعنى: ألَا تَسْجُدُون؛ على الخِطاب. وفي قِراءةِ أُبَيّ: (ألَا تَسْجُدُونَ لله الّذي يُخْرجُ الخَبءَ من السّماءِ والأرْضِ ويَعْلمُ سِرَّكُم وما تُعْلِنُون)، وسمِّيَ المَخْبُوءُ بالمَصْدَر: وهو النّباتُ والمَطَرُ وغيرُهُما **ممّا خَبّأَهُ عزَّ وعلا من غُيُوبِه.**

قولُه: (**ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ على البِلَى**)، تمامُه لذي الرُّمَّةِ:

ولا زالَ مُنْهَلًّا بجَرْعائِكِ القَطْرُ[1]

انهَلَّ القَطْرُ انهِلالًا؛ أي: سال بشدَّةٍ، والجَرْعاءُ: الرَّمْلَةُ المُستويةُ التي لا تُنْبِتُ شيئًا.

قولُه: («**هَلّا**» و«**هَلَا**»)، بالتَّشديد والتَّخفيف على القراءتين، بقَلْب الهمزةِ هاءً.

وفي «المطلع»: فإن قيلَ: كيف جاء في قراءة التَّخفيف مكتوبًا في المصحف ﴿يَسْجُدُواْ﴾ كما يُكتب المضارعُ، وحرفُ النِّداء لا يُوصل بالفعل كتابةً؟!

قلت: رَسْمُ الكتابة الأُولى كان على موافقةِ اللَّفظ كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] وأشباهِه؛ فلمّا وُصلت الياءُ من حرف النِّداء بسِين «اسجُدوا» لفظًا كُتبت الياءُ موصولةً بها، على أنه يجوزُ أنّ الإمام بَناهُ على القراءة بالتَّشديد، وهذا هو العُذْرُ في قوله: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١] لمَن فسَّره بـ «ألَا يا ناسُ اتَّقُونِ».

قولُه: (**ممّا خَبّأه عزَّ وعلا من غُيوبِه**)، الراغبُ: الخَبْأُ: يُقال لكلِّ مُدَّخَرٍ مَستُورٍ، ومنه:

---

(١) «ديوان ذي الرّمة» ص٢٠٦.

وقُرِئ: (الخَبَ)، على تخْفِيفِ الهَمْزةِ بالحَذْف. والخَبَا، على تخْفِيفِها بالقَلْب، وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ ومالكِ بنِ دينار. ووَجْهُها: أنْ تُخَرَّجَ على لُغَةِ من يقولُ في الوَقْف: هذا الخَبُو، ورأيتُ الخَبَا، ومَرَرتُ بالخَبِي، ثمّ أجْرِيَ الوَصلُ مَجْرى الوَقْف، لا على لُغَةِ مَن يَقُول: الكَمْاة والحَمْاة؛ لأنّها ضَعيفةٌ مُسْتَرذَلة. وقُرِئ: (يُخْفُونَ ويُعْلِنُون) بالياءِ والتّاء.

وقِيل: مِنْ ﴿أَحَطتُ﴾ إلى ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ هُو كلامُ الهُدْهُد. وقِيل: كلامُ ربِّ العزَّة.

جاريةٌ مُخبَأة، والخُبَأة: هي التي تَظهرُ مرَّةً، وتَخْبَأُ أُخرى، والخِباءُ: سِمَةٌ في موضعٍ خَفِيٍّ[1].

قولُه: (لا على لُغة من يقولُ: الحَمْأةُ والكَمْأة[2])، أي: يقولون في الحَمْأة والكَمْأةِ بالهمزِ: الحَماة الكَماة؛ لأنها مُستَرذَلةٌ؛ لأنّ الأصلَ في تَخفيف الهمزةِ ـ إذا سُكِّن ما قبلَها ـ الحَذْفُ، لا القَلْبُ، كالحَمَّة والكَمَّة.

الجوهريُّ: الحَمَأُ: الطِّين الأسودُ، وكذلك الحَمْأةُ بالتَّسكين، والكَمْأةُ واحدُها كَمْءٌ على غير قياسٍ، وكَمَأْتُ [القومَ][3] كَمْأً: أطعمتُهم الكَمْأةَ.

قولُه: (وقُرِئ: «يخفون» و«يُعلنون» بالتاء والياء)، بالتاء الفَوقانيّة: حَفْصٌ[4]، والباقون: بالياء.

قولُه: (وقيل: من ﴿أَحَطتُ﴾ إلى ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ هو كلامُ الهُدْهُدِ. وقيل: كلامُ ربِّ العِزَّةِ)، قال رحمه الله: معناه: أنه كلامُ اللّٰـهِ ألقي حكايتَه على لسان الهُدْهُدِ.

قال صاحب «التَّقريب»: وفي الثاني نظرٌ؛ لأنّ قوله: ﴿أَحَطتُ﴾ إلى آخره، ظاهرٌ أنه من كلام الهُدهدِ، فلعلَّ الخلافَ من قوله: «ألَا يا اسْجُدوا» على التَّخفيف، كما هو في

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٧٤.

(٢) وفي «الكشاف»: «الكمأة والحمأة»، والأمر فيه هيِّن.

(٣) زيادة من «الصحاح».

(٤) والكسائي أيضاً، لأن الكلامَ قد دخلَه الخطابُ على قراءةِ الكسائي. ومن قرأ بالياء فعلى سياق الإخبارِ عنهم. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٨.

وفي إخراجِ الخَبْءِ: أمارةٌ على أنّه من كلامِ الهُدْهُد؛ لـهَنْدَسَتِهِ ومَعرِفَتِه الماءَ تَحْتَ الأرض، وذلكَ بإلهامِ مَن يُخرِجُ الخَبْءَ في السَّمواتِ والأرضِ جَلَّتْ قُدرَتُهُ ولَطُفَ عِلْمُه، ولا تكادُ تَخفى على ذِي الفِراسةِ النَّظّارِ بِنُورِ الله ....

«اللُّباب»، وفيه: مَنْ قرأ بلفظِ الأمرِ؛ أيَ: «ألَا يا اسْجُدوا»، فهو[1] استئنافُ كلامٍ منَ اللّـهِ تعالى، وقيل: متَّصلٌ بكلام الهُدْهُدِ، وقيل: من كلام سليمانَ.

وقلت: الواجبُ التَّوافقُ بين القراءتَينِ الثابتتَينِ.

قولُه: (وفي إخراجِ الخَبْءِ: أمارةٌ على أنّه من كلامِ الهُدْهُدِ)، يريد أنّ المناسبَ من حال الهُدْهُدِ وكَونه قُناقِنَ نبيِّ الله، وصاحبَ وضوئه أن يعظِّم اللهَ ويسبِّحَه بما تكرَّر عندَه في خزانة خَياله من إخراج الخبء، وإلا فاللهُ عزَّ وجلَّ له الأسماءُ الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «ما عملَ عَبْدٌ عملًا إلا ألقى الله عزَّ وجل عليه رِداءَ عَمَلِه»[2].

قولُه: (لهندَسَتِهِ)، الجوهريُّ: المُهندسُ: الذي يقدِّر مجاري القُنِيِّ حيث تُحفَرُ، وهو مشتقٌّ من الهِنْدازِ، وهي فارسيةٌ فصُيِّرت الزايُ سِينًا؛ لأنه ليس في شيءٍ من كلام العربِ زايٌ بعدَ الدّالِ، والاسم الهندسةُ[3].

قولُه: (ذي الفِراسَةِ النَّظّار بنُور الله)، من قوله ﷺ: «اتَّقوُا فِراسَةَ المؤمن؛ فإنه يَنظرُ بنُور اللّـهِ»[4]، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، أخرجَه الترمذيُّ عن أبي سعيدٍ.

الجوهريُّ: الفِراسةُ من قولِكَ: تَفرَّستُ فيه خيرًا، وهو يَتفرَّسُ؛ أي: يتثبَّت ويَنظُر.

---

(١) في الأصول الخطية: «وهو». ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢: ١٧)، وابن شيبة في «المصنف» (٣٥٢١٩)عن عثمان رضي الله عنه من قوله.

(٣) وهذا الذي قاله الجوهري قد نقله بتمامِهِ الإمام الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٣٥٢.

(٤) سبق تخريجه.

مَخَائِلُ كُلِّ مُخْتَصٍّ بصناعةٍ أو فَنٍّ من العِلمِ في رُوَائِهِ ومَنطِقِهِ وشَمائِلِه، ولهذا ورد: «ما عَمِلَ عَبْدٌ عملاً إلّا ألقى اللهُ عَلَيْه رِداءَ عَمَلِه».

فإن قُلت: أسَجْدةُ التِّلاوةِ واجِبةٌ في القِراءَتَينِ جَميعاً أم في إحْداهُما؟ قُلت: هي

وقال المصنِّف: وحقيقةُ المتوسِّمينَ: النُّظّارُ المُتثبِّتُون في نَظَرهم حتّى يَعرفوا حقيقةَ سِمَة الشَّيءِ، ومعنى قولِه: «ولا يَكاد يَخفى...» إلى آخره: أنّ صاحبَ الفِراسَةِ لا يَخفى عليه إذا تَوسَّم في مَنظَرِ شَخصٍ، أو مَنطِقِه، أو شمائله، ما أبْطنَ[1] به اختصاصَه بصنعة أو فعل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٤].

قولُه: (مخائل)، الجوهريُّ: يقال: أخَلْتُ فيه خالًا منَ الخيرِ، وتَخوَّلتُ فيه خالًا، أي: رأيتُ فيه مَخِيلَتَه.

الأساس: أخطأتْ في فلانٍ مَخِيلَتي، أي:ظنِّي، ورأيت في السماءَ مَخِيلَة، وهي السَّحابةُ، فخالَها ماطرةً لِرَعْدِها وبَرْقِها، ورأيت فيها مَخايِلَ.

وعن بعضِهم: يقال: ما أحسَنَ مَخِيلَةَ السَّحاب وخالَه؛ أي: خِلاقَتَه للمَطَر، ويقال: مَخِيلٌ للخير، أي: خَليقٌ له، والخالُ: السَّحابُ الذي فيه مخايلُ المَطَرِ، أي: مَظانُّه.

قولُه: (رُوَائِه)، أي: مَنْظرِه البَهِيِّ، يُقال: من الرِّئي، يقال: رجل له رُواءٌ؛ بالضَّم، ونظيرُه قولُهم: إن الجواد عينه فُرارُه[2]، أي: يُغنيك ظاهرُه عن اختبار باطنِه، كقول عبدِ الله ابن رَواحةَ في رسول الله ﷺ حين رآه: «ما هذا بوَجْهِ كذّابٍ»[3]، ثم قال لنفسِه:

لو لم يكــن فيه آيــاتٌ مبينةٌ   كانت بَداهتُــه تُنبيكَ بالخَبرِ

ويُروى: «تُغْنيك».

---

(١) في (ط): «ما نظن».

(٢) ويُروى بكسر الفاء. وهو النظرُ إلى أسنانِ الدابةِ لمعرفةِ قَدْرِ سِنِّها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٩).

(٣) ليس هذا من كلام عبد الله بن رواحة، بل هو من كلام عبد الله بن سلام، وهو ثابتٌ صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٧٨٤) وابن ماجه (١٣٣٤) والترمذي (٢٤٨٥) وقال: حديثٌ صحيح.

واجبةٌ فيهما جميعاً، لأنّ مواضِعَ السَّجدة؛ إمّا أمرٌ بها، أو مدحٌ لمن أتى بها، أو ذمٌّ لمن تَرَكَها، **وإحْدى القِراءَتَينِ أمرٌ بالسُّجود، والأُخْرى ذَمٌّ للتّارِك**. وقد اتَّفَق

قولُه: (وإحدى القراءتَينِ أمرٌ بالسُّجود، والأخرى ذَمٌّ للتّارِكِ)، يريدُ القراءةَ بتخفيفِ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ وبتثقيلها، وقلت: أمّا المعنى على التَّثقيل وبيانِ الذَّمِّ، فإنّ الهُدْهُدَ أخبرَ نبيَّ الله أنه وَجد قومًا مُرتكِبينَ أمرًا فَظيعًا؛ حيث يَسجدونَ لِـمَا لا ينبغي السُّجودُ له، ويَمتَنِعُون عن سُجودِ مَن يجبُ عليهم سُجودُه[1]، ثمَّ بيَّنَ لهم بعضَ وَجْهِ امتناعِهم عنِ السُّجود لله تعالى إلى السُّجودِ للغير بقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ ؛ لأنّ الواوَ تَقتضي مَعطوفًا عليه هو سَببٌ لِـمَا تقدَّم، المعنى: ذلك بأنّ اللهَ رَقَم عليهم الشَّقاوةَ وحَرَمَهمُ التَّوفيقَ، وسلَّط عليهمُ الشَّيطانَ حتّى زيَّن لهمُ الكُفرَ؛ فسَجدوا لـمَن لا يَستحقُّه؛ لكَونه مخلوقًا مسخَّرًا؛ فصدَّهم عنِ الطَّريق المستقيم بأنِ امتَنَعوا عنِ السُّجودِ لـمَن يَستحقُّه؛ لتَفرُّده بكَمال القُدرةِ من إخراج الخَبْءِ منَ الأرضِ والسَّماواتِ، وشُمولِ العلم بالخَفِيّاتِ.

والمعنى على التَّخفيف: إذا كان «أَلَا يَسْجُدوا» من كلام الهُدهدِ، فالمخاطَبون إمّا بِلْقيسُ وقومُها، وهم غُيَّبٌ، فإنّ الهُدهدَ عند هذا التَّقريرِ احتَمى وغَضِبَ عليهم لله تعالى، فجعَلَهم حُضّارًا، والتفتَ إليهم فكافحَهم به، وواجَهَهُم، أو نَبَّه من بحَضْرةِ نبيِّ الله؛ لِيَثبُتوا على ما هم فيه، ويَغتَنِموا فُرصةَ الإسلامِ.

وأما قولُه: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فكالاستدراك والتَّرقِّي؛ فإنّ الهُدهدَ لـمّا وَصفَ اللهَ تعالى بما في خِزانَةِ خَيالِه من إخراج الخَبْءِ رأى بعدَ ذلك تَقصيرَه في ذلك الرَّتْبِ؛ لأنّ السُّجودَ غايةُ الخُضوعِ والتَّذلُّلِ، ولا يَستوجبُه إلّا مَن له غايةُ الجَلالِ والعَظَمةِ والكِبْرياءِ، فثَنى إلى قولِهِ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾، ولذلك قَطَعه منَ الأوصافِ الجاريةِ على الله، وأتى باسمِ الذاتِ الجامعةِ، وقَرَنَه بكلمة التَّوحيدِ، وأردَفَه بقوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

قال الجوهريُّ: المعنى: أَلَا يا هؤلاءِ اسجُدُوا. وقال بعضُهم: إنّ «يا» في هذا الموضع

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وهي لغةٌ ركيكة، فإنّ «سَجَد» فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى بنَفْسِه.

أبو حَنِيفةَ والشَّافِعيُّ رحِمَهُما الله على أنّ سَجْداتِ القرآنِ أربعَ عَشرَة، وإنما اختلفا في سَجْدةِ ﴿صٓ﴾ ـ فهي عِندَ أبي حَنِيفةَ سجدةُ تلاوة، وعند الشّافعيّ: سجدةُ شُكْر ـ وفي سَجدَتَيْ سُورةِ الحَجِّ، وما ذكره الزَّجّاج من وُجُوب السَّجْدَةِ مع التَّخفِيفِ دون التَّشْدِيد، فغَيرُ مَرجُوعٍ إليه. فإنْ قُلت: هل يَفْرُقُ الواقِفُ بينَ القِراءَتَين؟ قُلت: نَعم إذا خفَّف واقفٌ وقَفَ على: ﴿فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ﴾ ثُمّ ابتدأ (ألا يا اسجدوا)، وإن شاء وقف على (ألا يا)، ثمّ ابتدأ (اسجدوا) وإذا شدَّدَ لم يَقِفْ إلا على ﴿ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾. فإن قُلت: كيف سوَّى الهُدْهُدُ بينَ عَرْشِ بَلقِيسَ وعرشِ الله في الوَصفِ بالعِظَم؟ قُلت: بينَ الوَصْفينِ بَوْنٌ عظيم؛ لأنَّ وَصْفَ عَرْشِها بالعِظَم: تَعظِيمٌ له بالإضافةِ إلى عُروشِ أبناءِ جِنْسِها من الملوك. ووَصْفُ عَرْشِ الله بالعِظَم: تعظيمٌ له بالنِّسبةِ إلى

إنّما هو للتَّنبيه، كأنّه قال: «ألَا اسْجُدوا» فلمّا أدخَلَ عليها «يا» للتَّنبيه سَقطتِ الألفُ التي في «اسْجُدوا»؛ لأنّها ألفُ وَصْلٍ، وذَهبتِ الألفُ التي في «يا» لاجتماع الساكنَينِ؛ لأنّها والسِّينُ ساكنانِ.

قال ذو الرُّمَّة: «ألَا يا اسْلَمِي» البيتَ.

قال الإمام: قال أهلُ التَّحقيقِ: قولُه: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾ يجبُ أن يكون بمعنى الأمرِ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لم يكن لِوصْفِه تعالى بما يوجبُ أن يكونَ السُّجودُ له، وهو كونُه قادرًا على إخراج الخَبْءِ عالِـمًا بالأسرار معنًى[١].

قولُه: (فغير مرجوعٍ إليه)، قيل: لأنّ الزَّجّاجَ تَوهَّم أنّ مع التَّخفيف صيغةَ أمرٍ، وهو للوُجوبِ، ومعَ التَّشديدِ ليس كذلك، وفي كلام المصنِّف ذمُّ التاركِ إشارةً إلى قولهم: الواجبُ ما يُذَمُّ تارِكُه شرعًا، وردٌّ لقولِ الزَّجّاج قال القاضي: وعلى الوجهَينِ يقتضي وُجوب السُّجودِ في الجُملة لا عندَ قراءتِها[٢].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٤).

سائِرِ ما خَلقَ من السَّماواتِ والأرْض. وقُرِئ: ﴿ٱلْعَظِيمِ﴾ بالرَّفْع.

[﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ * ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِى هَـٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿سَنَنظُرُ﴾ من **النَّظَرِ الّذي هُو التَّأمُّلُ والتَّصفُّح**. وأراد: أصَدقتَ أم كَذَبت، إلّا أنّ ﴿كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ أبلغ، لأنّه إذا كان مَعرُوفاً بالانخِراطِ في سِلْكِ الكاذِبين؛ كان كاذِباً لا مَحالة، وإذا كانَ كاذباً اتُّهِمَ بالكَذِبِ فِيما أَخْبَرَ بِهِ فَلَمْ يُوثَق به. ﴿تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾

قولُه: (**مِنَ النَّظَرِ الذي هو التأمُّلُ والتَّصفُّحُ**)، وعن بعضِهم: النَّظَرُ تَقليبُ الحَدَقَةِ إلى المَرْئيِّ، ويُعدّى بـ«إلى».

قال الشاعرُ:

إني إليكَ لِـما وَعَدْتَ لناظِرٌ نَظَرَ الفقيرِ إلى الغَنيِّ الواجِدِ(١)

والنَّظَرُ: تأمُّلُ الشَّيءِ بالعين، ويُعدّى بـ«في»، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ومنه نَظَرَ في الكتاب، ويُقال: نَظَر له، أي: تَعطَّف، ومن كلامِ المأمون: ما أحوَجَني [إلى] ثلاثٍ: صديقٍ أنظرُ إليه، وفَقيرٍ أنظرُ له، وكتابٍ أنظرُ فيه.

الراغب: النَّظَرُ تَقليبُ البَصَرِ والبَصِيرةِ لإدراكِ الشيءِ ورُؤيتِه، وقد يُراد به التَّأمُّلُ والفَحْصُ، وقد يُراد به المعرفةُ الحاصلةُ بعدَ الفَحْصِ. واستعمالُ النَّظَرِ في البَصَرِ أكثرُ عند العامَّةِ، وفي البَصِيرة أكثرُ عند الخاصَّةِ، والنَّظيرُ: المَثِيلُ، وأصلُه المُناظِرُ وكأنّه يَنظُر كلٌّ صاحبَه فيُبارِيه، والمُناظرة: المُباحَثَةُ والمُباراةُ في النَّظَرِ، واستِحْضارُ كُلِّ ما يَراهُ ببَصِيرَتِه، والنَّظَرُ: البَحثُ، وهو أعمُّ منَ القياسِ(٢).

---

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١٢-٨١٤ بتصرُّفٍ ملحوظ.

تَنحَّ عَنْهُم إلى مكانٍ قَرِيبٍ تَتَوارى فيه، ليَكُونَ ما يَقُولونَه بِمَسْمِعٍ منك. و ﴿يَرْجِعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١] فيُقال: دَخَلَ عليها مِن كُوَّةٍ فألقى الكِتابَ إليْها وتَوارى في الكُوَّة. فإن قُلت: لِـمَ قال: فألقِه إليْهِم، على لَفظِ الجَمْعِ؟ قُلت: لأنه قال: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ﴾؛ فقال: فألقِه إلى الّذِينَ هذا دِينُهم؛ اهتماماً مِنهُ بأمْرِ الدِّين، واشْتِغالاً به عن غَيرِه. وبُنِيَ الخِطابُ في الكِتابِ على لَفظِ الجَمعِ؛ لِذلِك.

[﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ ٢٩-٣١]

﴿كَرِيمٌ﴾ حَسَنَ مَضمُونُه وما فيه، أو وَصَفَتْهُ بالكَرَم؛ لأنه من عِنْدِ مَلِكٍ كَرِيم، أو

قولُه: (حَسُنَ مَضْمُونُه وما فيه)، أي: أن معناه حَسَنٌ، وكتابتَه وتَرتيبَه، وما يُتوخَّى في مثلِه الحُسْنُ مجموعٌ فيه؛ لِـما مرَّ في «الشُّعراء» أنّ الشيءَ إذا وُصِفَ بالكَرَم، كأنّ المرادَ أنّ ذلك الشـيءَ فائقٌ[1] في بابِه فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى ﴿مُسْلِمِينَ﴾ بيان لما في الكتاب، كما صرح به الزجاج، كأنها لما قالت: ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ أي: حسن مضمونه وما فيه، اتجه لسائل أن يقول: بيِّني لي مضمونه وما فيه، أجابت: فيه ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾، فقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ مبتدأ خبره محذوف، أما على الفتح فظاهر، وأما على الكسر فعلى تأويل: فيه هذا اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ على قراءة الفتح والكسر، فعلى هذا «أنْ» في ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟﴾ ناصبة، أي: فيه أنْ لا تعلوا، وإنما لم يؤت بحرف النسق للدلالة على أن الجملتين السابقتين كالتمهيد للثالثة، لأنها المقصودة بالذات، ولذلك عطف الأمر على النهي على سبيل الطرد والعكس تأكيداً، فعلم من هذا التقرير أن ما في كلام الله المجيد مختصر مما في كتاب نبي الله، وذكر ما هو أهم وأعنى، ويعضده جواب جعفر ابن يحيى حين سئل عن أوجز كلام فتلا الآية، فقال: جمع الله فيها العنوان والكتاب

---

(١) في (ط): «أن ذلك الشيء وصف فائق»، ولها وجه صحيح أيضاً.

مَخْتوم. قال ﷺ: «كَرَمُ الكِتابِ خَتْمُهُ». **وكان ﷺ يَكتُبُ إلى العَجَم،** فَقيلَ له: إنّهم لا يَقْبَلونَ إلّا كِتاباً عَليهِ خاتَم، فاصْطَنَعَ خَاتَماً. وعن ابنِ المُقَفَّع: من كَتَبَ إلى أخيهِ كِتاباً ولم يَخْتِمه فَقَدِ اسْتَخَفَّ به. وقِيل: مُصَدَّرٌ بِبِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيم.

هو اسْتِئْنافٌ وتَبْيِينٌ لِـما أُلقِيَ إليْها، كَأنّها لـمّا قالت: إنّي أُلْقِيَ إليَّ كِتابٌ كَرِيم، قِيْل لَها: مِمَّنْ هُو؟ وما هو؟ فقالت: إنّه من سُلَيْمان وإنّه: كَيْتَ وكَيْت.

وقَرَأ عَبْدُ الله: (وإنّه من سُلَيْمان وإنّه) عَطفاً على: ﴿إِنِّيٓ﴾. وقُرِئ: (أنه مِن سُلَيْمان وأنه) بالفَتْح؛ على أنه بَدَلٌ من ﴿كِتَٰبٌ﴾، كأنه قيل: أُلقِيَ إليَّ أنّه من سُلَيْمان. ويجوزُ أنْ تُريد: لأنّه من سُلَيْمان ولأنّه، كأنّها عَلَّلتْ كَرَمَهُ بِكَونِهِ من سُلَيْمان، وتَصْدِيرِهِ باسم الله.

والحاجة، وهذا أولى مما ذهب إليه المصنف، فإنه وإنْ أصاب في قوله: «استئناف وتبيين»، لكنه ذهل عن طريق السؤال، حيث قال: «ممن هو وما هو؟»، ولم يقل: «ما فيه؟»؛ لما يشعر من قوله ألا يكون ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ مكتوباً في الكتاب، على أنه صرح بعد ذلك أنه كان مكتوباً فيه: من عبد الله سليمان بن داود إلى بلقيس، وكذا عن الزجاج[1]، وقال: لذا كتب الناس: «من عبد الله»، احتذاءً بكتاب سليمان[2].

قولُه: (وكان ﷺ يَكتبُ إلى العَجَم)، الحديثَ، من رواية البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: أراد النبيُّ ﷺ أن يَكتُبَ إليهم؛ فقيلَ له: إنّهم لا يَقرؤونَ كتابًا إلا مَختومًا؛ فاتَّخَذَ خاتَـمًا من فضّةٍ، ونَقْشُه: محمّدٌ رسولُ الله. وفي روايةٍ قال: أراد نبيُّ الله ﷺ أن يَكتُبَ إلى العَجَم، قيلَ له: إنَّ العَجَمَ لا يَقبلون إلا كتابًا عليه خاتَمٌ، فاصطَنَعَ خاتَـمًا[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٨).

(٢) من قوله: «فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥) ومسلم (٢٠٩٢) وأبو داود (٤٢١٤) والنسائي (٨: ١٧٤).

وقرأ أُبَيّ: (أنْ من سُلَيْمانَ وأنْ بِسْمِ الله)، على أن المُفَسِّرة. و (أنْ) في ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ مُفَسِّرة أيضاً. (لا تَعلُو): لا تَتكبَّروا كما يفعلُ المُلُوك. وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضِيَ الله عَنهُما بالغَيْنِ مُعْجَمة؛ من الغُلُوّ: وهو مُجاوَزةُ الحَدّ. يروى أنّ نُسخَةَ الكِتاب: مِن عَبْدِ الله سُلَيْمانَ بنِ داوُدَ إلى بَلقِيسَ مَلِكةِ سَبأ: السَّلامُ على مَن اتَّبعَ الهُدى، أمّا بَعد: فلا تَعْلوا عَلَيَّ واتُوني مُسْلِمِين. **وكانت كُتُبُ الأنبِياءِ عَليهِمُ السَّلامُ جُمَلاً لا يُطِيلونَ ولا يُكثِرُون**، وطَبعَ الكِتابَ بالمِسْكِ وخَتَمهُ بِخاتَمِه، فوَجَدها الهُدْهُدُ راقِدةً في قَصْرِها بمأرِب، وكانَت إذا رَقدتْ غَلَّقتِ الأبْوابَ ووَضَعتِ المَفاتِيحَ تَحتَ رَأسِها، فدَخلَ مِن كُوَّةٍ وطَرَحَ الكِتابَ على نَحْرِها وهي مُستَلقِية. وقيل: «نقَرَها فانتَبَهتْ فَزِعةً». وقيل: أتاها والقادَةُ والجُنُودُ حَوالَيْها، **فَرفَرَفَ** ساعةً والنّاسُ ينظُرُونَ حتّى رفَعَت رَأسَها، فألقى الكتابَ في حِجْرِها، وكانت قارئَةً كاتِبةً عرَبِيّةً من نَسْلِ تُبَّعِ بنِ شُراحِيل

قولُه: (**وكانت كُتب الأنبياءِ عليهمُ السَّلام جُمَلًا لا يُطِيلُونَ، ولا يُكثِرونَ**)[١]، وقال القاضي: هذا كلامٌ في غاية الوَجازَةِ، معَ كَمالِ الدَّلالة على المقصودِ؛ لاشتِمالِه على البَسْمَلَةِ الدّالّـةِ على ذاتِ الإلهِ[٢] وصفاتِه، صرِيحًا أو التِـزامًا، والنَّهيِ عنِ التـرفُّعِ الذي هو أُمُّ الرَّذائلِ، والأمرِ بالإسلام الذي هو الجامعُ لأُمَّهات الفضائلِ، وليس الأمرُ فيه بالانقياد قبلَ إقامةِ الحُجَّةِ على رسالتِه حتَّى يكونَ استدعاءً للتَّقليد، فإن إلقاء الكتابِ إليها على تلك الحالةِ من أعظَم الدَّلالةِ[٣]، وهو تلخيصُ كلام الإمام[٤].

قولُه: (**فرفرَفَ**)، الجوهريُّ: رَفْرَفَ الطائرُ: إذا حرَّكَ جناحَيه حولَ الشَّيءِ يريدُ أن يقعَ عليه.

---

(١) زاد في (ح) و(ف) هنا: «روي أنه سئل جعفر بن يحيى عن أوجز كلام... الحاجة»، فذكر ما تقدم قبل قليل، وقد أثبتُّه من (ط)، كما سلف التنبيه إليه.

(٢) وفي «أنوار التنزيل»: «في ذات الصانع تعالى».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٦).

(٤) يعني الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٤).

الحِمْيَرِيّ؛ فلمّا رأتِ الخاتَمَ ارتَعَدتْ وخَضَعت، وقالتْ لِقَومِها ما قالت: ﴿مُسْلِمِينَ﴾ مُنْقادِين، أو مُؤمِنِين.

[﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ ٣٢]

الفَتْوى: الجوابُ في الحَادِثة، **اشتُقَّت على طريقِ الاستعارةِ من الفَتاءِ في السِّنّ**. والمُرادُ بالفَتْوى هاهُنا: الإشَارةُ عَليْها بِما عِنْدَهُم فيما حَدثَ لها من الرَّأي والتَّدبِير، وقَصدت بالانقطاعِ إليهِم والرُّجوعِ إلى استِشارَتِهم واسْتِطلاعِ آرائِهم: استِعْطافَهُم وتَطيِيبَ نُفُوسِهِم **لِيُمالِئُوها** ويَقُومُوا مَعَها. ﴿قَاطِعَةً أَمْرًا﴾: فاصِلة. وفي قِراءَةِ ابنِ

قولُه: (**اشتُقَّت على طريق الاستعارةِ منَ الفتى في السِّنِّ**)، **المُغرب**: واشتقاقُ الفَتْوى من الفَتى؛ لأنّها جوابٌ في حادثةٍ، أو إحداثُ حُكمٍ، أو تَقويةٌ لبيان مُشكِلٍ[(١)].

الجوهريُّ: فَتِيَ -بالكَسْر- يَفْتي فَتًى فهو فَتِيُّ السِّن بَيِّنُ الفَتَاءِ. عن بعضِهم: الفَتاءُ: هو الحَداثَةُ واللَّذاذةُ، قال:

إذا عاش الفَتَـى مئتينِ عامًا ... فقَدْ ذَهبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ[(٢)]

وقلتُ: فعلى هذه الجهةِ الجامعةِ بينَ المُستعارِ والمُستَعارِ له، إمّا الإحداثُ كما يُقال للفَتى: هو حديثُ السِّنِّ، أوِ القُوَّةُ، فإنّ في الفَتى مَظِنَّـةَ القوَّةِ والشدَّةِ.

وفي كلام المصنِّفِ أيضًا إشارةٌ إلى هذينِ المعنيَين؛ فقولُه: «فيما حدث لها من الرأي» إشارةٌ إلى الأوَّل، وقولُه: «ليمالئوها ويَقُوموا معها»، إشارةٌ إلى الثاني، وقال صاحب «المطلع»: فكأنّ الإفتاءَ الإشارةُ على المُستَفتي فيما حَدَث له منَ الحادثةِ، بما عند المُفْتي من الرَّأي والتَّدبيرِ، وهو إزالةُ ما حَدَث له منَ الإشكال، كالإشكاءِ: إزالةُ الشَّكْوى.

قولُـه: (لِيُمالِئُوها)، الجوهريُّ: قال أبو زيـد: مالأْتُه على الأمر مُمالأَةً: ساعدتُه عـليه، وشايَعْتُه.

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٢).

(٢) للربيع بن ضَبُعٍ الفزاري كما في «لسان العرب» (فتى).

مَسْعُودٍ رَضيَ الله عنه: (قَاضِيَةً) أي: لا أَبُتُّ أمْراً إلّا بِمَحضَرِكُم. وقِيلَ: كانَ أهلُ مَشُورَتِها ثلاثمئة وثلاثةَ عَشرَ رَجُلاً: كلُّ واحدٍ على عَشَرَةِ آلاف.

[﴿ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ٣٣]

أرادُوا بالقُوَّة: **قُوَّةَ الأجسادِ وقُوَّةَ الآلاتِ** والعُدَد. وبالبأس: النَّجدةَ والبلاءَ في الحَرْب ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ أي: هو مَوكُولٌ إليك، ونَحنُ مُطِيعُونَ لك، فَمُرينا بأمْرِكِ نُطِعْكِ ولا نُخَالِفْكِ؛ كأنّهم أشارُوا عَليها بِالقِتَال. أو أرادوا: نَحْنُ مِن أبناءِ الحَرْبِ لا مِن أَبْناءِ الرَّأيِ والمَشُورة، وأنتِ ذاتُ الرَّأيِ والتَّدْبِير، فانْظُرِي ماذا تَرَيْن: نَتّبع رأيَك.

[﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ * فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾ ٣٤-٣٦]

لـمّا أحَسَّت مِنْهُم المَيْلَ إلى المُحارَبة، رَأَتْ مِن الرَّأيِ المَيلَ إلى الصُّلحِ والابتِداءِ بما هُو أحْسَن، ورَتَّبتِ الجَواب، فزيفت أولاً ما ذَكَرُوه، وأرَتْهُمُ الخَطَأَ فيه؛ بـ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ

ابنُ السِّكِّيت: تَمالَؤُوا على الأمر: اجتَمعوا عليه وتَعاوَنُوا[1].

قولُه: (قُوَّة الأجسادِ وقوّة الآلاتِ)، الراغب: القوة تُستعمل تارةً في معنى القُدْرةِ، قال تعالى: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وتارةً للتَّهَيُّؤِ الموجودِ في الشيءِ، نحوُ أن يُقالَ: النَّوَى بالقُوَّة نَخْلٌ، ويُستعمل في البَدَن نَحو: ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وفي القَلْب نَحو: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، وفي المُعاوِنِ مِن خَارِجٍ نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً﴾ [هود: ٨٠]، وفي القُدْرةِ الإلهيَّةِ نحو: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨][2].

---

(١) «إصلاح المنطق» لابن السكّيت ص١١٥.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٩٣-٦٩٤.

إذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً﴾ عُنْوةً وقَهْراً ﴿أَفْسَدُوهَا﴾ أي: خَرَّبُوها ـ ومن ثمّ قالوا لِلفساد: الخَرِبة ـ وأذَلُّوا أعِزَّتَها، وأهانُوا أشْرَافَها؛ وقتَلوا وأسَرُوا، فذَكَرتْ لهُم عاقِبةَ الحَربِ وسُوءَ مَغبَّتِها، ثمّ قالت: ﴿وَكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أرادت: وهذهِ عادَتُهمُ المُستمِرَّةُ الثّابتةُ الّتي لا تتغيَّر، لأنّها كانَت في بَيتِ المُلكِ القَدِيم، فسَمِعَتْ نَحْوَ ذلِكَ ورأت، ثمّ ذكَرت بَعدَ ذلكَ حَدِيثَ الهَدِيّةِ وما رَأتْ من الرَّأيِ السَّدِيد. وقيل: هو تَصْدِيقٌ من الله لِقَولِها،

قولُه: (قالوا للفساد: الخَرِبَة)، الأساس: وبَلَدٌ خَرابٌ، وهو صاحب خُرْبَةٍ، أي: فَسادٍ، ورِيبَةٍ، قال قَيسُ بن النَّعمانِ:

لَحَى اللهُ أدنانا إلى كلِّ خربة وأبطأنا في ساحةِ المَجْدِ أقدُحا[1]

وما رأينا من فلانٍ خَرِبَةً في دِينِه.

قولُه: (وسُوءَ مَغَبَّتِها)، الجوهريُّ: وقد غَبَّتِ الأُمورُ، أي: صارت إلى أواخِرِها.

قولُه: (أرادت: هذه[2] عادَتُهم المُستمِرَّةُ الثابتةُ)، يُشير إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] الجملةُ كالتَّذييلِ للكلام السابقِ والتَّقريرِ له.

قولُه: (وقيل: هو تَصديقٌ منَ الله لقولِها)، قال الراغبُ في «غُرَّة التَّنزيل»[3]: ويجوزُ أن يكونَ خَبرًا عن الله تعالى بخبرِ نَبيِّنا صلواتُ الله عليه فيَعترِض بينَ جُمَلِ ما يُحكى تصديقًا لها، ثم قال عائدًا إلى حكاية قولِها: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم﴾ [النمل:٣٥] ويجوزُ أن يكونَ من الحِكَايةِ على معنى أنّ المُلوكَ تأثيرُهم في القُرى التي يَدخُلونَها تَخريبُها، وكذلك يفعلُ هؤلاء، يعني: سليمانَ عليه السَّلامُ وخَيلَه.

---

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (خرب).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهذه».

(٣) يعني: «دُرّة التنزيل وغُرّة التأويل»، وقد وقع الاختلاف في نسبته هذا الكتاب، هل هو للراغب الأصفهاني أم للخطيب الإسكافي، وقد حقق القول في هذه المسألة الدكتور محمد مصطفى آيدين في مقدّمته الحافلةِ للكتاب (١: ٩٣) فما بعدها، وانتهى إلى أنه للخطيب الإسكافي، فانظره فإنّه مُحرَّر مُفيد.

وقد يتعلَّقُ السَّاعُونَ في الأرضِ بالفَسادِ بهذهِ الآيةِ ويجعَلونَها حُجّةً لأنفُسِهم. ومن اسْتَباحَ حراماً فقَد كفَر، فإذا احْتَجَّ له بالقُرآنِ على وجْهِ التَّحْرِيفِ فقَدْ جمَعَ بَيْنَ كُفْرَيْن.

﴿مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ أي: مُرْسِلةٌ رُسُلاً بهديّةٍ أُصانِعُهُ بها عن مُلْكي ﴿فَنَاظِرَةٌ﴾: ما يكُونُ مِنه حتّى أعملَ على حَسْبِ ذلك، فرُوِي: أنها بَعَثَت خمسمئةِ غُلام عليهِمْ ثِيابُ الجواري، وحُلِيُّهُنَّ الأَساوِرُ والأَطواق والقِرَطةُ، راكِبِي خَيْلٍ مُغَشّاةٍ بالدِّيباج، مُحلّاةِ اللُّجُمِ والسُّرُوجِ بالذَّهَبِ المُرَصَّعِ بالجَواهِر، وخمسمئةِ جاريةٍ على رِماكٍ في زَيّ الغِلْمان، وألفَ لَبِنَةٍ من ذَهَبٍ وفِضّة، وتاجاً مُكلّلاً بالدُّرِّ والياقوتِ المُرْتَفِع والمسكِ والعَنْبَر، وحُقّاً فيه دُرّةٌ عَذْراء، وجَزْعَةٌ مُعوجةُ الثُّقْب، وبَعثَتْ رَجُلينِ مِن أشْرافِ قَوْمِها: المُنْذِرَ بنَ عمرو، وآخَرَ ذا رأيٍ وعَقْل، وقالت: إنْ كانَ نَبيّاً مَيَّزَ بَيْنَ الغِلْمانِ والجَوارِي، وثَقَبَ الدُّرّةَ ثُقْبًا مُسْتَوِيا، وسَلَكَ في الخَرَزَةِ خَيْطاً، ثُم قالتْ للمُنْذِر: «إن نَظَرَ إليكَ نَظَرَ غَضْبانَ فهُوَ مَلِك؛ فلا يَهُولَنَّك، وإنْ رأيتَهُ بَشّاً لطيفاً فهُوَ نَبِيّ»، فأقْبَلَ

وقلت: على هذا الوجه ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ليس بتَذْييلٍ، وعلى ما ذَكَره المصنِّفُ في الوجهَينِ السابقينِ تَذْييلٌ.

قيل: على أن يكونَ من كلام الله تعالى الوَقْفُ على ﴿أَذِلَّةً﴾ لاختلاف القائلينَ، وعلى أن يكون من كلامها لا يُوقَفُ.

قولُه: (أُصانِعُه بها)، الأساس: ومنَ المجاز: صانعتُ فلانًا: إذا دارَيتُه[1]، ومنه: المُصانَعةُ بالرِّشوةِ، وفَرَس مُصانِع: لا يُعطِيكَ جميع ما عندَه من السَّيرِ كأنه يُرافِقُك بما يُبذَلُ منه، ويَصُونُ بعضَه.

قولُه: (والقِرَطةُ)، الجوهريُّ: القُرْطُ: الذي يُعلَّق في شَحمةِ الأُذنِ، والجمعُ قِرَطَةٌ، وقِرَاطٌ أيضًا، مثل: رُمْحٍ ورِماحٍ.

---

(١) في (ط): «صاريته»، وهو خطأ.

الهُدْهُدُ فأخْبَرَ سُلَيْمان، فأمَرَ الجِنَّ فَضَرَبُوا لَبِنَ الذَّهَبِ والفِضَّة، وفَرَشُوهُ في مَيْدانٍ بَيْنَ يَدَيهِ طُولُهُ سَبْعةُ فَراسِخ، وجَعلوا حَولَ المَيْدانِ حائطاً شُرَفُهُ مِن الذَّهَبِ والفِضَّة، وأمَرَ بأحْسَنِ الدَّوَابِّ في البَرِّ والبَحْر، فرَبَطُوها عن يَمِينِ المَيْدانِ ويَسارِه على اللَّبِن، وأمَرَ بأوْلادِ الجِنِّ؛ وهم خَلْقٌ كَثِيرٌ فأُقِيمُوا عنِ اليَمينِ واليَسار، ثُمَّ قَعَدَ على سَريرِهِ والكَراسِيُّ مِن جانِبَيه، واصطفَّتِ الشَّياطينُ صُفُوفاً فَراسِخ، والإنسُ صُفُوفاً فَراسِخ، والوحشُ والسِّباع والهَوامُّ والطُّيورُ كذلك، فلما دَنا القَوْمُ بُهِتُوا، ورَأَوُا الدَّوابَّ تَرُوثُ على اللَّبِن، فتَقاصَرَتْ إليهِمْ نُفُوسُهُم ورَمَوا بها مَعَهُم، ولمّا وقَفُوا بَيْنَ يَدَيهِ نَظَرَ إليهِمْ بِوَجْهٍ طَلْقٍ وقال: ما وَراءَكُم؟ وقال: «أينَ الحَقُّ»؟ وأخبَرَهُ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ بِما

قولُه: (فتَقاصَرَت إليهِم نُفُوسُهم)، **الأساس**: اقتَصَر المَطَرُ: أقلَعَ، وقَصَر في حاجتِه، وقَصَر عن منزلتِه، وقَصَر به عمَلُه، وأقصَرَ عنِ الأمرِ: كَفَّ عنه وهو يَقدِرُ عليه، وقَصَر قُصُورًا: عجزَ عنه، ولم يَنَلْهُ، وتَعْدِيَتُه بـ«إلى» في الكتاب لِتَضمُّنه معنى: نَظَر، أي: نظروا إلى أنفُسِهم مُتَقاصِرِينَ، من قوله: قَصَر عن مَنزلتِه، وقَصَر به عَمَلُه، أو منَ القُصُور: العَجْزُ.

قولُه: (ما وراءَكُم؟)، قيل: يعني: ما كان معكم وَرَمَيْتُموه خَلفَكُم، وقيل: أي: ما في خاطِرِكُم، وما مُرادُكم، وقال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبيدٍ: سأل النابغةُ الذُّبياني عصامَ بنَ شَهْبَرٍ حاجِبَ[1] النُّعمان ـ وكان النُّعمانُ مريضًا ـ: ما وَراءَكَ يا عصامُ؟ أي: ما خَلفت من أمرِ العَليلِ، وما أمامَكَ من حالِه؟ ووَراءَ مِن الأضْدادِ[2].

وقال المُفَضّل[3]: أوّلُ مَن قال ذلك الحارثُ بن عَمرٍو مَلِكُ كِنْدَةَ، وذلك أنه لَـمّا بَلَغَه جَمالُ ابنةِ عَوفٍ وكَمالُها وقُوَّةُ عَقلِها، دعا امرأةً يُقال لها: عصام، فقال: اذهَبي حتّى تَعلَمي

---

(١) في (ح) و(ف): «صاحب».

(٢) ومنه قوله تعالى ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال المرقِّش الأكبر:

ليس على طُولِ الحياةِ نَدَمْ ... ومِن وراءِ المرءِ ما يَعْلَمْ

أي: مِن أمامِه. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص٦٨.

(٣) الضّبيُّ، كبير رواةِ الكوفةِ في زمانه.

فيه فَقالَ لهُم: إنّ فيه كذا وكذا، **ثُمّ أمَرَ الأرَضَةَ فَأخَذَتْ شَعْرةً ونَفَذَتْ فيها، فَجُعِلَ** رِزْقُها في الشَّجَرة. **وأخَذَت دُودةٌ بَيْضاءُ الخيطَ بِفيها ونَفَذَتْ فيها، فجُعِلَ** رِزْقُها في الفَواكه. ودعا بالماءِ فكانتِ الجارِيَةُ تأخُذُ الماءَ بِيَدِها، فتَجْعَلُهُ في الأخْرى، ثُمّ تَضْرِبُ بِهِ وَجْهَها، والغُلامُ كَما يأخُذُه يَضْرِبُ به وَجْهَه، ثُمّ رَدّ الهَدِيّة، وقالَ للمنذر: ارجع إليهم، فقالت: هو نبيٌّ وما لنا به طاقة، فشَخَصتْ إليه **في اثنَيْ عَشَرَ ألفِ قيل، تحت** كلِّ قيلٍ ألوف. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: (فلما جاءوا)، ....

لي عِلْمَ ابنةِ عوفٍ، فمَضت فنَظَرت إلى ما لم تر مثلَه قَطُّ؛ فلمّا أقبلَت قال الحارثُ: ما وارءَكِ يا عصامُ؟ قالت: صَرَّح[1] المَخضُ عن الزُّبدَةِ، القصَّةَ إلى آخِرها[2].

قولُه: (**ثم أمرَ الأرَضَةَ فأخذَتْ شَعرةً ونَفَذَت فيها**)، أي: في الدُّرَّةِ العَذْراء، والفاء في «فأخَذَت» فَصِيحةٌ، أي: فنَقَبَتْها، وأخذت شَعرةً ونَفَذت فيها، ولذلك تَرَكَ الفاءَ في قوله: «وأخذت دُودةٌ بيضاءُ، الخيطَ بِفِيها، ونَفَذت فيها»، أي: في الجَزْعةِ المُعوَجّةِ الثُّقْب.

قولُه: (**في اثني عَشرَ ألف قَيل**)، النهاية: الأقيال: جمع قَيْل، وهو أحدُ ملوكِ حِمْيَر دُونَ المَلِكِ الأعظم.

وعن بعضِهم: القَيْلُ: المَلِكُ الذي له القولُ والأمرُ، وأصلُه: القَيِّل، فخُفِّف، وقيل: من التَّقَيُّلِ: وهو التَّـتَـبُّعُ كما قيلَ له: تُبَّعٌ.

وفي الدُّعاء: «سُبحانَ مَن تعطَّفَ بالمَجْد وقال به»، أي: مَلَكَ مِنَ القَيْلِ، وفي «النهاية» عن الأزهري: معناه: غلب به، وأصله من القَيْل: المَلِك، لأنه يَنفُذ قولُه[3].

---

(١) في (ح) و(ف): «خرج»، وليس بشيء.

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٢).

(٣) في النسخ الخطية: «لا ينفذ» وهو خطأ. وعبارة ابن الأثير في «النهاية» (٤: ١٢٢): «وهو المِلكُ النافذُ القولِ والأمر». انتهى.

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ وقُرِئ: **بحَذْفِ الياءِ والاكتفاءِ بالكسرةِ** وبالإدغام، كقوله: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ وبنونٍ واحدة: «أتمدُّوني». الهديّة: اسمُ المُهدى؛ كما أنّ العطيّة اسمُ المُعطى، فتُضافُ إلى المُهدي والمهدى إليه، تقول: هذه هديّةُ فُلان، تريد؛ هي الّتي أهداها أو أُهدِيَتْ إليه، **والمُضافُ إليه هاهنا هو المُهدى إليه**. والمعنى: أنّ ما عندي خيرٌ ممّا عندَكم،

قولُه: (﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ قرئ[1] **بحَذْف الياءِ والاكتفاءِ بالكَسرةِ**) ابنُ عامرٍ وعاصمٌ والكسائيُّ، وبالإدغام حمزةُ[2].

قال القاضي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ خطابٌ للرَّسول ومَن معَه، أو للرَّسول والمُرسَل على تَغليبِ المُخاطَبِ على الغائبِ[3].

قال صاحب «المطلع»: «تُمِدُّونِ» فيه حذفُ النُّون الثانيةِ التي يَصحَبُها ضميرُ المتكلِّمِ كما في «قَدِي»[4] وحَذفُ الأولى لحنٌ؛ لأنها علامةٌ، ومَن قرأ بنُونَيْن جمعَ بين المِثْلَيْن، ولم يُدغِمْ؛ لأنّ الثانيةَ ليست بلازِمَةٍ، فإنّها تُزاد مع ضميرِ المتكلِّمِ.

قوله: (**والمضافُ إليه هاهنا هو المُهدَى إليه**)، تقديرُه: بل أنتُم بالإهداء إليكم تفرحُون، وإليه الإشارةُ بقوله: «فلذلك تَفرَحُون بما تُزادُونَ ويُهدى إليكم» وفيه تَعريضٌ بأنّ حالَه عليه السَّلام على خلاف حالهم، ولذلك قيل: هديَّةُ الأُمراء غُلُولٌ[5]، وجيء بكلمة

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وقرئ».

(٢) يعني بنونٍ واحدةٍ مشدّدة، والياءُ مُثْبَتةٌ في الوصلِ والوقفِ، والأصلُ: «أتمدونني»: النون الأولى علامةُ الرفع، والثانيةُ ضميرُ المتكلّم المنصوب، فأدغمَ النونَ في النون ولم يحذف الياءَ؛ لأنه ليس بفاصل. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٢٨.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٧).

(٤) يريد النون الساقطة من «قَدْني»، ونحوه قَطْني بمعنى حَسْبي. انظر: «الأصول في النحو» لابن السرَّاج (٢: ١٢٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢١٩٥٨) موقوفاً على أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، وأخرجه أبو عوانةَ في «المستخرج» (٧٠٧٣) موقوفاً على أبي حُمَيد الساعدي رضي الله عنه.

وذلك أنّ اللهَ آتانيَ الدِّينَ الّذي فيه الحظُّ الأوفرُ والغنى الأوسع، وآتاني من الدُّنيا ما لا يُستزادُ عليه، فكيف يَرضى مثلي بأن يُمَدَّ بمالٍ ويصانَعَ به؟

﴿بَلۡ أَنتُم﴾ قومٌ لا تعلمون إلّا ظاهراً من الحياةِ الدُّنيا؛ فلذلك ﴿تَفۡرَحُونَ﴾ بما تُزادون ويُهدى إليكم، لأنّ ذلك مبلَغُ هِمّتِكم وحالي خلافُ حالِكم؛ وما أرضى منكم بشيءٍ ولا أفرحُ به إلّا بالإيمانِ وتركِ المَجُوسيّة. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ قولِك: أتُمِدُّنني بمالٍ وأنا أغنى منك، وبينَ أن تقولَه بالفاء؟ قلت: **إذا قلتَه بالواو، فقد جعلتُ مخاطَبي عالِماً بزيادتي عليه في الغِنى** واليَسار، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال. وإذا قلتَه بالفاء، فقد

الإضراب، وأولى بها الضَّميرُ، وجُعل مبتدأً لِيُفيدَ، إمّا تقوّي الحُكمِ، أو الاختصاصَ، نحو: أنتَ عَرفتَ.

قولُه: (**إذا قلتُه بالواو، فقد جَعلتُ مُخاطَبي عالِمًا بزيادتي عليه في الغِنى**)[١]؛ لأنّ الواوَ للحالِ، وذُو الحالِ فاعلُ «يُمِدُّني» والحال مقيَّدة؛ فيكون فاعل المقيَّد[٢] عالماً بالمقيَّد بخلاف الفاءِ؛ لأنّها لتعليل الإنكارِ، فالمتكلِّمُ يُشير بها إلى تعليل إنكارِه.

قال صاحب «الفرائد» الفاءُ هاهنا مستعملٌ للتَّرتيب والتَّعقيب، كأنّه قال: لا أقبلُ إمدادَكَ بمالٍ؛ فقال المخاطَبُ: لِـمَ لا تَقبلُ؟ فأجيب: لأنّي أغنى منك، فلـمّا كان هذا الجوابُ مرتّبًا على السؤال، ومُعقَّبًا له[٣]، تُرِك السؤالُ وجيءَ بالفاءِ، وأمّا الواو فإنها تُفيد الجَمْعَ، وهو للحال، فكأنّه قال: لا أقبلُ منك إمدادَكَ بمالٍ في هذه الحال، وهي كَوني أغنى منك.

وقلت: الواوُ في مثل هذا التَّركيبِ تكون للحال، وتُسمّى بالحال المقرَّرة لجهة الإشكال؛ أي: أتُمِدُّونني بمالٍ وأنتم تعلمون أنّي غنيٌّ! كقول الملائكةِ: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقولهم:

---

(١) في (ح) و(ف): «المعنى».

(٢) قوله: «فيكون فاعل المقيد عالماً بالمقيد» سقط من (ط).

(٣) في (ف): ومُتعقِّباً» وكلاهما مُتّجه.

جعلتُه ممّن خَفِيتْ عليه حالي، فأنا أُخبِرُه السّاعةَ بما لا أحتاجُ معه إلى إمدادِه، كأنّي أقولُ له: أُنكِرُ عليكَ ما فعلت، فإنّي غنيٌّ عنه. وعليه ورد قولُه: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾.

فإن قلت: فما وجهُ الإضراب؟ قلت: لـمّا أنكر عليهِمُ الإمدادَ وعلّلَ إنكارَه، أضْرَبَ عن ذلك إلى بيانِ السَّببِ الّذي حَمَلهم عليه، وهو: أنّهم لا يعرفون سببَ رضاً ولا

أتُحسِنُ إلى أعدائك، وأنا الصَّديقُ المُحتاجُ! وهو المرادُ من قوله: «فقد جَعلتُ مُخاطَبِي عالِمًا بزيادتي عليه»، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال! وأمّا الفاءُ فهي للتَّسبيبِ، فالمُنكَرُ الجملةُ الأُولى، والثانية عِلَّةُ الإنكارِ، ولا يجبُ أن تكونَ العلَّةُ معلومةً عندَ المخاطَبِ؛ فيجبُ الإعلامُ والتَّوبيخُ على الجهل به، كأنّه قال: لا أحتاجُ إلى ما آتيْتُمونِيهِ؛ لأنّي غنيٌّ، كما قال: أُنكِرُ عليكَ ما فعلتَ، فإنّي غنيٌّ عنه.

قولُه: (فما وَجْهُ الإضرابِ؟)، يعني: أنكَر عليهم نبيُّ الله إمدادَهم بالمالِ، وعَلَّلَ الإنكارَ بكَونِه غَنيًّا عنه، فأيُّ فائدةٍ في الإضرابِ عنه [إن] كان ذلك غيرَ مُنكَرٍ؟

وأجاب أنّ إنكارَه عليه السَّلام على إمدادهم بالمال مآلُه إلى تَجهيلِهم، وأنّهم غيرُ عالِمِينَ بحالِه، وأنّه غنيٌّ عن ذلك، ثم ترقّى إلى الأخذ فيما هو الأهمُّ من ذلك الإنكارِ، وهو الإعلامُ بأن ما جَعلُوه سببًا للإمداد أقبحُ من ذلك الجهلِ، وذلك أن قُصارى أمرِهم الفَرحُ بما يُهدى إليهم، فقاسُوا حالَ نبيِّ الله بحالِهم في أن ليس له الرِّضا والفَرحُ إلّا بالحُظوظ العاجلةِ، هذا إذا قدِّر الإضافةُ إلى المُهدَى إليه، أما إذا جُعلتِ الإضافةُ إلى المُهْدي؛ أي: الفاعلِ؛ بأن يُقالَ: وأنتم بهديتِكُم هذه تفرحُون فَرَح افتخارٍ، فيكونُ المعنى: الذي مَنحَني اللهُ من الدِّين والمُلْكِ الواسعِ خيرٌ ممّا آتاكُم؛ فلا أفرحُ بمثل هذه المُحقَّراتِ التي تَفتخرون بها، فأَوْلى الضَّميرَ حرفَ الإضرابِ؛ لِيُفيدَ: أنتُم خُصوصًا تَفرحُون، فأتى بهذه لِيُفيدَ التَّحقيرَ.

ويجوزُ على هذا أن يُعتبر معنى تقوّي الحُكم منَ التَّركيبِ؛ فيُفيد مطلَقَ الرَّدِّ؛ أي: أنتُم لا بدَّ لكم أن تَفرحوا بمثلِ هذه المحقَّراتِ؛ أي: تُمِدُّونَني بمالٍ وتَزعُمون أنّ من عادتي أن أفرحَ بأخْذِ الهديةِ! بل أنتم من حقّكم أن تَفرحُوا به؛ فخُذُوها وافرحُوا.

هو على هذا الوجهِ كِنايةٌ.

فرحٍ؛ إلّا أن يُهدى إليهم حظٌّ من الدُّنيا الّتي لا يعلَمُونَ غيرَها. ويجوزُ أن تُجعلَ الهَدِيَّةُ مضافةً إلى المُهدي، ويكونُ المَعنى: بل أنتم بهديّتِكُم هذه الّتي أهديتُموها تفرحون فرحَ افتخارٍ على المُلوك، بأنّكم قَدِرتُم على إهداءِ مثلِها. ويُحتَمَلُ أن يكونَ عبارةً عن الرَّدِّ، كأنّه قال: بلْ أنتم مَنْ حَقُّكم أن تأخذوا هديّتكُم وتفرحوا بها.

[﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ ٱرْجِعْ ﴾ **خطابٌ للرَّسُول. وقيل: للهُدْهُد محملاً كتاباً آخرَ** ﴿لَا قِبَلَ﴾: لا طاقة. وحقيقةُ القِبَل: المُقاوَمةُ والمُقابَلَة، أي: لا يقدرون أن يُقابِلُوهم. وقرأ ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: (لا قِبَلَ لَـهُم بِهِم). الضَّميرُ في ﴿مِّنْهَآ﴾ لسبأ. والذُّلُّ: أن يَذْهَبَ عنهم ما كانُوا فيه من العِزِّ والمُلْك. والصَّغار: أن يقعوا في أسْرٍ واستعباد، **ولا يُقْتَصَرُ بهم على أن يرجِعوا سُوقةً بعد أن كانوا مُلوكاً.**

قولُه: (﴿ ٱرْجِعْ ﴾ **خطابٌ للرَّسول، وقيل: للهُدْهُدِ**)، أي: المأمورُ في «ارجعْ» مفردٌ، والمقدَّمُ ذِكْرُهم جماعةٌ، بدليل قولِه: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾، فيُحمل إمّا على المصدرِ، كقولهِما: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]، أو أن يُجعلَ الخطابُ للهُدهدِ كما في قوله: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا ﴾ ، أي: ارجع إليهم بكتابي ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ﴾، ويَعضُدُ الأوّلَ قولُه: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾؛ لأنّ المعنى: إنّي مرسلةٌ إليهم بهديَّةٍ، أُصانِعُه بها عن مُلْكي؛ فناظِرَةٌ ما يكون منه إما سِلْـمًا، وإمّا حربًا، حتَّى أعملَ على حَسْب ذلك، فإنّ نبيَّ الله عليه السلام لـمّا وَقفَ على أنّ الهديَّةَ كانت مُصانَعةً منها، وأنّها خالَفَت ما أرادَ منها بقوله: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾، احتدَّ وغضِبَ حَمِيَّةً للإسلام، ولذلك عَقَّب الأمرَ بالرُّجوع بالجملة القَسَميَّةِ المُثبتَةِ للذُّلِّ والصَّغارِ، جزاءً على ذلك الصَّنيعِ بالفاء؛ يعني: واللّـهِ لا يَتخلَّفُ إتياني كذلك عن رُجوعك.

قولُه: (**ولا يُقتَصَرُ بهم على أن يَرجِعُوا سُوقَةً بعدَ أن كانوا مُلوكًا**)، **الجوهريُّ**: الاقتصار على الشَّيءِ: الاكتفاءُ به، وتَسوَّق القومُ: إذا باعوا واشتَروا، والسُّوقَةُ: خلافُ المَلِك، وقال الحَريريُّ في «دُرَّة الغَوّاص»: توهَّموا أنّ السُّوقَةَ: اسمٌ لأهل السُّوق، وليس كذلك، بل

[﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ ٣٨]

يُروى: أنها أمَرَتْ عندَ خروجِها إلى سُلَيْمان عليه السَّلام، فجُعِلَ عرشُها في آخِرِ سبعةِ أبيات، بعضِها في بعض، في آخِرِ قصرٍ مِن قُصورٍ سبعةٍ لها. وغلَّقتِ الأبواب، ووكّلت به حرساً يحفظونه، ولعلّه أُوحي إلى سُلَيْمانَ عليهِ السَّلامُ باستيثاقِها من عَرْشِها، فأرادَ أنْ يُغرِبَ عليها ويُرِيَها بذلك بعضَ ما خصَّه الله به من إجراءِ العجائبِ على يَدِه، مع إطْلاعِها على عظيمِ قُدرةِ الله، وعلى ما يَشْهَدُ لنبُوَّةِ سُلَيْمانَ عليه السَّلامُ ويُصَدِّقُها. وعن قَتادة: أرادَ أنْ يأخُذَهُ قبلَ أن تُسْلِم، لعِلْمِه أنّها إذا أسلمتْ لم يحلّ له أخذُ مالِها. وقيل: أرادَ أن يُؤتى به فيُنكَّر ويُغَيَّر، ثُمّ ينظُرَ أتُثْبِتُه أم تُنْكِرُه؟ اختباراً لعقْلِها.

[﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ ٣٩]

وقُرِئ: (عِفْرية). والعِفْر، والعِفْريت، والعِفْرية، والعِفْراة، والعُفارِيةُ من الرِّجال:

السُّوقَةُ الرَّعيةُ؛ سُمُّوا بذلك؛ لأن المَلِكَ يَسُوقُهم إلى إرادتِه، ويَستوي لفظُ الواحدِ والجماعةِ فيه، قالت حُرَقَةُ بنت النعمان:

فبينا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنا ... إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

وأمّا أهلُ السُّوقِ، فهمُ السُّوقِيُّونَ، واحدُهم: سُوقِيٌّ[١].

قولُه: (باستيثاقِها)، استوثَقْتُ من فلانٍ: اتَّخذتُ منه وَثِيقَةً، أو استوثَقَ بمعنى أوْثَقَ؛ كاستوقَدَ بمعنى أوقَدَ.

قولُه: (أن يُغرِبَ عليها)، أي: يُطْلِعَها على أمر غَريبٍ.

الأساس: تكلم فأغْرَبَ: إذا جاء بغَرائبِ الكلامِ ونَوادِرِه.

---

(١) «درّة الغوّاص في أوهامِ الخواص» ص٢٤٤.

الخبيثُ المُنْكَر، الذي يَعفِرُ أقرانَه. ومن الشَّياطِين: الخبيثُ المارِد. قِيل: كان اسمُه ذكوان. ﴿لَقَوِيٌّ﴾ على حَمْلِه، ﴿أَمِينٌ﴾ آتي به كما هو لا أختَزِلُ منه شيئاً ولا أُبدِّلُه.

[﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ ٤٠]

﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ رجلٌ كان عندَه اسمُ الله الأعظم، وهو: يا حيُّ يا قَيُّوم، وقيل: يا إلهَنا وإلهَ كُلِّ شيءٍ إلهاً واحداً لا إلهَ إلّا أنت. وقيل: يا ذا الجَلالِ والإكرام، وعن الحسنِ رضيَ الله عنه: الله، والرَّحْمن. وقيل: هو آصِفُ بن بَرَخِيّا كاتِبُ سُلَيْمان عليه السَّلام، وكان صدِّيقًا عالمًا، وقيل: اسمُه أسطوم، وقيل: هو جبريل، وقيل: مَلَكٌ أيَّدَ اللهُ به سليمان، وقيل: هو سُليمانُ نفسُه، كأنّه استبطأ العِفْريتَ فقال له: أنا أُرِيك ما هو أسرعُ مِمّا تقول. وعن ابنِ لَهيعة: بلَغَني أنّه الخَضِرُ عليه السّلام. ﴿عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾: من الكتابِ المُنزَل، وهو علمُ الوَحْيِ والشَّرائع. وقيل: هو اللَّوح. والّذي عنده علمٌ منه: جبريلُ عليه السّلام. وآتيك في المَوضِعَيْن؛ يجوزُ أن يكونَ فِعلاً واسمَ فاعل. الطَّرْفُ: تحريكُكَ أجفانَك إذا نَظَرْت، فَوُضِعَ مَوْضِعَ النَّظَر. ....

قولُه: (يَعْفِرُ أقرانَه)، الأساس: عَفَرَ قِرْنَه، وعافَرَه فألْزَقَه بالعُفْرِ، أي: صارَعَه، فاعتَفَره؛ أي: ضَرَب به الأرض.

قولُه: (ما هو أسرعُ مِمّا تقول)، أي: مدّة أقلَّ مِمّا يقولُه.

قولُه: (الطَّرْفُ: تَحريكُك أجفانَكَ إذا نَظَرتَ، فوُضِعَ موضعَ النَّظَرِ)، كأنّ التَّطَرُّفَ بالنِّسبة إلى النَّظَرِ، كالنظر بالنِّسبةِ إلى الرُّؤيةِ.

الأساس: وطَرَف إليه طَرْفًا: وهو تَحريكُ الجُفُونِ، وما يُفارِقُني طَرْفَةَ عَينٍ، وشَخَص بَصَرُه فما يَطْرِفُ، والمعنى: أنّ النّاظِرَ إذا أراد النَّظَرَ إلى شيءٍ حَرَّكَ الأجْفانَ إلى نحوِه، فهو إرسالُ الطَّرْفِ، وإذا أراد الإمساكَ عنه رَدَّ الأجْفانَ إلى مكانها الأوَّلِ.

قال الإمامُ: الطَّرْفُ: تَحريكُ الأجْفانِ عند النَّظَرِ، فإذا فَتَحتَ الجَفْنَ فقد يُتوَهَّمُ أنّ نُورَ

ولـمّا كان النّاظرُ موصوفاً بإرسالِ الطَّرْفِ في نَحْوِ قولِه:

وكُنتَ إذَا أرسَلتَ طَرْفكَ رَائِدًا لقَلـبِكَ يَـومًا أتعَبتكَ المنَاظرُ

العينِ امتدَّ إلى المَرْئِيِّ، وإذا أغمَضْتَ فقد يُتوَهَّمُ أنّ ذلك النُّورَ ارتدَّ إلى العينِ[١]، فكما وَصَف الشاعر النَّظَرَ بالإرسال، ووَصَف العالِمُ[٢] الانتهاءَ بالرَّدِّ، ثم أسنَدَ الارتدادَ إلى الطَّرْفِ على المجازيِّ[٣]، وقال: يَرتَدُّ إليكَ طَرْفُكَ؛ لأنّ الأصل: تَرُدُّ طَرْفَكَ.

قولُه: (وكنتَ إذا أرسلت) البيت، بعده:

رأيتَ الـذي لا كلُّه أنـتَ قادِرٌ عليه ولا عن بَعضِه أنتَ صابِرُ[٤]

قال المَرْزُوقيُّ: «رائدًا» حالٌ، وجواب «إذا»: «أتعَبَتْكَ المناظِرُ»، وقولُه: «رأيتَ الذي»، تَفصيلٌ لِـمَا أجمَلَه «أتعبَتْك المناظِرُ»، والرائد: الذي يتقدَّم القومَ لطَلَبِ الكَلأ لهم. المعنى: إذا جَعلْت عَينَك رائدًا لقلبِك تَطلُب له هَواهُم، فتُتْعِبكَ[٥] مناظِرُها، وأوْقَعَتْك مواردُها في أشَقِّ المكارِهِ، وذلك أنّها تَهجُم بالقلب في ارتيادِها له على ما لا يُصبَرُ في بعضِه على فِراقِه مع مُهيِّجات اشتياقِه، ولا يَقدِرُ على السُّلُوِّ عن جميعِه، فهو مُمتَحنٌ الدَّهرَ ببَلْوى ما لا يَقدِرُ على كلِّه، ولا يصبرُ عن بعضِه[٦].

وعن بعض الحُكماءِ: مَن أرسلَ طَرْفَه استدعى حَتْفَه، وفي المَثَل: الرائدُ لا يَكذِبُ أهلَه[٧]؛ لأنّه إن كَذَب هَلَك معهم.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٧).

(٢) يعني الذي عنده عِلْمٌ من الكتاب.

(٣) يعني الإسنادَ المجازيّ.

(٤) ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٦: ١٦٥)، والمرزوقي في «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨).

(٥) في (ط): «فيتبعك».

(٦) «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨- ٨٦٩).

(٧) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢٣٣).

وُصِفَ بِرَدِّ الطَّرْف، وَوُصِفَ الطَّرْفُ بالارتداد. ومعنى قولِه: ﴿قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾ أنّك تُرسِلُ طرفَكَ إلى شيء، فقبلَ أن تَرُدَّه أبصرتَ العرشَ بينَ يَدَيْك: ويُروى: أنّ آصِفَ قال لسُلَيْمانَ عليه السّلام: مُدَّ عينَيْكَ حتّى ينتهيَ طَرْفُك، فمَدَّ عينَيْهِ فنَظَرَ نَحوَ اليمين. ودعا آصفُ فغارَ العرشُ في مكانِه بمأرِب، ثمّ نبع عند مجلسِ سُلَيْمانَ عليه السّلامُ بالشّام بقُدْرةِ الله، قبل أن يَرُدَّ طَرْفَه. ويجوزُ أن يكونَ هذا مثلاً لاستقصارِ مُدَّةِ المجيءِ به، كما تقولُ لصاحبِك: افعلْ ذلك في لحظة، وفي رَدَّةِ طَرْف، والتَفِتْ تَرَني، وما أشبهَ ذلك: تريدُ السُّرعة. ﴿يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦ﴾؛ لأنّه يحطُّ به عنها عبءَ الواجب، ويَصونُها عن سِمَةِ الكُفْران، وترتبطُ به النِّعمةُ ويُستمدُّ المزيد. وقيل: الشُّكرُ قيدٌ للنِّعمةِ الموجودة، وصيدٌ للنِّعمةِ المفقودة. وفي كلامِ بعضِ المُتقدِّمين: إنّ كُفرانَ النِّعمةِ بَوار، وقلّما **أقشَعَتْ نافرة فرجعتْ في نصابِها**، فاسْتَدْعِ شارِدَها بالشُّكر، **واستَدِمْ راهِنها** بكَرَمِ الجِوار. واعلم أنّ سُبوغَ سَتْرِ الله متقلِّصٌ عمّا قريبٍ ....

قيل: الشِّعر لعبد اللّـهِ بنِ طاهرِ بن الحُسينِ[1].

قولُه: (**أقشَعَت نافِرَةٌ**)، **الأساس**: انقشَعَ الغَيْمُ، وتَقَشَّع، وأقشَعَ، وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ، ومِنَ المجازِ: انقَشَع الظَّلامُ والبَرْدُ، واجتَمعوا عليه ثمّ انقَشَعُوا، وانقَشَعُوا عنِ الماءِ، وتَقَشَّعُوا: تَفرَّقُوا.

قولُه: (**فرَجعت في نِصَابِها**)؛ أي: أصْلِها. **الأساس**: وهو يَرجِعُ إلى مَنْصِب صِدْقٍ، ونِصابِ صِدْقٍ، وهو أصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ، ومنه نِصاب السِّكِّين، وهو أصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ.

قولُه: (**واستَدِمْ راهِنَها**)، **الأساس**: نعمةُ الله راهِنَةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيءُ راهِنٌ لكَ: مُعَدٌّ، وطعامٌ راهِنٌ، وكأسٌ راهِنَةٌ: دائمةٌ لا تَنقطعُ، وأرهَنَ لضيفِه الطَّعامَ والشَّرابَ: أدامَهُما، وفي كلامهم: النِّعمةُ إذا سَمِعَت نَغْمَةَ الشكر تَهيّأت للمزيدِ.

---

(١) وقيل لأعرابية كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٦٨).

إذا أنتَ لم تَرْجُ لله وقاراً. ﴿غَنِيٌّ﴾ عنِ الشُّكر. ﴿كَرِيمٌ﴾ بالإنعامِ على من يكفُرُ نعمَتَه، والّذي قالَه سُلَيْمانُ عليه السَّلامُ عندَ رؤيةِ العرشِ شاكراً لربِّه؛ جَرْيٌ على شاكلةِ أبناءِ جنسِه من أنبياءِ الله والمُخلَصينَ من عبادِه، يتلقَّونَ النِّعمةَ القادمةَ بحُسنِ الشُّكر، كما يُشيِّعونَ النِّعمةَ المُودَّعةَ بجميلِ الصَّبْر.

[﴿قَالَ نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ۞ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ۞ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ ٤١ - ٤٣]

﴿نَكِّرُوا۟﴾ اجعلوه مُتنكِّراً مُتغيِّراً عن هيئَتِه وشكْلِه، كما يتنكَّرُ الرَّجلُ للنّاس لئلّا يَعْرِفوه، قالُوا: وسَّعوه وجعلوا مُقَدَّمَهُ مُؤَخَّره، وأعلاهُ أسفَلَه. وقُرِئ: ﴿نَنظُرْ﴾ بالجَزمِ على الجواب، وبالرَّفْعِ على الاستئناف. ﴿أَتَهْتَدِىٓ﴾ لمعرفتِه، أو للجوابِ الصَّوابِ إذا سُئِلتْ عنه، أو للدِّينِ والإيمانِ بنُبُوَّةِ سُلَيْمانَ عليه السَّلام؛ إذا رأتْ تلك المُعجزةَ البيِّنة، من تقدُّمِ عَرْشِها وقد خَلَّفتهُ وأغلقتْ عليه الأبواب، ونَصَبَت عليه الحُرّاس. هكذا ثلاثُ كلماتٍ: حرفُ التَّنبيه، وكافُ التَّشبيه، واسمُ الإشارة. لم يقُل: أهذا عرشُك،

وفي الحديث: «النِّعمةُ وَحشِيَّةٌ قَيِّدُوها بالشُّكرِ»[1].

قولُه: (إذا أنتَ لم تَرْجُ للّـهِ وَقارًا)، مُقتَبسٌ من قول نوحٍ عليه السلام على معنى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ﴾ [نوح: ١٣] على معنى: ما لكُم تكُونون على حالٍ تأْمُلون فيها تعظيمَ الله إيّاكُم؛ يعني أنّ اللهَ تعالى أكرَمَك بأن أسبَغَ عليك نِعَمَه ظاهرةً وباطنةً، فإنّك إن لم تَشكُرْها أهانَك، فيَكشِفُ ذلك السِّترَ عنك، فتزولَ تلك النِّعمةُ، أو على معنى: ما لكم لا تخافون لله حِلْمًا، وتَرْكَ مُعاجَلةٍ؛ يعني: أنك تمادَيتَ في المعاصي، وأنّ اللهَ سَتَرَ عليك بحِلْمه، فعَن قريبٍ يتقلَّص ذلك السِّترُ، فتهلَك، والأوّل أنسبُ للمَقام.

---

(١) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

ولكن: أمِثلُ هذا عرشُك؛ لئلّا يكونَ تلقيناً ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ ولم تقل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رجاحةِ عقلِها حيث لم تقطعْ في المُحتَمَل. ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ من كلام سُلَيْمَانَ وملَئِه: فإن قلت: علامَ عطف هذا الكلام، وبمَ اتَّصل؟ قلت: لـمّا كان المقامُ الّذي سُئلتْ فيه عن عرشِها وأجابتْ بما أجابتْ به مقاماً أجْرى فيه سليمانُ وملَؤُه ما يناسبُ قولَهم: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ نحوُ أن يقولوا عند قولِها كأنّه هو: قد أصابتْ في جوابِها وطبَّقَتِ المفْصِل، وهي عاقلةٌ لبيبة، وقد رُزِقت الإسلام، وعلمتْ قدرةَ الله

قولُه: (لئلّا يكون تَلْقينًا)، يعني: إنما عَدَل نبيُّ الله عنِ السُّؤالِ الذي فيه إيهامٌ إلى قوله: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢]؛ ليُوقِعَها في وَرْطةِ الحَيْرَة، إذ لو صرَّح بقولِه: أهذا[١] عَرشُكِ؟ كان قد لَقَّنها بذلك، وحين كانت جازمةً بأن ذلك عَرْشُها، وكان لها أن تقولَ: بل هو هو، فعَدَلت إلى قولها: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ لرَجاحَةِ عَقْلِها، لِتُبْقي الاحتمالَ الذي قَصَده نبيُّ الله.

قولُه: (ولم تَقُل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رَجاحَة عَقْلِها، حيث لم تَقطَعْ في المُحتَمَل). الانتصاف: وفيه نُكتةٌ حَسَنةٌ، وإن كانت كافُ التَّشبيهِ في السُّؤال والجوابِ، فحِكمتُه أنّ «كأنّه» عبارةُ مَنْ قَوِيَ عندَه الشَّبَهُ، وكادت تقولُ: هو هو، و«هكذا هو» عبارةٌ جازمةٌ بتَغايُرِ الأمرَينِ، حاكمٌ بوُقوعِ الشَّبَهِ بينَهما، فالأوَّل أشبَهُ بحال بَلْقيس[٢].

واعلم [أن][٣] «كأنّ» مركَّبةٌ من كاف التَّشبيهِ و«أنّ»، على ما قالوا: «الأصلُ في قولِكَ: كأنّ زيدًا الأسدُ»: أنّ زيدًا كالأسَدِ، فلـمّا قُدِّمتِ الكافُ فُتحتِ الهمزةُ؛ ليكونَ داخلًا على المُفرَدِ لفظًا، والمعنى على الكسرِ، بدليلِ جوازِ السُّكوت عليه، فلا يكونُ قولُك: «كأنّ زيدًا أسَدٌ» غير التشبيه؛ لتوكيد مَضمونِ الجملةِ بـ«أنّ» المؤكدة، بخلاف «زيد كالأسد».

قولُه: (وطَبَّقتِ المفْصِلَ)، وعن بعضِهم: الرَّجل إذا أصاب الحُجَّةَ يُقال: طَبَّقَ

---

(١) في النسخ الخطية: «أهكذا» ولعلَّ الجادّة ما أثبتناه وهو الموافق لما في «الكشاف».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٦٩).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

وصحّةَ النُّبوّةِ بالآياتِ الّتي تقدّمت عند وَفْدةِ المُنذِر، وبهذه الآيةِ العجيبةِ من أمرِ عَرْشِها **عطفوا على ذلك** قولَهم: وأوتينا نحنُ العلمَ بالله وبقُدرتِه، وبصحّة ما جاءَ من عندِه قبلَ علمِها، ولم نزلْ على دينِ الإسلام؛ شُكراً لله على فضلِهم عليها وسَبْقِهم إلى العلْم بالله والإسلامِ قبلَها. ﴿وَصَدَّهَا﴾ عن التّقدُّم إلى الإسلامِ عبادةُ الشَّمسِ ونُشْؤُها بينَ ظهرانِي الكَفَرة؛ ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ بَلقيسَ موصولاً بقولِها: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ والمعنى: وأُوتينا العلمَ بالله وبقُدرتِه وبصحّة نُبُوّةِ سُلَيْمان عليه السّلامُ قبلَ هذه المعجزة، أو قبلَ هذه الحالة، تعني: ما تبيَّنْتُ من الآياتِ عندَ وَفْدةِ المُنذرِ ودخَلْنا في الإسلام، ثمّ قال اللهُ تعالى: ﴿وَصَدَّهَا﴾ **قبلَ ذلك عمّا دخلتْ فيه ضلالُها عن سواءِ السَّبيل**. وقيل:

المَفْصِلَ، مُستعارٌ من طَبَّق السَّيفُ: إذا أصاب المَفْصِلَ فأبانَه، فأمّا إذا أصاب العَظْمَ فقطعه، فإنّه يُقال: صَمَّمَ؛ أي: ثبت ولم يَنْبُ.

قولُه: (**عطفوا على ذلك**)، جوابُ «لَـمّا» في قوله: «لَـمّا كان المَقامُ»، وقوله: «﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢]) مَقُول قَولِهم، ويجوز أن يكون «يقولوا»، بيانَ «ما»، وقوله: «قد أصابَتْ في جَوابِها» مَقُولُ «أن يَقولوا» والحاصل: أنَّ قولَ سليمانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ معطوفٌ على مقدَّرٍ، ويدلُّ عليه سِياقُ الكلام ومُقتضى المَقام، وهو أن بلقيسَ لما سُئلت عمّا سُئلت، وأجابَت بما أجابَت، قال سليمان ومَلَؤهُ عند ذلك: هل أصابَت بلقيسُ في جوابها، وكَنَّتْ وزَيَّت[1]، ونحن أيضًا ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾، وهو معنى قولِ المصنِّفِ: «وأُوتينا نحن العلمَ» إلى آخر قوله: «بين ظَهْرَاني الكَفَرةِ» يعني: أنها وإن أصابَت في جوابها، ورُزِقت الإسلامَ، وآمنَت بالآيات السابقةِ واللّاحقةِ، لكن نحنُ أعلمُ، وأقدمُ في الإسلام، فالضَّميرُ في قولهم لسليمانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [النمل: ٤٢] مَقُولُ القَولِ، ونحو: أن يقولوا: بيانُ ما.

قولُه: (﴿وَصَدَّهَا﴾ **قبلَ ذلك عمّا دَخَلت فيه ضلالُها عن سواءِ السَّبيلِ**)، فاعل «صَدّ»

---

(١) في (ح) و(ف): «وكنّت ووارت».

﴿وَصَدَّهَا﴾ اللهُ أو سليمان، و(عمّا كانت تعبدُ) بتقديرِ حذْفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل. وقُرِئ: ﴿أنها﴾ بالفتح؛ على أنّه بدلٌ من فاعلِ «صدّ»، أو بمعنى لأنّها.

[﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٤٤]

الصَّرْح: القَصْر. وقيل: صحنُ الدّار. وقرأ ابنُ كثير: (سَأْقَيْها) بالهمزة. **ووجهُه؛ أنّه سمع: سُؤُوقاً، فأجرى عليه الواحد. والمُمرَّد: المُمَلَّس**، وروِيَ أنّ سليمانَ عليه

«ضَلالُها» و«عن سَواء السَّبيل» متعلِّق بـ «ضلالها» أي: صدَّها عنِ الدُّخول في الإسلام قبلَ وَفْدَةِ المنذر بنِ عمرٍو رسولها إلى سليمانَ عليه السَّلامُ «ضلالُها عن سواءِ السَّبيل»؛ أي: جَهلُها بدِين الإسلام.

قولُه: (**الصَّرْح: القَصْر**)، الراغب: الصَّرْحُ: بيتٌ عالٍ مُزوَّقٌ، سُمِّيَ به اعتبارًا بكَونه صَرْحًا عن الشَّوْبِ، أي: خالصًا، ولَبنٌ صَريحٌ، بيِّنُ الصَّراحةِ[1].

قولُه: (**ووَجهُه أنه سَمِعَ «سُؤُوقاً»، فأجْرى عليه الواحِدَ**)، **الكَواشي**: القراءةُ بهمزة «سَأْقَيْهَا» و«السُّؤْقِ» و«السُّؤْقَةِ» لجوازِ أنّ منَ العربِ من يَهمِزُ مُفرَدَ «ساقٍ» وجَمعه، ويدلُّ على ذلك صحّةُ هذه القراءةِ، بل تَواتُرها[2]، وزَعم بعضُهم أن همز هذه الكلماتِ الثلاثِ بعيدٌ في العربيةِ، إذ لا أصلَ لهنَّ في الهمزة[3]، وهذا تحكُّم كما تَراه؛ لأنّه لم يَذكُرْ على ذلك دليلًا، بل جعلَ ما وَصَل إليه من كلام العربِ دليلًا يُعتبر به، بل المُعتَبر صحّة ما يَصِحُّ، بل تَواتَرَ عنِ النبيِّ ﷺ.

قولُه: (**والمُمَرَّد: المُمَلَّس**)، **الراغب**: المارِدُ والمَرِيدُ من شياطينِ الجنِّ والإنسِ: المُتعرِّي منَ الخيراتِ، من قولهم: شَجَر أمرَدُ: إذا تَعرّى من الوَرَق. ومنه قيلَ: رَمْلَةٌ مَرْداءُ: إذا لم

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٨٢.

(٢) لأن العرب تهمزُ ما لا يُهمَزُ تشبيهًا بما يهمزُ. انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٠.

(٣) في (ف): «العربية»، ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

السّلامُ أمرَ قبلَ قدومِها فبُنِيَ له على طريقِها قصرٌ من زُجاجٍ أبيض، وأجرى من تحتِه الماء، وأُلقيَ فيه من دوابِّ البحرِ السَّمكُ وغيرُه، ووُضعَ سريرُه في صدرِه، فجلسَ عليه، وعكفَ عليهِ الطَّيْرُ والجنُّ والإنس، وإنّما فعل ذلك ليزيدَها استعظاماً لأمرِه، وتحقُّقاً لنُبُوَّتِه، وثباتاً على الدِّين.

وزعموا أنَّ الجنَّ كرهوا أن يتزوَّجَها فتُفضيَ إليه بأسرارِهِم؛ لأنّها كانت بنتَ جِنِّيّة. وقيل: خافوا أن يُولَدَ له منها ولدٌ يجتمع له فطنةُ الجنِّ والإنس، فيخرجون من مُلكِ سليمانَ إلى مُلكٍ هو أشدُّ وأفظع، فقالوا له: إن في عقلِها شيئا، وهي شعراءُ السّاقَيْن، ورِجْلُها كحافرِ الحِمار؛ فاختبَرَ عقلَها بتنكيرِ العرش، واتَّخذَ الصَّرحَ ليتعرَّفَ ساقَها ورِجْلَها، فكشفتْ عنهُما فإذا هي أحسنُ النّاسِ ساقاً وقَدَماً؛ إلا أنّها شعراء، ثمّ صرفَ بصرَه وناداها: ﴿إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ﴾ وقيل: هي السَّببُ في اتِّخاذِ النُّورة: أمر بها الشَّياطِينَ فاتَّخَذُوها، واستَنْكَحَها سليمانُ عليه السّلام، وأحبَّها وأقرَّها على مُلكِها، وأمر الجِنَّ **فبَنَوا لها سَيْلَحينَ** وغُمْدان، يزورُها في الشَّهرِ مرّة، فيقيمُ عندَها

تُنبِتْ شيئًا. ومنه: الأمرَدُ؛ لتَجرُّدِه منَ الشَّعْرِ، و﴿صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ﴾[النمل:٤٤] من قولهم: شَجرةٌ مَرْداءُ، وكأنَّ المُمَرَّدَ إشارةٌ إلى قول الشاعر:

في مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنيانُــــه　　　يَزِلُّ عنه ظُفُرُ الطّائِرِ[1]

قولُه: (**فبَنَوا لها سَيْلَحِين**)، المغرب: وأما السَّيْلَحُونَ فهو مدينةٌ باليمن[2].

وقول الجوهري: سَيْلَحُون قريةٌ، والعامَّةُ تقولُ: سالحونُ، فيه نظرٌ، وأما غُمْدان ففي «النِّهاية»: بضمِّ الغين، وسُكونِ الميم؛ البناءُ العظيمُ[3]، بناحية صنعاءِ اليمنِ، قيل: هو من بناء سليمانَ عليه السَّلام.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٦٤-٧٦٥. وانظر البيت في «ديوان الأعشى» ص٩٦.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٠٧).

(٣) في (ط): «الصغير»، وهو خطأ.

ثلاثةَ أيّام، وولَدَتْ له. وقيل: بل زوَّجَها ذا تُبَّع مَلِكَ هَمْدان، وسلَّطه على اليمن، وأمر زَوْبَعَةَ أميرَ جنِّ اليمنِ أن يُطيعَه، فبنى له المصانِع، ولم يزل أميراً حتّى مات سُليمان.

﴿ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾: تريد: بكُفْرِها فيما تقدَّم، وقيل: حَسِبتْ أنّ سليمانَ عليهِ السّلامُ يُغرِقُها في اللُّجّةِ فقالت: ظلمتُ نفسي بسُوءِ ظنِّي بسُليمانَ عليه السَّلام.

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ۞ قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ٤٥-٤٦]

وقُرِئ: ﴿أَنُ ٱعْبُدُواْ﴾، بالضَّمِّ على إتباعِ النُّونِ الباء. ﴿فَرِيقَانِ﴾: فريقٌ مؤمنٌ وفريقٌ كافِر. وقيل: أريدَ بالفريقَيْنِ صالحٌ عليه السَّلامُ وقومُه قبلَ أن يُؤمنَ منهم أحد. ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ يقولُ كلُّ فريقٍ: الحقُّ معي. السَّيِّئةُ: العُقوبة، والحسنةُ: التَّوبة، فإن قلت: ما معنى استعجالِهم بالسَّيِّئةِ قبلَ الحسنة؟ وإنّما يكونُ ذلك إذا كانتا مُتَوَقَّعَتَيْن إحداهُما قبلَ الأُخرى؟ قلت: كانوا يقولونَ لجهلِهم: إنّ العُقوبةَ الّتي يَعِدُها صالحٌ عليه السَّلام إن وقعتْ على زعمِه، تُبْنا حينئذٍ واستَغْفَرْنا؛ **مُقدِّرين أنّ التَّوبةَ** مقبولةٌ في ذلك الوقت. وإن لم تقع؛ فنحنُ على ما نحنُ عليه، فخاطَبَهُم صالحٌ عليهِ السَّلامُ

قولُه: (ذا تبع)؛ أي: زوَّجها سليمانُ من ذِي تُبَّع.

الأذْواء: ملوكُ اليمنِ من قُضاعةَ، المُسمَّون بذِي يَزَنٍ وذِي نواسٍ.

قولُه: (مُقدِّرين أنّ التَّوبةَ)، حالٌ من قوله: «يقولون» حاصلُ السُّؤالِ أنّ الاستعجالَ بإحدى العِدَتَينِ قبلَ الأخرى إنما يَصحُّ إذا اعتَقَدُوهما وتَوقَّعُوهما، والقومُ كَفَرة.

وتلخيصُ الجوابِ: أن السيِّئةَ التي هي العقوبة، والحَسَنةَ التي هي التَّوبة، لم تَكُونا ثابتتين عندَهما، فقدَّروهما على قول صالحِ عليه السلام، فخاطَبهم نبيُّ الله على حَسْب اعتقادِهم.

على حَسْبِ قولِهم واعتقادِهم، ثمّ قال لهم: هلّا تستغفرون اللهَ قبلَ نُزُولِ العذاب؟ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ تنبيهاً لهُم على الخطأ فيما قالوه؛ وتجهيلاً فيما اعتقدوه.

[﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ ٤٧]

وكان الرَّجُلُ يخرجُ مسافِراً فيمرُّ بطائرٍ فيزجُرُه، فإن مرَّ سانِحاً تيمَّن، وإن مرَّ بارِحاً تشاءم، فلمّا نسبُوا الخيرَ والشَّرَّ إلى الطّائر، استُعِيرَ لما كان سببَهُما من قَدَرِ الله

قولُه: (تَنبيهًا لهم على الخطأ فيما قالوه وتَجهيلًا فيما اعتَقَدُوه)، أنكَر أوّلًا بقوله: ﴿لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ﴾، قولَهم: إنّ العقوبةَ إن وَقَعت تُبْنا حينئذ، ثمَّ نَبَّهَهُم بقوله: لولا تَستغفرون الله على خَطَئِكُم[1]، وأنّ الاستغفارَ إنّما ينفعُ قبلَ نُزولِ العذابِ، وأنّ ذلك الاعتقادَ إنّما صَدَر منَ الجهلِ.

قولُه: (فإن مرَّ سانحًا)، الجوهريُّ: السَّنيحُ [والسانِحُ][2]: ما وَلاّكَ مَيامِنَه من ظَبْيٍ أو طائرٍ أو غيرِهما، وبَرَح الظَّبْيُ بروحًا[3]. إذا وَلاّك مَياسِرَه يمرُّ من مَيامِنِكَ إلى مَياسِرِكَ، والعرب تَتَطيَّر بالبارِح، وتتفاءَلُ بالسّانح؛ لأنّه لا يُمكِنُك أن تَرْمِيَه حتّى تنحرف.

قولُه: (استُعير لما كان سَببهما من قَدَر اللّـهِ)، أي: استُعير للذي كان سَببَ الخيرِ والشَّرِّ، وهو قَدَرُ الله وقِسْمَتُه، يعني: استُعير لِقَدَرِ الله وقِسمتهِ لفظُ الطائر؛ لأنّ السَّببَ في تحصيلِ الخير والشَّرِّ حقيقةً هو قَدَرُ الله، وأنّ السانحَ والبارِح ـ كما زَعموا ـ إن دلّا على حُصولهما فهُما أيضًا مُسبَّبان عن تَقدير اللّـهِ، فأطلَقُوا المُسبَّب وهو الطائرُ على السَّبب، وهو قَدَر الله وقِسْمَتُه، وقالوا: طائرُ الله لا طائرُكَ، ويجوز أن يكونَ أسلوبُ الآيةِ والاستشهادِ من باب المُشاكَلَةِ لا الاستعارةِ.

(١) في الأصول الخطية: «خطئهم»، ولا يستقيم.

(٢) زيادة من «الصحاح» للجوهري، مادة (سنح).

(٣) كذا في النسخ الخطية. والذي ذكره الجوهري في «الصحاح» (سنح): سَنَح لي الظَّبْيُ يَسْنَحُ سُنوحاً: إذا مرَّ مِن مياسِرِك إلى ميامِنك. انتهى. وهو الأشبهُ بالصواب. قلت: البارح: ما ولّاك مياسَره، وهو ممّا كانت تتشاءم به العرب في جاهليتها، ثم أبطلَه الإسلام بإبطالِ التطيُّرِ والتشاؤم.

وقِسْمَتِه: أو من عَمَلِ العبدِ الّذي هو السَّببُ في الرَّحمةِ والنِّقمة. ومنه قالوا: طائِرُ الله لا طائِرُك، أي: قَدَرُ الله الغالبُ الّذي يُنْسَبُ إليه الخيرُ والشَّرّ، لا طائِرُك الّذي تتشاءَمُ بـه وتتيمَّن، فلمّا قالوا: اطَّيَّرْنا بكُم، أي: تشاءمنا؛ وكانوا قد قُحِطُوا. ﴿قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أي: سببُكم الّذي يجيءُ منه خيرُكم وشرُّكم عندَ الله، وهو قَدَرُه وقِسْمَتُه، إن شاءَ رزقَكُم وإن شاءَ حَرَمَكم. ويجوزُ أن يريد: عملُكم مكتوبٌ عندَ الله، فمنه نزل بكم ما نزل؛ عقوبةً لكم وفِتْنة. ومنه قولُه: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ [يس: ١٩]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

وقُرِئ: ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾، على الأصل. ومعنى: تطيَّر به: تشاءم به. وتطيَّرَ منه: نَفِر منه. ﴿تُفْتَنُونَ﴾ تُختبَرُون، أو تُعَذَّبون، أو يفتِنُكُم الشّيطانُ بوَسْوَستِه إليكُم الطِّيَرَة.

[﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ * قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ * وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ * فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ ٤٨-٥٣]

المدينةُ: الحِجْر. وإنّما جازَ تمييزُ التِّسعةِ بالرَّهْطِ لأنّه في معنى الجماعة، فكأنّه قيل:

قولُه: (أو مِن عَمَلِ العبدِ)، عطفٌ على «من قَدَر اللّـه» وهو من قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]. فقولُه: «ويجوزُ أن يُريدَ: عَملكُم مكتوبٌ عندَ اللّـهِ» مُتفرِّعٌ على هذا الوجه، وعند أهل السنَّة عملكم مكتوب عند الله ومقدَّرٌ من عندِه.

قولُه: (المدينةُ: الحِجْر)، الراغب: الحِجْرُ: ما سُوِّرَ بالحجارةِ، وبه سُمِّيَ حِجْرُ الكَعبةِ وديارُ ثَمود[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٢٠.

تسعةُ أنفُس. والفرقُ بينَ الرَّهْطِ والنَّفَر: أنَّ الرَّهْطَ من الثَّلاثةِ إلى العَشَرَة، أو من السَّبعةِ إلى العَشَرَة. والنَّفَرُ من الثّلاثةِ إلى التِّسعة، وأسماؤُهم عن وهْب: الهُذَيل بن عبدِ ربّ، غُنْمُ بنُ غُنْم، رِئابُ بن مِهْرَج، مِصْدَعُ بنُ مِهْرَج، عُمَيْرُ بنُ كُرْدُبة، عاصمُ ابنُ مَخْرَمة، سُبَيْطُ بنُ صَدَقة، سمعانُ بن صَفِيّ، قُدارُ بنُ سالِف. وهُم الّذين سَعَوا في عَقْرِ النّاقة، وكانوا عُتاةَ قَوْمِ صالحٍ عليهِ السَّلام، وكانوا من أبناءِ أشرافِهم.

﴿وَلَا يُصْلِحُونَ﴾؛ يعني: أنّ شأنَهم الإفسادُ البَحْتُ الّذي **لا يُخْلَطُ بشيءٍ من الصَّلاح**؛ كما ترى بعضَ المُفسِدِين قد يَنْدُرُ منه بعضُ الصَّلاح. ﴿تَقَاسَمُوا﴾ يُحتمَلُ أن يكونَ أمراً وخبراً في محلِّ الحالِ بإضمارِ قد، أي: قالوا مُتَقاسِمِين: وقُرِئَ: (تقسَّموا) **وقُرِئَ: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالتاء والياء والنُّون،** ....

قولُه: (**لا يُخْلَطُ بشيءٍ منَ الصَّلاح**)، الراغب: الصَّلاحُ ضِدُّ الفسادِ، وهما مُخْتصّانِ في أكثر الاستعمال بالأفعالِ، وقُوبل في القرآن تارةً بالفسادِ، وتارةً بالسَّيِّئةِ، قال تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، والصُّلْحُ يَختصُّ بإزالة النِّفارِ، وإصلاحُ اللّهِ تعالى الإنسان تارةً يكون بخَلْقِه إيّاه صالحًا، وتارةً بإزالة ما فيه من فسادٍ مِن بعدِ وُجودِه، وتارةً يكون بالحُكم له بالصَّلاح ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١]، أي: **المُفْسِدُ يُضادُّ الله تعالى في فعلِه، فإنه يُفسِدُ، واللهُ تعالى يتحرَّى في جميع أحوالِه[1] الصَّلاحَ، فهو إذن لا يُصلِحُ عملَه.**

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، بالتاء والياء [والنُّون]**)، بالياء التَّحتاني: شاذَّةٌ[2]، وبالتاء: حمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالنُّون[3].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «مفردات القرآن»: «أفعاله».

(٢) وقرأ بها مجاهد كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٠.

(٣) وحُجَّةُ مَنْ قرأ بالتاءِ أنّه جعل «تقاسموا» أمراً أيضاً فكأنه قال: احلفوا لتفعلُنّ، فكأنّه أخرج نفسَه من اللفظ، والنون أجوَدُ. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٣١.

فـ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ مع النُّونِ والتّاء؛ يَصِحُّ فيه الوجهان. ومع الياء لا يَصحُّ فيه إلّا أن يكونَ خبرا. **والتقاسُم**، والتَّقَسُّم: كالتَّظاهُر، والتَّظَهُّر: التّحالف. والبَيَات: مباغتةُ

قولُه: (فـ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ مَعَ النُّونِ والتّاءِ؛ يَصِحُّ فيه الوَجْهانِ)؛ أي: الأمرِ والخبرِ، يعني: تقاسَمُوا إذا كان أمرًا فـ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بالنُّون، جوابٌ له؛ لأنّ هذه الألفاظَ التي تكونُ من ألفاظِ القَسَم تُتَلقّى بها تُتَلقّى به الأيمانُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩]، والمعنى: احلِفُوا لَنُـبَيِّـتَنَّه، وبالتاء الفوقانية: احلِفُوا لَتُبَيِّتُنَّه أنتُم، وعلى هذا الخبرُ.

وأما إذا كان الخبرُ مع الياء، فمعناه: قالوا: لَنُبَيِّتَنَّه مُتَقاسِمينَ، كقولك: حَلَف بالله لَيفعَلَنَّ؛ بالياء التحتانيّ، وأمّا قولُه: مع الياء، لا يَصحُّ فيه إلا أن يكونَ خَبَرًا، فعُلِّل بأنّ الياءَ للغَيبة، والأمرَ للمُخاطَبِ، ولا معنى لقوله: احلفوا لَيُبَيِّتُنَّه، وقدَّر بعضُهم: لِيُقْسِم بعضُكم بعضًا لَيُبَيِّتُنَّه.

وقال صاحب «الكشف»: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾[النمل: ٤٩]، يجوز أن يكون أمرًا، أَمَر بعضُهم بعضًا بالتقاسُم على التَّبييتِ[١].

وقال الزَّجاجُ: فمَن قرأ بالتاء فكأنّه قال: احلِفُوا لَتُبَيِّتُنَّه، كأنّه أخرجَ نفسَه منَ اللَّفظِ، ويجوزُ أن يكونَ قد أدخلَ نفسَه في التاءِ؛ لأنه إذا قال: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾[النمل: ٤٩] فقد قال: تَحالَفُوا، فلا يُخرِجُ نفسَه منَ التَّحالُفِ، ومَن قرأ بالياء، فالمعنى: قالوا: لَنُبَيِّتَنَّهُ مُتقاسِمينَ، وكان هؤلاء تحالُفوا أن يُبَيِّتُوا صالحًا ويَقتلوه وأهلَه في بياتِهم، ثم يُنكرون عندَ أولياءِ صالحٍ أنّهم شَهدوا مَهلِكَه ومَهْلِكَ أهلِه، ويَحلِفونَ أنّهم لَصادقونَ، فهذا مَكْرٌ عَزموا عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠][٢].

قولُه: (والتقاسُمُ)، مبتدأٌ، والخبرُ: «التَّحالُفُ».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠١٢).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٣-١٢٤).

العدوَّ ليلاً. وعن الإسكندرِ أنه أُشِيرَ عليهِ بالبياتِ فقال: ليس من آيِينِ المُلوكِ استِراقُ الظَّفَر، وقُرِئَ: ﴿مَهۡلِكَ﴾ بفتح الميم واللّام وكسْرِها من (هَلِكَ)، و(مُهْلَك) بضمّ الميم من أهلَك. ويُحتملُ المَصدَرُ والزّمانُ والمكان، فإن قلت: كيف يكونون صادقين وقد جحدُوا ما فعلُوا، فأتَوا بالخَبَرِ على خِلافِ المُخْبَرِ عنه؟ قلت: كأنّهمُ اعتقدوا أنّهم إذا بيَّتوا صالحاً وبيّتُوا أهلَه؛ فجمعوا بينَ البياتَيْنِ، ثمّ قالوا: ما شهِدْنا مُهلَكَ أهلِه، فذكروا أحدَهُما؛ كانوا صادقين، لأنّهم فعلوا البياتَيْنِ جميعاً لا أحدَهُما، **وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكَذِبَ قبيحٌ عندَ الكفرةِ الّذينَ لا يعرِفُونَ الشَّرعَ ونواهِيَه ولا تخْطُر**

قولُه: (**وقرئ: ﴿مَهۡلِكَ﴾ بفَتْح الميمِ واللّام وكَسرِها**)، أبو بكر: «مَهلَك»، بفَتح الميمِ واللّامِ، وحَفصٌ: بفَتح الميمِ وكَسْرِ اللّامِ، والباقون: بضَمِّ الميمِ وفَتْحِ اللّامِ[١].

قال أبو البقاء: (مُهلَك) ـ بفَتح اللّامِ، وضَمِّ الميم ـ فيه وَجهانِ، أحدُهما: هو مصدرٌ بمعنى الإهلاكِ، نحو: المُدْخَل. والثاني: هو مفعولٌ؛ أي: لِـمَن أُهلِكَ، أو لِـمَا أُهلِكَ منها، ويُقرأُ بفَتحِها، وهو مصدرُ: هَلَك يَهلِكُ، ويُقرأُ بفَتْح الميمِ، وكَسرِ اللّامِ، وهو مصدرٌ أيضًا، ويجوزُ أن يكونَ زمانًا، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ، أو إلى المفعولِ على لغةِ مَن قال: هَلَكتُه أُهلِكُه، والمَوعِدُ: زمانٌ[٢].

وفي الحواشي: والأعرَفُ في المصدرِ الفتحُ، والكسرُ قليلٌ، والكسرُ جاء في المكانِ مثل: المَرْجِعِ، قيل: المَهلِك والمَرجِعُ والمحِيصُ، والمكِيلُ أربعةٌ لا يُوجد لها خامسٌ.

قولُه: (**وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكَذِبَ قَبيحٌ عند الكَفَرةِ الذين لا يَعرفون الشَّرعَ ونَواهِيه**)، قال صاحبُ «الانتصاف»: حيلتُه لِتَصْحيحِ قاعدةِ التَّحسينِ والتَقْبيحِ بالعَقلِ قريبٌ من حِيلَتِهم التي سَمّاها اللهُ تعالى مَكْرًا، وغَرضُه أن يَستشهدَ على صحَّةِ مَذهبِه، وأنّى

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣١.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٣) قاله في تفسير قوله تعالى ﴿وَجَعَلۡنَا لِمَهۡلِكِهِم مَّوۡعِدٗا﴾ [الكهف: ٥٩].

ببالِهِم. ألا ترى أنّهم قصدوا قَتْلَ نبيِّ الله، ولم يرضَوا لأنفسِهم بأن يكونوا كاذِبِينَ حتّى سَوَّوا للصِّدقِ في خَبَرِهِم حيلةً يتفصَّون بها عن الكَذِب. مكرُهم: ما أخفَوه من تدبيرِ الفَتْكِ بصالحٍ عليهِ السّلامُ وأهلِه. ومَكْرُ الله: إهلاكُهم من حيثُ لا يشعرون. شُبِّهَ بمَكْرِ الماكِرِ على سبيلِ الاستِعارة. رُوِيَ أنّه كان لصالحٍ مسجدٌ في

يَتِمُّ له ذلك وهم كاذبون، فإنّ مَن فَعَلَ الأمرَينِ، وجَحَد أحدَهما فلا مِرْيَةَ في فِرْيَتِه، وإنّما تَتِمُّ الحِيلَةُ لو فَعَلوا أمرًا، وادّعى عليهم فِعْلَ أمرَينِ فجَحَدوا المجموعَ، فلم تختلفْ العلماءُ في أنّ من حَلَفَ أن لا أضربَ زيدًا، فضرَبَ زيدًا وعمرًا كان حانثًا، بخلاف مَن حَلَفَ أن لا أضربَ زيدًا أو عَمرًا، فضرَبَ زيدًا، فهو مَحَلُّ خلافِ العلماءِ في الحِنْثِ وعَدَمِه[1].

وقال صاحب «التقريب»: لعلَّ المرادَ: ما شَهِدْنا مَهْلِكَ أهلِه وحدَه، وإلّا فمَن شَهِدَ البَياتيْنِ فقد شَهِدَ أحدَهُما.

وقال القاضي: ما شَهِدْنا مَهلِكَ أهلِه فَضْلًا أن تولَّينا إهلاكَهُم، ونَحْلِفُ: ﴿إِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾، أو: والحالُ ﴿إِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ فيما ذَكَرْنا؛ لأنّ الشاهدَ للشيءِ غيرُ المباشرِ له عُرْفًا، أو: لِأنّـا ما شَهِدْنا مَهْلِكَهم وحدَه بل مَهلِكَه ومَهلِكَهم، كقولك: ما رأيت ثَمَّةَ رجلًا بل رِجْلينِ[2].

وقلت: التَّقديرُ الأوَّلُ، وهو: نَحْلِفُ إنّا لَصادقون؛ كما نَصَّ عليه الزَّجاجُ؛ ليكونَ عطفًا على ﴿مَا شَهِدْنَا﴾ يَدخُل في حيِّزِ التَّقاسُمِ أولى وأوجَهُ، فلا يلزمُ صِدْقُهم، ولا يحتاجُ إلى تلك التَّكلُّفاتِ، وعليه قولُ إخوةِ يُوسفَ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢].

قولُه: (يتفصَّوْنَ بها)، الجوهريُّ: يقال: تَفصّى الإنسانُ: إذا تخلَّص منَ المَضِيق والبَلِيَّةِ.

قولُه: (شُبِّهَ بمَكْرِ الماكِرِ على سَبيلِ الاستعارَةِ)، التَّمثيليَّةِ، شُبِّهَ إهلاكُ اللّـهِ إيّاهم،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧١).

الحِجْر في شِعْبٍ يُصَلّي فيه، فقالوا: زعَمَ صالحٌ أنّه يفرُغ منّا إلى ثلاث، فنحنُ نفرُغُ منه ومن أهلِه قبلَ الثَّلاث. فخرجوا إلى الشِّعْبِ وقالوا: إذا جاءَ يُصَلّي قتلناه، ثمّ رجعنا إلى أهلِه فقتلناهم، فبعثَ اللهُ صخرةً من الهَضْبِ حِيالَهم، فبادروا، فطَبَّقتِ الصَّخرةُ عليهم فَمَ الشِّعْب. فلم يَدْرِ قومُهم أينَ هم، ولم يَدروا ما فُعِلَ بقومِهم، وعذَّبَ اللهُ كلًّا منهم في مكانِه، ونجّى صالحاً ومن معه. وقيل: جاءُوا باللَّيلِ شاهرِي سُيُوفِهم، وقد أرْسَلَ اللهُ الملائكةَ ملءَ دارِ صالحٍ فدمغوهم بالحِجارة: يَرَونَ الحِجارةَ ولا يَرَوْنَ رامياً. ﴿إِنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ استئناف. ومن قرأ بالفتحِ رفعه؛ بدلاً من العاقِبة، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: هي تدميرُهم. ....

وهم لا يشعرون، بفِعْل مَن يُريد مَكْروهَ صاحِبه، ويُزاوِلُ إيصالَ[1] الضرَّر إليه وهو لا يشعرُ، وإنما اختار الاستعارةَ على المُشاكَلَةِ؛ لقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٧]؛ إذ لَولاه لَكانَ مُشاكلةً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قولُه: (في شِعْبٍ)، الشِّعبُ ـ بالكَسر ـ: ما انفلَجَ بينَ الجبَلَين، وقيل: الطَّريقُ في الجَبَلِ، والجمعُ: شِعابٌ، وفي المَثَل: شَغَلَت شِعابي جَدْوايَ؛ أي: شغلت كَثْرةُ المؤُونةِ عطائي عن النّاسِ[2].

قولُه: (من الهَضْبِ)، الهَضَبةُ: الجبل المُنبَسِطُ على وَجْهِ الأرضِ، والجمعُ: هِضابٌ، وهِضَبٌ. قاله الجوهريُّ.

قولُه: (مَن قرأ بالفَتح)، الكُوفيُّون: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾، بفَتْح الهمزةِ، والباقون: بكَسْرِها[3].

---

(١) قوله: «إيصال» سقط من (ط).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٢.

أو نَصَبَهُ على معنى: لأنّا. أو على أنّه خبرُ كان، أي: كان عاقبةُ مكرِهِمُ الدّمار. ﴿خَاوِيَةً﴾ حالٌ عَمِلَ فيها ما دلَّ عليه (تلك). وقرأ عيسى بنُ عمر: (خاويةٌ) بالرَّفع على خبرِ المبتدإِ المحذوف.

[﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ ٥٤ – ٥٥]

واذكر لوطاً أو وأرسَلْنا لُوطاً لِدلالةِ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ عليه. و﴿إِذْ﴾ بَدَلٌ على الأوَّل؛ ظَرْفٌ على الثّاني. ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ من بصَرِ القَلْب، أي: تعلمون أنّها فاحشةٌ لم تُسْبَقُوا إليها، وأنّ اللهَ إنّما خلقَ الأُنثى للذَّكَرِ ولم يَخْلُقِ الذَّكَرَ للذكر، ولا الأنثى للأُنثى، فهي مضادَّةٌ لله في حِكْمَتِه وحُكْمِه، وعِلْمُكُم بذلك أعظمُ لذُنُوبِكم وأدْخَلُ في القُبْحِ والسَّماجة. وفيه دليلٌ على أنّ القبيحَ من الله أقبحُ منه من عبادِه؛ لأنّه أعْلَمُ العالِمِينَ وأحكمُ الحاكِمين. أو تُبْصِرونَها بعضُكُم من بعض، لأنّهم كانوا في نادِيهم يرتَكِبُونها مُعالِنين بها، لا يتَستّرُ بعضُهم من بعضٍ خلاعةً ومَجانة، وانهماكاً في

قولُه: (أو نَصبَه على معنى: لأنا)، أي: منصوبًا على أن يكون مفعولًا له على حذف اللّامِ، وهي لامُ العاقِبَة.

قولُه: (لدلالة ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ [النمل: ٤٥] عليه)، يُريد أنّ قصَّةَ لُوطٍ مَعطوفةٌ على قِصَّةِ ثَمودَ، وقد ذكر في فاتحتها: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ فيُقدَّرُ لها مِثْله، و﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ ظَرْفٌ، ولا يجوز أن يكونَ بَدَلًا، إذْ لا يَستقيمُ «أرسلنا» وَقْتَ قولِه.

قولُه: (خَلاعةً)، الأساس: ومنَ المجازِ: خَلَع فلانٌ رَسَنَه وعِذارَه، فعَدا على النّاسِ بِشَرِّه.

قولُه: (ومَجانَةً)، الجوهريُّ: المُجُون: أن لا يُبالي الإنسانُ ما صَنَع، وقد مَجَنَ بالفتح يَمجُنُ مُجُونًا، ومَجانَةً فهو ماجِنٌ، والجمع: المُجّانُ.

قولُه: (وانهماكًا)، يقال: انهَمَكَ الرَّجلُ في الأمر: لَجَّ وَجَدَّ.

المعصية، وكأنَّ أبا نُواسٍ بنى على مذهَبِهم قولَه:

وبُحْ باسْمِ مَا تَأتي وذَرنِي مِن الكُنَى ... فَلا خَيرَ في اللَّذَّاتِ مِن دُونِهَا سِترُ

أو: تبصرونَ آثارَ العُصاةِ قبلَكُم وما نزل بهم. فإن قلت: فسَّرْتَ تُبصِرون بالعِلْم، وبعدَه ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾؛ فكيف يكونون عُلماء جهلاءَ؟ قلت: **أراد: تفعلون فِعْلَ الجاهِلِين بأنّها فاحشةٌ مع عِلْمِكم بذلك**. أو تجهلونَ العاقِبة. أو أرادَ

قولُه: (**وبُحْ باسمِ مَن تَهْوى**)[1]، البيت، قبله:

ألا فاسقِني[2] خمرًا وقُلْ لي هي الخمرُ ... ولا تَسـقِني سِرًّا إذا أمكَنَ الجَهْرُ[3]

البَوْحُ: ظُهورُ الشيءِ، يُقال: باحَ ما كَتمَه؛ أي: ظَهَر، وباح به صاحبُه، أي: أظهَرَه، يقال: كَنّى فلانٌ عن أمرٍ يعني: إذا تكلم بغيرِه ممّا يستدل به عليه، كما أنّ الله سبحانه وتعالى كَنّى عن الجِماعِ بالمَسِّ والغِشْيانِ؛ لأنّه حَيِيٌّ كريمٌ.

قولُه: (**أراد: تَفعلونَ فِعْلَ الجاهلينَ بأنّها فاحشةٌ مع عِلْمِكُم بذلك**)، هذا الجوابُ غيرُ مَرضِيٍّ تأْباهُ كلمةُ الإضرابِ، بل إنّه تعالى لـمّا أنكَرَ عليهم فِعْلَهم على الإجمالِ، وسمّاه فاحشةً، وقيَّده بالحال المُقرِّرةِ لجهة الإشكالِ تَتْمِيمًا للإنكار بقوله: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ أراد مزيدَ ذلك التَّوبيخِ والإنكارِ، فكَشَف عن حقيقة تلكَ الفاحشةِ مفصَّلًا، وصرَّح بذكر الرِّجال مُحلًّى بلام الجِنْسِ، مشيرًا به إلى أنّ الرُّجُوليَّـةَ مُنافيةٌ لهذه الحالةِ، وقيَّده بالشَّهوة التي هي أخَسُّ أحوالِ البَهيميّة.

وقد تقرَّر عند ذَوِي البصائرِ أنّ إتيانَ النِّساءِ لمجرَّدِ الشَّهوةِ مُستَرْذَلٌ، فكيف بالرِّجال! وضَمَّ إليه «مِن دُون النِّساءِ»، وأذِنَ له بأنّ ذلك ظلمٌ فاحشٌ، ووَضْعٌ للشيء في غير

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط): «باسم ما تهوى»، وفي الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع: «باسم ما تأتي».

(٢) في (ف): «اسقتني»، وهو خطأ.

(٣) «ديوان أبي نواس» ص٢٨.

بالجَهْلِ السَّفاهةَ والمجانةَ الّتي كانوا عليها. فإن قلت: ﴿تَجْهَلُونَ﴾ صفةٌ لقوم، والموصوفُ لفظُهُ لفظُ الغائب، فهلّا طابَقَتِ الصِّفةُ الموصوفَ فقُرِئَ بالياءِ دونَ التّاء؟ وكذلك ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾؟ قلت: اجتمعتِ الغَيبةُ والمُخاطَبة، فغُلِّبَت المُخاطَبة؛ لأنها أقوى وأرسخُ أصلاً من الغَيبة.

[﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ * فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ ٥٦-٥٨]

وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ»، بالرَّفْع. والمشهورُ أحسنُ. ﴿يَتَطَهَّرُونَ﴾ يتنزَّهُون عن القاذوراتِ كُلِّها، فيُنْكِرون هذا العملَ القَذِر، ويُغيظُنا إنكارُهم. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: هو استهزاء. ﴿قَدَّرْنَٰهَا﴾ قدَّرْنا كونَها. ﴿مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: كقولِه: ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٦٠] **فالتّقديرُ واقعٌ على الغبورِ في المعنى.**

مَوضِعِه، ثم أضرَبَ عنِ الكلِّ بقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾؛ أي: كيف يُقال لمن يرتكبُ هذه الشَّنعاء: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾؟! فأولى حَرْفَ الإضرابِ ضَميرَ ﴿أَنتُمْ﴾ وجَعلَهم قومًا جاهلينَ، والتفَت في ﴿تَجْهَلُونَ﴾ مُوبِّخًا مُعَيِّرًا[(١)].

قولُه: (**وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ» بالرَّفع**)، قال ابنُ جِنّي: والحَسَنُ أيضًا، والنَّصبُ أقوى بأن يُجعل اسم «كان» قوله ﴿أَن قَالُوٓاْ﴾ لِشَبَهِ «أنْ» بالمُضْمَرِ من حيث كانت لا تُوصف، كما لا يُوصَفُ المُضمَرُ، والمُضمرُ أعرفُ من هذا المُظْهَر[(٢)].

قولُه: (**فالتَّقدير واقعٌ على الغبُورِ**)، أي: قَدَرُ اللّهِ وقضاؤه واقعٌ على الغُبُورِ؛ أي: كَونِها من زُمْرةِ الباقينَ في العذابِ؛ لأنّ الذَّواتَ لا تُعدَّدُ. قال الواحديُّ: جَعلْنا تقديرَنا وقضاءَنا عليها أنّها منَ الباقينَ في العذاب[(٣)].

---

(١) في (ف): «ومُعْتَبِراً»، وليس بشيء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٤١).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٨١).

[﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٥٩]

أمَرَ رسُولَه ﷺ أن يتلُوَ هذه الآياتِ النّاطقةَ بالبراهينِ على وَحدانيَّتِهِ وقُدْرتِه على كُلِّ شيءٍ وحِكْمَتِه، وأن يَسْتَفْتِحَ بتحميدِه والسّلامِ على أنبيائِه، والمُصطَفَينَ من عبادِه. وفيه تعليمٌ حَسَن، وتوقيفٌ على أدبٍ جميل، وبَعْثٌ على التَّيمُّنِ بالذِّكْرَيْن، والتَّبرُّكِ بهما، والاستِظهارِ بمكانِهما على قَبُولِ ما يُلقى إلى السَّامِعين وإصغائِهم إليه، وإنزالِه من قلوبِهِمُ المَنْزِلةَ الّتي يبغيها المُسمِع. ولقد توارثَ العُلماءُ والخطباءُ والوُعّاظُ كابراً عن كابرٍ هذا الأدب، فحمِدوا اللهَ عزَّ وجلّ، وصلَّوا على رسولِ الله ﷺ أمامَ كُلِّ عِلْمٍ مُفاد، وقبلَ كُلِّ عِظَةٍ وتذكِرة، وفي مُفْتَتَحِ كُلِّ خُطبة، وتَبِعَهم المُترسِّلون؛ فأجْرَوا عليهِ أوائلَ كُتُبِهم في الفتوحِ والتّهاني، وغيرِ ذلك من الحوادثِ الّتي لها شأن. وقيل: **هو متَّصلٌ بما قبلَه**، وأمرٌ بالتَّحميد على الهالِكِينَ من كُفّار الأُمم، والصّلاةِ على الأنبياءِ عليهمُ السَّلامُ وأشياعِهمُ النّاجِين. وقيل: هو خطابٌ للوطٍ عليهِ السَّلام، **وأن يَحْمَدَ اللهَ على هلاكِ كُفّارِ قومِه**، ويُسلِّمَ على من اصطفاهُ اللهُ ونجّاه من هَلَكَتِهِم وعَصَمَهُ من ذُنُوبِهم. ....

قولُه: (**وقيل: هو متّصلٌ بما قبلَه**)، عطفٌ على قولِه: «أمَرَ رسولَ اللّـهِ ﷺ» يعني: قولَه: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إمّا اقتضابٌ، وهو أن يَقْتَضِبَ خُطْبةً، ويجعلَها تَحميدةً لتلاوتِه الآياتِ الناطقةَ بالبَراهينِ، وهي قولُه: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ الآياتِ، أو تَخلُّصٌ؛ أي: جعل التَّحميد على الهالكينَ من كفّارِ الأُمم، والصَّلاة على الأنبياءِ وأشياعِهم ذريعةً إلى الشُّروع في قصَّتِه مع مُشـركي قومِه، وأنّ له ولهم أسوةً بالأنبياء الماضيةِ، والأُممِ الخاليةِ.

قولُه: (**وأن يحمَدَ اللهَ على هَلاك كفّار قومِه**)، كما قال: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: الحمدُ للّـهِ على هَلاكِ الأعداءِ ونجاتِه؛ لأنّه من أجَلِّ النِّعَم، وأجْزَلِ القِسَمِ.

قولُه: (معلومٌ أن لا خيرَ فيما أشرَكُوه) إلى آخرِه، كالتَّعليل للخيْرِ، والنَّفْيُ مُنصَبٌّ على العِلَّةِ والمَعْلُولِ معًا؛ أي: ليس فيه خيرٌ لكي يُوازَنَ به بينَه وبَينَ الله، نحوُه قولُه تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وفيه[1] إشارةٌ إلى أنّ ذلك واردٌ على سبيل الاستدراجِ، وإرخاءِ العَنَانِ لِيَعتَبرُوا حيثُ يراد تَبْكِيتُهم.

الانتصاف: كلامٌ مَرضِيٌّ، ولكن وَضَع مكانَ ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: «خالِقُ كُلِّ خيرٍ» فإنه مذهبٌ قَدَرِيٌّ[2].

وقال الرّاغبُ في «غُرّة التنزيلِ»: قوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بُنِيَت عليه الآياتُ التاليةُ من قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، وتكلَّم أهلُ النَّظَرِ في قولِكَ: هذا أفضلُ مِن هذا، وهذا خيرٌ مِن هذا، فقال بعضُهم: يقال للخير الذي لا شَرَّ فيه، والشَّـرِّ الذي لا خيرَ فيه بالتأوُّل؛ لأنّ الأصلَ في باب: «أفْعَلُ من كذا» التفضيل، فمعنى الآية: أنهم مشغولونَ بعبادة الأوثانِ عن عبادة الرَّحْمٰنِ، وفِعْلُهم يُنبئُ عن أنها تنفعُهم فوق ما يَنفعُهم خالِقُهم، فكأنّهم قالوا: إنّ تلك أنفعُ لهم منه تبارك وتعالى، فقرَّرهم أولًا بقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾؛ أي: إذا عرفتُم بأنّ اللهَ تعالى سَنَّ لكمُ المصالحَ، ويسَّر لكمُ المنافعَ، وأنزل لكمُ المطرَ من فوق، فأنبتَ ما به قِوامُ الناسِ من تَحت، آللهُ أنفعُ لكم أمِ الأوثانُ، فوُضع موضِعَه قولُه: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾؛ أي: احتاجَ مَن يفعلُ هذا إلى عَضُدٍ ومُعينٍ؟! بلِ الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى اللهُ عن ذلك، فهذا موضِعُ ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[3]؛ لأنّ أوَّلَ الذّنوبِ العُدولُ عنِ الحقِّ وردُّه.

---

(١) من قوله: «كالتعليل للخير» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٥).

(٣) في (ح) و(ف): «فهذا من مواقعه»، وفي (ط): «وهو من مواقعه»، دون قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾، وصوّبناه من «درّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٢٣).

....

ثمَّ ثنّى بقوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ فوصف ما بثَّه من قُدرتِه في البَرِّ والبحرِ ممّا به مِساكُ الأرضِ، وخَتمَه بقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، أي: أمعَ اللّـهِ مَن يفعلُ مثلَ فِعْلِه؟! ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما لهم في عبادة الله وإخلاصِها، و[ما][1] عليهم في إشراكِ غيره فيها؛ أي: لو عَلِمُوا ما تَنتهي إليه عَواقِبُ هذَيْنِ لـمَا عَدَلُوا عمّا هو أنفعُ لهم إلى ما هو لهم أضَرُّ.

ثمَّ ثلَّث بقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ﴾، ذَكَّرَهم بها لا يَكادُ يَخلُو منه أحدٌ إذا دُفِعَ إلى شدَّةٍ أن يَضْطَرَّ إلى الانقطاع إلى الله تعالى، وقولُه: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ موضعٌ يَنْسى فيه الإنسانُ سالِفَ شِدَّتِه براهِنِ نِعْمَتِه، ففصَّل بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: ما تَذكَّرون ما مرَّ من دَهرِكُم من بلائكم وشُرورِكم[2].

ثمَّ ربَّع بقوله: ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾، أي: مَنْ يُنَجِّيكُم بهدايتِه وما نَصبَ لكم من آياته بالنُّجوم التي تُعوِّلُون عليها في البحر والبر إذا لم تَهتدوا في الظُّلُماتِ؟ ولـمّا كانت هدايتُه في البحرِ وتَسييرُه الجواري بالرِّيح، ضَمَّ إليه الرِّيحَ الأخرى المُبشِّرَة بالقَطْرِ، فلمّا خَتم الآيةَ التي هي في معناها بقوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤] خَتم هذه بقوله: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ لأنّ المَذكُورينَ في هذه الآية المَذكُورون في تلك.

وأما قولـه: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فكالخاتِـمَةِ والتَّتْمِيم للسَّوابق، ولذلك ضَمَّ مع قولِه: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾؛ أي: مَن يَعْدِلُ ربَّ العالمينَ الذي هذا شأنُه؟ هَلُمُّوا بُرهانَكم وما يَظهرُ في النُّفوس أنّ ما يَقولونَه حقٌّ، وأن ما عَداهُ باطل.

---

(١) زيادة من «درّة التنزيل».

(٢) في النسخ الخطية: «وسرورِكم» بالسين المهملة، وفي «درّة التنزيل»: «وشرِّكم» على الإفراد.

حتّى يوازِنَ بينَه وبينَ من هو خالقُ كُلِّ خيرٍ ومالِكُه، وإنّما هو إلزامٌ لهم وتبكيتٌ وتهَكُّمٌ بحالِهم، وذلك أنّهم آثروا عبادةَ الأصنامِ على عبادةِ الله، ولا يؤثِرُ عاقلٌ شيئاً على شيءٍ إلا لِداعٍ يدعُوه إلى إيثارِه؛ من زيادةِ خيرٍ ومَنْفَعة، فقيل لهم، مع العلمِ بأنّه لا خيرَ فيما آثروه، وأنّهم لم يُؤثِروه لزيادةِ الخيرِ ولكنْ هوًى وعَبَثاً، ليُنَبَّهوا على الخطأِ المُفرِطِ والجَهْلِ المُورِّط، وإضلالِهِمُ التَّمييز، ونبذِهمُ المَعقُول، وليُعَلَّموا أنّ الإيثارَ يَجِبُ أن يكونَ للخيرِ الزّائد. **ونحوُه ما حكاه عن فرعون:** ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] مع علمِه أنّه ليسَ لموسى مثلَ أنهارِه الّتي كانت تجري تحته. **ثمّ عدّد سبحانَه الخيراتِ والمنافعَ الّتي هي آثارُ رحمتِه وفضلِه، كما عدَّدَها في موضعٍ آخرَ**

فقدْ بانَ وَوَضَحَ أنّ كلَّ خاتمةٍ لائقةٌ بمكانها. هذا تَلخيصُ كلامِه[1].

الأساس: نِعمةُ اللّـهِ راهِنةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيء راهِنٌ لك: مُعَدٌّ، وطعامٌ راهِنٌ.

قولُه: **(والجهل المُورط)**، **الأساس:** وَرَّطَه، وتَورَّطَتِ الماشيةُ: وقعت في مُوحِلٍ، ومكان لا يُتخلَّص منه، وتَورَّط فلانٌ ببَليَّةٍ، ووَرَّطه فيها، وأورَطَه شَرَّ مَوْرِطٍ.

قولُه: **(ونحوه ما حكاهُ عن فرعونَ)**، وهو: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، فإن اللَّعين لما عدَّ ما عَدَّ مما اختُصَّ به، وقد عَلِمَ أنَّ موسى عليه السلام لم يكن عنده من ذلك شيءٌ قال: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ للتبكيت والتّهكُّم؛ يعني: ثَبَت عندَكُم واستقرَّ أنِّي خيرٌ مع هذه المملكةِ البسيطةِ من هذا الضَّعيف الحقيرِ الذي ليس له شيءٌ منها.

قولُه: **(ثم عدّد سبحانه وتعالى الخيراتِ والمنافعَ)**، يعني: في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠].

والحاصلُ أنّ هذا الأسلوبَ من إنكار الشيءِ ونَفْيه على وجه يعرف[2] به الخصم،

---

(١) «درّة التنزيل» (٢: ٩٢٤ - ٩٢٧).

(٢) في (ط): يعترف.

ثمّ قال: ﴿هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖ﴾. وقُرِئ: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ بالتّاء والياء. وعن رسولِ الله ﷺ: أنّه كانَ إذا قَرأَها قال: «بلِ اللهُ خيرٌ وأبقى وأجلُّ وأكرَمُ».

[﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ﴾ ٦٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ أمْ وأمْ في ﴿أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ و﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾؟ قلت: تلك متَّصلة؛ لأنّ المعنى: أيُّهما خير. وهذه مُنْقطعةٌ بمعنى بل والهمزة، لـمّا قال تعالى: آللهُ خيرٌ أمِ الآلهةُ؟ قال: بل أمَن خلقَ السّماواتِ والأرضَ خيرٌ؟ تقريراً لهم بأنّ مَنْ قَدَرَ

ولا يأباه فإنه تعالى أثبت لوازم الألوهية لنفسه سبحانه وتعالى ونَفاها عمّا اتَّخذُوه شُركاءَ له من الأصنام وغيرِها، مؤكِّدًا بالإنكار على ما دلَّ عليه البُرهانُ والعِيانُ، ووَقع عليه الوفاقُ والاتفاق، ولفظة «ثُمَّ» في كلام المصنف: «ثم عدد سبحانه وتعالى» عطف على مُقدَّر؛ يعني: ذَكَر اللهُ سبحانه وتعالى قبلَ هذه الآياتِ آياتٍ ودلائلَ، ثم عدَّد الخيراتِ.

قولُه: (وقرئ: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾ بالياء والتاء)، عاصمٌ وأبو عمرو: بالياء التَّحتانيَّةِ، والباقونَ: بالتاء[1].

قولُه: (قال: بل أمَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ)، بتخفيف الميمِ تفسير ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾ بتَثقيل الميم؛ لأنّ «أمْ» منقطعةٌ، وهي على تقدير: بل والهمزةِ، و«مَنْ» موصولةٌ، فكأنَّ المعنى: بل أمَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضِ خيرٌ.

قولُه: (تقريرًا لهم)، يعني: أضرَبَ عن السُّؤالِ الأوَّلِ إلى تقرير المعنى الثاني؛ أي: دَعُوا

---

(١) وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ أتى عَقيبَ المخاطبة، وحجّةُ مَن قرأ بالياء أنّه جعلَ الكلامَ خبرًا عن أهلِ الشركِ وهم غُيَّبٌ، فجرى الكلامُ على لفظِ الخبرِ عنهم لغيبتهم. ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣.

على خَلْقِ العالَـمِ خيرٌ من جَمادٍ لا يقدِرُ على شيء. وقرأَ الأعمش: (أَمَنْ) بالتَّخفيف. ووجهُه أن يُجعَلَ بدلاً من ﴿ءَآللَّهُ﴾، كأنّه قال: أمَن خَلَقَ السماواتِ والأرضَ خيرٌ أم ما تُشركون؟ فإن قلت: أيُّ نكتةٍ في نقلِ الإخبارِ عن الغَيْبةِ إلى التَّكلُّم عن ذاتِه في قوله: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا﴾؟ قلت: تأكيدُ معنى اختصاصِ الفعلِ بذاتِه، والإيذانُ بأنَّ إنباتَ الحدائقِ المُختلفةِ الأصنافِ والألوانِ والطُّعومِ والرَّوائحِ والأشكالِ مع حُسْنِها وبَهْجَتِها بماءٍ واحد. لا يَقْدِرُ عليه إلّا هو وحدَه. **ألا ترى كيف رَشَّح معنى الاختصاصِ** بقولِه: ﴿مَّا

ذلك، ألستُم تُقِرُّون[1] أنّه خالقُ السَّماواتِ والأرضِ، وأنه خيرٌ من جمادٍ لا يَقْدِر على شيءٍ.

قولُه: (**ألا تَرى كيف رَشَّحَ معنى الاختصاصِ**)، الأساس: أصل الرَّشْح. تَرشيحُ الظَّبيَةِ وَلدَها تُعوِّدُه المشيَ فَيَرْشَح، ورَشَحَتِ القِرْبةُ الماءَ، ورَشَح الكُوزُ، وكلُّ إناءٍ يَرْشَحُ بما فيه[2].

وفي الاصطلاح: هو أن يَعْقُبَ الاستعارةَ بصفةٍ مُلائمةٍ للمستعارِ منه، مبالغةً لتناسي التَّشبيهِ، وأنّ المُستعارَ له دَخل في جنس المُستعارِ منه، حيث تَفَـرَّعَ عليه ما تَفرَّعَ على المُستعار منه.

والخُلاصةُ: أن التَّرشِيحَ كالتَّربيةِ لفائدةِ كلام بُولِغَ فيه، وإلى هذا المعنى الإشارةُ بقوله: «رَشَح معنى الاختصاصِ» لا أنّه تَرشيحٌ اصطلاحيٌّ، أمّا الاختصاصُ فهو مُستَفادٌ منَ الإضرابِ، ونَفْيِ الخَيريَّةِ عنِ الشُّركاءِ، وإثباتِها لله تعالى بعدَما أثبتَها له بقوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ على سَبيل التَّبْكِيتِ.

وأمّا التأكيد فيه، فمِن نَقْل الخطابِ منَ الغَيبةِ إلى التَّـكلُّم؛ لأنّه أقوى وأرسَخُ أصلًا منه؛ لأنّ الأصلَ أن يكونَ الخطابُ بينَ الحاضرينَ، ولأنّ الأصلَ في الإخبار[3] أن يُخْبِرَ الإنسانُ عن نفسِه، ثمَّ عن نَفْسِه وعمَّن معَه، ثم عنِ المُخاطَبِ، ثم عنِ الغائبِ، ثم مِن

---

(١) في (ح)و(ف): «مُقرّون»، ولا يصح.

(٢) في (ف): « يترشّح».

(٣) في (ح) و(ف): «الاختيار».

كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ ومعنى الكينُونة: الانبغاء. أرادَ أنَّ تأتِّيَ ذلك مُحالٌ مِن غيرِه، وكذلك قولُه: ﴿بَلْ هُمْ﴾ بعد الخِطاب: أبلغُ في تخطِئةِ رأيِهم. والحديقة: البُستانُ عليه حائِطٌ؛ من الإحْداق، وهو: الإحاطة. وقيل: ﴿ذَاتَ﴾؛ لأنّ المعنى: جماعةُ حدائقَ ذاتِ بهجة، كما يُقال: النِّساءُ ذهبت. والبهجة: الحُسْن، ....

إيثار صيغةِ الجَمْعِ الدالِّ على الكِبْرياءِ والعَظَمةِ، ثم رَشح هذه المبالغةَ والتأكيدَ بقوله: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا﴾ على أنّ معنى ﴿مَّا كَانَ﴾: ما ينبغي؛ يعني: لا ينبغي ولا يصحُّ، ولا يَستقيمُ منهم أن يَفعلُوها، بل هو من خصائص مَن عَظُمَ شأنُه، وجلَّ سُلطانُه، فإنهم أحقرُ من ذلك، وهو المرادُ من قوله: «معنى الكينونة: الانبغاء»، ثمّ رَشّح هذا التَّحقيرَ بالنَّقل منَ الخطاب في قوله: ﴿لَكُمْ﴾ إلى الغيبة ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠] لِعَكْس المعنى الأوَّلِ، وهو الطَّردُ والبُعْدُ والتَّحقيرُ.

فانظر إلى هذه الرُّموزِ التي تَسلِبُ العُقولَ، ثم انظر إلى إدراك المصنِّف مكانَها، ولله قولُه في الخُطبة: «درّاكًا لِلَمْحَةِ وإن لَطُف شأنُها».

قولُه: (من الإحداقِ وهو الإحاطةُ)، الراغب: الحَديقةُ: قطعةٌ منَ الأرضِ ذاتُ ماءٍ سمِّيت تَشبيهًا بحَدَقَةِ العَينِ في الهيئةِ، وحُصولِ الماء فيها، وجَمعُ الحَدَقةِ: حِداقٌ وأَحداقٌ، وحدَّق تَحدِيقًا: شدَّد النَّظَر، وحَدَقُوا به: أحاطُوا به تَشبيهًا بإدارة الحَدَقة[٤].

قولُه: (وقيل: ﴿ذَاتَ﴾، لأنّ المعنى: جَماعةُ حدائقَ)، قال صاحب «الفرائد»: لا ضرورةَ في زيادةِ لفظِ الجماعةِ؛ لأنّ «حدائقَ» مؤنَّثةٌ واحدة، من حيثُ إنّها جمعٌ، وهي كالنِّساء، فيُقال: إن المصنِّف يُحقِّق الأصلَ، ويُقرِّر وَجْهَ الإفرادِ.

قال الزَّجّاجُ: ويجوز في غير وَجهِ القراءةِ: «ذَواتُ بَهجةٍ»؛ لأنّها جماعةٌ، كما تقول: نِسْوَتُكَ ذَواتُ حُسْنٍ، وإنما جاز ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[النمل:٦٠]؛ لأنّ المؤنَّث يُخبَر عنه في الجمعِ بلفظ الواحدةِ إذا أردتَ الجماعةَ، كأنك قلت: جماعةٌ ذاتُ بَهجةٍ[٥].

---

(٤) «مفردات القرآن» ص٢٢٣.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٨).

لأنَّ النّاظر يبتهجُ به.

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾: أغيرُه يُقْرَنُ به ويُجعَلُ شريكاً له. وقُرِئ: (أإلهاً معَ الله)، بمعنى: أتَدْعُون، أو أتُشركون. ولك أن تُحقِّقَ الهمزَتَيْن، وتُوسِّطَ بينَهُما مدّة، وتُخرِجَ الثّانية بَيْنَ بَين. ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ به غيرَه، أو يعدِلُون عن الحقِّ الّذي هو التَّوحيد.

[﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ٦١]

﴿أَمَّن جَعَلَ﴾ وما بعدَه بدلٌ من ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾ فكانَ حكمُها حُكْمَه. ....

قولُه: (لأنّ الناظِرَ يَبتَهِجُ به)، الراغب: البَهجةُ: حُسْنُ اللَّونِ، وظهورُ السُّرورِ فيه، وقد بَهُجَ فهو بَهِيجٌ، وقد ابتَهج بكذا: سُرَّ به سُرورًا بانَ أثرُه على وَجهِه، وأبهَجَه كذا[1].

قولُه: (وقرئ: «أإلَهًا مع الله»)، فهي شاذة[2]، وأما تحقيقُ الهمزتَين بينَهما مدّة فقرأه هشامٌ عن ابنِ عامرٍ[3].

قولُه: (﴿يَعۡدِلُونَ﴾ به غيرَه، أو يَعدِلُون عنِ الحقِّ)، عن بعضِهم: عَدَل فلانًا بفُلانٍ، أي: سَوّى بينَهما، والعادِلُ المشـرك يَعْدِلُ بربِّه، وقالتِ امرأةٌ للحَجّاج: إنك لقاسِطٌ، عادِلٌ، وعَدَلَ عن الطريقِ وانعَدَلَ: حادَ.

قولُه: (﴿أَمَّن جَعَلَ﴾ وما بعدَه بَدَلٌ من ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ﴾)، يعني: إذا أخذْتَ مجموعَ الآيتين وخُلاصَتَهما، وكَونَهما دالَّينِ على اختصاصِ الله بهذِه الأفعالِ التي لا يَقدِرُ عليها

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٨.

(٢) في (ح) و(ف): «نافع وابن كثير وأبو عمرو» بدل قوله: «فهي شاذة»، ولا يستقيم، فقراءة نافع وأبي عمرو: «آيلاه»؛ بهمزةٍ واحدةٍ طويلة، استثقلوا الجَمْع بين الهمزتين. فأدخلوا بينهما الألفَ لإبعادِ هذه عن هذه، ثم ليّنوا الثانية. أما قراءة ابن كثير فهي «أإلهٌ» بتحقيق الهمزة من غير مَدّ وتخفيف الثانية، دون إدخال ألفٍ بينهما. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣.

(٣) وغايتُه تخفيفُ اللفظِ بالهمزتين مع الحائلِ بينهما.

﴿قَرَارًا﴾ **دحاها وسوّاها للاستقرارِ عليها** ﴿حَاجِزًا﴾ كقولِه: برزخاً.

[﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ٦٢]

الضَّرورة: الحالةُ المُحوِجةُ إلى اللَّجأ. والاضطرار: افتعالٌ منها. يقال: اضطرَّه إلى كذا، والفاعلُ والمفعول: مُضطرّ. والمُضْطَرُّ: الّذي أحْوَجَهُ مَرَضٌ أو فقرٌ أو نازلةٌ من نوازِلِ الدَّهرِ إلى اللَّجأ والتَّضرُّعِ إلى الله. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهُما: هو المَجهود. وعن السُّدِّيّ: الذي لا حولَ له ولا قُوّة. وقيل: المُذْنِبُ إذا استغفَر. فإن قلت: **قد عَمّ المضطرِّينَ بقوله:** ﴿يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ ....

غيرُه، وأنها دالَّةٌ على التَّوحيد، ونَفْي الضِّدِّ والنِّدِّ، كان حُكمُ الثاني حُكمَ الأوَّلِ، فيَصِحُّ الإبدالُ، ولا ينبغي أن يُعتبر مُفرداتُها في الإبدال لِعَدَمِ استقامةِ المعنى.

وممّا يؤيّد أنّ الإبدالَ منَ المعنى تَذْييلُ الآيتين بقوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾، وأنّ الثاني بيانٌ للأوَّل تجهيلُهم بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]؛ أي: جاهِلُون في أن يَعدِلوا[1] به غيرَه، أي: يُسَوُّونَ به غيرَه، أو يَعْدِلُونَ عنِ الحقِّ الذي هو التَّوحيدُ، ولأنّ الآثارَ السُّفْليَّةَ أظهَرُ منَ الآثار العُلويّةِ، وأقربُ خطْوًا[2] عند الأغبياء، ولأنّ الدلائلَ كلّما كانت أسهلَ مأخذًا كان أبينَ وأوضَحَ، فصَحَّ إبدالُ الثانيةِ منَ الأولى، والله أعلم.

قولُه: (﴿قَرَارًا﴾: **دَحاها وسَوّاها للاستقرار**)، وقال القاضي: المعنى: بإبداءِ بعضِها منَ الماءِ، وتَسويَتِها بحيثُ يَتأتّى استقرارُ الإنسانِ والدَّوابِّ عليها[3].

قولُه: (**قد عَمَّ المُضْطَرِّينَ بقولِه:** ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾)، يُريد أنّ المُضطرَّ من لَزَّتْهُ الضَّرورةُ إلى اللَّجأ إلى الله تعالى، وقد حُكيَ بلام الاستغراقِ فيُفيد العُمومَ، وقد يُوجدُ الدُّعاءُ منَ المُضطرِّ والإجابة مُتخلِّفة.

---

(١) في (ف): «في أن يعدلون» ولا يصح، وفي (ط): «في أن يعدلوا» وله وجه صحيح.

(٢) في (ط): «خطوراً».

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧٣).

....

وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ مَدخُولَ اللّام مُطلَقٌ، واللّامُ للجنسِ لا للاستغراقِ، والمُطلقُ يَحتملُ الكُلَّ والبَعضَ كاللَّفظ المشتَرَكِ، كما سَبق في أوّل الكتاب، فيَحتاجُ في تَعيينِ أحدِ مَفهومَيْهِ إلى القَرينةِ، وقامَت قرينة شَريطة رعايةِ المصلحةِ في الإجابة فقيِّدت بها.

قال صاحب «الفرائد»: ما من مُضطَرٍّ دعاهُ إلا أُجيبَ، وأُعِيدَ نَفْعُ دُعائه إليه، إمّا في الدُّنيا، وإمّا في الآخرةِ، وذلك أنّ الدُّعاءَ: طلبُ شيءٍ، فإن لم يُعطَ ذلك الشيءَ بِعَيْنِه يُعْطَ ما هو أجَلُّ منه، أو إن لمْ يُعْطَ هذا الوقتَ يُعْطَ بعدَه[1].

وقال صاحب «الانتصاف»: الإجابةُ مقرونةٌ بالمشيئةِ لا بالمصلحةِ[2].

والقَدَريّةُ يُوقِفُونَها على المصلحةِ لإيجابِهم رعايةَ المصالحِ، وقوله: «لا يَحسُن الدُّعاءُ من العبدِ إلا شارِطًا فيه المصلحةَ» غَلطٌ، فإنّ المشيئةَ شرطٌ باتفاقٍ، ومع ذلك كَرِهَ النبيُّ ﷺ أن يقولَ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي إن شئتَ[3].

وقلت: التَّعريفُ للعَهْد؛ لأنّ سياقَ الكلامِ في المشركينَ يدلُّ عليه الخطابُ بقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ﴾، والمرادُ التَّنبيهُ على أنّهم عند اضطرارِهم في نَوازِلِ الدَّهرِ وخُطُوبِ الزَّمانِ كانوا يَلْجَؤونَ إلى الله تعالى دون الشُّركاءِ، والأصنامِ، ويَدُلُّ على التَّنبيهِ قولُه تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

قال صاحب «المفتاح»: كانوا إذا حَزَبهم أمرٌ دَعَوا اللهَ دُونَ أصنامِهم[4].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر كتاب «الدعاء المأثور وآدابه» للإمام الطرطوشي، ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٧).

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٣٣٩) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا يقولَنَّ أحدُكم: اللهمّ اغفر لي إنْ شِئت، اللهمّ ارحمني إن شِئت، ليعزم المسألة، فإنّه لا مُكره له»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٦٧٩)، و«سنن الترمذي» (٣٤٩٧) وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٩٧٧).

(٤) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

وكم من مُضطرٍّ يدعوه فلا يُجاب؟ قلت: الإجابةُ موقُوفةٌ على أن يكونَ المدعوُّ به مصلحة، ولهذا لا يَحْسُنُ دعاءُ العَبدِ **إلّا شارِطاً** فيه المصلحة. وأمّا المضطَرُّ فمُتناوِلٌ للجنسِ مُطلقا، يصلُح لِكُلِّهِ ولبعضِه، فلا طريقَ إلى الجزمِ على أحدِهما إلّا بدليل، وقد قام الدَّليلُ على البعض؛ وهو الّذي أجابَتْه مصلحة، فَبَطَلَ التَّناوُلُ على العمومِ. ﴿خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾: خلفاءُ فيها، وذلك توارُثُهم سُكناها والتَّصرُّفُ فيها قَرْناً بعدَ قَرْن. **أو أرادَ بالخِلافةِ المُلكَ والتَّسلُّط. وقُرِئ: (يذّكّرون) بالياءِ** مع الإدغام، وبالتّاء

والمعنى: إذا حَزَبَكُم أمرٌ أو قارعةٌ من قَوارِعِ الدَّهرِ إلى أن تَصِيروا آيِسِينَ منَ الحياة، مَن يُجيبُكم إلى كَشْفِها، ويَجعلُكم بعدَ ذلك تَتَصرَّفُون في البلاد كالخُلفاء ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾؟ فلا يكونُ المُضطَرُّون عامًّا، ولا الدُّعاءُ؛ فإنّه مَخصُوصٌ بمثل قضيَّة الفُلْكِ، وقد أُجِيبوا إليه في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ الآيةَ [يونس: ٢٢].

وقولُه: (**إلا شارِطًا**)، استثناءُ مفرَّغٌ؛ أي: لا يَحسُنُ دُعاءُ العبدِ كائنًا على حالٍ منَ الأحوالِ إلا هذه الحالِ. وعليه دُعاءُ الاستخارَةِ: «إن كنتَ تَعلَمُ أنّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في دِيني ودُنْيايَ وعاقبةِ أمْري» إلى قوله: «فيَسِّرْهُ لي»[1] الحديثَ.

قولُه: (**أو أراد بالخلافةِ المُلْكَ والتَّسلُطَ**)، الجوهريُّ: الخَليفةُ: السُّلطانُ الأعظَمُ، وقد يؤنَّثُ، وأنشد الفَرّاءُ:

أبــوكَ خليفــة ولَدَتْهُ أُخرى وأنتَ خليفــةٌ ذاكَ الكَمالُ[2]

قوله: (**وقُرئ: «يَذَّكَّرون» بالياء**) أبو عمرو وهشام: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء[3].

---

(١) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١١٦٢) من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (١: ٢٠٨).

(٣) وحُجّتُهم أنها قريبةٌ من المُخاطبة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾، فأجرَوْا بلفظِ المخاطبة إذ كانت أقربَ إليها من قوله: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ و﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٥٣٤.

مع الإدغامِ والحذْف. وما مَزِيدَة، أي: يذّكّرون تذكُّراً قليلاً. والمعنى: نفيُ التَّذكُّر، **والقلّةُ تستعمَلُ في معنى النَّفْي.**

[﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٦٣]

﴿يَهْدِيكُمْ﴾ بالنُّجومِ في السَّماء، والعلاماتِ في الأرض: إذا جنَّ اللَّيلُ عليكم مُسافرينَ في البرِّ والبحر.

[﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ٦٤]

فإن قلت: كيف قيل لهم: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ وهم مُنكِرُون للإعادة؟ قلت: قد أُزيحتْ علَّتُهم بالتَّمكينِ من المعرفةِ والإقرار، فلمْ يَبْقَ لهم عُذرٌ في الإنكار،

قولُه: (والقِلَّةُ تُستعملُ في معنى النَّفْي)، وأنشد:

قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[1]

أي: ليس بها صوتٌ إلا صوتَ الظِّباءِ، البُغَام ـ بالباء الموحدة والغينِ المُعجَمةِ ـ صَوتُ الظَّبيةِ، وعليه يُحمل قولُ زُهيرٍ[2]:

قليــلُ الألايا حافــظٌ لِيَمينِه ... وإن سَبقت منهُ الأليَّةُ بَرَّتِ[3]

---

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص٧١٦ وصَدْرُه:

أُنيخَتْ فألقَتْ بَلْدةً بعد بَلْدَةٍ

(٢) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله، ولعلّه مما سبق إليه الوَهم، وإلا فإنّ قائل ذلك هو كُثَيِّر عَزّة، كما سيأتي بيانه.

(٣) «ديوان كُثَيرّ عزّة» ص٣٨. والبيت من قصيدته الشهيرة:

خليليَّ هــذا رَبْــعُ عَــزّةَ فاعقِلا ... قلوصَيْـــكما ثم ابكيا حيثُ حلّتِ

قلتُ: الألايا: جَمْعُ أليّةٍ وهي اليَمينُ يحلِفُ بها الرجل. ولتمام الفائدة انظر «لسان العرب» (ألو).

﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الماءَ، ومن ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ النّبات. ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنّ معَ الله إلهاً فأينَ دليلُكُم عليه؟

[﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ٦٥]

فإن قلت: لم رَفَع اسمَ الله، واللهُ يتعالى أن يكونَ ممّن في السمواتِ والأرض؟ قلت: جاءَ على لُغةِ بني تَميم، ....

قولُه: (جاء على لُغة بني تَميم)، قال المالكيُّ[1] في «التَّسهيل»: وأجاز التَّميميُّونَ إتباعَ المُنقَطِعِ إن صحَّ إغناؤه عن المُستَثنى منه، وليس من تَغْليب العاقِلِ على غيرِه فيَختَصَّ بأحد وشَبَهِه، وقال في الشَّرح: لُغة بني تَميمٍ إعطاءُ المُنقَطِعِ المؤخَّرِ من مُستَثنياتِ «إلّا» في غير الإيجابِ منَ الإتباعِ ما للمُتَّصل، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ، كما يقول الجميع، وعلى لُغتهم قولُ الرّاجِزِ:

وبَلْـدةٍ ليـس بهـا أنيـسُ … إلا اليَعافـيرُ وإلّا العِيسُ[2]

ويَلحَق بهذا إتباعُ أحَدِ المُتبايِنَينِ الآخَرَ؛ نحو: ما أتاني زيدٌ إلّا عمرٌو، وما أعانَه إخوانُـكم إلّا إخوانُه، وهما من أمثلة سِيبَوَيه. والأصلُ: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو، وما أعانَه أحدٌ إلّا إخوانُه، فجَعل مكانَ «أحَدٍ» بعضَ مَدْلُوله، وهو زَيدٌ وإخوانُـكم، ولو لم يُذكر الدُّخلاء فيمَن نفِيَ عنه الإتيانُ والإعانةُ، لكن ذُكِرا توكيدًا لِقِسْطِهما منَ النَّفْي دَفْعًا لِتَوَهُّم المُخاطَبِ أنّ المتكلِّمَ لم يَعْتَرِض عليه هذا الذي أكّد به، فذَكَره توكيدًا، وشَرْطُ الإتباعِ في هذا النَّوعِ أن يَستقيمَ حَذْفُ المُستَثنى منه، والاستغناءُ عنه بالمُستَثنى، فإن لم يُوجدْ هذا الشَّرط تعيَّنَ النَّصْبُ عندَ الجميعِ، كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فـ«مَن رَحِمَ» في مَوضعِ نَصْبٍ على الاستثناءِ، ولا يجوز فيه الإتباعُ؛ لأنّ الاستغناءَ

(١) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية» المشهورة في «النحو».

(٢) لِجران العَوْدِ في «ديوانه» ص٥٣. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢)، ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٤: ١٢٣).

....

به عمّا قبلَه مُمتَنِعٌ إلّا بتكلُّفٍ. وزَعَم المازنيُّ: أنّ إتباعَ المُنقَطِعِ من تَغْليبِ ما يَعقِلُ على ما لا يَعقِلُ.

قال ابن خَروفٍ: وهذا فاسدٌ، لأنّه لا يُتوهَّمُ ذلك إلا في لفظٍ واحدٍ، والذي يُبدَل منه في هذا الباب ليس بلفظٍ واحدٍ، بل أكثرُ مِن أن يُحصى.

ثم قال المالكيُّ: زَعم الزمخشريُّ أنّ قولَه تعالى: ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ منقطعٌ جاء على لُغة تَميمٍ؛ لأنّ الله تعالى، وإن صحَّ الإخبار عنه بأنه في السّماوات والأرضِ، وإنّما ذلك على المَجازِ، لأنّه مقدَّسٌ عن الكَوْنِ في مَكانٍ، بخلاف غيرِه، فإنّه إذا أُخبِرَ عنه بأنّه في السّمواتِ أو في الأرض، فإنّه كائنٌ فيهما حقيقةً، ولا يصحُّ حَمْلُ اللّفظِ في حالٍ واحدٍ على الحقيقةِ والمَجازِ، والصَّحِيحُ عندي أنّ الاستثناءَ في الآية متَّصلٌ، وفي مُتَعلَّقِه بغير «استقرَّ» منَ الأفعال المَنسُوبةِ على الحقيقةِ إلى الله تعالى، وإلى المَخلوقينَ كذَكَر ويُذكَر، فكأنه قيل: لا يعلم مَن يُذكر في السّماوات والأرضِ الغيبَ إلّا الله تعالى.

ويجوزُ تعليق «في» بـ«استقر» مسندًا إلى مضافٍ حُذف، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه؛ أي: لا يعلم مَنِ استقرَّ ذِكْرُه في السّماواتِ والأرضِ الغيبَ إلّا الله، ثم حُذف الفعلُ والمضافُ، واستتَر الضَّميرُ لكَونه مرفوعًا، هذا على تسليم امتِناع إرادةِ الحقيقةِ والمَجازِ في حالةٍ واحدةٍ، وليس عندي مُمتَنِعًا كقولهم: القلمُ أحدُ اللِّسانَينِ، والخالُ أحـدُ الأبويَنِ، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ويُمكنُ أن يكونَ ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ في موضعِ نَصْبٍ و﴿ٱلْغَيْبَ﴾ بَدَلَ الاشتمالِ، والفعل مُفرَّغٌ لِـمَا بعدَ إلّا. أي: لا يَعلم غيبَ مَن في السّماواتِ والأرضِ إلّا اللهُ.

وقلت: المصنِّف ما اختار المذهبَ التميميَّ اضطرارًا إليه، بل مُراعاةً لتلك النُّكتةِ، وتَحقيقُها على ما ذَكَره صاحب «المفتاح»، ومنَ البناء على هذا التَّنويع؛ أي: على الدَّعوى قولُه: «تحيّةُ بينِهم ضَربٌ وَجيعٌ»[1].

---

(١) سبق تخريجه، وأنه من شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي.

....

وقولُه تعالى ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩] وقولُه:

وبَلــدةٍ ليــس بهــا أنيــسُ ... إلّا اليعافــيرُ وإلّا العِيسُ[1]

قال في فصل المستثنى منه، أي: أنيسُها ليسوا إلّا إيّاها. وقال فيه:

وقَفــتُ فيها أُصَيلَالًا أســائلُها ... عَــيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ
إلّا أوارِيَّ[2]...................... ....

أراد إن كان الأواريُّ يُعَدُّ أحدًا، فلا أحدَ فيه بها إلا إيّاه[3].

وعليه كلامُ المصنِّف: «إن كان اللهُ ممّن في السّماواتِ والأرضِ، فهمُ يَعلمون الغيبَ»، أي: المقصودُ من إدخالِ رَبِّ العِزَّةِ في المُستَثنى منه بالدَّعوى، وجَعْله جنسًا منهم كما سَبَق، ثم الإخراج بالمُستَثنى قَطع القولَ بنَفْي معرفةِ الغَيبِ ممَّن في السَّماواتِ والأرضِ، وأنَّ استِحَالةَ عِلْمِهِمُ الغيبَ كاستحالة أن يكون اللهُ منهم، والفَرْقُ بينَ الآيةِ والمثالِ: أنّه في الآية أدخَلَ اللهَ عزَّ وجلَّ فيمَن في السَّماواتِ والأرضِ؛ لِيَجعلَ غيرَه مثلَه في معرفة الغيبِ ادِّعاءً، وهو المرادُ بقوله: «فهُم يعلمونَ الغيبَ»، وفي المثال عكسُه، وذلك أنّ عِلْمَ اللّـهِ غامِرٌ لكلِّ عالمٍ، وسلطانُ الإنسِ غالبٌ على كل مَن دُونَه، وكذا المثالانِ؛ أعني: «القلمُ أحدُ اللِّسانَينِ» و«الخالُ أحدُ الأبوينِ» أيضًا من البناء على الدَّعوى، كقوله: «تَحِيَّةُ بينِهم ضربٌ وَجِيعٌ». وقول الفرزدق:

أبي أحمَــد الغَيْثَــينِ صَعْصَعةُ الذي ... متَى تُخلِفُ الجَوْزاءُ والنجمُ يُمْطِرِ[4]

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

(٢) للنابغة الذبياني، وقد سبق تخريجه، وتمامُ البيت:

.... لأيــاً مــا أُبيِّنُها ... والنُّـــؤْيُ كالحَوضِ بالمظلومةِ الجَـــلَدِ

(٣) «مفتاح العلوم» ص٥٠٩. ووقع فيه: «إلا هو» بدلًا من «إلّا إيّاه».

(٤) لم أجده في «ديوانه»، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

حيثُ يقولون: ما في الدّارِ أحدٌ إلّا حمار، يريدون: ما فيها إلّا حمار، كأنّ أحداً لم يُذْكَر. ومنه قوله:

عَشيَّةَ مَا تُغني الرِّماحُ مكَانَها ولا النَّبلُ إلاَّ المشرَفيُّ المُصَمّمُ

فهو إلى باب عُمومِ المَجاز أقربُ من إرادة الحقيقةِ والمجاز معًا.

ومما يقوِّي هذا التأويلَ ما ذَكَره صاحبُ «التقريب»، وفي الكلام تعقيدٌ يَنْحَلُّ ببيانِ أمرَينِ: **الأول**: تَوقُّف النُّكتةِ على لغة التَّميمي، **والثاني**: موازنةُ الآيةِ بالبيتِ. أمّا الأوّلُ، فتلخيصُه: إن كان اللهُ ممَّن فيهما، وهو يَعلمُ الغيبَ فِفيهما مَن يَعلمُ الغَيبَ؛ أي: استحالتُه كاستحالتِه. وأما الثاني: فلِتَوقُّفها على تقدير شَرطيَّة مثل: إن كان اليَعافيرُ أنيسًا ففيها أنيسٌ، وهذا إنما يصحُّ على التَّميميِّ، وجَعْلِه بَدَلًا من جنس الأوَّلِ على سبيل الفَرضِ والتَّقديرِ لتَصِحَّ تلك الشَّـرطيَّةُ، وأمّا على الحجازيِّ ونَصْبه على أنّه مستثنًى مُنقطِعٌ؛ أي: مذكورٌ بعدَ «إلّا» غيرُ مُخرَجٍ، فليس فيه أنّه من جنس الأوَّل، لا حقيقةً ولا فَرَضًا، فقدِ انكشَف المقصودُ، ولله الحمد.

قولُه: (**عَشيَّةَ ما تُغْني الرِّماحُ**) البيت[1]، النَّبْلُ: اسمُ السِّهام العربية، والمشْرَفيُّ: السَّيفُ، قال أبو عُبيدةَ: نُسب إلى مَشارِف، وهي قرى من أرض العرب[2] تَدْنُو مِنَ الـرِّيفِ، يُقال: سَيفٌ مَشْـرَفيٌّ، ولا يُقال: مَشارِفيٌّ؛ لأنّ الجمعَ لا يُنسبُ إليه.

مكانَها، أي: مكان الرِّماح، وهي الحربُ، وقيل: مكانَها، أي: نَفْسَها، وهو الوَجْهُ. والمُصمِّمُ: المُحدَّدُ الذي يُصيبُ المفصِلَ، وعادةُ المُحارِبينَ أن يَتناضَلُوا أوّلًا، فإذا تَقارَبُوا حاربوا بالرِّماح، وإذا التَقَوا ضارَبُوا بالسُّيوفِ.

يَصِفُ التِحامَ الحربِ، والتقاءَ الصَّفَّينِ، بحيث لا يُغْني النَّبْلُ ولا الرِّماحُ، ولم يَبْقَ إلا الضَّرْبُ بالسُّيوفِ، أي: ما يُغْني إلا السَّيفُ.

---

(١) البيت لضرار بن الأزور قاله في حروبِ الردّة، كما في «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨) وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٤-٣٢٥).

(٢) في (ط): «العراق».

وقولُهم: ما أتاني زيدٌ إلّا عمرو، وما أعانَه إخوانُكم إلّا إخوانُه، فإن قلت: ما الدّاعي إلى اختيارِ المذهبِ التَّميميِّ على الحجازيّ؟ قلت: دعتْ إليه نُكتةٌ سَريّة. حيثُ أُخرجَ المُستثنى مَخرجَ قولِه: إلّا اليعافير، بعدَ قولِه: ليسَ بها أنيس؛ لِيؤُولَ المعنى إلى قولِك: إن كانَ الله ممّن في السّمواتِ والأرض، فهُمْ يعلَمُون الغيب، يعني: أنّ علمَهمُ الغيبَ في استحالتِه كاستحالةِ أن يكونَ اللهُ منهم، كما أنّ معنى ما في البيت: إن كانت اليعافيرُ أنيساً ففيها أنيس؛ بتّاً للقولِ بخُلُوِّها عن الأنيس. فإن قلت: هلّا زعمتَ أنّ اللهَ ممَّن في السّمواتِ والأرض، كما يقولُ المُتكلّمون: اللهُ في كلِّ مكان، على معنى أنّ عِلْمَه في الأماكنِ كُلِّها، فكأنَّ ذاتَه فيها حتّى لا تحمِلُه على مذهبِ بني تميم؟ قلت: يأبى ذلك أنَّ علمَه في السّمواتِ والأرضِ مجاز، وكونَهم فيهنّ حقيقة، وإرادةُ المتكلّمِ بعبارةٍ واحدةٍ حقيقةً ومجازاً غيرُ صحيحة، على أنّ قولَك: من في السّمواتِ والأرض، وجَمعَكَ بينه وبينَهُم في إطلاقِ اسمٍ واحد: فيه إيهامُ تسوية، والإيهاماتُ مُزالةٌ عنه وعن صفاتِه تعالى. ألا ترى كيفَ قال ﷺ ـ لمن قال: **ومن يَعْصِهما فقد غوى** ـ:

قولُه: (نُكتةٌ سَرِيَّة)، **الجوهريُّ**: واسْتَرَيتُ الغَنَم والنّاسَ، أي: اخترْتُهم، وهي سَرِيُّ إبلِه وسَراةُ مالِه[1].

قولُه: (**ومَن يَعصِهما فقد غَوَى**)، روينا عن مسلم وأبي داود والنَّسائيِّ عن عَديِّ بن حاتمٍ: أنّ رجلًا خَطبَ عندَ رسول الله ﷺ فقال: ومن يُطِعِ الله[2] ورسولَه فقد رَشَدَ، ومن يَعصِهما فقد غَوَى، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بِئسَ الخطيبُ أنتَ، قُل: ومَن يَعصِ اللهَ ورسولَه»[3] وذلك أنّ في الجَمعِ بالضَّمير ما يُوهِمُ التَّسويةَ، والعَطفُ بالواو وإن دلَّ على الجَمْع والتَّسويةِ في الفعل، لكن في الإفرادِ وجَعْلِ أحدِهما مَتْبوعًا والآخَرِ تابعًا ما يُزيل

---

(١) فالسريّةُ هنا: الشريفة المستجادة.

(٢) لفظ الجلالة «الله» غير موجود في (ف).

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٠)، وأبو داود (١٠٩٩)، والنسائي (٦: ٩٠).

....

ذلك التَّوهُّمَ، هذا ما يَقتضيه ظاهرُ كلام المصنِّف، ولكنه يُشكِلُ بما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث مَن كُنَّ فيه وَجَدَ بهنَّ طَعْمَ الإيمانِ: مَن كان اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه ممّا سِواهُما» الحديث(١).

ووجَّهَه القاضي: ثنّى الضَّميرَ هاهنا إيماءً إلى أنّ المعتبَرَ هو المجموعُ المركَّبُ منَ المَحبَّتين؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما وحدَها ضائعةٌ لاغيةٌ، وأمر بالإفرادِ في حديث عَديٍّ إشعارًا بأنّ كلَّ واحدٍ من العِصْيانَين مستقلٌّ باستلزام الغِوَايةِ؛ لأنّ العطفَ في تقدير التَّكريرِ، والأصلُ فيه الاستقلالُ في كلٍّ منَ المَعطُوفَينِ في الحُكم(٢).

وقلت: يؤيِّد الأوَّلَ قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] حيث جَعل متابعةَ رسولِ الله ﷺ مَبْنيةً على محبَّة الله، وسَببًا لمحبَّته تعالى(٣).

والثاني قوله ﷺ: «تَركتُ فيكم أمرَينِ لن تَضِلُّوا ما تَمَسَّكتم بِهما: كِتابَ الله وسُنَّةَ نبيِّه». أخرجه مالكٌ عن أنسِ بن مالكٍ(٤).

وقال ﷺ: «لا أعرِفَنَّ الرَّجلَ منكم يأتيه الأمرُ من أمري، إمّا(٥) أمرتُ به أو نَهيتُ عنه، وهو مُتَّكئٌ على أريكَتِه فيقول: ما نَدْري ما هذا، عندنا كتابُ الله، وليس هذا فيه، وما لرسولِ الله ﷺ أن يقولَ ما يُخالِفُ القرآنَ، وبالقرآنِ هَداهُ الله». أخرجه رَزِينٌ عن أبي رافع،

---

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧)، والترمذي (٢٦٢٤)، والنسائي (٨: ٩٤).

(٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعل مَظِنّتَه «شرح مصابيح السنة» للإمام البيضاوي.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطية ص٢٩١.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (٢: ٨٩٩)، ووصله الترمذي (٣٧٨٨) بلفظ: «كتاب الله ... وعترتي أهل بيتي» وقال: هذا حديثٌ حسَن غريب.

(٥) في (ط): «أنا»، والمثبت هو الموافق لما في «جامع الأصول» (١: ٢٨٣)، ولفظ الحديث في أكثر مصادره: «مما أمرتُ به...».

«بئس خطيب القوم أنت»؟ وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: « من زَعَمَ أنّه يعلمُ ما في غدٍ فقد أعظمَ على الله الفِرْية»، واللهُ تعالى يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وعن بعضهم: أخفى غيبَه عن الخَلْقِ ولم يُطْلِعْ عليه أحداً؛ لئلّا يأمنَ أحدٌ من عبيدِه مكْرَه. وقيل: نزلتْ في المُشركينَ حينَ سألوا رسولَ الله ﷺ عن وقتِ السّاعة. ﴿أَيَّانَ﴾ بمعنى متى، ولو سُمِّي: **لكان فعّالاً**؛ من آنَ يَئِينُ، ولانْصَرَف. وقُرِئ: (إيّان) بكَسْرِ الهمزة.

وقد روى التِّرمذيُّ وأبو داودَ عنه نحوَه[1].

وأما حديث عائشة رَضِيَ الله عنها فقد رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن مَسروق عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها وأوَّلُه: من زَعَم أنّه يُخبِرُ ما في غدٍ[2].

النِّهاية: الفِريَةُ على الله: الكَذِبُ، يُقال: فَرَى يَفْري فَرْيًا، وافتَرى يَفتَري افتِراءً: إذا كَذَب، وهو افْتِعالٌ منه.

قولُه: (**لكان فَعّالًا**)، أي: لا تكون الألفُ والنُّونُ زائدتينِ[3]، فيكون مُنصرَفًا، قيل: أورَدَ هذه المسألة لئلّا يُظنَّ أنّه من باب حَسّان، حيث يجوز صَرْفُه وعَدمُه، لو جُعل منَ الحُسْن أو الحِسِّ.

الجوهريُّ: أيّان، معناه: أي حِينَ، وهو سؤالٌ عن زمانٍ مثل: متى، وإيانَ بكسر الهمزة: لُغة سُلَيم، حكاها الفرّاءُ[4]، وبه قرأ السُّلَمي[5] «إِيَّانَ يُبعَثُونَ»[النحل: ٢١].

---

(١) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٦١) وأبو داود (٣٠٥٠) والترمذي (٢٦٦٣) وابن ماجه (١٣) وصححه ابن حِبّان (١٣) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧) والترمذي (٣٠٦٨).

(٣) في النسخ الخطية: «زائدتان» وهو خطأ.

(٤) في «معاني القرآن» (٢: ٩٩) وزاد: وقد سمعتُ بعضَ العربِ يقول: متى إيوان ذاك.

(٥) يعني أبا عبد الرحمن كما صرَّح به الفرّاء.

[﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴾ ٦٦]

وقُرِئ: (بل أدْرَكَ)، ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾، (بل ادّرك)، (بل تَدارَك)، (بل أأدْرَكَ) بهمزَتَيْن.

قولُه: (وقرئ: بل أدْرَكَ)، إلى قوله: (فهذه ثنتا عشرةَ قراءةً)، قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: «بل أدْرَكَ» بقطع الهمزة، وإسكانِ الدالِ من غير ألفٍ على وزن أفْعَل، والباقون بوَصْل الألف وتشديدِ الدّالِ وألف بعدَها.

قال ابن جِنِّي: قرأ سليمانُ وعطاءُ ابنا يسار[1] «بَلَ أدْرَكَ» بفتح اللاّم ولا همزة ولا ألف. ورُويَ عنهما: «بَلَ ادَّرَكَ» بفتح اللّام، ولا هَمْزَ وتشديدِ الدّال، وليس بعد الدال ألف، وقرأ: «بَلِ آدْرَك» الحَسن وابنُ مُحَيْصن.

وقرأ: «بلى» بياء «آدْرَكَ» ممدودًا ابنُ عبّاسٍ، وقرأ «بَلِ ادَّرَك» مخفوضَ اللّام، مشدَّدةَ الدالِ الحَسَنُ، وقرأ: «بَلْ تَدارَكَ» أُبيُّ بن كعب[2].

وقال الزَّجاجُ: مَن قَرأ: «بل أدْرَكَ علِمُهم» فعلى التَّقرير والاستخبار، كأنّه قيلَ: لم يُدرِكْ عِلمُهم في الآخِرة، أي: ليس يَقِفُون في الدُّنيا على حَقيقتِها ثمَّ بيَّن ذلك بقوله: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَا﴾. والقراءةُ الجيِّدةُ ﴿ٱدَّٰرَكَ﴾ على معنى: تَدارَكَ، بإدغام التاء في الدّالِ فتصير دالًا ساكنةً، فلا يُبتَدأُ بها، فيُأتي بألفِ الوَصْلِ لِيَصِلَ إلى التكلُّم بها. وإذا وَقفت على «بل» وابتَدأتَ قلتَ: «ادّارَكَ»، فإذا وَصلتَ كَسرتَ اللَّامَ في «بل» لسُكونها وسكون الدال، وسقطتِ الألفُ؛ لأنّها ألفُ وَصْل[3].

وقال ابن جِنِّي: أمّا «بل ادْرَكَ» فعلى تخفيفِ الهمزةِ بحَذْفِها، وإلقاءِ حَركتِها على اللّام الساكنةِ قبلَها كقولِكَ في ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾: «قَدَ افْلحَ»، وأما «بَلَ ادَّرَكَ» بفَتح اللّام، فكان قياسُه «بَلِ ادَّرَكَ» بكسرِ اللّام لسُكونِها وسُكونِ الدّالِ بعدَها، إلّا أنّه فُتحتِ اللّامُ؛ لأنّ في ذلك

---

(١) في (ح) (ف): «بشار» وليس بشيء.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٤٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٧-١٢٨).

(بل آاذْرك)، بألفٍ بينَهُما. (بلَ اذْرك) بالتّخفيف والنّقل. (بَلَ ادَّرَك) بفتح اللّام وتشديد الدّال. وأصلُه: بلْ أَدَّرك؟ على الاستفهام. (بلى أدرك)، (بلى آادرك)، (أم تدارك)، (أم أدْرك) فهذه ثنتا عَشْـرةَ قراءة، و(ادّارك): أصلُه: تدارك، فأُدغمت التّاءُ في الدّال. وادَّرَكَ: افْتعَـل. ومعنى أدرك علمُهم: انتهى وتكامَل. ﴿ٱدَّٰرَكَ﴾ تتابع واستَحْكَم. وهو على وجهَيْن، أحدُهما: أنّ أسبابَ استحكامِ العلمِ وتكامُلِه بأن القيامةَ كائنةٌ لا ريبَ فيها، قد حصلتْ لهم ومُكِّنُوا من معرفتِه، وهم شاكُّون جاهلُون، وذلك قولُه: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾: يريدُ المُشرِكينَ ممّن في السّمواتِ والأرض؛ لأنّهم لما كانوا في جُملتِهم نُسِبَ فعلُهُم إلى الجميع، كما يُقال:

إزالةً لالتقاءِ السّاكنَين، وعُدُولًا إلى الفتحةِ لخفَّتِها كما رُوِّينا عن قُطْرب: أنّ منهم من يقولُ: ﴿قُمَ الليل﴾، وبِـعَ الثَّوْبَ.

وأمّا «بَلْ آدْرَك» فإنّ «بَلْ» استئنافٌ، وما بعدَها استفهامٌ، كما تقول: أزَيدٌ عندَك؟ بل أجعفرٌ عندك؟ تركًا للأوّلِ إلى غيرِه لا تَراجُعًا عنه[1].

وأمّا «بَلَى» فكأنّه جوابٌ، وذلك أنّه لـمّا قال: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ فكأن قائلًا قال: ما الأمرُ كذلك، فقيل لَه: «بَلَى»، ثم استُؤنفَ[2] فقيل: «آدْرَكَ علمهم في الآخرة»[3].

قولُه: (يُريد المشركينَ ممَّن في السَّماواتِ)، يعني: الضَّمائرَ في قوله: ﴿عِلۡمُهُمۡ﴾، ﴿بَلۡ هُمۡ﴾، و﴿هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦] للـمشركين، وكلُّها راجعةٌ إلى قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النمل: ٦٥] وفيهما المؤمنون، لكن لـمّا كان المشـركون في جُملتهم نُسِبَ فِعْلُهم إلى الجميع.

---

(١) وزاد ابن جني: «ولكن للانتحاءِ عنه مِن بَعْدِه إلى غيره».

(٢) قوله: «فقيل له: بلى، ثم استؤنف» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٤٣).

بنو فلانٍ فعلوا كذا؛ وإنّما فعلَه ناسٌ منهم. فإن قلت: إن الآيةَ سِيقتْ لاختصاصِ الله بعلمِ الغيب، وأنَّ العبادَ لا علمَ لهم بشيءٍ منه، وأنَّ وقتَ بَعْثِهم ونُشورِهم من جُملةِ الغيبِ وهُم لا يشعُرُون به، فكيفَ لاءَم هذا المعنى وصْفَ المُشركينَ بإنكارِهمُ البعثَ مع استحكامِ أسبابِ العلمِ والتَّمكُّنِ من المعرفة؟ قلت: لـمّا ذَكرَ أنّ العبادَ لا يعلمون الغيب، ولا يَشعُرون البعثَ الكائنَ ووقتَه الّذي يكونُ فيه، وكان هذا بياناً لعَجْزِهم ووصفاً لقُصورِ علمِهم: وصَلَ به أنَّ عندَهُم عجزاً أبلغَ منه، وهو أنّهم يقولون للكائنِ الّذي لا بُدَّ أن يكونَ، وهو وقتُ جزاءِ أعمالِهم لا يكون، معَ أنّ عندَهُم أسبابَ معرفةِ كونِه، واستحكامِ العلمِ به. والوجهُ الثّاني: أن وصْفَهم باستحكامِ العِلمِ وتكامُلِه تهكُّمٌ بهم، كما تقولُ لأجْهلِ النّاس: ما أعلمك على سبيلِ الهُزُؤ، وذلك حيثُ شكُّوا وعَمُوا عن إثباتِه الّذي الطّريقُ إلى علمِه مسلوك، فضلاً أن يعرفوا وقتَ كونِه الّذي لا طريقَ إلى معرفتِه: ....

قولُه: (إن الآية سِيقَت)، تلخيصُ السُّؤال: أنّ قولَه: ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ﴾ الآية، دلَّ على أنه تعالى هو وحدَه يعلمُ الغَيبَ، وقولُه: «بل أدرك علمُهم» دلَّ على تَكامُل عِلمِهم واستحكامِه في أنّ القيامةَ كائنةٌ، وأنّهم مع ذلك مُنكِرون؛ فأيُّ مناسبةٍ بينَهما حتّى تَوسَّطت بينَهما كلمةُ الإضراب؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما: أن الثانيةَ وَردت مُستَطْردةً، والمناسبةُ بينَهما إثباتُ العَجْزَينِ، الثاني أبلغُ منَ الأوّلِ.

وثانيهما: أنّ الآيَةَ الأُولى نافيةٌ لمعرفته علمَ الغَيبِ العامَّ عنهم مُطلقًا، والثانية نافيةٌ لمعرفةِ العلمِ الخاصِّ على وَجهٍ أبلَغَ؛ لأنّ إثباتَ العلمِ على التّهكُّم لإرادةِ النّفي أبلَغُ من نَفيِه مطلقًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «فَضْلًا أن يَعرفوا وَقتَ كونِهِ الذي لا طريقَ إلى مَعرفته» فجاء التّرقّي من الأَدْوَنِ إلى الأغلَظِ.

وفي «أدرَكَ علمُهُم» و﴿ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ﴾: وجهٌ آخر، وهو أن يكونَ أدرك بمعنى انتهى وفَنِي، من قولِك: أدْرَكَتِ الثَّمَرَة؛ لأنّ تلك غايتُها الّتي عندَها تُعْدَم، وقد فسَّره الحسنُ رضيَ اللهُ عنه باضمحلَّ علمُهم. وتدارك: من: تَدارَكَ بنو فُلان؛ إذا تتابَعُوا في الهلاك.
فإن قلت، فما وجهُ قراءةِ من قرأ: بل أَأَدْرَكَ على الاستفهام؟ قلت: هو استفهامٌ على وجهِ الإنكارِ لإدراكِ علمِهم، وكذلك من قرأ: أمْ أَدْرَك. وأم تدارك؛ لأنّها أمْ الّتي بمعنى بل والهمزة. فإن قلت: فمن قرأ: بلى أدرك، وبلى أأدرك؟ قلت: لـمّا جاء ببلى، بعدَ قولِه: ﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ كان معناه: بلى يشعرون، ثمّ فسّر الشُّعورَ بقولِه: أَدْرَكَ علمُهم في الآخرةِ على سبيلِ التَّهكُّمِ الّذي معناه: المُبالغةُ في نفيِ العِلْم، فكأنّه قال: شعورُهم بوقتِ الآخرةِ أنَّهم لا يعلمون كونَها، فيرجِعُ إلى نفيِ الشُّعورِ على أبلغِ ما يكون. وأمّا

قولُه: (وفي «أدرك عِلمُهم» و﴿ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ﴾: وَجهٌ آخَرُ)، عطفٌ على قولِه: «ومعنى «أدركَ عِلمُهم في الآخرة»: انتهى وتكامَلَ».

ويجوز أن يكون متفرِّعًا على الجواب الثاني، أي: أنّ «أدرك» و«ادّارك» إما مَنفيّانِ على التَّهكُّم، أو معناهما: انتهى وفَنِيَ؛ ليحصلَ التَّرقِّي من النَّفي إلى النَّفي.

قولُه: (من: تَدارَك بَنُو فلانٍ؛ إذا تَتابَعُوا في الهَلاك)، ومنه بيتُ الحَماسةِ:

أبعْـــدَ بَني أُمِّي الذين تَتابَـــعُوا ... أُرَجِّي الحياةَ أم مِنَ الموتِ أجزَعُ[1]

قولُه: (فما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: «بل أأدرك»؟)، الفاء دلَّت على الإنكارِ، يعني: هَبْ أنّك فسَّرتَها بمعنى: انتهى وفَنِيَ، فما تفعلُ بالاستفهام الوارد على التقرير؟ وأجاب: أجْعَلُهُ إنكاريًّا، وهو نَفيٌ أيضًا.

قولُه: (فمَن قرأ: «بَلَى»)، إنكارٌ آخَرُ على التأويل بالنَّفي، وأجاب بما يُوافقُ النَّفْيَ بالتَّهكُّم لقراءة، وبالإنكار على وَجهٍ بُرهانيٍّ لأُخرى.

---

(١) للبراء بن رِبْعيٍّ الفَقْسيِّ، انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٦٠١).

من قرأ: بلى أأدرك؟ على الاستفهامِ فمعناه: بل يشعرون متى يُبْعَثون، **ثمّ أنْكرَ علمَهم بكونِها**، وإذا أنكرَ علمَهم بكونِها لم يتحصَّل لهُم شعورٌ بوقتِ كونِها؛ لأنَّ العلمَ بوقتِ الكائنِ تابعٌ للعلم بكَونِ الكائنِ. ﴿فِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ في شأنِ الآخِرةِ ومعناها. فإن قلت: هذه الإضراباتُ الثّلاثُ ما معناها؟ قلت: **ما هي إلّا تنزيلٌ لأحوالِهم**: وصَفَهُم أوّلاً بأنّهم لا يشعرون وقتَ البعث، ثمّ بأنّهم لا يعلمون أنّ القيامةَ كائنة، ثمّ بأنّهم يَخبِطُون في شكٍّ ومِرية؛ فلا يُزيلُونَه، والإزالةُ مُستطاعة. ألا ترى أنّ من لم يسمعِ اختلافَ المذاهبِ وتضليلَ أربابِها بعضِهم لبعض: كان أمرُه أهونَ ممّن سمع بها وهو جاثِمٌ لا يَشخَصُ به طلَبُ التّمييزِ بينَ الحقِّ والباطل، ثمّ بما هو أسوأُ حالاً وهو العمى، وأن يكونَ مثلَ البهيمةِ قد عَكَفَ همَّه على بطنِه وفَرْجِه، لا يخطرُ ببالِه حَقّاً ولا باطلاً، ولا يُفكِّرُ في عاقِبة. **وقد جعل الآخرةَ مبدأَ عماهم ومنشأَه**؛ فلذلك عدّاه بـ«مِن» دون «عن»؛

قولُه: (ثم أنكرَ عِلمَهم بكَوْنها)، أي: قال: «أدرَكَ عِلمُهم في الآخرةِ»، بمعنى: ما أدرك علمُهم في نفس الآخِرَةِ، والمراد: نَفْيُ عِلْمِهم بمعرفة وَقتِها بالطَّريق البُرهانيِّ، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ العلمَ بوَقتِ الكائن تابعٌ العلمَ بكَونِ الكائِن».

قولُه: (ما هي إلا تَنزيلٌ لأحوالِهم)، أي: جَهْلِهم بأحوال القيامةِ، المعنى: كيف يَشعرون وَقتَها، وهم لا يَعلمون كيف كونها، وأنّ البعثَ والحشرَ ثابتٌ في نَفْسِه؟ فإنّ الأوّلَ تابعٌ للثاني، بلِ كيف يشعرون كونَها، وهم خابطون في ظَلْماء الشَّكِّ؟ فإنّ الجاهلَ أهونُ حالًا منَ الشاكِّ الذي يتخبَّط في شكِّه لِـما يحتاجُ الثاني إلى إزالة الشَّكِّ، ثم تحصيلُ العلم بخلاف الجاهلِ، وكيف يُزيلون الشَّكَّ وهم كالبَهائمِ في العَمَى؟ فقولُه: «ثمّ بما هو أسوأُ حالًا» عطفٌ على قولِه: «ثم بأنّهم يَخْبِطُون»، وقوله: «فلا يُزيلُونَه» إلى قوله:«بينَ الحقِّ والباطِلِ» متفرِّع على قولِه: «ثم بأنّهم يَخبِطُون» والأسلوب من باب التَّرقِّي منَ الأهوَنِ إلى الأغلَظِ.

قولُـه: (وقد جَعل الآخرةَ مبدأَ عَماهُم ومَنشأَه)، يُريـد أنّ معنى «مِنْ» في «منها» في الموضعَينِ الابتداءُ، ومرجعُه الصُّدورُ والإنشاءُ، وفيه شائبةٌ من معنى السَّبَبيّةِ، وأنّ الكُفر بالآخرةِ سببٌ للعَمى.

لأنَّ الكُفرَ بالعاقبةِ والجزاءِ هو الّذي جعلهم كالبهائِم لا يتدبّرون ولا يتبصَّرون.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ۝ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ٦٧-٦٨]

العامِلُ في ﴿أَءِذَا﴾ ما دلَّ عليه ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ وهو «نَخْرُج»؛ لأنّ **بينَ يَدَيْ عملِ اسمِ الفاعلِ** فيه عِقاباً، وهي همزةُ الاستفهام و«إنّ» ولامُ الابتداء، وواحدةٌ منها كافية، فكيف إذا اجتمعن؟ والمُراد: الإخراجُ من الأرض، أو من حالِ الفناءِ إلى الحياة، وتكريرُ حرفِ الاستفهامِ بإدخالِه على (إذا) و﴿إِنّ﴾ جميعاً إنكارٌ على إنكار، وجحودٌ عَقِيبَ جُحود، ودليلٌ على كُفرٍ مؤكَّدٍ مُبالَغ فيه. والضَّميرُ في ﴿أَئِنَّا﴾ لهُم ولآبائهم؛ لأنَّ كَونَهم تراباً قد تناوَلهم وآباءَهم. فإن قلت: قدَّمَ في هذه الآيةِ ﴿هَٰذَا﴾ على ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾، **وفي آيةٍ أُخرى قدَّمَ** ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ على ﴿هَٰذَا﴾؟ قلت: **التّقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقدَّمَ هو الغرضُ** المُتعمَّدُ بالذِّكر، وأنّ الكلامَ إنّما سِيقَ لأجْلِه، ففي إحدى الآيتَيْن

قال صاحب «التقريب»: معناه: أنّ الكُفرَ بالجزاء مَبْدأُ عماهُم، وسَببُ عَدَم تدبُّرِهم، فإن مَن لم يَصْرِفْهُ خوفُ العاقبةِ فَعَل ما يَقتضيه هَواهُ وشهوتُه، ودخل في زُمرةِ البهائم.

قال:

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النُّفوسِ فإن تَجِدْ ذا عِفَّـةٍ فَلِعلّـةٍ[١] لا يَظلِـمُ[٢]

قولُه: (بين يَدَي عَمَل اسمِ الفاعِلِ)، أي: المفعولِ، وهو «مُخْرَجُون»، سُميَّ به مجازًا؛ لأنه بُني مِن: يَخْرُج.

قولُه: (التقديمُ دليلٌ على أنّ المقدَّمَ هو الغَرَضُ)، تلخيصُه: أنّ التقديمَ إنّما يُتعمَّد به لاقتضاء المَقام، وكَون المقدَّم مهتمّاً بشأنه، ولـمّا كان الإنكارُ في هذه السُّورة أبلَغَ منه في تلك السُّورة قدَّمَ المُنكَرَ هنا، وأقرّه في تلك السُّورةِ في مكانه.

---

(١) في (ف): «فعِلّة»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

دلَّ على أن اتِّخاذَ البَعْثِ هو الّذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأُخرى على اتِّخاذِ المبعوثِ بذلك الصَّدد.

وبيانُه: أنّه تعالى لـمّا وَبَّخ المشركين إنكارَهم الحشرَ بقولِه: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ثم جهلَهم بوقتِ البعثِ بقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾، وتَرقّى فيه ذلك التَّرقِّي المذكور؛ حكى عنهم ما كانوا يتفوَّهون به في ذلك من قولِه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوٓا أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾، وَضَع ﴿الَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾ موضعَ المُضمَرِ؛ للإشعار بأنّ هذا القولَ إنّما صَدر عنهم لِتمادِيهم في الكُفر، حيث ضَمُّوا مع ذِكْرِهم ذِكرَ آبائهم، وجَعلُوهم تُرابًا صِرْفًا لِأجزاء هناك على صُورةِ نَفْسِه، وقدَّموا المنصوبَ على المرفوعِ في قولِهم: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾، وهو المرادُ من قولِه: «دلّ على أنّ اتِّخاذَ البعثِ»، وأما في سورة المؤمنين فلم يَسْبِقْ من ذلك شيءٌ.

نَعم حَكى عنهم قولَهم لِيُنَبِّـهَ به على أنّ ذلك جَرى من مَحْضِ التَّقليدِ، ومُتابعةِ أسلافِهم في تكذيبِ الأنبياءِ في البعثِ، فأقرَّ كلًّا من المرفوعِ والمنصوبِ في مكانه، ولم يَذكرْ آباءَهُم، وصرَّح بذِكْرِ العظامِ، وهو المرادُ من قوله: «دلَّ على أنّ اتِّخاذَ المبعُوثِ» يعني: إنّما قدَّموا هذا هنا، والمُشارُ إليه البعثُ لِيُؤذِنَ بأنّهم إنما اتَّخذوا البعثَ منكَرًا، وقدَّموا «نَحْنُ» في المؤمنين ليعلمَ بأنّهم إنما اتَّخذوا «المبعوثَ بذلك الصَّددِ»، أي: هو الذي يعمَد بالكلام اتخاذ المبعوث.

وكلامُ صاحب «المفتاح» يجبُ أن يُحملَ على هذا المَحمِلِ، وذلك قولُه: فالجهةُ المنظُورُ فيها هناك هي كَونُ أنفُسِهم تُرابًا وعظامًا، والجهةُ المَنظُورُ فيها هاهنا هي كَونُ أنفُسِهم وكَونُ آبائهم تُرابًا لِأجزاءَ هناك من بناهم على صُورة نفسه، ولا شُبهةَ أنّها أدخَلُ عندَهم في تَبعيد البَعثِ، فاستلزمَ زيادةَ الاعتناءِ بالقَصدِ إلى ذِكْره[1].

وأما قولُه: «وفي آية أخرى قدم ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾»، فمِن باب المُشاكَلَةِ، إذ ليس هناك تقديمٌ اصطلاحيٌّ.

قولُه: (دلَّ على أنّ اتخاذَ البعثِ)، عن بعضِهم: «على» في الموضعَينِ فاعلُ «دَلَّ»؛ أي: دَلَّ على جَعْلِ اللّـهِ البعثَ معتمدًا في الكلام، وعلى جَعْلِه المبعوثَ معتَمدًا فيه في الأُخرى.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٣٨.

[﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ۞ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

لم تَلحَقْ علامةُ التّأنيثِ بفعلِ العاقبة؛ لأنَّ تأنيثَها غيرُ حقيقيّ؛ ولأنَّ المعنى: كيفَ كانَ آخرُ أمرِهم؟ وأرادَ بالمُجرِمين: الكافِرين، وإنَّما عبَّر عن الكُفرِ بالإجرام ليكونَ لطفاً للمُسلِمين في تركِ الجرائمِ وتخوُّفِ عاقِبَتها؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ﴾ [الشمس: ١٤] وقولِه: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ لأنّهم لم يتَّبِعُوك، ولم يُسْلِموا فيَسْلَموا وهم قومُه قُرَيْش، كقولِه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]. ﴿فِى ضَيْقٍ﴾ في حَرَجِ صدْرٍ من مكرِهم وكيدِهم لك، ولا تُبالِ بذلك؛ فإنّ الله يعصِمُك من النّاس. يُقال: ضاقَ الشَّيءُ ضَيْقاً وضِيقًا، **بالفتح والكَسر**. وقد قُرِئ بهما، والضَّيْق أيضاً: تخفيف الضَّيِّق. قال الله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] قُرِئ مخففاً ومثقّلاً، ....

وقلت: هذا تلخيصُ المعنى؛ لأجل التَّركيب؛ لأنّ «اتَّخذ» يقتضي مفعولًا ثانيًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، فالتقديرُ دلَّ على أنّ اتِّخاذَ البعثِ أصلًا هو الذي يُعتَمدُ في الكلام[١]، أي: الذي قُصِدَ في الكلام جَعْلُ البَعثِ أصلاً ومُقدَّمًا، ويَعضُدُه قولُه: إنّ المقدَّم هو الغَرَضُ المعتمدُ[٢] بالذِّكر.

قولُه: (**ضَيْقًا وضِيقًا، بالفتح والكسر**)، ابنُ كثير: بالكسر، والباقون: بفتحِها[٣].

---

(١) قوله: «أي: الذي قصد في الكلام» سقط من (ط).

(٢) في (ح): «المتعمد» وهي جيدة محتملة.

(٣) وفَرّق بينهما الفرّاءُ بقوله: «فالضَّيْقُ ما ضاقَ عنه صدرُك، والضيِّق ما يكون في الذي يَتّسِعُ مثل الدارِ والثوب وأشباه ذلك». انتهى من «معاني القرآن» (٢: ١١٥)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٦.

ويجوزُ أن يراد: في أمرٍ ضيِّقٍ من مكرِهم.

[﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ٧١-٧٢]

استعجلوا العذابَ الموعودَ فقيل لهم: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ رَدِفَكُم بعضُه وهو عذابُ يومِ بَدْر، فزيدتِ اللّام للتّأكيد؛ كالباء في ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدّى باللّامِ نحو: دنا لكُم وأزِفَ لكم، ومعناه: وتَبِعَكُم ولَحِقَكُم، وقد عُدِّي بـ«مِن»، قال:

فلمّا رَدِفنا مِن عُمَيْرٍ وصَحبِه ... تولَّوا سِرَاعــاً والمنيَّةُ تُعنِقُ

يعني: دَنْونا من عُمَيْر، وقرأ الأعرج: (رَدَفَ لكم)، بوزن ذَهَب، وهُما لُغَتان، والكَسْرُ أفصح. **وعسى ولعلّ** وسوفَ في وعْدِ المُلوكِ ووعيدِهم يدلُّ على صدقِ الأمرِ

قولُه: (ويجوز أن يُرادَ: في أمرٍ ضَيِّقٍ)، عطفٌ على قوله: «في حَرَجِ صَدْرٍ»، يعني: ﴿ضَيْقٍ﴾ هنا مُطلَقٌ يجوز أن يُقدَّر: ضِيقُ صَدْرٍ؛ لاشتهاره فيه، أو يُترك على إطلاقِه، فيُحمل على العُموم، فالأمرُ بمعنى الشأنِ والحالِ.

قولُه: (فلما رَدِفْنا من عُميرٍ)، البيتَ[١]، تُعْنِقُ منَ العَنَقِ: وهو السَّير السَّريعُ السَّهلُ، يُقال: دابَّةٌ مِعْناقٌ، ومُعْنِق، يقول: لـمّا دَنَوْنا من عُميرٍ وصَحبِه للمُحارَبة، أدبَرُوا مُسرعينَ مُنهزمينَ، والمَنيَّـةُ تُسـرِعُ خَلْفَهم.

قولُه: (وعسى ولَعلَّ)، الرّاغبُ: عسى طَمَعٌ وتَرَجٍّ، وكثيرٌ من المفسِّرين فسَّـرُوا عسى ولعلَّ باللّازِمِ، وقالوا: إن الرَّجاء والطَّمع لا يَصِحُّ منَ الله، وفي هذا قُصورُ نظر، وذلك أنّ الله عز وجل إذا ذَكَر ذلك يذكُره ليكونَ الإنسانُ منه على رجاءٍ لا أن يكون هو تعالى

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيت فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

وجِدِّه، وما لا مجالَ للشَّكِّ بعدَه، وإنّما يَعنُون بذلك إظهارَ وقارِهم وأنّهم لا يَعْجلون بالانتِقام؛ **لإدلالِهم بقَهْرِهم** وغلَبَتِهم ووُثوقِهم بأنّ عدوَّهم لا يفوتُهم، وأنّ الرّمزةَ إلى الأغراضِ كافيةٌ من جِهَتِهم؛ فعلى ذلك جرى وعدُ الله ووعيدُه.

[﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ٧٣]

الفضلُ والفاضلة: الإفضال. ولفلانٍ فواضِلُ في قومِه وفُضول. ومعناه: أنّه مُفْضِلٌ عليهم بتأخيرِ العُقُوبة، وأنّه لا يعاجِلُهم بها، وأكثرُهم لا يعرفونَ حقَّ النِّعمةِ فيه، ولا يشكرونه؛ ولكنَّهم بجهلِهم يستعجلونَ وُقوعَ العقاب؛ وهم قُرَيْش.

[﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ٧٤]

قُرِئ (تَكُنّ). يقال: كَنَنْتُ الشَّيءَ وأكنَنْتُه: إذا سترتُه وأخفيتُه، يعني: أنّه يعلمُ ما

راجيًا. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، أي: كُونوا راجينَ في ذلك، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢][(١)].

قولُه: **(لإدْلالهم بقهرِهم)**، أي: لِوُثوقِهم، يُقال: هو يُدِلُّ بفلانٍ؛ أي: يَثِقُ به.

الأساس: وأدَلَّ على قَرِيبِه، ومنه: أسَدٌ مُدِلٌّ.

قولُه: **(الفَضْل والفاضِلَة: الإفضالُ)، الراغب:** الفَضْل: الزِّيادةُ عن الاقتصاد، وذلك إما محمودٌ كفَضْل العلم والحِلْم، وإمّا مذمومٌ كفضل الغَضبِ على ما يَجب أن يكونَ عليه، والفَضْل في المحمودِ أكثرُ استعمالًا، والفُضُولُ في المَذموم[(٢)].

قولُه: **(قرئ: «تَكُنُّ»)**، قال ابن جنِّي: قراءة ابن السَّمَيْفَع، وابن مُحَيصِن «تَكُنُّ» بفتح التاءِ، وضمِّ الكافِ، والمألوفُ أكْنَنْتَ الشيءَ: إذا أخفيتَه في نَفْسِك، وكَنَنْتَه: إذا سَترتَه

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٦-٥٦٧.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٩.

يُخفونَ وما يُعلنونَ من عداوةِ رسولِ الله ﷺ ومكايدِهِم، وهو مُعاقِبُهم على ذلك بما يَسْتَوجِبُونه.

[﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ٧٥]

سُمِّيَ الشَّيءُ الّذي يَغِيبُ ويَخْفى: غائبةً وخافيةً، فكانتِ التّاءُ فيهما بمنزلتهما في العافيةِ والعاقبة. **ونظائرُهما: النَّطيحة**، والرَّمِيّة، والذَّبيحة، في أنّها أسماءٌ غيرُ صفات. ويجوزُ أنْ يكونا صفتَيْنِ وتاؤُهما للمبالغة، كالرّاويةِ في قولِهم: ويلٌ للشّاعر من راويةِ

بشيءٍ، فأكنَنَتُ كأضمَرتُ، وكَنَنْتُ كسَترتُ، فهذا القارئ أجرى الضَّميرَ مجرى الجسمِ السّاترِ لها[1] مبالغةً، ونحو قول القائل:

وحاجةٍ دونَ أُخرى قد عَرَضْتُ لها[2] جَعلتُهــا للّتي أخفيتُ عُنــوانا[3]

وقول الحماسي:

تَغَلغَلَ حُبُّ عَثمةَ في فُؤادي فَباديــهِ مع الخافي يَســيرُ[4]

ألا تُراه كيف وصفَه بما تُوصَفُ به الجواهر من السروب والتغلغل[5].

قولُه: (**ونَظائرُهما: النَّطيحةُ**)، **الجوهريُّ**: نَطحَه الكَبْشُ يَنطِحُه ويَنْطَحُه نَطْحًا، والنَّطِيحةُ المَنطوحَةُ التي ماتَت منه، وإنما جاءت الهاء لغَلَبةِ الاسمِ عليها، وكذلك الفَريسةُ، والأكِيلَةُ، والرَّمِيَّةُ؛ لأنه ليس هو على نَطَحتِها، فهي منطوحة، وإنما هو الشَّـيءُ في نفسِه ممّا يُنطَحُ، والشـيءُ ممّا يُفرَسُ.

---

(١) زيادة من «المحتسب».

(٢) لفظة «لها» سقطت من (ط)، و(ح) و(ف): «بها»، والمثبت من «المحتسب».

(٣) البيت لسوارِ بن المُضرِّب، كما في «لسان العرب» (سنح).

(٤) البيت لعبيد الله بن عتبة بن مسعود. انظر «زهر الآداب» للحصري القيرواني (١: ٢١٢).

(٥) «المحتسب» (٢: ١٤٤).

السُّوء، كأنّه قال: وما من شيءٍ شديدِ الغَيْبُوبةِ والخفاءِ إلّا وقد عَلِمَه اللهُ وأحاطَ به وأثبتَهُ في اللَّوح. المُبين: الظّاهِرُ البيِّن لمن ينظرُ فيه من الملائكة.

[﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٧٦-٧٧]

قد اختلفوا في المسيحِ فتحزَّبوا فيه أحزاباً، ووقعَ بينَهمُ التّناكُرُ في أشياءَ كثيرةٍ حتّى لَعَن بعضُهم بعضاً، وقد نزل القرآنُ ببيان ما اختلفوا فيه لو أنصفوا وأخذوا به وأسلموا، يريد: **اليهود والنّصارى**. ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: لمنْ أنصفَ منهم وآمن، أي: من

قولُه: (يُريد اليهودَ والنَّصارى)، أي: يريد بقوله: بني إسرائيل: اليهودَ والنَّصارى لا اليهود وحدهم كما الظاهر.

والمراد بالاختلاف ما شَجَر بينَهم في المسيح عليه السَّلام؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾ [مريم: ٣٧]، وهم اليهودُ والنَّصارى في وَجهٍ دونَ الوجهِ الآخَرِ، وهم فِرَقُ النَّصارى من اليَعقوبيَّةِ والنُّسطُوريَّةِ، والمَلْكانيّةِ.

والمَقامُ يقتضي العُمومَ؛ لأنه تعالى لما وَبَّخ المشركين ووَعدَهم وهدَّدهُم بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ وبيَّن شُمولَ عِلْمِه المعلوماتِ كلَّها، وأنها ثابتةٌ في اللَّوح المحفوظِ، ذكر أنّ هذا القرآنَ نُسْخةٌ من بعض ما هو مُثبَتٌ في اللَّوحِ المحفوظِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧- ٧٨].

ألَا تَرى كيف يقصُّ على بني إسرائيل أكثرَ الذي هم فيه يختلفون، وهم يعلمون ذلك لو أنصَفُوا وأخذُوا به وأسلَموا، لكن هم شِرْذِمةٌ مُكابِرةٌ مثلُكم أيُّها المشركون. ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم﴾ يوم القيامةِ ﴿بِحُكْمِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامه منَ المُبطِلِينَ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بالفَصْل بينَهم وبينَ المُحِقِّينَ.

والدليلُ على استطراد هذا الكلام العَوْدُ إلى تَسلية الرَّسول ﷺ في قوله: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ بعدَ قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾، وإلى تَسمية المشركينَ بالموتى في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

بني إسرائيل. **أو منهم ومن غيرهم.**

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٧٨]

﴿بَيْنَهُم﴾ بينَ من آمن بالقُرآنِ ومَن كفرَ به. فإن قلت: ما معنى يقضي بحُكْمِه؟ ولا يقال: زيدٌ يضرِبُ بضربِه ويمنَعُ بمَنْعِه؟ قلت: معناه: بما يَحكُمُ به وهو عدلُه، لأنّه لا يقضي إلّا بالعَدْل، فسُمّيَ المَحكومُ به حُكماً. أو أراد بحِكْمَتِه، ويدل عليه قراءةُ من قرأ: (بِحِكَمِه)؛ جمع حكمة. ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾؛ فلا يُرَدُّ قضاؤُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بمَن يُقضى له، وبمن يُقضى عليه، أو ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ في انتقامِه من المُبطِلين، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بالفصلِ بينَهُم وبينَ المُحِقِّين.

[﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ۞ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ٧٩-٨١]

أمَرَهُ بالتَّوكُّلِ على الله وقِلّةِ المُبالاةِ بأعداءِ الدِّين، وعلَّلَ التَّوكُّلَ بأنّه على الحقِّ الأبلجِ الّذي لا يتعلّقُ به الشَّكُّ والظَّنّ. وفيه بيانُ أنَّ صاحبَ الحقِّ حقيقٌ بالوُثُوقِ بصُنعِ الله وبنُصْرَتِه، وأنّ مثلَه لا يُخذَل. فإن قلت: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ يُشبِهُ أن يكونَ تعليلاً آخرَ للتَّوكُّل، فما وجهُ ذلك؟ قلت: وجهُهُ أنّ الأمرَ بالتَّوكُّلِ جُعِلَ مُسبَّباً عمّا كانَ يَغِيظُ رسولَ الله ﷺ من جهةِ المُشرِكينَ وأهلِ الكتاب: من تركِ اتّباعِه **وتشييعِ ذلك بالعداوةِ** ....

قولُه: (أو منهم ومن غيرِهم)، هذا أولى منَ الأوّل؛ لقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم ﴾، وقد فسّر بقوله: «مَن آمَنَ بالقرآن ومَن كَفَر به» ولِـما قرَّرناه من بيان النَّظْم، ولأنّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ تعريضٌ كالتَّذييلِ، فيَدخُل فيه بنو إسرائيل دُخولًا أوليًّا.

قولُه: (**وتَشييع ذلك بالعَداوة**)، الأساس: ومنَ المجاز: شَيَّعنا شهرَ رمضانَ بصومِ

والأذى، فلاءمَ ذلك أن يُعلَّلَ توكُّلُ متوكِّلٍ مثلِه، بأن اتّباعَهم أمرٌ قد يُئِسَ منه، فلم يبقَ إلا الاستنصارُ عليهم لعداوتِهم واستكفاءِ شُرُورِهم وأذاهم، وشُبِّهوا بالموتى وهم أحياءٌ صحاحُ الحواسّ؛ لأنّهم إذا سمعوا ما يُتلى عليهم من آياتِ الله فكانُوا أقماعَ القول لا تعِيهُ آذانُهم، وكانَ سماعُهُم كلا سَماع: كانت حالُهم لانتفاءِ جدوى السَّماع؛

السِّتَةِ وشَيَّعتُ النارَ بالحطب، وشَيَّعَ هذا بهذا: قوّاه به. المعنى: ويُقَوِّيهِ تَرْكُ اتِّباعِه بالعَداوَة والأذى.

قولُه: (تَوكُّلُ متوكِّلٍ مثلِهِ)، كنايةٌ عنه صلوات الله عليه كأنّه قيل: توكّل متوكِّلٌ ممَّن هو بَصَدَدِكَ في بَذْل جُهْيدَاهُ في إيمان القوم حتَّى قيلَ له: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ﴾ [الكهف: ٦]، وممّن هو له ناصرٌ، مثل ناصِرِكَ، كأنه قيل له صلوات الله عليه: أعرِضْ عنهم وتارِكْهُم؛ لأنّك بالَغْتَ في الإنذارِ، وأعذَرْتَ، وإنهم لا يؤمنون البَتَّةَ، ولم يَبْقَ لك إلا الاستنصارُ، والتوكُّلُ عل الغالبِ القاهرِ لأعدائه، الناصرِ والمُتولّي لأوليائه؛ لأنّ الأصل: فتوكَّل عليه؛ لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم﴾، فوَضَع اسمَ الذاتِ موضعَ الضَّميرِ، فأفادَ في هذا المَقام هذا المعنى.

الراغب: التَّوكُّلُ يُقال على وَجهينِ: يُقال: توكَّلت لفلانٍ بمعنى: تَولَّيتُ له، ويُقال: وكَّلْتُه فتوَكَّل لي، وتوكَّلتُ عليه: اعتَمدتُه(١).

قولُه: (**أقماعَ القولِ**)، **النهاية**: الأقْماع: جمع قِمَع، كضِلَع وأضْلاع: وهو الإناءُ الذي يُترك في رؤوس الظُّروف لتُملأ بالمائعاتِ منَ الأشربةِ والأدْهان، شَبَّه أسماعَ الذين يَستمعون القولَ ولا يَعُونَه ويَحفظونَه ويَعملون به بالأقماعِ التي لا تَعِي شيئًا مما يُفرَغُ فيها، فكأنه يَمُرُّ عليها كما يَمرُّ الشَّرابُ في الأقماعِ.

قيل: إضافةُ أقماعِ إلى القولِ بمعنى اللّام، كأنّ آذانهم للأقوال كالظُّروف التي لا يبقى فيها شيءٌ من المَظْروف.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨٢.

كحالِ الموتى الّذين **فَقَدُوا مُصَحِّحَ السَّماعِ**؛ وكذلك تشبيهُهُم بالصُّمِّ الّذين يُنْعَقُ بهم فلا يسمعون. وشُبِّهوا بالعُمي؛ حيثُ يَضِلُّونَ الطّريقَ **ولا يَقْدِرُ أحدٌ أن يَنزِعَ ذلك عنهم، ويجعلَهم هُداةً بُصراءَ إلّا الله عزَّ وجلّ**. فإن قلت: ما معنى قولِه تعالى: ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾؟ قلت: **هو تأكيدٌ لحالِ الأصمّ**؛ لأنّه إذا تباعدَ عن الدّاعي بأنْ يُوَلِّيَ عنه مُدبراً كان أبعدَ عن إدراكِ صوتِه. **وقُرِئ: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ)** (وما أنت **بهادٍ العُمْيَ**)، **على الأصل**. وتهدي العُمْيَ. وعن ابنِ مسعود: ....

قوله: (**فقدوا مُصَحِّحَ السَّماعِ**)، أي: الحياةَ.

قولُه: (**ولا يَقدِرُ أحدٌ أن يَنزِعَ ذلك عنهم، ويجعلهم هُداةً بُصَراءَ إلا الله**)، الحَصْرُ مستَفادٌ من تقديمِ الضَّميرِ وإيلائِه حرفَ النَّفيِ في قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾.

قولُه: (**هو تأكيدٌ لحالِ الأصَمِّ**)، وهو من بابِ التَّتْميمِ، كقول امرئ القيس:

حَمَلْـتُ رُدَيْنِيّـاً كأنّ سِـنانَه سَنا لَـهَبٍ لم يتَّصلْ بِدُخانِ[1]

فإن قولَه: «لم يَتَّصِلْ بدُخان» تَتْميمٌ.

قولُه: (**وقرئ: «ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ»**)، ابنُ كثيرٍ: «يَسْمَعُ» بالياء التَّحتانيةِ مفتوحةً وفَتحِ الميمِ، و«الصُّمُّ» بالرَّفع[2]، والباقون: بالتاء مضمومةً وكسرِ الميمِ، و﴿ٱلصُّمَّ﴾ بالنَّصبِ.

قولُه: (**بهادٍ العُمْيَ، على الأصلِ**)، أي: بالتَّنوين.

قال الزَّجاج: هذا يجوزُ في العربية، وإن لم يَثْبُت روايةً[3].

---

(١) لم أجده في «ديوان امرئ القيس». والصوابُ أنه لعُمَيْرَةَ بن جُعَلٍ، من شعراء المفضليات، والبيت من قصيدةٍ له مطلعُها:

ألا يا ديـار الحيِّ بالـبَرَدانِ خَلَتْ حِجَجٌ بعدي لهنّ ثمانِ

انظر: «المفضليات» ص٢٥٩.

(٢) جعلهم الفاعلين على معنى أنهم لا ينقادون للحقّ لعنادِهم كما لا يسمَعُ الأصمُّ ما يُقالُ له. ومَن قرأ بالتاء فعلى الخطابِ لرسولِ الله ﷺ، وحجَّتُهم أنّه أشْبَه بما قَبْلَه. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٦.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٩) وزاد: ولا أعلمُ أحداً قرأ به.

(وما إن تَهْدِي العُمْي)، وهداهُ عن الضَّلال، كقولِك: سقاهُ عن العَيْمة؛ أي: أبعَدَهُ عنها بالسَّقْي، وأبعده عن الضَّلال بالهُدى.

﴿إِن تُسۡمِعُ﴾ أي ما يُجدي إسماعُك إلّا على الّذين عَلِمَ اللهُ أنّهم يؤمنونَ بآياتِه، أي: يُصدِّقُون بها؛ ﴿فَهُم مُّسۡلِمُونَ﴾ أي: مُخلصون من قولِه تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] يعني: جَعَله سالماً لله خالصاً له.

[﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ ٨٢]

سُمِّيَ معنى القولِ ومؤدّاه بالقول، وهو ما وُعِدوا من قيامِ السّاعةِ والعذاب، ووقوعُه: حصولُه. والمُراد: مشارفةُ السّاعةِ وظهورُ أشراطِها، وحينَ لا تنفعُ التَّوبة. ودابَّةُ الأرض: الجسّاسة. جاء في الحديث: أنَّ طولَها ستُّونَ ذراعاً، لا يُدْرِكُها طالب،

قولُه: (وما إن تَهدي العُمْيَ)، «إنْ» مُقحمةٌ كقول امرئ القيس:

حَلَفتُ لهـا بالله حَلفـةَ فـاجـرٍ   لَناموا فما إن مِن حَديثٍ ولا صالي[1]

قوله:(عن العَيْمَةِ)، وهي شدَّة شَهوة اللَّبن، عَام عَيْمَةً فهو عَيْمانٌ، والمرأة عَيمى، وعلى هذا: رَمَيتُ عنِ القوسِ؛ لأنه يُبعِدُ السَّهمَ عنها بالرَّمي.

قولُه: (الجَسّاسة)، النهاية: في حديث تَميم الداريِّ: «أنا الجسَّاسَة»[2]، والجسَّاسَةُ: الدَّابَّةُ التي رآها في جزيرة البحر، سمِّيت بذلك؛ لأنها تجس الأخبارَ للدَّجال، يُقال: جَسَّه واجتَسَّه، مثل: جَثَّه، واجتثه، أي: مَسَّه، والمَجَسَّةُ: الموضعُ الذي يَجُسُّه الطَّبيبُ، وفي المَثَل: أفواهُها مجاسُّها، أي: الإبل، إذا أحسَنَتِ الأكلَ اكتفى الناظرُ بذلك في معرفة سِمَنِها من أن يَجُسَّها[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧١).

ولا يفوتُها هارِب. وروي: لها أربعُ قوائم **وزَغَبٌ** وريشٌ وجناحان. وعن ابنِ جُريجٍ في وصفِها: رأسُ ثَوْر، وعينُ خِنْزير، وأُذُنُ فيل، **وقَرْنُ أُيَّل**، وعُنُقُ نعامة، وصَدْرُ أسد، ولونُ نَمِر، وخاصِرةُ هرّ، وذَنَبُ كَبْش، وخُفُّ بَعِير، وما بينَ المَفْصِلَين: اثنا عَشَرَ ذراعاً بذراعِ آدمَ عليه السّلام. ورُوي: لا تُخْرِجُ إلّا رأسَها، ورأسُها يبلغُ **أعنانَ السّماء**، أو يبلغُ السّحاب. وعن أبي هريرة: فيها من كُلِّ لون، وما بينَ قرنَيْها فرسخٌ للرّاكب. وعن الحسنِ رضيَ الله عنه: لا يتمُّ خُروجُها إلّا بعدَ ثلاثةِ أيّام. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: أنّها تَخْرُجُ ثلاثةَ أيّام، والناسُ ينظُرون فلا يخرجُ إلّا ثُلُثُها. وعن النَّبيِّ ﷺ: أنه سُئِل: من أين تخرُجُ الدّابّة؟ فقال: «من أعظمِ المساجدِ حرمةً على الله» يعني المسجدَ الحرام. وروي: أنها تخرُجُ ثلاثَ خَرْجات: تخرج بأقصى اليمنِ ثُمَّ تَتَكَمَّنُ، ثُمّ تخرُجُ بالبادية ثمّ تتكَّمنُ دهراً طويلاً، فبينا النّاس في أعظمِ المساجد حُرْمةً وأكرَمِها على الله، فما يَهُولُهم إلّا خروجُها من بينِ الرُّكنِ حذاءَ دارِ بَني مخزومٍ عن يمينِ الخارجِ من

قولُه: (وزَغَب)، النهاية: الزُّغْبُ: جمعُ الأزغَب، منَ الزَّغَبِ: صِغارُ الرِّيشِ أوّلَ ما يَطلع، شبه به ما في القِثّاء من الزُّغْبِ، وهو كالشُّعَيرات الصُّفر على رِيش الفَرْخِ، والفِراخُ زُغْبٌ، وقد زَغَّبَ الفَرْخُ، قال الفَرَزدقُ[1] يخاطبُ عمرَ رضي الله عنه:

ماذا تقـولُ لأفراخٍ بـذي مَرَخٍ ... زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ
أَلْقَيْت كاسِـبَهم في قَعْرِ مظلمةٍ ... فاغفِرْ عليك سلامُ الله يا عمرُ[2]

قولُه: (وقَرْنُ أُيَّل)، الجوهريُّ: الأُيَّلُ ـ بضمِّ الهمزةِ، وتشديدِ الياء ـ: الذَّكَرُ من الأَوْعالِ، وكذلك بكَسْرِ الهمزةِ.

قولُه: (أعنان السماءِ)، الجوهريُّ: أعنانُ السَّماء: صفائحُها، وما اعتَرَضَ من أقطارِها، كأنّه جمعُ عَنَنٍ، وقيل: أعالي السَّماء وآفاقُها.

---

(١) كذا قال المصنف رحمه الله، والصوابُ أنه للحطيئة.

(٢) «ديوان الحطيئة» ص٦٦.

المسجد، فقومٌ يَهْرُبون وقومٌ يقِفون نَظّارةً. وقيل: تخرج من الصّفا فتُكَلِّمُهم بالعربيّةِ بلسانٍ ذُلَقٍ فتقول: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ يعني: أنّ النّاس كانوا لا يوقنون بخُروجي؛ لأنّ خروجَها من الآيات، وتقول: ألا لعنةُ الله على الظّالمين. وعن السُّدِّيّ: تُكلِّمُهم ببُطْلانِ الأديانِ كُلِّها سوى دينِ الإسلام. وعن ابن عُمَرَ رضيَ الله عنه: تَسْتَقْبِلُ المَغرِبَ فتصرخُ صرخةً تَنْفُذُه، ثمّ تستقبلُ المَشْرِق، ثمّ الشامَ ثُمّ اليمنَ فتفعلُ مثلَ ذلك. وروي: تخرج من أجياد. وروي: بينا عيسى عليه السّلامُ يطوفُ بالبيتِ ومعه المُسلِمون، إذْ تضطربُ الأرضُ تحتَهم تحَرُّكَ القِنْديل، وينْشَقُّ الصَّفا مما يلي المَسعى، فتخرُجُ الدّابّةُ من الصّفا ومعها عصا موسى وخاتَمُ سُلَيْمان، فتضربُ المُؤمنَ في مَسْجَدِه، أو فيما بَيْنَ عَيْنَيه بعصا موسى عليه السّلام، فتنكُتُ نكتةً بيضاءَ

قولُه: (بلسانٍ ذُلَقٍ)، النهاية: في الحديث: تكلَّمتُ بلسانٍ ذُلَقٍ طُلَقٍ؛ أي: فَصِيحٍ بَليغٍ. وذَلْقُ كلِّ شيءٍ: حَدُّه.

قولُه: «تنفذه»، أي: تنفذُ الصَّـرخة منَ المغربِ. وفي «المَعالم»: فتَصْـرُخُ ثلاثَ صَرَخاتٍ يَسمعُها مَن بينَ الخافِقَين[1].

قولُه: (أجْياد)، النهاية: بفتح الهمزةِ وسُكونِ الجيمِ، وبالياءِ المُثنّاةِ مِن تحت: جبلٌ بمكّة، وأكثرُ الناس يقولون: جِيَاد، بحَذف الهمزةِ وكَسْرِ الجيمِ، وقيل: اسمُ وادٍ بمكّةَ من شِقِّ اليمنِ، وأنشدَ المصنِّف لنفسه:

أَوادِيَ إبراهيــمَ بُورِكْتَ من وادِ   وحُيِّيتِ من دارٍ على بابِ أَجْيادِ[2]

قولُه: (مَسْجَدِه)، «مَسجَد» بفتح الجيم: موضعُ سُجودِ الرَّجلِ، وهو الجَبهةُ حيث يُصيبُه نَدَبُ السُّجودِ، والآرابُ السَّبعةُ: مساجِدُ، والنَّدَبُ: الأثَرُ إذا لم يَرْتفع عنِ الجِلْدِ.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٠).

(٢) المعروف من سيرةِ الزمخشريِّ أنّ منزلَه كان على باب أجياد حين كان مجاوِراً لبيت الله الحرام في مكّة المكرّمة.

فتفشو تلك النُّكتةُ في وجهِهِ حتّى يُضيءَ لها وجهُه، أو فتترُكُ وجهَهُ كأنّه كوكَبٌ دُرِّيّ، وتكتُبُ بينَ عَيْنَيه: مؤمن، وتنكتُ الكافِرَ بالخاتَم في أنفِه، فتفشو النُّكتةُ حتّى يَسْوَدَّ لها وجهُه وتكتبُ بين عَيْنَيه: كافِر. وروي: فتجلو وجهَ المُؤْمِنِ بالعصا وتَحْطِمُ أنفَ الكافِرِ بالخاتَم، ثمّ تقولُ لهم: يا فلان، أنتَ مِن أهلِ الجنّة، ويا فلان، أنتَ من أهلِ النّار.

وقُرِئ: (تَكلِمُهُم) من الكَلْمِ: وهو الجَرْح. والمرادُ به: الوسمُ بالعصا والخاتَم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ من الكَلْم أيضاً، على معنى التّكثير، يقالُ: فلانٌ مُكَلَّم، أي: مُجرَّح. ويجوزُ أن يُستَدَلَّ بالتَّخْفيفِ على أنَّ المُرادَ بالتَّكليم: التَّجريح، كما فُسِّر: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧]، بقراءة عليٍّ رضيَ الله عنه: «لَنحرُقَنَّه»، وأنْ يُستَدَلَّ بقراءةِ أُبَيّ: «تُنبِّئُهم».

والحديثُ من رواية الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «تَخرجُ الدَّابَّة ومعَها خاتَمُ سُليمانَ وعَصى موسى، فتَخْلُو وجْهَ المؤمنِ، وتَحطِمُ وَجْهَ الكافِرِ، حتَّى إنّ أهلَ الخِوانِ يَجتمعون عليه، فيقولُ هذا: يا مؤمنُ، ويقولُ هذا: يا كافِرُ»[1]. وبقيّةُ الرِّوايات اللهُ أعلمُ بصِحَّتِها.

قوله: (فتخْلو)، بالتاء المُثنّاةِ وسُكون الحاءِ المُهمَلةِ وفتحِ اللّام وضَمِّ الهمزةِ؛ صحَّ منَ المُحدِّثينَ.

وفي نُسَخ «الكشّاف»: «فتجلو»، بالجيم، وكذا في «المطلع» و«المغرب»[2]: جَلأ بالتَّحريك: إذا صارَ فيه التحْلِئ، على مَفعِل بالكسر: ما أفسَدَه السِّكِّينُ من الجِلْد إذا قُشِرَ. تقول: حَلأْتُ الجِلْدَ؛ إذا قَشرتَه، وأما «فتَجْلُو» بالجيم غيرُ مهموزٍ، فمِن: جَلَوتُ السَّيفَ، جَلاءً، أي: صَقَلتُه.

قولُه: (كما فسِّر: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧])، وقد فسَّره في موضعِه، قال: ذَكَر أبو عليٍّ في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٧) وابن ماجه (٤٠٦٦) والترمذي (٣١٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

(٢) كذا قال المصنّف رحمه الله، وهو وهمٌ منه، فإن المطرّزي لم يذكر هذه المادة في «المُغْرب»، والصوابُ أنه ينقلُ عن «الصحاح» للجوهري، وانظر كلامَه في «الصحاح» (حلأ) (١: ٤٤-٤٥).

وبقراءةِ ابنِ مسعود: «تُكَلِّمُهم بأنَّ النّاس»، على أنّه من الكلام. **والقراءةُ بـ«إن» مكسورةً:** حكايةً لقولِ الدّابّة، إمّا لأنّ الكلامَ بمعنى القول. أو بإضمارِ القَوْل، أي: تقولُ الدّابّةُ ذلك. أو هي حكايةٌ لقولِه تعالى عند ذلك. فإن قلت: إذا كانت حكايةً لقولِ الدّابّةِ فكيفَ تقولُ بآياتنا؟ قلت: قولُها حكايةٌ لقولِ الله تعالى، أو على معنى بآياتِ ربِّنا، أو لاختصاصِها بالله **وأَثَرَتِها عندَه**، وأنّها من خواصِّ خلقِه: أضافت آياتِ الله إلى نفسِها، كما يقولُ بعضُ خاصّةِ المَلِك: خيلُنا وبلادُنا، وإنّما هي خيلُ مولاه وبلادُه. ومن قرأ بالفتحِ فعلى حذفِ الجارّ، أي: تُكلِّمُهم بأنّ.

[﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ ٨٣].

﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ يُحبَسُ أوَّلُهم عن آخِرِهم حتّى يجتمعوا **فيُكَبْكَبُوا** في النّار. وهذه

﴿لَنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ أنه يجوز أن يكون «حَرَّق» مبالغةً في «حَرَقَ»، إذا بُرِدَ بالمِبْرَدِ، وعليه قراءة علي رَضِيَ الله عنه «لَنَحرُقَنَّه»[1].

قولُه: (**وبقراءة ابنِ مسعودٍ: «تُكلِّمُهم بأنّ الناسَ»**)، أي: يستدلُّ بقراءتِه على أن المرادَ بقولِه: «تُكلِّمُهم» بالتشديد: القولُ؛ لِتَعدِيَتِه بالباء، وذلك أن «تُكَلِّمهم» بالتَّشديد كان يحتمل الكلامَ على حذف الياء، ويَحتمل التَّكليمَ ـ أي: التجريح ـ على حذف اللّام؛ أي: تُجرِّحُهم؛ لأنّ الناسَ ما كانوا يوقنون بخروجها، فإتيان الباء دليلٌ على أن المرادَ الكلامُ.

قولُه: (**والقراءة بـ«إنّ» مكسورة**)، الكوفيُّون: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها[2].

قولُه: (**وأَثَرَتِها عنده**)، الأَثَرة: البَقِيَّةُ من الشيءِ المُختار، يقال: استأثَرَ اللهُ بفلانٍ.

قولُه: (**فيُكَبْكَبُوا**)، عن بعضهم: كَبَّه: صَرَعَه على وجهه، وأصلُهُ« تُكَبِّبوا»، فجُعلت إحدى الباءات كافًا.

---

(١) في الأصول الخطية: «ولنحرقنه» بالواو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) على الاستئناف، جعلوا الكلامَ عند قولِه تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ تاماً.

عبارةٌ عن كَثْرةِ العددِ وتباعُدِ أطرافِه، كما وَصفتْ جُنودَ سُلَيْمان بذلك. وكذلك قوله: ﴿فَوْجًا﴾، فإن الفوجَ الجماعةُ الكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: أبو جهلٍ والوليدُ بنُ المُغيرة، وشيبةُ ابنُ ربيعة: يساقون بين يَدَيْ أهلِ مكّة، وكذلك يُحْشَرُ قادةُ سائرِ الأممِ بينَ أيديهِم إلى النّار. فإن قلت: أيُّ فرقٍ بينَ مِن الأولى والثّانية؟ قلت: الأولى للتّبعيض، والثّانية للتّبيِيْن، كقولِه: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾.

[﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۞ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾ ٨٤-٨٥].

الواوُ للحال، كأنّه قال: أكذَّبتم بها بادِئَ الرّأي من غيرِ فكرٍ ولا نظرٍ يُؤدِّي إلى إحاطةِ العلمِ بكُنْهِها، وأنّها حقيقةٌ بالتّصديقِ أو بالتّكذيب؟ أو للعطف، أي: أجحدتُموها ومع جحودكم لم تُلقُوا أذهانكم لتَحقُّقِها وتَبصُّرِها؟ فإنّ المكتوبَ إليه قد يجحدُ أن يكونَ الكتابُ من عندِ مَن كتبه، ولا يدعُ مع ذلك أنْ يقرأهُ ويتفهَّمُ مضامِينَه، ويحيطَ بمعانيه. ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بها للتّبكيتِ لا غير. **وذلك أنّهم لم يعملوا إلّا**

قولُه: (**الواو للحال**)، أي: في ﴿وَلَمْ تُحِيطُوا۟﴾ أو للعطف.

فإن قلتَ: ما الفرق بينَهما؟

قلتُ: على الحال يكون المُنكَرُ التّكذيبَ المقيَّدَ بقيدِ عَدَم التّدبُّرِ[1]، فلا يكون كلُّ واحدٍ منَ التّكذيب وعَدَمِ النَّظَرِ مُنكَرًا على الاستقلال، بخِلافِه في العطفِ؛ أي: لمَ جَمعتُم بينَ هذين المنكَرينِ؟ فإن أنكَرتُموه فهلّا تفكَّرتم فيها لِمَا عسى أن يكونَ ذلك يؤدِّيكم إلى التّصديق؟ فإنّ منَ جَحَد كتابًا فلا يَمنعُه الجَحْدُ من قراءته.

قولُه: (**وذلك أنّهم لم يعملوا**)، تعليلٌ لتفسيره قولَه: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النمل:٨٤] بأنّه للتّبكيت لا غيرُ؛ لأنّ التّبكِيتَ لَزُّ الخَصْمِ إلى الإقرار بالمدَّعى، وأنْ ليس لهم جوابٌ

---

(١) في (ط): «النذير».

التّكذيب، فلا يقدِرُون أن يُكذِّبوا ويقولوا قد صَدَّقْنا بها، وليس إلّا التّصديقُ بها أو التّكذيب. ومثالُه أن تقولَ لراعيك وقد عرفته رُوَيْعِيَ سوء: أتأكُلُ نَعَمي، أم ماذا تعملُ بها؟ فتجعلُ ما تبتدئ به وتجعلُه أصلَ كلامِك وأساسَه هو الّذي صحَّ عندَك من أكلِه وفسادِه، وترمي بقولِك: أمْ ماذا تعملُ بها؟ مع علمِك أنّه لا يعملُ بها إلّا الأكل؛ لتبْهتَه وتُعلِمَه علمَك بأنّه لا يجيءُ منه إلّا أكلُها، وأنّه لا يقدرُ أن يدّعي الحفظَ والإصلاح؛ لما شُهِرَ من خلافِ ذلك. أو أراد: **أما كانَ لكُم عملٌ في الدُّنيا إلّا الكفرُ والتّكذيبُ** بآياتِ الله، أم ماذا كُنتم تَعملُون من غيرِ ذلك؟ يعني أنّه لم يكنْ لهم عملٌ

﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] إلّا الإقرارَ بالتَّصديق أو التَّـكذيبِ، إذ لا ثالثَ.

ولـمّا كان المَقامُ مقامَ الصِّدقِ لا يَقدِرُون أن يقولوا: قد صدَّقنا بها، فلا بدَّ لهم أن يقولوا: كذَّبنا بها؛ لأنهم لم يعملوا إلا بالتَّـكذيبِ، فقولُه في المثال: «لا يقدِرُ أن يدَّعي الحِفْظَ والإصلاحَ لِـمَا شُهِرَ من خلاف ذلك» تَعيين[1] لِـمَقامِ الصِّدق.

قولُه: (**أو أراد: أمَا كان لكم عملٌ في الدُّنيا إلا الكُفرُ والتكذيبُ**)، عطفٌ على قوله: «أكذَّبتُم بها» إلى قوله: «﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بها للتَّبكِيت»، و«أمْ» على الأوَّل: متَّصلةٌ، وقولُه: «ماذا كنتم تعملون؟» عبارةٌ عنِ التَّصديق؛ يدلُّ عليه قولُه: «وليس إلّا التَّصديقُ بها أو التَّـكذيب» والسُّؤالُ سؤالُ تَوبيخٍ في مَقام يَضطرُّ المُخاطَبُ إلى الصِّدق كما مرَّ، فإنّك إذا جَعلت في مثل هذا المَقام ما صَحَّ وثَبَتَ عندكَ يَلي الهمزةَ «ما»، وليس بثابت يَلي «أم»؛ فلابدَّ أن يُوافقَك المخاطَبُ فيما هو الأصلُ، وعلى الثاني منقطعةٌ، والهمزةُ في ﴿أَكَذَّبْتُم﴾ للتَّقرير، وفي «أمْ» للإنكار.

ولهذا قال: أما كان لكم عملٌ في الدنيا إلّا الكُفرَ والتَّـكذيبَ، ثم أضرَبَ عنه، وابتدأ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سائلًا عنِ العمل سوى التَّـكذيبِ؛ لأنه هو المُهتَمُّ بشأنه، فنفاه عن أصله، وإليه أشار بقوله: «لم يكن لهم عملٌ غيره» فإذا قرَّر التَّـكذيبَ والكُفرَ أولًا، ونفى غيرَهما ثانيًا، انحصَرَ عَملُهم فيهما، وإليه أشار بقوله: «كأنّهم لم يُخلقوا إلا للكُفر والمَعصيةِ»

---

(١) في (ط): «تبين».

غيره، وكأنّهم لم يُخلَقوا إلا للكُفرِ والمَعصِية، وإنّما خُلِقوا للإيمانِ والطّاعة، يخاطَبون بهذا قبل كبِّهم في النار، ثمّ يُكبُّون فيها، وذلك قولُه: ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم﴾ يريدُ أنّ العذابَ الموعودَ يغشاهُم بسببِ ظُلمِهم، وهو التّكذيبُ بآياتِ الله، فيَشْغَلُهُم عن النُّطقِ والاعتذار، كقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥].

[﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٨٦]

جُعِلَ الإبصارُ للنَّهار وهو لأهلِه. فإن قلت: ما للتَّقابُلِ لم يُراعَ في قولِه: ﴿لِيَسْكُنُوا﴾ و﴿مُبْصِرًا﴾ حيثُ كان أحدُهما علّةً والآخرُ حالاً؟ قلت: هو مُراعًى من حيثُ المعنى، وهكذا النَّظمُ المطبوعُ غيرُ المُتكلَّف؛ لأنّ معنى مبصراً: ليُبصِرُوا فيه طُرُقَ التَّقلُّبِ في المكاسِب.

[﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ ٨٧]

فإن قلت: لِـمَ قيل: ﴿فَفَزِعَ﴾ دون فيفزع؟ قلت: لنُكتة؛ وهي الإشعارُ بتحقُّقِ

والواو في «وإنّما خُلقوا» للحال، وفيه تقريرٌ لمذهَبِه.

وقدَّر بعضُ أهلِ السُّنةِ: «ماذا كنتم تعملون»، أي: ماذا أطَقتُم[1] من غير ذلك حتَّى تَعلموا، نزَّلهم منزلةَ العَجَزة عن خلاف الكُفِر والتَّكذيب؛ لأنّهم مطبوعٌ على قلوبهم.

قولُه: (هو مُراعى)، أي: التَّقابُل مُراعى من حيث المعنى، وسيجيء تقريرُه في سورة «حمَ المؤمن» في مثل هذه الآية إن شاء الله تعالى.

قولُه: (لم قيل: ﴿فَفَزِعَ﴾)، الراغب: الفَزَعُ: انقباضٌ ونِفار يعتري الإنسانَ من الشيءِ

---

(١) في (ح)و(ف): «أطلقتُم».

الفزعِ وثبوتِه وأنّه كائنٌ لا محالة، واقعٌ على أهلِ السّمواتِ والأرض؛ لأنّ الفعل الماضيَ يدلُّ على وجودِ الفعلِ وكونِه مقطوعاً به. والمرادُ فزَعُهم عندَ النَّفخةِ الأولى حينَ يُصعقون ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلّا مَن ثبّتَ الله قلبَه من الملائكة، قالُوا: هم جِبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملَكُ الموتِ عليهمُ السّلام. وقيل: الشُّهداء. وعنِ الضَّحّاك: الحور، وخزنةُ النّار، وحَمَلةُ العَرْش. **وعن جابر: منهم موسى عليه السَّلام؛ لأنه صَعِقَ مرّة.** ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي

المُخيفِ، وهو من جنس الجَزَع، ولا يقال: فَزِعْتُ منَ الله، كما يُقال: خِفتُ منه، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، أي: الفَـزَعُ من دُخول النارِ، وقوله تعالى: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]؛ أي: أُزيلَ، يُقال: فَزِعَ إليه: إذا استغاث به عند الفَزَعِ، وفَـزَع له: أغاثَه، وقولُ[1] الشاعر:

كنّا إذا ما أتانا صارِخٌ فَزِعٌ[2]

أي: صارخٌ أصابَه فَزَعٌ، ومَن فسَّرَه بأن معناه: المُستَغيثُ، فإنّ ذلك تفسيرٌ للمقصود منَ الكلام، لا لِلَفْظِ الفَزَع[3].

قولُه: (**وعن جابر: منهم موسى عليه السلام لأنه صَعِقَ مرَّةً**)، أشار إلى حديث أبي سعيد في حديث لَطْمِ الأنصاريِّ اليهوديَّ، قال ﷺ: «لا تُخيِّروني مِن بينِ الأنبياءِ، فإنّ النّاسَ يُصعَقونَ يومَ القيامةِ فأكونُ أوّلَ مَن يَفيقُ، فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ مِن قوائمِ العَرشِ، فلا أدري أفاقَ قبلي، أو جُوزيَ بصَعقةِ الطُّورِ». أخرجه البخاريُّ ومسلِم[4].

---

(١) في (ح) و(ف): «قول»، وصوّبناه من «مفردات القرآن».

(٢) لسلامةَ بن جَندلٍ في «ديوانه» ص١٢٣، وتمامُ البيت:

كان الصراخُ له قَرْعَ الظنابيبِ

قلت: الظنبوب: الساق. وهو كنايةٌ عن الجِدِّ والتشمير في النجدةِ والطلب.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١٢٨٦).

﴿ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]. وقُرِئ: (آتُوهُ) و(أتاه) و(دَخِرين)، فالجمعُ على المعنى والتَّوحيدُ على اللَّفظ. والدَّاخِرُ والدَّخِر: الصَّاغِر. وقيل: معنى الإتيانِ حضورُهم المَوقفَ بعدَ النَّفخةِ الثّانية. ويجوزُ أن يُرادَ رجوعُهم إلى أمرِه وانقيادُهم له.

[﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ * مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ * وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٨٨-٩٠]

﴿جَامِدَةً﴾ من جَمَدَ في مكانِه إذا لم يَبْرَح. تُجمَعُ الجبالُ فتُسيَّرُ كما تُسيِّرُ الرِّيحُ السَّحابَ، فإذا نَظَر إليها النّاظرُ حسبَها واقفة ثابتةً في مكانٍ واحدٍ ﴿وَهِىَ تَمُرُّ﴾ مرّاً حثيثاً كما يمرُّ السّحاب. وهكذا الأجرامُ العظامُ المُتكاثِرةُ العدد: إذا تحرَّكت لا يُكادُ يُتبيَّنُ حركتُها، كما قال النّابغةُ في صِفةِ جيش:

بأرْعَنَ مثلِ الطَّودِ تَحسِبُ أنَّهم وقُوفٌ لحاجٍ والرِّكابُ تُهملِجُ

قولُه: (وقرئ: «آتُوهُ»)، حفصٌ وحمزةُ: ﴿أَتَوْهُ﴾ بقَصْرِ الهمزةِ وفَتْح التاءِ، والباقون: بمدِّ الهمزةِ وضمِّ التاءِ[1].

قولُه: (ويجوز أن يُرادَ رُجوعُهم إلى أمرِه)، عطفٌ على قوله: «وقيل: معَ الإتيانِ حُضُورُهم المَوقِفَ»، فعلى هذا يصحُّ أن يكونَ هذا عند النَّفْخِ في الصُّور والفَزَع.

قولُه: (بِأرعَنَ مثلِ الطَّود)، البيت[2]، الرَّعْن: أنفُ الجبلِ المتقدِّم، والجمع الرُّعُونُ، والرِّعان، ثم يُشبَّه به الجيش، فيقال: جيشٌ أرْعَنُ، وهو المُضطَرِبُ لِكثرتِه. والطُّورُ: الجَبَلُ العظيمُ.

قولُه: (لحاجٍ)، الحاجُ: جمع الحاجة، والرِّكابُ لا واحدَ له من لفظِه، والهِمْلاجُ من

---

(١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٦]، وحَفصٌ وحمزةُ جعلاه فِعلًا ماضياً. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٨-٥٣٩.

(٢) للنابغة الجَعْدي. انظر «لسان العرب» (صرد) و«تاج العروس» (صرد).

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ من المصادرِ المُؤكِّدة، كقولِه: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢، الروم: ٦]، **و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾** [البقرة: ١٣٨]، **إلّا أنّ مُؤكِّدَه محذوف، وهو النّاصبُ لـ«يومَ يُنفَخُ»، والمعنى: ويومَ يُنفَخُ في الصُّورِ فكان كيتَ وكيتَ أثابَ اللهُ المُحسِنِينَ وعاقبَ المُجرِمِين، ثمّ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، يُريدُ به: الإثابةَ والمُعاقبة.** ....

البَراذِين، واحدُ الهَمالِيجِ، ومشيها الهَمْلجة فارسيٌّ مُعرَّبٌ[1]، وهي مشْيٌ سهلٌ، يقول: حاربنا العَدُوَّ بجيشٍ مثل الجبلِ العظيم تَحسِبُ أنهم وُقوفٌ لحاجٍ، والحالُ أنّ الرِّكابَ تُهمْلِجُ وتُسرِعُ.

قولُه: (**﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ من المصادر المؤكِّدة**)، الراغب: الصُّنْعُ: إجادةُ الفعلِ، ولا يُنسبُ إلى الحيواناتِ كما يُنسَبُ إليها الفعلُ، قال الله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾. وللإجادة يقال للحاذِقِ المُجيدِ: صَنَعٌ، وللمرأة: صَنَاعٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[2].

قوله: (**والمعنى: يومَ يُنفخ في الصُّور فكان كَيتَ وكَيتَ، أثاب اللهُ المحسنينَ، وعاقَبَ المجرمينَ، ثمّ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ يريد به: الإثابةَ والمعاقبةَ**)، قلتُ: هذا يؤذِن بأنّ قبل ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ إضمارًا، وهو أثاب المُحسنينَ وعاقَبَ المجرمين. و﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكّد للمعنى المقدَّر.

وقولُه: «وكان كيت وكيت»، كناية عن قوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى آخرِه، وأن قولَه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ إلى آخر الآيتين، تلخيصٌ لمعنى ذلك المقدَّر وقَرينةٌ له.

وقال أبو البَقاء: العامل في ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ﴾، ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ﴾: اذْكُر، و﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ عَمِلَ فيه ما دلَّ عليه. ﴿تَمُرُّ﴾؛ لأنّ ذلك من صُنع الله، كأنه قال: صَنَع ذلك صُنعًا[3].

وقال الزَّجاجُ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ نصب على المصدر؛ لأنّ قوله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً

---

(١) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب من الكلام الأعجمي» ص٣٥٠.

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

....

﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ دليلٌ على الصَّنعةِ، كأنّه قيل: صَنَعَ اللهُ ذلك صُنعًا[١]. وهذا أقربُ مما ذَكَره المصنِّفُ، لكن يُحتاج في تقريره إلى بيان النَّفختَينِ وتَسيير الجبالِ، وتَبديل السَّماواتِ والأرضِ، والذي يُفهم من الكتاب والسُّنةِ: أنّ النَّفخةَ الأُولى كائنةٌ في الدُّنيا.

روينا عن مسلم عن ابن عمرَ في حديثٍ طويلٍ: «وهم في ذلك دارٌّ رِزقُهم، حَسَنٌ عَيشُهم، ثُمَّ يُنفخُ في الصُّور، فلا يَسمعُه أحدٌ إلا أصْغَى لَيتًا، وأوَّلُ مَن يَسمَعُه رجلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إبلِه، قال: فيَصْعَقُ ويَصْعَقُ الناسُ، ثم [يُرسِلُ اللهُ ـ أو] قال: ينزل الله ـ مَطَرًا كأنّه الطَّلُّ أو الظِّلُّ، فتَنْبُتُ منه أجسادُ الناسِ، ثم يُنفخ فيه أخرى، فإذا هُم قِيامٌ يَنظُرون»[٢].

وروى البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بَينَ النَّفخَتَينِ أربعونَ»[٣]. قيلَ: أربعونَ يومًا؟ قال أبو هريرة: أبَيْتُ. قالوا: أربعون شهرًا؟ قال: أبَيْتُ. قالوا: أربعون سنةً؟ قال: أبَيْتُ. الحديثَ.

وأما تَسييرُ الجبالِ ومُرورُها فبعدَ النَّفخة الثانيةِ عند قيامِ القيامةِ.

قال مُحيي السُّنة: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ وهي تَسيرُ سَيْرَ السَّحابِ حتَّى تقعَ على الأرضِ، فتَستوي بها.

وقال: سَيْرُ الجبالِ لا يُرى يومَ القيامةِ لعِظَمِها، كما أنّ سَيْرَ السَّحابِ لا يُرى لِعِظَمِه[٤].

ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] إلى قوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا * وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٤-٦] وقال: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقولُه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٤) ومسلم (٢٩٥٥).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وجَعلَ هذا الصُّنعَ من جُملةِ الأشياءِ الّتي أتقَنَها وأتى بها على الحِكْمةِ والصَّواب، حيثُ قال: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ يعني أنّ مُقابلتَه الحسنةَ بالثّوابِ والسَّيِّئةَ بالعقاب؛ من جُملةِ إحكامِه للأشياءِ وإتقانِه لها، وإجرائه لها على قضايا الحكمةِ، **إنَّه عالمٌ بما يَفعلُ العِباد** وبما يَستوجِبونَ عليه، فيكافئُهم على حَسبِ ذلك. ثم لخَّص ذلك بقولِه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ﴾ إلى آخرِ الآيتَيْن، فانظر إلى بلاغةِ هذا الكلام، وحُسْنِ نظمِه وترتيبِه، ومكانةِ إضمارِه، ورصانةِ تفسيرِه، وأخذِ بعضِه بحُجزَةِ بعض، كأنّما أفرغَ إفراغاً

وإذا عُلم هذا فالحقُّ أن يُقالَ: إنّ قولَه: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ هو النَّفخةُ الأُولى، وأنّ قولَه: ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] واقعٌ بعدَ النَّفخةِ الثانيةِ على ما قال المصنِّفُ، وكذا عن مُحيي السُّنةِ. وقولُه: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّد عَمِلَ في ما دلَّ عليه ﴿تَمُرُّ﴾، كما قال أبو البقاءِ والزَّجّاجُ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ﴾ تنبيهٌ على الشُّروع في الحساب، والأخْذِ في الجزاءِ على سبيل الاستئنافِ، وأنّه جوابٌ لقول مَن يسأل: فماذا يكون بعدَ هذه القَوارعِ؟ فقيل: إنّ الله خَبيرٌ بعَمَل العامِلينَ، فيُجازيهم على أعمالِهم، حَسَنِها وَسَيِّئِها، فمَن جاء بالحسنة فلَه عشرُ أمثالِها، ومَن جاء بالسَّيئةِ فكُبَّت وُجوهُهم في النارِ، هذا هو النَّظْمُ الذي أُفرِغَ إفراغًا واحدًا، ورُصَّ تَرْصِيصًا مَتينًا، والحمدُ لله على ذلك.

قولُه: (**إنَّه عالمٌ بما يفعلُ العباد**)، الراغب: الـخَبَرُ: العِلمُ بالأشياء المَعلومةِ من جهة الـخَبَرِ، وخَبَرْتُه خُبْرًا وخِبْرَةً، وأخبرتُ: أعلَمتُ بما حَصل لي منَ الخَبَر، وقيل: الخِبْرَةُ: المعرفةُ ببواطِنِ الأمرِ، والخَبَارُ والخَبْراءُ: الأرضُ اللَّينةُ، وقد يُقال ذلك لِـما فيها مِنَ الشَّجرِ، والمُخابَرةُ: مُزارَعةُ الـخَبار بـشيءٍ مَعلومٍ، والخَبيرُ: الأكّارُ فيه. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ أي: عالمٌ بأخبار أعمالِكُم، وقيل: أي: عالمٌ ببَواطِنِ أُمورِكُم، وقيل: خبيرٌ بمعنى مُخبِرٍ، كقوله: ﴿خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٧٣.

واحداً، ولأمرٍ ما أعجز القُوى وأخرسَ **الشقاشق**. ونحوُ هذا المصدرِ إذا جاءَ عَقيبَ كلام، جاء كالشّاهد بِصحَّتِه والمنادي على سدادِه، وأنّه ما كان ينبغي أن يكونَ إلّا كما قد كان. ألا ترى إلى قولِه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾، و﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢، الروم: ٦]، و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]: بعدَما وسَمَها بإضافتِها إليه بسِمةِ التّعظيم، كيفَ تلاها بقولِه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] ﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الروم: ٦] ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وقُرِئ: ﴿تَفْعَلُونَ﴾، على الخطاب. ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ **يريدُ الأضعافَ وأنّ العملَ يتقضّى** والثّوابَ يدوم، وشتّان ما بينَ فعلِ العبدِ وفعلِ السَّيِّد. وقيل: ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾،

قولُه: (**الشَّقاشِق**)، **النهاية**: الشِّقشِقَةُ: الجِلْدةُ الحمراءُ التي يُخرِجُها الجَمَلُ العَربيُّ من جَوْفِه، يَنفُخ فيها فتَظهَرُ من شِدْقه، شَبَّه الفَصيحَ المِنْطِيقَ بالفَحل الهادِرِ، ولِسانَه بشِقْشِقَتِه، وفي حديث عليٍّ رَضِيَ الله عنه: «إنّ كثيرًا منَ الخُطَب مِن شَقاشِقِ الشَّيطانِ» نَسبَها إلى الشَّيطانِ لِـمَا يَدخُل فيها من الكذبِ والباطِلِ، وكونُه لا يُبالي بما قال. هكذا أخرجه الهَـرَويُّ[(١)] عن عليٍّ[(٢)].

وفي كتاب أبي عُبيد وغيرِه من كلام عمرَ رَضِيَ الله عنه: ومنه حديثُ عليٍّ: «تلك شِقشِقَةٌ هَدَرت ثمّ قَرَّت».

قولُه: (﴿أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة:١٣٨])، مُتوافقانِ من حيثُ إنّ مِن حُسن الصَّنعةِ إتقانَه وإحكامَه، وتسويتَه على ما ينبغي.

قولُه: (﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ **يُريد الأضعافَ وأنّ العملَ يتقضّى**)، قال القاضي: ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ﴾ إذْ ثَبت له الشَّريفُ بالخَسِيس، والباقي بالفاني، وسبعُ مئةٍ بواحدةٍ[(٣)].

---

(١) يعني الإمام الجليل أبا عُبَيْد القاسم بن سلاّم الهرويَّ.

(٢) كذا قال المصنّف، والصواب: «عمر»، وهو على الجادّةِ في «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد (٣: ٢٩٧).
والحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٦)، وله أصل.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٠).

أي: **له خيرٌ حاصلٌ من جهَتِها** وهو الجنّة، وعن ابنِ عبّاس: الحسنةُ كلمةُ الشّهادة. وقُرِئ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مفتوحاً مع الإضافة؛ لأنّه أُضيفَ إلى غيرِ مُتمكّن، ومنصوباً مع تنوينِ ﴿فَزَعٍ﴾. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ الفَزَعَيْن؟ قلت: الفزعُ الأوّل: هو ما لا يخلو منه أحدٌ عندَ الإحساسِ بشدّةٍ تقعُ وهولٍ يَفْجَأ؛ من رُعبٍ وهَيْبة، وإن كان المُحسنُ يأمنُ لحاقَ الضّررِ به؛ كما يدخلُ الرّجلُ على المَلِك بِصدْرٍ هيّابٍ **وقلبٍ وجّاب**، وإن كانت ساعةَ إعزازٍ وتكرمةٍ وإحسانٍ وتَوْلية. وأمّا الثّاني: فالخوفُ من العذاب. فإن قلت: فمن قرأ ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ بالتّنوين ما معناه؟ قلت: يَحْتمِلُ معنَيَين: من فزعٍ واحدٍ وهو خوفُ العِقاب، وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ من التّهيُّبِ والرُّعبِ لما يرى من الأهوالِ والعظائمِ، فلا يَخلُونَ منه؛ لأنّ البشريّةَ تقتضي ذلك، **وفي الأخبارِ والآثارِ ما يدُلُّ عليه**.

قولُه: (**أي: له خيرٌ حاصِلٌ من جِهتِها**)، قال أبو البقاء: ﴿خَيْرٌ مِّنْهَا﴾، أي: أفضَلُ منها، فـ«مِن» في موضعِ نَصْبٍ، ويجوز أن يكونَ بمعنى فَضْل، وموضعُ «منها» رفعٌ صفةٌ لـ«خيرٌ»، أي: له خيرٌ حاصِلٌ بسَبَبِها[1].

قولُه: (**وقَلْبٍ وَجّاب**)، النهاية: سمعتُ وَجبَةَ قَلْبِه، أي: خَفقانَه، يُقال: وَجَب القَلْبُ يَجِبُ وَجِيبًا؛ إذا خَفَق.

قولُـه: (**وفي الأخبارِ والآثـارِ ما يدلُّ عـليه**)، أي: على المعنى الأوّلِ في الجواب، أمّا الأخبارُ، فمنها حديثُ الشّفاعةِ، روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ عن أبي هريرة في حديثٍ طويلٍ، وفيه: «يَجمعُ اللهُ الأوّلينَ والآخِرينَ في صَعيدٍ واحدٍ فيُبْصِـرهُمُ النّاظرُ، ويُسمِعُهُم الدّاعي، وتَدْنُو منهمُ الشّمسُ فيَبْلُغ النّاسَ منَ الغَمِّ والكَربِ ما لا يُطيقونَ ولا يَحتمِلُونَ»[2]، ثم ساق الراوي الحديثَ، إلى أنّ آدمَ يقول: «نَفسي نَفسي»، وكذا إبراهيمُ وموسى وعيسى.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

ومن فزعٍ شديدٍ مُفرطِ الشِّدّة لا يكتَنِهُه الوصف: وهو خوفُ النّار. «أَمِنَ»: يُعدّى بالجارِّ وبنفسِه، كقولِه تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]. وقيل: السَّيِّئة: الإشراك. يُعبَّرُ عن الجملةِ بالوجهِ والرَّأسِ والرَّقَبة، فكأنّه قيل: فكُبُّوا في النّار، كقولِه تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤] ويجوزُ أن يكونَ ذِكرُ الوُجُوهِ إيذاناً بأنّهم يُكَبُّونَ على وجوهِهم فيها منكُوسِين. ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ﴾ يجوزُ فيه الالتفاتُ وحكايةُ ما يقالُ لهم عندَ الكبِّ بإضمارِ القَول.

[﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ * وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٩١-٩٣]

أمرَ رسولَه بأن يقول: ﴿أُمِرْتُ﴾ **أن أخُصَّ اللهَ وحدَهُ** بالعبادة، ولا أتَّخذَ له شريكاً كما فعلتْ قُرَيش، وأن أكونَ من الحُنفاءِ الثَّابتِينَ على ملَّةِ الإسلام. ﴿وَأَنْ أَتْلُوَاْ

قولُه: (ومِن فَزَعٍ شديدٍ مُفْرطِ الشِّدّةِ)، هو المعنى الثاني في الجواب، والتَّنكيرُ على الأوَّل للوحدة شَخْصًا، وعلى هذا التَّهويلُ والتَّعظيم.

وقولُه: «وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ» إلى آخره، فمعناه: لا بدَّ من حَمْل التَّنكير على هذا النوع منَ الخوف؛ لأنّ سائرَ الأهوالِ والأفزاعِ البَشَرُ لا يَخْلُون منه، أي: وهم مِن فَـزَعِ العقابِ، أو من خوفِ النارِ آمِنُون، لا ممّا يَلحق الإنسانَ من التَّهيُّبِ، فقولُه[1]: «أما ما يَلحَقُ» إلى آخره، اعتراضٌ منَ الوَجهَينِ، وهو متعلِّقٌ بهما، أو استُغنِيَ به عن تـكريره، بعدَ الوجهِ الآخَرِ؛ لأنّه بيَّنَ قولَه: «من فزع شديد» بقوله: «وهو خَوفُ النارِ» ومآلُ قراءةِ الإضافةِ أيضًا إلى هذَينِ الوَجهَينِ؛ لأنّ الفَزعَ الذي يختصُّ بذلك اليوم هو العقابُ، والنارُ وسائرُ الأفزاعِ مشتَرك.

قولُه: (﴿أُمِرْتُ﴾ **أن أخُصَّ اللهَ وحدَه**)، اقتبَس معنى التَّخصيصِ من لفظةِ: «إنما».

---

(١) في (ح) و(ف): «بقوله».

ﵟٱلۡقُرۡءَانَﵞ من التِّلاوةِ أو التُّلُوِّ كقولِه: ﵟوَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَﵞ [يونس: ١٠٩، الأحزاب: ٢]. والبلدة: مكّةُ حرَسَها اللهُ تعالى: اختصَّها من بينِ سائرِ البلادِ بإضافةِ اسمِه إليها؛ لأنّها أحبُّ بلادِه إليه، وأكرمُها عليه؛ وأعظمُها عنده. وهكذا قال رسولُ الله ﷺ حينَ خرج في مُهاجَرِه، **فلمّا بلغَ الحَزْوَرَةَ** استقبَلَها بوجهِهِ الكريمِ فقال: «إنّي أعلمُ أنّك أحبُّ بلادِ الله إلى الله، ولولا أنّ أهلَكَ أخرجوني ما خرجت» وأشارَ إليها **إشارةَ تعظيمٍ لها وتقريبٍ**، دالًّا على أنّها مَوطِنُ نبيِّه ومَهبِطُ وحيِه. ....

قولُه: (**فلمّا بَلَغ الحَزْوَرَةَ**)، روينا عن الترمذيِّ، عن عبد اللّـهِ بنِ الحمراءِ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ واقفًا على الحَزْوَرَةِ، وهو يقول: «واللّـهِ إنّكِ لخَيرُ أرضِ اللّـهِ، ولولا أنّي أُخرِجتُ منكِ ما خَرجتُ»[1].

النهاية: الحَزْوَرةُ: موضعٌ من مكّةَ عندَ باب الحَنّاطين، وهو بوزن قَسْوَرة، قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: الناس يُشدِّدون الحَزْوَرَةَ والحُديبيةَ، وهما مُخفَّفان.

«مُهاجَره» أي: زمان هجرتِه.

قولُه: (**إشارةَ تعظيمٍ لها وتقريبٍ**)، أي: الإشارةُ بلفظ «هذه» إلى البلدة على طريقة قول القائل:

هذا أبو الصَّقرِ فَردًا في مَحاسِنِه[2]

إيذانٌ بتَعظيمِها وشَرفِها، وما ذلك إلا أنها موطن نبيِّه ومَهبِطُ وَحْيِه، ولذلك نزلت ﵟإِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖﵞ [القصص: ٨٥] تسليةً لقلبه، وتَسريةً لكَرْبِه، أي: الذي أوجَبَ عليك العملَ بأحكام القرآنِ لَرادُّك إلى مكّةَ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) وابن ماجه (٣١٠٨) وصحّحه ابن حبان (٣٧٠٨) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٧١٥).

(٢) سبق تخريجه.

ووَصَفَ ذاتَه بالتَّحريمِ الّذي هو خاصُّ وصفِها، فأجزلَ بذلك قَسمَها في الشّرفِ والعُلُوّ، ووَصَفَها بأنّها محرّمةٌ لا يَنتَهك حُرمَتَها إلّا ظالمٌ مُضادٌّ لربه ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] **لا يُختلى خلاها**، ولا يُعضَدُ شجرُها، ولا يُنَفَّرُ صيدُها، واللاجئُ إليها آمِن. ....

قولُه: (**ووَصَف ذاتَه بالتَّحريم الذي هو خاصُّ وَصْفِها**)، أي: وَصَف البلدةَ؛ يعني: كان من حقِّ الظاهِرِ أن يَصِفَ البلدةَ، ويقول: البلدةُ التي حَرَّمها اللهُ، فوَصَف نفسَه بقوله: الذي حرَّمها، لِيُؤذِنَ بتَعظيمِه.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الوصفَين؟

قلت: إذا قلت: ربَّ هذه البلدةِ الذي حرَّم مكّةَ، أعلمتَ أنّ مكّةَ من جلالة قَدْرِها، وعُلوِّ مَرتَبتِها بحيث يَصِحُّ أن يُوصَف بتَحريمها ذُو الجلال والإكرام، وأنّ الوصفَ به كالوَصفِ بالأسماء الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأجْزَلَ بذلك قَسْمَها في الشَّرف والعُلوِّ»، وإذا قلتَ: رَبَّ هذه البلدةِ التي حرَّمها الله، لم يقعْ هذا الموقعَ.

قولُه: (**قَسْمَها**)، **الأساس**: أعطيتُه قَسْمَه ومِقسَمَه: نَصِيبَه، وأعطيتُهم أقسامَهُم ومَقاسِمَهم، وأنشد أبو زيد[1]:

ومالُكَ إلّا مَقْسِمٌ ليس فائِتًا به أحدٌ فاعجِلْ به أو تأَخَّرا

قولُه: (**لا يُختَلى خَلاها**)[2]، **النهاية**: الخلا مقصورٌ: النّباتُ الرَّطْبُ الرَّقيق ما دام رَطْبًا، واختلاؤه: قَطْعُه، فإذا يَبِسَ فهو حَشيشٌ. لا يُعضَد: لا يُقطَع، يُقال: عَضَدتُ الشَّجَرَ، أعْضِدُه عَضْدًا، والعَضَدُ ـ بالتَّحريك ـ المَعْضُود.

(١) في النسخ الخطية: «يزيد»، وهو خطأ، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّة في «أساس البلاغة» والمرادُ به أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، من كبارِ العلماء باللغة: روايةً ودراية.

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (١٣٤٩) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

وجَعلَ دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ رُبُوبيَّتِه ومَلَكُوتِه كالتّابع لدُخولِها تحتَها، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ مَلِكاً مَلَكَ مثلَ هذه البَلدةِ لعظيمُ الشّأن قد مَلَكها ومَلكَ إليها كُلَّ شيء. اللّهُمَّ بارك لنا في سُكناها، وآمنّا فيها شرَّ كُلِّ ذي شرّ، ولا تنقُلنا من جِوارِ بيتِك إلّا إلى دارِ رحمتِك. وقُرِئ: «الّتي حَرَّمَها»، و«اتلُ عليهم هذا القُرآن»: عن أُبيّ ﴿وَأَنْ أَتْلُوَاْ﴾: عن ابنِ مسعود. ﴿فَمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ باتِّباعِه إيّايَ فيما أنا بصددِهِ من تَوحيد الله ونفيِ الأندادِ

قولُه: (**وجَعل دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ رُبوبيَّتهِ ومَلَكُوتِه كالتابعِ لدُخولِها تحتَها**)، يعني: أضافَ الرَّبَّ إلى البلدةِ إضافةَ تمليكٍ، وهو بمعنى: مالِك، ثم عقَّب ذلك بقوله: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيْءٍ﴾ على وجهِ التَّتميم، لِيُؤذنَ بالفَرقِ بينَ المُلكَينِ، وأنّ أحدَهما كالتابِع، والآخَر كالمتبوع.

قولُه: (**وفي ذلك إشارة**)، أي: في وَصْف ذاتِه عزَّ وجلَّ بالتَّحريم الذي هو وَصفٌ خاصٌّ للبلدة، وجَعل كلَّ الأشياء تابعًا لها في المُلكيةِ إشعارٌ بأنّ مالِكَها عظيمُ الشأنِ، قاهرُ السُّلطانِ، يَرفعُ من مَرتبةِ ما أراد رِفعتَه، ويَحُطُّ من منزلة ما أراد حَطَّه، يُعِزُّ مَن يشاء، ويُذلُّ من يشاءُ، بيَده الخيرُ، وهو على كلِّ شيء قديرٌ.

قولُه: (﴿فَمَنِ اهْتَدَىٰ﴾ **باتباعه**)، يريد أنّ «اهتدى» مُطلَقٌ غيرُ مقيَّدٍ بشيءٍ، وقد ذَكر هذه الخلالَ الأربعَ، فوَجب تَقيُّدُه بها.

واعلم أنّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ واردةٌ على نَمَطٍ غريبٍ، وتَرتيبٍ أنيقٍ.

قال القاضي: أمرَ اللهُ تعالى رسولَه ﷺ أن يقولَ لهم ذلك بعدَما بيَّن المبدأ والمَعادَ، وشَرح أحوالَ القيامةِ إشعارًا بأنّه قد أتمَّ الدَّعوةَ فكَمُلت وما عليه بَعْدُ إلا الاشتغالُ بشأنِه، والاستغراقُ بعبادة ربِّه[1]. يُريد أنّ هذه الخاتمةَ كالمُتارَكةِ للمشركين.

ولَعَمْري إنها منَ الخاتمة التي تُدهِشُ العقولَ، وتُحيِّرُ الأفهامَ، فإنّه تعالى لـمّا خَتم الآياتِ الواردةَ في أمر البعثِ والحَشْرِ على أتمِّ ما ينبغي بقوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨١).

عنه، والدُّخول في المِلّةِ الحنيفيّة، واتّباعِ ما أُنزِلَ عَليَّ من الوحي؛ فمنفعةُ اهتِدائِه راجعةٌ إليه لا إليّ، ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ ولم يتبَعْني فلا عليّ، وما أنا إلّا رسولٌ مُنذِر، وما على الرَّسولِ إلّا البَلاغ. ثمّ أمرَهُ أن يَحمَدَ الله على ما خوَّلهُ من نعمةِ النُّبُوّةِ الّتي لا تُوازِيها نعمة، وأن يُهدِّدَ أعداءَه بما سيُريهِمُ الله من آياتِه الّتي تُلجِئُهم إلى المَعرفة، والإقرارِ بأنّها آياتُ الله، وذلك حين لا يَنفَعُهم المَعرِفة؛ يعني في الآخرة عن الحسن، وعنِ الكلبيّ: الدُّخان، وانشِقاقُ القمر. وما حلَّ بهم من نَقِماتِ الله في الدُّنيا. **وقيل: هو كقولِه:** ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]. وكلُّ عملٍ يعملونه،

على الحَصْر، ووَضع مَوضِعَ حرفِ النَّفي الاستفهامَ؛ تأكيدًا، أمَرَ حبيبَه صلوات الله عليه بخويصةِ نفسِه منَ الاشتغال بعبادة ربِّه، فاختار له من الأمكنة أفضلَ البقاع، وخصَّها منَ الأوصاف ما كلُّ وَصْفٍ دُونَها كما قال، وجَعل دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ مَلَكوتِه كالتابع لدُخولها تحتَه.

ومِنَ المِلَّة[1] خير المِلَل وأقومَها، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ومنَ الكُتب أسمى الكُتبِ وأسناها، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ثم أُمر بعدَ ذلك كلِّه بالتَّحميد حمدًا على ما أوْلاهُ من نِعَم التَّبليغ، واستفراغِ الطَّوق والجَهْد فيه، ومن اختصاص الله بالعبادة في أشرفِ البقاع، ومِنَ الدُّخول في المِلَّة الحَنيفيَّةِ، ومن تلاوة هذا الكتابِ الكريمِ، ثم طَبَع الكتابَ بالتَّهديد بقوله: ﴿سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا﴾، يعني: حين أعرَضُوا عن واعظِ الله، وأمرنا الرَّسولَ بالمُتارَكةِ، سنفرغ لهم وحْدنا، ونُلجئهم إلى المعرفة والإقرار بآياتنا حين لا تَنفعُهم المعرفةُ، كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ * فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن ٣١- ٣٢]، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قولُه: (**وقيل: هو كقوله تعالى:** ﴿سَنُرِيهِمْ﴾)، أي: لا يكون للتَّهديد بل للاستدلالِ.

---

(١) قولُه: «ومن المِلَّة»: مُتعلِّقٌ بقوله: «فاختار».

فاللهُ عالمٌ به غيرُ غافلٍ عنه؛ لأنّ الغفلةَ والسَّهوَ لا يجوزانِ على عالم الذّات، وهو من وراءِ جزاءِ العاملين. قُرِئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾، بالتّاءِ والياء.

قال الزَّجاج: أي: سَيُريكمُ اللهُ آياتِه في جميع ما خَلَق، وفي أنفُسِكم[1].

والحمد على هذا التفسير على نعمة المعرفة التي دُونَها كلُّ النِّعَم. وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وعد بإيصالِ الثّواب إلى مَن شَكَر تلك النِّعمةَ.

وعلى الأوّل: ﴿سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعۡرِفُونَهَا﴾ كان وَعِيدًا وتهديدًا، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾، تذييلٌ للوَعيد، وتأكيدٌ له.

قولُه: (**على عالم الذات**)، **الانتصاف**: سبق له جَحْدُ صفةِ العلمِ، وإيهامُ أنّ سَلْبَها داخلٌ في تَنزيه اللّـهِ تعالى؛ لأنّه يجعل استحالةَ الغَفْلَةِ عليه مُعلَّلةً بأنّ عِلمَه بالذات لا بالعلمِ.

والحقُّ أنّ استحالةَ الغفلةِ عليه تعالى، لأنّ علمَه لا يَعزُب عنه مثقالُ ذرَّة في الأرض، ولا في السماء، بل هو عالمٌ بعلمٍ قَديمٍ، عامّ التعلُّقِ في الكائنات والمُمكِنات والمُمْتَنعاتِ، ولا يتوقَّف تَنزيهُه سبحانه وتعالى على تَعطيل صفاتِ كمالِه وجلالِه تعالى اللهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا[2].

قولُه: (**وَراءِ جزاءِ العاملين**)، هذا مثل، يعني: أنه تعالى لا بدَّ أن يُجازي عاملَ الخيرِ والشَّرِّ، كما أن سائقَ الشيءِ لا بدَّ أن يُوصِلَه إلى ما يريدُ منه.

قولُه: (**قُرئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالياء والتاء**[3])، بالتاء الفَوقانيّة: نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ[4]، والباقون: بالياء.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٩٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالتاء والياء»، والأمر فيه سهل.

(٤) وحُجَّتُهم ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وحُجَّةُ من قرأ بالياء أن الكلام انقطع عند قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ أي: عمّا يعملُ هؤلاء المشركون. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤١.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ طَس سُليمانَ كانَ له مِنَ الأجرِ عشرُ حسناتٍ بِعددِ مَنْ صَدّقَ سُليمانَ وكذَّب به وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيم، ويخرجُ منْ قبرِهِ وهو يُنادِي لاَ إلهَ إلّا الله».

قولُه: (وهودٍ) عطفٌ على «مَن صَدَّق»، كأنه قيل: بعَدَد قومِ سليمانَ وهودٍ.

تمَّتِ السُّورةُ

حامدًا اللهَ، ومُصليًا على رسول اللّـهِ ﷺ.

* * *

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

❊ ❊ ❊

